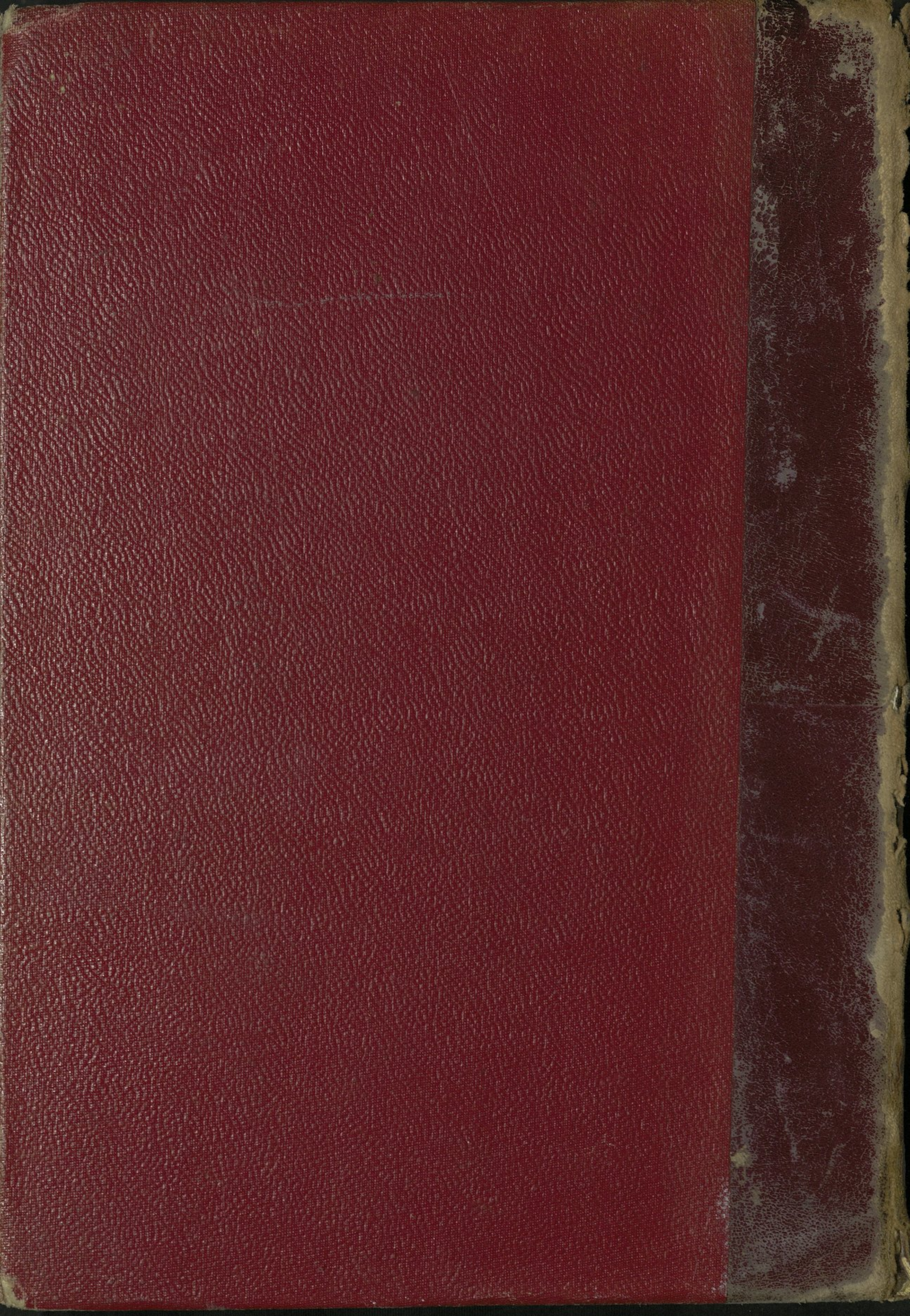
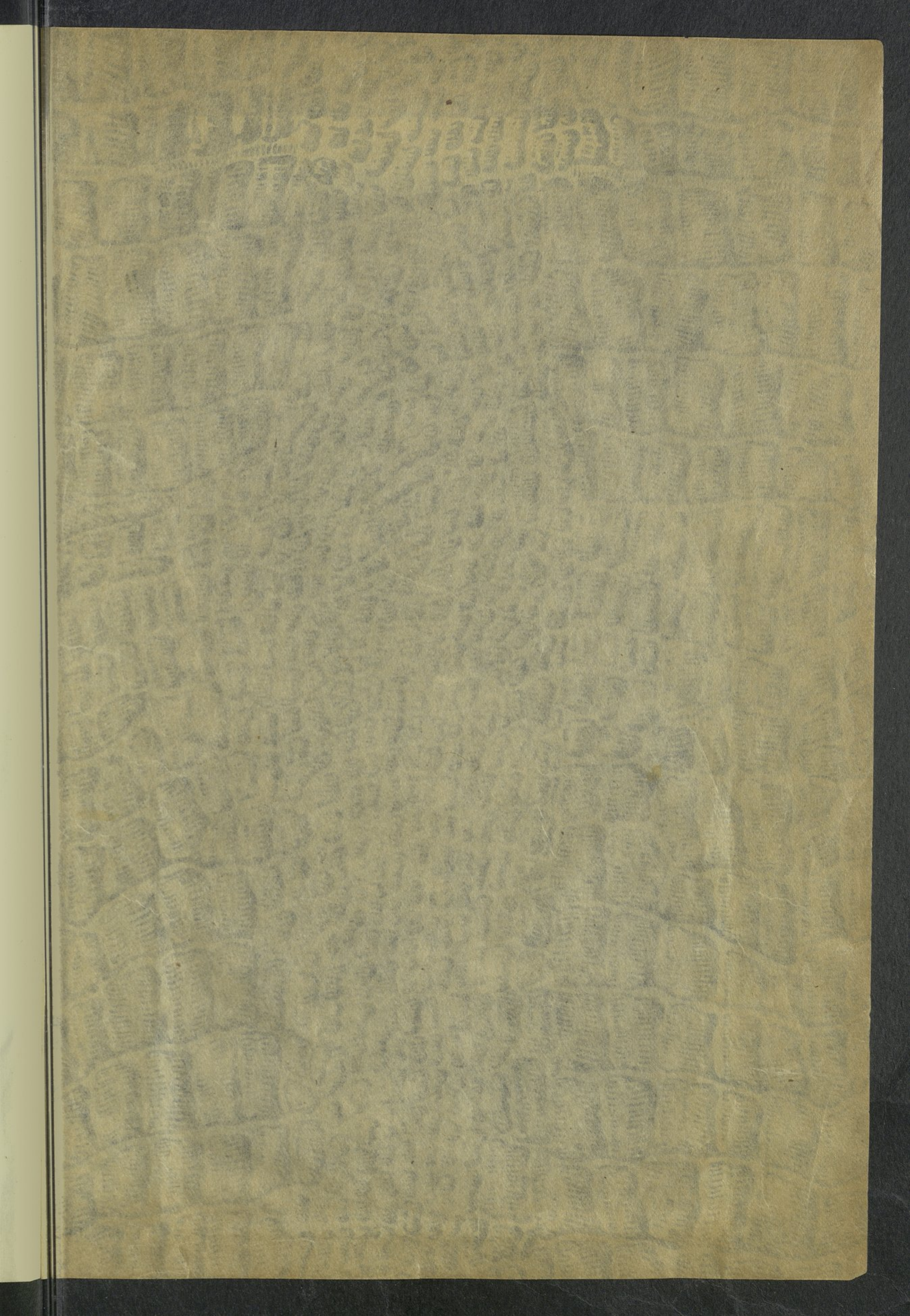






المُنتَقى

من

مِنهاجِ الاعْتدال

فى نقض كلام أهل الرُّفْض والاعتزال

وهو

مُخْتَصَر "مِنْهاج السُّنَّة"

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية

٦٦١ – ٧٢٨

اختصره

الحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي

٦٧٣ – ٧٤٨

حققه وعلق حواشيه ووقف على طبعه

خادم العلم الشريف

محب الدين الخطيب

مقدمة

بقلم

محب الدين الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَـٰأَيُّها الَّذِينَ ءامَنُوا كونوا قوّٰمينَ لله شُهَداءَ بالقِسط ، ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شنَآنُ قومٍ على ألاَّ تعدِلوا ، اعْدِلوا هُوَ أقْرَبُ لِلتقْوَى ، واتَّقُوا اللهَ إنَّ اللهَ خَبيرٌ بما تَعْمَلُون ﴾ المائدة — ٨

إنَّ ظهورَ هذا الدين الإسلاميّ — على فترةٍ من تاريخ الانسانية — كان حادثاً من أعظم أحداثها ، بل هو أعظمُ أحداثها . فقد جاء لإقامة الحقّ : ما كان منه ، وما سيكون . فكلُّ حق يُواجِهُه البشر فى ائتلافهم واختلافهم ، وفى معاملاتهم وأقضيتهم وأحكامهم ، وفى تفكيرهم وبُحوثهم ودراساتهم وأنظمتهم ، وفى تعاوُنهم على ما فيه خيرُهم ومَصالحهم ؛ فهو من الاسلام . وحَسْبُ الاسلام مكانةً فى تاريخ التشريع أن يسميه اللهُ «دينَ الحقّ» ﴿ هو الذى أرسلَ رسولَه بالهُدَى ودينِ الحقّ[1] ﴾ ، وكلُّ ما وافق العـدلَ والقسط فالاسلامُ يدعو أهلَه إلى أن يقوموا به ، وأن يَشهد كلُّ واحد منهم بما يَعلمه منه ، وأن يعملوا جميعا على بَسْط سلطان العدل ونشر لوائه فى دار الاسلام ، وفى سائر آفاق الأرض ، كاملاً وافياً بأقصى ما يستطيعونه ، ولو على أنفسهم وآبائهم وأبنائهم . فالحقُّ والعدل وإقامتهما والشهادةُ بهما عنصرُ الإسلام الأوّل ، وخُلُقُه المقدَّم ، والسِّمَةُ التى يجب أن يتميَّز بها أهلُه : فى طيبة قلب ، وصفاء فطرة ، وطهارة نفس ، وإيثارٍ لما فيه مرضاةُ الخالق وطمأنينةُ الخلق . والعدلُ فى نظام الإسلام من التقوىٰ ، والتقوىٰ ميزان التفاضُل بين المسلمين ، واللهُ خبيرٌ بأهلها وبمن ينحرف عنها ، لا تخفىٰ عليه منهم خافية

وهذه الصورةُ المُشْرِقَةُ لهذا الاسلام الجميل هى التى تولّى خاتمُ رُسُل الله تربيةَ أصحابه عليها ، وإعدادَهم لِيَخْلُفوه فى دعوة الإنسانية إليها . ولم يُوَدِّعْ ﷺ هذه الدنيا

---

(١) التوبة ٣٣ ، الفتح ٢٨ ، الصف ٩

ويُغمِضْ بَصَرَه وراء سَجْف بيت عائشة أمِّ المؤمنين المطلّ على مسجده الشريف ليلتحق بالرفيق الأعلىٰ ، إلا بعد أن أقرَّ اللهُ عينيه الكريمتين باجتماع الصفوة المختارة منهم صُفوفاً كالبنيان المرصوص ، مُسْلِمِينَ أنفسَهم وقلوبَهم لله عز وجل فى عبادته وطاعته ، خلفَ عظيمهم وخليفته فيهم أبى بكر الصدِّيق رضى الله عنه ، الذى قال فيه — وفى صِنْوِه عمر بن الخطاب — أخوهما علىٌّ بن أبى طالب وهو يخطب على منبر الكوفة : خيرُ هذه الأمّة بعد نبيّها أبو بكر ثم عمر . وفى مثل لمح البصر — بعد فاجعة الإسلام والمسلمين بفراق أكرم خلق الله على الله — لمَّ هؤلاء البَرَرَةُ الأخيارُ شَعَثَهم فى جزيرتهم المباركة ، ووحَّدوا صفوفهم العامَّةَ للجهاد ، كما وحَّدوا فى أيام احتضار الرسول الاعظم ﷺ صفوفَهم للصلاة ؛ فسارتْ راياتُ أبى بكر متوجهة الى العراق والشام حاملة أمانات الرسالة المحمدية الى أمم الأرض أدناها فأدناها ، وسرعانَ ما كافأهم الله على جهادهم الصادق بالنصر الموعود ، فتردَّدَتْ أصداءُ دعوة « حىَّ على الفلاح » فى الآفاق التى خفقت فيها راياتُ قوّاد الخليفة الأول : أبى عبيدة ، وخالد ، وعمرو بن العاص ، ويزيد بن أبى سفيان . وكان هؤلاء للشعوب التى اتصلوا بها معلِّمين ودعاةً وأصحابَ رسالة من الله ورسوله الى البلاد التى عرفت أقدارَهم ، وفتحت أبوابَها وقلوبَ أهلها لتعليمهم وتوجيههم . وبعد أن قرَّتْ عينا أبى بكر بنصر الله فى بلاد الرافِدَين ورُبوع الشام اختاره الله لمجاورة الرسول الأعظم فى الأخرى ، كما اختاره لصحبته فى الدنيا ؛ فأخذ دُفَّةَ القيادة فى سفينة الاسلام خليفتُه أميرُ المؤمنين عمر بن الخطاب ، وهو خيرُ هذه الأمة بعد أبى بكر بشهادة أخيهما أبى الحسن رضى الله عنهم جميعا . ومضتْ قافلةُ الاسلام فى طريقها ترعاها عينُ الله التى لاتنام ، فواصلتْ كتائبُ الدعوة المحمدية سيرَها الى وادى النيل ، ومنها الى شمال إفريقية ؛ كما توغَّلَتْ أخواتها فى مملكة كسرىٰ الى أقصى آفاقها . حتى اذا تآمرتْ على الدم العمرىّ الشريف مكايدُ اليهودية والمجوسية ، واختار الله اليه مثالَ العدالة فى الأرض ، يسَّر له مجاورةَ صاحبيه ، فارتضىٰ المسلمون للخلافة المحمدية عليهم أطيبَهم نفساً وأرحَمهم قلباً وأنداهم يداً وأحفظَهم للقرآن وأصبرَهم على بلاء الزمان ، صهرَ نبيهم على كريمتيه ، ولو كان له ﷺ ابنةٌ ثالثة لآثره بها ، فكان عثمانُ لهؤلاء الصفوة البَرَرَة من أصحاب

رسولِ الله ﷺ أخاً مخلصا ، ولأبنائهم أبا مشفقا ، وكانت الأمّةُ مُدَّةَ خلافته في أرخى عيش وأسعد مُجتمَع ، كما شهد بذلك عالمان من كبار التابعين : الحسنُ البصرى وصِنْوُهُ ابنُ سِيرين ، بينما كانت رايات ذى النورين بأيدى المجاهدين الأبطال من رجاله تخفُق فى آفاق قفقاسيا وما وراء الباب مما كان قوّادُ الأكاسرة وأبطالهم لا يطمعون فى الوصول اليه . وهكذا عرفتْ أممُ المشرق وأممُ المغرب هذا الاسلامَ من سيرة الصحابة وعدلهم ورفقهم وحزمهم واستقامتهم على طريق الحق الذى قامت به السماواتُ والأرض . وبذلك تحقق فيهم قولُ صاحب الرسالة العظمى ﷺ « خيرُ القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » رواه الإمامُ الربّانى أحمد بن حنبل الشيبانى فى مسنده (رقم ٣٥٩٤) من حديث عَبيدة بن عمرو السلمانىّ قاضى أمير المؤمنين علىّ فى الكوفة ، عن فقيه الصحابة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه . ورواه الامامُ محمد بن إسماعيل البخارى فى صحيحه (الكتاب ٦٢ الباب الأول) من حديث عمران بن حصين حامل راية خزاعة فى جيش النبى ﷺ يوم فتح مكة . ورواه الإمام مسلم بن الحجّاج القشيرى فى صحيحه من حديث أم المؤمنين عائشة سلام الله عليها . وهذا الحديث الشريف من أعلام نبوّة رسول الله ﷺ لأن الاسلام لم يرَ زمانَ سعادةٍ وعزّةٍ واستقامة على الحق والخير كالذى رآه فى زمان الصحابة و التابعين وتابعيهم باحسان ، وتحديدُ ذلك الى نهاية الدولة الأموية ، وقد يلتحق به زمنُ الخلفاء الاولين من بنى العباس الذين تربوا فى البيئة الأموية . قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى (ج ٧ ص ٤) : اتفَّقوا — أى اتفق أئمة الاسلام — أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يُقبَل قولُه مَن عاش إلى حدود سنة ٢٢٠ ، ثم ظهرت البدع ، وتغيرت الأحوال تغيراً شديدا

هذه المدّة التى تنبّأ عنها خاتمُ رُسل الله ﷺ ، و نعتَها بأنها « خيرُ القرون » وكان ذلك من أعلام نبوّته ، هى عصورُ الاسلام الذهبيةُ التى لم يرَ الاسلامُ أعظمَ منها بركة ، ولا أعزّ منها لأهله رفعةً وسلطانا ، ولا أصدقَ من جهاد فادتها جهاداً ، ولا أوسعَ من دعوتها الى الله فى أوسع الآفاق من أرض الله ، وفيها انتشر حَفَظَةُ القرآن فى أنحاء المعمورة ورحل شباب التابعين الى كل بقعة فيها صحابىٌّ يحفظ عن رسول الله ﷺ شيئا من سنّته

السنيَّة ليتلقوها عنه قبل أن تموت بموته ، ثم رحل تابعوهم الى كل بقعة فيها أحدٌ من كبار التابعين يحفظ شيئا عن الصحابة ليحملوا عنه ما حمله عن شيوخه من الصحابة ؛ وهكذا وصلت أمانة السنَّة الى رجال التدوين — من أمثال مالك وأحمد وشيوخهم ومعاصريهم وتلاميذهم — غضَّةً يفوح منها عَبَقُ النبوَّة ، هديةً من الأمناء الحافظين الى الأمناء الحافظين ، فكان من ذلك أثمنُ تراث للمسلمين بعد كتاب الله عز وجل . فبهمة هؤلاء حفظ الله لنا هذه الكنوز ، وبسيوفهم فتح الله للاسلام هذه الممالك ، وبدعوتهم المباركة نشر الله دعوة الاسلام ، فكان لنا اليومَ هذا العالمُ الاسلاميُّ بأوطانه وشعوبه وما فيه من علوم وعلماء كانوا فى عصور الاسلام الأولى ملحَ الأرض وزينةَ الدنيا ، وبصلاحهم وعودتهم الى الله فى أيامنا والأيام الآتية سيعود إن شاء الله لهذا الاسلام مجدُه وسلطانه ، وستحيا بنهضتهم أنظمتُه وسننه ، وما ذلك على الله بعزيز

وكما أن أبناء السَّراة وأهلِ السَّعة يرثون عن آبائهم أملاكهم وأموالهَم فتكون لهم بذلك العزَّة والمكانة فى الدنيا ، إلا أنْ يخدعهم عنها قُرناء السوء فيوهموهم أن سعادتَهم ومُتعتَهم فى تبديدها والتفريط بها ، كذلك هذا المجدُ الاسلاميّ الذى ورثناه عن الصحابة والتابعين لا نعلم لأمة من أمم الأرض مجداً يضارعه فى مواريث الانسانية . وأثمن هذا الميراث وأعظمه قدسيةً وبركةً اهتمامُ أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم بجمع القرآن ، وتوحيد تلاوته ، وحفظه فى المصاحف . ولو أن كل مسلم على وجه الأرض دعا لهم بالرحمة والرضا وعظيم المثوبة آناء الليل وأطراف النهار على ما أحسنوا به الى المسلمين من هذا العمل العظيم لما وفيناهم ما فى أعناقنا من منَّةٍ لهم سيتولَّى الله عنا حُسنَ مكافأتهم عليها .

ثم من أعظم كنوز هذا الميراث العظيم عنايةُ كل صحابى بصيانة ما حفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثه وخطبه وسيرته وتصرُّفاته وتشريعه فى أمره ونهيه وإقراره ، فأدَّوا — رحمهم الله ورضى عنهم — هذه الأمانة الى إخوانهم وأبنائهم والتابعين لهم باحسان بما لم يُعهد مثله عن أصحاب نبيّ غيره من الأنبياء السابقين ، فكان ذلك من أعظم مواريث الانسانية كلها فى الأخلاق والتشريع وتكوين الأمم الاجتماعى والتقريب بين البشر فى طبقاتهم وأجناسهم وأوطانهم وألوانهم ، ولا يَغمطُ جيلَ الصحابة فيما قاموا

به للانسانية من ذلك إلاّ ظالمٌ يغالط فى الحق إن كان غيرَ مسلم ، أو زنديقٌ يُبطن للاسلام غير الذى يُظهره لأهله إن كان من المنتسبين اليه . وميراثنا الثالث من المواريث التى صارت الينا عن الصحابة حُسنُ عَرْضهم هذا الاسلامَ على الأمم ممثَّلا بأخلاقهم الاسلامية السليمة ، وأعمالهم الجليلة الرحيمة ، فحبَّبوه بذلك الى الناس ، وعرَّفوهم به من طريق القدوة والأسوة ، فكان ذلك سببَ دخول الأمم فى الاسلام الى أقصى آفاق المعمورة المعروفة فى أزمنتهم . وهذه الفضيلة قد شاركَ عُمّالَ الخلفاء الراشدين فيها مَن جاهد بعدهم من الصحابة والتابعين تحت رايات الخلفاء من قريش الذين كان من أعلام نبوّة النبى ﷺ أيضا التنويهُ بهم فى حديث جابر بن سمرة فى الصحيحين ، ورؤيا النبى ﷺ فى قُباء عن جهاد معاوية رضى الله عنه فى البحر ، ورؤياه الثانية يومئذ عن حملة ابنه فى حصار القسطنطينية . وهؤلاء الخلفاء من قريش الذين ورد النص عنهم فى الصحيحين من حديث جابر بن سمرة هم الذين جاهدوا وجاهد رجالهم تحت كل كوكب ، وطوَوْا آفاق الأرض يحملون هذه الدعوة الى أقاصى المعمور من بلاد آسيا وإفريقية وأوربا . ومهما تنبضْ قلوبُنا بشكرهم والوفاء لهم والثناء على ما نشروا فى الدنيا من ألوية جهادهم لن نوَفِّيهم عُشرَ معشار ما كان ينبغى لنا أن نفعله ، وإلا فأين هى الدراساتُ العلمية الصحيحة التى قمنا بها لتدوين أمجادهم العظمى وبطولتهم الكبرى ، وأين هى المؤلفات العصرية التى كان ينبغى أن تكون فى أيدى الشباب فى جميع أقطار الاسلام ، والتى تجعل القارئ منا كأنه معاصر لتلك الأحداث ، مرافقٌ لكتائبها وأعلامها ، مشاركٌ بمشاعره ومَداركه وخفقات قلبه فى كل نصر أحرزه الاسلام فى الدنيا على أيدى الصحابة والتابعين وأتباعهم الذين ألَّفَ الجاهلُ الزنديق ابنُ المطهر كتابه (منهاج الكرامة) ليملأه سباً لهم ، وذمّاً لجهادهم ، وتشويهاً لمحاسنهم ، وغمطاً لفضائلهم وكريم أخلاقهم ، وقلباً لحسناتهم بما يَخجلُ محاربوهم – من المجوس والروم والترك والديلم – أن يزعموا مثله لو أنهم دوَّنوا أعمالَ أسلافنا عندما كانوا معهم فى عداوة الحرب وعداوة الدين . ويوم كنا لا نزال أصحابَ السلطان على إسبانيا كان أحبارُ النصارى من الاسبانيين يحتجون على الإمام ابن حزم بدعوى الروافض تحريفَ القرآن ، فكان يُضطر عند ردّه عليهم أن يقول

ما ذكره فى كتاب (الفِصَل) ج ٢ ص ٧٨ : « وأما قولهم فى دعوَى الروافض تبديلَ القرآن فان الروافض ليسوا من المسلمين » . وأغلب الظن أن أحبار النصارى كانوا يحتجون بالأكاذيب الواردة فى كتاب الكافى للكلينى ، كالذى ورد فى ص ٥٤ منه (طبعة سنة ١٢٧٨) عن جابر [الجعفى] قال : سمعت أبا جعفر يقول « ما ادَّعى أحدٌ من الناس أنه جُمع القرآن كله كما أُنزل إلا كذّاب ، وما جَمعه وحفظه كما أنزله الله إلا علىّ بن أبى طالب والأئمة من بعده » . وفى ص ٥٧ عن أبى بصير قال : دخلت على أبى عبد الله . . . . . الى أن قال له أبو عبد الله : « وإن عندنا لمصحفَ فاطمة عليها السلام . . . قلت : وما مصحف فاطمة ؟ قال : مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات ، واللهِ ما فيه من قرآنكم حرف واحد » . وكتاب الكافى للكلينى المشحون بمثل هذا الكفر المفترىٰ يعتبره الشيعة فى أحاديثهم بمنزلة صحيح البخارى فى أحاديث المسلمين . أما ابنُ المطهر المردود عليه فى هذا الكتاب فيصفه الشيعة فى كتابهم روضات الجنات بأنه « مفخر الجهابذة الأعلام ، ومركز دائرة الاسلام ، آية الله فى العالمين ، ونور الله فى ظلمات الأرضين ، وأستاذ الخلائق فى جميع الفضائل باليقين ، جمال الملة والحق والدين . . الخ »

وفى رأيى أن كتاب ابن المطهر (منهاج الكرامة) ، وكتاب مُعاصرِه شيخ الاسلام ابن تيمية (منهاج الاعتدال) أو (منهاج السنة) ، ليس الغرضُ منهما المناظرة فى اختلافات مذهبية يطمع منها ابنُ المطهر فى أن يجعل المسلمين روافضَ ، أو يطمع منها شيخ الاسلام ابن تيمية فى أن يردَّ الروافضَ الى الاسلام ، فان هذا وهذا من المستحيلات ، لأن الأسس التى يقوم عليها بنيان الدينين مختلفة من أصولها والعميق العميق من جذورها : فنحن نقول بمشرّع واحد ، ومعصوم واحد وهو النبي محمد ﷺ ، وأنه لا معصومَ بعدَه ولا مشرّعَ غيرُه . وهم يقولون باثنى عشر معصوماً كلُّهم مصادرُ تشريع . ونحن نقول إن الحادى عشر من معصوميهم مات عقيماً عن غير ولد ، وأن أخاه جعفراً صفَّى تركته على أساس أنه لا ولد له ، وحجز نساءه وإماءه فى مدة العدَّة والاستبراء ، حتى ثبت له ولنقباء الطالبيين فى زمنه وبعدَه أن الحسن العسكرى لا ولد له . وهم يقولون — وأنفُ التاريخ راغم — إن للحسن العسكرى ولداً اختبأ فى سرداب ببيت أبيه منذ أكثر من أحد عشر

قرناً ، وأنه لا يزال حياً ، وأنه هو الحاكم الشرعى فى الاسلام ، وأن كل حاكم مسلم على وجه الأرض من ذلك الوقت الى الآن إنما هو متغلّب مفتئت ويدّعى الولاية — ظلما وبلا حق — على من له الولاية عليهم من المسلمين . بل كل حاكم أو إمام أو خليفة مسلم قبل ذلك منذ توفى النبى ﷺ إنما كان متغلبا مفتئتا ظالما وهو حاكم غير شرعى . وأن إمامهم الثانى عشر — الذى لم يلد ولم يولد — سيقوم فى وقت مّا ويعيد اللهُ له خَلقَ أبى بكر وعمر وكل خلفاء المسلمين وولاتهم فيحاكمهم ويصدر عليهم أحكاماً صارمة بما ظلموا واغتصبوا وزوّروا وأجرموا

وأساسٌ آخر افترق فيه ديننا ودينهم ، وهو أن القرآن الذى فى أيدى المسلمين منذ بضعة عشر قرناً إنما قام بأمر جمعه فى هذه المصاحف وأشرفَ على ذلك أبو بكر وعمر وعثمان ورجال آخرون من علماء الصحابة ، وان الأحاديث التى بنى عليها التشريع فى الاسلام إنما رواها هؤلاء الصحابة ، وان علياً كان مع اخوانه الصحابة فى ذلك كله . وحُكمُنا نحن على أبى بكر وعمر وعثمان وعلىّ وسائر إخوانهم من الصحابة أنهم (الجيل المثالىّ) الفذّ الذى عرفَتْه الانسانية بكمال الصدق والاستقامة على طريق الحق ، كما سيرى القارئ تفصيلَ ذلك فى (الفصل الختامى) لهذا الكتاب ، وقد أوردنا آنفا الحديثَ الذى صحَّ عن النبى ﷺ أنه قال « خير القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » . فالصحابة هم الذين تلقينا عنهم قرآننا ، وهم الذين رووا ما صحّ من أحاديث رسول الله ﷺ التى اعتمدنا عليها فى تقرير شريعتنا . فاذا كانوا خير أمة محمد ﷺ كما ورد فى حديث « خير القرون » واذا كان أعظمهم وأجلهم أبا بكر ثم عمر كما كان يقول أخوهما علىٌّ بن أبى طالب على منبر الكوفة ، فيكون اعتقادُنا نحن المسلمين فى الصحابة موافقاً للحديث النبوىّ وللثناء العَلَوىّ ولما تحقق فعلا من أحداث التاريخ ، ويكون تعديلُنا لهم تصحيحاً وتأييداً لاعتمادنا على كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ اللذين عرفناهما من طريق هؤلاء البررة الاخيار رضى الله عنهم . أما ابنُ المطهر وسائرُ الشيعة الإمامية الذين سماهم الإمامُ زيد بن على بن الحسين « رافضة » فان حكمهم على أصحاب رسول الله ﷺ يخالف حكمنا عليهم ، وسترى تفصيل ذلك فى مواضعه من هذا الكتاب .

ومن الأسس التى يفترق فيها ديننا عن دينهم وشرعُنا عن شرعهم أن الاحاديث النبوية التى هى — بعد كتاب الله — عمادُ التشريع فى الاسلام نتحرَّى نحن أخذَها عن العدول الأمناء الضابطين الذين راقبَ نُقّادُ هذا الفن سيرتهم وأطوارَهم ودِقّتهم فى التلقّى والتلقين ، فأسقطوا رواية من يتساهل فى روايته ولو كان من كبار العبّاد المتفرّدين فى التقوى والصلاح ، وميّزوا بين من كان فى صدر حياته من أهل الضبط والحفظ ، مضافا ذلك الى أمانته وعدالته ، إذا تقدَّمت به السنُّ وصار يعرض له الخطأ والتخليط و النسيان ، فقبلوا ما كان يرويه عند سلامة شروط الرواية فيه ، وأسقطوا ما رواه بعد أن اختلَّ فيه بعض تلك الشروط . أما الشيعة فلا يعبأون — فى الحديث وروايته — بشيء من أمر الأمانة و العدالة والحفظ ، ويروون — فى الكافى و أمثاله من كتبهم المعتبرة عندهم — عن أ كذب الناس ، لأن مَدارَ التوثيق عندهم على العصبية والتشيُّع والحبّ و البغض . وقد نقلنا لك آنفا بعض أحاديثَ من كتابهم الكافى تضمنت الطعن فى صحة القرآن ، وليس بعد هذا محلٌّ للمراء والجدل فيما نحن بصدده . ولذلك لم يتردّد ابنُ حزم فى أن يقول لأحبار النصارى من الاسبانيين لما احتجوا عليه برأى الروافض فى صحة القرآن : « إن الروافض ليسوا من المسلمين » . وأرفقُ من ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن سليمان التسترى عن أبى زرعة الرازى أنه قال « اذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، لأن الرسول ﷺ عندنا حقّ ، والقرآن حق ، و إنما أدّى الينا هذا القرآنَ والسُّنَنَ أصحابُ رسول الله ﷺ ، و إنما يريدون أن يجرحوا شهودَنا ليبطلوا الكتابَ والسنة ، والجرحُ بهم أولىٰ ، وهم زنادقة »

ومما افترقوا به عن المسلمين زعمُهم أن الإسلام لا يكفى لتوجيه الإنسانية الى سعادتى الدنيا والآخرة ، وأن الأمة الاسلامية محكوم عليها بأن تكون فى حُكم القاصر الى يوم القيامة ، فتحتاج فى حُكمها وأحكامها إلى أئمة معصومين بعد النبى ﷺ تكون لهم الولاية عليها . أما المسلمون فيرون الدين الاسلامى أسمىٰ من ذلك وأرفع ، وأن النفس الاسلامية أكرمُ على الله من ذلك و أصلح . وقد كان من آخر ما أنزله الله عز وجل على خاتم أنبيائه وأكمل رسله الآية الثالثة من سورة المائدة ﴿ اليومَ أكملتُ لكم دينكم

وأتممتُ عليكم نعمتى ورضيتُ لكم الاسلام دينا ﴾ . فالاسلام ـ بكتابه ، وبالصحيح الثابت من سنَّة نبيه ﷺ ـ هو الإمامُ المتبَّع الذى لا تحتاج معه الأمة وأئمتها الى معصوم بعد انتقال نبيها ﷺ الى الرفيق الأعلى . وتلك هى (سنَّة) الاسلام المعصوم ، فى هذه الأمة الراشدة . ولذلك عُرف جمهور المسلمين فى أدوار التاريخ بأنهم (أهلُ السُّنَّة) . أما الذين ذهبوا الى أن الأمة قاصرة ، وإلى أن الاسلام لا يكفى لتوجيهها ، بل لا بد معه من أئمة معصومين تكون لهم الولاية عليه وعلى الناس ، فقد عُرفوا فى التاريخ باسم (الامامية) ، ولم يتولَّ الامامةَ النافذة عليهم الا إمامٌ واحد كانوا مشاغبين له ومتمرّدين عليه ، وإن خطبه ورسائله وتصريحاته مملوءة من شكواه فيهم وتذمره منهم . وخليفته الامام الثانى الذى يقولون بعصمته بايعَ إمامَ المسلمين فى وقته عام الجماعة فخالفوه فيما اختاره إمّا طعناً منهم فى عصمته ، أو ردّةً عن ولائه وطاعته واتباعه . ولما انتهت الإمامةُ الشلاّء المعطَّلة ـ بموت الحادى عشر منهم عقيما ـ لم يبق لهم إمام ، وصار ينبغى لهم أن لا يكونوا إمامية ، فاخترعوا الإمام الذى لم يلد ولم يولد ، كما سترى قصة ذلك فى ص ٩٧ من هذا الكتاب ، واعتبروه كالآلهة الوهمية فى القرون الخالية حياً لا يموت ! وهذا المذهب فى الإنكار على الاسلام أن يكون كافيا لحكم هذه الامة اعترافٌ فاضحٌ منهم بنقص الاسلام ، وبأن أهله فى حكم القاصر . وكتاب ابن المطهر الحلى يدور حول الدفاع عن هذه النظرة الخبيثة للاسلام وأهله ، كما أن كتاب شيخ الاسلام ابن تيمية يدور حول الاحتجاج لكمال الاسلام وأن أهله يستطيعون أن يكونوا به من أهل الرشد ، فلا يحتاجون هم ولا أئمتهم الى أئمة معصومين بعد نبيهم صلوات الله وسلامه عليه ، لأن فى الاسلام الكفاية والكمال الذى وصفه الله فى الآية الثالثة من سورة المائدة ، وأن أئمة المسلمين ـ كسائر المسلمين ـ مأمورون بالعمل بهذا الاسلام الكامل ، وأن على المسلمين لأئمتهم الطاعة بالمعروف ، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق

ومما يدخل فى هذا الفارق بيننا وبين الرافضة إنكارُهم على الاسلام أنه (دين جماعة) ، وعلى المسلمين أنهم أهل للاجماع فيما لم يرد فيه نصٌّ جليٌّ من أمور الأمة . أمّا نظامنا التشريعىّ معشر أهل (السنَّة) و (الجماعة) فيعترف بأن (إجماع) أعلام العلماء

بالفقه والتشريع يعتبر دليلا على شرع الله ورسوله ، لأن النبي ﷺ قال فيما رواه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما « لا يجمع الله أمتى على الضلالة أبدا » ، ولأنه ﷺ قال « يدُ الله على الجماعة » ، وقال فيما رواه عنه أبو ذَرّ « من خالف جماعة المسلمين شبرا فقد خلعَ رِبْقَةَ الاسلام من عنقه حتى يُراجعه » ، وقال « عليكم بالسواد الأعظم ، ومن شذَّ شذَّ فى النار » . ولأن الله عز وجل قرن « سبيل المؤمنين » بطاعة رسوله فى قوله عز وجلّ (النساء ١١٥) : ﴿ ومن يُشاقِقِ الرسولَ من بعد ما تبين له الهدىٰ ويَتَّبِعْ غيرَ سبيل المؤمنين نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى ونُصْلِهِ جهنمَ وساءت مصيرا ﴾ ، وكان مجرَّدُ مشاقَّة الرسول يوجب الوعيد ، فضمَّ اليه الجنوحَ الى غير سبيل المؤمنين ليدلَّ على أنهما متلازمان . وقال (آل عمران ١١٠) : ﴿ كنتم خير أمة أُخرجت للناس : تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ فاقتضى ذلك أنهم بمجموعهم وإجماعهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فيجب حتماً أن لا يجتمعوا على ضلالة ، وأن يوجبوا ما أوجبه الله ورسوله ، ويُحرّموا ما حرَّم الله ورسوله ، ولا يجوز عليهم إجماعُ السكوت عن الحق ، ولو فعلوا لكانوا قد أمروا بالمنكر ونهوا عن المعروف ، وهو خلافُ صريح النصّ القرآنى . بذلك وبما لا يتسع له المقام هنا من الأدلة الكثيرة ، كان الاسلام عندنا (دين جماعة) ، ولذلك عُرِف جمهور المسلمين فى أدوار التاريخ بأنهم أهل (السنَّة) و (الجماعة) ، بينما الرافضة لا يقولون باجماع الامة ، لأن الامة عندهم قطيع لا نظام له ، ولا ينبغى له أن يحيا إلا بقيادة معصوم غير النبي ﷺ وشريعته الكاملة

ونقطة أخيرة من نقط الخلاف بيننا وبينهم أن للمسلمين كعبةً واحدة يتوجهون اليها بدعائهم وضراعتهم وعند اتصال قلوبهم بربهم فى صلاتهم وعبادتهم . أما هؤلاء الشيعة فيُشركون مع الكعبة بيتِ الله الحرام كعباتٍ أخرى متعددة ، منها قبرُ المغيرة بن شعبة فى النجف الذى زعموا — بعد دهر طويل من شهادة سيدنا على ودفنه بين مسجد الكوفة وقصرها — أنه مدفون فى قبر المغيرة بالنجف ، وقد اتخذوه كعبة لا يمكن أن يعرف قدرها عندهم الا من شاهد تهافتهم عليها وما يصنعون عندها . ومنها القبر المكذوب على سيدنا الحسين فى كربلاء ويقول فيه شاعرهم على ما ستراه فى ص ٥١ من هذا الكتاب :

هى الطفوف ، فطُفْ سبعاً بمغناها   فما لمكَّةَ معنىً مثلُ معناها

أرضٌ ، ولكنما السبعُ الشداد لها   دانتْ ، وطأطأ أعلاها لأدناها

فأين هذا الكفر القاتم السقيم من قول المعصوم ﷺ فى أواخر ما قاله عندما شَعَرَ بدنوّ أجله : « لعن الله اليهودَ والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ، وقوله « اللهمَّ لا تجعل قبرى وَثَناً يُعبَد ، اشتدَّ غضبُ الله على قوم اتَّخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ، وقول أمير المؤمنين علىّ رضى الله عنه لأبى الهياج حيّان بن حُصَين الأَسَدىّ على ما رواه الإمام مسلم (فى الكتاب ١١ الحديث ٩٣) من صحيحه : « ألا أبْعَثُكَ على ما بَعَثَنى عليه رسولُ الله ﷺ : أن لا تَدَعَ تمثالا إلاّ طَمَسْتَه ، ولا قبراً مُشْرِفاً إلاّ سوَّيته » فان كانوا محمديين فهذا الذى نقلناه من حديث خاتم رسل الله محمد ﷺ هو من أصح ما صحّ عنه ، وإن كانوا إماميين فهذا ما كان يصنعه الإمام علىّ بأمر النبى ﷺ ، وهذا ما كان علىٌّ يأمر رجالَه بأن يصنعوه . أما اذا كانوا على مذهب اليهود والنصارى فيما يتخذونه لقبور أنبيائهم وعظماء دينهم فهم وشأنهم ، والمرء حيث يضع نفسه ...

* * *

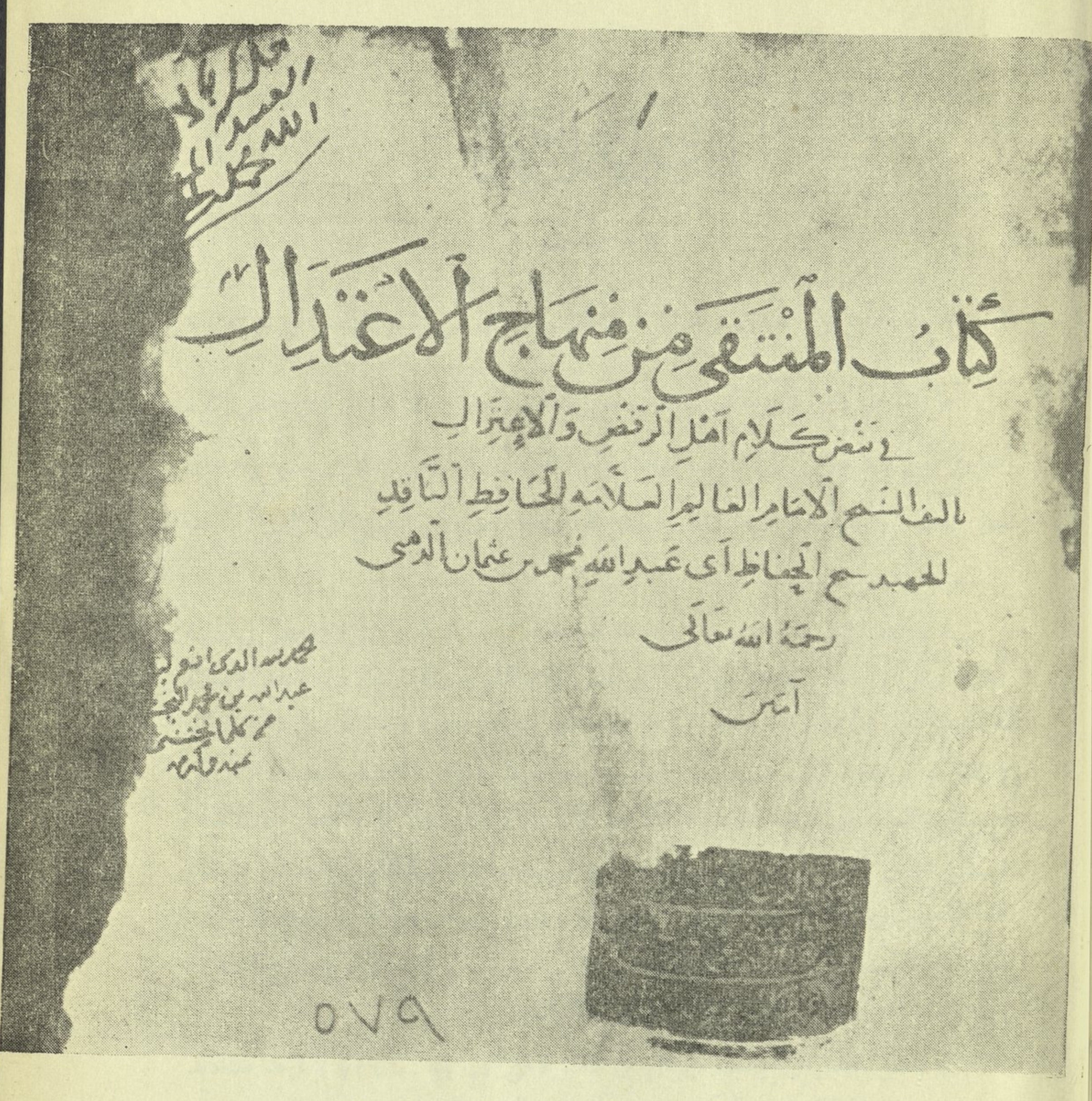
وبعد فانَّ هذا (المنتقىٰ) للحافظ أبى عبد الله محمد بن عثمان الذهبىّ (٦٧٣ — ٧٤٨) هو مختصر الكتاب العظيم (منهاج الاعتدال ، فى نقض كلام أهل الرفض والاعتزال) لشيخ الاسلام تقىّ الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٦٦١ — ٧٢٨) رحمه الله ورضى عنه ، وهو الكتاب الذى طبع بمطبعة بولاق فى أربعة أجزاء سنة ١٣٢١ — ١٣٢٢ باسم (منهاج السنَّة النبويَّة فى نقض كلام الشيعة والقَدَرية) . وكان (المنتقى) من الكتب المظنون أنها فقدت حتى اكتشفه فى العام الماضى العالم الجليل العامل على إحياء تراث السلف عين أعيان الحجاز صديقى الشيخ محمد نصيف بارك الله فى حياته ، وذلك عند ما كان فى رحلة الى ديار الشام فاطلع عليه فى مخطوطات المكتبة العثمانية فى حلب التى وقفها فى أواسط القرن الثانى عشر الهجرى عثمان باشا الدوركىُّ الأصل الحلبىّ المولد المتوفَّى بمكة المشرَّفة سنة ١١٦٠ ابن عبد الرحمن باشا الدوركى المتوفَّى سنة ١١٠٧ . وهذه المكتبة قد ضُمَّت أخيراً الى (دار مكتبات الأوقاف الاسلامية) فى حلب ، ورقم مخطوطة

المنتقى فى هذه المكتبة ٥٧٩ ، وهى نسخة قديمة بخط يوسف الشافعى فرغ من كتابتها فى سِلْخ جُمادَى الاولىٰ عام ٨٢٤ أى بعد وفاة الحافظ الذهبي بست وسبعين سنة ، والنسخة يظهر أنها منقولة عن أصل صحيح ، لكن الذى نقلها عن ذلك الأصل غير متمكّن فى العربية والعلم ، ولذلك كانت تصدر عن قلمه هفوات عند النقل يدركها القارئ الممارس لأمثال هذه الكتب ، ومع ذلك فقد انتفعنا بمعارضة المنتقى بأصله المطبوع فى بولاق ، فجاءت هذه المطبوعة صحيحة ولله الحمد بقدر الإمكان . وكنا عند معارضة المختصر بأصله نجد فى الاصل فقرات عظيمة النفع لا يجوز إغفالها ، فكنا نضيفها الى هذه المطبوعة مميزةً بهاتين العلامتين [ ] حرصا على سلامة المنتقى كما أراده الحافظ الذهبى ، وبذلك استطعنا أن نجمع بين الحُسْنَيَين : إفادة القارئ بالزيادات التى رجونا أن تكون منها زيادة فائدة ، وبقاء المختصر مميزاً بحدوده التى كان عليها فى مخطوطته التى تفضل حضرة الشيخ محمد نصيف فاستخرج منها صورة بالتصوير الشمسى . ويرى القارئ عقب هذه المقدمة الصفحة الاولى منها ، كما وضعنا تجاه الصفحة الأخيرة منها صورتها الشمسية . وقد علقتُ على مواضع من (المنتقى) بما خطر لى أثناء مباشرة الطبع ، وأرجو أن يكون فى بعض ذلك ما ييسّر على القارئ الإلمام بهذا الموضوع الخطير ، لأن القوم قد أكثروا فى هذه السنوات من مهاجمة السنَّة والجماعة بكتبهم ونشراتهم حتى صار من الخذلان للحق السكوت عليها، فقمت — من ناحيتي — بالدفاع عن حقيقة الاسلام فى هذه البحوث بما ألهمنى الله وأعاننى عليه . والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآل محمد ، وأصحاب محمد ، وأزواج محمد ، وذرية محمد وسلم تسليما كثيرا . وسبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين

دار الفتح
بجزيرة الروضة
تجاه فسطاط مصر

فى يوم النصف من شعبان سنة ١٣٧٤

محب الدين الخطيب


كتاب المنتقى من منهاج الاعتدال

في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ الناقد

المحدث الحافظ أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي

رحمه الله تعالى

آمين

٥٧٩

صورة شمسية لأصل الصفحة الأولى من (المنتقى)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدُ للهِ المُنقذِ منَ الضَّلال ، المُرشِدِ الى الحقّ ، الهادِي مَن يشاء إلى صِراطهِ المُستقيم

أما بعدُ فهذه فوائدُ ونفائسُ اخترتُها من كتاب (مِنْهاج الاعتدال ، فى نقض كلام أهل الرَّفض والاعتزال[1]) تأليف شيخنا الإمام العالم أبى العبّاس أحمد بن تَيْمِيَّة رحمه الله تعالى ، فذكرَ أنه أُحضر اليه كتاب لبعض الرافضة فى عصرنا — يعنى ابنَ المطهر[2] —

---

(١) وهو الذى طبع فى سنة ١٣٢١ هـ بالمطبعة الاميرية الكبرى ببولاق مصر فى أربعة أجزاء بعنوان (منهاج السنة النبوية ، فى نقض كلام الشيعة والقدرية) . وشيخ الاسلام ابن تيمية قلما كان يسمى مؤلفاته ، وإنما كان يؤلفها بسرعة عجيبة ، معتمدا على ذاكرته التى لا نظير لها فى حفظ النصوص من متون السنة ومصادرها وأقوال الأئمة وأحداث التاريخ ، ثم يتلقف العلماء من تلاميذه وغيرهم تلك المؤلفات ، وتنتشر حالا فى الأقطار الاسلامية ، فيسميها الناس بأى اسم يدل على موضوعها . وقد تتعدد أسماء الكتاب الواحد من مؤلفاته لهذا السبب . ولما كان الحافظ الذهبى (٦٧٣ — ٧٤٨) من خواص تلاميذ شيخ الاسلام ، فقد اعتمدنا تسميته لأصل هذا الكتاب ، وإن اشتهر عند الناس باسمه الآخر (منهاج السنة) ، ومع ذلك فقد أشرنا الى الاسم الثانى فى عنوان الكتاب

(٢) هو الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى (٦٤٨ — ٧٢٦) أحد صناديد التشيع ، تلمذ لأمثال نصير الكفر ووزير الملاحدة النصير الطوسى (٥٩٧ — ٦٧٢) ، فنشأ على ماشحنوا به قلبه من الغل للصحابة والتابعين والتابعين لهم باحسان ، ناظرا بعين السخط الى كل ماصدر عنهم من حسنات لم تشهد الانسانية نظيرا لها فى التاريخ . وسترى الشواهد على هذا الغل فيما سوّد به ابن المطهر صفحات كتابه الذى فضح شيخُ الاسلام عوراته وهتك أستاره وجعله عبرة للاولين والآخرين

مُنَفِّقاً لهذه البضاعة ، يدعو بها الى مذهب الإمامية أهلِ الجاهلية (١) ممن قلَّتْ معرفتهم بالعلم والدين ، فصنفه للملك المعروف الذى سماه فيه خُدا بَنْدَه (٢) . فالأدلة إما نقلية ، و إما عقلية .

---

(١) كل ما خالف سنة رسول الله ﷺ - التى تلقاها عنه أصحابه (رضوان الله وسلامه عليهم) ثم حمل عنهم أماناتها أئمة الاسلام التابعون لهم باحسان - فهو من أمر الجاهلية . لأن أنظمة البشر وأحكامهم وسننهم كلها تنقسم فى كل زمان ومكان إلى قسمين : إسلام ، وجاهلية . فما تلقيناه عن الصحابة من السنن والأحكام والتوجيهات المحمدية فهو إسلام ، وما خالفها فهو جاهلية ، مهما كان الزمن الذى ابتدع فيه والناس الذين ابتدعوه

(٢) خدا (بالفارسية) : الله . وبنده : عبد . أى عبد الله . وخدا بنده هو الثامن من ملوك الإيلخانية ، والسادس من ذرية جنكيز . واسمه الحقيقى الجايتو (٦٨٠ — ٧١٦) ابن أرغون (- ٦٩٠) ابن أبغا (- ٦٨١) ابن هلاكو (- ٦٦٣) ابن تولى (- ٦٢٨) ابن السفاح جنكيز (٥٤٩ — ٦٢٤) الملقب إيلخان ، وإليه تنسب دولتهم . كان أرغون والد خدا بنده وثنيا ، وتمرد فى خراسان على عمه السلطان تكودار بن هلاكو لأنه رأى مصلحته السياسية فى أن يدخل فى الاسلام وتسمى باسم (أحمد تكودار) ، فثار عليه أرغون (والد خدا بنده) وقتله فى سنة ٦٨٣ واستولى على مملكته . ثم افترى على وزير أبيه شمس الدين المحمدى فاتهمه بأنه دس السم لأبيه أبغا ، فقتل الوزيرَ وقتل معه أربعة من بنيه ، ثم انصرف لشهواته وترك مقاليد الحكم لطبيبه اليهودى سعد الدولة . ولما تمادى الطبيب اليهودى فى إساءة التصرف بالملك والفساد فى الأرض ثار عليه رجال الدولة وعمالها فقتلوه ، ومات أرغون مقهورا فى سنة ٦٩٠ . وكان له ولدان أحدهما الجايتو وهو خدا بنده هذا والآخر غازان (٦٧٠ - ٧٠٣) فرأيا أن من مصلحتهما السياسية الدخول فى الاسلام ومحاسنة الشعوب التى يتوليان الحكم فى أوطانها ، أما غازان فاختار مذهب أهل السنة . فلما خلفه فى الحكم أخوه خدا بنده سنة ٧٠٣ تسلطت عليه حاشية من دعاة التشيع ، ويقال إنه غضب يوماً من زوجته فطلقها ثلاثا ، ثم أراد أن يردَّها الى عصمته فقال له فقهاء أهل السنة انه لاسبيل الى ذلك حتى تنكح زوجا غيره ، وصعب عليه ذلك ، فاشار عليه رجال حاشيته من الشيعة بأن يدعو فقيها من علماء الحلة هو ابن المطهر هذا الذى ألف شيخ الاسلام فى الرد عليه ، وأكدوا للسلطان أن ابن المطهر هو الذى يخرجه من هذه الورطة . فلما حضر ابن المطهر واستفتاه السلطان فيما وقع منه من الطلاق ثلاثا سأله : هل طلقتَ بمحضر شاهدين عدلين ؟ قال السلطان : لا . فأفتى له ابن المطهر بأن الطلاق لم تتحقق شروطه ، ولذلك لم يقع ، وله أن يعاشر زوجته كما كان =

والقوم من أكذب الناس فى النقليات [١] ، وأجهل الناس فى العقليات [٢] . ولهذا كانوا عند العلماء أجهلَ الطوائف ، وقد دخل منهم على الدين من الفساد ، مالا يحصيه إلا ربّ العباد . والنصيرية والإسماعيلية والباطنية من بابهم دخلوا [٣] ، والكفار والمرتدّة بطريقهم وصلوا . فاستولوا على بلاد الاسلام ، وسبوا الحريم ، وسفكوا الدم الحرام

وهذا المصنِّف [٤] سمى كتابه (منهاج الكرامة ، فى معرفة الإمامة) . والرافضة فقد

= يعاشرها قبل الطلاق . فسرّ خدابنده بهذه الفتوى ، واستخلص ابنَ المطهر لنفسه وجعله من بطانته ، وبتسويل ابن المطهر كتب خدابنده الى عماله فى الأمصار بأن يخطب باسم الائمة الاثنى عشر على المنابر ، ونقش أسماءهم على نقوده ، وأمر بأن تنقش على جدران المساجد . وهكذا تشيعت الدولة فى مملكته بفتوى ابن المطهر التى أعفت السلطان من أن تعود اليه زوجته بعد أن تنكح زوجا غيره . هذه هى الخطوة الأولى فى التشيع الرسمى للدولة فى خراسان وإيران ، ويقال ان ذلك كان سنة ٧٠٧ . ثم بعد ثلاثمائة سنة كانت الخطوة الآخرى التى دفعت إيران الى الهاوية بقيام الدولة الصفوية ، وتشجيعها للآراء والعقائد التى كان الشيعة الأقدمون يسمونها (غلوّا) وينكرون رواية كل شيعى ينبز بأنه من الغلاة . فلما استقرت الدولة الصفوية الفاجرة صار الشيعة كلهم من الغلاة ، والذى كانوا يسمونه من قبل غلوّا صار بعد ذلك من ضروريات مذهبهم كما اعترف بذلك علامتهم الثانى الماممقانى (١٢٩٠ - ١٣٥١) فى مواضع كثيرة من كتابه (تنقيح المقال) وهو اكبر كتبهم فى الجرح والتعديل

(١) لأن مدار التوثيق عندهم فى المرويات والمنقولات على الحب والبغض ، فالذى يكون أكثر بغضا لأصحاب رسول الله ﷺ يكون فى مروياته أوثق من الذى يتهم عندهم بأنه يتهاود فى أمر الصحابة ، ولا يلعن أم المؤمنين عائشة وسيدنا معاوية وسائر الصحابة وأئمة التابعين وصفوة المسلمين

(٢) لأن ضروريات مذهبهم قائمة على الاباطيل والأوهام والمستحيلات ، كما سترى فى هذا الكتاب ، وأقرب ذلك أنهم يكابرون فى أنهم نحلة تعيش بلا إمام ، فيزعمون أنهم إمامية وأن لهم إماما وأن إمامهم حىّ منذ أكثر من ألف سنة ، ولكنه غائب فى سرداب سامراء ، وينتظرون خروجه ويدعون فى كتبهم بأن يعجل الله فرجه

(٣) ولو عاش شيخ الاسلام الى عصرنا لقال إن الشيخية والكشفية والبهائية من صميمهم خرجوا ، وبسخافاتهم زلوا وضلوا

(٤) أى ابن المطهر

شابهوا اليهود فى الخبث والهوى، وشابهوا النصارى فى الغلوّ والجهل. وهذا المصنّف سلك مسلك سلفه — كابن النعمان المفيد[١]، والكراجُكى[٢]، وأبى القاسم[٣] الموسوى، والطوسى[٤] — فان الرافضة فى الأصل ليسوا أهل خبرة بطريق المناظرة، ومعرفة الأدلة،

---

(١) هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام البغدادى (٣٣٦-٤١٣) شيخ مشايخ الحلة، يقال إن له أكثر من مائتى مصنف بين كتاب ورسالة ومقالة

(٢) محمد بن على بن عثمان الكراجكى (المتوفى سنة ٤٤٩) من تلاميذ الشيخ المفيد. وكان فى المختصر: (الكراجلى) وصححناه من الأصل (١ : ١٣) ومن كتب التراجم. و (كراجك) قرية على باب واسط

(٣) فى المختصر (ابن القاسم) وصححناه من الأصل (١ : ١٣) ومن كتب التراجم. وهو أبو القاسم على بن الحسين بن موسى المعروف بالمرتضى (٣٥٥-٤٣٦) اخو الرضى محمد ابن الحسين الشاعر (٣٥٩-٤٠٦). وهذان الأخوان هما اللذان تطوعا للزيادة على خطب أمير المؤمنين سيدنا على كرم الله وجهه بكل ماهو طارىء عليها وغريب عنها من التعريض باخوانه الصحابة وهو برىء عند الله عز وجل من كل ذلك وسيبرأ اليه من مقترفى هذا الاثم

(٤) وهو محمد بن محمد بن الحسن الخوجه نصير الدين الطوسى (٥٩٧-٦٧٢) المسئول - مع عدو الله ابن العلقمى ومستشاره ابن أبى الحديد - عن الذبح العام الرهيب الذى ارتكبه الوثنى هلاكو فى أمة محمد ﷺ سنة ٦٥٥ عند استيلائه على عاصمة الاسلام بغداد بخيانة ابن العلقمى ومستشاره وتحريض هذا الفيلسوف الملحد النصير الطوسى، وكان الطوسى قبل ذلك من أعوان ملاحدة الاسماعيلية فى بلاد الجبل وقلعة ألموت وألف كتابه (الاخلاق الناصرية) باسم وزيرهم ناصر الدين حاكم بلاد الجبل (قوهستان) وكان ناصر الدين من أخبث رجال علاء الدين محمد ابن جلال حسن ملك الإسماعيلية. ومن نفاق الطوسى أن له قصيدة فى التزلف الى الخليفة العباسى المستعصم (٥٨٨-٦٥٦) ومع ذلك فانه هو المحرض لهلاكو على نكبة الاسلام فى بغداد، والشيعة يعدون هذه الخيانة المخزية والوحشية الشنيعة أعظم مفاخر النصير الطوسى (انظر كتابهم روضات الجنات ص ٥٧٨ الطبعة الثانية). وهذا الملحد الخائن للاسلام وأهله أعظم خيانة يمكن أن يتصورها البشر قد اكتشف هلاكو خيانته له أيضا، وكاد يفتك به لولا حاجته اليه فى إتمام الزيج الذى بدأ به. ومما يدلك على أن من لا دين له لا أخلاق له أن هلاكو لما شتم النصير الطوسى ولوّح له بخيانته وهدده بالقتل لولا الحاجة اليه فى إتمام الزيج انتهز تلميذه القطب الشيرازى هذه الفرصة اللائحة وقال لهلاكو: أنا لإتمام أمر الزيج إن كان الرأى المبارك يقتضى شيئا فى حق هذا الرجل! فتبا لعلم هؤلاء، إذ لم يعصمهم عن الانحدار فى هذه الهوة بلا خجل ولا حياء...

وما يدخل فيها من المنع والمعارضة .. كما أنهم جهلة بالمنقولات[١] ، وإنما عمدتهم على تواريخ منقطعة الاسناد[٢] ، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب ، فيعتمدون على نقل أبي مِخْنَف لوط بن يحيي[٣] وهشام بن الكلبي[٤]

٢ قال يونس بن عبد الأعلى[٥] قال / أشهب[٦] : سُئل مالك رضى الله عنه عن الرافضة فقال « لا تكلمْهم ، ولا تَرْوِ عنهم ، فانهم يكذبون »

وقال حَرْمَلة[٧] : سمعت الشافعيَّ رضى الله عنه يقول « لم أرَ أحداً أشهدَ بالزور من الرافضة »

---

(١) فى المختصر : « بالمعقولات » . والتصحيح من الاصل (١ : ١٣) ومن سياق القول

(٢) انقطاع الاسناد : أن يكون فى سند الخبر راو أو أكثر مطويا ، فيروى شخص خبرا عن شخص أقدم من زمنه ، ومعنى هذا أن الراوى كاذب فى روايته عن شخص لم يجتمع به ، أو أن بينهما شخصا كتم ذكره لأنه معروف بالكذب فلم يشأ أن يذكره لئلا يفتضح كذب ذلك الخبر .

(٣) هو من أخف رواتهم وطأة ، ومع ذلك قال فيه ابن عدى « شيعى محترق صاحب أخبارهم » ، وقال عنه الحافظ الذهبي فى ميزان الاعتدال « اخبارى تالف لا يوثق به ، تركه أبو حاتم وغيره » . وفى مادة « خنف » من القاموس المحيط للفيروزابادى مثل ذلك . ويقال ان وفاة لوط بن يحيي سنة ١٥٧

(٤) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب أخبارى نسابة توفى سنة ٢٠٤ . وأصدق كلمة فى وصفه قول الامام أحمد « كان صاحب سمر ونسب ، ماظننت أن أحداً يحدّث عنه » . فهو مرجع فى الاخبار والانساب التى لا صلة لها بالدين ، أما فى سنة رسول الله ﷺ وأحكام شرعه فالمسلمون أعقل من أن ينخدعوا به . وقال عنه الحافظ ابن عساكر : رافضى ليس بثقة

(٥) هو إمام مصر فى عصره ومن أعلام الاسلام ، توفى سنة ٢٦٤

(٦) أشهب بن عبد العزيز القيسى (١٤٠ — ٢٠٤) أحد أئمة مصر ، ومن تلاميذ مالك والليث بن سعد

(٧) حرملة بن يحيي التجيبى (المتوفى سنة ٢٤٣) من مفاخر مصر ، تتلمذ على الشافعى ، وروى عن ابن وهب (حامل علم مالك الى مصر) نحو مائة ألف حديث

وقال مُؤَمَّل بن إهاب[١] سمعت يزيد بن هارون[٢] يقول « يُكتب عن كل مبتدع — إذا لم يكن داعية — إلا الرافضة ، فانهم يكذبون »

وقال محمد بن سعيد الاصفهانى[٣] سمعت شريكا[٤] يقول « احمل العلم عن كل من لقيته إلا الرافضة ، فانهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا »

وقال أبو معاوية[٥] سمعت الأعمش[٦] يقول « أدركت الناس وما يسمّونهم إلا الكذّابين » يعنى أصحاب المغيرة بن سعيد[٧] . وردُّ شهادة من عُرف بالكذب متفق عليه

ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب فى الشيعة أكثر منهم فى جميع الطوائف . والخوارجُ مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس ،

---

(١) مؤمل بن إهاب الربعى المتوفى سنة ٢٥٤ ممن يروى عنهم أبو داود والنسائى

(٢) يزيد بن هارون السلمى الواسطى أحد أعلام الحفاظ المشاهير ومن شيوخ الامام أحمد ، بلغ عدد المجتمعين فى مجلس درسه سبعين ألف رجل ، توفى سنة ٢٠٦

(٣) من تلاميذ شريك ، وهو أحد الذين يروى عنهم البخارى وطبقته ، توفى سنة ٢٢٠

(٤) شريك بن عبد الله النخعى (٩٥ — ١٧٧) قاضى الكوفة وأحد شيوخ الامام عبد الله بن المبارك وطبقته ومن أقران الثورى وأبى حنيفة

(٥) أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المتوفى سنة ١٩٥ . كان أحد الأعلام ومن تلاميذ الأعمش

(٦) هو الامام سليمان بن مهران الكوفى (٦٤ — ١٤٨) أحد الأعلام الحفاظ القراء قال سفيان بن عيينة « كان أقرأهم وأحفظهم وأعلمهم » وكان يسمى (المصحف) لصدقه

(٧) المغيرة بن سعيد الكوفى الرافضى الكذاب المصلوب سنة ١١٩ فى إمارة خالد ابن عبد الله القسرى ، كان يفسر آية ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر ﴾ : « إن الله يأمر بالعدل علىّ ، والاحسان فاطمة ، وإيتاء ذى القربى الحسن والحسين . والفحشاء : فلان أفحش الناس ، والمنكر : فلان . . . » وكان يقول بالهية على ، وتكفير أبى بكر وعمر وسائر الصحابة إلا من ثبت مع على . وكان يختلف الى امرأة يهودية يتعلم منها ، فاذا سئل ماذا يتعلم منها يقول : أتعلم السحر . كان أئمة أهل البيت يتبرأون منه ومن كذبه عليهم وإلحاده فى دين الاسلام

حتى قيل إن حديثهم من أصحّ الحديث . والرافضة يقرّون بالكذب حيث يقولون : دِينُنا التقية [1] . وهذا هو النفاق . ثم يزعمون أنهم هم المؤمنون ، ويصفون السابقين الاولين بالردَّة والنفاق [2] ، فهم كما قيل « رَمَتْنى بدائها وانسلّت »

---

(١) أخرج الحافظ ابن عساكر فى تاريخ دمشق (٤ : ١٦٥) أن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن على بن أبى طالب قال لرجل من الرافضة : « والله لئن أمكننا الله منكم لنقطعن أيديكم وأرجلكم ، ثم لا نقبل منكم توبة » . فقال له رجل : لم لا تقبل منهم توبة ؟ قال « نحن أعلم بهؤلاء منكم . إن هؤلاء إن شاءوا صدقوكم ، وإن شاءوا كذبوكم وزعموا أن ذلك يستقيم لهم فى (التقية) . ويلك ! إن التقية هى باب رخصة للمسلم إذا اضطر اليها وخاف من ذى سلطان أعطاه غير مافى نفسه يدرأ عن ذمة الله ، وليست باب فضل ، إنما الفضل فى القيام بأمر الله وقول الحق . وايم الله ما بلغ من التقية أن يجعل الله بها لعبد من عباد الله أن يُضلّ عباد الله »

(٢) كتب السيد ابراهيم الراوى (من علماء أهل السنة) الى محمد مهدى السبزوارى (من مجتهدى الشيعة) رسالة تاريخها ١٤ صفر ١٣٤٧ يشكو له قول بهاء الدين العاملى الشيعى فى حاشيته على تفسير البيضاوى عند تفسيره قول الله سبحانه ﴿ يحلفون بالله ما قالوا ، ولقد قالوا كلمة الكفر ، وكفروا بعد اسلامهم ﴾ : انها نزلت فى أبى بكر وعمر والصحابة . ومما قاله السيد ابراهيم الراوى « لو أن أبا بكر وعمر وباقى الصحابة الذين يزيدون عند وفاة النبى ﷺ على مائة ألف كانوا — إلا خمسة أو ستة أو سبعة — كفاراً أو منافقين أو مرتدين كما ارتدت الأعراب لأعلنوا دين الجاهلية ولم يقاتلوا أهل الردة . وهذا النبى ﷺ مدة ٢٣ سنة يصحبه أصحاب كفار ، ومدة طويلة أيضا تصحبه زوجة كافرة لا يعلمهم ! وقد علمه الله علم الاولين والآخرين ؟ » . فأجابه السبزوارى بجواب تاريخه رابع ربيع الآخر : « قلتم أدام الله ظلكم : وإذا صدق قول الشيعة فى ارتداد الصحابة كلهم الذين يتجاوز عددهم مائة ألف — إلا خمسة أو ستة أو سبعة (والصواب ثلاثة) — فلمَ يقاتل أبو بكر أهل الردة ويردهم الى الاسلام؟ وكفره كفر حكمى لا كفر واقعى كعبادة الوثن والصنم . ولم يعتقد الشيعة كفر الصحابة وعائشة فى حياة النبى ، وإنما قالوا انهم ارتدوا بعد النبى » . وعلى هذا فالبهاء العاملى كذاب فى أن الآية نزلت فى أبى بكر وعمر والصحابة ، وان كان البهاء العاملى والسبزوارى متفقين مع أهل ملتهما فى أن الصحابة — بعد وفاة النبى ﷺ على الاقل — كانوا كفاراً . ونحن نسلم بان الصحابة كانوا كفاراً ولكن بكل ما تخالف به الشيعة رسالة الاسلام التى بعث الله بها خاتم رسله وآخر المعصومين من عباده . وانظر تفصيل مراسلة الراوى والسبزوارى فى مجلة (الفتح) جزء جمادى الآخرة ١٣٦٦

ثم عُمدَتُهم فى العقليات اليوم على كتب المعتزلة ، فوافقوهم فى القدَر ، وسَلْب الصفات. وما فى المعتزلة من يطعن فى خلافة الشيخين ، بل جمهورهم يعظمونهما و يفضلونهما . وكان متكلمو الشيعة — كهشام بن الحكم(١) وهشام الجواليقى(٢) ويونس بن عبد الرحمن القُمّى(٣) يبالغون فى إثبات الصفات ويجسّمون .

(١) هشام بن الحكم مولى كندة ، نشأ فى أحضان أبى شاكر الديصانى الزنديق وكان من غلمانه ، ومن بيئة أبى شاكر رضع أفاويق الالحاد والزندقة والتجسيم ، حتى اذا فرق الدهر بينه وبين أستاذه الأول بحث عن زميل آخر منحرف عن جادة السنة الاسلامية فجمعه الدهر بأحد الجهمية ، على تناقض مذهب هشام فى التجسيم ومذهب جهم فى نفى الصفات إلا أن الجامع بينهما انحراف كلهما عن الجادة والغلو فى البدعة . وعلم به البرامكة وهم سلالة سدنة بيت النار للمجوس فتألفوه وأشبعوا نهمته واستعملوا ذكاءه فى أغراضهم . ولعلهم هم الذين دفعوه للانتماء الى حركة التشيع ليتعاون مع غلاتها وليتصيد الأغرار من أحداثها وليستعين برءوسها على أغراض بعيدة للبرامكة ، وكانت بيئة التشيع حافلة بكل عنصر ومعدن . وفى هذا الدور من شيخوخة هشام بن الحكم استيقظ الخليفة هارون لألاعيب البرامكة والشعوبيين والزنادقة ، فكانت نكبة البرامكة ، واستتر فى خلالها هشام بن الحكم ثم انقطعت أخباره عن الناس ويقال انه مات سنة ١٩٩ . وانظر لعقيدته مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) هو هشام بن سالم الجواليقى العلاف مولى بشر بن مروان ، كان يقول ان الله صورة وان آدم خلق على مثال الرب ، وان الله مجوف من الرأس الى السرة ، ومصمت من السرة الى القدم . وعلماء الجرح والتعديل من الشيعة يقولون عنه انه ثقة ثقة . وهو معاصر لهشام ابن الحكم وشيطان الطاق وزمن البرامكة

(٣) هو مولى على بن يقطين ، ولد فى زمان هشام بن عبد الملك ، وعاصر موسى الرضا والمأمون وله عقائد فاسدة . يروى الشيعة أن محمد بن داذويه كتب الى موسى الرضا يسأله عن يونس فكتب اليه : لعنه الله ، ولعن أصحابه ، وبرىء الله منه ومن أصحابه . وضرب مرة بالأرض كتابا ألفه يونس وقال : هذا كتاب ابن لزان وزانية . هذا كتاب زنديق . ولما ذهب موسى الرضا الى خراسان إجابة لدعوة المأمون قال عنه يونس : ان دخل فى هذا الامر طائعا أو مكرها فهو طاغوت . ومع ذلك فان الشيعة يوثقونه ويعدّونه من مفاخرهم ويمارون فيما ثبت من أوزاره

قال المصنف ابن المطهر : (أما بعد فهذه رسالة شريفة ، ومقالة لطيفة . اشتملتْ على أهم المطالب / فى أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين . وهى مسألة الإمامة ، التى يحصل بسبب إدراكها نيلُ درجة الكرامة . وهى أحد أركان الإيمان ، المستحق بسببه الخلود فى الجنان . فقد قال رسول الله ﷺ « من مات ولم يعرف إمامَ زمانه ، مات مِيتةً جاهلية » خدمتُ به خزانةَ السلطان الأعظم ، ملك ملوك طوائف العرب والعجم ، شاهنشاه غياث الملة والدين خدا بنده . . . ورتبتها على فصول : الأول فى نقل المذاهب فى هذه المسألة . الثانى أن مذهب الإمامية واجب الاتباع . الثالث فى الأدلة على إمامة علىّ . الرابع فى الاثنى عشر . الخامس فى إبطال خلافة أبى بكر وعمر وعثمان) رضى الله عنهم .

٣

فيقال : الكلام على هذا من وجوه :

فقوله إن مسألة الإمامة « أهم المطالب » كذب بالإجماع . إذ الإيمان أهمّ ، فمن المعلوم بالضرورة أن الكفار على عهد النبى ﷺ كانوا إذا أسلموا أُجرىَ عليهم أحكام الاسلام ولم تذكر لهم الإمامة بحال . فكيف تكون أهمّ المطالب ، أم كيف يكون الايمانُ بامامة محمد بن الحسن المنتظر من أربعمائة ونيّف وستين سنة ليخرج من سرداب سامرّاء أهمّ من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه ؟ !

ويقال للرافضة : إن كان ما بأيديكم كافيا فى الدين فلا حاجة الى المنتظر ، وإن لم يكن كافيا فقد أقررتم بالنقص والشقاء حيث كانت سعادتكم موقوفة على أمرٍ آمرٍ لا تعلمون بماذا أمَر . وكان ابن العود الحلى يقول : إذا اختلفت الامامية على قولين أحدهما يعرف قائله والآخر لا يعرف قائله ، فالقول الذى لا يعرف قائله هو الحق / لأن المنتظر المعصوم فى تلك الطائفة ! فانظر الى هذا الجهل ، فانه — بتقدير وجود المنتظر — لا يُعلم أنه قال ذلك القول ، ولم ينقله عنه أحد ، فمن أين نجزم بأنه قوله ؟ فأصل دِين هؤلاء مبنى على مجهول ومعدوم . فالمقصود من الإمام طاعة أمره ، ولا سبيل الى معرفة أمره ، فلا فائدة فيه أصلا لا بعقل ولا بنقل ، فأوجبوا وجود المنتظر وعصمته ، قالوا : لأن مصلحة الدين والدنيا لا تحصل إلا به ، وهم فما حصلت لهم بالمنتظر مصلحة قط ، والذين أنكروه لم تفتهم مصلحة فى الدين ولا فى الدنيا ولله الحمد .

٤

فان قلتم : إيماننا به كايمان كثير من الصالحين والزهاد بإلياس والخضر والغوث والقطب ممن لا يعرف وجودهم ولا أمرهم ولا نهيهم (١) . قلنا : ليس الايمان بوجودهم واجبا عند أحد من العلماء ، فمن أوجبَ الايمانَ بوجودهم كان قوله مردوداً كقولكم ، وغاية ما يقوله الزهاد فى أولئك أن المصدِّق بوجودهم أكمل وأفضل ممن ينكر وجودهم . ومعلوم بالاضطرار من الدين أن نبى الله ﷺ لم يشرع لأمته التصديق بوجود هؤلاء . فأما من زعم أن القطب أو الغوث هو الذى يمدُّ أهلَ الأرض فى هداهم ونصرهم ورزقهم ، وأن هذه الأمور لا تصل إلى أحد من أهل الأرض إلا بواسطته ، فهذا ضال يشبه قوله قول النصارى فى الباب ، وهذا كما قال بعض الجهلة فى النبى ﷺ وفى شيوخهم أن علم أحدهم « ينطبق » على علم الله وقدرته فيعلم ما يعلمه الله ، ويقدّر ما يقدّره الله . ثم الذى عليه المحققون أن الخضر وإلياس ماتا (٢)

٥ ولقد خلا بى بعض الإمامية وطلب أن أتكلم معه ، فقررتُ له قولهم / من أن الله تعالى أمر العباد ونهاهم ، فيجب أن يفعل بهم اللطف ، والإمام لطف ، لأن الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم عن القبيح كانوا أقرب الى فعل المأمور ، فيجب أن يكون لهم إمام ، ولا بدَّ أن يكون معصوما ليحصل المقصود به . ولم تُدَّعَ العصمةُ لأحد بعد الرسول عليه السلام إلا لعلىّ فتعيَّنَ أن يكون إياه ، للإجماع على أن غيره ليس بمعصوم . وعلىٌّ قد نصَّ (٣) على الحسن ، و[الحسن على] الحسين رضى الله عنهم ، إلى أن انتهت النوبة الى محمد بن الحسن المنتظر . فاعترفَ بأن هذا تقرير جيِّد .

---

(١) لسلطان العلماء العز بن عبد السلام السلمى (٥٧٧ - ٦٦٠) رسالة مطبوعة فى حلب عن الابدال والغوث والقطب والنجباء وأن هذه الاسماء ليس لها أصل فى الدين الاسلامى ، وغير مأثورة عن النبى ﷺ فى حديث صحيح ولا ضعيف .

(٢) وتلك سنة الله فى البشر من أنبياء وغيرهم . ومن نسب الى الاسلام نصا يخالف ذلك فعليه أن يبرزه ، وليس فى الحديث الصحيح نص فى ذلك

(٣) فى المختصر « قبض » والتصحيح من الأصل (١ : ٢٤) . وشيخ الاسلام يقرر =

قلتُ : فأنا وأنت طالبان للعلم والحقِّ والهدى ، وهم يقولون : من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر ! فهل رأيتَه ، أو رأيتَ من رآه ، أو سمعتَ له بخبر ، أو تعرف شيئا من كلامه ؟ قال : لا . قلت : فأيُّ فائدة فى إيماننا بهذا ؟ وأيُّ لطف حصل لنا به ؟ وكيف يكلفنا الله تعالى بطاعة شخص لا نعلم ما يأمر به ولا ما ينهى عنه ، ولا طريق لنا الى معرفة ذلك أصلا . وهم من أشدّ الناس إنكاراً لتكليف ما لا يطاق ، فهل فى تكليف ما لا يطاق أبلغ من هذا ؟ !

فقال : إثبات هذا مبنيٌّ على تلك المقدمات[1] . قلت : لكن المقصود منها لنا ما يتعلق بنا نحن ، وإلا فما علينا مما مضى إذا لم يتعلق بنا منه أمر ولا نهى . وإذا كان كلامنا فى تلك المقدمات لا يحصّل لنا فائدةً ولا لطفا عُلم أن الايمان بالمنتظر من باب الجهل لا من باب اللطف والمصلحة . والذى عند الإمامية من النقل عن آبائه[2] إن كان حقا محصّلا للسعادة فلا حاجة إلى المنتظر ، وإن لم يكن محصِّلا للنجاة والسعادة فما نفعهم المنتظر

٦ ثم مجرَّد معرفة الإنسان إمام وقته أو رؤيته لا يستحق به الكرامة إن لم يوافق أمرَه ونهيه ، فما هو بأبلغ من الرسول عليه السلام . فكيف بمن عرف الإمام وهو مضيّع للفرائض ، معتدٍ ، متعدٍّ للحدود !

= للشيعى مذهب الشيعة لتكون المناظرة على أساسه . أما الواقع فان علياً لم ينص على الحسن . روى الامام أحمد فى مسنده (١ : ١٣٠ رقم ١٠٧٨) عن وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبى الجعد عن عبد الله بن سبع قال : سمعت عليا يقول (وذكر أنه سيقتل) قالوا : فاستخلفْ علينا . قال : لا ، ولكن أترككم الى ما ترككم اليه رسول الله ﷺ . قالوا : فما تقول لربك إذا أتيته ؟ قال : أقول اللهم تركتنى فيهم ما بدالك ، ثم قبضتنى إليك وأنت فيهم ، فان شئت أصلحتهم ، وإن شئت أفسدتهم » . وروى الامام أحمد مثله (١ : ١٥٦ برقم ١٣٣٩) عن أسود بن عامر عن الاعمش عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن سبع . والخبران اسناد كل منهما صحيح . وانظر (العواصم من القواصم) ص ١٩٩

(١) أى المقدمات التى قررها له شيخ الاسلام واعترف الشيعى بأن هذا تقرير جيد

(٢) فى المختصر « عن أبايه » والذى فى الاصل (١ : ٢٤) : « عن الأئمة »

وهم يقولون : حبُّ عليّ رضى الله عنه حسنة لا يضرُّ معها سيئة [١] ! فان كانت السيئات لا تضرّ مع حبّ عليّ فلا حاجة إلى الإمام المعصوم .

وقولك « إن الإمامة أحد أركان الإيمان » جهلٌ وبهتان ، فان النبي ﷺ فسّر « الإيمان » وشُعَبه ، ولم يذكر « الإمامة » فى أركانه ، ولا جاء ذلك فى القرآن ، بل قال تعالى (الأنفال ٢) : ﴿ إنَّما المؤمنونَ الذينَ إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قلوبُهم — إلى قوله — أولٰئك هُم المؤمنونَ حقّاً ﴾ ، وقال تعالى (الحجرات ١٥) : ﴿ إنَّما المؤمنونَ الذين آمنوا باللهِ ورسولهِ ثم لم يرْتابوا وجاهَدُوا بأموالهم وأنفُسهم فى سبيل الله ، أولٰئكَ هُم الصادقون ﴾ وقال تعالى (البقرة ١٧٧) : ﴿ ليسَ البرَّ أن تُوَلُّوا وُجوهَكُمْ — إلى قوله — وأولٰئك همُ المتَّقون ﴾ الى غير ذلك من الآيات . ولم يذكر « الإمامة » ولا أنها من أركان الإسلام

وأما قولك فى الحديث « من مات ولم يعرف إمامَ زمانه ماتَ مِيتةً جاهلية » فنقول : مَن روى هذا ؟ وأين إسنادُه ؟ بل واللهِ ما قاله الرسولُ ﷺ هكذا . و إنما المعروف ما روى مسلم أن ابنَ عمر جاء الى عبد الله بن مطيع [٢] حين كان من أمر الحرَّة ما كان ، فقال [٣] : اطرحوا لأبى عبد الرحمن وِسادة ، فقال [٤] : إنى لم آتِكَ لأجلس ، أتيتُك لأحدِّثك حديثا ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « من خلعَ يداً من طاعة / لقيَ اللهَ يوم القيامة ولا حُجَّةَ له ، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » . وهذا حديث [حدَّث] به ابنُ عمر لما خلعوا أمير وقتهم يزيد — مع ما كان عليه من الظلم [٥] — فدلَّ الحديث

(١) انظر مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ٢٠٤

(٢) كان داعية ابن الزبير فى المدينة ، وكان يحرض المدنيين على الثورة ، وهو أول من افترى على إمام وقته يزيد بن معاوية بالاكاذيب التى صدّقها العوام ونشأت عنها الفتنة . وقد كذبه محمد بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما وقال له : أنا كنت عند يزيد وقد حضرته وأقمت عنده فرأيته مواظبا على الصلاة ، متحريا للخير ، يسأل عن الفقه ، ملازماً للسنة (البداية والنهاية ٨ : ٢٣٣) . وانظر العواصم من القواصم ص ٢٢٣

(٣) أى ابن مطيع (٤) أى عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما

(٥) يقول شيخ الاسلام ابن تيمية فى منهاج السنة (٣ : ١٨٥) : « لم يكن من ملوك =

على أن من لم يكن مطيعا لولاة الأمر ، أو خرج عليهم بالسيف ، مات مِيتة جاهلية . وهذا ضدُّ حال الرافضة ، فانهم أبعد الناس عن طاعة الأمراء إلا كرها [وهـذا الحديث يتناول مَن قاتلَ فى العصبية ، والرافضةُ رءوس هؤلاء ، ولـكن لا يكفر المسلم بالاقتتال فى العصبية ، فان خرج عن الطاعة [(١)]] ثم مات ميتة جاهلية لم يكن كافرا . وفى صحيح مسلم عن جندب البجلى مرفوعا « من قُتل تحت راية عِمّيّة يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتلته جاهلية » . وفى مسلم عن أبى هريرة « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية » . فطالما خرجت الرافضة عن الطاعة وفارقت الجماعة . وفى الصحيحين عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال « من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر ، فان من فارق الجماعة شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية » .

ثم لو صحَّ الحديث الذى أوردتَه لـكان عليكم ، فمن منكم يعرف إمام الزمان أو رآه أو رأى من رآه أو حفظ عنه مسألة ؟ بل تَدْعون إلى صبيّ — ابن ثلاث أو خمس

= الاسلام ملك خيرا من معاوية ، ولا كان الناس فى زمان ملك من الملوك خيراً منهم فى زمن معاوية ، إذا نسبت أيامه الى أيام من بعده . وإذا نسبت الى أيام أبى بكر وعمر ظهـر التفاضل » . وفى زمن الدولة العباسية كان بعض الناس يضرب المثل الأعلى للعدل بحـكم عمر ابن عبد العزيز ، فقال لهم الإمام الحافظ القدوة سليمان بن مهران الاعمش : فـكيف لو أدركتم معاوية ؟ قالوا : فى حلمه ؟ قال : لا والله ، بل فى عدله . وزمن يزيد كان امتداداً لزمن معاوية وقواده قواده ورجاله رجاله ، لـكن الحـكومات تتجوَّز فيما تراه فى تقديرها أنه ضرورة . وافتراء عبد الله بن مطيع الـكذب فيما كان يتهم به يزيد - خلافاً لما شهد به محمد بن الحنفية - وتحريضه الناس على الفتنة أدى الى النتائج التى كان يتخوفها ابن عمر فيما رواه عنه مسلم فى صحيحه أنه جاء يحذّر ابن مطيع عواقب خلع يده من طاعة إمامه ونقضه ما كان لامامه فى عنقه من بيعة . إن ما كان يفعله عبد الله بن مطيع هو الظلم الذى يموت به صاحبه ميتة جاهلية ، والظلم من ابن مطيع أدّى الى ظلم مثله من يزيد . وتعريف الظلم عند العرب : وضع الشىء فى غير موضعه ، والميل عن القصد . وهذا ما فعله المحرّضون على الشر قبل يوم الحرة ، وهذا ما أدت اليه النتائج المحزنة بعد ذلك

(١) أكملنا هذه الفقرة من الأصل (١ : ٢٧) ولا يلتئم الـكلام إلا بها

سنين — دخل سِرْداباً من أر بعمائة وستين عاما [١] ولم يُرَ له عين ولا أثر ، ولا سُمع له حس ولا خبر . وإنما أُمرنا بطاعة أئمة موجودين معلومين لهم سلطان ، وأن نطيعهم فى المعروف دون المنكر ، ولمسلم عن عوف بن مالك عن النبى ﷺ قال « خِيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلُّون عليهم ويصلون عليكم . وشِرار أئمتكم الذين تبغضونهم / ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم . قلنا : يا رسول الله أفلا نُنابِذُهم عند ذلك ؟ قال : لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة . لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة . ألا من ولى عليه والٍ فرآه يأتى شيئا من معصية الله فليكره ما يأتى من معصية الله ، ولا ينزعنَّ يداً من طاعة » . وفى الباب أحاديث عدَّة تدل على أن الأئمة ليسوا بمعصومين [٢]

٨

ثم الامامية يسلّمون أن مقصود الإمامة إنما هو فى الفروع ، أما الأصول فلا يحتاج فيها الى الإمام ، وهى أهمُّ واشرف . وإمام الزمان اعترفوا [٣] بأنه ما حصلت به بعدُ مصلحةُ اصلا ، فأىُّ سعى اضلُّ من سعى من يتعب التعب الطويل ، ويكثر القال والقيل ، ويفارق جماعة المسلمين ، ويلعن السابقين ، ويعين الكفار والمنافقين ، ويحتال بأنواع الحيل ، ويسلك أوعر السبل ، ويعتضد بشهود الزور ، ويدلّى أتباعه بحبل الغرور [٤] ، ومقصوده

---

(٢) فى الاصل (١ : ٢٩) : « أكثر من أربعمائة وخمسين سنة » وهذا يدل على أن شيخ الاسلام ألف (منهاج السنة) أو (منهاج الاعتدال) بعد سنة ٧١٠ . والتاريخ الذى فى مختصر الحافظ الذهبي يدل على أن اختصاره كان سنة ٧٢٠ أى فى حياة شيخ الاسلام وقبل وفاته بثمانى سنين ، وكان الحافظ الذهبي فى السابعة والاربعين من حياته المباركة . وذلك لأن الشيعة يزعمون أن دخول من يسمونه آخر أئمتهم فى السرداب كان سنة ٢٦٠

(٢) بل ان الائمة الأحد عشر كانوا معترفين بأنهم غير معصومين ، وما منهم إلا من حفظ الناس من أدعيته وتضرعاته ما يستغفر فيه الله من ذنوبه ، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب . أما الثانى عشر فدخل السرداب طفلا فيما زعموا ولم يحفظ الناس من كلامه ولا من دعائه شيئا الى الآن ، لأنه لم يره ولم يسمع صوته أحد الى الآن .

(٣) فى المختصر « فاعترفوا » والفاء لا حاجة اليها هنا ، ولعلها من الناسخ

(٤) هذه السلسلة من الاتهامات وما سيتلوها بعدها على كل منها شواهد من التاريخ ومن مؤلفات هذه الطائفة يمكن أن نجمع منها مجلدات حافلة بالحقائق لو كان فى الوقت والعمر فسحة

بذلك ان يكون له إمام يدله على أحكام الله تعالى ، وما حصل له من جهته منفعـة ولا مصلحة ، إلا ذهاب نفسه حسرات ، وارتكب الأخطاء ، وطوّل الاسفار ، وادمن الانتظار وعادى امة محمد ﷺ لداخلٍ[1] فى سرداب ، لا عمل له ولا خطاب . ولو كان متيقن الوجود لما حصل لهم به منفعة ، فكيف وعقلاء الامة يعلمون أنه ليس معهم إلا الإفلاس ، وأن الحسن بن على العسكرى رضى الله عنه لم يُعْقب كما ذكره محمد بن جرير الطبرى وعبد الباقى بن قانع وغيرهما من النسابين[2]

ثم يقولون : دخل السرداب وله [إمّا] سنتان وإما ثلاث وإما خمس ، وهذا يتيم بنصّ القرآن تجب حضانته وحفظ ماله . فاذا صار له سبع سنين / أُمر بالصلاة . فمن لا توضأ ولا صلى وهو تحت الحجر — لو كان موجوداً[3] — فكيف يكون إمامَ اهل الأرض ، وكيف تضيع مصلحة الامامة مع طول الدهور ؟ !

٩

---

(١) فى المختصر « الدخل » والتصحيح من الاصل (١ : ٢٩)

(٢) ذكر ابن جرير الطبرى فى حوادث سنة ٣٠٢ أن دعياً احتال حتى توصل الى الخليفة المقتدر فادعى أنه محمد بن الحسن بن على بن موسى بن جعفر ، فأمر الخليفة باحضار مشايخ آل أبى طالب وعلى رأسهم نقيب الطالبيين أحمد بن عبد الصمد المعروف بابن طومار ، فقال له ابن طومار : لم يعقب الحسن . وضج بنو هاشم وقالوا : يجب أن يشهر هذا بين الناس ويعاقب أشد عقوبة . فحمل على جمل وشهر فى الجانبين يوم التروية ويوم عرفة ، ثم حبس فى حبس المصرين بالجانب الغربى . والشاهد من الخبر الذى رواه الطبرى قول نقيب الطالبيين إن الحسن العسكرى لم يعقب . والقائلون بأن الحسن العسكرى لم يعقب أقوى حجة من الذين يدّعون أن نرجس مملوكة الحسن وضعت له ولداً فى حياته أو بعد موته : وأقرب الناس الى الحسن العسكرى أخوه جعفر بن على بن موسى ، فانه بعد وفاة أخيه حاز تركته باعتبار أنه لا وارث له غيره ، وحجز جواريه الى أن تبين له وللناس أنه ليس باحداهن حمل ، والتاريخ — بقواعده وتمحيصاته — لا يعرف شخصية لولد ينسب للحسن العسكرى . أما الدعاوى الطائفية والأهواء المذهبية التى تنتهى بهذه الشخصية الى أنها لا تزال على قيد الحياة الى الآن فلا يبعد أن نصيب بدايتها من الحقيقة كنصيب هذه النهاية من ذلك . وسبحان واهب العقول

(٣) فى المختصر « ان لو كان موجوداً » بزيادة « ان » والتصحيح من الاصل (١ : ٣٠)

الفصل الأول

فى نقل المذاهب فى هذه المسألة (١)

قال المؤلف الرافضى : (ذهبت الإمامية إلى أن الله عدل حكيم لا يفعل قبيحا ولا يظلم ، وأنه رءوف بالعباد يفعل لهم ما هو الاصلح لهم — الى أن قال — ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالامامة ، فنصب أولياء معصومين ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم ، ولئلا يخلى الله العالَمَ من لطفه ورحمته . وأنه لما بعث محمدا ﷺ قام بثقل الرسالة ونص على أن الخليفة من بعده علىّ ، ثم من بعد علىّ ولده الحسن (٢) ، ثم على ولده الحسين ، ثم على [علىّ (٣)] بن الحسين ، ثم على محمد ، ثم على جعفر ، ثم على [موسى بن جعفر ، ثم على (٣)] علىّ بن موسى ، ثم على محمد بن علىّ الجواد ، ثم على علىّ بن محمد الهادى ، ثم على الحسن بن علىّ العسكرى ، ثم على الحجة محمد بن الحسن . وأن النبى ﷺ لم يمت إلا عن وصية بالإمامة . وأهل السنّة ذهبوا الى خلاف ذلك كله : فلم يثبتوا العدل والحكمة فى أفعاله تعالى ، وجوّزوا عليه فعل القبيح والإخلال بالواجب ، وأنه تعالى لا يفعل لغرض بل أفعاله كلها لا لغرض من الأغراض ، ولا لحكمة ، وأنه يفعل الظلم والعبث ، وأنه لا يفعل الأصلح لعباده بل [ما (٣)] هو الفساد فى الحقيقة كفعل المعاصى وأنواع الكفر . فجميع أنواع الفساد الواقعة فى العالم مسندة إليه . وأن المطيع لا يستحق ثوابا والعاصى لا يستحق عقابا : قد يعذِّب النبىَّ ويثيب إبليسَ وفرعون . وأن الأنبياء غير معصومين بل قد يقع منهم الخطأ والفسق والكذب . وأن النبى ﷺ لم ينصّ على إمامة ، بل مات عن غير وصية / ، وأن الإمام بعده أبو بكر بمبايعة عمر وبرضا أربعة : أبى عبيدة وسالم مولى أبى حذيفة وأُسيد بن حُضير وبَشير بن سعد . ثم من بعده عمر بنص أبى بكر . ثم عثمان

١٠

---

(١) عناوين الفصول لم تكن فى المختصر ، ولكن الكتاب المردود عليه ، والرد ، والمختصر ، مبنية كلها على هذه الفصول

(٢) أنظر التعليق فى ص ٢٧

(٣) سقط من المختصر وأكمل من الاصل (١ : ٣٠)

بنص عمر على ستة هو أحدهم فاختاره بعضهم . ثم علىّ بمبايعة الخلق له[١] . [ثم اختلفوا[٢]] فقال بعضهم إن الامام بعده حسن ، وبعضهم قال معاوية ، ثم ساقوا الإمامة فى بنى أمية إلى أن ظهر السفاح) .

قلنا : هذا النقل لمذهب أهل السنة والرافضة فيه من التحريف والكذب ما نذكره : فمنه أن إدخال القَدَر والعدل فى هذا الباب باطل من الجانبين ، إذ كل قول منه قد قال به طوائف من السنة والشيعة . فالشيعة منهم طوائف تثبت القدَر وتنكر التعديل والتجويز . والذين يقرّون بخلافة أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فيهم طوائف تقول بالتعديل والتجويز . فان المعتزلة أصل هذا . وإن شيوخ الرافضة كالمفيد والموسوى والطوسى والكراجكى[٣] إنما أخذوا ذلك من المعتزلة ، وإلا فالقدماء من الشيعة لا يوجد فى كلامهم شىء من هذا ، فذكره القدَر فى مسائل الإمامة لا مدخل له بوجه . وما نقله عن الإمامية لم يحرِّره ، فان من تمام قولهم « إن الله لم يخلق شيئا من أفعال الحيوان ، بل تحدث الحوادث بغير قدرته ولا خلقه » . ومن قولهم : « إن الله لا يقدر أن يهدى ضالا ، ولا يقدر أن يضلّ مهتديا . ولا يحتاج أحد من البشر إلى أن يهديه الله ، بل اللهُ قد هداهم [هدى[٢]] البيان ، وأما الاهتداء فقد يهتدى بنفسه لا بمعونة الله له » . ومن قولهم :

(١) أى لا بالنص ، لأنه لا نص . وقد خطب على منبر رسول الله ﷺ فى يوم الجمعة وهو اليوم السادس من شهادة أمير المؤمنين ذى النورين عثمان فقال كرم الله وجهه « يا أيها الناس عن ملأ وأذن . إن هذا أمركم ، ليس لأحد فيه حق إلا إن أمّرتم . وقد افترقنا بالامس على أمر (أى على ترشيحه للخلافة) فان شئتم قعدت لكم ، وإلا فلا أجد على أحد » والخبر بطوله عند الطبرى (٥ : ١٥٦-١٥٧) . وقول أمير المؤمنين كرم الله وجهه « ان هذا أمركم ، ليس لأحد فيه حق إلا إن أمرتم » يهدم كل ما بناه الشيعة من ثلاثة عشر قرنا الى الآن .. وانظر (العواصم من القواصم ص ١٤٢ - ١٤٣)

(٢) الزيادة من الاصل (١ : ٣١)

(٣) انظر الهامش رقم ١ - ٤ ص ٢٠

١١ « إن هدى الله للمؤمنين والكفار سواء ، ليس على المؤمنين نعمة فى الدين أعظم / من نعمته على الكافرين ، بل قد هدى علياً بما هدى أبا جهل ، بمنزلة الأب الذى يعطى أحد ابنيه دراهم ويعطى الآخر مثلها فأنفقها هذا فى الطاعة وهذا فى المعصية » . ومن أقوالهم : « إنه يشاء مالا يكون ويكون مالا يشاء » ، فلا يثبتون لله مشيئة عامة ، ولا قدرة تامة ، ولا خَلقا متناولا لكل حادث . وهذا نص قول المعتزلة . ولهذا كانت الشيعة فى هذا على قولين .

وقوله « انه نصب أولياء معصومين لئلا يخلى اللهُ العالمَ من لطفه » فهم يقولون : إن الأئمة المعصومين مقهورون مظلومون عاجزون ليس لهم سلطان ولا قدرة ، حتى انهم يقولون ذلك فى علىّ رضى الله عنه منذ مات النبى ﷺ إلى أن استخلف وفى الاثنى عشر ، ويقرّون أن الله ما مكنهم ولا ملكهم وقد قال تعالى (٤ : ٥٤) : ﴿فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما﴾ . فان قيل : المراد بنصبهم أنه أوجب عليهم طاعتهم فاذا أطاعوهم هدوهم ، ولكن الخلق عصوهم . فيقال : لم يحصل — بمجرد ذلك — فى العالم لا لطف ولا رحمة ، بل إنما حصل تكذيب الناس لهم ومعصيتهم إياهم . و (المنتظر) ما انتفع به من أقرَّ به ولا من جحده . وأما سائر الاثنى عشر — سوى علىّ رضى الله عنه — فكانت المنفعة بأحدهم كالمنفعة بأمثاله من أئمة الدين والعلم . وأما المنفعة المطلوبة من أولى الأمر فلم تحصل بهم . فتبين أن ما ذكره من « اللطف » تلبيسٌ وكذب .

وقوله : « إن أهل السنة لم يثبتوا العدل والحكمة الخ » نقلٌ باطل عنهم من وجهين : أحدهما أن كثيراً من أهل النظر الذين ينكرون النص يثبتون العدل والحكمة كالمعتزلة ومن وافقهم . / ثم سائر أهل السنة ما فيهم من يقول إنه تعالى ليس بحكيم ولا إنه يفعل ١٢ قبيحا ، فليس فى المسلمين من يتكلم باطلاق هذا إلا حَلَّ دمه .

ولكن مسألة القدَر فيها نزاع فى الجملة : فقول المعتزلة ذهب إليه متأخرو الإمامية وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين وأهل البيت ، فتنازعوا فى تفسير عدل الله وحكمته والظلم الذى يجب تنزيهه عنه ، وفى تعليل أفعاله وأحكامه ، فقالت طائفة : إن الظلم ممتنع

عليه وهو محال لذاته كالجمع بين الضدين ، وأن كل ممكن مقدور فليس هو ظلما . وهؤلاء يقولون : إنه لو عذَّب المطيعين ونعَّم العصاة لم يكن ظلما . وقالوا : الظلم التصرف فيما ليس له والله له كل شيء ، وهذا قول كثير من أهل الكلام المؤمنين بالقدَر ، وقول عدة من الفقهاء ، وقالت طائفة : بل الظلم مقدور ممكن ، والله لا يفعله لعدله ، وبهذا مدح نفسه اذ يقول (يونس ٤٤) : ﴿ إنَّ اللهَ لا يَظلِمُ الناسَ شيئاً ﴾ والمدح إنما يكون بترك المقدور ، وقالوا : وقد قال (طه ١١٢) : ﴿ ومَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصالحاتِ وهوَ مؤمنٌ فلا يَخافُ ظُلماً ولا هَضْما ﴾ وقال تعالى (الزمر ٦٩) : ﴿ وقُضِيَ بينهم بالحقِّ وهم لا يُظلَمون ﴾ وقال (ق ٢٩) : ﴿ وما أنا بظلَّامٍ للعَبيد ﴾ وإنما نزَّه نفسه عن أمر يقدر عليه لا على المستحيل . وثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ : « ان الله يقول : يا عبادي إنى حرَّمتُ الظلمَ على نفسى » فقد حرَّم الظلم على نفسه كما ﴿ كتب على نفسه الرحمة ﴾ (الانعام ١٢) ، وفى الصحيح « إن الله لما قضى الخلق كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش : إن رحمتى غلبت غضبى » وما كتبه على نفسه أو حرَّمه على نفسه فلا يكون إلا مقدوراً له ، فالممتنع لنفسه لا يكتبه على نفسه ولا يحرّمه على نفسه ، وهذا قول أكثر أهل السنة [والمثبتين للقدَر(١)] من [أهل(١)] الحديث والتفسير / والفقه والكلام والتصوف . [و(١)] على هذا القول فهؤلاء هم القائلون بعدل الله وإحسانه دون من يقول من القدَرية إن من فعل كبيرة حبط إيمانه ، فهذا نوع من الظلم الذى نزَّه الله نفسه عنه ، وهو القائل (الزلزلة ٨) : ﴿ فمَنْ يَعْمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خيراً يرَه ، ومن يعملْ مِثقالَ ذَرَّة شرّاً يرَه ﴾ فمن اعتقد أن منَّه على المؤمن بالهداية دون الكافر ظلمٌ فهذا جهل لوجهين : أحدهما أن هذا تفضيل ، قال الله تعالى (الحجرات ١٧) : ﴿ بلِ اللهُ يَمُنُّ عليكم أنْ هَداكم للإيمانِ إنْ كنتم صادقين ﴾ وكما قالت الأنبياء (ابراهيم ١١) : ﴿ إنْ نحنُ إلاّ بشرٌ مثلكم ولٰكنَّ اللهَ يَمُنُّ على من يشاء ﴾ فهو تعالى لا يضع العقوبة إلا فى المحل الذى يستحقها ، لا يضع

١٣

---

(١) الزيادة من الاصل (١ : ٣٣)

العقوبة على محسن أبدا ، ولهذا قيل : كل نعمة منه فضل ، وكل نقمة منه عدل ، ولهذا يخبر أنه يعاقب الناس بذنوبهم ، وأن إنعامه عليهم إحسان منه ، وفى الصحيح « فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلا نفسه » وقال تعالى (النساء ٧٩) : ﴿ ما أصابَكَ مِن حَسَنةٍ فمِنَ الله ﴾ أى ما أصابك من نعم تحبها كالنصر والرزق فالله أنعم بذلك عليك ، وما أصابك من نقم تكرهها فبذنوبك وخطاياك . فالحسنات والسيئات هنا النعم والمصائب كما قال (الاعراف ١٦٨) : ﴿ وبَلَوْناهم بالحَسَنات والسَّيِّئات ﴾ وقال (التوبة ٥٠) : ﴿ إن تُصِبْكَ حَسَنةٌ تَسُؤْهم ﴾ وقال (آل عمران ١٢٠) : ﴿ إن تَمْسَسْكم حَسَنةٌ تَسُؤْهم ، وإن تُصِبْكم سَيِّئةٌ يَفْرَحوا بها ﴾

وأجمع المسلمون على أنه تعالى موصوف بالحكمة ، فقالت طائفة : معناها راجع الى العلم بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذى أراده ، وقال / جمهور السنة : بل هو حكيم فى خلقه وأمره . والحكمة ليست هى مطلق المشيئة ، إذ لو كان كذلك لكان كلُّ مريد حكيما . ومعلوم أن الإرادة تنقسم الى إرادة محمودة ومذمومة ، بل الحكمة ما فى خلقه وأمره من العواقب المحمودة . وأصحاب القول الأول — كالأشعرى ومن وافقه من الفقهاء[1] — يقولون ليس فى القرآن لام التعليل فى أفعال الله ، بل ليس فيه إلا لام العاقبة . وأما الجمهور فيقولون : بل لام التعليل داخلة فى أفعاله وأحكامه .

وهذه المسألة لا تتعلق بالإمامة أصلا ، وأكثر أهل السنة على إثبات الحكمة والتعليل ، فمن أنكر ذلك احتج بحجتين : إحداهما أنّ ذلك يلزم التسلسل ، فانه إذا فعل لعلة فتلك العلة أيضا حادثة وتفتقر الى علة ، ان وجب أن يكون لكل حادث علة ، وان عُقل الإحداث بلا علة لم يحتج الى إثبات علة . الثانية أنهم قالوا : من فعل لعلة كان مستكملا بها ، لأنه لو لم يكن حصول العلة أولى من عدمها لم تكن علة ، والمستكمل بغيره ناقص بنفسه ، وذلك ممتنع على الله . وأوردوا على المعتزلة حجة تقطعهم على أصولهم فقالوا : العلة

(١) انظر للأشعرى والأشعرية التعليق رقم ٢ ص ٤١ والتعليق رقم ٢ ص ٤٢

التى فعل لأجلها ان كان وجودها وعدمها بالنسبة اليه سواء امتنع أن تكون علة ، وان كان وجودها أولى فان كانت عنه منفصلة لزم أن تستكمل بغيره ، وان كانت قائمة به لزم أن يكون محلا للحوادث .

وأما المجوِّزون للتعليل فهم متنازعون : فالمعتزلة تثبت من التعليل ما لا يعقل ، وهو فعل لعلة منفصلة عن الفاعل مع كون وجودها وعدمها اليه سواء

١٥ وأما القائلون بالتعليل فانهم يقولون : ان الله يحبُّ ويرضى ، وذلك / أخصُّ من الارادة . وأما المعتزلة وأكثر الأشعرية فيقولون : المحبة والرضاء والإرادة سواء . فجمهور السنة يقولون : لا يحبُّ الكفر ولا يرضاه ، وإن كان داخلا فى مراده كما دخلت سائر المخلوقات ، لما فى ذلك من الحكمة . وهو وإن كان شرًّا بالنسبة إلى الفاعل فليس كل ما كان شراً بالنسبة الى الفاعل يكون عديم الحكمة ، بل لله فى مخلوقاته حِكم قد تخفى .

ويجيبون عن التسلسل بجوابين : أحدهما أن يقال هذا تسلسل الحوادث فى المستقبل ، لا فى الحوادث الماضية ، فانه إذا فعل فعلا لحكمة كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل [1] ، فاذا كانت تلك الحكمة يُطلب منها حكمة أخرى بعدها كان تسلسلا فى المستقبل وهو جائز عند جماهير الأمة ، فان نعيم الجنة و [عذاب] النار [د] ائمان [2] مع تجدد الحوادث فيهما ، وإنما أنكر ذلك جهم [3] : زعم أن الجنة والنار تفنيان . وأبو الهذيل

(١) فى المختصر « خاصة بعد الفعل » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٥)

(٢) كانت فى المختصر « نعيم الجنة والنار ايمان »

(٣) جهم بن صفوان من موالى بنى راسب (وراسبهم بنو الخزرج بن جدة من قضاعة) نشأ بالكوفة ، وكان رجلا فصيحا ولم يكن له نفاذ فى العلم ، فاتصل ببعض الزنادقة ، وكانت الكوفة حافلة بهم ، فبلغوا به الى أن ينكر صفات الله ، لأن الله ـ فيما زعموا له ـ لا ينبغى أن يوصف بصفات يوصف بها خلقه . ثم ذهب الى أن الانسان مجبر على أفعاله وأنه لا استطاعة له أصلا . وانتقل من العراق الى خراسان والشرق فتولى الكتابة للحارث بن سريج الخارج على نصر بن سيار والى خراسان . وهناك أخذ يبث ضلالاته . أخرج ابن أبى حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت فى دواوين هشام بن عبد الملك الى نصر =

العلاف[1] زعم أن حركات أهل الجنة والنار تنقطع ويبقون فى سكون دائم ، وذلك أنهم اعتقدوا أن التسلسل فى الحوادث ممتنع فى الماضى ، ففيه أيضا قولان لأهل الاسلام : فمنهم من يقول إن الله لم يزل متكلما اذا شاء ولم يزل فعّالا ، مع قولهم إن كل ماسواه محدث ، وأنه ليس فى العالم شىء قديم مساوق لله تعالى كما تقول الفلاسفة القائلون بقدم الأفلاك وأن المبدع علة تامة موجب بذاته ، وهذا ضلال ، إذ العلة تستلزم معلولها ولا يجوز تأخرها عنه ، والحوادث مشهورة فى العالم ، فلو كان الصانع موجبا بذاته علة تامة مستلزمة لمعلولها / لما حدث شىء من الحوادث فى الوجود ، إذ الحادث يمتنع أن يكون صادرا عن علة تامة أزلية ، فلو كان العالم قديما لكان مبدعه علة تامة والعلة التامة لا يتخلف عنها شىء من معلولها ، فحدوث الحوادث دليل على أن فاعلها ليس بعلة تامة ، و إذا انتفت العلة التامة فى الأزل بطل القول بقدم العالم ، لكن لا ينفى أن الله لم يزل متكلما إذا شاء ولم يزل فعّالا لما يشاء . وعمدة[2] الفلاسفة فى قدم العالم قولهم يمتنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث فيمتنع تقدير ذات معطلة عن الفعل لم تفعل ثم فعلت من غير حدوث سبب أصلا ، وهذا لا يدل على قدم شىء بعينه إنما يدل على أنه لم يزل فعالا . فاذا قدر أنه فعّال[3] لأفعال تقوم بنفسه أو مفعولات

١٦

= ابن سيار « أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فان ظفرت به فاقتله » . وفى إحدى المعارك بين أنصار الحارث بن سريج وشرطة نصر بن سيار قتل الحارث وقبض على جهم ، فأمر نصر صاحب شرطته ـ وهو سلم بن أحوز ـ أن يقتل جهماً ، فقتله لالحاده فى الدين ، وكان ذلك سنة ١٢٨ . قال الحافظ الذهبى فى ميزان الاعتدال : جهم بن صفوان الضال المبتدع رأس الجهمية ، هلك فى زمان صغار التابعين ، وما علمته روى شيئا (أى من الحديث) لكنه زرع شراً عظيما .

(١) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول (١٣٤ - ٢٢٧) من موالى عبد القيس . كان شيخ البصريين فى الاعتزال ورأس البدعة وصاحب المقالات فى مذهبهم . إلا أنه خالفهم فى آراء انفرد بها عنهم ، وممن رد عليه منهم الجبائى وجعفر بن حرب والمردار . وانظر لقوله فى فناء الجنة والنار كتاب الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى ص ٧٣ طبعة ١٣٦٧ . وأبو الهذيل طال عمره حتى عمى وخرف

(٢) فى المختصر « وعنده » والتصحيح من الاصل (١ : ٣٦)

(٣) فى المختصر « فعالا » وفى الاصل (١ : ٣٦) على الصواب كما أثبتناه

حادثة شيئا بعد شيء كان ذلك وفاء بموجب هذه الحجة مع القول بأن كل ما سوى الله كائن بعد أن لم يكن . قال هؤلاء : فقد أخبر تعالى (فى الانعام ١٠٢ والرعد وغافر والزمر) بأنه ﴿ خالق كل شيء ﴾ ولا يكون المخلوق إلا مسبوقا بالعدم ، فليس شيء من المخلوقات مقارنا لله كما تقوله الفلاسفة ان العالم معلول له وهو موجب له مفيض له وهو متقدم عليه بالشرف والعلّية والطبع ، لا بالزمان .

الى أن قال : الوجـه الثانى لا بد أن يكون الفاعل موجودا عند وجود المفعول ، لا يجوز عدمه عند ذلك ، إذ المعدوم لا يفعل موجوداً ، ونفس إيجابه وفعـله واقتضائه و إحداثه لا يكون ثابتا بالفعل إلا عند وجود المفعول ، فلو قُدِّر أن فعله اقتضاه[1] فُوجد بعد عدمه لزم أن يكون فعـله و إيجابه عند عدم المفعول / الموجب ، و إذا كان كذلك فالموجب لحدوث الحوادث إذا قُدّر أنه يفعل الثانى بعد الأول من غير أن تحدث له صفة[2] يكون بها فاعلا [للثانى[3]] كان المؤثر التام معدوما عند وجود الأثر وهذا محال . والواحد من الناس إذا قطع مسافة وكان قطعه للجزء الثانى مشروطا بالأول فانه إذا قطع الأول حصل له [أمور تقوم به — من قدرة و إرادة وغيرهما تقوم بذاته ـ بها[4]] يصير حاصلا فى الجزء الثانى لا [أنه[3]] لمجرّد عدم الأول صار قاطعا للثانى ، فاذا شبهوا فعله للحوادث بهـذا لزمهم أن تتجدَّد لله أحوال تقوم به عند إحداث الحوادث ، وإلا إذا كان هو لم يتجدَّد له حال و إنما وجد عدمُ الأول فحاله قبلُ و بعدُ سواء ، فاختصاص أحد الوقتين بالاحداث لا بد له من مخصص ، ونفس صدور الحوادث لا بد له من فاعل ، والتقدير أنه على حال واحدة من الأزل إلى الأبد ، فيمتنع مع هذا التقدير اختصاص وقت دون وقت بشيء منها . وابنُ سينا وغيره من القائلين بقدم العالم بهذا احتجوا على المعتزلة فقالوا : إذا كان فى

١٧ ٨٢

---

(١) فى المختصر « فلو قدر أنه فعل الفعل واقتضاه » واعتمدنا مافى الاصل (١ : ٣٧)

(٢) كذا بالمختصر . وفى الاصل (١ : ٣٧) « حال »

(٣) الزيادة من الاصل (١ : ٣٧)

(٤) فى المختصر « حصل له حركة يقوم » وقد رجعنا الى عبارة الاصل (١ : ٣٧)

الأزل لا يفعل ، وهو الآن على حاله ، فهو الآن لا يفعل ، وقد فُرض فاعلا ، هذا خُلفٌ .
وإنما لزم ذلك من تقدير ذات معطلة عن الفعل . فيقال لهم : ذا بعينه حجةٌ عليكم فى إثبات ذات بسيطة لا يقوم بها[1] فعل ولا وصف مع صدور الحوادث [عنها[2]] وإن كانت بوسائط لازمة لها ، فا[لوسط ا[2]] للازم لها قديم بقدمها ، وقد قالوا انه يمتنع
١٨ / صدور الحوادث عن قديم هو على حال واحدة كما كان

الوجه الثالث أنهم قالوا : إن الواجب فياض دائم الفيض ، وإنما يتخصص بعض الأوقات بالحدوث لما يتجدد من حدوث الاستعداد والقبول ، وحدوث الاستعداد والقبول هو سبب حدوث الحركات . فهذا باطل ، إذ هذا إنما يتصوَّر إذا كان الفعال الدائم الفيض ليس هو المحدث لاستعداد القبول كما تدَّعونه فى العقل الفعّال فتقولون إنه دائم الفيض ، ولكن يحـدث[3] استعداد القوابل بسبب[4] حدوث الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية ، وتلك ليست صادرة عن العقل الفعّال . وأما فى المبدع الأول فهو المبدع لكل ما سواه ، فعنه يصدر الاستعداد والقبول .

إلى أن قال : واذا كان هو سبحانه [الفاعل[5]] لذلك كله امتنع أن يكون علة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها ، لأن ذلك يوجب أن يكون معلوله كله أزليا وكلُّ ما سواه معلول له فيلزم أن يكون ما سواه أزليا[6] . وهذه مكابرة للحسّ ، وفساد هذا معلوم بالضرورة . وإنما عظمت حجتهم على أهل الكلام المذموم الذين اعتقدوا أن الربَّ تعالى كان فى الازل يمتنع منه الفعل والكلام بقدرته ومشيئته ، وكان حقيقة قولهم انه لم يكن قادراً فى الأزل

---

(١) كذا فى الاصل (١ : ٣٨) وفى المختصر « لها »
(٢) الزيادة من الاصل (١ : ٣٨)
(٣) فى المختصر « لحدوث » والتصحيح من الاصل (١ : ٣٨)
(٤) فى المختصر « سبب » والتصحيح من الاصل (١ : ٣٨)
(٥) من الاصل (١ : ٣٨)
(٦) فى المختصر « أزلى » والتصحيح من الاصل (١ : ٣٨)

على الكلام والفعل بمشيئته وقدرته لكون ذلك ممتنعا لنفسه والممتنع لا يدخل تحت المقدور ، وأنه صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه ، وأنه انقلب من الامتناع الذاتى الى الامكان الذاتى . وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم والشيعة والكرامية .

/ وأما الكلام فلا يدخل تحت القدرة والمشيئة ، بل هو شىء واحد لازم لذاته . وهو قول ابن كُلّاب [1] والاشعرى [2] . وقال طوائف من أهل الكلام والفقه والحديث ـ ويعزى ذلك الى السالمية [3] ، وحكاه الشهرستانى عن السلف والحنابلة ـ إنه حروف أو حروف وأصوات قديمة الأعيان لا تتعلق بمشيئته وقدرته . وليس هذا قول جمهور أئمة الحنابلة [4] ، ١٩

---

(١) هو عبد الله بن سعيد التميمى البصرى ، قال السيد مرتضى الزبيدى فى شرح القاموس (بمادة كلب) : ابن كلاب لقب له لشدة مجادلته فى مجلس المناظرة ، لا أن كلابا جدّ له . وهو رأس الطائفة الكلابية من أهل السنة ، كانت بينه وبين المعتزلة مناظرات فى زمن المأمون ، ووفاته بعد ٢٤٠ . وله ترجمة فى طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى (٢ : ٥١) . وقد تعرض ابن النديم فى الفهرست (ص ٢٥٥ مصر) لشخص سماه (عبد الله بن محمد بن كلاب القطان) ونسب اليه ما لا يتفق مع ترجمة عبد الله بن سعيد بن كلاب ، فضلا عن الاختلاف فى اسم أبويهما . وهذه الشخصية لا تزال فى حاجة الى بحث وتحقيق

(٢) أبو الحسن على بن إسماعيل الاشعرى (٢٦٠ - ٣٣٤) من كبار أئمة الكلام فى الاسلام ، نشأ فى أول أمره على الاعتزال وتتلمذ فيه على الجبائى (٢٣٥ - ٣٠٧) ثم أيقظ الله بصيرته وهو فى منتصف عمره وبداية نضجه (سنة ٣٠٤) فأعلن رجوعه عن ضلالة الاعتزال ، ومضى فى هذا الطور الثانى نشيطا يؤلف ويناظر ويلقى الدروس فى الرد على المعتزلة سالكا طريقا وسطاً بين طريقة الجدل والتأويل وطريقة السلف . ثم محض طريقته وأخلصها لله بالرجوع الكامل الى طريقة السلف فى إثبات كل ما ثبت بالنص من أمور الغيب التى أوجب الله على عباده إخلاص الايمان بها ، وكتب بذلك كتبه الأخيرة ومنها فى أيدى الناس كتاب (الابانة) وقد نص مترجموه على أنها آخر كتبه (انظر ترجمته فى شذرات الذهب) وهذا ما أراد أن يلقى الله عليه . وكل ما خالف ذلك مما ينسب اليه أو صارت تقول به الاشعرية فالأشعرى رجع عنه الى ما فى كتاب الإبانة وأمثاله وانظر التعليق ٢ ص ٤٣

(٣) اتباع هشام بن سالم الجواليقى الذى مضى التعريف به فى التعليق رقم ٢ ص ٢٤

(٤) لأنهم التزموا فى أمور الغيب اثبات النصوص الصحيحة وإمرارها كما وردت ، الا أنهم يقيدونها بأن الله ﴿ ليس كمثله شىء ﴾

ولـكنه قول طائفة منهم ومن المالـكية والشافعية وقالوا : دلّ الدليل على أن دوام الحوادث ممتنع ، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ ، وأنـكروا حوادث لا أوّل لها ، وقالوا : وجب أن يكون كلّ ما تقارنه الحوادث محدَثا ، فيمتنع أن يكون البارى لم يزل فاعلا متكلما بمشيئته ، بل امتنع أن يكون لم يزل قادراً على ذلك ، لأن القدرة على الممتنع ممتنعة . قالوا : وبهذا يعلم حدوث الجسم لأنه لا يخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وما فرقوا بين ما لا يخلو عن نوع الحوادث و بين ما لا يخلو عن عين[(١)] الحوادث . فيقال لهم — الفلاسفة وغيرهم — فهذا الدليل[(٢)] الذى أثبتم به حدوث العالم هو يدل على امتناع حدوث العالم ، فـكان ما ذكرتموه إنما يدل على نقيض ما قصدتموه ، وذلك لأن الحادث لا بد أن يكون ممـكناً ، والممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح تام ، والإمكان ليس له وقت محدود ، فما من وقت يقدر إلا والامكان ثابت قبله ، فيجب أن الفعل لم يزل ممـكنا جائزا ، فيلزم أنه لم يزل الرب تعالى قادرا عليه ، فيلزم جواز حوادث لا أول لها ولا نهاية . وقالت القدرية والمعتزلة : / نحن لا نسلّم [أن[(٣)]] إمكان الحوادث لا بداية له ، لـكن نقول : الحوادث يشترط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية لها . وذلك لأن الحوادث عندنا يمتنع أن تـكون قديمة النوع ، بل يجب حدوث نوعها ، لـكن لا يجب الحدوث فى وقت بعينه . فالحوادث يشترط كونها مسبوقة بالعدم لا أول لها ، بخلاف جنس الحوادث .

٢٠

إلى أن قال : هل[(٤)] لامكان الحوادث انتهاء أم لا ، فـكما أن هذا يستلزم الجمع بين النقيضين فى [النهاية فـكذلك الاول يستلزم الجمع بين النقيضين فى[(٣)]] البداية . الى

---

(١) فى المختصر « غير » والتصحيح من الاصل (١ : ٣٩)

(٢) عبارة المختصر « فيقال لهم فالفلاسفة وغيرهم بهذا الدليل الذى أثبتم به حدوث العالم هو يدل » وعبارة الأصل (١ : ٣٩) : « فيقال لهؤلاء - أئمة الفلاسفة وأئمة أهل الملل وغيرهم - فهذا الدليل الذى أثبتم به حدوث العالم . . . إنما يدل »

(٣) الزيادة من الأصل (١ : ٣٩)

(٤) فى المختصر « هذا » والتصحيح من الاصل (١ : ٤٠)

أن قال : والقادر المختار هو الذى إن شاء فعل و إن شاء ترك ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

إلى أن قال : والمقصود هنا أن الفلاسفة إن جوّزوا حوادث بلا سبب حادث بطلت عمدتهم فى قدم العالم ، و إن منعوا ذلك امتنع خلوّ العالم عن الحوادث ، وهم [لا(١)] يسلمون أنه لم يخلُ من الحوادث . واذا كان كل موجود معين من مرادات الخالق مقارنا للحوادث مستلزما لها امتنع إرادته دون إرادة لوازمه التى لا ينفك عنها . والله ربُّ كل شىء وخالقه ، فيمتنع أن يكون بعض ذلك بارادته و بعضه بارادة غيره ، بل الجميع بارادته . وحينئذ فالارادة الأزلية إما أن تكون مستلزمة لمقارنة المراد و إما أن لا تكون كذلك . فان كان الأول لزم أن يكون المراد ولوازمه قديمة أزلية ، والحوادث لازمة لكل مصنوع فوجب أن تكون مرادة له وأن تكون أزلية ، إذ التقدير أن المراد مقارن للارادة ، فيلزم أن تكون جميع الحوادث المتعاقبة قديمة أزلية ، وهذا ممتنع لذاته . و إن قيل إن الارادة القديمة ليست مستلزمة لمقارنة مرادها لها لم يجب أن يكون المراد قديما أزليا ، ولا يجوز أن يكون / حادثا ، لأن حدوثه بعد أن لم يكن يفتقر الى سبب حادث كما تقدم . وإن كان أن يقال إن الحوادث تحدث بالارادة القديمة من غير تجدد أمر من الأمور — كما يقوله كثير من الأشعرية(٢) والكرامية(٣) ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعى

٢١

(١) الزيادة من الاصل (١ : ٤٤)

(٢) الاشعرية منسوبون إلى أبى الحسن الاشعرى الذى تقدم التعريف به فى التعليق ٢ ص ٤١ . وقد علمت أن أبا الحسن الاشعرى كانت له ثلاثة أطوار : أولها انتماؤه الى المعتزلة ، والثانى خروجه عليهم ومعارضته لهم بأساليب متوسطة بين أساليبهم ومذهب السلف ، والطور الثالث انتقاله الى مذهب السلف وتأليفه فى ذلك كتاب (الابانة) وأمثاله ، وقد أراد أن يلقى الله على ذلك . أما (الاشعرية) أى المذهب المنسوب اليه فى علم الكلام فكما أنه لا يمثل الاشعرى فى طور اعتزاله فانه ليس من الانصاف أيضاً أن يلصق به فيما أراد أن يلقى الله عليه ، بل هو مستمد من أقواله التى كان عليها فى الطور الثانى ثم عدل عن كثير منها فى آخرته التى أتمها الله عليه بالحسنى

(٣) الكرامية أتباع محمد بن كرام السجستانى (المتوفى سنة ٢٥٥) كان متكلما عابدا =

وأحمد — كان هذا مبطلا لحجة هؤلاء الفلاسفة على قدم العالم . فان أصل حجتهم أن الحوادث لا تحدث إلا بسبب حادث ، فاذا جوّزوا حدوثها عن القادر المختار بلا حادث ، أو جوزوا حدوثها بالارادة القديمة ، بطلت عمدتهم ، وهم لا يجوّزون ذلك

وأصل هذا الدليل أنه لو كان شيء من العالم قديما للزم أن يكون صدر عن مؤثر تام سواء سمى علة تامة أو موجبا بالذات أو قيل إنه قادر مختار واختياره أزلى مقارن لمراده . وسرُّ ذلك أن ما كان كذلك لزم أن يقارنه أثره المسمى معلولا أو مرادا أو موجبا بالذات أو مبدعا أو غير ذلك من الأسماء ، لكن مقارنة ذلك له فى الازل تقتضى أن لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا ، ولو لم يكن كذلك لم يكن للحوادث فاعل ، بل كانت حادثة بنفسها ، لا سيما قول من يقول إن العالم صدر عن ذات بسيطة لا تقوم بها صفة ولا فعل كابن سينا وغيره

الى أن قال شيخنا : وإنما القصد هنا التنبيه على أصل (مسألة التعديل) ، فان هذا المبتدع أخذ يشنّع على أهل السنة بمسائل لا يذكر حقيقتها ولا أدلتها ، وينقلها على الوجه الفاسد ، وما ينقله عن أهل السنة خطأ أو كذب عليهم أو على كثير منهم ، وما صدق فيه فقولهم فيه خير من قوله. فان غالب شناعته هنا على الأشعرية / وهم خير من المعتزلة والرافضة . ٢٢ ويقولون لهم : لما كان هذا الدليل عمدتكم استطال عليكم الدهرية والفلاسفة وابن سينا . وهذا الدليل مناف فى الحقيقة لحدوث العالم ، لا مستلزم له ، فاذا كان هذا الحادث لا بد له من سبب حادث وكان هذا الدليل مستلزما لحدوث الحادث بلا سبب لزم أن لا يكون

خدع العامة بعبادته فانقاد له ألوف منهم . قال فيه ابن حبان « التقط من المذاهب أردأها ، ومن الاحاديث أوهاها » . وأرسل الى البخارى كتابا يسأله عن أحاديث منها : روى الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعا « الايمان لا يزيد ولا ينقص » فكتب البخارى على ظهر كتابه « من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل » . وكان مذهب ابن كرام أن الإيمان قول باللسان ، وان اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن . والكرامية يقولون : إن الله جسم لا كالاجسام . وحبس ابن كرام فى نيسابور ثمانية أعوام لأجل بدعته ، ثم أخرج وسار الى بيت المقدس ومات بفلسطين

الله أحدث شيئا . وإذا جوزنا ترجيح أحد طرفى الممكن بلا مرجح انسد طريق اثبات الصانع الذى سلكتموه

ويقولون أيضا للمعتزلة : أنتم مع هذا عللتم أفعال الله بعلل حادثة ، فيقال لكم : هل توجبون للحوادث سببا حادثا أم لا ؟ فان قلتم نعم لزم تسلسل الحوادث ، وبطل ما ذكرتموه . وإن لم توجبوا ذلك قيل لكم : وكذلك ليس لها غاية حادثة بعدها، إذ الفاعل المحدث لابدَّ لفعله من سبب ولا بدَّ له من غاية . فان قلتم : لا سبب لاحداثه ، قيل لكم : ولا غاية مطلوبة له بالفعل . فان قلتم : لا يعقل فاعل لا يريد حكمة إلا وهو عابث ، قيل لكم : ولا يعقل فاعل يحدث شيئا بغير سبب حادث أصلا ، بل ذا أشدُّ امتناعا فى العقل من ذاك . فقول من يقول إنه يفعل لمحض المشيئة بلا علة خيرٌ من قولكم فى حكمته ، فان هذا سلم من التسلسل وسلم من كونه يفعل لحكمة منفصلة عنه . والمعتزلة تسلم له امتناعَ التسلسلِ . وأما من قال بالتعليل من أهل السنَّة والحديث فقد سلم من هذا وهذا .

وأما قولك « جوَّزوا عليه فعل القبيح والإخلال بالواجب » فما قال مسلم قط إن الله يفعل قبيحا أو يخل بواجب ، / ولكنكم معشر النفاة للقدَر توجبون على الله من جنس ما يجب على العباد ، وتحرّمون عليه ما يحرم عليهم ، فتقيسونه على خلقه . فانتم مشبّهة للأفعال . فأما المثبتون للقدَر من السنَّة والشيعة فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بنا فى أفعاله كما لا يقاس بنا فى ذاته وصفاته . فليس ما وجب علينا أو حرم علينا يجب أو يحرم عليه ، ولا ما قبح منا قبح منه . واتفقوا على أنه إذا وعد بشىء كان وقوعه واجبا بحكم وعده ، لقوله تعالى (آل عمران ٩ والرعد ٣١) : ﴿ إن الله لا يخلف الميعاد ﴾ ، وكذا لا يعذب أنبياءه ولا أولياءه ، بل يدخلهم جنته كما أخبر . لكن تنازعوا فى مسألتين :

٢٣

إحداهما . أن العباد هل يعلمون بعقولهم حُسنَ بعض الأفعال ، ويعلمون أن الله متصف بفعله . ويعلمون قبح بعض الأفعال ، ويعلمون أن الله منزَّه عنه ؟ على قولين : أحدهما أن العقل لا يعلم به حسن ولا قبح . أما فى حق الله فلأن القبيح منه ممتنع لذاته ، وأما فى حق العباد فلأن الحسن والقبح لا يثبت إلا بالشرع قاله الاشعرية وكثير من الفقهاء ، وهم

لا ينازعون فى الحسن والقبح — إذا فسر بمعنى الملائم والمنافى — أنه قد يعلم بالعقل . وكذا لا ينازع كثير منهم فى أنه إذا عُنى به كون الشىء صفة كمال أو صفة نقص أنه يعلم بالعقل . الثانى أن العقل قد يعلم به حُسن كثير من الافعال وقبحها فى حق الله تعالى وحق عباده . وهذا مع أنه قول المعتزلة فهو قول الكرامية وجمهور الحنفية وقول أبى بكر الابهرى المالكى وأبى الحسن التميمى وأبى الخطاب [الكلواذى] من الحنابلة . وذكر أبو الخطاب أنه قول أكثر أهل العلم وهو قول أبى نصر السجزى وسعد الزنجانى من المحدثين . وقد تنازع الأئمة فى الأعيان قبل ورود / السمع ، فقالت الحنفية وكثير من الشافعية والحنابلة انها على الاباحة مثل ابن سريج وابن اسحاق المروذى وأبى الحسن التميمى وأبى الخطاب . وقالت طائفة كأبى على بن أبى هريرة وابن حامد والقاضى أبى يعلى إنها على الحظر . مع أن خلقاً يقولون إن القولين لا يصحان إلا على أن العقل يحسّن ويقبّح ، فمن قال إنه لا يعرف بالعقل حكمٌ امتنع أن يصفها قبل الشرع بشىء كما قاله الأشعرى وأبو الحسن الجزرى وأبو بكر الصيرفى وابن عقيل .

٢٤

وأما المسألة الثانية : تنازعوا هل يوصف الله بأنه أوجب على نفسه وحرّم عليها ، أو لا معنى للوجوب إلا إخباره بوقوعه ، ولا معنى للتحريم إلا إخباره بعدم وقوعه . فقالت طائفة بالقول الثانى وهو قول من يطلق أن الله لا يجب عليه شىء ولا يحرم عليه شىء . وقالت طائفة بل هو أوجب على نفسه وحرّم كقوله تعالى (الانعام ٥٤) : ﴿ كتبَ ربُّكم على نفسه الرحمة ﴾ ، (الروم ٤٧) : ﴿ وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنين ﴾ وفى الحديث « يا عبادى ، إنى حرّمتُ الظلمَ على نفسى » . أما أننا نوجب عليه أو نحرّم عليه فلا[1] . فمن قال لا يجب عليه ولا يحرم امتنع عنده أن يكون فاعلا لقبيح أو مخلاً بواجب ، ومن قال هو أوجب على نفسه أو حرّم عليها بإخباره إيانا فاتفقوا على أنه لا يخلّ بما التزمه .

---

(١) انظر كتاب (التوسل والوسيلة) لشيخ الاسلام ص ٥٧-٥٨ و٦١-٦٢ طبع السلفية

ولكنك سلكت مسلك أمثالك تحكى الشىء بطريق الإلزام ، وتقول [أهل] السنة ما لم يقولوه ، فاستنبطت من قولهم « لا يجب عليه شىء ولا يقبح منه شىء » ما ادَّعيت عليهم ، أى يفعل ما هو قبيح عندك !

وأيضا فأهل السنة يقولون باثبات القدر ويصرحون بأنه « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » وأن الهدى تفضل منه . وأنتم تقولون / انه يجب عليه أن يفعل بكل عبد ما تظنونه واجبا عليه ويحرم عليه ضدُّ ذلك ، فأوجبتم عليه أشياء وحرَّمتم عليه أشياء ، وهو لم يوجبها على نفسه ، ولا عُلم وجوبُها عليه بشرع ولا عقل . ثم تحكون عن من لم يوجبها أنه يقول إن الله يخل بالواجب ! وهذا تلبيس .

٢٥

وأما قولك « ذهبوا إلى أنه لا يفعل لغرض ولا لحكمة البتة » . فيقال : أما تعليل أفعاله وأحكامه بالحكم ففيه قولان لأهل السنَّة ، والغالب على العلماء — عند الكلام فى الفقه — التعليلُ . وأما فى الأصول فمنهم من يصرّح بالتعليل . وأما « الغرض » فالمعتزلة تصرّح به ، وهم من القائلين بامامة الشيخين . وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بنوع من النقص فلا يطلقونه ، فان كثيراً من الناس إذا قيل لهم « فلان له غرض » أو « فعل لغرض » أرادو أنه يفعل بهوى أو مراد مذموم ، والله منزَّه عن ذلك

وأما قولك « يفعل الظلم والعبث » فما قال بها مسلم ، تعالى الله عن ذلك . بل يقولون : خلقَ أفعالَ عباده — إذ قال (الانعام ١٠٢) : ﴿ هو خالق كلِّ شىء ﴾ — التى هى ظلم من فاعلها لا هى ظلم من خالقها ، كما أنه اذا خلق عبادتهم وحجهم وصومهم لم يكن هو حاجاً ولا صائما ولا عابدا ، وكذا اذا خلق جوعهم لم يسمَّ جائعا . فالله تعالى اذا خلق فى محلّ صفةً أو فعلا لم يتصف هو بتلك الصفة ولا بذلك الفعل ، ولو كان كذلك لاتصف بكل ما خلقه من الأعراض .

وهنا زلَّت المعتزلة وأتباعهم الذين قالوا : ليس لله كلام إلا ما خلقه فى غيره ، وليس له فعل إلا ما كان منفصلا عنه . فلا يقوم به عندهم لا قول ولا فعل ، بل جعلوا كلامه الذى

٢٦ كلم به ملائكته ورسله وأنزله / على أنبيائه هو ما خلقه فى غيره . فقيل لهم : الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره ، فاذا خلق[١] حركة [فى[٢]] محل كان هو المتحرك لا خالق الحركة ، وكذلك اذا خلق لونا أو ريحا أو علما أو قدرة فى محل كان هو المتلوّن والمتروّح والقادر والعالم لا خالق ذلك ، فكذلك اذا خلق كلاما فى محل كان المحل هو المتكلم بذلك الكلام .

واحتجت المعتزلة بالأفعال فقالوا : كما أنه عادل محسن بعدل وإحسان يقوم بخلقه فكذلك الكلام . فكان هذا حجة على من سلم الافعال لهم كالأشعرية فانه ليس عندهم فعل يقوم به بل يقول : الخلق هو المخلوق لا غيره ، وهو قول طائفة من أصحاب مالك والشافعى وأحمد . لكن الجمهور يقولون : الخلقُ غير المخلوق ، وهو مذهب الحنفية ، وهذا ذكره عن أهل السنة . ولما قال الاشعرى هذا لزمه أن يقول : إن أفعال العباد فعل الله إذ كان فعِلُه — عندَه — مفعوله[٣] ، فجعل أفعالَ العباد فعلا لله ، ولم يقل هى فعلهم إلا على المجاز ، بل يقول هى « كسبهم » ، وفسر الكسب بأنه ما حصل فى محل القدرة[٤] المحدثة مقرونا بها ، وأكثر الناس زيفوا هذا وقالوا : عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظّام[٥] وأحوال أبى هاشم[٦] ، وكسب الأشعرى . وقال جمهور السنة : أفعال العباد فعل لهم حقيقة

---

(١) كانت فى المختصر « فأدخلوا » والصواب « فاذا خلق » كما فى الأصل ١ : ١٢٦

(٢) الزيادة من الاصل ١ : ١٢٦

(٣) فى المختصر « اذا كان فعله عبده مفعوله » والتصحيح من الأصل ١ : ١٢٧

(٤) فى المختصر « القدر » والتصحيح من الاصل ١ : ١٢٧

(٥) ابراهيم بن سيار النظام (١٨٥ - ٢٢١) من رءوس معتزلة البصرة ، اتصل فى شبابه بثنوية وملاحدة ودهريين فسرق قلبه من كل طائفة ، إلا أنه كان مفرط الذكاء والألمعية إلى حد أن أبا عمرو الجاحظ كان يرى أن مثله لا يأتى به الدهر إلا مرة فى العصور الطويلة . وله قول فلسفى فى الطفرة ليس هنا موضع بيانه

(٦) أبو هاشم عبد السلام بن أبى على محمد الجبائى (٢٤٧ - ٣٢١) كان هو وأبوه من كبار المعتزلة

وهو قول آخر للأشعرى (١) .

وقولك : انهم يقولون انه لا يفعل الأصلح لعباده ، بل ما هو الفساد كفعل المعاصى والكفر ، وأن ذلك مسند إليه (تعالى الله عن ذلك) . قلنا : إن هذا قول بعض السنة كما أنه قول لطائفة من الشيعة . وجمهور أئمة السنة لا يقولون ما ذكرت ، بل يقولون : إنه تعالى خالق كل شيء وربه ومليكه فهو خالق / العباد وحركاتهم وعباداتهم وإراداتهم . **٢٧**
والقدرية ينفون عن ملكه خيار ما فى ملكه وهو طاعة ملائكته وأنبيائه وأوليائه فيقولون : لم يخلقها ، ولا يقدر أن يستعمل العبد فيها ولا يلهمه إياها ، ولا يقدر أن يهدى أحدا . وابراهيم عليه السلام يقول (البقرة ١٢٨) : ﴿ ربَّنا واجعَلْنا مُسلِمَيْنِ لكَ ومن ذرِّيَّتنا أمةً مُسلمةً لك ﴾ ، وقال (ابراهيم ٤٠) : ﴿ ربِّ اجعَلْنى مقيمَ الصلاة ﴾ .

وأما كونه لا يفعل ما هو الأصلح لهم فذهبتْ طائفة ممن أثبتت القدَر إلى ذلك وقالوا خلقُه وأمرُه متعلق بمحض المشيئة لا يتوقف على مصلحة . وذهب جمهور العلماء إلى أنه إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم ، ونهاهم عما فيه فسادهم ، وأرسل الرسل للمصلحة العامة ، وإن كان فى ذلك ضررٌ على بعض الناس ففيه حِكَم ، وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوُّف والكرّامية ، ويقولون : وإن كان فى بعض ما يخلقه ما فيه ضرر — كالذنوب — فلا بد فى ذلك من حكمة ومصلحة لأجلها خلقه الله .

وهذا الذى أوردته ليس من كيس شيوخك الرافضة ، بل هو من المعتزلة ردُّوا به على الأشعرية الذين بالغوا فى مسائل القدر حتى نُسبوا الى الجبر ، وأنكروا الطبائع والقوى التى فى الحيوان وأن يكون للمخلوقات حكمة وعلة ، ولهذا قيل إنهم أنكروا أن يكون الله يفعل ما يفعل لجلب منفعة لعباده أو دفع مضرَّة . وهم لا يقولون إنه لا يفعل مصلحة ، بل

(١) لأن أقوال الأشعرى تطورت بتطوره الفكرى من الاعتزال الى الجدل الكلامى مع المعتزلة تزييفا لمقالاتهم ، ثم أحسن الله خاتمته بالرجوع الى مذهب السلف خالصا صافيا . انظر تعليقين لنا عنه وعن المذهب الكلامى المنسوب اليه فى ص ٤١ و ص ٤٣

يقولون : إن ذلك ليس بواجب عليه ، ويقولون : إنه لا يفعل شيئا لأجل شيء بل لمحض الإرادة .

٢٨ وقولك « إنهم يقولون : إن المطيع لا يستحق ثوابا / والعاصى لا يستحق عقابا ، بل قد يعذّب النبى ويرحم ابليس » فهو فرية على أهل السنة ، ما فيهم من يقول إنه يعذب نبيا ولا أنه يثيب إبليس . بل قالوا : يجوز أن يعفو عن المذنب وأن يخرج أهل الكبائر من النار فلا يخلّد فيها من أهل التوحيد أحدا . وأما (الاستحقاق) فهم يقولون : إن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئا . ويقولون : انه لا بدّ أن يثيب المطيعين كما وعد ، فان الله لا يخلف وعده . وأما ايجاب ذلك على نفسه وإمكان معرفة ذلك بالعقل فهذا فيه نزاع ، لكن لو قُدِّر أنه عذَّب من يشاء لم يكن لأحد منعه كما قال تعالى (المائدة ١٧) : ﴿ قُلْ فمن يَملِكُ مِنَ الله شيئا إن أرادَ أن يُهلِكَ المسيحَ بنَ مريمَ وأمَّه ومَن فى الأرض جميعا ﴾ وهو تعالى لو ناقش من ناقشه من خلقه لعذَّبه كما قال عليه السلام « من نوقش الحسابَ عُذِّب » وقال « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله — قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ — قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمَّدنى اللهُ برحمته » . والتحقيق أنه إذا قُدِّر أن الله عذَّب أحداً فلا يعذِّبه إلا بحقّ ، لأنه يتعالى عن الظلم .

وقولك « انهم يقولون : إن الانبياء غير معصومين » فباطل ، بل اتفقوا على عصمتهم فيما يبلّغونه ، وهو مقصود الرسالة ، وقد يقع منهم الذنب ولا يُقرُّون عليه ولا يُقرُّون على خطأ ولا فسق أصلا ، فهم منزَّهون عن كل ما يقدح فى نبوَّتهم . وعامَّة الجمهور الذين يجوِّزون عليهم الصغائر يقولون إنهم معصومون من الإقرار عليها . وقد كان داود بعد التوبة أفضل منه قبلها . وإن العبد ليفعل السيئة فيدخل بها الجنة . ولكن الرافضة أشبهت النصارى : فان الله أمر بطاعة الرسل فيما أمروا وتصديقهم فيما أَخبروا ، ونهى الخلق عن الغلوّ والإشراك ، فبدلت النصارى وغلوا فى المسيح حتى أشركوا به وبدّلوا دينه فعصوه

٢٩ فصاروا عصاة بمعصيته وخارجين عن الدين بالغلوّ فيه . والرافضة / غلت فى الرسل والأئمة حتى اتخذوهم أربابا ، وكذّبوا النص فيما أُخبروا به من توبة الانبياء واستغفارهم فتراهم يعطلون

المساجد من الجمعة والجماعة و يعظّمون المشاهد المتخذة على القبور فيعكفون عليها و يحجُّون اليها ، حتى منهم من يجعل الحج اليها أعظم من حجّ البيت ، وقد قال عليه السلام « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذّر ما فعلوا » ، وقال « إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » رواه ابن حبّان فى صحيحه ، وقال « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يُعبَد ، اشتدَّ غضبُ الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » رواه مالك فى الموطأ . وقد صنف شيخكم المفيد كتابا سماه (حجَّ المشاهد) جعل قبور المخلوقين تحج كما يحج البيت[1]

وقولك « إن أهل السنة يقولون : إن النبى ﷺ لم ينصَّ على إمامة أحد ، و إنه مات عن غير وصية » فهذا ليس قول جميعهم ، بل ذهب من أهل السنَّة جماعة أن إمامة أبى بكر ثبتتْ بالنصّ ، وذكر فى ذلك أبو يعلى روايتين عن أحمد : إحداهما أنها ثبتت بالاختيار[2] ،

---

(١) ولحج المشاهد عندهم كتب (مناسك) كثيرة ـ غير كتاب شيخهم المفيد ـ ألفها لهم طواغيتهم وتتداولها أيدى عامتهم كما تتداول المصاحف . بل هم لا يتحرجون من تفضيل مشاهدهم على مكة و بيت الله والسماوات السبع الشداد . ولقد قرأت مرة فى عدد يوم الخميس ١٠ المحرم ١٣٦٦ من جريدتهم (پرچم إسلام) الإيرانية التى يصدرها عبد الكريم فقيهى شيرازى فرأيته يتغنى فى ذلك العدد بشعر عربى بين سطور فارسية بمعناه ، ومطلع هذا الشعر :

هى الطفوف ، فطف سبعا بمغناها   فما لمكة معنى مثــل معناها

أرض ولكنما السبع الشداد لها   دانت ، وطأطأ أعلاها لأدناها

والطفوف جمع طف وهى أرض كربلاء ، وفيها قبر وهمى أنفقوا الملايين على زخرفته وتجسيمه ، وأقنعوا عقولهم أنه قبر سيدنا أبى عبد الله الحسين السبط رضى الله عنه . وهذا الشاعر يأمر سامعه وقارىء وثنيته و كفره بأن يطوف سبعا بهذا القبر الموهوم ، ويؤكد له أن مكة التى يطوف المسلمون ببيت الله القائم فيها ليس لها مثل المعنى الذى لكربلاء من أجل هذا القبر الموهوم الذى أقاموه بأيديهم ثم صدقوا أنفسهم بأن أدنى غائط فى أرضه يطأطىء له أعلى مكان فى السماوات السبع ، ولعله يشير الى عرش الله الأعظم ! وقد خشى عبد الكريم فقيهى شيرازى أن يستغلق فهم هذا الكفر على عقول الأنعام من قرائه فترجمه لهم بالفارسية بكل أمانة وإخلاص !

(٢) كذا فى المختصر وهو الصواب . أى باختيار أهل الحل والعقد . والذى فى الأصل =

والثانية أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة ، و به قال الحسن البصرى و بكر ابن اخت عبد الواحد و بعض الخوارج . قال ابن حامد : الدليل على إثبات خـــلافة الصدّيق بالنص ما أسنده البخارى عن جُبير بن مُطعم قال : أتت امرأة الى النبى ﷺ فأمرها أن ترجع اليه ، فقالت : أرأيتَ إن جئتُ ولم أجِدْك ؟ — كأنها تريد الموت — قال « إن لم تجدينى فأْتى أبا بكر » ، وذكر أحاديث وقال : وذلك نص على إمامته . قال : وحديث حذيفة « اقتدوا باللذَين من بعدى : أبى بكر وعمر » وروى عليُّ بن زيد بن جُدْعان عن عبد ٣٠ الرحمن / بن أبى بكرة عن أبيه قال « قال رسول الله ﷺ يوماً : أيكم رأى رؤيا ؟ فقلت : أنا يا رسول الله ، رأيت كأنَّ ميزانا دُلِّى من السماء فوزنتَ بأبى بكر فرجحت بأبى بكر ، ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر ، ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر ، ثم رفع الميزان . فقال النبى ﷺ : خلافة نبوّة ، ثم يؤتى الله الملك من يشاء » رواه أحمد فى مسنده . قال وأخرج أبو داود عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « رأى الليلةَ رجلٌ صالح أن أبا بكر نِيطَ برسول الله ﷺ ، ونيط عمر بأبى بكر ، ونيط عثمان بعمر » قال جابر : فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا : أما الصالح فرسول الله ﷺ ، وأما نَوْط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذى بعث اللهُ به نبيه . قال ومن ذلك حديث صالح بن كيسان[1] عن الزهرى عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخلتُ على رسول الله ﷺ اليومَ الذى بدأ به وجعه فقال : « ادعى لى أباكِ وأخاكِ حتى أكتب لأبى بكر كتابا » . ثم قال : « يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر » وهذا فى الصحيحين . وعن ابن أبى مليكة عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما ثقل برسول الله ﷺ قال : « ادعى لى عبد الرحمن بن أبى

= (١٣٤:١ السطر الخامس) : انها ثبتت بالاخبار . ثم وردت العبارة نفسها مرة أخرى فى الأصل (١ : ١٣٦ السطر الثامن) موضحة هكذا : بالاختيار من أهل الحل والعقد .

(١) فى المختصر « طلح بن كيسان » والتصحيح من الاصل (١ : ١٣٤) وصالح بن كيسان المدنى كان مؤدب ولد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، وكان هو الذى يتعهد عمر بن عبد العزيز قبل ذلك عندما أرسله أبوه من مصر الى المدينة . توفى سنة ١٣٠ وقيل بعد ١٤٠ ، سئل عنه الامام أحمد فقال : بخ بخ

بكر لأ كتب لأبى بكر كتابا لا يختلف عليه » ثم قال « معاذ الله أن يختلف المؤمنون فى أبى بكر » . ثم أورد أحاديث تقديمه فى الصلاة ، وأحاديث أخرى لا تصح[١] .

قال ابن حزم[٢] : اختلفوا فى الإمامة فقالت طائفة : إن النبى ﷺ لم يستخلف . وقالت طائفة : لما استخلف أبا بكر على الصلاة كان دليلا على أنه أولاهم بالإمامة والخلافة . وقال بعضهم : لا ، ولكن كان أثبتهم فضلا فقدَّموه . وقالت طائفة : بل نصَّ الرسول ﷺ على استخلاف أبى بكر بعده نصاً جلياً ، و به نقول ، ابراهين : (أحدها) / إطباق الناس كلهم — الذين قال الله تعالى فيهم (الحجرات ١٥) : ﴿ أولئكَ هم الصَّادقون ﴾ — فقد اتفق المشهود لهم بالصدق على تسميته « خليفة رسول الله » ومعنى « الخليفة » فى اللغة : هو الذى استخلفه المرء ، لا الذى يخلفه بدون استخلاف[٣] ، لا يجوز غير هذا البتة فى اللغة . يقال : استخلف فلانٌ فلانا فهو خليفته ومستخلَفه ، فان قام مكانه دون أن يستخلفه لم يُقَل إلا خلفَ فلانٌ فلانا يخلُفه فهو خالف . ومحال أن يعنوا بذلك الاستخلاف على الصلاة لأن أبا بكر لم يستحق هذا الاسم على الاطلاق فى حياة النبى ﷺ ، فتبين أنها غير خلافة الصلاة . (الثانى) أن كل من استخلفه الرسول ﷺ كعلىّ فى غزوة تَبُوك وابن أمِّ مَكتوم فى غزوة الخندق وعثمان فى غزوة ذات الرقاع وسائر من استخلفه على اليمن أو البحرين وغير ذلك لم يستحقَّ أحد منهم هذا الاطلاق ، فصحَّ يقينا أنها الخلافة بعده على الأمة ، ومن المحال أن يجمعوا على ذلك وهو لم يستخلفه نصاً . وأيضا فان الرواية صحت أن امرأة قالت : يا رسول الله إن رجعت فلم أجدك ؟ — كأنها تعنى الموت — قال :

٣١

---

(١) أى لا تبلغ درجة الصحاح . انظر لهذا التعبير كتاب (المغنى عن الحفظ والكتاب)

(٢) فى كتابه (الامامة والمفاضلة) المدرج فى الجزء الرابع من كتابه (الفصل فى الملل والنحل) ص ١٠٧ طبع مصر سنة ١٣٢١ وهو من أعظم ما ألفه أئمة الاسلام فى موضوع الخلافة .

(٣) لأن فعيلا بمعنى مفعول ، فالخليفة هو الذى استخلفه غيره ، وهؤلاء الذين وصفهم ربهم بقوله ﴿ أولئك هم الصادقون ﴾ سموا أبا بكر « خليفة رسول الله » أى « الذى استخلفه رسول الله » ، وهم أعرف الناس برسول الله وأفهمهم عنه ، وقد شهد لهم ربهم بالصدق

« فَأْتى أبا بكر » . قال ابن حزم[١] : وهذا نصٌّ جليٌّ على استخلاف أبي بكر . وثبت أن رسول الله ﷺ قال لعائشة رضى الله عنه فى مرضه « لقد هممتُ أن أبعث إلى أبيكِ وأخيكِ وأكتب كتابا وأعهد عهدا لكيلا يقول قائل أنا أحقُّ أو يتمنَّى متمنٍّ ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » فهذا نص على استخلاف أبى بكر على الأمة بعده . قلت[٢] : بل هو نص على عدم استخلافه إياه ، وإنما يدلُّ على أنه رضى بأن يكون الخليفة من بعده وعلم أن الأمة تجتمع عليه من بعده ، فسكت عن النص الجلى واكتفى بما يجمع اللهُ عليه أمته . قال[٣] : وحجة من قال لم يستخلفه قولُ عمر : إن أستخلف / فقد استخلف من هو خير منى — يعنى أبا بكر — وإن أترك فقد ترك من هو خير منى — يعنى رسول الله ﷺ — وبما روى عن عائشة رضى الله عنها إذ سُئلت : من كان رسولُ الله ﷺ مستخلفا لو استخلَف ؟ قالت : أبو بكر . قال ابن حزم : لا يعارض قولُ عمر وعائشة إجماعَ الصحابة والحديثين المسندين ، وقد خفى على عمر وعائشة ذلك وأرادا استخلافا بعهد مكتوب

الى أن قال[٤] شيخُنا ابن تيمية : ولا حجة للشيعة فى القول بالنص ، فالراوندية تقول بالنص على العباس كما قالت الإمامية بالنص على عليّ رضى الله عنه . قال القاضى أبو يعلى : ذهب جماعة من الراوندية إلى أن النبى ﷺ نص على العباس بعينه وأعلن ذلك ، وأن الامة كفرت بهذا النص وارتدت وعاندت . ومنهم من قال بالنص على العباس وولده إلى أن تقوم الساعة . وروى ابن بطة باسناده عن المبارك بن فضالة قال : سمعت الحسن يحلف بالله أن رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر . وعمدة القائلين بالنص الجلىّ على أبى بكر تسمية الصحابة له « خليفة رسول الله ﷺ » قالوا : إنما يقال ذلك لمن استخلفه غيره ،

---

(١) فى ص ١٠٨ من كتاب (الامامة والمفاضلة) المذكور ، أى المدرج فى الجزء الرابع من (الفصل)

(٢) القائل شيخ الاسلام ابن تيمية

(٣) يعنى أبا محمد بن حزم ، فى ذلك الموضع من (الإمامة والمفاضلة)

(٤) فى الاصل « قال » مكررة مرتين

واعتقدوا أن « الفَعِيل » بمعنى المفعول ، وليس كذلك ، بل يقال لمن استخلفه غيره « خليفة فلان » ولمن خلف غيره أيضا ، قال رسول الله ﷺ « من جهّز غازيا فقد غزا ، ومن خلفه فى أهله بخير فقد غزا » هذا صحيح ، وصحّ قوله عليه السلام « اللهم أنت الصاحب فى السفر والخليفة فى الأهل » وقال تعالى (الانعام ١٦٥) : ﴿ وهُوَ الَّذى جَعَلَكُم خَلائِفَ الأرض ﴾ وقال (يونس ١٤) : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنا كُمْ خَلائِفَ فى الأرضِ مِنْ بَعْدِهم ﴾ وقال (البقرة ٣٠) : ﴿ إنِّى جاعِلٌ فى الأرضِ خَلِيفَة ﴾ وقال (ص ٢٦) : ﴿ يا داوُدُ إنّا جَعَلْناكَ خَلِيفةً فى الأرض ﴾ أى خليفة عمن / قِبلك ، لا أنه خليفة عن ٣٣ الله كما يقوله بعض الاتحادية [1] وأنه من الله كانسان العين من العين ، وأنه الجامع لأسماء الله الحسنى وذكروا قوله تعالى (البقرة ٣٠) : ﴿ وعَلَّمَ آدمَ الأسماء كلَّها ﴾ وأنه مثلُ اللهُ ، تعالى اللهُ عن المثلية ، فان الله لا يخلفه غيره ، فان الخلافة إنما تكون عن غائب وهو سبحانه شهيد مدبر لخلقه [و] هو سبحانه يخلف عبده إذا غاب عن أهله . ويروى أن أبا بكر قيل له يا خليفه الله ، قال : بل أنا خليفه رسول الله ﷺ وحسبى ذلك .

ومما احتجَّ به من قال إن خلافة أبى بكر بنص خفىّ قولُ النبى ﷺ الثابت عنه « رأيتُ كأنى على قَلِيب [2] أنزِعُ منها ، فأخذها ابنُ أبى قُحافة فنزع ذَنُوباً أو ذَنوبين [3]

---

(١) الاتحادية هم الملاحدة الذين ينكرون التمييز بين واجب الوجود وممكن الوجود ، فيدْعون الى « وحدة الوجود » ، وهى أن الخالق والمخلوق واحد ، ومعنى ذلك أن الكون هو الله . وكل الذين يتحرجون من المجاهرة بانكار واجب الوجود يدْعون الى وحدة الوجود . وهى فى الأصل عقيدة برهمية تقوم عليها مؤلفات تاغور أحد البراهمة المعاصرين ، ويدعو اليها جميع المنافقين من ملاحدة الشرق والغرب . وأقل منهم ضرراً الملحدون الصرحاء الذين لا يخادعون الناس بهذا النفاق

(٢) القليب : البئر قبل أن تطوى ، فاذا طويت فهى « الطوىّ » . وسميت قليبا لأنه قلب ترابها .

(٣) الذنوب : الدلو العظيمة وهى ملأى ، فاذا كانت فارغة فهى الدلو . سميت دلواً لأنها تدلى فى البئر وتكون عندئذ فارغة .

وفى نَزْعه ضعف والله يغفر له ، ثم أخذها ابنُ الخطّاب فاستحالت غَرْبا[١] ، فلم أرَ عَبْقرِيّاً من الناس يَفرِى فَرِيَّه[٢] حتى صَدَرَ الناسُ بِعَطَن[٣] » وقوله عليه السلام « مُرُوا أبا بكر يصلى بالناس » فصلى بالناس مدَّة مرضه حتى انه عليه السلام كشف ستر الباب يوم مات وهم يصلون خلف أبى بكر فسرَّ بذلك . وقال عليه الصلاة والسلام « لو كنتُ متخذاً من أهل الأرض خليلا لاتخذتُ أبا بكر خليلا . لا يبقين فى المسجد خوخة إلا سُدَّت ، إلا خوخةَ أبى بكر » وفى سُنن أبى داود من حديث الأشعث عن الحسن عن أبى بكرة « أن النبى ﷺ قال ذات يوم : من رأى منكم رؤيا ؟ فقال رجل : أنا رأيت كأن ميزانا نزل من السماء فُوزنتَ أنت وأبو بكر فرجحتَ ، ثم وُزن أبو بكر وعمرُ فرجح أبو بكر ... الحديث » ورواه أيضا من حديث حماد بن سلمة عن ابن جُدْعان عن عبد الرحمن ابن أبى بكرة[٤] عن أبيه نحوه ، وفيه فقال : « خلافة نبوَّة ، ثم يؤتى الله الملكَ من يشاء » ورواه أبو داود / من حديث الزهرى عن عمرو بن أبان عن جابر أنه كان يحدّث أن رسول الله ﷺ قال « أُرِىَ الليلةَ رجلٌ صالح أن أبا بكر نِيطَ (يعنى عُلّق) برسول الله ﷺ ، ونيط عمر بأبى بكر ونيط عثمان بعمر » قال : فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا : أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ ، وأما نَوْط بعضهم ببعض فهم ولاةُ هذا الأمر الذى بعث الله به نبيَّه . وأخرج من حديث حماد بن سلمة عن الأشعث بن عبد الرحمن عن أبيه عن سَمُرة أن رجلا قال : يا رسول الله ، رأيت كأن دلواً دُلِّى من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعَراقِيها[٥] فشرب شربا ضعيفا ، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها حتى تَضَلَّع[٦] ، ثم

٣٤

---

(١) الغرب : الماء الذى يقطر من الدلو بين البئر والحوض

(٢) يفرى فريه : يشق شقه . قال الشاعر :

ولأنت تفرى ما خلقت وبعـــض الناس يخلق ثم لا يفرى

(٣) العطن : مبرك الابل حول الحوض ، ومربض الغنم حول الماء

(٤) فى المختصر « أبى بكر » والتصحيح من الاصل (١ : ١٣٨)

(٥) العراقى (جمع عرقوة) وهى الخشبة المعروضة على فم الدلو ، وهما عرقوتان كالصليب

(٦) تضلع : أكثر من الشرب حتى تمددت أضلاعه

جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلّع ، ثم جاء علىّ فأخذ بعراقيها فانتشطت[1] فانتضح عليه منه شىء . وعن سعيد بن جُمْهان عن سفينة قال : قال رسول الله ﷺ « خلافة النبوة ثلاثون سنة ، ثم يؤتى الله ملكه من يشاء — أو الملك — قلت لسفينة[2] إن هؤلاء — يعنى بنى مروان — يزعمون أن عليا لم يكن بخليفة . فقال : كذبتْ أَسْتاهُ بنى الزرقاء .

فلا ريب أن قول هؤلاء من أهل السنة أوْجَهُ من قول من يقول ان خلافة على أو العباس ثبتت بالنص ، فان هؤلاء ليس معهم حجة إلا مجرّد الكذب المعلوم بالضرورة أنه باطل ، علم ذلك من عرف أحوال الاسلام وأيام الرسول عليه السلام . أو معهم استدلال بألفاظ لا تدل كحديث استنابة علىّ على المدينة نوبة تبوك .

والتحقيق أن النبى ﷺ لم يستخلف ، وإنما دلّ المسلمين وأرشدهم الى أبى بكر بعدّة أمور ، ورضى به وعزم أن يكتب له بالخلافة عهداً / ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه . فلو كان اليقين مما يشتبه على الأمة لبيّنه بيانا قاطعا للعذر كما قال « يأبىٰ الله والمؤمنون إلا أبا بكر » . على أن اتفاق الأمة مع رضا رسول الله ﷺ أبلغُ من العهد

٣٥

وأما قولك « يقولون : ان الامام بعده أبو بكر بمبايعة عمر برضى أربعة » ، قلنا : بل بمبايعة الكل ورضاهم على رغم أنفك . ولا يرِدُ علينا شذوذُ سعد وحده ، فهذه بيعة علىّ

(١) انتشطت : جذبت . وأصله من الأنشوطة التى تلقى على الشىء ليجذب بها

(٢) القائل لسفينة هو راوى الخبر سعيد بن جمهان قال فيه الامام أبو حاتم الرازى « شيخ لا يحتج به » . وفى سند الخبر حشرج بن نباتة الواسطى قال فيه النسائى « ليس بالقوى » وعبد الله بن أحمد بن حنبل يروى هذا الخبر عن سويد الطحان قال فيه الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب « لين الحديث » ولأجل هؤلاء الضعفاء فى سند حديث سفينة قال عنه الإمام أبو بكر بن العربى فى العواصم من القواصم (ص ٢٠١) : هذا حديث لا يصح . وشيخ الاسلام أورده للتعضيد بعد أن ذكر الاحاديث الصحيحة السابقة التى تدخل فى باب النص على الخلافة الراشدة وأنها نصوص محترمة ومعقولة أكثر مما تزعمه الشيعة لمذهبها فى الإمامة

امتنع منها خلق من الصحابة والتابعين ممن لا يحصيهم إلا الله تعالى ، أفذلك قادح فى إمامته ؟ ومذهب أهل السنة أن الإمامة تنعقد عندهم بموافقة أهل الشوكة الذين يحصل بهم مقصود الإمامة وهو القدرة والتمكين . ولهذا يقولون : من صار له قدرة وسلطان يفعل به مقصودَ الولاية فهو من أُولى الأمر المأمور بطاعتهم ، ما لم يأمروا بمعصية الله . فالإمامة ملك وسلطان برَّةً كانت أو فاجرة ، والملك لا يصير ملكا بموافقة ثلاثة ولا أربعة ، ولهذا لما بويع علىّ وصار معه شوكة صار إماما . قال أحمد بن حنبل فى رسالة عبدوس العطار : « ومن وَلِىَ الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به ، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أميرَ المؤمنين ، فدفعُ الصدقات اليه جائز ، برّاً كان أو فاجرا » . وقال احمد ـ وقد سئل عن قول النبى ﷺ « من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية » ـ : « تدرى ما الإمام ؟ هو الذى يجمع عليه المسلمون كلهم » . فالصدِّيق مستحقّ الإمامة لاجماعهم عليه وإمامته مما رضى الله بها ورسوله ، ثم انه صار إماماً بمبايعة اهل القدرة . وكذلك عمر صار إماما لما بايعوه وأطاعوه . ولو قُدِّر انهم لم ينفذوا عهد ابى بكر/ فى عمر لم يصر إماما ، سواء كان ذلك جائزاً او غير جائز ، فالحل والحرمة متعلق بالأفعال ، وأما نفس الولاية والسلطنة فعبارة عن القدرة الحاصلة ، فقد تحصل على وجه يحبه الله ورسوله كسلطان الخلفاء الراشدين ، وقد تحصل على غير ذلك كسلطان الظالمين . ولو قُدِّر ان ابا بكر بايعه عمر وطائفة وامتنع سائر الصحابة من بيعته لم يصر إماما بذلك ، وإنما صار إماماً بمبايعة جمهور الناس ، ولهذا لم يضرَّ تخلُّفُ سعد لأنه لم يقدح فى مقصود الولاية . وأما كون عمر بادر الى بيعته فلا بد فى كل بيعة من سابق ، ولو قُدِّر ان آحاد الناس كان كارها للبيعة لم يقدح ذلك فيها ، إذ الاستحقاق لها ثابت بالأدلة الشرعية .

٣٦

وأما عهده الى عمر فتم بمبايعة المسلمين له بعد موت أبى بكر فصار إماما .

وقولك « ثم عثمان فاختاره بعضهم » . قلنا : بل اجتمعوا على بيعته ، وما تخلف عنها أحد . قال أحمد بن حنبل فى رواية حمدان بن على : « ما كان فى القوم أوكد بيعة من عثمان ، كانت باجماعهم » . وصدق أحمد ، فلو قُدِّر أن عبد الرحمن بايعه ولم يبايعه علىّ

وطلحة والزبير واهل الشوكة لم يصر إماما ، وقد جعل عمر الأمر شورى بين ستة ، ثم انه خرج منهم ثلاثة باختيارهم : طلحة والزبير وسعد ، و بقى عثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف فاتفق هؤلاء باختيار منهم على أن عبد الرحمن لا يتولى ويولى احد الرجلين (١) ، فأقام عبد الرحمن ثلاثا يحلف أنه لم يغتمض فيها بنوم يشاور السابقين الأولين والأنصار فيشيرون عليه بعثمان ، ثم بايعوه : لا عن رغبة أعطاهم إياها ، ولا عن رهبة أخافهم بها

وقولك « ثم علىّ بمبايعة الخلق له » فتخصيص بلا مخصص . فكذلك جرى للثلاثة قبله وأعظم وأبلغ ، فان عليا بويع عقيب قتل عثمان والقلوب مضطربة مختلفة ، وأُحضر طلحة إحضارا حتى قيل إنهم جاءوا به مكرها واضطهدوه للبيعة ، وأهل الفتنة لهم بالمدينة شوكة / ومنعة ، و كثير من الصحابة لم يبايع كابن عمر وغيره ، فكيف تقول فى على « بمبايعة الخلق له » ولا تقول مثل ذلك فيمن قبله ؟ ثم إن عليا اضطرب عليه الذين بايعوه ، ونابذه طائفة منهم ، وامتنع أهل الشام وغيرها من بيعته حتى ينصف من قتلة عثمان ، حتى قالت طائفة بصحة إمامة على ومعاوية معا ، وقالت طائفة لم يكن للناس إذ ذاك إمام عام بل كان زمان فتنة وهو قول طائفة من أهل الحديث البصريين ، وقالت طائفة ثالثة بل علىّ هو الإمام وهو مصيب فى قتال من قاتله كطلحة والزبير ، [وهم] مصيبون بناء على أن كل مجتهد مصيب كقول أبى الهذيل والجبّائى وابنه (٢) وابن الباقلانى (٣) وأحد قولى الأشعرى (٤) وهؤلاء يجعلون معاوية مجتهدا مصيبا أيضا (٥) . وطائفة رابعة تجعل عليا إماما وأنه المصيب

٣٧

(١) فى المختصر « وبواحد الرجلين » والتصحيح من الاصل ١ : ١٤٣

(٢) انظر لابى الهذيل العلاف هامش ص ٢٢ وللجبائى وابنه أبى هاشم هامش ص ٤٨

(٣) هو أبو بكر محمد بن الطيب الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ ورث عن شيخه أبى الحسن الاشعرى مقام المقاومة للاعتزال ، وكان حاضر البديهة واسع المعرفة بصيرا بطرق الجدل . له مؤلفات كثيرة طبع منها اعجاز القرآن والتمهيد وغيرهما .

(٤) انظر للاشعرى والاشعرية التعليق فى ص ٤١ و ص ٤٣

(٥) زاد فى الاصل (١ : ١٤٤) : وهذا قول طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم

وأن من قاتله مجتهد مخطىء ، وهذا قول خلق من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية .
وطائفة خامسة تقول : عليّ الخليفة ، وهو أقرب الى الحق من معاوية ، وكان تَرْكُ القتال منهما أولى لقول النبي ﷺ « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم » ولقوله فى الحسن « ان ابنى هذا سيد ، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين » فأثنى عليه بالاصلاح[1] فلو كان القتال واجبا أو مستحبا لما مدح تاركه . قالوا : وقتال أهل البغى لم يأمر الله به ابتداء ولم يأمر بقتال كل باغ ، قال تعالى (الحجرات ٩) : ﴿ وإنْ طائفتانِ من المؤمنينَ اقْتَتَلوا فأصلحوا بينهما ، فان بَغَتْ إحداهما على الأخرى فقاتلوا ﴾ فأمر أولا بالاصلاح ، فان بغت إحداهما قوتلت حتى ترجع الى أمر الله ، ولهذا لم يصح للطائفتين بالقتال مصلحة ، وما أمر الله به لا بد أن تكون مصلحته راجحة على المفسدة ، ولهذا قال ابن سيرين : قال حذيفة « ما أحد تدركه الفتنة إلا وأنا أخافها عليه ، إلا محمد بن مَسْلَمَة / فانى سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تضرُّه الفتنة »[2] وقال شعبة عن أشعث بن سليم عن أبى بردة عن ثعلبة ابن ضبيعة قال : دخلت على حذيفة فقال : انى لأعرف رجلا لا تضرُّه الفتنة شيئا . فخرجنا فاذا فسطاط مضروب فيه محمد بن مسلمة ، فسألناه عن ذلك فقال : ما أريد أن يشتمل عليَّ شيء من أمصارهم حتى تنجلى عما انجلت . فابن مسلمة اعتزل القتال جملة فما ضرَّته الفتنة كما أخبر النبي ﷺ ، ولذلك اعتزل الفريقين سعدُ بن أبى وقاص وأُسامةُ بن زيد وابن عمر وأبو بكرة وعمران بن حصين وأكثر من بقى من السابقين ، وهذا يدلُّ على أنه ليس هناك قتال واجب ولا مستحب ، وهذا قول جمهور أهل السنة والحديثِ ومالكٍ وسفيان الثورى وأحمد وغيرهم . ووراء هذه المقالات مقالة الخوارج التى تكفّر عثمان وعليا وذويهما ، ومقالة الروافض التى تكفّر جمهور السابقين الاولين أو تفسّقهم ، ويكفّرون كلَّ من قاتل عليا . ومقالة النواصب والأموية التى تفسّق عليا وذويه ويقولون : هو ظالم معتد . وطائفة

٣٨

---

(١) انظر لحديث صلح الحسن كتاب العواصم من القواصم ص ١٩٩ وما بعدها

(٢) محمد بن مسلمة آية من آيات الله فى الأمـة المثالية التى رباها خاتم رسل الله ﷺ . انظر مقالة لنا عنه فى صحيفة (الفتح) جزء شوال ١٣٦٦

من المعتزلة تفسّق إحدى الطائفتين من أهل وقعة الجمل لا بعينها . فكيف تكون مبايعة الخلق له أعظم من مبايعتهم لمن قبله ؟

ثم أنت تزعم أن إمامته منعقدة بالنص ، والآن تقول : انعقدت بمبايعة الخلق له !

وقولك « ثم اختلفوا : فقال بعضهم إن الامام بعده الحسن ، وبعضهم قال معاوية » فيقال : أهل السنة لم يتنازعوا فى هذا بل يعلمون أن الحسن بايعه أهل العراق مكان أبيه ، ثم ان الحسن سلّمها طوعا الى معاوية[1]

وقولك « ثم ساقوا الإمامة فى بنى أمية » فيقال : ما قال أهل السنة إن الواحد من هؤلاء كان هو الذى تجب توليته وطاعته فى كل ما أمر به ، بل كذا وقع . فيقولون : تولى هؤلاء وكان لهم سلطان / وقدرة فانتظم لهم الأمر وأقاموا مقاصد الإمامة : من الجهاد ، ٣٩ وإقامة الحج ، والجُمَع ، والأعياد ، وأمن السبل . ولكن لا طاعة لهم فى معصية الله ، بل يعاوَنون على البر والتقوى ، ولا يعاوَنون على الإثم والعدوان . ومن المعلوم أن الناس

(١) قلنا فى التعليق على كتاب العواصم من القواصم (ص ١٩٧ - ١٩٨) : « من عناصر إيمان الرافضة - بل العنصر الأول فى إيمانهم - اعتقادهم بعصمة الحسن وأبيه وأخيه وتسعة من ذرية أخيه . ومن مقتضى عصمتهم - وفى طليعتهم الحسن بعد أبيه - أنهم لا يخطئون ، وأن كل ما صدر عنهم فهو حق ، والحق لا يتناقض . وأهم ما صدر عن الحسن بن على بيعته لأمير المؤمنين معاوية ، وكان ينبغى لهم أن يدخلوا فى هذه البيعة ، وأن يؤمنوا بأنها الحق ، لأنها من عمل المعصوم عندهم . لكن المشاهد من حالهم أنهم كافرون بها ، ومخالفون فيها لإمامهم المعصوم . ولا يخلو هذا من أحد وجهين : فاما أنهم كاذبون فى دعوى العصمة لأئمتهم الاثنى عشر ، فينهار دينهم من أساسه ، لأن عقيدة العصمة لهم هى أساسه ، ولا أساس له غيرها . وإما أن يكونوا معتقدين عصمة الحسن ، وأن بيعته لمعاوية هى من عمل المعصوم ، لكنهم خارجون على الدين ، مخالفون للمعصوم فيما جنح اليه ، وأراد أن يلقى الله به ، ويتواصون بهذا الخروج على الدين جيلا بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة ، ليكون ثباتهم على مخالفة الإمام المعصوم عن إصرار وعناد ومكابرة وكفر . ولا ندرى أى الوجهين يطوّح بهم فى مهاوى الهلكة أكثر مما يطوّح بهم الوجه الآخر . ولا ثالث لهما » .

لا يصلحون إلا بولاة ، وأن الإمام الظلوم خير من عدمه . ويروى عن عليّ رضى الله عنه أنه قال « لا بدَّ للناس من إمارة : برَّةً كانت أو فاجرة » قيل : البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة ؟ قال « تأمن بها السبل ، وتقام بها الحدود ، ويجاهد بها العدو ، ويقسم بها الفيء » ذكره على بن معبد[1] فى (كتاب الطاعة والمعصية) . فكلٌّ من تولى كان أنفع من معدومكم المنتظر الذى انطوت معه السنون والأعمار ، وأنتم فى الأمانى الكاذبة والانتظار . وآباؤه — سوى علىّ — فما كان لهم سلطان ولا تمكين ولا منعة ، بل كانوا عاجزين عن الإمامة ، لا لهم حل ولا عقد رضى الله عنهم ، ولا حصل بهم مقصود الإمامة . وفى الصحيحين عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال « من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه ، فانه من خرج عن السلطان شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية » . ولمسلم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية . ومن قُتل تحت راية عِمِّيَّة يغضب للعصبية ويقاتل للعصبية فليس منى » . وفى الصحيح عن ابن عمر عن النبى ﷺ « من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيامة ولا حجة له . ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » . وقال ﷺ « لا طاعة لأحد فى معصية الله ، إنما الطاعة فى المعروف » . وفى الصحيحين عن ابن عمر مرفوعا « على المسلم السمع والطاعة فيما أحبَّ وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »

---

(١) من شيعة بغداد ، نقل المامقانى فى تنقيح المقال (٢ : ٣٠٩) أنه من رجال الهادى على بن محمد والد الحسن العسكرى ، فهو من عصر المأمون والمعتصم

الفصل الثانى

فى المذهب الواجب الاتباع

قال[١] : الفصل الثانى ، إن مذهب / الإمامية واجب الاتباع ، لأنه أحق المذاهب ٤٠
وأصدقها ، ولانهم باينوا جميع الفرق فى أصول العقائد ، ولأنهم جازمون بالنجاة ، أخذوا دينهم عن المعصومين . وغيرُهم اختلفوا وتعدَّدت آراؤهم وأهواؤهم : فمنهم من طلب الأمر لنفسه بغير حق وتابعه أكثر الناس طلبا للدنيا كما اختار عمر بن [سعد بن] مالك[٢] الذى لما خُير بينه و بين قتال الحسين — مع علمه بأن قتلته فى النار فانه قال :

فوالله ما أدرى و إنى لصادق أفكر فى أمرى على خطرين
أأترك ملك الرى والرى منيتى أو اصبح مأثوما بقتل حسين
وفى قتله النار التى ليس دونها حجاب ولى فى الرىّ قرَّة عين

و بعضهم اشتبه عليه الأمر [ورأى] طالب الدنيا فقلده ، وقصَّر فى النظر فخفى عليه الحق فاستحق المؤاخذة من الله تعالى . و بعضهم قلد لقصور فطنته ، ورأى الجم الغفير فبايعهم وتوهم أن الكثرة تستلزم الصواب وغفل عن قوله تعالى (ص ٢٤) : ﴿ وقليلٌ ما هم ﴾ . وبعضهم طلب الامر لنفسه بحق و بايعه الأقلون الذين أعرضوا عن زينة الدنيا وأخلصوا واتبعوا ما أمروا به من طاعة من يستحق التقديم فوجب النظر فى الحق واعتماد الانصاف وأن يقر الحق بمستقره فقد قال تعالى (هود ١٨) : ﴿ ألا لعنةُ الله على الظالمين ﴾

فجعل المصنف[١] الناس بعد نبيهم أربعة أصناف ، فكذب ، فانه لم يكن فى الصحابة المعروفين أحد من هذه الإصناف : أما طالب الأمر بغير حق كأبى بكر فى زعمه ، وأما

---

(١) أى ابن المطهر المردود عليه

(٢) مالك هو أبو وقاص والد سعد بن أبى وقاص فاتح العراق وأحد العشرة المبشرين بالجنة .

طالب الأمر بحق كعلى فى زعمه ، فهذا كذبٌ عليهما ، فلا علىٌّ طلب الأمر لنفسه ولا أبو بكر . وجعل القسمين الآخرين إما مقلداً للدنيا و إما مقلداً لقصوره فى النظر . فالانسان يجب عليه أن يعرف الحق و يتبعه ، فان اليهود عرفوا الحق وما تبعوه فهم مغضوب عليهم وأما النصارى فجهلوا الحق وضلوا . وهذه الأمة خير الأمم فقال تعالى (آل عمران ١١٠) :

٤١ ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّة ﴾ فخيرُها القرن الأول ثم الذى يليه بقوله / عليه السلام « خيرُ الناس قرنى ثم الذين يَلُونهم » وهؤلاء الرافضة يقولون فيهم ماقد علمتم ، و يجعلونهم أقل الناس علما وأتبعهم للهوى ، فلزم من قولهم أن الامة ضلت بعد نبيها ، فاذا كان فى هذا حكايتك لما جرى عقيب نبيك فكيف سائر ما تنقله وتحتج به !

وقولك «تعددت آراؤهم بعدد أهوائهم» فحاشاهم من ذلك ، أتدرى من تعنى ياجويهل ؟ عنيتَ الذين قال الله فيهم (التوبة ١٠٠) : ﴿ والسابقونَ الأوّلونَ من المهاجرينَ والأنصارِ والذين اتبَّعوهم بإحسانٍ رضىَ اللهُ عنهمْ ورَضُوا عنه ﴾ ، وقال (الفتح ٢٩) : ﴿ محمدٌ رسولُ اللهِ والذينَ معه أشِدّاءُ على الكُفّار رُحَماءُ بينهم ﴾ ، والثناء على المهاجرين والأنصار فى غير آية وعلى الذين يجيئون من بعدهم فيقولون (الحشر ١٠) : ﴿ رَبّنا اغفِرْ لنا ولإخواننا الذينَ سَبَقونا بالإيمان ﴾ ويسألونه أن لا يجعل فى قلوبهم غلاً لهم . والرافضة لم يستغفروا لهم ، وفى قلوبهم الغل لهم[1] . وروى الحسن بن عمارة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس

---

(١) وفى كتبهم العلمية التى كان ينبغى لهم أن يترفعوا فيها عن الحماقة والمهاترات يسمون أبا بكر وعمر (الجبت) و (الطاغوت) ! مع أنه ثبت فى التاريخ الممحص أن عليا رضى الله عنه أعلن على منبر الكوفة غير مرة وسمعه الألوف وروى عنه من وجوه تبلغ حد التواتر أنه قال « خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » . نقل المامقانى (فى ١ : ٢٠٧ المقدمة) من كتابه تنقيح المقال فى الحديث العاشر من الاحاديث الشيعية التى أوردها استدلالا على تضليل غير الإماميين وتأثيمهم بل على كفرهم قال : (العاشر) ما نقله محمد بن ادريس الحلى فى آخر (السرائر) عن كتاب (مسائل الرجال ومكاتباتهم الى مولانا أبى الحسن على بن محمد ابن على بن موسى) فى جملة مسائل محمد بن على بن عيسى قال : كتبت اليه أسأله عن (الناصب) هل أحتاج فى امتحانه الى أكثر من تقديمه (الجبت) و (الطاغوت) واعتقاد إمامتهما ؟ =

قال : أمر الله بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ وهو يعلم أنهم يقتتلون . وقال عروة عن عائشة : أُمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد ﷺ ، فسبّوهم . وفى الصحيحين من حديث أبى سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « لا تسبوا أصحابى ، فلو أن أحَدكم أنفق مثل أُحُد ذهبا ما بلغ مُدَّ أحَدهم ولا نَصِيفه » . وفى مسلم عن أبى هريرة نحوه مرفوعا . وفى مسلم عن جابر قال : قيل لعائشة رضى الله عنها : إن ناساً يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر ، فقالت : وما تعجبون من هذا ؟ انقطع عنهم العمل ، فأحبَّ الله أن لا يقطع عنهم الأجر . وروى الثورى عن نُسَير بن ذُعْلوق[1] سمعت ابن عمر يقول : لا تسبُّوا أصحاب محمد ، فلَمقام أحَدهم ساعة — يعنى مع رسول الله ﷺ — خير من عمل أحدكم أربعين سنة / وقال تعالى (الفتح ١٨) : ﴿ لقد رَضِيَ اللهُ عن المؤمنينَ إذْ يُبايعونكَ تحتَ الشجرة ، فعَلِمَ ما فى قُلوبهمْ ، فأنزلَ السَّكينةَ عليهمْ وأثابَهُمْ فتحاً قريبا ﴾ . أخبر سبحانه برضاه عنهم وبأنه علم مافى قلوبهم وكانوا ألفا وأربعمائة ، فهم أعيان من بايع أبا بكر ، وقال عليه السلام [فيما

٤٢

= فرجع الجواب : من كان على هذا فهو (ناصب) . ومن تلك الاحاديث ما رواه سليمان ابن خالد فى (الحديث الثانى) عن أبى عبد الله (يعنى جعفرا الصادق) قال « أهل الشام شر من أهل الروم ، وأهل المدينة شر من أهل مكة ، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة » . ولا شك أن أبا عبد الله برىء من وصم أمة محمد بجملتها بأنها كافرة وسليمان بن خالد يكذب عليه لانهم هكذا أرادوا أن تكون نحلتهم . وفى (الحديث الحادى عشر) عن أبى حمزة الثمالى قال « قال لنا على بن الحسين : أى البقاع أفضل ؟ قلت : الله ورسوله وابن رسوله أعلم . قال : إن أفضل البقاع ما بين الركن والمقام ، ولو أن رجلا عمر عمر نوح فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاما يصوم النهار ويقوم الليل فى ذلك المكان ثم لقى الله بغير ولايتنا لم ينتفع بذلك شيئا » . ومن شروط ولايتهم عند الشيعة تسمية أبى بكر وعمر (الجبت) و (الطاغوت) ، وتكفير من لا يكفر بامامتهما . وحكمة الله فى ذلك هى - كما فهمته أم المؤمنين عائشة عن ربها - أن أبا بكر وعمر والصحابة لما ماتوا وانقطعت حسناتهم قيض الله لهم من ذرية المجوس من يقف منهم هذا الموقف لئلا ينقطع عنهم الاجر . ومما يذكر لهذه المناسبة دعاء الشيعة الذى يسمونه (دعاء صنمى قريش) ، ولعل فرصة أخرى فى هذا الكتاب تتسع للحديث عن هذا الدعاء الفاجر

(١) فى المختصر « بشر بن دغلوق » والتصحيح من الاصل (١ : ١٥٤) وكتب التراجم

ثبت عنه فى صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله[1]] : « لا يدخل أحد ممن بايع تحت الشجرة النار[2] » وقال تعالى (التوبة ١١٧) : ﴿ لقد تابَ اللهُ على النبيِّ والمهاجرينَ والأنصارِ الذينَ اتَّبعوه فى ساعةِ العُسْرة ﴾ يعنى غزوة تبوك ، وقال (المائدة ٥٥) : ﴿ إنما وليُّكمُ اللهُ ورسولُه والذينَ آمنوا ﴾ ، وقال (التوبة ٧١) : ﴿ والمؤمنونَ والمؤمناتُ بعضُهم أولياءُ بعضٍ ﴾ فأمر بموالاتهم ، والرافضةُ تبرأ منهم . وقد قال بعض الجهلة : إن قوله تعالى (المائدة ٥٥) : ﴿ الذينَ يُقيمونَ الصلاةَ ويُؤْتونَ الزَّكاةَ وهم راكعون ﴾ نزلت فى علىّ رضى الله عنه ، وذكر فى ذلك خبراً موضوعا ، وأنه تصدَّق بخاتمه فى الصلاة فنزلت . قيل : لا ، لأن الآية صيغة جمع وعلىّ واحد . ومن ذلك أن الواو ليست فى ﴿ وهم راكعون ﴾ واوَ الحال ، إذ لو كان كذلك لتعين بالبدء إعطاء الزكاة فى الصلاة حال الركوع . ومنها أن المدح انما يكون بعمل واجب أو مستحب ، وإيتاء الزكاة فى نفس الصلاة ليس كذلك بالاتفاق ، وإن فى الصلاة شغلا . ومنها أن عليا لم يكن عليه زكاة زمن النبى ﷺ ولا

---

(١) الزيادة من الاصل (١ : ١٥٥)

(٢) وهذا الحديث من أعلام النبوَّة ، فقد مضت ثمان وستون سنة وثلاثمائة وألف والمسلمون مكتفون فى أمر الذين بايعوا تحت الشجرة بشهادة الله عز وجل لهم فى قوله (الفتح ١٨) : ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ ثم نجم فى عصرنا جاهل أحمق أعمى لم يخجل من أن يشكك فى إيمان صاحبى رسول الله ﷺ ورفيقيه فى الدنيا والآخرة فقال عنهما فى ص ٦٣ - ٦٤ من الجزء الاول من كتابه (إحياء الشريعة فى مذهب الشيعة) ما نصه بالحرف الواحد : « وإن قالوا إن أبا بكر وعمر من أهل بيعة الرضوان الذين نص على الرضا عنهم القرآن فى قوله فى هذه السورة ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ قلنا : لو أنه قال « لقد رضى الله عن الذين يبايعونك تحت الشجرة » أو « عن الذين بايعوك » لكان فى الآية دلالة على الرضا عن كل من بايع ، ولكن لما قال ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك ﴾ فلا دلالة فيها إلا على الرضا عمن محض الايمان » . فقول الرسول الاعظم ﷺ فيما ثبت عنه بصحيح مسلم « لا يدخل أحد ممن بايع تحت الشجرة النار » هو كالحجر فى فم هذا الاعمى الذى بلغ من دينه وفهمه وأدبه أن زعم أن آية الغار لم تنزل مدحا فى أبى بكر بل ذما فيه ! وهذا الرجل من مجتهدى الشيعة ، فكيف بالذين لم يبلغوا منهم دركة الاجتهاد !

كان له خاتم ، أو كان له فالخاتم زكاة ماذا ؟ لأن أكثر الفقهاء لا يجوّزون إخراج الخاتم فى الزكاة . وفى حديثهم أنه أعطاه سائلا ، والمدح فى الزكاة أن يخرجها ابتداء وعلى الفور . ومنها أن الكلام فى سياق النهى عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين ، والرافضة يعادون المؤمنين و يوالون المنافقين مشركى التتار كما شاهدنا ، وقال الله تعالى لنبيه (الانفال ٦١ — ٦٢) : ﴿ هُوَ الذى أيَّدَكَ بنَصْرِه وبالمؤمنين ، وألَّفَ بينَ قلوبهم ﴾ والرافضة تريد أن تفرّق بين قلوب / خيار الامة بالأكاذيب . وقال تعالى (الزمر ٣٣ — ٣٥) : ﴿ والذى جاءَ بالصّدْق وصدَّقَ به أولـئكَ هُمُ المتَّقون — إلى قوله — ليكفّرَ اللهُ عنهم أسْوَأَ الذى عَمِلوا ﴾ فهـذا الصنف هم أشرف الأمة ، وقد وعدهم بأنه يكفّر عنهم أسوأ أعمالهم ، وعلىّ فعندهم معصوم فقولوا لِمَ يدخل فى الآية ؟ وقال (النور ٥٥) : ﴿ وَعَدَ اللهُ الذين آمنوا منكم وعَمِلُوا الصالحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فى الأرض ﴾ الآية ، فوعدهم الاستخلاف وأخبر برضاه عنهم و بأنهم متقون و بأنه أنزل السكينة عليهم ، وهذه النعوت منطبقة على الصحابة الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان ، فانه إذ ذاك الزمان حصل لهم الاستخلاف وتمكين الدين والأمن بعد الخوف ، الى أن قهروا فارس والروم ، وافتتحوا الشام والعراق ومصر والمغرب وخراسان وأذربيجان وغير ذلك . فلما قُتل عثمان وحصلت الفتنة لم يفتحوا شيئا ، بل طمع فيهم الروم وغيرهم ، وحدثت البدع من الخوارج والروافض والنواصب وأريقت الدماء ، فأين ما بعْدَ قتله مما قبله ؟ فان قيل فالمنافقون كانوا مسلمين فى الظاهر ، قلنا : ما كانوا متصفين بخير ، ولا كانوا مع الرسول ﷺ ، ولا كانوا مع المؤمنين ، قال الله (العنكبوت ١٠ — ١١) فيهم : ﴿ لَئِنْ جاء نصرٌ من ربِّكَ ليقولُنَّ إنَّا كنَّا معكم أو ليس اللهُ بأعلمَ بما فى صُدور العالَمين ، ولَيَعْلَمَنَّ اللهُ الذين آمنوا ولَيَعْلَمَنَّ المنافقين ﴾ وقال (التوبة ٥٦) : ﴿ ويَحْلِفونَ باللهِ إنَّهم لَمِنْكم وما هم منكم ولٰكنهم قومٌ يفرَقُون ﴾ وقال (النساء ١٤٥) : ﴿ إنَّ المنافقين فى الدَّرْكِ الأسفَلِ من النّار ﴾ أخبر تعالى أن المنافقين ليسوا من المؤمنين ، ولا إلى هؤلاء ولا الى هؤلاء بل مذبذبين ، وكذا ترى الرافضة . وقال (الاحزاب ٦٠) : ﴿ لئنْ لم ينْتهِ المنافقونَ والذينَ فى قلُوبهم مرَضٌ

والمُرجِفُونَ فى المدينة لَنغْرِيَنَّكَ بهم ثم لا يُجاوِرُونَكَ فيها إلا قَلِيلا ، مَلْعُونين ﴾ فلما لم يُغرِهِ الله بهم ولم يُقتّلهم تَقْتِيلا دلّ على أنهم انتهوا ، وما كان معه يوم الشجرة منهم إلا الجدّ بن قيس ، فانه اختبأ / خلف بعيره . فبالجملة كان المنافقون مغمورين مقهورين مع الصحابة ، ولا سيما فى آخر أيام النبى ﷺ وبعد تبوك لأن الله تعالى قال فيهم (المنافقون ٨) : ﴿ يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنا الى المدينة ليُخْرِجَنَّ الأعزُّ مِنْها الأذلَّ ﴾ [ثم] قال الله ﴿ ولله العِزَّةُ ولرسوله وللمؤمنين ولـكنّ المنافِقِين لا يعلمون ﴾ . فتبين أن العزّة للمؤمنين لا للمنافقين ، فعلم أن العزّة والقوّة كانت لاصحاب محمد ﷺ ، وأن المنافقين كانوا أذِلة بينهم ، قال تعالى (التوبة ٦٢) : ﴿ يَحلِفونَ باللهِ لـكم ليُرضُوكم ﴾ (التوبة ٩٦) ﴿ يَحْلِفون لـكم لِتَرْضَوْا عنهم ﴾ وقال (التوبة ٥٦) : ﴿ ولـكنهم قومٌ يَفرَقُون ﴾ . هذه صفات الذليل المقهور ، وأما السابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار فما زالوا أعزّ الناس بعد نبيهم وقبل موته ، فلا يجوز أن يكون الأعزّاء من خاصة أصحاب محمد ﷺ منافقين ولا أذلاء

٤٤

بل هذه صفة الرافضة ، فشعارهم الذلّ ، ودثارهم النفاق والتقية ، ورأس مالهم الـكذبُ والأيمانُ الفاجرة ، ان لم يقعوا فى الغلوّ والزندقة يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم ، ويكذبون على جعفر الصادق أنه قال « التقيةُ دِينى ودِين آبائى » وقد نزّه الله أهلَ البيت عن ذلك ولم يحوجهم اليه ، فـكانوا من أصدق الناس وأعظمهم إيمانا ، فدينهم التقوى لا التقية . فأما قوله تعالى (آل عمران ٢٨) : ﴿ لا يَتّخِذِ المؤمنونَ الـكافرينَ أولياءَ من دون المؤمنين ومَنْ يَفعَلْ ذلكَ فليسَ من اللهِ فى شىء إلا أن تَتَّقوا منهم تُقاةً ﴾ فهذا أمر بالاتقاء من الـكفار ، لا أمر بالـكذب والتقية ، والله قد أباح لمن أُكرِهَ على الـكفر التكلم به ، فأهل البيت ما أكرههم أحد على شىء ، حتى إن أبا بكر لم يُكرِه أحداً منهم على بيعته ، بل بايعوه لما أرادوا طوعاً منهم ، ولا كان علىّ ولا غيره يذكرون فضل الصحابة والثناء عليهم خوفا من أحد ولا أكرههم أحد باتفاق الناس . وقد كان فى زمن بنى أمية و بنى العباس خلق كثير دون علىّ فى الإيمان والتقوى يكرهون من

الخلفاء أشياء فلا يمدحونهم / ولا يثنون عليهم ولا يحبونهم ، ولا كان أولئك يكرهونهم . ٤٥
ثم ان الخلفاء الراشدين كانوا أبعد — عن قهر الناس وعقوبتهم على طاعتهم — من سائر الخلفاء ، ثم هؤلاء أسرى المسلمين ملء أيدى النصارى وسائرهم يظهرون دينهم ، فكيف يظن بعليّ وبنيه أنهم كانوا أضعف دينا من الأسرى ومن رعية ملوك الجور ، وقد علمنا بالتواتر أن عليا وبنيه ما أكرههم أحد على ذكر فضل الخلفاء الثلاثة ، وقد كانوا يقولون ذلك ويترحمون عليهم ويتكلمون بذلك مع خاصتهم

فقولك « فبعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق و بايعه أكثر الناس للدنيا » يشير الى أبى بكر ، ومن المعلوم أن أبا بكر لم يطلب الأمر لنفسه ، بل قال : قد رضيتُ لكم إما عمر وإما عبد الرحمن و إما أبا عبيدة ، قال عمر : فوالله لأنْ أقدَّم فتضرب عنقى أحبُّ الىَّ من أن أتأمَّر على قوم فيهم أبو بكر ، و إنما اختاره عمر وأبو عبيدة وسائر المسلمين و بايعوه ، لعلمهم بأنه خيرهم ، وقد قال النبى ﷺ « يأبىَ اللهُ والمؤمنونَ إلاّ أبا بكر »

ثم هب أنه طلبها و بايعوه ، فزعمك أنه طلبها و بايعوه للدنيا كذب ظاهر ، فانه ما أعطاهم دنيا ، وقد كان أنفق فى حياة الرسول ﷺ وقلَّ ما بيده ، والذين بايعوه فأزهد الناس فى الدنيا ، قد علم القاصى والدانى زهد عمر وأبى عبيدة وأسيد بن حضير وأمثالهم .
ثم لم يكن عند موت النبى ﷺ بيت مال يبذله لهم . ثم كانت سيرته ومذهبه التسوية فى قسم الفيء ، وكذلك سيرة على ، فلو بايعوا عليا أعطاهم كعطاء أبى بكر مع كون قبيلته أشرف من بنى تيم ، وله عشيرة و بنو عم هم أشرف الصحابة من حيث النسب كالعباس وأبى سفيان والزبير وعثمان — ابنى عمته — وأمثالهم . وقد كلم أبو سفيان علياً فى ذلك ومتَّ بشرفه ، فلم يجبه علىّ لعلمه ودينه . فأى رياسة / وأى فائدة دنيوية حصلت لجمهور ٤٦ الأمة بمبايعة أبى بكر ، [لا] سيما وهو يسوّى بين كبار السابقين و[بين] آحاد المسلمين فى العطاء ويقول : إنما أسلموا لله وأجورهم على الله ، وإنما هـذا المتاع بلاغ .

فالسنة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارى : فان المسلمين يؤمنون بنبوّة عيسى أولا

يغلون فيه ولا ينالون منه نيلَ اليهود ، والنصارى تغلو فيه حتى تجعله إلهاً وتفضّله على نبينا، بل تفضل الحواريين على المرسلين . فكذا الروافض تفضل من قاتل مع عليّ — كالأشتر ومحمد بن أبى بكر — على أبى بكر وعمر والسابقين . فالمسلم إذا ناظر النصرانى لا يمكنه أن يقول فى عيسى إلا الحق ، بخلاف النصرانى . فدع اليهودى يناظره فانه لا يقدر أن يجيب اليهودى عن شبهته إلا بما يجيب به المسلم وينقطع : فانه اذا أمر بالإيمان بمحمد ثم قَدح فى نبوّته بأمر لم يمكنه أن يقول شيئا إلا قال له اليهودى فى المسيح ما هو أعظم من ذلك ، فان البينات لمحمد أعظم من البينات لعيسى ، وبُعْدُه عن الشبهة أعظم من بعد عيسى عن الشبهة . ومن هذا أمر السنيّ مع الرافضى فى أبى بكر وعلى ، فان الرافضى لا يمكنه أن يثبت إيمان عليّ وعدالته ودخوله الجنة إن لم يثبت ذلك لأبى بكر وعمر ، وإلا فمتى أثبت ذلك لعلى وحده خذلته الأدلة ، كما أن النصرانى إذا أراد إثبات نبوّة المسيح دون محمد عليهما السلام لم تساعده الأدلة . فاذا قالت له الخوارج الذين يكفرون عليا ، والنواصب الذين يفسقونه : إنه كان ظالماً طالبا للدنيا والخلافة [1] وقاتل بالسيف عليها وقتل فى ذلك ألوفا مؤلفة من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالخلافة وتفرق عليه أصحابه وكفروا به وقاتلوه يوم النهروان. فهذا الكلام إن كان فاسداً ففساد كلام الرافضى فى أبى بكر أعظم فساداً /فان كان كلامكم فى أبى بكر وعمر متوجها فهذا مثله وأولى . ولما ذهب أبو بكر بن الباقلانى [فى السفارة[2]] بالقسطنطينية عرفوا قدره وخافوا أن يمتنع من السجود للملك ، فأدخلوه من باب صغير ليدخل محنيا ، ففطن لها فدخل مستدبرا بعجزه . ولما أراد بعضهم القدح فى المسلمين فقال : ما قيل فى امرأة نبيكم ؟ يريد شأن الإفك ، فقال : نعم ، ثنتان رميتا بالزنا إفكاً وكذبا ، مريم وعائشة ، فأما مريم فجاءت بولد وهى عذراء ، وأما عائشة فلم تأت

٤٧

(١) اعتمدنا فى هذه الجملة مافى الأصل (١ : ١٦٢) لأنه وقع فى اختصارها خلل وفى نسخها تحريف .

(٢) فى الاصل (١ : ١٦٢) : لما أرسله المسلمون الى ملك النصارى بالقسطنطينية . وفى المختصر « فى الرسلية »

بولد مع أنه كان لها زوج . فبهت النصرانى ، وظهر أن براءة عائشة أظهرُ من براءة مريم

فاذا قلتَ يا رافضى إن أبا بكر ومبايعيه طلبوا الدنيا والرياسة مع كونه بويع باختيارهم بلا سيف ولا عصا ، واستوسق له الأمر فلم يول أحداً من أقاربه ولا خلف لورثته مالا ، وأنفق مالا كثيراً فى سبيل الله ، وأوصى الى بيت مالهم ما كان لهم عنده — وهو جرد قطيفة وأمة وبَكر ونحو ذلك — حتى قيل : يرحمك الله أبا بكر ، لقد أتعبت الأمراء بعدك . وما قُتل مسلم على إمارته ، بل قاتل بالمسلمين المرتدين والكفار ، فلما احتُضر استخلف على الأمة القوىَّ الأمين العبقرىَّ عمر [1] ، لا لقرابة ولا لنسابة ولا لدنيا ، بل اجتهد للمسلمين فحُمدت فراسته وشُكر نظره ، بالذى افتتح الأمصار ونصب الديوان وملأ بيت المال وعمَّ الناس بالعدل ، مع ملازمته لهدْىِ صاحبه وخشونة عيشه وعدم توليته أقاربه ، ثم ختم الله له بالشهادة . فان ساغ للرافضىّ أن يقول : كل ذا طلبٌ للرياسة والدنيا ، ساغ للناصبىّ نظير قوله فى علىّ [2] : إنه كان طالبا للرياسة والدنيا ، فقاتل على الإمرة ، ولم يقاتل الكفار ،

(١) وصف الفاروق الاعظم عمر بالقوىّ الأمين أطلقه عليه أخوه على بن أبى طالب لما كان قائما فى الشمس يباشر إبل الصدقة وعثمان وعلى من ورائه يساعدانه ، فقال على لعثمان متمثلا بالآية ﴿ إن خير من استأجرت القوى الأمين ﴾ وأشار الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنهم أجمعين . أما وصفه بالعبقرى فمأخوذ من الرؤيا النبوية التى تقدمت فى ص ٥٦ وفيها يقول ﷺ « ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غربا ، فلم أر عبقريا من الناس يفرى فريه » وإن التاريخ إذ يسجل هاتين الشهادتين لرمز العدالة فى الاسلام — بل فى البشر — يقول لشانئيه : موتوا بغيظكم ، إنكم لا تشنأون أبا بكر وعمر ، بل تشنأون الاسلام الذى يمثله أبو بكر وعمر ، بل تشنأون الإنسانية التى تدعون الانتساب اليها

(٢) كما أن النصرانى الأحمق الذى عرّض بعائشة لأبى بكر الباقلانى فى القسطنطينية كانت حماقته شؤما على أهل ملته ، فان حماقة هؤلاء الشيعة شؤم على المسلم الكامل رابع الخلفاء الراشدين على بن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين . بل هم بموقفهم من صفوة البشر أصحاب رسول الله يحاولون أن يستفزُّوا عارفى أقدارهم على الخوض فى المقارنة والمفاضلة ، وان عليا وبنيه أكرم على أهل السنة من أن يستدرجهم المجوس الى النزول فى هذا الميدان . ونحن كما نقول فى رسل الله ما أمرنا الله فيهم ﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ نقول فى أصحاب رسول الله ما قاله استاذهم فيهم « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »

+ : هذا المدح لأبي موسى الأشعري يضع الكاتب في موقف النواصب عم ادعائه العكس

ولا افتتح مدينة . فان قلت : كان مريداً لوجه الله غير مداهن فى أمر الله مجتهدا مصيبا وغيره كان مخطئا . قلنا : وكذلك مَن قبله/ كان أبلغَ وأبعدَ عن شبهة طلب الرياسة . وأين شبهة أبى موسى الذى وافق عمراً على عزل على ومعاوية وردّ الأمر شورى[١] من شبهة عبد الله بن سبأ وأمثاله الذين يدّعون عصمته [أو ألوهيته[٢]] أو نبوّته . وكل هذا مما يبين عجز الرافضى عن إثبات إيمان علىّ وعدالته[٣] مع نفى ذلك عمن قبله . فانِ احتجَّ بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده فقد تواتر مثل ذلك عن أبى بكر . وإن قلت كانوا منافقين فى الباطن معادين[٤] مفسدين للدين بحسب إمكانهم أمكن الخارجىَّ[٥] أن يقول فى علىّ ذلك ويقول : كان يحسد ابن عمه ، والعداوة فى الأهل ، وأنه كان يريد فساد دينه ، فلما تمكَّنَ أراق الدماء وسلك التقية والنفاق ، ولهذا قالت الباطنيةُ من أتباعه عنه أشياء قد أعاذه اللهُ منها كما أعاذ الشيخين . ثم ما من آية يدَّعون أنها مختصة بعلىّ إلا أمكن اختصاصها بصاحبيه ، فباب الدعوى مفتوح . وان ادَّعوا ثبوت فضله بالآثار فثبوت فضلهما أكثر وأصح ، وهذا كمن أراد أن يثبت فقه ابن عباس دون علىّ ، أو فقه عمر دون ابن مسعود ، فما له طريق إلا بالظلم والجهل كدأب الرافضة .

٤٨

ثم تمثيلك ذلك بقصة عمر بن سعد — لما خيَّره عبيد الله بن زياد بين حرب الحسين وبين عزله — من أقبح القياس ، فان عمر بن سعد كان طالبا للرياسة مُقْدِماً على المحرَّم

---

(١) هذا هو الحق فى قضية التحكيم ، فقد اتفق عمرو وأبو موسى على رد الأمر شورى بين كبار الصحابة الذين توفى رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، كما أوضحنا ذلك بدلائله فى التعليقات على العواصم من القواصم (ص ١٧٢ — ١٨١) وسنعود الى تقرير هذه الحقائق العظيمة فى موضعها من هذا الكتاب .

(٢) الزيادة من الاصل ١ : ١٦٣

(٣) فى المختصر « إيمان على وعبد الله » والتصحيح من الاصل ١ : ١٦٣

(٤) أى للنبى ﷺ كما تزعم الشيعة

(٥) فى المختصر « الخارجين » والتصحيح من الاصل ١ : ١٦٣

++ - أي ابن عم يقصد الكاتب؟ أوليس في إشارة أي الخارجي تبياً ضمني له؟
يقصد الرسول لعلي!

معروفا بذلك ، أفيلزم من تمثيلك به أن يكون السابقون بمثابته ؟

وهذا أبوه سعد بن أبى وقاص كان من أزهد الناس فى الإمارة والولاية بعد ما فتح الله على يديه الأمصار ، ولما وقعت الفتنة اعتزل الناس بالعقيق فى قصره ، وجاءه ابنه هذا فلامه وقال له : الناس يتنازعون الملكَ وأنت هنا ! فقال : اذهبْ ، فانى سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول « إن الله يحبُّ العبدَ التقىَّ الخفىَّ الغنىَّ [1] » . [هـذا ولم يكن قد بقى أحد من أهل الشورى غيره وغير علىّ رضى الله عنهما ، وهو الذى فتح العراق وأذلَّ جنود كسرى ، وهو آخر العشرة موتاً . فاذا لم يَحسُن أن يشبَّه بابنه عمر أيشبَّه به أبو بكر وعمر وعثمان ؟ هذا وهُمْ [2] لا يجعلون محمد بن أبى بكر بمنزلة أبيه بل يفضلون محمداً ويعظمونه ويتولونه لكونه آذى عثمان وكان من خواصّ أصحاب علىّ لأنه كان ربيبه [3] ويسبّون أباه أبا بكر ويلعنونه [4] . فلو أن النواصب فعلوا بعمر بن سعد مثل ذلك فمدحوه على قتل الحسين لكونه كان من شيعة عثمان ومن المنتصرين له ، وسبّوا أباه سعداً لكونه تخلف عن القتال مع معاوية والانتصار لعثمان ، هل كانت النواصب

---

(١) التقى : الذى يتوقى كل ما يعلم أنه مما يكرهه الله . والخفى : المعتزل عن الناس الذى يخفى عليهم مكانه . والغنى : الذى يستغنى بالقناعة عما فى أيدى الناس ، ويرضى بما يرزقه الله من طرق الكسب النبيلة . وغنى المال ليس له حد محدود . فما من غنى إلا وهو فقير بالنسبة الى من هو أكثر منه مالا ، وما من فقير الا وهو غنى بالنسبة الى من هو أكثر منه فقراً .

(٢) أى الروافض أعداء الجيل المثالى فى تاريخ الانسانية وهم الصحابة

(٣) لأنه تزوج أمه بعد وفاة زوجها الصديق الاعظم خليفة رسول الله ﷺ

(٤) وقد تقدم فى ص ٦٥ نقلا عن أكبر كتبهم فى الجرح والتعديل أنهم يسمونه (الجبت) ويسمون أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (الطاغوت) . فاذا كان رمز العدالة فى تاريخ الانسانية الذى أعز الله به الاسلام بشهادة رسول الله ﷺ (طاغوتاً) فأين يذهب سائر الناس ؟ ! انهم لا يشنأون أبا بكر وعمر ، وإنما يشنأون الاسلام الذى قام على كاهلهما ، ولذلك اخترعوا اسلاماً آخر غير الذى كان يعرفه أبو بكر وعمر وعثمان وعلى والحسن والحسين وبنوهما . وانظر لاثبات هذه الحقيقة كتاب مختصر التحفة الاثنى عشرية

— لو فعلتُ ذلك — إلا من جنس الرافضة ؟ بل الرافضة شرٌّ منهم ، فان أبا بكر أفضل من سعد ، وعثمان كان أبعدَ عن استحقاق القتل من الحسين ، وكلاهما مظلوم شهيد ، رضى الله تعالى عنهما . ولهذا كان الفساد الذى حصل فى الأمة بقتل عثمان أعظم من الفساد الذى حصل فى الأمة بقتل الحسين . وعثمان من السابقين الأولين ، وهو خليفة مظلوم طلب منه أن يُعزَلَ بغير حق فلم ينعزل ، ولم يقاتل عن نفسه حتى قُتل[1] . والحسين رضى الله عنه لم يكن متوليا ، وإنما كان طالباً للولاية ، حتى رأى أنها متعذّرة ، وطُلبَ منه أن يستأسر ليُحْمَل إلى يزيد مأسورا فلم يجب الى ذلك وقاتل حتى قُتل مظلوماً شهيداً[2] . فظلم عثمان كان أعظم ، وصبره وحلمه كان أكمل ، وكلاهما مظلوم شهيد . ولو مثَّل ممثل طلب علىّ والحسين الأمرَ بطلب الاسماعيلية — كالحاكم وأمثاله — وقال : إن عليا والحسين كانا ظالمين طالبَين للرياسة بغير حق بمنزلة الحاكم وأمثاله من ملوك بنى عبيد أما كان يكون كاذبا مفتريا فى ذلك ، لصحة إيمان علىّ والحسين ودينهما ، ولنفاق هؤلاء وإلحادهم[3] . وكذلك من شبَّه عليا والحسين ببعض من قام من الطالبيين أو غيرهم بالحجاز أو الشرق أو الغرب يطلب الولاية بغير حق ويظلم الناس فى أموالهم وأنفسهم ، أما كان يكون ظالماً كاذبا ؟ فالمشبّه لأبى بكر وعمر بعمر بن سعد أولى بالكذب والظلم[4]] ثم إن عمر بن سعد — على بُعْدِه / من الخير اعترفَ بكبير ذنبه وباء بمعصيته ، وهو خير من المختار الكذّاب الذى ادَّعى أن جبريل يأتيه بالوحى ، وأظهر الانتصار للحسين وتتبع قاتليه ، فهذا الشيعى شرٌّ من عمر بن سعد ومن الحجّاج الناصبى ، لأن الشيعى كذب على الله

٤٩

---

(١) انظر لقضية عثمان كتاب (العواصم من القواصم) بتعليقاتنا من ص٥٢ الى ص١٤٧

(٢) انظر لقضية الحسين مقالة لنا عنوانها « من هم قتلة الحسين السبط » فى جزء المحرم ١٣٦٧ من صحيفة (الفتح) العدد ٨٥١

(٣) انظر لبنى عبيد وأصل مذهبهم وتاريخ نشأتهم مقالة لنا فى مجلة الازهر (م ٢٥ ج ٥ جمادى الاولى ١٣٧٣ ص ٦١٢ — ٦٣١) عنوانها « من هم العبيديون ، ولماذا أحرقوا مدينة الفسطاط ؟ »

(٤) عن الأصل (١ : ١٦٤ — ١٦٥)

١ - لماذا المديح لعمر بن سعد ، ألأنه اعترف بالجريمة قبل أن يقدم عليها ، وهل لقاتل لسلطة مقابل أمارة من عفو عن جريمة يوم الحساب ؟
لماذا التفضيلة على ابن أبى بكر وتبنى التهمة المنسوبة إليه فى قتل عثمان ؟

ورسوله ، [وقد ثبت فى صحيح مسلم عن النبى ﷺ أنه قال « سيكون فى ثقيف كذّاب ومُبِير » فكان الكذّاب هو المختار بن أبى عبيد ، وكان المبير هو الحجاج بن يوسف الثقفى . ومن المعلوم أن عمر بن سعد — أمير السرية التى قتلت الحسين — مع ظلمه وتقديمه الدنيا على الدين لم يصل فى المعصية الى فعل المختار بن أبى عبيد الذى أظهر الانتصار للحسين وقتل قاتله ، بل كان هذا أكذب وأعظم ذنبا من عمر بن سعد . فهذا الشيعى شرٌّ من ذلك الناصبى ، بل والحجّاج بن يوسف خيرٌ من المختار بن أبى عبيد ، فان الحجّاج كان مُبِيرا — كما سمّاه النبى ﷺ — يسفك الدماء بغير حق ، والمختار كان كذّابا يدعى الوحى وإتيان جبريل إليه ، وهذا الذنب أعظم من قتل النفوس ، فان هذا كفر ، وإن كان لم يتب منه كان مرتدّاً ، والفتنة أعظم من القتل . وهذا بابٌ مُطّرِد : لا تجد أحداً ممن تذمه الشيعة بحق أو باطل إلاّ وفيهم من هو شرٌّ منه ، ولا تجد أحداً ممن تمدحه الشيعة إلاّ وفيمن تمدحه الخوارج من هو خيرٌ منه . فان الروافض شرٌّ من النواصب ، والذين تكفّرهم أو تفسّقهم الروافض هم أفضل من الذين تكفّرهم أو تفسقهم النواصب . وأما أهل السنّة فيتولّون جميع المؤمنين ، ويتكلمون بعلم وعدل ، ليسوا من أهل الجهل ولا من أهل الأهواء . ويتبرّأون من طريقة الروافض والنواصب جميعا ، ويتولّون السابقين الأولين كلهم ، ويعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم ، ويرعون حقوق أهل البيت التى شرعها اللهُ لهم ، ولا يرضون بما فعله المختار ونحوه من الكذّابين ، ولا ما فعل الحجّاج ونحوه من الظالمين ، ويعلمون مع هذا مراتب السابقين الأولين : فيعلمون أن لأبى بكر وعمر من التقدم والفضائل ما لم يشاركهما فيه أحد من الصحابة ، لا عثمان ولا على ولا غيرهما . وهذا كان متفقا عليه فى الصدر الأول إلا أن يكون خلافٌ شاذ لا يُعبأ به ، حتى ان الشيعة الاولى أصحاب على لم يكونوا يرتابون فى تقديم أبى بكر وعمر عليه ، كيف وقد ثبت عنه من وجوه متواترة أنه كان يقول « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر » . ولكن كانت طائفة من شيعة علىّ تقدّمه على عثمان ، وهذه مسألة أخفىٰ من تلك . ولهذا كان أئمة أهل السنة متفقين على تقديم أبى بكر وعمر كما هو مذهب أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد بن حنبل

والثورى والأوزاعى والليث بن سعد وسائر أئمة المسلمين من أهل الفقه والحديث والزهد والتفسير من المتقدمين والمتأخرين . وأما عثمان وعلى فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما ، وهى إحدى الروايتين عن مالك . وكان طائفة من الكوفيين يقدّمون عليا[1] ، وهى إحدى الروايتين عن سفيان الثورى ، ثم قيل إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السختيانى وقال « من قدّم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار » . وسائر أئمة السنّة على تقديم عثمان ، وهو مذهب جماهير أهل الحديث ، وعليه يدلّ النص والاجماع والاعتبار . وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر أو تقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك فى أمور مخصوصة ، لا تقديما عاماً ، وكذلك ما ينقل عن بعضهم فى على .

وأما قوله[2] « و بعضهم اشتبه الأمر عليه ، ورأى لطالب الدنيا مبايعا ، فقلّده وبايعه وقصّر فى نظره فخفى عليه الحقُّ فاستحقّ المؤاخذة من الله تعالى باعطاء الحقّ لغير مستحقه » قال « و بعضهم قلّد لقصور فطنته ، ورأى الجَمّ الغفير فتابعهم وتوهّم أن الكثرة تستلزم الصواب وغَفَلَ عن قوله تعالى (ص ٢٤) : ﴿ وَقَلِيلٌ ما هُمْ ﴾ ، (سبأ ١٣) : ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُور ﴾ »

فيقال لهذا المفترى الذى جعلَ الصحابةَ الذين بايعوا أبا بكر ثلاثة أصناف — أكثرهم طلبوا الدنيا ، وصنفٌ قصّروا فى النظر ، وصنف عجزوا عنه — لأن الشرّ إما أن يكون لفساد القصد ، وإما أن يكون للجهل ، والجهل إما أن يكون لتفريط فى النظر ، و إما أن يكون لعجز عنه . وذكر أنه كان فى الصحابة وغيرهم من قصّر فى النظر حين بايع أبا بكر ولو نظر لعرف الحق ، وهذا يؤاخَذ على تفريطه بترك النظر الواجب . وفيهم من عجز عن النظر فقلّد الجمّ الغفير — يشير بذلك الى سبب مبايعة أبى بكر . فيقال له : هذا من الكذب الذى لا يعجز عنه أحد . والرافضةُ قومٌ بُهْتٌ . فلو طُلب من هذا المفترى دليل على ذلك لم يكن له على ذلك دليل . والله تعالى قد حرّم القولَ بغير علم ، فكيف إذا

(١) أى على عثمان ، مع قولهم بقول على « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر »
(٢) أى قول الرافضى المردود عليه

كان المعروف ضد ما قاله ! فلو لم نـكن نحن عالمين بأحوال الصحابة لم يجز أن نشهد عليهم بما لا نعلم من فساد القصد والجهل بالمستحق ، قال تعالى (الاسراء ٣٦) : ﴿ ولا تَقْفُ ما ليسَ لكَ به علمٌ ، إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئِكَ كانَ عنهُ مَسْئُولا ﴾ وقال تعالى (آل عمران ٦٦) : ﴿ ها أنتم هؤُلاءِ حاجَجْتُمْ فيما لـكُمْ بِهِ علمٌ فَلِمَ تُحاجُّونَ فيما ليسَ لـكم به علم ﴾ فـكيف إذا كنا نعلم أنهم كانوا أكمل هذه الأمة عقلا وعلما ودينا ؟ [1]] وقد قال ابن مسعود « إن الله نظر فى قلوب العباد ، فوجد قلبَ محمد ﷺ خيرَ قلوب العباد ، فاصطفاه لنفسه . ثم نظر فى قلوب العباد فوجد قلوبَ أصحابه خيرَ قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه ، فما رآه المسلمون حَسَناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون سيِّئا فهو عند الله سيء ، وقد رأى أصحاب محمد أن يستخلفوا أبا بكر » .

وعن ابن مسعود قال « مَن كان [منـكم] مُسْتَنًّا فليَسْتَنَّ بمن قد مات ، فان الحيَّ لا تؤمَن عليه الفتنة ، أولئك أصحابُ محمد ﷺ كانوا والله أفضلَ هذه الأمة وأبرَّها قلوباً وأعمقها علماً وأقلَّها تـكلُّفاً . قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتَّبِعوهم فى آثارهم ، وتمسَّكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم ، فانهم كانوا على الهدى المستقيم » رواه ابن بطة باسناد عن قتادة . وروى هو وغيره عن زر بن حبيش .

فهذا بضدّ ما ادّعاه هذا الجاهل عليهم من طلب الدنيا والجهل والعجز والتفريط ، بل لهم كمال العلم وحسن القصد ، وهم خيرُ القرون ، ولـكن ياما فعلَ الجهلُ والرَّفضُ بأهله فنحمد الله على العافية ، فان الرفض مأوى شرِّ الطوائف كالنصيرية والاسماعيلية والملاحدة الطرقية وأهل الجبل والبوادى والقرامطة الذين ما بينهم و بين العلم معاملة . قال ابن القاسم [2]

---

(١) عن الاصل ١ : ١٦٥ — ١٦٦

(٢) هو الامام عبد الرحمن بن القاسم (١٣٢ — ١٩١) أحد أعلام الفسطاط ، وتلميذ إمام دار الهجرة مالك بن أنس (٩٣ — ١٧٩) وناشر علمه فى الدنيا ، وعنه تلقى المدونة أسد بن الفرات (١٤٢ — ٢١٣) ورحل بها الى القيروان سنة ١٨١ . انظر لذلك مقالتنا « مع الرعيل الاول » فى مجلة الازهر (م ٢٥ ج ٩ ص ٩٩٦ — ٩٩٧ رمضان سنة ١٣٧٣)

سُئل مالك عن أبي بكر وعمر[1] . فقال « ما رأيت أحداً ممن أهتدى به[2] يشكّ فى تقديمهما » .

ثم قلتَ[3] « و بعضُهم — تعنى علياً — طلب الأمرَ لنفسه بحق ، و بايعه الأقلّون » فهذا باطل بلا ريب ، اتفقت السنَّةُ والشيعةُ على أن علياً لم يدعُ الى مبايعته إلا بعد مقتل عثمان ، ولا بايعه / أحد إلا ذلك الوقت ، أ كثر ما يقال كان فيهم من يختار مبايعته ٥٠

قال[4] « وإنما كان مذهبنا واجبَ الاتبِّاع لأنه أحقُّ المذاهب وأصدقها وأخلصها عن شوائب الباطل وأعظمها تنزيها لله ولرسله وأوصيائه ، اعتقدنا أن الله هو المخصوص بالقدم وأنه ليس بجسم ، ولا فى مكان وإلا لكان مُحْدَثاً » إلى أن قال « وأنه غير مرئىّ بالحواس ، ولا فى جهة ، وأن أمره ونهيه حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه ، وأن الأئمة معصومون — كالأنبياء — من الصغائر والكبائر ، أخذوا الأحكامَ عن جَدّهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يلتفتوا الى الرأى والقياس والاستحسان »

فيقال : ما ذكرتَه لا تعلُّقَ له بالإمامة ، بل نقول : فى مذهب الإمامية من ينكر هذا ، فان هذا طريقه العقل ، وتعين الامام طريقه السمع . ثم ما فى هذا من حق فأهل السنة يقولون به ، وما فيه من باطل فمردود ، وغالبه قواعد الجهمية والمعتزلة ، ومضمونه أن الله ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ، وأنه لا يتكلم ولا يرضى ولا يسخط ولا يحبُّ ولا يبغض .

وأما أهل السنة فيثبتون لله ما أثبته لنفسه من الصفات ، و ينفون عنه مماثلة المخلوقات : اثباتٌ بلا تشبيه ، وتنزيهٌ بلا تعطيل (الشورى ١١) : ﴿ ليس كمثله شىء ﴾ ردّاً

---

(١) من قوله « قال ابن القاسم » الى هنا مخروم من نسخة منهاج السنة طبع بولاق ١ : ١٦٨ السطر ١٠ فليكمله من هذا المختصر من كان عنده نسخة الأصل

(٢) فى الاصل ١ : ١٦٨ « أقتدى به »

(٣) الخطاب للرافضى المردود عليه

(٤) أى صاحب الكتاب المردود عليه

على المشبّهة ، ﴿ وهو السميعُ البصير ﴾ ردّاً على المعطلة . والله منزّهٌ عن مشاركة العبد فى خصائصه ، و إذا اتفقا فى مسمى « الوجود » و « العلم » و « القدرة » فهذا المشترك مطلق كلى فى الذهن لا وجود له فى الخارج ، والموجود فى الأعيان مختص لا اشتراكَ فيه . وهنا زلَّ خلق حيث توهموا أن الاتفاق فى مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون « الوجود » الذى للربّ هو « الوجود » الذى للعبد ، فظنت طائفة أن لفظ « الوجود » يقال للاشتراك اللفظى ، وكابروا عقولهم . فان هذه الاسماء عامة قابلة للتقسيم ، كما يقال : الوجود ينقسم الى واجب وممكن وقديم وحادث . واللفظ المشترك كلفظ « المشترى » الواقع/ على الكوكب وعلى المبتاع لا ينقسم معناه ولكن يقال : لفظ « المشترى » يقال على كذا وعلى كذا . وطائفة ظنت أنها إذا سمتْ هذا اللفظَ ونحوه مشككا — لكون الوجود بالواجب أولى منه بالممكن — نجتْ من هذه الشبهة . وليس كذلك ، فان تفاضل المعنى المشترك الكلى لا يمنع أن يكون مشتركا بين اثنين . وطائفة ظنت أن من قال : الوجود متواطىء عام ، فانه يقول : وجود الخالق زائد على حقيقته . ومن قال : حقيقته هى وجوده ، قال : إنه مشترك اشتراكا لفظيا . فأصل خطأ الناس توهمهم أن هذه الأسماء العامة يكون مسماها المطلق الكلى هو بعينه ثابتا فى هذا المعين وهذا المعين ، وليس كذلك ، فان مالا يوجد فى الخارج لا يوجد مطلقاً كليا ، ولا يوجد إلا معينا مختصا ، [وهذه الأسماء إذا سُمّى الله تعالى بها كان مسماها مختصا[1]] به ، و إذا سُمّى بها العبد كان مسماها مختصا به . فاذا قيل : قد اشتركا فى مسمى « الوجود » فلا بدَّ أن يتميز أحدهما عن الآخر بما يخصه وهو الماهية والحقيقة . [قيل : اشتراكاً فى الوجود المطلق الذهنى ، لا اشتراكا فى مسمى[2]] الماهية والحقيقة والذات والنفس . فالغلط نشأ من جهة أخذ الوجود مطلقاً وأخذ الحقيقة مختصة ،

٥١

---

(١) هذه الفقرة سقطت من المختصر و أكملت من الأصل (١ : ١٧٦ — ١٧٧) . والفقرة التى بعدها سقطت من الأصل ، فمن كانت عنده نسخة من منهاج السنة فليصححها فى ١ : ١٧٧ من هذا المختصر

(٢) هذه الفقرة كانت محرفة فى المختصر وصححناها من الأصل ١ : ١٧٧

وكل واحد منهما يمكن أخذه مطلقا ومختصا : فالمطلق مساوٍ للمطلق ، والمختص مساوٍ للمختص ، فالوجود المطلق مطابق للحقيقة المطلقة ، والوجود المختص مطابق لحقيقته المختصة ، والمسمَّى بهذا وهذا واحد وإن تعدَّدت جهة التسمية كما يقال : هذا هو ذاك ، فالمشار اليه واحد لكن بوجهين مختلفين .

والمقصود [أن [١]] إثبات الصفات والأسماء لله لا يستلزم أن يكون الخالق مماثلا لخلقه ولا مُشْبِهاً لهم ، فهو تعالى موصوف بصفات الكمال اللازمة لذاته ، وهى قديمة أزلية واجبة بقِدَم الموصوف ووجوبه . وهذا حق لا محذور فيه [فاثبات الأسماء دون الصفات سَفْسَطةٌ فى العقليات ، وقَرْمَطةٌ فى السمعيات [٢]] . قال الجمهور : هذا خطأ و بدعة ، أعنى هذا التقسيم . فالذى عليه أهل الحق من السنَّة أنه تعالى / لا يوصف بالجسمية أصلا ، بل ولا فى فطرة العرب العرباء جاهليتها و إسلاميتها أن الله جسم أبدا (تعالى الله عن ذلك)

٥٢

وقولك [٣] « ليس بجسم » فالجسم فيه إجمال : قد يراد به المركب الذى كانت أجزاؤه مفرَّقة فجمعت ، أو ما يقبل التفريق والانفصال ، أو المركب من مادة وصورة . واللهُ منزَّه عن ذلك كله . وقد يراد بالجسم ما يُشار إليه ، أو ما يرى ، أو ما تقوم به الصفات ، فالله يشار اليه فى الدعاء و بالقلوب والعيون ، ويُرى فى الآخرة عيانا ، وتقوم به الصفات . فان أردتَ « ليس بجسم » هذا المعنى ، قيل لك : هذا المعنى الذى قصدتَ نفيه بهذا اللفظ

---

(١) الزيادة من الاصل ١ : ١٧٧

(٢) السفسطة مذهب فلسفى ظهر فى البيئة اليونانية ويسمى أهله « السوفسطائية » وهم يمارون فى حقائق الأمور ويسرفون فى المغالطة وسيأتى كلام لشيخ الاسلام فى هذا الكتاب عن السفسطة فى ص ٦٦ من الصورة الشمسية للمختصر . والقرمطة مذهب باطنى ظهر فى البيئة الاسماعيلية المشتقة من نزعة التشيع ، ويسمى أهلها « القرامطة » وهم فى أصلهم الاسماعيلى والشيعى يمارون فى مدلولات النصوص ، ويزعمون أن لها معانى غير التى يفهمها الذين وردت النصوص بلغتهم . والفقرة منقولة من الاصل ١ : ١٨٠

(٣) أى قول ابن المطهر عن الله

معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول ، وأنت لم تُقم دليلا على نفيه . وأما اللفظ فبدعة نفياً وإثباتاً ، فما فى النصوص ولا فى قول السلف إطلاق لفظ « الجسم » على الله ولا نفيه[١] ، وكذلك لفظ « الجوهر » و « المتحيز » .

وكذلك قولك « لا فى مكان » قد يراد بالمكان ما يحوى الشىء ويحيط به ويحتاج اليه ، وقد يراد به ما فوق العالم وإن يكن أمرا موجودا ، فالأولُ اللهُ [منزَّه[٢]] عنه ، والثانى فنعم ، الله فوق خلقه ، وإذا لم يكن إلا خالق أو مخلوق فالخالق بائن من المخلوق ، فهو الظاهر ليس فوقه شىء ، وهو فوق سماواته فوق عرشه بائن من خلقه ، كما دل عليه الكتاب والسنة واتفقت عليه الأئمة .

وقولك « وإلاّ لكان محدثا » أى لو كان جسما أو فى مكان لكان محدثا ، فما الدليل على ما ادَّعيت ؟ فكأنك اكتفيت بالدليل المشهور لسلفك المعتزلة من أنه لو كان جسما لم يخلُ عن الحركة والسكون ، وما لم يخلُ عن الحوادث فحادث ، لامتناع حوادث لا أول لها . ويقولون : لو قام به علم وحياة وقدرة وكلام لكان جسما . والجواب : إنه

---

(١) كل ما يتعلق بأمر الغيب يجب على المسلم أن لا يتحدث عنه ـ نفياً أو إثباتاً ـ إلا بالألفاظ الشرعية المنصوص عليها ، وأن يلتزم فى ذلك ما كان يلتزمه سلف الأمة . وفى المناظرة التى وقعت بين شيخ الاسلام ابن تيمية وعلماء عصره فى مجلس نائب السلطنة الأفرم بدمشق سنة ٧٠٥ أخذ مناظروه يذكرون نفى التشبيه والتجسيم ، فأشار شيخ الاسلام الى رسالته (العقيدة الواسطية) وقال : قولى فيها « من غير تكييف ولا تمثيل » ينفى كل باطل ، وإنما اخترتُ هذين الاسمين (أى التكييف والتمثيل ، دون التشبيه والتجسيم) لأن « التكييف » مأثور نفيه عن السلف ، كما قال ربيعةُ ومالك وابن عيينة وغيرهم المقالة التى تلقاها العلماء بالقبول : « الاستواء معلوم ، و (الكيف) مجهول ، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة » فشيخ الاسلام يجتنب فى العقيدة الواسطية وفى سائر كتبه استعمال لفظ (التجسيم) فضلا عن (الجسم) فيقول فى تنزيه الله عز وجل « من غير تكييف ولا تمثيل » التزاماً منه للاصطلاحات الشرعية الاولى واتباعاً للسلف فى طريقتهم ، وكل ما لم يرد به النص من الالفاظ المتعلقة بأمور الغيب لا يستبيح استعمالها إثباتا ولا نفيا .

(٢) سقطت من المختصر ونقلت عن الاصل ١ : ١٨٣

عندك حيٌّ عليم قدير ، ومع هذا فليس بجسم ، مع أنك لا تعقل حيا عالما قادرا إلا جسما .
فان كان قولك حقا أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرة وأن يكون مباينا للعالم عاليا عليه
٥٣ وليس بجسم / فان قلتَ لا أعقل مباينًا عاليا إلا جسما ، قيل لك : ولا يعقل حيٌّ عليم قدير
إلا جسم . وأيضا فانه ليس اذا كان هذا الحادث ليس بدائم وهذا ليس بدائم باق يجب أن
يكون نوع الحوادث ليس دائمة باقية [(١)] . وأيضا فان ذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا
سبب ، وذلك ممتنع فى صريح العقل . ولـكن على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله و يصدّقوه
و يطيعوه ، فهذا أصل السعادة كلها ، قال الله تعالى (ابراهيم ١) : ﴿ كتابٌ أنزَلْناهُ إليكَ
لِتُخْرِجَ الناسَ مِنَ الظُّلُمات إلى النُّور باذْنِ رَبِّهِمْ إلى صِراطِ العَزِيزِ الحَمِيد ﴾ فالله سُبحانه
بعث الرسل بما يقتضى الـكمال من إثبات أسمائه وصفاته المقدَّسة على وجه التفصيل ، والنفى
على طريق الإجمال للنقص والتمثيل . فالربُّ تعالى موصوف بنعوت الـكمال التى لا غاية
فوقها ، منزَّه عن النقص بكل وجه ، ممتنع أن يكون له مثل فى شىء من صفات الـكمال .
وقد أخبر النبى ﷺ أن فى الجنة ما لم يخطر على قلب بشر ، فاذا كان هذا فى المخلوق فما
الظن بالخالق . وقال ابن عباس : ليس فى الدنيا مما فى الجنة إلا الأسماء . فاذا كان هذانِ
المخلوقانِ [(٢)] متفقَين فى الاسم مع أن بينهما — فى الحقيقة — تباينًا لا يُعرف قدرُه فى الدنيا
فمن المعلوم أن ما يتصف به الربُّ من صفات الـكمال أعظمُ مباينة لما يتصف به العبد [(٣)]

الى أن قال شيخنا : فما ثبت عن الرسول وجب الايمان به ، وما لم يثبت عنه فلا يجب
الحـكم فيه بنفى ولا إثبات حتى يعلم مراد المتـكلم وتُعلم صحة نفيه وإثباته . فالـكلام فى

---

(١) زاد فى الاصل (١ : ١٨٦) : « كما قال تعالى (الرعد ٣٥) : ﴿ أكلها دائم وظلها ﴾ والمراد دوام نوعه لا دوام كل فرد فرد . وقال تعالى (التوبة ٢١) : ﴿ لهم فيها نعيم مقيم ﴾ والمقيم هو نوعه »

(٢) أى الدنيا والآخرة . وكان فى المختصر « فاذا كان هذا المخلوقات » والتصحيح من الأصل ١ : ١٨٧

(٣) وإن اتفقت عناوين الصفات

الألفاظ المجملة بالنفى والاثبات دون الاستفصال يوقع فى الجهل والضلال والقيل والقال .
وقد قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة الاشتراك فى الأسماء

ومثبتو الجسم ونفاته موجودون فى الشيعة وفى السنة . وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلم الرافضة هشام بن الحكم[1] كذلك نقل ابن حزم وغـــيره . قال الأشعرى فى (مقالات / الاسلاميين) : اختلف الروافض فى التجسيم ، وهم ستُّ فِرَق : ٥٤
فالأولى الهشامية[2] أصحاب هشام بن الحكم ، يزعمون أن معبودهم جسم ، وله نهاية وحدٌ[3] طوله كعرضه وعمقه ، وأنه نور ساطع كالسبيكة ، يتلألأ كاللؤلؤة المدوَّرة ، ذو لون وطعم وريح ومجسَّة . الفرقة الثانية زعموا أنه ليس بصورة ولا كالأجسام ، وانما يذهبون فى قولهم « إنه جسم » إلى أنه موجود ، وينفون عنه الأجزاء والأبعاض ، ويزعمون أنه على العرش بلا مماسَّة ولا كيف . الفرقة الثالثة من الرافضة يزعمون أنه على صورة الانسان ، ويمنعون أن يكون جسما . الفرقة الرابعة أصحاب هشام بن سالم الجواليقى[4] يزعمون أنه على صورة الانسان وينكرون أن يكون لحما ودما ويقولون : هو نور يتلألأ ، وأنه ذو حواس خمس ، وله يد ورِجْل وأنف وفم وعين ، وسائر حواسّه متغايرة . وحكى أبو عيسى الورّاق[5] أن

---

(١) الذى تقدم التعريف به فى هامش ص ٢٤

(٢) فى المختصر « الهاشمية » والتصحيح من الاصل ١ : ٢٠٣ ومن مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ١٥ و ٢٧٥

(٣) وانظر مختصر التحفه الاثنى عشرية ص ٦٣ و ٦٩

(٤) الذى تقدم التعريف به فى هامش ص ٢٤

(٥) اسمه محمد بن هارون ، أحد متكلمى الشيعة ، ويرميه المعتزلة بما يرمون به ابن الراوندى . لم أقف على تحديد زمنه ، ولعله أدرك زمن الرشيد . وما حكاه عنه أبو الحسن الاشعرى فى إلحاد هشام بن سالم الجواليقى وكفره حجة لا يستطيع الروافض أن يماروا فيها ، لأن الشاهد والمشهود عليه منهم . ولعل أبا عيسى الوراق الرافضى يرمى باشاعته الفاحشة عن هشام بن سالم أن يدعو الناس الى القول بها ، وحينئذ يكون المعتزلة على صواب فى رمى أبى عيسى الوراق بما يرمون به ابن الراوندى

هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وفرة سوداء ، وأن ذلك نور أسود ! الفرقة الخامسة يزعمون أن له ضياء خالصا ، ونورا كالمصباح من حيث ما جئته يلقاك بأمر واحد ، وليس بذى صورة ولا اختلاف فى الأجزاء . الفرقة السادسة من الرافضة يزعمون أنه ليس بجسم ولا صورة ولا يتحرك ولا يسكن ولا يماس ، وقالوا فى التوحيد بقول المعتزلة . قال الأشعرى وهؤلاء قوم من متأخريهم [فأما أوائلهم فانهم كانوا يقولون بما حكيناه عنهم من التشبيه[1]] ولقد طوّل شيخنا هنا إلى الغاية وأطنب وأسهب واحتجّ بمسألة القدَر والرؤية والكلام إلى أن قال :

وأما قوله « إن الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الخطأ والسهو والصغائر من أول العمر إلى آخره » فيقال : الامامية متنازعون فى هذا . قال الأشعرى فى (المقالات) اختلف الروافض فى الرسول هل يجوز أن يَعصى ؟ ففرقة قالت : يجوز ذلك ، و إن النبى ﷺ عصى فى أخذ الفداء يوم بدر[2] . قالوا : والأئمة / لا يجوز عليهم ذلك[3] ، فان الرسول إذا عصى جاءه الوحى ورجع ، والأئمة لايوحى اليهم فلا يجوز عليهم سهو ولا غلط، قال بهذا هشام بن الحكم ، فنقول : اتفق المسلمون على أنهم[4] معصومون فيما يبلغونه ، فلا ٥٥

(١) الزيادة من الاصل ١ : ٢٠٣

(٢) هذه الجملة بنصها فى ١ : ١١٥ من (مقالات الاسلاميين) لابى الحسن الاشعرى بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد

(٣) أى ان عصمة الأئمة أكمل من عصمة النبى ﷺ . أما اعتذارهم بأن النبى يوحى اليه فيرجع عن المعصية فهو اعتذار للتمويه ، وقد حفظ الناس عن صناديد الرفض أقوالا كثيرة فى دعوى الوحى للأئمة ، وفى بخاريهم الذى يسمونه الكافى للكلينى دعوى علم الأئمة بالغيب ، وما من شيعى اليوم إلا ويعتقد فى قبور الأئمة أنها مهابط الوحى مع أن الذى فيها رمم أموات وبعضها لم يدفن فيه أحد من الأئمة . فاذا كانت هذه القبور مهابط الوحى وليس فيها إلا رمم قد تكون لغير الائمة ـ كما يقال عن القبر المنسوب للامام على أنه للمغيرة بن شعبة رضى الله عن الجميع ـ فكيف ننتظر من عبّادها أن يميزوا بين النبى والأئمة فى أمر الوحى ؟ ان هذا الاعتذار للتمويه كما قلنا . ثم انهم يزعمون أن العصمة للانبياء من أول العمر الى آخره ، أى من قبل بعثتهم ، فأين هو الوحى حينئذ ؟

(٤) أى الانبياء

يُقَرُّون على سهو فيه ، وبهذا يحصل المقصود من البعثة . أما وجوب كونه قبل النبوّة لا يذنب ولا يخطىء فليس فى النبوّة ما يستلزم هذا ، فمن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره واهتدى بعد ضلاله وتاب بعد ذنو به فهو مخالف لما عُلم بالاضطرار من الدين . فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم الذين ولدوا فى الاسلام ، وهل يشبّه أبناءَ المهاجرين والأنصار بآبائهم عاقل ؟ وأين المنتقل بنفسه من الكفر الى الايمان ومن السيئات الى الحسنات بنظره واستدلاله وصبره وتو بته ومفارقته عاداته ومعاداته لرفاقه ، الى من وجد أبو يه وأقار به وأهل بلده على دين الاسلام ونشأ فى العافية ؟ قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « إنما ينقض عُرَى الاسلام من لم يعرف الجاهلية » ، وقد وعد الله من تاب من المو بقات وآمن وعمل صالحا بأن يبدل سيئاتهم حسنات . وجمهور الامة ممن يقول بجواز الصغائر على الانبياء عليهم السلام يقولون : هم معصومون من الإقرار عليها ، فما يزدادون بالتو بة إلا كمالا . فالنصوص والآثار و إجماع السلف مع الجمهور . والمنكرون لذلك يقولون فى تحريف القرآن ما هو من جنس قول أهل البهتان ، كقولهم فى ﴿ لِيَغفِرَ لكَ اللهُ ما تقَدَّمَ من ذنبِك ﴾ (الفتح ٢) أى ذنب آدم ! ﴿ وما تأخَّر ﴾ ذنب أمّتك ! فأما آدم فنبىّ كريم ، فوقعوا فيما فرّوا منه ، فنفوا الذنب عن نبينا وألصقوه بآدم . ثم إن آدم تاب اللهُ عليه قبل أن يهبط / الى الارض ، وقبل أن يولد نوحٌ و إبراهيم ، واللهُ يقول (الانعام ١٦٤ ، الاسراء ١٥ ، فاطر ١٨ ، الزمر ٧ ، النجم ٣٨) : ﴿ ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخرىٰ ﴾ فكيف يضاف ذنب هذا الى ذنب هذا ؟ ثم إن هذه الآية[1] لمّا نزلت قال أصحابه : يا رسول الله ، هذا لكَ ، فما لنا ؟ فأنزل اللهُ (الفتح ٤) : ﴿ هُوَ الَّذِى أَنزَلَ السَّكِينةَ فى قُلوبِ المؤمنين لِيَزْدادُوا إيماناً مع إيمانهم ﴾ ثم كيف يقول من له مُسْكَة عقل : إن الله غفر ذنوب أمته جميعها[2] ، وقد علم أن منهم

56

(١) آية ﴿ ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك ﴾

(٢) هذا تبكيت للذين فسروا آية ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ بان الله غفر لمحمد صلى الله عليه وسلم ذنب آدم وذنوب أمة محمد

من يدخل النار بذنوبه ، فأين المغفرة ؟

وأما قولك « إن هذا ينفى الوثوق بهم[١] ويوجب التنفير » فليس بصحيح ، بل إذا اعترف الكبير بما هو عليه من الحاجة الى توبته ، ومغفرة الله ورحمته ، دلّ ذلك على صدقه وتواضعه و بُعدِه من الكبر والكذب . بخلاف من يقول : مالى حاجة الى شىء من هذا فما صدر منى ما يحوجنى الى مغفرة ولا توبة ، فان مثل هذا اذا عُرِف من رجل نسبه الناس الى الكبر والجهل والكذب . وثبت أن النبى ﷺ قال « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله » قالوا : ولا أنتَ يا رسول الله ؟ قال « ولا أنا ، إلاّ أن يتغمدنى الله برحمة منه وفضل » . وثبت عنه ﷺ أنه قال « اللهم اغفر لى خطيئتى وجهلى وإسرافى فى أمرى [وما أنت أعلم به منى[٢]] اللهم اغفر لى هزلى وجدّى ، وخطأى وعمدى ، وكل ذلك عندى » متفق عليه . وقال عليه السلام « كل بنى آدم خطّاء ، وخير الخطّائين التوابون » وما ذكرتَه من عدم الوثوق والتنفير يحصل مع الإصرار والإكثار ، لا مع ندور الذنوب المتبوعة بكثرة الاستغفار والتوبة . أما من ادّعى البراءة والسلامة ، فما أحوجه إلى الرجوع الى الله والتوبة والإنابة . وما علمنا أن بنى إسرائيل ولا غيرَهم قدحوا فى نبىّ من الأنبياء بتوبته فى أمر من الأمور .

الى أن قال[٣] : فاما ما تقوله الرافضة من أن النبى قبل النبوّة و بعدها لا يقع منه خطأ / ولا ذنب صغير ، وكذلك الاثنى عشر ، فهذا مما انفردوا به عن الأمة كلها ، وقد كان داود عليه السلام بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة . وقال بعض المشايخ : لو لم تكن التوبة أحبَّ الأشياء إليه ما ابتلى بالذنب أكرمَ الخلق عليه . ولهذا تجد التائب الصادق أثبتَ على الطاعة وأشدَّ حذراً من الذنوب من كثير ممن لم يبتلَ بذنب ، فمن جعل التائبَ — الذى اجتباه الله وهداه — منقوصا فهو جاهل .

٥٧

---

(١) أى بالانبياء

(٢) الزيادة من الاصل ١ : ٢٢٨

(٣) أى شيخ الاسلام

وقولك « والأئمة معصومون كالأنبياء » فهذه خاصَّةُ الرافضة الإمامية التي ما شركهم فيها أحد ، إلا من هو شرٌّ منهم كالإسماعيلية القائلين بعصمة بنى عبيد المنتسبين الى محمد ابن اسماعيل بن جعفر [١] ، قالوا بأن الامامة بعد جعفر فى محمد بن اسماعيل دون موسى ابن جعفر ، وهم ملاحدة زنادقة .

وأما قولك « لا يجوز على الأنبياء سهو » فما علمت أحداً قاله

وأما أخذُ المعصومين عن جدّهم ، فيقال أوّلاً : القومُ إنما تعلموا حديثَ جدّهم من العلماء ، وهذا متواتر ، فعليّ بن الحسين يروى عن أبان بن عثمان عن أسامة بن زيد ، ومحمد ابن على يروى عن جابر وغيره . وثانيا فما فيهم من أدرك النبى ﷺ إلا عليّ وولداه ، وهذا عليٌّ يقول « إذا حدَّثتكم عن رسول الله ﷺ فوالله لَأَنْ أخرَّ من السماء إلى الأرض أحبُّ إليَّ من أن أكذب عليه ، وإذا حدَّثتكم فيما بينى وبينكم فان الحرب خدعة » ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ، وكتب الشيعة مملوءة بالروايات المختلقة عن الأئمة

وقولك انكم تتناقلون ذلك خلفاً عن سَلَف الى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين ، فان كان ما تقول حقا فالنقل عن المعصوم الواحد كافٍ ، فأى حاجة فى كل زمان إلى معصوم ؟ واذا كان النقل كافيا موجوداً فأيُّ فائدة فى المنتظر الذى لا يُنقل / عنه كلمة ؟ ٥٨ وان لم يكن النقل كافيا فأنتم فى نقصان وجهل من أربعمائة وستين سنة . ثم الكذب من الرافضة على هؤلاء يتجاوزون [به] الحدّ ، لا سيما على جعفر الصادق ، حتى كذبوا عليه كتاب الجِفْر ، والبطاقة ، وكتاب اختلاج الاعضاء ، وأحكام الرُّعود والبروق ، ومنافع القرآن ، وصارت هذه معايش للطُّرُقيَّة ، فكيف يثق القلبُ بنقل [من كثر منهم الكذب [٢]] ان لم يعلم صدق الناقل واتصال السند [وقد تعدى شرُّهم الى غيرهم من أهل الكوفة وأهل

---

(١) انظر لحقيقة هذه النسبة مقالتنا (من هم العبيديون ؟) فى مجلة الازهر م ٢٥ ج ٥ جمادى الاولى ١٣٧٣ ص ٦١٣ — ٦١٦

(٢) عن الاصل ١ : ٢٣١

العراق حتى كان أهلُ المدينة يتوقَّون أحاديثهم . وكان مالك يقول « نزّلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب : لا تصدّقوهم ، ولا تكذّبوهم » . وقال له عبد الرحمن ابن مهدي [١] « يا أبا عبد الله ، سمعنا فى بلدكم [٢] أربعمائة حديث فى أربعين يوماً ، ونحن [٣] فى يوم واحد نسمع هذا كله » . فقال له « يا عبد الرحمن ، من أين لنا دار الضرب التى عندكم ؟ دار الضرب تضربون بالليل وتنفقون بالنهار » . ومع هذا انه كان فى الكوفة وغيرها من الثقات الأكابر [٤] كثير . ومن كثرة الكذب — الذى كان أكثره فى الشيعة — صار الأمر يشتبه على من لا يميز بين هذا وهذا ، بمنزلة الرجل الغريب إذا دخل الى بلد نصفُ أهله كذابون خوّانون فانه يحترس منهم حتى يعرف الصَّدُوق الثقة . وبمنزلة الدراهم التى كثر فيها الغشّ يحترس عن المعاملة بها من لا يكون نقّادا . ولهذا كُرِهَ — لمن لا يكون له نقد وتمييز — النظر فى الكتب التى يكثر فيها الكذبُ فى الرواية ، والضلالُ فى الآراء ، ككتب البدع . وكُرِهَ تلقى العلم من القصّاص وأمثالهم الذين يكثر الكذب فى كلامهم وإن كانوا يقولون صدقا كثيرا . فالرافضة أكذبُ من كلّ طائفة باتفاق أهل المعرفة بأحوال الرجال [٥]]

وقولك « فلم يلتفتوا الى القول بالرأى والاجتهاد وحرّموا القياس » فالشيعة فى ذا كالسنة : فيهم أهل رأى وأهل قياس ، وفى السنة من لا يرى ذلك . والمعتزلة البغداديون لا يقولون بالقياس ، وخلقٌ من المحدّثين يذمون القياس . وأيضا فالقول بالرأى والقياس خير من الأخذ بما ينقله من عرف بالكذب نقلَ غيرِ مصدّقٍ عن قائلٍ غيرِ معصوم . ولا ريب أن الاجتهاد فى تحقيق الأئمة الكبار لمناط الأحكام وتنقيحها وتخريجها خيرٌ من

---

(١) هو أبو سعيد اللؤلؤى البصرى (١٣٥ — ١٩٨) الحافظ الامام العَلَم ، من تلاميذ شعبة بن الحجاج وسفيان الثورى ومالك ، وأخذ عنه ابن المبارك وأحمد ، وكان من أعلم الناس بالحديث ، وكان يحج كل سنة ، ويختم القرآن فى كل ليلتين

(٢) أى فى المدينة (٣) أى فى العراق (٤) ومنهم عبد الرحمن بن مهدى

(٥) عن الاصل ١ : ٢٣١ . وانظر لكذب الرافضة أقوال الأئمة التى تقدمت فى ص ٢١ — ٢٢

التمسك بنقل الرافضة عن العسكريَّيْن[١] فان مالكاً والليثَ والأوزاعيَّ والثوريَّ وأبا حنيفة والشافعيَّ وأحمدَ وأمثالهم رضى الله عنهم أعلم من العسكريَّيْن بدين الله [والواجب على مثل العسكريين أن يتعلموا من الواحد من هؤلاء . ومن المعلوم أن على بن الحسين وأبا جعفر وجعفر بن محمد كانوا هم العلماء الفضلاء ، وأن من بعدهم لم يُعرَف عنه من العلم ما عُرف عن هؤلاء ، ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم[٢]]

قال[٣] « أما باقى المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب ، فقال [بعضهم — وهم جماعة من[٤]] الاشاعرة — إن القدماء[٥] [كثيرون[٤]] مع الله ، وهى المعانى التى يثبتونها موجودة فى الخارج ، كالقدرة والعلم وغير ذلك ، فجعلوه مفتقراً فى كونه « عالما » الى ثبوت معنى هو العلم وفى كونه « قادراً » الى ثبوت معنى هو القدرة ، وغير ذلك . ولم يجعلوه قادراً لذاته ، ولا عالما لذاته ولا حيّاً لذاته ، بل لمعانٍ قديمة يفتقر فى هذه الصفات اليها . واعترض شيخهم فخر الدين الرازى عليهم بأن قال : النصارى كفروا بأن قالوا القدماء ثلاثة ، والأشاعرة أثبتوا قدماء تسعة »

٥٩ فيقال[٦] : الكلام على هذا من وجوه . (أحدها) / أن هذا كذبٌ على الأشعرية ليس فيهم من يقول إن الله كامل بغيره ، ولا قال الرازى ما ذكرته ، بل ذكره الرازى عمن اعترض به واستهجن الرازى ذكره ، وهو اعتراض قديم من اعتراضات نُفاة الصفات الجهمية ذكره الامام أحمد فى الرد على الجهمية ثم قال « لا نقول : إن الله لم يزَل وقدرته ، ولم يزل ونوره . بل نقول : لم يزَل الله بقدرته ونوره ، لا متىٰ قدر ولا كيف قدر . فقالوا : لا تكونون موحدين حتى تقولوا كان الله ولا شىء . فقلنا : نحن نقول قد كان الله ولا شىء ، ولكن اذا قلنا إن الله لم يزَل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلٓها واحدا بجميع صفاته ؟ وضربنا لهم فى ذلك مثلاً فقلنا : أخبرونا عن هذه النخلة ، أليس لها جِذْع وكَرَب

---

(١) الحسن العسكرى وابنه الموهوم ، ويروون عن الموهوم فتاوى الرقاع انظر مجلة (الفتح) ٨٤٤ جمادى الآخرة ١٣٦٦ ومختصر التحفة الأثنى عشرية ص ٤٨

(٢) عن الأصل ١ : ٢٣٢ (٣) أى الرافضىّ المردود عليه

(٤) عن الأصل ١ : ٢٣٣ (٥) أى الموصوفين بالقدم

(٦) أى فى الرد على هذه السفسطة والبهتان

وليف وسَعَف وخُوص وجُمّار (١) واسمها اسم واحد ، وسميت « نخلة » بجميع صفاتها ، فكذلك الله — وله المثل الأعلىٰ — بجميع صفاته إلٰه واحد ، لا نقول انه كان فى وقت من الأوقات ولا يقدر حتى خلق قدرة ، ولا كان ولا يعلم حتى خلق لنفسه علماً ، والذى لا يقدر ولا يعلم عاجز جاهل ، ولكن نقول : لم يزَل الله عالما قادرا مالكا ، لا متىٰ ولا كيف . (الثانى) أن يقال : هذا القول المذكور ليس قول الأشعرية كلهم ، وإنما هو قول مثبتى الحال منهم الذين يقولون : إن « العالِمية » حال معللة بالعلم ، فيجعلون العلم يوجب حالا آخر ليس هو « العلم » بل هو « كونه عالما » ، وهذا قول الباقلّانى والقاضى أبى يعلىٰ وأوّل قولى أبى المعالى . وأما جمهور مثبتة الصفات فيقولون : إن العلم هو كونه [عالما] ، ويقولون لا يكون عالما إلا بعلم ، ولا قادراً إلا بقدرة ، أى يمتنع أن يكون عالما من لا علم له أو قادرا من لا قدرة له أو حياً من لا حياة له ، فان وجود اسم الفاعل بدون / المصدر ممتنع ، وهذا ٦٠ كما لو قيل : مصلٍّ بلا صلاة ، وصائم بلا صيام ، وناطق بلا نطق . فاذا قيل : لا يكون مصلٍّ إلا بصلاة لم يكن المراد أن هنا شيئين أحدهما الصلاة والثانى حالٌ معلل بالصلاة ، بل المصلى لا بد أن يكون له صلاة . وهم أنكروا قولَ نُفاة الصفات الذين يقولون : هو حىٌّ لا حياة له وعالم لا علم له وقادر لا قدرة له . فمن قال : هو حى عليم قدير بذاته وأراد بذلك أن ذاته مستلزمة لحياته وعلمه وقدرته لم يحتج فى ذلك الى غيره . ومَن تدبَّر كلام هؤلاء وَجَدَهم مضطرين إلى اثبات الصفات ، وأنهم لا يمكنهم أن يفرِّقوا بين قولهم وقول المثبتة بفرق محقق ، لأنهم أثبتوا كونه تعالى حياً وكونه عالما وكونه قادرا ولا يجعلون هذا هو هذا ولا هذا هو هذا ، ولا هذه الأمور هذه الذات ، فقد أثبتوا معانى زائدة على الذات المجرَّدة . فقولك « أثبتوا قدماء كثيرة » لفظ مجمل يوهم أنهم أثبتوا آلهة غير الله فى الأزل ، وأثبتوا

---

(١) جذع النخلة : ساقها . والكرب (جمع كرَبة) وهى أصول السعف الغلاظ العراض التى تيبس فتصير مثل الكتف . وليف النخل معروف ، يقال ليَّفت الفسيلة إذا غلظت وكثر ليفها . والسعف : ورق جريد النخل ، واحدته سعفة . والخوص : ورق النخل والنارجيل والمقل وما شاكلها واحدته خوصة . والجمّار (جمع جمارة) : قلب النخلة وشحمتها

مع الله غيره ، وهذا بهتان عليهم . و إنما أثبتوا صفاتٍ قائمةً به قديمةً بقِدَمه ، فهل ينكر هذا إلا مخذول مسفسط[١] ؟ ! واسم « الله » يتناول الذات المتصفة بالصفات ، ليس هو اسما للذات المجردة .

وقولك « يجعلونه مفتقرا فى كونه عالما الى ثبوت معنى هو العلم » فهذا يَرِد على مثبتة الحال ، وأما الجمهور فعندهم كونه عالما هو العلم . و بتقدير أن يقال كونه عالما مفتقر الى العلم الذى هو لازم لذاته ليس فى هذا إثبات فقر له إلى غير ذاته ، فان ذاته مستلزمة للعلم ، والعلم مستلزم لكونه عالما ، فذاته هى الموجبة لهذا ، فالعلم كمال ، وكونه عالما كمال ، فاذا أوجبت ذاته هذا وهذا / كان كما لو أوجبت الحياةَ والقدرة

٦١

وقولك « لم يجعلوه عالما لذاته ، [قادرا لذاته[٢]] » إن أردت أنهم لم يجعلوه عالماً قادراً لذات مجرَّدة عن العلم والقدرة كما يقول نُفاة الصفات إنه ذات مجرَّدة عن الصفات فهذا حق لأن الذات المجرَّدة عن العلم والقدرة لا حقيقة لها فى الخارج ولا هى الله . و إن أردتَ أنهم لم يجعلوه عالماً قادراً لذاته المستلزِمة للعلم والقدرة فهذا غلط عليهم ، بل نفس ذاته الموجبة لعلمه وقدرته هى التى أوجبت كونه عالما قادرا وأوجبت علمه وقدرته ، فان هذه الأمور متلازمة[٣] .

وقولك « فجعلوه محتاجاً ناقصا فى ذاته كاملا بغـيره » كلامٌ باطل ، فانه هو الذات الموصوفة بالصفات اللازمة لها ، وما فى الخارج ذاتٌ مجرَّدة عن صفات ، وليست صفاتُ الله غيرَ الله .

[وقولُ القائل[٤] : إن النصارى قد كفروا بأن قالوا : القدماء ثلاثة . والاشاعرة

---

(١) فى الاصل ١ : ٢٣٥ « مسقط » وما فى المختصر هو الصواب

(٢) عن الاصل ١ : ٢٣٦

(٣) فى المختصر « مستلزمة » والتصحيح من الأصل ١ : ٢٣٦

(٤) الرافضى المردود عليه كذب على الفخر الرازى فنسب هذا القول اليه كما تقدم فى ص ٨٩ وأعلن شيخ الاسلام هناك ان ذلك كذب

أثبتوا قدماء تسعة[١]] . والنصارى لم يكفرهم الله بقولهم « القـدماء ثلاثة » بل بقولهم (المائدة ٧٣) : ﴿ إنَّ اللهَ ثالثُ ثلاثة ، وما مِنْ إله إلاّ إله واحد ﴾ فبين تعالى أنهم كفروا بأن قالوا اللهَ ثالثُ ثلاثةِ آلهة ، ولم يقل « وما من قديم إلا قديم واحد » ، ثم أتبع ذلك بكشف حال الآخرين فقال (المائدة ٧٥) : ﴿ ما المَسِيحُ بنُ مريمَ إلاّ رسولٌ قد خَلَتْ مِنْ قبلهِ الرُّسُل وأُمُّهُ صِدِّيقةٌ كانا يأ كُلانِ الطعامَ ﴾ والإله يُطعِم ولا يُطعَم . وقال (المائدة ١١٦) : ﴿ يا عيسىٰ بنَ مريمَ أأنتَ قُلتَ للناسِ اتَّخِذُونى وأُمِّىَ إلٰهَيْنِ من دُونِ الله ، قال سُبْحانَكَ ﴾ ، فليس فى الـكتاب والسنة ذكرُ لفظ « القديم » فى أسماء الله وإن كان المعنى صحيحا .

ثم النصارى معترفون بأن مريم وعيسى عليهما السلام وُلدا وحَدثا ، فـكيف يقولون « قديمان » .

ثم إن الذين أثبتوا الصفات لا يقولون « ان الله تاسع تسعة قدماء » بل اسم الله عندهم يتضمن الذات والصفات ولا / أطلقوا على الصفات أنها غير الله وقال النبى ﷺ « من حلف بغير الله فقد أشرك » وثبت فى الصحيح الحلفُ بعزَّةِ الله وعَمْرِ الله ، فالحلف بذلك ليس حلفاً بغير الله . والصواب أن الصفات لا تنحصر فى ثمانية كما قال بعض الأشعرية ، بل ولا تنحصر بعدد .

٦٢

ثم إن النصارى أثبتوا ثلاثة أقانيم وقالوا إنها ثلاثة جواهر يجمعها جوهر واحد ، وإن كل واحد منها [إله[٢]] يخلق ويرزق ، والمتحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة والعلم ، وهذا متناقض فان المتحد إن كان صفة فالصفة لا تخلق ولا ترزق ولا تفارق[٣] الموصوف ، وإن كان الصفة هو الموصوف فهو الجوهر الواحد وهو الأب فيكون المسيح هو الأب وليس هذا قولهم فأين هذا ممن يقول : الإلٰه واحد ، وله الأسماء الحسنى الدالة على صفاته العُلىٰ ، ولا خالق غيره ولا معبود سواه ؟

---

(١) الزيادة عن الأصل ١ : ٢٣٦ (٢) عن الاصل ١ : ٢٣٧

(٣) فى المختصر « ولا تقارن » وهو خطأ صححناه من الاصل ١ : ٢٣٧

ومما افترته الجهمية على ابن كُلّاب [1] لما صنف كتابا فى الرد عليهم [أنهم] وضعوا على أخته حكاية أنها نصرانية وأنه لما أسلم هجرته فقال لها : يا أختى إنى أريد أفسد دين المسلمين . فرضيتْ عنه بذلك . ومقصود المفترى لهذه الحكاية أن يجعل قوله باثبات الصفات هو قول النصارى ، و بين القولين من الفرق ، كما بين القدم والفرق .

قال الرافضى « وقالت الحشوية [2] المشبهة : إن الله جسماً له طول وعرض وعمق ، ويجوز عليه المصافحة ، وأن الصلحاء يعاينونه فى الدنيا . وحكى عن داود [3] أنه قال :

---

(١) هو الذى تقدمت لنا كلمة عنه فى التعليق ١ ص ٤١ . وفى منهاج السنة (١ : ٨٥) كلمة عنه لشيخ الاسلام يقول فيها « بل قام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصرى وصنف فى الرد على الجهمية والمعتزلة مصنفات وبين تناقضهم فيها وكشف كثيرا من عوراتهم» فتبين من ذلك ومن ضبط اسمه واسم أبيه أنه غير الذى تحدث عنه ابن النديم فى الفهرست ، أو أن ابن النديم أنزلق مع الذين يفترون على ابن كلاب ما ليس فيه . ونقل ابن السبكى عن والد الفخر الرازى أن عبد الله بن سعيد هذا أخو يحى بن سعيد القطان ، وهذه أيضا تحتاج الى تحقيق

(٢) قال شيخ الأسلام فى منهاج السنة (١ : ٢٤١) : أول من استعمل لفظ « الحشوية » عمرو بن عبيد المعتزلى فقال « كان عبد الله بن عمر حشوياً » . وكان هذا اللفظ ـ فى اصطلاح من قاله ـ يريد به « العامة » الذين هم حشو . اهـ . ثم صار القائلون فى الدين والشرع بالعقل والرأى ينبزون المتمسكين بالسنة وبالصحيح من حديث رسول الله فيسمونهم « الحشوية » وأكثر من يفعل ذلك المعتزلة وأذنابهم من الروافض وأهل الأهواء والشعوبيين . فعندهم أن الامام أحمد حشوى ومن سار على خطته فى التزام السنة والاستنارة بصحيح الحديث دون الرأى والهوى حشوية . فاذا كان أول الحشوية هو عبد الله بن عمر بن الخطاب وأوسطهم الامام أحمد فان كل سنى بعدهما يباهى بأن يكون فى ركابهما وأن يسير على قدمهما ويحشر معهما وسيأتى كلام عن الحشوية لشيخ الاسلام

(٣) داود هذا هو الذى يقال له « داود الجواربى » ذكره أبو الحسن الأشعرى فى مقالات الاسلاميين (١ : ٢٥٨) فى القائلين بالتجسيم . وذكره السمعانى فى كتاب الانساب بعد هشام بن سالم الجواليقى ونقل عنه الفقرة التى ذكرها ابن المطهر بحروفها .

اعفونى عن الفرج واللحية ، وسلونى عما وراء ذلك . وقال : معبودى جسم ولحم ودم وله جوارح ، حتى قالوا : اشتكت عيناه فعادته الملائكة ، و بكى على الطوفان حتى رمد »

/ فيقال : « هذا بعينه قول هشام بن الحكم الرافضى كما قدمنا[١] ، نقله الناقلون للمقالات عنه مثل أبى عيسى الوراق[٢] وزُرْقان[٣] وابن النوْبَخْتى[٤] والأشْعَرى[٥] وابن حَزْم[٦] ٦٣

---

(١) فى ص ٢٤

(٢) وهو شيعى ، تقدم التعريف به فى هامش ص ٨٣ وشهادته على هشام بن الحكم شهادة الشيعى على الشيعى

(٣) زرقان لقب لمحمد بن آدم المدائنى من الشيعة ، ولمحمد بن عبد الله بن سفيان الزيات البغدادى من المحدثين ، واسم لزرقان بن محمد الصوفى من أقران ذى النون المصرى . وزرقان أبو عمير بن زرقان من شيوخ الاصمعى روى عن محمد بن السائب الكلبى . وكان يحتمل أن يكون المذكور فى كتابنا هو محمد بن آدم الشيعى لو أن له كتابا فى المقالات ، لكن ترجمته فى تنقيح المقال لا تشير الى ذلك . وفى مقالات الاسلاميين لابى الحسن الاشعرى نقول متعددة عن زرقان فى المقالات التى تنسب إلى أهل الأهواء ، وورد « زرقان » فى الفرق بين الفرق طبعة ١٣٦٧ (ص ٤٢ و ١٢٥)

(٤) آل النوبختى أسرة مجوسية تشيعت ، منها الحسن بن موسى من القرن الثالث ينسب اليه كتاب (فرق الشيعة) الذى نشره المستشرق الألمانى هـ . ريتر وطبعه فى القسطنطينية سنة ١٩٣١ وأعيد طبعه فى النجف سنة ١٣٥٥ . والى هذا الكتاب يشير شيخ الاسلام فى هذه الفقرة .

(٥) تقدم التعريف به فى ص ٤١ و ٤٣ والاشارة هنا الى كتابه (مقالات الاسلاميين)

(٦) أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسى الظاهرى (٣٨٤ — ٤٥٦) الامام الحافظ الفقيه المستنبط للاحكام من الكتاب والسنة ، المتفنن فى العلوم ، الزاهد فى الدنيا بعد رياسة كانت له ولأبيه من قبله ، له المؤلفات الجيدة المنقحة التى تملأ مكتبة . قال فيه ابن بشكوال : كان أجمع أهل الاندلس قاطبة لعلوم الاسلام ، مع توسعه فى علم اللسان ، ووفور حظه من البلاغة والشعر ، والمعرفة بالسير والأخبار . وجد فى مكتبته بخطه من تأليفه نحو أربعمائة مجلد تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة . قال الحافظ محمد بن فتوح الحميدى « ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين ، وما =

والشَّهْرِستانى (١) وطائفة وقالوا : أول من قال انه جسم هشام بن الحَكم . ونقلوا عن بَيان ابن سمعان التميمى (٢) أحد غلاة الشيعة : ان الله على صورة الانسان ، وانه يهلك كله إلا

=رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه » . وأخذوا عليه شدته على من يخالفهم من العلماء معاصرين أو متقدمين

(١) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى (٤٧٩—٥٤٨) مؤلف كتاب (الملل والنحل) شافعى ترجم له فى وفيات الاعيان وطبقات الشافعية لابن السبكى وشذرات الذهب وغيرها . نقل الحافظ الذهبى فى تاريخ الاسلام عن ابن السمعانى تلميذ الشهرستانى أنه كان متهما بالميل الى أهل القلاع (يعنى الاسماعيلية) والدعوة اليهم والنصرة لطاماتهم . وأنه قال فى التحبير : انه متهم بالالحاد والميل اليهم غال فى التشيع . ونقل ابن السبكى (٤ : ٧٩) قول معاصره محمد بن عباس الخوارزمى العباسى صاحب الكافى « لولا تخبطه فى الاعتقاد وميله الى أهل الزيغ والالحاد لكان هو الامام فى الاسلام » . ونقل صاحب شذرات الذهب (٤ : ١٤٩) عن كتاب (العبر) أنه اتهم بمذهب الباطنية

(٢) بيان بن سمعان دجال خبيث مدسوس على الكيان الاسلامى فى زمن الدولة الأموية كان يتعاون مع جماعة تسمى (الوصفاء) على رأسها المغيرة بن سعيد ومن أعضائها مالك بن أعين وجماعة من أذكياء الشعوبيين الشانئين للاسلام المتطوعين لتقويضه فى زعمهم . وما ينسب اليهم من مقالات كانوا يدعون اليها لم يكونوا مؤمنين بشىء منها ، وإنما غرضهم من بثها والدفاع عنها تشكيك جهلة المسلمين وأغرارهم فى عقيدتهم ، ولا سيما من كان منهم من أصل أعجمى . ومما كان بيان بن سمعان يدعو اليه إلهية على وأن جزءاً إلهياً حل فيه واتحد بجسده . وقال : ربما يظهر علىّ فى بعض الأزمان . وقال فى تفسير ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام ﴾ : إن عليا هو الذى يأتى فى ظلل ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه . ويقول : إن سرّ على انتقل الى ابنه محمد بن الحنفية ثم الى حفيده أبى هاشم . وبعد زمن ادعى بيان ان سر أبى هاشم انتقل اليه فحل فيه الجزء الالهى بنوع من التناسخ . وفى هذه الحقبة أرسل بيان رسولا يدعى عمر بن أبى عفيف الى محمد الباقر يدعوه الى اتباعه ، فأمر محمد الباقر رسول بيان أن يأكل القرطاس الذى جاء به فأكله . ولما اتصلت أخبار بيان والوصفاء بخالد بن عبد الله القسرى والى الكوفة لهشام بن عبد الملك وثبت عنده كيدهم للاسلام وللدولة وتأليبهم الناس قتلهم سنة ١١٩ فى المسجد الجامع بالكوفة . والوصفاء لم يكونوا كلهم كيسانية يدجلون باسم محمد بن الحنفية وابنه ، ولا كلهم إمامية يدجلون باسم الحسين وبنيه ، بل كان الجامع لهم الغل على أصحاب رسول الله والتابعين لهم باحسان

وجهه ، فقتله خالد بن عبد الله القسرى . ونقلوا عن المغيرة بن سعيد [١] أن معبوده رجل من نور ، على رأسه تاج من نور [٢] ، وله أعضاء كالرَّجُل ، وله جوف وقلب ، وأن حروف أبى جاد على عدد أعضائه ، وزعم أنه يحيى الموتى وأراهم نيرنجيات ومخاريق [٣] فادعوا نبوّته فقتله خالد بن عبد الله [٤] . وذكروا عن (المنصورية) أصحاب أبى منصور [٥] أنه قال : آل محمد هم السماء ، والشيعة هم الأرض ، وأنه عرج به الى السماء فمسح معبوده رأسه ثم قال اذهب فبلّغ عنى . ويمين أصحابه إذا حلفوا « لا والكلمة » . وزعم أن عيسى أول من خلق الله ، ثم على . وأنّ الرسل لا تنقطع . وزعم أن الجنة اسم رجل ، والنار كذلك .

---

(١) كان رأس الوصفاء الذين تحدثنا عنهم فى التعليق السابق

(٢) الدعوة الى النور وتأليهه دعوة مجوسية

(٣) كما يفعل الحواة ومحترفو صناعة السحر

(٤) فى اليوم الذى قتل فيه بيان بن سمعان

(٥) أبو منصور العجلى من أهل الكوفة وكانت له دار فيها ، قيل إنه من موالى عبد القيس ، عاصر محمداً الباقر (٥٩ — ١١٦) واتصل به ، واكتشف الباقر خيانته لأصل الاسلام فتبرأ منه . وبعد وفاة الباقر (سنة ١١٦) ادعى أنه وصيه بوصية منه ، وقال : إن عليا والحسن والحسين وعلى بن الحسين ومحمدا الباقر كانوا كلهم أنبياء مرسلين ، وأنه هو أيضا نبى ورسول ، وستكون النبوة فى ستة من ولده آخرهم سيكون « القائم » . وكما أن ابن سبأ أول من اخترع كلمة (الوصى) كما اعترف الكشى من أئمة الشيعة ، فان أبا منصور العجلى هو مخترع كلمة (القائم) كما اعترف النوبختى من أعلامهم ، فالشيعة تلاميذ ابن سبأ فى عقيدة أن عليا وصى ، وتلاميذ أبى منصور العجلى فى عقيدة أن صاحب السرداب المشكوك فى ولادته أنه القائم . وزعم أبو منصور أنه عرج به الى السماء ، وأن الله مسح بيده على رأسه وكلمه بالسريانية ، ثم هبط به الى الأرض فهو « الكسف » الساقط من السماء المذكور فى آية الطور ٤٤ ﴿ وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم ﴾ . ثم زعم أن « الكسف » هو الله ، ولعله يعنى نفسه . وكان يحرض أتباعه على خنق مخالفيه ، الى أن اكتشفت حكومة الكوفة أمره فى ولاية يوسف بن عمر الثقفى على العراق لهشام بن عبد الملك بعد ولاية خالد ابن عبد الله القسرى فأخذ وصلب (وكان ذلك بين سنتى ١٢٠ و١٢٦ وهى مدة ولاية يوسف ابن عمر على العراق)

واستحلّ المحارم والدمَ والميتة والخمر ، وأن هذه أسماء أقوام حرّم اللهُ ولايتهم . وأسقط الفرائض وقال : هي أسماء رجال تجب ولايتهم . قتله يوسف بن عمر . والنصيرية [1]

(١) النصيرية أتباع محمد بن نصير من موالى بنى نمير ، كان شيعيا إماميا من الذين يغشون دار إمامهم الحادى عشر الحسن العسكرى (٢٣٢ - ٢٦٠) فى سامرا . فلما توفى العسكرى (فى ربيع الاول ٢٦٠) وليس له ولد ذكر يخلفه أذعن لهذه الحقيقة كثيرون من الذين يترددون على منزله ويسمون أنفسهم شيعته وانصرفوا لشئونهم فاستراحوا وأراحوا ، وقام السيد جعفر أخو السيد حسن العسكرى بأمر دفنه وجرد تركته على أساس أنه ليس له ولد ، وكان ذلك بعلم أسرته وسائر العلويين وعلى رأسهم نقيبهم الذى كان لديه سجل يدون فيه مواليد العلويين ، ومضى الأمر على أن الحسن العسكرى لا عقب له . أما الغلاة أهل الأهواء من الذين كانوا يحومون دائما حول من يسمونهم الأئمة من أهل البيت فقد أزعجتهم هذه الحقيقة ووجدوا أنفسهم أمام الامر الواقع بزوال الوسيلة التى كانوا يتخذونها لرواية الأكاذيب المخالفة لسنن الاسلام وللرسالة المحمدية من أصولها الى أهدافها . وبعد أن أجالوا الرأى فيما بينهم اخترعوا فكرة تنقذهم من هذا الموقف ، وهى فكرة ادعاء « الإمام الغائب » وأن للعسكرى ابنا ولد له قبل وفاته بخمس سنين وأنه مختبىء فى سرداب بيته فى سامراء ، وكان محمد بن نصير أحد المتآمرين فى ذلك ، وقد يكون هو مخترع هذه الفكرة ، ولذلك طمع فى أن يكون هو ممثل دور الوسيط بين الامام الثانى عشر الذى اخترعوه وبين رعاياه الطائعين ، وهذا الوسيط هو الذى اصطلحوا على أن يسموه « الباب » ، وكان للحسن العسكرى وأبيه من قبله خادم يبيع السمن والزيت فى دكان مجاورة لمنزل العسكرى فى سامراء واسم هذا السمان أو الزيات عثمان بن سعيد ، وكان له ابن يشاركه فى خدمة السيد اسمه محمد بن عثمان ، فقد رأى زملاء محمد بن نصير أن الابقاء على السمان وابنه فى مهمة « الباب » للامام الموهوم أولى من أن يقحم عليها شخص جديد قد ينافسه على ذلك آخرون من زملائه ، خصوصا وان من مواد البرنامج المرسوم لتمثيل هذه الرواية أن يجمعوا للامام الموهوم صدقات من شيعته ، فرأوا أن لا يستأثر بهذه النقود رجل قوى كمحمد بن نصير ، وأن تكون فى أمانة رجل ضعيف كالرجل الزيات وابنه ، وقد عرفت الشيعة أنه كان قائماً بخدمة والد الامام الموهوم وجده ، وبذلك يكون سر المؤامرة محفوظاً أكثر ، والأنظار لا تتجه الى احباطها . وأصرّ محمد بن نصير على أن يكون هو الباب ، وأصر زملاؤه وشركاؤه فى المؤامرة على حرمانه من هذه الوساطة ، فسخط عليهم محمد بن نصير وكفر بالامام الذى هو أحد مخترعيه ، واعتزلهم ليقوم بتأليف =

يشبهون المنصورية . وذكروا عن الخطابية أصحـــاب أبى الخطـاب بن أبى

= شيعة جديدة بمقياس أوسع ، وعقائد تفنن فيها وأبدع ، وقد سميت شيعته (النصيرية) منسوبة اليه . وإن النوبختى وغيره من قدماء الشيعة ينسبون الى محمد بن نصير ما اشتهر عنه من الفضائح وهو نفسه كان يشيع عن زملائه منهم والمعاصرين له مالا يقل عن ذلك ، وفى كتب الفرق والملل والنحل بقية الصدى عن كل ماتقدم . وتطورت الشيعة النصيرية مع الزمن الى أن كان زمن شيخ الاسلام (٦٦١ — ٧٢٨) مؤلف هذا الكتاب ، فوصفهم تلميذه الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمود بن مرى الشافعى بأنهم يقولون : علىّ الرب ، ومحمد الحجاب ، وسلمان الفارسى الباب . وان إلههم الذى خلق السماوات والارض هو على بن أبى طالب ، فهو الامام فى السماء والامام فى الأرض . وأن الحكمة فى ظهور اللاهوت بهذا الناسوت أن يؤنس خلقه وعبيده ويعلمهم كيف يعرفونه ويعبدونه . وعلى النصيرى أن يعرف ربه وإمامه بظهوره فى أنواره وأدواره ، فيعرف انتقال الاسم والمعنى فى كل زمان : فالاسم فى أول الناس آدم ، والمعنى شيث . والاسم يعقوب ، والمعنى يوسف . والاسم موسى ، والمعنى يوشع . والاسم سليمان ، والمعنى آصف . والاسم عيسى المسيح ، والمعنى شمعون الصفا (بطرس) . والاسم محمد ، والمعنى على . وقال قائلهم :

هابيل شيث يوسف يوشع آصف شمعون الصفا حيدر

ويقولون بقدم العالم ، وتناسخ الأرواح ، وانكار البعث ، وأن الجنة والنار رمز دنيوى ، وأن الصلوات الخمس هى خمسة أسماء : على ، الحسن ، الحسين ، محسن ، فاطمة . وأن ذكر هذه الاسماء يغنى عن الغسل من الجنابة وعن الوضوء وسائر شروط الصلاة وواجباتها . وأن الصيام كناية عن أسماء ثلاثين رجلا وثلاثين امرأة . وأن تناول الخمرة حلال . وأن ابليس الأبالسة عمر بن الخطاب ، ويليه فى رتبة الابليسية أبو بكر ، ثم عثمان . ومن مصطلحاتهم الخمسة الأيتام ، والاثنا عشر نقيبا

وفى القرنين الثامن والتاسع الهجرى كانت المعلومات الرسمية لدى الحكومة المصرية عن النصيرية هى التى سجلها أبو العباس أحمد بن على القلقشندى (المتوفى سنة ٨٢١) فى كتابه صبح الاعشى (١٣ : ٢٤٩ — ٢٥١) واستخرجت من عقائدهم الصيغة القانونية لليمين التى ينبغى تحليف النصيرى بها اذا احتيج الى ذلك فى المحاكم ودواوين الحكم . وهذه المعلومات الرسمية عن عقائد النصيرية يومئذ هى أن مسكن علىّ فى السحاب ، وأنهم اذا مر بهم السحاب قالوا : السلام عليك يا أبا الحسن . ويقولون : إن الرعد صوته ، والبرق ضحكه . ومن أجل =

زينب [1] أنهم يزعمون أن الأئمة أنبياء مرسلون لا يزال منهم رسولان : واحد ناطق ، وآخر صامت . فالناطق محمد والصامت على [2] ، وعبدوا أبا الخطاب ، ثم خرج أبو الخطاب على المنصور فقتله عيسى بن موسى بأرض الكوفة . وهم يدينون بشهادة الزور لمن وافقهم .

═ ذلك يعظمون السحاب . ويقولون : سلمان الفارسى رسوله . ويحبون ابن ملجم قاتل على رضى الله عنه ويقولون : إنه خلص اللاهوت من الناسوت ، ويخطئون من يلعنه . ونقل عن كتاب (التعريف بالمصطلح الشريف) لابن فضل الله العمرى (٧٠٠ — ٧٤٩) أن لهم اعتقادا فى تعظيم الخمر ويرون أنها من النور ، ولزمهم من ذلك أن عظموا شجرة العنب التى هى أصل الخمر حتى استعظموا قلعها .

وقد أسهبتُ فى البيان عن هذه الطائفة لأنها موجودة الآن فى مقاطعة اللاذقية من ديار الشام . ويبلغ تعدادها بحسب آخر إحصاء ٢٨٩ ألفا . وفى مدة الانتداب الفرنسى حاول الفرنسيون أن يمثلوا فى هذه الطائفة الدور الذى مثلوه فى بربر المغرب ، وليس هنا موضع تفصيل ذلك . وقد رأى النصيرية فى الشام لأول مرة فى تاريخهم أن يغيروا اسم طائفتهم فاختاروا لأنفسهم أو اختار لهم الفرنسيون اسم (العلويين) ، وكما خرج منهم صالح العلى الذى كان له موقف محمود فى الثورة على الفرنسيين ، فقد خرج منهم سلمان المرشد الذى ادعى أنه الرب وتجاهر بما كان يستعمل التقية فى كتمانه . وان الزمن كفيل بايقاظ أذكياء هذه الطائفة الى أن روح العصر لم تعد تهضم أساطير عفى على أسبابها مر العصور . وصدق شيخ الاسلام لما قال للشيعة الامامية فى ص ١٩ من هذا الكتاب : ان النصيرية والاسماعيلية والباطنية من بابهم دخلوا .

(١) انظر لأبى الخطاب بن ابى زينب ص٦١٦ - ٦١٨ من مقالتنا « من هم العبيديون ولماذا أحرقوا الفسطاط ؟ » فى مجلة الازهر (م ٢٥ ج ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٧٣)

(٢) ومثله عند النصيرية : الاسم محمد ، والمعنى على . والشيعة الامامية عكسوا هذه العقيدة بانكار الصحيح مما نطق به محمد ﷺ ، واختراع نطق مكذوب على علىّ وبنيه ، ليجعلوا محمدا ـ ولو فى محيطهم على الاقل ـ صامتا عن كل ما نطق به فى الواقع من نص صحيح ، وليجعلوا عليا وبنيه ناطقين ـ ولو فى محيطهم على الأقل ـ بكل ما كذبوه عليهم مما يخالف رسالة جدهم سلام الله وصلاته عليه وعليهم الى يوم الدين

٦٤ وذكروا عن البَزِيعيَّة[1] أنهم يقولون : إن جعفر بن محمد هو الله ، وأن كل / مؤمن يوحى اليه . قال الاشعرى : وقد قال قوم بالهية سلمان الفارسى . قال[2] : وفى النساك من الصوفية من يقول بالحلول وأن البارى يحل فى الاشخاص ، وأنهم اذا رأوا ما يعجبهم قالوا ما ندرى لعل الله حَلَّ فيه[3] ، ومالوا إلى اطِّراح الفرائض ، وزعموا أن العبد إذا وصل الى معبوده سقطت عنه الواجبات . قال : ومن الغالية من يزعم أن روح القدس هو الله ، كانت فى النبى ثم فى علىّ ثم فى الحسن — الى أن ذكر « المنتظر[4] » . قال[5] : وهؤلاء آلهة

(١) أتباع بزيع بن يونس الحائك ، عاصر جعفر الصادق (٨٣ - ١٤٨) وكان يحوم دائما حول بيته ليتعاون مع الغلاة من شيعته ، إلا أنه كان صريحا فى مقاصده فاختصه جعفر باللعنة مع من اختصهم بها من شيعته المجاهرين فى جهادهم لتغيير دين الاسلام مدعين صحبة جعفر ومحبته وعبادته وعبادة آبائه . وكما كان بزيع يؤله جعفرا فانه كان يدعى الوحى لنفسه وللناس ويقول : اذا جاز الوحى الى النحل فالوحى الينا أولى بالجواز . ولما قتل بزيع قال جعفر الصادق « الحمد لله . أما انه ليس لهؤلاء المغيرية شىء خير من القتل ، لانهم لا يتولون أبدا » أى لا يقتصرون على ولاية أهل البيت بل يطمعون فى حمل الناس باسمهم على الكفر بدين جدهم . والمغيرية هم « وصفاء » المغيرة بن سعيد الذين تقدم التعريف بهم فى هامش ص ٩٥

(٢) أى أبو الحسن الأشعرى فى (مقالات الاسلاميين) ١ : ٨٠ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

(٣) الحلول الصوفى سل آخر من أمراض السل التى بث جراثيمها أعداء الاسلام فى جسم الاسلام ، ولولا أن كيان هذا الدين أقوى رسالات الله وأكملها لما صمد لكل هذه المصائب ، وأفدحها التشيع والتصوف الفلسفى . ولذلك قال الإمام الشافعى رضى الله عنه « ما تصوف رجل فى أول النهار وأتى عليه الضحى إلا وهو أحمق » روى ذلك عنه أبو نعيم فى (الحلية) وتحدث عن ذلك أبو الفرج ابن الجوزى فى مقدمة (صفة الصفوة) . والصوفية إذا أوغلت فى فلسفة الغيب ولم تقف فى الايمان به عند حدود النصوص الصريحة الصحيحة ضاعت كالدخان فى خيالات الاوهام ، وكانت كالحشيش الذى للتعلق به بداية وليس له نهاية

(٤) المنتظر هو الموهوم الذى زعموا أنه ولد للحسن العسكرى وأنه باق إلى الآن لم يمت ولا يموت حتى يرجع الله له أبا بكر وعمر والصحابة فينتقم منهم ويعذبهم ويسحق جميع أنصارهم وأحبابهم ويمحقهم محقا ويقيم للشيعة دولتهم العظمى ثم يموت

(٥) أى الأشعرى فى (مقالات الاسلاميين) ١ : ٨٢

عندهم ، كل واحد إله على التناسخ . ومنهم صنف يزعمون أن علياً هو الله ، ويشتمون النبيَّ ﷺ ، ويقولون : إن علياً وجَّه به ليُبيِّن أمرَه فادَّعى الأمرَ لنفسه . ومنهم من يقول : إن اللهَ [حلَّ[1]] فى خمسة ، فى النبى ﷺ وعلى والحسن والحسين وفاطمة رضى الله عنهم أجمعين . ولهم خمسة أضداد : أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو . ومنهم السَّبَئِيَّة أصحاب عبد الله بن سَبَأ ، يزعمون أن علياً لم يمت ، وأنه يرجع الى الدنيا فيملأ الأرض عدلا ، وكان السيد الحِمْيَرِى يقول برجعة الأموات وهو القائل :

إلى يومٍ يَؤُوبُ الناسُ فيه ... إلى دُنياهمُ قبلَ الحساب

ومنهم من يزعم أن اللهَ وكلَ الأمورَ الى محمد ﷺ فخلق الدنيا ودبَّرها ، ويزعمون [أن] الأئمة ينسخون الشرائع وتهبط عليهم الملائكة بالوحى . ومنهم من يسلم على السحاب ويقول إذا مرَّت سحابة : إن علياً فيها . وذكر الأشعريُّ أشياء سوى ذلك ، ولم تكن حدثت النصيرية ولا الاسماعيلية بعد[2] . ومن قول النصيرية :

---

(١) عن مقالات الاسلاميين ١ : ٨٢

(٢) أى كانتا لا تزالان فى الدعوة السرية ولم تظهرا . وإلا فان داعية النصيرية محمد بن نصير النميرى كان له نشاط فى حياة الحسن العسكرى ، ومثل دوراً فى اسبوع وفاته (ربيع الاول ٢٦٠) أشرنا إليه فى هامش ص ٩٧ . ومع ذلك فان الاشعرى ذكر النصيرية باسم « النميرية » فى ١ : ٨٤ — ٨٥ ولكن لم يكن لها يومئذ أتباع كثيرون . وكذلك الاسماعيلية يعتبر المؤسس الأول لها أبو الخطاب بن أبى زينب من أصحاب جعفر الصادق ، وهو الشيطان الذى أفسد عليه ابنه اسماعيل ، ثم استولى ميمون القداح وابنه على حفيده محمد بن اسماعيل ابن جعفر ، حتى اذا كان زمن سعيد بن أحمد بن حسن بن محمد بن عبد الله بن ميمون القداح انتحل سعيد اسماً جديدا له هو (عبيد الله المهدى) وادعى انه من سلالة اسماعيل ، مع أنه ابن أحد أحفاده بالتبنى الروحى ، وهم يقبلون التبنى الروحى لمن يتشرب إلحادهم ويتطوع لنشره ويستميت فى ذلك فيعتبرونه ابنا لهم (انظر مجلة الأزهر م ٢٥ ج ٥ ص ٦١٦) وكان تأسيس دولتهم فى شمال افريقية فى القرن الرابع . أما قبل ذلك فكانت الدعوة الى إلحادهم سرية فى العراق والشام واليمن وشمال إفريقية فلم يؤرخ لها المؤلفون القدماء فى الفرق والنحل كالأشعرى

أشهـــدُ ألاّ إلهَ إلاّ حيدرةُ الأنْزَعُ البطينْ

٦٥ / ولا حجاب عليه إلاّ محمـدُ الصادقُ الأمـين

ولا طريق إليه إلاّ سَلْمانُ ذو القوّة المتين[١]

ويقولون إن رمضان أسماء ثلاثين رجلا . وهذه المصائب أبو جادها الرفض[٢]

وأما ما نقلتَ[٣] فلا يعرف عن إمام معروف بالسنة ولا من الفقهاء ولا حفّاظ الحديث ولا مشايخ الطرق ، فما علمنا من قال فيهم بالجسم والطول والعمق . واتفقوا على أن الله لا يرى فى الدنيا بل فى الآخرة ، كما ثبت فى الصحاح قال النبى ﷺ « واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربَّه حتى يموت » . ومن أراد أن ينقل مقالة [عن طائفة[٤]] فليسمِّ القائل ، وإلا فكل أحد يمكنه الكذب .

وأما لفظ « الحشوية » فليس فيه ما يدل على شخص معين ، فلا يُدرَى من هم هؤلاء . وإن أردتَ بالحشوية أهل الحديث فاعتقادهم هو السنّة المحضة وما ثبت نقله ، وما فيهم من يعتقد — وله الحمد — ما قلتَ[٥] ، فبان كذبك فى هذا وغيره[٦]

وأما لفظ « المشبّهة » فلا ريب أن أهل السنّة متفقون على تنزيه الله عن مماثلة الخلق فالمشبّهة هم الذين يمثلون صفاته بصفات خلقه ، وأهل السنة يصفون الله بما وصف به نفسه

---

(١) أنشد هذه الأبيات لنفسه أحد أكابر رؤسائهم فى شهور سنة ٧٠٠ كما ذكر ذلك الشيخ شهاب الدين احمد بن محمد بن مرى فى الاستفتاء عن النصيرية الذى رفعه الى شيخ الاسلام ابن تيمية ونشرت فتواه فى مجموعة رسائله التسع المطبوعة فى القاهرة سنة ١٣٢٣ (ص ٩٤ — ١٠٢) وتحرف فيها اسم سلمان فطبع خطأ برسم « سليمان »

(٢) أبو جادها : أى ألفباؤها وبدايتها

(٣) الخطاب للرافضى المردود عليه وهو ابن مطهر الحلى

(٤) فى المختصر « عنى » والتصحيح من الاصل ١ : ٢٤٠

(٥) انظر للحشوية هامش ص ٩٣

(٦) فى هذا الموضع من المختصر بضع كلمات محرفة ليس لها مقابل فى أصل الكتاب

أو رسولُه من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل . بل إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل . قال الله تعالى (الشورى ١١) : ﴿ ليسَ كمِثْلِهِ شيء ﴾ يردٌّ على الممثِّلة ﴿ وهو السميعُ البَصير ﴾ يردٌّ على المعطِّلة . وينزّهون الله عن صفات النقص مطلقاً كالنوم والسِّنَة والنسيان والعجز والجهل ونحو ذلك . ويصفونه بصفات الكمال الواردة في الكتاب والسنّة . ولكن نُفاةَ الصفات يسمون كلَّ من أثبت صفةً مشبِّهاً ، حتى أن الباطنية يقولون : من سمّى اللهَ بأسمائه الحسنى فهو مشبِّه ، ويقولون : من قال « حيٌّ » ، « عليم » فقد شبَّهه بالأحياء العالِمين ، ومن وصفه بأنه « سميع بصير »/فقد شبَّهه بالآدميّ ، واذا قال ٦٦ هو « رءوف رحيم » فقد شبَّهه بالنبي ﷺ حتى قالوا : لا نقول هو « موجود » حتى لا نشبّهه بسائر « الموجودات » لاشتراكها في مسمى « الوجود » . وقالوا : لا نقول « معدوم » ولا « حي » ولا « ميت » . فقيل لهم : فقد شبَّهوه بالممتنع ، بل جعلوه في نفسه ممتنعا ، فانه كما يمتنع اجتماع النقيضين يمتنع ارتفاعهما ، فرجع « الواجب الوجود » الى أنه « ممتنع الوجود » . ويقال للذين يقولون « لا نقول هذا ولا هذا » : عدمُ قولكم لا يبطل الحقائق في أنفسها [بل هذا نوع[1]] من السَّفْسَطة[2] ، ومن قال « لا موجود ولا معدوم » فقد جزم بعدم الجزم ، فالسفسطة أنواع ثلاثة : نفي الحقائق ، أو الوقف فيها ، أو جعلها تابعة لظنون الناس . وقد قيل بنوع رابع ، وهو القول بأن العالم في سَيَلان فلا يثبت .

[وأصل ضلال هؤلاء أن[3]] لفظَ التشبيه فيه إجمال ، فما من شيئين إلا وبينهما قَدْر مشترك يتفق فيه الشيئان في الذهن ولا يجب تماثلُهما فيه ، بل الغالب تفاضل الأشياء في ذلك القدْر المشترك ، فاذا قيل في المخلوقات حيٌّ وحيٌّ ، وعليم وعليم ، لم يلزم تماثلها في

---

(١) سقط من المختصر ، وأكمل من الاصل ١ : ٢٤٣

(٢) تقدم في هامش ص ٨٠ إلماع الى معنى السفسطة

(٣) من الأصل ١ : ٢٤٢ . وكان في المختصر « فيقول »

الحياة والعلم ، ولا أن يكون نفسُ حياة هذا وعلمه حياةَ الآخر وعلمَه ، ولا أن يكونا مشتركين فى موجود فى الخارج عن الذهن . وكان جهمٌ لا يسمّى اللهَ باسم يتسمَّى به الخلق إلا بالقادر والخالق ، لأنه كان جبرياً يرى أن العبد لا قدرة له . وربما قالوا « ليس بشىء كالأشياء » فقصدوا أن حقيقة التشبيه منتفية عنه .

[وتحقيق هذا الموضع بالكلام فى معنى التشبيه والتمثيل[١]] : و « التمثيل » قد نطق الكتابُ بنفيه فى غير موضع كقوله (الشورى ١١) : ﴿ ليس كَمِثْلِهِ شىء ﴾ ، (مريم ٦٥) : ﴿ هل تعلم له سَمِيًّا ﴾ ، (الاخلاص ٤) : ﴿ لم يكنْ له كُفُواً أحد ﴾ ، (البقرة ٢٢) : ﴿ فلا تجعلوا للهِ أنْداداً ﴾ ، (النحل ٧٤) : ﴿ فلا تَضْرِبوا للهِ الأمثال ﴾ . وأما « الجسم » و « الجوهر » و « التحيُّز » و « الجهة » فلا نطقَ بها كتابٌ ولا سنة نفياً ولا إثباتا ، ولا الصحابة والتابعون . فأول من تكلم بذلك نفيا وإثباتاً الجهمية والمعتزلة ومجسِّمةُ الرافضة والمبتدعة . فالنفاةُ نفوا هذه الاسماء وأدخلوا فى النفى ما أثبته الله ورسوله من صفاته كعلمه وقدرته ومشيئته ومحبته ورضاه وغضبه وعلوِّه وقالوا : إنه لا يُرَى ، ولا يتكلم بالقرآن /ولا غيره . والمُثْبِتةُ أدخلوا فى ذلك مانفاه اللهُ ورسوله حتى أثبتوا رؤيته فى الدنيا بالأبصار وأنه يصافح ويعانق وينزل عشية عَرَفة على جمل ، وقال بعضهم إنه يندم ويبكى ويحزن ، وذلك وصف للربّ بصفات يختصُّ بها الآدميون ، فكلُّ ما اختص به المخلوق فهو صفة نقص — تعالى الله عن النقص — أحدٌ صَمَد ، فالأحد يتضمن نفى المِثْل ، والصَّمَد يتضمن جميع صفات الكمال . فالجسم فى اللغة : الجسد كما ذكره الأصْمَعِيُّ وأبو زيد وغيرهما ، وهو البدن . قال الله تعالى (المنافقون ٤) : ﴿ وإذا رَأَيتَهُمْ تُعجِبُكَ أجسامُهم ﴾ وقال (البقرة ٢٤٧) : ﴿ وزاده بَسْطَةً فى العلم والجسم ﴾ وقال (الاعراف ١٤٨) : ﴿ عِجلاً جَسَداً له خُوار ﴾ . وقد يُراد به الكثافة ، تقول : هذا أجسمُ من هذا . ثم صار « الجسم » فى اصطلاح أهل الكلام أعمَّ من ذلك ، فسموا الهواء جسماً ، وإن كانت العرب لا تسمى

٦٧

---

(٤) من الاصل ١ : ٢٤٢

ذلك جسما . ثم بينهم نزاع فيما يسمى جسما : وهو مركب من جواهر منفردة متناهية كما يقوله أكثر القائلين بالجوهر الفرد ، وإما متناهيــة كما يقوله النظّام ، والتزم « الطفرة » المعروفة به[١] ، أو هو مركب من مادة وصورة كقول بعض المتفلسفة ، أو ليس مركباً لا من هذا ولا من هذا كما يقوله الهشامية والـكلاّبية والنجارية والضرارية وكثير من الـكرّامية ، وكثير من الـكتب ليس فيها هذا القول الثالث . والصواب [أنه ليس مركبا من هذا ولا من هذا . وينبنى على هذا أن ما[٢]] يحدثه اللهُ من الحيوان والنبات والمعادن فهى أعيان مخلوقة على قول نفاة الجوهر الفرد ، فأما على قول من يثبته فانما يحدث أعراضا وصفاتٍ ، وإلا فالجواهر باقية [ولـكن] اختلف تركيبها . ويقولون : لا تستحيل حقيقةٌ الى حقيقة أخرى ، ولا تنقلب الاجناس ، بل الجواهر يغير الله تركيبها وهى باقيــة . والاكثرون يقولون باستحالة بعض الأجسام الى بعض وانقلاب جنس الى جنس كما تنقلب النطفة الى علقة والعلقة الى مضغة ثم الى عظام . وهذا قول الفقهاء والاطباء . فالنُّظّار كلهم متفقون — فيما أعلم — على أن الجسم يُشار إليه وإن اختلفوا فى كونه مركباً من الأجزاء المنفردة أو / من المادَّة والصورة ، أولا من هذا ولا من هذا . وقد تنازع العقلاء أيضاً : هل يمـكن ٦٨ وجود موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يمـكن أن يُرى ، على ثلاثة أقوال : فقيــل لا يمـكن ذلك بل هو ممتنع . وقيل هو ممتنع فى المحدثات [الممكنة] التى تقبل الوجود والعدم . وقيل بل ذلك ممكن فى الممكن والواجب ، وهذا قول بعض الفلاسفة ، ما علمتُ قاله أحد من أهل الملل[٣] . ومثبتو ذلك يسمونها « المجردات والمفارقات » . وأكثر العقلاء يقولون : وجود هذه فى الأذهان لا فى الأعيان ، وإنما يثبت ذلك من وجود نفس الانسان

---

(١) وتقدمت الاشارة اليها فى ص ٤٨

(٢) فى عبارة المختصر تصرف رأينا من الصواب العدول عنه الى عبارة شيخ الاسلام بنصها فى الاصل ١ : ٢٤٣

(٣) كذا فى المختصر . وعبارة الاصل (١ : ٢٤٣) : « وهذا قول بعض الفلاسفة ومن وافقهم من أهل الملل »

التى تفارق بدنه . أما الملائكة فالمتفلسفة يقولون : هى العقول والنفوس المجردات ، وهى الجواهر العقلية . وأما المسلمون وغيرهم من أهل الملل فيثبتون الملائكة وأنهم مخلوقون من نور ، كما صحَّ عن النبى ﷺ [فى الحديث] و [هم] كما قال تعالى (الانبياء ٢٦) : ﴿ وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلداً سُبحانه ، بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُون ﴾ ، وقد ذكر الملائكة فى غير موضع . وهؤلاء[١] يقولون : إن جبريل هو العقل الفعال ، أو هو ما يتخيل فى نفس النبى من الصور الخيالية و كلام الله كما يوجد فى نفس النائم . ومن عرف ما جاء به الرسول علم ضلال هؤلاء وأنهم أبعد عن الايمان من المشركين .

فاذا عُرف تنازُع النظّار فى حقيقة « الجسم » فلا ريب أن الله سبحانه ليس مركبا من الأجزاء المنفردة ، ولا من المادة والصورة ، ولا يقبل الانقسام ولا التفريق ولا الانفصال ، ولا كان مفرقا فاجتمع ، بل هو أحد صمد . والمعانى المعقولة من التركيب كلها منتفية عن الله تعالى . لكن المتفلسفة ومن وافقهم يزيدون على ذلك ويقولون : إذا كان موصوفا بالصفات كان مركباً ، و إذا كانت له حقيقة ليست هى مجرد الوجود[٢] كان مركبا . فقال لهم المسلمون المثبتون للصفات : النزاع ليس فى لفظ « المركَّب » فان هذا اللفظ يقتضى أن غيره ركبه ، ولا يقول عاقل إن الله مركب لهذا الاعتبار . أما كونه ذاتاً مستلزمة لصفات الكمال من العلم والقدرة والحياة / فهذا لا يسمى مركباً فيما نعلم ، ولا عُرف ذلك فى اللغة . ٦٩ وانما المركب ما كانت أجزاؤه متفرّقة تُجمع جَمْعَ امتزاج أو غيرَ جمع امتزاج ، كتركيب الاطمعة والأشربة والأدوية والأبنية واللباس والحلية . ثم إن جميع العقلاء مضطرون إلى اثبات معانى متعددة لله : [فالمعتزلى يسلم[٣]] أنه حى ، عالم ، قادر . فكونه حياً غير كونه قادرا . والفلسفى يقول : انه عاقل ومعقول وعقل ، ولذيذ ومتلذذ ولذة . وقال الطوسى[٤]

---

(١) أى المتفلسفة

(٢) كذا بالاصل ١ : ٢٤٤ . والذى فى المختصر « حقيقة ليس بمجرد الوجود »

(٣) عن الاصل ٢ : ٢٤٥

(٤) هو النصير الطوسى الذى تقدم التعريف به فى هامش ص ٢٠ وكلمته هذه ساقطة =

فى شرح الاشارات «العلم هو المعلوم» ومعلوم فساد هذا بصريح العقل و بمجرد تصوُّره التام. وليس فرارهم إلا من معنى التركيب ، وليس لهم قط حجة على نفى مسمى التركيب بجميع هذه المعانى ، بل عمدتهم أن المركب يفتقر الى أجزائه ، وأجزاؤه غيرُه ، والمفتقر الى غيره لا يكون واجبا بنفسه بل يكون معلولا . وهذه الحجة جميع ألفاظها معـــلولة . فلفظ «الواجب» بنفسه يراد به الذى لا فاعل له ولا له علة فاعلة ، ويراد به الذى لا يحتاج الى شىء مباين له ، ويراد به القائم بنفسه الذى لا يحتاج الى مباين له . فعلى الاول والثانى فالصفات واجبة الوجود ، وعلى الثالث فالذات الموصوفة هى الواجبة والصفة وحدها لا يقال إنها واجبة الوجود ، ولا تنفكّ عن الذات . فقولهم «إذا كان له ذات وصفات كان مركباً ، والمركب مفتقر الى أجزائه ، وأجزاؤه غيره» فلفظ «الغير» مجمل يراد به المباين. فالغيران : ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان [أو مكان[1]] أو وجود . ويراد بالغيرين ما ليس أحدهما الآخر ، أو ما جاز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر . وهذا اصطلاح أكثر المعتزلة وغيرهم . وأما السَّلَف — كالإمام أحمد وغيره — فلفظ «الغير» عندهم يراد به هذا ويراد به هذا. ولهذا لم يطلقوا القول بأن عِلمَ [اللهِ[1]] غيرُه ، ولا أنه ليس بغيره ، فلا يقولون : هو هو ، ولا هو غيره . لأن الجهمية يقولون : ما سوى الله /مخلوق ، وكلامه سواه فيـكون مخلوقا . ٧٠ وقد ثبت فى السنة جواز الحلف بالصفات كعزّته وعظمته ، مع قول النبى ﷺ «من حلفَ بغير الله فقد أشرك» فعلم أن الصفات لا تدخل فى مسمَّى الغير عند الاطلاق . وإذا أريد بالغير أنه ليس هو إياه ، فلا ريب أن العلم غير العالم ، والـكلام غير المتكلم ، ويراد بالافتقار التلازم بمعنى أنه لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر وإن لم يكن أحدهما [مؤثراً[2]] فى الآخر مثل الأبُوَّة والبنوَّة .

=من الاصل ، والـكلام فى هذا الموضع من الاصل غير منسجم وقد نبه على ذلك الواقفون على طبع منهاج السنة .

(١) عن الاصل ١ : ٢٤٥

(٢) عن الاصل ١ : ٢٤٦ . والذى فى المختصر «متواترا»

والمركب قد عُرف ما فيه من الاشتراك ، فاذا قيل : لو كان عالماً لكان مركباً من ذات وعلم ، فليس المراد به أن الذات والعلم كانا مفترقين فاجتمعا وتركّبا ، ولا أنه يجوز مفارقة أحدهما الآخر . بل المراد أنه إذا كان عالما فهناك ذاتٌ وعلمٌ قائم بها .

وقوله « والمركب مفتقر الى أجزائه » فمعلوم أن افتقار المجموع إلى أبعاضه ليس بمعنى أن أبعاضه فعلته ، أو وجدت دونه ، أو أثرت فيه . بل بمعنى أنه لا يوجد إلا بوجود المجموع فاذا قيل « الشيء مفتقر الى نفسه » بهذا المعنى لم يكن هذا ممتنعا ، بل هذا هو الحق ، فان نفس الواجب لا يستغنى عن نفسه . وإذا قيل « هو واجب بنفسه » فليس المراد أن نفسه أبدعت وجوبه ، بل المراد أن نفسه موجودة بنفسها لم تفتقر الى غير . وإذا قيل العشرة مفتقرة الى العشرة لم يكن فى هذا افتقار لها إلى غيرها . وإذا قيل هى مفتقرة الى الواحد الذى هو جزؤها لم يكن افتقارها الى بعضها بأعظم من افتقارها الى المجموع الذى هو هى . فكون المبدع مستلزما لصفاته فهذا لم ينفِ حجةً أصلا ، ولا هذا التلازم ينبغى أن يسمى فقرا .

وأيضا فتسمية الصفات القائمة بالموصوف « جزءا » ليس هو من اللغة المعروفة ، إنما ذا اصطلاح لهم ، ولو تنزّلنا وسميناه باصطلاحهم لم يكن فيه محذور ، فلا عبرة بتهويل الفلاسفة وأتباعهم . فالذين نفوا علمه بالأشياء قالوا : لئلا يلزم التكثير . والذين نفوا علمه بالجزئيات قالوا : لئلا يلزم التغير . / فيهوّلون بلفظ « التكثير » و « التغير » وهما لفظان مجملان منكران يوهمان أنه يتكثر الآلهة و [أن] الرب يتغير كما يتغير الانسان وكما تتغير الشمس إذا اصفرّ لونها ، ولا يدرى السامع أنه — عندهم — إذا أحدث ما لم يكن [محدَثا] سموه تغيرا ، وإذا سمع دعاء عباده سموه تغيرا ، وإذا رأى ما خَلَقَه سموه تغيرا ، وإذا كلم موسى سموه تغيرا ، وإذا رضى عن الطائع سموه تغيرا . ثم انهم ينفون ذلك بغير دليل أصلا كما اعترف به غير واحد ، والأدلة الشرعية والعقلية توجب ثبوت ذلك . فدعوى المدَّعى على اللغة أن « ما يشار إليه جسم مركب » غير صحيح . وجمهور المسلمين القائلين « ليس بجسم » يقولون : من قال إنه جسم وأراد بذلك أنه موجود أو قائم بنفسه ونحو

٧١

ذلك ، أو قال إنه جوهر وأراد بذلك أنه قائم بنفسه فهو مخطىء فى اللفظ لا المعنى . أما إذا قال إنه مركب من جواهر منفردة ففى كفره تردُّد . ثم القائلون بأن الجسم مركب من جواهر قد تنازعوا فى مسماه فقيل الجوهر الواحد بشرط انضمام غيره إليه يكون جسما كقول ابن الباقِلاّنى وأبى يَعْلىٰ وغيرهما ، وقيل بل الجوهران فصاعدا ، وقيل بل أربعة فصاعدا ، وقيل بل ستة فصاعدا ، وقيل بل ثمانية فصاعدا ، وقيل ستة عشر ، وقيل بل اثنان وثلاثون[1] . فقد تبين أن فى هذا اللفظ من المنازعات اللغوية والاصطلاحية والعقلية والشرعية ما يبين أن الواجب الاعتصام بالكتاب والسنة ، قال الله تعالى (آل عمران ١٠٣) : ﴿ واعْتَصِموا بحَبْلِ الله جميعاً ولا تفرَّقوا ﴾ ، وقال تعالى (الأعراف ٣) : ﴿ اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إليكم من ربِّكم ﴾ ، وقال تعالى (النساء ٦١) : ﴿ وإذا قِيلَ لهمْ تعالَوْا إلى ما أنْزَلَ اللهُ وإلى الرَّسولِ رأيتَ المنافقين يَصُدُّونَ عنكَ صُدودا ﴾ . قال ابن عباس : تكفَّل الله لمن قرأ القرآن وعمل به أن لا / يضلَّ فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة ، ثم قرأ (طه ١٢٤) : ﴿ ومَنْ أَعرَضَ عن ذِكرِى فانَّ له مَعِيشةً ضَنْكاً ﴾ الآيات .

٧٢

فما أثبته اللهُ ورسوله أثبتناه ، وما نفاه اللهُ ورسوله نفيناه . فالنصوص نعتصم بها فى الإثبات والنفى لفظا ومعنى . أما ألفاظٌ تنازع فيها من ابتدعها — كالجسم والجوهر والتحيز والجهة والتركيب والتعين — فلا تطلق نفياً ولا إثباتا حتى ينظر فى مقصود قائلها ، فان أراد بالنفى أو الاثبات معنى صحيحا موافقا للنصوص صُوِّبَ المعنى الذى قصده بلفظه وزُجر عن اللفظ المبتدع المجمل ، إلا عند الحاجة فى محاورة الخصم مع قرائن تبين المراد بها مثل أن يكون الخطاب[2] مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها . وأما أن يراد بها معنى باطل فهذا ضلال ، وان أُرِيدَ بها حق وباطل عُرِّفَ الخصم وفُسِّرَ له هذا من هذا . وإن اتفق شخصان على معنى وتنازعا فى دلائله ، فأقربهما الى الصواب من وافق اللغة المنقولة[3]

---

(١) وقد ذكر عامة هذه الأقوال أبو الحسن الأشعرى فى (مقالات الاسلاميين)

(٢) فى المختصر « الخاط » والتصحيح من الاصل ١ : ٢٤٩

(٣) كذا فى المختصر . وفى الاصل ١ : ٢٤٩ « اللغة المعروفة »

وأما « المتحيز » ففى اللغة : ما تحيز الى غيره ، كقوله تعالى (الانفال ١٦) : ﴿ أو مُتَحَيِّزاً إلى فِئَة ﴾ وهذا لا بدَّ أن يحيط به حَيِّزٌ[1] وجودى ، فالبارى تعالى لا يحيط به شىء من مخلوقاته فلا يكون متحيزا فى اللغة . وأما أهل الكلام فاصطلاحهم فى المتحيز أعم من هذا ، يجعلون كل جسم متحيزا ، والجسم عندهم ما يشار اليه فتكون السماوات والأرض وما فيهما متحيزاً على اصطلاحهم لا فى اللغة . ويريدون بالحيز أمرا معدوما والمكان أمرا موجودا يخالف الحيز العدمى . فمجموع الأجسام ليست فى شىء موجود فليست فى مكان . والفخر الرازى يجعل الحيز تارة موجودا وتارة معدوما ، وقد علم بالعقل والنقل أن الله بائنٌ من خلقه لأنه كان قبل خلق السماوات والأرض ، فلما خلقها إما أن يكون قد دخل فيها أو دخلت فيه ، وكلاهما ممتنع ، فتعين أنه بائنٌ عنها . والنفّاة يدَّعون أنه [ليس مباينا[2]] لخلقه ولا مداخلا / له ، وهذا ممتنع فى العقول ، لكن يدَّعون أن القول بامتناع ذلك هو من حكم الوهم لا من حكم العقل . ثم انهم تناقضوا فقالوا : لو كان فوق العرش لكان جسما ، لأنه لا بد أن يتميز مما يلى هذا الجانب . فقيل لهم : معلوم بضرورة العقل أن إثبات موجود فوق العالم ليس بجسم أقرب الى العقل من اثبات قائم بنفسه ليس بمباين للعالم ولا بمداخل له .

٧٣

وكذلك لفظ « الجهة » يراد به أمر موجود كالفَلَك الأعلىٰ ، ويراد به أمر عَدَمى كما وراء العالم ، فاذا أريد به الثانى أمكن أن يقال كل جسم فى جهة ، وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم فى جسم آخر . فمن قال البارى فى جهة وأراد بها أمرا موجودا فكل ما سواه مخلوق له [فى جهة بهذا التفسير[3]] فهذا مخطىء ، وان أراد بالجهة أمرا عدميا — وهو ما فوق العالم — وقال ان الله فوق العالم فقد أصاب [وليس فوق العالم

---

(١) فى المختصر « خبر » والتصحيح من الاصل ١ : ٢٤٩

(٢) فى المختصر « لامباينا » ولا يستقيم فى العربية

(٣) الزيادة من الاصل ١ : ٢٥٠

موجود غيره ، فلا يكون سبحانه فى شىء من الموجودات[١]]

وقد تنازع المتكلمون فى الأسماء التى تسمَّى الله بها وتسمى بها عباده — كالموجود والحىّ والعليم والقدير — فقال بعضهم هى مقولة بالاشتراك اللفظى حذراً من إثبات قدر مشترك بينهما ، لأنهما إذا اشتركا فى مسمى « الوجود » لزم أن يمتاز الواجب عن[٢] الممكن بشىء آخر فيكون مركباً وهذا قول بعض المتأخرين كالشهرستانى والرازى فى أحد قوليهما وكالآمدى مع توقفه أحيانا ، ونقل ذلك عن الاشعرى وأبى الحسين البصرى وهو غلط عليهما ، وإنما ذكروا ذلك عنهما لأنهما لا يقولان بالأحوال ، ويقولان : وجود الشىء عين حقيقته ، فظنوا أن من قال ذلك يلزمه أن يقول إن لفظ « الموجود » يقال بالاشتراك اللفظى عليهما ، لأنه لو كان متواطئا لكان بينهما قدر مشترك فيمتاز أحدهما عن الآخر بخصوص حقيقته ، والمشترك ليس هو المميز فلا يكون الوجود المشترك هو الحقيقة المميزة . والرازى والآمدى ونحوهما ظنوا أنه ليس فى المسألة إلا هذا القول وقول من يقول بأن اللفظ متواطىء ويقول وجوده زائد على حقيقته ، كما هو قول أبى هاشم[٣] وأتباعه من المعتزلة والشيعة / أو قول ابن سينا بأنه متواطىء ، مع أنه الوجود المفيد لسلب الأمور الثبوتية . ٧٤ وذهب بعض الباطنية و [غلاة[٤]] الجهمية إلى أن هذه الاسماء حقيقة فى العبد مجاز فى الرب . قالوا هذا فى « الحى » ونحوه . وذهب أبو العباس الناشىء الى ضد ذلك . وزعم ابن حزم أن أسماء الله لا تدل على المعانى فلا يدل « عليم » على علم ، ولا « قدير » على قدرة ، بل هى أعلام محضة ، وكل هذا غلوّ فى [نفى[٥]] التشبيه لزم منه نفى صفات الرب وظنوا أن ثبوت الكليات المشتركة بى[٦] فى الخارج . كما غلط الرازى فظن أنه إذا كان

---

(١) الزيادة عن الاصل ١ : ٢٥٠ (٢) كذا فى الاصل ١ : ٢٥١ وفى المختصر «على»

(٣) هو الجبائى الذى تقدم ذكره فى ص ٤٨ . وهذه الفقرة من المختصرة ساقطة من الاصل ١ : ٢٥١ (٤) عن الأصل ١ : ٢٥١ (٥) عن الاصل ١ : ٢٥٢

(٦) هذه الكلمة أبهمت علينا . وعبارة الاصل (١ : ٢٥٢) : وأصل غلط هؤلاء شيئان : إما نفى الصفات والغلو فى نفى التشبيه ، وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة فى الخارج

هذا موجودا وهذا موجودا والوجود شامل لهما كان بينهما موجود مشترك كلى فى الخارج ، فلا بد من مميز يميز هذا عن هذا ، والمميز إنما هو الحقيقة فيجب أن يكون هناك وجود مشترك وحقيقة مميزة . ثم ان هؤلاء يتناقضون فيجعلون الوجود ينقسم الى واجب وممكن كما تنقسم سائر الأسماء العامة الكلية ، لا كما تنقسم الألفاظ المشتركة ، كلفظ « سُهَيل » المقول على الكوكب وعلى ابن عمرو ، إذ لا يقال فيها[1] تنقسم الى كذا وكذا ، لكن يقال : إن هذا اللفظ يطلق على هذا ، وهذا على هذا . وهذا أمر لغوى لا تقسيم عقلى . وهناك تقسيم عقلى ، تقسيم المعنى الذى هو مدلول اللفظ العام . وظن بعض الناس أنه يخلص من هذا بأن جعل لفظ الوجود مشكّكا لكون الوجود الواجب أكمل — كما يقال فى لفظ السواد والبياض المقول على سواد القار وسواد الحَدَقة ، و بياض الثلج و بياض العاج — ولا ريب أن المعانى الكلية قد تكون متفاضلة فى مواردها ، وتخصيص هذا القسم بلفظ المشكك أمرٌ اصطلاحى ، ولهذا كان من الناس من قال : هو نوع من المتواطىء ، لأن واضع اللغة لم يضع اللفظ بازاء التفاوت الحاصل لأحدهما بل بازاء القدر المشترك . و بالجملة

٧٥ فالنزاع فى هذا لفظى ، فالمتواطئة / العامة تتناول المشككة ، فأما المتواطئة التى تتساوى معانيها فهى قسيم المشككة . فالجمهور على أن هذه الأسماء عامة كلية سواء سميت متواطئة ومشككة ، ليست ألفاظا مشتركة اشتراكا لفظيا فقط ، وهذا مذهب أهل السنة والمعتزلة والأشعرية والكرامية . (ولقد طوّل شيخنا ابن تيمية هنا وما أبقى ممكنا ، إلى أن قال[2])

[[3] و إذا تبين هذا فقول هذا المصنف وأشباهه « قول المشبّهة » إن أراد بالمشبّهة

---

(١) أى فى هذه الألفاظ المشتركة

(٢) الحافظ الذهبي راعى فى اختصار كلام شيخ الاسلام حاجة زمانه ، وقد طوى من كلامه ما بين أواخر ص ٢٥٢ وأواخر ص ٢٥٦ من الجزء الاول من الأصل . لكنه ترك فقرات رأينا إثباتها من حاجة زماننا فآثرنا نقلها بين هاتين العلامتين [ ] كعادتنا فى هذا الكتاب مراعاة لحق الأمانة وليبقى مختصر الحافظ الذهبي متميزاً على أكمل الوجوه إن شاء الله

(٣) عن الاصل ١ : ٢٥٥

من أثبت من الأسماء ما يسمى به الرب والعبد فطائفته وجميع الناس مشبهة ، و إن أراد به من جعل صفات الرب مثل صفات العبد فهؤلاء مبطلون ضالون ، وهم فيهم [١] أكثر منهم فى غيرهم . . . وأنت تتكلم بألفاظ لا تفهم معانيها [٢] ولا موارد استعمالها ، وإنما تقوم بنفسك صورة تبنى عليها ، وكأنك — والله أعلم — عنيت بالحشوية المشبّهة مَنْ ببغداد والعراق من الحنبلية . . دون غيرهم ، وهذا من جهلك ، فانه ليس للحنبلية قول انفردوا به عن غيرهم من أهل السنة والجماعة ، بل كل ما يقولونه قد قاله غيرهم من طوائف أهل السنة . . . ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف ، قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعيّ وأحمد ، فانه مذهب الصحابة الذى تلقوه عن نبيهم ، ومن خالف ذلك كان مبتدعا عند أهل السنة والجماعة ، فانهم متفقون على أن إجماع الصحابة حجة ، ومتنازعون فى إجماع من بعدهم . وأحمد بن حنبل إن كان قد اشتهر بامامة السنَّة والصبر فى المحنة فليس ذلك لأنه انفرد بقول أو ابتدع قولا ، بل لأن السنَّة التى كانت موجودة معروفة قبله علمها ودعا اليها وصبر على ما امتُحنَ به ليفارقها ، وكان الأئمة قبل قد ماتوا قبل المحنة ، فلما وقعت محنة الجهمية نُفاة الصفات فى أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق ودعوا الناسَ الى التجهُّم و إبطال صفات الله — وهو المذهب الذى ذهب اليه متأخرو الرافضة — وكانوا قد أدخلوا معهم من أدخلوه من ولاة الأمر ، فلم يوافقهم أهلُ السنة والجماعة حتى هدَّدوا بعضهم بالقتل ، وقيَّدوا بعضهم وعاقبوهم بالرهبة والرغبة ، وثبت أحمد ابن حنبل على ذلك الامر حتى حبسوه مدة ثم طلبوا أصحابهم لمناظرته فانقطعوا معه فى المناظرة يوما بعد يوم . ولما لم يأتوا بما يوجب موافقته لهم ، و بيَّنَ خطأهم فيما ذكروا من الأدلة ، وكانوا قد طلبوا أئمة الكلام من أهل البصرة وغيرهم ، مثل أبى عيسى محمد بن عيسى برغوث صاحب حسين النجار وأمثاله ، ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط ، بل

---

(١) أى فى الرافضة

(٢) عن الاصل ١ : ٢٥٦

كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية وأنواع المرجئة][١] فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزليا ، لكنْ جهم أشدُّ تعطيلا لأنه ينفي الأسماء والصفات ، والمعتزلة تنفي الصفات . وبِشْر المريسي كان من كبار الجهمية وكان مرجئا ، لم يكن معتزليا ، وبسبب محنة الامام أحمد كثر الكلام والتدقيق والبحث في هذه الأشياء ، ورفع اللهُ قدر الإمام أحمد وأتباعه . ولكن الرافضي أخذ ينكت على كل طائفة بما ظن أنه يخرجها به من الأصول والفروع ، وظن أن طائفته هي السليمة من القدح ، [وقد اتفق عقلاء المسلمين على أنه ليس في طوائف أهل القبلة أكثر جهلا وضلالا وكذبا وبدعا وأقرب الى كل شرّ وأبعد من كل خير من طائفته . ولهذا لما صنف الاشعري كتابه في (المقالات) ذكر أوّلا مقالتهم وختم بمقالة أهل السنة والحديث ، وذكر أنه بكل ما ذكر من أقوال أهل السنة والحديث يقول واليه يذهب[٢]]

فتسميته لأهل الآثار والاثبات « مشبّهة »[٣] كتسميتهم لمن أثبت خلافة الثلاثة « ناصبِيًّا » ، بناء على اعتقادهم أنه لا وِلايةَ لعليّ إلا بالبراءة من الثلاثة[٤] ، وإنما النصب هو بغض أهل البيت ومعاداتهم[٥] . والتشبيه هو جعل صفات الربّ مثل صفات العبد ،

---

(١) من هنا أول ما أثبته الذهبي في مختصره بعد الذي طواه ، وهو في أواخر ص ٢٥٦ ج ١ من الاصل

(٢) عن الاصل ١ : ٢٥٧ . وقد اختصره الذهبي بقوله « أنى ذلك وهم بيت الجهل والضلال والكذب والبعد عن الانصاف »

(٣) أهل الآثار هم المتمسكون بالمأثور عن خاتم رسل الله من صحيح السنة ، لأنه ﷺ هو معلم الناس الخير ، وهو المبعوث من ربه بالهدى ودين الحق . وأهل الاثبات هم الذين يثبتون ما أثبته الله ورسوله من أمر الغيب ، ومنه صفات الله عز وجل ، فيؤمنون بذلك كما ورد ، مقرونا بأن الله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، فلا يؤولون ولا يغيرون ولا يبدلون ، لأنه ليس في خلق الله من هو أعلم من الله ورسوله بأمر الغيب

(٤) كما نقلنا ذلك في ص ٦٤ عن تنقيح المقال للمامقاني (١ : ٢٠٧ المقدمة)

(٥) وأعظم البغض لأهل البيت الكذب عليهم ، واختراع مذهب في الدين يخالف =

ومن أراد أن يمدح أو يذم فعليه أن يبين دخول الممدوح والمذموم فى تلك الأسماء التى علّق الله ورسوله بها المدح والذم . أما إذا كان الاسم ليس له أصل فى الشرع ، ودخول الداخل فيه مما ينازع فيه المدخل بطلت كل من المقدمتين .

والكتاب والسنّة ليس فيهما لفظة « ناصِبة » ولا « مشبّهة » ولا « حَشْوِية » بل ولا فيهما لفظ « رافضى » . فنحن اذا قلنا « رافضة » نذكره للتعريف ، لدخول أنواع مذمومة بالنص فيه ، فيبقى عَلماً على هؤلاء الجهلة الذين عدموا الصدق والتوفيق

/ وقولك « داود الطائى » فجهلٌ ، وإنما هو الجواربى[1] ، فقد قال الأشعرى : وقال داود الجواربى ومقاتل بن سليمان ان الله جسم وانه جثة وأعضاء على صورة الانسان لحم ودم وشعر وعظم له جوارح وأعضاء ، وهو — مع هذا — لا يشبهه شىء . وقال هشام ابن سالم الجواليقى[2] انه على صورة الانسان . وأنكر أن يكون لحما ودما ، وأنه نور يتلألأ وأنه ذو حواس خمس : سَمْعُه غيرُ بصره ، وكذلك سائر حواسّه ، وله يد ورجل وعين وفم وأنف وأن له وفرةً سوداء

٧٦

قلت[3] : الأشعرى ينقل هذه المقالات من كتب المعتزله[4] وفيهم انحراف عن مقاتل

= رسالة جدهم ﷺ ، ثم القذف الظالم الفاجر فى خيار أمة محمد وصفوة أصحابه الذين كانوا إخوانا لعلى ومحل الحرمة والاجلال من بنيه . وهذا النوع من البغض الأثيم لأهل البيت هو ما عليه الروافض من أقدم الازمان ، وكلما امتد بهم الزمان ازدادوا ضلالا كما رأيت وسترى فى هذا الكتاب . ولذلك امتلأ نهج البلاغة بذم أمير المؤمنين على لهم ، وما من أحد من بنيه الصالحين إلا وقد أثر عنه كلام فى ذم شيعتهم والبراءة منهم

(١) الذى تقدم فى هامش ص ٩٣ التعريف به نقلا عن مقالات الاسلاميين للاشعرى والانساب للسمعانى . وقد ورد « الجواربى » فى المختصر على الصواب ، وتحرف فى الاصل (١ : ٢٥٩ و ٢٦٠) برسم « الجواهرى » فليصححه من كانت عنده نسخة الاصل

(٢) من أئمة الشيعة وأقطابهم تقدم التعريف به فى ص ٢٤

(٣) القائل شيخ الاسلام مؤلف الكتاب

(٤) بل إن من مصادره كتابا فى الطوائف والفرق لأبى عيسى الوراق الذى تقدم التعريف به فى ص ٨٣ وهو شيعى ، والشيعة يتعبدون بافتراء الكذب على أمثال مقاتل بن سليمان

فلعلهم زادوا عليه ، و إلا فما أظنه يصل الى هذا الحدّ ، وقد قال الشافعى : من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل ، ومن أراد الفقه فهو عيال على أبى حنيفة . وأما داود الطائى [١] فكان فقيها زاهدا عابدا ما قال شيئا من هذا الباطل ولا دخل فى هذا

قال [٢] « وذهب بعضهم إلى أن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد راكبا على حمار حتى أن بعضهم ببغداد وضع على سطحه معلفاً يضع فيه شعير كل ليلة جمعة لجواز أن ينزل الله على سطحه فيشتغل الحمار بالأكل ويشتغل الرب بالنداء : هل من تائب ؟ » قلنا : هذا وأمثاله إما كذب [٣] أو وقع لجاهل مغمور ، ليس بقول عالم ولا معروف ، وقد صان الله علماء السنة بل وعامتهم من قول هذا الهذيان الذى لا ينطلى على الصبيان . ثم لم يُرْوَ فى ذلك شىء لا باسناد ضعيف ولا باسناد مكذوب ، ولا قال أحد إنه تعالى ينزل ليلة الجمعة الى الأرض ولا أنه فى شكل أمرد . وهذا مثل حديث الجمل الاورق وأنه تعالى ينزل عشية عرفة فيعانق المشاة ويصافح الركبان ، قبح الله من وضعه . وما أكثر الكذب فى العالم ولكن تسعة أعشاره أو أقل أو أكثر بأيدى الرافضة . / ٧٧ وأما أحاديث النزول الى سماء الدنيا فمتواترة ، وحديث دُنُوِّه عشية عرفة فأخرجه مسلم ، ولا نعلم كيف ينزل ، ولا كيف استوى .

---

(١) أبو سليمان داود بن نصير (المتوفى سنة ١٦٠) أحد الفقهاء العباد الزهاد ، عاصر أبا حنيفة والثورى وشريكا وابن أبى ليلى وأخذ عن كثيرين منهم ، قيل فيه « لو كان فى الأمم الماضية لقص الله تعالى شيئا من خبره » . وما أجهل الرافضى المردود عليه اذ يلتبس عليه داود الطائى بداود الجوارى !

(٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) الذى يراقب الأكاذيب التى اخترعها الشيعة فى مختلف العصور ودسوها على التاريخ الاسلامى ، أو نسبوها الى النبى ﷺ وعلى كرم الله وجهه وأهل بيته رحمهم الله ، ويعرف مع ذلك عقليتهم واتجاهاتها - كوقوف أسلافهم على باب السرداب ومعهم الحمير ينتظرون خروج الغائب الذى يدعون له بأن يعجل الله فرجه - لا يشك أن هذه الخرافة المضحكة من اختراعهم لأنها بجميع عناصرها تناسب عقلية أسلافهم ، وقد وافق اختراعها هوى من ابن المطهر فأوردها فى كتابه ، وإنما تقع الحشرات على ما تشتهى

٤ - هل التواتر يعني المصادقة على النزول ، أم لا ؟!

قال[١] « وقالت الكرامية إن الله فى جهة فوق ، ولم يعلموا أن كل ما هو فى جهة فهو مُحْدَث محتاج الى تلك الجهة » فيقال له : نعم ، هذا مذهبهم ومذهب كبار الشيعة المتقدمين ، وأنت لم تذكر حجة على إبطاله . وجمهور الخلق على أن اللهَ فوقَ العالم ، وإن كان أحدُهم لا يلفظ بلفظ « الجهة » ، فهم مفطورون مجبولون على أن معبودهم فوق ، كما قال أبو جعفر الهَمْدانى لأبى المعالى[٢] [ما معناه : إن الاستواء علم بالسمع ، ولو لم يَرِدْ به

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) أبو جعفر الهمدانى هو محمد بن الحسن بن محمد ، حافظ صدوق ، روى عن الطبقة العليا من حفاظ عصره فى خراسان والعراق والحجاز . قال ابن السمعانى ما أعرف أن أحدا فى عصره سمع أكثر منه . توفى فى ذى العقدة سنة ٥٣١ . و (أبو المعالى) ورد هكذا مسمى فى المختصر . وعبارة الاصل (١ : ٢٦٣) : « كما قال أبو جعفر الهمدانى لبعض من أخذ ينكر الاستواء ويقول : لو استوى على العرش لقامت به الحوادث » فلم يسم المقول له . ونستبعد أن يكون « أبو المعالى » المذكور فى المختصر هو إمام الحرمين الجوينى ، لأن إمام الحرمين يقول فى كتابه (الرسالة النظامية) كما نقل عنه فى شذرات الذهب (٣ : ٣٦٠ - ٣٦١) : « اختلفت مسالك العلماء فى هذه الظواهر : فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك فى آى الكتاب وما يصح من السنن . وذهب أئمة السلف الى الإنكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض معانيها الى الرب » قال (أى إمام الحرمين) : « والذى نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة . والدليل السمعى القاطع فى ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند الشريعة . وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها ، وهم صفوة الاسلام ، والمستقلون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهداً فى ضبط قواعد الملة ، والتواصى بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ، فلو كان تأويل هذه الظواهر مشروعا أو محتوما لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة . وإذ انصرم عصرهم على الاضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع ، فحق على كل ذى دين أن يعتقد تنزيه البارى عن صفات المحدثين ، ولا يخوض فى تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الرب . فليجر (آية الاستواء) و (المجىء) وقوله ﴿ لما خلقت بيدى ﴾ ، ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ وقوله ﴿ تجرى بأعيننا ﴾ وما صح من أخبار الرسول كخبر (النزول) وغيره على ما ذكرنا » . قال فى شذرات الذهب : انتهى بحروفه . ومن شعر أبى المعالى :

=

لم نعرفه ، وأنتَ قد تتأوَّله ، فدعنا من هذا ، و[1]] أخبرنا عن هذه الضرورة [التى نجدها فى قلوبنا ، فانه[1]] ما قال عارفٌ قطُّ « يا الله » إلاّ وقبْلَ أن ينطق [لسانه[1]] يجد فى قلبه معنى يطلب العلوَّ ، لا يلتفت يَمْنَةً ولا يَسْرة ، فهل عندك من حيلة فى دفع هذه الضرورة [عن قلوبنا ؟ فلطم المتكلم رايته (صوابه : رأسه) وقال : حَيَّرَنى الهَمْدانى[2]] . يعنى أن الدليل على نفى الفوقية نَظَرِىٌّ ، فكيف يعارض ضرورةَ الفِطَر ، بل وتواتُرَ النصوص ، فانَّ دَفْعَ الضروريات بالنظريات غير ممكن ، ولو قُدِح فى الضروريات لكان ذلك قدحاً فى أساس النظريات ، وهو من باب قدح الفرع فى أصله فتبطل الضروريات والنظريات . وأيضا فان هؤلاء قرَّروا ذلك[3] بأدلة عقلية كقولهم : كل موجودين إما متباينان وإما متداخلان[4] ، وقالوا : إن العلم بذلك ضرورى . وقالوا : إثبات موجود لا يشار اليه مكابرة للحسّ والعقل . وهذا القرآن ينطق بالعُلُوّ [فى مواضع كثيرة جدا[1]] حتى قيل

= نهاية إقدام العقول عقال وغاية آراء الرجال ضلال

وذكر المناوى فى شرحه على الجامع الصغير ما نصه : وقال السمعانى فى الذيل عن الهَمْدانى : سمعت أبا المعالى ـ يعنى إمام الحرمين ـ يقول : « قرأت خمسين ألفا فى خمسين ألفا ، ثم حلبت أهل الاسلام بأسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الخضم وغصت فى الذى نهى أهل الاسلام عنه (ولعله يعنى التأويل والفلسفة وعلم الكلام) كل ذلك فى طلب الحق وهو يأمن التقليد (*) . والآن رجعت من العمل الى كلمة الحق : عليكم بدين العجائز ، فان لم يدركنى الحق بلطفه وأموت على دين العجائز وتختم عاقبة أمرى على الحق وكلمة الاخلاص ، وإلا فالويل لابن الجوينى » . قال فى شذرات الذهب : انتهى بحروفه ، فرحمه الله ورضى عنه

(١) الزيادة من الاصل ١ : ٢٦٣

(٢) عن الاصل (١ : ٢٦٣) واختصر الذهبى هذه الجملة كلها بكلمة « عنا »

(٣) كذا فى المختصر على الصواب . وطرأت على الاصل كلمة « فى » فوردت : « قرروا فى ذلك » وهى زائدة تبهم المعنى

(٤) فى المختصر « أما متباينين وإما متداخلين » وهو يخالف العربية ، وورد فى الاصل (١ : ٢٦٣) على الصواب

(*) العبارة منقولة عن شذرات الذهب (٣ : ٣٦١) وهو كثير التحريف

إنها نحو ثلاثمائة موضع . والسُّنن ملأى بذلك وكلام السلف يقتضى اتفاقهم على ذلك .
فمن يريد التشنيع على الناس ودفعَ الدلائل القاطعة لا بد أن يذكر حجة . فقولكَ[1] « إن كل ما هو فى جهة فهو مُحْدَث ومحتاج اليها » إنما يستقيم إذا كانت الجهة أمراً ثبوتيا وجوديا وكانت لازمة له . فلا ريب أن من قال : إن البارى لا يقوم إلا بمحل يحل فيه لا يستغنى عنه / فقد جعله محتاجا . وهذا لم يقله أحد ، ولا علمنا أحداً قال إنه محتاج الى شىء من مخلوقاته ، لأنه خلق العرش فدلَّ على أنه غنيٌّ عنه قبلُ و بعدُ ، و إذا كان فوقه لم يجب أن يكون محتاجاً اليه ، بل الله قد خلق العالم بعضه فوق بعض ولم يجعل عاليه محتاجا الى سافله : فالأرض فوقها الهواء والسحاب ثم السماوات ثم العرش . ونحن نعلم أنه لا قوَّة إلا بالله ، وأن القوة التى فى حملة العرش هو خالقها . ولو احتجَّ عليك سلفك مثل على بن يونس القمى الرافضى القائل بأن العرش يحمله لم يكن عندك حجة ، فانهم يقولون : لم نقل إنه محتاج اليه ، ولكن قلنا إنه على كل شىء قدير ، و إذا جعلناه قادراً على أن خلق شيئا يحمله كان ذلك وصفا له بكمال الاقتدار لا بالحاجة

٧٧

٧٨

وقد قدمنا أن لفظ « الجهة » يراد به أمر موجود مخلوق وأمر معدوم . فمن قال انه تعالى فوق العالم جميعه لم يقل إنه فى جهة موجودة ، إلاّ أن يُراد بالجهة العرش و يراد بكونه فيها أنه عليها كما جاء أنه فى السماء ، أى على السماء . وهؤلاء أخذوا لفظ « الجهة » بالاشتراك وأوهموا أنه إذا كان فى جهة كان فى شىء غيره ـ كما يكون الانسان فى بيته ـ ثم رتبوا على ذلك أن يكون محتاجاً الى غيره ، وهذه مقدمات باطلة . وقالوا : إنه لو كان فى جهة لكان جسما ، وكل جسم محدث ، لأن الجسم لا يخلو من الحوادث فهو حادث . وكل هذه مقدمات متنازع فيها ، فمن الناس من يقول : قد يكون فى الجهة من ليس بجسم . فاذا قيل له هذا خلاف المعقول ، قال : هذا أقرب الى العقول من موجود لا داخل العالم ولا خارجه . ومن الناس من لا يسلّم أن كل جسم محدَث كالكرّامية وقدماء الشيعة ، ولا يسلّمون أن الجسم لا يخلو من الحوادث . وكثير من أهل الحديث والكلام والفلسفة

---

(١) الخطاب للرافضى المردود عليه

ينازعون فى قولهم : إن مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث

قال[١] « وذهب الأكثر منهم[٢] الى أن الرب يفعل القبائح والكفر ، وأن جميع ذلك واقع بقضاء الله وقدَره ، وأن العبد لا تأثير له فى ذلك ، وأن الله يريد المعاصى / من الكافر ولا يريد منه الطاعة » . قلنا : قد تقدَّم أن مسائل القدَر والتعديل والتجوير ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة لها ، وأنتَ تعيدها وتبدئها . فان خلقاً ممن يقرّ بامامة أبى بكر وعمر قدَرية ، وخلقا من الرافضة بعكس ذلك ، فليس أحد البابين مرتبطا بالآخر أصلا . والمنقول عن أهل البيت فى إثبات القدَر والصفات لا ينحصر . ولكنْ متأخرو الرافضة جمعوا الى رفضهم التجهُّم والقدَر [كصاحب هذا الكتاب[٣]]

٧٩

وقولك عنهم[٢] « ان العبد لا تأثير له فى الكفر والمعاصى » فنقلٌ باطل ، بل جمهور من أثبت القدَر يقول : إن العبد فاعل لفعله حقيقةً ، وإن له قدرةً واستطاعةً . ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية ، بل يقرّون بما دلَّ عليه الشرع والعقل من أنَّ اللهَ يخلق السحاب بالرياح ، وينزل الماء بالسحاب ، وينبت النبات بالماء ، واللهُ خالق السبب والمسبب . ومع أنه خالق السبب فلا بدَّ له من سبب آخر يشاركه ، ولا بد له من معارض يمانعه ، فلا يتم أثره — مع خلق الله له — إلا بأن يخلق الله السبب الآخر ويزيل الموانع[٤] ولكنَّ ما قلته هو قولُ الاشعرى ومن وافقه ، لا يثبتون فى المخلوقات قوًى ولا طبائع ، ويقولون : إن الله فعلَ عندها لا بها ، ويقولون : قدرة العبد لا تأثير لها فى الفعل . وأبلغ من ذلك قول الأشعرى : إن اللهَ فاعلُ فعلِ العبدِ وإن فعلَ العبدِ ليسَ فعلَه بل كَسْبٌ له[٥]

---

(١) أى المردود عليه (٢) أى أهل السنة

(٣) عن الاصل ١ : ٢٦٥

(٤) فى عبارة الاصل (١ : ٢٦٦) تحريف ، وما فى المختصر هو الصواب ، ويحسن بمن عنده نسخة الأصل أن يصححها كما فى المختصر

(٥) وهذا هو ما يسمونه « كسب الأشعرى » ، وقد تقدم فى ص ٤٨ قولهم « عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظام ، وأحوال أبى هاشم ، وكسب الاشعرى »

وإنما هو فعل الله فقط . وجمهور الناس والسُّنَّة على خلاف قوله وعلى أن العبد فاعلٌ لفعله حقيقةً .

وقولك « يريد المعاصى من الكافر » هو قول طائفة ، وهم الذين يجعلون «الإرادة» نوعا واحدا ، ويجعلون المحبة والرضا والغضب بمعنى الإرادة ، وهو أشهر قولى الأشعرى وقول أكثر أصحابه . وأما جمهور السنَّة فيفرّقون بين الارادة والمحبة والرضا ، ويقولون : إنه وإن كان يريد المعاصى فهو لا يحبها ولا يرضاها بل يبغضها . والمحققون يقولون : « الارادة » فى القرآن نوعان : إرادة قدَرية كونية ، وإرادة شرعية دينية . فالشرعية هى المتضمنة للمحبة والرضا ، والقدَرية هى الشاملة لجميع الحوادث /فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، قال الله تعالى (الانعام ١٢٥) : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسلام ، وَمَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً ﴾ وقال (هود ٣٤) : ﴿ إنْ كانَ اللهُ يُرِيدُ أن يُغْوِيَكُمْ ﴾ فهذه « الإرادة » تعلقت بالإضلال والإغواء . وأما الشرعية فكقوله (النساء ٢٦) : ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لكم ويَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذينَ من قَبْلِكُمْ ﴾ وقوله (المائدة ٦) ﴿ ما يُرِيدُ اللهُ لِيَجعَلَ عليكم من حَرَجٍ ﴾ ، (الاحزاب ٣٤) : ﴿ أنما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عنكمُ الرِّجْسَ أهلَ البيت ﴾ فهذه غير تيك .

٨٠

قال[١] « وهذا يستلزم أشياء شنيعة : منها أن يكون الله أظلم من كل ظالم ، لأنه يعاقب الكافر على كفره وهو قدَّره عليه ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان ، فكما أنه يلزم الظلمُ لو عذَّبه على كونه طوّله وقصّره يلزم أن يكون ظالماً لو عذبه على المعصية التى جعلها فيه » . فيقال[٢] : قد مرَّ أن الجمهور فى تفسير « الظلم » على قولين : أحدهما أن الظلم ممتنع لذاته غير مقدور كما صرَّح به الأشعرى والقاضى أبو بكر وأبو المعالى والقاضى أبو يعلى وابن الزاغونى ، ويقولون : إنه غير قادر على الكذب والظلم والقبيح ، ولا يصح وصفه

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) أى فى الرد عليه

بشىء من ذلك . ودلالتهم على استحالة وقوع ذلك منه أن الظلم والقبيح ما شرع الله وجوب ذم فاعله ، وذم الفاعل لما ليس له فعله ، ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفا فيما غيره أملكُ به وبالتصرف فيه منه ، فوجب استحالة ذلك فى حقه من حيث لم يكن أمر الناس بذمه[1] ، ولا كان ممن يجوز دخول أفعاله تحت تكليف من نفسه لنفسه[2] ، ولا يكون فعله تصرّفا فى شىء غيرُه أملكُ به ، فثبت بذلك استحالة تصوّره فى حقه . وحقيقةُ قول هؤلاء أن الذمَّ إنما يكون لمن تصرّف فى ملك غيره ومن عصى الأمرَ ، واللهُ يمتنع أن يأمره أحد ، ويمتنع أن يتصرف فى ملك غيره ، فان الأشياء له . وهذا القول يروى عن إياس بن معاوية[3] قال : « ما خاصمت بعقلى كله إلا القدَرية ، قلتُ أخبرونى ما الظلم ؟ قالوا : أن يتصرف الانسان فيما ليس له . قلت : فلله كل شىء » . ثم هؤلاء يجوّزون التعذيب لا لجرم ، فلا يَرِدُ عليه المعارضة بتعذيب القصير لقصره ولا الأسود للونه ٨١/ لأنهم يجوّزون ذلك لمحض المشيئة .

القول الثانى أن الظلم مقدورٌ لله منزّهٌ عنه ، كتعذيب الانسان بذنب غيره ، كما قال تعالى (طه ١١٢) : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصالحاتِ وهو مؤمنٌ فلا يَخافُ ظُلْما ولا هَضْما ﴾ وهؤلاء يقولون : الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختيارى وغير فعله الاختيارى مستقرٌ فى فِطَر العقول . ويقولون : الاحتجاج بالقدر على الذنوب مما يعلم بطلانه بالعقل ، فان الظالم لغيره لو احتجَّ بالقدَر لاحتجَّ ظالمه بالقدر أيضا . فالاحتجاج على فعل المعاصى بالقدر باطلٌ باتفاق الملل والعقلاء ، وإنما يحتجُّ به من اتبع هواه كما قيل : أنت عند الطاعة

---

(١) فى المختصر « أمرا لنا بذمه » ، واخترنا ما فى الاصل ١ : ٢٦٧

(٢) كلمة « لنفسه » سقطت من الاصل (١ : ٢٦٨) وثبتت فى المختصر

(٣) كذا فى المختصر ، وفى الاصل ١ : ٢٦٨ « يرد على اياس من معاوية » . والقاضى إياس بن معاوية المزنى (٤٤ - ١٢١) رأس أهل الفصاحة والرجاحة ، يضرب به المثل فى الذكاء والفطنة . تولى قضاء البصرة لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز . وفى المقامة السابعة من مقامات الحريرى « فاذا ألمعيتى ألمعية ابن عباس ، وفراستى فراسة إياس »

قَدَرى ، وعند المعصية جَبْرِى ، أىُّ مذهب وافق هواك تمذهبتَ به . ولو كان القدَر حجة لفاعل الفواحش لم يحسُن أن يلوم أحدٌ أحدا ، ولا أن يعاقب أحد أحدا . وقد يعرض ذلك لكثير من المدَّعين الحقيقة [من الفقراء والصوفية والعامة وغيرهم [1]] فيُشهدون القدر [2] ، ويعرضون عن الأمر والنهى . فلا عذر لأحد — فى ترك مأمور ولا فعل محظور — بكون ذلك مقدَّراً عليه ، بل لله الحجةُ البالغة على خلقه . فالمحتجون بالقدر على المعاصى شرٌّ من القدَرية المكذّبين بالقدر . ومن ثَمَّ اتُّهم بالقدر جماعة لم يكونوا قدرية لكن كانوا لا يقبلون الاحتجاج على المعاصى بالقدر ، كما قيل للامام أحمد : كان ابن أبى ذئب قدَرياً ؟ فقال : الناسُ كل من شدَّدَ عليهم المعاصى قالوا هو قدرى [3] . ولهذا تجد الذين يُشهدون القدر ينكرون على من أنكر المنكر ويقولون : هؤلاء قُدِّرَ عليهم . فيقال لهذا : و إنكار المنكر أيضا بقدر الله ، فنقضتَ قولك بقولك . ومن جهلة مشايخهم من يقول : أنا كافرٌ بربٍّ يُعصى ، ولو قتلتُ سبعين [نبياً [1]] ما كنتُ مخطئا . ويقول آخر :

أصبحتُ منفعلا لما يختاره   منى ، ففعلى كله طاعاتُ !

ومن الناس من يظن أن احتجاج آدم على موسى بالقدَر كان من هذا الباب ، وهذا جهل ، فان الأنبياء من أعظم الناس أمراً بما أمر اللهُ به ونهياً عما نهى عنه ، فكيف يسوغ لأحد منهم أن يعصى اللهَ بالقدَر . وأيضا فان آدم كان قد تاب / من الذنب وتيب عليه ، ولو كان القدر حجة لكان حجة لابليس وفرعون وغيرهما ، ولكن كان ملام موسى لآدم لأجل المصيبة التى لحقتهم بسبب أكله ، ولهذا قال له : لماذا أخرجتنا و بنيك من

٨٢

---

(١) عن الاصل ١ : ٢٦٨

(٢) أى يعتذرون به

(٣) أى اذا تشدّد فى النهى عن المعاصى اتهموه بأنه لا يؤمن بأن هذه المعاصى مقدرة على مرتكبيها

الجنة ؟ والعبد مأمور أن يرجع الى القدر عند المصائب[١] ، لا عند الذنوب والمعايب ، فيصبر على المصائب ويتوب من الذنوب . قال الله تعالى (غافر ٥٥) : ﴿ فاصْبِرْ إنَّ وعدَ اللهِ حقٌّ واستغفرْ لِذَنْبِكَ ﴾ ومعلوم أن الأفعال الاختيارية تكسبُ نفسَ الانسان صفاتٍ محمودةً وصفات مذمومة ، بخلاف لونه وقِصَره فانها لا تكسبه ذلك . قال ابن عباس : إن للحسنة نوراً فى القلب ، وضياء فى الوجه ، وسعة فى الرزق ، وقوة فى البدن ، ومحبة فى قلوب الخلق . فالله تعالى جعل أفعال العبد سببا لهذا وهذا ، كما جعل أكل السمّ سببا للمرض والموت ، لكن قد يدفع ذلك بالترياق ، كما أن السيئات قد يدفع مقتضاها بالتوبة والأعمال الصالحة الماحية والمصائب المكفرة .

وإذا قيل : خلقُ الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم ، كان بمنزلة قولك : خلق السم ثم حصول التلف به ظلم . وقد دلت الدلائل اليقينية على أن كل حادث فالله خالقه ، وفعل العبد من جملة الحوادث ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وإذا قيل : حدث الفعل بارادة العبد . قلنا : الارادة أيضا حادثة فلا بد لها من سبب . وإن شئت قلت : الفعل ممكن ، فلا ترجيح لوجوده على عدمه إلا بمرجح . وكون العبد فاعلا له [حادث[٢]] ممكن ، فلا بد له من محدث مرجح . ولا فرق فى ذلك بين حادث وحادث . ومن المخلوقات ما قد يحصل به ضرر للبعض ، كالأمراض والآلام . وفى ذلك حكمة لله . فاذا كان العقاب على فعل العبد الاختيارى لم يكن ظالما ، فالحادث بالنسبة الى الرب له فيه حكمة يحسن لأجل تلك الحكمة / وذلك بالنسبة الى العبد عدل لأنه عوقب على فعله ، فما ظلمه الله ولكن هو الظالم . ولو عاقبه الوالى وقطع يده وردَّ الى رب المال سرقته لعدَّ حاكما بالعدل . ولو قال له السارق : أنا قُدِّرَ عليَّ لم يكن هذا حجة له ولا مانعا لحكم الوالى . فاذا اقتص الله من الظالم يوم القيامة كان عادلا ولا ينفع الظالمَ قولُه : أنتَ

٨٣

---

(١) كذا فى الاصل ١ : ٢٦٩ والذى فى المختصر « عند القدر الى المصائب »

(٢) عن الاصل ١ : ٢٧٠

قدَّرتَ عليّ ، وليس القدَر بعذر له . وإذا كان اللهُ هو الخالق لكل شيء فذاك لحكمة أخرى له فى الفعل ، فخلقه حسن بالنسبة لما فيه من الحكمة .

ولقد أنكر الأئمة على من قال « جبرَ اللهُ العباد » كالثَّوْرى والأَوْزاعى والزُّبَيْدى وأحمد بن حنبل [1] وقالوا : الجبر لا يكون إلا من عاجز ، كما يجبر الأب ابنته على خلاف مرادها ، والله تعالى خالق الإرادة والمراد ، فيقال « جَبَلَ » اللهُ العباد كما جاءت به السنة ولا يقال « جبر » ، قال النبى ﷺ لأشجّ عبد القيس [2] « إن فيك لَخَلَّتين يحبهما الله: الحِلْم ، والأناة . فقال : أخُلقين تخلَّقتُ بهما ، أم جبلتُ عليهما ؟ قال : بل جبلتَ عليهما . فقال : الحمد لله الذى جبلنى على خلَّتَيْن يحبهما الله »

فجهة خلق الله وتقديره غيرُ جهة أمره وتشريعه ، فان أمره وتشريعه مقصوده بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه ، وما يضرهم . بمنزلة أمر الطبيب المريضَ بما ينفعه وحِمْيَته مما يضره. فأخبر الله على ألسن رسله بمصير السعداء والاشقياء ، وأمر بما يوصل الى السعادة ، ونهى عما يوصل الى الشقاوة . وأما خلقه وتقديره فيتعلق به وبجملة المخلوقات ، فيفعل ما له فيه حكمة متعلقة بعموم خلقه وإن كان فى ضمن ذلك مضرة للبعض . كما أنه ينزل الغيث رحمة وحكمة ، وإن كان فى ضمن ذلك ضرر للبعض بسقوط منزله أو انقطاعه عن سفره أو تعطيل معيشته . ويرسل الرسل رحمة / وحكمة ، وإن كان فى ضمن ذلك أذى قوم وسقوط رياستهم . فاذا قدّر على الكافر كفره قدَّره لما فى ذلك من الحكمة والمصلحة العامة ، وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختيارى ولما فى عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة . ٨٤

---

(١) الثورى والأوزاعى وأحمد أعرف من أن نعرّف بهم . أما الزبيدى فهو أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر (٧٩ — ١٤٩) الحجة المتقن ، عالم أهل الشام ومن حفاظ الحديث الثقات ، كانت اقامته فى حمص ، وهو معدود من أعلام المسلمين

(٢) هو المنذر بن الحارث ـ أو المنذر بن عمرو ، أو المنذر بن عائذ ـ بن عصر العبدى من عبد القيس ، صحابى قدم على رسول الله ﷺ مع جماعة من قومه مسلمين فى سنة ثمان أو سنة عشر من الهجرة

وقياسُ أفعاله تعالى على أفعالنا خطأ ظاهر ، لأن السيد يأمر عبده بأمر لحاجته إليه ولغرضه فاذا أثابه على ذلك كان من باب المعاوضة ، وليس هو الخالق لفعل المأمور . والله غنيّ عن العباد ، إنما امرَهم بما ينفعهم ونهاهم عما يضرُّهم أمْرَ إرشاد وتعليم ، فان أعانهم على فعل المأمور فقد تمت نعمته ، وإن خذل ولم يُعِنِ العبد حتى فعل الذنب كان له فى ذلك حكمة أخرى ، وإن كانت مستلزمة تألم هذا فانما يألم بأفعاله التى من شأنها أن تورثه نعيما أو عذابا ، وإن ذلك الإيراث بقضاء الله وقَدَره ، فلا منافاة بين هذا وهذا .

بقى الكلام فى نفس تلك الحكمة الكلية ، فهذه ليس على الناس معرفتها ، ويكفيهم التسليم لمن قد عرفوا حكمته ورحمته وقدرته . فمن المعلوم ما لو علمه كثير من الناس لضرَّهم علمه ، فحكمته أكبر من العقول ، قال تعالى (المائدة ١٠١) : ﴿ لا تَسْأَلُوا عن أشياءَ إن تُبْدَ لكم تَسُؤْكم ﴾ . وهذه المسألة مسألة غايات أفعال الله تعالى ونهاية حكمته ، و[لعلها[1]] أجلُّ المسائل الإلهية ، وما ضلّت القدَرية إلا من جهة قياس الله بخلقه فى عدلهم وظلمهم ، كما ضلت الجبرية الذين لا يجعلون لأفعال الله حكمة ، ولا ينزّهونه عن ظلم ، ودينُ الله بين الغالى فيه والجافى عنه

وقولك عنهم[2] « ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان » فهذا قاله من يقول : إن القدرة لا تكون إلا مع الفعل ، فمن لم يفعل شيئا لم يكن قادرا عليه ولكن لا يكون عاجزا عنه . وليس ذا قول جمهور السنة ، بل يثبتون للعبد قدرة هى مناط الأمر والنهى ، غير القدرة المقارنة للفعل ، وتلك القدرة تكون متقدمة على الفعل بحيث تكون لمن [لم[3]] يطع كما قال الله تعالى (آل عمران ٩٧) : ﴿ ولله على الناسِ حجُّ البيتِ / مَنِ استطاعَ إليه سَبيلا ﴾ فأوجب الحجَّ على المستطيع ، فلو لم يستطع إلا من حجَّ لم يكن الحجُّ إلا على من ٨٥

---

(١) من الاصل ١ : ٢٧٢ ، وكانت فى المختصر « وهى »

(٢) أى قول الرافضى المردود عليه فيما ينسبه الى جمهور أهل السنة افتراء عليهم

(٣) عن الأصل ١ : ٢٧٣

حج ولا عوقب أحدٌ على ترك الحج ، وقال (التغابُن ١٦) : ﴿ فاتقُوا اللهَ ما استطعتم ﴾ فأوجبَ التقوى بحسب الاستطاعة ، فلو كان من لم يتقِ اللهَ لم يستطع التقوى لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتّقىٰ . وأهلُ السنة متفقون على أن للهِ على عبده المطيع نعمةً دينيــة خصَّه بها دون الـكافر وأنه أعانه على الطاعة ، قال تعالى (الحُجُرات ٧) : ﴿ ولٰـكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إليـكمُ الإيمانَ وزَيَّنَهُ فى قُلوبِـكم وكَرَّهَ إليـكمُ الـكفرَ والفُسُوقَ والعِصْيان ﴾ . وعند القدرية هذا التحبُّب والتزيُّن عامّ فى كل الخلق ، والآية تقتضى أنه خاصٌّ بالمؤمنين . وقال تعالى (الانعام ١٢٥) : ﴿ فمَنْ يُرِدِ اللهُ أنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صدرَهُ للإسلام ﴾ الآية ، وقال (الانعام ١٢٢) : ﴿ أوَ مَنْ كان مَيتاً فأحْيَيْناه وجعلنا له نُوراً يمشى به فى الناس ﴾ ، وقال (الحُجُرات ١٧) : ﴿ بَلِ اللهُ يَمُنُّ عليـكم أنْ هَـداكم للإيمان ﴾ ، وقد أمرنا الله أن نقول ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المستقيم ﴾ ، والدعاء إنما يكون لمستقبل غير حاصل ، وهذه الهداية غير الهدى الذى هو بيان الرسول وتبليغه . قال الله (النور ٢١) : ﴿ ولولا فضلُ اللهِ عليـكم ورحمته ما زَكىٰ مِنـكم مِنْ إحد أبدا ولٰـكنَّ اللهَ يُزَكِّى مَنْ يشاء ﴾ ، وقال تعالى (الانبياء ٧٣) : ﴿ وجعلناهم أئمةً يَهْدُونَ بِأمرِنا ﴾ وقال (القصص ٤١) : ﴿ وجعلناهم أئمةً يَدْعونَ إلى النار ﴾ وهذا كثير جدا . ومما ورد فى الاستطاعة قوله تعالى (النساء ٢٥) : ﴿ ومَنْ لم يَسْتَطِعْ مِنـكمْ طَوْلا أنْ يَنـكِحَ المُحْصَناتِ المُؤْمنات ﴾ ، وقال (التوبة ٤٢) : ﴿ وسيحلفون باللهِ لوِ استطعنا لخرجنا معكم ﴾ وقال (المجادلة ٤) : ﴿ فمَنْ لم يستطعْ فإطعامُ سِتِّينَ مِسْكيناً ﴾ وقال عليه السلام [لعِمْران ابن حُصَين (١)] « صَلِّ قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع فعلى جَنْب » فانما نفىٰ استطاعة لا فعل معها ، فالاستطاعة المشروطة فى الشرع أخصُّ من الاستطاعة المعلومة بالعقل فان الشارع يُيسّر على عباده ويريد بهم اليُسْرَ ، فالمريض يستطيع القيامَ مع تأخر بُرْئه فهذا فى الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليـه وإن كان قد تسمى مستطيعاً ، / ٨٦

---

(١) عن الاصل ١ : ٢٧٤

فالشارع لا ينظر فى الاستطاعة الشرعية الى مجرَّد الإمكان بل يراعى لوازم ذلك ، فاذا كان [الشارع قد اعتبر فى المكنة عدم المفسدة الراجحة [١]] فكيف يكلف مع العجز ، ولكن هذه الاستطاعة — مع بقائها الى حين الفعل — لا تكفى [فى وجود الفعل [٢]] إذ لو كفت لكان التارك كالفاعل ، بل لا بدَّ من إحداث إعانة أخرى تقارن هذه مثل جعل الفاعل مريدا ، فان الفعل لا يتم إلا بقدرة و إرادة ، والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الارادة الجازمة بخلاف المشروطة فى التكليف فانه لا يشترط فيها الإرادة ، فالله يأمر بالفعل من لا يريده ، لكن لا يأمر به من يعجز عنه ، كما أن السيد يأمر عبده بما لا يريده ولا يأمره بما يعجز عنه ، و إذا اجتمعت الارادة الجازمة والقوة التامة لزم وجود الفعل . ومن قال : القدرة لا تكون إلا مع الفعل ، يقول : كل كافر وفاسق قد كُلِّف مالا يطاق ، وليس هذا الاطلاقُ قولَ جمهور أئمة السنة ، بل يقولون : أوجب اللهُ الحجَّ على المستطيع حجَّ أو لم يحج ، وأوجب صيامَ الشهرين فى الكفّارة كفَّرَ أو لم يكفر ، وأوجب العبادة على القادر دون العاجز فعل أو لم يفعل . وما لا يطاق يفسر بشيئين : بما لا يُطاق للعجز عنه ، فهذا ما كُلِّفه أحد . أو بما لا يطاق للاشتغال بضده ، فهذا الذى وقع به التكليف كما فى أمر العباد بعضهم لبعض ، فانهم يفرّقون بين هذا وهذا ، فلا يأمر السيدُ عبدَه الأعمى بنقط المصاحف ، ويأمره عبدَه القاعدَ أن يقوم ، والفرق بينهما ضرورى .

قال [الرافضى [٣]] : « ومنها إفحام الأنبياء وانقطاع حجتهم ، لأن النبىَّ إذا قال للكافر : آمن بى وصدِّقنى ، يقول له : قل لربك يخلق فىَّ الإيمانَ والقدرة المؤثرة حتى أفعل ، و إلا فكيف تكلفنى الإيمان ولا قدرةَ لى عليه بل خلقَ فىَّ / الكفر ، وأنا ٨٧

---

(١) كانت فى المختصر « فاذا كان قدر على هذا » واخترنا عبارة الاصل (١ : ٢٧٥) لأنها أصرح وأوضح

(٢) عن الاصل ١ : ٢٧٥ .

(٣) عن الاصل ٢ : ٢

لا أتمكن من مقاهرته . فينقطع النبيُّ [ولا يتمكن من جوابه[(١)]] » . فيقال : هذا مقام يكثر الخوض فيه ، وكثير من البطالين إذا أُمر بما يجب عليه تعلل بالقدَر وقال : حتى يقدّرنى الله على ذلك ، وكذا إذا نُهى قال : قد قُضىَ علىَّ بذلك ، أى جِبِلّةً فىَّ[(٢)] . والاحتجاج بالقدر حجة داحضة لا يُعذَر بها العبد ، ولهذا لما قال المشركون (الأنعام ١٤٨) ﴿ لو شاء اللهُ ما أشرَكْنا ولا آباؤنا ولا حَرَّمْنا مِنْ شىء ﴾ قال الله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ عندَكم من علم فتُخْرجوه لنا ، إن تتّبعونَ إلاّ الظنَّ وإنْ أنتم إلاّ تَخْرُصون * قُلْ فللهِ الحجَّةُ البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾ ، فإن هؤلاء علموا بفِطَرِهم أن حجتهم داحضة ، فإن أحدهم لو ظلم الآخرَ فى ماله أو فجر بامرأته أو قتل ولده [أو كان مصرّاً على الظلم[(٣)]] فنهاه الناس فقال : لو شاء اللهُ لم أفعل ، لم يقبلوا منه هذه الحجة ولا هو يقبلها من غيره ولَوَجبتْ عقوبته ، وإنما يحتجُّ بها المحتج دفعاً للوم بلا وجه ، ولو كان الاحتجاج بالقدَر عذراً لما حصل فرق بين الطائع والعاصى ، فأثبت الله عليهم الحجةَ بقوله (الانعام ١٤٩) ﴿ قل فلله الحجةُ البالغة ﴾ ثم أثبت القدَر بقوله ﴿ فلو شاء لهداكم أجمعين ﴾ وكلاهما حقّ

قال[(٤)] : « ومنها تجويز أن يعذّبَ اللهُ سيدَ المرسلين على طاعته ، ويثيب إبليس على معصيته ، لأنه يفعل لا لغرض ، فيكون فاعل الطاعة سفيها لأنه يتعجل بالتعب فى الاجتهاد [فى العبادة] وإخراج ماله فى عمارة المساجد والرُّبُط والصدقات من غير نفع يحصل له ، لأنه قد يعاقبه على ذلك ، ولو فعل عوض ذلك ما يتلذَّذ به من المعاصى قد يثيبه وهذا يؤدّى الى خراب العالم واضطراب الدين » . فيقال[(٥)] : هذا باطل ، لم ينقل أحد منهم أن الله يعذب أنبياءه ، ولا أنه قد يعذّبهم ، بل اتفقوا على أنه يثيبهم لا محالة ، لأنه وعد بذلك وهو لا يُخْلف الميعاد . بل من الناس من يقول : عُلمت إثابتهم بالسمع ، ومنهم

---

(١) عن الأصل ٢ : ٢ (٢) كذا فى المختصر ، وفى الاصل ٢ : ٢ « أى خيله لى »
(٣) عن الاصل ٢ : ٣

(٤) أى الرافضى المردود عليه ، وهو فى الأصل ٢ : ١١

(٥) أى رداً على هذه المفتريات الموجهة من الرافضى إلى جمهور أهل السنة

من قال : بالعقل . وقال تعالى (الجاثية ٢١) : ﴿ أَمْ حَسِبَ الذينَ اجْتَرَحوا السَّيئاتِ أَنْ نَجْعَلَهم كالذينَ ءامنوا / وعَمِلوا الصالحاتِ ﴾ وهذا استفهامُ إنكار على من يظنُّ ذلك ، فعلم أن التسوية بين [أهل[1]] الطاعة وأهل الكفر مما يُعلم بطلانه ، وأن ذلك من الحكم السيّئ الذى تنزَّه الله عنه ، وقال تعالى (ص ٢٨) : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الذينَ آمنوا وعَمِلوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض أم نجعلُ المتَّقِينَ كالفُجّار ﴾ ، (القلم ٣٥ — ٣٦) : ﴿ أفنجعل المسلمين كالمجرمين * ما لكم كيفَ تحكمون ﴾

88

وقولكَ « منها تجويز تعذيب الأنبياء » إن أردتَ أنهم[2] يقولون إنه قادر على ذلك فأنت لا تنازع فى القدرة ، وإن أردتَ أنّا نشك هل يفعله أو لا يفعله فمعلوم أنّا لا نشك بل نقطع بدخول أنبياء الله وأوليائه جنتَه وبدخول إبليس وحزبه النار ، وإن أردتَ أن من قال يفعل لا لحكمة يلزمه تجويز هذا فهذا قولٌ لبعض المتكلمين لكنَّ أكثر أهل السنَّة لا يقولون ذلك . ثم الكل متفقون على أن وجود الطاعة نافع وعدمها مضر

قال : « ومنها أنه لا يتمكن أحد من تصديق نبيّ ، لأن التوصُّل الى ذلك إنما يتم بمقدمتين : إحداهما أن اللهَ فعلَ المعجز على يد النبيّ لأجل التصديق ، والثانية أن كل من صدَّقه اللهُ فهو صادق . فكلا المقدمتين لا تتم على قولهم . لأنه إذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن تظهر المعجزات لاجل التصديق ، وإذا كان فاعلا للقبيح ولأنواع الضلال والمعاصى والكذب جاز أن يصدقَ الكذاب فلا يصح الاستدلال على صدق نبى ولا نذير » . قلنا : قد تقدم أن أكثر أهل السنة المثبتين للقدَر وغيرهم يقولون : إن الله يفعل لحكمة ، فهذا القول وضده لا يخرج عن أقوال السنَّة . وأيضا فلا نسلم أن تصديق النبى لا يمكن إلا بطريق الاستدلال بالمعجزات ، بل الطرق الدالة على صدقه متعددة غير المعجزات ، ومن قال لا طريق إلا ذلك فعلى النافى الدليل . ثم إن دلالة المعجزة على

---

(١) عن الاصل ٢ : ١١

(٢) أى أهل السنة

الصدق دلالة ضرورية لا تحتاج الى نظر ، فان اقتران المعجزة بدعوى النبوّة يوجب علماً ضروريا أن الله أظهرها لصدقه ، كما أن من قال لملك من الملوك إن كنتَ أرسلتنى الى هؤلاء فانقض عادتك وقم واقعد ثلاث مرات ، ففعل ذلك الملك ، علمنا بالضرورة أنه فعل / ذلك لاجل تصديقه

٨٩

وقولك : « إذا كان فاعلا للقبيح جاز أن يصدّق الكذاب » قلنا : ما فى المسلمين من يقول إن الله يفعل قبيحا . ومن قال انه خالق أفعال العباد يقول : ذلك الفعل قبيح منهم لا منه ، كما أنه ضارٌّ لهم لا له . ثم الآخرون يقولون : إن ذلك الفعل مفعول له وهو فعل للعبد . وأما نفس خرق العادة فليست فعلا للعباد حتى يقال إنها قبيحة منهم . وتصديق الكذاب إنما يكون باخباره أنه صادق ، سواء كان ذلك بقول أو فعل يجرى مجرى القول ، وذلك ممتنع منه لأنه صفة نقص والله منزّه عن النقائص

قال : « ومنها أنه لا يصح أن يوصف الله أنه غفورٌ حليمٌ عَفُوٌّ ، لأن وصفه بهذا إنما يثبت لو كان مستحقا لعقاب الفساق ، بحيث إذا أسقطه عنهم كان غفوراً عَفُوّاً ، وإنما يستحق العقاب إذا كان العصيان من العبد لا من الله » . فنقول : الجواب من وجوه :

أحدها — أن كثيرا من أهل السنة يقول : لا نسلّم أن وصفه بهذه إنما يثبت لو كان مستحقا ، بل الوصف بها يثبت إذا كان قادراً على العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق ، فيفعل ما يشاء ويحكم ما يريد

الثانى — أن قول القائل يستحق العقاب يعنى به أن عقابه للعصاة عدلٌ منه ، أو يعنى به أنه محتاج الى ذلك . أما الأول فمتفقٌ عليه ، فعفوه ومغفرته بفضل وإحسان منه ، [وهذا يقول به من يقول إنه خالق أفعالهم . . . والقائلون بأنها أفعالٌ له كسبٌ لهم متفقون على أن العقاب عدل منه[1]]

الثالث — أن يقال : المغفرة والعفو والرحمة إما أن يوصف بها مع كون العقاب قبيحا

---

(١) عن الاصل ٢ : ١٤٠

على قول من يقول بذلك ، وإما أن لا يوصف بها [إلاّ [١]] إذا كان العقاب سائغا . فان كان الأول لزم أن [لا يكون غفارا [٢]] لمن تاب وآمن وعمل صالحا [ثم اهتدى ، لان عقاب [٣]] هؤلاء قبيح ، والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول [٤] ويلزم أن لا يكون رحيما ولا غفورا للانبياء ، ويلزم أن لا يكون رحيما غفورا لمن ظلم ثم بدَّل حسنا بعد سوء .

٩٠ و [قد] ثبت أنه غفار للتوابين رحيم بالمؤمنين ، فعُلم أنه موصوف بالمغفرة / والرحمة مطلقاً

الرابع — أن العصيان من العبد بمعنى أنه فاعله عند الأكثر ، وبمعنى أنه كاسبه عند البعض . وبهذا القول يستحق الآدمى أن يعاقب الظالم ، فاستحقاق الله عقابَ الظالم أولى بذلك . وأما كونه خالقاً لذلك فذاك أمرٌ يعود إليه ، وله فيه حكمة [عند الجمهور القائلين بالحكمة [٥]] أو لمحض المشيئة عند من لا يعلل بالحكمة

قال : « ومنها أنه يلزم تكليف مالا يطاق ، لأنه تكليف الكافر بالإيمان ولا قدرة له عليه ، وهو قبيح عقلا ، وقال تعالى (البقرة ٢٨٦) : ﴿ لا يُكلِّفُ اللهُ نفساً إلاّ وُسْعَها ﴾ » . فالجواب أن المثبتين للقدَر لهم فى قدرة العبد قولان : أحدهما أن قدرته لا تكون إلا مع الفعل ، وعلى هذا فالكافر الذى قد سبق فى علم الله أنه لا يؤمن لا يقدر على الايمان أبدا . الثانى أن القدرة المشروطة فى التكليف تكون قبل الفعل وبدونه والى حين وقوعه . والقدرة المستلزمة للفعل فلا بد أن تكون معه . وأصل قولهم أن الله خصَّ المؤمن بنعمة يهتدى بها لم يعطها الكافر ، وأن العبد لا بدَّ أن يكون قادرا حين الفعل خلافاً لمن زعم أنه لا يكون قادراً إلا قبل الفعل ، وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء —الى أن قال [٦] — : وعلى قول جمهور السنَّة — القائلين بأن الكافر يقدر على الإيمان—

---

(١) عن الأصل ٢ : ١٤

(٢) كانت فى المختصر « لزم ان يكون عقاب » واعتمدنا ما فى الاصل ٢ : ١٤

(٣) بدل هذه الجملة فى المختصر « فعقاب » وما أثبتناه عن الأصل أوضح

(٤) وما دامت المغفرة واجبة على الله عندهم فلا وجه للثناء على الله بأنه غفار لمن تاب وهو خلاف مفهوم القرآن

(٥) عن الأصل ٢ : ١٥

(٦) يعنى شيخ الاسلام المؤلف

يبطل [هذا] الإيراد ، وعلى قول الآخرين فيلتزمونه . وأى القولين كان الصواب فهو غير خارج عن أقوال أهل السنَّة . وأيضا فتكليف مالا يطاق — كتكليف الزَّمِنِ المشىَ وتكليف الآدمى الطيرانَ — فغير واقع فى الشريعة [عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر وليس فيما ذكره ما يقتضى لزوم وقوع هـذا[1]] . وأما مالا يطاق للاشتغال بضدّه ، كاشتغال الكافر بالكفر الصادّ عن الإيمان ، وكالقاعد فى حال قعوده فان اشتغاله بالقعود يمنع أن يكون قائما ، والإرادة الجازمة لأحد الضدّين تنافى إرادة الآخر ، وتكليف الكافر الايمانَ من هذا الباب ، ومثل هذا لا نسلّم أنه قبيح عقلا ، بل العقلاء متفقون على [أن] أمر الانسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهى لاشتغاله بضدّه إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل المأمور به ممكنٌ سائغ

الخامس[2] — أن تكليف مالا يطاق / إذا فُسِّر بأنه الفعل الذى ليس له قدرة عليه تقارن مقدورها كان دعوى امتناعه بهذا التفسير مورد نزاع فيحتاج نفيُه الى دليل ٩١

قال : « ومنها أن تكون أفعالنا الاختيارية الواقعة بحسب قصودنا ودواعينا — مثل حركتنا يَمْنَةً ويَسْرَة — [كالأفعال الاضطرارية مثل[3]] حركة النبض وحركة الواقع من شاهق ، والفرق بينهما ضرورى » . قلنا : هذا يلزم من يقول : العبد لا قدرة له على أفعاله الاختيارية ، وليس هذا قولَ إمام معروف ولا طائفة من السنَّة والمثبتة للقدَر ، إلا ما يحكى عن الجهم بن صفوان[4] وغلاة المثبتة أنهم سلبوا العبد قدرته وقالوا : حركته كحركة الأشجار . وأشدُّ الطوائف قرباً من هؤلاء الأشعريُّ ، وهو مع هذا يثبت للعبد قدرة محدِثة ويقول : الفعل كسبُ العبد ، لكنه يقول : لا تأثير لقدرته فى إيجاد المقدور ،

---

(١) عن الاصل ٢ : ١٥

(٢) كانت فى المختصر « الرابع » وقد مضى الوجه الرابع ، وهذا آخر الوجوه فى الجواب على الشبهة التى أوردها الرافضى

(٣) فى المختصر « ومثل » وأكمل النقص من الاصل ٢ : ١٦

(٤) تقدم التعريف به فى هامش ص ٣٧

فما أثبته من الـكسب لا يُعقل . ونحن لا ننـكر أن بعض أهل السنّة قد يخطىء ، لـكن لا يتفقون على الخطأ [كما تتفق الامامية على الخطأ ، بل كل مسألة خالفت فيها الإمامية أهلَ السنة فالصواب فيها مع أهل السنة [(١)]] . فالجمهور على أن العبد له قدرة حقيقة ، وهو فاعلٌ حقيقة ، واللهُ خالقُ فعله لقوله تعالى (الانعام ١٠٢ ، الرعد ١٦ ، غافر ٦٢ والزُّمَر ٦٢) ﴿ خالقُ كلِّ شيء ﴾ وقال تعالى عن إبراهيم (البقرة ١٢٨) : ﴿ ربَّنا واجْعَلْنا مسلمَيْنِ لك ﴾ وقال (ابراهيم : ٤٠) : ﴿ ربِّ اجْعَلْنى مُقيمَ الصلاةِ ومِنْ ذُرِّيَّتى ﴾ وقال تعالى (الانبياء ٧٣) : ﴿ وجَعَلْناهم أئمةً يهدون بأمرنا ﴾ وقال (مريم ٣١) : ﴿ وجعَلنى مُباركاً أينما كنتُ ﴾ وقال (القصص ٤١) : ﴿ وجَعَلْناهم أئمةً يَدْعُونَ الى النار ﴾ وقال تعالى (التـكوير ٢٩) : ﴿ وما تَشاءون إلاّ أنْ يَشاءَ اللهُ ﴾ أثبت مشيئة العبد وأخـبر أنها لا تـكون إلا بمشيئة الربّ تعالى ، وقد أخبر أن العباد يفعلون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويَصْدُقون ويكذبون — فى مواضع جمة — وأنَّ لهم قوة واستطاعة . وشناعاته [(٢)] تلزم من لا يفرّق بين فعل الرب ومفعوله ، أو يقول إن أفعال العباد فعلُ الله ، أو يقول ليس فى المخلوقات قوًى ولا طبائع وقد دلت النصوص على ذلك والعقول قال تعالى (الاعراف ٥٧) ﴿ سُقناه لبلدٍ مَيِّتٍ فأنزَلْنا به الماءَ فأخرجْنا به من كلِّ الثَّمَرات ﴾ وقال (البقرة ١٦٤ ، النحل ٦٥ ، الجاثية ٥) : ﴿ فأحْيا به الأرضَ / بعدَ موتِها ﴾ وقال تعالى (المائدة ١٦) : ﴿ يَهْدِى به اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضوانَهُ ﴾ وقال (البقرة ٢٦) : ﴿ يُضِلُّ به كثيراً ويهدى به كثيرا ﴾ وقال (فصلت ١٥) : ﴿ أوَ لَمْ يَرَوْا أنَّ اللهَ الذى خَلَقَهم هُوَ أشَدُّ منهم قوةً ﴾ وقال (الروم ٥٤) : ﴿ خَلَقَـكم من ضَعْفٍ ثم جَعَلَ مِنْ بعد ضعف قوّة ﴾ وقال ﷺ لأشجّ عبد القيس [(٣)] « إنَّ فيكَ لَخصلتين يحبهما الله : الحِـلمُ والأناة » . إلى أن قال شيخنا [(٤)] فأفعال العباد حادثة بعد أن لم تـكن ، فحكمها حكم سائر الحوادث ، وهى ممكنة من الممـكنات [فحـكمها حكم سائر الممـكنات [(٥)]] ، فما من دليـل استدل به على أن بعض

٩٢

(١) عن الاصل ٢ : ١٧ (٢) أى شناعات الرافضى المردود عليه (٣) انظر ص ١٢٥
(٤) أى شيخ الاسلام ابن تيمية مؤلف الـكتاب (٥) عن ٢ : ١٨ من الاصل

الحوادث الممكنات مخلوقة لله تعالى إلا وهو يدل على أن أفعالنا مخلوقة لله تعالى ، فانه قد علم أن المحدَث لا بدَّ له من محدِث ، وهذه مقدمة ضرورية عند الجمهور ، وكذلك الممكن لا بد له من مرجح تام ، فاذا كان فعل العبد حادثاً فلا بد له من محدث ، وإذا قيل المحدِث هو العبد يكون العبد صار محدِثا له بعد أن لم يكن فهو أيضا أمر حادث فلا بد له من محدِث إذ لو كان العبد لم يزل محدِثا له لزم دوام ذلك الفعل الحادث ، وإذا كان إحداثه له حادثا فلا بد له من محدِث ، وإذا قيل : المحدِث إرادة العبد ، قيل : فارادته أيضا حادثة لا بد لها من محدث . وإن قيل حدثت بارادة من العبد ، قيل وتلك الارادة لا بد لها أيضا من محدث [فأيُّ محدِث[1]] فرضته فى العبد فالقول فيه كالقول فى الحادث الأول . وإن جعلته قديما أزليا كان هذا ممتنعا لأن ما يقوم بالعبد لا يكون قديما . وإن قلت هو وصف العبد وهى قدرته المخلوقة فيه — والقول فيها كالقول فى الارادة — فلا بد أن يكون المرجح التام من الله تعالى . ودقق العلامة شيخُنا[2] النظرَ هنا واستوعب وساق تسلسل الحوادث

قال المصنف[3] : « ومنها أنه لا يبقى فرقٌ بين مَن أحسنَ غاية الاحسان عُمْرَه وبين من أساء غاية الإساءة عمره ، ولم يَحسُنْ منا شكرُ الأول وذم الثانى ، لأن الفعلين صادران من الله تعالى » . فيقال : هذا باطل . فان اشتراك الفعلين فى كون الربِّ خلقهما لا يستلزم اشتراكهما فى الحكم ، فان جميع ما سوى الله مشترك / فى كون اللهِ خلَقَه ، قال تعالى (فاطر ١٩ — ٢٠) : ﴿ وما يَسْتوِى الأعمىٰ والبصيرُ ، ولا الظُّلُماتُ ولا النور ﴾ الآية ، واللهُ خالقُ الجنَّة والنار وخالقُ العالِم والجاهل وخالق العسل والسم واللذَّة والألم وخالق آدم وإبليس . وإذا كان الشرع والعقل متطابقين على أن ما جعل الله فيه منفعة ومصلحة يجب مدحه وإن كان جماداً فكيف لا يكون مَنْ جعلَه محسناً غاية الإحسان الى الخلق

٩٣

---

(١) عن الاصل ٢ : ١٨ — ١٩

(٢) أى شيخ الاسلام ابن تيمية مؤلف الكتاب

(٣) أى الإمامى القدرى المردود عليه

أحقَّ بالمدح . وكذلك فى جانب الشرّ. والقدَرىُّ يقول : لا يكون العبد محموداً على إحسانه ولا مذموما على إساءته إلا بشرط ألاّ يكون اللهُ جعله محسناً إلينا ، ولا منَّ به علينا إذا فعل الخير ، ولا ابتلانا به إذا فعل الشرّ . وحقيقةُ قولهم : إنه حيث يُشكَر العبد لا يُشكَر الربّ ، وحيث يشكر الرب[1] لا يشكر العبد ، وانه لا مِنَّةَ لله علينا فى تعليم الرسول وتبليغه إلينا ، والله تعالى يقول (آل عمران ١٦٤) : ﴿ لقد مَنَّ اللهُ على المؤمنين إذ بَعَثَ فيهم رسولاً من أنفُسِهم ﴾ الآية . ويقول[2] : لا تكون لله نعمةٌ على عباده باستغفار الملائكة لهم وتعليم العلماء لهم وعدل الولاة عليهم ، ويقولون : لا يقدر الله أن يجعل الملوك عادلين ولا جائرين ، ولا يقدر أن يصيّر أحدا محسناً الى أحد ولا مسيئاً إلى أحد . وعلى لازم قولهم لا يستحقُّ اللهُ أن يُشكر بحال ، لأن الشكر إنما يكون على النعم الدينية أو الدنيوية [أو الأخروية[3]] ، فالدنيوية [عندهم[3]] واجبة على الله ، والدينية فما فعَلَها بنا ولا يقدر أن يجعل أحداً مؤمنا ولا يهدى أحداً ولا يجعل برّاً ولا تقيًّا ولا يُقْدِرُه على خير أصلا . وأما النعم الأخروية فالجزاء واجب عليه . فالحمد لله الذى هدانا للحق ، وجنبنا هـــذه الضلالات ، فالمقرّون بالقدَر يمدحون المحسن ويذمون المسىء مع اتفاقهم على أن الله خالق الفعلين . فقوله « يَلْزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا » لزوم مالا يلزم ، وغاية الأمر أن يكون الله جعل هذا مستحقا للمدح والثواب ، وهذا مستحقا للذم والعقاب ، فاذا كان كذلك لم يمتنع أن يمدح ذا ويذم ذا

٩٤ قال : « ومنها التقسيم الذى ذكره/ مولاى الامام موسى الكاظم — وقد سأله أبو حنيفة (رحمه الله تعالى) وموسى صبىّ فقال: المعصية ممن ؟ فقال : — إما من العبد أو من الله أو منهما . فان كانت من الله فالله أنصفُ من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لا يفعل ، وإن كانت منهما فهو شريكه والقوىُّ أولىٰ بانصاف عبده الضعيف ، وإن كانت من العبد

---

(١) فى المختصر « لا يشكر الرب » والتصحيح من الاصل ٢ : ٢٣

(٢) أى القدرى الذى ينكر أن أفعال الخلق هى أيضا من خلق الله . والرافضة من هؤلاء

(٣) عن الاصل ٢ : ٢٣

وحده فعليه وقع الأمر وإليه يتوجه الذم . فقال أبو حنيفة : ذرية بعضها من بعض » .
فيقال : ما ذُكرتْ بسندها فنعلم صحتها ، ولعلها كذب ، فان أبا حنيفة مقرٌّ بالقَدَر ، وقد ردَّ على القَدَرية فى الفقه الأكبر ، فكيف يستصوب قولَ من يقول إن الله لم يخلق أفعال العباد ! ثم موسى بن جعفر وسائر علماء أهل البيت مثبتون القَدَر ، وكذلك قدماء الشيعة ، وإنما قالوا بالقَدَر فى دولة بنى بُوَيه[١] حين خالطوا المعتزلة . [وأيضا فهذا الكلام المحكيُّ عن موسى بن جعفر يقوله أصاغر القَدَرية وصبيانهم ، وهو معروف من حين حدثت القَدَرية قبل أن يولد موسى بن جعفر . . . والقَدَرية حدثوا زمن ابن الزبير وعبد الملك[٢] وقول القائل « المعصية ممن ؟ » لفظ مجمل ، فان المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير ، فلا بد له من محل يقوم به ، وهى قائمة بالعبد لا محالة ، وليست قائمة بالله تبارك وتعالى بلا ريب . ومعلوم أن كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه بائناً عنه ، لا بمعنى أنه قام به واتصف به كما فى قوله تعالى (الجاثية ١٣) : ﴿ وسَخَّرَ لكم مافى السماوات وما فى الأرض جميعا منه ﴾ وقوله تعالى (النحل ٥٣) : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾[٣]]

قال[٤] : « ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعاً بكفره لأنه فعل ما هو مراد الله » فهذا مبنى على أن الطاعة هل هى موافقة للامر أو موافقة للارادة ، وهى مبنية على أن الأمر هل يستلزم الارادة أم لا ؟ وقد قدَّمنا أن الله خالق أفعال العباد بارادته ، وقد يخلق مالم يأمر به ، وأجمع العلماء أن الرجل لو حلف ليقضينَّه حقَّه فى غد إن شاء الله ، فخرج الغد ولم يقضه مع قدرته على القضاء لم يحنث . ولو كانت مشيئة الله بمعنى أمره لحنث

---

(١) وهم الذين دفعوا إيران وبعض بلاد المشرق الدفعة الاولى نحو هاوية التشيع ، ثم كانت الثانية فى زمن خدابنده الذى ألف له الحلى هذا الكتاب المردود عليه ، وثالثة الأثافى كانت فى زمن الصفويين

(٢) عن الاصل ٢ : ٢٤

(٣) عن الاصل ٢ : ٢٥

(٤) أى الشيعى المردود عليه

لأنه مأمور بذلك ، وكذلك سائر الحلف على فعل مأمور إذا علَّقه بالمشيئة ، قال الله تعالى (يونس ٩٩) : ﴿ ولو شاء ربُّك لآمَنَ مَنْ فى الأرض كلُّهم جميعا ﴾ مع أنه قد أمرهم بالإيمان ، فعُلِم أن الأمر غير المشيئة . كذلك قوله (الأنعام ١٢٥) : ﴿ ومن يُرِدْ أنْ يُضِله يجعلْ صَدْرَه ضيّقاً ﴾ دليلٌ على أنه أراد إضلاله وهو لم يأمره بالضلالة . وقد ذكرنا أن الإرادة وردت بمعنيين : إرادة قَدَرية وإرادة شرعية ، فهذه متضمنة للمحبة والرضا ، لا الأولى .

قال[1] : « ومنها أنه يلزم نسبة السَّفَه اليه [تعالى] لأنه يأمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه » . قلنا : قد قرَّرنا أن الإرادة نوعان : إرادة الخلق ، وإرادة الأمر[2]

٩٥ / قال[1] : « ومنها أنه يلزم أن نستعيذ بابليس من الله ، ولا يَحسُن قوله تعالى (النحل ٩٨) : ﴿ فاستعذ بالله من الشيطان ﴾ لأنهم نزَّهوا إبليس والكافر عن المعاصى وأضافوها الى الله ، فيكون شرّاً على عبده من إبليس . تعالى الله عن ذلك » . فيقال : هذا كلام ساقط ، فإما أن يكون لإبليس فعل أو لا ، فان لم يكن له فعل امتنع أن يستعاذ به[3] فانه لا يفعل شيئا فلا يعيذ [حينئذ] أحداً . وإن كان له فعل بطل تنزيهه عن المعاصى فسقط الاعتراض به على قول من أثبت القَدَر أو نفاه . ويقال : إنما تحسُن الاستعاذة بابليس لو كان يمكنه أن يعيذهم من الله ، سواء كان الله خالقا لأفعال العباد أو لا ، [وهؤلاء القدَرية كالمصنف وأمثاله[4]] مع قولهم إن إبليس يفعل مالا يقدّره [الله[4]] ويفعل بغير إرادة الله ، وأن [الله[4]] لا يقدر على أن يغير أحداً من عمل الى عمل لا من خير الى شرّ ولا من شرّ الى خير ، وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه كان يقول « أعوذ برضاك من سَخَطِك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك » فاستعاذ ببعض صفاته

---

(١) أى الشيعى المرود عليه

(٢) فى المختصر « إلاه » والتصحيح من الاصل ٢ : ٣٤

(٣) أى بابليس كما يزعم الرافضى المردود عليه

(٤) عن الاصل ٢ : ٤٢

وأفعاله من بعض ، حتى استعاذ به منه ، فكيف يمتنع أن يُستعاذ به من بعض مخلوقاته ؟
ثم أهلُ السنة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد لربه واستعاذته به سببا لنيل المطلوب ودفع المرهوب ، والله أرحم لعباده من الوالدة بولدها فيستعاذ به من شرّ أسباب الشر التى قضاها بحكمته . فمن قال بالحكمة والعلة يقولون : خَلَق إبليس كما خلق الحيّات والعقارب والنار لما فى خلقه ذلك من الحكمة ، وأمرنا أن ندفع الضررَ عنا بكل ما نقدر عليه ، ومن أعظم الاسباب استعاذتنا به حكمةً ورحمة . ومن لا يقول بالعلة والحكمة فانه يقول : خلق ابليسَ الضارَّ لعباده وجعل استعاذتنا طريقا الى دفع ضرره ، كما جعل إطفاء النار طريقا الى دفع حريقها ، والترياق طريقا الى دفع السم ، فهو خالق النافع والضار وأمرَنا بما ينفعنا ، ثم إنْ أعاننا كان محسناً وإلا فله أن يفعل ما شاء

وقوله « نزَّهوا إبليس والكافر من المعاصى » فهذا فرية ، فانهم متفقون على / أن ٩٦ العاصى هو المتصف بالمعصية والمذموم عليها ، وأن الأفعال يوصف بها مَنْ قامت به لا مَن خلقها ، وأن إضافة الصفة الى الموصوف بها الذى قامت به من إضافة المخلوق إلى خالقه

ثم أخذ القدَرىّ ، يسهب فى هذيانه وغيّه فقال : « ومنها أنه لا يبقى وثوق بوعد الله ووعيده ، لأنهم جوّزوا إسنادَ الكذب فى العالَم اليه فجاز أن يكذب فى إخباراته كلها ، فتنتفى فائدة بعثة الرسل » . قلت : الفرق بين « الخالق » وبين « الفاعل » معلوم بين العقلاء ، فاذا خلق اللهُ لغيره حركة لم يكن هو المتحرك ، وإذا خلق للرعد صوتا لم يكن هو المصوّت ، وإذا خلق الألوان فى النبات والحيوان لم يكن هو المتصف بتلك الألوان ، وإذا خلق فى غيره علما وحياة وقدرة لم تكن [تلك المخلوقات فى غيره[1]] صفاتٍ له ، وإذا خلق فى غيره عمىً وصمماً لم يكن هو الموصوف بالعمى والصمم ، وإذا خلق فى غيره صوماً وطوافا وخشوعا لم يكن هو الصائم ولا الطائف ولا الخاشع . أما قوله تعالى (الأنفال ١٧) : ﴿ وما رَمَيْتَ إذ رميتَ ولٰكنَّ اللهَ رمىٰ ﴾ معناه : ما أصبت إذ حَذَفْتَ ولكن

---

(١) عن الاصل ٢ : ٤٤ وكانت فى المختصر « الأشياء »

الله هو الذى أصاب ، فمنه الحذفُ باليد ومن الله الإيصال الى العدوّ كلهم ، و [ليس المراد بذلك مايظنه بعض الناس أنه لما خلق الرامى والرمى كان هو الرامى فى الحقيقة ، فان ذلك[(١)]] لو صار فى كل فعل لـكنتَ تقول : ما مشيت إذ مشيت ولـكن الله مشى ، وما ركبت اذ ركبت ولـكن الله ركب وما لا نهاية له ، وبطلان ذلك معلوم بالضرورة ، ولهذا يُروَى أن عثمان كانوا يرمونه بالحجارة [لما حُصر[(١)]] فقال : علامَ ترموننى ؟ فقالوا : ما رميناك ، ولـكن الله رماك ، فقال : إن الله لو رمانى لأصابنى ، ولـكن أنتم ترموننى فتخطئوننى .

الوجه الآخر أنهم يجوّزون أنه تعالى يخلق القدرة على الـكذب مع علمه بأن صاحبها يكذب ، وكذا القدرة على الظلم والفحش . ومعلوم أن الواحد منا يجرى تمـكينه من القبائح وإعانته عليها مجرى فعله لها ، فمن أعان غيره على الـكذب والظلم كان الفاعل ، قال تعالى (المائدة ٢) : ﴿ ولا تعاوَنُوا / على الإثم والعُدْوان ﴾ فان قالوا : إنما أعطاه القدرة ليطيع لا ليعصى ، قيل : إذا كان عالما بأنه يعصى كان بمنزلة من أعطى آخر سيفا ليقاتل به الـكفار مع علمه بأنه يقتل نبيا [وهذا لا يجوز فى حقنا[(١)]] فتعالى اللهُ عن ذلك

97

الثالث — أن يقال : ليس كل ما كان قادرا عليه وهو ممـكن نشك فى وقوعه ، بل نعلم أنه لا يفعل أشياء مع أنه قادر عليها [وهى ممكنة[(١)]] فلا يقلب البحر زئبقا[(٢)] والجبال ياقوتا ، وعلمنا بأنه [تعالى[(١)]] منزه عن الـكذب وأنه ممتنع عليه قطعا

الرابع — نحن نعلم بأنه موصوف بصفات الـكمال ، وأن كل كمال ثبت لموجود فهو أحقُّ به ، وكل نقص منزهٌ عنه . ونعلم أن الحياة والعلم والقدرة صفات كمال فهو أحقُّ بها ، وكذلك الصدق ، كما قال تعالى (النساء ٨٧) : ﴿ ومن أصدق من الله حـديثا ﴾ وقال النبى ﷺ « إن أصدقَ الـكلام كلامُ الله »

الخامس — أن كلامه قائم بذاته غيرُ مخـلوق عند أهل السنَّة ، فان الـكلام صفة

---

(١) عن الاصل ٢ : ٤٤

(٢) كذا فى المختصر ، وفى الاصل ٢ : ٤٤ « أدهانا »

كمال فلا بدَّ أن يتصف بها ، سواء قالوا إنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته وهو معنى [قائم بالنفس[1]] أو حروف أو أصوات قديمة ، أو قالوا إنه متعلق بمشيئته و إنه تكلم بعد أن لم يكن متكلما ، أو أنه لم يزل متكلما إذا شاء . والكذب صفة نقص كالصمم والبكم والعمى ، ومع أنه يخلق خلقه متصفين بذلك ولا يقوم به فكذلك يخلق الكذب فى الكاذب ولا يقوم به .

السادس — أن هذا السؤال وارد عليكم ، فانكم تقولون يخلق فى غيره كلاما يكون كلامه مع كونه قائما بغيره وهو مخلوق ، وان الكلام الذى يتكلم به العباد ليس هو كلامه ولا مخلوقا له ، فاذا كان هذا صدقا وهذا صدقا فلا بد أن يعترفوا أن هذا كلامه وهذا ليس بكلامه .

وقولك : « وجاز إرسال الكذّاب » فنقول : لا ريب أن [اللهَ[2]] يرسل الكذّاب ، كقوله (مريم ٨٣) : ﴿ ألم ترَ أنّا أرسلنا الشياطينَ على الكافرين تؤزُّهم أزّاً ﴾ وكقوله (الاسراء ٥) : ﴿ بعَثْنا عليكم عباداً لنا ﴾ لكن لا يكون ذا إلا مقرونا /بما يبين كذبهم كما فى مثل مُسَيْلمة والأسود [العَنْسى[2]] وليس فى إرسالهم ما يمنع التميز بين الصادق والكاذب . وإذا خلق من يدَّعى النبوّة وهو كاذب فان قالوا يجوز [إظهار[2]] أعلام الصدق عليه كان [هذا[2]] ممنوعا [وهو باطل بالاتفاق[2]] ، و إن قالوا لا لم يكن مجرَّد ادعاء النبوة — بلا عَلَم على الصدق — ضارّاً ، فان مدَّعى الطب أو [أنه] صانع بلا عَلَم يدل [على صدقه] لم يلتفت إليه فكيف مدَّعى النبوّة . و إن قالوا : إذا جوَّزتم عليه أن يخلق الكذب فى الكذّاب فجوّزوا عليه أن يُظهر على يديه أعلام الصدق ، قيل : هذا ممتنع ، لأن أدلة الصدق تستلزم الصدق ، إذ الدليل مستلزم للمدلول ، و إظهار أعلام الصدق على الكذّاب ممتنع لذاته . و إن قالوا : جوّزوا أن يظهر على يديه خارق ، قلنا : نعم ، فنحن نجوّز ذلك لمدَّعى الإلهية كالدَّجّال ، ويجوز الخارق لمدَّعى النبوّة لكن على وجه لا يدلّ على صدقه كالساحر والكاهن

٩٨

---

(١) عن الاصل ٢ : ٤٥ (٢) عن الاصل ٢ : ٤٦

السابع[١] — أن دلائل النبوة وما به يعرف صدق النبي لم يتخصص فى الخوارق ، بل يتنوع كما تتنوع معرفة الكذب .

قال[٢] : « ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصى ، فان الزنا إذا كان واقعا بأرادة الله والسرقة [إذا صدرت عن الله وإرادته هى المؤثرة[٣]] لم يجز للسلطان المؤاخذة عليها لأنه يصدّ السارق عن مراد الله ، فلو صُدَّ أحدُنا عن مراده لتألم ، ويلزم أن يكون الرب مريداً للنقيضين ، لأن المعصية مرادة له ، والزجر عنها مراد له » . قلنا : قد مرَّ ما يبين هذا . ونقول : ما قدَّره وقضاه من ذلك هو ما وقع دون ما لم يكن . وما وقع لم يقدر أحد أن يردَّه ، وإنما يُرَدُّ بالحدود والزواجر ما لم يقع بعدُ ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . فقولك « يصدُّ السارق عن مراد الله » كذب ، لأنه إنما يصدُّه عما لم يقع ، وما لم يقع لم يُرِدْه الله . ولهذا لو حلف ليسرقنّ هذا المال إن شاء الله ولم يسرقه لم يحنث بالإجماع ، لأن الله لم يشأ سرقته . ولـكنَّ القدرية لا تـكون عندهم « الإرادة » إلا بمعنى « الأمر » فيزعمون أن السرقة إذا كانت « مرادة » كانت « مأموراً بها » ، وقد تيقنّا أن الله لم يأمر/ بالسرقة ، ومن قال أمر بها فقد كفر . وأيضا فأن من المقدور — بالاتفاق — ما يحسن ردُّه وزواله ، كالمرض فانه مِنْ فعلِ الله ويحسُن بنا دفعه بالتـداوى والاجتناب لأسبابه ، ففى هذا ازالة لمراد الله ، وكذا إطفاء النار التى تريد أن تحرق ، وإقامة الجدار الذى يريد أن يقع ، وكذا ردُّ البرد بالدِّفْء ، والحرِّ بالظلّ ، فيُدفع مرادٌ بمراد ، والـكلُّ من قدَر الله ، وقد قيل للنبي ﷺ « أرأيتَ أدوية نتداوَى بها ، ورُقىً نسترقى بها ، وتقاةً نتقيها ، هل تردُّ من قدر الله شيئا ؟ قال : هى من قدَر الله » وقال تعالى (الرعد ١١) : ﴿ له مُعَقِّباتٌ من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمرِ الله ﴾

---

(١) تحرفت فى المختصر برسم (الرابع)

(٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) عن الاصل ٢ : ٤٦

وقولك : « يلزم أن يكون مريداً للنقيضين » [كلام ساقط ، فان النقيضين[١]]
مالا يجتمعان ولا يرتفعان ، أو ما لا يجتمعان ، وهما المتضادّان . والزجر ليس عما وقع
[وأريد[١]] بل عقوبةٌ على الماضى وزجرٌ عن المستقبل . والزجر الواقع [بارادته[١]] إن
حصل مقصوده لم يحصل المزجور عنه [فلم يرده ، فيكون المراد الزجر فقط[١]] ، وإن لم
يحصل مقصوده لم يكن زجرا تاماً بل يكون المراد فعل هذا الزجر وفعل ذاك ، كما يراد
ضرب هذا لهذا بالسيف وحياة هذا ، وكما يراد المرض المخوف الذى قد يكون سبباً للموت
ويُراد معه الحياة

قال : « ومنها قد تقدم بالضرورة استناد أفعالنا إلينا ووقوعها بحسب إرادتنا ، فاذا
أردنا الحركة يَمْنَةً لم تقع يَسْرة ، وبالعكس ، والشك فى ذلك سفسطة » . فيقال :
جمهور أهل السنة قائلون بهذا ، فان أفعالنا مستندة إلينا ونحن محدِثون لها ، والنصوص
بذلك كثيرة فى القرآن . فاعلم أن كون العبد مريدا فاعلا بعد أن لم يكن مريدا فاعلا أمرٌ
حادث ، فإما أن يكون له محدِث أو لا ؛ فان لم يكن له محدِث لزم حدوث الحوادث
بلا محدث ، وإن كان له محدث فإما أن يكون العبد أو الله ، فان كان العبد فالقول
فى إحداثه لتلك الفاعلية كالقول فى إحداثها ويلزم التسلسل ، وهو هنا باطل ، لأن العبد
كان بعد أن لم يكن فيمتنع أن تقوم به حوادث لا أول لها / فتعين أن يكون اللهُ هو ١٠٠
الخالق لكون العبد مريدا فاعلا ، فأهل السنة يقولون بهذا العلم الضرورى ، فيقولون :
العبد فاعل ، والله خلقه فاعلا . وإنه مريد ، والله خلقه مريدا . قال تعالى (التكوير ٢٩)
﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ وقال (ابراهيم ٤٠) : ﴿ ربِّ اجعلنى مُقيمَ الصلاة ﴾ .
فارادة العبد ثابتة ، لكن لا توجد إلا بمشيئة الله . ومن زعم أن الارادة لا تُعلَّل كان قوله
لا حقيقة له ، لأن الارادة أمر حادث فلا بدَّ له من محدث . وقالوا : إن البارى يحدث
إرادة لا فى محل بلا سبب اقتضى حدوثها ولا إرادة ، فارتكبوا ثلاث محالات : حدوث
حادث بلا إرادة من الله ، وحدوث حادث بلا سبب حدث ، وقيام الصفة بنفسها لا فى

---

(١) عن الاصل ٢ : ٤٧

محل . فان قيل : كيف يكون الله محدِثاً لها والعبدُ محدِثٌ لها ؟ قيل : إحداث الله لها هو خَلْقها ، فيصير العبد فاعلا لها بقدرته ومشيئته التى خُلقت فيه ، وكلٌّ من الإحداثين مستلزم للآخر ، فخلقُ الربِّ لفعل العبد يستلزم وجودَ الفعل ، وكونُ العبد فاعلا له بعد أن لم يكن يستلزم كونَ الرب خالقاً له .

قال الإمامى : « والقرآن مملوء من إسناد أفعال البشر اليهم كقوله (النحل ٣٢) : ﴿ ادْخلوا الجنةَ بما كنتم تعملون ﴾ ، (فُصِّلتْ ٤٦ والجاثية ١٥) : ﴿ مَنْ عَمِلَ صالحاً فلِنفسه ومن أساء فعليها ﴾ » وذكر آيات . قلنا : هذا كله حق ، والقرآن أيضا مشحون بما يدلُّ على أن أفعالنا حادثة بمشيئة الله كقوله (البقرة ٢٥٣) : ﴿ ولو شاء اللهُ ما اقتتلوا ﴾ (الانعام ١٠٧) : ﴿ ولو شاء اللهُ ما أشركوا ﴾ (الأنعام ١٢٥) : ﴿ فمن يُرِدِ اللهُ أن يهديَهُ يَشْرحْ صدرَه ﴾ . فلا يجوز أن تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض ، ولو كانت المشيئة بمعنى الأمر لحنث من حلف وقال إن شاء الله ، وقال تعالى (البقرة ٢٦) : ﴿ يُضلُّ به كثيرا ويهدى به كثيرا ﴾ ، (الانفال ٢٤) : ﴿ واعلموا أن اللهَ يحول بين المرء وقلبه ﴾

قال الإمامى : « فقال الخصم : القادر يمتنع أن يرجح [أحد مقدوريه [١]] من غير مرجح ، ومع الترجيح يجب الفعل ، فلا قدرة . ولأنه يلزم أن يكون الانسان / شريكا لله ولقوله (الصافات ٩٦) : ﴿ واللهُ خلقكم وما تعملون ﴾ . فقلنا [٢] : الجواب عن [الاول [٣]] المعارضة بالله فانه قادر ، فان افتقرت القدرة إلى المرجح وكان المرجح موجبا للأثر لزم أن يكون الله موجبا لا مختاراً فيلزم الكفر . والجواب عن الثانى : أىّ شركة هنا ؟ والله هو القادر على قهر العبد وإعدامه . والجواب عن قوله تعالى ﴿ واللهُ خلقكم ﴾ أنها إشارة الى الاصنام التى كانوا ينحتونها ، فأنكر عليهم فقال (الصفات ٩٥ — ٩٦) :

١٠١

---

(١) فى المختصر « يرجح مقدوره » واعتمدنا ما فى الاصل ٢ : ٥٦

(٢) القائل هو الامامى فى الكتاب المردود عليه

(٣) سقط من المختصر وأكمل من الأصل ٢ : ٥٦

﴿أتعبُدون ما تنحِتون ، واللهُ خلقكم وما تعملون﴾ . قال شيخنا ابن تيمية رحمه الله تعالى :
لم يذكر [من أدلة أهل الاثبات[١]] إلا يسيرا ، ومع هذا فالأدلة الثلاثة ليس لهم عنها
جواب صحيح . أما الأول فان المستدلَّ بذلك الدليل لا يقول : اذا وجب الفعل فلا قدرة ،
فان عامة أهل السنة يقولون : ان العبد له قدرة ، حتى الجبرية ، لـكن يقولون لا تأثير لها .
وقد مرَّ أن لها تأثيرا من جنس تأثير الاسباب فى مسبباتها ، ليس لها تأثير الخلق والإبداع .
[ويوجب هذا الدليل[٢]] أن القادر يمتنع أن يرجح مقدوره إلا بمرجح ، وذلك المرجح
لا يكون من العبد ، فتعين أن يكون من الرب ، وعند وجود المرجح التام يجب وجود
الفعل ويمتنع عدمه ، فانه إذا كان بعد وجود المرجح يمـكن وجود الفعل وعدمه كما كان
قبل المرجح [كان[٣]] ممـكنا ، والممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح تام .
وأما معارضة ذلك بفعل الله ، فالجواب أن هذا برهان عقلى يقينى ، واليقينيات لا تُعارَض
ولا يوجد لها معارض . وأيضا فان قدرة الرب تفتقر الى مرجح ، لـكن المرجح هو إرادة
الله ، وإرادة الله لا يجوز أن تـكون من غيره بخلاف إرادة العبد . وإذا كان المرجح
إرادة الله كان فاعلا باختياره لا موجبا بذاته بدون اختياره ، وحينئذ فلا يلزم الـكفر . ثم
نقول : ما تعنى بقولك « يلزم أن يكون الله موجبا بذاته » أتعنى بذلك أن يكون موجبا
للأثر بلا قدرة / ولا إرادة ، أو تعنى به أن يكون الأثر واجبا عند وجود المرجح الذى هو ١٠٢
الإرادة مثلا مع القـدرة ؟ فان عنيتَ الأول لم نسلِّم التلازم ، فان الفرض أنه قادر وأنه
مرجح بمرجح . فهنا شيئان : قدرة وأمر آخر وقد فسرنا ذلك بالارادة ، فـكيف يقال
إنه مرجح بلا قدرة ولا إرادة . وإن أردتَ أنه يجب وجود الأثر اذا حصلت الارادة مع
القدرة فهذا حقٌ وهو مذهب المسلمين ، فما شاء الله وجوده وجبَ وجودُه بمشيئته وقدرته

---

(١) فى المختصر « من الادلة » واخترنا مافى الاصل ٢ : ٥٦

(٢) كذا فى الاصل ٢ : ٥٦ والذى فى المختصر « وتوجيه الدليل »

(٣) سقطت من المختصر وبقيت فى الاصل ٢ : ٥٧

وما لم يشأ وجودَه امتنع وجودُه لعدم مشيئته وقدرته . فالأول واجب بالمشيئة ، والثانى ممتنع لعدمها . وأما ما يقوله القدَرية من أن الله يشاء مالا يكون ويكون مالا يشاء فهذا ضلال ، فاذا أراد حدوث مقدور فإما أن يجب وجوده أو لا : فان وجب حصل المطلوب وتبين وجود الأثر عند المرجح ، وسواء سميتَ ذا « موجبا بالذات » أو لم تسمّه . وإن لم يجب وجوده كان ممكنا قابلا للوجود والعدم فلا بد له من مرجح ، وهكذا هلمّ جراً . ثم نقول : ما ذكرته من الحجة العقلية [وهو استناد أفعالنا الاختيارية الينا ووقوعها بحسب اختيارنا [1]] معارَض بما ليس من أفعالنا ، كاللون فان الانسان يحصّل اللونَ الذى يريد حصوله فى الثوب بحسب اختياره ، وهو مستند الى صنعته ، ومع هذا فليس اللون مفعولا له . وأيضا فما ينبت [من الزرع والشجر [1]] قد يحصل بحسب اختياره ، وهو مستند الى ازدراعه ، وليس الإنبات من فعله . فليس كلُّ ما استند الى العبد ووقع بحسب اختياره كان مفعولا له . وهذه معارضة عقلية .

وأما قوله « أىُّ شركة ها هنا ؟ » فيقال : إذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله ولا قدرته فهذه مشاركة لله صريحة ، [ولهذا شبّه هؤلاء بالمجوس الذين يجعلون فاعل الشر غير فاعل الخير ، فيجعلون لله شريكا آخر . . . ولهذا قال ابن عباس : الايمان بالقدَر نظام التوحيد . . . وقول القدَرية يتضمن الإشراك والتعطيل ، فانه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل ، ويتضمن إثبات فاعل مستقل غير الله ، وهاتان شعبتان من شعب الكفر ، فان أصل كل كفر التعطيل والشرك [2]] وهذا كما تقول الفلاسفة من أن الأفلاك تفعل بطريق الاستقلال ، وأنها هى المحدثة للحوادث التى فى الأرض . والعجب

١٠٣ إنكارهم على القدَرية قولهم : ما زال الربُّ عاطلا عن الفعل حتى أحدث العالَم / وهم يقولون : ما زال ولا يزال معطلا عن الإحداث ، بل عن الفعل ، فان ما لزم ذاته كالعقل

---

(١) عن الاصل ٢ : ٥٨

(٢) عن الاصل ٢ : ٥٩

والفلك ليس هو فى الحقيقة فعلا له ، إذ الفعل لا يعقل إلا شيئا بعد شىء ، فاما مالزم الذات فهو من باب الصفات كلون الانسان وطوله فانه يمتنع أن يكون فعلا له بخلاف حركاته فانها فعل له . وإن قُدِّرَ أنه لم يزل متحركا كما يقال فى [نفس الانسان[1]] إنها لم تزل تتحرك من حال الى حال ، وإن القلب أشدُّ تقلباً من القِدْر اذا استجمعت غليانا . فكون[2] الفاعل ـ الذى هو فى نفسه يقوم به فعل[3] يحدث شيئا بعد شىء ـ مفعولا[4] بخلاف ما لزمه لازمٌ يقارنه فى الأزل ، فهذا لا يعقل أن يكون مفعولا له . فتبين أنهم[5] فى الحقيقة لا يثبتون للربّ فعلا أصلا ، فهم معطِّلة حقا . وأرِسْطو وأتباعه إنما أثبتوا العلة الأولى من جهة كونها علة غائية لحركة الفلك ، فان حركة الفلك عندهم بالاختيار كحركة الانسان فلا بدَّ لها من مراد فيكون هو مطلوبها فقالوا : إن العلة الاولى هى التى يتحرّك الفلك لأجلها ، أى للتشبُّه بها . بل غاية ما يثبتونه أن يكون[6] شرطا فى وجود العالَم ، فهى علة له تحرّكه كما يحرّك المعشوقُ العاشقَ ، بمنزلة الرجل الذى اشتهى طعاما فمدَّ يده إليه — أو رأى من يحب — فذلك المحبوب هو المحرّك ، لكون المتحرك أحبَّه . وحينئذ فلا يكونون قد أثبتوا لحركة الفلك محدثا أحدثها غير الفلك ، كما لم تُثبت القدَرية لأفعال الحيوان محدثا غير الحيوان ، فلهذا كان الفلك عندهم حيوانا كبيرا . فتبين أن الفلاسفة قَدَرية فى جميع حوادث العالَم وأنهم أصلُ الشرّ[7] ، ولهذا يضيفون الحوادث الى الطبائع التى فى الأجسام كما تقول القَدَرية فى الحيوان ، ولا يثبتون محدثَ الحوادث ، وغايتهم أن جعلوا الربَّ شرطاً فى وجود العالَم ، ومنهم من قال : الفلك واجبُ الوجود ، لكن أثبتوا علةً إما غائية وإما فاعلية وعند التحقيق لا حقيقةَ / لما اثبتوه ، فهم[5] أجهل الناس بالله .

١٠٤

---

(١) فى المختصر « فى نفسه » واعتمدنا مافى الاصل ٢ : ٦٠

(٢) فى الاصل ٢ : ٦٠ « يكون » وما فى المختصر أصح

(٣) فى المختصر « فعله » واعتمدنا ما فى الاصل ٢ : ٦٠

(٤) فى المختصر « مفعول » واعتمدنا مافى الاصل ٢ : ٦٠

(٥) أى الفلاسفة الذين حكى مذهبهم وقارنه بمذهب منكرى القدر

(٦) أى الله

(٧) كانت فى المختصر « من أصل البشر »

ومن دخلَ فى أهل المِلَلِ منهم [١] — كالفارابى ، وابن سينا ، وموسى بن مَيْمون اليهودى ، ويحيى بن عَدِىّ النصرانى ، ومَتى — فهم مع إلحادهم أسَدُّ عقلا ونظراً من أرِسْطو وأتباعه المشّائين . ودخل بعض المتكلمة معهم فى الباطل وخرجوا عن الحقّ — كتوحيد الإلٰهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته — ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية ، وهو الإقرار بأن الله خالقُ كل شىء وربه ، وهذا توحيد أقرَّ به المشركون ، قال تعالى (الزُّخْرُف ٨٧) : ﴿ ولَئِنْ سأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهم لَيَقُولُنَّ الله ﴾ وقال تعالى (يوسف ١٠٦) ﴿ وما يُؤْمن أكثرُهم بالله إلاّ وهم مشركون ﴾ . وإنما التوحيد المطلوب توحيد الإلٰهية المتضمن توحيد الربوبية ، وإن توحيد الله أن يُعبد وحده فلا يُخاف إلاّ هو ، ولا يُدْعى إلاّ هو . والعبادة تجمع غاية الحبّ والذل ، والتوحيد يتضمن إثبات نعوت الكمال لله والاخلاص له (البيِّنة ٥) : ﴿ وما أُمِرُوا إلاّ ليَعْبُدوا اللهَ مُخْلِصينَ له الدين ﴾

[وأصل الشرك إما تعطيل — مثل تعطيل فرعون موسى ، والذى حاجَّ إبراهيمَ فى ربه — . . . وإما الاشراك ، وهو كثير فى الأمم أكثرُ من التعطيل ، وأهله خصومُ جميع الأنبياء . وفى خصوم ابراهيم ومحمد ﷺ معطلّة ومشركة ، لكن التعطيل المحض للذات قليل ، وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات ، فانهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون ممتنع الوجود . ثم ان كل من كان الى الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقربَ الى كمال التوحيد والايمان والعقل والعرفان ، وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك أبعد . فمتأخرو متكلمة الإثبات الذين خلطوا الكلامَ بالفلسفة — كالرازى والآمِدِى ونحوهما — هم دونَ أبى المعالى الجوينى وأمثاله فى تقرير التوحيد وإثبات صفات الكمال [٢] ، وأبو المعالى وأمثاله دون القاضى أبى بكر

---

(١) أى من انتسب من الفلاسفة الى الاسلام أو اليهودية أو النصرانية

(٢) الذى يراقب تطور علماء الكلام فى الاسلام يتوصل - فى الغالب - الى حقيقتين رائعتين : الاولى أنهم كانوا يعتبرون أساليب الفلسفة الكلامية ضرورة من الضرورات فى مقاومة المشككين بحقائق الاسلام ودفع ضلالات أهل الأهواء ، إلا أنهم لطول معاناتهم =

ابن الطيّب وأمثاله فى ذلك ، وهؤلاء دون أبى الحسن الاشعرى فى ذلك ، والاشعرى فى ذلك دون أبى محمد بن كُلّاب (١) ، وابنُ كلّاب دون السلف والأئمة فى ذلك . ومتكلمة أهل الإثبات الذين يقرّون بالقدر هم خير — فى التوحيد وإثبات صفات الكمال — من القدَرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم ، لأن أهل الاثبات يثبتون لله كمال القدرة ، وكمال المشيئة ، وكمال الخَلْق ، وأنه منفرد بذلك ، فيقولون : إنه وحْدَه خالق كل شىء من الأعيان والأعراض ، ولهذا جعلوا أخصَّ صفات الرب تعالى القدرة على الاختراع . والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه ، ليس هى وحدَها أخصَّ صفاته . وأولئك (٢) يُخرجون أحوال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له ، وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها ، وإثبات شركاء لله يفعلونها ، وكثير من متأخرة القدرية يقولون إن العباد خالقون لها ، ولكن سلفهم يحترزون عن ذلك (٣)]

= ذلك صارت هذه الاساليب مألوفة لهم . والحقيقة الأخرى أنهم اذا صاروا فى طور النضوج يتبين لهم بنور من الله أن فائدة هذه الاساليب فى إقناع أهل الاهواء أقل من الضرر الذى ترتب على الالتجاء الى هذه الضرورة ، ولذلك كانوا يجنحون الى تركها ويرجعون الى مذهب السلف فى أمر العقائد . وقد تقدم فى هامش ص ١١٧ ما قاله أبو المعالى الجوينى فى كتابه (الرسالة النظامية) فى رجوعه الى مذهب السلف ، بعد الذى كان عليه لما ذاكره أبو جعفر الهمدانى فى معنى العلوّ . وأبلغ من ذلك ما وقع قبلُ للامام أبى الحسن الاشعرى فى طوره الثالث الذى كان خاتمة مطافه بما سجله فى كتاب الابانة الذى ثبت أنه آخر كتبه (انظر شذرات الذهب ٢ : ٣٠٣ ومجلة الازهر م ٢٦ ص ٣١ — ٣٣)

(١) هذه شهادة عظيمة بمنزلة كريمة لابن كلاب ، ولو اطلعنا عليها عند كتابة ما كتبناه عنه فى هامش ص ٤١ لأشرنا اليها هناك

(٢) أى القدرية من المعتزلة والشيعة

(٣) هذه الجملة منقولة عن الاصل ٢ : ٦٢ - ٦٣ وقد طواها الحافظ الذهبى ، ورأينا لأهميتها أن لا يخلو منها هذا المختصر ، مع تمييزها بالعلامتين [ ] ليبقى مختصر الذهبى متميزاً كما أراده رحمه الله وأعظم مثوبته

وطوّل الشيخ هنا [١] — بعبارات منطقية و بحوث دقيقة — الى أن ذكر (دليل التمانُع) فى قوله (الانبياء ٢٢) : ﴿ لوكان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لفسدتا ﴾ فقال : إن دليل التمانُع أنه لو كان للعالم صانعان لكان أحدهما إذا أراد أمراً وأراد الآخر خلافه — مثل أن يريد أحدهما إطلاع الشمس من مشرقها و يريد الآخر إطلاعها من مغربها — امتنع أن يحصل مرادهما إذ ذلك جمعٌ بين الضدَّين فيلزم أن لا يحصل مراد واحد منهما فلا يكون ربّاً . وكذا إذا أراد أحدهما تحريك شىء وأراد الآخر تسكينه . فان قيل : يجوز أن تتفق الإرادتان ، فنقول : إذا فرض ربّان : فاما أن يكون كل منهما قادراً بنفسه ، أو لا يكون قادراً إلاّ بالآخر . فان لم يكن قادراً إلا بالآخر كان هذا ممتنعا لذاته مقتضيا للدّور فى العلل والفاعلين ، فانه يستلزم أن يكون/ كل منهما جعل الآخر قادرا ، ولا يكون أحدهما فاعلا حتى يكون قادرا . فاذا كان كل منهما جعل الآخر قادراً فقد جعله فاعلا ، ويكون كل منهما جعل الآخر ربا ، وهذا ممتنع من ربّين واجبين بأنفسهما قديمين . لأن هذا لا يكون قادراً رباً فاعلا حتى يجعله الآخر كذلك ، وكذلك الآخر ، وهذا ممتنع ضرورة ، فالدور القبلى ممتنع لذاته كالدور فى الفاعلين والعلل ، فيمتنع أن يكون كل من الشيئين علة للآخر وفاعلا له أو جزءاً من العلة ، فاذا كان كل منهما لا يكون قادرا أو فاعلا إلا بالآخر لزم أن يكون كل منهما علة فاعلة وعلة لتمام مابه يصير الآخر قادرا فاعلا ، وذلك ممتنع ضرورة فلزم ان الرب لا بد أن يكون قادرا بنفسه ، فان أمكنه إرادة خلاف ما يريد الآخر أمكن اختلافهما ، وإن لم يمكنه أن يريد إلا ما يريد الآخر لزم العجز ، فمتى فرض لزوم اتفاقهما أبدا كان ذلك ممتنعا لذاته ، وقد يمكن هذا فى مخلوقين بأن يجعلهما ثالثٌ قادرَين فيكونان متعاونين كاليدَين فانه تحدث لهما قوة باجتماعهما ، و يمتنع ذلك فى حالتين : فانه إن كان أحدهما قادراً على الاستقلال والانفراد ولم يشترط فى فعله معاونة الآخر أمكن أحدهما أن يفعل مالا يريده الآخر أو ما يريد خلافه ، وإن لم يكن قادرا على الانفراد امتنع أن يحصل لهما عند الاجتماع قوة ، لما فى ذلك من الدور ، لأن هذا

١٠٥

---

(١) أى شيخ الاسلام ابن تيمية رضى الله عنه

لا يقدر حتى يقدر ذاك ، ولا يقدر ذاك حتى يقدر هذا . واذا قيل : أحدهما يقدر على ما يوافقه عليه الآخر لم يكن قادرا إلا بموافقته . واذا قيل : يقدر على ما يخالفه الآخر فيه كان كل منهما مانعا الآخر من مقدوره فلا يكون واحد منهما قادرا . و إذا كان كل منهما مانعا ممنوعا لزم منه الجمع بين النقيضين . فيتبين امتناع ربّين سواء . وامتنع وقوع مؤثرين تامين مستقلين يجتمعان على أثر واحد بأن يقول كل منهما [انه] خاط هـذا الثوب وحده . وهذا بخلاف المشتركين على عمل فعل واحد ، قال تعالى (المؤمنين ٩١) : ﴿ وما كان معه من إلٰهٍ / إذاً لذهبَ كلُّ إلٰهٍ بما خلق ولَعَلا بعضُهم على بعض ﴾ ١٠٦ فذكر سبحانه وجوب امتياز المفعولين ووجوب قهر أحدهما الآخر ، ولو اختلط مفعولهما لكانا كالحاملين خشبة كل منهما مفتقر الى الآخر حال الاجتماع ، فاذا قُدّر أن إرادة هذا وفعله مقارن لإرادة الآخر وفعله فالتقدير أنه لا يمكنه أن يريد وأن يفعل إلا مع الآخر ، فتكون ارادته وفعله مشروطا بارادة الآخر وفعله ، فيكون بدون ذلك عاجزا عن الارادة والفعل ، فيكون كل منهما عاجزا حال الانفراد

قال الرافضى : « وذهبت الأشاعرة إلى أن الله يُرَى بالعين ، مع أنه مجرَّد عن الجهات ، وقد قال تعالى (الانعام ١٠٣) : ﴿ لا تُدْرِكُه الأبصار ﴾ ، وخالفوا الضرورة من أن المدرَك بالعين يكون مقابلا أو فى حكمه . وقالوا : يجوز أن يكون بين أيدينا جبال شاهقة مختلفة الألوان لا نراها ، وأصوات هائلة لا نسمعها ، وعساكر متحاربة بحيث تمسُّهم ويمسُّوننا ولا نشاهد صورهم وحركاتهم ، ويجوز أن نشاهد أصغر شىء كالذرَّة فى المشرق ونحن فى المغرب . وهذه سفسطة »

قلنا : أما رؤيته[1] فى الآخرة بالأبصار فهو قول السلف والأئمة ، وتواترت به الأحاديث . ثم جمهور القائلين بالرؤية يقولون : يُرَى عيانا مواجهة كما هو المعروف بالعقل قال عليه السلام : «انكم سترون ربَّكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس ، لا تُضامون

---

(١) أى الله تبارك وتعالى

فى رؤيته » ، وفى لفظ : « كما ترون الشمس والقمر صحوا » ، وفى لفظ : « هل تضارّون فى رؤية الشمس صحوا ليس دونها سحاب ؟ قالوا لا . قال : فهل تضارّون فى رؤية القمر صحوا ليس دونه سحاب ؟ قالوا لا . قال : فانكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر [1] »

والذين قالوا يُرَى بلا مقابلة هم الذين يقولون انه ليس فوق العالم ، فلما كانوا مثبتين للرؤية نافين للعلو احتاجوا الى الجمع بين هاتين المسألتين ، وهو قول طائفة من الأشعرية ، وأئمتُهم [2] يقولون بأن الله فوق العرش . والمعتزلة نفت الفوقية والرؤية . فاذا عرضنا وجودَ موجود لا يُشار إليه ، ولا يَصعد اليه شىء ، ولا يَنزل منه أمر ، ولا هو داخل العالَم ولا خارجه ، ولا تُرفَع الأيدى اليه ، على أىّ الفطر والعقول ، أنكرتْ ذلك جدا . وأما قول الأشعرية فقالوا انه تعالى قادر على أن يخلق بحضرتنا مالا نراه ولا نسمعه [من الاجسام والاصوات [3]] ، وأن يُرينا ما بَعُدَ منا من الذرّ ، فلا يقولون / هذا واقع ، وتجويزُ وقوع الشىء غيرُ الشك فى الوقوع . ١٠٧

قال [4] : « وذهبت الأشعرية إلى أن الله أمرَنا ونهانا فى الأزل ولا مخلوق عنده قائلا : [يا أيها الناس اتقُوا ربكم [5]] يا أيها النبى اتقِ الله [يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله [5]] . ولو جلس شخص وحده ولا غلام عنده فقال : يا غانم قم ، يا نجاح كُل . قيل : لمن تنادى ؟ فيقول: لعبيد أشتريهم بعد سنة ، لنسب الى الحمق والسفه » .

قلنا : هذا قول الكلّابية [وهم طائفة من الذين يقولون القرآن مخلوق كالمعتزلة ، لا من يقول هو كلام الله غير مخلوق كالكرّامية والسالمية والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب

---

(١) اقتصر الحافظ الذهبى فى المختصر على لفظ واحد من ألفاظ الأحاديث ، ورأينا أن نوردها كما فى الأصل ٢ : ٧٥

(٢) كالامام الاشعرى نفسه فى (الابانة) وإمام الحرمين فيما استقر عليه

(٣) عن الاصل ٢ : ٧٧

(٤) أى الرافضى المردود عليه

(٥) عن الاصل ٢ : ٧٨

الأربعة وغيرهم ، فليس فى ذكر مثل هؤلاء حصول مقصود الرافضى[(١)]] . ثم كثير من الرافضة يقول به ، وهو الثابت عن أئمة أهل البيت . ثم إن الكلابية والأشعرية قالوا هذا لموافقتهم للمعتزلة فى الأصل ، لا تفاقهم على صحة دليل حدوث الاجسام فلزمهم القول بحدوث مالا يخلو عن الحوادث ، ثم قالوا : وما تقوم به الحوادث لا يخلو منها فاذا قيل : الجسم لم يخلُ من الحركة والسكون ، قالوا : والسكون الأزلى يمتنع زواله لأنه موجود [أزلى ، وكل موجود أزلى يمتنع زواله[(٢)]] ، وكل جسم يجوز عليه الحركة ، فاذا جاز عليه الحركة وهو أزلى وجب أن تكون حركته أزلية لامتناع زوال السكون الأزلى[(٣)] ، ولو جاز عليه الحركة الأزلية لزم حوادث لا أول لها وذاك ممتنع ، فلزم أنه تعالى لا تقوم به الحوادث . وقد علموا قطعا أن الكلام يقوم بالمتكلم ، كما يقوم العلم بالعالم ، والحركة بالمتحرك ، وأن الكلام الذى يخلقه الله فى غيره ليس كلاما له ، بل لذلك المحل ، فلما ثبت عندهم أن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم — وقد وافقوا المعتزلةَ على أن الحوادث لا تقوم بالقديم — لزم من الأصلين أن يكون الكلام قديما ، قالوا : وقدمُ الأصوات ممتنع لأن الصوت لا يبقى زمانين ، فتعين أن يكون الكلام القديم معنى ليس بحرف ولا صوت ، وإذا كان كذلك كان معنى واحداً لأنه لو زاد على واحد لم يكن له حد محدود ، ويمتنع وجود معانى لا نهاية لها ، فهم يقولون : نحن وافقناكم على امتناع أن يقوم بالربّ ما هو مرادٌ له مقدور وخالفناكم فى كون كلامه مخلوقا / منفصلا عنه ، فلزمت المناقضة . ١٠٨ فان كان الجمع بين هذين ممكنا لم نتناقض ، وإن تعذر لزم خطأنا فى إحدى المسألتين ولم يتعين الخطأ فيما خالفناكم فيه ، بل قد نكون أخطأنا فيما وافقناكم عليه من كونه لا يتكلم — بمشيئته وقدرته — بكلام يقوم به ، مع أن إثبات هذا القول هو قول جمهور أهل

---

(١) هذه الجملة اختصرت اختصاراً مخلا ، فآثرنا إثباتها عن الاصل ٢ : ٧٤ كما هى

(٢) عن الاصل ٢ : ٧٨

(٣) كذا فى المختصر وهو الصواب . والذى فى الاصل ٢ : ٧٨ « السكون الاول »

الحديث وطوائف من المتكلمين والكرّامية والشيعة ، بل لعله قول أكثر الطوائف . وإذا اضطررنا الى موافقة إحدى الطائفتين كانت موافقتنا لمن يقول إن الرب يتكلم إذا شاء ، خيرٌ من موافقتنا لمن يقول إن كلامه إنما هو ما يخلقه فى غيره ، لظهور فساده عقلا وشرعا .

ووجه آخر أن يقال : الخطاب لمعدوم لم يوجد بعدُ و بشرط وجوده أقرب الى العقل من متكلم لا يقوم به كلامه ، ومن كون الرب مسلوبا صفات الكمال ، فما خلق الله عرَضا فى جسم إلا كان صفة للجسم لا للخالق . وأما خطاب من لم يوجد بشرط وجوده فان المُوصِى قد يوصى بأشياء ويقول : أنا آمُرُ الوصىَّ بعد موتى أن يعمل كذا و يعمل كذا . و إذا بلغ [ولدى فلان[1]] يكون هو الوصىّ وأنا آمره بكذا وكذا . بل يقف وقفا يبقى دهرا ، ويأمر الناظرَ الذى لم يُخلق بعدُ بأشياء .

وأما القائل « يا غانم ، يا نجاح » فان قصد به خطابَ حاضرٍ فهذا قبيح ، و إن قصد به خطابَ من سيكون ــ مثل أن يقول قد أخبرنى الصادق أن أَمتِى تلد غلاما ويسمى غانما، فاذا ولَدَتْهُ فهو حُرٌّ ، وقد جعلته وصياً على أولادى ، وأنا آمرك يا غانم بكذا وكذا ــ لم يكن هذا ممتنعا ، لأنه خطاب لحاضرٍ فى العلم و إن كان مفقوداً فى العين . والانسان يخاطب من يستحضره فى نفسه ويذكر أشياء له ويقول : يا فلان ، أما قلتُ لك كذا ؟ وروى عن علىّ كرم الله وجهه ورضى عنه أنه لما مرَّ بكربلاء قال : صبرا أبا عبد الله ، يعنى الحسين رضى الله عنه . والنبىُّ ﷺ ذكر الدجّال وخروجه وقال : يا عبادَ الله اثبتوا ولم يوجد بعدُ عبادُ الله أولئك . قلت وذا كثير فى القرآن من إخباره تعالى عن نفسه وعن عباده / وملائكته بصيغة الماضى بما سيكون بعد الساعة كقوله تعالى (الأعراف ٤٤) : ﴿ و نادىٰ أصحابُ الجنة أصحابَ النار ﴾ ، (فاطر ٣٤) : ﴿ وقالوا الحمدُ لله الذى أذهبَ عنّا الحزَن ﴾ ، (غافر ٤٩) : ﴿ وقال الذين فى النار لخزَنة جهنم ﴾ ١٠٩

---

(١) عن الأصل ٢ : ٨١

قال الرافضى : « وذهب مَن عدا الإمامية والإسماعيلية إلى أن الأنبياء والأئمة غيرُ معصومين ، فجوّزوا بعثة مَن يجوز عليه الكذب والسهو والسرقة » . فيقال : ما ذكرته عن الجمهور فى تجويز ذلك على الأنبياء كذب ، فانهم متفقون على عصمة الأنبياء عليهم السلام فى تبليغ الرسالة ، وطاعتُهم واجبة إلا عند الخوارج . والجمهور يجوّزون عليهم الصغائر وأنهم لا يُقرّون عليها . وأما عصمة الأئمة فنعم كما قال ، لم يقل بها إلا مَن ذكر ، وناهيك بقول عرِيّ عن الحجة . قالوا : إن الله لم يُخلِ العالَمَ من أئمة معصومين لما فى ذلك من المصلحة واللطف . قلنا : فهذا الغائب المنتظر المفقود لم يحصل به شىء من المصلحة واللطف سواء كان ميتا[1] كما نقول أو حيا كما تزعمه الامامية . وكذلك أجدادُه لم يحصل بهم ذلك كما حصل بالنبى ﷺ ، ثم لم يحصل بعده أحد من الاثنى عشر له سلطان إلا علىّ كرّم الله وجهه . ومن المعلوم بالضرورة أن حال اللطف والمصلحة التى كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة أعظم مما كان فى زمانه من الفرقة والفتنة والقتال ، والله قد أمرنا بالردّ — عند التنازُع — الى الله والرسول ، ولو كان للناس معصوم غير الرسول لَوَجّه الردَّ اليه ، وفى الصحيحين أن أبا ذرٍّ قال : « أوصانى خليلى أن أسمع وأطيع ، وإن كان عبداً حبشيا مجدَّعَ الأطراف » ، ولمسلم عن أمّ الحصين أنها سمعَت النبىَّ ﷺ فى حجة الوداع يقول « ولو استُعمل عليكم عبدٌ أسودُ مجدَّع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا » ، وللبخارىّ عن أنس بنحوه . / والامامية وغيرهم يجوّزون أن يكون نواب الإمام غير معصومين[2] وأن لا يكون الامام عالما بعصمتهم ، بدليل أن النبى ﷺ قد ولى الوليد بن عقبة ثم أخبر بمحاربة الذين أرسله اليهم . وعلىٌّ كرم الله وجهه ورضى عنه كان كثير من نوّابه يخونونه وفيهم من هرب عنه . فاشتراط العصمة فى الأئمة ليس بمقدور ولا مأمور ولم تحصل به منفعة

١١٠

---

(١) أى من قبل أن يولد ، لأنه لم يولد كما تقدم فى ص ٣١ و ٩٧

(٢) هذا الموضع ورد فى المختصر موجزاً ايجازاً يجافى البيان ، ولا يبعد أن يكون سقط من المخطوطة ما لو بقى لكان الكلام أوضح . ونحيل القارئ على الاصل ٢ : ٨٢ — ٨٩ فانه أبسط وأبين

قال[١] : « وهم يرون القول بالقياس والرأى ، فأدخلوا فى دين الله ما ليس منه ، وحرّفوا أحكام الشريعة ، وأحدثوا مذاهب أربعة لم تكن فى زمن النبى ﷺ ، وأهملوا أقاويل الصحابة » . فالجواب : إن هذا وارد عليكم ، فالزيدية تقول بالقياس . ثم القياس خير من تقليد من لم يبلغ فى العلم مبلغ المجتهدين كمالك والثورى والشافعى وأحمد وأبى عبيد ، وهم أعلم وأفقه من العسكريين وأمثالهما[٢] . ثم قوله « أدخلوا فى دين الله ما ليس منه وحرّفوا » فهذا ليس فى طائفة أكثر من الرافضة ، فانهم كذبوا على الرسول ﷺ ما لم يكذبه غيرهم ، وردُّوا من الصدق ما لا يحصى ، وحرّفوا حيث قالوا ﴿ مَرَجَ البحرين ﴾ علىّ وفاطمة ﴿ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾ الحسن والحسين ﴿ فى إمام مبين ﴾ علىّ ﴿ وآل عمران على العالمين ﴾ آل أبى طالب ، وسمّوا أبا طالب عمران . ﴿ والشجرة الملعونة ﴾ بنو أمية ، ﴿ أن تذبحوا بقرة ﴾ عائشة ﴿ لئن أشركتَ ليحبطنَّ عملك ﴾ لئن أشركت بين أبى بكر وعمر ، ونحو ذلك مما وجدته فى كتبهم ، ومِنْ ثَمَّ دخلت الإسماعيلية فى تأويلات الواجباب والمحرّمات ، فهم[٣] أئمة التحريف

وأما قوله « وأحدثوا مذاهب أربعة [وأهملوا أقاويل الصحابة] » ، فيقال له : متى كانت مخالفة الصحابة منكراً عندكم ؟! ومن الذى يخالف إجماع الصحابة نحن أو أنتم ؟! ومن الذى كفَّرهم وضللهم ؟! [ان أهل السنَّة لا يُتَصَوَّر أن يتفقوا على مخالفة إجماع الصحابة . وأما الإمامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة إجماع العترة النبوية مع مخالفة إجماع الصحابة ، فانه لم يكن فى العترة النبوية — بنى هاشم — على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان وعلىّ رضى الله عنهم من يقول بامامة اثنى عشر ولا بعصمة أحد بعد النبى ﷺ[٤] ، ولا بكفر الخلفاء الثلاثة ، بل ولا من يطعن فى إمامتهم ، بل ولا من

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) المراد بهما الحسن وأبوه على بن محمد

(٣) ى الامامية

(٤) وقد ثبت عن أئمة آل البيت فرداً فرداً أدعية مأثورة يضرعون بها الى الله أن يعفو =

ينكر الصفات ، ولا من يكذّب بالقدَر . فالامامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة النبوية ، مع مخالفتهم لاجماع الصحابة . فكيف ينكرون على من لا يخالف إجماع الصحابة ولا إجماع العترة ؟ ! [١]]

وأما المذاهب فان أراد أنهم اتفقوا على إحداثها مع مخالفة الصحابة فهذا كذب عليهم فان الأربعة لم يكونوا فى وقت واحد / ، ولا كان فيهم من يقلد الآخر ، ولا من أمر الناس باتباعه ، بل كل منهم يدعو إلى متابعة الكتاب والسنَّة ويردُّ على صاحبه . وإن قلتَ إن الناس اتبعوا الأربعة فهذا أمر اتفاقى . وأما الشيعة فكل ما خالفوا فيه الجمهور فهم مخطئون فيه . والأربعة لم يخترعوا علما لم يكن ، بل جمعوا العلم فأضيف ذلك إلى الواحد منهم كما تضاف كتب الحديث الى من جمعها كالبخارى ومسلم وأبى داود ، وكما تضاف القراءات الى من اختارها كنافع وعاصم . ثم لم يقل أهل السنَّة إن إجماع الأربعة حجة معصومة ، ولا إن الحق منحصر فى قولهم وإن ما خرج عنه باطل . والمجتهدون يتنازعون ويختلفون فى فهم كلام الرسول ، ثم الصحابة قد ثبت عنهم القول بالرأى والقياس كما ثبت عنهم ذمُّ ما ذموه من القياس ، فالمذموم منه ما عارض النص ، وكذلك القياس الذى لا يكون فيه الفرع مشاركا للأصل فى مناط الحكم . ولا شك أن القياس فيه فاسد [٢] وليس ذلك يوجب بطلان جميعه ، كما أن وجود الموضوعات فى المرويات لا يوجب بطلان جميع الحديث .

١١١

قال [٣] « وذهبوا [٤] بسبب ذلك الى أمور شنيعة كاباحة البنت من الزنا . وسقوط

= عن ذنوبهم ويتجاوز عن سيئاتهم ، وهذا إعلان منهم بينهم وبين الله بأنهم غير معصومين عن الذنوب ، ولا ينكرون ما يقعون فيه من سيئات . فهل نكذبهم ونصدق من لا خلاق لهم ؟

(١) عن الاصل ٢ : ٩٠ وقد اختصره الذهبى بالمعنى

(٢) لشيخ الاسلام رسالة فى بيان القياس الصحيح والقياس الفاسد ، ولتلميذه الامام شمس الدين بن القيم تحقيق واسع فى ذلك . وسبق لنا جمعهما فى كتاب عنوانه (القياس فى الشرع الاسلامى)

(٣) أى الرافضى المردود عليه (٤) أى أهل السنة فى زعمه بسبب قولهم بالقياس

الحد عمَّن نكح أمه وأخته عالما بالتحريم . وعن اللائط . وإلحاق نسب المشرقية بالمغربى فاذا زوَّج الرجل بنته وهى فى المشرق برجل هو وأبوها فى المغرب ولم يفارقه لحظة حتى مضت له ستة أشهر فولدت البنت ألحق المولود بالرجل . وإباحة النبيذ . والوضوء به مع مشاركته الخمر فى الإسكار . والصلاة فى جلد الكلب ، وعلى العذرة اليابسة وأباحوا الغصوب فقالوا : لو دخل سارق طاحونا فطحن القمح ملك ذلك ، فلو جاء المالك فنازعه كان ظالما ، فلو تقاتلا فقُتل السارق كان شهيدا ، ولو قَتل اللصُّ المالكَ [كان هدراً [1]] . وأوجبوا الحدَّ على الزانى إذا كذّب الشهود ، وأسقطوه إذا صدَّقهم ، فأسقطوا / الحدَّ مع اجتماع الإقرار والبينة . وأباحوا [أكل [2]] الكلب ، واللواط بالعبيد ، وأباحوا الملاهى [3]

١١٣

والجواب : ما من مسألة من هذه المسائل إلا وجمهور السنَّة على خلافها

ثم يقال : وأنتم يوجد فيكم — معشر الرافضة — إما اتفاقا وإما اختلافا أضعاف ذلك ، كترك الجمعة والجماعة ، وتعطّلون المساجد وتعمرون المشاهد التى على القبور [4] . كما

---

(١) فى المختصر « ظالما » والتصحيح من الاصل ٢ : ٩٣ (٢) عن الاصل ٢ : ٩٣

(٣) هذه الافتراءات الوضيعة من هذا الجويهل الشيعى ، وهو عندهم من كبار علمائهم ، وكثير غيرها من أمثاله قبله وبعده ، هى التى حملت علامة الهند شاه عبد العزيز الدهلوى ابن شاه ولى الله الدهلوى على أن يعقد بابا مستقلا لفضائح أحكامهم فى الفقه ، وهو الباب السابع من كتابه (التحفة الاثنى عشرية) من ص ١٠٨ الى ص ٢٣٧ طبع السلفية ، وننصح للقارئ بعد انتهائه من رد شيخ الاسلام على أكاذيب ابن المطهر أن يقارن ذلك بالحقائق التى فى مختصر التحفة الاثنى عشرية عن أحكامهم الفقهية ، وسيرى العجب العجاب

(٤) وكثير من هذه القبور لم يدفن فيها من ينسبونها إليهم : فلا مكان قبر سيدنا علىّ كرم الله وجهه فى النجف هو مكان قبره حقيقة ، ولا مكان قبر سيدنا الحسين رضى الله عنه فى كربلاء وغيرها هو مكان دفنه حقيقة . وهذه حقائق يعرفها التاريخ ويقررها وان كابروا فيها . وهم أنفسهم كانوا على بينة من ذلك عندما بنوا تلك القبور وأقاموا عليها المشاهد ، ولكنهم كانوا مصرين على إقامتها وعلى تسميتها بأسماء من نسبوها اليهم مع علمهم يقينا أنهم لم يكونوا مدفونين هناك فى الواقع

صنف منكم المفيد كتابا سماه (مناسك حج المشاهد) وفيه الكذب والشرك[١] . ومنها تأخير صلاة المغرب . وتحريم ذبائح الكتابيين . وتحريم نوع من السمك . وتحريم بعضهم لحومَ الإبل . وجعلهم الميراث كله للبنت دون العم . وصوم بعضهم بالعدد لا بالأهلة . وإحلال المتعة . وان الطلاق المعلق بشرط لا يقع مع قصد إيقاعه عند الشرط ، وأنه لا يقع بكتابة ، ويشترط فيه الاشهاد[٢] . فأما المخلوقة من الزنا فمفردة للشافعى رضى الله عنه ولم يكن أحمد بن حنبل رضى الله عنه يظن فيها خلافا بحيث أنه أفتى بقتل من يفعل ذلك . وأما عقده على ذوات المحارم فأبو حنيفة رضى الله عنه جعل ذلك شبهة لدرء الحدّ لوجود صورة العقد . وأكثر السلف يقتلون اللائط ، وقيل : ذلك إجماع الصحابة ، وهو مذهب مالك رضى الله عنه ، وأصح الروايتين عن أحمد ، وأحد قولى الشافعى رضى الله عنه ، والآخر : هو زنا ، وهو قول أبى يوسف ومحمد ، وسقوط الحد من مفردات أبى حنيفة رضى الله عنه . وكذا إلحاق ولد المشرقية بالذى بالمغرب ، وعنده أن النسب يقصد به الميراث . وهذه الشناعات إن كانت باطلا فجمهور الأئمة على خلافها ، وإن كانت حقا لم تخرج عن قول أهل السنة ، وأبو حنيفة لم يجعل الأبوّة لكونه خلق من مائه

ثم يا رافضى ، منذ ساعة [كنت] تنكر القياس ، وهنا تحتج به على أبى حنيفة ، وتقول فى النبيذ « مع مشاركته للخمر فى الإسكار » فهلاّ احتججتَ بالنص « كل مسكر خمر ، وكل / خمر حرام ؟ »

١١٣

وأما جلد الكلب المدبوغ فقالت طائفة من العلماء بعموم الحديث « أيُّما إهاب دبغ فقد طهر » . فلو قيل لك : هاتِ دليلَ التحريم لوقفت . وأما ما قلتَ من مقاتلة الغاصب والمالك فكذب ، بل إذا تنازعا رفعا الى الحاكم . وأما الحدُّ مع الشهود فمأخذ أبى حنيفة أنه إذا أقرَّ سقط حكم الشهادة ، ولا يؤخذ بالإقرار إلا بأربع مرّات . وأما

(١) انظر هامش ص ٥١ من هذا الكتاب

(٢) وبهذا استطاع الحلى المردود عليه أن يجعل خدابنده شيعيا ، وأن يحمل إيران على التشيع . انظر هامش ص ١٨ — ١٩ من هذا الكتاب

الجمهور[١] فيقولون : الإقرار يؤكّد حكم الشهادة . وأما اللواط بالعبيد فكذب ، ما قاله أحد ، وكأنه قصد التشنيع ، فان بعض الجهلة يرويه عن مالك اشتبه عليه بمسألة الحشوش ، ولا يختلف مذهب مالك والأئمة رضى الله عنهم أجمعين أن من استحلَّ المماليك يكفر[٢]

قال[٣] : « الوجه الثانى فى الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية ما قاله شيخنا الأعظم خواجه نصير الدين محمد بن حسن الطوسى[٤] [قدس الله روحه[٥]] وقد سألته عن المذاهب فقال : بحثنا عنها وعن حديث « ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة » فوجدنا الفرقة الناجية الإمامية لأنهم باينوا جميع المذاهب »

فيقال : لا تنسَ أنك قد كفَّرتَ[٦] من قال إن الله موجب بالذات ، وشيخك هذا ممن يقول بأن الله موجب بالذات ، ويقول بقدم العالم ، قرّره فى شرح الإشارات له ،

---

(١) أى جمهور فقهاء أهل السنة غير أبى حنيفة

(٢) وهذه الخلة الشنيعة يتجاهر بها أمثال الشيعى ناظم القصيدة التترية فى مملوكه (تتر) . وأما كون مستحلها يكفر فهؤلاء يعترفون بالكفر ويتبجحون بالإيمان . ورأينا أحد المعاصرين منهم يشكك فى إيمان أبى بكر وعمر ـ كما نقلنا ذلك عنه فى هامش ص ٦٦ ـ ويعلن مع ذلك فى مجلة مطبوعة أن التشكيك فى إيمان أبى بكر وعمر كفر ، وبعد هاتين المقدمتين الثابتتين عنه فى صحف مطبوعة لا تمحى يتبجح بأنه مؤمن ـ ولا ندرى بماذا ـ وبأنه إمام ، ويا شقاء من يأتم بمن يعترف على نفسه بالكفر ويجبن عن إعلان البراءة الصريحة مما كان كافراً بسببه ، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور

(٣) أى الشيعى المردود عليه

(٤) هو عدو الله المسئول بين يدى الله هو وابن العلقمى وابن أبى الحديد عن الذبح العام الرهيب الذى ارتكبه هولاكو فى أمة محمد سنة ٦٥٥ عند استيلائه على عاصمة الاسلام بغداد ، وانظر لالحاد النصير الطوسى وخيانته للاسلام والمسلمين هامش ص ٢٠ . ومن النصير الطوسى وأمثاله رضع ابن المطهر الحلى لبان البغض المسلمين الاولين أصحاب رسول الله ﷺ وكل من سار على طريقتهم من أئمة المسلمين وعامتهم

(٥) عن الأصل ٢ : ٩٩

(٦) فى ص ١٤٤ — ١٤٥

وقد كان وزير الملاحدة الإسماعيلية بالألموت ، ثم صار منجّماً مسيّراً لهولاكو فأشار عليه بقتل الخليفة والعلماء ، إلى غير ذلك من الطامّات . وأمر النصير وأتباعه أشهر عند المسلمين . وقد قيل إنه انصلح فى أواخر عمره وكان يحافظ على الصلوات ويشتغل بتفسير البغوى وبالفقه (١) .

وأما قوله « باينوا جميع المذاهب » فهذيان ، وكذا الخوارج باينوا جميع المذاهب ، وكذا المعتزلة وغيرهم . وإن عنىٰ أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك ، فقد وافقوا فى التوحيد المعتزلة ، وفى القدَر . ووافقوا الجهمية . ثم بينهم من / الاختلاف مالا يوصف ١١٤

[ومن العجَب أن هذا المصنف الرافضى الكذّاب المفترى يذكر أبا بكر وعمر وعثمان وسائرَ السابقين والتابعين وسائر أئمة المسلمين من أهل العلم والدين بالعظائم التى يفتريها عليهم هو وإخوانه ، ويجىء الى من اشتهرت عند المسلمين محاربته لله ورسوله يقول عنه « قال شيخنا الاعظم » ويقول « قدس الله روحه » مع شهادته له بالكفر (٢) ، ومع لعنه طائفةَ خيارِ المؤمنين من الأولين والآخرين ، وهؤلاء (٣) داخلون فى معنى قوله تعالى (النساء ٥١) : ﴿ ويقولون للذين كفروا : هٰؤلاء أهدَىٰ من الذين آمنوا سبيلا . أولٰئك الذين لعنهم الله ، ومَنْ يَلعنِ اللهُ فلن تجدَ له نصيرا ﴾ (٤)]

---

(١) وإذا صح عنه ذلك فكان ينبغى له أن يعلن رجوعه عن الطامات والكفريات التى ملأ بها صحائف حياته ، أما الكفر والخيانة لله ولرسوله وللمؤمنين فى العلانية ثم الرجوع عن ذلك فى السر فليس من كمال التوبة . ولو لم يكن له من السيئات الا إفساد قلوب أمثال ابن المطهر الحلى وملؤها بالغل على خير البشر بعد سيد البشر لكان من لوازم توبته اعلان رجوعه عن هذا الاثم الشنيع بحيث يعلم الناس جميعا بتوبته ، فتكون حجة على هذا الرافضى وأمثاله

(٢) فيما قرره عمن قال « ان الله موجب بالذات » وهو يعلم أن شيخه النصير الطوسى يقول بذلك .

(٣) أى المؤلف وأمثاله فى موقفهم هذا من الصحابة ومن أمثال الطوسى

(٤) عن الاصل ٢ : ١٠٠

[ويقال : مباينتهم لجميع المذاهب هو على فساد قولهم أدلُّ منه على صحة قولهم ، فان مجرَّد انفراد طائفة عن جميع الطوائف بقول لا يدل على أنه هو الصواب ، واشتراك أولئك في قول لا يدل على أنه باطل[١]]

قال الرافضى : « الثالث أن الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم [ولأئمتهم[٢]] قاطعون [بذلك[٢]] ، وأهل السنَّة لا يجزمون بذلك » . وضرب لذلك مَثَلاً ثم قال : « فمتابعة هؤلاء أولى »

[والجواب أن يقال : إن كان اتباع أئمته الذين تُدَّعى لهم الطاعة المطلقة [صوابا]، وأن ذلك يوجب لهم النجاة ، كان أتباعُ خلفاء بنى أمية — الذين كانوا يوجبون طاعة أئمتهم مطلقا ، ويقولون : إن ذلك يوجب النجاة — مصيبين . . لأنهم كانوا يعتقدون أن طاعة الأئمة واجبة فى كل شىء ، وأن الإمام لا يؤاخذه الله بذَنْب ، وأنهم لا ذنب لهم فيما أطاعوا فيه الإمام . بل أولئك أولىٰ بالحجة من الشيعة ، لأنهم كانوا مطيعين أئمةً أقامهم الله ونَصَبَهم وأيَّدَهم ومَلَّكهم . فاذا كان مِنْ مذهب القدَرية[٣] أن اللهَ لا يفعل إلا ما هو الأصلح لعباده كان تولية أولئك مصلحةً لعباده . ومعلوم أن اللطف والمصلحة التى حصلت بهم[٤] أعظم من اللطف والمصلحة التى حصلت بامام معدوم[٥] أو عاجز[٦] . ولهذا حصل لأتباع خلفاء بنى أمية من المصلحة فى دينهم ودنياهم أعظم مما حصل لأتباع المنتظر ، فان هؤلاء لم يحصل لهم

---

(١) عن الاصل ٢ : ١٠٤

(٢) عن الاصل ٢ : ١٠٨

(٣) أى منكرى القدر ، ومنهم الشيعة

(٤) أى لخلفاء بنى أمية الذين فتحوا أقطار الارض وأدخلوا الأمم فى دين الاسلام

(٥) لأنه لم يخلق ، ولم يقع نظر أحد عليه ، ولم يسمع أحد صوته بأمر أو نهى ، ولا بخير أو شر .

(٦) عن الحكم ، وعن أن يكون به اللطف أو المصلحة . بل من الأئمة الأحد عشر من كان ينهى بعض أصحابه وشيعته عن الكفر بالاسلام والإلحاد فى الدين فلا يطيعونه

إمام يأمرهم بشيء معروف ، ولا ينهاهم عن شيء من المنكر ، ولا يعينهم على شيء من مصلحة دينهم ولا دنياهم . بخلاف أولئك[1] فانهم انتفعوا بأئمتهم منافع كثيرة فى دينهم ودنياهم أعظم مما انتفع هؤلاء بأئمتهم . فتبين أنه ان كان حجة هؤلاء المنتسبين الى مشايعة علىّ رضى الله عنه صحيحة ، فحجة أولئك المنتسبين الى مشايعة عثمان رضى الله عنه أولى بالصحة . وان كانت باطلة ، فهذا أبطل منها . فاذا كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن جزم أولئك بنجاتهم — إذا ادَّعوا لتلك الأئمة طاعة مطلقة — خطأ وضلال فخطأ هؤلاء وضلالهم — إذا جزموا بطاعتهم لمن يدَّعى أنه نائب المعصوم ، والمعصومُ لا عينَ له ولا أثر — أعظمُ وأعظم . فان الشيعة ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب إلا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدّون عن سبيل الله[2]]

[ويقال : قوله « إنهم جازمون بحصول النجاة لهم دون أهل السنة » فانه إن أراد بذلك أن كل واحد ممن اعتقد اعتقادهم يدخل الجنة وإنْ تَرَكَ الواجبات وفَعَلَ المحرّمات ، فليس هذا قولَ الإمامية ولا يقوله عاقل . وإن أراد أن حبَّ علىّ حسنةٌ لا يضرُّ معها سيئة[3] فلا يضرُّه ترك الصلوات ، ولا الفجور بالعلويات ، ولا نيل أغراضهم بسفك دم بنى هاشم اذا كان يحبُّ عليا . فان قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة عاد الأمر الى أنه لا بد من أداء الواجبات وترك المحرَّمات[4] . وإن أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح ، وأدّى الواجبات وترك المحرَّمات دخل الجنة ، فهذا اعتقاد أهل السنة فانهم جزموا بالنجاة لكل من اتقى الله تعالى كما نطق به القرآن ، وإنما توقفوا فى شخص معين لعدم العلم بدخوله فى المتقين ، فاذا عُلم أنه مات على التقوى عُلم أنه من أهل

---

(١) أى الذين جاهدوا فى جيوش خلفاء بنى أمية وحملوا دعوة الاسلام الى الأمم

(٢) سقط من المختصر ، فبقى كلام الرافضى فيه بلا جواب . ولذلك أكملناه من الأصل ٣ : ١٠٨ — ١٠٩

(٣) انظر لهذه الدعوى مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ٢٠٤

(٤) وحينئذ يكون أداء الواجبات وترك المحرَّمات هو سبب النجاة ، فبطل ادّعاؤهم

الجنة ، ولهذا يشهدون بالجنة لمن شهد له الرسول ﷺ (١) ، ولهم (٢) فيمن استفاض فى الناس حسنُ الثناء عليه قولان . فتبين أنه ليس فى الإمامية جزمٌ محمود اختصوا به عن أهل السنة والجماعة . فان قالوا : إنما نجزم لكل شخص رأيناه ملتزما للواجبات عندنا تاركا للمحرَّمات بأنه من أهل الجنّة من غير أن يخبرنا بباطنه معصومٌ . قيل : هذه المسألة لا تتعلق بالإمامية ، بل إن كان الى هذا طريق صحيح فهو طريق أهل السنَّة ، وهم بسلوكه أحذق ـ وإن لم يكن هناك طريق صحيح الى ذلك كان ذلك قولا بلا علم ، ولا فضيله فيه ، بل فى عدمه . ففى الجملة لا يدَّعون علماً صحيحا إلا وأهل السنة أحقُّ به ، وما ادَّعوه من الجهل فهو نقص ، وأهلُ السنة أبعدُ عنه . والقولُ بكون الرجل المعين من أهل الجنـة قد يكون سببه إخبار المعصوم (٣) ، وقد يكون سببه تواطؤ شهادة المؤمنين الذين هم شُـهداء الله فى الأرض كما فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه مُرَّ عليه بجنازة فأثنوا عليها خـيرا ، فقال : « وَجَبَتْ ، وجبت » . ومُرَّ عليه بجنازة فأثنوا شرّاً فقال : « وجبت ، وجبت » . فقالوا يا رسولَ الله ما قولك وجبت وجبت ؟ قال : « هذه الجنازة أثنيتم عليها خيرا فقلتُ وجبت لها الجنة ، وهذه الجنازة اثنيتم عليها شرا فقلتُ : وجبت لها النار . أنتم شُـهداء الله فى الأرض (٤) » . . .

---

(١) كالعشرة المبشرين بالجنة ، والشيعة لا يبالون ببشرى النبى ﷺ ويزعمون أن هؤلاء العشرة — عدا عليا — كلهم من أهل النار ، ويقولون عن أفضلهم جميعا ـ أبى بكر وعمر ـ إنهما « الجبت » و « الطاغوت » ، كما تقدم فى هامش ص ٦٤ — ٦٥

(٢) أى لأهل السنة

(٣) وهو خاتم النبيين ﷺ ولا معصوم بعده . وقد أخبر المعصوم ﷺ بعشرة من أصحابه بأعيانهم أنهم من أهل الجنة رضوان الله وسلامه عليهم ، والشيعة لا يعبأون بذلك

(٤) وهؤلاء الصحابة الذين شهد لهم النبى ﷺ بأنهم شهداء الله فى الأرض ، لو ورد فى التوراة أن نبياً من أنبياء بنى اسرائيل قال مثلها فى طائفة من بنى اسرائيل لأقاموا لهـا عيدا مخلداً ، ولتلقوا كلمة نبيهم بالرضا والإجلال والقبول ، إلا هؤلاء الشيعة فانهم جاحدون بشهادات رسول الله لأصحابه الذين هم أكمل من خلق الله من أهل الأرض . وان شهادة رسول الله ﷺ لأصحابه بأنهم « شهداء الله فى الارض » قبس من نور الله فى قوله سبحانه (البقرة =

وإن أهل السنَّة يجزمون بحصول النجاة لأئمتهم أعظم من جزم الرافضة ، وذلك أن أئمتهم بعد النبي ﷺ هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار ، وهم جازمون بحصول النجاة لهؤلاء ، فانهم يشهدون أن العشرة المبشرة فى الجنة ، ويشهدون أن الله تعالى قال لأهل بدر : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، بل يقولون : انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما ثبت ذلك فى الصحيح عن النبي ﷺ (١) فهؤلاء أكثر من ألف وأربعمائة إمام لأهل السنة يشهدون أنه لا يدخل النار منهم أحد ، وهى شهادة بعلم كما دل على ذلك الكتاب والسنَّة .

وأهل السنة يشهدون بالنجاة — إما مطلقاً وإما معينا — شهادة مستندة الى علم . وأما الرافضة فأنهم ان شهدوا شهدوا بما لا يعلمون ، وشهدوا بالزور الذى يعلمون أنه كذب فهم كما قال الشافعي رحمه الله تعالى « ما رأيتُ قوماً أشْهَدَ بالزور من الرافضة (٢) » .

وإن الإمام الذى شُهد له بالنجاة إما أن يكون هو المطاع فى كل شيء وإن نازعه غيرُه من المؤمنين ، أو هو مُطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله ، وفيما يقوله باجتهاد إذا لم يعلم أن غيره أولى منه ونحو ذلك . فان كان الإمام هو الأول فلا إمام لأهل السنَّة بهذا الاعتبار إلا رسول الله ﷺ ، فانه ليس عندهم مَن يجب أن يُطاع فى كل شيء إلا رسول الله ﷺ ، وهم يقولون كما قال مجاهد والحكَم ومالك وغيرهم : « كلُّ أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا

= ١٤٣) : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ﴾ . فيالعقاب الله ونقمته وسخطه على قوم يكابرون فى هذا القول الفصل ، ويتواصون بالكفر به خلفا عن سلف ، وأبا عن جد ، وابناً عن أب الى أن يصلوا نار الله الموقدة ، التى تطلع على الأفئدة . فما كان فى الأفئدة من محبة ورحمة للذين أعانوا رسول الله ﷺ على إقامة صرح الاسلام ، وحملوا بعده أمانة الدعوة الى الحق والخير ، كان سبيل أصحابها الى الجنة مع أهل الخير ، وما كان منها مشحونا بالغل والسخط والبغضاء للمؤمنين الاولين ، الذين نصبهم الله شهداء على الناس ، كانت وقوداً فى سجّين ، وبئس مثوى الجاحدين

(١) انظر ص ٦٥ — ٦٦

(٢) انظر ص ٢١ — ٢٢

رسول الله ﷺ » ويشهدون لإمامهم أنه خيرُ الخلائق ، ويشهدون بأن كلَّ من ائتمَّ به ففعل ما أمر به وترك ما نهى عنه دخل الجنة ، وهذه الشهادة — بهذا وهذا — هى أتمُّ من شهادة الرافضة للعسكريَّين وأمثالهما بأن من أطاعهما دخل الجنة [١] . فثبت أن إمام أهل السنَّة [٢] أكملُ ، وشهادتهم له — إذا أطاعوه — أكملُ ، ولا سواء . . . وإن أرادوا بالإمام الامامَ المقيَّد فذاك لا يوجب أهلُ السنة طاعته إن لم يكن ما أمر به موافقا لأمر الإمام المطلق رسولِ الله ﷺ ، وهم إذا أطاعوه فيما أمر الله بطاعته فيه فانما هم مطيعون لله ورسوله ، فلا يضرُّهم توقفهم فى الإمام المقيد هل هو فى الجنة أم لا ، كما لا يضرُّ أتباع المعصوم إذا أطاعوا نوّابه مع أن نوّابه قد يكونون من أهل النار ، لا سيما ونوّابُ المعصوم عندهم لا يعلمون أنهم يأمرون بما يأمر به المعصوم ، لعدم العلم بما يقوله معصومهم [٣] . وأما أقوال الرسول ﷺ فهى معلومة ، فمن أَمر بها فقد عُلم أنه وافقها ، ومن أَمر بخلافها عُلم أنه خالفها ، وما اختُلف فيه منها فاجتهد فيه نائبه فهـذا خيرٌ من طاعة نائب لمن يُدَّعى [له] العصمة ولا أحد يعلم بشىء ممـا أمر به هذا الغائب المنتظر ، فضلا عن العلم بكون نائبه موافقا أو مخالفا . فان ادَّعوا أن النوّاب عاملون بأمر من قبلهم فعلمُ علماء الأمة

---

(١) محمد بن نصير النميرى كان من أصحاب الحسن العسكرى ، وادعى طاعته الى أن مات إمامه ، وكان عند موت إمامه من أبرز شيعة الإمام الميت ، وهو أحد الذين فكروا فى اختراع وارث له فى الإمامة ، وطمع أن يكون (بابَ) هذا الوارث المخترَع فاختلف مع زملائه على هذا المنصب وفارقوه بسبب ذلك . فهل صحبته للحسن العسكرى الى أن مات وطاعته له فى تلك المدة تنجيه عند الشيعة وتجعله من أهل الجنة ؟ استفتاء نعرضه على أنظارهم. وليلاحظوا أنه فارق زملاءه ولم يفارق إمامه . وإن كان عندهم من أهل النار فهل سيدخل النار بمفارقته إمامه وهو لم يفارقه الى ان مات ، أم بمفارقته أصحابه وهم الذين فارقوه ، أم بتآمره معهم على اختراع مولود للحسن العسكرى لم يخلقه الله ؟ وإذا دخل النار بهذه المؤامرة فهل سيدخلها وحده أم مع زملائه المتآمرين معه ؟ (وانظر لمحمد بن نصير النميرى هامش ص ٩٧ وما بعدها)

(٢) وهو رسول الله ﷺ

(٣) من أحد عشر قرنا الى الآن وإلى أن يستيقظوا

بأمر رسول الله ﷺ أتمّ وأكمل من علم هؤلاء بقول من يدَّعون عصمته . ولو طوالب أحدهم بنقلٍ صحيح ثابت بما يقولونه عن عليّ أو عن غيره لما وَجدوا الى ذلك سبيلا ، وليس لهم من الاسناد ، والعلم بالرجال الناقلين ، ما لأهل السنّة[١]]

قال الرافضى : « الرابع أنهم أخذوا مذهبهم عن المعصومين ، وقد كان عليٌّ كرّم الله وجهه يصلّى فى اليوم والليلة ألفَ ركعة مع شدَّة ابتلائه بالحروب . وكان زينُ العابدين وكان الباقرُ . . . وعدَّدَ لهم مناقِبَ بعضُها مكذوب[٢] » .

فيقال : لا نسلِّم أنكم أخذتم مذهبكم عن أهل البيت ، فانكم تخالفون علياً وأئمةَ أهل بيته فى الأصول والفروع : فانهم يثبتون الصفات ، والقدَر ، وخِلافةَ الثلاثة وفضلَهم[٣] إلى غير ذلك . وليس لكم أسانيد متصلة حتى ننظر فيها ، والكذبُ فمتوفرٌ عندكم . فان ادَّعوا تَواتُرَ نصٍّ هذا على هذا ، ونصٍّ هذا على هذا كان هذا معارَضا بدعوى [غيرِهم] مثلَ هذا التواتر ، فان سائر القائلين بالنص إذا ادَّعوا مثل هذه الدعوى لم يكن بين الدعويين فرق .

ثم هم محتاجون فى مذهبهم الى مقدمتين : إحداهما عصمة من يضيفون المذهب اليه ، والثانى ثبوت ذلك النقل عنه . وكلاهما لا دليل لهم عليهما

---

(١) عن الاصل ٢ : ١١١ — ١١٣ . ولا شك عندنا أن هذه التحقيقات الذهبية العظيمة سقطت من قلم ناسخ المختصر ، وإلا فان الحافظ الذهبى أحرص من أن يفوته إثباتها

(٢) ومنها قصيدة نسبوها للفرزدق فى مدح زين العابدين ، والصحيح منها للفرزدق ستة أبيات . أما بقية القصيدة فبعضها للحزين الكنانى فى عبد الله بن عبد الملك بن مروان وهى فى حماسة أبى تمام (٢ : ٢٨٤) ، وبعضها فى نقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص ١٩ و ٢٧) وبعضها فى مدح بعض بنى مروان أيضا أوردها الجاحظ فى كتاب الحيوان (٣ : ١٥٢ ساسى) وفى أول الجزء الثالث من البيان والتبيين ، وانظر الاغانى (١٤ : ٧٦ — ٧٩ بولاق) . وزين العابدين وآل البيت لا يحتاجون فى الصحيح من مناقبهم الى الكذب فى ذلك ، ولكن الشيعة اذا لم يكذبوا لا يكونون شيعة ، بحسب ما عرف التاريخ من أحوالهم

(٣) ولم يدَّعِ أحد منهم العصمة لنفسه ، بل كلهم كان يستغفر الله من ذنوبه

وقد ثبت لعلىّ و بنيه من المناقب ما لم يذكره المصنف ، وذكر أشياء كذباً وجهلا ، مثل قوله نزل فى حقهم ﴿ هل أتى ﴾ . وهى مكية باتفاق ، وعلىّ لم يدخل بفاطمة إلا بعد بَدْر [وولد له الحسن فى السنة الثانية من الهجرة ، والحسين فى السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول ﴿ هل أتى ﴾ بسنين كثيرة . فقول القائل إنها نزلت فيهم من الكذب الذى لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الأخيار[١]] . وأما آية (الاحزاب ٣٣) : ﴿ ويطهركم تطهيرا ﴾ فليس فيها إخبارٌ بذهاب الرجس و بالطهارة ، بل فيها الأمر لهم بما يوجبهما ، وذلك كقوله تعالى (المائدة ٦) : ﴿ ما يريدُ اللهُ ليجعلَ عليكم من حَرَجٍ ولكن يريد ليطهِّرَكم ﴾ ، (النساء ٢٦) : ﴿ يريدُ اللهُ ليُبيِّنَ لكم ويَهْدِيَكم ﴾ ، (النساء ٢٨) : ﴿ يريدُ اللهُ أن يُخفِّفَ عنكم ﴾ . فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا ، ليست هى الملتزمة لوقوع المراد ، ولو كان كذلك لتطهر كلُّ من أراد اللهُ طهارته ، وهذا على قول شيعة زماننا أوجَهُ : فانهم معتزلة يقولون إن الله يريد مالا يكون . فقوله تعالى (الأحزاب ٣٣) : ﴿ يريد الله ليُذْهِبَ عنكمُ الرِّجْسَ ﴾ إذا كان بفعل المأمور / وترك المحظور كان ذلك متعلقا بارادتهم و بأفعالهم ، فان فعلوا ما أُمروا به طهروا . ومما يبين أن ذلك مما أُمروا به لا مما أَخبرَ بوقوعه أن النبى ﷺ أدار الكساء على علىّ وفاطمة والحسن والحسين ثم قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتى ، فأذهبْ عنهم الرجسَ وطهِّرْهم تطهيرا » رواه مسلم من حديث عائشة ، ورواه أهل السنن من حديث أم سَلَمة ، وفيه دليل على أنه تعالى قادر على إذهاب الرجس ، والتطهير ، وأنه خالق أفعال العباد ، ردّاً على المعتزلى . ومما يبين أن الآية متضمنة للامر والنهى قوله فى سياق الكلام (الاحزاب ٣٠ — ٣٤) : ﴿ يا نساءَ النبىِّ مَنْ يَأْتِ منكنَّ بفاحشة مبيّنة — إلى قوله — ولا تَبَرَّجْنَ تبرُّجَ الجاهلية الأولى ، وأَقِمْنَ الصَّلاةَ وآتينَ الزكاةَ وأَطِعْنَ اللهَ ورسولَه ، إنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عنكمُ الرِّجسَ أهلَ البيت ويُطَهِّرَكم تَطْهيرا . واذْكُرْنَ ما يُتلى

١١٥

---

(١) عن الاصل ٢ : ١١٧

فى بُيوتِكُنَّ ﴾ فهذا السياق يدلُّ على أن ذلك أمرٌ ونهى ، وأن الزوجات من أهل البيت فان السياق إنما هو فى مخاطبتهن . ويدلُّ الضمير المذكر على أنه عمَّ غيرَ زوجاته كعلىّ وفاطمة وابنيهما ، كما أن مسجد قُبا أسِّسَ على التقوى ، ومسجده أيضا أسسَ على التقوى وهو أكمل فى ذلك . فلما نزلت (التوبة ١٠٨) : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى ﴾ تناول اللفظُ مسجدَ قُبا ولمسجده بطريق الأولى . وأصحُّ الروايتين عن أحمد أنهنَّ من أهل بيته . وفى الصحيحين « اللهمَّ صلِّ على محمد وعلى أزواجه وذرِّيَّته » .

وأما إيجاب المودَّة فثبت أن ابن عباس سئل عن الآية فقال : إنه لم يكن بطن من قريش إلا فيه لرسول الله ﷺ منهم قرابة ، فقال تعالى قُلْ لا أسألكم عليه أجراً إلا [أن] تودُّونى فى القرابة التى بينى و بينكم . و يدلُّ على ذلك أنه لم يقل : إلا المودَّة لذى القربى ، بل قال « فى القربى » . ألا ترى أنه لما أراد ذوى قرابة قال (الانفال ٤١) : ﴿ واعلموا أنما غَنِمْتم / من شىء فان لله خُمُسَهُ وللرسول ولذى القربى ﴾ . وليست موالاتُنا لأهل البيت من أجر النبى ﷺ فى شىء . وهو عليه السلام لا يَسألنا أجرا ، وإنما أجره على الله تعالى (الفرقان ٥٧) : ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر ﴾ (والشعراء ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨٠ . والانعام ٩٠ . وهود ٥١) . ثم إن الآية مكية ، ولم يكن علىٌّ تزوَّج بفاطمة بعدُ ولا وُلد لهما .

وزعم أن عليا كان يصلى فى اليوم والليلة ألف ركعة ولم يصحَّ ذلك ، ونبيُّنا ﷺ كان لا يزيد فى الليل على ثلاث عشرة ركعة ، ولا يُستحبُّ قيام كل الليل ، بل يُكره ، قال النبى ﷺ لعبد الله بن عمرو [بن العاص] : « إن لجسدك عليك حقا » وقد كان عليه السلام يصلى فى اليوم والليلة نحو أربعين ركعة ، وعلىٌّ كان أعلمَ بسُننه وأتبَعَ لهديه من أن يخالفه هذه المخالفة لو كان ذلك ممكنا ، فكيف وصلاةُ ألف ركعة مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن ، إذ عليه حقوق نفسه من مَصالحها ونومها وأكلها وشربها وحاجتها ووضوئها ومباشرته أهله وسراريه والنظر لأولاده وأهله ورعيته مما يستوعب نصف الزمان تقريبا ، فالساعة الواحدة لا تتسع لثمانين ركعة إلا أن تكون بالفاتحة فقط و بلا طمأنينة ،

وعلىٌّ كرم الله وجهه أجلُّ من أن يصلى صلاة المنافقين التى هى نقر ، ولا يذكر اللهَ فيها إلا قليلا كما فى الصحيحين

وأما قوله « وواخاه » فموضوع [١] ، فانه عليه السلام لم يُواخ أحداً ، ولا آخى بين المهاجرين بعضهم من بعض ، بل مع الأنصار [٢]

وأما قوله « وجعله الله نفس رسوله حيث قال (آل عمران ٦١) : ﴿ وأنفُسَنا وأنفسكم ﴾ » فهذا خطأ ، وإنما هذا مثل قوله (النور ١٢) : ﴿ لولا إذ سمعتموه ظنَّ المؤمنون والمؤمنات بأنفُسِهم خيرا ﴾ وكقوله تعالى (البقرة ٥٤) : ﴿ فاقتلوا أنفُسَكم ﴾ ، (البقرة ٨٤) : ﴿ ولا تُخرِجون أنفُسَكم من دِيارِكم ﴾ فالمراد بالأنفس الإخوان نسبا أو دِينا

١١٧ وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم / لعلى « أنت منى وأنا منك » ، وقال « إن الأشعريين إذا أرملوا فى الغزو [٣] جمعوا ما كان معهم فى ثوب ثم قسموه بالسوية ، فهم منى وأنا منهم » وقال فى جُلَيْبِيب [٤] « هذا منى وأنا منه [٥] » والخبران فى الصحيح

وأما تزويج علىٍّ بفاطمة ففضيلة له ، وكذلك تزويج عثمان بأختيها فضيلة له ، وكذلك تزويج النبى صلى الله عليه وسلم بابنة أبى بكر وابنة عمر فضيلة لهما ، فالخلفاء الأربعة أصهاره صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم أجمعين .

---

(١) أى مكذوب على النبى صلى الله عليه وسلم

(٢) والمعروف من سيرة الصحابة أن عثمان وعليا كان أحدهما أقرب الى صاحبه من سائر الأربعة اليهما ، بل كان أحدهما أقرب الى صاحبه من سائر الصحابة ، لأنهما من بنى عبد مناف ، فان كان لعلى شبه مواخاة وإلف فمع عثمان بسبب القرابة . وكل ما يخالف ذلك مدسوس ولا دليل عليه . (٣) أى إذا نفد زادهم

(٤) ورد هذا الاسم فى المختصر على الصحيح ، وتصحف فى الاصل (٢ : ١٢٠) برسم خبيب .

(٥) وذلك أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض غزواته ، ففقده صلى الله عليه وسلم وأمر أن يطلب ، فوجد قد قتل سبعة من المشركين ثم قتل وهم حوله مصرعين ، فدعا له النبى صلى الله عليه وسلم وقال « هذا منى وأنا منه »

قال[١] : « وله (معجزات) كثيرة » فان عنى (الكرامات) فعلىّ أفضل من كثير من ذوى الكرامات . ثم قال : « حتى ادّعى قوم فيه الربوبية وقتلهم » . قلنا : معجزات النبى ﷺ أعظم وما ادُّعِيَتْ فيه — ولله الحمد — الربوبية . ثم مدّعو ربوبية علىّ عدد يسير حرّقهم ، ومكفروه ألوف من الخوارج ، فما فيهما خير . والخوارج متقيدون بالاسلام ولهم تعبُّد ، والذين عبدوه زنادقة .

قال[١] : « وأخذ النبى ﷺ يوماً بيد الحسين وولدُه إبراهيم على فخذه ، فنزل جبريل فقال : إن الله لم يكن ليجمع لك بينهما ، فاختر . فقال : إذا مات الحسين بكيت أنا وعلى وفاطمة ، و إذا مات إبراهيم بكيت أنا ، فأختارُ موتَ ابراهيم . فمات بعد ثلاث » . قلت هذا لا يُعرَف له إسناد ، وهو كذبٌ رَكيك [من أحاديث الجهّال ، فليس فى جمع الله بين إبراهيم والحسين أعظم مما فى جمعه بين الحسن والحسين[٢]]

ثم ذكر تسميةَ النبىّ ﷺ علىّ بن الحسين بزين العابدين[٣] . قلنا : هذا لا أصل له ، ولا رواه عالم . وأما ذكرُه أبا جعفر وأنه أعلمُ أهل زمانه ، فهذه دعوى . فالزهرىُّ كان فى عصره وهو أعلمُ عند الناس منه . ونقلُ تسمية النبى ﷺ إيّاه الباقرَ كذبٌ . وكذلك حديث / تبليغ جابر له السلام [هو من الموضوعات عند أهل الحديث[٤]]

١١٨

ثم قال[١] : « وجعفر بن محمد نشر فقه الإمامية والمعارف والعقائد » فهذا الكلام يستلزم إما أنه ابتدع ما لم يعلمه مَنْ قبله ، و إما أن يكون مَنْ قبله قصَّر . بل الآفة وقعت

---

(١) أى الرافضى المردود عليه (٢) عن الاصل ٢ : ١٢٢

(٣) فى الاصل ٢ : ١٢٣ « بسيد العابدين » وفى المختصر « بسيد المسلمين » وما فى الاصل أقرب الى الصحة ولكن تحرفت كلمة « بزين » على الناسخ فظنها « بسيد » . وخط شيخ الاسلام غير منقوط ، وتتصل فيه الحروف فتشتبه على الناسخين عند النقل . وما أثبتناه هو لقب على بن الحسين الذى اشتهر به ، واراد الشيعة أن يلصقوا هذه التسمية بالنبى ﷺ فكذبوا عليه

(٤) عن الاصل ٢ : ١٢٣

من الكذابين على جعفر و نسبوا إليه كتاب البطاقة و كتاب الجِفْر وكتاب الهَنْت واختلاج الأعضاء وفى النجوم وغير ذلك ، حتى أن قوما زعموا أن رسائل إخوان الصفا مأخوذة عنه وهى معمولة بعده بنحو مائتى سنة عند ظهور دولة الباطنية الذين ملكوا مصر ، فأظهروا اتباع الشريعة وأن لها باطنا مخالفا . وباطن أمرهم الفلسفة ، وعلى هذا وضعت هذه الرسائل وضعها جماعة ، وقد ذكروا فيها ما استولى عليه النصارى من الشام .

وأما موسى بن جعفر فقد قال فيه أبو حاتم : ثقة ، إمام من أئمة المسلمين . وقال ابن سعد : ليس له كبير رواية .

وأما مَن بعده فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر فى أخبارهم ، ولا لهم فتاوى ، بل لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل . وذكر أن بِشْرا الحافى تاب على يد موسى ، وهذا من كذب من لم يعرف الامور ، فان موسى أقدمه الرشيد العراق وحبسه

قال : « وكان علىٌّ بن موسى أزهد الناس وأعلمهم » . فيقال : من المصائب التى ابتُلِىَ بها ولد الحسين انتحال الرافضة إياهم وتعظيمهم لهم و إطراؤهم بالدعاوى والغلوّ . وكان علىٌّ كبير القدر ، وقد كان فى زمانه الشافعى وغيره ممن هو أعلم منه ، ومعروف [الكرخى] وأبو سليمان الدارانى ممن هو أزهد منه . وقد وضعوا عليه نُسَخاً عن آبائه

ثم قال : « أخذ عنه فقهاء الجمهور كثيرا » . فهذا بهت ، ما أخذ عنه إلا آحاد الناس كأبى الصلت الهروى .

ثم قال فى أثناء كلامه : « ان النبى ﷺ قال : إن فاطمة أحصنت فرجها فحرّم الله ذرّيتها على النار » . وهذا كذب ، واللاتى أحصنّ فروجهنّ لا يحصيهنّ الاّ الله تعالى ومن ذرّيتهنّ البرّ والفاجر . ففضل فاطمة ليس بمجرد إحصان فرجها . ثم الرافضة تشهد على كثير من أولادها بالكفر والفسوق وهم أهل السنة ، كما رفضت الرافضة زيد بن على ونابذوه .

ثم ذكر المهدى ، وأنه محمد المنتظر . قلنا : ذكر ابن جرير وابن قانع وغيرهما أن

١١٩ /

الحسن بن على العسكرى لم يعقب [١] ، والإمامية تزعم أنه كان له ولد دخل سرداب سامرا وهو صغير له سنتان أو ثلاث أو خمس ، وهذا لو كان موجودا معلوما لـكان الواجب فى حكم الله تعالى أن يكون فى حضانة أمه ونحوها من أهل الحضانة [٢] وأن يكون ماله عند

---

(١) انظر ص ٣١ و ٩٧ . وابن قانع هو أبو الحسين عبد الباقى بن قانع بن مرزوق البغدادى الحافظ المتوفى فى شوال سنة ٣٥١ عن ٨٦ سنة . سمع الحارث بن أبى أسامة وابراهيم بن الهيثم البلدى وطبقتهما وصنف التصانيف . وكانت وفاة الحسن العسكرى قريبة العهد من ولادته ، وشيوخه وذوو قرابته شهود عيان لزمن الحسن العسكرى

(٢) وإن كان يومئذ ابن خمس سنين كما تزعم الإمامية فـكان ينبغى أن يكون فى حضانة عمه جعفر ، وأن يفرز له حقه من التركة التى جردت فى ذلك الوقت باشراف جعفر العسكرى أخى الحسن العسكرى . ومن احتياط جعفر العسكرى ـ لما يحتمل أن يكون فى بطون سرارى أخيه من حمل ـ حبس جوارى أخيه وحلائله ومنعهن من الاتصال بالرجال الى أن مضت المدة الطبيعية لظهور الحمل فلم يظهر شىء ، ولا ادّعى أحد منهن لا نرجس ولا غيرها أن لهن ولدا من الحسن العسكرى ، ولا كان هناك أى سبب سياسى يدعو الى إخفاء المولود أو الطفل حتى عن نقيب العلويين الذى كان عظيم العناية بتسجيل أسماء مواليد هذه الأسرة فى سجل رسمى . ووالد الطفل المزعوم كان يعيش طول حياته فى أمان لا يتعرض له أحد من حاكم وغير حاكم ، لا فى حريته ولا فى كرامته ، فأى موجب يدعو الى إخفاء طفل لم يزاحم الخلفاء على خلافتهم ، ولا الحكام على كراسى حكمهم ، ولم يقم بثورة ، ولا قاد عصابة لقتال أو فتنة . ثم من عقيدتهم فيه أنه لا يموت حتى يجرد سيفه ويقتل الجميع إلا شيعته ، ففيم الخوف ولماذا يختبىء إن كان لا يموت ؟ والسرداب المزعوم لاشك أنه سراب موهوم ، لأن البيت الذى زعموا أن السرداب كان فيه قد صار تحت تصرف جعفر العسكرى أخى الحسن العسكرى ، وصاحب الدار أدرى بالذى فيها . أما الذين اخترعوا خرافة أن للحسن العسكرى ولداً فى سرداب بيته فقد انقطعت صلتهم بالبيت ولم يكن يجوز لأحد منهم أن يدنو من البيت المعلوم فضلاً عن السرداب الموهوم ، وابن الزيات أو السمان الذى كانت دكانه قريبة من البيت لم يدّع هو ولا ادّعى أحد عنه أنه اتصل بجعفر العسكرى بعد موت حسن العسكرى أو بقيت له أية وسيلة للاتصال بذلك البيت . غير أنه كانت توجد على مقربة من دكانه شجرة كان المستفتون من عامة الشيعة يكتبون استفتاءاتهم فى رقاع ويدسون الرقاع مساء فى ثقب بتلك الشجرة ، فاذا انصرف المستفتى جاء ابن الزيات الى الشجرة وأخذ الرقعة من ثقبها وأعطاها لأحد أصحابه من المشتغلين بفقههم فيجيب عليها و تعاد =

من يحفظه . فكيف يكون من يستحق الحجر والحضانة معصوما إماما للأمة ؟ ثم هذا ـ إن قدِّر وجوده أو عدمه ـ لا ينتفعون به فى دين ولا علم ولا دنيا ، ولا حصل به لطف ولا مصلحة . فان قيل بسبب ظلم الناس احتجب عنهم ، قيل : كان الظلم فى زمن آبائه وما احتجبوا [١] . ثم المؤمنون به قد طبقوا الأرض ، فهلاّ اجتمع بهم فى وقت ، وكان يمكنه أن يأوى الى بقعة فيها شيعته ، فما حصل بهذا المعدوم مصلحة أصلا غير الانتظار الطويل ، ودوام الحسرة والألم ، والدعاء بالمستحيل لأنهم يدعون له بالخروج والظهور من نحو أربعمائة وخمسين سنة ولا يجابون [٢]

ثم ذكر [٣] حديثَ ابن عمر « يخرج فى آخر الزمان رجل من ولدى ... الحديث » .

= الى ثقب الشجرة لإيهام المستفتى أن الغائب الثانى عشر الذى لم يخلق ولم يتعلم هو الذى أجاب عليها ! فهذه هى علاقتهم وعلاقة ابن الزيات بالسرداب أو الشجرة المزعوم أن السرداب قريب منها .

(١) ولما تآمر صناديد الشيعة وعلى رأسهم نصير الدين الطوسى وابن العلقمى وابن أبى الحديد على قتل المسلمين ــ حكاما ومحكومين ــ وأزالوا بسيوف يأجوج ومأجوج دولة الاسلام ، وألقوا عشرات الملايين من الكتب الاسلامية المخطوطة فى نهر دجلة حتى كان ماؤه يجرى أسود أياماً ، فلماذا لم يظهر ساكن السرداب ويعلن نفسه ، وكان باعتقادهم لا يزال حيا ولا يزال بزعمهم الى الآن حياً ويدعون له بأن يعجل الله فرجه ، فهل كانت تلك الفرصة غير صالحة لأن يعجل الله فرجه ؟ وما يمنعه الآن من الظهور وشيعته تملأ الارض على ضفاف الرافدين وإيران ، فهل الظلم المزعوم موجود الآن أيضا ؟ ثم انه فى عقيدتهم مضمون الحياة من يوم ولد الى أن يقوم فيقود شيعته الى النصر ، فماذا يخاف من هو مضمون الحياة ، وماذا يحمله على أن يدفن نفسه فى ظلمات السرداب ولا يتمتع بمشاهدة مياه دجلة والفرات وما بينهما من مغانى الجمال والجلال ؟ اللهم لك الحمد يا رب على نعمة العقل ، والسعادة بصحة العقيدة وسلامة التفكير ، لا إله إلا أنت

(٢) وها قد مضى بعد ذلك ٦٦٤ سنة أخرى فزادت مدة غيبته على أحد عشر قرنا ، ولا يزالون يجأرون بأدعيتهم : عجل الله فرجه ! ترى أليس فيهم طول هذه المدة ذو نفس طاهر يستجيب الله له دعاءه ؟ !

(٣) أى الرافضى المردود عليه

قلنا : ذا حجة عليكم ، فان لفظه « يواطىء اسمه اسمى ، واسم أبيه اسم أبى » يعنى اسمه (محمد ابن عبد الله) لا (محمد بن الحسن) . ثم قد رُوى عن علىّ رضى الله عنه أنه من ذرية الحسن لا الحسين[1]

ثم قال[2] : « فهؤلاء الأئمة المعصومون الذين بلغوا الغاية فى الكمال ، [ولم يتخذوا ما اتخذه غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك وأنواع المعاصى والملاهى وشرب الخمور والفجور .. قالت الامامية : فالله يحكم بيننا و بين هؤلاء وهو خير الحاكمين[3]] . وما أحسن قول بعض الناس :

إذا شئتَ أن ترضى لنفسك مذهباً ... وتعلم أن الناس فى نقل أخبار

فدع عنك قول الشافعى ومالك ... وأحمدَ والمروىّ عن كعب أحبار

ووالِ أناساً قولهم وحديثهم ... روى جدُّنا عن جبرئيل عن البارى »/

١٢٠

(١) وفى أواخر مدة بنى أمية كان بنو هاشم يرون أن المهدى هو صريح قريش محمد النفس الزكية ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ، وقيل اجتمعوا مرة بالأبواء من طريق مكة وفيهم الحسنيون والحسينيون ومن العباسيين إبراهيم الامام والسفاح والمنصور وصالح بن على ، وعلى رأس الجميع عبد الله بن الحسن المثنى وابناه محمد وإبراهيم ، وبايعوا (محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن) باقتراح أبى جعفر المنصور العباسى ، وكان المنصور فى طليعة المبايعين . فلما صار الملك اليه فى صدر الدولة العباسية — وكانت فى عنقه بيعة لمحمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن — كان ذلك سبب حرصه على الخلاص منه ومن أخيه ابراهيم فيما زعمه الاخباريون ، والمهم من هذا الخبر أن بنى هاشم كانوا يرون أن المهدى من ذرية الحسن لا من ذرية الحسين ، فلما وافق محمد بن عبد الله بن الحسن مدلول الحديث — باسمه واسم أبيه وفى كونه من بنى الحسن كما روى عن على — بايعه بنو هاشم على أنه المهدى . وسواء أصابوا أو أخطأوا ، فان الحديث لا يدل إلا على أن المهدى يواطىء اسمه اسم النبى ﷺ واسم أبيه اسم أبيه ﷺ . ولما اخترع الشيعة للحسن العسكرى ابنا لم يكونوا يملكون تغيير اسم الحسن بعبد الله ، فاكتفوا بأن يزعموا أن الثانى عشر المخترع اسمه محمد ، وخذلهم نص الحديث . وعلى كل حال فالاخبار عن المهدى تحتاج الى دراسة وتحقيق وتمحيص .

(٢) أى الرافضى المردود عليه (٣) عن الأصل ٢ : ١٢٤

[[1] والجوابُ من وجوه : (أحدها) أن دعوى العصمة فى هؤلاء لم يذكر عليها حجة إلا ما ادعاه من أنه يجب على الله أن يجعل للناس إماما معصوما ليكون لطفا ومصلحة فى التكليف . وقد تبين فساد هذه الحجة من وجوه أدناها أن هذا ـ أى اللطف والمصلحة ـ مفقود لا موجود ، فانه لم يوجد إمام معصوم حصل به لطف ولا مصلحة . ولو لم يكن فى الدليل على انتفاء ذلك إلا المنتظر الذى قد علم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد لا فى دين ولا دنيا ، ولا حصل لأحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف ، لكان هذا دليلا على بطلان قولهم ، فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك .

(الثانى) أن قوله « كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية فى الكمال » هو قول مجرَّد عن الدليل . والقولُ بلا علم يمكن كلَّ أحد أن يقابله بمثله . وإذا ادَّعى المدَّعى هذا الكمال فيمن هو أشهر فى العلم والدين من العسكريين وأمثالهما — من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين — كان ذلك أولى بالقبول . ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلمية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثرُ مما يُنقل عن العسكريين وأمثالهما من الصدق

(الثالث) أن قوله « هؤلاء الأئمة » إن أراد به أنهم كانوا ذوى سلطان وقدرة معهم السيف فهذا كذب ظاهر ، وهم لا يدَّعون ذلك ، بل يقولون إنهم عاجزون ممنوعون مغلوبون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الامامة إلا علىُّ بن أبى طالب ، مع أن أموراً استصعبت عليه [2] ، ونصف الأمة — أو أقل أو أكثر — لم يبايعوه ، بل كثير منهم

---

(١) اقتضب الحافظ الذهبى فى المختصر هذا البحث ببضعة أسطر . ولما كان من لباب الموضوع الذى ألف له الكتابان المردود عليه والمردود به ، رأينا أن لا نحرم قراءنا من الاطلاع على ما كتبه شيخ الاسلام رحمه الله ورضى عنه ، وذلك من ٢ : ١٣٤ الى ٢ : ١٤١

(٢) ومنها تقصير شيعته فى الطاعة له ، ورغبته من صميم قلبه أن يقيم الحد على قتلة عثمان وقيام الموانع من شيعته دون ذلك ، وظهور الالحاد والكفر فى صفوف أوليائه بانخداعهم لدسائس ابن السوداء حتى اضطر الى تحريق فريق ونفى فريق ، ثم انشقاق الذين خرجوا عليه بعد أن كانوا من شيعته ، الى غير ذلك مما كان هو نفسه يشكوه ويتحدث عنه

قاتلوه وقاتلهم ، وكثير منهم لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه ، وكان فيهم من فضلاء المسلمين من لم يكن مع على ، بل الذين تخلفوا عن القتال معه وله كانوا أفضل ممن قاتل معه . وإن أراد به أنهم كان لهم علم ودين يستحقون به أن يكونوا أئمة ، فهذه الدعوى إن صحت لا توجب كونهم أئمة يجب على الناس طاعتهم ، كما أن استحقاق الرجل أن يكون إمام مسجد لا يجعله إماما ، واستحقاقه أن يكون قاضيا لا يصيّره قاضيا ، واستحقاقه أن يكون أمير حرب لا يجعله أمير حرب . والصلاة لا تصح إلا خلف من يكون إماما بالفعل ، لا خلف من ينبغى أن يكون إماما . وكذلك الحكم بين الناس إنما يَفْصله ذو سلطان وقدرة ، لا مَن يستحق أن يُولَّى القضاء . وكذلك الجند إنما يقاتِلون مع أمير عليهم ، لا مع من لم يُؤَمَّر وإن كان يستحق أن يؤَمَّر . وفى الجملة الفعل مشروط بالقدرة ، وكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والإمارة لم يكن إماما ، وإن كان استحق أن يجعل له قدرة حتى يتمكن . فكونه يُشرَع أن يمكَّن ، أو يجب أن يمكن ، ليس هو نفس التمكن . والإمامُ هو المتمكن القادر ، وليس فى هؤلاء من هو كذلك إلا على كما تقدم .

(الرابع) أن يقال : ما تعنون بالاستحقاق ؟ أتعنون أن الواحد من هؤلاء كان يجب أن يولى الامامة دون سائر قريش ، أم تريدون أن الواحد منهم من جملة من يصلح للخلافة ؟ فان أردتم الأول فهو ممنوع مردود[1] . وإن أردتم الثانى فذلك قدر مشترك بينه وبين خلق كثير من قريش .

(الخامس) أن يقال : الإمامُ هو مَن يُقتدَى به . وذلك على وجهين : أحدهما أن يُرجَع اليه فى العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالما بأمر الله عزّ وجل ، آمراً به ، فيطيعه المطيع لذلك وإن كان عاجزا عن إلزامهم الطاعة . والثانى أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يُطاع طوعا وكرها ، قادراً على إلزام المطيع بالطاعة . وقوله تعالى (النساء ٥٩) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأُولى الأمر منكم ﴾ قد فُسِّر « أولو الأمر » بذوى القدرة كأمراء الحرب ، وفُسِّر بأهل العلم والدين ، وكلاهما حق .

---

(١) لأن الأحاديث الصحيحة تنص على امامة قريش ، ولا تخص طائفة منهم دون طائفة

وهذان الوصفان كانا كاملين فى الخلفاء الراشدين ، فانهم كانوا كاملين فى العلم والعدل والسياسة والسلطان ، وإن كان بعضهم أكمل فى ذلك من بعض : فأبو بكر وعمر أكملُ فى ذلك من عثمان وعلى . وبعدهم لم (يكمل) أحد فى هذه الأمور إلا عمر بن عبد العزيز . بل قد يكون الرجل أكملَ فى العلم والدين ممن يكون له سلطان ، وقد يكون أكمل فى السلطان ممن هو أعلمُ منه وأدْيَن . وهؤلاء [1] إن أُريد بكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فباطل ، وهم لا يقولونه . وإن أُريد بذلك أنهم أئمة فى العلم والدين يطاعون مع عجزهم عن إلزام غيرهم بالطاعة فهذا قدرٌ مشترك بين كل من كان متصفاً بهذه الصفات . ثم إما أن يقال : قد كان فى أعصارهم من هو أعلمُ منهم وأدْيَن ، إذ العلمُ المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم ، وظهور آثار غيرهم فى الأمة أعظم من ظهور آثارهم فى الأمة . والمتقدّمون منهم — كعلىّ بن الحسين ، وابنه أبى جعفر ، وابنه جعفر بن محمد — قد أُخِذَ عنهم من العلم قطعةٌ معروفة ، وأُخِذَ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير . وأما مَنْ بعدَهم فالعلم المأخوذ عنهم قليلٌ جدا ، ولا ذِكْرَ لأحد منهم فى رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا ولا غيرِهم من المشاهير بالعلم . وما يُذْكر لهم من المناقب والمحاسن فمثله يوجد لكثير غيرهم من الأمة . وأما أن يقال انهم أفضلُ الامة فى العلم والدين [2] . . . . فعلى التقديرين فإمامتهم — على هذا الاعتبار — لا يُنازع فيها أهلُ السنّة ، فانهم متفقون على أنه يؤتمّ بكل أحد فيما يأمر به من طاعة الله ، ويدعو اليه من دين الله ، ويفعله مما يحبّه الله . فما فعله هؤلاء من الخير ودعوا اليه من الخير فانهم أئمة فيه يقتدَى بهم فى ذلك ، قال تعالى (السجدة ٢٤) : ﴿ وجعلنا منهم أئمةً يَهْدُونَ بأمرنا لما صبروا ، وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ ، وقد قال تعالى لإبراهيم (البقرة ١٢٤) : ﴿ إنى جاعلكَ للناس إماما ﴾ ولم يكن ذلك أن جعله ذا سيف يقاتل به جميع الناس ، بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه

---

(١) أى العشرة بعد على

(٢) الكلام هنا منقطع فى الاصل ٢ : ١٣٥ ولعله « فهو مخالف للواقع » أو ما هو بمعنى ذلك

سواء أطاعوه أم عصوه . فهؤلاء الأئمة فى الدين أسوة أمثالهم ، فأهلُ السنَّة مقرُّون بإمامة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الائتمام بهم فيه ، كما أن هذا الحكم ثابت لأمثالهم مثل أبى بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأُبَىّ بن كعب ومُعاذ وأبى الدرداء وأمثالهم من السابقين الأولين ، ومثل سعيد بن المُسَيَّب وسليمان بن يَسار وعُبيد الله بن عبد الله وعُروَة بن الزُّبَير والقاسم بن محمد وأبى بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وهؤلاء فقهاء المدينة ، ومثل عَلْقَمة والأسود بن زيد وأُسامة ومحمد بن سِيرين والحسن البصرى ، ومثل سالم بن عبد الله ابن عمر ، ومثل هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم [1] والزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى وأبى الزناد ، ومثل مالك والأوزاعى والليث بن سعد وأبى حنيفة والشافعى وأحمد وإسحاق بن ابراهيم وغيرهم . لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتيا قد يكون أكثر من المنقول الثابت عن الآخر ، فتكون شهرته لكثرة علمه أو لقوَّة حجته أو نحو ذلك ، وإلاّ فلا يقول أهلُ السنة إن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى بالاتباع من جعفر بن محمد ، ولا يقولون إن الزُّهرى ويحيى بن أبى كثير وحماد بن أبى سلمة وسليمان بن يَسار ومنصور بن المعتمر أولى بالاتباع من أبيه أبى جعفر الباقر ، ولا يقولون إن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله أولى بالاتباع من علىّ بن الحسين ، بل كل واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدَّق فى ذلك [2] ، وما بيَّنَه من دلالة

---

(١) ابن محمد بن ابى بكر الصديق ، وهو اقدم من عالم مصر الذى تقدم التعريف به فى هامش ص ٧٧

(٢) بشرط أن يكون الرواة عنه من أهل الصدق . وقد أطال بعض سفهاء الشيعة ألسنتهم على الامام محمد بن اسماعيل البخارى — وهو أمير المؤمنين فى الحديث — بدعوى أنه قصر فى التحديث عن أهل البيت ، وهو لم يقصِّر فى تحرّى المروىّ عنهم ، لكنه شرط للرواية عن الرواة شروطا لم تتوفر فى كثير من يزعمون الرواية عن أهل البيت ، بل تبين له أن أكثر الرواة عنهم كذبة ، وهو لم يؤلف كتابه ليشحنه بأكاذيب الكاذبين . وقد تقدم فى صدر هذا الكتاب (ص ٢١ — ٢٣) أقوال مالك والشافعى ويزيد بن هارون والاعمش أن الشيعة وضاعون كذابون مزورون ، وأن الحديث يكتب عن كل مبتدع اذا عرف بالصدق ولم يكن داعية لبدعته ، الا الشيعة فانهم لاتقبل روايتهم لا عن أهل البيت ولا غير أهل البيت ، =

الكتاب والسنّة على أمر من الأمور هو من العلم الذى يستفاد منه فهو مصدَّق فى الرواية والإسناد ، وإذا أفتى بفتيا وعارضه غيره رُدَّ ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما أمر الله بذلك وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء جميعهم ، وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله ﷺ وعهد خلفائه الراشدين رضى الله عنهم .

(السادس) أن يقال : قوله « لم يتخذوا ما اتخذه غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصى » كلامٌ باطل . وذلك أنه إن أراد أن أهل السنّة يقولون : إنه يُؤتمُّ بهؤلاء الملوك فيما يفعلونه من معصية الله ، فهذا كذب عليهم ، فان علماء أهل السنّة المعروفين بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يُقتدىٰ بأحد فى معصية الله ، ولا يُتخذ إماما فى ذلك . وان أراد أن أهل السنة يستعينون بهؤلاء الملوك فيما يُحتاج اليه فى طاعة الله ، ويعاونونهم على ما يفعلونه من طاعة الله ، فيقال له : إن كان اتخاذهم أئمة بهذا الاعتبار محذورا فالرافضة أدخل منهم فى ذلك ، فانهم دائماً يستعينون بالكفار والفجار على مطالبهم ، ويعاونون الكفار والفجار على كثير من مآربهم [1] ، وهذا أمرٌ مشهود فى كل زمان ومكان . ولو لم يكن إلا صاحب هذا الكتاب منهاج الندامة وإخوانه فانهم يتخذون المُغُل والكفّار والفسّاق والجهال أئمة بهذا الاعتبار .

= لأنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا . والمسلمون يكفيهم أكاذيب الشيعة واختلاقهم فى التاريخ ، فهل يريدون من البخارى أن ينخدع لأكاذيبهم فى الدين أيضا ؟

(١) والنصير الطوسى شيخ المؤلف الرافضى المردود عليه مثل واضح على استعانة علماء الرافضة بالملوك الكفار والفجار وإعانتهم والعمل فى خدمتهم ، وقد نقلنا فى هامش ص ٢٠ عن كتابهم (روضات الجنات) ص ٥٧٨ الطبعة الثانية أن هذه الخيانة المخزية أعظم مفاخر الطوسى عندهم . وجميع الملوك الوثنيين من هلاكو الى خدابنده الذى ألف الرافضى كتابه باسمه كان علماء الشيعة فى خدمتهم ، يعينونهم ويستعينون بهم . وخدابنده قبل أن يتشيع كان وثنياً ، وهو عند المؤلف الرافضى أحب اليه من أبى بكر وعمر اللذين لم يخلق الله حكاماً بعد النبيين أسمى منهما منزلة ولا أحسن عملا

(السابع) أن يقال : الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم فى كتابه وادّعى عصمتهم ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد الإمامة ، ولا يكفى الائتمامُ بهم فى طاعة الله ولا فى تحصيل مالا بدَّ منه مما يعين على طاعة الله . فاذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلى خلفهم جمعة ولا جماعة ، ولا يكونون أئمة فى الجهاد ، ولا فى الحج ، ولا تقام بهم الحدود ، ولا تُفصل بهم الخصومات ، ولا يَستوفى الرجلُ بهم حقوقه التى عند الناس والتى فى بيت المال ، ولا يُؤمَن بهم السبيل : فان هذه الأمور كلها تحتاج الى قادر يقوم بها ، ولا يكون قادراً إلا من له أعوان على ذلك . وهؤلاء لم يكونوا قادرين على ذلك ، بل القادر على ذلك كان غيرهم ، فمن طلب هذه الأمور من إمام عاجز كان جاهلا ظالما ، ومن استعان عليها بمن هو قادرٌ عليها كان مهتدياً مسدَّدا . فهذا يحصّل مصلحة دينه ودنياه والأوّل تفوته مصلحة دينه ودنياه .

(الثامن) أن يقال : دَعوىٰ كونِ جميع الخلفاء كانوا مشتغلين بما ذكره من الخمور والفجور كذبٌ عليهم ، والحكايات المنقولة فى ذلك فيها ما هو كذب [١] . وقد علم أن فيهم العدل والزاهد كعمر بن عبد العزيز والمهتدى بالله [٢] ، وأكثرهم لم يكن مظهرا لهـذه

---

(١) ومن ذلك الكذب على يزيد بما شـهد له بالبراءة منه محمد بن على بن أبى طالب المعروف بابن الحنفية (انظر تفصيل ذلك فى البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٨ : ٢٣٣) ونقلناه فى التعليقات على (العواصم من القواصم) ص ٢٢٧ - ٢٢٨ وقلنا إنه تربى وشب فى أخبية البدو عند أخواله من قضاعة ، وقد أعانت أباه على تربية الرجولة فيه أمه ميسون بنت بحدل التى تقول :

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب الىَّ من قصر منيف

فاذا كان يزيد مظلوما بما شحنوا به كتب الأخبار من الكذب عليه ، فكم لأكاذيبهم من ضحايا سيحاسبهم الله على ما اقترفوه فى تشويه سمعتها من آثام

(٢) للمهتدى بالله الخليفة العباسى (٢٢٢ - ٢٥٦) تاريخ حافل بالفضائل التى ما حدَّثتُ بها أحدا من الذين يدعون معرفة التاريخ والأدب فى هذا العصر إلا رأيتهم يجهلون كل شىء عنه ، وكان من حقه وحق التاريخ الاسلامى أن تكون بين أيدى الناس عشرات المؤلفات عن تاريخ حياته الطيبة . رضى الله عنه

المنكرات من خلفاء بنى أمية و بنى العباس [١] ، و إن كان أحدهم قد يبتلى ببعض الذنوب وقد يكون تاب منها ، وقد تكون له حسنات كثيرة تمحو تلك السيئات ، وقد يُبتلى بمصائب تكفّرها عنه [٢] . ففى الجملة الملوك حسناتهم كثيرة وسيئاتهم ، والواحد من هؤلاء و إن كان له ذنوب و معاص لا تكون لآحاد المؤمنين ، فلهم من الحسنات ما ليس لآحاد المسلمين — من الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، و إقامة الحدود ، وجهاد العدوّ ، و إيصال كثير من الحقوق الى مستحقيها ، ومنع كثير من الظلم ، و إقامة كثير من العدل — ونحن لا نقول انهم كانوا سالمين من ذلك ، لكن نقول : وجود الظلم والمعاصى من بعض المسلمين — ولاة الأمور وعامتهم — لا يمنع أن يشارك فيما يعمله من طاعة الله . وأهل السنّة لا يأمرون بموافقة ولاة الأمور إلا فى طاعة الله ، لا فى معصيته . ولا ضرر على من وافق [أحدا] فى طاعة الله إذا انفرد عنه بمعصية لم يشركه فيها . كما أن الرجل إذا حجّ مع الناس فوقف معهم وطاف لم يضرّه كونُ بعض الحجاج له مظالم وذنوب ينفرد بها . وكذلك إذا شهد مع الناس الجمعةَ والجماعة ومجالسَ العلم وغزا معهم لم يضرّه كون بعض المشاركين له فى ذلك له ذنوب يختصُّ بها . فولاة الأمور بمنزلة غيرهم : يُشارَكون فيما يفعلونه من طاعة الله ، ولا يُشارَكون فيما يفعلونه من معصية الله . وهذه كانت سيرةُ أهل البيت مع غيرهم ،

---

(١) تاريخ خلفاء بنى أمية وبنى العباس كتبه وأذاع الروايات عن أخباره مؤلفون أكثرهم من الشيعة أو الشعوبية ، فأفسدوا على هذه الأمة تاريخها وشوهوا محاسن ماضيها ، ولو تفرغ أهل الألمعية لدراسة تاريخنا لتمكنوا من تصحيح الكثير من هذه المفتريات

(٢) من الظواهر التى أحب أن ألفت اليها أنظار الباحثين من افاضل المسلمين أن الشيعة لا يعترفون للبشر أنهم بشر ، فهم عندهم إما ملائكة معصومون بل فوق الملائكة ، وإما أبالسة ملعونون بل أخس من الأبالسة ، ومن هنا اعتقدوا العصمة فى غير الأنبياء من بعض البشر ، وتحاملوا بالكذب والافتراء على من اضطغنوا لهم الحقد والبغضاء من أعيان المسلمين وولاة أمورهم ودعاة الحق والخير فيهم ، من أبى بكر وعمر الى محب الدين الخطيب . ولو لم يفعلوا ذلك لزال عنهم اسم التشيع ، لأن التشيع هو التحزب والتعصب ، ونعوذ بالله من التحزب والتعصب

فمن اتبعهم فى ذلك فهو المقتدى بهم دون من تبرّأ من السابقين الأولين وجمهورِ أهل العلم والدين وظاهرَ على عداوتهم الكفّارَ والمنافقين ، كما يفعله من يفعله من الرافضة الضالين

(التاسع) أن يقال : إمامٌ قادرٌ ينتظم به أمر الناس فى أكثر مصالحهم : بحيث يُؤمَنُ به السبيل ، ويُقام به ما يقام من الحدود ، ويُدفع به ما يدفع من الظلم ، ويحصل به ما يحصل من جهاد العدوّ ، ويُستوفى به ما يُستوفى من الحقوق خيرٌ من إمام معدوم لا حقيقة له . والرافضةُ يَدْعون الى إمام معصوم ، وليس عندهم فى الباطن إلا إمام معدوم وفى الظاهر إمام كفور أو ظلوم [(١)] . فأئمة أهل السنة — ولو فُرِض ما فُرِض فيهم من الظلم والذنوب — خيرٌ من الأئمة الظاهرين الذين تعتمدهم الرافضة ، وخير من إمام معدوم لا حقيقةَ له . وأما الأئمة الباقون الذين كانوا موجودين فأولئك يأتمُّ بهم أهل السنة كما يأتمون بأمثالهم ، فهم وأمثالهم أئمة ، ومن ائتمَّ بهؤلاء وأمثالهم من سائر المسلمين كان خيراً ممن ائتمَّ بهم وحدهم ، فان العلم روايةً ودراية ، كلما كثر فيه العلماء واتفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع . فليس عند الشيعة خيرٌ إلا وأهلُ السنة يشركونهم فيه ، والخير الذى اختصَّ به أهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة

(العاشر) أن يقال : ما ذكره هذا الإمامى يمكن كل واحد من أهل السنة أن يعارضه بما هو أقوى منه ، فانه [يقال [(٢)]] عن مثل سعيد بن المسيَّب وعلقمة والأسود والحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح ومحمد بن سيرين ومطرِّف بن الشِّخِّير ومكحول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله ـ وما شاء الله من التابعين وتابعيهم ـ : هؤلاء أئمة فيما يمكن الائتمام فيه بهم من الدين ، وعلى بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم هم أيضا أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار . فلم تأتمَّ الشيعةُ بأمام ذى علم وزهد

---

(١) كملوك المغل الوثنيين الذين أعانهم الشيعة على الخلفاء العباسيين الهاشميين

(٢) فى النسخة المطبوعة من الاصل ٢ : ١٣٧ « يقول » ، وقد صححناها بما دل عليه سياق القول ، لأن المردود عليه لا يقول بامامة هؤلاء ، بل الذى يقول بذلك جمهور المسلمين من غير الرافضة

إلا وأهل السنة يأتمون به و بجماعة آخرين يشاركونهم فى العلم والزهد ، بل هم أعلمُ منه وأزهدُ . وما اتخذ أهلُ السنة إماماً من أهل المعاصى إلا وقد اتخذت الشيعةُ إماماً من أهل المعاصى شرّاً منه . فأهلُ السنة أولى بالائتمام بأئمة الظلم فى غير ما هم ظالمون فيه ، فهم خير من الشيعة فى الطرفين .

(الحادى عشر) قوله « قالت الامامية : فالله يحكم بيننا و بين هؤلاء وهو خير الحاكمين » ، فيقال للإمامية : إن الله حكم بينهم فى الدنيا بما أظهره من الدلائل والبينات وبما يُظهرُ أهلَ الحق عليكم ، فهم ظاهرون عليكم بالحجة والبيان ، و باليد واللسان ، كما أظهر دين نبيه على سائر الأديان ، قال تعالى (التوبة ٣٣ والصف ٩ والفتح ٢٨) : ﴿ هو الذى أرسلَ رسوله بالهُدىٰ ودِين الحقّ ليُظْهِرَهُ على الدين كلِّه ﴾ ومن كان دينه قولَ أهل السنة الذى خالفتموهم فيه فانه ظاهر عليكم بالحجة واللسان ، كظهور دين محمد ﷺ على سائر الأديان . ولم يَظهر دينُ محمد ﷺ قطُّ على غيره من الأديان إلاّ بأهل السنّة ، كما ظهر فى خلافة أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ظهورا لم يحصل لشىء من الأديان [1] . وعلىٌّ رضى الله عنه — مع أنه من الخلفاء الراشدين ، ومن سادات السابقين الأولين — لم يظهر فى خلافته دين الاسلام [2] ، بل وقعت الفتنة بين أهله ، وطمع فيهم عدوُّهم من الكفّار والنصارى والمجوس بالشام والمشرق . وأما بعد علىّ فلم يُعرف أهل علم ودين ، ولا أهل يد وسيف نصرالله بهم الاسلام ، إلاّ أهلُ السنة . وأما الرافضة فإمّا أن تعاون أعداء الاسلام [3]

---

(١) وتغلغل الدعوة الاسلامية بعدهؤلاء الثلاثة فى آفاق المشرق والمغرب ووصولها الى القارة الاوربية انما كان بجهاد الخلافة الأموية وعزائم رجالها

(٢) وذلك لشؤم شيعته الذين انقسموا عليه فى النهاية وحاربه بعضهم وحاربهم . وشيعته المعاصرون له كانوا أخف مسئولية من الذين خلفوهم فى التشيع وتفننوا فى توجيه دينهم الى غير أهدافه الأولى حتى كاد يكون شيئا آخر مخالفا للاسلام

(٣) كما فعلوا بزعامة النصير الطوسى وابن العلقمى عندما زحفت يأجوج ومأجوج على عاصمة الاسلام بغداد بقيادة هلاكو

وإما أن تمسك عن نصر الطائفتين [١] . ولا ريب أن الله تعالى يحكم يوم القيامة بين السابقين الاولين من المهاجرين والأنصار ، و بين من عاداهم من الأولين والآخرين كما يحكم بين المسلمين والكفار .

(الثانى عشر) أن يقال : هذا التظلم ممن هو ؟ إن قلتم ممن ظلم عليا كأبى بكر وعمر — على زعمكم — فيقال لكم : الخصمُ فى ذلك علىّ ، وقد مات كما مات أبو بكر وعمر ، وهذا أمر لا يتعلق بنا ولا بكم إلا بطريق بيان الحق وموالاة أهله ، ونحن نبين بالحجج الباهرة أن أبا بكر وعمر أولى بالعدل من كل أحد سواهما من هذه الأمة [٢] ، وأبعدُ عن الظلم من كل من سواهما ، وأن علياً لم يكن يعتقد أنه إمامُ الأمة دونهما كما نذكر هذا فى موضعه إن شاء الله . و إن قلتم : نتظلم من الملوك الذين منعوا هؤلاء حقوقهم من الإمامة ، فهذا فرعٌ على كون هؤلاء الاثنى عشر كانوا يطلبون الإمامة ، أو كانوا يعتقدون أنهم أئمةُ الأمة المعصومون ، وهذا كذبٌ على القوم . وسواء كان صدقا أو كذبا فالله يحكم بين الطائفتين إن كانوا مختصمين ﴿ قُلِ اللهمَّ فاطرَ السماواتِ والأرض عالمَ الغيبِ والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ﴾ (الزمر ٤٦) . وإن كان التظلم من بعض الملوك الذين بينهم و بين هؤلاء منازعة فى ولاية أو مال فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع

---

(١) كموقفهم من هجمات الصليبيين والتتار على بلاد الاسلام ، وكان شيخ الاسلام ابن تيمية شاهد عيان لذلك فى معارك الاسلام لصدّ الغزو التورانى

(٢) ومن كل أمة الى الآن وإلى أن تقوم الساعة . ومن أظلم ممن يتظلم من أبى بكر وعمر ؟ بل ما أحمقه وأسخفه وأبعده عن ادراك أسمى المعانى الانسانية ! ان الذى يكره أبا بكر وعمر لا يجد فيهما ما يكرههما لأجله إلا دينهما الذى رفعهما إلى منزلة الكمال الانسانى ، فهو يكرههما كرها بالدين الذى اتبعاه وحملا أعباءه وأماناته ، فكانا خير أمناء الله على الأرض. ومع ذلك فأننا لا ندعى لهما العصمة ، فالعصمة لا تكون إلا لنبى ، ولكن ندعى لهما انهما اكمل خلق الله بعد رسول الله ﷺ . ولا تزال كلمة على كرم وجهه على منبر الكوفة ترن فى أذن التاريخ ولن ينساها ، وهى قوله رضى الله عنه « خير هذه الأمة بعد نبيها ابو بكر ثم عمر » وهو الذى قال « لا اوتى بمن يفضلنى على ابى بكر وعمر إلا اقمت عليه حد المفترى »

كما يحكم بين سائر المختصمين ، فان نفس الشيعة بينهم من المخاصمات أكثر مما بين سائر طوائف أهل السنة ، و بنو هاشم قد جرى بينهم نوعٌ من الحروب ، وجرى بين بنى حسن و بنى حسين من الحروب ما يجرى بين أمثالهم فى هذه الازمان ، والحروب فى الأزمان المتأخرة بين بعض بنى هاشم و بين غيرهم من الطوائف أكثر من الحروب التى كانت فى أول الزمان بين بعض بنى أمية و بعض بنى هاشم [1] ، لا لشرف نسب أولئك — فان نسب بنى هاشم أشرف — لكن لأن خير القرون هو القرن الذى بعث فيه النبى ﷺ ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم [2] . فالخير فى تلك القرون أكثر ، والشر فيما بعدها

(١) وكما كان بين بعض بنى أمية وبعض بنى عمومتهم من بنى هاشم اختلاف ، كان بينهما أيضا مودَّة وتصاهر وتعاون . ولو شاء مؤرخ أن يستقصى ما كان بين هاتين الاسرتين الشريفتين من أواصر الصداقة والرحم ، وما ترتب على هذه الصداقة والرحم من محبة وتراحم ، وأن يدون ذلك فى كتاب مدعم بالأسانيد ، لتبين له وللناس أن ذلك هو الأصل ، وأن حوادث الاختلاف كانت أمراً عارضا . وما أصدق قول خالد بن يزيد بن معاوية ـ وكتب به الى الحجاج يصحح له خطأ من أخطائه ـ : « إنها قريش ، يقارع بعضها بعضا . فاذا أقرَّ الله الحق قراره كان تقاطعهم وتراحمهم على قدر أحلامهم وفضلهم » . أى ان الذين يجنحون منهم الى التراحم يعدون ـ فى تقاليد قريش ـ أرجح أحلاما وأعظم فضلا من الذين يجنحون الى التقاطع . وهذه المعانى السامية تفهمها أمية وتعرف قدرها ، وتفهمها هاشم وتعرف قدرها ، والرافضة فى شاغل عن ذلك برفضهم ، فهم فى واد وأمية وهاشم فى واد غيره ، والمهمة التى يعيش الرافضة للقيام بها هى تأريث الشر واضطغان الحقد والبغضاء لحقائق الاسلام والتناهى عن الخير . وفى جمادى الأولى من سنة ١٣٦٥ كتبتُ فى التنويه بهذه السنة من سنن قريش وتقاليدها كلمة فى صحيفة (الفتح) العدد ٨٣٤ ص ٦ - ٧ لمناسبة مرثية نظمها الامام يحي بن محمد حميد الدين عند وفاة الامام الضحيانى ، مع أنهما سبق لهما أن اختلفا على الإمامة فى أيام الحكم العثمانى فى اليمن واقتتلا زمنا طويلا ، ولم يمنع ذلك الاختلاف الامام يحي من أن يرثى خصمه بعد وفاته ، لأن هذه السنة من سنن قريش يتوارثها العلماء بها منهم ، وسيبقى ذلك ما دام فى الدنيا علماء من قريش متخلقون باخلاق الاسلام ، وإن كره ذلك مؤرثو الفتنة بين أشراف العرب وأعلام المسلمين . وكل يعمل على شاكلته

(٢) إشارة الى حديث عمران بن حصين فى صحيح البخارى (ك ٦٢ ب ١) أن النبى ﷺ قال « خير أمتى قرنى (أى الصحابة) ، ثم الذين يلونهم (يعنى التابعين) ، ثم الذين =

أ كثر . وإن كان التظلم من أهل العلم والدين الذين لم يَظلموا أحدا ولم يعاونوا ظالما ولـكن يذ كرون ما يجب من القول علما وعملا بالدلائل الـكاشفة للحق ، فلا يشك من له أدنى عقل أنه من شبَّه مثلَ مالك والأوزاعى والثورى وأبى حنيفة والليث بن سعد والشافعى وأحمد وإسحاق وأمثالهم بمثل هشام بن الحكم وهشام بن سالم[1] وأمثالهما من شيوخ الرافضة إنه لمن أظلم الظالمين . وكذلك من شبَّه القَدَرَيّين النغمى[2] والـكراجُـكى[3] وأمثالهما بمثل أبى على وأبى هاشم والقاضى عبد الجبار وأبى الحسين البصرى إنه لمن أظلم الظالمين . وهؤلاء[4] شيوخ المعتزلة ، دع محمدَ بن هيضم وأمثاله والقاضى أبا بكر بن الطيب وأمثاله من متكلمة أهل الإثبات ، دع أهلَ الفقه والحديث والتصوف كأبى حامد الاسفراينى وأبى زيد المروزى وأبى عبد الله بن بطة وأبى بكر عبد العزيز وأبى بكر الرازى وأبى الحسن القزوينى وأبى محمد بن أبى زيد وأبى بكر الأبهرى وأبى الحسن الدارقطنى وأبى عبد الله

= يلونهم » .وتحديد ذلك الى نهاية الدولة الأموية ، وقد يلتحق به زمن الخلفاء الأولين من بنى العباس . قال الحافظ ابن حجر فى تفسير هذا الحديث من (فتح البارى) ج ٧ ص ٤ : « اتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين - ممن يقبل قوله - من عاش الى حدود ٢٢٠ . وفى هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشيا ، وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفعت الفلاسفة رءوسها ، وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الاحوال تغيرا شديدا ، ولم يزل الأمر فى نقص إلى الآن (أى الى زمن الحافظ ابن حجر ٧٧٣ - ٨٥٢) ، وظهر قوله ﷺ « ثم يفشو الـكذب » ظهوراً بينا حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات »

(١) اللذين تقدم التعريف بهما فى هامش ص ٢٤

(٢) لم أقف على من يسمى منهم بهذا الاسم ، ولعله محرف عن النعمانى ، وهو محمد بن ابراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بابن أبى زينب ، تلميذ الكلينى المتوفى سنة ٣٢٩ وابن عقدة الهمدانى المتوفى سنة ٣٣٣ والمسعودى المتوفى سنة ٣٤٥

(٣) كانت فى الأصل (٢: ١٣٩) والـكرجى ، والصواب ان شاء الله ما أثبتناه ، وتقدم التعريف بالـكراجكى فى هامش ص ٢٠

(٤) يعنى أبا على الجبائى وابنه أبا هاشم والقاضى عبد الجبار وأبا الحسين البصرى

ابن منده وأبى الحسين بن ميمون وأبى طالب المكى وأبى عبد الرحمن السلمى وأمثال هؤلاء ، فما من طائفة من طوائف أهل السنة على تنوّعهم إذا اعتبرتها إلا وتحققتها أعلمَ وأعدلَ وأبعدَ عن الجهل والظلم من طائفة الروافض ، فلا يوجد فى أحد منهم [١] معاونةُ ظالم إلا وهو فى الرافضة أكثر ، ولا يوجد فى الشيعة عدلٌ عن ظلم ظالم إلا وهو فى هؤلاء أكثر [٢] وهذا أمر يشهد به العيان والسماع لمن له اعتبار ونظر . ولا يوجد فى جميع الطوائف أكذبُ منهم ، ولا أظلمُ منهم ، ولا أجهلُ منهم . وشيوخهم يقرّون بألسنتهم يقولون : يا أهل السنّة أنتم فيكم فتُوَّة . لو قدرنا عليكم ما عاملناكم بما تعاملونا به عند القدرة علينا

---

(١) أى من أعلام طوائف أهل السنة الذين ذكر شيخ الاسلام أسماء بعضهم على سبيل التمثيل .

(٢) زار القاهرة قبل الحرب العالمية الأولى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وكنت أنا وهو فى صدر شبابنا ، فكان يتردد يوميا على مكتبتنا وكانت حينئذ فى شارع عبد العزيز ، لأن نزعة العروبة كانت تجمع بيننا ، وكان يملى علىّ ما ينظمه فى شكوى العرب من الترك ، ومن ذلك قصيدة له يقول فيها :

فياقريش الحمس يالغالب ... ويا ليوث تغلب ووائل

ما ترك الترك لكم حمية ... وما أفادوكم سوى التخاذل

ألا مساعير يثورون لها ... بسلة البيض وهز الذابل

وهى طويلة . وتعرّف عندنا بشيخنا الشيخ طاهر الجزائرى وأحمد تيمور باشا رحمهما الله فدعانا أحمد تيمور باشا الى قضاء يوم فى منزله بعين شمس ، وفى اثناء السمر هناك توسع كاشف الغطاء فى الحديث عن أدباء الشيعة ومؤرخيهم وشعرائهم ، وافتخر بان عددهم أكثر من نسبة عدد الشيعة الى مجموع أهل السنة . فقال له الشيخ طاهر : ليس العبرة بكثرة عدد الأدباء والمؤرخين والشعراء ، بل بكثرة من يقيم الحق ويتحراه صادقا مخلصا أينما ذهب به الحق ولو خالف مذهب طائفته . قال الشيخ طاهر : ونحن قد راقبنا سيرة أهل العلم والأدب فى مختلف الطوائف فرأينا أكثر ما خولف به الحق تعصباً وتعنتاً كان من ناحيتكم . بل لاحظت أن كل أديب ومؤرخ منكم يرى فرضا عليه أن يخترع ما لم يسبقه اليه سلفه من خبر موضوع أوقصة مخترعة تشويها لسيرة السلف ، فاذا رجعنا الى الكتب المتقدمة عليه لانجد =

(الثالث عشر) أن يقال : هذا الشعر الذى استشهد به واستحسنه[١] هو قول جاهل ، فان أهل السنة متفقون على ما روى جدهم[٢] عن جبريل عن البارى ، بل هم يقبلون مجرد قول الرسول ﷺ ويؤمنون به ولا يسألونه : من أين علمت هذا ؟ لعلمهم بأنه معصوم ﴿ وما ينطقُ عن الهوىٰ إنْ هو إلا وحىٌ يوحىٰ ﴾ (النجم ٣ — ٤) ، وإنما سُمُّوا أهلَ السنَّة لاتباعهم سنته ﷺ . لكنَّ الشأن فى معرفة ما رواه جدُّهم ، فهم[٣] يطلبون ذلك من الثقات الأثبات ، فان كان عند العلويين علم شىء من ذلك استفادوه منهم ، وإن كان عند غيرهم علم شىء من ذلك استفادوه منه . وأما مجرَّدُ كونِ جدّهم روى عن جبريل عن البارى إذا لم يكونوا عالمين به فما يُصنَع لهم ؟ والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعى وأحمد وغيرهم إلا لكونهم يسندون أقوالهم الى ما جاء به النبى ﷺ ، فان هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به وأتبعهم لذلك وأسَدُّ اجتهاداً فى معرفة ذلك واتّباعه ، وإلاّ فأىُّ غرض للناس فى تعظيم هؤلاء ؟ وعامَّة الأحاديث التى يرويها هؤلاء يرويها أمثالهم ، وكذلك عامة ما يجيبون به من المسائل كقول أمثالهم ، ولا يجعل أهلُ السنة قولَ واحد من هؤلاء معصوما يجب اتباعه ، بل إذا تنازعوا فى شىء ردُّوه الى الله والرسول . واعتبرْ ذلك بما تشاهده فى زمانك من أهل العلم بالقرآن والحديث والفقه ، فانك تجد كثيرا من بنى هاشم لا يحفظ القرآن ، ولا يعرف من حديث النبى ﷺ إلا ما شاء الله ، ولا يعرف معانى ذلك[٤] . فاذا قال هذا

= لذلك اثرا ، فكأن الواحد منهم يرى من زكاة تشيعه أن يخترع ما يشين سيرة خيار المسلمين ليتناقله الناس بعده ويحسبه الجاهلون حقا . ان الفضيلة التى كان يدعو اليها الأنبياء والحكماء ورجال الاصلاح فى كل عصر تكاد تنحصر فى تحرى الحق وإقامته والرجوع اليه والنزول عنده عن رضا وارتياح . ولو شئنا أن نعد فى رجالكم من تنطبق عليه هذه الأوصاف لا نكاد نجد أحدا

(١) وهو الذى تقدم فى ص ١٧٥

(٢) أى جد آل البيت على ما فى الشعر المذكور

(٣) أى اهل السنة

(٤) وأنا قد عاشرت أكبر ملوك بنى هاشم فى هذا العصر ولازمته من شوال ١٣٣٤ الى =

« روى جدُّنا عن جبرئيل عن البارى »

قيل : نعم ، وهؤلاء [1] أعلم منكم بما روى جدُّكم عن جبرائيل ، وأنتم ترجعون فى ذلك إليهم . وإذا كان كل من الأولين والآخرين من بنى هاشم قد يتعلم بعض ما جاء به الرسول ﷺ من غيره ، بل من غير بنى هاشم ، كان هذا من أمارة أنه لا علم عندهم بذلك إلا كعلم أمثالهم ، فبمن يأتمُّ الناس وعمّن يأخذون ؟ أيأخذون عمن يعرف ما جاء به جدهم أو عمن لا يعرف ذلك ؟ والعلماء هم ورثة الأنبياء ، فان الأنبياء لم يورّثوا درهما ولا دينارا وإنما ورّثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظّ وافر .

= شعبان ١٣٣٧ ، ووصفت فضائله ومواطن ضعفه فى مقالة لى بمجلة (الزهراء) الصادرة فى ١٥ ربيع الاول ١٣٤٣ (١ : ١٩٠—٢٠٠) ومما جاء فيها (ص ١٩٩) ما نصه : « اراد مرة ان يشنع على الوهابية فاتهمهم باطلا بأنهم يهينون النبى ﷺ . وكأن هذا الأمر إذا صح يحتاج الى نص من الشرع على قبحه فأراد أن يستدل بآية من القرآن على عظم منزلة الرسول ﷺ من ربه فأورد آية ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ﴾ ولكنه وقف عند قول « عزيز عليه » وأرجع ضمير « عليه » الى المولى سبحانه ، وجعل معنى « عزيز » أنه ذو مكانة عظيمة عند الله ! هذا مبلغ فهمه للكتاب والسنة » انتهى ما كتبته فى سنة ١٣٤٣ عما شهدته بنفسى بين شوال ١٣٣٤ وشعبان ١٣٣٧ وهو شاهد من عصرنا على ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية ، ولا يريد شيخ الاسلام من ذلك أن كل هاشمى لا يعرف معانى القرآن والسنة ، ولكنه يريد ان يقول إن مجرد كون الهاشمى من بنى هاشم لا يقتضى ان يكون علم القرآن والسنة منحصرا فيه وفى قرابته فيدع الناسُ لأجل ذلك قول الشافعى ومالك واحمد كما قال ذلك الشاعر الرافضى الجاهل ، بل إن الله جعل هذا العلم مباحا لكل من تصدى لطلبه والتثبت من حقائقه ، والناس يوزنون بموازين معرفتهم لا بموازين أنسابهم ، فالنبى ﷺ بعث للعالمين جميعا ، وحمل عنه علم الشريعة أئمة وعلماء من شعوب الانسانية كلها . اقول قولى هذا وانا من اسرة حسنية علوية معروفة بذلك ومشهود لها به كتابة على سلسلة نسبها فى مختلف العصور ، ومن الواجب على من وقع الظلم على الحق باسمهم ان يكونوا اول من يزيل هذا الظلم ، وينكره على دعاته الظالمين .

(١) اى مالك والشافعى واحمد

وإن قال : مرادى بهؤلاء الأئمةُ الاثنا عشر ، قيـل له : ما رواه على بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهما من حديث جدهم فمقبول منهم كما يرويه أمثالهم [(١)] ، ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعى وأحمد أكثرَ مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن على لمَـاَ عدلوا عن هؤلاء إلى هؤلاء ، وإلا فأى غرض لأهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر الى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد فى عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوه عند مالك ، مع كمال رغبة المسلمين فى معرفة علم الرسول . ونفسُ بنى هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عمهم موسى بن جعفر .

ثم الشافعى جاء بعد مالك ، وقد خالفه فى أشياء وردَّها عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع ، وهو أقرب نسباً من بنى هاشم من مالك ومن أحرص الناس على ما يستفيده من علم الرسول من بنى عمه وغير بنى عمه ، ولو وجد عند أحد من بنى هاشم أعظم من العلم الذى وجده عند مالك لـكان أشدَّ الناس مسارعة الى ذلك ، فلما كان يعترف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة ، وكانت كتبه مشحونة بالأخذ عن هذين الاثنين وغيرهما وليس فيها شىء عن موسى بن جعفر وأمثاله من بنى هاشم عُلم أن مطلوبه من علم الرسول ﷺ كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء .

وكذلك أحمد بن حنبل قد عُلم كمالُ محبته لرسول الله ﷺ ، ولحديثه ، ومعرفته بأقواله وأفعاله ، وموالاته لمن يوافقه ومعاداته لمن يخالفه ، ومحبته لبنى هاشم [(٢)] . وتصنيفه فى فضائلهم حتى صنف فضائل علىّ والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة ، ومع هذا فـكتبه مملوءة عن مثل مالك والثورى والأوزاعى والليث بن سعد ووكيع بن الجراح ويحيى

---

(١) بشرط ان يكون الذين يروون عن على بن الحسين وابى جعفر متوفرة فيهم شروط الأمانة والعدالة التى يشترطها العلماء الأمناء على سنة رسول الله ﷺ

(٢) ومع كل ما لقى من اذى المأمون والمعتصم فانه لم يدع عليهما ولم تسمع منه كلمة شكوى من صنيعهما وذلك بسبب قرابتهما من رسول الله ﷺ

ابن سعيد القطان وهُشَيم بن بشير وعبد الرحمن بن مهدى وأمثالهم ، دون موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن على وأمثالهم ، فلو وَجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشدَّ الناس رغبة فى ذلك .

فان زعم زاعم أنه كان عندهم من العلم المخزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتمونه ، فأى فائدة للناس من علم مكتوم ؟! فعلمٌ لا يُقال به كَكنز لا يُنفق منه ، فكيف يأتمُّ الناس بمن لا يبيّن لهم ؟ والعلم المكتوم كالإمام المعدوم [١] ، وكلاهما لا ينتفع به ولا يحصل به لطف ولا مصلحة . وإن قالوا : بل كانوا يبثّون ذلك لخواصهم دون هؤلاء الأئمة ، قيل : أوّلاً هذا كذبٌ عليهم ، فان جعفر بن محمد لم يجئ بعده مثله ، وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثورى وابن جُرَيج ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء والمشاهير الأعيان . ثم من ظن بهؤلاء السادة أنهم يكتمون العلم عن مثل هؤلاء ويخصون به قوما مجهولين ليس لهم فى الأمة لسانُ صدق فقد أساء الظن بهم ، فان فى هؤلاء — من المحبة لله ولرسوله والطاعة له والرغبة فى حفظ دينه وتبليغه وموالاة من والاه ومعاداة من عاداه وصيانته عن الزيادة والنقصان — مالا يوجد قريب منه لأحد من شيوخ الشيعة [٢] وهذا أمر معلوم بالضرورة لمن عرف هؤلاء وهؤلاء . واعتبرْ هذا مما

---

(١) اى الثانى عشر الذى لم يلد ولم يولد ، ولعلهم الهوه لهاتين دون ثالثتهما

(٢) وإذا أضيف الى ذلك اختلاف الفريقين فى الاصطلاح وفى المدلول اللغوى والدينى للكلمات يكون الفرق بين الفريقين أعظم وأوسع . فهم اذا ادعوا محبة الله تكون هذه المحبة مقيدة عندهم بعقيدة الوجوب على الله ، واذا ادعوا محبة رسول الله تكون هذه المحبة مقيدة باختراع عصمة لآخرين غيره تجعل أولئك الغير شركاء له ﷺ فى كونهم مصادر تشريع . وفى ذلك إخلال بمحبة الرسول وبمحبة الذين أشركوهم معه فى دعوى العصمة وفى دعوى أنهم مصادر تشريع ، لأن هؤلاء الشركاء يتبرأون الى الله من هذه الشركة غير المشروعة وهذه الدعوى المفتراة . واذا ادعوا الرغبة فى حفظ دين الاسلام فانهم يعنون بذلك شيئا آخر فى مفهوم القرآن وفى انكار ما صح عن الصادقين من حديث رسول الله واذاعة ما رواه الكذبة من الحديث عنه وعن آل البيت . ومسألة الموالاة والمعاداة أيضا ليس مدلولها واحداً عندنا =

تجده فى كل زمان من شيوخ السنة وشيوخ الرافضة[1] كمصنف هذا الكتاب فانه عند الإمامية أفضلهم فى زمانه ، بل يقول بعض الناس ليس فى بلاد المشرق أفضل منه فى جنس العلوم مطلقا[2] ومع هذا فكلامه يدل على أنه من أجهل خلق الله تعالى بحال النبى ﷺ

=وعندهم حتى تصح المقارنة بين صحة موالاتنا وفساد موالاتهم ، فنحن نوالى جميع الصالحين من أمة محمد ويدخل فيهم الصالحون من آل محمد بالضرورة ، كما يدخل فيهم أصحاب محمد وأزواج محمد . أما هم فيوالون بعض آل محمد موالاة أساسها دعوى العصمة التى لا يدعيها ولا يسلم بها ذلك البعض من آل محمد انفسهم ، ويشككون حتى فى ان رقية وام كلثوم ابنتا النبى ﷺ ، لأنهم اعداء لها ، ويعادون أصحاب محمد إلا نفراً منهم يعدون على الأصابع . فأهم ما يختلفون به عنا لا فى مقدار محبتنا ومحبتهم لله ولرسوله . . الخ بل فى المدلول الاصطلاحى واللغوى والدينى لهذه المحبة ، وفى فهم القرآن ، وفى قبول النصوص الثابتة عن النبى ﷺ برواية الصادقين من أمته ، ونبذ النصوص المكذوبة عليه من رواة يعرف التاريخ مبلغهم من الكذب

(١) وهذا الاعتبار فى الفريقين يختلف أيضا من جهة أن أهل السنة لا يقولون بتطور الدين ، فما صح عن خاتم المرسلين ﷺ فى زمن الصحابة والتابعين يرضون به دائماً حجة عليهم وعلى أئمتهم ويعتبرونه هو الدين الحق الذى يجب اتباعه . أما الشيعة فيتطور مدلول الدين عندهم ، وقد أشرنا غير مرة الى ما قرره المامقانى فى تنقيح المقال عند ترجمته لكل رجل من رجالهم ممن كانوا معدودين من الغلاة وكان أسلاف الشيعة لا يقبلون روايتهم بسبب الغلو ، بينما المامقانى يقول : إن ما كان يعد يومئذ غلواً صار يعد الآن من ضروريات المذهب . وهذا تقرير علمى فى أكبر وأحدث كتاب لهم فى الجرح والتعديل يعترفون فيه بأن مذهبهم الآن غير مذهبهم قديماً ، فما كانوا يعدونه قديما من الغلو وينبذونه وينبذون أهله بسبب ذلك صار الآن — أى الغلو — من ضروريات المذهب . فمذهبهم اليوم غير مذهبهم قبل الصفويين ، ومذهبهم قبل الصفويين غير مذهبهم قبل ابن المطهر ، ومذهبهم قبل ابن المطهر غير مذهبهم قبل آل بويه ، ومذهبهم قبل آل بويه غير مذهبهم قبل شيطان الطاق ، ومذهبهم قبل شيطان الطاق غير مذهبهم فى حياة على والحسن والحسين وعلى بن الحسين

(٢) وإذا أطلقوا عنوان « العلامة » مجرداً عن الاسم صرفوه اليه . ويصفونه بأنه آية الله فى العالمين ، ونور الله فى ظلمات الارضين ، واستاذ الخلائق ، ومركز دائرة الاسلام ، إلى غير ذلك من مبالغات العجم ومجازفاتهم التى لا يتقون الله فيها . وقارىء هذا الكتاب قد وقف على مبلغ جهل الرجل ومغالطاته وماشحن به قلبه من البغضاء والضغينة لحملة الاسلام=

وأقواله وأعماله ، فيروى الكذب الذى يظهر أنه كذب من وجوه كثيرة ، فان كان عالما بأنه كذب فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال « من حدَّث عنى بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذّابين » وإن كان جاهلا بذلك دلَّ على أنه من أجهل الناس بأحوال النبى ﷺ ، كما قيل :

فان كنت لا تدرى فتلك مصيبة وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظمُ

وأما الأبيات التى أنشدها [1] فقد قيل فى معارضتها :

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً تنالُ به الزُّلْفى وتنجو من النارِ
فدِنْ بكتاب الله والسنَّة التى أتتْ عن رسولِ الله من نقلِ أخيار
ودعْ عنكَ داعى الرفض والبِدَع التى يَقودُكَ داعيها الى النار والعار
وسِرْ خلفَ أصحاب الرسول فانهم نجومُ هُدىً فى ضوئها يهتدى السارى
وعُجْ عن طريق الرَّفض ، فهو مؤسَّسٌ على الكفر تأسِيساً على جُرُفٍ هار
هما خطتَّانِ إمَّا هدًى وسعادةٌ وإما شقاء مع ضلالة كفّار
فأىُّ فريقَيْنا أحقُّ بأمنِهِ وأهْدَى سَبيلا عندما يَحكمُ البارى
أمَنْ سَبَّ أصحابَ الرسول وخالف الكتابَ ولم يَعْبَأْ بثابتِ الأخبار
أم المُقْتدِى بالوَحىِ يَسلُكُ منهج الصحابة مع حُبِّ القرابَةِ الأُطهار [2]]

= الاولين من الصحابة والتابعين ، مما يستحى غير المسلمين من المستشرقين بل المبشرين ان يصدر عنهم مثله فى هؤلاء الكملة الذين نشروا آخر رسالات الله فى أقطار الأرض

(١) أى التى تقدمت فى ص ١٧٥

(٢) الى هنا تمَّ ما أورده شيخ الاسلام فى الاصل من ٢ : ١٣٤ الى ٢ : ١٤١ . وقد طواه الحافظ الذهبى من مختصره مكتفيا بتلخيصه فى ستة أسطر ، مع أنه استغرق فى طبعتنا هذه من ص ١٧٦ الى ١٩٤ . كما طوى الذهبى بحوثا أخرى وردت فى الاصل من ٢ : ١٤١ الى ٢ : ١٥٧ فجاريناه فى الاستغناء عنها ، ومن شاء فليرجع اليها فى النسخ المطبوعة من الأصل

الى أن قال[١] : « ومنع أبو بكر فاطمة إرثها[٢] ، والتجأ إلى رواية انفرد بها وكان هو الغريم لها [لأن الصدقة تحلّ له ، لأن النبي ﷺ قال : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة ، على ما رووه عنه[٣]] والقرآن يخالف ذلك ، لأنه تعالى قال (النساء ١١) ﴿ يوصيكمُ اللهُ فى أولادكم . . . ﴾ وهذا عامّ ، وكذّب روايتهم (النمـل ١٦) فقال ﴿ وورث سليمانُ داودَ ﴾ وقال (مريم ٥ — ٦) : ﴿ فَهَبْ لى من لَدُنْكَ وليّاً يرثنى ﴾ »

والجواب عن قوله « رواية انفرد بها » بانه كذب ، رواه عن النبي ﷺ أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلىّ ، وطلحة ، والزبير ، وسعيد ، وعبد الرحمن بن عوف ، والعباس ، وأزواج النبي ﷺ ، وأبو هريرة رضى الله عنهم وأرضاهم أجمعين[٤]

وقوله « كان الغريمَ لها » كذب ، فان أبا بكر لم يدَّع التركةَ لنفسه[٥] ، وإنما هى صدقة لمستحقها[٦] . وأيضا فتيقن الصحابةُ وأوّلهم علىّ رضى الله عنـه أن النبي ﷺ لا يورث ، ولهذا لما ولى علىّ الخلافة لم يقسم تركة النبي ﷺ ولا غيّرها عن مصرفها[٧] .

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) لو كان إرثا لما كان منحصراً بفاطمة ، بل هو إرث زوجاته أمهات المؤمنين أيضا ، وفى طليعتهم بنت أبى بكر التى توفى ﷺ فى بيتها ودفن عندها ، وإرث بنت عمر . فالذى وقع لفاطمة من أمر الإرث المزعوم وقع مثله لعائشة وحفصة وسائر أمهات المؤمنين ، ووقع مثله لعمه العباس . فما بالهم يتحدثون عن فاطمة وينسون سائر الورثة لو أن هناك ميراثا من حطام الدنيا الفانية كان يعيش له أكمل رسل الله ويموت عنه . ومع ذلك فان ريع فدك وخمس خيبر أبيح لآل البيت يأكلون منه حاجتهم كما كانت الحال فى حياته ﷺ ، والباقى صرف حيث كان يصرف النبي ﷺ ما زاد عن حاجته منه

(٣) الزيادة من الاصل ٢ : ١٥٧

(٤) انظر روايات هذا الحديث وما دار حوله فى (العواصم من القواصم) ص ٤٨-٥١ بتحقيق كاتب هذه الحواشى

(٥) بل حرم منها ابنته طاعة لرسول الله ﷺ

(٦) لقول النبي ﷺ « ما تركنا فهو صدقة » وأبو بكر ليس من مستحقى الصدقة

(٧) فبقيت فى مدة خلافته كما كانت فى مدة الخلفاء الثلاثة قبله يجرى ريعها صدقة كما أمر النبي ﷺ

وعموم آية الميراث قد خصَّ منه هذا ، وأنه لا يرث الكافر ، ولا القاتل عمداً ، ولا العبد وغير ذلك .

ثم إن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما قد أعطيا علياً وبنيه رضى الله عنهم من المال أضعافَ ما خلفَّه النبى ﷺ .

وما خلفه النبىُّ ﷺ فقد سلَّمه عمر الى علىّ والعباس رضى الله عنهم يليانه ويفعلان فيه ما كان النبىُّ ﷺ / يفعله . وهذا مما ينفى التهمة عن أبى بكر وعمر .

١٢١

ثم لو قُدِّرَ أن أبا بكر وعمر متغلِّبان متوثِّبان على الأمر لكانت العادة تقضى بأن لا يزاحما الورثة المستحقين للولاية والتركة فى ذلك المال [بل يعطيانهم ذلك وأضعافه ليكفّوا عن المنازعة فى الولاية[1]] .

ثم قوله تعالى (النمل ١٦) : ﴿ ووَرِثَ سليمانُ داودَ ﴾ لا يدلّ ، إذ « الإرث » اسم جنس تحته أنواع ، والدالُّ على ما به الاشتراك لا يدلُّ على ما به الامتياز . فاذا قيل : هنا حيوان ، لم يدلَّ على انسان أو فرس ، فان لفظ « الإرث » يستعمل فى لفظ إرث العلم والملك وغير ذلك . قال تعالى (فاطر ٣٢) : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنا الكتابَ الذين اصطفينا ﴾ ، وقال تعالى (الزخرف ٧٢) : ﴿ وتلك الجنةُ التى أُورِثتموها ﴾ ، (الاحزاب ٢٧) : ﴿ وأَوْرَثَكم ارضَهم ﴾ ، (الأعراف ١٢٨) : ﴿ إنَّ الأرضَ لله يُورِثُها من يَشاء ﴾ ، (الاعراف ١٣٧) : ﴿ وأورثنا القومَ الذين كانوا يُسْتَضْعَفون ﴾ . وأخرج أبو داود أن النبى ﷺ قال « إن الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، إنما ورثوا العلم » . ثم يقال : بل المراد إرث العلم والنبوّة ، لا المال . إذ معلوم أنه كان لداود أولاد كثيرة غير سليمان ، فلا يختص سليمان بماله ، وليس فى كونه ورث ماله صفةُ مدحٍ لهما ، فان البرَّ والفاجر يرث أباه ، والآية سيقت فى بيان مدح سليمان وما خُصَّ به ، وإرث المال من الأمور العادية المشتركة بين الناس . ومثل ذلك لا يقُصُّ علينا لعدم فائدته . وكذلك قوله (مريم ٦) :

---

(١) عن الأصل ٢ : ١٦٤

﴿ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِن آلِ يعقوب ﴾ ، لأنه لا يرث من آل يعقوب أموالهم ، إنما يرثهم أولادهم وذريتهم . ثم زكريا لم يكن ذا مال إنما كان نجاراً ، ويحيى كان من أزهد الناس

قال [١] « ولما ذكرتْ أن أباها وهبها فدَكَ [٢] قال [٣] : هاتى شاهدا ، فجاءت بأم أيمن ، فقال : امرأة لا يُقبل قولها ،[وقد رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال « أم أيمن امرأة من أهل الجنة » [٤] .] فجاءت بعلى فشهد لها ، فقال : هذا بعلك يجرُّه الى نفسه . وقد رووا جميعا أن رسول الله ﷺ قال : علىٌّ مع الحق والحق معه يدور حيثما دار/ لن يفترقا حتى يَرِدا علىَّ الحوض . فغضبت فاطمةُ وانصرفت وحلفت أن لا تكلمه حتى تلقى أباها وتشكو إليه . وقد رووا جميعا أن النبى ﷺ قال : يا فاطمة إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك . ورووا : إن فاطمة بضعة منى . . الحديث . ولو كان حديث « لا نورث »

١٢٢

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) فدك : قرية فى الحجاز بينها وبين المدينة يومان وبعض يوم ، أفاءها الله على رسوله ﷺ صلحاً سنة سبع بعد فتح خيبر ، فيها عين ماء ونخيل . وكان النبى ﷺ يصرف ما يأتيه منها فى أبناء السبيل والمصالح العامة والصدقات . ومضى فيها أبو بكر على ماكان يفعل رسول الله ﷺ . ورأى عمر أن يتولى على بن أبى طالب وعمه العباس هذا الأمر على أن يفعلا فيها ماكان يفعله رسول الله ﷺ ، فكان يقع بين على والعباس اختلاف على ذلك ، ويتشاكيان الى عمر فيأبى أن يحكم بينهما ، ثم انتقلت الولاية عليها الى مروان ثم الى ابنيه ثم صارت الى عمر بن عبد العزيز وكان يتصرف فيها كما كان يفعل أبو بكر وعمر وعثمان وعلى ، وفى سنة ٢١٠ أمر المأمون بأن تدفع الى أولاد فاطمة فسلمت الى محمد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن على ابن الحسين السبط ، والى محمد بن عبد الله بن الحسين بن على بن الحسين السبط ، ثم تنازع بنوهم عليها فى خلافة جعفر المتوكل فأمر بردها الى ماكانت عليه زمن أبى بكر الى زمن عمر ابن عبد العزيز . أى ان الخلافة هى التى توزع ريع صدقتها ، ولا يتولى ذلك أفراد آخرون باذن الخلافة سواء كانوا من ذرية فاطمة أم من غيرهم

(٣) أى خليفة رسول الله أبو بكر الصديق

(٤) عن الأصل ٢ : ١٦٦

صحيحا لما جاز له ترك البغلة التى خلفها النبى ﷺ وسيفه وعمامته عند علىّ ، ولما حكم له بها إذ ادّعاها العباس . و بعد ذلك جاء مال البحرين وعنده جابر فأعطاه بقوله عِدَةَ النبى ﷺ (١) بلا بيّنة »

والجواب أن ما هذا بأول افتراء الرافضة ولا بهتهم . ثم ان فاطمة إن كانت طلبت فَدَكَ بالإرث بطلت الهبة ، وإن كانت هبة بطل الإرث . [ثم إذا كانت هذه هبة فى مرض الموت فرسولُ الله ﷺ منزَّهٌ — إن كان يورث كما يورث غيره — أن يوصى لوارث أو يخصَّه فى مرض موته بأ كثر من حقه . وإن كان فى صحته فلا بدَّ أن تكون هذه هبةً مقبوضة ، وإلاّ فاذا وهب الواهب بكلام ، ولم يقبض الموهوب اليه شيئا حتى مات ، كان ذلك باطلا عند جماهير العلماء . فكيف يهبُ النبى ﷺ فَدَكَ لفاطمة ولا يكون ذلك أمراً مشهورا عند أهل بيته والمسلمين حتى تختص بمعرفته أمُّ أيمن أو علىّ رضى الله عنهما (٢)] ، بل ذلك كذبٌ على فاطمة [فى ادّعائها ذلك . وإن كان النبى ﷺ يورث فالخصم فى ذلك أزواجه وعمه ولا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد بكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ واتفاق المسلمين . وإن كان لا يورث فالخصم فى ذلك المسلمون ، فكذلك لا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل وامرأة . نعم يحكم فى مثل ذلك بشهادة و يمين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث . وشهادة الزوج لزوجته فيها قولان مشهوران للعلماء هما روايتان عن أحمد : إحداهما لا تقبل وهى مذهب أبى حنيفة ومالك والليث بن سعد والأوزاعى وإسحق وغيرهم رضى الله عنهم ، والثانية تقبل وهى مذهب الشافعى وأبى ثور وابن المنذر (٢)] . فعلى هذا لو قُدِّر صحة هذه القضية لما جاز للإمام أن يحكم بشهادة رجل واحد أو امرأة بالاتفاق ، لا سيما وأ كثرهم لا يجيزون شهادة الزوج .

[(٣) وقوله « وقد رووا جميعا أن رسول الله ﷺ قال « أم ايمن امرأة من أهل الجنة »

---

(١) أى ماوعد النبى ﷺ جابرا أن يعطيه (٢) عن الاصل ٢ : ١٦٦

(٣) البحوث الآتية اختصرها الحافظ الذهبى بنحو صفحة واحدة فرأينا أن الفائدة لاتتم الا بنقلها عن الأصل من ٢ : ١٦٧ الى ٢ : ١٧٣

فهذا احتجاج جاهل يريد أن يحتجَّ لنفسه فيحتجُّ عليها ، فان هذا القول (١) لو قاله الحجاج ابن يوسف أو المختار بن أبى عبيد وأمثالهما لـكان قد قال حقا ، فان امرأة واحدة لا يقبل قولها فى الحـكم بالمال لمدَّعٍ يريد أن يأخذ ما هو فى الظاهر لغيره ، فـكيف إذا حكى مثل هذا عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه . وأما الحديث الذى ذكره (٢) وزعم أنهم رووه جميعا فهذا الخبر لا يُعرَف فى شىء من دواوين الاسلام ، ولا نعرف عالما من العلماء رواه . وأم أيمن هى أم أسامة بن زيد ، وهى حاضنة النبى ﷺ ، وهى من المهاجرات ، ولها حقٌ حرمة ، لـكن الرواية عن النبى ﷺ لا تـكون بالـكذب عليه وعلى أهل العلم ، وقول القائل « رووا جميعا » لا يكون إلا فى خبر متواتر ، فمن ينـكرُ حديثَ النبى ﷺ أنه لا يورث وقد رواه أكابر الصحابة ، ثم يقول انهم جميعا رووا هذا الحديث ، إنما يكون من أجهل الناس وأعظمهم جحداً للحق . و بتقدير أن يكون النبى ﷺ قد أخبر أنها من أهل الجنة فهو كإخباره عن غيرها أنه من أهل الجنة ، وقد أخبر عن كل واحد من العشرة أنه فى الجنة ، وقال « لا يدخل أحد النار ممن بايع تحت الشجرة » وهذا الحديث فى الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث ، وحديث الشهادة لهم بالجنة رواه أهل السنن من غير وجه من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن زيد . فهذه الاحاديث هى المعروفة عند أهل العلم بالحديث . ثم هؤلاء يكذّبون من عُلم أن الرسول شهد لهم بالجنة ، وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة امرأة زعموا أنه شهد لها بالجنة ، فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم ! ثم يقال : كونُ الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته لجواز أن يغلط فى الشهادة ، ولهذا لو شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن ممن يعُلم أنهنَّ من أهل الجنة لـكانت شهادة إحداهن نصف شهادة رجل كما حكم بذلك القرآن . كما أن ميراث إحداهن نصف ميراث رجل ، وديتها نصف دية رجل ، وهذا كله باتفاق المسلمين . فـكونُ المرأة من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لجواز الغلط عليها ، فـكيف وقد يكون الانسان ممن يكذب

---

(١) أى قول أبى بكر « امرأة لا يقبل قولها »

(٢) وهو « أم أيمن امرأة من أهل الجنة »

ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة .

وقوله « إن عليا شهد لها فردَّ شهادته لكونه زوجها » فهذا — مع كونه كذباً[١] — لو صحَّ لم يَقدَحْ ، إذ كانت شهادة الزوج مردودة عند أكثر العلماء ، ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتمَّ النصاب : إما برجل آخر ، أو بامرأة مع امرأة . وأما الحكم بشهادة رجل وامرأة مع عدم يمين المدَّعى فهذا لا يسوغ .

وقوله « انهم رووا جميعا أن رسول الله ﷺ قال : عليٌّ مع الحق والحق يدور معه حيث دار ، ولن يفترقا حتى يردا علىَّ الحوض » من أعظم الكلام كذباً وجهلا ، فان هذا الحديث لم يرْوِه أحدٌ عن النبى ﷺ ، لا باسناد صحيح ولا ضعيف ، فكيف يقال « انهم جميعا رووا هذا الحديث » وهل يكون أكذب ممن يروى عن الصحابة والعلماء أنهم رووا حديثا ، والحديث لايعرف عن أحد منهم أصلا ، بل هذا من أظهر الكذب . ولو قيل رواه بعضهم وكان يمكن صحته لكان ممكنا ، وهو كذب قطعا على النبى ﷺ . . . وينزَّه عنه رسول الله ﷺ : أما أولاً فلأن الحوض إنما يرده عليه أشخاص . . . أما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض . . . والحق الذى يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه . . . وأيضا فالحق لا يدور مع شخص غير النبى ﷺ ، ولو دار الحق مع علىّ حيثما دار لوجب أن يكون معصوماً كالنبى ﷺ ، وهم من جهلهم يدَّعون ذلك ، ولكن مَنْ عَلِمَ أنه[٢] لم يكن بأولىٰ بالعصمة من أبى بكر وعمر وعثمان وغيرهم — وليس فيهم من هو معصوم — عَلِمَ كذبَهم . وفتاويه من جنس فتاوى

---

(١) لأن عليا أحد رواة حديث « لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة » . وحوادث الصدر الأول للاسلام دوّنها أئمة الحديث بكل عناية وتمحيص ، وليس فيها أن علياً شهد بما يعلم من حديث رسول الله ﷺ خلافه ، فلا علىّ شهد ، ولا أبو بكر احتاج لأن يرد شهادته . وأبو بكر أباح لآل بيت رسول الله ﷺ أن يأكلوا من ريع فدك وخمس خيبر وأن لا يزيدوا على المأكل ، وما زاد عن ذلك يصرف كما كان يصرفه رسول الله ﷺ فى حياته

(٢) أى سيدنا على كرم الله وجهه

أبى بكر وعمر وعثمان ، ليس هو أولىٰ بالصواب منهم ، ولا فى أقوالهم من الأقوال المرجوحة أكثر مما قاله ، ولا كان ثناء النبى ﷺ ورضاه عنه بأعظم من ثنائه عليهم ورضائه عنهم . بل لو قال القائل انه لا يُعرَفُ من النبى ﷺ أنه عتب على عثمان فى شىء ، وقد عتب علىٰ علىّ فى غير موضع لمَـاَ أبْعَدَ . فانه لما أراد أن يتزوج بنت أبى جهل واشتكته فاطمة لأبيها وقالت : إن الناس يقولون إنك لا تغضبُ لبناتك ، فقام خطيبا وقال : « إن بنى [هشام بن] المغيرة استأذنونى أن يزوّجوا بنتهم علىَّ بن أبى طالب ، وإنى لا آذَن ، ثمَّ لا آذَن ، ثم لا آذَن ، إلا أن يريد ابنُ أبى طالب أن يطلّق ابنتى ويتزوَّج ابنتهم ، فانما فاطمة بضعة منى : يَريبنى ما رابها ويؤذينى ما آذاها » ثم ذكر صهراً له من بنى عبد شمس [1] فقال « حدَّثنى فصَدَقنى ، ووعَدَنى فوفَّى لى » . وهو حديث صحيح أخرجاه فى

---

(١) هو أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف ، أول أصهار رسول الله ﷺ على كبرى بناته زينب سلام الله عليها ، وبنتها أمامة هى التى كان النبى ﷺ يحملها على عاتقه وهو يصلى ، فاذا سجد وضعها واذا قام حملها . وأمامة بنت ابى العاص الاموى هذه تزوجها على كرم الله وجهه بعد وفاة خالتها فاطمة . وابو العاص تأخر إسلامه فشهد بدراً مع قومه من قريش ، واسره المسلمون . فلما بعث اهل مكة فى فداء اسراهم بعثت زينب رضى الله عنها بقلادة لها كانت خديجة ادخلتها بها على ابى العاص ، فلما راى النبى ﷺ القلادة عرفها ورقَّ لها رقة شديدة وقال للمسلمين « ان رايتم ان تطلقوا لها اسيرها وتردوا عليها » ، ففعلوا . وبعد مدة استأذنت زينب زوجها ابا العاص فى ان تهاجر الى المدينة فأذن لها ، ثم خرج هو الى الشام فى عير لقريش بتجارة لهم فخرج عليهم عصابة من المسلمين المرابطين بالساحل ـ وهم جماعة ابى جندل بن سهيل وابى بصير عتبة بن اسيد ـ فأسروا ابا العاص ، فقال لهم رسول الله ﷺ « ان زينب اجارت ابا العاص فى ماله ومتاعه » . وكان الذين اسروه قد خاطبوه فى ان يسلم ، وقالوا له : يا ابا العاص إنك فى شرف من قريش ، وانت ابن عم رسول الله ﷺ وصهره ، فهل لك ان تسلم فتغتنم ما معك من اموال اهل مكة ؟ فقال لهم : بئسما امرتمونى به أن أنسخ دينى بغدرة . فلما اطلقه رسول الله ﷺ مضى حتى قدم مكة ، فدفع الى كل ذى حق حقه ، ثم قام فقال : يا اهل مكة ، هل اوفيت ذمتى ؟ قالوا : اللهم نعم . فقال : فانى اشهد ان لا إله الا الله وان محمداً رسول الله . ثم قدم المدينة مهاجرا =

الصحيحين (١) .

وكذلك لما طرقه وفاطمة ليلا ، فقال « ألا تصليان ؟ » فقال له علىّ : إنما أنفسنا بيد الله ، إن شاء أن يبعثنا بعثنا . فانطلق (٢) وهو يضرب فخذه ويقول : ﴿ وكان الانسان أكثر شيء جدلا ﴾ .

وأما الفتاوى فقد أفتى أن المتوفى عنها زوجها وهى حامل تعتدّ أبعدَ الأجلين . وهذه الفتيا كان قد افتى بها أبو السنابل بن بَعْكَك (٣) على عهد النبى ﷺ فقال النبى ﷺ « كذب أبو السنابل » (٤) . وأمثال ذلك كثيرة .

ثم بكل حال لا يجوز أن يحكم بشهادته وحده ، كما لا يجوز له أن يحكم لنفسه

وإن ما ذَكَرَه (٥) عن فاطمة أمرٌ لايليق بها ، ولايحتج بذلك إلا رجل جاهل يحسب أنه يمدحها وهو يجرّحها . فانه ليس فيما ذكر مايوجب الغضب عليه (٦) ، إذ لم يحكم — لو كان ذلك صحيحا — إلا بالحق الذى لا يحلّ لمسلم أن يحكم بخلافه . ومن طلب أن يُحكَمَ له بغير حكم الله ورسوله فامتنع ، فغضب وحلف أن لا يكلم الحاكم ولا صاحِبَ الحاكم ، لم يكن هذا مما يحمد عليه ، ولا مما يُذَمُّ به الحاكم ، بل هذا إلى أن يكون جرحاً

= فدفع اليه رسول الله ﷺ زوجته بالنكاح الأول . وفى سيرة هذا الأموى النبيل واشباهه من رجالات قريش مالا يتسع هذا الموضع لبيانه من الأخلاق التى بوأتهم أعلى المنازل فى التاريخ بعد إسلامهم ، كما كانوا فى ذروة السنام من العرب قبل إسلامهم ، بل كانت اخلاقهم القرشية وفطرتهم العربية من أسباب حكمة الله فى اختيار هذا العنصر الانسانى ، لتقوم على كواهل رجاله رسالة الانقلاب الاسلامى .

(١) برواية على زين العابدين بن الحسين السبط والمسور بن مخرمة . وانظر ص ٢٠٦ — ٢٠٨

(٢) اى النبى ﷺ (٣) قرشى من بنى عبد الدار وهو من مسلمة الفتح . وفتواه مذكورة فى قصة سبيعة الاسلمية لما مات زوجها ووضعت حملها

(٤) اضطر شيخ الاسلام الى ايراد هذه الحقائق ليكذّب الروافض فى دعوى العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ (٥) أى الرافضى المردود عليه

(٦) أى على الصديق الاعظم أبى بكر رضوان الله وسلامه عليه

أقربُ منه إلى أن يكون مدحا ، ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيرها من الصحابة من القوادح كثيرٌ منها كذب ، و بعضها كانوا فيه متأوّلين ، و إذا كان بعضها ذنبا فليس القوم معصومين ، بل هم — مع كونهم أولياءَ الله من أهل الجنة — لهم ذنوبٌ يغفرها الله لهم .

وكذلك ما ذكره من حَلِفها أنها لا تكلمه ولا صاحِبَه حتى تلقى أباها وتشتكى اليه ، أمرٌ لا يليق أن يُذكر عن فاطمة رضى الله عنها ، فان الشكوى إنما تكون الى الله تعالى كما قال العبد الصالح (يوسف ٨٦) : ﴿إنما أشكو بَثّى وحُزنى الى الله﴾ ، وفى دعاء موسى عليه السلام « اللهم لك الحمد ، و إليك المشتكى ، وأنتَ المستعان ، و بك المستغاث ، وعليك التكلان » ، وقال النبى ﷺ لابن عباس « إذا سألتَ فاسألِ الله ، و إذا استعنتَ فاستعن بالله » ولم يقل « سلنى ، واستعن بى » ، وقد قال تعالى (الشرح ٧—٨) : ﴿فاذا فَرَغْتَ فانْصَبْ ، والى ربكَ فارغبْ﴾ . ومن المعلوم أن طالباً إذا طلب مالاً من ولىّ الأمر فلم يعطه إياه لكونه لا يستحقه عنده ، وهو بأخذه لم يعطه لأحد من أهله ولا أصدقائه[1] بل أعطاه لجميع المسلمين ، وقيل إن الطالب غضب على الحاكم ، كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالا وقال الحاكم إنه لغيرك لا لك ، فأى مدح للطالب فى هذا الغضب ؟ ولو كان مظلوما محضا لم يكن غضبه إلا للدنيا . وكيف والتهمة عند الحاكم ـ الذى لا يأخذ لنفسه ـ أبعدُ من التهمة عند الطالب الذى [يريد أن] يأخذ لنفسه ، فكيف تحال التهمة على من لا يأخذ لنفسه مالا ولا تحال على من يطلب لنفسه المال ؟ وكذلك الحاكم يقول : إنما أمنع لله ، لأنى لا يحلّ لى أن آخذ المال من مستحقه فأدفعه الى غير مستحقه . والطالب

---

(١) بل بنته و بنت عمر من جملة الورثة لولا ان النبى ﷺ قال « لا نورث » ، فمنع بنته و بنت عمر من الميراث وجعله فى الصدقات العامة كما كان يفعل رسول الله ﷺ ، ومع ذلك اباح لآل البيت ان يأكلوا من الريع كما كان يفعل رسول الله ﷺ . وابو بكر آلى على نفسه ان يكون متبعاً لرسول الله ﷺ فى كل شىء وان لا يكون مبتدعا ، وراس الابتداع مخالفة صريح التوجيه النبوى فيما صح من حديثه الذى سمعه منه الكثيرون ومنهم علىّ نفسه

يقول : إنما أغضب لحظّ قليل من المال . أليس من يذكر مثل هذا عن فاطمة — ويجعله من مناقبها — جاهلا ؟ أو ليس الله قد ذمَّ المنافقين الذين قال فيهم (التوبة ٥٨—٥٩) : ﴿ ومنهم من يَلْمِزُكَ فى الصدقات فان أُعْطُوا منها رَضُوا وإن لم يُعْطَوا منها إذا هم يَسْخَطُون . ولو أَنهم رَضُوا ما آتاهمُ اللهُ ورسوله وقالوا حَسْبُنا اللهُ سَيُؤْتينا اللهُ من فضله ورسولُه إنا إلى الله راغبون ﴾ فذكر قوما رضوا أن أُعطوا ، وغضبوا أن لم يُعْطَوا ، فذمَّهم بذلك . فَمَنْ مدحَ فاطمة بما فيه شَبَهٌ من هؤلاء أفلا يكون قادحا فيها ؟ فقاتل اللهُ الرافضة وانتصف لأهل البيت منهم ، فانهم ألصقوا فيهم من العيب والشين ، مالا يخفى على ذى عين . ولو قال قائل : فاطمة لا تطلب إلا حقها ، لم يكن هذا بأَوْلى من قول القائل : أبو بكر لا يمنع يهوديا ولا نصرانيا حقه فكيف يمنع سيدةَ نساء العالمين حقها ؟ فان الله تعالى ورسوله ﷺ قد شهد لأبى بكر أنه ينفق ماله لله ، فكيف يمنع الناس أموالهم (1) ؟ وفاطمة رضى الله عنها قد طلبت من النبى ﷺ مالاً فلم يعطها إياه ، كما ثبت فى الصحيحين عن علىّ رضى الله عنه فى حديث الخادم لما ذهبت فاطمة الى النبى ﷺ تسأله خادما فلم يعطها خادماً وعلَّمها التسبيح . وإذا جاز أن تطلب من النبى ﷺ ما يمنعها النبىُّ ﷺ إياه ولا يجب أن يعطيها إياه ، جاز أن تطلب ذلك من أبى بكر خليفة رسول الله ﷺ وعُلِم أنها ليست معصومةً أن تطلب مالا يجب إعطاؤها إياه ، وإذا لم يجب عليه الإعطاء لم يكن مذموما بترك ما ليس بواجب ، وإن كان مباحاً . أما إذا قدّرنا أن الإعطاء ليس بمباح ، فانه يستحقُّ أن يحمد على المنع . وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع أحداً حقه ، لا فى حياة رسول الله ﷺ ولا بعد موته .

---

(١) وهو الذى نزل فيه وفيما كان يحسن به إلى مسطح بن اثاثة المطلبى قول الله عز وجل فى سورة النور ٢٢ : ﴿ ولا يأتل اولو الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى القربى والمساكين والمهاجرين فى سبيل الله ، وليعفوا وليصفحوا ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم ﴾ ولو ان هذه الآية نزلت فى اى انسان على اى نبى من انبياء الله لخجل اوقح الناس من امة ذلك النبى ان يطيلوا لسانهم على من خاطبه الله بهذا الخطاب الكريم . ولكن الذين يطلقون ألسنة السوء فى الصديق الاعظم صاحب رسول الله ﷺ فى الدنيا والآخرة لا شك أنهم قوم لا يستحون ، لأن الحياء من الايمان .

وكذلك ما ذكره(١) من إيصائها أن تدفن ليلا ولا يصلى عليها أحد منهم ، لا يحكيه عن فاطمة ويحتج به إلا رجل جاهل يطرق على فاطمة مالا يليق بها ، وهذا لو صح لكان بالذنب المغفور، أولى منه بالسعى المشكور ، فان صلاة المسلم على غيره زيادة خير يصل اليه ، ولا يضرُّ أفضلَ الخلق أن يصلى عليه شرُّ الخلق . وهذا رسول الله ﷺ يصلى عليه الأبرارُ والفجار والمنافقون ، وهذا إن لم ينفعه لم يضرَّه . وهو يعلم أن فى أمته منافقين ولم ينهَ أحداً من أمته عن الصلاة عليه بل قالَ وأمرَ الناسَ كلهم بالصلاة والسلام عليه ، مع أن فيهم المؤمن والمنافق ، فكيف يذكر فى معرض الثناء عليها والاحتجاج لها مثل هذا الذى لا يحكيه ولا يحتج به إلا مفرط فى الجهل . ولو أوصى مُوصٍ بأن المسلمين لا يصلون عليه لم تنفذ وصيته ، فأن صلاتهم عليه خيرٌ له بكل حال(٢) . ومن المعلوم أن إنسانا لو ظلمه ظالم فأوصى بأن لا يصلى عليه ذلك الظالم لمن يكن هذا من الحسنات التى يحمد عليها ، ولا ذلك مما أمر الله به ورسوله ، فمن يقصد مدحَ فاطمة وتعظيمَها كيف يذكر مثل هذا الذى لا مدحَ فيه بل المدحُ فى خلافه كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة والاجماع

وأما قوله « رووا جميعا أن النبى ﷺ قال : يا فاطمة إن اللهَ يغضب لغضبكِ ويرضى لرضاك » فهذا كذبٌ منه ، ما رووا هذا عن النبى ﷺ ، ولا يُعرَف هذا فى شىء من كتب الحديث المعروفة ، ولا الاسنادُ معروف عن النبى ﷺ : لا صحيح ، ولا حسن . ونحن إذا شهدنا لفاطمة بالجنة ، وبأن الله يرضى عنها ، فنحن لأبى بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعيد وعبد الرحمن بن عوف بذلك نشهد ، ونشهد بأن الله تعالى أخبر برضاه عنهم فى غير موضع كقوله تعالى (التوبة ١٠٠) : ﴿ والسابقونَ الأوَّلونَ من المهاجرينَ والأنصارِ والذين اتبعوهم باحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ﴾ ، وقوله تعالى (الفتح ١٨) :

---

(١) اى الرافضى المردود عليه

(٢) فى ترجمة فاطمة من (الاستيعاب) لابن عبد البر أنها أوصت بأن يتولى غسلها أسماء بنت عميس زوجة أبى بكر الصديق وعلى بن أبى طالب ، وأن زوجة أبى بكر هى التى اختارت لها نعشها كما رأت ذلك فى الحبشة . وأورده أبو نعيم فى الحلية (٢ : ٤٣) والبيهقى فى السنن الكبرى (٤ : ٣٤ — ٣٥ و٣ : ٣٩٦)

﴿لقد رضىَ اللهُ عن المؤمنينَ إذ يُبايعونكَ تحت الشجرة﴾ ، وقد ثبت أن النبى ﷺ تُوُفِّىَ وهو عنهم راض ، ومن رضى اللهُ عنه ورسولُه لا يضرُّه غضبُ أحد من خلقه كائناً من كان ، ولأن من رضى الله عنه يكون رضاه موافقا لرضا الله ، فهو راضٍ عن الله بحكم الله [وحكم الله] موافق لرضاه ، وإذا رضوا بحكمه غضبوا لغضبه ، فان من رضى بغضب غيره لزم أن يغضب لغضبه ، فان الغضب إذا كان مرضياً لك فعلت ما هو مرضىٌّ لك ، وكذلك الربُّ تعالى — وله المَثَلُ الأعلى — إذا رضى عنهم غضب لغضبهم ، إذ هو راض بغضبهم .

وأما قوله « رووا جميعا : ان فاطمة بضعة منى ، من آذاها آذانى ، ومن آذانى آذى الله » فان هذا الحديث لم يُرْوَ بهذا اللفظ بل روى بغيره كما ذكر فى حديث خطبة علىّ لابنة أبى جهل لمّا قام النبى ﷺ خطيباً فقال : « إن بنى هشام بن المغيرة استأذنونى أن يُنكحوا ابنتهم علىَّ بن أبى طالب ، وإنى لا آذنُ ، ثم لا آذَنُ ، ثم لا آذن . إنما فاطمة بضعة منى يَرِيبنى ما رابها ، ويُؤذينى ما آذاها . إلاّ أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم » . وفى رواية : « إنى أخاف أن تفتتن فى دينها » . ثم ذكر صهراً له من بنى عبد شمس فأثنى عليه فى مصاهرته إياه فقال : « حدثنى فصدقنى ، ووعدنى فوفَّى لى . وإنى لست أُحِلُّ حراما ولا أحرِّم حلالا ، ولكن واللهِ لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدوّ الله عند رجل واحد أبدا » رواه البخارى ومسلم فى الصحيحين من رواية على بن الحسين [زين العابدين] والمسور بن مخرمة [1] . فسبب الحديث خطبة علىّ رضى الله عنه لابنة أبى جهل ، والسبب داخل فى اللفظ قطعا ، إذ اللفظ الوارد على السبب لا يجوز إخراج سببه منه ، بل السبب يجب دخوله بالاتفاق . وقد قال فى الحديث « يَرِيبنى ما رابها ويُؤذينى ما آذاها » ومعلوم قطعا أن خطبة ابنة أبى جهل عليها رابها وآذاها ، والنبى ﷺ رابه ذلك وآذاه ، فان كان هذا وعيدا لاحقا بفاعله لزم أن يلحق هذا الوعيدُ علىَّ بن أبى طالب .

---

(١) وتقدم فى ص ٢٠١ — ٢٠٢ وانظر التعليق عليه هناك

وإن لم يكن وعيدا لاحقا بفاعله كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من علىّ . وإن قيل إن علياً تاب من تلك الخطبة ورجع عنها ، قيل فهذا يقتضى أنه غير معصوم . وإذا جاز أن من رابَ فاطمة وآذاها يَذهب ذلك بتوبته جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات الماحية ، فان ما هو أعظم من ذلك الذنب تذهب به الحسناتُ الماحية والتوبةُ والمصائبُ المكفّرة . وذلك أن هذا الذنب ليس من الكفر الذى لا يغفره الله إلاّ بالتوبة ، ولو كان كذلك لكان علىّ — والعياذ بالله — قد ارتدَّ عن الاسلام فى حياة النبىّ ﷺ . ومعلوم أن الله تعالى نزّه علياً من ذلك . والخوارجُ الذين قالوا إنه ارتدَّ بعد موت النبى ﷺ لم يقولوا أنه ارتدَّ فى حياته ، إذ من ارتدَّ فى حياة النبى ﷺ فلا بد أن يعود الى الاسلام أو يقتله النبى ﷺ ، وهذا لم يقع . وإذا كان هذا الذنب هو مما دون الشرك فقد قال تعالى (النساء ١١٦) : ﴿إن الله لا يغفرُ أن يُشْرَكَ به ويغفرُ ما دُونَ ذلك لمن يشاء﴾ . وإن قالوا — بجهلهم — إن هذا الذنب كفر ليكفّروا بذلك أبا بكر لزمهم تكفير علىّ ، واللازم باطل فالملزوم مثله . وهم دائماً يعيبون أبا بكر وعمر وعثمان ويكفّرونهم بأمور قد صدر من علىّ ما هو مثلها أو أبعدُ عن العذر منها ، فان كان(١) مأجوراً أو معذورا فهم(٢) أولىٰ بالأجر والعذر . وإن قيل باستلزام الأمر الأخفّ فسقاً أو كفرا كان استلزام الأغلظ لذلك أولى .

وأيضا فيقال : إن فاطمة رضى الله عنها إنما عَظُمَ أذاها لما فى ذلك من أذى أبيها ، فاذا دار الأمرُ بين أذى أبيها وأذاها كان الاحتراز عن أذى أبيها أوجَبَ . وهذا حال أبى بكر وعمر ، فانهما احترزا أن يؤذيا أباها أو يَرِيباه بشىء ، فانه عهد عهدا وأمر أمراً(٣) فخافا إن غيّرا عهده وأمره أن يغضب لمخالفة أمره وعهده ويتأذى بذلك . وكل عاقل يعلم أن رسول الله ﷺ إذا حكم بحكم — وطَلَبَتْ فاطمةُ أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم —

---

(١) أى على

(٢) اى إخوانه الثلاثة الراشدون

(٣) بقوله « لا نورث ، ما تركناه صدقة »

كان مراعاةُ حكم النبي ﷺ أولى ، فان طاعته واجبة ومعصيته محرَّمة ، ومن تأذَّى لطاعته كان مخطئا لتأذِّيه بذلك ، وكان الموافق لطاعته مصيبا فى طاعته . وهذا بخلاف من آذاها لغرض بعينه ، لا لأجل طاعة الله ورسوله . ومن تدبَّر حالَ أبى بكر فى رعايته لأمر النبي ﷺ وأنه إنما قصد طاعة الرسول ﷺ لا لأمر آخر علمَ أن حاله أكملُ وأفضلُ وأعلى من حال علىّ رضى الله عنه ، وكلاهما سيدٌ كبير من أكابر أوليـاء الله المتقين ، وحزب الله المفلحين ، وعباد الله الصالحين ، ومن السابقين الأوَّلين ، ومن أكابر المقرَّبين الذين يشربون بالتسنيم . ولهذا كان أبو بكر رضى الله عنه يقول : والله لقرابةُ رسول الله ﷺ أحبُّ إلىَّ من أن أصِلَ قرابتى . وقال : ارقبوا محمداً ﷺ فى أهل بيته . رواه البخارى عنه . لكن المقصود أنه لو قُدِّر أن أبا بكر آذاها فلم يُؤْذِها لغرض نفسه بل ليطيع اللهَ ورسوله ، ويوصل الحقّ الى مستحقه (١) . وعلىٌّ رضى الله عنه كان قصده أن يتزوَّج عليها ، فله فى أذاها غرض . بخلاف أبى بكر (٢) . فعُلم أن أبا بكر كان أبعدَ أن

---

(١) وهو انفاق ريع هذه الجهات حيث كان ينفقه الهادى الاعظم ﷺ فى حياته

(٢) والعجيب من نبل أهل السنة وعلوّ أخلاقهم أنهم قلما يذكرون حادثة عزم علىّ على الزواج ببنت أبى جهل ، وغضب فاطمة وأبيها ﷺ من ذلك ، وخطبته على منبر المسجد النبوى الثابتة فى أصح كتب البشر بعد القرآن ، بينما الشيعة ملأوا الدنيا وعصور التاريخ ضجيجاً بحماقتهم فى التشنيع على أبى بكر لأنه نفذ أمر رسول الله ﷺ الذى سمعه منه بأذنيه وسمعه كثيرون غيره ومنهم علىّ نفسه ، وقد نفذه بأكرم الوجوه إذ أباح لفاطمة وآل بيت الرسول أن يأخذوا منه حاجتهم ، ثم ينفق سائره فى الوجوه التى كان ينفقه فيها النبي ﷺ . ان الناس يعرفون مسألة فدك بسبب صخب الشيعة وشغبهم وأكاذيبهم ، وقل من يعرف غضب رسول الله ﷺ وخطبته على المنبر بسبب غضب ابنته لما أراد على أن يتزوج عليها بنت أبى جهل . هـذان الحادثان مقياس دقيق لموقف أهل السنة وموقف الشيعة فى كل ما اختلفا عليه ولا سيما ما يتعلق منه بالصحابة وأهل البيت ، فأهل السنة محبون للصحابة وللصالحين جميعا من أهلّ البيت. والشيعة مشحونة قلوبهم بالإحنة والبغضاء للصحابة وكاذبون فى محبة أهل البيت ، وانما أرادوا أن يتخذوا منهم ومن قبورهم أوثانا تعيدهم الى عهد الوثنية فتظاهروا كذبا بالمحبة لفاطمة دون أخواتها ولبعض بنى فاطمة دون سائر الصالحين منهم . ولكن الحقائق لها نور تعلن عن نفسها بنورها . والله يحق الحق وهو يهدى السبيل

يُذمَّ بأذاها من عليّ . وأنه[1] إنما قصد طاعة الله ورسوله بما لا حظَّ له فيه ، بخلاف عليّ فانه كان له حظٌّ فيما رابها به . وأبو بكر كان من جنس من هاجر إلى الله ورسوله ، وهذا لا يُشْبه من كان مقصوده أمرأة يتزوّجها . والنبيُّ ﷺ يؤذيه ما يؤذى فاطمة إذا لم يعارض ذلك أمرَ الله تعالى ، فاذا أمر الله تعالى بشيء فعله وإنْ تأذَّى من تأذّى من أهله وغيرهم ، فهو فى حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض طاعة الله ورسوله . وهذا الإطلاق[2] كقوله : « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميرى فقد أطاعنى . ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن عصى أميرى فقد عصانى » . ثم قد بين ذلك بقوله ﷺ « إنما الطاعة فى المعروف » . فقوله « من آذاها فقد آذانى » يحمل على الأذى فى المعروف بطريق الأَولىٰ والأحرىٰ ، لأن طاعة أمرائه فرض وضدّها معصية كبيرة . وأما فعل ما يؤذى فاطمة فليس هو بمنزلة معصية أمر رسول الله ﷺ ، وإلا لزم أن يكون عليّ فعل ما هو من معصية الله ورسوله ، فان معصية أمرائه معصيته ومعصيته معصية الله . . .

أما قوله[3] « لو كان هذا الخبر صحيحا[4] لما جاز له[5] أن يترك البغلة والسيف والعمامة عند عليّ حين حكم له بها لما ادّعاها العباس » فيقال : ومَنْ نقَلَ أن أبا بكر وعمر حكما بذلك لأحد ، أو تركا ذلك عند أحدٍ على أن يكون ملـكاً له ؟ فهذا من أبين الـكذب عليهما . بل غاية هذا أن يترك عند من تُرك عنده ، كما تركا صدقته عند عليّ والعباس ليصرفاها فى مَصارفها الشرعية .

وأما قوله « ولـكان أهل البيت الذين طهّرَهم الله فى كتابه مرتكبين ما لا يجوز » .

---

(١) أى أبو بكر

(٢) أى فى قوله ﷺ « يريبنى ما رابها ، ويؤذينى ما آذاها »

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) أى حديث « لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة »

(٥) أى لأبى بكر

فيقال له أولاً : إن الله تعالى لم يخبر أنه طهر جميع أهل البيت وأذهب عنهم الرجس ، فان هذا كذب على الله ، كيف ونحن نعلم أن من بنى هاشم من ليس بمطهَّر من الذنوب ولا أذهب عنهم الرجس ، لا سيما عند الرافضة ، لأن عندهم كل من كان من بنى هاشم يحبّ أبا بكر وعمر رضى الله عنهم ليس بمطهر ، ولأنه انما قال فيها (الاحزاب ٣٣) : ﴿ إنما يريد اللهُ ليُذْهِبَ عنكمُ الرجسَ أهلَ البيت ﴾ وقد تقدم[1] أن هذا مثل قوله (المائدة ٦) ﴿ ما يريدُ اللهُ ليجعلَ عليكم من حرج ولكن يريد ليطهِّرَكم ويتمَّ نعمته عليكم لعلكم تشكرون ﴾ وقوله (النساء ٢٦) : ﴿ يُرِيدُ اللهُ ليبيِّنَ لكم ويهديكم سُنَنَ الذين من قبلكم ويتوبَ عليكم ﴾ ونحو ذلك مما فيه أن الله يحبُّ ذلك لكم ويرضاه لكم ويأمركم به ، فمن فعله حصل له هذا المرادُ المحبوب ، ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك ، وقد بُسط هذا فى غير هذا الموضع ، وبُيِّن أن هذا ألزم لهؤلاء الرافضة القدَرية[2] ، فان عندهم أن إرادة الله بمعنى أمره لا بمعنى أنه يفعل ما أراد ، فلا يلزم اذا أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ، ولا يجوز عندهم أن يطهر أحدٌ أحدا ، بل من أراد الله تطهيره فان شاء طهر نفسه وان شاء لم يطهرها ، ولا يقدر اللهُ — عندهم — على تطهير أحد

وأما قوله « ان الصدقة محرّمة عليهم » فيقال له : أولا المحرم عليهم صدقة الفرض ، وأما صدقة التطوّع فقد كانوا يشربون من المياه المسبَّلة بين مكة والمدينة ويقولون : إنما حُرّم علينا الفرض ولم يُحرّم علينا التطوّع . واذا جاز أن ينتفعوا بصدقات الأجانب — التى هى تطوّع — فانتفاعهم بصدقة النبى ﷺ أولى وأحرى ، فان هذه الأموال لم تكن زكاة مفروضة على النبى ﷺ — وهى أوساخ الناس التى حرّمت عليهم — وإنما هى من الفىء الذى أفاءه الله على رسوله ، والفىء حلال لهم ، والنبى ﷺ جعل ما جعله الله له من الفىء صدقة ، وغايته أن يكون ملكاً للنبى ﷺ تصدق به على المسلمين ، وأهل بيته أحقُّ بصدقته ، فان الصدقة على المسلمين صدقة ، والصدقة على القرابة صدقة وصلة

---

(١) فى ص ١٦٨

(٢) أى منكرى القدر الالهى

وأما معارضته لحديث جابر رضى الله عنه ، فيقال : جابر لم يدَّع حقا لغيرٍ يُنتزع من ذلك الغير ويجعل له ، وإنما طلب شيئا من بيت المال يجوز للامام أن يعطيه إياه ولو لم يعِدْه به النبيُّ ﷺ ، فاذا وعده به كان أولى بالجواز ، فلهذا لم يفتقر الى بينة [1]] ولهذا كان أبو بكر وعمر يعطيان علياً والعباسَ و بنى هاشم كما أعطى جابرا من بيت المال

قال الرافضى « وسموه خليفةَ رسول الله ﷺ وما استخلفه [فى حياته ولا بعد وفاته [2]] ولم يسمُّوا علياً خليفةَ رسول الله مع أنه استخلفه على المدينة وقال له : إن المدينة لا تصلُح إلاّ بي أو بك . وأمر أسامة على جيش فيه أبو بكر وعمر ولم يعزله ، ولم يسمُّوه خليفةَ / رسول الله ﷺ . ولما تولَّى أبو بكر غضب أُسامة وقال : إنى أُمِّرْتُ عليك فمن استخلفكَ علىَّ ؟ فمشى اليه هو وعمر حتى استرضياه » ١٢٤

والجواب : ان الخليفة معناه الذى يخلُف غيرَه كما هو المعروف فى اللغة ، أو أن يكون من استخلفه غيرُه [3] كقول الشيعة و بعض الظاهرية [4] . فعلى الأول أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ خلَفه بعد موته وقام مقامه وكان أحقَّ بها وأهلها [فكان هو الخليفة دون غيره ضرورةً ، فان الشيعة وغيرهم لا ينازعون فى أنه هو صار ولىَّ الأمر بعده ، وصار خليفة له يصلى بالمسلمين [5] ويقيم فيهم الحدود ، ويقسم عليهم الفيء [6] ، ويغزو بهم ،

---

(١) هذا آخر ما نقلناه عن الأصل من ٢ : ١٦٧ الى ٢ : ١٧٣ وكان الحافظ الذهبي قد لخصه فى بقية الصفحة ١٢٢ وأكثر الصفحة ١٢٣ من مخطوطة المختصر ، وقد أغنى ما أخذناه من التفصيل الذى فى الأصل عن الايجاز الذى فى المختصر

(٢) عن الاصل (٢ : ١٧٥) وكانت فى المختصر : عند موته عندهم

(٣) لأن صيغة « فعيل » و « فعيلة » بمعنى مفعول

(٤) ومنهم ابن حزم فى كتاب (الامامة والمفاضلة) المدرج فى الجزء الرابع من كتاب (الفصل) ص ١٠٧ قال « فقد أصفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق ، وجميع إخوانهم من الأنصار ، على أن سموه (خليفةُ رسول الله ﷺ) وخليفة الرجل هو الذى يستخلفه لا الذى يخلفه دون أن يستخلفه هو »

(٥) وكان علىٌّ أحد المصلين وراءه مقتديا به

(٦) ومن هذا الفيء الشرعى جارية من سبى بنى حنيفة ، وقد سوَّغ علىٌّ لنفسه بحكم=

ويولى عليهم العمال والأمراء ، وغير ذلك من الأمور التى يفعلها ولاة الأمور . فهذه باتفاق انما باشرها بعد موته ﷺ أبو بكر ، فكان هو الخليفة للرسول ﷺ فيها قطعا[1]]

وعلى الثانى إن بعض أهل السنة يقولون : استخلفه النبى ﷺ بنص جلىّ أو خفىّ [ودعوى أولئك للنص الجلى أو الخفى على أبى بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى الشيعة للنص على علىّ ، لكثرة النصوص الثابتة الدالة على خلافة أبى بكر . وإن عليا لم يدلّ على خلافته إلا ما يعلم أنه كذب ، أو يعلم أنه لا دلالة فيه . وعلى هذا التقدير فلم يستخلف بعد موته أحداً إلا أبا بكر ، فلهذا كان هو الخليفة ، فان الخليفة المطلق هو من خلفه بعد موته أو استخلفه بعد موته ، وهذان الوصفان لم يثبتا إلا لأبى بكر ، فلهذا كان الخليفة[1]]

وأما استخلافه عليا على المدينة فليس خاصاً به ، فقد استخلف عليها ابن أم مكتوم[2] و[عثمان بن عفان[3]] وأبا لبابة بن عبد المنذر[4] ، وهذا ليس هو استخلافا مطلقا ، ولهذا لم يُقل فى أحد من هؤلاء إنه خليفة رسول الله ﷺ إلا مع التقييد . والنبى ﷺ

= شرعى (لأن الخلافة عنده يومئذ كانت شرعية) أن يأخذ تلك الفتاة ويستولدها ، وهى أم ولده العالم العامل الصالح محمد بن على بن أبى طالب المشهور باسم محمد بن الحنفية ، ولو كان علىّ يرى خلافة أبى بكر غير شرعية لما استجاز ذلك ، والاحتياط فى الفروج أمر مقرر كما احتج بذلك السيد عبد الله بن الحسين السويدى على الملا باشى على أكبر كبير علماء الشيعة فى شوال ١١٥٦ وذلك بحضور أعظم علماء الشيعة ومجتهديهم فانقطعوا (انظر رسالة « مؤتمر النجف » ص ٣١ - ٣٢) . ولو كان الشيعة طلاب حق وغير مشاغبين بقصد الفتنة لا كتفوا بهذا الدليل ومئات غيره من الأدلة . ولكنهم قوم يرون مهمتهم فى المجتمع الاسلامى الشغب على المسلمين ، وبلبلة أفكارهم بالأباطيل ، وتشويه سمعة الكيان الاسلامى ، وتغيير دينه من أسسه ، واختراع مراجع فى تشريعه غير مرجعه ، ومن ثم كانت مصيبة الانسانية فيهم فادحة لولا أن باطلهم داحض ، وكل ما قام على الكذب والافتراء فهو هراء .

(١) عن الأصل ٢ : ١٧٥

(٢) لما خرج لحرب بنى النضير

(٣) لما خرج لغزوة ذات الرقاع

(٤) لما سار النبى ﷺ لغزوة بدر

انما شبه علياً بهارون فى أصل الاستخلاف لا فى كماله[1] وإلا فاستخلاف موسى لهارون كان على بنى إسرائيل اذ ذهب الى المناجاة ، بخلاف النبى ﷺ ، وعَلى أنه كان مع النبى ﷺ غالبُ الناس[2]

وأما قوله « إن المدينة لا تصلح إلاّ بى أو بك » فهذا كذب موضوع[3] ، فقد كان [علىّ] معه فى بدر وخيبر وحُنَين وغير ذلك واستعمل غيره عليها .

---

(١) وهارون لم يخلف موسى بعد موته بل خلفه يوشع . ومن جملة منازل هارون كونه نبيا وعلىّ ليس بنبي . ومن منازل هارون كونه أخاً لموسى وعلى ليس بأخ . فلم تبق إلا منزلة الاستخلاف الخاص على المدينة فى غزوة تبوك ، فهى كاستخلاف موسى أخاه لما ذهب الى الجبل ليعود بالألواح . والاستخلاف على المدينة تعدد وتعدد المستخلفون فيه ، ولم يفهم منه أحد من أولئك المستخلفين ولا علىّ نفسه أن فى ذلك معنى الاستخلاف العام بعد النبى ﷺ . ثم أن حديث « أنت منى بمنزلة هارون » اختلف المحدثون فى درجته فصححه بعضهم وضعفه بعضهم وقال أبو الفرج بن الجوزى إنه موضوع . ومعلوم أن عليا وجد فى نفسه لما استخلفه النبى ﷺ على المدينة وقال « أتجعلنى مع النساء والاطفال والضعفه ؟ » فقال النبى ﷺ هذه الكلمة تطييبا لنفسه ، ولو كان فى هذا الاستخلاف منقبة كالمعنى الذى يخترعه الشيعة ولم يخطر لعلىّ على بال لكان ذلك سبب سروره لا سبب موجدته . وهكذا يذهب فهم الشيعة دائماً - وفى جميع المسائل الخلافية بينهم وبين المسلمين - إلى غير ما يذهب اليه فهم علىّ وبنيه . ولو أراد إنسان أن يستقصى ذلك على سبيل المقارنة لأمكن تأليف كتاب كبير فيما ناقضت به الشيعة علماء العترة وأئمتها ، ونعوذ به من سوء المنقلب

(٢) فلم يبق منهم فى المدينة — وعلىّ خليفة عليها — إلا النساء والأطفال والعجزة

(٣) وهذه إحدى طرق الشيعة فى الكذب على النبى ﷺ وعلى أعلام التاريخ الاسلامى ، فانهم يأتون الى خبر متداول فيزيدون عليه مالا أصل له كما ترى فى هذا المثال ، أو يأتون الى خبر بعضه حجة عليهم وبعضه مقبول عندهم ، فيهملون ما هو حجة عليهم ويتبجحون بالجزء الآخر ويستعملونه فى غير موضعه ، كحديث غضب فاطمة من على لما أراد أن يتزوج عليها بنت أبى جهل ، وغضب النبى ﷺ لغضبها ، وقيامه على منبر المسجد النبوى وقوله « إنما فاطمة بضعة منى يريبنى ما رابها ويؤذينى ما آذاها ، إلا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم » ، وهذا الحديث فى صحيحى البخارى ومسلم . والحجة فيه عليهم أن علياً غير =

ولم يكن أبو بكر فى جيش أسامة ، بل كان النبى ﷺ استخلفه فى الصلاة من أول مرضه ، وأمراء السرايا — كأسامة وغيره — لم يُسَمَّوْا خلفاء[1] ، لأنهم لا خَلَفُوا الرسول بعد موته ، ولا خلفوه فى كل شيء فى حياته

وأما غضب أسامة فكذبٌ بارد ، لأن أسامة كان أبعد شيء عن الفرقة والخلاف ، وقد اعتزل القتال مع على ومع معاوية[2] ثم لم يكن قرشيا ، ولا ممن يصلح للخلافة بوجه . ثم لو قُدِّر أن النبى ﷺ أمَّره على أبى بكر ثم مات واستُخلف أبو بكر فالى الخليفة إنفاذ الجيش وحبسُه ، وتأميرُ أسامة وعزله[3] ، وهذا لا ينكره إلا جاهل

١٢٥ والعجب من هؤلاء [المفترين] ومن قولهم إن أبا بكر / وعمر مشيا إليه واسترضياه ، مع قولهم انهما قهرا علياً والعباسَ و بنى هاشم و بنى عبد مناف ولم يسترضوهم ، وأىُّ حاجة بمن قهروا أشراف قريش أن يسترضوا [ضعيفا] ابن تسع عشرة سنة لا مال له ولا رجال؟ [فان] قالوا استرضياه لحبّ رسول الله ﷺ إياه وتوليته له ، قيل : فأنتم تدَّعون أنهما بدَّلا عهده ووصيته !

= معصوم ، وقد يصدرعنه الخطأ الذى يغضب له النبى ﷺ. فهذا الشطر من الحديث يكتمونه ويتجاهلونه ثم يأتون إلى معنى قول النبى ﷺ « انما فاطمة بضعة منى يريبنى ما رابها ويؤذينى ما آذاها » فيروونه منفرداً ومزاداً عليه ويستعملونه فى غير موضعه . والأمثلة على طرقهم فى الكذب والتحريف لا آخر لها ، وهى وحدها تستحق تأليف كتاب كبير فى بيانها وإعلان مواضع خيانتهم فيها . أما طريقتهم فى الكذب على التاريخ وأعلام المسلمين فنطاقها أوسع ، ووباؤها سرى الى أكثر كتبنا فكان الضرر به جسيما ، غير أن شباب المسلمين انتبهوا لذلك أخيراً وأخذوا يتحرّرون من هذه العبودية للباطل ، ولله الحمد ، وهو الهادى الى الحق

(١) وإلا لكان عمرو بن العاص هو الخليفة ، لأنه كان أميراً للنبى ﷺ على سرية ذات السلاسل وكان تحت لوائه جماعة من كبار الصحابة ومنهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة . رضى الله عنهم جميعا .

(٢) كما فعل عبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبو موسى الأشعرى وأبو بكرة وغيرهم

(٣) لأن المصلحة الاسلامية العامة تتغير بتغير الظروف ، ولو مست حاجة الاسلام الى أسامة أو جيشه فى غير هذا العمل لكانت مصلحة الاسلام مقدمة فى كل شيء

قال (١) « وسمّوا عمر (الفاروق) ولم يسمّوا علياً بذلك مع قول النبى ﷺ فيه : هذا فاروق أمتى » . قلنا : ما هذا بأول حديث كَذَبْتموه ، ولا نعرف له اسناداً البتة . فما محبتكم علياً إلا من جنس محبة النصارى عيسى بن مريم : أطروه ، وبالغوا ، ولم يرضوا له بالمنزلة التى جعلها الله له ، وبهذا يتبين الحديث الذى رواه مسلم عن على أنه [قال] : « لَعهدَ النبىُّ الأمىُّ إلىَّ أن لا يحبّنى إلا مؤمن ولايبغضنى إلا منافق » فان الرافضة لا تحبُّه على ما هو عليه ، وتبغض نعته من وجه ، كما كان النصارى واليهود يبغضون من صدَّق بالنبى ﷺ وأقرَّ به ، فموسى وعيسى عليهما السلام مقرّان بذلك . وكما أن علياً يحب أبا بكر وعمر قطعا ، والرافضة يبغضون من أحبهما فهم داخلون فى قوله ﷺ « لا يبغضك إلا منافق » . وهكذا نجد كل من أحبَّ شيخا على صفةٍ ما هو قائم بها فى نفس الأمر ، كمن اعتقد أن شيخه يشفع فى كل مريديه وأنه يرزقه وينصره ويفرّج كربتـــه ويعينه فى الضرورات أو أنه يعلم المغيبات . وقد قال النبى ﷺ « لا يبغض الأنصارَ رجل يؤمن بالله واليوم الآخر » ودعا لأبى هريرة وأمه أن يحببهما الله الى عباده المؤمنين

وقال (١) : « روى ابن عمر قال : ما كنا نعرف المنافقين إلا ببغضهم علياً » فهذا يعلم كلُّ عالم أنه كذب (٢) ، إذ للنفاق علامات كثيرة ، وقد قال عليه السلام « آية النفاق بغضُ الأنصار » وقال « آية المنافق ثلاث . . . » وقد قال / تعالى [فى القرآن فى صفة المنافقين (التوبة ٥٨) : ﴿ ومنهم من يَلْمِزُكَ فى الصدقات فانْ أُعطوا منها رَضُوا ﴾ ، (التوبة ٦١) : ﴿ ومنهم الذين يُؤذُونَ النبىَّ ﴾ ﷺ ، (التوبة ٤٩) : ﴿ ومنهم من يقول ائذَنْ لى ولا تَفْتِنِّى ﴾ ومنهم من يقول (التوبة ١٢٤) : ﴿ أيُّكم زادَتْه هذه إيمانا ﴾ وذكر لهم سبحانه وتعالى فى سورة براءة وغيرها من العلامات والصفات مالا يسع هـذا

١٢٦

(١) أى الشيعى المردود عليه

(٢) لأنه لم يرد بهذه الصيغة فى رواية صحيحة . ولأن حصره معرفة المنافقين ببغض على ينافى الاحاديث بل والآيات التى تدل على أن لمعرفة المنافقين علامات وأوصافا أخرى

الموضع بسطه ، بل لو قال[1] : كنا نعرف المنافقين ببغض علىّ لـكان متجهاً ، كما أنهم[2] يُعرَفون أيضا ببغض الأنصار ، بل و ببغض أبى بكر وعمر ، و ببغض غير هؤلاء ، فان كل من أبغض ما يَعلم أن النبى ﷺ يحبه و يواليه وأنه كان يحب النبىَّ ﷺ و يواليه كان بغضه شعبة من شُعَب النفاق ، والدليل يَطَّرِد ولا ينعكس . ولهذا كان أعظمُ الطوائف نفاقا المبغضين لأبى بكر ، لأنه لم يكن فى الصحابة أحبَّ الى النبى ﷺ منه ، ولا كان فيهم أعظمَ حباً للنبى ﷺ منه ، فبغضه من أعظم آيات النفاق . ولهذا لا يوجد المنافقون فى طائفة أعظمَ منها فى مبغضيه كالنصيرية[3] والاسماعيلية ونحوهم[4]]

قال[5] : « وعظموا أمر عائشة على باقى نسوانه ﷺ ، وقد كان يُكثر من ذكر خديجة » . قلنا : أهلُ السنة لم يجمعوا على أن عائشة أفضلهن ، وحجة من فضَّلها قوله عليه السلام « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد — يعنى اللحم والخبز — على سائر الطعام[6] » . وقال عمرو [[7] بن العاص رضى الله عنه : قلت يارسول الله أى النساء أحب اليك ؟ قال : عائشة . قلت : ومن الرجال ؟ قال : أبوها . قلت : ثم من ؟ قال : عمر . وسمى رجالا . وهؤلاء يقولون : قوله لخديجة « ما أبدلنى الله خيراً منها » إن صح فمعناه : ما أبدلنى خيرا لى منها ، فان خديجة نفعته فى أول الاسلام نفعا لم يقم غيرها فيه مقامها ، فكانت خيرا له من هذا الوجه ، لـكونها نفعته وقت الحاجة ، وعائشة صحبته فى آخر

---

(١) أى فى لفظ الحديث المـكذوب الذى أورده الرافضى المردود عليه

(٢) أى المنافقون

(٣) وتقدم فى هامش ص ٩٨ قول النصيرية : إن إبليس الأبالسة عمر ، ويليه فى رتبة الابليسية أبو بكر ، ثم عثمان

(٤) عن الأصل ٢ : ١٨١ - ١٨٢ وقد اختصره الذهبى فى أسطر كعادته

(٥) أى الرافضى المردود عليه

(٦) رواه البخارى ومسلم عن أبى موسى الاشعرى وعن أنس بن مالك عن النبى ﷺ

(٧) عن الاصل ٢ : ١٨٢

النبوّة وكمال الدين فحصل لها من العلم والإيمان ما لم يحصل لمن لم يدرك إلا أوّلَ النبوّة، فكانت أفضل لهذه الزيادة، فان الأمة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها، وبلغت من العلم والسنّ ما لم يبلغه غيرها، فخديجة كان خيرها مقصورا على نفس النبى ﷺ لم تبلّغ عنه شيئا، ولم تنتفع بها الأمة كما انتفعت بعائشة، ولأن الدين لم يكن قد كمل حتى تعلمه ويحصل لها من كمالاته ما حصل لمن علم وآمن به بعد كماله. ومعلوم أن من اجتمع همُّه على شىء واحد كان أبلَغ ممن تفرّق همُّه فى أعمال متنوّعة، فخديجة رضى الله عنها خيرٌ له من هذا الوجه، لكن أنواع البر لم تنحصر فى ذلك، ألا ترى أن من كان من الصحابة أعظمَ إيمانا وأكثر جهاداً بنفسه وماله ــ كحمزة وعلىّ وسعد بن معاذ وأُسَيد بن حُضَير[1] وغيرهم ــ هم أفضل ممن كان يخدم النبىَّ ﷺ وينفعه فى نفسه أكثرَ منهم، كأبى رافع وأنس بن مالك وغيرهما. وفى الجملة الكلام فى تفضيل عائشة وخديجة ليس هذا موضع استقصائه، لكن المقصود هنا أن أهل السنة مجمعون على تعظيم عائشة ومحبتها، وأن نساءه أمهات المؤمنين اللواتى مات عنهنّ كانت عائشة أحبَّهن اليه وأعظمهن حرمة عند المسلمين[2].

---

(١) أنصارى من بنى عبد الأشهل، كان أبوه فارس الأوس ورئيسهم فى حرب بعاث. وابنه أسيد من السابقين الى الاسلام، كان اسلامه على يد مصعب بن عمير قبل سعد بن معاذ، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، وكان فى جميع حياته شريفا كاملا، وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين زيد بن حارثة، وكان ممن ثبت يوم أحد وجرح يومئذ فى سبعة مواضع من جسمه، وعاش بعد النبى ﷺ الى خلافة عمر، وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجابية وفتح بيت المقدس. أثنى عليه النبى ﷺ فقال « نعم الرجل أسيد بن حضير » كما أثنى على عمرو بن العاص وأسرته فقال « نعم أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله وأم عبد الله ». ولما توفى أسيد بن حضير حمله أمير المؤمنين عمر بين عمودى السرير حين وضع فى البقيع. رضى الله عنهم وجزاهم عن الانسانية والاسلام خيرا

(٢) والشذوذ عن ذلك من علامات النفاق، ونخشى اذا كثرت علامات النفاق فصارت تعد بالعشرات أو بالمئات أن لا يحتملها اسم « النفاق »، لأن الطاقة اللغوية لهذا اللفظ محدودة، فاذا خرجت علامات النفاق عن مدلول لفظ النفاق مست الحاجة الى البحث عن لفظ آخر، والمرء حيث يضع نفسه. ومهما بالغ المبالغون فى قلب الحقائق وإقناع أنفسهم =

وقد ثبت فى الصحيح أن الناس كانوا يتحرَّون بهداياهم يوم عائشة لما يعلمون من محبته إياها حتى ان نساءه غرنَ من ذلك وأرسلن اليه فاطمة رضى الله عنها تقول له : نساؤك يسألنك العدل فى ابنة أبى قحافة . فقال لفاطمة : « أى بنية ، أما تحبين ما أحبّ ؟ قالت : بلى . قال : فأحبّى هذه » الحديث فى الصحيحين . وفى الصحيحين أيضا أن النبىَّ ﷺ قال : « يا عائشة ، هذا جبريل يقرأ عليك السلام . قالت : وعليه السلام ورحمة الله ، ترى مالا نرى » . ولما أراد فراق سَوْدة بنت زَمعة وهبت يومها لعائشة رضى الله عنها باذنه ﷺ [1] وكان فى مرضه الذى مات فيه يقول : « أين أنا اليوم ؟ » استبطاءً ليوم عائشة . ثم استأذن نساءه أن يمرَّض فى بيت عائشة رضى الله عنها ، فمُرِّضَ فيه ، وفى بيتها تُوُفِّىَ ، بين سَحْرها ونَحْرها وفى حجرها ، وجمع بين ريقها وريقه . وكانت رضى اللهُ عنها مباركة على أمَّته حتى قال أُسيد بن حُضير لما أنزل الله آيةَ التيمم بسببها : ما هى بأول بركتكم يا آل أبى بكر ، ما نزل بكِ أمرٌ تكرهينه إلا جعل الله فيه للمسلمين بركة . وقد كانت نزلت آيةُ براءتها قبل ذلك لما رماها أهل الإفك ، فبرَّأها الله من فوق سبع سماوات ، وجعلها من الصيِّنات ، و بالله التوفيق [2]]

= بعقلوبها فان الحقائق تبقى حقائق على كل حال ولا يضيرها من أفنى عمره فى مصارعتها ، وان صرعى الحقائق إذا استحقوا الشفقة من بعض البشر فقد لا يستحقون من الله الرحمة ، لأن الله هو الحق وهو غيور على كل معنى من معانى الحق ، جل جلاله ، وعز سلطانه ، ولا إله غيره

(١) أم المؤمنين سودة بنت زمعة قرشية من بنى عامر ، أول زوجة دخل بها النبى ﷺ بعد خديجة ، تزوجها هى وعائشة معاً وكانت عائشة صغيرة فدخل بسودة قبلها . ولما أراد فراقها قالت له : ما بى الى الأزواج من حرص ، ولكنى أحب أن يبعثنى الله يوم القيامة زوجا لك . ووهبت يومها لعائشة فنزل فى ذلك قول الله عز وجل ﴿ فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ﴾ . وتقول عائشة فى سودة « ما من امرأة أحب الى أن أكون فى مسلاخها من سودة » . ولما أفاء الله على المسلمين فى خلافة عمر بعث الى سودة بغرارة من دراهم ، فقالت : ما هذه ؟ قالوا : دراهم . قالت : فى غرارة مثل التمر ! ففرقتها

(٢) عن الأصل ٢ : ١٨٢ — ١٨٣ ، وقد اقتصر الذهبى على إيراد صدر حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه فى سطر واحد ، وترك الباقى كله ، وما أنفسه !

قال[١] « وأذاعتْ سرَّ رسول الله ﷺ ، يعنى قوله تعالى (التحريم ٣) : ﴿ و إذ أسرَّ النبىُّ إلى بعض أزواجه حديثا ﴾ ، وثبت فى الصحيح « أنها عائشة وحفصة » . قال « وقال لها النبى ﷺ : إنك تقاتلين علياً وأنت ظالمة له ، فخالفت أمر الله (الاحزاب ٣٣) ﴿ وقَرْنَ فى بُيوتكنَّ ﴾ وخرجت فى مَلاِ تقاتل علياً لأن المسلمين أجمعوا على قتل عثمان ، وكانت هى كلَّ وقت تأمر بقتله وتقول : اقتلو نعثلا . وكيف استجاز طلحة والز بير وعشرة آلاف من المسلمين مطاوعتها على قتال علىّ ، و بأىّ وجه يلقون رسولَ الله ﷺ والواحد منّا لو تحدَّث مع امرأة غيره وأخرجها [من بيتها] وسافر بها كان أشدَّ الناس عداوة له ، وكيف طاوعوها ولم ينصر أحدٌ منهم بنتَ رسول الله ﷺ على أبى بكر لما طلبت حقَّها »

قلنا : أما أهلُ السنة فانهم قائمون بالقسط ، وقولهم عدلٌ لا يتناقض . وأما الرافضة وأهلُ البدع فذوو أهواء وتناقض :

فمن ذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر/ فى الجنة ، وكذلك أمهاتُ المؤمنين . ويقولون : ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ [٢] بل ولا عن الذنب ، بل يجوّزون أن يذنب الرجل منهم ذنبا صغيرا أو كبيرا و يتوبَ منه ، وهذا متفق عليه بين المسلمين . ولو لم يتب منه فالصغائر تمحى باجتناب الكبائر عند جماهيرهم . بل وعند الأكثرين منهم أن الكبائر تمحى بالحسنات التى هى أعظمُ منها ، وبالمصائب المكفِّرة وغير ذلك . و إذ كان هذا أصلهم فيقولون : ما ذُكر عن الصحابة من السيئات كثيرٌ منه كذب ، وكثير منه كانوا مجتهدين فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجهَ اجتهادهم . وما قُدِّر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم : إما بتوبة ، وإما بحسنات ماحية ، وإما بمصائب مكفرة و إما بغير ذلك . فانه قد قام الدليل — الذى يجب القول بموجبه — أنهم

١٢٧

---

(١) أى الشيعى المردود عليه

(٢) هذا الموضوع دقيق جداً ، وكلام شيخ الاسلام فيه من أنفس الكلام ، وفيه فقه وعلم وألمعية ، وقد ورد فى المختصر مبتسرا وعريا عن كثير من الملاحظات والقيود الجوهرية فآثرنا نقله عن الاصل ٢ : ١٨٣ — ١٨٤

من أهل الجنة ، فامتنع أن يفعلوا ما يوجب النار لا محالة . وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ذلك فى استحقاقهم للجنة . ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة ، ولو لم يعلم أن أولئك المعينين فى الجنة لم يجز لنا أن نقدح فى استحقاقهم للجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار ، فان هذا لا يجوز فى آحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة ، وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لأمور محتملة لا تدلّ على ذلك ، فكيف يجوز ذلك فى خيار المؤمنين ! والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطنا وظاهرا وحسناته وسيئاته واجتهاداته أمرٌ يتعذَّر علينا معرفته ، فكان كلامنا فى ذلك كلاما فيما لا نعلمه ، والكلام بلا علم حرام ، فلهذا كان الإمساك عما شَجَرَ بين الصحابة خيراً من الخوض فى ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال ، إذ كان كثير من الخوض فى ذلك — أو أكثره — كلاماً بلا علم ، وهذا حرام لو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم ، فكيف إذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم ! وقد قال النبىّ ﷺ « القضاة ثلاثة : قاضيان فى النار ، وقاضٍ فى الجنة . رجلٌ علِمَ الحقَّ وقضى به فهو فى الجنة ، ورجل علم الحقّ وقضى بخلافه فهو فى النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار » فاذا كان هذا فى قضاء بين اثنين فى قليل المال أو كثيره ، فكيف القضاء بين الصحابة فى أمور كثيرة ؟ فمن تكلم فى هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجبا للوعيد ، ولو تكلم بحقّ لقصد الهوى — لا لوجه الله تعالى أو يعارض به حقاً آخر — لكان أيضا مستوجباً للذمّ والعقاب . ومن علم ما دلّ عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة — التى هى خير أمة أُخرِجَتْ للناس — لم يعارض هذا المتيقَّنَ المعلومَ بأمور مشتبهة : منها مالا يعلم صحته ، ومنها ما يتبين كذبه ، ومنها ما لا يعلم كيف وقع ، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ، ومنها ما يعلم توبتهم منه ، ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره . فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال ، وإلا حصل فى جهل ونقص وتناقض ، كحال هؤلاء الضلاّل]

[(١) وأما قوله « وأذاعت سرَّ رسول الله ﷺ ، فلا ريب أن الله تعالى يقول (التحريم ٣) : ﴿ وإذ أسرَّ النبيُّ إلى بعض أزواجه حديثا فلما نبَّأتْ به وأظهره الله عليه عرَّفَ بعضه وأعرضَ عن بعض ، فلما نبَّأها به قالتْ من أنبأكَ هذا ، قال نبَّأني العليم الخبير ﴾ وقد ثبت فى الصحيح عن عمر أنها عائشة وحفصة » . فيقال أولاً : هؤلاء عمدوا إلى نصوص القرآن التى فيها ذكرُ ذنوب ... يتأوَّلون النصوص بأنواع التأويلات . وأهل السنة يقولون : بل أصحاب الذنوب تابوا منها ورفع الله درجاتهم بالتوبة . وهذه الآية ليست بأَوْلى فى دلالتها على الذنب من تلك الآيات ، فإن كان تأويل ذلك سائغا كان تأويل هذه كذلك ، وإن كان تأويل هذه باطلا فتأويل تلك أبطل . ويقال ثانيا : بتقدير أن يكون هناك ذنب لعائشة وحفصة فتكونان قد تابتا منه ، وهذا ظاهر لقوله تعالى (التحريم ٤) : ﴿ إنْ تَتُوبا إلى الله فقد صَغَتْ قلوبكما ﴾ فدعاهما الله تعالى الى التوبة فلا يُظَنُّ بهما أنهما لم تتوبا ، مع ما ثبت من علوّ درجتهما وأنهما زوجتا نبينا فى الجنة ، وان الله خيَّرهن بين الحياة الدنيا وزينتها و بين الله ورسوله والدار الآخرة فاخترن اللهَ ورسوله والدارَ الآخرة ولذلك حرَّم عليه أن يستبدل بهن غيرهن ، وحرَّم عليه أن يتزوَّج عليهن ، واختلف فى إباحة ذلك له بعد ذلك ، ومات عنهن وهن أمهات المؤمنين بنص القرآن . ثم قد تقدم أن الذنب يزول عقابه بالتوبة والحسنات الماحية و المصائب المكفرة . ويقال ثالثا : المذكور عن أزواجه كالمذكور عمن شُهد له بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أصحابه . فان علياً لما خطب ابنةَ أبى جهل على فاطمة وقام النبيُّ ﷺ خطيباً فقال : « إن بنى [هشام بن] المغيرة استأذنونى أن يُنكحوا علياً ابنتهم ، وإنى لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن . إلا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى ويتزوج ابنتهم . فان فاطمة بضعة منى يَريبنى ما رابها ويؤذينى ما آذاها » فلا يُظَنُّ بعليّ أنه ترك الخطبة فى الظاهر فقط ، بل تركها بقلبه وتاب

---

(١) وهذا الفصل طواه الذهبى من المختصر ، مع أنه ذكر قول الرافضى فيه ، فأصبح من حق القارئ أن يقف على جواب شيخ الاسلام فى نقضه . ونحن ننقله عن الاصل ٢ : ١٨٤ — ١٨٥ ، ونعتقد أن نقص ذلك من المختصر عن خطأ من الناسخ

بقلبه عما كان طلبه وسعى فيه . وكذلك لما صالح النبى ﷺ المشركين يوم الحديبية وقال لأصحابه « انحروا واحلقوا رءوسكم » فلم يقم أحد ، فدخل مُغْضَباً على أم سلمة فقالت : من أغضبك أغضبه الله ؟ فقال : مالى لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا يُطاع ! فقالت : يا رسول الله ، ادعُ بهَدْيِكَ فانحره ، وأْمُر الحلاق فليحلق رأسك . وأمرَ علياً أن يمحوَ اسمه فقال : والله لا أمحوك . فأخذ الكتاب من يده ومحاه . ومعلوم أن تأخُّرَ علىّ وغيره من الصحابة عما أُمِرُوا به — حتى غضب النبىُّ ﷺ — إذا قال القائل هذا ذنب ، كان جوابه كجواب القائل إن عائشة أذنبت فى ذلك . فمن الناس من يتأوّل ويقول : إنما تأخروا متأولين لكونهم كانوا يرجون تغيير الحال بأن يدخلوا مكة ، وآخر يقول : لو كان لهم تأويل مقبول لم يغضب النبىُّ ﷺ ، بل تابوا من ذلك التأخر ورجعوا عنه ، مع أن حسناتهم تمحو مثل هذا الذنب ، وعلىّ داخل فى هؤلاء ، رضى الله عنهم أجمعين]

وأما قوله « تقاتلين علياً » فكذب [فان عائشة لم تقاتل ، ولم تخرج لقتال ، وإنما خرجت بقصد الاصلاح بين المسلمين (١) ، وظنت أن فى خروجها مصلحة للمسلمين . ثم

---

(١) لأن علياً رضى الله عنه كان ينتظر منه بعد البيعة له فى المدينة يوم الجمعة ٢٥ من ذى الحجة سنة ٣٥ أن يتخذ المدينة دارا للخلافة وعاصمة للاسلام كما كانت فى خلافة إخوانه الثلاثة قبله ، وكان الناس ينتظرون ما يفعله من إقامة الحد الشرعى على الذين شاركوا فى فجيعة الدار والسطو على خليفة المسلمين وصهر رسول رب العالمين سيدنا عثمان ذى النورين . فلما مضى على ذلك ثلاثة أشهر عزم سيدنا على كرم الله وجهه على التوجه (فى سلخ ربيع الاول سنة ٣٦) الى العراق ليكون على مقربة من الشام ، وكان ابنه الحسن متشائما من هذه النقلة ويود لو بقى أبوه فى المدينة كما كان فيها النبى ﷺ والخلفاء الثلاثة بعده (انظر الطبرى ٥ : ١٧١ و ٥ : ١٦٣) . وكان قتلة عثمان فى جيش على ولا سيما أهل البصرة والكوفة منهم ، فلما صاروا فى بصرتهم وكوفتهم ازدادوا قوة بعصبية قبائلهم ، ويشهد التاريخ لسيدنا على رضى الله عنه أنه كان يعلن البراءة من قتلة عثمان ، وكانت عائشة ومن معها يريدون التفاهم معه على الاقتصاص وإقامة الحد على الذين شاركوا فى فاجعة الدار ، وكان واسطة التفاهم بين على وجماعة عائشة الصحابى الجليل القعقاع بن عمرو التميمى ، وبالفعل اتفق على وأصحاب الجمل على ذلك ، =

تبين لها فيما بعد(١) أن ترك الخروج كان أولى . فكانت إذا ذكرتْ خروجها تبكى حتى تبلُّ خمارَها . وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال ، فندم طلحةُ والزبيرُ وعلىٌّ(٢) رضى الله عنهم أجمعين . ولم يكن يومَ الجمل لهؤلاء قصدٌ فى القتال ، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم

= وبعث على الى طلحة والزبير يقول : « ان كنتم على ما فارقتم عليه القعقاع بن عمرو فكفوا حتى ننزل فننظر فى هذا الأمر » ، فأرسلا اليه : « إنا على ما فارقنا عليه القعقاع بن عمرو من الصلح بين الناس » . قال الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية (٧ : ٢٣٩) : فاطمأنت النفوس وسكنت ، واجتمع كل فريق بأصحابه من الجيشين . فلما أمسوا بعث علىٌّ اليهم عبد الله بن عباس ، وبعثوا محمد بن طلحة السجاد الى على ، وعولوا جميعاً على الصلح ، وباتوا بخير ليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية . وبات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليله باتوها قط ، قد أشرفوا على الهلكة ، وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها ، حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب فى السر ، فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم ، انسلوا الى ذلك الأمر انسلالا ، وهكذا أنشبوا الحرب بين على وأخويه الزبير وطلحة ، فظن أصحاب الجمل أن عليا غدر بهم ، وظن علىٌّ أن إخوانه غدروا به ، وكل منهم أتقى لله من أن يفعل ذلك فى الجاهلية ، فكيف بعد أن بلغوا أعلى المنازل من أخلاق القرآن . والذين قاموا بهذه الخيانة لله ورسوله ورسالة الاسلام هم قتلة عثمان ، وهم من أسلاف الشيعة ، وللشيعة عطف عليهم ودفاع عنهم ، وبغض لعثمان وتحامل عليه وانكار لزوجتيه رقية وأم كلثوم أنهما بنتا رسول الله ﷺ ، وهكذا كان الصالحون من أمة محمد ضحايا للمنافقين والأشرار ، والله يحكم بين الفريقين بعدله ، وهو أعدل الحاكمين .

(١) أى بعد فشل الصلح على الاقتصاص من قتلة عثمان . بالغدرة الفاجرة التى أوقعها قتلة عثمان بين فريقين من خيرة من أنجبته الانسانية من أجيالها

(٢) روى الحافظ ابن عساكر فى ترجمة طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه قول الشعبى : رأى على بن أبى طالب طلحة ملقى فى بعض الأودية فمسح التراب عن وجهه وقال « عزيزٌ علىَّ أبا محمد أن أراك مجدَّلا فى الاودية وتحت نجوم السماء . الى الله أشكو عجرى وبجرى (قال الاصمعى : أى سرائرى وأحزانى التى تجول فى جوفى) وقال : ليتنى مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة » ودخل عليه عمران بن طلحة بعد الجمل فرحب بعمران وأدناه وقال له : إنى =

وأما قوله « وخالفتْ[1] أمرَ الله فى قوله تعالى (الاحزاب ٣٣) : ﴿ وقَرْنَ فى بُيُوتكنَّ ولا تبرَّجْنَ تبرُّجَ الجاهلية الاولىٰ ﴾ » فهى رضى الله عنها لم تتبرَّجْ تبرُّجَ الجاهلية الأولى ، والأمرُ بالاستقرار فى البيوت لا يُنافى الخروجَ لمصلحة مأمورٍ بهـا ، كما لو خرجت للحج والعمرة ، أو خرجت مع زوجها فى سفر ، فان هذه الآية نزلت فى حياة النبىّ ﷺ ، وقد سافر النبىُّ ﷺ بهنَّ بعد ذلك فى حجة الوداع ، سافر بعائشة رضى الله عنها وغـيرها ، وأرسلها مع عبد الرحمن أخيها فأردفها خلفه ، وأعمرها من التنعيم . وحجةُ الوداع كانت قبل وفاة النبى ﷺ بأقلَّ من ثلاثة أشهر ، بعد نزول هذه الآية ، ولهذا كنَّ أزواجُ النبى ﷺ يحججن كما حججن فى خلافة عمر رضى الله عنه ، وكان عمر يوكل بقطارهنَّ عثمانَ أو عبدَ الرحمن بن عوف . وإذا كان سفرهن لمصلحة جائزاً فعائشة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للمسلمين ، فتأوَّلتْ فى هذا

وهذا كما أن قول الله تعالى (النساء ٢٩) : ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالَكم بينَكم بالباطل ﴾ وقوله (النساء ٢٩) : ﴿ ولا تقتلوا أنفسَكم ﴾ يتضمن قتلَ المؤمنين بعضهم بعضا ، كما فى قوله (الحجرات ١١) : ﴿ ولا تلمِزُوا أنفسَكم ﴾ وقوله (النور ١٢) ﴿ لولا إذ سمعتموه ظنَّ المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خـيرا ﴾ وكذلك قول النبى ﷺ « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا » وقوله ﷺ « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار » قيـل : يا رسول الله هذا القاتل ، فما بالُ المقتول ؟ قال « كان حريصا على قتل صاحبه » . فلو قال قائل : إن علياً ومن قاتله قد التقيا بسيفيهما ، وقد استحلُّوا دماءَ المسلمين ، فيجب أن يلحقهم الوعيد .

= لأرجو أن يجعلنى الله وأباك من الذين قال الله فيهم ﴿ ونزعنا ما فى قلوبهم من غل إخوانا على سرر متقابلين ﴾ ، وكان الحارث بن عبد الله الهمدانى الحوثى الأعور جالساً فى ناحية - وهو من كبار شيعة على - فحسب نفسه أعلم بالله من على فقال يرد على إمامه « الله أعدل من أن تقتلهم ويكونوا إخواننا فى الجنة » فقال له على : قم الى أبعد أرض الله وأسحقها ، فمن هو ذا إن لم أكن أنا وطلحة فى الجنة ؟ وتناول دواة فحذف بها الأعور يريده بها فأخطأه

(١) أى أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها

فجوابه : ان الوعيد لا يتناول المجتهد المتأوِّل وإن كان مخطئا ، فان الله تعالى يقول فى دعاء المؤمنين (البقرة ٢٨٦) : ﴿ ربَّنا لا تؤاخِذْنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ : قد فعلتُ . وقد عفا للمؤمنين عن النسيان والخطأ ، والمجتهد المخطىء مغفورٌ له خطأه ، وإذا غفر خطأ هؤلاء فى قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة — لكونها لم تقرَّ فى بيتها ، إذ كانت مجتهدة — أولىٰ

وأيضا لو قال قائل : إن النبى ﷺ قال « إن المدينة تنفى خبثها وتنصع طيبها » وقال « لا يخرج أحد من المدينة رغبةً عنها إلا أبدلها اللهُ خيراً منه » أخرجه فى الموطأ ، وقال : إن علياً خرج منها ، ولم يُقم بها كما أقام الخلفاء قبله ، ولهذا لم تجتمع عليه الكلمة ، لكان الجواب : ان المجتهد اذا كان دونَ علىّ لم يتناوله الوعيد ، فعلىّ أولى أن لا يتناوله الوعيد لاجتهاده . وبهذا يجاب عن خروج عائشة رضى الله عنها ، وإذا كان المجتهد مخطئا فالخطأ مغفور بالكتاب والسنة[1]]

وأما قوله[2] : « خرجت تقاتل علياً على غير ذنب » فهذا افتراء عليها ، ولو قُدِّر أن الطائفتين قصدتا القتال لكان هو القتال المذكور فى قوله تعالى (الحجرات ٩ — ١٠) : ﴿ وإنْ طائفتانِ من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فانْ بغَتْ إحداهما على الأخرىٰ فقاتلوا التى تبغى حتى تفِىءَ الى أمر الله ، فانْ فاءتْ فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إنَّ اللهَ يحبُّ المُقْسِطين . إنما المؤمنونَ إخْوةٌ فأصلحوا بين أخَوَيْكم ﴾ ، فجعلهم مؤمنين إخوةً مع الاقتتال .

وأما قوله : « أجمعوا على قتل عثمان » فهذا كذبٌ سمج ، فان الجمهور لم يأمروا بقتله ولا رضوه ، ولم يكن أكثر المسلمين بالمدينة بل كانوا بالأمصار — من بلد المغرب ، إلى خُراسان — ولم يدخل خيار المسلمين فى ذلك وإنما قتله طائفة [من المفسدين فى الأرض[3]] من أوباش القبائل ورءوس الشر . وعن علىّ قال : اللهم العن قَتَلَةَ عثمان [فى البر والبحر والسهل والجبل[3]] . غاية ما يقال إنهم لم ينصروه ، وفتروا عن إعانته بما

---

(١) عن الاصل ٢ : ١٨٥ - ١٨٦ (٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) عن الاصل ٢ : ١٨٦ . وإن براءة علىّ من قتلة عثمان ولعنه لهم تكررت فى =

رأوه(١) ، وما ظنوا أن الأمر يبلغ الى قتله . ومن المعلوم أن المسلمين أجمعوا على بيعة عثمان

= مواقف كثيرة لعل آخرها فى وقعة الجمل على ما رواه الحافظ ابن عساكر (٧ : ٨٥) أن عائشة قالت لكعب بن سور الازدى - وكان قائد جملها - : خل يا كعب عن البعير ، وتقدم بكتاب الله فادعهم اليه . ودفعت اليه مصحفا . وأقبل القوم وأمامهم السبأية يخافون أن يجرى الصلح ، فاستقبلهم كعب بن سور بالمصحف ، وعلىّ من خلفهم يزعهم ويأبون إلا إقداما . فلما دعاهم كعب رشقوه بالسهام رشقا واحدا فقتلوه ، ثم راموا أم المؤمنين . . . فكان أول شىء أحدثته حين أبوا أن قالت : « أيها الناس ، العنوا قتلة عثمان وأشياعهم » وأقبلت تدعو ، وضجَّ أهل البصرة بالدعاء . وسمع علىّ الدعاء فقال : ما هذه الضجة ؟ فقالوا عائشة تدعو ويدعو الناس معها على قتلة عثمان وأشياعهم . فأقبل علىّ يدعو وهو يقول : « اللهم العن قتلة عثمان وأشياعهم » . أما فى وقت محاصرة البغاة لعثمان فان علياً أمر ولديه الحسن والحسين أن يكونا فى حرس عثمان ، وأن يدافعا عنه ولو بدمائهما . ولكن عثمان كان يأمرهم بالكف عن الدفاع كما سيأتى . وكان الحسن بن على آخر من خرج من عنده يوم الفاجعة ، فانه جاءه الحسن والحسين وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم ليدافعوا عنه ، فعزم عليهم عثمان فى وضع سلاحهم وخروجهم ولزوم بيوتهم (انظر العواصم من القواصم ص ١٣٤) . ونقل البلاذرى فى أنساب الأشراف (٥ : ١٠٣) عن المدائنى عن سلمة بن عثمان عن علىّ بن زيد عن الحسن قال : دخل علىّ يوما على بناته وهن يمسحن عيونهن فقال : ما لكن تبكين ؟ قلن : نبكى على عثمان ، فبكى علىّ وقال : ابكين . . . (فيالله ممن يكذبون على علىّ ويزعمون أنهم شيعته ، أين هم من علىّ وآل بيته ! إن علياً وآل بيته فى دنيا الرحمن ، والذين يزعمون أنهم شيعته فى دنيا الشيطان)

(١) أخرج الحافظ ابن عساكر عن مؤرخ الصدر الأول موسى بن عقبة الاسدى (الذى قال فيه الإمام مالك : عليكم بمغازى ابن عقبة فانه ثقة ، وهى أصح المغازى) أن أبا حبيبة الطائى (وهو ممن يروى عنهم أبو داود والنسائى والترمذى) قال : لما حصر عثمان جاء بنو عمرو بن عوف الى الزبير فقالوا : يا أبا عبد الله هل نأتيك ثم نصير الى ما تأمرنا به (أى من الدفاع عن أمير المؤمنين) قال أبو حبيبة : فأرسلنى الزبير الى عثمان فقال : أقره السلام وقل : « يقول لك أخوك : ان بنى عمرو بن عوف جاءونى ووعدونى أن يأتونى ثم يصيروا الى ما أمرتهم به . فان شئتَ آتيك فأكون رجلا من أهل الدار يصيبنى ما يصيبه أحدهم ، فعلت . وإن شئت انتظرتُ ميعاد بنى عمرو فأدفع بهم عنك ، فعلت » . قال أبو =

وما أجمعوا على قتله ، فهلاّ كان الإجماعُ على بيعته — يا معشر الرافضة — حقـاً لتيقن الاجماع عليها ؟ وأيضا فاجماع الناس على بيعة أبي بكر أعظمُ من إجماعهم على بيعـة عليّ وعلى قتل عثمان ، فانه ما تخلف عن أبي بكر إلا جماعة كسعد [بن عبادة] والله يغفر له .

وقد قدمنا(1) أن الرجل المشهود له بالجنة قد يذنب لانتفاء العصمة . وما قولك ـ ياجاهل ـ إن عثمان قُتل بالإجماع إلا كما قال ناصبيّ قتل الحسين باجماع المسلمين [(2) لأن الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحد عن ذلك(3) ، فلم يكن كذبُه بأظهر من كذب المدَّعى الاجماعَ على

═ حبيبة : فدخلت عليه (أي على عثمان) فوجدته على كرسي ذي ظهر ، ووجدت رياطا مطروحة ، ومراكن مغلوة ، ووجدت في الدار الحسن بن علي ، وابن عمر ، وأبا هريرة ، وسعيد بن العاص ، ومروان بن الحكم ، وعبد الله بن الزبير . فأبلغت عثمان رسالة الزبير ، فقال : « الله أكبر ، الحمد لله الذي عصم أخي . قل له : إنك إن تأت الدار تكن رجلا من المهاجرين ، حرمتك حرمة رجل ، وغناؤك غناء رجل . ولكن انتظر ميعاد بني عمرو بن عوف ، فعسى الله أن يدفع بك » . قال : فقام أبو هريرة فقال : أيها الناس ، لقد سمعت أذناي رسول الله ﷺ يقول : « تكون بعدي فتن وأحداث » فقلت : وأين النجاء منها يا رسول الله ؟ قال : « الأمير وحزبه » وأشار الى عثمان . فقال القوم . ائذن لنا فلنقاتل ، فقد أمكنتنا البصائر . فقال [عثمان] : « عزمت على أحد كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل » قال : فبادر ـ أي سبق ـ الذين قتلوا عثمان ميعاد بني عمرو بن عوف فقتلوه . وبنو عمرو ابن عوف قبيل من الخزرج أكبر فرعي الأنصار ، وكان النبي ﷺ عند وصوله المدينة مهاجرا من مكة نزل ضيفا عليهم ثلاثة أيام ثم انتقل الى بني النجار

(١) في ص ٢٠٧ و ٢١٩ - ٢٢٠

(٢) ننقل ما يلي عن الاصل من أول ٢ : ١٨٨ الى أواخر ٢ : ١٨٩

(٣) مع أنه قتل في بيئة التشيع ، وشيعته الذين يملأون الارض في مكان قتله هم الذين خدعوه وغشوه وأغروه بالقدوم اليهم ، فلما جاءهم خذلوه وانضموا الى صفوف مقاوميه ، كما قال الاستاذ موسى اليعقوبي النجفي من أدباء الشيعة المعاصرين :

قد (كاتبته) أولو الخيانة أنها ... جند وليس لها سواه إمام

لكنهم خانوا الذمام ولم يفوا ... أنـّى ، وما للخائنين ذمام

═

قتل عثمان ، فان الحسين لم يعظم انكارُ الأمة لقتله كما عظم انكارهم لقتل عثمان ، ولا انتصر له جيوش كالجيوش الذين انتصروا لعثمان [١] ، ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه [٢] ، ولا حصل بقتله من الفتنة والشر والفساد ما حصل بقتل عثمان ،

= ولو أنهم عرفوا أقدار أنفسهم ، فقبعوا من أول الأمر فى بيوتهم ، ولم يرسلوا رسائل الاغراء والتحريض والغش لابن بنت رسول الله ﷺ لحقنوا دمه ، ولوقوا الأمة شرّ الفتنة. ولكنهم جهلوا أقدار أنفسهم ، فارتكبوا التى فازوا بعارها وشنارها ، ولن يرحضوها بغسل بعدها أبدا ، كما صارحتهم بذلك زينب بنت على عليهما السلام لما دخلت الكوفة بعد عاشوراء وخرجوا يستقبلونها وأخاها بالصلف والشنف وملق الإماء وغمز الاعداء . أعاذنا الله من سوء المنقلب . ومع ذلك فان الشيعة الذين خانوا الحسين أهون شرا من خلفائهم

(١) فان جيش أم المؤمنين عائشة ومعها طلحة والزبير وكلاهما من العشرة المبشرين بالجنة انما كان غرضهم الانتصار لأمير المؤمنين ذى النورين من قاتليه ، والاتفاق مع أمير المؤمنين أبى الحسن على إقامة حد الله فيهم . وحرب صفين كانت لهذا الغرض

(٢) وكان الله عز وجل أول المنتقمين من قتلة عثمان ، فان جهجاه بن سعيد الغفارى الذى انتزع عصا النبى ﷺ من يد عثمان وهو على منبر المسجد النبوى فكسرها على ركبته اليمنى سرعان ما انتقم الله منه فدخلت شظية من العصا فى ركبة جهجاه فدودت وأصابته الأكلة ثم انقطعت أخباره عن الناس وأكبر الظن أنه مات بها . وحرقوص بن زهير السعدى كان من أمره بعد خروجه على عثمان أن خرج على علىّ أيضا وقتله علىّ يوم النهروان سنة ٣٩ . وحُكيم بن جبلة العبدى قطعت رجله فى وقعة الجمل وناداه مناد وهو يموت : جزعت ياخبيث حين عضك نكال الله بما ركبتم من الامام المظلوم ، وفرقتم جماعة المسلمين ، وأصبتم من دمائهم ، فذق وبال الله عز وجل وانتقامه . وزميله ذريح بن عباد العبدى قتله الله فى تلك الوقعة . والذين لم يقتلوا فى المعركة وهم من أهل البصرة قبضت عليهم قبائلهم وجاءوا بهم الى طلحة والزبير كما يجاء بالكلاب فقتلوا ، ولم يفلت من رجال فتنة عثمان المنسوبين الى البصرة إلا حرقوص بن زهير الذى قلنا إنه خرج بعد ذلك على علىّ فقتله يوم النهروان . وجندب ابن زهير الغامدى بقى الى حرب صفين فبارز فارساً من أزد الشام فقتله الأزدى ، وكان ابن خالته مخنف بن سليم يشهد عليه بأنه مشئوم صغيرا وكبيرا ، وأنه كان يختار الأعسر والانكد فى الجاهلية والاسلام . وذريح بن عباد العبدى قتل يوم الجمل . وأبو زينب بن عوف =

ولا كان قتله أعظم إنكاراً عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان ، فان عثمان من أعيان السابقين الاولين من المهاجرين ، من طبقة عليّ وطلحة والزبير ، وهو خليفة للمسلمين أجمعوا على بيعته ، بل لم يَشهر فى الأمة سيفا ، ولا قتل على ولايته أحدا ، وكان يغزو بالمسلمين الكفارَ بالسيف [1] ، وكان السيف فى خلافته — كما كان فى خلافة أبى بكر وعمر — مسلولا على الكفار ، مكفوفا عن أهل القبلة . ثم انه طلب قتله وهو خليفة

= الازدى قتل فى صفين سنة ٣٧ . وشريح (وهو الحطم) بن أوفى العبسى خرج على عليّ وقطعت رجله ثم قتل وهو يقول مصراً على حماقته وطغيانه القديم :

أضربهم ولو أرى أبا حسن ضربته بالسيف حتى يطمئن

ويقول : أضربهم ولو أرى عليـــا ألبسته أبيض مشرفيا

وعلباء بن الهيثم السدوسى قتل فى حرب الجمل قتله رجل من الصالحين وهو عمرو بن يثربى الذى كان قاضى البصرة قبل كعب بن سور قائد جمل عائشة وأول شهداء القرآن رضى الله عنه ، وعمرو بن الحمق الخزاعى عاش الى سنة ٥١ ثم طعن فى الموصل بعدد طعناته لأمير المؤمنين عثمان . وعمير بن ضابىء الذى كسر ضلع عثمان بعد موته عاش الى أن ولى الحجاج العراق فلما مثل بين يديه يستندى رحمته ـ وهو يظن أن الحجاج لا يعرفه ـ قال له الحجاج ألست أنت الذى تقول :

هممت ولم أفعل وكدت وليتنى تركت على عثمان تبكى حلائله

وأمر به فقتل . وكعب بن ذى الحبكة النهدى عاش الى أن قتله بسر بن أبى أرطاة فى تثليث . وكنانة بن بشر التجيبى ظفر به عمرو بن العاص وقتله فى مصر ، وكان كنانة من أشد المتكالبين على عثمان ويقال انه هو الذى باشر قتله وكان حريصا على المنع من دفن قتلى الدار ، وابن الكواء اليشكرى لم يكتف بالخروج على عثمان فخرج على عليّ أيضا . ومحمد بن أبى حذيفة الذى كفر نعمة عثمان وكافأ خيره بكل ما استطاعه من شر كانت عاقبته القتل بالمجانيق فى العريش سنة ٣٦ . وهكذا سائر قتلة عثمان لقوا جزاء عملهم فى الدنيا قبـــل الآخرة . والمشهورون منهم يعرف مصيرهم صبيان المدارس

(١) ولما جاء البغاة المدينة للبغى عليه كانت جيوش عثمان ، ورجال الكفاح من الصحابة ، كلهم فى ميادين القتال فى الغرب والشرق الى أعماق آسيا التى يحكمها السوفيت الروسيون الآن

فصبر[١] ولم يقاتل دفعاً عن نفسه حتى قتل[٢] . ولا ريب أن هذا أعظم أجراً ، وقَتَلَته أعظم إثماً ، ممن لم يكن متوليا فخرج يطلب الولاية ، ولم يتمكن حتى قاتله أعوانُ الذين طَلَبَ أخذَ الأمر منهم ، فقاتل عن نفسه حتى قُتل . ولا ريب أن قتالَ الدافع عن نفسه وولايتِه أقربُ من قتال الطالب لأنْ يأخذ الأمر من غيره ، وعثمانُ تركَ القتال دفعاً عن ولايته فكان حالُه أفضلَ من حال الحسين ، وقتلُه أشنعَ من قتل الحسين . كما أن الحسن رضى الله عنه — وهو لم يقاتل على الأمر ، بل أصلح بين الأمة بترك القتال — مدحه النبىُّ صلى الله عليه وسلم على ذلك فقال « إن ابنى هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين[٣] » . والمنتصرون لعثمان معاويةُ وأهل الشام[٤] ، والمنتصرون من قتلة الحسين

---

(١) قلت فى التعليق على العواصم من القواصم (ص ١٣٢) : الذى يدل عليه مجموع الأخبار عن موقف عثمان من أمر الدفاع عنه أو الاستسلام للاقدار ، هو أنه كان يكره الفتنة ويتقى الله فى دماء المسلمين . إلا أنه صار فى آخر الأمر يودُّ لو كانت لديه قوة راجحة يهابها البغاة فيرتدعون عن بغيهم ، بلا حاجة الى استعمال السلاح للوصول الى هذه النتيجة . وقبل أن تبلغ الأمور مبلغها عرض عليه معاوية أن يرسل اليه قوة من حامية الشام تكون رهن إشارته ، فأبى أن يضيق على أهل دار الهجرة بجند يساكنهم (الطبرى ٥ : ١٠١) . وكان لا يظن أن الجرأة تبلغ بفريق من إخوانه المسلمين إلى أن يتكالبوا على دم أول مهاجر الى الله فى سبيل دينه . فلما تذاءب عليه البغاة ، واعتقد أن الدفاع عنه تسفك فيه الدماء جزافا ، عزم على كل من له عليهم حق السمع والطاعة أن يكفوا أيديهم وأسلحتهم عن مزالق العنف . والأخبار بذلك مستفيضة فى مصادر أوليائه وشانئيه . على أنه لو ظهرت فى الميدان قوة منظمة ذات هيبة تقف فى وجوه البغاة ، وتضع حدا لغطرستهم وجاهليتهم ، لارتاح عثمان لذلك وسرَّ به ، مع ما هو مطمئن اليه من أنه لن يموت إلا شهيدا

(٢) قلت فى العواصم من القواصم (ص ١٣٧) : انه اختار بذلك أهون الشرين ، فآثر التضحية بنفسه على توسيع دائرة الفتنة وسفك دماء المسلمين . وعثمان افتدى دماء أمته بدمه مختارا فما أحسن الكثيرون منا جزاءه . وإن أوربا تعبد بشرا بزعم الفداء ولم يكن فيه مختارا

(٣) انظر التعليق على ص ٦١ من هذا الكتاب

(٤) وطلحة والزبير اللذان بشرهما النبى صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وأم المؤمنين عائشة أحب أزواجه =

المختارُ بن أبى عبيد الثقفى وأعوانه . ولا يشكُّ عاقل أن معاوية رضى الله عنه خيرٌ من المختار[1] ، فان المختار كذّاب ادّعى النبوّة ، وقد ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال

= اليه فى الدنيا والآخرة ، وسائر من كان معهم من الصالحين . روى الطبرى فى حوادث سنة ١٩٣ (١٠ : ١١٧ من تاريخه) عن مصعب بن عبد الله الزبيرى أن أباه عبد الله بن مصعب أخبره أن الرشيد قال له : ما تقول فى الذين طعنوا على عثمان ؟ قال : قلت « يا أمير المؤمنين طعن عليه ناس ، وكان معه ناس . فأما الذين طعنوا عليه فتفرقوا عنه وهم أنواع الشيع وأهل البدع وأنواع الخوارج . وأما الذين كانوا معه فهم أهل الجماعة اليوم » . فقال لى (أى الرشيد) : « ما أحتاج أن أسأل بعد هذا اليوم عن هذا »

(١) شيخ الاسلام ابن تيمية يقول هـذا من باب الإلزام للذين يكابرون بالباطل ليدحضوا به الحق . وإلا فسيدنا معاوية رضى الله عنه أول مفاخر دولة الاسلام بعد الخلفاء الراشدين . روى الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية (٨ : ١٣٣) عن الليث بن سعد (وهو إمام مصر وعالمها ورئيسها المتوفى سنة ١٧٥) قال : حدثنا بكير (وهو ابن عبد الله الأشج المدنى ثم المصرى المتوفى سنة ١٢٧ قال عنه النسائى : ثقة ثبت) عن بسر بن سعيد المدنى (المتوفى سنة ١٠٠ قال عنه ابن معين : ثقة . وقال عنه الليث بن سعد : كان من العباد المنقطعين أهل الزهد فى الدنيا والورع) أن سعد بن أبى وقاص (أحد العشرة المبشرين بالجنة) قال : « ما رأيت أحداً بعد عثمان أقضى بحق من صاحب هذا الباب » يعنى معاوية . وروى ابن كثير أيضا (٨ : ١٣٥) عن عبد الرزاق بن همام الصنعانى أحد الأئمة الأعلام الحفاظ (وكان ينسب الى التشيع) عن معمر بن راشد أبى عروة البصرى ثم اليمانى (وكان أحد الاعلام فى صدر الدولة العباسية) عن همام بن منبه الصنعانى وكان من ثقات التابعين قال : سمعت ابن عباس يقول : « ما رأيت رجلا أخلق بالملك من معاوية » وهل يكون الرجل أخلق الناس بالملك إلا أن يكون عادلا حكيما حليما ، يحسن الدفاع عن ملكه ، ويستعين الله فى نشر دعوة الله فى الممالك الاخرى ، ويقوم بالأمانة فى الأمة التى ائتمنه الله عليها ؟ وروى الامام الترمذى عن أبى إدريس الخولانى من كبار علماء التابعين وأعلم أهل الشام بعد أبى الدرداء أن عمر بن الخطاب لما عزل عمير بن سعد الانصارى عن حمص وولى معاوية ، قال الناس : عزل عميرا وولى معاوية (قال البغوى فى معجم الصحابة : وكان عمير يقال له « نسيج وحده » قال ابن سيرين : إن عمر كان يسميه بذلك لاعجابه به . وكان عمير من الزهاد) فقال عمير : لاتذكروا معاوية إلا بخير ، فانى سمعت رسول الله ﷺ يقول « اللهم اهد به » . ويروى =

« يكون فى ثقيف كذّاب ومُبير » فالـكذّاب هو المختار ، والمبير هو الحجاج بن يوسف .

= أن الذى شهد هذه الشهادة لمعاوية أمير المؤمنين عمر ، فان كان هو الذى شهدها له وروى دعاء رسول الله ﷺ لمعاوية بأن يهدى الله به فذلك أمر عظيم لعظم مكانة عمر . وإن كان الذى شهد بذلك عمير بن سعد الانصارى — مع أنه هو المعزول بمعاوية عن ولاية حمص — فان ذلك لا يقل عظمة عما لو كانت الشهادة لمعاوية من عمر ، وقد علمت أن عميرا من أصحاب رسول الله ﷺ وأنه من زهاد الانصار . وفى كتاب مناقب الصحابة من صحيح البخارى (ك ٦٢ ب ٢٨ ج ٤ ص ٢١٩) حديث ابن أبى مليـكة التيمى (من أحفاد عبد الله بن جدعان الذى انعقد حلف الفضول فى بيته ، وحفيده هذا أدرك ثلاثين من الصحابة وروى عنهم — قال البخارى مات سنة ١١٧) أن ابن عباس قيل له : هل لك فى أمير المؤمنين معاوية ، فانه ما أوتر إلا بواحدة ؟ فقال ابن عباس : انه فقيه » . وفى كتاب المناقب من جامع الترمذى حديث عبد الرحمن بن أبى عميرة المزنى عن النبى ﷺ أنه قال لمعـاوية « اللهم اجعله هاديا مهديا واهد به » . ورواه الطبرانى من طريق سعيد بن عبد العزيز التنوخى — وكان لأهل الشام كالامام مالك لاهل المدينة — عن ربيعة بن يزيد الإيادى أحد الأئمة الأعلام عن عبد الرحمن بن أبى عميرة أن النبى ﷺ قال لمعاوية « اللهم علمه الـكتاب والحساب وقه العذاب » وأخرجه الامام البخارى فى تاريخه عن أبى مسهر . ورواه الامام أحمد من حديث عرباض ابن سارية السلمى . ورواه ابن جرير من حديث ابن مهدى . ورواه أسد بن موسى (١٣٢ — ٢١٢) وكان يقال له أسد السنة ، وبشر بن السرى الافوه البصرى (١٣٢ — ١٩٥) وهو من شيوخ الامام أحمد ، وعبد الله بن صالح المصرى كاتب الامام الليث بن سعد عن معاوية ابن صالح بن حدير الحضرمى أحد الاعـلام وقاضى الاندلس ومن شيوخ الليث بن سعد وسفيان الثورى وابن وهب باسناده ، وزاد فى رواية بشر بن السرى « وأدخله الجنـة » . ورواه ابن عدى وغيره عن ابن عباس . ورواه محمد بن سعد صاحب الطبقات بسنده الى مسلمة بن مخلد أحد فاتحى مصر وأئمتها وولاتها ، ورواة هذا الدعاء النبوى لمعـاوية من الصحابة أكثر من أن يحصوا (وانظر البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٨ : ١٢٠ — ١٢١ . وانظر ترجمة معاوية فى حرف الميم من تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر) فمعاوية رضى الله عنه كان مهديا بدعاء النبى ﷺ ، وهو مهدى عرفه التاريخ وعرف له جهاده وفضائله ، فأين هو من المهدى الذى لم يخلق ولم ينتفع به أحد ؟ ومن لم يصدق هذه الاحاديث فهو منكر لكل ما ثبت فى السنة من شريعة الاسلام . وفى الشيعة المبغضين لمعاوية اللاعنين له من يزعمون =

وهذا المختار كان أبوه رجلا صالحا وهو أبو عبيد الثقفى الذى قتل شهيدا فى حرب المجوس ، وأخته صفية بنت أبى عبيد امرأة عبد الله بن عمر امرأة صالحة ، وكان المختار رجل سوء

= أنهم منتسبون الى النبى ﷺ . فهل تراهم يحقدون على جدهم النبى ﷺ لرضاه عن معاوية ودعائه له ؟ « اذا لم تستح فاصنع ما شئت » . وروى الحافظ ابن عساكر عن الامام الحافظ أبى زرعة الرازى (والرازى منسوب الى الرى المجاورة لمدينة طهران) أن رجلا قال له : انى أبغض معاوية . فقال له أبو زرعة : ولم ؟ قال : لأنه قاتل عليا . فقال له أبو زرعة : « ويحك ، إن رب معاوية رحيم ، وخصم معاوية خصم كريم ، فايش دخولك أنت بينهما ؟ رضى الله عنهما . ومن شهادة الوحى المحمدى لسيدنا معاوية وابنه ما رواه الامام البخارى فى أصح كتاب للمسلمين بعد القرآن (ك ٥٦ ب ٣ ج ٣ ص ٢٠١) والامام مسلم فى كتاب الإمارة من صحيحه (ك ٣٣ ح ١٦٠) عن أنس خادم النبى ﷺ أن النبى ﷺ لما زار قباء واستراح عند أم حرام بنت ملحان خالة أنس نام فى بيتها القيلولة ثم استيقظ وهو يضحك لأنه رأى ناساً من أمته غزاة فى سبيل الله يركبون ثبج البحر — أى وسطه ومعظمه — ملوكا على الأسرة . ثم وضع رأسه فنام واستيقظ مرة أخرى وقد رأى مثل الرؤيا الاولى فقالت له أم حرام : ادع الله أن يجعلنى منهم . فقال لها « أنت من الأولين » . قال الحافظ ابن كثير (٨ : ٢٢٩) : يعنى جيش معاوية حين غزا قبرس ففتحها سنة ٢٧ أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان (وكان ذلك من مآثر معاوية حين انشائه الاسطول الاسلامى الأول فى التاريخ) . ومن المعجزات المحمدية أن أم حرام التى اشتهت أن تكون مع هؤلاء المجاهدين الأبرار ، وبشرها ﷺ بأنها ستكون مع الذين رآهم فى رؤياه الأولى ، قد وقع ذلك بالفعل وكانت فى اسطول معاوية الذى غزا قبرس ، وكانت فى هذه الغزوة البحرية مع زوجها عبادة ابن الصامت ومعهم من الصحابة أبو الدرداء وأبو ذر وغيرهما ، وماتت أم حرام فى سبيل الله يومئذ ، وقبرها بقبرس الى اليوم . قال الحافظ ابن كثير : ثم كان أمير الجيش الثانى يزيد ابن معاوية فى غزوة القسطنطينية (أى تحققت به الرؤيا المحمدية الثانية ، فى قيلولة النبى ﷺ بمنزل أم حرام بنت ملحان فى قباء) قال ابن كثير : وهذا من أعظم دلائل النبوة . وفى دولة بنى العباس عند ماكان الناس يتملقون الحكام بتشويه محاسن بنى أمية اجتمع طلاب العلم والدين عند إمام الأئمة سليمان بن مهران الأعمش الكوفى فذكروا عمر بن عبد العزيز وعدله ، فقال الأعمش : فكيف لو أدركتم معاوية ؟ قالوا : فى حلمه ؟ قال : لا والله ، بل فى عدله . وروى الأعمش عن مجاهد قال : لو أدركتم معاوية لقلتم هذا المهدى . وروى يونس بن عبيد =

وأما قوله[1] « ان عائشة كانت فى كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول فى كل وقت : اقتلوا نعثلا ، قتل الله نعثلا[2] ، ولما بلغها قتله فرحت بذلك » . فيقال أولا : أين النقل الثابت عن عائشة بذلك ؟ ويقال ثانيا : إن المنقول عن عائشة يكذب ذلك ويبين أنها أنكرت قتله وذمت من قتله ودعت على أخيها محمد وغيره لمشاركتهم فى ذلك . ويقال ثالثا : هب أن واحداً من الصحابة ـ عائشة أو غيرها ـ قال فى ذلك كلمة على وجه الغضب

= العبدى (المتوفى سنة ١٤٠ وقد قال فيه هشام بن حسان : ما رأيت أحدا يطلب العلم يريد به وجه الله الا يونس بن عبيد) عن قتادة بن دعامة السدوسى (المتوفى سنة ١١٧ وكان من الأئمة الاعلام ، قال فيه سعيد بن المسيب : ما أتانا عراقى أحفظ من قتادة) قال : لو أصبحتم فى مثل عمل معاوية لقال أكثركم : هذا المهدى . وعن أبى اسحاق السبيعى أنه ذكر معاوية فقال : لو أدركتموه أو أدركتم أيامه لقلتم : كان المهدى . وقد ضرب به الامام أحمد بن حنبل الأمثال فى الزهد بما ذكره عنه فى (كتاب الزهد) المطبوع بمكة . وقد نقلت طرفا من ذلك فى التعليق على كتاب العواصم من القواصم . فأين هذه الصورة الصادقة لسيدنا معاوية رضى الله عنه المنقولة عن خيار أمة محمد ﷺ من الصورة المزورة عليه التى بثها الماجنون فى كتب الضلال فخدعوا بها من لا يحصى من هذه الأمة المسكينة ، فالله حسيبهم وهو ولى المؤمنين

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) هذا من أكاذيب الرافضة . وكلمة « نعثل » لم تعرف إلا من ألسنة قتلة ذى النورين رضى الله عنه ، وأول من تلفظ بها منهم جبلة بن عمرو الساعدى وقد جاء بجامعة فى يده وقال لخليفته « يا نعثل ، والله لأقتلنك ، ولأحملنك على قلوص جرباء ، ولأخرجنك الى حرة النار » انظر الطبرى (٥ : ١١٤ المطبعة الحسينية و ١ : ٢٩٨١ طبعة أوربا) ثم تردد ذلك مرة أخرى فى حرب الجمل بلسان هانىء بن خطاب الأرحبى فى قوله :

أبت شيوخ مذحج وهمدان　　أن لا يردّوا نعثلا كما كان

ومرة ثالثة فى حرب صفين بلسان عبد الرحمن بن حنبل الجمحى فى قوله :

إن تقتلونى فأنا ابن حنبل　　أنا الذى قتلت فيكم نعثل

ولما قال جبلة بن عمرو الساعدى هذه الكلمة لأول مرة يوم الدار كانت عائشة فى مكة تلبى ربها عز وجل وتوجه قلبها اليه ، ولم تطرق هذه اللفظة سمعها إلا بعد رجوعها من الحج

لانكاره بعض ما ينكر (١) فليس قوله حجة ، ولا يقدح فى إيمان القائل ولا المقول له ، بل قد يكون كلاهما وليا لله تعالى من أهل الجنة ، ويظن أحدهما جواز قتل الآخر بل يظن كفره وهو مخطىء فى هذا الظن ، كما ثبت فى الصحيحين عن علىّ وغيره فى قصة حاطب ابن أبى بلتعة وكان من أهل بدر والحديبية ، وفى حديث علىّ أن حاطبا كتب إلى المشركين [بمكة] يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ لما أراد غزوة الفتح ، فأطلع الله نبيَّه على ذلك ، فقال لعلىّ والزبير : اذهبا حتى تأتيا روضة خاخ فان بها ظعينة معها كتاب . فلما أتيا بالكتاب قال : ما هذا يا حاطب ؟ فقال : والله يا رسولَ الله ما فعلتُ هذا ارتدادا ولا رضاً بالكفر ، ولكن كنتُ امرءاً مُلصقا فى قريش ولم أكن من أنفُسِهم ، وكان مَن معك من المهاجرين لهم بمكة قرابات يحمون بها أهليهم ، فأحببت — إذ فاتنى ذلك — أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتى . فقال عمر رضى الله عنه : دعنى أضربْ عنقَ هذا المنافق . فقال : إنه شهد بدراً ، وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم ، وأنزل الله تعالى فى أول سورة الممتحنة ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا لا تَتَّخذوا عدوِّى وعدوَّكم أولياء تُلْقونَ إليهم بالمودَّة وقد كفروا بما جاءكم من الحقِّ يُخرجونَ الرسولَ وإيَّاكم ، أن تُؤمنوا بالله ربِّكم إن كنتم خرجتم جِهاداً فى سَبيلى وابْتغاء مَرْضاتى ، تُسِرُّون إليهم بالمودَّةِ وأنا أعلمُ بما أخفيتم وما أعلنتم ، ومَنْ يَفعلْهُ منكم فقد ضَلَّ سَواء السبيل ﴾ الآيات . وهذه القصة مما اتفق أهلُ العلم على صحتها ، وهى متواترةٌ عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المغازى والسِّيَر والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء ، وكان علىٌّ رضى الله عنه يحدِّث بهذا الحديث فى خلافته بعد الفتنة ، وروى ذلك عنه كاتبه عبد الله بن أبى رافع ليبين لهم أن السابقين مغفورٌ لهم ولو جرى منهم ما جرى . وعثمان وطلحة والزبير أفضل

(١) لأن دين الاسلام الذى عليه أهل السنة أن البشر بشر ولا معصوم إلا رسل الله ، أما الصحابة ولا سيما الخلفاء الراشدون فهم المثل العليا فى انسانيتهم ، وهم مع ذلك قد يخطئون ويصحح بعضهم أخطاء بعض ، وكلهم حتى فى أخطائهم أرفع منزلة — بطهارة القلوب وصفاء النيات وصدق الجهاد وسلامة المقاصد — من سائر المحسنين فى احسانهم

— باتفاق المسلمين — من حاطب بن أبى بلتعة ، وكان حاطب مسيئا الى مماليكه ، وكان ذنبه فى مكاتبة المشركين وإعانتهم على النبى ﷺ وأصحابه أعظمَ من الذنوب التى تضاف الى هؤلاء ، ومع هذا فالنبى ﷺ نهى عن قتله . وكذَّب من قال إنه يدخل النار ، لأنه شهد بدراً والحديبية ، وأخبر بمغفرة الله لأهل بدر . ومع هذا فقال عمر رضى الله عنه : دعنى أضربْ عنقَ هذا المنافق ، فسمّاه منافقا واستحلَّ قتله ، ولم يقدح ذلك فى إيمان واحد منهما ولا فى كونه من أهل الجنة

وكذلك فى الصحيحين وغيرهما فى حديث الافك لما قام النبى ﷺ خطيباً على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبد الله بن أُبَىّ [ابن سَلُول] فقال : « من يعذرنى من رجل بلغنى أذاه فى أهلى ؟ واللهِ ما علمتُ على أهلى إلا خيرا . ولقد ذكروا رجلا ما علمتُ عليه إلا خيرا » فقام سعد بن مُعاذ سيّد الأَوْس — وهو الذى اهتزَّ لموته عرش الرحمن ، وهو الذى كان لا تأخذه فى الله لومةُ لائم ، بل حكم فى حُلَفائه من بنى قُرَيظة بأن يُقتلَ مُقاتِلتُهم وتُسْبىٰ ذراريهم وتُغْنَم أموالهم . حتى قال النبىُّ ﷺ : لقد حكمتَ فيهم بحكم الله من فوق سبعةِ أرْقِعة[1] — فقال : يا رسولَ الله نحن نعذرك منه ، إن كان من الأوس ضربنا عنقه ، وإن كان من أصحابنا من الخزرج أمرتَنا ففعلنا فيه أمرَك . فقام سعد بن عُبادة فقال : كذبتَ ، لعمرو الله لا تقتله ولا تقدر على قتله . فقام أُسَيد بن حُضَير[2] فقال : كذبتَ ، لعمرو الله لنقتلنَّه ، فانك منافق تجادل عن المنافقين . وكادت تثور فتنة بين الأوس والخزرج ، حتى نزل النبى ﷺ وخفضهم . وهؤلاء الثلاثة من خيار السابقين الأولين ، وقد قال أُسَيد بن حُضير لسعد بن عُبادة : إنك منافق تجادل عن المنافقين — وهذا مؤمن ولىٌّ لله من أهل الجنَّة وذاك مؤمن ولىٌّ لله من أهل الجنة — فدلَّ على أن الرجل قد يكفّر أخاه بالتأويل ولا يكون واحد منهما كافرا[3]]

(١) يعنى سبع سماوات ، وكل سماء يقال لها رقيع (٢) تقدم التعريف به فى ص ٢١٧

(٣) انتهى ما نقلناه عن الاصل من أول ٢ : ١٨٨ الى أواخر ٢ : ١٨٩ وقد اختصره الذهبي فى أربعة أسطر ، فكانت ألغازاً لا تغنى القارىء عن أصلها

١٢٩ وقول بعض الصحابة (١) / فى مالك بن الدُّخْشُم (٢) [وودُّوا أن النبىَّ صلى الله عليه وسلم دعا عليه فيهلك ، فقضى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صلاتَهُ وقال : « أليس يشهد أن لا إله الا الله وأنى رسول الله » (٣)]

وليس من شرط الرجل الكبير أن لا يذنب ولا يخطىء باجتهاد ، ولا [نحن] ادَّعينا العصمة فى عثمان . [والكلامُ فى الناس يجب أن يكون بعلم وعدل ، لا بجهل وظلم كحال أهل البدع . فان الرافضة يعمدون الى أقوام متقار بين فى الفضيلة يريدون أن يجعلوا أحدهم معصوما من الذنوب والخطايا والآخر مأثوما فاسقاً أو كافراً ، فيظهر جهلهم وتناقضهم . كاليهودى أو النصرانى إذا أراد أن يثبت نبوَّة موسى أو عيسى ـ مع قدحه فى نبوَّة محمد صلى الله عليه وسلم ـ فانه يظهر عجزه وجهله وتناقضه ، فانه ما من طريق يثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا وتثبت نبوَّةُ محمد بمثلها أو بما هو أقوى منها . ولا من شبهة تعرض فى نبوَّة محمد صلى الله عليه وسلم إلا وتعرض فى نبوَّة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها . وكل من عمد الى التفريق بين المتماثلين ، أو مدح الشىء وذم ما هو من جنسه أو ما هو أولى بالمدح منه أو بالعكس ، أصابه مثل هذا التناقض والعجز والجهل . وهكذا أتباع العلماء والمشايخ إذا أراد أحدهم أن يمدح متبوعه ويذمَّ نظيره أو يفضل أحدَهم على الآخر بمثل هذا الطريق (٤)]

[وأما قوله : « إنها سألت : من تولى الخلافة ؟ فقالوا : علىّ . فخرجت لقتاله على دم عثمان ، وأىُّ ذنب كان لعلىّ فى ذلك ؟ » . يقال له أوَّلا : قول القائل إن عائشة وطلحة والزبير اتهموا عليا بأنه قتل عثمان ، وقاتلوه على ذلك ، كذبٌ . بل إنما طلبوا القتَلَة الذين كانوا تحيزوا إلى علىّ ، وهم يعلمون أن براءة على من دم عثمان كبراءتهم وأعظم ، لكنَّ

---

(١) كما فى حديث عتبان بن مالك الخزرجى فى الصحيحين

(٢) ويقال « الدخشن » بالنون ، وهو أنصارى أوسى من بنى عوف بن عمرو شهد بدرا وكان ثانى اثنين أرسلهما النبى صلى الله عليه وسلم فأحرقا مسجد الضرار

(٣) عن الاصل ٢ : ١٨٩

(٤) عن الاصل ٢ : ١٩٠

القتلةَ كانوا قد أووا إليه ، فطلبوا قَتْلَ القتله ، ولـكنْ كانوا عاجزين عن ذلك هم وعليّ ، لأن القوم كانت لهم قبائل يذبون عنهم ، والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء ، فصار الأكابرُ ـ رضى اللهُ عنهم ـ عاجزين عن إطفاء الفتنة وكفِّ أهلها ، وهذا شأن الفتن كما قال تعالى (الانفال ٥) : ﴿ واتَّقوا فتنةً لا تُصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصَّة ﴾ ، واذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوُّث بها إلا من عصمه اللّه

وأيضا فقوله « أيُّ ذنب كان لعليّ فى قتله » تَناقُضٌ منه ، فانه يزعم أن علياً ممن يستحلّ قتله وقتاله ، وممن ألَبَ عليه وقام بذلك[1] ، فان علياً قد نسبَهُ الى قتل عثمان كثيرٌ من شيعته وشيعةِ عثمان : هؤلاء لتعصبهم لعثمان ، وهؤلاء لتعصبهم لعليّ . وأما جماهير الاسلام فيعلمون كَذِبَ الطائفتين على عليّ . والرافضة تقول : إن عليا كان ممن يستحلّ قتل عثمان ، بل وقَتْلَ أبى بكر وعمر ، وترى أن الإعانة على قتله من الطاعات والقرُبات ،

---

(١) تقدم فى ص ٢٢٥ — ٢٢٦ قول الرافضى المردود عليه « أجمعوا على قتل عثمان » فكنا نحتج عليه هناك بأن علياً كان ـ كسائر إخوانه الصحابة ـ حريصا على الدفاع عن عثمان ، وأنه أمر ولديه الحسن والحسين بأن يكونا فى حرسه ، وأنه لما دخل على بناته وهن يمسحن عيونهن من البكاء على عثمان بكى وقال لهن : ابكين . ولما سمع الضجة من معسكر عائشة يوم الجمل والناس يرددون دعاء عائشة بلعن قتلة عثمان عقب مقتل كعب بن سور أقبل هو الآخر يدعو ويقول : اللهم العن قتلة عثمان . وقد كنا هناك نورد هذه الأدلة لنبرهن على أن عليا كان على مذهب أهل السنة فى عثمان ، وأنه كان مثلهم يلعن قتلة عثمان ، وليس على ضلالة شيعته فى حقدهم على عثمان ، وانتصارهم لقتلته ، واستحسانهم عمل أولئك المجرمين فيما أحدثوه من الفتنة فى الاسلام . وبعد أن كنا هناك على ما وصفنا من نقض دعوى الشيعة على عليّ وسائر الصحابة من أنهم أجمعوا على قتل عثمان نرى المؤلف الرافضى قد تحول هنا عن تلك النافقاء من جحره الى القاصعاء منه زاعما أن عائشة ومن معها هم الذين ألصقوا بعليّ هذا المذهب فى عثمان فجاءوا يقاتلونه عليه ، وقد علم الانس والجن أن عليا برىء من مذهب الشيعة فى عثمان وأنه كان يعتبره أخاً له منذ أسلما الى يوم القيامة ، وأن عائشة ومن معها أرادوا أن يتعاونوا معه على اقامة حد الله على الذين انتهكوا حرمات الله بقتل عثمان ، لعنهم الله وأعدَّ لهم جهنم وساءت مصيرا

فكيف يقول مَنْ هذا اعتقادُه : أيُّ ذنب كان لعليّ فى ذلك ؟ و إنما يليق هذا التنزيه لعليّ بأقوال أهل السنة . لكن الرافضةَ من أعظم الناس تناقضا

وأما قوله : « و كيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتها على ذلك ، و بأى وجه يلقون رسولَ الله ﷺ ، مع أن الواحد منا لو تحدَّث مع امرأة غيره أو أخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشدَّ الناس عداوة له » فيقال : هذا من تناقض الرافضة وجهلهم ... فانهم يعظمون عائشة فى هذا المقام طعنا فى طلحة والزبير ، ولا يعلمون أنَّ هذا إن كان متوجها فالطعن فى عليّ بذلك أوجهُ ، فان طلحة والزبير كانا معظمَيْن عائشة موافقَيْن لها مؤتمرَين بأمرها ، وهما وهى من أبعد الناس عن الفواحش والمعاونة عليها ، فان جاز للرافضى أن يقدح فيهما بقوله « بأىّ وجه يلقون رسولَ الله ﷺ ، مع أن الواحد منا لو تحدَّث مع امرأة غيره حتى أخرجها من منزلها وسافر بها الخ (١) » . . . كان للناصبى أن يقول : بأى وجه يلقى رسولَ الله ﷺ من قاتل امرأته وسلط عليها أعوانه حتى عقروا بها بعيرها وسقطت من هودجها وأعداؤها حولها يطوفون بها كالمسبية التى أحاط بها من يقصد سباءَها ومعلوم أن هذا فى مظنَّة الإهانة لأهل الرجل ... وذلك أعظم من إخراجها من منزلها وهى بمنزلة الملكة المبجَّلة المعظمة التى لا يأتى اليها أحد إلا باذنها . . . ولم يكن طلحة والزبير ولا غيرهما من الأجانب يحملونها ، بل كان فى المعسكر من مَحارمها مثل عبد الله بن الزبير ابن اختها ، وخلوته بها ومسُّه لها جائز بالكتاب والسنَّة والإجماع . وكذلك سفر المرأة مع ذى مَحرمها جائز بالكتاب والسنة والإجماع . وهى لم تسافر إلا مع ذى مَحْرمها . وأما العسكر الذين قاتلوها فلولا أنه كان فى العسكر محمد بن أبى بكر مدَّ يده اليها لمدَّ يده اليها الأجانب . ولهذا دعت عائشة رضى الله عنها على من مدَّ يده اليها وقالت : « يدُ مَنْ هذه

---

(١) نبه شيخ الاسلام فيما طويناه من أقواله (فى الاصل ٢ : ١٩٣) على أن عائشة لم تكن فى منزلها ، بل لم تكن فى المدينة ، وإنما هى خرجت الى البصرة من مكة وكانت قد شهدت فيها موسم الحج فخرجت من سفر فى طاعة الله الى سفر كانت ترى فيه مصلحة عامة للمسلمين ، فهى لم تزل فى سفر منذ خرجت الى الحج

أحرقها اللهُ بالنار ؟ » فقال : « أى أخت ، فى الدنيا قبل الآخرة » فقالت « فى الدنيا قبل الآخرة » فأحرق بالنار بمصر.

ولو قال المشنّع (١) : أنتم تقولون إن آل الحسين سُبوا لمّا قُتل الحسين . ولم يُفعَل بهم إلا من جنس ما فُعل بعائشة حيث استُولى عليها ورُدَّت الى بيتها وأُعطيتْ نفقتها ، وكذلك آلُ الحسين استُولى عليهم ورُدُّوا الى أهليهم وأُعطوا نفقتَهم . فان كان هذا سبياً واستحلالا للحرمة النبوية فعائشةُ قد سُبيتْ واستحلَّتْ حرمةُ رسول الله ﷺ.

وهم يشنّعون ويزعمون أن بعض أهل الشام طلب أن يسترقّ فاطمة بنت الحسين ، وأنها قالت : لاها الله حتى نكفر بديننا . وهذا إن كان وقع فالذين طلبوا من علىّ أن يسبوا مَن قاتلهم من أهل الجمل وصفين ويغنموا أموالهم أعظمُ جرما ، وكان فى ذلك — لو سبوا — عائشةُ وغيرها . ثم إن هؤلاء الذين طلبوا ذلك من علىّ كانوا متدينين به (٢) مصرّين عليه إلى أن خرجوا على علىّ وقاتلهم على ذلك . وذلك الذى طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحد مجهول لا شوكة له ولا حجة ، ولا فعلَ هذا تديّنا . ولما منعه سلطانه من ذلك امتنع . فكان المستحلّون لدماء المسلمين وحُرَمهم وأموالهم وحرمةِ رسول الله ﷺ فى عسكر علىّ أعظمَ منهم فى عسكر بنى أمية . وهذا متفق عليه بين الناس . فان الخوارج الذين مرقوا من عسكر علىّ رضى الله عنه هم شرٌّ من شِرار عسكر معاوية رضى الله عنه ، ولهذا أمر النبىُّ ﷺ بقتالهم ، وأجمع الصحابة على قتالهم ، والرافضةُ أكذبُ منهم وأظلمُ وأجهلُ وأقربُ الى الكفر والنفاق ، لكنهم أعجزُ منهم وأذلّ ، وكلا الطائفتين من عسكر علىّ . وبهذا وأمثاله ضَعُفَ علىّ وعجز عن مقاومة من كان بإزائه (٣) . والمقصود هنا أن ما يذكرونه من القدح فى طلحة والزبير ينقلب ما هو أعظم

---

(١) أى الناصبى الذى يقارن شيخ الاسلام حججه بحجج الرافضة

(٢) أى بالطلب الذى طلبوه

(٣) وبسبب هاتين الطائفتين من عسكره انقطع العمل — مدة خلافته — لنشر دعوة الاسلام فى الأقطار الأخرى . فكانت مسئولية ذلك على هذه الروح الحمقاء العارمة التى تقمصها العدد الأعظم من شيعته بعد أن حرموا رفق الاسلام واعتداله

منه فى حقّ علىّ ، فان أجابوا عن ذلك بأن علياً كان مجتهداً فيما فعل ، وأنه أولى بالحقّ من طلحة والزبير ، قيل : نعم ، وطلحة والزبير كانا مجتهدَين ، وعلىّ وإن كان أفضل منهما ولكن إن كان فعلُ طلحة والزبير معها ذنباً ففعل علىّ أعظمُ ذنبا . فان قالوا : هما أحوجا علياً إلى ذلك لأنهما أتيا بها فما فعله علىٌّ مضافٌ اليهما لا إلى علىّ ، قيل : وهكذا معاوية لما قيل له قتلتَ عماراً وقد قال النبىُّ ﷺ تقتلك الفئة الباغية ، قال : أو نحن قتلناه ؟ إنما قتله الذين جاءوا به حتى جعلوه تحت سيوفنا . فان كانت هذه الحجة مردودة فحجة من احتجَّ بأن طلحة والزبير فعلا بعائشة ما جرى عليها من إهانة عسكر علىّ لها واستيلائهم عليها مردودةٌ أيضا . وإن قُبلت هذه الحجة قُبلت حجة معاوية رضى الله عنه . والرافضةُ وأمثالهم من أهل الجهل والظلم يحتجون بالحجة التى تستلزم فساد قولهم وتناقضَهم ، فانه إن احتُجَّ بنظيرها عليهم فسد قولهم المنقوض بنظيرها ، وإن لم يحتجَّ بنظيرها بطلت هى فى نفسها ، لأنه لا بدَّ من التسوية بين المتماثلين . ولكن منتهاهم مجرَّدُ الهوىٰ الذى لا علم معه ﴿ ومَنْ أضلُّ ممَّنِ اتَّبعَ هواهُ بغير هُدًى من الله ، إن الله لا يَهدِى القومَ الظالمين ﴾ (القَصَص ٥٠) [1]]

وأما قوله : « كيف أطاعها عشرة آلاف من المسلمين ، وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ، ولم ينصر أحد منهم فاطمة لما طلبت حقها من أبى بكر ولا شخص [واحد كله] بكلمة » فهذا من أعظم الحجج عليه . فانه لا يشكُّ عاقل أن القوم كانوا يحبُّون رسول الله ﷺ ويعظمونه ويعظمون قرابته وبنته أكثر وأعظم مما يعظمون أبا بكر وعمر . ولا يرتاب

---

(١) آخر ما نقلناه عن الأصل من ٢ : ١٩٢ الى ٢ : ١٩٦ ، وطوينـا منه بعض ما يجوز الاستغناء عنه فى هذا المختصر كبحث طعن الشيعة فى أزواج بعض الانبياء ومنهم نوح ولوط ، ومكابرتهم فى كفر الكافرين من آباء بعض الأنبياء وعمود نسبهم كأبى ابراهيم وابن نوح وأبوى النبى ﷺ وعمه أبى طالب فان لهذه البحوث مجالا آخر . أما الحافظ الذهبي فاكتفى بأربعة أسطر عن كل ما نقلناه عن الاصل فى الصفحات الأربع الأخيرة الى هذا الموضع

عاقل أن العرب كانت تدين لبنى عبد مناف فى الجاهلية والاسلام أعظمَ مما تدين لبنى تَيْم [١] و بنى عدىّ [٢] . ولهذا لما تولَّى أبو بكر قال أبوه أبو قُحافة : أرضيتْ بنو مخزوم و بنو عبد شمس ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يشاء . ولهذا جاء أبو سفيان الى علىّ فقال : أرضيتم أن يكون هـذا الأمر فى بنى تَيْم ؟ فقال [علىّ] : « يا أبا سفيان ، إن الإسلام ليس كأمر الجاهلية » أو كما قال . فاذا كان المسلمون كلهم ليس فيهم من قال ان فاطمة مظلومة ، ولا إن أبا بكر ظالمها ـ ولو فرضنا أنهم عاجزون عن نصرها كما زعمتَ ، فلا أقلَّ من المقال — فاذا / لم يقع شىء من النصرة ولا القول قطعنا بأنها لم تُظلم . هذا وأبو بكر لم يكن ممتنعا من سماع كلام أحد ، ولا كان معروفا بالجبروت ، واتفاق الـكل مع توفر دواعيهم على بغض فاطمة — مع قيام الاسباب الموجبة لمحبتها — مما يُعلم امتناعه بالضرورة . وكذلك علىّ ، لا سيَّما وجمهور قريش والأنصار والعرب لم يكن الى علىٍّ منهم ، ولا منه إليهم ، إساءةٌ لا فى الجاهلية ولا فى الاسلام . وأما عمر فـكان أشدَّ على الأعراب وأكثر عداوة لهم من علىّ ، وكلامهم فيه وفى حدَّته معروفة ، ومع هذا تولَّى عليهم فما مات إلا وكلهم يثنى عليه ، وتوجَّع الـكل لمصرعه . وهذا مما يبين أن الأمر على نقيض ما تقوله الرافضة ، [وأن القوم كانوا يعلمون أن فاطمة لم تـكن مظلومة أصلا [٣]] . ثم كيف يقتصُّ القوم لعثمان حتى سُفكت دماؤهم ولا ينتصرون للرسول عليه السلام وأهل بيتـه ؟ وكيف يقاتلون مع [معاوية [٤] حتى سفكت دماؤهم معه ـ وقد اختلف عليه بنو عبد مناف ـ ولا يقاتلون مع [٣]] علىّ [٥] رضى الله عنه حتى تسفك دماؤهم [و بنو عبد مناف معـه : فالعباس بن عبد المطلب أكبر بنى هاشم ، وأبو سفيان بن حرب أكبر بنى أمية ، وكلاهما

١٣٠

---

(١) رهط أبى بكر

(٢) رهط عمر

(٣) عن الأصل ٢ : ١٩٧

(٤) أى فى صفين

(٥) أى عقب بيعة أبى بكر

كانا يميلان إلى عليّ ، فلم لا قاتل الناس معه إذ ذاك والأمرُ فى أوّله ، والقتال اذ ذاك — لو كان حقاً — مع عليّ أولىٰ ، وولايةُ عليّ أسهل [1]] ، فانه لو عرض نفر قليل منهم وقالوا : عليٌّ هو الوصيُّ — كما ادّعت الرافضة — ونحن لا نبايع إلاّ له ولا نعصى نبيّنا ﷺ ولا نقدّم الظالمين أو المنافقين من بنى تيم [2] على بنى هاشم لاستجابَ جمهورُ النـاس بل عامَّتُهم ، لا سيما وأبو بكر ليس عنده رغبة [ولا رهبة [1]] . ثم هبْ أن عمرَ وجماعةً كانوا معه ، فما هم [3] بأ كثر ولا أعزّ من الذين كانوا مع طلحة والزبير [4] ومعاوية [5] ، ومع هذا فقد قاتلهم عليّ [6] . [إنه لو كان الحق كما تقوله الرافضة لـكان أبو بكر وعمر والسابقون الأولون من شرار أهل الأرض وأعظمهم جهـلا وظلما حيث عمدوا بعد موت نبيهم ﷺ فبدلوا وظلموا . . . وكلٌّ هذا مما يُعلم — بالاضطرار — فسادُه من دين الاسلام ، وهو مما يبين أن الذى ابتدع مذهبَ الرافضة كان زنديقا ملحداً عـدوّاً لدين الاسـلام وأهله [7] ، ولم يكن من أهل البدع المتأوّلين كالخوارج والقدَرية ، وإن كان قول الرافضة راج بعد ذلك على قوم فيهم إيمان لفرط جهلهم [8]] [1]

(١) عن الأصل ٢ : ١٩٧

(٢) رهط أبى بكر

(٣) أى عقب بيعة أبى بكر

(٤) أى فى وقعة الجمل

(٥) أى فى صفين

(٦) فى وقعة الجمل وحروب صفين

(٧) وفى مقدمة أهله على وآله ، خلافا لما يتظاهر به الرافضة من التشيع الـكاذب لهم

(٨) من اصطلاح الشيعة فيما بينهم اعتبارهم خاصة أهل السنة (غافلين) وعامتهم (مغفلين) ولما ألف طاغوت الـكاظمية كتابه (نجاة المسلمين) ليبهت به كاتب هذه التعليقات كان مما قاله عنا فى ص ٤٠ « إن الرجل ليس بغافل ولا مغفل » ، لأنه رأى رجلا يعرف كيف يغوص على الحقائق فى مكامنها ، ويقبض على المجرمين وهم متلبسون بجرائمهم ، ويعرض عن السفاسف والترهات واللجاجة فلا يعبأ بأهلها ولا يجادلهم فيها ، ضناً بوقته وأوقات قرائه

ثم يقال : وأيُّ داعٍ كان للقوم حتى نصروا عائشة على عليّ[١] ، ولا ينصرون فاطمة على أبي بكر[٢] ؟ ولو كان قيامهم للرئاسة والدنيا لكان قيامهم مع أشرف العرب — وهم بنو هاشم — أولى . [ولهذا قال صفوان بن أمية الجُمَحِيُّ يوم حنين . . . « والله لأَنْ يَرُبَّني رجلٌ من قريش أحبُّ إليَّ من أن يَرُبَّني رجل من ثقيف[٣] » . فصفوان رأسُ الطُّلقاء لَأَنْ يرُبَّه رجل من بني عبد مناف أحبُّ إليه من أن يرُبَّه رجل من بني تيم[٤]] ، وهلاَّ قدَّموا العباس فانه كان أقربَ إلى أغراضهم من أبي بكر إذا فرضتم أن قيامهم للدنيا ، فدلَّ ذلك على أنهم وضعوا الحقَّ في نصابه ، وأقرُّوه في إهابه ، وأتوا إليه من بابه .

قال[٥] : « وسموها (أمَّ المؤمنين) ولم يسموا غيرها بذلك » . قلنا : هذا بهتانٌ / واضح لكلّ أحد ، وجهل منك . بل ما زالت الأمة قديما وحديثا يسمون أزواج النبي ﷺ « أمهات المؤمنين » اتباعاً لنص تسميتهم بالقرآن[٦] ، سوى الرافضة ، وما ينكر هذا إلا من يقول الحسين ليس بابن فاطمة ، كما قال بعض النصيرية : ما كان الحسن والحسين أولاد علي ، بل أولاد سلمان الفارسي . ومنهم من قال : ليس أبو بكر وعمر مدفونين عند النبي ﷺ ، وإن رقية وأم كلثوم ليستا بنتي النبي ﷺ[٧] بل بنتا خديجة

١٣١

---

(١) في وقعة الجمل (٢) عقب بيعة أبي بكر

(٣) ويروى « رجل من هوازن » وهوازن إخوة ثقيف كلاهما من بني منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر . ومعنى « يربني » : يكون أميراً عليّ . وقد قال مثل ذلك عبد الله بن عباس في بني أمية وعبد الله بن الزبير : « لأن يربني بنو عمي (أي بنو أمية) احبُّ إليَّ من أن يربني غيرهم . وإن ربوني ربني أكفاء كرام » قال ابن الاثير في النهاية : أي يكونون عليَّ أمراء وسادة مقدمين يعني بني أمية ، فانهم في النسب الى ابن عباس أقرب من ابن الزبير . انتهى . وسيأتي ذكر صفوان بن أمية في ص ٢٥٥ - ٢٥٦

(٤) عن الاصل : ٢ : ١٩٧ - ١٩٨ (٥) أي الرافضي المردود عليه

(٦) الأحزاب ٦ ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم ﴾

(٧) وآخر من رأيناه من الشيعة ينكر على رسول الله ﷺ أن رقية وأم كلثوم بناته =

من غيره .

قال[١] : « ولم يسموا أخاها محمد بن أبى بكر خال المؤمنين ، وسموا معاوية خال المؤمنين » . قلنا : هذا إنما يقوله جهلة السنّة نكاية فيكم ، وإلاّ فلا فرق . وقد تنازع العلماء فى إخوتهن هل يقال لأحدهم « خال المؤمنين » ؟ فجوّز ذلك بعضهم[٢] ، ولو جوّزنا ذلك لاتسع الخرق ولكثر أخوالُ المؤمنين وخالاتهم ولقيل فى أبى بكر وعمر : جدّا المؤمنين ولحَرُمَ التزوُّجُ بخالات المؤمنين ، وهذا لا يقوله بشر ، وذلك أنه لم يثبت لأزواجه ﷺ أحكامُ النسب ، وإنما ثبت لهنّ الحرمة والاسم[٣] وتحريم نكاحهن دون المحرمية . وإنما قال هذا بعض السنة فى معاوية خاصة لما رأوا من استحلال الرافضة لعنه وتكفيره ، فهلاّ ذكرتَ من هو أفضل من معاوية ومحمد [بن أبى بكر] وهو عبدُ الله بن عمر ؟ وكان سبب اختصاص محمد [بن أبى بكر] بعليّ لأنه ربيبه وابن زوجته ، فان علياً تزوج بأمه أسماء بنت عميس بعد أبى بكر ، ثم انه جَلَدَه عثمانُ فى حدّ فبقى فى نفسه عليه حتى خرج عليه . ثم انه وَلِيَ مصرَ من جهة عليّ ، فذهبَ إليها ، فحاربوه ، ثم قتل وأُحرق ، فحصل [له]

= عدو الله محمد مهدى الكاظمى القزوينى فى ٢ : ٢٩١ من منهاجه . بل ينكر أن يكون لهما فضل تستحقان به الشرف والتقدم

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) ليكبحوا جماح منكرى الفضل لأهله ، ولما كان هذا الإنكار من الشيعة فى حق معاوية رضى الله عنه قد تمادوا به الى حد الاسراف ، كان له رد الفعل بتخصيص معاوية فيما رواه القاضى أبو بكر بن العربى (٤٦٨ - ٥٤٣) أنه شاهد بنفسه على أبواب مساجد بغداد دار السلام مدة الخلافة العباسية فى النصف الثانى من القرن الخامس والنصف الاول من القرن السادس : « خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ، ثم معاوية خال المؤمنين رضى الله عنهم » . قال ابن العربى : هذا وبين بنى أمية وبنى العباس مالا يخفى على الناس (انظر متن العواصم من القواصم ص ٢١٣)

(٣) أى اسم « أمهات المؤمنين »

خيرٌ وتكفير رحمه الله تعالى[1] [والرافضة تغلو فى تعظيمه على عادتهم الفاسدة فى أنهم يمدحون رجال الفتنة الذين قاموا على عثمان ، ويبالغون فى مدح من قاتل مع علىّ ، حتى يفضّلون محمد بن أبى بكر على أبيه أبى بكر ، فيلعنون أفضل الأمة بعد نبيها ويمدحون ابنه الذى ليس له صحبة ولا سابقة ولا فضيلة ، ويتناقضون — بذلك — فى تعظيم الانساب ، فان كان الرجل لا يضرُّه كفرُ أبيه أو فسقه لم يضرَّ نبيَّنا ولا إبراهيمَ ولا علياً كفرُ آبائهم ، وإن ضرَّهم لزمهم أن يقدحوا فى محمد بن أبى بكر بأبيه — وهم يعظمونه — وابنه القاسم بن محمد[2] وابن ابنه عبد الرحمن بن القاسم[3] خيرٌ عند المسلمين منه ، ولا يذكرونها بخير لكونهما ليسا من رجال الفتنة .

وأما قوله[4] « وعظم شأنه[5] » فان أراد عظم نسبه فالنسب عندهم لا حرمة له لقدحهم فى أبيه[6] وأخته[7] . وأما أهل السنة فانما يعظمون [الناسَ] بالتقوى لا بمجرَّد النسب ، قال تعالى (الحجرات ١٣) : ﴿ إنَّ أكرمَكم عندَ الله أتقاكم ﴾ . وإن أراد عظم شأنه بسابقيته وهجرته ونصرته فهو ليس من الصحابة : لا من المهاجرين ، ولا من الأنصار . وإن أراد بعظم شأنه أنه كان من أعظم الناس وأدْيَنهم فليس الأمر كذلك ، وليس هو معدوداً من أعيان العلماء والصالحين الذين فى طبقته . وإن اراد بذلك شرفه فى المنزلة

---

(١) هذه الجملة الأخيرة من المختصر وليست فى الاصل

(٢) أحد الفقهاء السبعة ، ومن الاعلام الذين قامت عليهم دعائم السنة والشريعة توفى سنة ١٠٦ . قال أبو الزناد عبد الله بن ذكوان وهو من شيوخ مالك والليث وطبقتهما : ما رأيت أحدا أعلم بالسنة من القاسم

(٣) الامام ابن الامام توفى سنة ١٢٦

(٤) أى الرافضى المردود عليه

(٥) أى شأن محمد بن أبى بكر

(٦) أى سيدنا أبى بكر الصديق رضى الله عنه

(٧) أم المؤمنين عائشة رضوان الله عليها

لكونه كان له جاه ومنزلة ورياسة ، فمعاوية كان أعظم جاها ورياسة ومنزلة منه ، بل معاوية خير منه وأدين وأحلم وأكرم[١] ، فان معاوية رضى الله عنه روى الحديث ، وتكلم فى الفقه ، وقد روى أهلُ الحديث حديثه فى الصحاح والمساند وغيرها ، وذكر بعض العلماء فتاويه وأقضيته . وأما محمد بن أبى بكر فليس له ذكر فى الكتب المعتمدة فى الحديث والفقه

وأما قوله[٢] « وأخت محمد وأبوه أعظم من أخت معاوية وأبيها » فيقال : هذه الحجة باطلة على الأصلين[٣] ، وذلك أن أهل السنة لا يفضلون الرجل إلا بنفسه ، فلا ينفع محمداً قربُه من أبى بكر وعائشة ، ولا يضرُّ معاوية رضى الله عنه أن يكون ذلك أفضلَ نسباً منه . وهذا أصل معروف لأهل السنة . كما لا يضرُّ السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا — كبلال وصُهَيب وخبّاب وأمثالهم — أن يكون من تأخر عنهم من الطُّلَقاء وغيرهم — كأبى سُفيان بن حَرْب وابنيه معاوية ويزيد وأبى سُفيان ابن الحارث بن عبد المطلب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وعقيل بن أبى طالب ونحوهم — أعظمَ نسباً منهم ، فان هؤلاء من بنى عبد مناف أشرف قريش بيتا ، وأولئك ليس لهم نسب شريف ، ولكن فَضَّلَهم بما فَضَّلَ الله به من أنفق من قبل الفتح وقاتل علىُ الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا ، فكيف علىُ من بَعْدَ هؤلاء . وأما الرافضة فانهم ان اعتبروا النسب لزمهم أن يكون محمد بن أبى بكر عندهم شرَّ الناس نسباً لقُبح قولهم فى أبيه وأخته . فعلى أصلهم لا يجوز تفضيله بقربه منهما . وإن ذكروا ذلك على طريق الإلزام

---

(١) انظر لمكانة سيدنا معاوية رضى الله عنه التعليق فى ص ٢٣١ - ٢٣٤

(٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) أى الأصل الاسلامى الذى اعتمد عليه أهل السنة باعتبار التقوى والسابقة فى الاسلام ، والأصل الجاهلى الذى اعتمدت عليه الرافضة باعتبار الانساب وموالاة أهل الفتن كقتلة عثمان ، مع أن فريقا منهم قاتلوا عليا أيضا بعد ذلك ، والرافضة تتناسى هذه الحقيقة وتتجاهل أن عليا قتل يوم قتل الثور الابيض

لأهل السنَّة ، فهم[١] يفضِّلون من فضله الله حيث قال ﴿إنَّ أكرمَكم عندَ الله أتقاكم﴾[٢]]

ثم قال[٣] « إن النبي ﷺ لعن معاوية الطليق ابن الطليق وقال : إذا رأيتموه على

١٣٢ منبري فاقتلوه . وسمّوه (كاتب الوحي) ولم يكتب / له كلمة من الوحي ، بل كان يكتب له رسائل » . قلنا : هذا الحديث[٤] ليس في شيء من كتب الاسلام ، وهو عند الحفاظ كذب ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات . ثم قد صعد المنبر من هو شرٌّ من معاوية وما أمر بقتله .

وأما قولك « الطليق ابن الطليق » فما هـذا بصفة ذم ، فان الطلقاء غالبهم حَسُنَ إسلامهم ، كالحارث بن هشام و [ابن أخيه] عكرمة وسهيل بن عمرو[٥] وصفوان بن أمية

---

(١) أي أهل السنة

(٢) عن الاصل ٢ : ٢٠٠ - ٢٠١ وقد طواه الذهبي

(٣) أي الرافضي المردود عليه

(٤) أي إذا رأيتموه على منبري فاقتلوه . وقد رآه الحسين وغيره من الصحابة على المنبر النبوي وصلوا كلهم وراءه لأنه كان إمامهم وخليفة رسول الله فيهم

(٥) من بني عامر بن لؤي ، وكان خطيب قريش ، وهو الذي تولى أمر الصلح بالحديبية واستهداه النبي ﷺ من ماء زمزم . وهو الذي أجاب النبي ﷺ يوم الفتح لمـّا سألهم : ماذا تقولون ؟ فقال سهيل بن عمرو : نقول خيرا ونظن خيراً ، أخ كريم وابن أخ كريم . فاجابه النبي ﷺ : أقول كما قال أخي يوسف ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ ، وأعطاه النبي ﷺ مائة من الإبل يتألف قلبه . وكان المهاجرون والانصار بباب عمر في خلافته فجعل يأذن لهم على قدر منازلهم وسابقتهم ، وثم قوم من الطلقاء فنظر بعضهم الى بعض . فقال لهم سهيل بن عمرو : على أنفسكم فاغضبوا ، دعي القوم ودعيتم ، فأسرعوا وأبطأتم ، فكيف بكم إذا دعيتم إلى أبواب الجنة . ثم خرج الى الجهاد ، وقال : والله لا أدع موقفا وقفته مع المشركين إلا وقفت مع المسلمين مثله ، ولا نفقة أنفقتها مع المشركين إلا أنفقت على المسلمين مثلها ، لعل أمرى أن يتلو بعضه بعضا . وهكذا اذا استعرضنا مواقف الصحابة واحدا واحداً نجد في حياتهم من الدروس النبيلة ما نعلم به حكمة الله عز وجل في أن جعلهم خير أمة أخرجت للناس . وقد قال الشافعي في سهيل بن عمرو : انه محمود الاسلام من حين أسلم . والذين يعرّضون بالطلقاء من الشيعة وأذنابهم يعلمون أن هؤلاء كلهم من أولياء الله وأصحاب رسوله ﷺ ، وفيهم من=

ويزيد بن أبى سفيان وحكيم بن حزام وأمثالهم ، وكانوا من خيار المسلمين ، ومعاوية ممن حَسُنَ إسلامه ، وولاه عمر بعد أخيه يزيد ، ولم يكن عمر والله ممن يحابى ، ولا تأخذه فى الله لومة لائم ، ولا كان يحبُّ أبا سفيان ، وقد حرص على قتله لما جاء به العباس [١] ، ولو كان ممن يحابى لولَّى أقاربه من بنى عدى . ثم إن معاوية بقى على دمشق وغيرها عشرين سنة أميرا وعشرين سنة خليفة ، ورعيته يحبُّونه لإحسانه وحسن سياسته وتأليفه لقلوبهم ، حتى انهم قاتلوا معه عليا ، وعلىٌّ أفضل من أمثاله وأولىٰ بالحقِّ منه ، وهذا يعترف به غالب جند معاوية ، ولـكنهم قاتلوا مع معاوية لظنهم أن عسكر علىّ فيه قَتَلَةُ عثمان وفيه ظَلَمَة ، ولهذا لم يبدأوا بالقتال حتى بدأهم أولئك ، [فقاتلوهم دفعا لصيالهم عليهم ، وقتال الصائل جائز . ولهذا قال الأَشْتَرَ النَّخَعِىّ : إنهم يُنصرون علينا لأنا نحن بدأناهم بالقتال [٢]] وعلىٌّ كان عاجزاً عن قهر الظَّلَمة من العسكرين ، ولم يكن أمراؤه وأعوانه يوافقونه على كثير مما يأمر به ، وأعوان معاوية يوافقونه .

قال [٣] : « وقاتل [٤] علياً ، وعلىٌّ عندهم رابع الخلفاء ، إمام حق ، وكل من قاتل إمامَ حقّ فهو باغٍ ظالم » . قلنا : نعم ، والباغى قد يكون متأوِّلا معتقداً أنه على حق ، وقد يكون بغيه مركباً من تأويل وشهوة وشُبْهة ، وهو الغالب . وعلى كل تقدير فهـذا لا يَرِد ، وإنا لا ننزه هذا الرجل ولا من هو أفضلُ منه عن الذنوب ، والحـكاية مشهورة عن المسور بن مخرمة أنه خلا بمعاوية ، فطلب منه معاوية أن يخبره بما ينقمه عليه ، فذكر المسورُ أمورا ، فقال [٤] : يا مسور / ألك سيئات ؟ قال : نعم . قال : أترجو أن

= هم خير من سهيل بن عمرو وأعظم جهاداً ومعاوية وأخوه رضى الله عنهما خيرهم جميعا وأعظم منهم بركة على الاسلام ، ومن أصغر مناقبه أنه مؤسس الاسطول الاسلامى الاول وأول من فتح صفحة الجهاد الاسلامى فى البحار . وقد تنبأ بذلك النبى ﷺ فى رؤياه وهو فى قباء كما تقدم فى هامش ص ٢٣٣

(١) قبيل فتح مكة

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٠٢

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) أى معاوية

يغفرها الله ؟ قال : نعم . قال : فما جعلك أرجى لرحمة الله منى ؟ وإنى مع ذلك ـ والله ـ ما خُيِّرتُ بين الله وبين سواه إلا اخترتُ اللهَ على ما سواه . ووالله لمَا أَلِيهِ من الجهاد وإقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أفضلُ من عملك . وأنا على دِين يقبل الله من أهله الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات .

ثم إن قالت لكم الخوارج والنواصب(١) : ما الدليل على عدالة علىّ وإيمانه ؟ ما لكم حجة إلاّ ما تواترَ من إسلامه وعبادته . [فان] قالوا لكم : فقد تواتر ذلك من أبى بكر وعمر أيضا وطائفة ممن تقدحون فى إيمانهم ، فما الفرق بيننا وبينكم ؟ فان احتججتم بالظواهر القرآنية فهى مُتناوِلة لهؤلاء وهؤلاء ، وأنتم أخرجتم جماعة كبيرة ونحن أخرجنا واحدا ، وإن قالوا : بما جاء عن الصحابة من فضائله ، قلنا(٢) : فقد ورد أيضا فضائل أولئك(٣) فاقبلوا الكل(٤) ، وإن طعنتم فى الصحابة فردُّوا الكل . فان احتججتم بمبايعة الناس له قلنا : من المعلوم أن مبايعة الناس للثلاثة قبله أعظم وأكثر ، فان أهل الشام ما بايعوه ، ولا أكثر أهل مصر . ثم النواصب يقولون : بل علىٌّ الباغى ، قاتل على الأمان وبدأ بالقتال وسفك دماء الأمة وكان السيف فى دولته مسلولاً على الامة مكفوفا عن المشركين . ثم الخوارج تقدح فى الطائفتين معاً ، وعمرو بن عبيد وجماعة من المعتزلة يقولون : فسق أحدهما لا بعينه . قلت(٥) : يعنى يوم الجمل . وأما يوم صِفِّين فقال عمرو بن عبيد وواصل ابن عطاء وأبو الهُذَيل العلاّف أصاب فى قتال معاوية . نقله ابن حزم . وخلقٌ من الخوارج قالوا : كان الحق مع علىّ ، فلما حكَّمَ الحَكَمَين كفر . فان قيل : هؤلاء بغاة لأن النبى

---

(١) الحوار مع الرافضة

(٢) القائلون هم الخوارج والنواصب فى حوارهم مع الشيعة

(٣) وانظر فى ص ٢٣١ - ٢٣٤ بعض ما صح من ذلك فى حق معاوية رضى الله عنه

(٤) ولا تتكئوا على البعض لتهدموا فى زعمكم البنيان الذى بناه الله لاقامة آخر رسالاته وان الذى تتكئون عليه ـ وهو على كرم الله وجهه ـ أول المتبرئين من بغيكم وطغيانكم

(٥) القائل هو الحافظ الذهبى

صلى الله عليه وسلم قال لعمار : تقتلك الفئة الباغية ، قلنا : الخبر صحيح [١] ، وقد تكلم فيه بعضهم ، وبعضهم تأوَّله على أن الباغى : الطالب ، وهذا لا شىء . وأما السلف كأبى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم فيقولون : لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية ، فان الله لم يأمر بقتالها ابتداء [٢] بل أمر إذا اقتتلت طائفتان أن يُصلح بينهما ، ثم إن بغت إحداهما قوتلت . ولهذا كان هذا القتال عند أحمد ومالك « قتالَ فتنة » . وأبو حنيفة يقول : لا يجوز قتال البغاة حتى يبدأوا بقتال الإمام ، وهؤلاء لم يبدأوه .

١٣٤

ثم أهلُ السنَّة تقول : الإمام الحق ليس معصوما ، ولا يجب على الانسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ، ولا أن يطيعه الانسان فيما يعلم أنه معصية ، وأنْ يتركه أولى

---

(١) وقد قاله النبى صلى الله عليه وسلم لما كانوا يبنون المسجد ، فكان الناس ينقلون لبنة لبنة وعمار ينقل لبنتين لبنتين ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم فيه هذه الكلمة على ما رواه أبو سعيد الخدرى لعكرمة مولى ابن عباس ولعلى بن عبد الله بن عباس

(٢) قلت فى التعليق على العواصم من القواصم ص ١٧٠ : كان معاوية يعرف من نفسه أنه لم يكن منه البغى فى حرب صفين ، لأنه لم يردها ، ولم يبتدئها ، ولم يأت لها إلا بعد أن خرج علىّ من الكوفة وضرب معسكره فى النخيلة ليسير الى الشام . ولذلك لما قتل عمار قال معاوية « إنما قتله من أخرجه » . وفى اعتقادى الشخصى أن كل من قتل من المسلمين بأيدى المسلمين منذ قتل عثمان فانما إثمه على قتلة عثمان لأنهم فتحوا باب الفتنة ، ولأنهم واصلوا تسعير نارها ، ولأنهم الذين أوغروا صدور المسلمين بعضهم على بعض . ولو لم يكن قتلة عثمان لما كانت وقعة الجمل ولا وقعة صفين . فكما كان هؤلاء الحمقى المفسدون قتلة عثمان فانهم كانوا القاتلين لكل من قتل بعده أيضا ، ومنهم عمار ومن هم أفضل من عمار كطلحة والزبير ، إلى أن انتهت فتنتهم بقتلهم عليا نفسه ، وقد كانوا من جنده ، وفى الطائفة التى كان علىّ قائما عليها . فالحديث من أعلام النبوَّة . والطائفتان المتقاتلتان فى صفين كانتا طائفتين من المؤمنين ، وعلىّ أفضل من معاوية ، وعلىّ ومعاوية من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دعائم دولة الاسلام . وكل ما وقع من الفتن فإثمه على مورّثى نارها لأنهم السبب الأول فيها (ويشاركهم فى هذا الإثم كل من يستحسن عملهم الى يوم القيامة) فهم الفئة الباغية التى قتل بسببها كل مقتول فى وقعتى الجمل وصفين وما تفرَّع عنهما

٥٦١

وعلى هذا ترك جماعة من الصحابة القتالَ مع عليّ لأهل الشام . [والذين قاتلوه لا يخلو : إما أن يكونوا عصاة ، أو مجتهدين مخطئين ، أو مصيبين . وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح فى إيمانهم ولا يمنعهم الجنة [1]] لقوله تعالى (الحجرات ٩ — ١٠) : ﴿ وإنْ طائفتانِ من المؤمنين اقتتلوا فأصْلِحوا بينهما ، فان بَغَتْ إحداهما على الأُخرىٰ فقاتلوا التى تبغى حتى تَفِيءَ الى أمرِ الله ، فان فاءتْ فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، إن الله يحبّ المقسطين . إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخوَيكم ﴾ فسماهم « إخوة » .

وأما قولك [2] « لم يكتب له كلمة من الوحى » فدعوى كنظائرها [3]

قال [4] : « وكان باليمن يوم الفتح يطعن على رسول الله ﷺ ، وكتب الى أبيه أبى سفيان يعيّره بالاسلام ويقول : أصبوت [الى دين محمد ؟ وكتب اليه هذه الأبيات] :

يا صخرُ لا تسلمنْ طوعا فتفضحنا ... بعد الذين ببـدر أصبحوا فرقا

جـدِّى وخالى وعم الأم يالهمُ ... قوما ، وحنظلة المُهْدِى لنا أرقا

فالموتُ أهون من قول الوشاة لنا ... خلى ابن هند عن العزّى لقد فرقا

وأهدرَ النبى ﷺ دمَه ، فلما لم يجد مأوًى صار إلى النبى ﷺ مضطرا فأظهر الإسلام قبل موت النبى ﷺ بخمسة أشهر ، وطرحَ نفسه على العباس » الى أن قال [4] « وعن ابن عمر عن النبى ﷺ : يَطلُع عليكم رجل يموت على غير سنتى ، فطلع معاوية ؛ وقام النبى ﷺ / خطيبا فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد وخرج ، فقال النبى ﷺ : لعن الله القائد والمقود » الى أن قال [4] « وبالغ فى محاربة على ، وقتل جمعا من خيار الصحابة

١٣٥

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٠٥ وهو أوضح مما تصرف به الذهبى فى المختصر

(٢) أى قول الرافضى عن معاوية وكتابته الوحى

(٣) وقد اعترف الرافضى بأنه كان يكتب له الرسائل ، والنبى ﷺ فى رسائله وسائر ما يصدر عنه لم يكن ينطق عن الهوى ﴿ إن هو إلا وحى يوحى ﴾ على أن النبى ﷺ لم يكن يميز فيما يستكتبه بين أمر وأمر ، فكل الذين كتبوا له كتبوا له كل ما اتفق الاحتياج الى كتابته .

(٤) أى الرافضى المردود عليه

ولُعن عليٌّ على المنبر واستمر ثمانين سنة حتى قطعه عمر بن عبد العزيز . وسمَّ الحسن ، وقَتَلَ ابنهُ مولاى الحسين ونَهبَ وسَبىَ ، وكسر أبوه ثنية النبى ﷺ ، وأكلت أمُّه كبد حمزة » فيقال (١) : سبحان من خلقَ الكذب وسلمه الى الرافضة . فأما أبو سفيان فانه [أسلم قبل دخول النبى ﷺ مكة بمرّ الظَّهْران ليلة نزل بها ، وقال العباس : إن أبا سفيان يحبُّ الشرف ، فقال النبى ﷺ « من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن » . وأبو سفيان كان (٢)] عنده من دلائل النبوَّة ما سمعه

(١) رداً عليه

(٢) عن الاصل ٢ : ٢١٦ . و « الظهران » : علم على مواضع متعددة ، منها واد قرب مكة للقادم اليها من المدينة ، كانت عنده قرية يقل لها « مَرّ » تضاف الى هذا الوادى فيقال لها « مر الظهران » ، وهى التى أسلم فيها أبو سفيان رضى الله عنه . أما دار أبى سفيان التى شرَّفها النبى ﷺ باعلانه أن من دخلها فهو آمن فانها واقعة بمكة فى الموضع الذى أقيم عليه فى آخر زمن الدولة العثمانية « مستشفى القبان » ، وقد اختص جانب منها بذكرى هذا التشريف فاتخذ مسجداً ، ورأيت فيه لوحة داخل إطار مكتوب فيها بخط عثمانى جميل « من دخل دار أبى سفيان فهو آمن » . والى جوار هذا المسجد فى داخل الدار بركة فيها ماء جار باستمرار ، ولعلها البركة الوحيدة ذات الماء الجارى باستمرار فى مكة . ومن أسباب تشريف النبى ﷺ دار أبى سفيان بهذه المنقبة العظمى أنه ﷺ كان إذا أوذى بمكة دخل دار أبى سفيان نقل ذلك الحافظ ابن حجر فى الاصابة (٢ : ١٧٩ طبعة السلطان مولاى عبد الحفيظ ، عن طبقات ابن سعد) وكان أبو سفيان من أول من يمتّ الى النبى ﷺ بالمودة فى القربى ، وأحد المخاطبين فى آية الشورى ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى ﴾ ، وقد تبودلت هذه المودة فى القربى بين النبى ﷺ وأبى سفيان قبل اسلام أبى سفيان ، فأهدى النبى ﷺ اليه تمر عجوة وأرسله اليه مع عمرو بن أمية بن خويلد الضمرى ، فقبل أبو سفيان الهدية وأهدى الى النبى ﷺ فى مقابل ذلك أدما ، ويقال ان النبى ﷺ هو الذى استهداه الأدم ، كل ذلك كان قبل اسلام أبى سفيان ، وقبل اسلام أبى سفيان أيضا تزوج النبى ﷺ بنته أم حبيبة رضى الله عنها (واسمها رملة) وكانت أسلمت قبل ذلك وهاجرت الى الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش بن رياب الاسدى الذى تنصر هناك ومات ، فأتاها آت فى نومها فقال لها « يا أم المؤمنين ، وما هو إلا أن انقضت عدتها حتى دخلت عليها جارية للنجاشى فقالت لها : =

من هِرَقْل قبل إسلامه بأشهر ، وما كان عنده من أُمَيَّة بن أبى الصَّلْت . لـكن الحسد

= ان الملك يقول لك وكلى من يزوجك ، فوكلت خالد بن سعيد بن العاص ، وخطب فى عقد النكاح جعفر بن أبى طالب بأمر النجاشى ، وأمهرها النجاشى بالنيابة عن النبى ﷺ أربعمائة دينار ، وأهدت أم حبيبة الى جارية النجاشى سوارين من فضة حلوان هذه البشرى . وكان رسول النبى ﷺ الى النجاشى فى طلب الزواج من أم حبيبة عمرو بن أمية الضمرى الذى كان رسوله ﷺ الى أبيها بهدية التمر وحمل هدية الأدم من أبى سفيان الى النبى ﷺ . ثم كان رسول النبى ﷺ الى أم حبيبة ليسافر بها من الحبشة الى المدينة شرحبيل بن حسنة الـكندى . ولما بلغ أبا سفيان — وكان لا يزال على الشرك — أن النبى ﷺ تزوج بنته أم حبيبة قال يثنى على النبى ﷺ « ذلك الفحل لا يقذع أنفه » . أما بعد إسلام أبى سفيان فـكان رسول النبى ﷺ لهدم « مناة » من أوثان قريش فهدمها بيده ، وجاهد مع النبى ﷺ فى غزوة حنين وفى فتح الطائف ، وفى جهاد الطائف أصيبت عين أبى سفيان بسهم ، فقال له النبى ﷺ : ان شئت دعوت لك فرد الله عليك عينك ، وإن شئت صبرت ولك الجنة . فقال أبو سفيان وهو فى ذلك الالم الشديد الذى لا يمـكن أن يشعر به على حقيقته إلا من أصيب بمثله : بل أختار الجنة (قلت : وهذه عدة له وعده بها النبى ﷺ فى أكمل العبادات وهو الجهاد ، فأبو سفيان فى الجنة وأنف كل من يسوؤه ذلك راغم فى الحضيض) . ثم واصل أبو سفيان الجهاد فى سبيل الله بعد النبى ﷺ : روى ابن سعد باسناد صحيح عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : فقدت الأصوات يوم اليرموك ، إلا صوت رجل واحد ينادى : يا نصر الله اقترب ! قال المسيب بن حزن المخزومى (والد سعيد بن المسيب ، وكان المسيب ممن بايع النبى ﷺ تحت الشجرة) : فنظرتُ فاذا هو أبو سفيان تحت راية ابنه يزيد . ومن العجيب أن يستجيز أوضع الناس وأكذبهم النيل من هؤلاء المجاهدين الأبرار ، فيستبيحوا أعراضهم ، ويعملوا على تسوىء سمعتهم ، ونشر الاكاذيب عنهم . وأهل السنة واقفون يتفرجون على هذه المهازل بدعوى أنهم خائفون من تفريق كلمة المسلمين ! وأى كلمة لمسلمين يرتعون فى أعراض أبى بكر وعمر وعثمان ومن سار على طريقهم فى الجهاد والفتوح حتى أقاموا كيان هذا العالم الاسلامى فجاء هؤلاء الأئمة يغيّرون سيرة أولياء الله ، متذرّعين بذلك الى تغيير دين الله . إن كلمة المسلمين لا تعلو بكثرة العدد ، وكان إعلاء كلمة الله قديما بالصفوة من أولياء الله كأبى بكر وعمر ، ومن سار على قدم أبى بكر وعمر ، ثم ما زالت كلمة الله تعلو ما والىٰ المسلمون أولياء الله هؤلاء وتشبعت قلوبهم بمحبتهم وتخلقوا باخلاقهم وتدينوا بايمانهم ، فاذا تركنا الأئمة =

منعه [من الايمان] حتى أدخله الله عليه وهو كاره [1] ، بخلاف معاوية فانه لم يُعرَف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد . وهذا الشعر [2] كذبٌ عليه قطعاً

ثم لا يجوز الطعن على من تأخر إسلامه كصفوان بن أمية [3] ،

= تبغى على هؤلاء وتشوه محاسنهم وتصورهم بغير صورهم الجميلة ، فذلك هو تفريق كلمة الله ، وقطع الصلة بأولياء الله . فأين عهد المسلمين القديم اذ كانوا يوالون من والى الله ، ومن ذا الذى تنطبق عليه صفة هذه الولاية إلا أصحاب رسول الله ؟ وإذ كانوا يعادون من عادى الله ، ومن ذا الذى يعادى الله بأكثر من الكيد لأوليائه ، وبغض الذين ضحوا بدمائهم وعيونهم لاقامة دينه ؟

(١) يشير شيخ الاسلام بلفظ « الحسد » الى الحديث الذى رواه ابن سعد عن أبى السفر سعيد بن يُحمد الهمدانى الثورى المتوفى فى سنة ١١٢ أن أبا سفيان لما رأى الناس (أى فى مر الظهران) يطأون عقب النبى ﷺ - أى بازدحامهم عليه وحرصهم على الدنو منه - حسده فقال فى نفسه : لو عاودت الجمع لهذا الرجل ! فضرب رسول الله ﷺ فى صدره - أى فى صدر أبى سفيان عندما هجس فى نفسه هذا الخاطر - ثم قال له « إذن يخزيك الله » . فقال أبو سفيان : أستغفر الله وأتوب إليه ، والله ما تفوَّهت به ، إلا شيء حدّثتْ به نفسى . ورواه أبو إسحاق السبيعى وزاد عليه أن أبا سفيان قال : ما أيقنت أنك رسول الله إلا هذه الساعة . وقد علمتَ أن ذلك كان عند مجيئه مع العباس بن عبد المطلب ليدخل فى الاسلام ، وهى لحظات مرّت عند انتقاله من دينه القديم الى دين الله . والتعبير عن هذا الخاطر بأنه من الحسد ، لأن أبا سفيان عاش على الرئاسة والزعامة ، فتردده فى مثل هذه الساعة بين الكفر والايمان من نتائج حب الزعامة ، مضافا الى ذلك عدم اتصاله بالنبى ﷺ قبل ذلك ، وقلة ما يعرفه عن رسالة الله العظمى . فكان فى حاجة الى مثل هذه الآية ليمضى صادقا مخلصا فى طريق الايمان ، فاستغفر الله وتاب اليه وحسن اسلامه .

(٢) أى الذى مضى فى ص ٢٥٢

(٣) صفوان بن أمية الجمحى أحد العشرة الذين انتهى اليهم شرف الجاهلية ووصله لهم الاسلام من عشر بطون . كان اسلامه عقب فتح مكة بأمان من النبى ﷺ أحضره له ابن عمه عمير بن وهب الجمحى فحضر وسار مع النبى ﷺ الى حنين وهو لم يسلم بعد ، واستعار منه النبى ﷺ سلاحه لما خرج الى حنين ، وهو قائل الكلمة التى تقدمت فى ص ٢٤٤ : لأن يربنى رجل من قريش أحب إلىَّ من أن يربنى رجل من ثقيف (ويروى : من هوازن) =

والحارث بن هشام[١] .

= ولما أعطاه النبى ﷺ فى حنين فأكثر قال : أشهد ما طابت بهذا إلا نفس نبىّ . ولما وصلوا مع النبى ﷺ الى المدينة نزل صفوان ضيفا على العباس بن عبد المطلب ، ثم أذن له النبى ﷺ بالرجوع الى مكة . وكان صفوان أحد المطعمين فى الجاهلية ، ومن فصحاء قريش . وورث كرمه عنه ابنه عبد الله . قدم رجل من مكة على معاوية فسأله معاوية : من يطعم الناس اليوم بمكة ؟ فقال : عبد الله بن صفوان . قال معاوية : تلك نار قديمة . وحج معاوية عاما فتلقاه عبد الله بن صفوان وسار الى جانبه ، فتعجب من ذلك أهل الشام . فلما دخل الموكب مكة اذا الجبل أبيض من غنم كانت عليه ، فقال عبد الله بن صفوان : يا أمير المؤمنين ، هذه ألفا شاة أجزرتها (أى جعلها لضيافة الذين فى ركب أمير المؤمنين) . فقال أهل الشام : ما رأينا اسخى من هذا الأعرابى .

(١) من بنى مخزوم ، أخو أبى جهل ، وابن عم خالد بن الوليد ، له أحاديث مهمة فى صحيح البخارى عن النبى ﷺ ، كان شريفا من أشراف مكة ، وشهد بدراً مع قريش ، فعيره حسان بالفرار فأجابه بأبيات يقال انها أحسن ما قيل فى الاعتذار من الفرار فى الحرب . اسلم يوم الفتح وحسن اسلامه . وفى اجتماع سقيفة بنى ساعدة حضر الحارث بن هشام وكان يومئذ سيد بنى مخزوم ليس أحد يعدل به إلا أهل السوابق مع رسول الله ﷺ ، فقال : والله لولا قول رسول الله ﷺ « الأئمة من قريش » ما أبعدنا منها الأنصار ، ولكانوا لها أهلا ، ولكنه قول لا شك فيه ، فوالله لو لم يبق من قريش كلها إلا رجل واحد لصير الله هذا الأمر فيه . ولما فتحت جبهة الجهاد فى الشام زمن عمر انتقل الحارث بن هشام بأهله وماله من مكة الى الشام ، فتبعه أهل مكة فقال لهم : لو استبدلت بكم دارا بدار ما أردت بكم بدلا ، ولكنها النقلة الى الله . وكان يحمل فى قتال الكفار ويرتجز :

إنى بربى والنبى مؤمن والبعث من بعد الممات موقن
أقبحْ بشخص للحياة موطن

فلم يزل مجاهدا بالشام حتى ختم الله له بخير ، فاستشهد فى حرب اليرموك أو مع أبى عبيدة فى طاعون عمواس . ولما مات الحارث بن هشام لم يترك إلا ابنه عبد الرحمن ، فاتى به الى أمير المؤمنين عمر وبفاختة بنت عتبة بن سهيل بن عمرو القرشى العامرى (وهى أيضا فقدت أهلها فى جهاد الشام كما فقد عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كل أهله) فقال عمر : زوجوا الشريدة بالشريد عسى الله أن ينشر منهما . فنشر الله منهما ولداً كثيراً . وكان الحارث بن هشام =

ثم نَفَسُ هذا الشعر[1] يدلُّ على وضعه ، فانه لا يُشْبه نَفَسَ الصحابة . وإسلام معاوية عام الفتح باتفاق الناس . ثم قد تقدم قولك[2] انه من المؤلَّفة قلوبهم ، والمؤلفةُ إنما أعطاهم النبيُّ ﷺ من غنائم حُنَين وكانت بعد الفتح بأيام ، فلو كان هاربا[3] لم يكن من المؤلفة وقد قال[4] : قصّرتُ عن النبيّ ﷺ على المروة بمِشْقَص[5] ، وهذا والله أعلم كان فى عمرته عليه السلام من الجِعرانة فى ذى العقدة سنة ثمان[6]

[وأما قوله[2] : « وقد روى عبد الله بن عمر قال : أتيت النبى ﷺ فسمعته يقول :

= المخزومى رضى الله عنه يضرب به المثل فى السؤدد ، وإياه أراد الشاعر وهو يخاطب خصما له :

أظننت أن أباك حين تسبنى ... فى المجد كان الحارث بن هشام
أولى قريش بالمكارم والندى ... فى الجاهلية كان والإسلام

(١) أى الابيات الثلاثة القافية فى ص ٢٥٢ التى نسبها الرافضى الكذاب لأمير المؤمنين معاوية كاتب وحى النبى ﷺ

(٢) أى قول الرافضى الكذاب المردود عليه

(٣) أى الى اليمن كما زعم الكذاب

(٤) أى معاوية رضى الله عنه فيما ثبت عنه فى الحديث المتفق عليه . انظر المنتقى من أحاديث الاحكام رقم ٢٥٧٩ ونيل الاوطار للشوكانى ٥ : ٥٨ الطبعة الثانية للحلبى

(٥) المروة : الأكمة التى تعطف على الصفا بمكة ويسعى الحجيج بينهما . والمشقص : نصل السهم إذا كان طويلا غير عريض . وقد قصر به معاوية رضى الله عنه من شعر رسول الله ﷺ

(٦) وإلى ذلك ذهب النووى فيما نقله عنه الشوكانى فى نيل الاوطار والجعرانة : ماء بين الطائف ومكة ، وهى الى مكة أقرب ، نزلها النبى ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين . ففى فتح مكة وغزاة حنين وتقسيم غنائم هوازن كان معاوية معلنا اسلامه جهاراً . وأخرج ابن عساكر فى ترجمة معاوية من تاريخ دمشق تصريحا بأن معاوية أسلم بين الحديبية وعمرة القضية ، غير أنه كان يخفى إسلامه خوفا من قريش . والواقع أن أكثر شباب قريش ولا سيما أهل الألمعية منهم كان الاسلام قد امتزج بقلوبهم بما لهم من بصائر تستبين الحق ، غير أن من كان منهم قادراً على الانفصال عن مكة كان يتوجه نحو المدينة ويلتحق بكتائب =

يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتى ، فطلع معاوية ، وقام النبى ﷺ خطيبا ، فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع الخطبة ، فقال النبى ﷺ : لعن الله القائد والمقود ، أىّ يوم يكون للأمة مع معاوية ذى الإساءة » . فالجواب عليه أولا : نحن نطالب بصحة هذا الحديث ، فان الاحتجاج بالحديث لا يجوز إلا بعد ثبوته . . ويقال ثانيا : هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، ولا يوجد فى شىء من دواوين الحديث التى يرجع اليها فى معرفة الحديث ، ولا له إسناد معروف . وهذا المحتج به لم يذكر له إسنادا . ثم من جهله أن يروى مثل هذا عن عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمر من أبعد الناس عن ثلب الصحابة ، وأروىُ الناس لمناقبهم ، وقوله فى مدح معاوية معروف ثابت عنه حيث يقول : ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسْوَدَ من معاوية . قيل له : ولا أبو بكر وعمر ؟ فقال : كان أبو بكر وعمر خيراً منه ، وما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسودَ من معاوية . قال أحمد بن حنبل : السيد الحليم ، يعنى معاوية . وكان معاوية كريما حليما

ثم إن خُطَبَ النبى ﷺ لم تكن واحدة ، بل كان يخطب فى الجمع والأعياد والحج وغير ذلك ، ومعاوية وأبوه يشهدان الخطب كما يشهدها المسلمون كلهم ، أفتراهما فى كل خطبة كانا يقومان ويُمَكَّنان من ذلك ؟ هذا قدحٌ فى النبى ﷺ وفى سائر المسلمين إذ يمكنون اثنين دائما يقومان ولا يحضران الخطبة ولا الجمعة . وإن كانا يشهدان كل خطبة فما بالهما يمتنعان عن سماع خطبة واحدة قبل أن يتكلم بها ؟ ثم من المعلوم من سيرة معاوية أنه كان من أحلم الناس وأصبرهم على من يؤذيه ، وأعظمَ الناس تأليفا لمن يعاديه ، فكيف ينفر عن رسول الله ﷺ مع أنه أعظم الخلق مرتبةً فى الدين والدنيا وهو محتاج اليه فى كل أموره ، فكيف لا يصبر على سماع كلامه ؟ وهو — بعد المُلْك — يسمع كلامَ من

= الايمان ، كما فعل خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة العبدرى صاحب مفتاح الكعبة . ومن كانت تحول الموانع بينه وبين هذه النقلة يبقى فى مكة مترقبا لدعوة الله ورسالة رسوله القوة والفوز والانتشار ومن هؤلاء معاوية وعشرات من أقرانه

يشتمه فى وجهه ، فلماذا لم يسمع كلام النبى صلى الله عليه وسلم ، وكيف يتخذ النبى صلى الله عليه وسلم كاتبا من هو فى هذه الحالة ؟!

وقوله : « إنه أخذ بيد ابنه يزيد » فمعاوية لم يكن له [يومئذ] ابن اسمه يزيد . وأما ابنه يزيد الذى تولَّى الملك وجرى فى خلافته ما جرى فانما ولد فى خلافة عثمان باتفاق أهل العلم . ولم يكن لمعاوية ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال الحافظ أبو الفضل ابن ناصر : خطب معاوية رضى الله عنه فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يُزَوَّج لأنه كان فقيراً ، وإنما تزوج فى زمن عمر رضى الله عنه ، ووُلد له يزيد فى زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة [1]

ثم نقول ثالثاً : [هذا الحديث يمكن معارضته بمثله من جنسه بما يدل على فضل معاوية رضى الله عنه . قال الشيخ أبو الفرج بن الجوزى فى كتاب الموضوعات : قد تعصب قوم ممن يدَّعى السنَّة فوضعوا فى فضل معاوية رضى الله عنه أحاديث ليغيظوا الرافضة ، وتعصب قوم من الرافضة فوضعوا فى ذمه أحاديث ، وكلا الفريقين على الخطأ القبيح [2]] [3]

---

(١) وأمه ميسون بنت بحدل من قضاعة التى يحفظ الناس قولها :

لبيت تخفق الأرواح فيه ... أحب الىَّ من قصر منيف

وفى أخبية أهلها بالبادية تربى ابنها يزيد بأخلاق العرب وفصاحتهم وتقاليدهم

(٢) والخطة المعتدلة فى بيان سيرته ما أجملناه فى ص ٢٣١ — ٢٣٤ ، ومنه رؤيا النبى صلى الله عليه وسلم فى قباء الثابتة فى صحيحى البخارى ومسلم وهما أصح الكتب بعد القرآن ، وقد تحققت هذه الرؤيا بجهاد خالة أنس فى اسطول معاوية عند فتحهم قبرس وموتها هناك . هذا فى رأس القائمة من مناقب هذا الولى الصالح من أولياء الله المجاهدين فى سبيله ، وفى آخر القائمة ما ضربه الامام أحمد بن حنبل من الأمثلة الرائعة فى (كتاب الزهد) عن زهد هذا الخليفة المظلوم من سفهاء الشيعة ، فارجع إن شئت الى ما نقلناه فى تلك الصفحات عن أصدق المصادر وأوثقها لتعلم أن معاوية من مفاخر الاسلام الذين لم يرزق المسلمون بعد خلفائهم الراشدين أميرا يبلغ منزلته ، وأن مثله لا يحتاج الى ماوضعه له الوضاعون من المناقب التى أشار اليها ابن الجوزى ، ولا يضيره ما كذبه عليه متعصبو الرافضة ، كالحديث المكذوب الذى نسبوه الى عبد الله ابن عمر وأورده الرافضى المردود عليه فأخجل به حتى المنصفين من الرافضة أنفسهم

(٣) عن الاصل ٢ : ٢١٨ — ٢١٩ وقد اختصره الذهبى فى سطرين ونصف سطر

وأما محاربته عليا فلأمور لا تخرجه عن الاسلام ، وإن كان عليٌّ أقربَ الى الحق وأولىٰ به منه كما فى الصحيحين « تمرق مارقة على حين فرْقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق / فهؤلاء المارقة هم الذين خرجوا على عليّ وقاتلوه يوم النهروان [فدلَّ] الحديث على أن عليا وطائفته أقرب إلى الحق من طائفة معاوية . وفى البخارى عن النبى ﷺ أنه قال فى الحسن « ان ابنى هذا سيد ، وإن الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين » فمدح الحسنَ بالاصلاح الذى جرى على الجماعة من الفئتين ، وسماهما مؤمنين . وهذا يدل أيضا على أن الإصلاح بينهما هو المحمود ، لا القتال الذى جرى . وقال عليه السلام « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم . . . » الحديث . وقال « يوشك أن يكون خيرَ مال المسلم غنمٌ يتبع بها شعَفَ الجبال ومَواقعَ القَطْر يفرُّ بدينه من الفتن » . والذين رووا أحاديث القعود فى الفتنة والتحذير منها كسعد [بن أبى وقاص] ومحمد بن مَسْلَمَة وأسامة لم يقاتلوا لا مع عليّ ولا مع معاوية . ثم الذين قاتلوا مع عليّ أخفُّ جرماً من الذين قَتلوا عثمان صبراً [1] ، وأنت تمدحهم وترضى فعلهم يا جاهل [2] . فان قلتَ إن عثمان فعل أشياء أُنكرتْ عليه [3] ، قيل : فعل عليٌّ أشياء أخَّرتْ هؤلاء عن مبايعته ، فرضى الله عن الرجلين .

ثم إن علياً بادر بعزل معاوية ، وكان لا بأس به فى ولايته ، محبَّباً الى رعيته . وقد

(١) وهؤلاء كانوا فى جيش عليّ لما وقعت وقعة الجمل ، وكانوا يسمعون بآذانهم الدعاء باللعنة عليهم من عائشة وجيشها ومن على ومن استجاب لدعائه . وبقية السيوف من قتلة عثمان — ولا سيما أهل الكوفة منهم — بقوا فى جيش عليّ الى حرب صفين ، وكان على يلعنهم كلما ورد ذكرهم

(٢) الخطاب للرافضى المردود عليه ، والرافضة تمدح قتلة عثمان وترضى فعلهم مع أن علياً كان يلعنهم ويلعن من يرضى فعلهم . فهل يكون من يلعنهم عليّ شيعة لعليّ ؟ إنهم شيعة الفتنة أعاذنا الله منها

(٣) أوفىٰ مرجع لما أنكره قتلة عثمان على عثمان ، ولبيان الحق فى ذلك ، كتاب العواصم من القواصم ٦١ — ١٤١ وفيه من التحقيقات مالا تجده فى غيره

استعمل عليٌّ من هو دون معاوية كزياد بن أبيه . وقد كان النبيُّ ﷺ أفضلَ من عليّ واستعمل أبا سفيانَ [على نجْران ، ومات رسولُ الله ﷺ وأبو سفيان أمير عليها . وكان كثير من أمراء النبي ﷺ على الأعمال من بنى أمية : فانه استعمل على مكة عَتّابَ بن أسيد بن أبى العاص بن أمية ، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص ، وأبانَ بن سعيد بن العاص ، وولاه عمر رضى الله عنه[1] ولا يُتَّهمُ لا فى دينه ولا فى سياسته ، وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال « خِيارُ أئمتكم الذين تحبُّونهم ويحبُّونكم ، وتُصَلُّون عليهم ويُصَلُّون عليكم . وشِرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » قالوا : ومعاوية كانت رعيته يحبّونه وهو يحبهم ، ويصلون عليه وهو يصلى عليهم . وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال : « لا تزال طائفةٌ من أمّتى ظاهرين على الحقّ ، لا يضرُّهم من خالفهم ولا من خذلهم » قال مالك بن يُخامِر[2] : سمعتُ مُعاذاً يقول : وهم بالشام . قالوا : وهؤلاء كانوا عسكر معاوية . وفى صحيح مسلم عن النبى ﷺ أنه قال : « لا يزال أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة » . قال أحمد [بن حنبل] : أهل الغرب

---

(١) أى ولى معاوية رضى الله عنه

(٢) هو من السكاسك ذرية سكسك بن الأشرس بن كندى من كهلان بن سبأ . وكانت مساكنهم فى مقاطعة الجَنَد باليمن . ولما بعث النبى ﷺ معاذ بن جبل الى اليمن ليكون رسول الاسلام إليها اختار الجَنَد واختط فيها أول مسجد للاسلام فى اليمن . وكان مالك بن يخامر السكسكى هذا من أوائل من آمن على يد معاذ ، ومن أول تلاميذ مسجده . وهو مولود فى الجاهلية ، ومنذ أسلم صار من خواص تلاميذ معاذ حتى صار يقال له « صاحب معاذ » ، ولما عرف مكانة الشام فى حماية الاسلام اختار الاقامة فى حمص من أرض الشام . وكما روى عن معاذ روى عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن السعدى العامرى وعمرو بن عوف وعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيرهم . وأحاديثه فى صحيح البخارى وفى كتب السنن . ذكره أبو زرعة الدمشقى فى الطبقة العليا التى تلى الصحابة . ومن تلاميذه جبير بن نفير وعبد الرحمن بن هانىء وعمير بن هانىء وشريح بن عبيد ومكحول وآخرون . قال ابن سعد : ثقة . وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين . مات سنة ٧٠ ويقال ٧٢

هم أهل الشام . وقد بسطنا هذا فى موضع آخر . وهذا النصّ يتناول عسكر معاوية . قالوا :
ومعاوية أيضا كان خيراً من كثير ممن استنابه علىّ ، فلم يكن يستحق أن يُعزَل ، ويُوَلّى
من هو دونه فى السياسة [1]] فليت علياً تألف معاوية وأقرّه على الشام وحقن الدماء .
[فاذا قيل : إن عليا كان مجتهدا فى ذلك ، قيل : وعثمان كان مجتهدا فيما فعل . وأين
الاجتهاد فى تخصيص بعض الناس بولاية أو إمارة أو مال من الاجتهاد فى سفك المسلمين
بعضهم دماءَ بعض حتى ذلَّ المؤمنون ، وعجزوا عن مقاومة الـكفّار حتى طمعوا فيهم وفى
الاستيلاء عليهم [2] ولا ريب أنه لو لم يكن قتال ، بل كان معاويةُ مقيما على سياسة رعيته
وعلىٌّ مقيما على سياسة رعيته ، لم يكن فى ذلك من الشرّ أكثر مما حصل بالاقتتال ، فانه
بالاقتتال لم تزل هذه الفرقة ، ولم يجتمعوا على إمام ، بل سفـكت الدماء وقويت العداوة
والبغضاء ، وضعفت الطائفة التى كانت أقربَ الى الحق وهى طائفة علىّ ، وصاروا يطلبون
من الطائفة الأخرى من المسالمة ما كانت تلك تطلبه ابتداء . ومعـلوم أن الفعل الذى
تـكون مصلحته راجحة على مفسدته يحصل به من الخير أعظم مما يحصل بعدمه . وهنا لم
يحصل بالاقتتال مصلحة ، بل كان الأمر مع عدم القتال خيراً وأصلح منه بعد القتال ،
وكان علىٌّ وعسكره أكثر وأقوى ، ومعاوية وأصحابه أقربَ إلى موافقته ومسالمته ومصالحته .
فاذا كان مثل هذا الاجتهاد [3] مغفورا لصاحبه ، فاجتهاد عثمان أنْ يكون مغفورا أولى
وأحرى . وأما معاوية وأعوانه فيقولون : إنما قاتلنا علياً قتالَ دفعٍ عن أنفسنا وبلادنا [4] ،

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٢٢

(٢) بلغ من همة معاوية رضى الله عنه فى حماية البيضة وعظيم عنايته بسدّ الثغور أن أرسل يهدد ملك الروم — وهو فى معمعة القتال مع على فى صفين — وقد بلغه أن ملك الروم اقترب من الحدود فى جنود عظيمة ، فـكتب اليه يقول (على مافى البداية والنهاية ٨ : ١١٩) : « والله لئن لم تنته وترجع إلى بلادك ، لأصطلحن أنا وابن عمى عليك ، ولأخرجنك من جميع بلادك ، ولأضيقن عليك الأرض بما رحبت » فخاف ملك الروم وانـكفّ

(٣) أى باختيار علىّ القتال على المسالمة

(٤) وهذه الحقيقة كانت معروفة حتى فى جيش على أيضا . وقد مضى فى ص ٢٤٩ قول الأشتر النخعى : إنهم ينصرون علينا لأنا نحن بدأناهم بالقتال

هذا الكلام ينسب للامام علي حيث قال : والله لئن فعلها قيصر الروم لاخرجن بيدي بيد معاوية

فانه بدأنا بالقتال ، فدفعناه بالقتال ، ولم نبتدئه بذلك ولا اعتدينا عليه . فاذا قيل لهم : هو الإمام الذى كانت تجب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تَشُقُّوا عصا المسلمين ، قالوا : ما نعلم أنه إمام تجب طاعته ، لأن ذلك — عند الشيعة — إنما يعلم بالنصّ ، ولم يبلغنا عن النبى ﷺ نصّ بامامته ووجوب طاعته . ولا ريب أن عذرهم فى هذا ظاهر ، فانه لو قدّر أن النصَّ الجلىَّ الذى تدَّعيه الإمامية حق[1] ، فان هذا قد كُتم وأُخفى فى زمن أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم[2] ، فلم يجب أن يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا ، فكيف اذا كان باطلا[3]]

[وأما قوله : « إن معاوية قَتل جمعاً كثيراً من خيار الصحابة » فيقال : الذين قُتلوا من الطائفتين . قَتل هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء . وأكثر الذين كانوا يَختارون القتالَ من الطائفتين لم يكونوا يطيعون علياً ولا معاوية . وكان علىّ ومعاوية رضى الله عنهما أطلَبَ لكفّ الدماء من أكثر المقتتلين ، لكن غُلبا فيما وقع . والفتنةُ إذا ثارت عجز الحكماء عن إطفاء نارها . وكان فى العسكرين مثل الأشتَر النَّخَعِىّ[4] ، وهاشم بن عتبة المرقال[5] ، وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد[6] ، وأبى الأعور

---

(١) وهذا التقرير معلوم بطلانه عند أهل السنّة ، وإلا لكان أبو بكر وعمر وإخوانهما أول العاملين به لما يعلمه الناس من دينهم وأخلاقهم وزهدهم فى الرئاسة وأنهم كانوا يعتبرونها تكليفا وعبئا ، ولم يكونوا يرونها قيصرية وكسروية

(٢) وهذه النتيجة باطلة لأن المقدمة التى بنيت عليها باطلة

(٣) عن الأصل ٢ : ٢٢٣

(٤) اسمه (مالك بن الحارث) انظر التعريف به فى تعليقنا على (العواصم من القواصم ص ١١٦ — ١١٩)

(٥) هو ابن أخى سعد بن أبى وقاص . حضر مع عمه حرب الفرس فى القادسية وله بها آثار مذكورة . وعقد له عمه على الجيش الذى جهزه لقتال يزدجرد فكانت وقعة جلولاء . ولما نشبت حرب الفتنة فى صفين كان المرقال فى جيش على وكانت راية على معه ، وقتل فى صفين .

(٦) يقول سيف بن عمر التميمى أحد قدماء المؤرخين الذين استمد الطبرى من رواياتهم =

السُّلمى (١) ، ونحوهم من المحرّضين على القتال : قوم ينتصرون لعثمان غاية الانتصار ، وقوم

= إن عبد الرحمن بن خالد شهد فتوح الشام مع أبيه . ولا بد أن يكون يومئذ حديث السن . ويعده ابن سعد فى الطبقة الاولى من تابعى أهل المدينة . ثم كان يتولى قيادة الجهاد فى حروب الروم تحت إمرة معاوية ، حتى أن أبا أيوب الانصارى جاهد تحت راية عبد الرحمن وعبد الرحمن فى بداية شبابه . روى أبو أيوب أن عبد الرحمن بن خالد أسر أربعة أعلاج فأمر بأن يقتلوا رمياً بالنبال ، فلما علم أبو أيوب بذلك نصح له وأخبره أن النبى ﷺ نهى عن القتل صبرا ، فأعتق عبد الرحمن بن خالد أربع رقاب تكفيرا عن هذا الذنب . وولاه معاوية ـ فى خلافة عثمان ـ مقاطعة حمص وما يليها من شمال الشام الى أطراف جزيرة ابن عمر ، فكان فيها بطلا حازما . ولما شغب أهل الفتنة فى الكوفة زمن عثمان أمر عثمان بارسالهم الى معاوية ، فحاول استصلاحهم بحلمه وأدبه ، ولكنهم كانوا لا يفهمون لغة الحلم والادب ، فبعث بهم معاوية الى عبد الرحمن بن خالد ، فكان مما قاله لهم عبد الرحمن : « يا آلة الشيطان ، لا مرحبا بكم ولا أهل . لقد رجع الشيطان محسوراً ، وأنتم بعد نشاط ! حسر الله عبد الرحمن إن لم يؤدبكم حتى يحسركم . يا معشر من لا أدرى أعرب أم عجم ، لكى لا تقولوا لى ما يبلغنى أنكم تقولون لمعاوية . أنا ابن خالد بن الوليد ، أنا ابن من عجمته العاجمات ، أنا ابن فاقىء الردة . والله لئن بلغنى يا صعصعة بن ذلّ أن أحداً ممن معى دق أنفك ، ثم أمصَّك ، لأطيرن بك طيرة بعيدة المهوى (الطبرى ٥ : ٨٧) . وكان يقول لهم : إن من لم يصلحه الخير أصلحه الشر . فقالوا له : نتوب الى الله ، أقلنا أقالك الله (الطبرى ٥ : ٨٧ — ٨٨) لكنهم كانوا كاذبين فى توبتهم ، فلما افلتوا تآمروا بدعوى الحج فارتكبوا جريمة البغى على أمير المؤمنين عثمان . ثم كان عبد الرحمن بن خالد فى صفين مع معاوية . وكان كما ذكر شيخ الاسلام عنه

(١) هو عمرو بن سفيان الذكوانى (وذكوان قبيلة من سُليم) . له صحبة . أسلم بعد غزوة حنين . قال محمد بن حبيب : كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الآفاق أن يبعثوا اليه من كل عمل رجلا من صالحيها ، فبعثوا اليه أربعة من البصرة والكوفة والشام ومصر ، فاتفق أن الأربعة كلهم كانوا من بنى سُليم ، وأحدهم أبو الأعور السلمى . ويقول إمام مصر الليث ابن سعد : لما كانت غزاة عمورية سنة ثلاث وعشرين وأمير جيش مصر وهب بن عمير الجمحى كان أمير جيش الشام أبو الأعور السلمى . وروى أبو زرعة الدمشقى فى تاريخه أن أبا الأعور السلمى غزا قبرس سنة ست وعشرين . وفى وقائع صفين كان أبو الأعور السلمى فى جيش معاوية وكان من كبار قواده . وبلغ من اعتزازه ببطولته أن ترفع عن مبارزة الأشتر استصغاراً له لأنه لم يره من أنداده

ينفرون عنه . وقوم ينتصرون لعلى ، وقوم ينفرون عنه . ثم قتال أصحاب معاوية معه لم يكن لخصوص معاوية ، بل كان لأسباب أخرى[١] . وقتالُ الفتنة — مثل قتال الجاهلية — لا تنضبط مقاصد أهله واعتقاداتهم ، كما قال الزُّهْرىّ : وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون ، فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج[٢] أصيب بتأويل القرآن فانه هدر . أنزلوهم منزلة الجاهلية[٣]]

وأما ما وقع من لعن علىّ ، فان التَّلاعُنَ وقع من الطائفتين ، فكان هؤلاء يلعنون رُءوسَ هؤلاء فى دعائهم ، وهؤلاء يلعنون رُءوس هؤلاء . والقتالُ باليد أعظمُ من التلاعُن [وهذا كله سواء كان ذنباً ، أو اجتهاداً مخطئا ، أو مصيبا ، فان مغفرة الله ورحمته تتناول ذلك بالتوبة ، والحسنات الماحية ، والمصائب المكفِّرة وغير ذلك[٣]]

ومن العجيب أن الرافضة تنكر سبَّ علىّ وتسبُّ الثلاثة قبله [أبا بكر وعمرَ وعثمان] وتكفِّرهم[٤] ، ومعاوية وحزبه ما كفَّروا علياً ، إنما كفَّرته الخوارج المارقون من الدين[٥] ، وقال النبىُّ ﷺ « لا تسبُّوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدُكم مثل أُحُدٍ ذهبا ما أدركَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه[٦] »

---

(١) أهمها فاجعة الاسلام العظمى بالبغى على خليفة رسول الله ﷺ بما لا يرضى به إلا عدو الله ورسوله ، ووجود مرتكبى هذه الجريمة فى جيش علىّ على غير رضا منه كرم الله وجهه

(٢) أى بالزواج أو التسرّى بعد الأسر على اعتبار أن ذلك من السبى كما كان يظن الخوارج ، ولكن عليا كرم الله وجهه كان يمنعهم من ذلك

(٣) عن الاصل ٢ : ٢٢٤

(٤) وتسمى أبا بكر وعمر (الجبت) و (الطاغوت) كما نقلناه فى ص ٦٤—٦٥ عن أكبر كتبهم فى الجرح والتعديل

(٥) وقد مرقوا بعد أن كانوا فى صفوف على ومن صميم شيعته

(٦) رواه أبو سعيد الخدرى . وانظر فى أول (العواصم من القواصم) ص ٣٢-٣٤ فصلا عنوانه « أصحاب رسول الله ﷺ عدول بتعديل الله ورسوله لهم ، ولا ينتقص أحداً منهم إلا زنديق »

١٣٧ قال[١] « وسَمَّ مُعاويةُ الحسَنَ » فهذا قيل[٢] ولم يثبت / فيقال : إن امرأته[٣] سَمَّته وكان مِطلاقا رضى الله عنه ، فلعلها سمته لغرض ، والله أعلم بحقيقة الحال [وقد قيل إن أباها الأشعث بن قيس أمرها بذلك ، فانه كان يُتَّهم بالانحراف فى الباطن عن علىّ وابنه الحسن . و إذا قيل إن معاوية أمر أباها كان هذا ظنا محضا ، والنبى ﷺ قال : « إياكم والظن ، فان الظن أكذبُ الحديث » . و بالجملة فمثل هذا لا يحكم به فى الشرع باتفاق المسلمين ، فلا يترتب عليه أمرٌ ظاهر ، لا مدح ولا ذم . ثم ان الاشعث بن قيس مات سنة أربعين وقيل سنة إحدى وأربعين ، ولهذا لم يذكر فى الصلح الذى كان بين معاوية والحسن بن على فى العام الذى كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين ، وكان الأشعث حَما الحسن بن على ، فلو كان شاهدا لكان يكون له ذكر فى ذلك ، و إذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشر سنين فكيف يكون هو الذى أمر ابنته[٤]]

وأما يزيد فلم يأمر بقتل الحسين [باتفاق أهل النقل ، ولكن كتب الى ابن زياد أن يمنعه عن ولاية العراق[٥] ، والحسينُ رضى الله عنه كان يظن أن أهل العراق ينصرونه

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) قاله الذين يرمون الكلام على عواهنه بلا برهان عليه من الله ، كالشيعة والمخدوعين بأكاذيبهم .

(٣) أى امرأة الحسن رضوان الله وسلامه عليه

(٤) عن الاصل ٢ : ٢٢٥

(٥) وهذا ما يفعله عادة كل من تولى الحكم فى الارض ، فانه اذا اعترض له من يريد أن ينتزع منه سلطانه دافعه بما يستطيع . ولذلك نهى الاسلام عن منازعة ولاة الامر لانتزاع سلطانهم منهم ، وحذر المسلمين من الفتن . وكان الحسين رضى الله عنه ـ اعتماداً على الرسائل التى وصلت اليه من شيعته ـ يحسب أن الأمر يتم له فى العراق بلا فتنة فأقدم عليه . أما أحباؤه وأصحاب الاحلام الراجحة من ذوى قرابته والذين يتحرون سنة الاسلام فى مثل هذا الموقف فكانوا يرون أن شيعته كذابون وأنهم سيخونونه ويتخلون عنه وتدور الدائرة عليه . وفى طليعة الذين نصحوا له أخوه محمد بن الحنفية (الطبرى ٦ : ١٩٠ - ١٩١) وابن عم أبيه حبر =

ألا يعتبر معاوية ممن نهاهم الإسلام عن منازعة ولاة الأمر؟ فلم التبريرات؟
ثم ألا يدخل المبررون في دائرة هذا النهي؟

ويوفون له بما كتبوا إليه [1] فأرسل اليهم ابن عمه مسلم بن عقيل ، فلما قتلوا مسلماً وغدروا

= الأمة عبد الله بن عباس (الطبرى ٦ : ٢١٦ - ٢١٧) وابن عمه عبد الله بن جعفر بن أبى طالب (٦ : ٢١٩) . وقد بلغ الأمر بعبد الله بن جعفر أن حمل والى يزيد على مكة وهو عمرو بن سعيد بن العاص على أن يكتب للحسين كتاب الأمان ، ويمنيه فيه البر والصلة ، ويسأله الرجوع . فأجابه والى مكة الى كل ما طلب وقال له : اكتب ما تشاء وأنا أختم على الكتاب . فكتبه ، وختمه الوالى ، وبعث به الى الحسين مع أخيه يحي بن سعيد بن العاص ، وذهب عبد الله بن جعفر مع يحي ، وجهدا بالحسين أن يثنياه عن السفر فأبى . وصورة كتاب الوالى الى الحسين فى تاريخ الطبرى (٦ : ٢١٩ - ٢٢٠) وليس فوق هؤلاء الناصحين أحد فى عقلهم وعلمهم ومكانتهم وإخلاصهم . بل إن عبد الله بن مطيع داعية ابن الزبير كان من ناصحيه بعقل وإخلاص (الطبرى ٦ : ١٩٦) وعمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى كان على هذا الرأى (الطبرى ٦ : ٢١٥ - ٢١٦) والحارث بن خالد بن العاص بن هشام لم يأله نصحا (٦ : ٢١٦) وحتى الفرزدق الشاعر قال له : قلوب الناس معك وسيوفهم مع بنى أمية (الطبرى ٦ : ٢١٨) فلم يفد شىء من هذه الجهود فى تحويل الحسين عن هذا السفر الذى كان مشئوما عليه . وعلى الاسلام ، وعلى الأمة الاسلامية الى هذا اليوم ، وكل ذلك بجناية شيعته الذين حرضوه بجهل وغرور ورغبة فى الفتنة والفرقة والشر ، ثم خذلوه بجبن ونذالة وخيانة وغدر . ولم يكتف ورثتهم بما فعل أسلافهم ، فعكفوا على تشويه التاريخ وتحريف الحقائق ورد الأمور على أدبارها

(١) غداة استغاثت بالحسين جموعهم ... إذا خف منهم تابع حل تابع
أن اقدم الينا يا ابن أحمد إننا ... لغير ابن بنت المصطفى لا نبايع
ومذ نزلوا فى عرصة الطف وانجلت ... حقيقة ما يخفى من الغدر خادع
فباءوا بذل مهطعين رءوسهم ... حيارى وما فى الجمع للنصح سامع
ولم يرعووا بل صاح صائح جمعهم ... بصوت له تستك منه المسامع
أن انزل على حكم الأمير مبايعا ... وإلا فما غير الاسنة شافع

هكذا شهد أحد شعراء الشيعة المعاصرين لنا وهو محمد جواد خضر ، فأجرى الله الحقيقة على لسانه . ولما انصرف على بن الحسين بالذرية من كربلاء ودخل الكوفة خرج لهم شيعتهم الخائنون ونساؤهم يندبن متهتكات الجيوب كما يفعل القوم الآن فى كل عاشوراء ، فقال لهم على بن الحسين سلام الله عليه : « يا أهل الكوفة ، إنكم تبكون علينا ، فمن قتلنا غيركم ؟ ! »

به وبايعوا ابن زياد أراد الرجوع فأدركته السرية الظالمة ، فطلب أن يذهب الى يزيد ، أو يذهب الى الثغر ، أو يرجع الى بلده ، فلم يمكنوه من ذلك حتى يستأسر لهم[1]] ولكن هو رضى الله عنه أبى أن يسلم نفسه وأن ينزل على حكم عبيد الله بن زياد وقاتل حتى قتل شهيدا مظلوما رضى الله عنه . ولما بلغ ذلك يزيد أظهر التوجع ، وظهر البكاء فى داره[2] ، ولم يسبِ لهم حريما أصلاً[3] ، بل جهزهم وأعطاهم و بعثهم الى وطنهم . وكان معاوية وصَّى يزيد برعاية حق الحسين و إجلاله .

وقوله « إن أبا سفيان كسر ثنية النبى ﷺ » فانما كسرها عُتْبة بن أبى وَقّاص[4] . ولا كت هند كبد حمزة ولفظتها ، ثم منَّ الله عليها بالاسلام ، وكان النبى ﷺ يكرمها ، أنها حماته ، قال الله تعالى (الانفال ٣٨) : ﴿ قل للذين كفروا إن يَنتهوا يغفرْ لهم ما قد سَلَف ﴾ وفى مسلم من حديث عمرو بن العاص [أن النبى ﷺ قال له] : « الاسلام

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٢٥

(٢) لأن بنى عبد مناف كلهم أسرة واحدة

(٣) هذه الفقرة يراد منها تكذيب ما يهوّل به الشيعة ، وإلا فان يزيد وأهل بيت يزيد أشد عصبية وتكريما لاخوتهم بنى هاشم من كل شيعى كذاب يستغل دعوى التشيع لآل البيت ليغير بذلك دين آل البيت . ولما أراد الحجاج أن يصهر الى بعض بنى هاشم برضا منهم غضب لذلك بنو أمية لأن الحجاج غير كفء للزواج من بيوت عبد مناف ومنعوه من ذلك

(٤) كما فى تاريخ الطبرى (٣ : ١٧ الحسينية و ١ : ١٤٠٣ طبع أوربا) . وعتبة أخو سعد ، سعد فى الجنة وعتبة فى الجحيم . قال محمد بن اسحاق : حدثنى صالح بن كيسان عمن حدثه عن سعد بن أبى وقاص انه كان يقول : والله ما حرصت على قتل رجل قط ما حرصت على قتل عتبة بن أبى وقاص ، وإن كان ما علمت لسيىء الخلق ، مبغضا فى قومه ، ولقد كفانى منه قول رسول الله ﷺ « اشتد غضب الله على من دمى وجه رسول الله » (الطبرى ٣ : ٢٠) . وروى عن مقسم بن بجرة صاحب ابن عباس أن النبى ﷺ دعا على عتبة أن لا يحول عليه الحولَ حتى يموت كافرا ، فما حال عليه الحول حتى مات كافرا . وروى عن سعيد بن المسيب نحوه . وروى أن حاطب بن أبى بلتعة ظفر بعتبة بعد الوقعة فضربه بالسيف فطرح رأسه . رواه الحاكم فى المستدرك باسناد فيه مجاهيل

يهدم ما كان قبله » [وفى صحيح البخارى : لما أسلمت هند أمُّ معاوية رضى الله عنهما قالت : والله يا رسولَ الله ما كان على ظهر الأرض أهل خِباء أحبُّ إلىَّ أن يذلُّوا من أهل خِبائك ، ثم ما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خِباء أحبّ إلىَّ أن يعزُّوا من أهل خبائك[1] »]

قال الرافضى : « وسمّوا خالداً سيف الله عناداً لأمير المؤمنين الذى هو أحقّ بهذا منه ، وقال فيه الرسول عليه السلام : علىٌّ سيف الله وسهم الله . وقال علىٌّ على المنبر : أنا سيفُ الله على أعدائه ، وخالدٌ لم يزل عدوّاً للرسول مكذّبا له ، وهو كان السبب فى قتل المسلمين يوم أُحُد . ولما تظاهر بالاسلام بعثه النبىُّ ﷺ الى بنى جذيمة فخانه وخالف أمره وقتل المسلمين فقال النبى ﷺ : اللهم إنى أبرأ إليك مما صنع خالد » . فأما تسمية علىّ سيف الله فلم يصح ولا عرفناه فى كتاب . وأما تسمية خالد سيف الله فليس هو مختصا به بل هو سيف من سيوف الله سَلَّه الله على المشركين كما صحَّ عن النبى ﷺ ، قال فيه ذلك من حديث حميد بن هلال عن أنس أن النبى ﷺ نعىَ زيداً وجعفرا وابن رَواحة وعيناه تذرفان ، قال « ثم أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح اللهُ عليه » وهذا لا يمنع أن يكون غيره / سيفاً لله ، بل هو يتضمن أن سيوف الله متعدّدة ، ولا ريب أن خالداً قتل من الكفار أكثر مما قتل غيرُه ، وكان سعيداً فى حروبه ، وأسلم قبل الفتح وهاجر[2] . ومن حين أسلم كان النبىُّ ﷺ يؤمِّرُه . ولقد انقطع فى يده يوم مُؤْتة تسعة أسياف . أخرجه

١٣٨

(١) عن الأصل ٢ : ٢٢٦

(٢) وكانت هجرته هو وعمرو بن العاص باختيارهما . ومع أن خالداً كان ثملا بخمرة النصر فى أحد ، وأبوه من كبار أعيان مكة ، وهو فيها بنعمة وجاه لا نظير لها ، فانه ترك ذلك كله راضيا مختاراً وجاء بنفسه من مكة الى المدينة ليقيم الحق ويكون من سيوفه الظافرة ، فقال النبى ﷺ لأصحابه « رمتكم مكة بأفلاذ كبدها » فان كان خالد بانتصاراته العظمى الباهرة خالداً فى التاريخ وخالداً فى الجنة ، فانه بالظروف التى دخل بها فى الاسلام وبثناء النبى ﷺ عليه أبلغ خلوداً فى أمجاد الدين والدنيا جميعا

البخارى . ولاريب أن النبى ﷺ تبرَّأ من فعله ببنى جذيمة . ولـكن ما عزله . ولا ريب أن علياً من سيوف الله ، فمن نازعك فى ذا ؟ وهو أفضل من خالد ، فان له من العلم والبيان والسابقة والإيمان والمشاهد مالا يخفى . ثم السيف خاصيته القتال ، وعلىٌّ كان القتال بعض فضائله ، وخالد كان أخصّ نعوته القتال و به تقدَّم فلهذا عبَّر عنه بأنه سيف من سيوف الله . وهذا البَرَاء بن مالك قتل مائة [رجل] مبارزةً سوىُ مَنْ شرِكَ فى قتله ، وقال النبى ﷺ « صوت أبى طلحة فى الجيش خيرٌ من فِئة » ، وقال « إن لـكل نبىّ حَوار ياً وحوارىَّ الزُّبير » . والرافضة متناقضون ، فانهم يقولون : علىٌّ الناصر لرسول الله ﷺ الذى لولاه لما قام دينه . ثم يصفونه بالعجز والتقية المنافى لذلك

وكان النبىُّ ﷺ أرسل خالداً — بعد الفتح — الى بنى جذيمة فلم يحسنوا أن يقولوا « أسلمنا » فقالوا « صَبَأنا ، صبأنا » فلم يقبل ذلك وقال : ليس ذلك باسلام ، فقتلهم ، فأخطأ فى اجتهاده . ثم أرسل النبىُّ ﷺ علياً بمال فأعطاهم نصف الديات وضمن لهم ما تلف حتى مِيلَغة الـكلب [1] . وحاشا خالداً أن يكون معانداً للنبىّ ﷺ ، بل كان مطيعاً له ، وإن أخطأ فى هذه المرة كما أخطأ أسامة بن زيد فى قتل ذلك الرجل الذى قال « لا إله إلا الله [2] » ، وقتلِ السرية لصاحب الغُنَيمة الذى قال أنا مسلم فنزلت فيهم (النساء ٩٤) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبيَّنوا ولا تقولوا لمن ألقىٰ إليـكمُ السلام لستَ مؤمنا ﴾ الآية

١٣٩ قال [3] : « ولما سار [4] لقتال أهل اليمامة قتل منهم ألفاً ومائتين / مع تظاهرهم بالاسلام .

---

(١) أى ثمن الإناء الذى يشرب منه الـكلب

(٢) وذلك عندما أرسلهم النبى ﷺ الى الحرقات من جهينة . فلما لام النبى ﷺ أسامة قال له أسامة : يا رسول الله انما قالها متعوذا ؟ فقال له ﷺ : فقتلته بعد أن قال لا إله الا الله ! (وكررها)

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) أى خالد بن الوليد

وقتل مالك بن نُوَيرة وهو مسلم وعرّس بامرأته . وسموا بنى حنيفة أهل الردَّة لأنهم منعوا الزكاة أبا بكر إذ لم يعتقدوا إمامته ، فسموا مانع الزكاة مرتداً ولم يسمّوا من استحلّ دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتداً ، مع قول النبى ﷺ : يا على حربُكَ حربى ، فمحاربُ الرسول كافر بالاجماع[١] » . فيقال : الله أكبر على هؤلاء المرتدّين المفترين أتباع أهل الردَّة [الذين برزوا بمعاداة الله ورسوله وكتابه ودينه ، ومرقوا من الاسلام ونبذوه وراء ظهورهم ، وشاقُّوا اللهَ ورسوله وعبادَه المؤمنين ، وتولَّوا أهلَ الردة والشقاق[٢]] فان هذا الفصل وأمثاله مما يحقق أن الرافضة المتعصبين على أبى بكر كالمرتدّين الذين قاتلهم الصدّيق وذلك أن أهل اليمامة آمنوا بمُسَيلمة الكذاب الذى صنف قرآنا وفعل العظائم ، فبعث أبو بكر الصدّيق — الذى من أفضل أعماله عند الله تعالى قتاله هؤلاء الكفرة — جيشا من أفضل الصحابة وعليهم خالدُ سيفُ الله على رغم أنفك يقاتلون مسيلمة بعد أن قاتلوا طليحة الأسدى الذى تنبّأ أيضا واتبعه أهل نجد ، ثم أسلم طليحة وصلح أمره واستشهد فى حرب مسيلمة ، مثل زيد بن الخطاب وثابت بن قيس وأُسيد بن حُضير وسالم ومولاه أبو حذيفة وأبو دجانة[٣] . وقرآن مسيلمة ضحكة ، مثل : يا ضِفدَعَ بنتَ ضِفدَعين ، نِقِّى كم تَنِقين ، لا الماءَ تكدِّرين ، ولا الشاربَ تمنعين ، رأسُكِ فى الماء وذَنَبُكِ فى الطين . إن الارض بيننا

---

(١) فى مؤتمر المستشرقين الذى انعقد فى كمبريدج من بلاد الانكليز فى أواخر السنة الماضية (١٣٧٣) تقـــدم المستشرقون الروس بتقارير وبحوث يدافعون فيها عن مسيلمة الكذاب وقومه بنى حنيفة الذين قاتلهم جيش أبى بكر الصديق فى اليمامة ، وكان لذلك صدى استياء فى العالم الاسلامى ، واستدلت منه مجلة الازهر (ص ٢٥٤ سنة ١٣٧٤) على انحطاط مستوى الاستشراق . وإن دفاع الرافضى المردود عليه عن بنى حنيفة وقوم مسيلمة يدل على أن جماعة موسكو مستشرقى الروس متأثرون بدفاع الرافضة عن هؤلاء المرتدين نكاية بسيدنا أبى بكر الصديق وجيشه أهل القرآن الذين أبلوا فى ذلك الجهاد أعظم البلاء .

(٢) عن الاصل ٢ : ٢٣٠

(٣) انظر لهذه الصفحة من الجهاد الأعظم الذى قام به أهل القرآن تعليقنا على العواصم من القواصم ص ٦٧

وبين قُرَيش نِصْفَين ، ولكن قريشاً قومٌ لا يعدلون . ومثلُ قوله : والطاحنات طحناً ، والعاجنات عجناً ، والخابِزات خبزاً ، واللاقمات لقماً . ومثل : والفيل ، وما أدراك ما الفيل ، له زلوم طويل ، إن ذلك من خَلْق ربنا الجليل . ولما سمع أبو بكر هذا الكلام قال : ويلكم ، أين يُذهب بكم ، إن هذا كلام لم يخرج من إلّ(١) [وفى الجملة فأمر مسيلمة الكذاب ، وادّعاؤه النبوّة ، واتباع بنى حنيفة له باليمامة ، وقتال الصدّيق لهم على ذلك ، أمرٌ متواتر مشهور قد علمه الخاصّ والعامّ كتواتر أمثاله ، وليس هذا من العلم الذى تفرّد به الخاصة ، بل علمُ الناس بذلك أظهرُ من علمهم بقتال الجَمَل وصِفِّين ، فقد ذكر عن بعض أهل الكلام أنه أنكر الجمل وصفّين ، وهذا الإنكار وإن كان باطلا فلم نعلم أحداً أنكر قتال أهل اليمامة وأن مسيلمة الكذّاب ادّعى النبوّة وأنهم قاتلوه على ذلك . لكنّ هؤلاء الرافضة لجحدهم هذا وجهلهم به بمنزلة إنكارهم كون أبى بكر وعمر دفنا عند النبى ﷺ ، وإنكارهم موالاة أبى بكر وعمر للنبى ﷺ ، ودعواهم أنه نص على علىّ بالخلافة . بل منهم من ينكر أن تكون زينب ورقية وأم كلثوم من بنات النبى ﷺ(٢) ومنهم من

---

(١) قال ابن سيده : الإل الله عز وجل . وقيل : الإلّ الأصل الجيد ، أى لم يجىء من الأصل الذى جاء منه القرآن . وقيل : الإل النسب والقرابة . فيكون المعنى : إن هذا الكلام غير صادر من مناسبة الحق . ومن معانى الإل : العهد ، فيكون معناه : ليس هذا من عهد الله . والذين ذهبوا إلى أن الإل من أسماء الله أرادوا أنه فى اللغات السامية الأخرى واليه اضيفت أسماء جبرائيل وإسرائيل وشراحيل ، ومن أجداد اليمن بتع بن حاشد ذو مرع كان له ابن يدعى موهب إل أى هبة الله ، وذو بتع بن موهب إل كان معاصرا لبلقيس وقبل أن يلقب ذا بتع كان اسمه الاصلى بَرَىْ إل أى صنعة الله . قال أبو السمط الفيروزى المعاصر للمهدى والبرامكة :

ومات التبعون وذو مقار يريم ومات ذو بتع بريل

انظر الكتاب العاشر من (الاكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير) ص ٢٢ — ٢٣ للهمدانى بتعليقاتنا .

(٢) وتقدم فى هامش ص ٢٤٤ - ٢٤٥ أن وقاحة إنكار بنات النبى ﷺ غير فاطمة باقية الى زماننا ، وهم لا يستحون من إثبات ذلك فى كتاب لهم مطبوع بالمطبعة العلوية بالنجف سنة ١٣٤٨ ج ٢ ص ٢٩١

يقول[١]] إن الصحابة بعجوا بطن فاطمة حتى طرحت[٢] / وهدموا سقف بيتها على من فيه ! فهم يعمدون الى الأمور الثابتة المتواترة فينكرونها ، وإلى الأمور المعدومة أو المختلقة فيثبتونها ، فلهم أوفر نصيب من قوله تعالى (العنكبوت ٦٨) : ﴿ ومن أظلمُ ممن افترىٰ على الله كذِباً أو كذَّب بالحق لمّا جاءه ﴾ فتراهم يؤمنون - والله - بالكذب ويكذّبون بالحق ، [وهذا حال المرتدّين . وهم يدَّعون أن أبا بكر وعمر ومن اتبعهما ارتدُّوا عن الاسلام[٣] ، وقد علم الخاص والعام أن أبا بكر هو الذى قاتل المرتدّين[٤]] فيالَلّهِ كيف نخاطب من يزعم أن أهل اليمامة مظلومون مسلمون[٥] !

١٤٠

[وقوله « انهم سموا بنى حنيفة مرتدّين لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبى بكر » فهذا من أظهر الكذب وأبْيَنِه ، فانه إنما قاتل بنى حنيفة لكونهم آمنوا بمسيلمة الكذاب ، واعتقدوا نبوَّته ، وأما مانعو الزكاة فكانوا قوما آخرين غير بنى حنيفة ، وهؤلاء كان قد وقع لبعض الصحابة شبهة فى جواز قتالهم[٤]] وأما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد فى وجوب قتالهم .

وأما قولك « ولم يسموا من استحلَّ دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتدا [مع أنهم سمعوا قول النبى ﷺ : يا على حربى حربك وسلمى سلمك ، ومحارب رسول الله

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٣٠ - ٢٣١

(٢) أى أسقطت حملها !

(٣) الحقيقة التى لم يبق مجال للمكابرة فيها ومحاولة سترها هى أن أبا بكر وعمر وجميع الصحابة مرتدون عن دين الرافضة ، والرافضة مرتدون - باعترافهم - عن دين أبى بكر وعمر وسائر الصحابة . ومن يغالط نفسه فى هذه الحقيقة بحجة توحيد الكلمة فهو رجل إما جاهل بما تفترق به الرافضة عن دين أبى بكر وعمر ، أو يتعامل مع الرافضة بسياسة التقية التى أفسدت على الناس أخلاقهم كما أفسدت عليهم دينهم

(٤) عن الاصل ٢ : ٢٣١

(٥) وهكذا يقول مندوبو موسكو لمؤتمر المستشرقين فى كمبريدج

ﷺ كافر بالاجماع » فيقال : دعواهم أنهم سمعوا هذا الحديث من النبى ﷺ أو عنه كذبٌ عليهم ، فمن الذى نقل عنهم أنهم سمعوا ذلك ؟ وهذا الحديث ليس فى شىء من كتب الحديث المعروفة ، ولا روى باسناد معروف . . . بل هو كذبٌ موضوع على النبى ﷺ باتفاق أهل العلم بالحديث[1]] . ثم علىٌّ لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبى ﷺ بل باجتهاده ، قال يونس عن الحسن عن قيس بن عُباد[2] قال : قلت لعلىّ أخبرْنا عن مسيرِكَ هذا أعهدٌ عهد إليك رسول الله ﷺ أم رأى رأيته ؟ قال : ما عهد إلىَّ شيئا ولكن رأىٌ رأيته . فلو كان محارِبُ علىّ محاربا لرسول الله ﷺ مرتدّاً لكان علىٌّ حكم فيهم بسيرة المرتدّين ، بل تواتر عنه يوم الجمل أنه ما اتبع مُدْبِرَهم ، ولم يُجْهِز على جريحهم ، ولا غنم أموالهم ، ولا سبىٰ ذَراريهم . وهذا مما أنكره عليه الخوارج وقالوا : إن كانوا مؤمنين فلِمَ قاتلتَهم ، و إن كانوا كفاراً فلِمَ حرَّمتَ نساءهم وأموالهم . فبعث ابن عمه ابن العباس يناظرهم فقال لهم : قد كانت عائشة فيهم ، فان قلتم انها ليست أمَّنا كذَّبتم القرآن ، و إن قلتم هى أمُّنا واستحللتم سبيها ووطئها كفرتم . وكان يقول فى أصحاب الجمل : إخواننا بغوا علينا طهَّرهم السيف . ونُقل عنه أنه صلى على قتلى الطائفتين . ثم إن كان أهل صفين مرتدّين كيف جاز للامام المعصوم عندكم — وهو الحسن — أن ينزل عن الخلافة / و يسلمها الى مرتدّ[3] ؟ ثم الله قد سمّاهم « مؤمنين » فى قوله (الحجرات ٩) : ﴿ وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما[4] ﴾ ، وقال الرسول ﷺ « إن ابنى هذا سيّد وسيصلح

١٤١

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٣١

(٢) قيس بن عباد من أصحاب على يروى عنه وعن عمر وعمار ، وأحاديثه فى البخارى ومسلم وأبى داود والنسائى وابن ماجه . مات بعد الثمانين ، وهو من شيوخ الحسن البصرى الذى يروى هذا الخبر عنه . ويونس هو ابن عبيد البصرى مولى عبد القيس معدود من الأئمة وثقه أحمد وسائر أئمة الحديث

(٣) انظر التعليق على ص ٦١

(٤) الخطاب الالهى موجه إلى (المؤمنين) بأن يكون موقفهم موقف الاصلاح بين أى =

الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» . فلو قالت لهم النواصب أخزاهم الله : فعلىٌّ استحلَّ الدماء وقاتل برأيه على رياسته ، وقد قال النبى ﷺ « سِبابُ المسلم فسوق وقتاله كفر » وقال « لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضُكم رقابَ بعض » فماذا تردُّون عليهم ؟

واعلم أن طائفة من الفقهاء الحنفية والشافعية و الحنبلية جعلوا قتال مانعى الزكاة وقتالَ الخوارج من قتال البغاة ، وجعلوا قتال الجَمَل وصِفّين من ذلك . وهذا القول خطأ وخلاف نصّ أبى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ومخالف للسنة ، فان الخوارج أمر النبىّ ﷺ بقتالهم

= فريقين من المؤمنين اختلفوا أو اقتتلوا ، وكلما كانت نفس المؤمن أكثر ميلا الى الرغبة فى الاصلاح بين المؤمنين المختلفين كانت أصدق إيمانا وأقرب الى روح الاسلام وسننه ومقاصده ، وكلما كانت أشد نزوعا الى توسيع شقة الخلاف بين المؤمنين المختلفين كانت أضعف إيمانا وأبعد عن روح الاسلام وسننه ومقاصده . وهذا الكتاب سيقرأه قراء من مختلف الأديان ، ولعل غير المسلمين من قراء هذا الكتاب اذا راقبوا ميول أهل السنة وميول الشيعة فى جميع نقط الخلاف التى اشتمل عليها هذا الكتاب من أوله الى آخره سيعجبون من أن الشيعة يجنحون دائما بشراسة وحماقة وإلحاح نحو توسيع الخلاف الذى يزعمونه بين علىّ وجميع إخوانه من الصحابة ، بينما أهل السنة يحرصون بحكمة ورفق وإنصاف على أن يلتمسوا العذر الشرعى والانسانى للفريقين ، وأن يبرهنوا على أنهما قريبان من الحق ، وأن ما جرى بينهما كان تحت تأثير عوامل طارئة أهمها وجود أهل الفتنة فى معسكر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه والأدوار التى مثلها هؤلاء الأشرار فى جميع مراحل الخلاف . فأهل السنة يقفون دائما فى ناحية الاصلاح والتوفيق لأنهم « مؤمنون » ويعلمون أن الأمر الإلهى موجه اليهم فى هذه الآية بأن يكونوا فى هذه الناحية ، والشيعة لا يرون أنهم مخاطبون بهذه الآية لأنهم ليسوا على دين أبى بكر وعمر وسائر الصحابة المهتدين بالهدى المحمدى . وهذا يدل على أن أهل السنة من ورثة الصالحين فى الفريقين ، وأن الرافضة من ورثة أهل الفتنة الذين كانوا فى معسكر على ، وأنهم لا يزالون مثابرين على تمثيل دورهم فى الافساد بين الصالحين من أمة محمد ﷺ . وهذا المعنى هو الذى تحدث به عبد الله بن مصعب بن الزبير الى الخليفة الهاشمى هارون الرشيد بشأن عثمان فقال له : ان الذين طعنوا عليه هم أنواع الشيع وأهل البدع وأنواع الخوارج ، والذين كانوا معه هم أهل الجماعة اليوم ، فتأمل الرشيد هذا الكلام ووجد أنه هو الواقع ، فقال : ما أحتاج أن أسأل بعد هذا اليوم عن هذا (وتقدم ذلك فى ص ٢٣١)

واتفق على ذلك الصحابة . وأما قتال الجمل وصِفِّين فهو قتال فتنة[١] ليس فيه أمرُ الرسول[٢] ولا إجماع من الصحابة[٣] ، وأهل صِفِّين لم يبدأوا عليا بقتال[٤] . ثم أبو حنيفة وغيره لا يجوّزون قتالَ البغاة إلا أن يبدأوا الامامَ . وأبو حنيفة وأحمد [ومالك] لا يجوّزون للامام قتالَ من قام بالواجب [إذا كانت طائفة ممتنعة وقالت لا نؤدّى زكاتنا الى فلان . فيجب الفرق بين قتال المرتدين وقتال الخوارج المارقين[٥]] . أما قتال مانعى الزكاة فآكدُ من قتال الخوارج إذا كانوا لم يخرجوها[٦] بالكلية ولم يقرّوا بها . وأما قتال البغاة المذكور فى القرآن فنوعٌ ثالث غير هذا وهذا ، فانه تعالى لم يأمرنا بقتال البغاة ابتداءً بل بالإصلاح . وليس هذا حكمَ المرتدّين ولا الخوارج .

وقتالُ الجمل وصفين هل هو من قتال البغاة أو من قتال الفتنة التى القاعد فيها خير من القائم ؟[٧] فمن قعد من الصحابة ، وجمهور أهل الحديث ، يقولون : هو قتال فتنة[٨] .

---

(١) انظر ص ٢٥١

(٢) انظر فى ص ٢٧٤ النص عن علىّ فى ذلك كما نقله صاحبه قيس بن عباد

(٣) لأن الصحابة كانوا ثلاث فرق : فرقتان فى الجيشين ، وفرقة ثالثة على رأسها عبد الله بن عمر بن الخطاب كانت تعتبر ذلك فتنة وكانت تجتنبها ، بل عند التحكيم عرض على ابن عمر أن يتولى الخلافة فاعتذر . فهذه الأمور لم يكن فيها إجماع من الصحابة

(٤) كما تقدم فى ص ٢٤٩ و ص ٢٦٢

(٥) عن الاصل ٢ : ٢٣٣ ، وكانت فى المختصر « وان امتنعوا » ، وما فى الأصل أوضح وفيه زيادة نافعة .

(٦) أى الزكاة

(٧) اشارة الى حديث أبى هريرة فى صحيح البخارى (ك ٦١ ب ٢٥ : ج ٤ ص ١٧٧ و ك ٩٢ ب ٩ : ج ٨ ص ٩٢)

(٨) وإلى ذلك ذهب أبو موسى الاشعرى رضى الله عنه آخر ولايته على الكوفة لعلىّ كرم الله وجهه ، وكان على مذهب أبى موسى جميع أهل الحجى من الكوفيين قبل وقعة الجمل . فان أبا موسى كان يشفق على دماء المسلمين أن تسفك بتحريض الغلاة ، وبينما كان قائماً على منبر =

وقوله تعالى (الحجرات ٩) : ﴿ فان بغتْ إحداهما ﴾ يعنى إحدى [الطائفتين] المقتتلتين لا طائفة مؤمنة لم تقاتل ، فان هذه ليس فى الآية أمر بقتالها ، فان كان قوله ﴿ فان بغت ﴾ / بعد الإصلاح فهو أوكد ، وإن كان بعد الاقتتال حصل المقصود . فأصحابُ معاوية [ان كانوا قد[1]] بغوا إذ لم يبايعوا علياً فما فى الآية أمرٌ بقتالهم ، ولو قدَّرْنا أنهم بغوا بعد القتال فما وُجد أحد يصلح بين الطائفتين . قلت[2] : لـكن سماهم النبى ﷺ بغاة فى قوله لعمار « تقتلك الفئة الباغية[3] » وهذه مباحث لا ترجع الى تـكفيرهم بوجه

١٤٢

ومما يبين كذب هذا القول[4] أنه لو كان حربُ علىّ حرباً للرسول ، والله قد تـكفَّلَ بنصر رسوله كما قال (غافر ٥١) : ﴿ إنَّا لننْصُرُ رُسُلَنا والَّذين آمنوا ﴾ ، (الصافات ١٧١ — ١٧٢) : ﴿ ولقد سَبَقتْ كلمتُنا لعبادِنا المرسلين * إنَّهم لهمُ المنصورون ﴾ لَوَجبَ

= الـكوفة - وهو أميرها لعلى - يذكر امة محمد ﷺ بقول نبيهم فى الفتنة « القاعد فيها خير من القائم » ، تركه الاشتر يحدث الناس فى المسجد بالحديث النبوى ، وأسرع الى دار الإمارة فاحتلها بعصابة من رجاله . فلما عاد اليها أبو موسى منعه الأشتر من الدخول وقال له : اعتزل إمارتنا ، فاعتزلهم أبو موسى واختار الإقامة فى قرية يقال لها عُرْض بعيداً عن الفتن وسفك الدماء . فلما شبع الناس من سفك الدماء على غير جدوى ، واقتنعوا بأن أبا موسى كان ناصحا للمسلمين فى نهيهم عن القتال ، طلبوا من علىّ أن يكون أبو موسى هو ممثل العراق فى أمر التحكيم ، فأرسلوا الى أبى موسى وجاءوا به من عزلته ، فكان فى هذه أيضا ناصحاً حكيما أمينا كما سيأتى بيان ذلك عند الـكلام على التحكيم

(١) سقط من المختصر وأكمل من الأصل ٢ : ٢٣٣

(٢) القائل هو الحافظ الذهبى

(٣) وقد مضى فى ص ٢٥١ أن الذين قاموا بالفتنة الـكبرى بغيا على عثمان وسفكوا دمه الحرام هم الذين استمروا فى مواصلة هذه الفتن ، وأن عليا وسائر إخوانه من الصحابة فى وقعة الجمل وحروب صفين كانوا مغلوبين على أمرهم ، ولو كانت لهم الخيرة لاختاروا العافية من ذلك ، والله غالب على أمره . أما معاوية فلم يبدأ بالقتال ولم يـكن يبغيه

(٤) وهو : يا علىّ حربى حربك ، وسلمى سلمك

أن يُغلَب محاربُ الرسول ، وما كان الأمر كذلك ، بخلاف الخوارج فانهم من جنس المحار بين لله ورسوله فاقتصر عليهم ، وقد قال تعالى (المائدة ٣٣) : ﴿ إنَّما جزاء الذين يحاربون اللهَ ورسولَه ﴾ يعنى قُطّاعَ الطريق ، ومع هذا فلا نكفّرهم بذلك ولو كفرناهم لقتلناهم ولا بدَّ .

قال(١) : « وقد أحسن بعض الفضلاء حيث يقول : شرٌّ من إبليس من لم يسبقه فى سالف طاعة ، وجرى معه فى ميدان معصية — قال — ولا شكَّ بين العلماء أن إبليس كان أعْبَدَ الملائكة ، وكان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ، ثم استكبر ولُعن . ومعاوية لم يزل فى الإشراك وعبادة الأصنام الى أن أسلم ، ثم استكبر عن طاعة الله فى نصب أمير المؤمنين عليٍّ إماما ، فكان شرّاً من إبليس » . فنقول : [هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الاسلام وكل دين ، بل وعن العقل الذى يكون لكثير من الكفار ، مالا يخفى على من تدبره . فان(٢)] إبليس أكفرُ الكَفَرة ، ومن كفر فانما هو من أتباعه وقَتْلاه ، فكيف يكون أحدٌ شراً منه ؟ وقول القائل : شرٌّ من إبليس من لم يسبقه إلى طاعة ، هذا يقتضى أن كل من عصى الله فهو شرٌّ من إبليس . ثم نقول : إن أحداً من البشر لا يجرى مع إبليس فى ميدان معصيته كلها ، ولا يُتصوَّر أن بشراً يساويه فى معصيته ، لأنه عاند ربه كفاحاً ثم تفرَّغ لإغواء الخلق الى يوم القيامة . ثم عبادته / المتقدمة حبطت بكفره . وأيضاً فمن الذى قال إن إبليس كان أعْبَدَ الملائكة ؟ وأنه حمل العرش وحده ؟ وأنه كان طاوُسَ الملائكة ؟ وأنه ما ترك فى السماء رقعة ولا فى الأرض بقعة إلا وله فيها سجدة وركعة ؟ هذا مبناه على النقل ، ولم تأت آية ولا حديث بذلك . ثم يفترى ويكذب ويقول : لا شك بين العلماء ، فهذا إن كان قاله بعض الوعاظ [أو المصنّفين فى الرقائق(٣) أو بعض من ينقل فى التفسير من الإسرائيليات مالا أصل له ،

١٤٣

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) عن الاصل ٢ : ٢٣٤

(٣) كتب الرقائق هى التى يكتبها المتصدون لوعظ العوام ، وتدور حول الترغيب =

فمثل هذا لا يحتجُّ به فى جرزة بقل ، فكيف يحتج به فى جعل إبليس خيراً من كل من عصى الله من بنى آدم ، ويجعل الصحابة من هؤلاء الذين إبليس خيرٌ منهم (١)] فما وصف اللهُ ولا رسولُه إبليسَ بخير قط ، ولا كان من حملة العرش فضلا عن أن يحمله وحده . هذه خرافة وهذيان . ثم إبليس حَبِط عمله ، ومعاوية مُحِيَ كفرُه بإيمانه كغيره من الصحابة ، فما خطأك فى زعمك ارتدادَ معاوية وعثمان وصفوة الصحابة المشهود لهم بالجنة إلا [كخطأ] الخوارج فى تكفيرهم علياً . وعلى زعمك يكون ما زال علىٌّ مغلوبا مع المرتدّين ، ويكون الحسن قد خلع نفسه وسلم الأمر لمرتدّ ، وعلى زعمك يكون نصرُ الله لخالد أعظم من نصره علياً ، وما كل من عصى اللهَ يكون مستكبراً عن طاعته

قال : « وتَمادَى بعضهم فى التعصب حتى اعتقد إمامة يزيد ، مع ما صدر عنه من قتل الحسين وسبى نسائه فى البلاد على الجمال بغير قتب وزين العابدين مغلول » . فيقال : لم نعتقد أنه من الخلفاء الراشدين كما قاله بعض الجهلة من الأكراد (٢) ، وكما قيل هو نبى ، فهؤلاء نظراء من ادَّعى نبوّة علىّ أو إلهيته

= والترهيب بحكايات قد لا تدخل فى باب التراجم أو التاريخ ، لما يغلب عليها من المبالغة والغلو والتهويل الذى إذا لم يصطدم بسنن الله فى خلقه قد يصطدم بالنصوص الصريحة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . وما يورده أصحاب هذه الكتب من الأحاديث مسندة أو بلا سند ومعزوة الى مصادرها أو غير معزوة ، فانهم يتساهلون فى تحرى صحتها بحجة أنهم يوردونها لوعظ العوام ، لا لاستنباط الأحكام . ووعظ العوام قد تفيد فيه الأسوة والقدوة أكثر مما تفيد فيه أحاديث لو سمعها النبى ﷺ لأنكر تسعة أعشارها . وأكثر ما شاعت كتب الرقائق لما دب الضعف فى كيان المجتمع الاسلامى

(١) عن الاصل ٢٣٥ — ٢٣٦

(٢) أى الأكراد الهكارية الذين نزل فيهم الشيخ عدى بن مسافر (٤٦٧ — ٥٥٧) العبد الصالح الذى ضاق صدره بكذب الشيعة على يزيد فأعلن أنه إمام من أئمة المسلمين ، وأنه لا صحة لما ينسب اليه من الامور القادحة فى دينه وشهامته وأخلاقه . وقد شهد شيخ الاسلام ابن تيمية للشيخ عدى بن مسافر ـ فى الرسالة العدوية ـ بأن طريقته كانت سليمة . وفى =

وحُكى عن بعض أتباع بنى أمية أن الخليفة تقبل منه الحسنات ويُتجاوز له عن السيئات . فهؤلاء مع ضلالهم أقلُّ ضلالا ممن يعتقد عصمة المنتظر الذى يقولون انه فى السرداب من أربعمائة وخمسين سنة [1] ، وهو معدوم [2]

= زمن الشيخ حسن أحد خلفاء الشيخ عدى ابتلى جماعة بروافض عادوهم ، وقتلوا الشيخ حسناً وجرت فتن لا يحبها الله ولا رسوله ، فغلا الاكراد الهكارية فى شيخهم عدى وخليفته حسن ، وكما غلا بعض طوائف الروافض فى على وآل البيت غلا هؤلاء الاكراد فى يزيد حتى اعتقدوا نبوته . هكذا كانوا فى زمن شيخ الاسلام ، فألف (الرسالة العدوية) ليبين لهم فيها أن الشيخ عدى بن مسافر كان عبدا صالحا ، وأنه لو كان حيا لانكر عليهم غلوهم هذا فيه وفى يزيد . والرسالة العدوية توجد منها نسخة عتيقة ناقصة الآخر فى الخزانة التيمورية المحفوظة فى دار الكتب المصرية . وقد نقل العلامة المحقق أحمد تيمور باشا رحمه الله فقرات منها فى رسالته (اليزيدية ومنشأ نحلتهم) وقد طبعناها مرتين آخرهما سنة ١٣٥٢ . ومنها يتبين أن الاكراد الهكارية بعد أن غلوا فى يزيد حتى عدوه نبيا ، ازدادوا بعد ذلك غلوا فاتخذوه إلها ، وهم الذين يسمون (اليزيدية) . وهذه الطائفة من الاكراد يسكن أكثرهم فى مقاطعة سنجار من شمال العراق ، وفى ولاية أروان الروسية ، ومنهم شراذم مغمورة فى نواحى دمشق وبغداد وحلب . وكان الشيخ عدى بن مسافر قبل انتقاله الى جبال هكار يتعبد فى بقاع العزيز بين لبنان وسوريا ، ومولده بقرية بيت فار من أعمال بعلبك ، وأخذ التصوف عن عبد القادر الجيلى وعبد القاهر السهروردى وعقيل المنبجى وحماد الدباس وأبى الوفاء الحلوانى ، ولو التزم أتباعه طريقته وعقيدته لكانوا مسلمين صالحين ، لكنهم تمادوا فى الغلو الى أن كفروا أسخف الكفر وأرذله . وأصل غلوهم من غلو الرافضة ولكن على نقيضه

(١) تقدم فى هامش ص ٣٠ أن شيخ الاسلام قال فى الاصل (١ : ٢٩) إن الموهوم دخل السرداب — فى زعم الرافضة — منذ أكثر من أربعمائة وخمسين سنة . ولما كان الرافضة يزعمون أن ذلك كان سنة ٢٦٠ استدللت منه على أن شيخ الاسلام ألف أصل هذا الكتاب بعد سنة ٧١٠ . ولما قام الذهبى باختصار هذا الكتاب العظيم قال فى أواخر ص ٧ من مخطوطة المختصر ان دخول الموهوم فى السرداب من أربعمائة وستين عاما ، فاستدللنا منه على أن اختصاره كان سنة ٧٢٠ أى قبل وفاة شيخ الاسلام بثمانى سنين

(٢) لأنه لم يلد ولم يولد كما تقدم فى ص ٣١ و ٩٧ و ١٧٣ — ١٧٥

وقد ذهبت المرجئة — وهم خلائق — إلى أن التوحيد لا يضرُّ معه شيء ، ونحن نقول : خلافة النبوَّة ثلاثون سنة ثم صارت ملكا كما ورد فى الحديث . وإن عنيتَ باعتقاد إمامة يزيد أنه كان مَلِكَ وقتِه / وصاحبَ السيف كأمثاله من المروانية والعباسية ، فهذا أمر متيقن ، وحكم يزيد على حوزة الاسلام سوى مكة فانه غلب عليها ابن الزبير وامتنع عن بيعة يزيد ، ولم يَدْعُ إلى نفسه حتى بلغه موت يزيد[1]

١٤٤

(١) الكلام على خلافة يزيد يتفرع الى مسألتين : أولاهما أهليته لهذا المنصب ، والأخرى اهتمام أبيه بأخذ البيعة له دون غيره . أما المسألة الأولى فقد تقدم فى ص ٢٨ وص ١٨١ أن يزيد تربى وشب على الشهامة والرجولة والاستقامة فى أخبية البدو عند أخواله من قضاعة ، وأنه مظلوم بما شحن به المغرضون كتب الأخبار من الكذب عليه . ويكفيه شهادة محمد بن على بن أبى طالب له ودفاعه عنه عندما كان عبد الله بن مطيع داعية ابن الزبير يحرض الناس فى المدينة على خلع إمامهم يزيد بن معاوية ، وينسب اليه ما ليس فيه ، ومن ذلك زعمه أن يزيد يشرب الخمر ، ويترك الصلاة ، ويتعدى حكم الكتاب ، فقال له محمد بن على بن أبى طالب المعروف بابن الحنفية : « ما رأيت منه ما تذكرون ، وقد حضرته وأقمت عنده فرأيته مواظبا على الصلاة ، متحريا للخير ، يسأل عن الفقه ، ملازما للسنة » قالوا له : فان ذلك كان منه تصنعا لك . فقال : وما الذى خاف منى أو رجا حتى يظهر إلىَّ الخشوع ؟ أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر ؟ فلئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركاؤه ، وإن لم يكن أطلعكم فما يحلُّ لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا . قالوا : إنه عندنا لحق وإن لم نكن رأيناه ، فقال لهم : أبى الله ذلك على أهل الشهادة فقال (الزخرف ٨٦) : ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ ، ولست من أمركم فى شيء . قالوا : فلعلك تكره أن يتولى الأمر غيرك ، فنحن نوليك أمرنا . قال : ما أستحل القتال على ما تريدوننى عليه تابعا ولا متبوعا . قالوا : فقد قاتلت مع أبيك . قال : جيئونى بمثل أبى أقاتل على مثل ما قاتل عليه . فقالوا : فمر ابنيك أبا القاسم والقاسم بالقتال معنا . قال : لو أمرتهما قاتلت . قالوا : فقم معنا مقاما تحض الناس فيه على القتال . قال : سبحان الله ، آمر الناس بما لا أفعله ولا أرضاه ؟ اذن ما نصحت لله فى عباده . قالوا : إذن نُكرهك . قال : إذن آمر الناس بتقوى الله ، وألا يُرضوا المخلوق بسخط الخالق (وخرج الى مكة) . انظر هذه الشهادة ليزيد فى البداية والنهاية لابن كثير (٨ : ٢٣٣) وهو نص تاريخى من شاهد عيان لو روى الرواة عنه أى نص شرعى من دين =

ـ ما الذي ظهر من علمه؟

[فكون الواحد من هؤلاء إماما — بمعنى أنه كان له سلطان ومعه السيف يولى

= الاسلام لقبله منه جميع أئمة الاسلام . وحسبك أنه أحد أبناء أمير المؤمنين على بن أبى طالب. وفى كتاب الإمارة من صحيح مسلم (ك ٣٣ ح ٥٨ ج ٦ ص ٢٢) أن عبد الله ابن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ذهب فى تلك المناسبة الى عبد الله بن مطيع ، فقال ابن مطيع لرجاله : اطرحوا لأبى عبد الرحمن وسادة . فقال له ابن عمر : إنى لم آتك لأجلس ، أتيتك لاحدثك حديثا سمعت رسول الله ﷺ يقوله : « من خلع يداً من طاعة ، لقى الله يوم القيامة لا حجة معه . ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » . وفى كتاب الفتن من صحيح البخارى (ك ٩٢ ب ٢١ ج ٨ ص ٩٩) أن أهل المدينة لما خلعوا يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال : انى سمعت رسول الله ﷺ يقول « يُنصب لكل غادر لواء يوم القيامة » وإنا قد بايعنا هذا الرجل (يعنى إمام المسلمين فى وقته يزيد بن معاوية) على بيع الله ورسوله ، وإنى لا أعلم غدرا أعظم من أن يُبايَع رجل على بيع الله ورسوله ثم ينصب له القتال ، وإنى لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا بايع فى هذا الأمر إلا كانت الفيصل بينى وبينه . ومما يدل على علم يزيد وتؤدته ووقاره ما نقله الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية (٨ : ٢٢٨) عن الامام المدائنى أن حبر الامة عبد الله بن عباس وفد على أمير المؤمنين معاوية بعد وفاة الحسن بن على ، فدخل يزيد على ابن عباس وجلس منه مجلس المعزى . فلما نهض يزيد من عنده قال ابن عباس : « اذا ذهب بنو حرب ذهب علماء الناس »

هذا بعض ما يقال عن أهلية يزيد لامامة وقته ، ومبايعة كبار الصحابة له ، وشهادة ابن على بن أبى طالب له ببطلان ما كان يفتريه عليه الذين سينصب الله لهم لواء الغدر يوم القيامة . وأما عن اختيار ابيه له دون غيره من شباب قريش ، فان شباب قريش المعاصرين ليزيد — ممن يحدثون أنفسهم بولاية الامر لبعض الاعتبارات التى يعرفونها لأنفسهم — كانوا كثيرين جدا ، حتى سعيد بن عثمان بن عفان ومن هم دون سعيد كانوا يطمعون بولاية الأمر بعد معاوية . ومبدأ الشورى فى انتخاب الخليفة أفضل بكثير من مبدأ ولاية العهد . لكن معاوية كان يعلم — بينه وبين نفسه — أن فتح باب الشورى فى انتخاب من يخلفه سيحدث فى الأمة الاسلامية مجزرة لا ترقأ فيها الدماء إلا بفناء كل ذى أهلية فى قريش لولاية شىء من أمور هذه الأمة . ومعاوية أحصف من أن يخفى عليه أن المزايا موزعة بين هؤلاء الشباب القرشيين ، فاذا امتاز أحدهم بشىء منها على أضرابه ولداته ، فان فيهم من يمتاز عليه بشىء آخر منها . غير أن يزيد - مع مشاركته لبعضهم فى بعض مايمتازون به - يمتاز عليهم بأعظم =

ويعزل ويعطى ويحرم ويحكم وينفذ ويقيم الحدود ويجاهد الكفار ويقسم الأموال —

= ما تحتاج اليه الدولة ، أعنى القوة العسكرية التى تؤيده إذا تولى الخلافة فتكون قوة للاسلام ، كما تؤيده اذا أوقع الشيطان الفتنة على هذا الكرسى بين المتزاحمين عليه ، فيكون مالا يحب كل مسلم أن يكون . ولو لم يكن ليزيد إلا أخواله من قضاعة ، وأحلافهم من قبائل اليمن ، لكان منهم مالا يجوز لبعيد النظر أن يسقطه من قائمة الحساب عندما يفكر فى هذه الأمور . أضف هذا الى ما قرره ابن خلدون عند كلامه على مسير الحسين الى العراق للخروج على يزيد حيث قال فى فصل « ولاية العهد » من مقدمة تاريخه : « وأما الشوكة فغلط يرحمه الله فيها ، لأن عصبية مضر كانت فى قريش ، وعصبية قريش فى عبد مناف ، وعصبية عبد مناف إنما كانت فى بنى أمية ، تعرف ذلك لهم قريش وسائر الناس ولا ينكرونه . وإنما نسى ذلك أول الاسلام لما شغل الناس من الذهول بالخوارق وأمر الوحى . . . حتى إذا انقطع أمر النبوة والخوارق المهولة تراجع الحكم بعض الشىء للعوائد ، فعادت العصبية كما كانت ، وأصبحت مضر أطوع لبنى أمية من سواهم » .

فاختيار معاوية ليزيد لوحظ فيه المصلحة العامة للامبراطورية الاسلامية التى كانت يومئذ فى دور الاتساع ، وكانت الدعوة الاسلامية تمتد بامتدادها ، وأعظم ما كان هذا الاتساع والامتداد فى زمن عثمان ومعاوية وخلفائهما ، فكان لا بد من توجيه عزائم العروبة بجناحيها ـ اليمن ومضر ، أو قحطان وعدنان ـ وقبل أن يختار معاوية يزيد لولاية العهد كان يمرنه على المهمة التى أعده لها ، ومنها توجهه فى سنة ٤٩ لاكتساح الامبراطورية البيزنطية حتى خفقت راياته تحت أسوار القسطنطينية ، وكان تحت هذه الرايات أمثال عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن العباس بن عبد المطلب وأبى أيوب الأنصارى وعبد الله بن الزبير ، وبهذا الجهاد الاسلامى العظيم تحققت الرؤيا الثانية التى رآها النبى ﷺ فى قيلولته بقبا لما كان بمنزل خالة خادمه أنس كما تقدم فى ص ٢٣٣ . وإذا أضيف الى ذلك شهادة محمد بن الحنفية (ابن الامام على كرم الله وجهه) بكذب كل ما قاله المغرضون عن يزيد ، عادت الى هذا القرشى المظلوم صورته الحقيقية التى تلتئم مع زمن الخير الذى كان يزيد أحد أئمته ، وأزيلت بذلك الوصمة عن التاريخ الاسلامى نفسه بعد أن حرص الاشرار على تلطيخه بها . ولو كان المقام هنا أوسع وأرحب لأتينا على حقائق أخرى كثيرة ، فارجع الى بعضها فى تعليقاتنا على العواصم من القواصم ، ولو أن فى العمر متسعا لكان من حق الاسلام علىّ أن أضع بين أيدى شباب المسلمين تاريخا لصدر الاسلام تمتلىء به صدورهم غبطة واعتزازاً ، ويعلمون منه سر الله فى =

أمرٌ مشهور متواتر لا يمكن جحده ، وهذا معنى كونه إماماً وخليفة وسلطانا ، كما أن إمام الصلاة هو الذى يصلى بالناس ، فاذا رأينا رجلا يصلى بالناس كان القول بأنه «إمام» أمراً مشهوداً محسوسا لا تمكن المكابرة فيه . وأما كونه بَرّاً أو فاجرا ، مطيعا أو عاصيا فذاك أمر آخر . فأهل السنة إذا اعتقدوا إمامة الواحد من هؤلاء : يزيد ، أو عبد الملك ، أو المنصور أو غيرهم كان بهذا الاعتبار . ومن نازع فى هذا فهو شبيه بمن نازع فى ولاية أبى بكر وعمر وعثمان ، وفى مُلْك كسرى وقيصر والنجاشى وغيرهم . وأما كون الواحد من هؤلاء معصوما فليس هذا اعتقادَ أحد من العلماء . وكذلك كونه عادلا فى كل أموره ، مطيعا فى جميع أفعاله ليس هذا اعتقادَ أحد من المسلمين . وكذلك وجوب طاعته فى كل ما يأمر به — وإن كان معصية لله — ليس هو اعتقادَ أحد من المسلمين . ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يُشارَكون فيما يُحتاج اليهم فيه من طاعة الله : فنصلى خلفهم الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات الى يقيمونها هم ، لأنها لو لم تُصلَّ خلفهم أفضى الى تعطيلها . ونجاهد معهم الكفار . ونحجُّ معهم البيت العتيق . ويُستعان بهم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإقامة الحدود . فان الانسان لو قُدِّر أن يحجَّ فى رفقه لهم ذنوب وقد جاءوا يحجون لم يضرَّه هذا شيئا . وكذلك الغزو وغيره من الأعمال الصالحة إذا فعلها البَرُّ وشاركه فى ذلك الفاجر لم يضرَّه ذلك شيئا ، فكيف إذا لم يمكن فعلها إلا على هذا الوجه . . . ويستعان بهم أيضا فى العدل فى الحكم ، والقَسْم ، فانه لا يمكن عاقلا أن ينازع فى أنهم كثيراً ما يعدلون فى حكمهم وقسمهم ، ويعاونون على البر والتقوى (١)

= اعتلاء كلمة الاسلام وانتشاره فى أوربا وآسيا وافريقية أيام دولة بنى أمية ، وهذا التاريخ حاجة من حاجات هذه الأمة وضرورة من ضروراتها ، وعسى الله أن يوفق من يقوم لها بذلك كاملا وافيا

(١) ومما نحمد الله عليه أن أمة محمد الى خير ، وأن ولاة أمرها الأولين — وإن كانوا غير معصومين — فهم فى الذروة العليا من الصلاح والاستقامة وعمل الخير ، وان الذين هم دونهم بدرجات كثيرة فى الأمم الأخرى كانت شعوبهم تعرف لهم فضلهم ، وتسجل لهم حسناتهم ، وتتلطف فى ذكر هفواتهم مقرونة الى أعذارهم فيها . ومن العجيب أن الذين هم خير منهم من =

ولا يعاونون على الاثم والعدوان] [١] فاذا غلب على الأمر خليفة كيزيد وعبد الملك والمنصور فإما أن يقال يجب منعه من الأمر وقتاله ، وهذا رأىٌ فاسد يؤدّى الى سفك الدماء وإن كان الخارج دَيّناً [٢] ، [وقلَّ من خرج على إمام ذى سلطان إلا كان ما تولَّد على فعله من الشرّ أعظمَ مما تولد من الخير ، كالذين خرجوا على يزيد فى المدينة [٣] ، وكابن

═حكامنا وملوكنا تسلط بعض الاشرار على سيرتهم فكتموا جوانب الخير منها ، وأساءوا تأويل ذلك ، وهولوا فيما صدر عنهم من أخطاء ، بل اخترعوا منها ما لم يقع . وفى ظنهم أنهم يسيئون الى أولئك الولاة والحكام ، لكنهم فى الواقع كانوا يسيئون الى الأمة ، ويحملونها على اليأس من نفسها ، والاشمئزاز من ماضيها . أما أنصار الحق من أهل السنة ـ كالبخارى ومسلم وحفاظ الحديث ـ فقد كانوا معتدلين فى تدوين الأخبار مروية عن أهل الصدق ، ولعلهم فيما دونوه من أخبار ما بعد الخلفاء الراشدين كانوا تحت تأثير الموازنة بين الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، فبخسوا الذين بعدهم بعض حقهم الذى كان عظيما فى ذاته وإن كان دون ما كان عليه أبو بكر وعمر . وعلى كل حال فأهل السنة لا يعتقدون العصمة فى أحد بعد رسول الله ﷺ ويحرصون على إعطاء كل ذى حق حقه . ونحن فى هذا العصر إذا استأنفنا دراسة تاريخنا ، واستطعنا أن نجرده من الاكاذيب التى طرأت عليه ، فاننا سنتوصل الى اكتشاف أسباب النصر والتوفيق الذى كتبه الله للذين أنشأوا هذا العالم الاسلامى ، ونشروا دعوة الله فى آفاق الأرض ، وسنعلم حينئذ أن كثيرين ممن شوه المبطلون سيرتهم انما كانوا من أعظم أبطال التاريخ ، وأنهم كانوا فى زمانهم بهجة الدنيا وزينة الأرض . رحمهم الله وأحسن اليهم فى جنات النعيم

(١) عن الاصل ٢ : ٢٣٩ - ٢٤٠

(٢) والسفاح والمنصور ورهطهما لما خرجوا على مروان بن محمد خرجوا بدعوى أنهم أدين وأصلح ، فلما حكموا لم يكونوا خيراً من الذين خرجوا عليهم ، وقد صارحهم بسوء فعلهم الإمام الاوزاعى حتى خشى الذين كانوا الى جانبه أن تصيب دماؤه ملابسهم بسيف العباسى الذى كان الاوزاعى يؤنبه على ما فعل قومه ببنى عمومتهم ، وأن ما سفكوه من دمائهم كان حراماً عليهم . وقد قال الاوزاعى ذلك قبل أن تتاح للتاريخ فرصة المقارنة بين الدولتين ، والله سيحكم بينهما وهو أحكم الحاكمين

(٣) وقد نهاهم عن ذلك عبد الله بن عمر كما فى صحيح مسلم وصحيح البخارى ، ونهاهم عن═

الأشعث الذى خرج على عبد الملك فى العراق ، وكابن المهلَّب الذى خرج على أبيه بخراسان ، وكأبى مسلم صاحب الدعوة الذى خرج عليهم بخراسان أيضا ، وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة . . . وغاية هؤلاء إما أن يُغلَبوا و إما أن يَغلِبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة . فان عبد الله بن على [العباسى] وأبا مسلم قتلا خلقا كثيرا وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور . وأما أهل الحَرَّة وابن الاشعث وابن المهلَّب فهُزِموا وهُزم أصحابهم ، فلا أقاموا دينا ولا أبقوا دنيا . والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين وصلاح الدنيا . وان كان فاعل ذلك من عباد الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من علىّ وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ، ومع هذا لم يحمدوا ما فعلوه من القتال ، وهم أعظم قدراً عند الله وأحسنُ نية من غيرهم . وكذلك أهلُ الحَرَّة كان فيهم من أهل العلم والدين خَلق ، وكذلك أصحابُ ابن الاشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين ، والله يغفر لهم كلهم . وقد قيل للشَّعْبىّ فى فتنة ابن الأشعث : أين كنت يا عامر ؟ قال : « كنت حيث يقول الشاعر :

عَوىٰ الذئبُ ، فاستأنستُ بالذئب إذا عَوىٰ وصَوَّت إنسانٌ فكدتُ أطيرُ

أَصابَتْنا فتنةٌ لم نكن فيها بَرَرَةً أتقياء ، ولا فَجَرَةً أقوياء » . وكان الحسن البصرى يقول : إن الحَجّاج عذابُ الله ، فلا تدافعوا عذابَ الله بأيديكم ، ولكن عليكم بالاستكانة والتضرُّع ، فان الله يقول (المؤمنون ٧٦) : ﴿ ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربِّهم وما يتضرَّعون ﴾ . وكان طَلْقُ بن حبيب يقول : اتقوا الفتنةَ بالتقوى . فقيل له : أَجْمِلْ لنا التقوى . فقال : أن تعمل بطاعة الله ، على نور من الله ، ترجو رحمة الله . وأن تترك معصية الله ، على نور من الله ، تخاف عذابَ الله . رواه أحمد وابن أبى الدنيا . وكان أفاضل

= ذلك محمد بن على بن أبى طالب كما فى البداية والنهاية لابن كثير ، وقد مضى نقل النصوص عن ذلك فى ص ٢٨١ — ٢٨٢ . وسيأتى فى الصفحة التالية أن سعيد بن المسيب وعلى بن الحسين زين العابدين وغيرهما كانوا ينهون عن ذلك يومئذ . رحمهم الله جميعا ورضى عنهم

المسلمين ينهون عن الخروج والقتال فى الفتنة ، كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المُسَيَّب وعلىّ بن الحسين (١) وغيرهم ينهون عام الحَرَّة عن الخروج على يزيد . وكما كان الحسن ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج فى فتنة ابن الأشعث ، ولهذا استقرَّ أمر أهل السنة على ترك القتال فى الفتنة للاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبى ﷺ ، وصاروا يذكرون هذا فى عقائدهم ، ويأمرون بالصبر على جَوْر الأئمة وترك قتالهم ، وإن كان قد قاتلهم فى الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين . و بابُ قتال أهل البغى ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يشتبه بالقتال فى الفتنة ، وليس هذا موضع بسطه . ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبى ﷺ فى هذا الباب ، واعتبر أيضا اعتبار أُولى الأبصار ، علم أن الذى جاءت به النصوص النبوية خير الأمور . ولهذا لما أراد الحسين رضى الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق — لما كاتبوه كتباً كثيرة — أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر وابن عباس وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج ، وغلب على ظنهم أنه يُقتل ، حتى أن بعضهم قال : أستودعك الله من قتيل ، وقال بعضهم : لولا الشناعة لأمسكتك ومنعتك من الخروج . وهم بذلك قاصدون نصيحته ، طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين . والله ُ ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد ، لكن الرأى يصيب تارة ويخطىء أخرى (٢) . فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك ، إذ لم يكن فى الخروج مصلحة لا فى دين ولا فى دنيا ، بل تمكن أولئك الظلمةُ الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلوما شهيدا ، وكان فى خروجه وقتله من الفساد ما لم يحصل لو قعد فى بلده ، فان ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شىء ، بل زاد الشرُّ بخروجه وقتله ونقصَ الخيرُ

---

(١) هو زين العابدين الذى تزعم الرافضة أنه إمامهم الرابع ، ومع ذلك فهم يخالفونه فى موقفه هذا من نهى أهل مدينة جده ﷺ عن الخروج على يزيد ، وهو بنفسه قد علم مما وقع له ولابيه عليهما السلام أن المحرضين على هذه الفتن والراضين بها كلهم أشرار خارجون على سنة الاسلام منقادون لتسويل الشيطان

(٢) انظر ما تقدم فى التعليق على ص٢٦٦ — ٢٦٧

بذلك وصار سببا لشرٍّ عظيم ، وكان قتلُ الحسين مما أوجب الفتن ، كما كان قتلُ عثمان مما أوجب الفتن . وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبيُّ ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد فى المعاش والمعاد ، وأن من خالف ذلك متعمدا أو مخطئا لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ، ولهذا أثنى النبى ﷺ على الحسن بقوله « ان ابنى هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » ولم يثن على أحد لا بقتال فى فتنة ولا بخروج على الأئمة ولا نزع يد من طاعة ولا بمفارقة الجماعة] [١]

وقد ثبت فى البخارى من حديث ابن عمر عن النبى ﷺ : « أول جيش يغزون القُسْطَنطِينية مغفور لهم » فأولُ من غزا القسطنطينية جيش بعثهم معاوية وعليهم ابنه يزيد وفيهم من سادات الصحابة أبو أيوب الانصارى ، فحاصروها [٢] . ثم الفتن — كالجمل وصِفِّين والحَرَّة ومقتل الحسين ووقعة مرج راهط وقتلة التوّابين بعين الورد وفتنة ابن الأشعث وأضعاف ذلك مما يطول ذكره ، وأعظم من ذلك فتنة عثمان ، ولهذا جاء فى الحديث [المرفوع الذى رواه الإمام أحمد فى المسند وغيره [٣]] : « ثلاثٌ من نجا منهن فقد نجا : موتى ، وقتل خليفة مضطهد بغير حق ، والدجّال »

وأما قوله [٤] « السبى ، والحمل على الجمال بلا أقتاب » فهذا من الكذب الواضح ، ما استحلت أمةُ محمد ﷺ سبى هاشمية ، وإنما قاتلوا الحسين خوفا منه ومن أن يزيل عنهم الملك . فلما استشهد فرغ الأمر ، وبُعث بآله الى المدينة . ولكن جهل الرافضة إليه المنتهى . ولا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب ، وفاعله والراضى به مستحق للعقاب . لكن ليس قتله بأعظم من قتل أبيه ، وقتلِ زوج أخته عمر ، وقتلِ زوج خالته عثمان .

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٤١ — ٢٤٢

(٢) وكانت منية أبى أيوب الانصارى فى تلك الغزاة ، فدفن رضى الله عنه تحت أسوار القسطنطينية ، فى مكان هناك مبارك مشهور معروف باسمه الى هذا اليوم

(٣) عن الاصل ٢ : ٢٤٦

(٤) أى الرافضى المردود عليه

قال [١] « وأُنزلَ فى الحسن والحسين (الشورى ٢٣) : ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودَّة فى القُرْبىٰ ﴾ » فهذا باطل ، فان الآية مكية بلا ريب [نزلت قبل أن يتزوَّج علىّ بفاطمة رضى الله عنهما ، وقبل أن يولد له الحسن والحسين . فان علياً إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة فى العام الثانى ، ولم يدخل بها إلا بعد غزوة بدر فى شهر رمضان سنة اثنتين ، وقد تقدم الكلام على الآية الكريمة [٢] وأن المراد بها ما بينه ابنُ عباس رضى الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قريش إلا وبينها وبين رسول الله ﷺ قرابة فقال ﴿ لا أسألكم عليه أجراً إلا المودَّة فى القربىٰ ﴾ : إلا أن تودُّونى فى القرابة التى بينى وبينكم [٣] . رواه البخارى وغيره] [٤]

١٤٥

قال [١] « وتوقف جماعة فى لعنته — يعنى يزيد — مع أنه عندهم ظالم وقد قال تعالى (هود ١٨) : ﴿ ألا لعنةُ الله على الظالمين ﴾ . وقد سأل مُهنًّا أحمدَ بن حنبل عن يزيد ، فقال : هو الذى فعل ما فعل . وقال له ولده صالح : إن قوماً ينسبوننا إلى تولّى يزيد ، فقال : يا بنى ، وهل يوالى يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ فقال : لم لا تلعنه ؟ قال : وكيف لا ألعن من لعنه الله ، قال تعالى (سورة محمد ٢٢ — ٢٣) : ﴿ فهل عَسَيْتُم إن تَوَلَّيتم أن تفسدوا فى الأرض وتُقَطِّعوا أرحامَكم ، أولئك الذين لعنهمُ اللهُ فأصَمَّهم وأعمىٰ أبصارهم ﴾ فهل يكون فساد أعظم من نهب المدينة وسبى أهلها وقتل سبعمائة من قريش والأنصار وقتل عشرة آلاف ممن لم يعرف من عبد أو حرّ ، حتى وصلت الدماء الى قبر

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) فى ص ١٦٩

(٣) ومن أدنى قرابة قريش الى النبى ﷺ قرابة أبى سفيان ، وقد تقدم فى التعليق على ص ٢٥٣ أن النبى ﷺ كان إذا أوذى وهو بمكة دخل دار أبى سفيان ، ولذلك أعلن النبى ﷺ يوم الفتح أن من دخل دار أبى سفيان فهو آمن . وانظر ما أوردناه فى ذلك التعليق من مظاهر المودة التى كانت بين النبى ﷺ وأبى سفيان قبل اسلامه

(٤) عن الاصل ٢ : ٢٥٠ وقد أوجزه الحافظ الذهبى فى سطر واحد

رسول الله ﷺ وامتلأت الروضة . ثم ضرب الكعبة بالمنجنيق وهدمها وأحرقها . وقال رسول الله ﷺ : إن قاتل الحسين فى تابوت من نار ، عليه نصف عذاب أهل النار . وقد قال عليه السلام : اشتدَّ غضبُ الله وغضبى على من أراق دم أهلى وآذانى فى عترتى » . فيقال : القولُ فى لعنة يزيد كالقول فى لعنة أمثاله من الملوك والخلفاء وغيرهم . ويزيد خير من غيره كالمختار الذى انتقم من قَتَلة الحسين ، فانه ادَّعى أن جبريل ينزل عليه . وخير من الحجاج . [ومع هذا فيقال : غاية يزيد وأمثاله من الملوك أن يكونوا فُسّاقاً [1]] فلعنة الفاسق المعيَّن ليست مأموراً بها ، إنما جاءت السنة بلعنة الأنواع ، مثل : لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده . لعن الله آكل الربا وموكله . لعن الله المحلِّل والمحلَّل له . لعن الله الخمر وعاصرها وغير ذلك . وذهب طائفة من الفقهاء الى جواز لعنة المعيَّن ، [وقيل : إنه لا يجوز ، كما قال ذلك طائفة أخرى . . . والمعروف عن أحمد كراهية لعن المعين . . . وأنه يقول كما قال الله تعالى ﴿ ألا لعنة الله على الظالمين ﴾ [2]] . وفى البخارى أن رجلا كان يدعى خمارا ، وكان يشرب الخمر ، وكان يُؤتى/ به النبىّ ﷺ فيضرب به . فقال رجل: لعنه الله ما أكثرَ ما يُؤتىٰ به ! فقال النبى ﷺ « لا تلعنه ، فانه يحبُّ اللهَ ورسوله » فنهى عليه السلام عن لعنة هذا المعيَّن مع كونه لعن شارب الخمر مطلقا . ومن المعلوم أن كل مسلم لا بدَّ أن يحبَّ الله ورسوله ، إلاّ أن يكون منافقا فذاك ملعون . ومن جوَّز لعنةَ المعيَّن لفسقه يقول ألعنه وأصلّى عليه ، فانه مستحق للعقاب فيلعن ، ومستحق للثواب من وجه الاسلام فيُصلَّى عليه . وهذا مذهب الصحابة وسائر أهل السنة والكرّامية والمرجئة ومذهب كثير من الشيعة الذين يقولون ان الفاسق لا يخلَّد فى النار . وقالت الخوارج والمعتزلة و بعض الشيعة يخلَّد ، وأجمعوا على أنه إذا تاب لم يخلَّد . والذى يلعن يزيد ونحوه يحتاج الى ثبوت أنه فاسق ظالم ، وأن لعنة الفاسق الظالم المعيَّن جائزة ، وإلى أن يزيد مات ولم يتب مما اجترم . ثم العذاب قد يرتفع موجبه لمعارض راجح لحسنات

١٤٦

(١) عن الاصل ٢ : ٢٥١

(٢) عن الاصل ٢ : ٢٥٢

ماحية ومصائب مكفّرة ، وقد قال تعالى (النساء ٤٨ و ١١٦) : ﴿ إنّ اللهَ لا يغفرُ أنْ يُشْرَكَ به ويَغفِر ما دُونَ ذلك لمن يشاء ﴾ وقد صحّ أن أول جيش يغزو القسطنطينية مغفورٌ لهم ، وأولُ جيش غزاها كان أميرهم يزيد[1] ، [ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بدّ لهم من ظلم ، فان فتح هذا الباب ساغ أن يُلعَن أكثر موتى المسلمين ، والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين ، لم يأمر بلعنتهم . ثم الكلام فى لعنة الأموات أعظم من لعنة الحى[2]] وقد صحّ عنه عليه السلام أنه قال « لا تسبُّوا الأموات ، فانهم قد أفضوا إلى ما قدّموا » . وأما نقلُكَ عن أحمد فالثابتُ عنه من رواية [ابنه] صالح أنه قال : ومتى رأيتَ أباك يلعن أحدا ؟ ونُقل عنه لعنته من رواية منقطعة [ليست ثابته عنه[3]] . وقوله تعالى (سورة محمد ٢٣) : ﴿ أولئك الذين لعنهم الله ﴾ [لا يدل على لعن معيَّن ، ولو كان كل ذنب لُعن فاعله يُلعن المعيَّن الذى فعله لَلُعِن جمهور الناس ، وهذا بمنزلة الوعيد المطلق ، لا يستلزم ثبوتَه فى حق المعيَّن إلا اذا وُجدت شروطه وانتفت موانعه ، وهكذا اللعن . هذا بتقدير أن يكون يزيد فعل ما يقطع به الرحم . ثم إن هذا تحقق فى كثير من بنى هاشم الذين تقاتلوا — من العباسيين والطالبيين — فهل يُلعن هؤلاء كلهم ؟ وكذلك من ظلم قرابة له ، لا سيا وبينه وبينه عدة آباء ، أيلعنه بعينه ؟ ثم إذا لُعن هؤلاء لُعن كل من شمله ألفاظه وحينئذ فيُلعن جمهور المسلمين . وقوله تعالى ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم ، أولئك الذين لعنهم الله فأصمّهم وأعمى أبصارَهم ﴾[3]] وعيدٌ عامّ فى كل من فعل ذلك ، فقد فعل بنو هاشم بعضُهم ببعض أعظمَ مما فعل يزيد[4] ، فان قلتَ بموجبه لعنتَ ما شاء الله من العباسيين والعلويين [وغيرهم

---

(١) انظر ص ٢٨٨ (٢) عن الاصل ٢ : ٢٥٢

(٣) عن الاصل ٢ : ٢٥٣

(٤) هذه الحقيقة التاريخية يعرفها كل من اشتغل بدراسة التاريخ الاسلامى ، وقد سمعتُ العلامة الشيخ محمد الخضرى يقررها بحماسة وقوة لما كان فى زيارة الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بمنزله فى حى المنيرة بالقاهرة فى إحدى ليالى شهر رمضان سنة ١٣٢٩ ، وكان ذلك قبل =

من المؤمنين[١]] . ولابن الجوزى كتاب فى إباحة لعن يزيد يردّ فيه على عبد المغيث الحربى[٢] [فانه كان ينهى عن ذلك[١]] ، وقيل إن الخليفة الناصر [لما بلغه نهى الشيخ

١٤٧ عبد المغيث عن ذلك[١]] قصده وسأله عن ذلك / [وعرف عبدُ المغيث أنه الخليفة ولم يُظهر أنه يعلمه[١]] فقال : أنا قصدى كفُّ الألسنة عن لعن خلفاء المسلمين وولاتهم ، وإلاّ لو فتحنا هذا الباب لكان خليفتنا أحقَّ باللعن لفعله العظائم [وجعل يعدّد مظالم الخليفة[١]] حتى قال له : ادعُ لى يا شيخ . وذهب .

وأما فعله بأهل الحَرَّة[٣] ، فانهم لما خلعوه ، وأخرجوا نوابه ، و [حاصروا]

= أن ينتشر انتقاد علامة الهند الشيخ شبلى النعمانى لكتاب جرجى زيدان « تاريخ التمدن الاسلامى » ، فلما طبع كتاب الشيخ شبلى النعمانى ، وظهرت بعده الطبعة الأولى فى مدينة قسنطينة بالجزائر لكتاب القاضى ابن العربى (العواصم من القواصم) ، ازداد الناس يقظة للاكاذيب التى شوهت كثيراً من كتب التاريخ ، وأخذوا يتحررون منها ، وأخشى أن يكون ما كتب عن العباسيين أيضا قد دخلته الأغراض كما دخلت الأغراض الطائفية والشعوبية فيما كتب عن الأمويين ، ولا بد من دراسة جديدة محايدة لكل هذه الأحداث وعواملها ، لنتوصل الى تاريخ نظيف بعيد عن عصبية الطوائف المغرضة التى كذبت حتى على رسول الله ﷺ وعلىّ وبنيه وقوّلتهم ما لم يقولوا . أما الآن فان عمراً شبَّ عن الطوق ، وأخذ الناس يتحرون الحقائق ببصائر نيرة ومن مراجع أصيلة ، وإن للباطل جولة ثم يضمحل

(١) عن الاصل (٢ : ٢٥٣)

(٢) الامام الحافظ الزاهد القدوة عبد المغيث بن زهير بن علوى الحربى (٥٠٠-٥٨٣) كان صالحاً صدوقا أمينا حسن الطريقة جميل السيرة حميد الأخلاق مجتهداً فى اتباع السنة والآثار منظورا اليه بعين الديانة والأمانة . قال ابن الحنبلى : كنت إذا رأيته خُيّل الى أنه أحمد بن حنبل . وحسبك فى جلالة قدره أن يأتيه الخليفة متنكرا ، وأن يتجاهله ، ويقول فيه بوجهه مالا يواجه به رجلا من عامة الناس

(٣) الحرة أرض بركانية ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار ، وتسمى اللابة أيضا . وأكثر ما تكون مستديرة ، فاذا كانت أرضا مستطيلة فهى الكراع . وتجمع على حرار . وأكثر ما تكون الحرار فى بلاد العرب حوالى المدينة الى الشام . وسمى ياقوت منها تسعاً وعشرين ، واقتصر أبو عبيد على ثمانى عشرة . وفى المدينة وعلى مقربة منها حرار : =

عشيرته[1] ، أرسل اليهم — مرّة بعد مرة — يطلب الطاعة ، فامتنعوا وصمموا[2] ، فجهز

= إحداهن حرة قباء قبلى المدينة ، وحرة الوبرة على ثلاثة أميال من المدينة ورد ذكرها فى حديث أهبان فى أعلام النبوة ، وحرة النار قريبة من حرة ليلى قرب المدينة . والحرة التى تحدث عنها الرافضى المردود عليه هى حرة واقم مضافة الى جبل سمى برجل من العماليق اسمه واقم كان قد نزلها فى الدهر الأول ، وفى حرة واقم كانت الوقعة المشهورة فى أيام يزيد بن معاوية سنة ٦٣

(١) أى لما خلع أهل المدينة البيعة التى كانت فى أعناقهم لامامهم يزيد بن معاوية وفعلوا بنوابه وعشيرته مالا يرضاه الله

(٢) قد علم القارئ مما تقدم فى ص ٢٨١ أن عبد الله بن الزبير كان له دعاة فى المدينة على رأسهم عبد الله بن مطيع بن الاسود العدوى ما فتئوا يختلقون الأكاذيب على إمامهم ليوغروا صدور الناس عليه . فذهب عالم الامة عبد الله بن عمر بن الخطاب الى ابن مطيع ينصحه ويذكره الله عز وجل ويوقظه الى أن فى عنقه وأعناق أهل المدينة بيعة شرعية لإمامهم على بيع الله ورسوله ، وأن من أعظم الغدر أن تبايع الأمة إماما ثم تنصب له القتال . وانظر لهذا الموقف الحكيم الذى وقفه عبد الله بن عمر من أهل المدينة كتاب الفتن من صحيح البخارى (ج ٨ ص ٩٩) وكتاب الامارة من صحيح مسلم (ج ٦ ص ٢٢) . ولا يقل عن موقفه ـ روعة ونصحا لله وعباده وشهادة لله بالحق ـ موقف محمد بن على بن أبى طالب (ابن الحنفية) الذى كذب مشيعى قالة السوء عن إمامهم ، فشهد بأنه قد زار يزيد وأقام عنده ورأى سيرته وأخلاقه رأى العين فرآه مواظبا على الصلاة ، متحريا للخير ، يسأل عن الفقه ، ويلازم السنة (البداية والنهاية ٨ : ٢٣٣) . ولكن أين يذهب صوت عبد الله بن عمر بن الخطاب وشهادة محمد بن على بن أبى طالب وسط ضجيج أعوان الشيطان من دعاة الفتنة ؟ إن جوّ المدينة تسمّم بهذه الاشاعات والدعايات ، وكان حكماؤها وعلماؤها وصلحاؤها قلة ضائعة بين جماهير العامة والجهلاء وأهل الهوى فى الفتنة والشغب . وأخطأ يزيد فى عزل أمرائه على المدينة واحدا بعد آخر ، فعزل عمرو بن سعيد بن العاص وولى الوليد بن عتبة ، ثم انخدع بمكيدة كادها له عبد الله بن الزبير فعزل الوليد بن عتبه وولى عثمان بن محمد بن أبى سفيان ولم يكن كفئا لهذا المنصب فى هذه الظروف . وجاء من الشام الى المدينة النعمان بن بشير الانصارى الخزرجى الصحابى ابن الصحابى ، وهو أول مولود للأنصار فى الاسلام ، وكان يلى القضاء على دمشق ، وهو من أخطب الناس . فأقبل على قومه الانصار فى المدينة =

اليهم مسلم بن عقبة المرّى ، وأمره أن ينذرهم ويهدّدهم ، فان أبوا قاتلهم ، فاذا ظهر عليهم

= ينصح لهم ويأمرهم بالطاعة ولزوم الجماعة ويخوّفهم الفتنة وقال لهم : انه لا طاقة لكم بأهل الشام . وكان يزيد هو الذى أرسله ليفثأ الفتنة ويجنب المسلمين عواقبها . فقال له عبد الله ابن مطيع : ما يحملك يا نعمان على تفريق جماعتنا وفساد ما أصلح الله من أمرنا ؟ (والعجيب أن يسمى الدعوة الى الفتنة صلاحا ، وأن يصف النصح بالكف عنها فساداً) . فقال له النعمان : أما والله لكأنى بك ـ لو قد نزلت تلك التى تدعو اليها ، وقامت الرجال على الركب تضرب مفارق القوم وجباهم بالسيوف ، ودارت رحى الموت بين الفريقين ـ قد هربت على بغلتك تضرب جنبها الى مكة وقد خلفت هؤلاء المساكين ـ يعنى الانصار ـ يقتلون فى سككهم ومساجدهم وعلى أبواب دورهم . روى ذلك الطبرى (٧ : ٤ - ٥ الحسينية ، و ٢ : ٤٠٤ - ٤٠٥ أوربا) عن أبى مخنف لوط بن يحيى مؤرخ الشيعة وراويتهم . قال أبو مخنف : فعصاه الناس ، فانصرف ، وكان والله كما قال . وبعد أن خذل أهل المدينة ناصحهم الصحابى ابن الصحابى وثبوا على أميرهم عثمان بن محمد بن أبى سفيان فطردوه ، وأظهروا خلع إمامهم ، وحاصروا من بالمدينة من بنى أمية ومواليهم ومن يرى رأيهم من قريش ـ وكانوا نحواً من ألف رجل نزلوا دار مروان ـ فكتب بنو أمية كتابا الى يزيد خرج به عبد الملك بن مروان ومعه حبيب بن كرة ، قال حبيب فدفع عبد الملك الكتاب الىّ وقال : قد أجلتك اثنتى عشرة ليلة ذاهبا واثنتى عشرة ليلة مقبلا ، فوافنى لأربع وعشرين ليلة فى هذا المكان تجدنى إن شاء الله فى هذه الساعة جالسا أنتظرك . قال حبيب : فقدمت على يزيد وهو جالس على كرسى واضع قدميه فى ماء فى طست من وجع ، وكان به النقرس . فلما قرأ الكتاب قال متمثلا :

لقد بدّلوا الحلم الذى من سجيتى فبدلت قومى غلظة بليان

فدعا يزيد قائدا من قواده وهو مسلم بن عقبة المرى ـ وهو شيخ كبير ضعيف مريض ـ فأمره بالمسير الى المدينة ، وقال له : ادع القوم ثلاثا ، فان أجابوك وإلا فقاتلهم ، فاذا ظهرت عليهم فأبحها ثلاثا ، فما فيها من مال أو رقة أو سلاح أو طعام فهو للجند . فاذا مضت الثلاث فاكفف عن الناس . وانظر علىّ بن الحسين فاكفف عنه واستوص به خيرا وأدن مجلسه فانه لم يدخل فى شىء مما دخلوا فيه وقد أتانى كتابه . فسار مسلم بن عقبة على رأس اثنى عشر ألف مقاتل ، وكانت الوقعة بالحرة ـ حرة واقم ـ وقد أسرف مسلم بن عقبة فى البطش ، فكان أهل المدينة يسمونه مسرف بن عقبة . هذا هو منشأ وقعة الحرة ، وقد تعمدنا أن ننقل خبرها عن مؤرخ الشيعة وراويتها أبى مخنف وهو يرويه عن عبد الملك بن نوفل بن =

أنهب المدينة ثلاثا ، وهذه من كبائره ، ولهذا قيل لأحمد : أنكتب الحديث عن يزيد [١] ؟ فقال : لا ولا كرامة ، أو ليس هو الذى فعل بأهل المدينة ما فعل [٢] ؟ لـكن لم يقتل جميع الأشراف ، ولا بلغ القتلى عشرة آلاف ، ولا وصلت الدماء الى المسجد ، بل ولا كان القتل فى المسجد ، بل بظاهر المدينة [٣] . ولـكن دَيْدَنكم أنكم لا تنقلون صدقا ، وإن كان صدقا طرّزتموه بكذب

وأما الـكعبة فلم تُقصد باهانة ، وإنما قصدوا ابن الزبير . ولم يهدم يزيد الـكعبة ولا أحرقها باتفاق المسلمين . ولـكن طارت الى الأستار شرارة من نار من امرأة فاحترقت الـكعبة

= مساحق عن حبيب بن كرّة رسول بنى أمية الى يزيد كما نقل ذلك الطبرى (٧ : ٥ - ٧) عن أبى مخنف

(١) أى ان ليزيد رواية لحديث رسول الله ﷺ واهتماما بالسنة المحمدية . وهذا كما قال عنه محمد بن على بن أبى طالب : رأيته مواظبا على الصلاة ، متحريا للخير ، يسأل عن الفقه ، ويلازم السنة

(٢) وإن كان ذلك بعد أن فعل به أهل المدينة ما فعلوا . فانظر يا رعاك الله إلى إنصاف أهل السنة ، وإعطائهم كل ذى حق حقه : فان تحريهم الحق فى سيرة يزيد ، وإنكارهم أكاذيب الـكاذبين عليه ، لا يمنعهم من التحرج فى رواية الحديث عنه ، للاسراف الذى وقع من قائده فى معاقبة الثائرين عليه الناقضين لبيعته المستكبرين عن نصيحة الناصحين لهم من أمثال عبد الله بن عمر ومحمد بن على بن أبى طالب وابن أخيه زين العابدين على بن الحسين وسعيد بن المسيب . وإذا كان الإمام أحمد ينهى تلاميذه عن كتابة حديث يزيد لهذا الذنب الذى صدر عنه - ومثله يصدر عن كل من يلى الحـكم فى الأرض كائنا من كان - فـكيف تعتب الرافضة على مثل البخارى ومسلم وسائر أصحاب الـكتب الستة إذا امتنعوا عن رواية المعروفين بالـكذب ممن يروون الاباطيل عن أئمة أهل البيت ؟ إن الرواية عن أهل البيت مطلوبة ومرغوب فيها عند أهل السنة ، ولـكن بشرط أن يكون رواتها عنهم من أهل العدالة والتثبت والصدق كسائر من يروى عنهم البخارى ومسلم وأضرابهما

(٣) أى فى خارج عمرانها ، ولذلك سميت وقعة الحرة ، لأن أهل المدينة خرجوا الى حرة واقم ليقاتلوا جيش مسلم بن عقبة المرى

فهدمها ابن الزبير وأعادها أحسن مما كانت على الوجه الذى وصفه النبى ﷺ

وأما خبر : قاتل الحسين فى تابوت من نار ، فهو من كذب من لا يستحى من المجازفة ، فهل يكون على واحد نصفُ عذاب أهل النار ؟ فما بقى لابليس ، ولفرعون ، ولقَتَلَة الأنبياء ، ولأبى جهل ؟ فقاتلُ عمر [1] وعثمان وعلى أعظم جرما من قاتل الحسين ، بل هذا الغلوّ الزائد يقابَل بغلوّ الناصبة الذين يزعمون أن الحسين من الخوارج الذين شقّوا العصا وأنه يجوز قتله لقوله عليه السلام « من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرّق جماعتكم فاضربوا عُنقَه كائنا من كان » أخرجه مسلم . وأهل السنة يقولون : قُتل مظلوما / شهيدا ، وقاتِلوه ظَلَمَةٌ معتدون ، وأحاديث قتل الخارج لم تتناوله ، فانه لم يفرّق الجماعة ، ولم يُقتَل إلا وهو طالب للرجوع ، أو المضىّ الى يزيد داخلا فيما دخل فيه سائر الناس ، مُعرِضاً عن تفريق الكلمة

١٤٨

وكذلك الحديث [2] لم يصح ، ولا ينسبه الى النبى ﷺ إلا جاهل ، فان العاصم لدم الحسين — من الايمان والتقوى — أعظمُ من مجرَّد القرابة ، فقد قال عليه السلام « لو أنَّ فاطمة سرقتْ لقطعتُ يدَها » فقد أخبر عن أعزّ أهله عليه بحكم الله الذى لا فرق فيه بين الشريف والدنىّ ، فلو زنا العلوىّ المحصن رُجم ، ولو قَتَل قُتل . قال النبى ﷺ « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . وكذلك إيذاء الرسول فى عترته وصحابته وسنَّتِه من العظائم

---

(١) روى على بن مظاهر الواسطى الشيعى عن أحمد بن اسحاق بن عبد الله بن سعد القمى الأحوص شيخ الشيعة القميين ـ ووافدهم الذى شهد بالزور أنه رأى الذى لم يلد ولم يولد ـ أن يوم مقتل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب هو يوم العيد الاكبر ويوم المفاخرة ويوم التبجيل ويوم الزكاة العظمى ويوم البركة ويوم التسليه . وأحمد بن إسحاق القمى الأحوص هذا هو مخترع هذا العيد . وقد لقبوا أبا لؤلؤة المجوسى بلقب (بابا شجاع الدين) وسموا يوم فتكه بمثال العدالة والجهاد فى الارض (عيد بابا شجاع الدين) . انظر مختصر التحفة الاثنى عشرية لشاه عبد العزيز الدهلوى ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٢) أى حديث الرافضى الكذاب : قاتل الحسين فى تابوت من نار

قال[١] : « فلينظرِ العاقلُ أىّ الفريقين أحقُّ بالأمن : الذى نزّه اللهَ وملائكته وأنبياءَه وأئمّتَه ، ونزّه الشرعَ عن المسائل الرديئة ، ومن يُبْطل الصلاةَ بأهمال الصلاة على أئمتهم ويذكر أئمة غيرهم ، أم الذى فعل ضدَّ ذلك ؟ » . فنقول : ما ذكرتَه من التنزيه إنما هو تعطيلٌ وتنقيصٌ لله ولرسوله ، وذلك قولُ نفاة الصفات ، يتضمن وصفَه تعالى بسلب صفات الكمال التى يُشابه فيها[٢] الجمادات والمعدومات . فاذا قالوا : لا تقوم به حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام [ولا مشيئة[٣]] ولا حبٌّ [ولا بغض[٣]] ولا رضا ولا سخط ولا يرى [ولا يفعل بنفسه فعلا[٣]] ولا يقدر أن يتصرَّف بنفسه ، كانوا قد شبهوه بالجمادات المنقوصات فكان تنقيصا وتعطيلا . وإنما التنزيه أن يُنزّه عن النقائص المنافية للكمال : فينزه عن الموت والنوم والسِنة والعجز والجهل والحاجة كما نزّه نفسه [فى كتابه[٣]] ، وتنزّه عن أن يكون له فيها مثل

وأما الأنبياء فانكم سلبتم مالهم من الكمال [وعلوّ الدرجات بحقيقة التوبة والاستغفار والانتقال من كمال الى ما هو أكمل منه[٣]] ، وكذّبتم بما أخبر الله به [من ذلك[٣]] وحرفتم الآيات وظننتم أن انتقال الآدمى من الجهل الى العلم ومن الضلال الى الهدى ومن الغىّ / إلى الرشد نقصٌ ، ولم تعلموا أن الذى يذوق الخيرَ والشرَّ ويعرفهما يكون حبُّه للخير وبغضه للشر أعظمَ ممن لا يعرف إلا الخير[٤] ، كما قال عمر : إنما تُنقَض عُرَى

١٤٩

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) أى فى حالة سلب صفات الكمال . وخير ما تقرأه لهذا الموضوع (الرسالة التدمرية لشيخ الاسلام (٣) عن الاصل ٢ : ٢٥٧

(٤) وأول من انتبه الى هذه الحقيقة العظيمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث قال « إن من لا يعرف الشر أحرى أن يقع فيه » ، وأين الزهد الذى يضطر اليه أهل الفاقة والحرمان اضطراراً ، من الزهد الذى كان يحمل عليه نفسه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز مع أن أموال أعظم امبراطورية فى الدنيا كانت تمر من تحت يده وتجرى فى تصرفه ليس عليه فيها حسيب الا الله الذى كان مؤمنا به عن صدق ويقين

الاسلام عُروةً عروة إذا نشأ فى الاسلام من لا يعرف الجاهلية .

وأما تنزيه الأئمة فمن الفضائح التى يُستحيى من ذكرها ، لا سيما إمام لا يُنتفع به فى دين ولا دنيا ، أو هو شىء معدوم (١)

فأما تنزيه الشرع فقد مر (٢) أن أهل السنة ما اتفقوا على مسألة رديئة ، بخلاف الرافضة (٣) .

ثم بالضرورة يُعلم أن النبى ﷺ لم يأمر بالصلاة على علىّ ولا على الاثنى عشر لا فى صلاة ولا فى خارجها معينًا ، وان الصحابة والتابعين ما فعلوا ذلك فى صلاة قط ، فمن أوجب الصلاة على الاثنى عشر فى صلاته ، أو أبطل الصلاة باهمال الصلاة عليهم ، فقد بدّل الدين . فان قيل : المراد أن يصلى على آل محمد ، قيل : فيدخل فيهم بنو هاشم (٤) وأمهات المؤمنين (٥) . والإماميةُ يذمون بنى العباس . والعجب من هؤلاء الرافضة يدّعون تعظيم آل محمد وهم سعوا فى مجىء التتار (٦) حتى قتلوا خلقا من آل محمد ﷺ من بنى على و بنى العباس وسَبَوا نساءهم وأولادهم وقتلوا ألفَ ألفٍ وثمانمائة ألف (٧) . وفى الصحيح :

---

(١) انظر ص ٣١ و ٩٧ و ١٥٥ من هذا الكتاب (٢) فى ص ١٥٧ - ١٦١

(٣) انظر - لفضائحهم والمسائل الفقهية الرديئة الصادرة عنهم - الباب السابع من مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ٢٠٨ الى ص ٢٣٧ طبع السلفية

(٤) ومنهم بنو العباس ، وبنو أبى لهب ، والحاكم بأمر الله والآمر بن المستعلى ونزار أخو المستعلى وسليله آغا خان وابنه اذا كابر المكابرون فيما قررناه عن نسب العبيديين فى مجلة الازهر (المجلد ٢٥ ص ٦١٣ - ٦١٦)

(٥) لا سيما وأنهن المخاطبات بآيتى الأحزاب (٣٢ - ٣٣) : ﴿ يا نساء النبى لستن كأحد من النساء ... وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله ، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾

(٦) كما تقدم فى ص ٢٠

(٧) وأغرقوا فى دجلة عشرات أضعاف هذا العدد من المخطوطات النفيسة التى نسمع بأسمائها ولا نجدها ، ولعل ما لم نسمع بأسمائه منها أضعاف ما ذكرنا

قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذرّيته . الحديث[1] . واتفق المسلمون على أن آل العباس من ذوى القربى ، وكذا بنى الحارث بن عبد المطلب وأنهم من آل محمد الذين تحرم عليهم الصَدقة . وعند بعض المالكية والحنبلية آل محمد أمّته . وعند طائفة من الصوفية هم الأتقياء من أمته . ثم جمهور الفقهاء لا يوجبون الصلاة على النبي ﷺ وآله فى الصلاة ، ومن أوجب الصلاة على آلٍ عموما لم يجوّز الاقتصار على بعض الآل . وكذلك إبطاله الصلاة بالصلاة على خليفة من الخلفاء معين قولٌ باطل ، فلو دعا لمعيّن أو عليه لم تبطل صلاته عند أكثر العلماء ، فقد قَنَتَ النبيُّ ﷺ يدعو لقوم ويلعن آخرين / بأسمائهم . ١٥٠



(١) وهو متفق عليه من رواية أبي حميد الساعدى ، وقد أورده المجد ابن تيمية فى رقم ١٠١٤ من المنتقى . وأفاض فى شرحه القاضى الشوكانى فى نيل الاوطار (٢ : ٣٠٠ - ٣٠١ الطبعة الثانية للحلبي) . ويلى حديث أبي حميد الساعدى فى الكتابين حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ : « من سره أن يكتال بالمكيال الاوفى - إذا صلى علينا آل البيت - فليقل : اللهم صل على محمد النبي ، وأزواجه أمهات المؤمنين ، وذريته ، وأهل بيته ، كما صليت على إبراهيم . إنك حميد مجيد » رواه أبو داود . قال القاضى الشوكانى من علماء الزيدية عند شرحه هذا الحديث فى نيل الاوطار : « الحديث احتج به طائفة من العلماء على أن « الآل » هم الأزواج والذرية . ووجهه أنه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد » . وقد تقدم فى الصفحة الماضية التنبيه الى آيتى سورة الاحزاب ٣٢ - ٣٣

الفصل الثالث

فى إمامة علىّ رضى الله عنه

قال الرافضى : « إن الامامية لما رأوا فضائل أمير المؤمنين وكمالاته لاتحصى ، قد رواها الموافق والمخالف ، ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره مطاعنَ ولم ينقلوا فى علىّ طعنا ، اتبعوه وجعلوه إماماً لهم وتركوا غيره . فنذكر منها شيئا يسيرا مما هو صحيح عندهم ! ليكون حجة عليهم يوم القيامة . فمن ذلك ما رواه أبو الحسن الأندلسى فى الجمع بين الصحاح الستة عن أمّ سلمة أن قوله تعالى (الاحزاب ٣٣) : ﴿ إنما يُريدُ اللهُ ليُذْهِبَ عنكمُ الرجسَ أهلَ البيت ﴾ نزلت فى بيتها وهى جالسة عند الباب ، فقلت : يا رسولَ الله ألستُ من أهل البيت ؟ فقال : إنكِ إلى خير ، إنك من أزواج النبى ﷺ . قالت : وفى البيت علىٌّ وفاطمة والحسن والحسين ، فجلَّلهم [بكساء[1]] وقال : اللهم هؤلاء أهلُ بيتى ، فأذهبْ عنهم الرجسَ وطهِّرهم تطهيرا » . فنقول : الأحاديث الثابتة فى الفضائل لأبى بكر وعمر أكثر وأعظم [من الفضائل الثابتة لعلى[1]] . ثم أكثر الأحاديث التى أوردها [وذكر أنها[1]] فى معتمد قول الجمهور من أبين الكذب [على علماء الجمهور[1]] ، وما صحّ منها ليس فيه ما يدل على فضل علىّ على أبى بكر وغيرُ علىّ فيها مشارك . وأما فضائل الشيخين فخصائص [لهما ، لا سيما فضائل أبى بكر فان عامتها خصائص لم يشركه فيها غيره[1]] وأما [ما ذكره من[2]] المطاعن فلا يمكنه أن يوجه على الثلاثة من مطعن إلاّ وَجَّه الناصبىُّ على علىّ مثله .

[وأما قوله : « انهم جعلوه إماما لهم حيث نزهه المخالف والموافق ، وتركوا غيره حيث يَروى فيه من يعتقد إمامتَه من المطاعن ما يَطعن فى إمامته » فيقال : هذا كذبٌ بيّن ، فان علياً رضى الله عنه لم ينزّهه المخالفون بل القادحون فى علىّ طوائفُ متعدّدة ، وهم أفضل

---

(١) عن الاصل (٣ : ٢) (٢) عن الاصل (٣ : ٣)

من القادحين فى أبى بكر وعمر وعثمان . والقادحون فيه أفضلُ من الغـلاة فيه . فان الخوارج (١) متفقون على كفره ، وهم — عند المسلمين كلهم — خيرٌ من الغـلاة الذين يعتقدون إلٰهيَّته أو نبوَّته . بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خيرٌ — عند جماهير المسلمين ـ من الرافضة الاثنى عشرية الذين اعتقدوه إماما معصوما (٢) . وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما ليس فى الامة من يقدح فيهما إلا الرافضة (٣) . والخوارج المكفّرون لعلى يوالون أبا بكر وعمر و يترضَّون عنهما . والمروانية الذين ينسبون علياً الى الظلم ويقولون إنه لم يكن خليفة يوالون أبا بكر وعمر مع أنهما ليسا من أقاربهما . فكيف يقال — مع هذا — إن علياً نزهه الموافق والمخالف بخلاف الخلفاء الثلاثة ؟ ومن المعلوم أن المنزّهين لهؤلاء أعظم وأكثر وأفضل ، وأن القادحين فى علىّ حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفة ، وهم أعلمُ من الرافضة وأديَن ، والرافضة عاجزون معهم علماً ويدا ، فلا يمكن الرافضة أن تقيم عليهم حجة تقطعهم بها ، ولا كانوا معهم فى القتال منصورين عليهم . والذين قدحوا فى علىّ رضى الله عنه وجعلوه كافرا وظالما ليس فيهم طائفة معروفة بالردَّة عن الاسلام . بخلاف الذين يمدحونه ويقدحون فى الثلاثة ، كالغالية الذين يدَّعون إلٰهيته من النصيرية

---

(١) وكانوا من جماعة على وأقوى جنده

(٢) وفضلا عن امتياز الخوارج على الشيعة بنزاهتهم عن ضلالة العصمة لغير الانبياء فان عقيدتهم فى أبى بكر وعمر لا تزال على ما كانوا عليه لما كانوا مع على كرم الله وجهه ، فهم قد ثبتوا على مذهبه فى أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ، لكن مما ضلت به الخوارج ما تحمله من الميراث عن قتلة عثمان فيما يتعلق بعثمان ، ثم ما ضلت به بعد ذلك من قولها بكفر على بعد التحكيم . وعلى كل حال فان الذى يوازن بين مجموع ما ضلت به الخوارج ومجموع ما ضلت به الرافضة يرى الخوارج أقل ضلالا من الآخرين . ونحن نعتقد أن من أعظم الثواب الذى سيثيب الله به عليا كرم الله وجهه ما تحمله من هاتين الطائفتين المسرفتين وصبره عليهما منذ خرج من المدينة قاصداً العراق الى أن لقى ربه شهيداً كريما . رحمه الله ورضى عنه .

(٣) وتلاميذهم المنشقون عنهم من الاسماعيلية والنصيرية والشيخية والبابية والبهائية

وغيرهم [١] وكالاسماعيلية الملاحدة الذين هم شرٌّ من النصيرية [٢] وكالغالية الذين يدَّعون نبوَّته [٣] ، فان هؤلاء كفّار مرتدُّون ، كفرُهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على عالم بدين الاسلام . فمن اعتقد فى بشر الإلٰهية ، أو اعتقد بعد محمد ﷺ نبياً [٤] . . . فهذه المقالات

---

(١) انظر للنصيرية ص ٩٧ - ٩٩ من هذا الكتاب

(٢) انظر للاسماعيلية مقالتنا عن (العبيديين) فى مجلة الازهر (المجلد ٢٥ : ص ٦١٢ - ٦٣١)

(٣) يقرر علامتهم الثانى آية الرفض المامقانى أن ما كان يعد به الغلاة غلاة أيام أئمتهم هو الآن من ضروريات المذهب . فما من شيعى إذا صرح بعقيدته من غير تقية إلا وهو اليوم كما كان أسلافه من الغالية قديما . فاذا أخل بشىء من ذلك كان عندهم منحرفا عن ضروريات المذهب

(٤) وليست العبرة فى أن يسميه نبيا أو لا يسميه ، ولكن يصفه بصفات الأنبياء ، كقول بخاريهم الكلينى فى عناوين كتابهم الاعظم الذى يسمونه الكافى : باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه ، باب أن الأئمة هم أركان الارض ، باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب يعرفونها على اختلاف ألسنتها ، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة ، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التى خرجت الى الملائكة والأنبياء والرسل ، باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم ، باب أن الائمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شىء ، باب أن الله لم يعلم نبيه علما إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه فى العلم ، باب أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرىء بما له وعليه ، باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الامام الذى قبله ، باب أن الامام يعرف الامام الذى يكون من بعده ، باب فى أن الأئمة إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يُسألون البينة (أى انهم ينسخون الدين المحمدى ويرجعون الى دين اليهود) ، باب أنه ليس شىء من الحق فى أيدى الناس إلا ما خرج من عند الأئمة وأن كل شىء لم يخرج من عندهم فهو باطل ، باب أن الارض كلها للامام . هذه بعض أبواب أعظم كتبهم المعتمدة فى الدين . وكانوا يعتقدون ذلك قبل أن يصير الغلو من ضروريات مذهبهم ، أما هذا الغلو الذى صار من ضروريات المذهب فيمكن استقصاؤه من التراجم التى كتبوها بأقلامهم لاعداء الله الذين كانوا يعدون غلاة . وانظر فى مختصر التحفة الاثنى عشرية ص ١٠٠ اعتقادهم أن عليا أفضل من الأنبياء والرسل غير أولى =

ونحوها مما يظهر كفر أهلها لمن يعرف الاسلام أدنى معرفة ، بخلاف من يكفّر علياً و يلعنه من الخوارج ، وممن قاتله ولعنه من أصحاب معاوية و بنى مروان و غيرهم ، فان هؤلاء كانوا مقرّين بالاسلام وشرائعه ، يقيمون الصلاة و يؤتون الزكاة و يصومون رمضان و يحجون البيتَ العتيق و يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ، وليس فيهم كفر ظاهر ، بل شعائر الاسلام وشرائعه ظاهرة فيهم معظَّمة عندهم ، وهذا أمر يعرفه كل من عرف أحوال الاسلام ، فكيف يُدَّعى — مع هذا — أن جميع المخالفين نزهوه دون الثلاثة . بل إذا اعتبر الذين كانوا يبغضونه و يوالون عثمان ، والذين كانوا يبغضون عثمان ويحبون عليا ، وجد هؤلاء خيراً من أولئك من وجوه متعددة ... ولو تخلى أهل السنة عن موالاة على رضى الله عنه ... لم يكن فى المتولين له من يقدر أن يقاوم المبغضين له من الخوارج والأموية والمروانيــة ، فان هؤلاء طوائف كثيرة . ومعلوم أن شرّ الذين يبغضونه هم الخوارج الذين كفّروه واعتقدوا أنه مرتدّ عن الاسلام واستحلوا قتله تقرّبا الى الله تعالى ، حتى قال شاعرهم عِمران بن حِطّان :

يا ضربةً من تقيّ ما أراد بهـا ... إلاّ ليبلُغَ من ذى العرش رضوانا

إنى لأذكرُهُ يومـاً فأحسبه ... أوفى البرية عنـــد الله ميزانا

فعارضه شاعرُ أهل السنَّة فقال :

يا ضربةً من شقيّ ما أراد بهـا ... إلاّ ليبلُغَ من ذى العرش خُسرانا

إنى لأذكره يوماً فألعنــــه ... لعناً وألعن عِمرانَ بن حِطّانا

وهؤلاء الخوارج ... كانوا موجودين فى زمن الصحابة والتابعين يناظرونهم و يقاتلونهم والصحابة اتفقوا على وجوب قتالهم ، ومع هذا فلم يكفّروهم ، ولا كفرهم علىٌّ بن أبى طالب رضى الله عنه .

= العزم ، وفى ص ١٠٢ قولهم ان الائمة أزيد من الأنبياء علما فيكونون أفضل منهم رتبة ، وفى ص ١٠٣ إيرادهم أحاديث كاذبة بأن عليا خير الأولين والآخرين ، وفى ص ١١٤ قول الإمامية : كان على يوحىَ اليه فيسمع الصوت فقط

وأما الغالية فى على رضى الله عنه فقد اتفق الصحابة وسائر المسلمين على كفرهم ، وكفَّرهم علىٌّ بن أبى طالب نفسه وحرَّقهم بالنار . وأما الخوارج فلم يقاتلهم علىٌّ حتى قتلوا واحداً من المسلمين وأغاروا على أموال الناس فأخذوها . فأولئك[١] حكم فيهم علىٌّ وسائر الصحابة بحكم المرتدّين ، وهؤلاء[٢] لم يحكموا فيهم بحكم المرتدّين . وهذا مما يبين أن الذين زعموا أنهم والوه دون أبى بكر وعمر وعثمان يوجد فيهم من الشرّ والكفر — باتفاق على وجميع الصحابة — مالا يوجد فى الذين عادوه وكفّروه ، وتبين أن جنس المبغضين لأبى بكر وعمر شرٌّ — عند علىّ وجميع الصحابة — من جنس المبغضين لعلىّ[٣]]

وحديث الكساء صححه الترمذى . وأما مسلم فأخرجه من حديث عائشة قالت : « خرج رسول الله ﷺ ذات غداة وعليه مرطٌ [مرحَّل[٤]] من شعر أسود ، فجاء الحسن والحسين فأدخلهما معه ، ثم جاءت فاطمة فأدخلها ، ثم جاء علىٌّ فأدخله ، ثم قال : ﴿ انما يريد اللهُ ليُذْهبَ عنكم الرجسَ ﴾ الآية » . [وهذا الحديث قد شركه فيه فاطمة وحسن وحسين رضى الله عنهم ، فليس هو من خصائصه . ومعلوم أن المرأة لا تصلح للامامة ، فعُلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأئمة ، بل يشركهم فيها غيرهم[٤]] . ومضمونه الدعوة بأن يذهب الله عنهم الرجس ويطهّرهم تطهيرا ، والصدّيق قد أخبر الله عنه (فى سورة الليل ١٧ — ٢١) بأنه ﴿ الأتقىٰ الذى يؤتى ماله يتزكّى ﴾ ، وما دخل علىٌّ فى الأتقىٰ حينئذ لأنه لم يكن له مال حينئذ ، بل دخل فيها إذ فتحت خيبر وصار ذا مال

قال : « وفى قوله تعالى (المجادلة ١٢) : ﴿ إذا ناجيتمُ الرسولَ فقدِّموا بين يدَىْ نجواكم صدقة ﴾ قال على : ما عمل بهذه الآية غيرى » . فيقال : الأمر بالصدقة لم يكن واجبا على المسلمين حتى يكونوا عصاة بتركه ، وإنما أُمر بها من أراد النجوىٰ ، فاتفق أنه لم يُرِدِ النجوىٰ حينئذ إلا علىّ/ فتصدّق لأجلها ، وهذا كوجوب الهَدْى لمن أراد المتعة[٥]

١٥١

(١) أى الذين غلوا فى علىّ
(٢) أى الخوارج
(٣) عن الاصل ٣ : ٣ — ٤
(٤) عن الاصل ٣ : ٤
(٥) أى التمتع بالعمرة

ووجوبه على من أُحْصِر [١] ، ووجوب الفدية على من به أذى [٢] ووجوب الكفارة على من حنث [٣] . ثم لم تطل مدة الأمر بالصدقة عند النجوى ، فما اتفق ذلك إلا لعليّ رضى الله عنه فتصدق بدرهمين أو نحوهما . وهذا أبو بكر قد تصدَّق مرة بماله كله وأتى به النبيَّ ﷺ فقال له : ما أبقيت لأهلك ؟ قال : اللهَ ورسولَه .

قال [٤] : « وعن محمد بن كعب [القرَظِيّ [٥]] قال : افتخر طلحة بن شيبة [من بنى عبد الدار [٥]] والعباس وعلى ، فقال طلحة : معى مفاتيح البيت ، ولو أشاء بتُّ فيه . وقال العباس : أنا صاحب السقاية ، ولو أشاء لبتُّ فى المسجد . وقال على : لقد صليتُ إلى القبلة ستة أشهر قبل الناس ، وأنا صاحب الجهاد . فنزلت (التوبة ١٩) : ﴿ أجعلتم سِقايةَ الحاجّ وعِمارةَ المسجد الحرام كمَنْ آمنَ باللهِ واليوم الآخر وجاهدَ فى سبيل الله ﴾ . فيقال : [هذا اللفظ لا يُعرف فى شىء من كتب الحديث المعتمدة ، بل دلالات الكذب عليه ظاهرة . منها أن طلحة بن شيبة لا وجود له ، وإنما خادم الكعبة هو شيبة بن عثمان بن [أبى] طلحة [٦] ، وهذا مما يبين لك أن الحديث لم يصح . ثم فيه قول العباس : لو أشاء بتُّ فى المسجد ، فأى كبير أمر فى مبيته فى المسجد حتى يتبجح به ؟ ثم فيه قول على :

---

(١) أى منعه مانع شرعى من اتمام الحج
(٢) إذا اضطر الى الحلق وهو محرم
(٣) فى يمينه
(٤) أى الرافضى المردود عليه
(٥) عن الاصل ٣ : ٥

(٦) هو ابن عم عثمان بن طلحة بن أبى طلحة الذى جاء من مكة مع خالد فلقيا عمرو بن العاص فى موضع يقال له (الهدأة) بين مكة وعسفان ، فأسلموا جميعا كما تقدم فى ص ٢٥٨ . وشيبة تأخر إسلامه الى غزوة حنين ، وكان يريد اغتيال النبى ﷺ فى حنين فوضع ﷺ يده على صدر شيبة وقال له « اخسأ عنك الشيطان » فقذف الله الايمان فى قلبه وقاتل مع النبى ﷺ وكان ممن صبر معه . فلما كان يوم الفتح دفع النبى ﷺ مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة ابن أبى طلحة والى ابن عمه شيبة بن عثمان بن أبى طلحة وقال « خذوها يا بنى أبى طلحة خالدة تالدة ، ولا يأخذها منكم الا ظالم » . وان مفتاح الكعبة فى هذه الاسرة من بنى عبد الدار الى اليوم ويسمون « الشيبيين »

صليت ستة أشهر قبل الناس ، فهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة ، فان بين إسلامه وإسلام زيد وأبى بكر وخديجة يوما أو نحوه ، فكيف يصلى قبل الناس بستة أشهر ؟ وأيضا فلا يقول : أنا صاحب الجهاد وقد شاركه فيه عدد كثير جدا[(١)]] فهذا الحديث موضوع .

و يردُّ عليه ما فى صحيح مسلم عن النعمان بن بشير قال : كنت عند منبر رسول الله ﷺ ، فقال رجل : لا أبالى أن لا أعمل عملا بعد الاسلام ، إلا أن أسقى الحاج . وقال آخر : ما أبالى أن لا أعمل عملا فى الاسلام إلا أن أعْمُرَ المسجد الحرام[(٢)] ، وذكر آخر الجهاد وقال هو أفضل مما قلتم ، فزجرهم عمر وقال : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ — وهو يوم الجمعة — ولكن إذا صليت الجمعة دخلتُ فاستفتيتهُ فيما اختلفتم فيه . فأنزل الله تعالى ﴿ أجعلتم سِقايةَ الحاجّ وعِمارةَ المسجد الحرام كمَن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد فى سبيل الله ﴾ ، فهذا ليس من خصائص علىّ ، إذِ الذين آمنوا وجاهدوا كثير ، وقد قال تعالى (التوبة ٢٠) : ﴿ الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنْفُسِهم أعظم دوجة عند الله ﴾ ولا ريب أن جهاد أبى بكر بماله و نفسه أبلغُ من جهاد علىّ [وغيره كما[(٣)]] قال النبى ﷺ [فى الحديث الصحيح[(٣)]] « إن أمنّ الناس علينا فى صحبته وذات يده أبو بكر » وقال عليه السلام « ما نفعنى مالٌ ما نفعنى مالُ أبى بكر » [وأبو بكر كان مجاهدا بلسانه ويده ، وهو أولُ من دعا الى الله ، وأول من أُوذى فى الله بعد رسول الله ﷺ ، وأول من دافع عن رسول الله ﷺ ، وكان مشاركاً لرسول الله ﷺ فى هجرته وجهاده ، حتى كان هو وحده معه فى العريش يوم بدر ، وحتى ان أبا سفيان يوم أُحُد لم يسأل إلا عن النبى ﷺ وأبى بكر وعمر لما قال : أفيكم محمد ؟ فقال النبى ﷺ : لا تجيبوه . فقال : أفيكم ابن أبى قُحافة ؟ فقال النبى ﷺ : لا تجيبوه . فقال : أفيكم ابن الخطاب ؟ فقال النبى ﷺ : لا تجيبوه . فقال : أما هؤلاء فقد كُفِيتموهم . فلم يملك عمر نفسه فقال : كذبتَ يا عدوَّ الله ، إن الذى عددتَ أحياء ، وقد أبقى الله لك ما يحزنك .

---

(١) عن الاصل ٣ : ٥ - ٦ (٢) أى ألبث فيه فيكون عامرا بى

(٣) عن الأصل ٣ : ٦

ذكره البخارى وغيره[1]]

١٥٢ / قال الرافضى : « ومنها ما رواه أحمد بن حنبل أن أنساً قال لسلمان : سَلِ النبىَّ ﷺ مَنْ وصيُّه ؟ فسأله ، فقال : يا سلمان مَنْ كان وصىَّ موسى ؟ قال : يوشع . قال : فان وصيى ووارثى علىّ[2] » قلنا : [هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، ليس هو فى مسند الامام أحمد بن حنبل ، وأحمد قد صنف كتابا فى فضائل الصحابة ذكر فيه فضل أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وجماعة من الصحابة ، وذكر فيه ما روى فى ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك ، وليس كل ما رواه يكون صحيحا . ثم إن فى هـذا

---

(١) عن الأصل ٣ : ٦

(٢) نقل المامقانى فى كتابهم تنقيح المقال (٢ : ١٨٤) عن محمد بن عمر الكشى ـ رأس علمائهم فى الجرح والتعديل وأول من فتح لهم باب التأليف فيه ـ ما نصه : « وذكر أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالى عليا ، وكان يقول ـ وهو على يهوديته ـ فى يوشع بن نون (وصى موسى) فقال فى اسلامه فى على مثل ذلك » . فهذا نص عنهم صريح صحيح بأن مخترع لقب (الوصى) لعلى هو عدو الله ابن سبأ . وما دام خبر أنس عن سلمان مكذوبا من أساسه كما سترى ، فان الخبر اليقين هو الذى نقله المامقانى عن الكشى عن علمائهم أن صاحب الحق فى هذا الاختراع هو ابن سبأ اليهودى . وهذه بضاعتهم ردت اليهم ، وهم أحق بها وأهلها . فليكذّبوا علماءهم إن شاءوا ، أو ليكذبوا الكشى فى نقله عن علمائهم إن شاءوا ، ونحن يكفينا أن يتسلسل الخبر من ابن سبأ الى علمائهم الى عالمهم الكشى حتى يستقر فى كتاب تنقيح المقال أكبر وأحدث كتبهم فى الجرح والتعديل . وبذلك برأ الله نبيه ﷺ من هذه التهمة ، كما برأ صاحبيه أنساً وسلمان ، بل برأ الله آخر رسالاته من أن توصم بهذا (الاحتكار) الذى تكون به الأمة يتيمة مسلوبة التصرف تحت أوصياء من البشر آخرهم لم يلد ولم يولد ، وهى من بعد الذى لم يلد ولم يولد ـ بل من بعد أبيه ـ تائهة ضائعة راسفة فى قيودها بين الأمم ، بينما رسالة الاسلام جاءت لتحرير الانسانية كلها ، وإطلاق العقول فى الأخذ عن ينبوع هذه الهداية العظمى بالغة راشدة ليس عليها قيم ولا وصى إلا هذا الشرع العالمى القويم .

الـكتاب زيادات من رواية ابنه عبد الله، وزيادات من رواية القَطِيعي عن شيوخـه[١].
وهذه الزيادات التى زادها القطيعى غالبها كذب كما سيأتى ذكر بعضها . وشيوخ القَطِيعى
يروون عمن فى طبقة أحمد . وهؤلاء الرافضة جهال ، إذا رأوا فيه حديثا ظنوا أن القائل
لذلك أحمد بن حنبل ويكون القائل لذلك هو القَطِيعى وشيوخ القطيعى الذين يروون عمن
فى طبقة أحمد . وكذلك فى المسند زيادات زادها ابنه عبد الله لا سيما فى مسند على بن أبى
طالب رضى الله عنه فانه زاد زيادات كثيرة[٢]] فالحديث من كذب الدجاجلة ، ولا حدَّث
به — واللهِ — أحمدُ ، فهذا مسنده ، بل وهذا الـكتاب الذى صنفه فى فضائل الصحابة .

قال[٣] « وعن يزيد بن أبى مريم عن على قال : انطلقت أنا ورسول الله ﷺ حتى
أتينا الـكعبة ، فصعد رسول الله ﷺ على منكبى ، فذهبتُ لأنهض فرأى منى ضعفا ،
فنزل وجلس لى ، فصعدتُ على منكبه فنهض بى حتى صعدت على البيت ، وعليه تمثال
نحاس ، فجعلتُ أُزاوله ، ثم قذفتُ به فتكسر ، وانطلقنا نستبق حتى توارينا » قلنا : إن
صح هذا فما فيه شىء من خصائص الأئمة ، فقد كان النبى ﷺ يصلى وهو حامل أمامة بنت

---

(١) كان فى أطراف بغداد قطع أرض خالية أقطعها الخلفاء العباسيون وذووهم لبعض الناس ، وتسمى كل قطعة منها « قطيعة » وينسب الى كل منها رجال من أهل العلم أو الزهد عرف كل منهم بالقطيعى ، ولعل صاحب الزيادات الواهية على كتاب أحمد فى فضائل الصحابة هو أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعى (٢٧٣ — ٣٦٨) أو غيره . وكان أحمد بن جعفر يسكن بقطيعة الدقيق من أطراف بغداد فنسب إليها

(٢) عن الاصل ٣ : ٦ - ٧ . ويقول الحافظ ابن كثير فى اختصاره لمقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث (ص ٦ - ٧) : « وأما قول الحافظ أبى موسى محمد بن أبى بكر المدينى عن مسند الامام أحمد « انه صحيح » فقول ضعيف ، فان فيـه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص وغير ذلك مما نبه عليه الحفاظ » قلت : وأحاديث الفضائل إن لم تكن أسانيدها قوية كالتى فى الصحيحين فانها مما يتزيد به الناس ويتساهلون فى قبوله كما يتساهلون فى كتب الرقائق التى تكلمنا عليها فى هامش ص ٢٧٨ - ٢٧٩

(٣) أى الرافضى المردود عليه

أبي العاص[١] على منكبيه ، وسجد مرة فجاء الحسن فارتحله [فاذا كان يحمل الطفلة والطفل لم يكن فى حمله لعلى ما يوجب أن يكون ذلك من خصائصه ، وإنما حمله لعجز عليّ عن حمله ، فهذا يدخل فى مناقب رسول الله ﷺ ، وفضيلة من يحمل النبيَّ ﷺ أعظم من فضيلة من يحمله النبى ﷺ ، كما حمله يوم أحد من حمله من الصحابة مثل طلحة بن عبيد الله ، فان هذا نفعَ النبيَّ ﷺ وذاك نفعه النبيُّ ﷺ ، ومعلوم أن نفعه بالنفس والمال أعظم من انتفاع الانسان بنفس النبى ﷺ وماله[٢]]

قال[٣] « وعن ابن أبى ليلى قال : قال النبى ﷺ : الصدّيقون ثلاثة ، حبيب النجار ومؤمن آل فرعون ، وعليٌّ وهو أفضلهم » . قلنا : وهذا كذب . وقد ثبت أن النبى ﷺ وصف أبا بكر بأنه « صدّيق » ، وصح من حديث ابن مسعود مرفوعا « لا يزال الرجل يصدق ويتحرّى الصدق حتى يكتب عند الله صدّيقا » فالصديقون بهذا كثير ، وقال تعالى فى مريم وهى امرأة (المائدة ٧٥) : ﴿ وأُمُّه صِدِّيقة ﴾

قال[٣] « وعن النبى ﷺ أنه قال لعلى : أنت منى وأنا منك » . قلنا : نعم ، أخرجاه فى الصحيحين من حديث البراء [لما تنازع عليّ وجعفر وزيد فى ابنة حمزة فقضى بها لخالتها وكانت تحت جعفر وقال لعلى : أنت منى وأنا منك[٢]] وقال لجعفر : اشبهتَ خَلقى وخُلقى ، وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا ، [لكن هذا اللفظ قد قاله النبيُّ ﷺ لطائفة من أصحابه[٤]] وفى الصحيحين من حديث أبى موسى أن النبى ﷺ قال فى الاشعريين « هم منى وأنا منهم[٥] »

قال[٣] « وعن عمرو بن ميمون قال : لعليّ / عشر فضائل ليست لغيره : قال له النبى

١٥٣

---

(١) من زينب بنت رسول الله ﷺ . انظر ص ٢٠١ — ٢٠٢

(٢) عن الاصل ٣ : ٧ (٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) عن الاصل ٣ : ٨

(٥) تقدم تمام الحديث فى ص ١٧٠ ، مع قول النبى ﷺ عن جليبيب أيضا « هذا منى وأنا منه »

ﷺ لأبعثن رجلا لا يخزيه الله أبدا ، يحبُّ اللهَ ورسولَه [ويحبه الله ورسوله ، فاستشرف لها من استشرف ، فقال : أين عليُّ بن أبى طالب ؟ قالوا : هو أرمد فى الرحىْ يطحن وما كان أحد يطحن ، فجاء وهو أرمد لا يكاد أن يبصر ، قال فنفث فى عينيه ، ثم هز الراية ثلاثا وأعطاها إياه فجاء بصفية بنت حُيَيّ . قال : ثم بعث أبا بكر بسورة براءة ، فبعث عليا خلفه وقال : لا يذهب بها إلا رجل هو منى وأنا منه . وقال لبنى عمه : أيكم يوالينى فى الدنيا والآخرة ؟ قال وعلىّ جالس معهم فأبوا ، فقال علىّ : أنا أواليك فى الدنيا والآخرة ، قال فتركه ثم أقبل على رجل رجل منهم فقال : أيكم يوالينى فى الدنيا والآخرة ؟ فأبوا ، فقال علىّ : أنا أواليك فى الدنيا والآخرة ، فقال : أنت وليى فى الدنيا والآخرة . قال : وكان علىّ أول من أسلم من الناس بعد خديجة . قال : وأخذ رسول الله ﷺ ثوبه فوضعه على علىّ وفاطمة والحسن والحسين فقال ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ قال : وشرىٰ علىّ نفسه ولبس ثوب رسول الله ﷺ ثم نام مكانه ، وكان المشركون يرمونه بالحجارة . وخرج رسول الله ﷺ بالناس فى غزاة تبوك ، فقال له على : أخرج معك ، فقال : لا ، فبكى علىّ ، فقال له : أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ؟ إلا أنك لست بنبى ، لا ينبغى أن أذهب إلا وأنت خليفتى . وقال له رسول الله ﷺ : أنت وليى فى كل مؤمن بعدى . قال : وسدَّ أبواب المسجد إلا باب على . قال وكان يدخل المسجد جُنُبا وهو طريقه ليس له طريق غيره . وقال له : من كنت مولاه فعلىّ مولاه . وعن النبى ﷺ مرفوعا أنه بعث أبا بكر فى براءة الى مكة فسار لها ثلاثا ثم قال لعلىّ : الحقه فردّه وبلّغها أنت ، ففعل ، فلما قدم أبو بكر على النبى ﷺ بكى وقال : يا رسول الله حدث فىَّ شىء ؟ قال : لا ، ولكن أُمرتُ أن لا يبلغها إلا أنا أو رجل منى [(١)] » .

قلنا : هذا [الخبر] مرسل [(٢)] لو ثبت عن عمرو بن ميمون . ومنه ألفاظ منكرة منها :

---

(١) عن الاصل ٣ : ٨

(٢) لأن عمرو بن ميمون أسلم على يد معاذ بن جبل ولم يلق النبى ﷺ

لا ينبغى أن أذهب إلا وأنت خليفتى ، فان النبىَّ ﷺ استخلف غيره غير مرة .

وكذلك قوله[١] « سدوا الأبواب إلا باب على » فانه من وضع الشيعة . فان فى الصحيحين من حديث أبى سعيد [الخُدْرى] أن النبىَّ ﷺ قال فى مرضه الذى مات فيه « [إنّ أمنَّ الناس علىَّ فى ماله وصحبته أبو بكر ، و[٢]] لو كنتُ متخذاً خليلا لاتخذتُ أبا بكر خليلا ، ولكن أخوَّة الاسلام ومودَّته . لا يبقينَّ فى المسجد خوخة إلا سُدَّتْ إلا خوخة إبى بكر » . ورواه ابن عباس فى الصحيحين .

ومنه قال[١] « أنت وليّى فى كل مؤمن بعدى » فهذا موضوع [باتفاق أهل المعرفة بالحديث[٢]] . وباقى الحديث ليس هو من خصائصه ، مثل كونه يحبُّ اللهَ ورسوله[٣] ، واستخلافه على المدينة[٤] ، وكونه بمنزلة هارونَ من موسى[٥] ، ومثل كون براءة لا يبلغها الا هاشمى إذ كانت العادة جارية بأنه لا ينقض العهود إلا رجل من قبيلة المطاع[٦]

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) عن الأصل ٣ : ٩

(٣) فان مئات الملايين من أمة محمد ـ فيما مضى وما سيأتى ـ يحبون الله ورسوله ويحبهم الله ورسوله .

(٤) وقد تقدم للرافضى التبجح باستخلاف على رضى الله عنه على المدينة ، وفى ص ٢١٢ ـ ٢١٣ الجواب على ذلك بأن عليا استخلف على المدينة مرة وغيره استخلفوا عليها مرات كثيرة كما هو ثابت بالأحاديث الصحيحة ، فان كان لا يستخلف عليها إلا الأفضل لزم أن يكون علىٌّ مفضولا فى كل مرة استخلف فيها النبى على المدينة غيره . ثم ان أولئك كانوا يستخلفون على المدينة وفيها جماهير من المؤمنين ، ولما استخلف عليها على فى غزوة تبوك لم يكن فيها إلا النساء والصبيان والعجزة حتى حزن علىّ لذلك وعده منقصة له بتخلفه عن الجهاد مع إخوانه الصحابة ، وكانت المدينة آمنة لا يخاف عليها ولا يحتاج المستخلف عليها الى جهاد

(٥) تقدم الكلام عليه فى هامش ص ٢١٣

(٦) وأبو بكر الصديق رضى الله عنه لم يخرج بسورة براءة ثم عزل بعلى كما يوهم كلام الرافضى المردود عليه ، بل خرج أبو بكر نائبا عن النبى ﷺ بامارة الحج ، وهو أهل لهذه =

قال[١] : « ومنها ما رواه أخطب خوارزم أن النبى ﷺ قال : يا على لو أن عبداً عبدَ الله مثل ما قام نوح فى قومه وكان له مثل أحد ذهبا فأنفقه فى سبيل الله وحج ألف مرة على قدميه ثم قتل بين الصفا والمروة مظلوما ثم لم يوالك لم يشمَّ رائحة الجنة ولم يدخلها » . فيقال : أخطب خوارزم هذا له مصنف فى هذا الباب[٢] فيه من المكذوبات مالا يوصف وهذا والله منها.

قال[١] : « وقال رجل لسلمان ما أشد حبَّك لعلى . قال : سمعت نبى الله يقول من أحبه فقد أحبنى » . وعن أنس مرفوعا : خلق الله من نور وجه علىّ سبعين ألف ملك يستغفرون له ولمحبيه الى يوم القيامة . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من أحبَّ عليا قبل الله منه صلاته وصيامه [وقيامه واستجاب دعاءه ، ألا[٣]] ومن أحب عليا أعطاه الله بكل عِرْق من بدنه مدينة فى الجنة ، ألا ومن أحبَّ آل محمد أمن الحساب والميزان والصراط ، [ألا ومن مات على حب آل محمد فأنا كفيله فى الجنة مع الأنبياء[٣]] ، ومن

١٥٤ /

ــ النيابة عنه ﷺ حيا وميتا ، ونزلت براءة بعد سفره ، فبعث النبى ﷺ بها مع على لسببين: أحدهما ما ذكره شيخ الاسلام من أن الانذار بالقتال ينبغى أن يحمله عن الرئيس رجل من ذوى قرابته . والسبب الثانى أن فى هذه السورة قول الله عز وجل (الآية ٤٠) : ﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ وهو ثناء من الله عز وجل على أبى بكر الصديق خالد بخلود القرآن الحكيم . وكون علىّ هو الذى حمل هذا الثناء الإلهى على الصديق الأعظم الى الحجيج فى بيت الله الحرام والمشاعر العظام منقبة كبرى له وخزى أبدى لكل من ناقض ذلك باختزان الإحنة والغل لهذا الولىّ الكريم من أولياء الله الرحمن الرحيم

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) أخطب خوارزم أديب متشيع من تلاميذ الزمخشرى ، اسمه الموفق بن أحمد بن إسحاق (٤٨٤ — ٥٦٨) ، له ترجمة فى بغية الوعاة ٤٠١ وروضات الجنات (الطبعة الثانية) ٧٢٢ وغيرهما ، وكتابه الذى كذب فيه هذا الخبر على رسول الله ﷺ اسمه مناقب أهل البيت ، مساكين أهل البيت كم يحمل اسمهم من أكاذيب الذين لا يخافون الله

(٣) عن الأصل ٣ : ٩

أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوبا بين عينيه : آيس من رحمة الله . وعن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ وقد سئل : بأى لغة خاطبك ربك ليلة المعراج ؟ قال : خاطبنى بلغة علىّ ! فألهمنى أن قلت: يارب ، [أنت] خاطبتنى أم على ؟ فقال : يا محمد ، أنا شىء ليس كالأشياء ، لا أقاس بالناس ولا أوصف بالأشياء ، خلقتك من نورى وخلقت عليا من نورك ، فاطلعت على سرائر قلبك فلم أجد الى قلبك أحبَّ من علىّ ، خاطبتك بلسانه كيما يطمئن قلبك . وعن ابن عباس : قال رسول الله ﷺ لو أن الرياض أقلام والبحر مداد والجن حُسّاب والإنس كُتّاب ما أحصوا فضائل علىّ . وقال : إن الله جعل الأجر على فضائل علىّ لا يحصى ، فمن ذكر فضيلة من فضائله فقرأها غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر والنظر الى وجهه عبادة ، وذِكرُه عبادة ، لا يقبل الله إيمان عبد إلا بولايته والبراءة من أعدائه . وعن حكيم بن حِزام مرفوعا : لَمُبارزةُ علىّ عمرَو بن ودّ [يوم الخندق (1)] أفضل من عمل أمتى إلى يوم القيامة »

قلنا : هذه الأحاديث — واللهِ العظيم — كذبٌ يلعن الله من افتراها ، ولُعن من لا يحبُّ عليا . وأنت (2) قد قدمتَ أنك لا تذكر إلا ما هو صحيح عندنا ، فمن أين جئت بهذه الخرافات ؟ ! ولكننا تيقنا بأن الرافضة أجهلُ الطوائف وأكذبهم ، وانت زعيمهم وعالمهم وهذا حالك !

قال « وعن سعد [بن أبى وقاص (1)] أن معاوية أمره بسبّ علىّ فأبى ، فقال : ما يمنعك ؟ قال : ثلاث قالهن رسول الله ﷺ لأن تكون لى واحدة منهن أحبُّ إلىَّ من حُمُر النعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلىّ وقد خلفه فى بعض مغازيه فقال : تخلفنى مع النساء والصبيان ؟ فقال : أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبىَّ بعدى . وسمعته يقول / : لأعطين الراية رجلا يحبُّ الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، فتطاول لها الناس فقال : ادعوا لى عليا ، فأتاه وبه رمد ، فبصق فى عينيه ودفع اليه الراية ١٥٥

---

(1) عن الاصل ٣ : ١٠ (2) الخطاب للرافضى المردود عليه

ففتح الله عليه وأنزلت هذه الآية الكريمة (آل عمران ٦١) : ﴿ فقل تعالوا ندعُ أبناءنا وأبناءكم ﴾ فدعا رسول الله ﷺ عليا وفاطمة والحسن والحسين فقال هؤلاء أهلى »

قلنا : أما هذا فصحيح رواه مسلم ، وسُقتَه بجهلك بين الموضوعات ، كمن نظم درّة بين بعر . ولكن هذه المناقب ليست من خصائصه فانه استخلف جماعة على المدينة ، وتشبيهه بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبى بكر بابراهيم وعيسى ، وتشبيه عمر بنوح وموسى [(١)] ، [فان هؤلاء الأربعة أفضل من هارون ، وكل من أبى بكر وعمر شُبِّه باثنين لا بواحد ، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه على ، مع أن استخلاف علىّ له فيه أشباه وأمثال من الصحابة ، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبيه ، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص ولا

---

(١) وذلك فيما رواه الامام أحمد فى مسنده (١ : ٣٨٣ رقم ٣٦٣٢) من حديث أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، والحاكم فى المستدرك على الصحيحين (٣ : ٢١ - ٢٢) من طريق جرير عن الاعمش ، ورواه الترمذى (٣ : ٢٧ و ٤ : ١١٣) عن أبى معاوية عن الاعمش ، وابن كثير فى التفسير (٤ : ٩٤ - ٩٥) وفى البداية والنهاية (٣ : ٢٩٧ - ٢٩٨) أن النبى ﷺ قال يوم بدر : ما تقولون فى هؤلاء الاسرى ؟ فقال أبو بكر : يا رسول الله ، قومك وأهلك ، استبقهم واستأن بهم لعل الله أن يتوب عليهم . وقال عمر : يا رسول الله ، أخرجوك وكذبوك ، فاضرب أعناقهم . وقال عبد الله بن رواحة : يا رسول الله ، انظر واديا كثير الحطب فأدخلهم فيه ، ثم أضرم عليهم نارا . فقال العباس : قطعت رحمك . قال فدخل رسول الله ﷺ ولم يردَّ عليهم شيئا . قال فقال ناس : يأخذ بقول أبى بكر ، وقال ناس : يأخذ بقول عمر ، وقال ناس : يأخذ بقول عبد الله بن رواحة . قال فخرج رسول الله ﷺ فقال : إن الله ليلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن ، وإن الله ليشدُّ قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة ، وإن مثلك يا أبا بكر كمثل ابراهيم عليه السلام قال (ابراهيم ٣٦) : ﴿ من تبعنى فانه منى ، ومن عصانى فانك غفور رحيم ﴾ ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى قال (المائدة ١١٨) : ﴿ إن تعذّبهم فانهم عبادك ، وإن تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم ﴾ . وإن مثلك يا عمر كمثل نوح قال (نوح ٢٦) : ﴿ ربّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل موسى قال (يونس ٨٨) : ﴿ رب اشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم ﴾ أنتم عالة ، فلا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضربة عنق . . . الحديث

التشبيه بنبيّ فى بعض أحواله من الخصائص [1]] . وفى الحديث ردٌّ على النواصب الذين لا يتولَّونه ولا يحبونه ، وعلى الخوارج الذين كفَّروه ، لكن هذا لا يتم على قول الرافضة الذين جعلوا النصوص الدالة على فضل الصحابة كانت قبل ردَّتهم ، فان الخوارج كذا تقول فى علىّ ، وهذا باطل [2] ، لأن الله لا يحبُّ ولا يرضى عمن يعلم أنه يموت كافرا . وكذا المباهلة شاركه فيها ولداه . فان قيل : فلِمَ تمنى سعد واحدة منهن ؟ قيل : لأن شهادة النبى ﷺ لعلىّ ظاهرا و باطنا بالايمان ، والنبىُّ ﷺ إذا شهد لمعيَّن بشهادة كانت من أعظم مناقبه ، كما صلى ﷺ على ميت فقال « اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه . الخ » قال عوف بن مالك : فتمنيت أن أكون أنا ذلك الميت . وهذا الدعاء لم يكن مختصا بذلك الميت .

قال : « وعن عامر بن واثلة قال : قال علىّ يوم الشورى [3] : لأحتجَّنَّ عليكم بما لا يستطيع أحد تغيير ذلك . ثم قال : أَنشُدُكم بالله أفيكم أحد وحَّد الله قبلى ؟ قالوا : اللهم لا . . . » وذكر الحديث بطوله [4] وفيه : « فأنشدكم بالله هل فيكم أحد سلَّم عليه فى ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة وجبريل وميكال وإسرافيل حيث جئتُ بالماء الى رسول الله ﷺ من القليب غيرى ؟ قالوا : اللهم لا » / ومنه : « ما رواه أبو عمر الزاهد عن ابن عباس قال : لعلىّ أربع خصال ليست لأحد من الناس غيره : هو أولُ من صلى مع النبى ﷺ ، وهو الذى كان معه لواؤه فى كل زحف ، وهو الذى صبر معه يوم حنين ، وهو الذى غسَّله وأدخله قبره . وعن النبى ﷺ قال : مررت ليلة المعراج بقوم تشرشر

١٥٦

---

(١) عن الأصل ٣ : ١١

(٢) أى سواء صدر عن الخوارج فى حق على بعد افتراقهم عنه ، أو عن الروافض فى حق الصحابة بعد أن ارتدوا عن دين الصحابة واعتبروا الصحابة مرتدين عما تفترق الشيعة به عنهم .

(٣) بين الستة الذين اختارهم أمير المؤمنين عمر ليختاروا من بينهم واحداً يخلفه

(٤) وأكثر ما فيه تكرار لما أورده الرافضى من قبل ، وأجيب عليه فيما مضى من هذا الكتاب ، وعلى كل حال فهو كذب من أصله كما سيأتى

أشداقهم ، فقلت [يا جبريل [1]] من هؤلاء ؟ قال هؤلاء قوم يقطعون النـاس بالغيبة . قال : ومررت بقوم قد ضَوْضَوا [2] فقلت لجبريل : من هؤلاء ؟ قال : الكفار . ثم عدلنا عن الطريق ، فلما انتهينا الى السماء الرابعة رأيتُ علياً يصلى ، فقلت : يا جبريل مَن هذا ؟ على قد سبقنا ؟ قال : لا ، ليس هذا عليا ، بل اشتاقت الملائكة الى رؤيته [لما سمعوا مناقبه وخاصة قول النبى ﷺ : أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى [1]] فخلق الله ملكاً على صورته . وعن ابن عباس قال : إن المصطفى قال ذات يوم : أنا الفتى ابن الفتى أخو الفتى [يعنى عليا . وهو معنى قول جبريل فى يوم بدر وقد عرج الى السماء وهو فرح وهو يقول : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على [1]] . وعن ابن عباس قال : رأيت أبا ذرّ وهو متعلق بأستار الكعبة وهو يقول : من عرفنى فقد عرفنى ، أنا أبو ذرّ ، ولو صمتم حتى تكونوا كالأوتار وصليتم حتى تكونوا كالحنايا ما نفعكم ذلك حتى تحبُّوا علياً » .

فيقال : حديث واثلة كذبٌ باتفاق الحفّاظ ، وما قال علىّ يوم الشورى شيئا من ذلك ، بل قال عبد الرحمن بن عوف : لئن أمَّرْتُكَ لتعدِلَنْ ؟ قال : نعم . قال : وإن بايعتُ عثمان لتسمعنَّ وتطيعنْ ؟ قال : نعم . وقال مثل ذلك لعثمان . ومكث ثلاثة أيام يشاور المسلمين . وأما حديث ابن عباس فباطل ، فلواء النبى ﷺ يوم أحد كان مع مصعب بن عمير باتفاق ، ولواؤه يوم الفتح كان مع الزُّبَير ، أخرجه البخارى . ويوم حنين لم يكن أحد أقربَ إلى بغلة النبى ﷺ من عمه العباس [وأبى سفيانَ بن الحارث ، والعباسُ [3]] آخذٌ بركابه . وأما [ما ذكره عن] المعراج فكذب سمج وفيه ما يبين وضعه ، وهو أن الكرو بيين لما سمعوا مناقبه وخاصة قول النبى ﷺ : أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون / من موسى اشتاقت الى على ، فخلق لها ملكاً على صورة على . ١٥٧

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٤

(٢) أى ضجوا واستغاثوا

(٣) عن الاصل ٣ : ١٥

فالمعراج كان بمكة من المسجد الحرام[١] وقوله أما ترضى قاله له فى غزوة تبوك [وهى آخر الغزوات سنة تسع[٢]] . وكذا خبر « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على » كذب ، و « الفتى » ليس من أسماء المدح ولا الذم ، بل هو كقولك : الشاب والكهل ، وقول المشركين (الانبياء ٦٠) : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم ﴾ لم يقصدوا مدحه بذلك ، وحديث مواخاة النبى لعلى وأبى بكر لعمر من الأكاذيب ، وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار[٣] . وذو الفقار سيف كان لأبى جهل غنمه المسلمون يوم بدر فلم يكن ذو الفقار يوم بدر من سيوف المسلمين ، روى أحمد والترمذى من رواية ابن عباس أن النبى ﷺ نفل سيفه ذا الفقار يوم بدر ، ثم ان النبى ﷺ كان بعد النبوة كهلا[٤] . وقول أبى ذر لم يصحّ ، مع أن حبَّ علىّ فرض ، كما أن حب أبى بكر فرض ، وحبُّ الأنصار فرض ، قال النبى ﷺ « آية الايمان حبُّ الأنصار » وفى صحيح مسلم عن علىّ أنه « لَعهدَ النبىُّ الأمىُّ إلىَّ أنه لا يحبنى إلا مؤمن ولا يبغضنى إلا منافق[٥] »

قال : « ومنها ما نقله صاحب الفردوس عن معاذ عن النبى ﷺ : حبُّ علىّ حسنة لا تضرُّ معها سيئة ، وبغضه سيئة لا تنفع معها حسنة[٦] » قلنا : كتاب الفردوس [مصنفه شيرويه[٧]] بن شهريار الديلمى المحدث فيه موضوعات جمة هذا منها ولا يقوله المصطفى المعصوم ، بل هذا المؤمن الذى يحب الله ورسوله ومع ذلك تضرُّه السيئات ويُحدُّ فى الخمر ، وقد أمر النبىُّ ﷺ بضرب حمار فى الخمر ، فسبَّه رجل ، فقال ﷺ « دعه فانه يحبُّ الله

---

(١) وآية الاسراء ﴿ سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام ﴾ يحفظها الأطفال ، وإذا كان الذى افترى هذا الخبر على رسول الله ﷺ يجهل القرآن ، فهل الرافضى المردود عليه أيضا قد هجر القرآن ؟

(٢) عن الاصل ٣ : ١٦ (٣) وتقدم فى ص ١٧٠

(٤) فلا يعقل أن يقول عن نفسه أنا الفتى (٥) وتقدم هذا الموضوع فى ص ٢١٥ — ٢١٦

(٦) انظر لهذا الموضوع (مختصر التحفة الاثنى عشرية) ص ٢٠٤ - ٢٠٧ طبع السلفية

(٧) بياض بالمختصر ، وأتممناه من الاصل ٣ : ١٧

ورسوله [١] » . وأيضا فقد كان أبو طالب يحب ابنه علياً وضرّه الشرك حتى دخل النار . وهؤلاء الغلاة [٢] يزعمون أنهم يحبّونه وهم من أهل النار . وحبّ الرسول أعظم من حبّ علي ويدخل / خلقٌ من محبيه النار ثم يخرجون بشفاعته ١٥٨

وكذلك الحديث الذى أورده عن ابن مسعود : حب آل محمد يوماً خيرٌ من عبادة سنة موضوع . وحديث أنا وعليّ حجة الله على خلقه كذب أيضا ، والله تعالى يقول (النساء ١٦٥) : ﴿ لئلا يكون للناس على الله حُجَّةٌ بعد الرُّسل ﴾

وكذلك قوله « لو اجتمع الناس على حب عليّ لم تخلق النار » فقد رأينا من محبيه من الاسماعيلية وغيرهم خلقا من طعام النار . ونحن نحبه ونخاف النار . ثم خلقٌ ممن صدّق الرسل يدخلون الجنة وما عرفوا عليا

وكذلك الحديث الذى ذكره فى العهد الذى عهده الله فى عليّ ، وأنه راية الهدى ، وإمام الأولياء ، والكلمة التى ألزمها المتقين . فصاحب الحلية قد روى فى فضائل الأربعة عدة موضوعات [٣] وإنما كلمة التقوى « لا إله إلا الله » [٤]

قال الرافضى : « وأما المطاعن فى الجماعة [٥] فقد نقل أتباعهم منها كثيرا ، حتى صنف الكلبيُّ كتابا فى مثالب الصحابة » . قلنا : الكلبى وابنه هشام كذابان رافضيان [٦]

---

(١) تقدم هذا فى ص ٢٩٠ (٢) كالاسماعيلية والنصيرية والشيخية

(٣) وقد نبه أبو الفرج بن الجوزى فى مقدمة (صفة الصفوة) الى هذه الناحية من الضعف فى كتاب الحلية ، والخلفاء الراشدون الاربعة كانوا بعد الانبياء صفوة الخلق وزينة الدنيا ولم يكونوا فى حاجة الى تفضيلهم بالاحاديث الضعيفة فضلا عن الموضوعة

(٤) كما ثبت فى الحديث (٥) أى أصحاب رسول الله ﷺ جميعا

(٦) أما هشام بن محمد بن السائب فتقدم التعريف به فى هامش ص ٢١ ، وأما أبوه فقال عنه ابن حبان : كان الكلبى سَبَايا من أولئك الذين يقولون إن عليا لم يمت وانه راجع الى الدنيا ويملأها عدلا كما ملئت جورا . وقال التبوذكى سمعت هماما يقول سمعت الكلبى يقول=

[وإن ما ينقل عن الصحابة من المثالب نوعان : (أحدهما) إما كذب كله ، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه الى الذم والطعن . وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب ، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب : مثل أبي مِخنَف لوط بن يحيي (١) ، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي ، ولهذا استشهد هذا الرافضي بما صنفه هشام الكلبي فى ذلك وهو من أكذب الناس ، وهو شيعي يروى عن أبيه وعن أبي مخنف وكلاهما متروك كذاب . وقال الامام أحمد فى هذا الكلبي : ما ظننت أن أحدا يحدّث عنه إنما هو صاحب سَمَر ونَسَب . وقال الدارقطني : متروك . وقال ابن عَدِيّ : هشام الكلبي الغالب عليه الأسمار ، ولا أعرف له فى المسند شيئا ، وأبوه أيضا كذاب . وقال زائدة و الليث وسليمان التيمى : هو كذاب . وقال يحيي : ليس بشيء ،

= أناسبإى. وقال البخارى : أبو النضر الكلبي تركه يحيي وابن مهدى . ثم قال البخارى : قال على حدثنا يحيي عن سفيان قال : قال لى الكلبي : كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب . وقال ابن حبان : مذهب الكلبي فى الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج الى الاغراق فى وصفه ، يروى عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير ، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف ، فلما احتيج اليه أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها ، لا يحل ذكره فى الكتب فكيف الاحتجاج به ! وقال أحمد بن زهير قلت لاحمد بن حنبل : يحل النظر فى تفسير الكلبي ؟ قال : لا . وقال أبو عوانة سمعت الكلبي يقول : كان جبرائيل يملي الوحى على النبي ﷺ ، فلما دخل النبي ﷺ الخلاء جعل يملى على عليّ وقال ابن معين قال يحيي بن يعلى عن أبيه : كنت أختلف الى الكلبي أقرأ عليه القرآن ، فسمعته يقول : مرضت مرضة فنسيت ما كنت أحفظ فأتيت آل محمد ﷺ فتفلوا فى فيَّ فحفظت ما كنت نسيت . فقلت : لا والله لا أروى عنك بعد هذا شيئا . فتركته . وقال أبو معاوية سمعت الكلبي يقول : حفظت ما لم يحفظه أحد : القرآنَ فى ستة أيام أو سبعة ، ونسيت ما لم ينس أحد : قبضت على لحيتى لآخذ ما دون القبضة فأخذت ما فوق القبضة . هذا بعض ما عرفه الأئمة عن هذا السبإى الكذاب ، ويريد الرافضى المردود عليه أن يحسبه على أهل السنة ، وأن يحتج عليهم بكتابه فى سب خير خلق الله بعد رسول الله وهم أصحابه الذين يخجل حتى أعداء الاسلام من انكار منزلتهم العليا فى التاريخ ، وأياديهم البيضاء على الانسانية

(١) تقدم التعريف به فى هامش ص ٢١

كذاب ساقط . وقال ابن حبان : وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الاغراق في وصفه . (النوع الثاني) ما هو صدق ، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنوبا وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران وإن أخطأ فله أجر . وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب ، وما قدِّر من هذه الأمور ذنباً محققا فان ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة ، لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة : منها التوبة الماحية ، وقد ثبت عن أئمة الإمامية أنهم تابوا من الذنوب المعروفة عنهم . ومنها الحسنات الماحية للذنوب ، فان الحسنات يذهبن السيئات ، وقد قال تعالى (النساء ٣١) : ﴿ إن تجتنبوا كبائرَ ما تُنهَوْن عنه نُكفِّرْ عنكم سَيِّئاتكم ﴾ : ومنها المصائب المكفرة ، ومنها دعاء المؤمنين بعضهم لبعض ، وشفاعة نبيهم . فما من ذنب يسقط به الذمُّ والعقاب عن أحد من الأمة إلا والصحابة أحقُّ بذلك ، فهم أحقُّ بكل مدح ونفي كل ذم ممن بعدهم من الامة

ونحن نذكر (قاعدة جامعة) في هذا الباب لهم ولسائر الأمة فنقول :

لا بدَّ أن يكون مع الانسان أصول كلية يردُّ اليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ، وإلا فيبقى في كذب وجهل بالجزئيات ، وجهل وظلم في الكليات ، فيتولد فساد عظيم . والناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئتهم ، وتأثيمهم وعدم تأثيمهم ، في مسائل الفروع والاصول . ونحن نذكر أصولا جامعة نافعة :

(الأصل الأول) أنه هل يمكن كلَّ أحد أن يعرف — باجتهاده — الحقَّ في كل مسألة فيها نزاع ؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل الى الحق ، بل قال ما اعتقد أنه هو الحق في نفس الأمر — ولم يكن هو الحق في نفس الأمر — هل يستحقُّ أن يعاقَب أم لا ؟ هذا أصل هذه المسائل . وللناس في هذا الاصل ثلاثة أقوال ، كل قول عليه طائفة من النظار : (الاول) قول من يقول إن الله قد نصب على الحق في كل مسألة دليلا يعرف به يمكن كلَّ من اجتهد واستفرغ وسعه أن يعرف الحق ، وكلُّ من لم يعرف

الحق فى مسألة أصولية أو فروعية فانما هو لتفريطه فيما يجب عليه ، لا لعجزه . وهذا القول هو المشهور عن القدَرية والمعتزلة ، وهو قول طائفة من أهل الكلام غير هؤلاء . . .

و (القول الثانى) فى أصل المسألة أن المجتهد المستدل قد يمكنه أن يعرف الحق ، وقد يعجز عن ذلك . لكن إن عجز عن ذلك فقد يعاقبه الله وقد لا يعاقبه ، وهذا قول الجهمية والاشعرية وكثير من الفقهاء أتباع المذاهب الأربعة . . . و (القول الثالث) فى هذا الأصل أنه ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ، ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأمورا أو فعل محظورا . وهذا هو قول الفقهاء والأئمة وهو القول المعروف عن سلف الأمة وقول جمهور المسلمين . وهذا القول يجمع الصواب من القولين

(الاصل الثانى) قول من يقول : إن الله لا يعذب فى الآخرة إلا من عصاه بترك المأمور أو فعل المحظور . . . والاصل الذى عليه السلف والجمهور أن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، فالوجوب مشروط بالقدرة ، والعقوبة لا تكون إلا على ترك مأمور أو فعل محظور بعد قيام الحجة

وقد ذكرنا فى غير هذا الموضع حكم الناس فى الوعد والوعيد والثواب والعقاب ، وأن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب [1] . فاذا كان هذا الحكم فى المجتهدين ، وهذا الحكم فى المذنبين ، حكما عاما فى جميع الأمة ، فكيف فى أصحاب رسول الله ﷺ ؟ وإذا كان المتأخرون من المجتهدين والمذنبين يندفع عنهم الذم والعقاب بما ذكر من الأسباب فكيف بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ؟

ونحن نبسط هذا وننبه بالأدنى على الأعلى فنقول : كلام الذامّ للخلفاء ولغيرهم من الصحابة — من رافضىّ وغيره — هو من باب الكلام فى الأعراض ، وفيه حق لله تعالى لما يتعلق به من الولاية والعداوة والحب والبغض ، وفيه حق للآدميين أيضا . ومعلوم أنّا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة — مثل الملوك المختلفين على الملك ، والعلماء والمشايخ المختلفين

(١) انظر ص ٢١٩ — ٢٢٠ وص ٣٢٠

فى العلم والدين ـ وجب أن يكون الـكلام بعلم وعدل ، لا بجهل وظلم . فان العدل واجب لـكل أحد على كل أحد فى كل حال ، والظلم محرَّم مطلقا لا يباح قطُّ بحال ، قال تعالى (المائدة ٨) : ﴿ولا يَجْرِمَنَّكم شَنآنُ قوم على ألَّا تَعْدِلوا ، اعدِلوا هوَ أقْرَبُ للتقوى﴾ ... فاذا كان البغض الذى أمر اللهُ به قد نهى صاحبه أن يظلم من يبغضه ، فـكيف فى بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس ، فهو أحقُّ أن لا يُظلَم ، بل يُعدَل عليه

وأصحابُ رسول الله ﷺ أحقُّ من عُدِلَ عليهم فى القول و العمل ، والعدل مما اتفق أهل الارض على مدحه ومحبته والثناء على أهله و محبتهم . والظلم مما اتُّفق على ذمه وتقبيحه وذم أهله و بغضهم . . . والمقصود أن الحكم بالعدل واجب مطلقا : فى كل زمان ومكان ، على كل أحد ، ولـكل أحد . والحـكم بما أنزل الله على محمد ﷺ هو عدل خاص ، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها ، والحـكم به واجب على النبىّ وكل من اتبعه ، ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر ، وهذا واجب على الأمة فى كل ما تنازعت فيـه من الأمور الاعتقادية والعملية ، قال تعالى (النساء ٥٩) : ﴿فان تنازعتم فى شىء فردُّوه إلى الله والرسول﴾ فالامور المشتركة بين الأمة لا يحـكم فيها إلا الـكتاب والسنة ، ليس لأحد أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك . . . وقد قال النبى ﷺ : القضاة ثلاثة قاضيان فى النار ، وقاض فى الجنة . فمن علم الحق وقضى به فهو فى الجنة ، ومن علم الحق وقضى بخلافه فهو فى النار ، ومن قضى للناس على جهل فهو فى النار . و إذا حكم بعلم وعدل فاذا اجتهد فأصاب فله أجران ، و إذا اجتهد فأخطأ فله أجر ، كما ثبت ذلك فى الصحيحين عن النبى ﷺ من وجهين . وإذا وجب — فيما شَجَر بين المؤمنين — أن لا يُتَـكلَّم إلا بعلم وعدل ، ويُرَدُّ ذلك الى الله والرسول ، فذلك فى أمر الصحابة أظهر . . . والرافضة سلـكوا فى الصحابة مسلك التفرُّق ، فوالوا بعضهم وغلوا فيه ، وعادوا بعضهم وغلوا فى معاداته . . . وهذا كله من التفرق والتشيُّع الذى نهى الله عنه و رسوله ، فقال تعـالى (الأنعام ١٥٩) : ﴿إنَّ الذين فرَّقوا دينَهم وكانوا شِيَعاً لستَ منهم فى شىء﴾ ، وقال تعالى (آل عمران ١٠٥ — ١٠٧) : ﴿ولا تـكونوا كالذين تفرَّقوا واختلفوا من بعد

ما جاءهم البيّناتُ وأولئك لهم عذاب عظيم . يوم تبيضُّ وجوهٌ وتسودُّ وجوه ، فاما الذين اسودَّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون . وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنَّة وتسودّ وجوه أهل البدعة . . . وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال « ان الله يرضى لكم ثلاثا : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرّقوا ، وأن تُناصحوا من ولاّه الله أمورَكم » . والله تعالى قد حرَّم ظلم المسلمين — أحيائهم وأمواتهم — وحرَّم دماءهم ، وأموالهم ، وأعراضهم . وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال فى حجة الوداع « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا . ألا هل بلَّغتُ ؟ ألا ليُبْلِغ الشاهدُ الغائبَ فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع » وقد قال تعالى (الاحزاب ٥٨) : ﴿ والذين يُؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبينا ﴾ فمن آذى مؤمنا — حياً أو ميتا — بغير ذنب يوجب ذلك فقد دخل فى هذه الآية . ومن كان مجتهداً لا إثمَ عليه فاذا آذاه مُؤذٍ فقد آذاه بغير ما اكتسب . ومن كان مذنبا وقد تاب من ذنبه أو غفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مُؤذٍ فقد آذاه بغير ما اكتسب . . . وقد قال تعالى (الحجرات ١٢) : ﴿ولا يَغْتَبْ بعضُكم بعضا﴾ ، وثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال « الغِيبَة ذِكرُكَ أخاك بما يكره . قيل : أرأيتَ إن كان فى أخى ما أقول ؟ قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه فقد بَهتَّه » . فمن رمى أحدا بما ليس فيه فقد بهته ، فكيف إذا كان ذلك فى الصحابة ! ومن قال عن مجتهد : إنه تعمد الظلم أو تعمد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسنَّة — ولم يكن كذلك — فقد بهته . وإذا كان فيه ذلك فقد اغتابه .

لكن يباح من ذلك ما أباحه الله ورسوله ، وهو ما يكون على وجه القصاص والعدل وما يُحتاج اليه لمصلحة الدين ، ونصيحة المسلمين . فالأول قول المشتكى المظلوم فلان ضربني

وأخذ مالى ومنعنى حقى ونحو ذلك ، قال الله تعالى (النساء ١٤٨) : ﴿ لا يحبُّ اللهُ الجهرَ بالسوء من القول إلاّ من ظُلم ﴾ وقد نزلت فيمن ضاف قوما فلم يقروه ، لأن قرى الضيف واجب كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، فلما منعوه حقَّه كان له ذ كرُ ذلك . . . وأما الحاجة مثل استفتاء هند بنت عتبة كما ثبت فى الصحيح أنها قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطينى و بَنِىَّ ما يكفينى بالمعروف ، فقال النبىُّ ﷺ « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » أخرجاه فى الصحيحين من حديث عائشة ، فلم ينكر عليها قولها ، وهو من جنس قول المظلوم . وأما النصيحة فمثل قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس — لما استشارته فيمن خطبها فقالت : خطبنى أبو جهم ومعاوية — فقال ﷺ « أما معاوية فصعلوك لا مالَ له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه — وفى لفظ : يضرب النساء ، انكحى أسامة » فلما استشارته فيمن تتزوَّج ذ كر ما تحتاج إليه . وكذلك من استشار رجلا فيمن يعامله . والنصيحة مأمور بها ولو لم يشاوره ، فقد قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح « الدين النصيحة ، الدين النصيحة (ثلاثا) . قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم »

وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط فى رواية عن النبى ﷺ ، أو تعمد الكذب عليه ، أو على من ينقل عنه العلم . وكذلك بيان من غلط فى رأى رآه فى أمر الدين من المسائل العلمية والعملية . فهذا إذا تكلم فيه الانسان بعلم وعدل وقصد النصيحة فالله تعالى يثيبه على ذلك ، لا سيما إذا كان المتكلَّم فيه داعياً الى بدعة ، فهذا يجب بيان أمره للناس ، فانَّ دَفْعَ شره عنهم أعظمُ من دفع شر قاطع الطريق .

وحكمُ المتكلم باجتهاده فى العلم والدين حكمُ أمثاله من المجتهدين . ثم قد يكون مجتهدا مخطئا أو مصيبا ، وقد يكون كل من الرجلين المختلفين — باللسان أو اليد — مجتهدا يعتقد الصوابَ معه ، وقد يكونان جميعا مخطئين مغفوراً لهما ، كما ذ كرنا نظير ذلك مما كان يجرى بين الصحابة . ولهذا يُنهى عما شَجَرَ بين هؤلاء ، سواء كانوا من الصحابة أو من

بعدهم ، فاذا تشاجر مسلمان فى قضية ومضت ، ولا تعلُّقَ للناس بها ، ولا يعرفون حقيقتها ، كان كلامهم فيها كلاما بلا علم ولا عدل ، يتضمن أذاهم بغير حق ، ولو عرفوا أنهما مذنبان أو مخطئان لكان ذكرُ ذلك — من غير مصلحة راجحة — من باب الغيبة المذمومة . لكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أعظمُ حرمةً وأجلُّ قدراً وأنزه أعراضاً ، وقد ثبت من فضائلهم — خصوصاً وعموماً — ما لم يثبت لغيرهم ، فلهذا كان الكلام الذى فيه ذمُّهم على ما شجر بينهم أعظمَ إثما من الكلام فى غيرهم .

فان قيل : فأنتم — فى هذا المقام — تسبّون الرافضة وتذمونهم وتذكرون عيوبهم ، قيل : ذكرُ الأنواع المذمومة غيرُ ذكر الأشخاص المعينة ، فانه قد ثبت عن النبى ﷺ لعنُ أنواع كثيرة . . . وقال الله تعالى (الاعراف ٤٤ — ٤٥) : ﴿ أنْ لعنةُ الله على الظالمين ، الذين يصدُّون عن سبيل الله ويبغونها عِوَجا ﴾ فالقرآن والسنَّة مملوءان من ذم الانواع المذمومة وذم أهلها ولعنهم ، تحذيرا من ذلك الفعل وإخباراً بما يلحق أهله من الوعيد . ثم المعاصى التى يعرف صاحبها أنه عاص يتوب منها ، والمبتدع الذى يظن أنه على حق — كالخوارج والنواصب الذين نصبوا العداوة والحرب لجماعة المسلمين — ابتدعوا بدعة وكفَّروا من لم يوافقهم عليها ، فصار بذلك ضررُهم على المسلمين أعظمَ من ضرر الظلمة الذين يعلمون أن الظلم محرَّم . . . والرافضة أشدُّ بدعة من الخوارج ، وهم يكفّرون من لم تكن الخوارج تكفّره كأبى بكر وعمر ، ويَكْذِبون على النبىّ ﷺ والصحابة كذبا ما كذب أحدٌ مثله ، والخوارج لا يكذبون ، لكن الخوارج كانوا أصدقَ وأشجعَ وأوفى بالعهد منهم فكانوا أكثر قتالا منهم ، وهؤلاء أكذبُ وأجبنُ وأغدرُ وأذلّ ، وهم يستعينون بالكفار على المسلمين . كما جرى لجنكز خان ملك الترك الكفار ، فان الرافضة أعانته على المسلمين ، وأما إعانتهم لهولاكو ابن ابنه لما جاء الى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد[1] فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره

---

(١) وقد وصف مؤرخ الشيعة الميرزا محمد باقر الخونسارى فى ص ٥٧٨ من كتابه =

باطنا وظاهرا ، وكان وزير الخليفة ببغداد الذى يقال له ابن العلقمى منهم [١] ، فلم يزل

= (روضات الجنات) الطبعة الثانية هذا الموقف المخزى فقال فى ترجمة شيخهم النصير الطوسى ما نصه : « ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المحتشم فى محروسة إيران هلاكوخان ابن تولى خان ابن جنكز خان من عظماء سلاطين التاتارية وأتراك المغول ومجيئه فى موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد الى دار السلام بغداد لارشاد العباد واصلاح البلاد وقطع دابر سلسلة البغى والفساد ، واخماد نائرة الجور والالباس ، بابادة دائرة ملك بنى العباس ، وايقاع (القتل العام) من أتباع أولئك الطغام ، إلى أن أسال من دمائهم الأقذار كأمثال الأنهار ، فانهار بها فى ماء دجلة ومنها الى نار جهنم دار البوار ومحل الاشقياء والاشرار » . فهو يعد مجىء شيخ الرافضة النصير الطوسى للسفاح الوثنى هلاكو خان من إيران الى بغداد إرشاداً للعباد وإصلاحاً للبلاد ، ويعترف بأن هذا الارشاد والاصلاح إنما كان بايقاع (القتل العام) فى عاصمة الاسلام التى كانت أعظم عواصم الدنيا يومئذ ، ويفتخر ميرزا محمد باقر الخونسارى الرافضى بسفك جيوش السفاح الوثنى لدماء المسلمين كأمثال الأنهار ، ويرى أن شهداء المسلمين فى تلك المجزرة الوحشية مصيرهم الى جهنم دار البوار ، ومعنى هذا أن مصير هلاكو الوثنى ومرشده الرافضى الى الجنة دار القرار . وهذا مصداق ما قرّره شيخ الاسلام منقولا بحروفه من اعتراف الخونسارى الرافضى الذى يعد (القتل العام) فى المسلمين من أمانى الرافضة ورغائبهم ، عاملهم الله بما يستحقون

وكنا قد ألمعنا الى ذلك فى هامش ص ٢٠ ، ومست الحاجة الآن الى نقل كلام الخونسارى بنصه .

(١) هو محمد بن أحمد البغدادى عرف بابن العلقمى (- ٦٥٦) كان فى شبابه من أدباء الشيعة ، وتسامح معه أهل السنة فمكنوه من أن يتولى المناصب الى أن بلغ رتبة الوزارة فى دولة بنى العباس فوليها أربعة عشر عاماً ، ووثق به المستعصم آخر الخلفاء العباسيين فألقى إليه زمام أموره . ولما دخلت جيوش هلاكو الوثنى بلاد ايران أرسل اليه ابن العلقمى يحرضه على قصد بغداد ، وكان ابن العلقمى يأمل إذا سقطت الدولة العباسية بمساعيه أن تكون له يد عند هلاكو فيجيبه الى إقامة إمام أو خليفة من الشيعة . فزحف هلاكو على بغداد فى مائتى ألف من التتار والكرج وسائر يأجوج ومأجوج ، ومثّل ابن العلقمى دوره فى مخادعة الخليفة المستعصم وهون عليه الأمر ، فلما نزلت جيوش هلاكو فى شرقى بغداد وغربيها استأذن ابن العلقمى خليفته بالخروج اليهم للتوسط فى الصلح ، وبعد أن توثق الخبيث لنفسه وكاشف =

يمكر بالخليفة والمسلمين ، ويسعى فى قطع أرزاق عسكر المسلمين وضعفتهم ، وينهى العامة عن قتالهم ويكيد أنواعا من الكيد ، حتى دخلوا فقتلوا من المسلمين ما يقال انه بضعة عشر ألف ألف إنسان أو أكثر أو أقل ، ولم يُرَ فى الاسلام ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار

= المغيرين بانحيازه اليهم وخيانته لدولته عاد فزعم للخليفة أن هلاكو يرغب فى تزويج ابنته بالأمير أبى بكر ابن الخليفة ، وأن يكون الخليفة مع هلاكو كما كان الخلفاء السابقون مع السلجوقية ، ودعا الخليفة وابنه وأعيان الدولة الى الخروج لزيارة هلاكو ، كما دعا العلماء والرؤساء ليحضروا عقد الزواج بزعمه ، فلما صاروا فى معسكر هلاكو أمر بضرب اعناقهم وبقيت الرعية بلا راع ، ثم دخلت يأجوج ومأجوج بغداد فوضعت السيوف فى الرقاب ، واستمر القتل والسبى والنهب أربعين يوما ، ويقال أن هلاكو أمر بعد ذلك باحصاء ضحايا الامة الاسلامية هناك فزاد عدد من أحصوه من القتلى على ألف ألف وثمانمائة ألف والذى لم يحصوه أضعاف ذلك . وقد وصف تقى الدين بن أبى اليسر هذه المجزرة الهمجية بقصيدة منها :

يا زائرين الى الزوراء لا تفدوا	فما بذاك الحمى والدار ديار
تاج الخلافة والربع الذى شرفت	به المعالم قد عفاه إقفار
فكم حريم سبته الترك غاصبة	وكان من دون ذاك الستر أستار
وكم ذخائر أضحت وهى شائعة	من النهاب وقد حازته كفار
وكم حدود أقيمت من سيوفهم	على الرقاب وحطت فيه أوزار
ناديت والسبى مهتوك تجرهم	الى السفاح من الأعداء دعار :
يا نار قلبى من نار لحرب وغى	شبت عليه ووافى الربع اعصار

أما عدو الله ابن العلقمى فخابت آماله كلها فى إقامة الملك أو الامامة للروافض ، واحتقره هلاكو ورجاله كما يحتقر كل خائن ، وصار فيهم كمملوك من المماليك ، حتى أثر عنه أنه كان ينشد :

وجرى القضاء بعكس ما أملته

ثم مات كمدا لا رحمه الله . وهذا البلاء الأعظم الذى وقع فى دولة الاسلام وأمة المسلمين على يد كفار التتار الوثنيين هو الذى وصفه مؤرخ الشيعة الخونسارى بلسان الشماتة والابتهاج معلنا أنه ومن على شاكلته من طائفته منحازون الى صفوف الكفار ، ومعادون لجماعة المسلمين كما قرر ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله .

المسمَّين بالتتر، وقتلوا الهاشميين وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين . فهل يكون موالياً لآل الرسول ﷺ من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين ؟ وهم يكذبون على الحَجّاج وغيره أنه قتل الأشراف ، ولم يقتل الحجاج هاشمياً قط مع ظلمه وغشمه ، فان عبد الملك نهاه عن ذلك ، وانما قتل ناساً من أشراف العرب غير بنى هاشم ، وقد تزوج هاشمية — وهى بنت عبد الله بن جعفر — فما مكنه بنو أمية من ذلك وفرَّقوا بينه و بينها وقالوا : ليس الحجّاجُ كفئا لشريفة هاشمية .

والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد ، لكن ليسوا فى ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء : فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدْيَن ، والكذب والفجور فيهم أقلُّ منه فى الرافضة . والزيدية — من الشيعة — خيرٌ منهم وأقرب الى الصدق والعدل والعلم . وليس فى أهل الأهواء أصدقُ ولا أعْبَدُ من الخوارج ، ومع هذا [1] فأهل السنة يستعملون معهم العدل والانصاف ولا يظلمونهم ، فان الظلم حرام مطلقا كما تقدم . بل أهل السنة — لكل طائفة من هؤلاء — خيرٌ من بعضهم لبعض ، بل هم للرافضة خيرٌ وأعدل من بعض الرافضة لبعض . وهذا مما يعترفون هم به و يقولون : أنتم تنصفوننا مالا ينصف بعضنا بعضا . وهذا لأن الأصل الذى اشتركوا فيه أصل فاسد مبنى على جهل وظلم . وهم مشتركون فى ظلم سائر المسلمين فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين فى ظلم الناس . ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعْدَلُ عليهم وعلى بعضهم من بعض . والخوارج تكفّر أهل الجماعة ، وكذلك أكثر المعتزلة يكفّرون من خالفهم ، وكذلك أكثر الرافضة ، ومن لم يكفِّر فسّق ، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيا و يكفّرون من خالفهم فيه . وأهلُ السنة يتبعون الحق من ربهم الذى جاء به الرسول ، ولا يكفّرون من خالفهم فيه ، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق كما وصف الله به المسلمين بقوله (آل عمران ١١٠) : ﴿ كنتم خيرَ أمَّةٍ أُخرِجتْ للناس﴾ قال أبو هريرة : كنتم خير الناس للناس . وأهل السنة نقاوة المسلمين

---

(١) أى ومع هذا الذى تقدم ذكره من نصبهم العداوة لجماعة المسلمين و تكفيرهم من لم يوافقهم .

فهم خير الناس للناس

وقد عُلم أنه كان بساحل الشام جبل كبير[1] فيه ألوف من الرافضة يسفكون دماء الناس ويأخذون أموالهم . ولما انكسر المسلمون سنة غازان[2] أخذوا الخيل والسلاح

---

(١) هو جبل الجرد وكسروان ، فإن أهله ومن معهم من الرافضة انتهزوا فرصة هجوم غازان بالتتار على دمشق فى الحوادث التى سنلخصها فى التعليق الآتى ، فأعلنوا فساد نيتهم وعقائدهم وضلالهم ، وعاملوا من اجتاز ببلادهم من العساكر والاهالى لما كسرهم التتار كما يعامل العدو ، فوثبوا عليهم ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم وخيولهم وقتلوا كثيرا منهم . فلما أنقذ الله الديار الشامية من بلاء التتار واستتبت الأمور خرج نائب السلطنة جمال الدين أقوش الافرم فى جيش دمشق الى جبال الجرد وكسروان ، وخرج شيخ الاسلام ابن تيمية ومعه خلق كثير من المتطوعة والحوارنة (كما جاء فى البداية والنهاية ١٤ : ١٢) فجاء رؤساؤهم الى شيخ الاسلام فاستتابهم وبين للكثير منهم الصواب وحصل بذلك خير كثير ، وردوا ما كانوا أخذوه من أموال الجيش والتزموا طاعة الدولة وأحكام الملة . وكان خروج الأفرم وشيخ الاسلام فى ٢٠ شوال ، وعادوا يوم الاحد ١٣ ذى القعدة سنة ٦٩٩

(٢) سنة غازان هى سنة ٦٩٩ . وغازان (٦٧٠ - ٧٠٣) هو أخو خدا بنده (٦٨٠ - ٧١٦) الذى ألف له الرافضى الكتاب المردود عليه ، وقد تقدم التعريف به وبأسلافه فى التعليق على خطبة هذا الكتاب (ص ١٨) . والواقعة التى أشار اليها شيخ الاسلام هى أن دمشق كانت فى ذلك الحين تابعة للمملكة المصرية وكان ملك مصر الناصر محمد بن قلاوون الذى عاد من منفاه بالكرك بعد قتل المنصور لاجين فى السنة الماضية (٦٩٨) ، وكان نائب السلطان المصرى فى دمشق وبلاد الشام أقوش الأفرم بعد أن فر سلفه سيف الدين قبجق المنصورى الى إيران والتحق بملكها غازان المذكور ، فوردت الأخبار فى أواخر سنة ٦٩٨ بزحف غازان من ايران نحو حلب ، وعلم بذلك الناصر محمد بن قلاوون فخرج من مصر الى غزة فى محرم ٦٩٩ ولبث فيها شهرين يستعد ويراقب حركات غازان . وفى ربيع الاول ٦٩٩ وصل الناصر الى دمشق وكان الوقت شتاء (ديسمبر ١٢١٩ م) فتموّن من دمشق بالرجال والأموال والعتاد حتى اقترضوا أموال الايتام ، وزحف الى الشمال ، فالتقى بالتتار فى وادى سلمية يوم ٢٧ ربيع الاول ٦٩٩ وكانت ملحمة انكسرت فيها جيوش الناصر محمد بن قلاوون وواصل غازان زحفه فاستولى على بعلبك والبقاع ، فنزح أعيان دمشق الى مصر يتبعون =

والاسارى و باعوهم للكفار والنصارى بقبرص و أخذوا من مرّ بهم من الجند و كانوا أضرّ

= الملك الناصر فى انسحابه و بقيت دمشق بلا رعاة ، والتف الشاميون حول شيخ الاسلام ابن تيمية يطلبون منه الخروج لمقابلة غازان وطلب الامان منه للشعب ، فأجابهم شيخ الاسلام الى ذلك ، ولأنه كان يتوقع الغدر من التتار أراد أن تبقى للامة قوة احتياطية ، فخلا بالأمير أرجواش ونصح له بإحكام الحصار فى داخل القلعة ، وأمره أن لا يمكن التتار منها إلا اذا تمكنوا من نقضها حجراً حجرا ، ثم خرج مع الشاميين لملاقاة غازان يوم الاثنين ٣ ربيع الآخر ٦٩٩ فلقيه عند بلدة النبك ، وكلمه شيخ الاسلام كلاما قويا شديدا أشار إليه الحافظ ابن كثير فى البداية والنهاية (١٤ : ٧) ثم عاد (فى ١٤ : ٨٩) ففصله كما سمعه من الشيخ الصالح العابد الناسك أبى عبد الله محمد بن عمر البالسى (٦٥٠ — ٧١٨) الذى كان مع القضاة والعلماء والصالحين فى صحبة شيخ الاسلام لمقابلة غازان . قال ابن كثير : فحكى (أى البالسى) أن شيخ الاسلام ابن تيمية قال لغازان وترجمانه يترجم له كلام الشيخ : « أنت تزعم أنك مسلم ، ومعك مؤذنون ، وقاض . وإمام ، وشيخ ـ على ما بلغنا ـ فغزوتنا وبلغت بلادنا على ماذا ؟ وأبوك وجدك هلاكو كانا كافرين وما غزوَا بلاد الاسلام بعد أن عاهدا قومنا ، وأنت عاهدت فغدرت ، وقلت فما وفيت » . قال الشيخ أبو عبد الله البالسى : وجرت لابن تيمية مع غازان وقطلو شاه وبولاى أمور ونُوَب قام ابن تيمية فيها كلها لله ، وقال الحق ولم يخش إلا الله عز وجل . قال : وقرب أمير التتار الى الجماعة طعاماً فأكلوا منه ، إلا ابن تيمية . فقيل له : ألا تأكل ؟ فقال : كيف آكل من طعامكم وكله مما نهبتم من أغنام الناس ، وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس ؟ قال : ثم ان غازان طلب منه الدعاء ، فقال ابن تيمية فى دعائه « اللهم ان كان عبدك هذا إنما يقاتل لتكون كلمتك العليا وليكون الدين كله لك ، فانصره وأيده وملكه البلاد والعباد . وإن كان قد قام رياء وسمعة وطلبا للدنيا ولتكون كلمته هى العليا وليذل الاسلام وأهله فاخذله وزلزله ودمره واقطع دابره » ، وغازان يؤمن على دعائه ويرفع يديه . قال عبد الله البالسى : فجعلنا نجمع ثيابنا خوفا من أن تتلوث بدم ابن تيمية إذا أمر بقتله . فلما خرجنا قال له قاضى القضاة نجم الدين بن صصرى وغيره : كدت أن تهلكنا وتهلك نفسك ، والله لا نصحبك من هنا . فقال : وأنا والله لا أصحبكم . قال : فانطلقوا عصبة ، وتأخر هو فى خاصة نفسه ومعه جماعة من أصحابه . فتسامعت به الخواقين والأمراء أصحاب غازان ، فأتوه يتبركون بدعائه وهو سائر الى دمشق ، ووالله ما وصل الى دمشق الا فى نحو ثلاثمائة فارس فى ركابه ، وكنت أنا فى جملة من كان معه ، =

على المسلمين من جميع الأعداء ، وحمل بعض أمرائهم راية النصارى ، وقالوا له : أيما خير ،

وأما أولئك الذين أبوا أن يصحبوه ، فخرج عليهم جماعة من التتار فشلحوهم (أى سلبوهم ثيابهم وما معهم) عن آخرهم . قال ابن كثير (١٤ : ٧) : وكان فى كلام شيخ الاسلام مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين ، وحضر الفرمان الى دمشق بالامان . وفى ثانى يوم من المناداة بالأمان أنشأ التتار ديوانا فى المدرسة القيمرية سموه (ديوان الاستخلاص) وبدأوا بطلب الخيول والسلاح والأموال المخبأة عند الناس من جهة الدولة ، ثم وصل سيف الدين قبجق المنصورى ـ الذى كان التحق بالتتار ـ فعينوه نائبا على الشام . وحاول قبجق اقناع نائب القلعة بأن يسلمها ، فامتنع وصمم على الدفاع . وفى نصف ربيع الآخر شرع التتار ومن معهم من أرمن وكرج وغيرهم بالنهب فأحرقوا جامع التوبة ونهبوا الصالحية وبغوا على مدارسها وعلمائها وقتلوا من أهلها أربعمائة وأسروا نحو أربعة آلاف أسير منهم سبعون نسمة من ذرية الشيخ أبى عمر أخى الامام الموفق صاحب المغنى والمقنع . وفى يوم الخميس ٢٠ من ربيع الآخر خرج شيخ الاسلام ابن تيمية الى ملك التتار لينصح له بالكف عن الظلم ، فحجبه عنه الوزير سعد الدين ومشير الدولة المسلمانى (وهو ابن يهودى) واستمر النهب والقتل والاغتصاب حتى بلغ ما اغتصبوه فوق عشرة آلاف فرس ، وفرضت أموال كثيرة على البلد موزعة على أهل الأسواق ، ونصبوا المجانيق فى مسجد بنى أمية ليرموا بها القلعة من صحن الجامع ، ونزل التتار فى الجامع وغلقوا أبوابه وأخذوا ينهبون ما حوله من الأسواق . وفى ١٩ جمادى الاولى ترك قازان نوابه فى دمشق ومعهم ستون ألف مقاتل بقيادة بولاى وعاد من طريق العراق . وأعجزتهم القلعة أن يصلوا الى حجر منها ، بل تحول المرابطون فيها عن الدفاع الى الهجوم فخرجوا بعد سفر غازان ونائبه قطلو شاه فدخلوا مسجد بنى أمية وكسروا أخشاب المنجنيقات المنصوبة فيه ، وعادوا الى القلعة بعد أن صحبوا معهم بعض أنصار التتار وعلى رأسهم محمد بن محمد بن أحمد بن المرتضى أخى الرضى (أى ابن حفيد المرتضى) وكانوا يسمونه الشريف القمى . واستمر الفساد والنهب والاغتصاب ، فنقل علم الدين البرزالى عن ابن المنجا أن ما حمل الى خزانة غازان من دمشق وضواحيها بلغ ثلاثة آلاف ألف وستمائة ألف درهم سوى التراسيم والبراطيل ، وأن شيخ مشايخهم حصل له نحو ستمائة ألف درهم ، والاصيل ابن عدو الله النصير الطوسى حصل له مائة ألف . وأبيحت الخمارات ومواخير الزنا فكان دخل سيف الدين قبجق من ذلك وحده ألف درهم فى كل يوم غير ما نهب من أوقاف المدارس . وكان فى مخيم القائد بولاى أسرى كثيرون فخرج اليه شيخ الاسلام ابن تيمية فى =

المسلمون أو النصارى ؟ فقال : بل النصارى . فقالوا له : مع من تحشر يوم القيامة ؟ فقال : مع النصارى . وسلموا اليهم بعض بلاد المسلمين . ومع هذا فلما استشار بعض ولاة الأمر فى غزوهم ، وكتبتُ جواباً مبسوطا فى غزوهم ، وذهبنا الى ناحيتهم ، وحضر عندى جماعة منهم وجرت بينى و بينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها ، فلما فتح المسلمون بلدهم وتمكن المسلمون منهم نهيتهم عن قتلهم وعن سبيهم ، وأنزلناهم فى بلاد المسلمين متفرّقين لئلا يجتمعوا . فما أذكره فى هذا الكتاب فى ذم الرافضة و بيان كذبهم وجهلهم قليلٌ من كثير مما أعرفه منهم ، ولهم شرٌّ كثير لا أعرف تفصيله

ومصنف هذا الكتاب (١) وأمثاله من الرافضة إنما نقابلهم ببعض ما فعلوه بأمة محمد ﷺ سلفها وخلفها ، فانهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين ، وإلى خير أمة أخرجت للناس ، فافتروا عليهم العظائم ، وجعلوا حسناتهم سيئات ، وجاءوا الى شرّ من انتسب إلى الاسلام من أهل الأهواء — وهم الرافضة بأصنافها غاليها ، و إماميها ، وزيديها — والله يعلم وكفى بالله عليما ليس فى جميع الطوائف المنتسبة الى الاسلام مع بدعة وضلالة شرٌّ منهم : لا أجهل ، ولا أكذب ، ولا أظلم ، ولا أقرب الى الكفر والفسوق والعصيان ، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم ، فزعموا أن هؤلاء هم صفوة

= أوائل رجب وخاطبه فى فكاك هؤلاء الاسرى وتمكن من استنقاذ كثيرين منهم ، وأقام شيخ الاسلام عند بولاى ثلاثة أيام ثم عاد . وفى هـذه الحقبة وردت الأخبار بخروج العساكر المصرية قادمة الى دمشق فرحل عنها بولاى بمن كان معه من جيوش غازان ، وبقيت دمشق بلا حكومة ، فخرج أرجواش من القلعة وتعاون مع شيخ الاسلام ابن تيمية ونظما حرساً أهليا يسهر بالأسلحة على الأسوار ، وكان شيخ الاسلام يدور كل ليلة على الأسوار يحرض الناس على الصبر والقتال ويتلو عليهم آيات الجهاد والرباط . واعيدت الخطبة لصاحب مصر بعد أن خطب لغازان مائة يوم كاملة . ثم خرج شيخ الاسلام فدار على الحانات والمواخير فأبطلها . وعاد من مصر نائب دمشق جمال الدين أقوش الافرم ومعه الجيش الشامى ، ووصل بعده بقية الجيش ، وانتهت هذه المحنة فى أواسط شعبان سنة ٦٩٩

(١) يعنى ابن المطهر الرافضى المردود عليه

الله من عباده ! فان ما سوى أمة محمد كفار ، وهؤلاء كفَّروا الامة كلها أو ضللوها ، سوى طائفتهم التى يزعمون أنها الطائفة المحقة ، وأنها لا تجتمع على ضلالة ، فجعلوهم صفوة بنى آدم ! فكان مثلهم كمن جاء الى غنم كثيرة فقيل له : أعطنا خير هذه الغنم لنضحى بها ، فعمد الى شرّ تلك الغنم : الى شاة عوراء ، عجفاء ، عرجاء ، مهزولة لا نِقْىَ لها [١] فقال : هذه خيار هذه الغنم لا تجوز الأضحية إلا بها ، وسائر هذه الغنم ليست غنما وإنما هى خنازير يجب قتلها ولا تجوز الأضحية بها . وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال « من حمىٰ مؤمنا من منافق حميٰ الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة » . وهؤلاء الرافضة إما منافق وإما جاهل ، فلا يكون رافضى ولا جهمى إلا منافقا أو جاهلا بما جاء به الرسول ﷺ ، لا يكون فيهم أحد عالما بما جاء به الرسول ﷺ مع الايمان به ، فان مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يخفى قط إلا على مفرط فى الجهل والهوى . وشيوخهم المصنّفون فيهم طوائف يعلمون أن كثيرا مما يقولونه كذب ، ولكن يصنفون لهم لرياستهم عليهم . وهذا المصنف [٢] يتهمه الناس بهذا ، ولكنْ صنَّفَ لأجل أتباعه . فان كان أحدهم يعلم أن ما يقوله باطل ، ويُظهره ويقول إنه حق من عند الله ، فهو من جنس علماء اليهود الذين ﴿ يكتبون الكتاب بأيديهم ، ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا ، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾ . (البقرة ٧٩) . وإن كان يعتقد أنه حق دلّ ذلك على نهاية جهله وضلاله . . .

ولما قال السلف : إن الله أمر بالاستغفار لأصحاب محمد فسبَّهم الرافضة كان هذا كلاماً حقا . وكذلك قوله ﷺ فى الحديث الصحيح « لا تسبُّوا أصحابى » يقتضى تحريمَ سبهم . مع أن الأمر بالاستغفار للمؤمنين والنهى عن سبهم عامّ [٣] : ففى الصحيحين عن ابن

---

(٢) النقى : مخ العظام . والمنقية : السمينة

(١) يعنى ابن المطهر الرافضى المردود عليه

(٣) والرافضة إذا سهوا عن التقية ينكرون على الصحابة - بل على الصفوة منهم - أنهم مؤمنون ، ولذلك لا يرون انهم ماموورن بالاستغفار للصحابة . وانظر التعليق فى ص ٦٦ =

مسعود عن النبي ﷺ قال « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » وقد قال تعالى (الحجرات ١١) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا يَسْخَرْ قومٌ من قوم عسىٰ أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسىٰ أن يكنَّ خيراً منهن ، ولا تَلْمِزُوا أنفُسَكم ، ولا تنابَزُوا بالألقاب ، بئس الاسمُ الفُسوقُ بعد الإيمان . ومن لم يَتُبْ فأولئك همُ الظالمون ﴾ . فقد نهى عن السخرية واللمز والتنابز بالألقاب ، واللمز العيب والطعن ، ومنه قوله تعالى (التوبة ٥٨) : ﴿ ومنهم من يَلْمِزُك في الصدقات ﴾ أي يعيبك ويطعن عليك . . . وقال تعالى (الهُمَزة ١) : ﴿ ويلٌ لكلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَة ﴾ . . . وإذا قال المسلم (الحشر ١٠) : ﴿ ربَّنا اغفرْ لنا ولإخواننا الذين سَبَقونا بالإيمان ﴾ يقصد كلَّ من سبقه من قرون الأمة بالإيمان ، وإن كان قد أخطأ في تأويلٍ تأوّله فخالف السنة ، أو أذنب ذنبا ، فانه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان ، فيدخل في العموم وإن كان من الثنتين والسبعين فرقه . فانه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفاراً ، بل مؤمنين فيهم ضلال وذنب يستحقون به الوعيد كما يستحقه عصاة المؤمنين . والنبي ﷺ لم يخرجهم من الاسلام بل جعلهم من أمته ولم يقل أنهم يخلدون في النار

فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته ، فان كثيراً من المنتسبين الى السنَّة فيهم بدعة من جنس بدع الرافضة والخوارج . وأصحاب رسول الله ﷺ — عليّ بن أبي طالب وغيرُه — لم يكفّروا الخوارج الذين قاتلوهم ، بل أول ما خرجوا عليه وتحيزوا بحَرَوْراء[1] وخرجوا

= من هذا الكتاب على ما قاله أحدهم — بلا تقية — في قول الله عز وجل (الفتح ١٨) ﴿ لقد رضى الله عن (المؤمنين) إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ ، فلما فضحت مجلة الأزهر (م ٢٥ ص ٧٢٩ — ٧٣٢) هذا الموقف المخزى بكلمة عنوانها « التشكيك في إيمان أبي بكر وعمر » لجأ الرجل الى التقية ولكن عندما أدركه الغرق ، وأعلن أن التشكيك في إيمان أبي بكر وعمر كفر ، ولم يستطع أن يبرئ نفسه من أنه ارتكب هذا الكفر بأكثر وأثقل مما تحتمله كلمة « التشكيك »

(١) قرية في ظاهر الكوفة على ميلين منها نزل بها الخوارج الذين خالفوا عليا فنسبوا إليها .

عن الطاعة والجماعة قال لهم عليٌّ بن أبي طالب رضى الله عنه : إن لكم علينا أن لا نمنعكم من مساجدنا ولا حقكم من الفيء . ثم أرسل اليهم ابنَ عباس فناظرهم فرجع نحوُ نصفهم ثم قاتل الباقي وغلبهم ، ومع هذا لم يَسْبِ لهم ذرّية ولا غنم لهم مالا ولا سار فيهم سيرة الصحابة فى المرتدّين كمسيلمة وأمثاله . . . وعن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : كنت عند عليّ حين فرغ من قتال أهل النَّهْروان[1] فقيل له : أمشركون هم ؟ قال : من الشرك فرّوا . فقيل : أمنافقون ؟ قال : المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا . قيل : فما هم ؟ قال : قوم بغوا علينا فقاتلناهم . . . فقد صرَّح على رضى الله عنه بأنهم مؤمنون ليسوا كفارا ولا منافقين ، وهذا بخلاف ما كان يقوله بعض الناس — كأبى اسحاق الاسفراينى ومن اتبعه — يقولون : لا نكفّر إلا من يكفّرنا . فان الكفر ليس حقا لهم ، بل هو حق لله ، وليس للانسان أن يكذب على من يكذب عليه ، ولا أن يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله ، لأن هذا حرام لحقِّ الله ، ولو سبَّ النصارى نبينا لم يكن لنا أن نسبَّ المسيح . والرافضة إذا كفّروا أبا بكر وعمر فليس لنا أن نكفّر عليا . . . روى سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه [الباقر] قال : سمع على يوم الجمل - أو يوم صفين - رجلا يغلو فى القول ، فقال : لا تقولوا إلا خيرا ، إنما هم قوم زعموا أنّا بغينا عليهم ، وزعمنا أنهم بغوا علينا فقاتلناهم ... وعن مكحول أن أصحاب على سألوه عمن قُتل من أصحاب معاوية ماهم ؟ قال : هم المؤمنون . . . وعن عبد الواحد بن أبى عون قال : مرَّ عليٌّ — وهو متكىء على الأشتر — على قتلى صفين ، فاذا حابس اليمانى مقتول[2] فقال الاشتر : إنا لله وإنا إليه راجعون ، هذا حابس اليمانى معهم يا أمير المؤمنين ، عليه علامة معاوية ، أما والله لقد عهدته

---

(١) كورة واسعة بين واسط وبغداد من الجانب الشرقى كان بها وقعة لامير المؤمنين على مع الخوارج

(٢) هو حابس بن ربيعة اليمانى ، له صحبة ، وكان يعد من العبّاد . قتل بصفين مع معاوية . ترجم له الحافظ ابن حجر فى الاصابة (١ : ٢٧٢) وأشار الى خبر عبد الواحد بن أبى عون الذى رواه شيخ الاسلام

مؤمنا . قال على : والآن هو مؤمن[١]]

قال[٢] « رووا عن أبى بكر أنه قال على المنبر : ان النبى ﷺ كان يعتصم بالوحى ، وإن لى شيطانا يعترينى ، فان استقمت فأعينونى ، وإن زغت فقوّمونى . فكيف تجوز إمامة من يستعين بالرعية على تقويمه ؟ » . قلنا : هذا من أكبر فضائله ، وأدلها على أنه لم يكن طالبَ رياسة ، ولا كان ظالماً ، فقال : إن استقمت على الطاعة فأعينونى عليها ، وإن زغت عنها فقوّمونى . كما قال : أطيعونى ما أطعت الله . فالشيطان الذى يعتريه يعترى غيره ، فانه ما من أحد إلا قد وُكِلَ به قَرِينه من الجنّ وقرينه من الملائكة[٣] ، والشيطان يَجرِى من ابن آدم مجرى الدم[٤] . فمقصوده بذلك أنى لست معصوما ، وصدق رضى الله عنه ، والإمام ليس رباً لرعيته[٥] حتى يستغنى عنهم ، بل يتعاونون على البرّ و التقوى كإمام الصلاة : إن استقام / تبعوه ، وإن سها سبَّحوا به وقوّموه . [ثم يقال : استعانة علىّ برعيته وحاجته اليهم كانت أكثر من استعانة أبى بكر ، وكان تقويم أبى بكر لرعيته وطاعتهم له

١٥٩

---

(١) هذا آخر ما بدأنا بنقله من ص ٣١٩ عن الأصل المطبوع فى بولاق ٣ : ١٩ - ٦١ وقد استطرد شيخ الاسلام الى بحوث متنوعة فيما بين ٣ : ١٩٠ و ٣ : ١١٦ رأى الحافظ الذهبى أن يخلى مختصره منها ، مع أن بعضها من صميم موضوع الكتاب ، فسلكنا مسلكاً وسطا باقتباس فقرات مما تمسّ الحاجة اليه من تحقيقات شيخ الاسلام ، وقد رجع بعد ذلك الى مناقشة الرافضى المردود عليه فيما افتراه على الصديق الاعظم رضى الله عنه

(٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) يشير شيخ الاسلام الى الاحاديث الصحيحة عند مسلم (ك ٥٠ ح ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ - ج ٨ ص ١٣٩) عن ابن مسعود وعائشة ، وحديث عائشة فى مسند أحمد أيضا (٦ : ١١٥)

(٤) يشير الى حديث على بن الحسين زين العابدين فى صحيح البخارى (ك ٣٣ ب ١١ ج ٢ ص ٢٥٨) عن صفية زوج النبى ﷺ

(٥) وهذا أحد الفروق بين عقيدتنا فى أئمتنا وعقيدتهم فى أئمتهم ، فأبو بكر ولى من أولياء الله صالح غير معصوم مولود لأبى قحافة وله أولاد ، وإمامهم الأخير صورة خيالية لمعصوم لم يلد ولم يولد ولا يراه أحد

أعظمَ من تقويم عليّ لرعيته وطاعتهم له ، فان أبا بكر كان إذا نازعوه أقام عليهم الحجة حتى يرجعوا اليه كما أقام الحجة على عمر فى قتال مانعى الزكاة وغير ذلك ، وكانوا إذا أمرهم أطاعوه[١]] وعليٌّ رضى الله عنه لما ذكر قوله فى أمهات الاولاد وأنه اتفق رأيه ورأى عمر على أن لا يُبَعن ، ثم رأى أن يبعن ، قال له قاضيه عبيدة السلمانى : رأيُك مع عمر فى الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحده فى الفرقة . [وكان عليٌّ يقول : اقضوا كما كنتم تقضون[٢] ، فانى أكره الخلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابى[٣]] وكانت رعيته كثيرة المخالفة له ، ويشيرون عليه فيخالفهم ثم يتبين له أن الصواب قولهم . وكان الحسنُ أشار عليه بأن لا يخرج من المدينة ، وأن لا يعزل معاوية . ولا يشكّ عاقل أن السياسة انتظمت لأبى بكر وعمر ما لم تنتظم لعليّ رضى الله عنهم أجمعين

قال[٤] « وقال[٥] : أقيلونى فلست بخيركم وعليٌّ فيكم . فان كانت إمامته حقا فاستقالته معصية ، وإن كانت باطلة لزم الطعن » . قلنا : هذا كذب ، ولا له إسناد . بل ثبت عنه أنه قال يوم السقيفة : بايعوا أحد هذين الرجلين ، أبا عبيدة أو عمر بن الخطاب . فقال له عمر : بل أنت سيدنا وخيرنا [وأحبُّنا الى رسول الله ﷺ[٣]] . ثم يقال : فهلا استخلف علياً عند الموت[٦] . وللإمام أن يَقتال[٧] لطلب الراحة من أعباء الإمرة . وتواضعُ المرء لا يسقط رتبته

(١) عن الاصل ٣ : ١١٦ - ١١٧

(٢) أى فى عهد الخلفاء قبله

(٣) عن الاصل ٣ : ١١٧

(٤) أى الرافضى المردود عليه

(٥) أى خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق

(٦) أى لو صح قوله « لست بخيركم وعلى فيكم »

(٧) أى أن يطلب إقالته من الإمامة

قال(١) « وقال عمر : كانت بيعة أبى بكر فلتة وقى الله شرَّها ، فمن عاد الى مثلها فاقتلوه » . قلنا : هذا [القول] الأخير افتراء وكذب ، وإنما قال : وليس فيكم من تُقطَع اليه [الأعناق(٢)] مثل أبى بكر . ومعناه أن بيعة الصديق بُودِرَ اليها من غير انتظار وتريث لكونه كان متعينا

قال(١) « وقال أبو بكر : ليتنى كنتُ سألت رسول الله ﷺ هل للأنصار فى هذا الأمر حق » قلنا : هذا كذب . ثم نقول : هذا يقدح فيما تدَّعونه من النصّ على علىّ ، إذ لو كان نصَّ عليه السلام على علىّ لبطل حق الأنصار وغيرهم

قال(١) « وقال(٣) عند احتضاره : ليت أمى لم تلدنى ، يا ليتنى كنت تبنْة فى لَبِنة . مع أنهم رووا أنه ما من مُحتضَر إلا ويرى مقعده من الجنة والنار » . قلنا : وهذا عنه باطل / بل قال لما احتضر — وتمثلت عائشة بقول الشاعر : ١٦٠

لَعَمْرُكَ ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوما وضاق بها الصدرُ

فكشف عن وجهه فقال : — ليس كذلك ، ولكن قولى (ق ١٩) : ﴿ وجاءَتْ سَكْرَةُ الموت بالحقّ ، ذلك ما كنتَ عنه تَحِيد ﴾ . وأما قول « ليت أمى لم تلدنى » فنقل [عنه أنه قاله فى صحته . . . ومثل هذا نُقل(٤)] عن جماعة من السلف قالوه خوفا وهيبة وفَرَقا من الله ، [وروى الامامُ أحمــد عن أبى ذرّ أنه قال : والله لوددتُ أنى شجرة تُعْضَد . . . وقال عبد الله بن مسعود : لو وقفتُ بين الجنة والنار فقيل لى : اختر فى أيهما تكون أو تكون رمادا ، لاخترت أن أكون رمادا(٥)]

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) عن الاصل ٣ : ١١٨

(٣) أى خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق

(٤) عن الاصل ٣ : ١٢٠

(٥) عن الاصل ٣ : ١٢١

قلتُ[١] : وقد جاء عن عليّ : الى الله أشكو عُجَرى و بُجَرى

قال[٢] « وقال[٣] : ليتنى يوم بنى ساعدة ضربت بيدى على يد أحد الرجلين فكان الاميرَ وكنت [الوزير[٤]] » . قلنا : قائل هذا يقوله هضماً لنفسه وتواضعا وخوفا من الله فلو كان عنده نصّ من الرسول بعلى لـكان فى حال خوفه و إنابته ينفس بعلى ، ولَمَّا ذكر الرجلين ، إذ توليتهما مع علمه بالنص على علىّ كما تزعمون إضاعة للامامة منه ، وكان يكون وزيراً لظالم غيره ، و يبيع آخرته بدنيا غيره ، ولا يفعل هذا من يخاف الله و ينيب إليه

قال[٢] « وقال النبي ﷺ فى مرض موته مرات : أنفذوا جيشَ أُسامة [لعن اللهُ المتخلف عن جيش أسامة[٥]] وكانت الثلاثة معه ومنع أبو بكر عمرَ من ذلك » . قيل : هذا كذب عند كل عارف بالسيرة ، فـكيف يرسل أبا بكر فى جيش أسامة وقد استخلفه على الصلاة فصلى بهم اثنى عشر يوما بالنقل المتواتر ، وقد كشف الستارة يوم الاثنين وقت الصبح وهم يصلون خلف أبى بكر ووجهُه كأنه ورقة مصحف ، وسُرَّ بذلك لما رآهم بالصلاة[٦] ، فـكيف يُتصوَّر أن يأمره بالخروج وهو يأمره بالصلاة بالناس . وإنما أنفذ جيش أُسامة بعد موت الرسول ﷺ أبو بكر[٧] [غير أنه استأذنه فى أن يأذن لعمر بن الخطاب فى الإقامة لأنه ذو رأى ناصح للاسلام ، فأذن له[٨]] . وأشار عليه بعضهم بترك الغَزاة ، فانهم خافوا أن يطمع الناس فى الجيش بموت النبى ﷺ ، فامتنع أبو بكر وقال : لا أحلُّ لواءً عقده النبى ﷺ

---

(١) القائل هو الحافظ الذهبى　　　(٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) أى خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق

(٤) عن الاصل ٣ : ١٢١ وفى هامش المختصر « المأمور »

(٥) عن الاصل ٣ : ١٢١

(٦) انظر التعليق على ص ٤٢ من كتاب (العواصم من القواصم)

(٧) انظر التعليق على ص ٤١ و ٤٥ - ٤٦ من (العواصم من القواصم)

(٨) عن الأصل ٣ : ١٢٢

١٦١ قال(١) « ولم يُوَلِّ النبيُّ ﷺ أبا بكر عملا / قط ، بل ولَّى عليه عمرو بن العاص مرةً وأسامةَ أخرى . ولما أنفذه بسورة براءة ردَّه بوحى من الله » . قلنا : هذا من أبين الكذب ، فمن المعلوم قطعا أن النبي ﷺ استعمل أبا بكر على الحج عام تسع فكان هذا من خصائصه ، كما أن استخلافه على الصلاة من خصائصه ، وكان عليٌّ من رعيته فى الحج المذكور ، فانه لحقه فقال(٢) : أمير أو مأمور ؟ قال عليّ : بل مأمور . وكان عليٌّ يصلى خلف أبي بكر مع سائر المسلمين فى هذه الحجة ، بل خُصَّ بتبليغ سورة براءة(٣)

وأما قصة عمرو بن العاص فان النبي ﷺ أرسله فى سرية — وهى غزوة ذات السلاسل — وكانت الى بنى عذرة أخوال عمرو ، فأمَّره رجاءَ أن يطيعوه ويسلموا ، ثم أردفه بأبى عبيدة ومعه أبو بكر وعمر ، وقال لأبى عبيدة : تطاوعا ولا تختلفا ، ثم كانوا يصلون خلف عمرو مع علم كل أحد أن هؤلاء خير من عمرو ، وتولية المفضول لمصلحة تجوز كما أمَّر عليه السلام أسامة ليأخذ بثأر أبيه(٤)

---

(١) أى الرافضى المردود عليه (٢) أى أبو بكر رضى الله عنه

(٣) لسببين تقدمت الاشارة اليهما فى ص ٣١١ - ٣١٢ : أحدهما أن فى السورة فسخاً لعهود سابقة مع المشركين ، ومن عادة العرب أن يتولى اعلان ذلك الرجل المطاع فى جماعته أو رجل من ذوى قرابته . والسبب الثانى أن فى السورة ثناء من الله عز وجل على الصديق الاعظم رضوان الله عليه وهو قول الله جل جلاله (التوبة ٤٠) : ﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ فكان من مناقب الخليفة الاول لرسول الله ﷺ أن يعلن هذا الثناء الإلهى عليه أخوه على ابن أبى طالب رضوان الله عليهما . ونحن نعرف فى الرافضة من يرضى بأن يرجع الى المجوسية أو اليهودية لو أن هذه الآية لم تكن من كلام الله عز وجل

(٤) من مزايا الصديق الاعظم أن رسول الله ﷺ كان يؤثر صحبته معه حيث يكون ، لأنه وزيره الاول فى حياته وخليفته الاول بعده ، فكان معه فى هجرته ، وكان معه فى العريش ببدر ، وكان القائم عنه بامارة الحج سنة تسع ، وقام مقامه فى الإمامة بهم للصلاة ، وكل هذا إعلام للمسلمين بأن له المرتبة الاولى بين أصحابه . ومع ذلك فقد أمره فى غزو فزارة كما فى حديث سلمة بن الاكوع فى المنتقى رقم ٢٨٣٣ عن صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن أبى داود

قال[١] « وقَطع سارقا ولم يعلم أن القطع لليد اليمنى » . قلنا : من أظهر الكذب أن يجهل هذا أبو بكر . ثم لو قُدِّر أن أبا بكر كان يجيز ذلك لكان سائغا [لأن القرآن ليس فى ظاهره ما يعيّن اليمين ، لكن تعيين اليمين فى قراءة ابن مسعود : فاقطعوا أيمانهما ، وبذلك مضت السنة ، ولكن أين النقل بذلك عن أبى بكر رضى الله عنه أنه قطع اليسرى ؟ وأين الاسناد الثابت بذلك ؟ وهذه كتب أهل العلم بالآثار موجودة فليس فيها ذلك ، ولا نقل أهل العلم بالاختلاف ذلك قولا مع تعظيمهم لأبى بكر رضى الله عنه

قال[١] « وأحرق الفُجاءة السلمى بالنار مع النهى عن ذلك[٢] » . قلنا : إحراق علىّ الزنادقة بالنار أشهر ، فقد ثبت فى الصحيح أن علياً أُتِىَ بقوم زنادقة فحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنتُ أنا لم أحرقهم ، لنهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يُعذَّب بعذاب الله ، ولضربت أعناقهم ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم « من بدّل دينه فاقتلوه »

قال[١] « وخفى عليه أكثر أحكام الشريعة ، فلم يعرف حُكم الكلالة وقال : أقول فيها برأيى فان كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمنى ومن الشيطان . وقضى فى الجدّ بسبعين قضية ، وهذا / يدل على قصوره » . قلنا : هذا بهتان عظيم ، كيف يخفى عليه أكثر الأحكام ولم يكن من يقضى ويفتى بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم إلا هو ، ولم يكن النبىُّ صلى الله عليه وسلم أكثر مشاورة لأحد منه له ولعمر ، وقد تقدم النقل عن منصور [بن عبد الجبار[٣]] السمعانى وذكرَ عن غير واحد الإجماعَ على أنه أعلمُ الأمة ، وهذا بيّن ، فان الأمة لم تختلف فى ولايته فى مسألة إلا فصلها بعلم يبينه لهم من الكتاب والسنّة ، كما بيَّن لهم موت النبى

١٦٣

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) الفجاءة هو إياس بن عبد الله بن عبد ياليل بن عميرة بن خفاف السلمى ، جاء أبا بكر أيام حروب الردة وقال له إنى مسلم وقد أردت جهاد من ارتد من الكفار ، فاحملنى وأعنى . فحمله أبو بكر على ظهر ، وأعطاه سلاحا ، فخرج يشنها غارة على كل مسلم فى بنى سليم وعامر وهوازن . فأرسل اليه أبو بكر قائداً من قواده وهو طريفة بن حاجز فبطش به وبمن معه وكف شرهم عن المسلمين

(٣) عن الاصل ٣ : ١٢٤

ﷺ ، وموضع دفنه(١) ، وثبتهم على الايمان ، وقرأ عليهم الآية ، و بيّن لهم قتال مانعى الزكاة ، وأن الخلافة فى قريش . ولولا علمه بالمناسك والصلاة لما استعمله عليهما الرسولُ ﷺ [وعلم المناسك أدقّ مافى العبادات ... ولم يستخلف غيره لا فى حج ولا فى صلاة(٢)] وكتابه فى الصدقة [أخذه أنس من أبى بكر(٢)] وهو أصحّ ما روى فيها [وعليه اعتمد الفقهاء(٢)] . وفى الجملة لا تعرف مسألة من الشريعة غلط فيها(٣) بخلاف غيره

وأما قوله(٤) « لم يعرف حُكمَ الكَلالة » فيقال : هذا من أعظم علمه ، فان الرأى الذى رآه عليه جماهير العلماء وأخذوا بقوله وهو أنه من لا ولد له ولا والد . وأما الجدّ فانما هذا قضاء عمر ، وأما أبو بكر فانه لم يختلف قوله أن جعله أبا ، وهو قول بضعة عشر صحابيا ومذهب أبى حنيفة و بعض الشافعية والحنابلة وهو الأظهر فى الدليل ، وقال مالك والشافعى وأحمد بقول زيد بن ثابت . وأما قول علىّ فى الجد فلم يذهب اليه الأئمة . فلما أجمع المسلمون على أن الجد الأعلى أولىٰ من الأعمام كان الجدّ الأدنى أولىٰ من الإخوة . ثم القائلون بمشاركة الإخوة للجد لهم أقوال متناقضة

قال(٤) « فأى نسبة له بمن قال : سلونى قبل ان تفقدونى ، سلونى عن طرق السماء فانى اعرف بها من طرق الأرض » . قلنا : إنما قال [علىٌّ] سلونى لأهل الكوفة ليعلمهم الدين ، فان غالبهم كانوا جهلة . وأما أبو بكر / فكان الذين حول منبره أكابرَ الصحابة فكانت رعيته أعلم الأمة [وأدْيَنَها . وأما الذين كان علىٌّ يخاطبهم فهم من جملة عوام الناس التابعين ، وكان كثير منهم من شرار التابعين ، ولهذا كان علىٌّ رضى الله عنه

١٦٣

---

(١) انظر العواصم من القواصم ص ٤١ - ٥١ وما قبل ذلك وما بعده

(٢) عن الاصل ٣ : ١٢٤

(٣) على أنه لو غلط فلا يضره ذلك لأنه بشر غير معصوم ، كما لم يضر علياً غلطه لما أفتى أن المتوفى عنها زوجها وهى حامل تعتد أبعد الأجلين ، بل هذا أحد الأدلة على أن علياً كاخوانه من الصحابة ولى لله غير معصوم . وقد تقدم ذكر هذه الفتوى فى ص ٢٠٢

(٤) أى الرافضى المردود عليه

يذمهم ويدعو عليهم . وكان التابعون بمكة والمدينة والشام والبصرة خيراً منهم [1]] وقد جُمعت الفتاوى المنقولة عن الخلفاء الأربعة فوجدوا أَصْوَبَها [وأدلها على علم صاحبها [1]] أمورُ أبي بكر ثم عمر ، والأمور التى وجد نصّ يخالفها عن عمر أقلّ مما وجد عن عليّ [وأما أبو بكر فلا يكاد يوجد نص يخالفه ، وكان هو الذى يفصل الأمور المشتبهة عليهم ، ولم يكن يعرف منهم اختلاف على عهده [1]]

قال [2] « قال أبو البَخْتَرى [3] : رأيت عليا صعد منبر الكوفة وعليه مدرّعة كانت لرسول الله ﷺ متقلداً سيف رسول الله ﷺ معتما بعمامته وفى إصبعه خاتم رسول الله ﷺ فكشف عن بطنه فقال : سلونى من قبل أن تفقدونى ، فانما بين الجوانح منى علم جمّ . هذا سَفَط العلم ، هذا لعاب رسول الله ﷺ ، هذا ما زقّنى رسول الله ﷺ زقا من غير وحى إلىّ ، فوالله لو ثنيتُ وسادة فجلست عليها لأفتيتُ أهلَ التوراة بتوراتهم وأهل الإنجيل بإنجيلهم حتى تنطق التوراة والانجيل فتقول : صدق علىّ قد أفتاكم بما أنزل الله فىّ » . قلت : هذا كذب فاحش ، وعلىّ أعلم بالله من أن يحكم بالتوراة والانجيل ، واذا تحاكم اليه أهل الكتابين لم يجزله أن يحكم بغير القرآن [4] [ومن نسب علياً الى أن يحكم بالتوراة والإنجيل بين اليهود والنصارى ، أو يفتيهم بذلك ، ويمدحه بذلك ،

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٢٧ (٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) لعله سعيد بن أبي عمران واسم أبي عمران فيروز مات فى الجماجم سنة ٨٣ ، وهو رجل صالح ولكن الرواة عنه كذبة ، إن لم يخترعوا الأخبار من أصولها يتزيدون فيها ، وأمير المؤمنين علىّ مظلوم بافترائهم عليه الخرافات المدسوسة فى هذا الخبر وأمثاله

(٤) وشهوة الرافضة فى نسخ حكم القرآن واتهام الأئمة بالعمل بشرائع اليهود لا تنحصر فى الماضى بل تتعداه الى المستقبل ، وقد نقلنا فى هامش ص ٣٠٢ عن بخاريهم الذى يسمونه الكافى للكلينى أن فيه بابا عنوانه « باب فى أن الأئمة إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البينة » ونعوذ بالله من النكسة بتعطيل آخر رسالات الله وأكملها وأعمها ، الى رسالات محدودة نسخها الله وأغنى الانسانية عنها

إما أن يكون من أجهل الناس بالدين وبما يمدح به صاحبه ، وإما أن يكون زنديقا ملحداً أراد القدح فى على بمثل هذا الكلام الذى يستحق صاحبه الذم والعقاب ، دون المدح والثواب[١]]

قال[٢] « وروى البيهقى بسنده عن رسول الله ﷺ قال : من أراد أن ينظر الى آدم فى علمه ، والى نوح فى تقواه ، وإلى إبراهيم فى حلمه ، وإلى موسى فى هيبته ، وإلى عيسى فى عبادته ، فلينظر الى علىّ » . قلنا : وهذا خبرٌ منكر ، فهاتوا إسناده ان كنتم صادقين [ويقال ثانيا : هذا الحديث كذب موضوع على رسول الله ﷺ بلا ريب عند أهل العلم بالحديث ، ولهذا لا يذكره أهل العلم بالحديث وإن كانوا حراصا على جمع فضائل علىّ كالنسائى فانه قصد أن يجمع فضائل علىّ فى كتاب سماه الخصائص ، والترمذى قد ذكر أحاديث متعددة فى فضائله ، ومنها ما هو ضعيف ، بل موضوع ، ومع هذا لم يذكروا هذا ونحوه[٣]]

قال[٢] « وقال أبو عمر الزاهد قال أبو العباس[٤] : لا نعلم أحداً قال بعد نبيه : سلونى - من شيث الى محمد - إلا عليا ، فسأله الأكابر أبو بكر وعمر وأشباههما حتى انقطع السؤال ثم قال بعد هذا : يا كُمَيْل بن زياد إن ها هنا علماً جما لو أصبتُ له حَمَلة » . الجواب [أن هذا النقل إن صحَّ عن ثعلب فثعلب لم يذكر له إسنادا حتى يُحتجَّ به ، وليس ثعلب من أئمة الحديث الذين يعرفون صحيحه من سقيمه حتى يقال قد صحَّ عنده . . . بل من هو أعلم من ثعلب من الفقهاء يذكرون أحاديث كثيرة لا أصل لها فكيف ثعلب ، وهو قد سمع هذا من بعض الناس الذين لا يذكرون ما يقولون عن أحد[٣]] وعلىٌّ لم يقل هذا فى

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٢٧ - ١٢٨   (٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) عن الاصل ٣ : ١٢٨

(٤) أبو عمر الزاهد (٢٦١ - ٣٤٥) هو محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم المطرز المعروف بغلام ثعلب ، وأبو العباس هو أحمد بن يحى ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١) شيخ أبى عمر الزاهد .

خلافة أبى بكر ولا عمر ولا عثمان ، بل قال نحوه بالكوفة [١] ، فكان يأمرهم بطلب العلم والسؤال كما فى حديث كُمَيل بن زياد ولم يصحبه إلا بالكوفة ، فانه قال : / يا كُمَيل إن ها هنا لعلماً لو أصبتُ له حَمَلة . وأما أبو بكر فلم يكن يسأل علياً عن شىء ، وأما عمر فكان يشاوره كما يشاور غيره

١٦٤

قال [٢] « وأهمل أبو بكر حدودَ الله ، فلم يقتصَّ من خالد بن الوليد حيث قتل مالك ابن نُوَيرة ، وأشار عمر بقتله فلم يقبل » . فنقول : إن كان تركُ قتل قاتلِ المعصوم [٣] مما يُنكر على الأئمة كان هذا من أكبر حجج شِيعة عثمان على عليّ ، فان عثمان خيرٌ من أمثال مالك بن نويرة ، وقد قُتِل مظلوما شهيدا ، وعلىٌّ لم يقتصَّ من قَتَلته ، ولذا امتنع الشاميون من مبايعته . فان عذرتموه فاعذروا أبا بكر ، فانا نعذرهما . وكذلك إنكاركم على عثمان حيث لم يقتصَّ من عبيد الله بن عمر بالهرمزان [٤] ، ثم إن عمر أشار عليه باجتهاد منه

قال [٢] « وخالف أمر النبى ﷺ فى توريث بنته ، ومنعها فدكَ [٥] » . قلنا : جميع المسلمين مع أبى بكر فيما فعل ، خلا جَهَلة الشيعة ، وذلك لرواية جماعة من الصحابة عن النبى ﷺ أنه قال « لا نورث [٦] »

قال [٢] « ومنها ما رواه عن عمر وهو فى كتاب الحِلْيَة أنه لما احْتُضِر قال : يا ليتنى كنت كبشا لقومى فذبحونى ، فهل هذا إلا مثل قول الكافر ﴿ يا ليتنى كنتُ ترابا ﴾ . وقال ابن عباس : لما احتُضِر عمر قال : لو أن لى ملء الأرض ذهبا لافتديتُ به من هول

---

(١) وأقحم فيه الكذبة اسم أبى بكر وعمر مع أنهما كانا يومئذ فى الملأ الأعلى . وعلى كل حال فالسند نسب الأخبار ، والخبر الذى لا سند له كاللقيط لا نسب له

(٢) أى الرافضى المردود عليه (٣) أى معصوم الدم كأمير المؤمنين عثمان

(٤) انظر لقتل الهرمزان (العواصم من القواصم) ص ١٠٦ - ١٠٨ و ١٤٦

(٥) الرافضى يعود هنا الى تكرير ما كان يثرثر به من قبل ، انظر ص ١٩٥ - ٢٠٤

(٦) روايات هذا الحديث وما دار حوله فى ص ٤٨ - ٥١ من (العواصم من القواصم)

المطلع . وهذا مثل قوله تعالى ﴿ ولو أن للذين ظلموا ما فى الارض جميعا ومثله معه لافتدوا به ﴾ ، فلينظر المنصف قول الرجلين عند احتضارهما وقول على : متى ألقى الأحبة ، محمداً وحزبه . [متى ألقاها [1]] متى ينبعث أشقاها ، وقوله حين قتله : فزتُ ورب الكعبة »
والجواب أن فى هذا الكلام من الجهالة ما يدل على فرط جهل قائله . فما نقله عن علىّ قد نُقل مثله عمن هو دونه ، بل قاله أيضا بعض الخوارج . وقال بلال [عتيقُ أبى بكر [1]]

١٦٥

عند الاحتضار — وامرأته تقول : واحزناه ، وهو يقول : — / واطرباه ، غداً ألقى الأحبة محمداً وحزبه . وفى البخارى عن المسور [بن مخرمة [1]] قال : « لما طُعن عمر جعل يألم ، فقال ابن عباس وكأنه يُجزعه ـ أى يُزيل جزَعَه ـ : يا أمير المؤمنين لئن كان ذلك لقد صحبتَ رسول الله ﷺ فأحسنتَ صحبته ، ثم فارقته وهو عنك راض . ثم صحبتَ أبا بكر فأحسنتَ صحبته ، ثم فارقته وهو عنك راض . ثم صحبتَ المسلمين فأحسنتَ صحبتهم ، ولئن فارقتهم لتفارقنهم وهم عنك راضون . فقال : أما ما ذكرت من صحبة رسول الله ﷺ ورضاه فان ذلك منٌّ من الله منَّ به علىّ . وأما ما ذكرت من صحبة أبى بكر ورضاه فان ذلك منٌّ من الله منَّ به علىّ ، وأما ما ترى من جزَعى فهو من أجلك وأجل أصحابك . والله لو أنَّ لى طلاعَ الأرض لافتديت به من عذاب الله قبل أن أراه » . فقد مات رسولُ الله ﷺ وهو عنه راض ، ومات هو ورعيته عنه راضون مقرُّون بعدله ، واللهُ عنه راض ، وخشيته من الله وخوفه منه لكمال علمه ، [فان الله تعالى يقول (فاطر ٢٨) : ﴿ إنما يخشىٰ اللهَ من عِباده العلماء ﴾ [2]] ، وقد كان النبى ﷺ يصلّى ولصدره أزيزٌ كأزيز المِرْجل من البكاء [3] . وفى صحيح مسلم أنه لما قُتل عثمان بن مظعون قال النبى ﷺ « والله ما أدرى — وأنا رسول الله — ما يُفعل بى ولا بكم » ، وقال « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا » ، وعن أبى ذرّ قال : وددتُ أنى شجرة تُعضد . وأما

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٣٢ (٢) عن الاصل ٣ : ١٣٣

(٣) أى لبكائه صوت كصوت الإناء الذى يغلى فيه الماء . وهو صوت الحنين من خوف الله .

الكافر فانه يقول ﴿ يا ليتنى كنت ترابا ﴾ فى القيامة ، وكذلك ﴿ لو أن لهم ما فى الأرض لافتدوا به ﴾ يوم القيامة . وأما الدنيا فمن جعل خوفَ المؤمن من ربه كخوف الكافر فى الآخرة فهو كمن جعل الظلماتِ كالنور والظلَّ كالحَرُور . ومن ولىَ الأمة فعدل عدلا يشهد به عامتهم وهو فى ذلك خائف وَجِل من أن يكون ظَلَمَ ، أفضلُ ممن يقول كثيرٌ من رعيته إنه ظَلَمَ وهو فى نفسه مُدِلٌّ بعمله . و بعدل عمر يُضرب المثل . قلتُ[1] : وقال ابنُ عيينة عن جعفر الصادق عن أبيه عن جابر أن علياً دخل على عمر وهو مُسَجًّى فقال : صلّى الله عليك . وهذا من أصحّ الأخبار . وقال / ابن المبارك وغيره عن عمر بن سعيد بن أبى حسين [النوفلى المكى] عن ابن أبى مليكة عن ابن عباس قال : وُضع عمر على سريره ، فتكنفه جماعة يَدْعون ويُثنون ، فلم يرعنى إلا رجل أخذ بمنكبى ، فاذا علىٌّ ، فترحّم على عمر وقال : ما خلفتَ أحداً أحبَّ إلىَّ أن ألقىَ اللهَ بمثل عمله منك ، وهذا أيضا صحيح ١٦٦

قال[2] « وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال فى مرضه : ائتونى بدواة و بيضاء لأكتب لكم كتابا لا تضلون من بعدى . فقال عمر : إن الرجل ليهجر ، حسبنا كتاب الله . فكثر اللغط ، فقال رسول الله ﷺ : اخرجوا عنى ، لا ينبغى التنازع لدىّ . قال ابن عباس : إن الرزية كل الرزية ما حال بيننا و بين كتاب النبى ﷺ . وقال عمر لما مات رسول الله ﷺ : ما مات محمد ولا يموت حتى يقطع أيدى رجال وأرجلهم . فلما نهاه أبو بكر وتلا عليه قوله تعالى ﴿ إنكَ ميّت وانهم ميتون ﴾ وقوله تعالى ﴿ أفإن مات أو قُتل انقلبتم ﴾ قال : كأنى ما سمعت هذه الآية » . فيقال : أما عمر فقد ثبت من علمه وفضله ما لم يثبت لأحد غير أبى بكر : قال النبىُّ ﷺ « قد كان فى الأمم قبلكم محدَّثون[3] فان يكن فى أمتى أحدٌ فعُمَر » قال ابن وهب : معناه ملهَمون . أخرجه مسلم [عن عائشة[4]]

---

(١) القائل هو الحافظ الذهبى (٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) أى رجال من أهل الحق يلقى الله فى روعهم معانى الحق فتجرى على ألسنتهم بالهام من الله .

(٤) عن الاصل ٣ : ١٣٤

وقال النبيُّ ﷺ « قد كان فيمن كان قبلكم من بنى إسرائيل رجال يُكلَّمون ، فان يكن فى أمتى منهم أحدٌ فعُمَر » أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة . وقال عليه السلام : « بينما أنا نائم أُتيتُ بقدح من لبن فشربتُ منه حتى انى لأرى الرىَّ يخرج من أظفارى ، ثم أعطيتُ فضلى عمرَ . قالوا : فما أوَّلتَه يا رسولَ الله ؟ قال : العلم » . أخرجه البخارى .

١٦٧ وفى الصحيح عن أبى سعيد قال رسول الله ﷺ / « بينا أنا نائم رأيتُ الناسَ يُعرَضون علىَّ وعليهم قُمُص منها ما يبلغ الثدى ، ومنها ما يبلغ دون ذلك . ومرَّ عمرُ بن الخطاب وعليه قميص يجرُّه . قالوا : ما أوَّلتَ ذلك يا رسول الله ؟ قال : الدِّين » . وفى الصحيحين أن عمر قال : وافقتُ ربّى فى ثلاث : فى مقام إبراهيم ، وفى الحجاب ، وفى أسارى بدر »[1]

فأما قصة الكتاب فقد جاء مبينا فى الصحيحين من حديث عائشة قالت : « قال رسول الله ﷺ فى مرضه : ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، فانى أخاف أن يتمنى متمنٍّ ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبىَ اللهُ والمؤمنون إلاّ أبا بكر » . وفى صحيح البخارى « قالت عائشةُ : وارأساه ، فقال رسولُ الله ﷺ : ذاك لو كان وأنا حىٌّ فأستغفر لك وأدعو لك . فقلتُ واثكلاه ، والله إنى لأظنك تحبُّ موتى ، فلو كان ذلك لظللتَ آخرَ يومك معرِّساً ببعض أزواجك . فقال ﷺ : بل أنا وارأساه ، لقد هممتُ أن أرسل الى أبى بكر وابنه فأعهد ، أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنُّون ، ويأبى الله والمؤمنون » . وفى صحيح مسلم [عن ابن أبى مليكة[2]] : « سُئلت عائشة رضى الله عنها : من كان رسولُ الله ﷺ مستخلفا لو استخلف ؟ قالت : أبو بكر . قيلَ لها : فمَن بعده ؟ قالت : عمر .

---

(١) قال عمر للنبى ﷺ : يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فنزلت الآية البقرة ١٢٥) : ﴿ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ﴾ . وقال : يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب . وتقدم فى هامش ص ٣١٤ الحديث عن مسند أحمد فى أسارى بدر وما أشار به أبو بكر وعمر وابن رواحة ، وقد أخذ ﷺ بمشورة عمر .

(٢) عن الاصل ٣ : ١٣٥

قيل لها : مَن بعد عمر ؟ قالت : أبو عبيدة »

وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قول رسول الله ﷺ من شدة المرض ، أو كان من أقواله المعروفة ؟ والمرض جائز على الأنبياء . ولهذا قال : ما له أهجر ؟ فشكَّ فى ذلك وما جزم ، والشك يجوز على عمر إذ لا معصوم بعد النبى ﷺ ، فجوَّز أن يكون كلامه من وجع الحمَّى ، ولذلك ظن أنه لم يمت [حتى تبين أنه قد مات (١)] . والنبيُّ ﷺ كان قد عزم على أن يكتب الكتاب الذى ذكره لعائشة ، فلما رأى أن الشكَّ قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعلم أن الله يجمعهم على ما أراد كما قال « ويأبىٰ اللهُ والمؤمنون إلا أبا بكر »

/ وقول ابن عباس : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب الكتاب يقتضى أن الحائل كان رزية ، وهى فى حق من شك فى خلافة أبى بكر أو اشتبه عليه الأمر ، فانه لو كتب كتابا لزال الشك . فأما من علم أن خلافته حق فلا رزية فى حقه [ولله الحمد . ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علىّ فهو ضالٌّ باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة : أما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبى بكر وتقديمه (٢) . وأما الشيعة القائلون بأن عليا كان هو المستحق للإمامة فيقولون انه قد نص على إمامته قبل ذلك نصا جليا ظاهرا معروفا ، وحينئذ فلم يكن يحتاج الى كتاب . وإن قيل : إن الأمة جحدت النص المعلوم المشهور فلأَنْ تكتم كتابا حضره طائفة قليلة أولىٰ وأحرىٰ . وأيضا فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان الى مرض موته ، ولا يجوز له تركُ الكتاب لشكِّ من شك ، فلو كان ما يكتبه فى الكتاب مما يجب بيانه وكتابته لكان

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٣٥

(٢) وعلى صحة قول النبى ﷺ « يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » وقد صدق رسول الله ﷺ فيما تنبأ به وهو من أعلام النبوة . ويؤيد ذلك تقديمه أبا بكر للامامة بالأمة فى صلاتها ، وقوله للتى سألته عمن تأتى اذا لم تجده — أى إذا وقعت الوفاة — فأشار عليها بأبى بكر ، الى غير ذلك من الدلائل والاشارات الصحيحة الثابتة التى لا يمارى بها إلا غبى أو صاحب غرض

النبىّ ﷺ يبينه ويكتبه ولا يَلتفت الى قول أحد فانه أطوع الخلق له[١]، فعُلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبا ولا كان فيه من الدين ما تجب كتابته حينئذ، إذ لو وجب لفعله[٢] . وما مثل عمر بأعظم ممن [يفتى و[٢]] يقضى مجتهدا بأمور يكون النبى ﷺ قد حكم بخلافها[٣]، إذ الشك فى الحقّ أخفُّ من الجزم بنقيضه، والكلُّ من الخطأ المغفور، فقد قضى [علىٌّ[٢]] فى الحامل المتوفَّى عنها زوجها أنها تعتدُّ أبعدَ الأجلين مع صحة خبر سُبَيعة ولكنه لم يبلغه، وقضى فى المفوّضة أن مهرها يسقط بالموت مع قضاء الرسول عليه السلام فى بَرْوَع بأن لها مهرَ نسائها، وأراد أن ينكح ابنة أبى جهل حتى غضب رسولُ الله ﷺ فرجع عن ذلك[٤]، وأمثال هذا مما لم يقدح فى علىّ ولا غيره من أولى العلم إذا اجتهدوا، وقال[٥] : اذا اختارت المرأة زوجها فهى طلقة، مع أن النبى ﷺ خير نساءه ولم يكن ذلك طلاقا [والأمور التى كان ينبغى لعلىّ أن يرجع عنها أعظم بكثير من الأمور التى كان ينبغى لعمر أن يرجع عنها، مع أن عمر قد رجع عن عامّة تلك الأمور وعلىٌّ عُرف رجوعه عن بعضها فقط كرجوعه عن خطبة بنت أبى جهل ، وأما بعضها — كفتياه بأن الحامل المتوفى عنها تعتدُّ أبعد الأجلين، وأن المفوضة لا مهر لها إذا مات الزوج، وقوله ان المخيرة اذا اختارت زوجها فهى واحدة — فهذه لم يُعرف إلا بقاؤه عليها حتى مات . وكذلك مسائل كثيرة ذكرها الشافعى فى (كتاب اختلاف علىّ وعبد الله) وذكرها محمد بن نصر المروزى فى (كتاب رفع اليدين فى الصلاة) وأكثرها موجودة فى الكتب التى تذكر فيها أقوال الصحابة إما باسناد أو بغير اسناد، مثل (مصنَّف عبد الرزّاق) و (سنن سعيد بن منصور) و (مصنَّف وَكيع) و (مصنف أبى بكر بن أبى شيبة)

---

(١) أى للواجب (٢) عن الاصل ٣ : ١٣٦

(٣) يشير الى فتوى علىّ التى تقدمت فى ص ٢٠٢ وسيأتى بيانها إجمالا . وأهل السنة قلما يذكرون ذلك إلا لضرورة شرعية كبيان أن علياً إنسان غير معصوم، أو الاحتجاج بالحق لإخوانه الصحابة عند بغى أهل الأهواء وتحاملهم عليهم بالباطل

(٤) انظر ص ٢٠١ و ٢٠٦ (٥) أى على رضى الله عنه

و (سنن الأَثْرَم) و (مسائل حرب ، وعبد الله بن أحمد ، وصالح) وأمثالهم مثل (كتاب ابن المنذر ، وابن جرير الطبرى ، وابن نصر ، وابن حزم) وغير هؤلاء [1]]

قال [2] « ولما وعظتْ فاطمةُ أبا بكر فى فَدَك كتب لها كتاباً بها وردَّها عليها . فخرجتْ من عنده فلقيها عمر فخرق الكتاب ، فدعتْ عليه بما فعله به أبو لؤلؤة » . قلنا : هذا واللهِ من أقبح الكذب الذى اختلقته الرافضة ، أفيُعيَّر عمر بأن أكرمه الله بالشهادة على يد أبى لؤلؤة الكافر بعد ثلاث عشرة سنة من وفاة فاطمة [3] ، كما أكرم عليا بالشهادة رضى الله عنهم أجمعين

قال [2] « وعطّل عمرُ الحدود فلم يحدَّ المغيرةَ بن شعبة » قلنا : [إن جماهير العلماء على ما فعله عمر فى قصة المغيرة ، وان البينة إذا لم تكمل حدَّ الشهود [4]] وفعل ذلك بحضرة الصحابة — علىٍّ وغيره — فأقرُّوه عليه ، بدليل أنه لما جلد الثلاثة أعاد أبو بكرة القذف وقال والله لقد زنا ، فهمَّ عمر بجلده ثانيا فقال له علىّ : إن كنت جالده فارجم المغيرة . يعنى يكون تكراره للقول بمنزلة شاهد آخر فيتم النصاب ويجب الرجم . وهذا دليل على رضا علىّ بحدّهم لأنه ما أنكره ، وعمر قد أقام الحدَّ على ابنه فى الخمر / [لما شرب بمصر ، بعد أن كان عمرو بن العاص ضربه الحد ، لكن كان ضربه سراً فى البيت ، وكان الناس يُضربون علانية ، فبعث عمر الى عمرو يزجره ويتهدده لأنه حابى ابنه ، ثم طلبه فضربه

١٦٩

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٣٦ - ١٣٧ (٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) رحم الله شيخ الاسلام ، إنه يتعجب من تعيير الروافض لعمر أن أكرمه الله بالشهادة على يد مجوسى ، فكيف لو علم أنهم سموا ذلك المجوسى « بابا شجاع الدين » واخترع له أحمد بن اسحاق الاحوص وهو شيخ الشيعة القميين عيداً سماه (عيد بابا شجاع الدين) لتكون شماتتهم باغتيال رمز العدالة فى الاسلام متعاقبة ، وقد سموا يوم شهادة الفاروق الاعظم يوم العيد الاكبر ويوم التسلية ويوم المفاخرة انظر ص ٢٩٦ من هذا الكتاب و ص ٢٠٨ — ٢٠٩ من مختصر التحفة الاثنى عشرية

(٤) عن الاصل ٣ : ١٣٨

مرة ثانية (١)] وكان لا تأخذه فى الله لومة لائم ، وعدله متواتر لا ينكره إلا رافضى . . .

وكذلك لا ينكر على علىّ فى تركه إقامة الحدّ على قتلة عثمان لأنه مجتهد كعمر

قال (٢) « وكان يعطى أزواجَ النبى ﷺ من بيت المال أكثر مما ينبغى ، ويعطى عائشة وحفصة فى السنة عشرة آلاف » . قلنا : كان مذهبه التفضيل فى العطاء ، كما كان يعطى بنى هاشم أكثر من غيرهم ، ويبدأ بهم ويقول : ليس أحد أحقَّ بهذا المال من أحد وإنما هو الرجل وغَناؤه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وسابقته ، والرجل وحاجته . وكان يعطى ابنه عبد الله أنقصَ مما يعطى أُسامة بن زيد ، فوالله ما كان عمر يُتَّهم فى تفضيله لمحاباة ولا صداقة

قال (٢) « وغيَّر حكم الله فى المنفيين » . قلنا : النفى فى الخمر تعزير يسوغ للامام فعله باجتهاد ، وقد ضَرب الصحابةُ فى الخمر أربعين ، وضربوا ثمانين ، وصحَّ أن علياً قال : وكلٌّ سنةَّ . وقد قال العلماء : الزيادة على أربعين حدٌّ واجب ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد . وقال الشافعى : الزائد تعزير ، وللإمام أن يفعله . وكان عمر يَحلق فى الخمر وينفى . وصحَّ عن النبى ﷺ الأمرُ بقتل الشارب فى الرابعة ، واختُلف فى نسخه . وكان علىٌّ يحدُّ أكثر من الأربعين وقال : ما أحدٌ أُقيمَ عليه الحدُّ فيموت فأجِدُ فى نفسى إلا شارب الخمر فانه لو مات لَوَدَيْتُه ، فانه شىء فعلناه بآرائنا . رواه الشافعى واستدلَّ به على أن الزيادة من باب التعزير الذى يفعل بالاجتهاد

قال (٢) « وكان قليلَ المعرفة بالأحكام : أمر برجم حامل حتى نهاه علىّ » . قلنا : إن كانت هذه القضية وقعت فلعل عمر لم يعلم بحملها ، والأصل عدم الحمل ، أو غاب عنه الحكم حتى ذكَّره علىّ ، فكان ماذا بمثل هذا فيقدح فى أئمة الهدى ؟ وعلىٌّ قد خفيَ عليه من السنَّة أضعاف هذا ، وأدَّى اجتهادُه / الى أن قُتل يوم الجمل وصِفِّين نحوٌ من تسعين ألفاً ، فهذا أعظم مراراً من خطأ عمر فى قتل ولد زنا ولم يقتله ولله الحمد

١٧٠

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٣٨

(٢) أى الرافضى المردود عليه

قال[١] « وأمر برجم مجنونة ، فقال له علىّ : إن القلم رُفع عن المجنون حتى يفيق ، فأمسك وقال : لولا علىّ لهلك عمر » . قلنا : هذه الزيادة ليست معروفة ، فان كان عمر لا يعلم بخبرها فلا ضَيْرَ ، أو علم وذهل ، أو اجتهد ، فله أسوة بغيره وما هو بمعصوم

قال[١] « وقال[٢] فى خطبة له : من غالىٰ بمهر امرأة جعلته فى بيت المال [فقالت له امرأة : كيف تمنعنا ما أعطانا الله فى كتابه حين قال (النساء ٢٠) : ﴿ وآتيتم إحداهنّ قِنْطارا ﴾[٣]] فقال : كل أحد أفقه من عمر » . قلنا : هذا من كمال فضله وتقواه ، حيث رجع الى كتاب الله إذ تبين له ، وأنه يقبل الحقَّ حتى من امرأة ، ويتواضع ، ويعترف . وما من شرط الأفضل أن لا ينبهه المفضول ، فقد قال هدهد لسليمان (النمل ٢٢) ﴿ أحطتُ بما لم تُحِطْ به ﴾ ورحل موسى الى الخضر — وهو دونه — ليتعلم منه . وما كان قد رآه عمر فهو مما يقع مثله للمجتهد الفاضل ، فان الصداق فيه حقٌّ لله ، ليس من جنس الثمن والأجر

قال[١] « ولم يحدَّ قُدامةَ فى الخمر[٤] لأنه تلا عليه قوله تعالى (المائدة ٩٣) : ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا ﴾ فقال له علىّ : ليس قدامة من أهل هذه الآية ، فلم يدرِ كم يحدُّه ، فقال له علىّ : حدَّه ثمانين » . والجواب : علمُ عمر فى هذا أبين من أن يحتاج الى دليل ، فقد جَلد فى الخمر مرّاتٍ . والذى نعرفه من القصة ما رواه أبو اسحاق الجوزجانى عن ابن عباس أن قُدامةَ بن مظعون شرب الخمر فقال له عمر : ما حملك على ذلك ؟ قال : إن الله تعالى يقول ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُناح فيما طعموا إذا ما اتقوا ﴾ وأنا من المهاجرين الأولين ، فقال عمر : أجيبوه

---

(١) أى الرافضى المردود عليه　　(٢) أى أمير المؤمنين عمر

(٣) عن الاصل ٣ : ١٤٧

(٤) هو قدامة بن مظعون الجمحى . انظر التعريف به ، وخبر اقامة الحد عليه ، فى التعليق على (العواصم من القواصم) ص ٩٣ - ٩٤

فسكتوا ، فقال لابن عباس : أجبه ، فقال : إنما أنزلها الله عذراً للماضين لمن شربها قبل التحريم . ثم سأل عمرُ عن الحد فيها ، فقال عليّ : إذا شرب هذى ، و إذا هذى افترى ، فاجلده ثمانين ، فجلده عمر ثمانين . فان كان عليٌّ أشار بالثمانين / فان الذى ثبت فى الصحيح ١٧١ أن علياً جلد أربعين عند عثمان [لما جلد[١]] الوليد بن عُقبة و انه أضاف الثمانين الى عمر[٢] وثبت فى الصحيح أن ابن عوف أشار بالثمانين ، فلم يكن جلد عمر مستفادا من على . وقد ذكرنا أن عليا قال : لو مات فى جلد الخمر أحدٌ لوديْتُه ، لأن النبى ﷺ لم يسنهّ لنا

قال[٣] « وأرسل الى حامل يستدعيها فأسقطت خوفا منه ، فقال له الصحابة : نراك مؤدِّباً ولا شىء عليك . ثم سأل علياً فأوجب الدية على عاقلته » . قلنا : هذه من مسائل الخلاف والاجتهاد ، وما زال عمر يشاور مثل عثمان وعليّ وابن مسعود وزيد وابن عباس ، وهذا من كماله . وقد أُتىَ بامرأة أقرَّت بالزنا فاتفقوا على رجمها ، فقال عثمان : أراها تستهل به استهلال من لا يعلم أن الزنا محرم ، فلم يحدَّها لكونها جهلت التحريم ، وكذا لم يعاقب النبىُّ ﷺ أسامة لما قتل الذى قال لا إله إلا الله لاعتقاده جواز قتله ، ومن ذلك قتل خالد بنى جذيمة ، وقتله مالك بن نويرة

قال[٣] « وتنازعت امرأتان فى طفل ولم يعلم الحكم [وفزع[٤]] فيه الى أمير [المؤمنين[٤]] فاستدْ[عىُ المرأتين[٤]] ووعظهما فلم ترجعا ، فقال : ائتونى بالمنشار أقدّه بينكما نصفين ، فقالت واحدة : اللهَ اللهَ يا أبا الحسن ، قد سمحت لها به . فقال على : الله أكبر ، هو ابنك ، ولو كان ابنها لرقّتْ عليه » . قلنا : هذه قضية لا تُعرف لعمر ، بل هى معروفة لسليمان عليه السلام كما جاء فى الصحيح من حديث أبى هريرة مرفوعا ، وفيها

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٤٩

(٢) انظر (العواصم من العواصم) والتعليقات عليه ص ٩٣ - ١٠٠ وفيه تحقيقات مهمة

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) سقط من كتاب الذهبي وأكملناه من الاصل ٣ : ١٥٠

أن الله فهّمَ سليمان من الحُـكم ما لم يفهمه داود ، كما قال تعالى (الانبياء ٧٩) : ﴿ ففهَّمْناها سليمانَ ﴾ وكان سليمان قد سأل اللهَ حُـكماً يوافق حُـكمه فأعطاه ، وما نعلم أن سليمان أفضلُ من داود ، وقد جاء أن داود عليه السلام كان أعْبَدَ البشر

قال[1] « وأمر برجم امرأة ولدت لستَّة أشهر ، فقال له على : إن خاصَمتكَ بكتاب الله خَصَمتكَ ، إن الله يقول (الاحقاف ١٥) : ﴿ وحَمْلُه وفِصاله ثلاثون شهراً ﴾ ، وقال تعالى (البقرة ٢٣٣) : ﴿ والوالداتُ يُرْضِعْنَ أولادَهنَّ حوْلين ﴾ . قلنا : كان عمر يستشير الصحابة ، وبهذا مدح الله المؤمنين بقوله (الشورى ٣٨) : / ﴿ وأمْرُهم شُورَى بينهم ﴾ . والناس متنازعون فى المرأة إذا ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج ولا سيّد ولا ادَّعت شبهة ، فمذهب مالك أنها ترجم ، وهو رواية عن أحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعى لا ترجم فلعلها مستكرهة ، أو حملت بلا وطء ، والأول هو الثابت عن الخلفاء الراشدين . وفى الصحيحين أن عمر خطب فى آخر عمره وقال : الرجم حق على من زنى إذا قامت البينة ، أو كان الحبَل ، أو الاعتراف . وكذا اختلفوا فى الشارب إذا تقيّأها . ولعل عمر جوَّز أن تلد المرأة لدون ستة أشهر ورآه من النادر ، كما وُجد فى النادر من حملت أربع سنين ومن حملت سبع سنين ، وفى حدّ ذلك نزاع بين العلماء

١٧٢

قال[1] « وكان يضطرب فى الأحكام ، فقضى فى الجدّ بمائة قضية » . والجواب أن عمر أسعدُ الصحابة [المختلفين فى الجد[2]] بالحق . فان الصحابة فى الجدّ مع الإخوة على قولين : (أحدهما) أن يسقط الإخوة ، وهذا قول أبى بكر وأبى موسى وابن عباس وطائفة ومذهب أبى حنيفة وابن سريج من الشافعية ، وأبى حفص البرمكى من الحنابلة ، وهو الحق فان نسبة بنى الإخوة من الأب الى الجد كنسبة الاعمام بنى الجد الى الجـد ، وقد اتفق المسلمون على أن الجد هنا أب والأب أولى من الأعمام[3] فيجب أن يكون أبو الأب أولى

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) عن الاصل ٣ : ١٥٢

(٣) عبارة الاصل (٣ : ١٥٢) : « وقد اتفق المسلمون على أن الجد أبا الاب أولى من الأعمام »

من الإخوة . وأيضا فان الإخوة لو كانوا — لكونهم يُدْلون ببنوَّة الأب — بمنزلة الجدّ لكان أولادهم وهم بنو الأخوة كذلك . ألا ترى أن ابن الابن أولى من الجدّ ، فكان ابنه بمنزلته . وأيضا فأن الجدَّة كالأم ، فيجب أن يكون الجد كالأب ، ولأن الجد يسمى أبا . وهذا القول هو إحدى الروايتين عن عمر . (القول الثانى) أن الجدَّ يقاسم الإخوة . وهذا قول عثمان وعليّ وزيد وابن مسعود . ولكن اختلفوا فى التفصيل اختلافا متبايناً ، والجمهور على مذهب زيد كمالك والشافعى وأحمد . وأما قول عليّ فى الجدّ فلم يذهب إليه أحد من أئمة الفقهاء ، إنما يذكر عن ابن أبى ليلى .

وإن صح أن عمر قضى فيها بمائة قضية لم يُرِدِ الراوى أنه قضى فى مسألة واحدة بمائة قول ، إذ ليس ذلك بممكن ، وليس فى مسألة الجدّ نزاع أكثر مما فى مسألة الخرْقاء — أم وأخت / وجدّ — وكل الأقوال فيها ستة ، فعلم أنه أراد مائة حادثة من حوادث الجدّ ، لكن لم يخرج قوله عن قولين أو ثلاثة . وقول عليّ فى الجدّ مختلف أيضا ، والمسائل — التى لعليّ فيها أقوال — كثيرة [وأهل الفرائض يعلمون هذا ، مع أن الأشبه أن هذا كذب ، فان وجود جدّ وإخوة فى الفريضة قليل جداً فى الناس ، وعمر إنما تولى عشر سنين ، وكان قد أمسك عن الكلام فى الجدّ ، وثبت عنه فى الصحيح أنه قال : ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بيَّنهنَّ لنا ، الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا . ومن كان متوقفا لم يحكم فيها بشىء[1]]

١٧٣

قال[2] « وكان يفضِّل فى الغنيمة والعطاء ، وأوجبَ اللهُ التسوية » . قلنا : أما الغنيمة فلم يكن هو يقسمها ، بل أمراء جيوشه القائمون بعدّ الخمس ، ثم يُرسَل اليه الخمس . وقد تنازع العلماء : هل يفضَّل بعض الغانمين لمصلحة ؟ وذلك روايتان عن أحمد . وإلى الجواز ذهب أبو حنيفة ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم نفَلَ [فى بدايته الربُع بعد الخمس ، وفى رجعته[3]]

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٥٢

(٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) عن الاصل ٣ : ١٥٣

الثاث بعد أن خَمَّس . وفى صحيح مسلم أن النبى ﷺ أعطى سلمة بن الأكوع سهم فارس وراجل فى غزوة الغابة وكان راجـلا [لأنه أتى من القتل والغنيمة وإرهاب العدو بما لم يأت به غيره[١]] . وقال مالك والشافعى لا يكون إلا من خمس الخمس . وأين مثل عمر الذى ضرب الله الحق على لسانه وقلبه ؟ وكان يجعل الناسَ مراتبَ فى العطاء ، وأبو بكر كان يسوِّى ، وهى مسألة اجتهاد . وقوله « أوجب اللهُ التسوية » مجرد دعوى ، [فهو لم يذكر على ذلك دليلاً ، ولو ذكر دليلا لتكلمنا عليه كما نتكلم فى مسائل الاجتهاد[١]]

قال[٢] « وقال بالرأى والحَدْس والظن » . قلنا : هذا لم يختصَّ به ، وقد كان علىٌّ من أَقْوَلهم بالرأى ، فمن ذلك سيرُه إلى صِفِّين ، فقال : لم يعهد إلىَّ فيه نبىُّ اللهِ بشىء ، ولـكنه رأىٌ رأيته[٣] . وأما قتاله الخوارج فـكان معه فيه حديث . [وأما قتال الجمـل وصفين فلم يَرْوِ أحد منهم[٤] فيه نصاً . إلا القاعدون[٥] فانهم رووا الأحاديث فى ترك القتال فى الفتنة . . . ومعلوم أن الرأى إن لم يكن مذموما فلا لوم على من قال به ، وإن كان مذموما فلا رأى أعظم ذما من رأى أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا فى دينهم ولا فى دنياهم ، بل نقص الخير عما كان وزاد الشر على ما كان . فاذا كان مثل هذا الرأى لا يعاب به فرأى عمر وغيره فى مسائل الفرائض والطلاق أولى أن لا يعاب ، مع أن عليا شركهم فى هذا الرأى وامتاز برأيه فى الدماء ، وقد كان ابنه الحسن وأكثر السابقين الاولين لا يرون القتال مصلحة ، وكان هذا الرأى أصلح من رأى القتال بالدلائل الـكثيرة . ومن المعـلوم أن قول على فى الجد وغيره من المسائل كان بالرأى ، وقد قال : اجتمع رأيى ورأى عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد ،

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٥٣

(٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) أنظر ص ٢٧٤ (٤) أى أحد من المتقاتلين فى حربى الجمل وصفين

(٥) ومنهم سعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبو موسى الأشعرى وأسامة بن زيد وغيرهم

والآن فقد رأيت أن يُبَعْن ، فقال له قاضيه عبيدة السلماني : رأيك مع رأى عمر فى الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك فى الفرقة [1]] وفى صحيح البخارى من حديث عبيدة عن علىّ قال : اقضوا كما كنتم تقضون ، فانى أكره الاختلاف حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابى ، رواه ابن سيرين عن عبيدة ، فكان ابن سيرين يرى أن عامة ما يُرْوَى عن علىّ الكذب [2] . وأما حديث تقتيل الناكثين والقاسطين والمارقين فموضوع على النبى ﷺ . وقد قال ابن عمر ما رأيت عمر يقول لشىء إنى لأراه كذا وكذا إلا كان كما يقول . فالنصوص والإجماع والاعتبار يدل على أن رأى عمر أجود من رأى عثمان وعلى وطلحة والزبير ، ولهذا كانت آثار رأيه محمودة ، وما يتمارى فى كمال سيرته وعلمه

١٧٤ من له أدنى مسكة من إنصاف / ولا يطعن على أبى بكر وعمر إلا جاهل غر ، أو ملحد منافق توسل بالطعن فيهما الى الطعن فى الرسول ودين الاسلام . وهذا حال من ابتدع الرفض وحال الباطنية

وإذا قال الرافضىّ : علىٌّ معصوم لا يقول برأيه ، بل كلُّ ما قاله فهو مثل النصّ . قيل له : نظيرك فى الطرف الآخر الخوارج الذين كفروه

قال [3] « وجعل بعده الأمر شورى ، وخالف فيه من تقدمه ، وتأسّف على سالم مولى أبى حُذَيفة وقال : لو كان حياً لم يختلجنى فيه شك ، وأميرُ المؤمنين علىٌّ حاضر (وذكر فصلا طويلا) . . . » . والجواب أن هذا [الكلام كله لا يخرج عن قسمين : إما [4]] كذبٌ فى النقل ، [وإما قَدْحٌ فى الحق ، فان منه ما هو كذب معلوم الكذب ، أو غير معلوم الصدق . وما عُلم أنه صدق فليس فيه ما يوجب الطعن على عمر رضى الله عنه ، بل ذلك معدود من فضائله ومحاسنه التى ختم الله له بها عمله . ولكن هؤلاء القوم لفرط جهلهم وهواهم يقلبون الحقائق فى المنقول والمعقول : فيأتون الى الأمور التى وقعت وعلم أنها

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٥٦ (٢) لمخالفته لما عرف عنه من الكراهية للاختلاف

(٣) أى الرافضى المردود عليه (٤) عن الاصل ٣ : ١٥٨

وقعت فيقولون : ما وقعت . والى أمور ما كانت ويعلم أنها ما كانت فيقولون : كانت . ويأتون الى الأمور التى هى خير وصلاح فيقولون : هى فساد . والى الأمور التى هى فساد فيقولون : هى خير وصلاح . فليس لهم عقل ولا نقل ، بل لهم نصيب من قوله تعالى (الملك ١٠) : ﴿ وقالوا : لو كنّا نسمع أو نعقِل ما كنّا فى أصحاب السعير ﴾

وأما قول الرافضى « وجعل الأمر شورى بعده وخالف فيه من تقدمه » . فالجواب أن الخلاف نوعان : خلافُ تَضادّ ، وخلاف تنَوُّع . فالأول مثل ان يُوجِب هذا شيئا ويحرّمه الآخر . والنوع الثانى مثل القراءات التى يجوز كل منها ، وإن كان هذا يختار قراءة وهذا يختار قراءة كما ثبت فى الصحاح ، بل استفاض عن النبى ﷺ أنه قال « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف » وثبت أن عمر وهشام بن حكيم بن حزام اختلفا فى سورة الفرقان فقرأها هذا على وجه وهذا على وجه ، فقال لكليهما « هكذا أنزلت » . . . ومن هذا الباب[2] تصرف ولى الأمر للمسلمين . . . ولهذا استشار النبى ﷺ أصحابه يوم بدر فأشار عليه أبو بكر رضى الله عنه بأخذ الفداء وشبّهه النبى ﷺ بابراهيم وعيسى[3] ، وأشار اليه عمر رضى الله عنه بالقتل وشبّهه ﷺ بنوح وموسى ، ولم يعب واحدا منهما بما أشار عليه به ، بل مدحه وشبّهه بالأنبياء ، ولو كان مأمورا بأحد الأمرين حتما لما استشارهم فيما يفعل . . . ثم ان الاجتهاد يختلف ويكون جميعه صوابا ، كما أن أبا بكر الصدّيق رضى الله عنه كان رأيه أن يولى خالد بن الوليد فى حروبه ، وكان عمر يشير عليه بأن يعزله ، فلا يعزله ، ويقول : إنه سيف سلّه الله على المشركين . ثم إن عمر لما تولّى عزله وولّى أبا عبيدة بن الجرّاح . وما فعله كلٌّ منهما كان أصلح فى وقته ، فان أبا بكر كان فيه لين ، وعمر كان فيه شدّة ، وكانا على عهد النبى ﷺ يستشيرهما . وروى عنه أنه قال « إذا اتفقتما على شىء لم أخالفكما » . وثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال فى بعض مغازيه « إن يُطِعِ القومُ أبا بكر وعمرَ يرْشدوا » . وفى رواية فى الصحيح

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٥٨ - ١٥٩ (٢) أى مما يكون التخيير فيه بحسب المصلحة

(٣) انظر تمام الحديث فى ص ٣١٤ وله روايات فى منهاج السنة ٣ : ١٦١

« كيف ترون القوم صنعوا حين فقدوا نبيهم وأرهقتهم صلاتهم ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : أليس فيهم أبو بكر وعمر ؟ إن يطيعوهما فقد رشدوا ورشدت أمتهم ، وإن يعصوهما فقد غووا وغوت امتهم (قالها ثلاثا) » . وقد روى مسلم فى صحيحه من حديث ابن عباس عن عمر قال : لما كان يوم بدر ، نظر رسولُ الله ﷺ الى المشركين وهم الف ، واصحابه وهم ثلاثمائة وتسعة عشر رجلا ، فاستقبل رسولُ الله ﷺ القبلة ، ثم مدَّ يديه فجعل يهتف بربه : « اللهمَّ انجزْ لى ما وعدتنى ، اللهمَّ آتنى ما وعدتنى ، اللهمَّ إنك ان تهلك هذه العصابة من اهل الإسلام لا تُعبَد فى الأرض » . فما زال يهتف بربّه مادّاً يديه مستقبلا القبلة حتى سقط رداؤه عن منكبيه ، فأتاه ابو بكر فأخذ رداءه فألقاه على منكبيه ، ثم التزمه من ورائه وقال : يا نبيَّ الله ، كفاكَ مناشدتك ربَّك ، فانه سيُنجِزُ لك ما وعدك . فأنزل الله تعالى (الانفال ٩) : ﴿ إذ تَسْتغيثونَ ربَّكم فاستجابَ لكم أنِّى مُمِدُّكم بألفٍ من الملائكة مُرْدِفين ﴾ ، فأمدَّه الله بالملائكة

وكان السلف متفقين على تقديم ابى بكر وعمر حتى شيعة علىّ رضى الله عنه . وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبى العباس بن مسروق : حدثنا محمد بن حميد حدثنا جرير عن سفيان عن عبد الله بن زياد بن حدير قال : قدم ابو اسحاق السَّبيعى الكوفة ، قال لنا شمر بن عطية : قوموا إليه ، فجلسنا اليه ، فتحدثوا . فقال ابو إسحاق : خرجتُ من الكوفة وليس احدٌ يشكّ فى فضل ابى بكر وعمر وتقديمهما ، وقدمتُ الآن وهم يقولون ويقولون ، ولا والله ما ادرى ما يقولون [1] . . . وعن ضمرة عن سعيد بن حسن قال :

---

(١) هذا نص تاريخى عظيم فى تحديد تطوُّر التشيع ، فان أبا إسحق السبيعى كان شيخ الكوفة وعالمها ، ولد فى خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل شهادته بثلاث سنين ، وعُمِّر حتى توفى سنة ١٢٧ ، وكان طفلا فى خلافة أمير المؤمنين على ، وهو يقول عن نفسه : رفعنى أبى حتى رأيت على بن أبى طالب يخطب أبيض الرأس واللحية . ولو عرفنا متى فارق الكوفة ثم عاد فزارها لتوصلنا الى معرفة الزمن الذى كان فيه شيعة الكوفة علويين يرون ما يراه إمامهم من تفضيل أبى بكر وعمر ، ومتى أخذوا يفارقون عليا ويخالفونه فيما كان يؤمن به ويعلنه على =

سمعت ليث بن أبى سليم يقول : أدركتُ الشيعة الأُولىٰ وما يفضّلون على أبى بكر وعمر أحدا [١] . وقال أحمد بن حنبل حدثنا سفيان بن عيينة عن خالد بن سلمة عن مسروق قال : حبُّ أبى بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنّة . ومسروق من أجلّ تابعى الكوفة وكذلك قال طاوس . . . وقد روى ذلك عن ابن مسعود . وكيف لا تُقدِّم الشيعةُ الأُولىٰ أبا بكر وعمر وقد تواتر عن أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب رضى عنه انه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر . وقد رُوى هذا عنه من طرق كثيرة قيل انها تبلغ ثمانين طريقا . وقد روى البخاريُّ عنه فى صحيحه من حديث الهَمْدانيين — الذين هم أخصُّ الناس بعلىّ حتى كان يقول :

ولو كنتُ بوّاباً على باب جنة   لقلتُ لِهَمْدانَ ادخلى بسلام —

فقد رواه البخاريُّ من حديث سفيان الثورى وهو همدانى ، عن منذر وهو همدانى [٢] ، عن محمد بن الحنفية قال : قلت لأبى : يا أبت مَن خيرُ الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : يا بُنى أو ما تعرف ؟ فقلت : لا . قال : أبو بكر . فقلت : ثم مَن ؟ قال : عمر . وهذا يقوله لابنه بينه وبينه ، ليس هو مما يجوز أن يقوله تقية . ويرويه عَن أبيه خاصة . وقاله على المنبر . وعنه أنه كان يقول : لا أُوتىٰ بأحد يفضلنى على أبى بكر وعمر إلا جلدته حدَّ

= منبر الكوفة من أفضلية أخويه صاحبى رسول الله ﷺ ووزيريه وخليفتيه على أمته فى أنقى وأطهر أزمانها . ومن العجيب أن الخوارج والإباضية ثبتوا على عقيدتهم الأولى فى أبى بكر وعمر كما كانوا عليه مع على الى مدة التحكيم ، والشيعة نقضوا هذه العقيدة وعصوا فيها إمامهم بعد القرن الأول ، أى فى أواخر حياة ابى اسحاق السبيعى

(١) ليث بن أبى سليم القرشى الكوفى راوى هذا الخبر هو أحد العلماء النساك ، أدرك عكرمة وأخذ عنه ، وهو من شيوخ معمر وشعبة والثورى ، وامتاز بأنه أعلم أهل الكوفة بالمناسك توفى سنة ١٤٣

(٢) وأبو اسحاق السبيعى الذى تقدم خبره هو أيضاً همدانى نشأ وعاش فى بيئة همدان تحت سماء الكوفة منذ كان علىٌّ إماما الى القرن الثانى للهجرة

المفترِى . وفى السنن عنه ﷺ أنه قال « اقتدوا باللذَيْنِ من بعدى : أبى بكر وعمر » .
ولهذا كان أحد قولى العلماء — وهو إحدى الروايتين عن أحمد — أن قولهما إذا اتفقا حجة لا يجوز العدول عنها ، وهذا أظهر القولين . كما أن الأظهر أن اتفاق الخلفاء الأربعة أيضا حجة لا يجوز خلافها لأمر النبى ﷺ باتباع سنتهم . وكان نبينا ﷺ مبعوثا بأعدل الأمور وأكملها ، فهو الضحوك القتّال ، وهو نبىُّ الرحمة ونبىُّ الملحمة . بل أمته موصوفون بذلك فى مثل قوله تعالى (الفتح ٢٩) : ﴿ أشدّاء على الكفّار رُحماء بينهم ﴾ وقوله تعالى (المائدة ٥٤) : ﴿ أذلّةٍ على المؤمنين أعزّةٍ على الكافرين ﴾ فكان النبىُّ ﷺ يجمع بين شدَّة هذا ولين هذا ، فيأمر بما هو العدل وهما يطيعانه فتكون أفعالهما على كمال الاستقامة . فلما قَبض الله نبيَّه وصار كلٌّ منهما خليفة على المسلمين خِلافةَ نُبوَّة كان من كمال أبى بكر رضى الله عنه أن يولِّىَ الشديد ويستعينَ به ليعتدلَ أمرُه ويخلط الشدَّة باللين ، فان مجرَّد اللين يفسِد ومجرَّد الشدَّة تُفسد ، ويكون قد قام مقام النبى ﷺ ، فكان يستعين باستشارة عمر ، وباستنابة خالد ونحو ذلك ، وهذا من كماله الذى صار به خليفةَ رسول الله ﷺ . ولهذا اشتدَّ فى قتال أهل الردَّة شدَّة برَّز بها على عمر وغيره ، حتى رُوى أن عمر قال له : يا خليفة رسول الله ﷺ تألَّفِ الناسَ . فقال : علامَ أتألَّفهم ؟ أعلى حديثٍ مُفترًى أم على شعر مُفتعَل ؟ وقال أنس : خَطَبنا أبو بكر عقيب وفاة النبى ﷺ وإنّا لكالثعالب ، فما زال يشجّعنا حتى صرنا كالأُسُود . وأما عمر رضى الله عنه فكان شديداً فى نفسه ، فكان من كماله استعانته باللين ليعتدلَ أمرُه : فكان يستعين بأبى عبيدة بن الجرّاح وسعد بن أبى وقّاص وأبى عبيد الثقفى والنعمان بن مقرّن وسعيد ابن عامر وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد الذين هم أعظمُ زهداً وعبادة من مثل خالد ابن الوليد وأمثاله

ومن هذا الباب أمر الشورى ، فان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان كثير المشاورة للصحابة فيما لم يَتبين له فيه أمرُ الله ورسوله ، فان الشارعَ نصوصُه كلماتٌ جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة يمتنع أن ينصَّ على كل فرد من جزئيات العالَم إلى يوم القيامة ، فلا بدَّ

من الاجتهاد فى المعيَّنات هل تدخل فى كلماته الجامعة أم لا ؟ وهذا الاجتهاد يسمى (تحقيق المناط) وهو مما اتفق عليه الناس كلهم — نُفاةُ القياس ومُثْبِتته — فان الله إذا أمر أن يُسْتشهَد ذَوَا عَدْل فكون الشخص المعيَّن من ذوى العدل لا يُعلم بالنصّ العامّ ، بل باجتهاد خاصّ . وكذلك إذا أمر أن تُؤَدَّى الأماناتُ إلى أهلها ، وأن تُوَلى الأمورُ مَن يصلح لها فكون هذا الشخص المعيَّن صالحاً لذلك أو راجحاً على غيره لا يمكن أن تدلَّ عليه النصوص ، بل لا يُعلم إلا باجتهاد خاصّ

والرافضىّ إن زعم أن الإمام يكون منصوصا عليه وهو معصوم فليس هو أعظمَ من الرسولِ ونوّابُه وعمّاله ليسوا معصومين . ولا يمكن أن ينصَّ الشارع على كل معينة ، ولا يمكن النبىَّ ولا الإمامَ أن يعلم الباطن فى كل معينة . . . وأما علىٌّ رضى الله عنه فظهور الأمر فى الجزئيات بخلاف ما ظنَّه كثيرٌ جدا . فعُلم أنه لا بد من الاجتهاد فى الجزئيات من المعصومين وغير المعصومين . وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال « انكم تختصمون إلىَّ ولعلَّ بعضكم أن يكون أَلحَنَ بحجته من بعض ، وإنما أقضى بنحو مما أسمع ، فمن قضيتُ له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فانما أقطعُ له قطعة من النار » . فحكمه فى القضية المعينة إنما هو باجتهاده ، ولهذا نهى المحكومَ له أن يأخذ ما حكم له به إذا كان الباطن بخلاف ما ظهر

وعمرُ رضى الله عنه إمام ، وعليه أن يستخلف الأصلح للمسلمين ، فاجتهد فى ذلك ورأى أن هؤلاء الستّة أحقُّ من غيرهم ، وهو كما رأى ، فانه لم يقل أحد إن غيرهم أحقُّ منهم ، وجعل التعيين إليهم خوفاً أن يعيّن واحداً منهم ويكون غيره أصلح لهم ، فانه ظهر له رجحان الستة دون رجحان التعيين ، وقال : الأمر فى التعيين إلى الستة يعينون واحداً منهم . وهذا أحسن اجتهاد إمامٍ عادل ناصح لا هوىً له رضى الله عنه . وأيضا فقد قال تعالى (الشورىٰ ٣٨) : ﴿ وأمرهم شُورَى بينهم ﴾ وقال (آل عمران ١٥٩) : ﴿ وشاوِرْهم فى الأمر ﴾ فكان ما فعله من الشورى مصلحة ، وما كان فعله أبو بكر رضى الله عنه من تعيين عمر هو المصلحة أيضا ، فان أبا بكر تبين له من كمال عمر وفضله واستحقاقه للأمر

ما لم يحتجْ معه إلى الشورى ، وظهر أثر هذا الرأى المبارك الميمون على المسلمين : فان كل عاقل منصف يعلم أن عثمان أو علياً أو طلحة أو الزُّبَير أو سعداً أو عبد الرحمن بن عوف لا يقوم مقام عمر ، فكان تعيينُ عمر فى الاستحقاق كتعيين أبى بكر فى مبايعتهم له .

ولهذا قال عبد الله بن مسعود : أفرسُ الناس ثلاثة [1] ، بنت صاحب مَدْيَن حيث قالت (القَصَص ٢٦) : ﴿ يا أبتِ استأجِرْه ، إنَّ خير من استأجرتَ القويُّ الأمين ﴾ ، وامرأة العزيز حيث قالت (القَصَص ٩) : ﴿ عسى أن ينفعنا أو نتخذَه ولدا ﴾ ، وأبو بكر حيث استخلف عمر .

وقالت عائشة رضى الله عنها فى خطبتها : « أبى وما أبى ، والله لا تَعْطوه الأيدى [2] . ذاك طَوْدٌ منيف [3] ، وفرع مديد . هيهات ، كذَبتِ الظنون . أَنْجَحَ إذ أكْدَيْتم [4] ، وسَبَقَ إذ وَنَيْتمُ [5] سَبْقَ الجواد إذا استولى على الأمَد [6] . فتى قريش ناشئا ، وكهفها كهلا : يفكُّ عانيها [7] ، ويَرِيش مُمْلِقها [8] ، ويرْأَبُ شَعْبَها [9] ، حتى جلبته قلوبها [10] . ثم استَشْرَى فى دينه [11] فما برحت شكيمته فى ذات الله تعالى

---

(١) أفرس : من الفراسة (٢) أى لا تبلغه فتتناوله

(٣) جبل شامخ

(٤) ظفر إذ خبتم . وأكدى : أصله من حافر البئر ينتهى الى كدية فلا يمكنه الحفر فيتركه

(٥) ونيتم : فترتم وقصرتم (٦) الأمد : الغاية

(٧) العانى : الاسير ، والخاضع المستكين (٨) يكسو فقيرها ويعينه

(٩) الرأب : جمع الشىء وشده برفق . ومنه قول على يصف أبا بكر أيضا « كنتَ للدين رأبا » . والشعب : الفرقة ، وتشعب الناس : تفرقوا . أرادت أنه رضى الله عنه كان يجمع متفرق أمر الأمة وكلمتها

(١٠) لعل فى هذا اللفظ تحريفا

(١١) أى جد فيه وقوى واهتم به

تشتدّ[١] حتى اتخذ بفِنائه مسجدا يحيي فيه ما أمات المبطلون[٢] . وكان رحمه الله غَزيرَ الدمعة ، وَقيذَ الجوانح[٣] ، شَجِيَّ النَّشيج[٤] ، فتتقصف عليه نسوان مكة وولدانها[٥] يسخرون منه ويستهزئون به ﴿ اللهُ يستهزئُ بهم ويمــدُّهم فى طغيانهم يَعْمَهون ﴾ . فأكبرتْ ذلك رجالات قريش فحَنَتْ له قِسِيَّها[٦] ، وفوَّقَتْ له سهامها[٧] ، وانتبلوه غرضا[٨] فما فلوا له صفاة[٩] ، ولا قصفوا له قناة . ومرَّ على سِيسائه[١٠] ، حتى إذا ضرب الدينُ بجِرانه[١١]

---

(١) يقال : رجل شديد الشكيمة إذا كان عزيز النفس أبياً قويا . وأصله من شكيمة اللجام ، فان قوّتها تدل على قوة الفرس

(٢) تشير الى المسجد الذى أقامه أبوها رضى الله عنهما فى ساحة منزله بمكة قبل الهجرة فكان من أعظم وسائل الدعاية للاسلام

(٣) أى محزون القلب ، كأن الحزن قد كسره وضعفه . والجوانح تجنّ القلب وتحويه فأضافت الوقوذ اليها . والوقذ فى الأصل : الضرب المثخن والكسر

(٤) الشجو : الحزن . والشجىّ : المحزن . والنشيج : الصوت الذى يتردد فى الحلق . أرادت أنه كان يحزن من يسمعه يقرأ

(٥) أى يزدحمون لمشاهدته فى عبادته وتلاوته

(٦) أى وترتها استعدادا لمكافحته

(٧) فُوق السهم : موضع الوتر منه . وفوَّقت : سددت . ومن كلام على بن أبى طالب يصف أبا بكر رضى الله عنهما : كنت أحفظهم صوتا وأعلاهم فُوقا . أى أكثرهم نصيبا وحظا من الدين ، استعاره من فوق السهم أى موضع الوتر منه

(٨) أى اتخذوه هدفا لنبالهم

(٩) أى عجزوا عن أن يكسروا له حجرا . أرادت به الكناية عن قوته فى الدين

(١٠) سيساء الظهر من الدواب : مجتمع وسطه ، وهو موضع الركوب

(١١) الجران : باطن العنق . أى قرّ قراره واستقام . وذلك أن البعير اذا برك واستراح مد عنقه على الأرض

وألقى بَرْكه[١] ، ورَسَت أوتادُه ، ودخل الناس فيه أفواجا ، ومن كل فرقة أرسالاً وأشتاتا[٢] ، اختار اللهُ لنبيه ﷺ ما عنده . فلما قبض الله نبيَّه ، ضرب الشيطان رَوْقه[٣] ومدَّ طُنُبه[٤] ونصب حَبائله[٥] . فظنَّ رجالٌ أنْ قد تحققت أطماعُهم ، ولاتَ حينَ الذى يرجون[٦] ، وأنَّى والصدِّيقُ بين أظهُرِهم ، فقام حاسرا مشمّرا ، فجمع حاشيته وضمَّ قُطْرَيه[٧] ، فردَّ نَشَرَ الإسلام على غرِّه[٨] ، ولمَّ شَعَثه بطبه[٩] ، وأقام أَوَدَه بثِقافه[١٠] فوقذ النفاق بوطأته[١١] ، وانتاش الدينَ بنَعْشه[١٢] . فلما أراح الحقَّ على أهـله[١٣] ، وقرَّر الرءوسَ على كواهلها ، وحقن الدماء فى أُهُبِها[١٤] ، أتته مَنِيَّته ، فسدَّ ثُلْمَه بنظيره

---

(١) البرك : الصدر

(٢) أرسالا : جماعات متقطعة يتبع بعضهم بعضا

(٣) الروق والرواق : ما بين يدى البيت

(٤) الطنب : الحبل الذى تشد بأمثاله أطراف الخيمة

(٥) أى مصايده . واحدها حبالة (بكسر الحاء)

(٦) لات : كلمة معناها ليس ، وزعموا أنها « لا » زيدت عليها التاء

(٧) أى جمع جانبيه . وكانت فى منهاج السنة طبعة بولاق (٣ : ١٦٤) : ورفع فطرته وصححناها من النهايه لابن الاثير (مادة قطر)

(٨) يقال طوى الثوب على غره الأول ، أى كما كان مطويا

(٩) لم شعثه : جمع ما تفرق من أمره

(١٠) الاود : العوج . والثقاف تقويم المعوج

(١١) وقذ النفاق : كسره ودمغه

(١٢) انتاش الدين : تناوله واستنقذه وأخذه من مهواته

(١٣) أى ردَّه اليهم

(١٤) جمع إهاب وهو الجلد قبل الدبغ

في الرحمة ، وشَقيقه في السيرة والمعدلة ، ذاك ابنُ الخطّاب ، لله أمٌّ حفلتْ له ودرَّتْ عليه ، لقد أوحَدَتْ به . فقبّح الـكفر ، وشرَّد الشرك شَذَرَ مَذَر ، و بعج الأرض و بخعها [1] فقاءت أُكُلها ، ولفظتْ خبيئها ، ترْأمه ويَصدُّ عنها ، وتَصدَّى له و يأباها ، ثم ورع فيها وودَّعها كما صحبها . فأروني ما تريبون ، وأيَّ يومَىْ أبي تنقمون : أيومَ إقامته إذ عدل فيـكم ؟ أم يوم ظعنه وقد نظرَ لـكم ، أقول قولى هذا وأستغفر اللهَ لى ولـكم » . روى هذه الخطبة جعفر بن عون عن أبيه عن عائشة ، وهؤلاء رواة الصحيحين

وأما عمر رضى الله عنه فرأى الأمر فى الستة متقارباً [2]] . صحَّ عنه أنه قال : إن أستخلف فقد استخلف من هو خيرٌ مني — يعنى أبا بكر — و إن أترك فقد ترك من هو خيرٌ مني — يعنى النبيَّ ﷺ . والخلاف ما زال فى القراءات والفقه وغير ذلك ، حتى ان العالم الواحد يقول قولين مختلفين ، وما زالت آراء الـكبار تختلف . وثبت أن النبى ﷺ قال فى بعض المغازى « إن يطع القومُ أبا بكر وعمر يرشدوا » ، وروى عنه أنه قال لهما « لو اتفقتما على شيء لم أُخالفـكما » ، وقال « اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر » فما فعله أبو بكر من استخلافه عمرَ كان المصلحةَ لـكمال عمر وشفوفه واستحقاقه ، وظهر أثر ذلك عند كل عاقل منصف . وكان ما فعله عمر هو المصلحة ، فانه لم يترجح عنده احد من الستة على الباقين ، ورآهم متقاربين ، وفى كلٍّ فضيلة ليست فى الآخر ، وتركَ التعيين خوفا وورعا ، وفعل من المصلحة بحسب الإمكان

ثم إن الصحابة اجتمعوا على عثمان ، وكانت ولايته أرجحَ مصلحةً واقلَّ مفسدة من غيره ، والواجب ان يقدَّم أكثر الأمرين مصلحة واقلهما مفسدة ، ولا يجب على الخليفـة ان يستخلف بعد موته ، فقال : الأمر شورى بين هؤلاء الستة الذين تُوُفّىَ رسولُ الله ﷺ وهو عنهم راض

---

(١) أى شقها وأخضعها ، كنتْ بذلك عن فتوحه

(٢) آخر ما بدأنا من ص ٣٥٨ نقله عن الأصل المطبوع ببولاق ٣ : ١٥٨ - ١٦٤

١٧٥ وأما ما زعمتَ من ذكر سالم مولى أبى حُذيفة فمعلوم / أن الصحابة يعلمون الإمامة فى قريش كما استفاضت بذلك السنن ، وذلك مما احتجوا به على الأنصار يوم السقيفة ، فكيف يُظنُّ بعمر أنه يولى مولىً ، فأين يذهب عقلك ؟ [بل من الممكن أنه كان يوليه ولاية جزئية ، أو يستشيره فيمن يولى ، ونحو ذلك من الأمور التى يصلح لها سالم مولى أبى حذيفة فان سالما كان من خيار الصحابة(١)]

وقولك « جمع بين الفاضل والمفضول » فهذا عندك ، وأما عندهم فكانوا متقاربين ، ولهذا كانوا فى الشورى متردّدين . فان قلت علىٌّ هو الفاضل وعثمان المفضول ، قيل لك : فكيف أجمع المهاجرون والأنصار على تقديم مفضول ؟ وقال بعض العلماء(٢) : من قدم عليا على عثمان فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار . وفى الصحيحين عن ابن عمر قال : كنا نفاضل على عهد النبى ﷺ فنقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان . وفى لفظ : ثم ندَعُ اصحاب النبى ﷺ فلا نفاضل بينهم . فهذا ينقل ما كان عليه الصحابة على عهد نبيهم ، وظهر أثر ذلك : فانهم بايعوا عثمان من غير رغبة ولا رهبة واتفقوا عليها ، وكانوا كما نعتهم الله (المائدة ٥٤) : ﴿ يحبُّهم ويحبُّونه أذلَّةٍ على المؤمنين أعزَّةٍ على الكافرين يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ﴾ حتى قال ابن مسعود : ولّينا أعلانا ذا فوق ولم نألُ [وفيهم العباس بن عبد المطلب ، وفيهم من النقباء عبادة بن الصامت وأمثاله ، وفيهم مثل أبى أيوب الأنصارى ، وكل من هؤلاء ومن غيرهم لو تكلم بالحق لم يكن هناك عذر يسقطه عنه ، فقد كان يتكلم من يتكلم منهم على عهد رسول الله ﷺ فى ولاية من يولى وهو مستحق للولاية ولا يحصل لهم ضرر ، وتكلم طلحة وغيره فى ولاية عمر لما استخلفه أبو بكر ، وتكلم أسيد بن حضير فى ولاية اسامة بن زيد على عهد النبى ﷺ ، وقد كانوا يكلمون عمر فيمن يوليه ويعزله ، وعثمان - بعد ولايته وقوة شوكته وكثرة أنصاره وظهور بنى أمية — كانوا يكلمونه فيمن يوليه ويعطيه منهم ومن غيرهم . ثم فى آخر الأمر لما

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٦٥ (٢) منهم أيوب السختيانى وغيره

اشتكوا من بعضهم عزله ، ولما اشتكوا من بعض من يأخذ بعض المال منعه ، فأجابهم الى ما طلبوه من عزل ومنع من المال ، وهم أطراف من الناس وهو فى عزة ولايته ، فكيف لا يسمع كلام الصحابة ، أئمتهم وكبرائهم ، مع عزتهم وقوتهم ، لو تكلموا فى ولاية عثمان[1]] وكان فى ولايته من الفتوحات والخيرات مالا يوصف[2] . وما حصل منه من تأمير أقاربه وإكثار جوائزهم فقد حصل بعده من غيره من إيثار بعض الناس بولاية أو مال مضافا الى ما جرى من الفتنة[3] . والصحابة ما كانوا يسكتون كلهم على مضض ، ألا تراهم تكلموا فى عمر إذ استخلفه أبو بكر ، وتكلموا مع الصديق وقالوا : ماذا تقول لربك إذا قدمت عليه وقد وليت علينا عمر فظاً غليظا ؟ فقال : أبالله ترهبوننى ؟ أقول : وليتُ عليهم خيرَ أهلك . قالوا هذا ومن شأن الناس أن يراعوا من ترشح للولاية [فيحابونه[1]] خوفا من أن ينتقم بعدُ منهم ، فكيف يحابون عثمان وهو بعدُ ما بيده أمر ، فدلَّ على أنهم إنما قدَّموه باستحقاق . وهذا شىء اذا تدبَّره الخبير ازداد به بصيرة وعلما ، فأما الجاهل وصاحب الهوى فقد أعمى الله قلبه ، وأما من كان عالما بما وقع وهو مستحضر للأدلة عالم بطريقة / النظر فانه يقطع بما بيناه

١٧٦

(١) عن الاصل ٣ : ١٦٦

(٢) قال الحسن البصرى : شهدت منادى عثمان ينادى : يا أيها الناس ، اغدوا على أعطياتكم . فيغدون ويأخذونها وافية . ياأيها الناس اغدوا على أرزاقكم ، فيغدون ويأخذونها وافية . حتى ـ والله ـ سمعته أذناى يقول : اغدوا على كسوتكم ، فيأخذون الحلل . واغدوا على السمن والعسل . قال الحسن : أرزاق دارَّة ، وخير كثير ، وذات بين حسن ، ما على الأرض مؤمن يخاف مؤمنا ، إلا يوده وينصره ويألفه (روى ذلك الحافظ ابن عبد البر) . وقال ابن سيرين ـ صنو الحسن البصرى وزميله ـ وهو أيضا كان معاصراً لعثمان : كثر المال فى زمن عثمان حتى بيعت جارية بوزنها ، وفرس بمائة ألف درهم ، ونخلة بألف درهم . وسئل عبد الله ابن عمر عن على وعثمان ، فقال للسائل : قبحك الله ، تسألنى عن رجلين كلاهما خير منى تريد أن أغض من أحدهما وأرفع من الآخر ! ؟

(٣) روى الطبرى (٥ : ١٩٤) أن عليا لما فرغ من البيعة بعد وقعة الجمل واستعمل عبد الله بن عباس على البصرة بلغ الاشتر الخبر باستعمال علىّ ابن عباس ، فغضب وقال : =

. ثم قال[١] وطعن[٢] فى كل واحد ممن اختاره للشورى ، وأظهر أنه يكره أن يتقلد أمر المسلمين بعد موته ، ثم تقلده [بأن جعل الإمامة فى[٣]] ستة » . فيقال : لم يطعن فيهم طعْنَ من يرى غيرهم أحقَّ بالأمر ، وإنما بيَّن عذره فى عدم التعيين

ثم قال[١] « فناقض وجعلها فى أربعة ، ثم فى ثلاثة ، ثم فى واحد . فجعل إلى ابن عوف الاختيار بعد أن وصفه بالضعف » . فيقال [ينبغى[٣]] لمن احتجَّ بالمنقول أن يثبته أولا . والثابت فى البخارى ليس فيه من هذا شىء ، بل فيه ما يدلُّ على نقيض هذا ، وأن الستة هم الذين ردُّوا الأمر الى الثلاثة ، ثم الثلاثة جعلوا الاختيار الى عبد الرحمن بن عوف . بلى ؛ قال عمر : فان أصابت سعداً الخلافة وإلاّ فليستعنْ به من ولى ، فانى لم أعزله عن عجز ولا خيانة . ثم قال : أُوصى الخليفة من بعدى بتقوى الله . وأُوصيه بالمهاجرين الأولين

= « علامَ قتلنا الشيخ إذن ؟! اليمن لعبيدالله ، والحجاز لقثم ، والبصرة لعبدالله ، والكوفة لعلى ! » ثم دعا بدابته فركب راجعا . وبلغ ذلك عليا فنادى : الرحيل ! ثم أجد السير فلحق بالأشتر فلم يُره أنه بلغه عنه وقال : « ما هذا السير ؟ سبقتنا ! »

وما زعمه الزاعمون من أن عثمان كان يود ذوى قرابته ويعطيهم فودته ذوى قرابته من فضائله ، وعلىٌّ أثنى على عثمان بأنه أوصل الصحابة للرحم ، وعثمان أجاب عن موقفه هذا بقوله « وقالوا إنى أحب أهل بيتى وأعطيهم . فأما حبى لهم فانه لم يمل معهم على جور ، بل أحمل الحقوق عليهم . وأما إعطاؤهم فانى إنما أعطيهم من مالى . ولا أستحل أموال المسلمين لنفسى ، ولا لأحد من الناس . وقد كنت أعطى العطية الكبيرة الرغيبة من صلب مالى أزمان رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر ، وأنا يومئذ شحيح حريص . أفحين أتت علىَّ أسنان أهل بيتى وفنى عمرى وودعت الذى لى فى أهلى قال الملحدون ماقالوا ؟ » قال الطبرى (٥ : ١٠٣) : وكان عثمان قد قسم ماله وأرضه فى بنى أمية ، وجعل ولده كبعض من يعطى ، فبدأ ببنى أبى العاص فأعطى آل الحكم رجالهم عشرة آلاف عشرة آلاف فأخذوا مائة ألف . وأعطى بنى عثمان مثل ذلك . وقسم فى بنى العاص وبنى العيص وفى بنى حرب . ولهذا البحث مناسبات أخرى لعلها تأتى فيما بعد

(١) أى الرافضى المردود عليه (٢) أى أمير المؤمنين عمر

(٣) عن الاصل ٣ : ١٦٧

الذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم أن يعرف لهم حقهم ، وأن يحفظ لهم حرمتهم . . .
وذكر الحديث . وكان عمر فى حياته لا يخاف أحدا . والرافضة تسميه فرعون هذه الأمة[١]
قاتلهم الله . فاذا كان فى حياته لا يخاف أحدا فكيف يخاف من تقديم عثمان لو أراد أن
يقدمه عند موته والناس كلهم مطيعوه ؟ وأى غرض يكون لعمر فى عثمان دون علىّ ،
فقد أخرج من الأمر ابنه ، ولم يدخل سعيد بن زيد فى أهل الشورى وهو أقرب الناس
اليه[٢] فلأى شىء يحابى كما افتريتم عليه وهو فى تلك الحال وفى آخر ساعة من الدنيا ،
وقت يسلم فيه الكافر ويخشع فيه الفاجر . فلو علم أن لعلىّ حقا دون غيره بنص أو بأولوية
لقدمه توبة الى الله أو ابتغاء رضوان الله . وليس فى العادة أن الرجل يفعل عند لقاء الله
ما يعلم أنه يعاقب عليه مما لا ينفعه فى دين ولا دنيا . ولو قُدِّر أنه كان عدوّاً مبغضا للرسول
فلا ريب أنه بسبب النبى ﷺ نال من السعادة ما نال . ثم ان عمر كان من أذكى خلق
الله تعالى ، ودلائلُ النبوّة من أظهر الأمور ، [فهو يعلم أنه إن استمر على معاداته يعذَّب
فى الآخرة ، وليس له وقت الموت غرض فى ولاية عثمان ونحوه[٣]] فكيف استفرغ
وسعه فى عداوة بيت نبى الله وابن عمه ، و[هو الذى] لزم / العيش الخشن والثوب القطنى ١٧٧
والصبر على العدل وعن جمع الأموال وعلى مجافاة الأشراف ، بحيث انه قد تركه الحق وماله
من صديق

ثم نقول — على ما زعمت « لولا علىّ لهلك عمر » — : قال أبو المعالى الجُوَينى :
ما دار الفلك على شكل عمر ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول [لعمر] : « ما لقيك
الشيطان سالكا فجًّا إلا سلك فجاً غير فجك » . وأمرُ أمير المؤمنين عمر أَبْيَنُ من
الشمس .

---

(١) وتسميه « الطاغوت » ، بل تسمى الصدّيق الاعظم « الجبت » ، انظر ص ٦٤
نقلا عن أهم كتبهم فى الجرح والتعديل وهو تنقيح المقال فى أحوال الرجال للمامقانى ١ : ٢٠٧
المقدمة ، مع أن أبا بكر هو الذى حمل أخوه علىّ (رضى الله عنهم جميعا) ثناء الله عليه فى سورة
التوبة الى حجاج بيت الله الحرام بأمر النبى ﷺ

(٢) وسعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة (٣) عن الاصل ٣ : ١٦٩

وما زال بنو هاشم و بنو أمية متفقين فى [أيام النبى ﷺ وفى(١)] إمرة الشيخين [حتى ان أبا سفيان لما خرج من مكة عام الفتح يكشف الخبر ورآه العباس أخذه وأركبه خلفه وأتى به النبيَّ ﷺ وطلب من النبى أن يشرّفه بشىء لما قال له : ان أبا سفيان يحبُّ الشرف . وكل هذا من محبة العباس لأبى سفيان و بنى أمية(١)] إذ القبيلان من بنى عبد مناف [وحتى انه كان بين علىّ و بين رجل من المسلمين منازعة فى حدّ ، فخرج عثمان فى موكب فيهم معاوية ليقفوا على الحدّ ، فابتدر معاوية وسأل عن مَعْلَمٍ من معالم الحدّ هل كان هذا على عهد عمر ؟ فقالوا : نعم ، فقال : لو كان هذا ظلما لغيّره عمر . فانتصر معاويةُ لعلىّ فى تلك الحكومة ، ولم يكن علىٌّ حاضرا ، بل كان قد وكل ابن جعفر ، وكان على يقول : إن للخصومات قُحَماً(٢) وإن الشيطان يحضرها ، وكان قد وكل عنه عبد الله بن جعفر فى المحاكمة ، وبهذا احتج الشافعىُّ وغير واحد من الفقهاء على جواز التوكيل فى الخصومة بدون اختيار الخصم كما هو مذهب الشافعى وأصحاب أحمد وأحد القولين فى مذهب أبى حنيفة . فلما رجعوا ذكروا ذلك لعلىّ فقال : أتدرى لمَ فعل ذلك معاوية ؟ فعل لأجل المنافيَّة أى لأجل أنّا جميعا من بنى عبد مَناف . وكانت قد وقعت حكومة شاورنى فيها بعض قضاة القضاة ، وأحضرَ لى كتابا فيه هذه الحكومة ، ولم يعرفوا هذه اللفظة ، لفظة « المَنافِيَّة » ، فبينتها لهم وفسرت لهم معناها . والمقصود أن بنى عبد مناف كانوا متفقين فى أول الأمر على عهد النبى ﷺ وأبى بكر وعمر(٣)]

ثم ان عليا وعثمان اتفقا(٤) على ردّ الاختيار الى عبد الرحمن بن عوف من غير أن يُكره أحدهما الآخر . وقولك(٥) « إن عمر علم أن عبد الرحمن لا يعدل عن أخيه وابن

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٦٩

(٢) هى الأمور العظيمة الشاقة ، واحدتها قحمة

(٣) عن الاصل ٣ : ١٦٩ - ١٧٠

(٤) أى فى مذاكرات الشورى التى عهد بها عمر الى الستة

(٥) الخطاب للرافضى المردود عليه

عمه » فهذا كذب بارد وجهل بالنسب ، إذ عبد الرحمن ليس أخاً لعثمان ولا ابن عم ولا هو من قبيلته أصلا ، وبنو زهرة إلى بنى هاشم أميَل ، فانهم أخوال النبى ﷺ ، وقد جاء أن النبى ﷺ قال فى سعد « هذا خالى » . بلى ، سعدٌ زهرىّ من قبيلة ابن عوف ، فهلاّ آثره بها !

ثم قلت[1] « انه[2] أمر بضرب أعناقهم إن تأخروا عن البيعة ثلاثة أيام » قلنا : أين النقل الثابت بهذا ؟ إنما المعروف أنه أمر الأنصار أن لا يفارقوهم حتى يبايعوا واحداً منهم . أوَ كان عمرُ يأمر بقتل ستة هم عنده أفضل أهل الأرض ؟ ثم كيف يطيعه أنصار رسول الله ﷺ بعد موته فى قتلهم ؟ ولو أمر بقتلهم لذكر بعد موتهم من يصلح لها غيرهم . ثم أيضا من الذى يتمكن من قتل هؤلاء الذين كل واحد منهم سيّد عشيرته ؟ فأنتَ قد رأيت ما جرى فى الوجود بقتل واحد منهم وهو عثمان . ثم لو فرضنا أن الستة لم يتولَّ أحد منهم ، فلم يجز قتلهم ، بل ولا جاز قتل واحد منهم ، وإنما يولى غيرهم . ولا سمعنا فى العالم أن أحدا امتنع من الخلافة فقُتل . فتبين أن هذا كذب

١٧٨ ثم العجب من الرافضة يزعمون / أن الستة مستحقّو القتل سوى علىّ . ثم العجب أنه[2] يحابيهم بالولاية ثم يأمر بقتلهم ، وكذا فليكن الجمع بين الضدّين ! ثم قد تخلَّف سعدُ بن عُبادة عن بيعة أبى بكر ولم يضربوه ولا حبسوه فضلا عن القتل . وتربَّص علىٌّ عن البيعة مدة ولم يقل له أبو بكر شيئا ، حتى جاء وبايعه ولم يُكرهه أحد ، وما زال أبو بكر يكرمه ويجلّه ، وكذلك عامله عمر . ويقول أبو بكر : أيها الناس ارقبوا محمداً فى أهل بيته . ويذهب أبو بكر وحده الى بيت علىّ وعنده بنو هاشم فيذكر فضلهم ويعترفون باستحقاقه الخلافة ، ولو أراد هو أو عمر إيذاء علىّ فى خلافتهما لكانا أقدر [على ذلك من صرف الأمر عنه بعد موت النبى ﷺ [3]] ، ولكنهما أتقى لله من ذلك . فهؤلاء

(١) الخطاب للرافضى المردود عليه

(٢) أى عمر (٣) عن الاصل ٣ : ١٧١

الجهلة يزعمون أنهما ظلماه فى حال كان فيها أقدر على دفع الظلم عن نفسه ، وكانا أعجز عن ظلمه لو شاءاه ، فهلا ظلماه فى قوّتهما وطاعة الخلق لهما كما جرت عادة الملوك من الفعل بمن يخافون منه ؟ ولو أرادا ذلك لما عجزا ولكان أسهلَ عليهما من منعه ابتداءً مع وجود النصّ بزعمكم ، بل ما زالا يعاملانه بالجميل بكل طريق ، ولم يحفظ عنه كلمة سوء فى حقهما ولا تظلم منهما أبدا ، بل تواتر عنه محبتهما و إجلالهما ظاهراً و باطنا ، وهذا أمر معروف عند من يدرى الأمر و يعرف الأخبار . أما من رجع الى الأكاذيب وبهتان الرافضة الذين هم أجهل الأمة بالمنقولات وأبعد الناس عن معرفة الأثر وأنقلهم للكذب المستحيل المتناقض الذى لا يروج الا على البهائم ، كترويج قُصّاص الطرقية على العوام وأهل القرى والجبل وأهل البادية ، فلا قوة إلا بالله

قال [١] « وأما عثمان فانه ولّى من لا يصلح ، حتى ظهر من بعضهم الفسق والخيانة [٢] وقسم الولايات بين أقاربه وعوتب فلم يرجع ، واستعمل الوليدَ بن عقبة [٣] فصلى بالناس سكران [٤] ، واستعمل سعيد بن العاص على الكوفة فظهر منه ما أدّى إلى إخراجه

(١) أى الرافضى المردود وعليه

(٢) كل ما عزاه أعداء الصحابة الى ذى النورين رضوان الله عليه أورده القاضى أبو بكر ابن العربى وسماه (قواصم) وأجاب على كل قاصمة بعاصمة من الحق عن أصدق المصادر وأصحها بعد كتاب الله ، ومن ذلك تألف كتاب (العواصم من القواصم) الذى علقنا عليه بما لم يترك مقالاً لقائل . فارجع اليه لتطهر قلبك من الغل للذين آمنوا من تلاميذ محمد ﷺ وخاصة أحبابه ، فان أعداءهم شحنوا الكتب بالأكاذيب التى انتشرت وأفسدت قلوب بعض المسلمين على سلفهم الأول ، الى أن أظهر الله الحق بكتاب العواصم من القواصم فانتفع به الكثيرون ولله الحمد والمنة

(٣) انظر التعريف بالوليد بن عقبة فى العواصم من القواصم ص ٨٥ - ٨٧ و ٩٠ - ٩٣

(٤) انظر لهذه الاسطورة التعليق على العواصم من القواصم ص ٩٤ - ٩٩ ، وستعجب بعد الاطلاع على الحقائق التاريخية هناك كيف أن الأمة الاسلامية ذهبت ضحية لشرذمة من الطغاة الخارجين على أعدل عصور الاسلام وأسعدها منذ كذبوا ثم كذبوا ثم كذبوا حتى انخدع الناس بأكاذيبهم فظنوا سحرها حقيقة ، ولكن ما لبثت الوقائع أن تبينت كما هى ، فجاء الحقّ وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا

منها (١) ، وولّى عبد الله بن [سعد بن] أبى سرح مصرَ فظلم ، وتشكوا

(١) كان سعيد بن العاص فى الذروة العليا من فصحاء قريش ، وندبه عثمان عند كتابة القرآن فاقيمت عربية القرآن على لسانه ، لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ وبلغ من صدق إيمانه أن قال له عمر يوماً أنالم أقتل أباك ، وإنما قتلت خالى العاص بن هشام ، فقال له سعيد : ولو قتلته لكنتَ على الحق وكان على الباطل . وسعيد بن العاص هو فاتح طبرستان وغزا جرجان وكان فى عسكره حذيفة وغيره من كبار الصحابة . وحسبه شرفا مارواه عبد الله بن عمر ابن الخطاب أن امرأة جاءت الى النبى ﷺ ببردة فقالت : إنى نذرت أن أعطى هذه البردة لأكرم العرب . فقال لها ﷺ : أعطيها لهذا الغلام . وهو واقف . (وكان هذا الغلام هو سعيد بن العاص المجاهد الفاتح الذى يعير الرافضى أمير المؤمنين عثمان بأنه ولاه الكوفة) فان لم تكن إقامة القرآن على لسان سعيد بن العاص مفخرة عند الرافضة فشهادة النبى ﷺ له بأنه أكرم العرب من أعظم مفاخر الدنيا والدين ، إلا أن له عيبا وهو أنه أحد الذين أخرجوا إيران من المجوسية الى الاسلام بتسجيل التاريخ له أنه فاتح طبرستان وقائد كبار الصحابة فى غزو جرجان . وأحاديثه فى صحيح مسلم وسنن النسائى وجامع الترمذى . ولكن الرافضة لا تعبأ بصحيح مسلم ولا بجميع دواوين السنة المحمدية مادامت مكتفية باكاذيب كتابهم الذى يسمونه الكافى . ومن مفاخرسعيد بن العاص التى يموت الرافضة بسببها كمدا وحنقا ما أخرجه الطبرانى من طريق محمد بن قانع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال : رأيت رسول الله ﷺ عاد سعيد بن العاص ، فرأيته يكمده بخرقة . وأراد بعضهم أن يصرف هذه المنقبة الى جد سعيد بن العاص - وهو أيضا يسمى سعيد بن العاص - لكن ذلك لا يمكن أن يكون إلا فى مكة قبل الهجرة وجد سعيد بن العاص مشرك ، فان صح أن النبى ﷺ فعل ذلك بجد سعيد بن العاص الأموى وهو مشرك فيكون ذلك من باب المودَّة فى القربى لأنهما من بنى عبد مناف ، وسبُّ الرافضة للامويين من بنى عبد مناف فى جاهليتهم واسلامهم ينافى ما كان يجنح اليه النبى ﷺ من أسباب المودة فى القربى التى تقدم الكلام عليها فى هذا الكتاب (ص ٢٥٣) لمناسبة ما كان النبى ﷺ يبادل به أبا سفيان فى الجاهلية من أسباب هذه المودة العائلية . وعلى ذكر حديث البردة التى نذرت إحدى الصحابيات أن تعطيها لأكرم العرب فأمرها النبى ﷺ أن تعطيها لسعيد بن العاص وكان غلاماً بعد ، فان هذا الحديث من أعلام النبوة ، وقد اكتشف النبى ﷺ بنور الوحى الالهى أن سعيدا سيكون أكرم العرب ، روى ابن أبى خيثمة من طريق يحيى بن سعيد قال : قدم محمد بن عقيل بن أبى طالب على أبيه فقال له : من أشرف الناس ؟ قال : أنا وابن =

منـــــــه(١) ، فـكاتبه سراً أن يستمر على ولايتـه ، وأن يقتل محمـــد بن أبى

= أمى ، وحسبك بسعيد بن العاص . وقال معاوية : كريمة قريش سعيد بن العاص . وكان مشهوراً بالـكرم والبر ، حتى كان إذا سأله السائل وليس عنده ما يعطيه كتب له بما يريد أن يعطيه مسطورا ، فلما مات كان عليه ثمانون ألف دينار فوفاها عنه ولده عمرو الأشدق . ومن معالى أخلاقه ما رواه صالح بن كيسان قال : كان سعيد بن العاص حليما وقورا ، وكان إذا أحب شيئا أو أبغضه لم يذكر ذلك ويقول : إن القلوب تتقلب ، فلا ينبغى للمرء أن يكون مادحاً اليوم عائبا غدا . هذا هو الاموى الذى يعير الرافضى أمير المؤمنين عثمان بأنه ولاه الـكوفة ، مات سعيد بن العاص فى قصره بالعقيق سنة ٥٣

(١) عبد الله بن سعد بن أبى سرح صحابى من بنى عامر بن لؤى من قريش ، كان أخا أمير المؤمنين عثمان من الرضاعة . استجار له عثمان يوم فتح مكة فأجاره النبى ﷺ وحسن اسلامه وكان من عظماء المجاهدين الفاتحين . ولما أراد الله إدخال مصر فى الأسرة الاسلامية كان ابن أبى سرح فى طليعة الصحابة الذين أكرمهم الله بهذا الجهاد ، فكان صاحب الميمنة فى الحرب مع أبى عبد الله عمرو بن العاص ، وكانت له مواقف محمودة فى الفتوح . وبعد أن استتب الامر لأصحاب رسول الله ﷺ فى وادى النيل اختط ابن أبى سرح لنفسه خطة فى بقعة الجهاد المباركة حول الفسطاط الذى قام عليه أول مسجد للاسلام فى مصر . وذكره ابن سعد فى تسمية من نزل مصر من الصحابة . ونقل الحافظ ابن حجر فى الاصابة (٢ : ٣١٧) ما رواه البرقى فى تاريخه عن أبى صالح كاتب الليث بن سعد أن الليث قال « كان ابن أبى سرح على الصعيد فى زمن عمر ، ثم ضم اليه عثمان مصر كلها ، وكان محموداً فى ولايته » . وهذه الحقيقة التى يقررها الليث بن سعد إمام مصر وعظيمها تـكذب الرافضى فيما افتراه على هذا المجاهد الفاتح . وكانت إمارة ابن أبى سرح على مصر كلها سنة ٢٥ ، وفى سنة ٢٧ افتتح إفريقية كلها وكان ذلك من أعظم الفتوح ، بلغ فيه سهم الفارس ثلاثة آلاف دينار ، وكان العبادلة على جلالتهم تحت قيادته فى هذا الجهاد . وبعد أن فتح الله له شمال افريقية واصل جهاده سنة ٣١ فى غزاة الأساود ، وفى سنة ٣٤ فى ذات السوارى . ثم وقعت الفتنة فى المدينة بتطاول البغاة على أمير المؤمنين عثمان ، فـكتب ابن أبى سرح الى عثمان يستأذنه فى القدوم الى المدينة من طريق العريش والعقبة ، واستخلف على مصر السائب بن هشام بن عمير ، وقبل أن يصل الى المدينة بلغه خبر شهادة أمير المؤمنين عثمان فعاد يريد مصر ، فوجد محمد بن أبى حذيفة متغلبا عليها ومنعه ابن أبى حذيفة من دخول مصر ، فمضى الى فلسطين واختار الاقامة =

بكر [١] . وولى معاوية الشـــام ، فأحـــدث من الفتن ما أحـــدث [٢] .

ـــــــــــــــــــ

= بين عسقلان والرملة ، واعتزل الناس الى سنة ٥٧ ، روى البغوى باسناد صحيح عن يزيد بن أبي حبيب قال : « خرج ابن أبي سرح الى الرملة ، فلما كان عند الصبح قال : اللهم اجعل آخر عملى الصبح ، فتوضأ ثم صلى ، فسلم عن يمينه ، ثم ذهب يسلم عن يساره فقبض الله روحه . يرحمه الله » . وذكر البخارى هذا الخبر من هذا الوجه

(١) سبق لنا فى التعليق على كتاب العواصم من القواصم (ص ١٠٩ - ١١٠ و ص ١٢٦ - ١٢٩) تحقيق على عن الكتاب المنسوب الى عثمان أو مروان ليرسل الى ابن أبي سرح ، واستنكار على بن أبي طالب عودة العراقيين من طريقهم عند عودة المصريين من طريقهم الآخر كأنهما كانا على ميعاد ، مع أن العراقيين لا علم لهم بالكتاب الذى قبض المصريون على حامله ، فلما استنكر علىّ عودة العراقيين أجابوه : ألم ترسل أنت كتاباً الينا تطلب به منا الرجوع الى المدينة ؟ فحلف لهم علىّ أنه لم يكتب لهم كتابا ولا علم له به . وبذلك ظهر أن هناك كتابين لا كتاب واحد : أحدهما أرسل من طريق العراقيين مزوّراً على لسان علىّ ، والآخر أرسل من طريق المصريين مزوراً على لسان عثمان . ومن غير المعقول أن يكتب عثمان أو مروان بذلك الكتاب الى ابن أبي سرح وهما يعلمان أنه كان قد استأذن بالقدوم الى المدينة ، وأنه عند ظهور الكتابين المزورين كان فى الطريق بين فلسطين والمدينة ولعله بلغ العقبة ، فكيف يكتبان اليه فى مصر وهو ليس فى مصر ؟ ! ومن الأحداث التى لم ينتبه المؤرخون لدخائلها أن اثنين من كبار زعماء الثورة على عثمان ـ وهما الأشتر وحُكيم ابن جبلة ـ تخلفا فى المدينة عند رحيل الثوار العراقيين والمصريين الى بلادهم ، وليس هناك أى داع لتخلفهما الا الاحتيال لاعادة الثوار واستئناف المهمة التى جاءوا لأجلها وهى قتل أمير المؤمنين عثمان ، فالمعقول أنهما اللذان زوّرا الكتابين على لسان علىّ وعلى لسان عثمان ، وهما اللذان استأجرا أعرابيين وبعيرين من إبل الصدقة وأرسلا بأحد الكتابين الى العراقيين وهم فى طريق الشرق ، وبالآخر الى المصريين وهم فى طريق الساحل من ناحية الغرب ، وكان ذلك لردّ الثوار جميعا وإعادة الفتنة جذعة بعد أن سكنت ، وليس لغيرهما مصلحة فى رد الثوار وتجديد الفتنة . وانظر تفصيل هذا التحقيق التاريخى فى تلك المواضع من كتاب العواصم من القواصم

(٢) انظر ما تقدم فى ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، وسيأتى الكلام عن معاوية قريبا

١٧٩ وولى [عبدَ الله] بن عامر [بن كريز] البصرة / ففعل من المناكر ما فعل [١] وولّى مروان ودفع اليه خاتمه ، فحدث من ذلك قتله [٢] . وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة ، حتى دفع

---

(١) وأهم المناكر التي فعلها - في نظر مجوس هذه الأمة - قضاؤه القضاء الأخير على الدولة الكسروية ، فقد قُتل يزدجرد آخر ملوك فارس في إمارة عبد الله بن عامر بن كريز . وعبد الله بن عامر عبشمي الآباء هاشمي الخئولة ، فان أم أبيه أروى بنت كريز أمها البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم عمة النبي ﷺ . ولما ولد أتى به الى النبي ﷺ فقال لبني عبد شمس « هذا أشبه بنا منه بكم » . وجعل يتفل عليه ويعوّذه ، فجعل الطفل يبتلع ريق النبي ﷺ . فقال ﷺ « إنه لمسقىّ » . فكان ابن عامر لا يعالج في حياته أرضا إلا ظهر له الماء . وهو أول من اتخذ الحياض بعرفة ، وأجرى اليها العين . وكان جواداً شجاعا ميمون النقيبة . ولاه عثمان البصرة بعد أبي موسى الاشعرى سنة ٢٩ ، ثم ضم اليه فارس بعد عثمان بن أبي العاص ، فافتتح ابن عامر خراسان كلها ، وأطراف فارس ، وسجستان ، وكرمان وغيرها ، حتى بلغ أعمال غزنة . فلما تمت له هذه الفتوح العظيمة للاسلام قال : لأجعلن شكرى لله عز وجل أن أخرج من موضعي محرماً بالحج ، فأحرم من نيسابور (وكانت أشهر الحج في ذلك الحين توافق أشهر الشتاء) ، فما زال مسافراً وهو في إحرامه حتى بلغ الحجاز ، فلما قدم على أمير المؤمنين ذي النورين لامه رضي الله عنه على ما صنع وقال له : غررت بنسكك . وقدم معه من هذه الفتوح بأموال عظيمة فرّقها أمير المؤمنين عثمان في المهاجرين والأنصار ، واستعان بها على مواصلة الجهاد والفتوح . فهذه طائفة من المناكر التي فعلها عبد الله بن عامر ابن كريز في نظر خلفاء المجوس . ومن العجيب أن يكون هؤلاء المجاهدون الفاتحون مذمومين من أمثال الرافضي المردود عليه وأن يكون هلاكو ونسله الى خدابنده ممدوحين منهم ومرضيا عليهم . ولاغرو ، فان المرء يحشر مع من أحب . وهذا الانتكاس قبل أن يكون مرضا في الدين فهو مرض في العقل ومرض في الأخلاق . والحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيراً من خلقه

(٢) يشير بقوله « ودفع اليه خاتمه » الى الكتاب المزوّر على عثمان ، وقد تقدم في الصفحة السابقة أن الأشتر قائد ثوار الكوفة وحُكيم بن جبلة قائد ثوار البصرة - لما غلبا على أمرهما باذعان جماعتهما واقتناعهم بحجج أمير المؤمنين عثمان ، فرحل الثوار جميعا من عراقيين ومصريين ، وتوجه العراقيون شرقا قاصدين العراق ، والمصريون غربا قاصدين مصر - تخلف الاشتر وابن جبلة في المدينة ولم يسافرا الى بلديهما ، وبعد أيام وصل - في وقت واحد - راكبان أحدهما لحق بقافلة المصريين وصار يقوم بحركات بهلوانية مريبة فيتراءى =

= لهم حتى اذا تحقق أنهم رأوه يتظاهر بالاختفاء منهم ، فلما سألوه عن شأنه أظهر لهم كتاباً مختوما بخاتم نخاتم عثمان وزعم أنه ذاهب الى عبد الله بن سعد بن أبي سرح أمير مصر وفى الكتاب أمر له بقتل محمد بن أبي بكر . وفى الوقت الذى ظهر فيه هذا الرجل المريب لقافلة المصريين فى الطريق الغربى وصل الى قافلة العراقيين فى الطريق الشرقى رجل آخر يحمل اليهم كتاباً مختوماً بخاتم نخاتم على بن أبى طالب يأمرهم فيه بالعودة الى المدينة ، فلما رجع الفريقان الى المدينة خرج لهما علىّ وأفاضل الصحابة ليعلموا سبب عودتهما بعد أن صرف الله الشر عن مدينة الرسول ﷺ برحيلهما عنها - فذكر لهم جماعة مصر أمر الكتاب المنسوب الى عثمان ، وقال على للعراقيين : وأنتم ماذا رجع بكم ؟ قالوا : ألم تكتب أنت كتابا لنا تأمرنا فيه بالعودة ؟ فحلف لهم بالله أنه لم يكتب لهم ، ولا علم له بذلك . فتبين أن الكتابين مكذوبان على عثمان وعلىّ رضى الله عنهما ، لا سيما وان عثمان ومروان يعلمان أن ابن أبى سرح ليس فى مصر ، وأنه استأذن الخليفة بالمجىء الى المدينة ، فكيف يكتب اليه عثمان أو مروان الى مصر وهما يعلمان أنه ليس فى مصر ؟ ومروان أنبل من أن يخون أمانة أدنى الناس ، فكيف يخون أمانة أمير المؤمنين عثمان فى خاتمه وأدق شئون خلافته . وإذا كان خاتم عثمان قد زوره مروان فمن الذى زور خاتم علىّ ؟ والرافضة تعلم أن مروان موضع ثقة أمثال زين العابدين على بن الحسين فى أحكام الدين ، وزين العابدين أحد الذين يروون عن مروان ، روى ذلك الحفاظ والأئمة وآخرهم الحافظ ابن حجر فى الاصابة . وترى تفصيل ذلك فى طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكى فى ترجمة اللغوى الشهير أبى منصور محمد بن أحمد بن الأزهر صاحب تهذيب اللغة (٢٨٢ - ٣٧٠) . وممن نص الحافظ ابن حجر على روايته عن مروان : سعيد بن المسيب رأس علماء التابعين . وإخوانه من الفقهاء السبعة أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى ، وعبيدالله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعروة بن الزبير ، وأضرابهم كعراك بن مالك الغفارى المدنى فقيه أهل دهلك وكان ممن يصوم الدهر ، وكعبد الله بن شداد بن الهاد أحد الرواة عن عمر وعلى ومعاذ . وإن رواية عروة بن الزبير عن مروان فى كتاب الوكالة من صحيح البخارى (ك ٤٠ ب ٧ - ج ٣ ص ٦٢) وفى مسند الامام أحمد (٣ : ٣٢١ و ٣٢٣ و ٣٢٦ و ٣٢٨ و ٥ : ١٨٩) ورواية عراك عن مروان نقلها إمام أهل مصر الليث بن سعد عن يزيد بن حبيبة فى مسند أحمد (٤ : ٣٢٨) ورواية عبد الله بن شداد بن الهاد عن مروان فى مسند أحمد (٦ : ٣١٧ و ٣٢٣) . بل فى رواة أحاديث مروان عبد الرزاق إمام اليمن وكانت فيه =

الى أربعة زوَّجهم بناته أربعمائة ألف دينار[١] . وكان ابن مسعود يطعن عليه ويكفّره[٢] ولما حكم ضربه حتى مات[٣] ، وضرب عماراً حتى صار به فتق ، وقد قال النبي ﷺ عمار جلدة بين عيني تقتله الفئة الباغية لا أنالهم الله شفاعتي[٤] ، وكان عمار يطعن عليه . وطرد رسول الله ﷺ الحَكَم عمَّ عثمان فآواه عثمان الى المدينة[٥] ونفى أبا ذرّ الى الرَّبَذة وضربه[٦] مع قول النبي ﷺ : ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذى لهجة أصدق من أبى ذر . وضيع الحدود ، فلم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان مولى أمير المؤمنين[٧] وأراد

= نزعة تشيع . فاذا كان مروان موضع ثقة جميع هؤلاء الأئمة الاعلام من زين العابدين على بن الحسين الى عبد الرزاق بن همام الصنعانى ، فما على أى مسلم اذا سمع من رافضى قالة السوء فى مروان الا أن يضرب بها وجهه ويمضى فى سبيله

(١) تقدم فى ص ٢٧٠ قول عثمان فى الأموال التى أعطاها لذوى قرباه أنها من صلب ماله

(٢) مع أن الثابت عن ابن مسعود فى عثمان قوله فيه رضى الله عنهما « ولينا أعلانا ذا فوق ، ولم نأل »

(٣) لو كان لكلمة الزور تخرج من فم صاحبها رائحة كرائحة الخمر فى فم السكير المدمن لبقى الى يوم القيامة نتن رائحة هذه الكذبة التى افتراها الرافضة على ابن مسعود وإمامه عثمان رضوان الله عليهما . وانظر العواصم من القواصم ص ٦٣ - ٦٤

(٤) انظر العواصم من القواصم ص ٦٤ - ٦٦

(٥) سيأتى الكلام على هذا . وانظر العواصم من القواصم ص ٧٧ - ٧٩

(٦) هذا كذب ، والذى فى تاريخ ابن خلدون (بقية ج ٢ : ١٣٩) أن أبا ذر استأذن عثمان فى الخروج من المدينة وقال « ان رسول الله ﷺ أمرنى أن أخرج منها إذا بلغ البناء سلعا » ، فأذن له ونزل الربذة وبنى بها مسجدا ، وأقطعه عثمان صرمة من الإبل وأعطاه مملوكين ، وأجرى عليه رزقا . وكان يتعاهد المدينة . وبين المدينة والربذة ثلاثة أميال . قال ياقوت : وكانت من أحسن منزل فى طريق المدينة

(٧) أمير المؤمنين على لم يكن له علم بهذا الولاء الذى اخترعه له مجوس هذه الامة مع مليكهم الهرمزان ، وانما هى مرتبة اكتسبها الهرمزان من مجوس هذه الامة لتآمره مع بابا شجاع الدين على قتل مثال العدالة فى تاريخ الانسانية كلها . وانظر لقتل عبيد الله بن عمر الهرمزان كتاب العواصم من القواصم ص ١٠٦ - ١٠٨

أن لا يحدَّ الوليد على الخمر حتى حدَّه عليٌّ وقال : لا يبطل حدُّ الله وأنا حاضر (١) . وزاد الأذان يوم الجمعة وهى بدعة (٢) وخالفه المسلمون حتى قُتل وعابوا أفعـاله (٣) وقالوا له : غبتَ عن بدْر (٤) ، وهربتَ يوم أحد (٥) ، ولم تشهد بيعة الرضوان (٦) . والأخبار فى ذلك أكثر من أن تحصى »

---

(١) انظر ص ٩٤ - ٩٩ من كتاب (العواصم من القواصم)

(٢) لما زاد عدد السكان فى المدينة مست الضرورة الى ذلك

(٣) الذين خالفوه وقتلوه هم البغاة ، والذين دافعوا عنه أمثال الحسن والحسين

(٤) غاب عن بدر لأن زوجه رقية بنت رسول الله ﷺ كانت مريضـة مرض الموت فأمره رسول الله ﷺ بالتخلف فى المدينة لتمريضها وقال له « ان لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه » . وأمر أسامة بن زيد بأن يكون معه ، فلما تم للمسلمين النصر ببدر أرسل رسول الله ﷺ ببشرى النصر ببدر الى عثمان . قال اسامة : فوافانا الخبر حين سوينا التراب على رقية بنت رسول الله ﷺ

(٥) ما وقع يوم أحد أمر اشترك فيه الكثيرون ، واختلف فى تعيين من ثبت ومن بقى ، وقد عفا الله ورسوله عن ذلك فلا يحل لمسلم ذكر ما أسقطه الله ورسوله

(٦) تغيب عثمان عن بيعة الرضوان لأن النبى ﷺ أرسله سفيراً الى قريش بمكة ، بعد أن عرض هذه السفارة على عمر فقال له عمر : يا رسول الله ، ليس بمكة من بنى عدى ابن كعب أحد يمنعنى ، ولكنى أدلك على رجل هو أعز منى فيها : عثمان بن عفان . فدعاه رسول الله ﷺ فبعثه الى أشراف قريش ، ولو كان فى المسلمين رجل أعزّ ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه . وبسبب هذه السفارة الاولى فى تاريخ الاسلام احتبس عثمان بمكة أياما . فشاع الخبر بأن سفير النبى ﷺ الى مكة قتل ، فدعا النبى ﷺ الصحابة الى بيعة الرضوان ليناجز المشركين انتصاراً لعثمان ، فبيعة الرضوان رمز من رموز الشرف لعثمان ، وأى شرف أعظم من أن تجتمع قوى الاسلام كلها بقيادة الرسول الاعظم للاخذ بثأر صهر رسول الله ﷺ الحبيب الى المسلمين والرفيع المنزلة عند سيد الأولين والآخرين . ثم لما علم النبى ﷺ فى اللحظة الأخيرة التى اجتمع فيها الصحابة لعقد بيعة الرضوان أن سفيره وصهره حى مضى فى اتمام البيعة ، وكان لعثمان الشرف المضاعف بأن يد رسول الله ﷺ نابت عن يد عثمان فى عقد =

والجواب : إن نوّاب عليٍ قد خانوه وعصوه [أكثر مما خان عمال عثمان له وعصوه[١]] وذهب بعضهم إلى معاوية . وقد ولّى [عليٌّ رضى الله عنه[١]] زيادَ [بن أبى سفيان أبا عبيد الله بن زياد قاتل الحسين[١]] وولَّى الأشتر ، وولى محمد بن أبى بكر ، ومعاويةُ خيرٌ من هؤلاء [كلهم . ومن العجب أن الشيعة ينكرون على عثمان ما يدّعون أن علياً كان أبلغ فيه من عثمان ، فيقولون إن عثمان ولَّى أقاربه من بنى أمية[١]] وعليٌّ ولَّى أقاربه [من قِبَل أبيه وأمه[١]] كعبد الله وعبيد الله ابنى عمه العبّاس [وقُثَم بن العباس وثُمامة ابن العباس . وولى على مصر ربيبه محمد بن أبى بكر[٢] الذى رباه فى حجره[١]] وولد اخته أم هانىء[٣] [ثم ان الإمامية تدّعى أن عليا نصّ على أولاده فى الخلافة[٤] . . . ومن المعلوم أنه إن كان تولية الأقربين منكرا فتولية الخلافة العظمى أعظم من إمارة بعض الاعمال ، وتولية الأولاد أقرب إلى الانكار من تولية بنى العم . . . واذا ادُّعى لعلى العصمة ونحوها مما يقطع عنه ألسنة الطاعنين كان ما يُدَّعى لعثمان من الاجتهاد الذى يقطع ألسنة الطاعنين أقرب الى المعقول والمنقول[٥]] . وأما عثمان فله أسوة فى استعمال بنى أمية بالنبى ﷺ ، فقد استعمل عتّابَ بن أسيد الأموى على مكة ، وأبا سفيان على نجران ، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص ، حتى انه استعمل الوليد بن عقبة حتى نزلت ﴿ إن

=البيعة عنه فقال ﷺ بيده اليمنى « هذه يد عثمان » فضرب بها على يده وقال « هذه لعثمان » . وهذه المنقبة العليا التى لا منقبة تضارعها فى تاريخ الاسلام يتخذها الرافضة وسيلة للعيب على عثمان ! وهذه هى حقيقة الرفض ، ولو لم يفعلوا ذلك لم يكونوا رافضة

(١) عن الاصل ٣ : ١٧٣

(٢) وقد تزوج أمه بعد وفاة الصدّيق الاعظم رضوان الله وسلامه عليه

(٣) هو جعدة بن أبى هبيرة المخزومى ، ولاه على خراسان كما فى الاصابة ١ : ٢٥٧

(٤) هذا كذب منهم على أمير المؤمنين على ، وقد أوردنا فى التعليق على (العواصم من القواصم) ص ١٩٨ - ١٩٩ النصوص عنه فى ذلك

(٥) عن الاصل ٣ : ١٧٣ - ١٧٤

جاءكم فاسق بنبأ ﴾ الآية [1] [فيقول عثمان : أنا لم أستعمل إلا من استعمله النبي ﷺ ومن جنسهم ومن قبيلتهم ، وكذلك أبو بكر وعمر بعده ، فقد ولى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان بن حرب فى فتوح الشام ، وأقرّه عمر ، ثم ولى عمر بعده أخاه معاوية . وهذا النقل عن النبي ﷺ فى استعمال هؤلاء ثابت مشهور عنه ، بل متواتر عند أهل العلم ، فكان الاحتجاج على جواز الاستعمال من بنى أمية بالنص الثابت عن النبي ﷺ أظهرَ عند كل عاقل من دعوى كون الخلافة فى واحد معين من بنى هاشم بالنص ، لأن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالنقل ، وذاك صدق باتفاق أهل العلم بالنقل [2]] وأما بنو هاشم فلم يستعمل النبي ﷺ منهم إلا عليا على اليمن وجعفر على غزوة مؤتة مع مولاه زيد وابن رواحة.

ثم نحن لا ندّعى أن عثمان معصوم ، بل له ذنوب وخطايا يغفرها الله له ، وقد بشّره رسول الله ﷺ بالجنة على بلوى / تصيبه . والرافضىّ يغلو فى الشخص حتى يجعل ذنوبه حسنات ، ويعمد الى الشخص فينسى سوابقه التى وجبت له بها الجنة ويعدّد ذنوبه ، وهذا عين الظلم . وقد اتفقت الأمة على أن الذنوب تمحى بالتوبة ، وما يمكن أحداً أن يقول إن عثمان ما تاب من ذنوبه . وهنا آيات وأحاديث دالّة على أن الله يغفر الذنوب جميعا ، وأن الصلوات تكفّر ، وغير ذلك . فان قيل اذا كفّرت الصلوات ما بينها فأى شيء تكفّر الجمعة أو رمضان أو صوم عرفة أو عاشوراء ؟ [وبعض الناس يجيب عن هذا بأنه يكتب لهم درجات إذا لم تجد ما تكفره من السيئات . فيقال [3]] أولا العمل الذى يمحو الله به الخطايا هو المتقبّل ، والله يقول (المائدة ٢٧) : ﴿ إنما يتقبل الله من المتقين ﴾ والناسُ لهم فى الآية ثلاثة أقوال ، فالخوارج والمعتزلة يقولون : لا يتقبل الله إلا ممن اتقى الكبائر ، ويقولون : صاحب الكبائر لا تقبل له حسنة بحال . والمرجئة يقولون : من

١٨٠

---

(١) فى (العواصم من القواصم) ص ٩٠ - ٩٢ تحقيق علمى فى الروايات التى ذكرها المفسرون عن سبب نزول هذه الآية وسقوط كل ما استدلوا به على الوليد فيها

(٢) عن الاصل ٣ : ١٧٦

(٣) عن الاصل ٣ : ١٨١ وكان مكانه فى مختصر الذهبى بياض

اتقى الشرك فهو من المتقين و إن عمل الكبائر وترك الصلاة . والسلف والأئمة يقولون : لا يتقبل الله إلا ممن اتقاه فى ذلك العمل ففعله كما أمر به مخلصا . قال الفُضَيل [بن عياض[1]] فى قوله (هود ٧ والملك ٢) : ﴿ لِيَبْلُوَكم أيُّكم أحسنُ عملا ﴾ قال : أخلصه وأصو به . قال : فان العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يتقبّل ، و إذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يتقبّل ، والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنَّة . وفى السنن عن عمار عن النبى ﷺ « إن الرجل لينصرف من صلاته ولم يكتب له إلا نصفها ، إلا ثلثها ، إلا رُبعها — حتى قال — إلا عشرها » . وقال ابن عباس : ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها . وكذلك الحج والجهاد والصوم

فالمحو و التكفير يقع بما يتقبّل ، والسعيد مِن أكثر الناس مَن يكتب له نصف صلاته فيكفَّر بما يقبل منها وما يقبل من الجمعة ورمضان . والمحو يكون للصغائر تارة وتارة للكبائر باعتبار الموازنة . وفى حديث صاحب البطاقة أنها ترجح بكل ذنو به[2] فهذه حال من قالها باخلاص وصدق وعبودية وذلّ كما قالها هذا الرجل ، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولونها . وكذلك المرأة / البَغىّ التى سقت الكلب بموقها بايمان خالص فغفر لها ، وما كل بَغىّ سقت كلبا يُغفر لها بذلك . و إن الرجلين ليكونان فى الصلاة و بين صلاتهما كما بين المشرق والمغرب . وقال عليه السلام فى أصحابه « لو أنفق أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهبا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصيفَه » . وقال أبو بكر بن عياش : ما سبقهم

١٨١

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٨١

(٢) وهو فى الترمذى وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبى ﷺ أنه قال « يصاح برجل من أمتى يوم القيامة على رءوس الخلائق ، فينشر عليه تسعة وتسعون سجلا كل سجل فيها مد البصر فيقال : هل تنكر من هذا شيئا ؟ فيقول : لا يارب . فيقول : لا ظلم عليك ، فتخرج له بطاقة قدر الكف فيها شهادة أن لا إله إلا الله ، فيقول : أين تقع هذه البطاقة من هذه السجلات ؟ فتوضع هذه البطاقة فى كفة والسجلات فى كفة ، فثقلت البطاقة وطاشت السجلات »

الصدّيق بكثرة صلاة ولا صيام ، ولكن بشيء وَقَرَ فى قلبه . وفى مسلم عن أبى موسى عن النبى ﷺ أنه رفع رأسه الى السماء فقال « النجومُ أَمَنَةٌ للسماء ، فاذا ذهبت النجوم أتى السماءَ ما تُوعَد . وأنا أَمَنَةٌ لأصحابى ، فاذا ذهبتُ أتى أصحابى ما يوعدون . وأصحابى أَمَنَةٌ لأمّتى ، فاذا ذهب أصحابى أتى أمتى ما يوعدون » . وفى الصحيح قال عليه السلام « ليأتينَّ على الناس زمان يغزو فيه فِئام من الناس[1] ، فيقال : هل فيكم من صحب النبيَّ ﷺ ؟ فيقال : نعم . فيفتح لهم . . . [ثم يأتى على الناس زمان يغزو فيه فئام من الناس ، فيقال : هل فيكم من رأى من رأى أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم . فيفتح لهم . والثلاث الطبقات متفق عليها فى جميع الطرق[2]] وأما الطبقة الرابعة فمذكورة فى بعض طرق الصحيح . وقد ثبت ثناؤه عليه السلام على القرون الثلاثة فى عدة أحاديث

والمقصود ان فضل الأعمال ليس بمجرّد صُوَرها ، بل بحقائقها فى القلوب . [والناس يتفاضلون فى ذلك تفاضلا عظيما ، وهذا مما يُحتَج به من رجّح كلَّ واحد من الصحابة على كل واحد ممن بعدهم ، فان العلماء متفقون على أن جملة الصحابة افضلُ من جملة التابعين ، لكن هل يفضل كل واحد من الصحابة على كل واحد ممن بعدهم ، ويفضل معاوية على عمر بن عبد العزيز ؟ ذكر القاضى عياض وغيره فى ذلك قولين . وان الاكثر يفضلون كل واحد من الصحابة ، وهذا مأثور عن ابن المبارك واحمد بن حنبل وغيرهما . ومن حجة هؤلاء ان اعمال التابعين وإن كانت اكثر ، وعدل عمر بن عبد العزيز اظهر من عدل معاوية وهو ازهد من معاوية ، لكن الفضائل عند الله بحقائق الإيمان الذى فى القلوب ، وقد قال النبى ﷺ « لو انفق احدكم مثل أُحُد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفه » .

قالوا : فنحن قد نعلم ان اعمال بعض مَن بعدَهم اكثرُ من اعمال بعضهم ، لكن من اين نعلم ان ما فى قلبه من الإيمان اعظم مما فى قلب ذلك ، والنبى ﷺ يخبر ان جبل ذهب من التابعين الذين اسلموا بعد الحديبية لا يساوى نصف مد من السابقين . ومعلوم فضل النفع

---

(١) الفئام : الجماعة الكثيرة

(٢) عن الاصل ٣ : ١٨٣

المتعدى بعمر بن عبد العزيز : اعطى الناس حقوقهم وعدل فيهم ، فلو قُدّر ان الذى اعطاهم ملكه وقد تصدّق به عليهم لم يعدل ذلك مما أنفقه السابقون إلا شيئا يسيرا ، وأين مثل جبل أُحد ذهبا حتى ينفقه الانسان ، وهو لا يصير مثل نصف مد ؟ ولهذا يقول من يقول من السلف : غبارٌ دخل فى أنف معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل عمر بن عبد العزيز . وهذه المسألة تحتاج الى بسط وتحقيق ليس هذا موضعه ، إذ المقصود هنا أن الله سبحانه مما يمحو به السيئات الحسنات ، وأن الحسنات تتفاضل بحسب ما فى قلب صاحبها من الإيمان والتقوى . وحينئذ فيعرف أن من هو دون الصحابة قد تكون له حسنات تمحو مثل ما يذم من أحدهم ، فكيف الصحابة ؟[1]]

ومن أسباب التكفير الدعاء للمؤمن ، والصلاة عليه بعد موته ، والاستغفار له ، أو استغفار النبى ﷺ لمعيّن . ومن ذلك ما يفعل بعد [موت] المؤمن من إهداء عمل صالح له كصدقة وحجّ وصوم ، فقد ثبت فى الحديث وصول ذلك إليه . وهذا غير دعاء ولده فان ذلك من عمله ومن كسبه . ومن ذلك مصائب الدنيا فانها تكفّر كما تواترت بذلك النصوص . [وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال « سألت ربى ثلاثا فأعطانى اثنتين ومنعنى واحدة : سألته أن لا يهلك أمّتى بسنة عامة فأعطانيها ، وسألته أن لا يسلّط عليهم عدوّاً من غيرهم فيجتاحهم فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » . وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه لما نزل قوله تعالى (الانعام ٦٥) : ﴿ قل هو القادرُ على أن يبعثَ عليكم عذاباً من فوقكم ﴾ قال النبى ﷺ « أعوذ بوجهك » ﴿ أو من تحت أرجلكم ﴾ قال النبى ﷺ « أعوذ بوجهك » ﴿ أو يَلْبِسَكم شِيعاً ويُذيقَ بعضَكم بأسَ بعض ﴾ قال « هذا أهونُ وأيسر » . فهذا أمرٌ لا بدّ منه للأمة عموماً . والصحابةُ رضى الله عنهم كانوا أقلَّ فِتَناً من سائر من بعدهم[2] ، فانه كلما تأخر العصر عن

---

(١) عن الأصل : ١٨٣ - ١٨٤

(٢) وهم ومن بعدهم من طبقات هذه الأمة المحمدية أقلّ فتنا وأهون بلاء مما وقع بين أهل الملل الأخرى ، والملمون بتاريخ الملل يعترفون بهذه الحقيقة

النبوَّة كثر التفرُّق والخلاف . ولهذا لم يحدث فى خلافة عثمان بدعة ظاهرة ، فلما قتل وتفرَّق الناس حدثت بدعتان متقابلتان : بدعة الخوارج المكفرين لعلى ، وبدعة الرافضة المدَّعين لإمامته وعصمته أو نبوَّته أو إلاهيته[1] . ثم لما كان فى آخر عصر الصحابة فى إمارة ابن الزبير وعبد الملك حدثت بدعة المرجئة والقَدَرية . ثم لما كان فى أول عصر التابعين — فى أواخر الخلافة الاموية — حدثت بدعة الجهمية والمشبهة الممثّلة . ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك . وكذلك فتن السيف ، فان الناس كانوا فى ولاية معاوية رضىَ اللهُ عنه متفقين يغزون العدوّ ، فلما مات معاوية قتل الحسين[2] ، وحوصر ابن الزبير بمكة ، ثم جرت فتنة الحرَّة بالمدينة[3] ، ثم لما مات يزيد جرت فتنة بالشام بين مروان والضحاك بمرج راهط ، ثم وثب المختار على ابن زياد فقتله وجرت فتنة ، ثم جاء مصعب بن الزبير فقتل المختار وجرت فتنة ، ثم ذهب عبد الملك الى مصعب فقتله وجرت فتنة ، وأرسل الحجاجَ الى ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة ، ثم لما تولى الحجاجُ العراق خرج عليه محمد بن الأشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت فتنة كبيرة . فهذا كله بعد موت معاوية . ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان ، وقتل زيد بن عليّ بالكوفة وقتل خلق كثير آخرون ، ثم قام أبو مسلم وغيره بخراسان وجرت حروب وفتن يطول وصفها . فلم يكن من ملوك المسلمين ملكٌ خيراً من معاوية ، ولا كان الناس فى زمان ملك من الملوك خيراً منهم فى زمن معاوية إذا نُسبت أيامه إلى أيام من بعده . وأما إذا نسبت إلى أيام أبى بكر وعمر ظهر التفاضل[4]]

ومعاوية — على ذنوبه[5] — لم يأتِ بعده مثله ملك . فعن قتادة قال : لو أصبحتم

---

(١) على اختلاف الرافضة فى ذلك بحسب فرقهم وما ذهبت اليه كل فرقة منهم

(٢) بسبب إغراء شيعته له وحماقتهم وخيانتهم المخزية

(٣) وتقدم فى ص ٢٩٣ - ٢٩٥ بيان سببها

(٤) عن الأصل ٣ : ١٨٤ - ١٨٥

(٥) لأنه غير معصوم عنها والعصمة للأنبياء

فى مثل عمل معاوية لقال أكثركم : هذا المهدى . وقال أحمد بن جوّاس [١] حدثنا أبو هريرة المكتّب قال : كنا عند الأعمش فذكروا عمر بن عبد العزيز وعدله ، فقال الأعمش : فكيف لو أدركتم معاوية ؟ قالوا : فى حِلْمه ؟ قال : لا والله ، بل فى عدله . وقال أبو أسامة [الثقفى] حدثنا ثقة عن أبى إسحاق السَّبيعى أنه ذكر معاوية فقال : / لو أدركتموه لقلتم كان المهدى . وروى أبو بكر بن عياش عن أبى إسحاق قال : ما رأيتُ بعده مثله . يعنى معاوية . [وقال البغوى حدثنا سويد بن سعيد حدثنا ضمام بن إسماعيل عن أبى قيس قال : كان معاوية قد جعل فى كل قبيل رجلا ، وكان رجل منا يكنى أبا يحيى يصبح كل يوم فيدور على المجالس : هل ولد فيكم الليلة ولد ؟ هل حدث الليلة حادث ؟ هل نزل بكم اليوم نازل ؟ قال فيقولون : نعم ، نزل رجل من أهل اليمن بعياله — يسمونه وعياله — فاذا فرغ من القبيل كله أتى الديوان فأوقع أسماءهم فى الديوان . وروى محمد بن عوف الطائى حدثنا أبو المغيرة حدثنا ابن أبى مريم عن عطية بن قيس قال : سمعت معاوية ابن أبى سفيان يخطبنا يقول : إن فى بيت مالكم فضلا بعد أعطياتكم ، وإنى قاسمه بينكم ، فان كان يأتيكم فضل عاما قابلا قسمناه عليكم ، وإلا فلا عتبة علىّ ، فانه ليس بمالى وإنما هو مال الله الذى أفاء عليكم . وفضائل معاوية فى حسن السيرة والعدل والإحسان كثيرة [٢]] وفى الصحيح أن رجلا قال لابن عباس : هل لك فى أمير المؤمنين معاوية ، إنه أَوْتَرَ بركعة ؟ قال [ابن عباس] : أصاب ، إنه فقيه . حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن اسماعيل بن عبيد الله بن أبى المهاجر عن قيس بن الحارث الصُّنابحى عن أبى

١٨٢

---

(١) فى الاصل ٣ : ١٨٥ « محمد بن حواش » وهو خطأ . وعند تعليقنا على (العواصم من القواصم) نقلنا فى ص ٢٠٥ هذا الاسم خطأ كما رأيناه فى منهاج السنة . فمن كانت عنده نسخة منهاج السنة والعواصم فليصححه فيهما كما أثبتناه الآن . وأحمد بن جواس هو أبو عاصم الكوفى الحنفى من تلاميذ ابن المبارك وابن عيينة . وأحاديثه فى صحيح مسلم وسنن أبى داود . وهو ثقة . توفى فى المحرم سنة ٢٣٨

(٢) عن الاصل ٣ : ١٨٥

الدرداء قال : ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من إمامكم هذا . يعنى معاوية .
[فهذه شهادة الصحابة بفقهه ودينه ، والشاهد بالفقه ابن عباس ، وبحسن الصلاة أبو الدرداء ، وهما هما . والآثار الموافقة لهذا كثيرة . هذا ومعاوية ليس من السابقين الأولين ، بل قد قيل إنه من مسلمة الفتح ، وقيل بل أسلم قبل ذلك ، وكان يعترف أنه ليس من فضلاء الصحابة ، وهذه سيرته فى عموم ولايته ، فانه كان فى ولايته من خراسان الى بلاد افريقية بالمغرب ومن قبرص الى اليمن . ومعلوم باجماع المسلمين أنه ليس قريبا من عثمان وعلى ، فضلا عن أبى بكر وعمر ، فكيف يُشبَّه غيرُ الصحابة بهم ؟ وهل توجد سيرة أحد من الملوك مثل سيرة معاوية ؟ [1]]

وجمهور الصحابة وساداتهم تأخروا عن الفتنة . قال أيوب السجستانى عن ابن سيرين قال : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما خفَّ لها منهم مائة ، بل لم يبلغوا ثلاثين . فهذا يقوله محمد بن سيرين مع ورعه الباهر فى منطقه . وقال منصور بن عبد الرحمن قال الشعبى : لم يشهد الجملَ من أصحاب النبى ﷺ غير علىّ وعمار وطلحة والزبير ، فان جاءوا بخامس فأنا كذّاب . كأنه عنى من المهاجرين السابقين [2] . وقال [عبد الله بن أحمد : حدثنا أبى حدثنا أمية بن خالد قال قيل لشعبة إن أبا شيبة روى عن الحَكَم [3] عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلا [4]] قال شعبة [كذب والله [4]] ذاكرنا الحكم ، ما وجدنا شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت . قلت [2] هذا النفى يدلّ على قلة من حضرها

ومن أسباب النجاة من النار ما يبتلى به العبد فى قبره من الضغطة وسؤال منكر ونكير ومن أهوال الموقف وكربه . ومن ذلك ما ثبت فى الصحيحين [5] أن المؤمنين إذا

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٨٥ - ١٨٦ (٢) هذا الاستدراك للحافظ الذهبى
(٣) هو ابن عتيبة الكوفى أحد الأعلام (٤١ - ١١٥)
(٤) عن الاصل ٣ : ١٨٦
(٥) فى هامش مختصر الذهبى : هذا الحديث فى صحيح البخارى وليس هو فى صحيح مسلم

عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص بعضهم من بعض ، فاذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة

فهذه الأمور لا تفوت كلها من المسلمين إلا الأقل ، فما الظن بالصحابة الذين هم خير القرون ؟ وصح أن رجلا نال من عثمان عند ابن عمر وقال : إنه فر يوم أحد . فقال ابن عمر : فقد عفا الله عنه . قال : ولم يشهد بدراً . قال : ان النبى ﷺ استخلفه على بنته وضرب له بسهم . قال : فما شهد بيعة الرضوان . فقال : إنما كانت البيعة بسبب عثمان ، وقد بايع النبى ﷺ عنه بيده ، ويد النبى ﷺ خير من يد عثمان

١٨٣ فعامة ما يعاب به الصحابة إما تعنت كهذا / وهو معفو عنه ، وكثير من ذلك مكذوب عليهم

وقولهم « استعمل من لا يصلح » قلنا : كان مجتهدا فأخطأ ظنه والله يغفر له . وقد كان عبد الله بن سعد ارتد ثم جاء مسلما فقبل النبى ﷺ ذلك منه بعد أن كان أهدر دمه . وعلى تبين له من عماله ما لم يظنه فيهم . ثم إن عثمان لما علم أن الوليد سكر طلبه وحده (١)

وقولهم « قسم المال فى أقاربه » قلنا : [هذا غايته أن يكون ذنبا لا يعاقب عليه فى الآخرة ، فكيف إذا كان من موارد الاجتهاد (٢)] لعله اجتهد [فان الناس تنازعوا فيما

---

(١) انظر لتحقيق ذلك كتاب العواصم من القواصم ص ٨٥ - ٨٧ و ٩٠ - ٩٩

(٢) عن الأصل ٣ : ١٨٧ . وشيخ الاسلام يقطع على الرافضة أسباب المراء بحمل ذلك على الاجتهاد من عثمان ، بل على احتمال الخطأ فى هذا الاجتهاد ، وهو مثاب من الله فى حالتى الخطأ والاصابة ، لا سيما وأنه من المبشرين بالجنة . أما الذى يرجع الى الصحيح الممحص من وقائع التاريخ ، ويتتبع سيرة الرجال الذين استعان بهم أمير المؤمنين ذو النورين رضوان الله عليه ، وما كان لجهادهم من جميل الأثر فى تاريخ الدعوة الاسلامية ، بل ما كان لحسن إدارتهم من عظيم النتائج فى هناء الأمة وسعادتها ، فانه لا يستطيع أن يمنع نفسه من الجهر بالإعجاب والفخر كلما أمعن فى دراسة ذلك الدور من أدوار التاريخ الاسلامى . وينبغى =

كان للنبي ﷺ في حياته : هل يستحقه وليّ الأمر بعده ؟ على قولين . وكذلك تنازعوا في وليّ اليتيم : هل له أن يأخذ من مال اليتيم — إذا كان غنيا — أجرتَه مع غِناه ؟ والترك أفضل ، أو الترك واجب ؟ على قولين . ومن جوّز الأخذَ من مال اليتيم مع الغنىٰ جوّزه للعامل على بيت مال المسلمين ، وجوّزه للقاضي وغيره من الولاة . ومن قال لا يجوز ذلك من مال اليتيم فمنهم من يجوّزه من مال بيت المال كما يجوّز للعامل على الزكاة الأخذَ مع الغنىٰ ، فان العامل على الزكاة يجوز له أخذ جعالته مع غناه . ووليّ اليتيم قد قال تعالى فيه (النساء ٦) : ﴿ ومن كان غنياً فليستعففْ ، ومن كان فقيرا فليأكلْ بالمعروف ﴾ . وأيضا فقد ذهب بعض الفقهاء الى أن سهم ذوي القربىٰ هو لقرابة الإمام ، كما قاله الحسن وأبو ثور ، وأن النبي ﷺ كان يعطي أقاربه بحكم الولاية ، وسقط حقّ ذوي قرباه بموته كما يقول ذلك كثير من العلماء كأبي حنيفة وغيره . ثم لما سقط حقه بموته فحقّه الساقط قيل إنه يصرف في الكراع والسلاح والمصالح ، كما كان يفعل أبو بكر وعمر . وقيل إن هذا مما تأوّله عثمان . ونُقل عن عثمان رضي الله عنه نفسِه أنه ذكر هذا وأنه يأخذ بعمله ، وأن ذلك جائز وإن كان ما فعله أبو بكر وعمر أفضل ، فكان له الأخذ بهذا وهذا . وكان يعطي أقرباءه مما يختصّ به ، فكان يعطيهم لكونهم ذوي قربىٰ الإمام على قول من

= لأبناء عصرنا من قراء هذا الكتاب أن يعلموا أن أئمة الإسلام ورجال الحديث كالامام أحمد ومن سار على طريقه كشيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه الحافظ الذهبي افترضوا أن المسلمين جميعا - ولا سيما الذين تولوا أمور المسلمين بعد أبي بكر وعمر - ينبغي لهم أن يكونوا كأبي بكر وعمر في مجموع ما كانا عليه وفي جميع ما صدر عنهما . وهاتان الشخصيتان هما المقياس الذي قاسوا به من جاء بعد العمرين من الولاة والعمال ، وهيهات أن يأتي الزمان بمثل أبي بكر وعمر ، فان قوة إيمانهما حكمت على الزمان فسار هو وأهله بالحكم المنبثق من قوة إيمانهما ، مع أن الواقع أن غيرهما من ولاة أمر المسلمين كانوا مضطرين الى مجاراة حكم الزمن في كثير من الامور ، ولا سيما بعد أن انتشر المسلمون في الامصار والاقطار وتأثروا أو تأثر أبناؤهم بغير ما كان عليه الناس أيام العمرين ، ومن هنا كان القرن الذي بعد قرن النبي ﷺ دون القرن الأول وإن كان خيراً من الذي بعده . ومع ذلك فأبو بكر وعمر أيضا لم يسلما من بذاءة مجوس هذه الأمة !

يقول ذلك . وبالجملة فعامة من تولَّى الأمر بعد عمر كان يخص بعض أقاربه إما بولاية وإما بمال ، وعليّ ولى أقاربه أيضا [1]]

وأما قيام أهل الكوفة على سعيد بن العاص حتى أخرجوه منها فلا يدلّ على ذنب ولا بدّ[2] ، فان القوم كانوا أعنتَ شيء لأمرائهم حتى قاموا على سعيد ونقلوه ، وأين مثله ؟

وأما قولكَ[3] « كاتبَ ابن أبي سرح سرّاً أن يستمرّ على ولايته خلاف ما كتب به من عزله » فيقال : هذا كذب ، فقد حلف عثمان أنه لم يكتب ذلك وهو الصادق ، بل قيل إن مروان كتب بغير علمه وأنهم طلبوا مروان ليقتلوه فامتنع[4] . فان كان قَتْلُ مروان لا يجوز فقد أصاب ، وإن كان يجوز ولا يجب فقد فعل الجائز ، وإن كان قتله واجبا فقد اجتهد ، ولم يثبت ما يجب به قتل مروان[5] . وهَبْ أن هذا من ذنوب عثمان ، فما ادَّعينا عصمته ، وله سوابق[6] ، وهو من البدريين المغفور لهم

وأما قولك « أمر بقتل محمد بن أبي بكر » فهذا افتراء ، ومن عرف سيرته وأحواله عرف بطلان هذا ، فقد سعوا في قتله وهو كافٌّ عنهم بكل حال ، فكيف يبتدىء بقتل معصوم[7] ؟ وإن ثبت أنه أمر بقتله فلمصلحة رآها من دَفْع شرّه

---

(١) عن الاصل ٣ : ص ١٨٧ - ١٨٨ وفيه فقه جليل ، وقد اختصره الحافظ الذهبي بأقل من سطرين

(٢) وقد رأيت في ص ٢٧٥ - ٢٧٦ منزلة سعيد بن العاص من المكارم الاسلامية ، وما قدمه لهذه الدعوة المحمدية من جهاد وجهود . والذين قاموا على سعيد بن العاص لو أن أبا بكر أو عمر تولى أمورهم في الكوفة لفعلوا فيه مثل الذي فعلوه بسعيد بن العاص وغيره من ولاة أمير المؤمنين عثمان (٣) الخطاب للرافضي المردود عليه

(٤) في ص ٢٧٧ و ٢٧٨ - ٢٧٩ تحقيق دقيق في براءة عثمان ومروان من ذلك ، وبيان عن دخائل هذا الحادث صححنا به هذه الأغلوطة التي كانت غامضة على أكثر الناس

(٥) انظر لمكانة مروان عند اعلام المسلمين ما تقدم في ص ٢٧٩ - ٢٨٠

(٦) في إقامة الحق وتعميم الخير (٧) أي معصوم الدم

وأما معاوية فانما ولاّه الشام واستمرّ عليها إلى أن سلّم اليه الحسنُ الخلافة . وكان محبباً فى رعيته لحلمه وكرمه وخبرته بالأمور[(١)] ، وهو خيرٌ من الأشتر النَّخَعِىّ ومن محمد ابن أبى بكر ومن عبيد الله بن عمر ومن أبى الأعور السُّلمى ومن بِشْر بن أرْطاة

وأما ابن مسعود فانه بقى فى نفسه عليه لأجل المصاحف إذ فوَّض كتابتها الى زيد ابن ثابت دُونه ، وجمهور الصحابة كانوا مع عثمان[(٢)] ، وكان زيدٌ أحفظَ للعرضة الأخيرة

---

(١) انظر ص ٢٣١ - ٢٣٤ و ص ٢٥٩ و ٢٦٢ و ٣٨٧ - ٣٨٩

(٢) فى كتاب (تاريخ القرآن) لابى عبد الله الزنجانى أحد الشيعة المعاصرين (ص ٤٦) أن علىَّ بن موسى المعروف بابن طاوس (٥٨٩ - ٦٦٤) وهو من علمائهم نقل فى كتابه (سعد السعود) عن الشهرستانى فى مقدمة تفسيره عن سويد بن علقمة قال : سمعت على بن أبى طالب يقول : « أيها الناس ، الله الله ، إياكم والغلوَّ فى أمر عثمان وقولكم حرّاق المصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول الله ﷺ ، جمعنا وقال : ما تقولون فى هذه القراءة التى اختلف الناس فيها ، يلقى الرجل الرجل فيقول : قراءتى خير من قراءتك وهذا يجرّ الى الكفر ؟ فقلنا : ما الرأى ؟ قال : أريد أن اجمع الناس على مصحف واحد ، فانكم إن اختلفتم اليوم كان مَن بعدكم أشد اختلافا . فقلنا : نعمَ ما رأيت » . قلت فى التعليق على العواصم من القواصم ص ٦٣ - ٦٤ : لما عزم عثمان على تعميم مصحف واحد فى العالم الاسلامى يُجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أنه هو المصحف الكامل الموافق لآخر عرضة عرض بها كتاب الله على رسوله ﷺ قبل وفاته ، كان ابن مسعود يود لو أن كتابة المصحف نيطت به ، وكان يود أيضا لو يبقى مصحفه الذى كان يكتبه لنفسه فيما مضى . فجاء عمل عثمان على خلاف ما كان يوده ابن مسعود فى الحالتين : أما فى اختيار عثمان زيد بن ثابت لكتابة المصحف الموحد فلأن أبا بكر وعمر اختاراه قبل ذلك لهذا العمل فى خلافة أبى بكر ، بل إن أبا بكر وعمر اختارا زيد بن ثابت فى البداية لأنه هو الذى حفظ العرضة الأخيرة لكتاب الله على الرسول صلوات الله عليه قبيل وفاته ، فكان عثمان على حق فى هذا ، وهو يعلم - كما يعلم سائر الصحابة - مكانة ابن مسعود وعلمه وصدق إيمانه . ثم إن عثمان كان على حق أيضا فى غسل المصاحف الأخرى كلها ومنها مصحف ابن مسعود ، لأن توحيد كتابة المصحف على أكمل ما كان فى استطاعة البشر هو من أعظم أعمال عثمان باجماع الصحابة . وقد بقى عثمان يعرف لابن مسعود قدره ، كما بقى ابن مسعود على طاعته لإمامه الذى بايع له وهو يعتقد أنه خير المسلمين وقت البيعة

من غيره . وقد انتدبه قبل عثمان [أبو بكر (١)] وعمرُ لجمع [المصحف فى (١)] الصحف .

١٨٤ وأيضاً فكان ابن مسعود أنكر على الوليد بن عقبة لما شرب الخمر (٢) ثم / قدم ابن مسعود المدينة بعدُ — وحادثة عثمان لم تتفق — وعرض عليه [عثمان (١)] التزويج . ثم نقول بتقدير أن يكون ابن مسعود طعن على عثمان فليس جعلُ ذلك قدحاً فى عثمان بأولىٰ من جعله قدحا فى ابن مسعود ، بل كلٌّ منهما مجتهد ، وهما بدريان كبيران مغفور لهما ، والكفُّ عما شجر بين السابقين أولىٰ ، كما قال عمر بن عبد العزيز : تلك دماء طهر اللهُ يدى منها فأكره أن أخضّب بها لسانى . ونُقل عن عمار قال : لقد كفر عثمان كفرة صلعاء ، وأن الحسن بن على أنكر ذلك على عمار . وكذلك نقل عن علىّ أنه قال : يا عمار ، أتكفُر برب آمن به عثمان ؟ ! وقد علمنا أن الرجل المؤمن الولى قد يكفّر الرجلَ المؤمن الولىّ فيخطىء بذلك ولا يقدح هذا فى إيمان واحد منهما . فقد ثبت فى الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسعد بن عبادة بحضرة النبى ﷺ : إنك منافق تجادل عن المنافقين . وثبت أن عمر قال لحاطب : دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : إنه شهد بدرا

وأما قولك (٣) « ضرب ابن مسعود حتى مات » فهذا من أسمج الكذب المعلوم . وقيل إن عثمان ضرب عماراً وابن مسعود ، فان صحَّ فهو إمامٌ ، له أن يعزّر باجتهاده أصاب أو أخطأ . وقد ضرب عمرُ أُبيّاً بالدِّرَّة لما رأى الناس يمشون خلفه وقال : فتنةٌ للمتبوع ، ومَذلَّة للتابع . وقد شهد عمار أن عائشة زوجةُ نبى الله فى الدنيا والآخرة ، وقال : ولكن الله ابتلاكم بها لينظر إياه تطيعون أم إياها . فمع حضّ عمار الناسَ على قتالها لمصلحة (٤) ، شهدَ

---

(١) عن الاصل ٣ : ١٩١

(٢) صواب الواقع أن يقال : لما أشاع ذلك خصوم عهد عثمان ، بل خصوم الوليد بالذات لإقامته حدود الله على ذويهم ، وإن كلمة التاريخ الخالصة لوجه الله أن الذين شهدوا على الوليد كانوا لصوصا كذبة ومن سفلة الناس ، وأن شهادتهم كانت شهادة زور . انظر العواصم من القواصم ص ٩٤ - ٩٩

(٣) الخطاب للرافضى المردود عليه (٤) أى فى اعتقاده

لها بالجنة . وأما عمّار فصحّ أنه عليه السلام قال « تقتلك الفئة الباغية » وباقى ذلك كذبٌ مزيدٌ فى الحديث

وأما قولك[١] « وطرد رسول الله الحكم وابنه من المدينة » فنقول : كان لمروان سبعُ سنين أو أقلّ ؛ فما كان له ذنب يُطرد عليه . ثم لم نعرف أن أباه هاجر الى المدينة حتى يطرد منها ، فان الطلقاء ليس فيهم من هاجر ، فان النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا هجرة بعد الفتح » ولما قدم صفوان بن أمية مهاجرا أمره النبى صلى الله عليه وسلم بالرجوع الى مكة . وقصة طرد الحكم ليس لها إسناد نعرف به صحتها [فان كان قد طرده فانما طرده من مكة لا من المدينة ، ولو طرده من المدينة لكان يرسله الى مكة . وقد طعن كثير من أهل العلم فى نفيه وقالوا : هو ذهب باختياره . والطرد هو النفى ، والنفى قد جاءت به السنّة فى الزانى وفى المخنثين وكانوا يعزّرون بالنفى . وأذا كان النبى صلى الله عليه وسلم قد عزّر رجلاً بالنفى لم يلزم أن يبقى منفيا طول الزمان ، فان هذا لا يعرف فى شىء من الذنوب ، ولم تأتِ الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيا دائماً ، بل غاية النفى المقدَّر سنة[٢]] ، والزانى — ولو كان صحابيا مجاهدا — فيعزّر بالنفى سنة . ويعلم قطعاً أن عثمان ما أذن للحكم / فى إتيان المدينة معصية للرسول ولا مُراغمة للاسلام ، بل رأى أنه قد صلح حاله ، فلعل هذا خطأ من الاجتهاد أو صواب[٣]

١٨٥

---

(١) الخطاب للرافضى المردود عليه

(٢) عن الأصل ٣ : ص ١٩٦

(٣) ويقول القاضى ابن العربى فى (العواصم من القواصم) ص ٧٧ : « وقال علماؤنا : قد كان أذن له فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال - أى عثمان - لأبى بكر وعمر ، فقالا له : إن كان معك شهيد رددناه . فلما ولى قضى بعلمه فى رده . وما كان عثمان ليصل مهجور رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان أباه ولا لينقض حكمه » . ونقل الإمام أبو محمد بن حزم فى كتاب (الإمامة والمفاضلة) المدرج فى الجزء الرابع من كتابه « الفصل » ص ١٥٤ قول من احتج لعثمان على من أنكروا عليه ذلك : « ونفىُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن حدّاً واجبا ، ولا شريعة على التأبيد ، وإنما كان عقوبة على ذنب استحق به النفى ، والتوبة مبسوطة ، فاذا تاب سقطت عنه تلك العقوبة بلا خلاف من أحد من أهل الاسلام ، وصارت الأرض كلها مباحة » . ونقل =

وكان مروان على هناته مسلما ظاهراً و باطنا يقرأ القرآن و يتفقه ، فلا ذنب لعثمان فى اتخاذه كاتبا ثم بدت منه أمور (١)

وأما أبو ذر فثبت عن عبد الله بن الصامت قال : قالت أم ذرّ « والله ما سيّر عثمانُ أبا ذر الى الربذة ، ولكن رسول الله ﷺ قال له : إذا بلغ البناء سَلعاً فاخرج منها » . وقال الحسن البصرى « معاذ الله أن يكون أخرجه عثمان (٢) » . ولا ريب أن أبا ذر كان صالحا زاهدا ، وكان مذهبه بذل ما فضل عن الحاجة ، وأن إمساكه كنزٌ يكوىٰ به صاحبه ويتلو (التوبة ٣٤—٣٥) : ﴿ والذين يَكْنِزُون الذهبَ والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم . يوم يُحمىٰ عليها فى نار جهنم فتُكوىٰ بها جباهُهم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون ﴾ ، ويذكر قول النبى ﷺ « يا أبا ذرّ ، ما أحبُّ أن أُحُدا ذهباً يمضى علىّ ثالثة وعندى منه دينار » وقوله « الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال بالمال هكذا وهكذا » ولما تُوُفِّىَ عبد الرحمن [بن عوف]

= مجتهد الزيدية السيد محمد بن ابراهيم الوزير اليمنى (المتوفى سنة ٨٤٠) فى كتابه (الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم) ١ : ١٤١ - ١٤٢ قول الحاكم المحسن بن كرامة المعتزلى المتشيع فى كتابه (سرح العيون) : ان رسول الله ﷺ أذن فى ذلك لعثمان . قال ابن الوزير : إن المعتزلة والشيعة من الزيدية يلزمهم قبول هذا الحديث وترك الاعتراض على عثمان بذلك ، لأن راوى الحديث عندهم من المشاهير بالثقة والعلم وصحة العقيدة . ثم بسط ابن الوزير الكلام على هذا الموضوع بحجج واستدلالات استغرقت ثلاث صفحات دفاعاً عن أمير المؤمنين عثمان فى رده الحكم . وهذه الحجج من أحد أئمة الزيدية ومجتهديهم - بعد روايته ذلك الحديث عن الامام المعتزلى المتشيع - لها دلالتها الخاصة ، بعد الذى سمعته من إمام أهل السنة شيخ الاسلام ابن تيمية ، وإمام المالكية فى الاندلس القاضى ابن العربى ، ومن إمام أهل الظاهر أبى محمد بن حزم

(١) وهذه الهنات والأمور هى ما ألصقه به الكذبة من الكتابة باسم عثمان الى ابن أبى سرح زمن المحنة ، وقد علمت مما تقدم فى ص ٣٧٧ و ٣٧٨ - ٣٧٩ براءته من ذلك ، بما تبين لك من دخائل هذا الحادث

(٢) وانظر ما نقلناه فى ص ٢٨٠ عن تاريخ ابن خلدون (بقية ج ٢ ص ١٣٩)

وخلَّف مالاً عدَّ ذلك أبو ذر من الكنز الذى يُعاقَبُ عليه ، وعثمان يناظره فى ذلك حتى دخل كعب فوافق عثمانَ فضربه أبو ذر . وكان قد وقع بينه و بين معاوية بالشام أيضا بهذا السبب . وأما سائر الامة فعلى خلاف رأى أبى ذر ، وقالوا : الكنز ما لم يُزَكَّ . وقد قسم الله المواريث فى كتابه ، ولا يكون الميراث إلا لمن خلَّف مالا . وقد كان خلقٌ من الصحابة لهم مال على عهد النبى ﷺ وما أنكر عليهم . وكان جماعة من الأنبياء لهم المال . وتوسع أبو ذر فى الإنكار حتى نهاهم عن المباح ، ثم اعتزلهم ، وكان مؤمنا فيه ضعف كما قال له النبى ﷺ « إنى أراك ضعيفا ، وإنى أحبُّ لك ما أُحبُّ لنفسى : لا تأمرنَّ على اثنين ، ولا تولينَّ على مال يتيم » وقال أيضا « المؤمن القوىّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كلٍّ خير » فأهل الشورى أقوياء بالنسبة إلى أبى ذر وهم أفضل منه

وأما قولك « ضيَّع الحدود ، فلم يقتل عبيدَ الله بن عمر بالهرمزان مولى علىّ » قلنا : هذا كذب ، لم يكن مولى علىّ ، وإنما أسره المسلمون فمنَّ عليه عمر وأعتقه وأسلم[1] ، ولا سَعْىَ لعلىّ فى رقه ولا فى عتقه . وذُكر [لعبيد الله بن عمر أنه رؤى عند الهرمزان حين قتل ، وكان الهرمزان ممن اتهم بالمعاونة على قتل عمر[2]] ، وهذا ابن عباس يقول لعمر

---

(١) وكان ينبغى له وقد أسلم أن يحب لأهل وطنه الفرس ما قال انه اختاره لنفسه بالاسلام ، فيكون له سعى وجهاد فى تعميم الاسلام فى وطنه ، لكنه آثر الإقامة فى المدينة ، ولم يكن له ذكر إلا فى حادث مقتل أمير المؤمنين عمر واجتماع القاتل به قبل ذلك بيوم . روى الطبرى (٥ : ٤٢) حديث سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق قال غداة طعن عمر « مررت على أبى لؤلؤة عشى أمس ومعه جفينة (وكان نصرانيا من أهل الحيرة ظئر لسعد بن أبى وقاص) والهرمزان وهم نجىّ ، فلما رهقتهم ثاروا ، وسقط منهم خنجر له رأسان نصابه فى وسطه ، فانظروا بأى شىء قتل ؟ » وخرج فى طلبه رجل من بنى تميم ، فرجع اليهم التيمى وقد كان ألظَّ بأبى لؤلؤة منصرفه عن عمر حتى أخذه ، وجاء بالخنجر الذى وصفه عبد الرحمن بن أبى بكر . فسمع بذلك عبيد الله بن عمر ، فأمسك حتى مات عمر ، ثم اشتمل على السيف فأتى الهرمزان فقتله

(٢) هذه الجملة مضطربة فى الأصل (٣ : ١٩٩ — ٢٠٠) وفى مختصر الذهبى ، وقد

— إذ قال له : كنتَ أنت وأبوك تحبّان أن تكثر العلوج بالمدينة — فقال : أنقتلهم ؟ قال : كذبت ، أبعد أن تكلموا بلسانكم وصلّوا الى قبلتكم[١] ؟/ فهذا ابن عباس مع ١٨٦ فقهه يستأذن عمر فى قتل العلوج لما اتهموهم بالفساد ، فكيف لا يعتقد عبيد الله جواز قتل الهرمزان ؟ فلما قتله و بويع عثمان استشار الناس فى قتله ، فأشار عليه عدّةٌ فى أن لا يقتله ، وقالوا : قُتل أبوه بالأمس و يقتل هو اليوم فيكون فى هذا فساد . وكأنهم وقعت لهم شبهة فى عصمة الهرمزان[٢] ولو قُدِّر أنه معصوم الدم ، ولكن القاتل اعتقد حِلَّ قتله لشبهة صارت تدرأ القتل عن القاتل[٣] ، كما أن أسامة لما قتل ذلك [الرجلَ] بعد ما قال « لا إلٰه إلا الله » عزّره الرسول بالقول ولم يقتله به . وأيضا فان هذا والهرمزان لم يكن لهما من يطالب بالدم ، ولكن الإمام ولىُّ الدم فله القتل أو العفو والدية ، فعفا عثمان و ترك الدية لآل عمر ، و إذا حقن عثمان دمه فلا يباح بحال

آثرنا ما فى الأصل بتعديل جملة « حين قتل ، وكان الهرمزان ممن » فانها كانت بالأصل « حين قتل الهرمزان وكان ممن » والنساخ معذورون فيما يقع منهم عند النقل من خط شيخ الاسلام فان سرعته فى التأليف تجعل خطه صعب القراءة

(١) وقد أشار حافظ ابراهيم فى (القصيدة العمرية) الى رأى أمير المؤمنين عمر فى مثل هؤلاء الموالى حيث قال :

واها على دولة بالأمس قد ملأت	جوانب الشرق رغدا من أياديها
كم ظللتها وحاطتها بأجنحة	عن أعين الدهر قد كانت تواريها
من العناية قد ريشت قوادمها	ومن صميم التقى ريشت خوافيها
والله ما غالها قدما وكاد لها	واجتث دوحتها إلا مواليها
لو أنها فى صميم العرب قد بقيت	لما نعاها على الأيام ناعيها
ياليتهم سمعوا ما قاله عمر	والروح قد بلغت منه تراقيها :
لا تكثروا من مواليكم فان لهم	مطامعا بسمات الضعف تخفيها

(٢) أى فى عصمة دمه ، ومعنى ذلك أنهم اشتبهوا فى تآمره على حياة أمير المؤمنين عمر

(٣) عملا بالحديث « ادرأوا الحدود بالشبهات »

ومن العجب أن دم الهرمزان المتهم تقام فيه القيامة ، ودم عثمان وهو إمام المسلمين المقتول صبراً لاحرمة له ! وقد جاء عن النبي ﷺ « ثلاث من نجا منهن فقد نجا : موتى ، وقتلُ خليفة مُضْطَهَد بغير حق ، والدجّال » رواه أحمد فى مسنده

وأما الوليد فانما حدّه علىٌّ بأمر عثمان كما ثبت فى الصحيح . وقول القائل [1] « ان عليه قال : لا يبطل حدُّ الله وأنا حاضر » فمن الكذب . ثم أنتم تدّعون أن الحدود ما زالت تبطل [2] وعلىٌّ حاضر وهو يسكت تقية وخوفا ، حتى فى ولايته تدّعون أنه يَدَعُ الحدود تقية ، و يترك القول بالحق تقية . فان كان قال هذا بحضرة عثمان فما قاله إلا لعلمه بأن عثمان وأعوانه يوافقونه على إقامة الحدود ، ولو كان يتقّيهم لما قال هذا

وقولك « زاد الأذان وهو بدعة » قلنا : فعلىّ ممن وافق على ذلك فى خلافته ولم يُزِلْه و إبطالُ هذا كان أهونَ عليه من عزل معاوية وغيره ومن قتالهم . فان قيل : إن الناس لا يوافقونه على إزالة الأذان ، قلنا : فهذا دليل على أن الناس وافقوا عثمان على الاستحباب حتى مثل عمّار وسهل بن حنيف والسابقين . وإن اختلفوا فهى من مسائل الاجتهاد . وإن قيل هى بدعة ، قيل : وقتال أهل القبلة بدعة لم تكن قبلُ . وأنتم فقد زدتم فى الأذان بدعة لم يأذن بها الرسول وهى « حَيَّ على خير العمل » غاية ما يقال إن صحّ النقل / ان ابن عمر رُبما قال ذلك أحيانا ، كما كان بعضهم يقول بين الأذان والإقامة « حيَّ على خير العمل ، الصلاة ، حيَّ على الفلاح » وهذا يسمى نداء الأمراء ، وكرهه أكثر العلماء .

١٨٧

وأما قولك « وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل » فان أردتَ أنهم خالفوه خلافا يبيح دمه فهذا كذب وزور ، فانه ما قتله إلا شرذمة ظالمة باغية ، ولم يرضَ به السابقون .

---

(١) وهو الرافضى المردود عليه

(٢) وآخر ذلك دعوى الرافضى المردود عليه فى ص ٣٨٠ أن عثمان ضيع الحدود فلم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان

[قال ابن الزبير : لعنت قتلة عثمان ، خرجوا عليه كاللصوص من وراء القرية ، فقتلهم الله كل قتلة[١] ، ونجا من نجا منهم تحت بطون الكواكب . يعنى هربوا ليلا ، وأكثر المسلمين كانوا غائبين[٢] . وأكثر أهل المدينة الحاضرين لم يكونوا يعلمون أنهم يريدون قتله حتى قتلوه[٣]] وأيضا فما خالفه كل المسلمين ، بل كثير منهم وافقه ، [فما من شىء أنكر عليه إلا وقد وافقه عليه كثير من المسلمين ، بل من علمائهم الذين لا يتهمون بمداهنة ، والذين وافقوا عثمان على ما أنكر عليه أكثر وأفضل من المسلمين الذين وافقوا عليا على ما أنكر عليه إما فى كل الأمور أو فى غالبها[٣]]

وقولك « وقالوا له : غبتَ عن بدر ، وهربتَ يوم أحد ، ولم تشهد بيعة الرضوان » قلنا : هذا ما قاله إلا جهلة الرافضة ممن قاتله ، وقد أجابهم عثمان وابن عمر بأنه غاب يوم بدر بأمر الرسول ليمرّض بنته ، ويوم الحديبية فان النبى ﷺ بعثه رسولاً الى مكة ، فبلغه أنهم قتلوه فبايع أصحابَه على الموت . وقال تعالى فى الذين تولوا يوم أحد (آل عمران ١٥٢) : ﴿ ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ، ولقد عفا عنكم ، والله ذو فضل على المؤمنين ﴾ (آل عمران ١٥٥) : ﴿ ولقد عفا الله عنهم إنه غفور حليم ﴾

وأما قولك « انه ﷺ قال : جهزوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عنه » فهذا كذب ، وسبحان من جعل الرافضة أقبَلَ شىء للكذب وأردَّ شىء للصدق ، بل أسامة الذى توقف وقال : كيف أذهب وأنت هكذا أسأل عنك الركبان ؟ فأذن له فى التخلف ثم ذهب جميعهم معه بعد وفاة النبى ﷺ . فلو عزم على أسامة فى المسير لبادر هو والجيش معه

وقولك « أول خلاف كان فى الاسلام الإمامة » قلنا لم يختلفوا ولله الحمد ، وأجمعوا

---

(١) انظر فى ص ٢٢٨ - ٢٢٩ مصير قتلة أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه

(٢) يجاهدون فى سبيل الله تحت رايات عثمان وقواده فى الشرق والغرب يفتحون الفتوح وينشرون الدعوة الاسلامية

(٣) عن الاصل ٣ : ٢٠٦

على خلافة أبى بكر وعمر وعثمان إجماعا لم يتهيأ مثله لعلىّ ، فانه استشهد وأهل الشام لم يبايعوه قط . ومع هذا فقد سبَّ بعضُ شيعته أهل الشام بحضرته فنهاه علىّ وقال : لا تسبوّهم فان فيهم الأبدال . وقال مرة أخرى : إخواننا بغوا علينا . وقال الله تعالى (الحجرات ١٠) : ﴿ إنما المؤمنون إخْوةٌ فأصلحوا بين أخويكم ﴾

وبالجملة خلافة علىّ حق ، وهو إمام راشد ، وإن تأخر عن بيعته طائفة كبيرة فانما الاعتبار بجمهور أهل الحلّ والعقد

قال[1] « والخلاف الخامس فى فدَك والتوارث ، ورووا عن النبى ﷺ : لا نورث ما تركناه صدقة » . قلنا : هذا اختلاف أيضا فى مسألة شرعية ، وقد زال الاختلاف فيها ، والخلاف فيها دون الخلاف فى ميراث الإخوة مع الجد والعم ، والحمارية ، وميراث الجدة مع ابنها ، [وحجب الأم الأخوين ، وجعل الجد مع الأم كالأب[2]] ونحوذلك ، فاختلافهم / فى هذه المسائل [أعظم لوجوه : أحدها أنهم تنازعوا فى ذلك[2]] ثم لم يتفقوا ، لأنهم ما روى لهم [فيها] من النصوص [مثل] ما روى لهم فى أن النبى لا يورث . وأيضا فان الخلاف فى هذا لا يتكرر ، بل هى قضية واحدة ، وفى مال قليل ، وقد أعطاهم أبو بكر وعمر من مال الله بقدر الميراث مرات ، وإنما يهوّل هذه القضيةَ أهل الجهل والشرّ ، فقد استخلف علىّ بعد ذلك وصارت فدَكُ وغيرها تحت حكمه وما أعطاها أولاد فاطمة ، ولا قسم تركة النبى ﷺ بين الورثة ، فهلاّ أزال هذه المظلمةَ على رأيكم[3] ؟ !

١٨٨

قال[1] « والخلاف السادس فى قتال مانعى الزكاة ، قاتلهم أبو بكر ، واجتهد عمر فى خلافته فردَّ السبايا والاموال إليهم ، وأطلق المحبوسين » . قلنا : هذا من الكذب البيّن ، فان أبا بكر وعمر اتفقا على قتالهم كما فى الصحيحين ، واحتجا بقوله ﷺ « أُمرت أن

---

(١) أى الرافضى المردود عليه ، وهو ينقل عن الشهرستانى الذى تقدم التعريف به فى ص ٩٥ (٢) عن الاصل ٣ : ٢٣٠

(٣) انظر لمسألة فدك والارث ص ١٩٥ - ٢٠٠

أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله . فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » وقال أبو بكر : من حقها الزكاة ، فقاتلهم بموافقة سائر الصحابة له ، ثم أقر أولئك بالزكاة بعدُ ، وما سبيَ لهم ذرية ، ولا حبس منهم أحدا ، ولا كان بالمدينة حبس فى عهد أبى بكر ، فكيف يموت وهم فى حبسه ؟

ثم قال[1] فى الخلاف السابع ، فى تنصيص أبى بكر على عمر بالخلافة « فمن الناس من قال ولَّيتَ علينا فظاً غليظا » فيقال : إنَّ جَعْل مثل هذا خلافاً من أبرد الأشياء وأدلها على جهل المتكلم وهواه ، فقد طعن بعض الصحابة فى تأمير أسامة وأبيه فكان ماذا ؟ ثم إن المنكِر كان طلحة ، وقد رجع فكان من أشدّ الناس تعظيما لعمر[2]

[وقوله[1] « الخلاف] الثامن الشورىٰ ، واتفقوا بعد الاختلاف على عثمان » . قلنا : وهذا من الكذب الذى هو هِجِّيرا كم[3] ، فما اختلف أحد فى بيعة عثمان ، وقد بقى عبد الرحمن يشاور الناس ثلاثة أيام ، وأخبر أن الناس لا يعدلون بعثمان ، ولو اختلفوا لَنُقل كما نُقل قول الانصار منا أمير ومنكم أمير يوم السقيفة . قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : لم يتفق الناس / على بيعة كما اتفقوا على بيعة عثمان ١٨٩

قال[1] « ووقعت اختلافات كثيرة ، منها ردُّ عثمان الحَكَمَ الى المدينة » . قلنا : مثل هذا إن جعلتَه خلافا فاجعل كلَّ حُكم حَكم به خليفةٌ وخالفه غيره خلافا ، فهو شىء لا ينحصر[4]

قال[1] « ومنها تزويجه مروانَ بابنته وإعطاؤه خُمسَ غنائم إفريقية ، وهى مائتا ألف دينار » . قلنا وأى شىء من الاختلاف فى تزويجه بابنته ، ومن الذى نقل أنه أعطاه

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) ومن أعظم قربات أبى بكر الى الله ، ومن أنبل أعماله فى تاريخ البشر وأدلها على بعد نظره ومعرفته بأقدار الرجال ، استخلافه عمر ابن خطاب

(٣) الهجيرى : الهذيان من النائم والمريض ، والثرثرة ، والقول السيىء

(٤) وانظر لذلك ص ٣٩٥ - ٣٩٤

هذا المال[١] ؟ ونحن لا ننكر أن عثمان كان يحبُّ أقاربه ويصلهم ويعطيهم ، وقد ولَّى عليٌّ أقاربه وشيعته وأعطاهم[٢] ، وقاتل باجتهاده ، وجرت أمور صعبة ، وكلاهما من أهل الجنة وليسا بمعصومين ، وما فعلاه فمن مسائل الاجتهاد والخلاف

وقال[٣] « ومنها إيواؤه ابن أبي سَرْح بعد أن أهدر النبي ﷺ دمه[٤] » . قلنا : الذي أهدر دمه هو الذي حقن دمه وعفا عنه بشفاعة عثمان ، فلا مَلامَ إذن . وقد كان هاجر وكتب الوحيَ للنبي ﷺ ثم ارتدَّ ولحق بالمشركين وافترى على النبي ﷺ فأهدر دمه ، فلما كان يوم الفتح أتى به عثمان فأعرض عنه النبي ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، بايعْ عبدَ الله . فأعرض عنه مرتين أو ثلاثا ، ثم بايعه ، ثم قال : أما كان منكم رجل رشيد ينظر اليَّ وقد أعرضتُ عن هذا فيضرب عنقه ؟ فقال رجل [من الانصار[٥]] هلاّ أو مضتَ اليّ ؟ فقال : « ما ينبغي للنبي أن يكون له خائنة الأعين » . ثم إنه حسُن إسلامه ، ولم يؤثر عنه بعدها إلا الخير . وكان محمود النقيبة فى مغازيه ، وقد كان غيره أشدَّ عداوة كصفوان وأبي سفيان ، وقال تعالى (الممتحنة ٧) : ﴿ عسى اللهُ أن يجعلَ بينكم وبين الذين عاديتم منهم مَوَدَّة ، والله قديرٌ ﴾ على تطييب القلوب ﴿ والله غفور رحيم ﴾

قال[٣] « الخلاف التاسع فى زمن عليّ بعد الاتفاق عليه ، فخرج طلحةُ والزُّبير . ثم الخلاف بينه وبين معاوية وحربُ صفين وغدرُ عمرو بأبي موسى الاشعري[٦] . ثم خلاف المارقين[٧] . وبالجملة كان عليٌّ على الحق والحقُّ معه ، وظهر فى زمانه الخوارج عليه مثل

---

(١) انظر لادحاض هذه الفرية (العواصم من القواصم) ص ١٠٠ - ١٠٢

(٢) انظر ص ٣٦٩ - ٣٧٠

(٣) أي الرافضي المردود عليه

(٤) انظر لابن أبي سرح ص ٣٧٦ - ٣٧٧ (٥) عن الاصل ٣ : ٢٣٨

(٦) صحة القول فى التحكيم فى (العواصم من القواصم) ص ١٧٢ - ١٨١

(٧) أي الخوارج ، ومن صفوفهم مرقوا ففرّط أولئك وأفرط هؤلاء

١٩٠ الأشعث بن قيس ومسعر بن فدكى [التميمى] وزيد بن حصن / الطائى [السنبسى] - وظهر فى زمانه الغُلاة كعبد الله بن سَبَأ [١]، ومن الفرقتين ابتدأت البدع والضلال [٢] » .

فنقول أيضا : وبالجملة فكان الثلاثة قبله على الحق والحق معهم ، وإلا فتخصيص علىّ بذلك دعوى بلا برهان . وقولك « وقع الاختلاف عليه بعد الاتفاق » فمن المعلوم أن كثيرا من المسلمين ما بايعوه ، كالشاميين برمّتهم ، وطائفة من أهل المدينة ، وكثير من المصريين ، وأهل المغرب ، وغير ذلك . ثم تعرَّض بالطعن على طلحة وذويه من غير أن يذكر لهم عذراً ولا رجوعا . وأهل العلم يعلمون أنهم لم يقصدوا حربَ علىّ ولا علىّ قصد حربهم [٣] ، لكنْ وقعَ القتالُ بغتةً ، فإنهم [٤] تعاتبوا واتفقوا هم وعلىّ على المصلحة ، وإقامة الحدّ على قَتَلة عثمان ، فتواطأت القتلة على إقامة الفتنة إذن ، كما أقاموها أولا [٥] ، فحملوا على طلحة والزبير وعسكرهما ، فحملوا [٤] دفعا للصائل ، فأشعر القتلةُ علياً أنهما [٤] حملا عليه ، فحمل علىّ دفعا عن نفسه [٦] ، فكان كلٌّ منهم قصدُه دفع الصيال ، لا الابتداء بالقتال . ولكن الرافضة بهائم ، فلا فى النقل يَصْدُقون ، ولا للصدق يقبلون ، أتباعُ كل ناعق ، يعادون سادة الصحابة ، ويوالون أعداء الاسلام والتتار ، ويستعينون بهم على أذية أهل السنة وعامتهم ، ولهم اليد الطولىٰ فى خراب العراق وغيرها كما فعل ابنُ

---

(١) الذى اخترع للشيعة عقيدة أن عليا وصىّ محمد ﷺ كما كان يوشع وصى موسى (انظر ص ٣٠٧) . وجاءهم بعده مخترع آخر وهو شيطان الطاق محمد بن جعفر الرافضى الذى ابتدع أكذوبة أن الإمامة معهود بها الى أشخاص بأعيانهم

(٢) وما يقال فى فرقة الغلاة يصدق على عامة الشيعة من زمن الصفويين الى الآن ، فقد قرر خاتمة علمائهم المامقانى فى كتابه (تنقيح المقال) أن ما كان به الغلاة غلاة هو اليوم من ضروريات المذهب

(٣) تقدم بسط ذلك فى ص ٢٢٢ الى ص ٢٤٤

(٤) أى طلحة والزبير وجماعة عائشة (٥) أى فى البغى على عثمان

(٦) انظر التعليق على (العواصم من القواصم) ص ١٥٦ - ١٥٧

العلقمى الوزير وكاتب هلا كو وقوّى عزمه حتى وطىء البلاد وأباد العباد ، وأجرى السيول من الدماء وسبى الحريم والعلويات والعباسيات[1] ، ونشأ فى الكفر والشرك أطفالُ المسلمين ، فهم خبيثة سوء للاسلام وأهله ، يعظمون الملاحدة وغلاة الرافضة ، ويبغضون أصحاب رسول الله ﷺ ، فهم كما قال الله تعالى (النساء ٥١) : ﴿ ألم ترَ إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجِبْت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا ﴾ فكيف الحيلة فيمن يحتجُّ علينا بالكذب المحض ، ولا يقبل من المنقولات إلا ما وافق هواه جهلا بمعرفة الاسانيد وصناعة الحديث ، فاذا قال قائلهم قولا من الصدق أو الكذب لا يطالبونه بحجته من الكتاب والسنَّة ، ولا يلتفتون إلى ما يعارضه أصلا ، وإذا / خاطبهم المخالف واحتجَّ عليهم بالسُّنَن الثابتة كذَّبوها هوًى وعناداً ، أو بالآيات حرَّفوها[2] . فان قوىَ نفَسُه وخافوا منه أدنىٰ خوف قالوا : صدقتَ والحقُّ ما قلتَ ، وبهذا ندين لله تعالى، وتبرَّأوا من الإمامية فى الحال[3] . فمن الذى ينتصف من هؤلاء المنافقين فى المناظرة ، [وهم] الذين قد أصَّلوا لهم ثلاثة أُصول : أحدها أن أئمتهم معصومون . الثانى أن كلَّ ما ينقلونه فانه نقل عن النبى ﷺ . والثالث أن إجماع العترة حجة . وهؤلاء هم العترة فصاروا بهذا لا يخرجون الى دليل ولا تعليل ، فسُلبوا خاصية التفقه والتحقيق ، وعدموا العلمَ والتوفيق ، فلا تجدهم ينفردون بمسألة فى دينهم إلا وعمدتهم فيها على هذه الأصول الثلاثة المردودة بالكتاب والسنَّة والعقل وإجماع الطوائف سواهم .

قال الرافضى « الفصل الثالث فى (الأدلة) على إمامة علىّ فنقول : يجب أن يكون الإمام معصوما ، ومتى كان ذلك كان الإمام هو علىّ ، لأن الانسان لا يمكن أن يعيش مفرداً لافتقاره فى بقائه الى مأكل ومَلْبَس ومسكن ، فيضطر الى مساعد ليتم قيام النوع .

١٩١

(١) انظر ص ٣٢٥ - ٣٢٨

(٢) بسوء التأويل الذى يزيلها عن مواضعها

(٣) كما فعلوا فى (مؤتمر النجف) زمن نادر شاه سنة ١١٥٦ هـ

ولما كان الاجتماع فى مظنَّة التغالب والتغابن بأن كلَّ واحد قد يحتاج الى ما فى يد غيره، فتدعوه القوة الشهوانية الى أخذه قهراً ، فيؤدى الى الهرج والفتن ، فلا بدَّ من نصب إمام معصوم يصدُّهم وينصف ويوصل الحقَّ الى ذويه ، لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ، وإلا لافتقر الى إمام آخر ، لأن العلة المحوجة الى نصبه هى جواز الخطأ على الأمة ، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج الى إمام ، فان كان معصوماً فهو الإمام ، وإلا لزم التسلسل . وأبو بكر وعمر وعثمان ما كانوا معصومين اتفاقا ، وعلىٌّ معصوم فيكون هو الإمام » فالجواب نقول : الرسول هو المعصوم ، وطاعته هى الواجبة فى كل وقت على الخلق ، وعلمُ الأمة بأوامره أتمّ من علم البعض بأوامر المنتظر . فهذا رسول الله ﷺ هو الإمام المعصوم ، وأوامره معلومة فاستغنت الأمة به وبأوامره وبعلمه عن كل أحد ، وأولو الأمر منفذون لدينه ليس إلا .

١٩٢ ومعلوم قطعا أنه كان نوّابه فى اليمن وغيرها يتصرفون/فى الرعية باجتهادهم وليسوا بمعصومين ولم يتولَّ على الامة من ادُّعيتْ له سوى علىّ ، وكان [من] نوّابه على رعيته بالبلاد النائية مَن لا يدرى بما أمر ولا بما نهى ، بل كانوا يتصرَّفون بما لا يعرفه هو

ثم الإمام الذى وصفته لا يوجد فى زماننا ، مفقود غائب عندكم ، ومعدوم [لا حقيقة له[1]] عند سواكم ، ومثله لا يحصل به شىء من مقاصد الإمامة ، بل الإمام الذى يقوم وفيه جهل وظلم أنفع لمصالح الأمة ممن لا ينفعهم بوجه ، والامام يُحتاج اليه للعلم ليبلّغه وللعمل ليُطاع فى سلطانه

وقولك « لا بدَّ من نصب إمام معصوم » أتريد أنه لابد أن يخلق الله ويقيم معصوماً ، أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك ؟ وغاية ما عندكم أن تدّعوا عصمة علىّ ، لكن الله ما مكنه فى زمن الثلاثة بل ولا فى خلافته ، فيكون الله عندكم قد أيّد الثلاثة الظلمة — بزعمكم — [حتى فعلوا ما فعلوه من المصالح ، ولم يؤيده حتى يفعل ذلك[2]] وحينئذ فما خلَقَ [اللهُ[2]] هذا المعصوم المؤيدَ الذى اقترحتموه على الله . وإن قلتم إن

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٤٧ . وانظر للمعدوم الذى لا حقيقة له ص ٣١ و ٩٧ و ١٥٥ و ١٧٣ - ١٧٥ و ٤٠٨

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٥٠

الناس يجب عليهم إعانته و إقامته ، قلنا : فما فعلوا ذلك ، عصوا أو أطاعوا ، فما حصل به مقصود . بل نقول : إذا كان ما حَصَلَ [١] مجموعُ ما به تحصل المقاصد ، بل فاتَ كثيرٌ من شروطها ، فلِمَ لا يجوز أن يكون الفائت هو العصمة ؟ وإذا كان المقصود فائتا — بعدم العصمة أو بعجز المعصوم — فلا فرق [بين عدمها بهذا أو بهذا [٢]] فمن أين يُعلم بدليل العقل — كما ادعيتَ — أنه يجب على الله أن يخلق إماما معصوما ؟ وان كان خَلَقه فأين المصلحة واللطف به وقد أنكره الجمهور ومقتوا شيعته ووقع به من الشر أشياء . فدع عنك خدعة المعتزلة الذين يوجبون على الله ذلك بعقولهم الصغيرة ، وغلطوا من حيث لم يفرّقوا بين المصلحة العامة الكلية و بين المصلحة الجزئية

وقول الرافضة من جنس قول النصارى حيث قالوا : إن الإله تجسّد ونزل أو أنزل ابنه ليُصلب ويكون الصَّلب مغفرة لذنب آدم ليدفع الشيطان بذلك ، فقيل لهم : اذا كان قتله وصلبه و تكذيبه من أعظم الشرّ والضلال يكون قد أراد أن يزيل ذنبا صغيرا بذنب هو أكبر منه / بكثير ، وهو مع ذلك لم يغير الشرّ بل زاده ، فكيف يفعل ذلك لمقصود فوقع ضدُّ المقصود ؟ !

١٩٣

وقولك « إذا كان الانسان مدنيا بالطبع وجب نصبُ المعصوم ليزول الشرّ عن أهل المدينة » فنقول : [هل تقولون إنه [٣]] لم يزل فى كل مدينة [خلقها الله [٣]] معصوم يدفع ظلم الناس ، أم لا ؟ [فان قلتم بالأول كان هذا مكابرة ظاهرة ، فهل فى بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب معصوم ؟ وهل كان فى الشام عند معاوية معصوم ؟ [٣]] و إن قلت له نواب فى المدائن كلها كابرتَ الحسّ ، و إن قلت فى البعض ، قيل فما الفرق إذا كان واجبا على الله ، والحاجة سواء ؟ ولو سلّمنا أفتقول بعصمتهم أم لا ؟ فان كانوا غير معصومين فأين نفع أهل المدائن بالإمام وهم يصلّون خلف غير معصوم ويطيعونه ؟ فان

---

(١) أى لم يحصل (٢) عن الاصل ٣ : ٢٥٠

(٣) عن الاصل ٣ : ٢٥٢

قيل ترجع الأمور الى المعصوم ، قلنا : لو كان قادرا — كأبى بكر وعمر وغيرهما — لم يتمكن من إيصال العدل إلى الكل ، وقد لا يجد لكل بلد عادلا قويّاً ، فاذا لم يجد سقط عنه ، فكيف (يجب) على الله ذلك ؟ ! كيف والمعصوم عندكم عاجز ، وعندنا معدوم ! (١)

ووجه آخر أن يقال : صَدُّه [غيرَه (٢)] عن الظلم ، وإنصافه الرعية ، فرعٌ على منع ظلمه واستيفاء حقه . فاذا كان عاجزا مقهورا عن دفع الظلم عن نفسه فما الظنُّ برعيته ؟ كيف وهو عندكم خائف لا يمكنه الظهور من أربعمائة وستين سنة خوفا من القتل . والله لا يقع منه ظلم ، ولا يُخلُّ بواجب ، فقد فعل الواجب ، ومع هذا فما خَلَقَ ما تحصل به [هذه (٢)] المصالح المقصودة من المعصوم ، فان كانت هذه المصالح تحصل بمجرّد خلقه — وهى لم تحصل — لزم أن لا يكون خَلْقُه واجبا ، وإن كانت لا تحصل إلا بخَلْقه وخَلْق أمورٍ أخرى [حتى يحصل بالمجموع المطلوب (٢)] فما خلقَ ذلك المجموع ، والإخلال بالواجب ممتنع عليه [فى (٢)] القليل والكثير ، فلزم على التقديرين أنه لا يجب عليه خلقُ الموجب لهذه المطالب [وإذا لم يجب عليه ذلك فلا فرق بين أن يخلق معصوما لا يحصل به ذلك ، وبين أن لا يخلقه فلا يكون ذلك واجبا عليه ، وحينئذ (٢)] فلا يلزم وجوده ، [فالقول بوجوب وجوده باطل على كل تقدير (٢)] . وإن قيل : الله [فعل] ما يجب عليه من خلق المعصوم ، لكن الناس فوّتوا المصلحة بمعصيتهم له ، قيل أولا : إذا كان

---

(١) لأن جميع الدلائل الشرعية والعقلية والتاريخية التى فى أيدينا عن آخر من يدّعون عصمته تدل على أنه لم يخلق ، ويوم وقعت وفاة أبيه وحررت تركته لم تقل زوجة من أزواج المتوفى ولا أمة من إمائه إن له ولداً منها ، وحجزت أزواجه وإماؤه فى منزل مدة العدة على احتمال أن تكون حاملا فتلد ، فمضت مدة العدة ولم يولد له أحد . والمنزل الذى يزعمون أن فيه سردابا كان من يوم وفاة الحسن العسكرى تحت تصرف أخيه جعفر وكان جعفر على يقين بأنه ما كان ولم يكن لأخيه ولد . وللعلويين نقابة ونقيب وسجل للمواليد ، وليس فيه أى ذكر لمولود ينسب الى الحسن العسكرى . انظر ص ٣١ و٩٧ و١٥٥ و١٧٣ - ١٧٥ و ٤٠٦

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٥٣

يعلم أن الناس لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة ، بل يعصونه فيعذَّبون ، لم يكن خلقه واجبا ، بل ولا حكمة ، على قولهم . ويقال ثانيا : ليس كل الناس عصاة ، بل بعضهم عصوه ومنعوه و بعضهم يؤثر طاعته ومعرفة ما يقوله ، فكيف لا يمكّن هؤلاء من طاعته ؟ فان قيل : أولئك الظلمة / منعوا هؤلاء ، قيل : فان كان الربُّ قادراً على منع الظَّلمه فهلاّ منعهم [على قولهم[1]] ، وإن لم يكن [ذلك[1]] مقدوراً فهو يعلم أن حصول المصلحة غير مقدورة فلا يفعله ، فلمَ قلتم على هذا [التقدير[1]] إنه يمكن خلقُ معصوم غير نبيّ ؟ فهذا لازم لكم . فان قلتم ان الله خالق أفعال العباد أمكنه صرفُ دواعى الظلمة حتى يُطاع ، وإن قلتم ليس هو خالق أفعال العباد ، قيل : فالعصمة إنما تكون بأن يريد الفاعل [الحسنات[1]] ولا يريد السيئات ، وهو عندكم لا يقدر أن يغير إرادة عبده ، فلا يقدر على جعله معصوما ، فبطل المعصوم على أصل القدَرية ، إذ العصمة أن يريد العبد الحسنات فقط ، فاذا كان هو المحدِث لإرادة نفسه فالله عندهم لا يقدر على إحداث إرادة أحد امتنع منه أن يجعل أحداً معصوما . وإذا قالوا يخلق ما تميل به إرادته الى الخير ، قيل : إن كان ذلك مُلجئا زال التكليف ، وإلا لم ينفع . وإن كان ذلك مقدورا عندكم فهلاّ فعل ذلك بجميع العباد فانه أصلح لهم إذا أوجبتم عليه فعل الأصلح [بكل عبد[1]] ، وذلك لا يمنع الثواب عندكم كما لا يمنعه فى حق المعصوم

١٩٤

وجه ثامن أن يقال : حاجة المرء الى تدبير بدنه بنفسه أعظمُ من حاجة المدينة الى تدبير رئيسها ، وإذا كان اللهُ لم يخلق نفس الانسان معصومة فكيف يجب عليه أن يخلق رئيسا معصوما ، مع أن الإنسان لا يمكنه أن يكفر بباطنه و يعصى بباطنه

وجه تاسع أن يقال : [هل] المطلوب من المعصوم إعدام الفساد ، أم تقليله ؟ فالأول ما وقع فى العالَم ، والثانى يحصل بلا معصوم كزمن أبى بكر وعمر أكثر مما حصل بعليّ أو مثله ، وحصل بسائر الخلفاء ما حصل بسائر الأئمة الاثنى عشر ، كما قيل : ستون سنة

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٥٤

من إمام جائر خيرٌ من ليلة بلا إمام

وقولك « ولو لم يكن الإمام معصوما لافتقر الى إمام معصوم » فنقول : لمَ لا يجوز أن يكون إذا أخطأ الإمام كان فى الأمة من ينبهه بحيث لا يحصل اتفاق الكل على الخطأ كما إذا أخطأ أحد الرعية نبهه إمامه أو نائبه وتكون العصمة ثابتة للمجموع بحيث لا يحصل اتفاقهم على الخطأ كما يقوله أهل السنّة / والجماعة ؟ ونظيره أن كل واحد من أهل خبر التواتر يجوز عليه الخطأ والكذب ولا يجب ذلك على المجموع فى العادة ، فاثبات العصمة للمجموع أولى من إثباتها للواحد ، وبذلك يحصل المقصود من عصمة الإمام [فلا تتعين عصمة الامام[1]] . ومن جهل الرافضة أنهم يوجبون عصمة واحد من المسلمين ويجوّزون على مجموع المسلمين — إذا لم يكن فيهم معصوم — الخطأ ، وقد ذكر غيرُ واحد أن أول من ابتدع الرفضَ والقولَ بالنصّ على عليّ وعصمته كان زنديقا أراد إفساد الدين ، وأراد أن يصنع [بالمسلمين[2]] كما صنع بولص بالنصارى ، فلم يتأتَّ له ما تأتَّى لبواص لضعف عقول النصارى كلهم ، [فان المسيح ﷺ رُفع ولم يتّبعه خلقٌ كثير يعلمون دينه ويقومون به علما وعملا[2]] فلما ابتدع [بولص[2]] الغلوّ فى المسيح اتّبعه خلق ودخلت معهم ملوك[3] فأنكر [عليهم[2]] طائفة فقتلهم الملوك ، وبعضهم داهن الملوك واعتزلوا فى الصوامع . وأمّتنا هذه ولله الحمد لا تزال منها طائفة ظاهرة على الحق [فلا يتمكن ملحد ولا مبتدع من إفساده بغلوّ أو انتصار على الحق ، ولكن يضلّ من يتبعه على ضلاله[2]]

١٩٥

وأيضا فنوّابه[4] غير معصومين فى الجزئيات ، وهم الذين يفصلون [فى] غالب أمور

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٥٥

(٢) عن الاصل ٢ : ٢٦١

(٣) أولهم قسطنطين الكبير (٢٧٤ - ٣٣٧ م) وهو فلاويوس والريوس آورليوس كلاوديوس الذى تنسب اليه مدينة القسطنطينية ، وكانت قبل ذلك تسمى (بيزانس)

(٤) أى نوّاب المعصوم الذى يدّعونه

الناس فى الدنيا ، بل بسائرها . بقيت العصمة فى الـكليات ، والله قادر على أن ينص على الـكليات بحيث لا يحتاج فى معرفتها الى الإمام ، وقادر أن يجعل نصَّ النبي ﷺ أكمل من نصّ الإمام ، فاستغنينا عن [عصمة [1]] الإمام فى الـكليات والجزئيات

ثمَّ خبِّرْنا : ما عصمةُ الإمام ؟ أهى فعله للطاعات باختياره ، وتركه للمعاصى باختياره ، مع أن اللهَ [عندكم [1]] لا يخلق اختياره ؟ أم هى خلقُ الإرادة له [أو [1]] سلبُه القدرة على المعصية ؟ وعندك [أن [1]] الله لا يخلق اختيارنا ، فلزمك أن الله لا يقدر على خلق معصوم . وإن نقضتَ قولك فى القدر لزمكَ أن يكون المعصوم لا يُثاب على طاعة

وقولك « ليس بمعصوم غير علىّ اتفاقاً » ممنوع ، بل كثير من العبّاد والعامّة يعتقدون عصمة شيوخهم مثلـكم [مع اعتقادهم أن الصحابة أفضل منهم ، فاعتقادهم ذلك فى الخلفاء من الصحابة أولى [2]] ، والاسماعيلية يعتقدون عصمة أئمتهم [وهم غير الاثنى عشر [2]] ، وأتباع بنى أمية كانوا يقولون : إن الخليفة لا حساب عليه ولا عذاب . ومن كان اعتقاده أن كل ما يأمر به الإمام فانه يجب طاعته [فيه] لم يحتج الى معصوم ويقول : يكفيني عصمة الإمام الذى اقتديتُ به أو شيخى أو أمـيرى ، ويقرأون قوله تعالى (النساء ٥٩) : ﴿ أطيعوا اللهَ وأطيعوا الرسولَ وأُولى الأمر منـكم ﴾ . فان قلتَ هؤلاء لا يعتدُّ بخلافهم لم يُسمع منك ، فانهم اقتدوا بموجود ، بخلاف منتظَركم المعدوم الذى ما انتفعتم به بحال .

١٩٦ / وأيضا فما فى أصحاب رسول الله ﷺ من قال بعصمة علىّ ، ولا فى التابعين ولا أئمة العلم ، وإنما انفرد بهذا جهلةُ الإمامية ، كما انفرد بتـكفيره ضُلّال الخوارج ، و بتفسيقه خلقٌ من النواصب

ويقال لـكم : إما أن يجب وجود المعصوم ، أو لا . فان لم يجب بطل قولـكم ، وإن وجب لم نسلّم أنه علىٌّ دون الثلاثة قبله . بل إن كان هذا القول حقا لزم أن يكون

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٦١

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٦٢

[المعصوم] أبا بكر وعمرَ ، فان أهل السنة متفقون على تفضيلهما عليه ، و إن كانت العصمة منتفية [عنهما] فهى عنه أبعد . وهذا كنبوَّة موسى وعيسى ، فان المسلمين لا يسلّمون بنبوَّتهما إلاّ مع نبوَّة محمد ﷺ ، وكذلك لا نسلّم إيمانَ عليّ إلا مقرونا بايمان الثلاثة ، ولا ننفى العصمة عنهم إلا مقرونة بنفيها عن عليّ . فما قولك « إمامةُ عليّ ثابتة بالإجماع بخلاف الثلاثة » إلاّ كقول اليهود نبوَّة موسى ثابتة بالإجماع بخلاف نبوَّة محمد ، و إلاّ كقول النصارى : الإلهيّة منتفيةٌ عن موسى و محمد بالإجماع و تَنازَعْنا فى عيسى و إلاهيته . فنحن نعلم بالضرورة أنه ليس لعيسى مزية يستحقُّ بها الإلهية دون موسى ومحمد ، كما نقطع أن عليا رضى الله عنه ليس له مزية يستحق بها العصمة دون الثلاثة . ونسألك : من أين علمتَ عصمة عليّ دون الثلاثة ؟ فان قلت بالإجماع على انتفاء عصمة سواه ، قلنا : إن لم يكن الإجماع حجة أبطلتَ قولك ، و إن كان حجة فى إثبات عصمة عليّ التى هى الأصل أمكن أن يكون حجة فى المقصود بعصمته من حفظ الشرع ونقله ، فأنت تحتج بالإجماع ولا تقبل كون الإجماع حجة . و إن ادَّعيت التواتر عندكم عن النبى ﷺ فى عصمته فهو كدعواك تواتر النصّ على إمامته . وأيضا فالإجماع عندكم ليس حجة إلا أن يكون قول المعصوم فيه ، فان لم يعرفوا ثبوت المعصوم إلا به لزم الدور ، فانه لا يُعرف أنه معصوم إلا بقوله ، ولا يعرف أن قوله حجة إلا إذا عُرف أنه معصوم ، فلا يثبت واحدٌ منهما ، وترجع حقيقةُ قولكم فلان معصوم لأنه قال : أنا معصوم وغيرى ليس بمعصوم ، وهذا كل أحد يمكن أن يقوله ، وهذا كقول القائل أنا صادق فى كل ما أقوله ، فان لم يُعلم صدقُه بغير قوله لم يُعلم صدقه فيما يقوله

١٩٧ وادَّعت الاسماعيلية مثل هذا ، فادعوا / أن الامامَ المعلمُ المعصوم ، وقالوا : إن طرق العلم — بالسمع و العقل — لا يعرف صحتها إلا المعصوم و بتعليمه . فاذا طولبوا بتعيين معصوم و بالدليل على أنه معصوم دون غيره لم يأتوا بحجة أصلا وتناقضت أقوالهم

ولو تنازلنا ورضينا بقول عليّ [إنى معصوم[1]] فمن الذى نقل عنـه أنه قال إنى

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٤

معصوم ؟ بل المتواتر عنه خلاف ذلك ، وأنه أقرَّ قضاته على أن يحكموا بخلاف رأيه ، وصحَّ عنه أنه قال : اجتمع رأيي ورأى عمر فى أمهات الأولاد أن لا يُبَعن ، وقد رأيتُ الآن أن يُبَعن . فقال له قاضيه عبيدة السلماني : رأيك مع عمر فى الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك فى الفرقة . وكان شريح يقضى باجتهاده ولا يراجعه ، وهو يقرُّه على ذلك . وكان يفتى ويحكم باجتهاده ، ثم يرجع عن ذلك باجتهاده . وهذه أقواله فى ذلك ثابتة عنه بأصحّ الأسانيد

قال الرافضى « ويجب أن يكون الإمام منصوصا عليه ، لما بيَّنَّا من بطلان الاختيار ، فانه ليس بعض المختارين لبعض الأئمة أولىٰ من البعض المختار لآخر ، وإلاَّ أدَّى الى التنازع والتشاجر . وغير عليّ من أئمتهم لم يكن منصوصا عليه بالإجماع ، فتعين أن يكون هو الإمام » . قلنا : الجواب بمنع المقدمتين . فقد ذهب خلقٌ من السلف والخلف إلى النصّ على أبى بكر ، وذهبت طائفة قليلة إلى النصّ على العبّاس ، فأين الإجماع ؟

ثم نقول : لا يخلو إما أن يعتبر النصّ فى الإمامة ، أو لا . فان اعتبر منعنا المقدمة الثانية وقلنا : النص لأبى بكر . وإن لم يعتبر بطلت المقدمة الأولى

ثم الإجماع عندكم ليس بحجة ، وإنما الحجة قول المعصوم ، فيعود الأمر إلى إثبات النص بقول الذى تدعى له العصمة ، فلا يثبت نص ولا عصمة ، بل بقول قائل : أنا معصوم ، وأنا الذى نصَّ عليَّ

ويقال : ما تعنى بقولك : يجب أن يكون [معصوما[1]] منصوصاً عليه ؟ أتعنى أنه لا بد من أن يقول : هذا الخليفة من بعدى ؟ أم لا يصير إماما حتى تعقد له الإمامة مع ذلك ؟ فان قلت بالأول ، قيل : لا نسلّم وجوب النصّ بهذا الاعتبار . والزيدية مع الجماعة تنكر هذا النص ، وما هم — بل ولا نحن — بمتهَمين على عليّ

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٦

وقولك « إذا لم يكن كذلك أدّى الى التنازع والتشاجر » فيقال : النصوص التى تدل على أولويته مع النظر والاستدلال يحصل بها المقصود . ثم اذا كانت الأدلة واضحة فى أولويته كفت ، وكذلك كان الصدّيق . ومن نازعَ من آحاد الأنصار فما نازع / فى أن أبا بكر أفضل ، و إنما رام التقدم مع وجود الأفضل . فان قيل : اذا كان لهم [هوًى[1]] منعه دلالةُ النصوص ، قيل : و إذا كان لهم هوًى عصوا النصوص كما ادّعيتم عليهم ، فمع قصدهم الحق يحصل المقصود ، ومع العناد لا ينفع النص . ثم إن كان الإمام معصوماً فنوّابه خلق[2] ، ولا عصمة لهم ، فالحاجة باقية . وأيضا فنصُّ الرسول على إمام بعده كتوليته واحداً فى حياته ، ونحن لا نشترط العصمة لا فى هذا ولا فى هذا

١٩٨

ثم إنكم أوجبتم النص قطعا للتشاجر المفضى الى الفساد الكبير ، فوقع الأمر بالعكس فان أبا بكر تولى ، ثم عمر ، ثم عثمان ، مع انتفاء الفساد والتشاجر ، ووقع بعضه فى آخر أيام عثمان . و إنما اشتدَّ وعظم فى أيام من ادّعيتم له النصَّ والعصمة . فما أصّلتموه حصل معه نقيض المقصود ، وحصل المقصود بدون وسيلتكم

ونقول : النص يزيل الفساد ويكون على وجوه : أحدها إخبار النبى ﷺ بولاية شخص ويثنى عليه فى ولايته فتعلم الأمة أنه إن تولى كان محموداً فيرتفع النزاع و إن لم يقل : ولوه . وهذا الخبر وقع لأبى بكر وعمر . الثانى أن يخبر بأمور تستلزم صلاح الولاية ، وهذه النصوص وقعت فى خلافة أبى بكر وعمر بفتح فارس والروم وغير ذلك . الثالث أن يأمر من يأتيه بعد موته بأن يأتى شخصا فيدل [ذلك] على أنه الخليفة من بعده ، وهذا وقع لأبى بكر . الرابع أن يهمَّ بكتابة عهد بالخلافة ثم يقول «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» فوقع كما أخبر . الخامس أن يأمر بالاقتداء من بعده بشخص فيكون هو الخليفة بعده . السادس أن يأمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين من بعده ويجعل خلافتهم إلى مدة معينة ، فيدل على أن المتولين فى تلك المدة هم الخلفاء الراشدون والمهديون . السابع أن يخصَّ

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٦ (٢) أى كثيرون

شخصا بأمور تقتضى أنه هو المقدم ، وهذا موجود فى أبى بكر . الثامن أن ترْكَ النصِّ أولى بالرسول ، لأنه إن كان النص ليكون معصوما فلا معصوم بعده ، وإن كان بدون العصمة فقد يحتج بالنص على وجوب اتباعه فى كل ما يقول ولا يمكن أحداً / بعد موت ١٩٩ الرسول مراجعة الرسول ليردَّه أو يعزله ، بخلاف من ولاّه فى حياته فانه إذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسولَ بيانُ خطأه وعزَله ، ولو نص الرسول بعده أيضا على معيَّن لنأخذ عنه الدين [كما تقول الرافضة [1]] بطلت حجة الله إذ ذاك ، ولا يقوم به غير الرسول لأنه لا معصوم إلا هو . الجواب التاسع أن النصَّ على الجزئيات لا يمكن ، والكليات قد نصَّ عليها . فلو نص على معيَّن وأمر بطاعته فى تعيين الكليات كان هذا باطلا ، وإن أمر بطاعته فى الجزئيات — سواء وافقت الكليات أو خالفتها — كان باطلا ، وإن أمر بطاعته فى الجزئيات إذا طابقت الكليات فهذا حكم كل مُتَوَلٍّ ، ولو نص على رجل لكان من يتولى من بعده قد لا يطاع كطاعة الأول لعدم النص فى الثانى ، وإن قلت كلٌّ واحد ينص على من بعده فهذا إنما يمكن إذا كان الثانى معصوماً ولا عصمة بعد الرسول لأحد ، فالقولُ بالنص فرعٌ على القول بالعصمة وذاك من أفسد الأقوال ، فكذاك النص الذى تدَّعيه الرافضة وهو الأمر بطاعة المتولّى فى كل ما يقوله من غير ردٍّ الى الكتاب والسنة إذا نوزع ، أما إذا رددنا قولنا الى الكتاب والسنة — كما أُمرنا عند التنازع — فلا حاجة الى النص ، فان الدين محفوظ ، ولا يمكن أن بشرا يعلم كلَّ علم الرسول أو يأتيه وحىٌ ، فلا سبيل الى معرفة ما جاء به إلا من جهته

قال [2] « الثالث أن الإمام يجب أن يكون حافظا للشرع لانقطاع الوحى وقصورِ الكتاب والسنة عن تفاصيل الجزئيات ، فلا بد من إمام منصوص من الله تعالى معصوم لئلا يترك أو يزيد عمدا أو سهوا ، وغير علىّ لم يكن كذلك بالإجماع » . قلنا : لا نسلّم أنه

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٨

(٢) أى الرافضى المردود عليه

يجب أن يكون حافظا للشرع ، بل يجب أن تكون الأمة حافظة للشرع ، وذلك يحصل بالمجموع [كما يحصل بالواحد[١]] . بل الشرع إذا نقله أهل التواتر كان خيرا من نقل واحد . ولا نسلّم أن عليا كان أحفظهم للشرع بل كان أبو بكر وعمر أعلم منه ، فبطل إجماعك . وإن زعمت أنه معصوم فلا تعلم صحة شيء من الشرع إلا بنقله لزم من ذلك أن
٢٠٠ الحجة لا تقوم على أهل الأرض إلا بنقله ، ولا نعلم صحة نقله حتى نعلم أنه معصوم ، / ولا نعلم أنه معصوم إلا بالإجماع على نفى عصمة من سواه ، فان كان الإجماع معصوما أمكن حفظ الشرع به ، وإن لم يكن معصوما لم نعلم عصمته

ثم أخبِرْنا : هل يمكن الإمامَ تبليغ الشرع الى من ينقله عنه بالتواتر ، أم لا يزال منقولا نقلَ آحاد من معصوم إلى معصوم ؟ فان كان الإمام يمكنه ذلك فالرسولُ يمكنه بطريق الأولى ، فحينئذ لا حاجة إلى نقل الإمام . وإن قلت لا يمكنه ذلك لزم دينَ الأسلام أنه لا ينقله إلا واحد بعد واحد من أقرباء الرسول الذين يمكن القادحَ فى نبوّته أن يقول انهم يقولون عليه ما شاءوا ، وإنه كان طالب ملكٍ أقامه أقاربه وعهد إليهم بما يقيمون به دولته

ونقول : الحاجة ماسّة الى العصمة فى حفظ الدين [ونقله[٢]] ، فلماذا لا يجوز أن يكون الصحابة هم المعصومين الذين حصل بهم مقصود الدين وبلّغوه ، ولماذا لا تكون العصمة فى الحفظ والبلاغ لكل طائفة بحسب ما حملوه : فالقرّاء معصومون فى حفظ القرآن وتبليغه ، والمحدّثون معصومون فى حفظ الصحاح وتبليغها ، والفقهاء معصومون فى فهم الكلام والاستدلال ، وهذا هو الواقع المعلوم الذى أغنىٰ الله به عن واحد معدوم . ثم إنه إذا كان لا يحفظ الشرعَ ويبلّغه إلا معصوم عن معصوم ، والمنتظر[٣] له أربعمائة

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٧٠

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٧١

(٣) اى الابن المزعوم للحسن العسكرى مع انه مات وليس له ابن

على خلافة أبى بكر وعمر وعثمان إجماعا لم يتهيأ مثله لعلىّ ، فانه استشهد وأهل الشام لم يبايعوه قط . ومع هذا فقد سبَّ بعضُ شيعته أهل الشام بحضرته فنهاه علىّ وقال : لا تسبّوهم فان فيهم الأبدال . وقال مرة أخرى : إخواننا بغوا علينا . وقال الله تعالى (الحجرات ١٠) : ﴿ إنما المؤمنون إخوةٌ فأصلحوا بين أخويكم ﴾

وبالجملة خلافة علىّ حق ، وهو إمام راشد ، وإن تأخر عن بيعته طائفة كبيرة فانما الاعتبار بجمهور أهل الحلّ والعقد

قال[1] « والخلاف الخامس فى فدَك والتوارث ، ورووا عن النبى ﷺ : لا نورث ما تركناه صدقة » . قلنا : هذا اختلاف أيضا فى مسألة شرعية ، وقد زال الاختلاف فيها ، والخلاف فيها دون الخلاف فى ميراث الإخوة مع الجد والعم ، والحمارية ، وميراث الجدة مع ابنها ، [وحجب الأم الأخوين ، وجعل الجد مع الأم كالأب[2]] ونحو ذلك ، فاختلافهم فى هذه المسائل [أعظم لوجوه : أحدها أنهم تنازعوا فى ذلك[2]] ثم لم يتفقوا ، لأنهم / ١٨٨ ما روى لهم [فيها] من النصوص [مثل] ما روى لهم فى أن النبى لا يورث . وأيضا فان الخلاف فى هذا لا يتكرر ، بل هى قضية واحدة ، وفى مال قليل ، وقد أعطاهم أبو بكر وعمر من مال الله بقدر الميراث مرات ، وإنما يهوّل هذه القضيةَ أهل الجهل والشرّ ، فقد استخلف علىّ بعد ذلك وصارت فدَكُ وغيرها تحت حكمه وما أعطاها أولاد فاطمة ، ولا قسم تركة النبى ﷺ بين الورثة ، فهلاّ أزال هذه المظلمةَ على رأيكم[3] ؟ !

قال[1] « والخلاف السادس فى قتال مانعى الزكاة ، قاتلهم أبو بكر ، واجتهد عمر فى خلافته فردَّ السبايا والاموال إليهم ، وأطلق المحبوسين » . قلنا : هذا من الكذب البيّن ، فان أبا بكر وعمر اتفقا على قتالهم كما فى الصحيحين ، واحتجا بقوله ﷺ « أُمرت أن

---

(١) أى الرافضى المردود عليه ، وهو ينقل عن الشهرستانى الذى تقدم التعريف به فى ص ٩٥ (٢) عن الاصل ٣ : ٢٣٠

(٣) انظر لمسألة فدك والارث ص ١٩٥ - ٢٠٠

أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله . فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » وقال أبو بكر : من حقها الزكاة ، فقاتلهم بموافقة سائر الصحابة له ، ثم أقر أولئك بالزكاة بعدُ ، وما سبىٰ لهم ذرية ، ولا حبس منهم أحدا ، ولا كان بالمدينة حبس فى عهد أبى بكر ، فكيف يموت وهم فى حبسه ؟

ثم قال[1] فى الخلاف السابع ، فى تنصيص أبى بكر على عمر بالخلافة « فمن الناس من قال ولَّيتَ علينا فظاً غليظا » فيقال : إنَّ جَعْل مثل هذا خلافاً من أبرد الأشياء وأدلها على جهل المتكلم وهواه ، فقد طعن بعض الصحابة فى تأمير أسامة وأبيه فكان ماذا ؟ ثم إن المنكِر كان طلحة ، وقد رجع فكان من أشدّ الناس تعظيما لعمر[2]

[وقوله[1] « الخلاف] الثامن الشورىٰ ، واتفقوا بعد الاختلاف على عثمان » . قلنا : وهذا من الكذب الذى هو هِجِّيرا كم[3] ، فما اختلف أحد فى بيعة عثمان ، وقد بقى عبد الرحمن يشاور الناس ثلاثة أيام ، وأخبر أن الناس لا يعدلون بعثمان ، ولو اختلفوا لَنُقل كما نُقل قول الانصار منا أمير ومنكم أمير يوم السقيفة . قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : لم يتفق الناس / على بيعة كما اتفقوا على بيعة عثمان **١٨٩**

قال[1] « ووقعت اختلافات كثيرة ، منها ردُّ عثمان الحَكَمَ الى المدينة » . قلنا : مثل هذا إن جعلتَه خلافا فاجعل كلَّ حُكم حَكم به خليفةٌ وخالفه غيره خلافا ، فهو شىء لا ينحصر[4]

قال[1] « ومنها تزويجه مروانَ بابنته وإعطاؤه خُمسَ غنائم إفريقية ، وهى مائتا ألف دينار » . قلنا وأى شىء من الاختلاف فى تزويجه بابنته ، ومن الذى نقل أنه أعطاه

---

(١) أى الرافضى المردود عليه

(٢) ومن أعظم قربات أبى بكر الى الله ، ومن أنبل أعماله فى تاريخ البشر وأدلها على بعد نظره ومعرفته بأقدار الرجال ، استخلافه عمر ابن خطاب

(٣) الهجيرى : الهذيان من النائم والمريض ، والثرثرة ، والقول السىء

(٤) وانظر لذلك ص ٣٩٥ - ٣٩٤

هذا المال[1] ؟ ونحن لا ننكر أن عثمان كان يحبُّ أقاربه و يصلهم و يعطيهم ، وقد ولَّى عليٌّ أقاربه وشيعته وأعطاهم[2] ، وقاتل باجتهاده ، وجرت أمور صعبة ، وكلاهما من أهل الجنة وليسا بمعصومين ، وما فعلاه فمن مسائل الاجتهاد و الخلاف

وقال[3] « ومنها إيواؤه ابن أبى سَرْح بعد أن أهدر النبى ﷺ دمه[4] » . قلنا : الذى أهدر دمه هو الذى حقن دمه وعفا عنه بشفاعة عثمان ، فلا مَلامَ إذن . وقد كان هاجر وكتب الوحىَ للنبى ﷺ ثم ارتدَّ ولحق بالمشركين وافترى على النبى ﷺ فأهدر دمه ، فلما كان يوم الفتح أتى به عثمان فأعرض عنه النبى ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، بايعْ عبدَ الله. فأعرض عنه مرتين أو ثلاثا ، ثم بايعه ، ثم قال : أما كان منكم رجل رشيد ينظر الىَّ وقد أعرضتُ عن هذا فيضرب عنقه ؟ فقال رجل [من الانصار[5]] هلاَّ أومضتَ الىّ ؟ فقال : « ما ينبغى للنبى أن يكون له خائنة الأعين » . ثم إنه حسُن إسلامه ، ولم يؤثر عنه بعدها إلا الخير . وكان محمود النقيبة فى مغازيه ، وقد كان غيره أشدَّ عداوة كصفوان وأبى سفيان ، وقال تعالى (الممتحنة ٧) : ﴿ عسى اللهُ أن يجعلَ بينكم و بين الذين عاديتم منهم مَوَدَّة ، والله قديرٌ ﴾ على تطييب القلوب ﴿ والله غفور رحيم ﴾

قال[3] « الخلاف التاسع فى زمن علىّ بعد الاتفاق عليه ، فخرج طلحةُ والزُّبَير . ثم الخلاف بينه و بين معاوية وحربُ صفين وغدرُ عمرو بأبى موسى الاشعرى[6] . ثم خلاف المارقين[7] . وبالجملة كان علىٌّ على الحق والحقُّ معه ، وظهر فى زمانه الخوارج عليه مثل

---

(١) انظر لادحاض هذه الفرية (العواصم من القواصم) ص ١٠٠ - ١٠٢

(٢) انظر ص ٣٦٩ - ٣٧٠

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) انظر لابن أبى سرح ص ٣٧٦ - ٣٧٧ (٥) عن الاصل ٣ : ٢٣٨

(٦) صحة القول فى التحكيم فى (العواصم من القواصم) ص ١٧٢ - ١٨١

(٧) أى الخوارج ، ومن صفوفهم مرقوا ففرّط أولئك وأفرط هؤلاء

١٩٠ الأشعث بن قيس ومسعر بن فدكى [التميمى] وزيد بن حصن / الطائى [السنبسى] - وظهر فى زمانه الغُلاة كعبد الله بن سَبَأ [١] ، ومن الفرقتين ابتدأت البدع والضلال [٢] » .
فنقول أيضا : وبالجملة فكان الثلاثة قبله على الحق والحق معهم ، وإلا فتخصيص على بذلك دعوى بلا برهان . وقولك « وقع الاختلاف عليه بعد الاتفاق » فمن المعلوم أن كثيرا من المسلمين ما بايعوه ، كالشاميين برمّتهم ، وطائفة من أهل المدينة ، وكثير من المصريين ، وأهل المغرب ، وغير ذلك . ثم تعرّض بالطعن على طلحة وذويه من غير أن يذكر لهم عذراً ولا رجوعا . وأهل العلم يعلمون أنهم لم يقصدوا حربَ علىّ ولا علىٌّ قصد حربهم [٣] ، لكنْ وقعَ القتالُ بغتةً ، فانهم [٤] تعاتبوا واتفقوا هم وعلىٌّ على المصلحة ، وإقامة الحدّ على قَتَلة عثمان ، فتواطأت القتلة على إقامة الفتنة إذن ، كما أقاموها أولا [٥] ، فحملوا على طلحة والزبير وعسكرهما ، فحملوا [٤] دفعا للصائل ، فأشعر القتلةُ علياً أنهما [٤] حملا عليه ، فحمل علىٌّ دفعا عن نفسه [٦] ، فكان كلٌّ منهم قصدُه دفع الصيال ، لا الابتداء بالقتال . ولكن الرافضة بهائم ، فلا فى النقل يَصْدُقون ، ولا للصدق يقبلون ، أتباعُ كل ناعق ، يعادون سادة الصحابة ، ويوالون أعداء الاسلام والتتار ، ويستعينون بهم على أذية أهل السنة وعامتهم ، ولهم اليد الطولىٰ فى خراب العراق وغيرها كما فعل ابنُ

---

(١) الذى اخترع للشيعة عقيدة أن عليا وصىّ محمد ﷺ كما كان يوشع وصى موسى (انظر ص ٣٠٧) . وجاءهم بعده مخترع آخر وهو شيطان الطاق محمد بن جعفر الرافضى الذى ابتدع أكذوبة أن الإمامة معهود بها الى أشخاص بأعيانهم

(٢) وما يقال فى فرقة الغلاة يصدق على عامة الشيعة من زمن الصفويين الى الآن ، فقد قرر خاتمة علمائهم المامقانى فى كتابه (تنقيح المقال) أن ما كان به الغلاة غلاة هو اليوم من ضروريات المذهب

(٣) تقدم بسط ذلك فى ص ٢٢٢ الى ص ٢٤٤

(٤) أى طلحة والزبير وجماعة عائشة (٥) أى فى البغى على عثمان

(٦) انظر التعليق على (العواصم من القواصم) ص ١٥٦ - ١٥٧

العلقمى الوزير وكاتبَ هُلاكو وقوَّى عزمه حتى وطىء البلاد وأباد العباد ، وأجرى السيول من الدماء وسبى الحريم والعلويات والعباسيات [1] ، ونشأ فى الكفر والشرك أطفالُ المسلمين ، فهم خبيثة سوء للاسلام وأهله ، يعظمون الملاحدة وغلاة الرافضة ، ويبغضون أصحاب رسول الله ﷺ ، فهم كما قال الله تعالى (النساء ٥١) : ﴿ ألم ترَ إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجِبْت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا ﴾ فكيف الحيلة فيمن يحتجُّ علينا بالكذب المحض ، ولا يقبل من المنقولات إلا ما وافق هواه جهلا بمعرفة الاسانيد وصناعة الحديث ، فاذا قال قائلهم قولا من الصدق أو الكذب لا يطالبونه بحجته من الكتاب والسنَّة ، ولا يلتفتون إلى ما يعارضه أصلا ، وإذا / خاطبهم المخالف واحتجَّ عليهم بالسُّنَن الثابتة كذَّبوها هوىً وعناداً ، أو بالآيات حرَّفوها [2] . فان قوىَ نفَسُه وخافوا منه أدنى خوف قالوا : صدقتَ والحقُّ ما قلتَ ، وبهذا ندين لله تعالى ،وتبرَّأوا من الإمامية فى الحال [3] .فمن الذى ينتصف من هؤلاء المنافقين فى المناظرة ،[وهم] الذين قد أصَّلوا لهم ثلاثة أُصول : أحدها أن أئمتهم معصومون . الثانى أن كلَّ ما ينقلونه فانه نقل عن النبى ﷺ . والثالث أن إجماع العترة حجة . وهؤلاء هم العترة فصاروا بهذا لا يخرجون الى دليل ولا تعليل ، فسُلبوا خاصية التفقه والتحقيق ، وعدموا العلمَ والتوفيق ، فلا تجدهم ينفردون بمسألة فى دينهم إلا وعمدتهم فيها على هذه الأصول الثلاثة المردودة بالكتاب والسنَّة والعقل وإجماع الطوائف سواهم .

191

قال الرافضى « الفصل الثالث فى (الأدلة) على إمامة علىّ فنقول : يجب أن يكون الإمام معصوما ، ومتى كان ذلك كان الإمام هو علىّ ، لأن الانسان لا يمكن أن يعيش مفرداً لافتقاره فى بقائه الى مأكل ومَلْبَس ومسكن ، فيضطر الى مساعد ليتم قيام النوع .

---

(١) انظر ص ٣٢٥ - ٣٢٨

(٢) بسوء التأويل الذى يزيلها عن مواضعها

(٣) كما فعلوا فى (مؤتمر النجف) زمن نادر شاه سنة ١١٥٦ هـ

ولما كان الاجتماع فى مظنة التغالب والتغابن بأن كلّ واحد قد يحتاج الى ما فى يد غيره ، فتدعوه القوة الشهوانية الى أخذه قهراً ، فيؤدى الى الهرج والفتن ، فلا بدّ من نصب إمام معصوم يصدُّهم وينصف ويوصل الحقّ الى ذويه ، لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ، وإلا لافتقر الى إمام آخر ، لأن العلة المحوجة الى نصبه هى جواز الخطأ على الأمة ، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج الى إمام ، فان كان معصوماً فهو الإمام ، وإلا لزم التسلسل . وأبو بكر وعمر وعثمان ما كانوا معصومين اتفاقا ، وعلىٌّ معصوم فيكون هو الإمام » فالجواب نقول : الرسول هو المعصوم ، وطاعته هى الواجبة فى كل وقت على الخلق ، وعلمُ الأمة بأوامره أتمّ من علم البعض بأوامر المنتظر . فهذا رسول الله ﷺ هو الإمام المعصوم ، وأوامره معلومة فاستغنت الأمة به وبأوامره وبعلمه عن كل أحد ، وأولو الأمر منفذون لدينه ليس إلاّ .

١٩٢ ومعلوم قطعا أنه كان نوّابه فى اليمن وغيرها يتصرفون/فى الرعية باجتهادهم وليسوا بمعصومين ولم يتولّ على الامة من ادَّعيتُ له سوى علىّ ، وكان [من] نوّابه على رعيته بالبلاد النائية مَن لا يدرى بما أمر ولا بما نهى ، بل كانوا يتصرّفون بما لا يعرفه هو

ثم الإمام الذى وصفته لا يوجد فى زماننا ، مفقود غائب عندكم ، ومعدوم [لا حقيقة له[1]] عند سواكم ، ومثله لا يحصل به شىء من مقاصد الإمامة ، بل الإمام الذى يقوم وفيه جهل وظلم أنفع لمصالح الأمة ممن لا ينفعهم بوجه ، والامام يُحتاج اليه للعلم ليبلّغه ، وللعمل ليُطاع فى سلطانه

وقولك « لا بدَّ من نصب إمام معصوم » أتريد أنه لابد أن يخلق الله ويقيم معصوماً ، أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك ؟ وغاية ما عندكم أن تدَّعوا عصمة علىّ ، لكن الله ما مكنه فى زمن الثلاثة بل ولا فى خلافته ، فيكون الله عندكم قد أيّد الثلاثة الظلمة — بزعمكم — [حتى فعلوا ما فعلوه من المصالح ، ولم يؤيده حتى يفعل ذلك[2]] وحينئذ فما خلَقَ [اللهُ[2]] هذا المعصوم المؤيدَ الذى اقترحتموه على الله . وإن قلتم إن

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٤٧ . وانظر للمعدوم الذى لا حقيقه له ص ٣١ و ٩٧ و ١٥٥ و ١٧٣ - ١٧٥ و ٤٠٨

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٥٠

الناس يجب عليهم إعانته و إقامته ، قلنا : فما فعلوا ذلك ، عصوا أو أطاعوا ، فما حصل به مقصود . بل نقول : إذا كان ما حَصَلَ[1] مجموعُ ما به تحصل المقاصد ، بل فاتَ كثيرٌ من شروطها ، فلمَ لا يجوز أن يكون الفائت هو العصمة ؟ و إذا كان المقصود فائتا — بعدم العصمة أو بعجز المعصوم — فلا فرق [بين عدمها بهذا أو بهذا[2]] فمن أين يُعلم بدليل العقل — كما ادعيتَ — أنه يجب على الله أن يخلق إماما معصوما ؟ وان كان خَلَقَه فأين المصلحة واللطف به وقد أنكره الجمهور ومقتوا شيعته ووقع به من الشر أشياء . فدع عنك خدعة المعتزلة الذين يوجبون على الله ذلك بعقولهم الصغيرة ، وغلطوا من حيث لم يفرّقوا بين المصلحة العامة الكلية و بين المصلحة الجزئية

وقول الرافضة من جنس قول النصارى حيث قالوا : إن الإله تجسَّد ونزل أو أنزل ابنه ليُصلب ويكون الصَّلب مغفرة لذنب آدم ليدفع الشيطان بذلك ، فقيل لهم : اذا كان قتله وصلبه و تكذيبه من أعظم الشرّ والضلال يكون قد أراد أن يزيل ذنبا صغيرا بذنب هو أكبر منه / بكثير ، وهو مع ذلك لم يغير الشرّ بل زاده ، فكيف يفعل ذلك لمقصود فوقع ضدُّ المقصود ؟ !

١٩٣

وقولك « إذا كان الانسان مدنيا بالطبع وجب نصبُ المعصوم ليزول الشرّ عن أهل المدينة » فنقول : [هل تقولون إنه[3]] لم يزل فى كل مدينة [خلقها الله[3]] معصوم يدفع ظلم الناس ، أم لا ؟ [فان قلتم بالأول كان هذا مكابرة ظاهرة ، فهل فى بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب معصوم ؟ وهل كان فى الشام عند معاوية معصوم ؟[3]] و إن قلت له نواب فى المدائن كلها كابرتَ الحسّ ، و إن قلت فى البعض ، قيل فما الفرق إذا كان واجبا على الله ، والحاجة سواء ؟ ولو سلّمنا أفتقول بعصمتهم أم لا ؟ فان كانوا غير معصومين فأين نفع أهل المدائن بالإمام وهم يصلّون خلف غير معصوم و يطيعونه ؟ فان

---

(١) أى لم يحصل (٢) عن الاصل ٣ : ٢٥٠

(٣) عن الاصل ٣ : ٢٥٢

قيل ترجع الأمور الى المعصوم ، قلنا : لو كان قادرا — كأبى بكر وعمر وغيرهما — لم يتمكن من إيصال العدل إلى الكل ، وقد لا يجد لكل بلد عادلا قويّاً ، فاذا لم يجد سقط عنه ، فكيف (يجب) على الله ذلك ؟ ! كيف والمعصوم عندكم عاجز ، وعندنا معدوم ! [١]

ووجه آخر أن يقال : صَدُّه [غيرَه [٢]] عن الظلم ، وإنصافه الرعية ، فرعٌ على منع ظلمه واستيفاء حقه . فاذا كان عاجزا مقهورا عن دفع الظلم عن نفسه فما الظنّ برعيته ؟ كيف وهو عندكم خائف لا يمكنه الظهور من أربعمائة وستين سنة خوفا من القتل .

واللهُ لا يقع منه ظلم ، ولا يُخِلُّ بواجب ، فقد فعل الواجب ، ومع هذا فما خَلَقَ ما تحصل به [هذه [٢]] المصالح المقصودة من المعصوم ، فان كانت هذه المصالح تحصل بمجرّد خلقه — وهى لم تحصل — لزم أن لا يكون خَلْقُه واجبا ، وإن كانت لا تحصل إلا بخَلْقه وخَلْق أمورٍ أخرى [حتى يحصل بالمجموع المطلوب [٢]] فما خلقَ ذلك المجموع ، والإخلال بالواجب ممتنع عليه [فى [٢]] القليل والكثير ، فلزم على التقديرين أنه لا يجب عليه خلقُ الموجب لهذه المطالب [وإذا لم يجب عليه ذلك فلا فرق بين أن يخلق معصوما لا يحصل به ذلك ، وبين أن لا يخلقه فلا يكون ذلك واجبا عليه ، وحينئذ [٢]] فلا يلزم وجوده ، [فالقول بوجوب وجوده باطل على كل تقدير [٢]] . وإن قيل : الله [فعل] ما يجب عليه من خلق المعصوم ، لكن الناس فوّتوا المصلحة بمعصيتهم له ، قيل أولا : إذا كان

---

(١) لأن جميع الدلائل الشرعية والعقلية والتاريخية التى فى أيدينا عن آخر من يدّعون عصمته تدل على أنه لم يخلق ، ويوم وقعت وفاة أبيه وحررت تركته لم تقل زوجة من أزواج المتوفى ولا أمة من إمائه إن له ولداً منها ، وحجزت أزواجه وإماؤه فى منزل مدة العدة على احتمال أن تكون حاملا فتلد ، فمضت مدة العدة ولم يولد له أحد . والمنزل الذى يزعمون أن فيه سردابا كان من يوم وفاة الحسن العسكرى تحت تصرف أخيه جعفر وكان جعفر على يقين بأنه ما كان ولم يكن لأخيه ولد . وللعلويين نقابة ونقيب وسجل للمواليد ، وليس فيه أى ذكر لمولود ينسب الى الحسن العسكرى . انظر ص ٣١ و٩٧ و١٥٥ و١٧٣ - ١٧٥ و ٤٠٦ .

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٥٣

يعلم أن الناس لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة ، بل يعصونه فيعذَّبون ، لم يكن خلقه واجبا ، بل ولا حكمة ، على قولهم . ويقال ثانيا : ليس كل الناس عصاة ، بل بعضهم عصوه ومنعوه و بعضهم يؤثر طاعته ومعرفة ما يقوله ، فكيف لا يمكّن هؤلاء من طاعته ؟ فان قيل : أولئك الظلمة / منعوا هؤلاء ، قيل : فان كان الربُّ قادراً على منع الظّلمه فهلاّ منعهم [على قولهم[1]] ، وإن لم يكن [ذلك[1]] مقدوراً فهو يعلم أن حصول المصلحة غير مقدورة فلا يفعله ، فلمَ قلتم على هذا [التقدير[1]] إنه يمكن خلقُ معصوم غير نبيّ ؟ فهذا لازم لكم . فان قلتم ان الله خالق أفعال العباد أمكنه صرفُ دواعى الظلمة حتى يُطاع ، وإن قلتم ليس هو خالق أفعال العباد ، قيل : فالعصمة إنما تكون بأن يريد الفاعل [الحسنات[1]] ولا يريد السيئات ، وهو عندكم لا يقدر أن يغير إرادة عبده ، فلا يقدر على جعله معصوما ، فبطل المعصوم على أصل القدَرية ، إذ العصمة أن يريد العبد الحسنات فقط ، فاذا كان هو المحدِث لإرادة نفسه فالله عندهم لا يقدر على إحداث إرادة أحد امتنع منه أن يجعل أحداً معصوما . وإذا قالوا بخلق ما تميل به إرادته الى الخير ، قيل : إن كان ذلك مُلْجئا زال التكليف ، وإلا لم ينفع . وإن كان ذلك مقدورا عندكم فهلاّ فعل ذلك بجميع العباد فانه أصلح لهم إذا أوجبتم عليه فعل الأصلح [بكل عبد[1]] ، وذلك لا يمنع الثواب عندكم كما لا يمنعه فى حق المعصوم

194

وجه ثامن أن يقال : حاجة المرء الى تدبير بدنه بنفسه أعظمُ من حاجة المدينة الى تدبير رئيسها ، وإذا كان اللهُ لم يخلق نفس الانسان معصومة فكيف يجب عليه أن يخلق رئيسا معصوما ، مع أن الإنسان لا يمكنه أن يكفر بباطنه و يعصى بباطنه

وجه تاسع أن يقال : [هل] المطلوب من المعصوم إعدام الفساد ، أم تقليله ؟ فالأول ما وقع فى العالَم ، والثانى يحصل بلا معصوم كزمن أبى بكر وعمر أكثر مما حصل بعلىّ أو مثله ، وحصل بسائر الخلفاء ما حصل بسائر الأئمة الاثنى عشر ، كما قيل : ستون سنة

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٥٤

من إمام جائر خيرٌ من ليلة بلا إمام

وقولك « ولو لم يكن الإمام معصوما لافتقر الى إمام معصوم » فنقول : لمَ لا يجوز أن يكون إذا أخطأ الإمام كان فى الأمة من ينبهه بحيث لا يحصل اتفاق الكل على الخطأ كما إذا أخطأ أحد الرعية نبهه إمامه أو نائبه وتكون العصمة ثابتة للمجموع بحيث لا يحصل اتفاقهم على الخطأ كما يقوله أهل السنّة / والجماعة ؟ ونظيره أن كل واحد من أهل خبر التواتر يجوز عليه الخطأ والكذب ولا يجب ذلك على المجموع فى العادة ، فاثبات العصمة للمجموع أولى من إثباتها للواحد ، وبذلك يحصل المقصود من عصمة الإمام [فلا تتعين عصمة الامام[1]] . ومن جهل الرافضة أنهم يوجبون عصمة واحد من المسلمين ويجوّزون على مجموع المسلمين — إذا لم يكن فيهم معصوم — الخطأ ، وقد ذكر غيرُ واحد أن أول من ابتدع الرفضَ والقولَ بالنصّ على عليّ وعصمته كان زنديقا أراد إفساد الدين ، وأراد أن يصنع [بالمسلمين[2]] كما صنع بولص بالنصارى ، فلم يتأتَّ له ما تأتَّى لبولص لضعف عقول النصارى كلهم ، [فان المسيح ﷺ رُفع ولم يتّبعه خلقٌ كثير يعلمون دينه ويقومون به علما وعملا[2]] فلما ابتدع [بولص[2]] الغلوّ فى المسيح اتّبعه خلق ودخلت معهم ملوك[3] فأنكر [عليهم[2]] طائفة فقتلهم الملوك ، وبعضهم داهن الملوك واعتزلوا فى الصوامع . وأمّتنا هذه ولله الحمد لا تزال منها طائفة ظاهرة على الحق [فلا يتمكن ملحد ولا مبتدع من إفساده بغلوّ أو انتصار على الحق ، ولكن يضلّ من يتبعه على ضلاله[2]]

وأيضا فنوّابه[4] غير معصومين فى الجزئيات ، وهم الذين يفصلون [فى] غالب أمور

١٩٥

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٥٥

(٢) عن الاصل ٢ : ٢٦١

(٣) أولهم قسطنطين الكبير (٢٧٤ - ٣٣٧ م) وهو فلاويوس والريوس آورليوس كلاوديوس الذى تنسب اليه مدينة القسطنطينية ، وكانت قبل ذلك تسمى (بيزانس)

(٤) أى نوّاب المعصوم الذى يدّعونه

الناس فى الدنيا ، بل بسائرها . بقيت العصمة فى الكليات ، والله قادر على أن ينصّ على الكليات بحيث لا يحتاج فى معرفتها الى الإمام ، وقادر أن يجعل نصَّ النبى صلى الله عليه وسلم أكمل من نصّ الإمام ، فاستغنينا عن [عصمة [1]] الإمام فى الكليات والجزئيات

ثمَّ خبِّرْنا : ما عصمةُ الإمام ؟ أهى فعله للطاعات باختياره ، وتركه للمعاصى باختياره ، مع أن اللهَ [عندكم [1]] لا يخلق اختياره ؟ أم هى خلقُ الإرادة له [أو [1]] سلبُه القدرةَ على المعصية ؟ وعندك [أن [1]] الله لا يخلق اختيارنا ، فلزمك أن الله لا يقدر على خلق معصوم . وإن نقضتَ قولك فى القدر لزمكَ أن يكون المعصوم لا يُثاب على طاعة

وقولك « ليس بمعصوم غير علىّ اتفاقاً » ممنوع ، بل كثير من العبّاد والعامّة يعتقدون عصمة شيوخهم مثلكم [مع اعتقادهم أن الصحابة أفضل منهم ، فاعتقادهم ذلك فى الخلفاء من الصحابة أولى [2]] ، والاسماعيلية يعتقدون عصمة أئمتهم [وهم غير الاثنى عشر [2]] ، وأتباع بنى أمية كانوا يقولون : إن الخليفة لا حساب عليه ولا عذاب . ومن كان اعتقاده أن كل ما يأمر به الإمام فانه يجب طاعته [فيه] لم يحتج الى معصوم ويقول : يكفينى عصمة الإمام الذى اقتديتُ به أو شيخى أو أميرى ، ويقرأون قوله تعالى (النساء ٥٩) : ﴿ أطيعوا اللهَ وأطيعوا الرسولَ وأولى الأمر منكم ﴾ . فان قلتَ هؤلاء لا يعتدُّ بخلافهم لم يُسمع منك ، فانهم اقتدوا بموجود ، بخلاف منتظَرِكم المعدوم الذى ما انتفعتم به بحال .

١٩٦ / وأيضا فما فى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال بعصمة علىّ ، ولا فى التابعين ولا أئمة العلم ، وإنما انفرد بهذا جهلةُ الإمامية ، كما انفرد بتكفيره ضُلّالُ الخوارج ، و بتفسيقه خلق من النواصب

ويقال لكم : إما أن يجب وجود المعصوم ، أو لا . فان لم يجب بطل قولكم ، وإن وجب لم نسلّم أنه علىّ دون الثلاثة قبله . بل إن كان هذا القول حقا لزم أن يكون

---

(١) عن الاصل ٢ : ٢٦١

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٦٢

[المعصوم] أبا بكر وعمرَ ، فان أهل السنة متفقون على تفضيلهما عليه ، و إن كانت العصمة منتفية [عنهما] فهى عنه أبعد . وهذا كنبوَّة موسى وعيسى ، فان المسلمين لا يسلّمون بنبوّتهما إلاّ مع نبوّة محمد ﷺ ، وكذلك لا نسلّم إيمانَ علىّ إلا مقرونا بإيمان الثلاثة ، ولا ننفى العصمة عنهم إلا مقرونة بنفيها عن علىّ . فما قولك « إمامةُ علىّ ثابتة بالإجماع بخلاف الثلاثة » إلاّ كقول اليهود نبوّة موسى ثابتة بالإجماع بخلاف نبوّة محمد ، و إلاّ كقول النصارى : الإلهيّة منتفيةٌ عن موسى و محمد بالإجماع و تنازَعْنا فى عيسى و إلاهيته . فنحن نعلم بالضرورة أنه ليس لعيسى مزية يستحقُّ بها الإلهية دون موسى ومحمد ، كما نقطع أن عليا رضى الله عنه ليس له مزية يستحق بها العصمة دون الثلاثة . ونسألك : من أين علمتَ عصمة علىّ دون الثلاثة ؟ فان قلت بالإجماع على انتفاء عصمة سواه ، قلنا : إن لم يكن الإجماع حجة أبطلتَ قولك ، و إن كان حجة فى إثبات عصمة علىّ التى هى الأصل أمكن أن يكون حجة فى المقصود بعصمته من حفظ الشرع ونقله ، فأنت تحتج بالإجماع ولا تقبل كون الإجماع حجة . و إن ادّعيت التواتر عندكم عن النبى ﷺ فى عصمته فهو كدعواك تواتر النصّ على إمامته . وأيضا فالإجماع عندكم ليس حجة إلا أن يكون قول المعصوم فيه ، فان لم يعرفوا ثبوت المعصوم إلا به لزم الدور ، فانه لا يُعرف أنه معصوم إلا بقوله ، ولا يعرف أن قوله حجة إلا إذا عُرف أنه معصوم ، فلا يثبت واحدٌ منهما ، وترجع حقيقةُ قولكم فلان معصوم لأنه قال : أنا معصوم وغيرى ليس بمعصوم ، وهذا كل أحد يمكن أن يقوله ، وهذا كقول القائل أنا صادق فى كل ما أقوله ، فان لم يُعلم صدقُه بغير قوله لم يُعلم صدقه فيما يقوله

١٩٧ وادَّعت الاسماعيلية مثل هذا ، فادعوا / أن الامامَ المعلمُ المعصوم ، وقالوا : إن طرق العلم — بالسمع و العقل — لا يعرف صحتها إلا المعصوم و بتعليمه . فاذا طولبوا بتعيين معصوم و بالدليل على أنه معصوم دون غيره لم يأتوا بحجة أصلا وتناقضت أقوالهم

ولو تنازلنا ورضينا بقول علىّ [إنى معصوم[1]] فمن الذى نقل عنه أنه قال إنى

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٤

معصوم ؟ بل المتواتر عنه خلاف ذلك ، وأنه أقرَّ قضاته على أن يحكموا بخلاف رأيه ، وصحَّ عنه أنه قال : اجتمع رأيي ورأى عمر فى أمهات الأولاد أن لا يُبعن ، وقد رأيتُ الآن أن يُبَعن . فقال له قاضيه عبيدة السلماني : رأيك مع عمر فى الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك فى الفرقة . وكان شريح يقضى باجتهاده ولا يراجعه ، وهو يقرُّه على ذلك . وكان يفتى ويحكم باجتهاده ، ثم يرجع عن ذلك باجتهاده . وهذه أقواله فى ذلك ثابتة عنه بأصحّ الأسانيد

قال الرافضى « ويجب أن يكون الإمام منصوصا عليه ، لما بيَّنَّا من بطلان الاختيار ، فانه ليس بعض المختارين لبعض الأئمة أولىٰ من البعض المختار لآخر ، وإلاّ أدَّى الى التنازع والتشاجر . وغير عليّ من أئمتهم لم يكن منصوصا عليه بالإجماع ، فتعين أن يكون هو الإمام » . قلنا : الجواب بمنع المقدمتين . فقد ذهب خلقٌ من السلف والخلف إلى النصّ على أبى بكر ، وذهبت طائفة قليلة إلى النصّ على العبّاس ، فأين الإجماع ؟

ثم نقول : لا يخلو إما أن يعتبر النصّ فى الإمامة ، أو لا . فان اعتبر منعنا المقدمة الثانية وقلنا : النص لأبى بكر . وإن لم يعتبر بطلت المقدمة الأولى

ثم الإجماع عندكم ليس بحجة ، وإنما الحجة قول المعصوم ، فيعود الأمر إلى إثبات النص بقول الذى تدعى له العصمة ، فلا يثبت نص ولا عصمة ، بل بقول قائل : أنا معصوم ، وأنا الذى نصّ عليّ

ويقال : ما تعنى بقولك : يجب أن يكون [معصوما[1]] منصوصاً عليه ؟ أتعنى أنه لا بد من أن يقول : هذا الخليفة من بعدى ؟ أم لا يصير إماما حتى تعقد له الإمامة مع ذلك ؟ فان قلت بالأول ، قيل : لا نسلّم وجوب النصّ بهذا الاعتبار . والزيدية مع الجماعة تنكر هذا النص ، وما هم — بل ولا نحن — بمتهَمين على عليّ

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٦

وقولك « إذا لم يكن كذلك أدّى الى التنازع والتشاجر » فيقال : النصوص التى تدل على أولويته مع النظر والاستدلال يحصل بها المقصود . ثم اذا كانت الأدلة واضحة فى أولويته كفت ، وكذلك كان الصدّيق . ومن نازعَ من آحاد الأنصار فما نازع / فى أن أبا بكر أفضل ، وإنما رام التقدم مع وجود الأفضل . فان قيل : اذا كان لهم [هوًى [1]] منعه دلالةُ النصوص ، قيل : وإذا كان لهم هوًى عصوا النصوص كما ادَّعيتم عليهم ؛ فمع قصدهم الحق يحصل المقصود ، ومع العناد لا ينفع النص . ثم إن كان الإمام معصوماً فنوّابه خلق [2] ، ولا عصمة لهم ، فالحاجة باقية . وأيضا فنصُّ الرسول على إمام بعده كتوليته واحداً فى حياته ، ونحن لا نشترط العصمة لا فى هذا ولا فى هذا.

١٩٨

ثم إنكم أوجبتم النص قطعا للتشاجر المفضى الى الفساد الكبير ، فوقع الأمر بالعكس فان أبا بكر تولى ، ثم عمر ، ثم عثمان ، مع انتفاء الفساد والتشاجر ، ووقع بعضه فى آخر أيام عثمان . وإنما اشتدَّ وعظم فى أيام من ادَّعيتم له النصَّ والعصمة . فما أصَّلتموه حصل معه نقيض المقصود ، وحصل المقصود بدون وسيلتكم.

ونقول : النص يزيل الفساد ويكون على وجوه : أحدها إخبار النبى ﷺ بولاية شخص ويثنى عليه فى ولايته فتعلم الأمة أنه إن تولى كان محموداً فيرتفع النزاع وإن لم يقل : ولوه . وهذا الخبر وقع لأبى بكر وعمر . الثانى أن يخبر بأمور تستلزم صلاح الولاية ، وهذه النصوص وقعت فى خلافة أبى بكر وعمر بفتح فارس والروم وغير ذلك . الثالث أن يأمر من يأتيه بعد موته بأن يأتى شخصا فيدل [ذلك] على أنه الخليفة من بعده ، وهذا وقع لأبى بكر . الرابع أن يهمّ بكتابة عهد بالخلافة ثم يقول «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» فوقع كما أخبر . الخامس أن يأمر بالاقتداء من بعده بشخص فيكون هو الخليفة بعده . السادس أن يأمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين من بعده ويجعل خلافتهم إلى مدة معينة ، فيدل على أن المتولين فى تلك المدة هم الخلفاء الراشدون والمهديون . السابع أن يخصَّ

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٦ (٢) أى كثيرون

شخصا بأمور تقتضى أنه هو المقدم ، وهذا موجود فى أبى بكر . الثامن أن تَرْكَ النصّ أولى بالرسول ، لأنه إن كان النص ليكون معصوما فلا معصوم بعده ، وإن كان بدون العصمة فقد يحتج بالنص على وجوب اتباعه فى كل ما يقول ولا يمكن أحداً / بعد موت الرسول مراجعة الرسول ليردَّه أو يعزله ، بخلاف من ولّاه فى حياته فانه إذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسولَ بيانُ خطأه وعزَله ، ولو نص الرسول بعده أيضا على معيَّن لغاخذ عنه الدين [كما تقول الرافضة [1]] بطلت حجة الله إذ ذاك ، ولا يقوم به غير الرسول لأنه لا معصوم إلا هو . الجواب التاسع أن النصَّ على الجزئيات لا يمكن ، والكليات قد نصَّ عليها . فلو نص على معيَّن وأمر بطاعته فى تعيين الكليات كان هذا باطلا ، وإن أمر بطاعته فى الجزئيات — سواء وافقت الكليات أو خالفتها — كان باطلا ، وإن أمر بطاعته فى الجزئيات إذا طابقت الكليات فهذا حكم كل مُتوَلٍّ ، ولو نص على رجل لكان من يتولى من بعده قد لا يطاع كطاعة الأول لعدم النص فى الثانى ، وإن قلت كلٌّ واحد ينص على من بعده فهذا إنما يمكن إذا كان الثانى معصوماً ولا عصمة بعد الرسول لأحد ، فالقولُ بالنص فرعٌ على القول بالعصمة وذاك من أفسد الأقوال ، فكذاك النص الذى تدَّعيه الرافضة وهو الأمر بطاعة المتولّى فى كل ما يقوله من غير ردٍّ الى الكتاب والسنة إذا نوزع ، أما إذا رددنا قولنا الى الكتاب والسنة — كما أُمرنا عند التنازع — فلا حاجة الى النص ، فان الدين محفوظ ، ولا يمكن أن بشرا يعلم كلَّ علم الرسول أو يأتيه وحىٌ ، فلا سبيل الى معرفة ما جاء به إلا من جهته

قال[2] « الثالث أن الإمام يجب أن يكون حافظا للشرع لانقطاع الوحى وقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل الجزئيات ، فلا بد من إمام منصوص من الله تعالى معصوم لئلا يترك أو يزيد عمدا أو سهوا ، وغير علىّ لم يكن كذلك بالإجماع » . قلنا : لا نسلّم أنه

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٦٨

(٢) أى الرافضى المردود عليه

يجب أن يكون حافظا للشرع ، بل يجب أن تـكون الأمة حافظة للشرع ، وذلك يحصل بالمجموع [كما يحصل بالواحد[١]] . بل الشرع إذا نقله أهل التواتر كان خيرا من نقل واحد . ولا نسلّم أن عليا كان أحفظهم للشرع بل كان أبو بكر وعمر أعـلم منه ، فبطل إجماعك . وإن زعمت أنه معصوم فلا تعلم صحة شىء من الشرع إلا بنقله لزم من ذلك أن ٢٠٠ الحجة لا تقوم على أهل الأرض إلا بنقله ، ولا نعلم صحة نقله حتى نعلم أنه معصوم ، / ولا نعلم أنه معصوم إلا بالإجماع على نفى عصمة من سواه ، فان كان الإجماع معصوما أمـكن حفظ الشرع به ، وإن لم يكن معصوما لم نعلم عصمته

ثم أخبرْنا : هل يمـكن الإمامَ تبليغ الشرع الى من ينقله عنه بالتواتر ، أم لا يزال منقولا نقلَ آحاد من معصوم إلى معصوم ؟ فان كان الإمام يمـكنه ذلك فالرسولُ يمكنه بطريق الأولى ، فحينئذ لا حاجة إلى نقل الإمام . وإن قلت لا يمـكنه ذلك لزم دينَ الاسلام أنه لا ينقله إلا واحد بعد واحد من أقرباء الرسول الذين يمـكن القادحَ فى نبوّته أن يقول انهم يقولون عليه ما شاءوا ، وإنه كان طالب ملكٍ أقامه أقاربه وعهـد إليهم بما يقيمون به دولته

ونقول : الحاجة ماسّة الى العصمة فى حفظ الدين [ونقله[٢]] ، فلماذا لا يجوز أن يكون الصحابة هم المعصومين الذين حصل بهم مقصود الدين وبلّغوه ، ولماذا لا تـكون العصمة فى الحفظ والبلاغ لـكل طائفة بحسب ما حمـلوه : فالقرّاء معصومون فى حفـظ القرآن وتبليغه ، والمحدّثون معصومون فى حفظ الصحاح وتبليغها ، والفقهاء معصومون فى فهم الـكلام والاستدلال ، وهذا هو الواقع المعلوم الذى أغنى الله به عن واحد معدوم . ثم إنه إذا كان لا يحفظ الشرعَ ويبلّغه إلا معصوم عن معصوم ، والمنتظر[٣] له أربعمائة

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٧٠

(٢) عن الاصل ٣ : ٢٧١

(٣) اى الابن المزعوم للحسن العسكرى مع انه مات وليس له ابن

وستون سنة لم يأخذ أحد عنه مسألة ، فمن أين علمتم القرآن والشرع فى طول هذه المدة ؟ ولمَ لا يجوز أن يكون هذا القرآن الذى تقرأونه ليس الذى أنزل ؟ وأيضا من أين لكم العلم بشىء من أحوال الرسول وابن عمه وأنتم لم تسمعوا شيئا من ذلك من معصوم ؟ فان قلتم تواتر ذلك عندنا ، قيل : فاذا كان تواترُ ذلك عن أئمتكم يوجب حفظ الشرع فلماذا لا يجوز أن يكون تواتر الأمة كلها عن نبيها أولى وأحرى من غير احتياج الى نقل واحد عن واحد ؟ وقولك « لقصور النصوص عن تفاصيل الأحكام » قلنا : وكل إمام بهذه المنزلة ، فان الأمير إذا خاطب الناس فلا بد أن يخاطبهم بما يعم الأعيان والافعال ، إذ من الممتنع أن يعين كل فعل من فاعل فى كل وقت ، فما بقى إلا الخطاب الكلى ، وذلك ممكن من الرسول . وإن زعمت أن نصوص الرسول ليست عامة كلية [قيل لك هذا ممنوع ، و بتقدير أن يمنع هذا فى نصوص الرسول[1]] فانت مضطر فى خطاب الإمام الى اثبات عموم الالفاظ أو عموم / المعانى [بالاعتبار[2]] ، فأيهما كان أمكن إثباته من خطاب الرسول ، فلا حاجة الى الامام . والحجة قد قامت على الخلق بالرسول ، قال تعالى (النحل ٤٤) : ﴿ لتُبَيّن للناس ما نُزّلَ إليهم ﴾ واللهُ قد ضمن حفظ ما أنزله من الذكر فصار ذلك مأمونا من التبديل والتغيير . ثم قد علم بالاضطرار من الدين أن أكثر المسلمين بلغهم القرآنُ والسُّنَنُ بدون نقل علىّ ، فان عمر لما فتح الأمصار بعث اليها من علَّمهم وفقَّههم ، ثم اتصل العلم من أولئك الى المسلمين ، وعلىّ بلَّغ جملة من ذلك كما بلَّغ ابنُ مسعود ومُعاذُ بن جبل وأُبَىّ وخلائق ، فتبارك الله ما أجهل الرافضة !

قال « واللهُ قادرٌ على نصب معصوم ، والحاجةُ داعيةٌ اليه ، ولا مفسدة فيه ، فيجب نصبه . وغيرُ علىّ لم يكن كذلك فتعين هو » . قلنا : هذا تكرارٌ منك ، وقد مرّ أن الإجماع إن كان معصوما أغنى عن عصمة علىّ ، وإن لم يكن معصوما بطلت دلالته على عصمة علىّ . وإن زعمت أن حال الأمة مع وجود المعصوم أكمل فلا ريب أن حالهم مع

---

(١) عن الأصل ٣ : ٢٧١ - ٢٧٢ (٢) عن الاصل ٣ : ٢٧٢

عصمة نوّابه أكمل وحالهم مع عصمة أنفسهم أكمل وأكمل . ولا يجب على الله ذلك .
وإذا ادّعيت أن مع عدمه يدخلون النار ولا يعيشون فى الدنيا أو يشتد البلاء ، فيقال :
هب أن الأمر كذلك فلِمَ قلتَ إن إزالة هذا واجب ؟ ومعلوم أن الأمراض والهموم
موجودة ، والغلاء والجوائح والمصائب كثيرة ، وليس ما يصيب [المظلومَ[1]] من الضرر
بأعظم مما يصيبه من هذه الأمور ، واللهُ لم يُزِل ذلك ، وحوائج البشر داعية الى مالا نهاية
له من الصحة والقوّة والمال والسرور . وعلى أصلكَ الفاسد ان الله لا يقدر على خلق مؤمن
ولا كافر فكيف يقدر على خلق معصوم . وقد تقدّم هذا وبان تناقضكم حيث جمعتم بين
إيجاب خلق معصوم على الله وبين قولكم إن الله لا يقدر على جعل أحد معصوما باختياره
بحيث يثاب على فعله للطاعات وتركه للمعاصى . ثم يقال : الذى تدعو اليه الحاجة أهو
القادر على تحصيل المصالح وإزالة المفاسد ، أم هو المعصوم وإن كان عاجزا عن ذلك ؟
الثانى ممنوع ، فان العاجز لا تحصل به فائدة ، بل القدرة شرط فى ذلك . والأول لم يوجد
وإن وجد لم يفعل ذلك ، فهو عاص أو عاجز قطعا

قال[2] « والإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته ، وعلىٌّ فاضلُ أهل زمانه فهو
الإمام ، لقبح تقدُّم المفضول على الفاضل عقلا / ونقلا » . قلنا : لا نسلّم أنه أفضل أهل ٢٠٢
زمانه ، فانه قال على منبر الكوفة : خيرُ هذه الأُمة بعد نبيّها أبو بكر ثم عمر . ثم كثير
من العلماء لا يوجبون تولية الأفضل ، ومنهم من يقول بولاية المفضول اذا كان فيها مصلحة
راجحة كما تقوله الزيدية

قال[2] « المنهج الثانى فى الأدلة من القرآن [على إمامة على[3]] قوله تعالى (المائدة
٥٥) : ﴿ إنما وليُّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم
راكعون ﴾ وقد أجمعوا أنها نزلت فى علىّ . روى الثعلبى باسناده الى أبى ذرّ رضى الله

---

(١) عن الاصل ٣ : ٢٧٣   (٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) عن الاصل ٤ : ٢

عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ بهاتين وإلاّ صُمَّتا يقول : عليّ قائد البرَرَة ، وقاتل الكفرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله . أما انى صليتُ مع رسول الله ﷺ يوما الظهر ، فسأل سائل فى المسجد فلم يعطه أحد شيئا ، فرفع يده إلى السماء وقال : اللهم اشهد أنى سألت فى مسجد نبيّك فلم أُعطَ شيئا . وكان عليٌّ راكعا فأومأ اليه بخنصره فأقبل فأخذ الخاتم ، وذلك بعين رسول الله ﷺ . فلما فرغ رفع رأسه الى السماء وقال : اللهم إن موسى سألك ﴿ واجعل لى وزيراً من أهلى هارون أخى أشدد به أزرى وأشركه فى أمرى ﴾ فأنزلت عليه قرآنا ناطقا ﴿ سنشدُّ عضُدَك بأخيك ﴾ اللهم وأنا نبيك وصفيك [اللهمَّ فاشرح لى صدرى ويسّر لى أمرى واجعل لى وزيرا من أهلى علياً أشدد به ظهرى[1]] فما استتمّ كلامه حتى نزل عليه جبريل بهذه الآية ﴿ إنما وليّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ . ونقل الفقيه ابن المغازلى[2] عن ابن عباس أن الآية نزلت فى عليّ . والولى المتصرف ، وقد أثبت له الولاية فى الأمة كما أثبتها الله لنفسه ولرسوله » . والجواب : ان قولك « أجمعوا أنها نزلت فى عليّ » من أعظم الدعاوى الكاذبة ، بل أجمعوا على أنها لم تنزل فى عليّ بخصوصه ، وان الخبر كاذب وفى تفسير الثعلبى من الموضوعات مالا يخفى ، وكان حاطبَ ليل ، وكذا تلميذُه الواحدى . ثم سائر ما سقته من البراهين باطل لا يروج إلا على من أعمى الله قلبه من الصمّ البكم أولى الهوى والجهل . ولهذا دخلت عامة الزنادقة من باب الرفض ، وتسلطوا بتلك الأكاذيب على الطعن فى الاسلام ، وصارت شبهاً عند الجهلة ، و[بها] ضلت النصيرية والإسماعيلية ، وكان منشأ ضلالهم تصديقهم الرافضةَ — بيتَ الكذب — فيما ينقلونه من التفسير والفضائل والمثالب ، فيشرعون فى التوجع لآل محمد ، ثم ينتقلون الى سب الصحابة والقدح فيهم / ثم ينتقلون الى القدح فى عليّ لأنه سكت ، ثم الى القدح فى الرسول ، ثم فى الإله ، كما رتبه لهم صاحب البلاغ الأكبر والناموس الأعظم . ثم هبك اعتضدتَ بالثعلبى ،

٢٠٣

(١) عن الاصل ٤ : ٢ . (٢) فى الاصل ٤ : ٢ « ابن المغازى الواسطى الشافعى »

فقد نقل الثعلبى عن ابن عباس قال : انها نزلت فى أبى بكر . و نقل عن عبد الملك قال : سألتُ أبا جعفر الباقر عن الآية فقال هم المؤمنون . قلت فان ناساً يقولون هو علىّ . فقال : علىٌّ من الذين آمنوا . وعن الضحاك مثله . وروى عن علىّ بن أبى طلحة عن ابن عباس فى هذه الآية قال : كلُّ من أسلم فقد تولى اللهَ ورسوله والذين آمنوا . ثم نعفيك من ادّعائك الإجماع ونطالبك بسند واحد صحيح . وما أوردتَه عن الثعلبى واهٍ فيه رجال متَّهَمون . وأما ابن المغازلى الواسطى فقد جمع فى كتابه من الكذب ما لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث . ولو كان المراد بالآية أن يؤتى الزكاة فى حالة الركوع لوجب أن يكون ذلك شرطا فى الموالاة ولا يتولَّى المسلم إلا عليا فقط ، فلا يتولى الحسن ولا الحسين . ثم قوله ﴿ الذين يقيمون ﴾ صيغة جمع فلا تصدق على واحد فرد . وأيضا فلا يُثنىٰ على المرء إلا بمحمود ، وفعل ذلك فى الصلاة ليس بمستحب ، ولو كان مستحبا لفعله الرسول ﷺ ولحضَّ عليه ولكرَّر علىٌّ فعله . و إن فى الصلاة لشغلا ، فكيف يقال : لا ولىَّ لكم إلا الذين يتصدَّقون فى حال الركوع ؟ ثم قوله ﴿ ويؤتون الزكاة ﴾ يدلُّ على وجود زكاة ، وعلىٌّ ما وجبت عليه زكاة قطُّ فى زمن النبى ﷺ [فانه كان فقيرا ، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولا وعلىٌّ لم يكن من هؤلاء[1]] ، ثم إعطاء الخاتم فى الزكاة لا يجزى عند الأكثر ، ثم إن الآية بمنزلة قوله تعالى (البقرة ٤٣) : ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين ﴾ ، وكقوله تعالى (آل عمران ٤٣) : ﴿ اقنتى لربك واسجدى واركعى مع الراكعين ﴾ . ثم من المعلوم المستفيض عند المفسرين أنها نزلت فى النهى عن موالاة الكفار ووجوب موالاة المؤمنين ، وسياق الكلام يدلُّ [على ذلك[2]] لمن تدبَّر ، فانه تعالى قال (المائدة : ٥١ — ٥٢) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود و النصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولَّهم منكم فانه منهم ، إن الله لا يهدى القوم الظالمين [فهذا نهىٌ عن موالاة اليهود والنصارى ، ثم قال[2]] فترى الذين فى قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة ، فعسى اللهُ أن يأتى بالفتح

---

(١) عن الاصل ٤ : ٥ (٢) عن الاصل ٤ : ٦

أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسرّوا فى أنفسهم نادمين ﴾ إلى أن قال (المائدة : ٥٥) ﴿ إنما وليُّكم الله ﴾ فهذا وصفٌ عامٌ للمؤمنين ولا بدّ ، لكنْ علىٌّ وأبو بكر والسابقون أولىٰ الأمة بالدخول فيها . ومن تأمل الحديث[١] وزكّنه لاح له كذبه ، ولو كان حقاً لكان من خذله[٢] ومنعه حقه[٣] من النصر مخذولين ، ولم يكن الأمر كذلك ، بل نُصروا وافتتحوا البلاد ، فارس / والروم والقبط . فالشيعة يدّعون أن الأمة كلها خذلته إلى أن قُتل عثمان . ومن المعلوم أن الأمة — إلى أن قُتل عثمان — كانت منصورة نصراً عظيما لم يُنصَر بعدَه مثلُه أبدا ، فلما قُتل عثمان تفرّقت الأمة : فحزب مع علىّ ، وحزب عليه ، وحزب انعزلوا لا له ولا عليه . ومن المعلوم أن إيمان الناس بالرسول وطاعتهم له ما كان لأجل علىّ كما كان هارون مع موسى ، فان بنى إسرائيل كانوا يحبّون هارون جدّاً ويهابون موسى ، وكان هارون يتألّفه ويداريه . والرافضة تدّعى أن المسلمين كانوا يبغضون عليا وأنهم لبغضهم له لم يبايعوه وكتموا النصّ عليه ، فكيف يقال إن النبىَّ احتاج إليه كما احتاج موسى إلى هارون ؟ وهذا أبو بكر أسلم على يديه خمسة من العشرة [المبشَّرين بالجنّة] : عثمان وطلحة وسعد وعبد الرحمن وأبو عبيدة ، ولم نعلم أن أحداً من السابقين أسلم على يد علىّ ، وهذا مصعب بن عمير أحد السابقين قد أسلم على يديه أُسَيد بن حُضَير وسعد بن مُعاذ

٢٠٤

وأما الموالاة فقد قال تعالى (التحريم ٤) : ﴿ وإن تَظَاهرا عليه فان اللهَ هو مولاه وجبريلُ وصالحُ المؤمنين ﴾ فبين الله أن كلّ صالح من المؤمنين فهو مولىٰ رسول الله ، والله مولاه ، وجبريل مولاه . وليس فى كون الصالح من المؤمنين مولى أن يكون متولياً على رسول الله ولا متصرّفا فيه . وقال تعالى (التوبة ٧١) : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ فكل مؤمن تقى فهو ولىُّ الله والله وليه قال تعالى (البقرة ٢٤٧) ﴿ الله ولىُّ الذين آمنوا ﴾ وقال (يونس ٦٢) : ﴿ ألا إن أولياء الله لا خوفٌ عليهم ﴾

---

(١) أى الذى زعمت الشيعة أنه سبب نزول الآية

(٢) أى خذل عليا (٣) أى الذى تزعمه الشيعة

وما فى هذه الآيات أن من كان ولىَّ الآخر كان متولياً عليه دون الناس ، والفرق بين الولاية والولاية معروف ، فالأمير يسمى « الوالى » ولا يسمى « الولىّ » . واختلف الفقهاء إذا اجتمع فى الجنازة الوالى والولى أيهما يقدَّم ؟ فالموالاة ضد المعاداة

قال الرافضى « البرهان الثانى قوله تعالى (المائدة ٦٧) : ﴿ يا أيُّها الرسول بلِّغْ ما أُنزل إليك ﴾ اتفقوا على نزولها فى علىّ ، روى أبو نُعَيم باسناده إلى عطية أنها نزلت فى علىّ . وفى تفسير الثعلبى ﴿ بلّغ ما أنزل اليك ﴾ فى فضل علىّ ، فلما نزلت أخذ بيد علىّ فقال « من كنت مولاه فعلىّ مولاه » والنبىُّ مولى أبى بكر وعمر والصحابة بالإجماع ، فيكون علىٌّ مولاهم ، فيكون هو / الإمام . ومن تفسير الثعلبى قال : لما كان يوم غَدير خُمّ نادى رسولُ الله ﷺ الناسَ فاجتمعوا ، فأخذ بيد علىّ فقال : من كنت مولاه فعلىّ مولاه ، فشاع ذلك وطار فى البلاد ، و بلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهرى فأتى رسولَ الله ﷺ فأناخ بالأبطح فنزل وأتى رسولَ الله ﷺ وهو فى ملأ من أصحابه فقال : يا محمد ، أمرتَنا بالشهادتين و بالصلاة و الزكاة و الصيام والحج فقبلنا منك ، ثم لم ترض حتى رفعت بضبعى ابن عمك ففضلته علينا وقلت : من كنت مولاه فعلىّ مولاه ، فان كان هذا من الله فحدِّثنا فقال : اى والله من أمر الله . فولّى الحارث وهو يقول ﴿ إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ﴾ . فما وصل حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره فقتله ، وأُنزلت ﴿ سأل سائل بعذاب ﴾ وقد روى هذا النقّاش فى تفسيره » . قلنا : هذا أعظم كذباً وفرية من الأول . فقولك « اتفقوا على نزولها فى علىّ » كذب ، بل ولا قاله عالم . وفى كتاب أبى نعيم والثعلبى والنقاش من الكذب مالا يُعَدّ[1] ، والمرجع فى النقل الى أمناء حديث رسول الله ، كما أن المرجع فى النحو إلى أربابه ، وفى القراءات الى حذّاقها ، وفى اللغة الى أئمتها ، وفى الطبّ الى علمائه ، فلكل فن رجال ، وعلماء الحديث أجلُّ وأعظم تحريا للصدق من كل أحد ، علم ذلك من علمه ، فما

(١) الحلية لابى نعيم من أمهات كتب الرقائق التى تكلمنا عليها فى ص ٢٧٨ — ٢٧٩ ، وانظر فى ص ٣١٨ الاشارة الى تنبيه ابن الجوزى فى (صفة الصفوة) على ناحية الضعف فى كتاب الحلية . أما كتاب (الفضائل) لأبى نعيم ففيه أحاديث واهية أكثر مما فى الحلية

اتفقوا على صحته فهو الحق ، وما أجمعوا على تزييفه وتوهينه فهو ساقط ، وما اختلفوا فيه نُظِرَ فيـه بانصاف وعـدل ، فهم العمدة : كمالك وشعبة والاوزاعى والليث والسُّفيانين والحمّادين وابن المبارك ويحيى القطّان وعبد الرحمن بن مهدى ووكيع وابن علية والشافعى وعبد الرزاق والفريابى وأبى نعيم والقعنبى والحميدى وأبى عبيد وابن المدينى وأحمد واسحاق وابن معين وأبى بكر بن أبى شيبة والذهـلى والبخارى وأبى زرعـة وأبى حاتم وأبى داود ومسلم وموسى بن هارون وصالح جزرة والنسائى وابن خزيمة وأبى أحمد بن عدى وابن حبّان والدارقطنى وأمثالهم من أهل العلم بالنقل والرجال والجرح والتعديل . وقد صنف فى معرفة الرجال كتب / جمة : كالطبقات لابن سعد ، وتاريخى البخارى ، وكلام ابن معين ٢٠٦ من رواية أصحابه عنه ، وكلام أحمد من رواية أصحابه عنه ، وكتاب يحيى بن سعيد القطان ، وكتاب علىّ بن المدايني ، وتاريخ يعقوب الفسوى ، وابن أبى خيثمة ، وابن أبى حاتم ، والعقيلى ، وابن عدىّ ، وابن حبّان ، والدارقطنى . والمصنفات فى الحديث على المسانيد : كمسند أحمد ، واسحاق ، وأبى داود ، وابن أبى شيبة ، والعدنى ، وابن منيع ، وأبى يعلى والبزار ، والطبرانى وخلائق . وعلى الأبواب : كالموطأ ، وسنن سعيد بن منصور ، وصحيحى البخارى ومسلم ، والسنن الأربعة وما يطول الـكتاب بتعداده . وفى الجملة ليس فى فرق الأمة أجهل بالآثار ورجالها وأقبلُ للباطل وأدفع للصحيح من الرافضة . ثم أضدادهم من الخوارج وإخوانهم من المعتزلة يتحرّون الصدق ، ولايحتجون بخـــبر مكذوب ، بل ولا بالصحيح ، بل لهم طرق وقواعد مبتدعة وعقول فى الجملة . وهؤلاء . . . الرافضة لا عقل ولا نقل . فالآثار ومعرفتها والأسانيد من خصائص السنّة والجماعة ، وعلامة صحة الحديث عند الرافضى أن يوافق هواه . قال عبد الرحمن بن مهدى : أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم ، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم

ثم نقول لهم : ما يرويه مثل النقاش والثعلبى وأبى نعيم ونحوهم أتقبلونه مطلقا لـكم وعليـكم ، أم تردُّونه مطلقا ، أو تأخذون بما وافق أهواءكم وتردون ما خالف ؟ فان قبلوه مطلقا ففى ذلك من فضائل الشيخين جملة من الصحيح والضعيف ، و إن ردُّوه مطلقا بطل اعتماده بما ينقل عنهم ، و إن قبلوا ما يوافق مذهبهم أمـكن المخالفَ ردُّ ما قبلوه والاحتجاج

بما ردُّوه . والناسُ قد كذبوا فى المناقب والمثالب أكثر من كل شىء

ثم هذا الحديث كذبٌ باتفاق أهل الحديث ، ولهذا لم يُرْوَ فى شىء من كتب الحديث المرجوع اليها ، وإنما يجوّز صدقَه من يقول : إن النبى ﷺ كان على مذهب أحد الأربعة ! وان أبا حنيفة ونحوه كانوا قبل النبى ﷺ ! أو كما تظن طائفة من التركمان أن حمزة له مغازٍ عظيمة وينقلونها بينهم ، وحمزةُ ما شهد إلا بدراً واستشهد يوم أُحُد . ومثل ما يعتقد كثيرٌ من العوام أن أبىَّ بن كعب وأم سلمة زوج النبى ﷺ فى مغائر دمشق ، ٢٠٧ / أو أن عائشة كانت تحدّث الناس فى باب القبّة التى بجامع دمشق ، أو أن قبر على رضى الله عنه بباطن النجف ، وأهل العلم يعلمون أن عليا ومعاوية وعمرو بن العاص دفن كل واحد منهم بقصر الإمارة خوفا عليه من نبش الخوارج [1]

---

(١) أما قصر الامارة فى الكوفة الذى دفن فيه على كرم الله وجهه فانه يقع قبلى الجامع ويطل على الرحبة ، ويقول مؤرخ الشيعة لوط بن يحيى انه دفن فى احدى زوايا الجامع على رحبة القصر بالقرب من أبواب كندة . وما زعمته الشيعة بعد ذلك من أن قبره فى النجف فهو زعم متأخر دهراً طويلا عن زمن علىّ وابنيه لأنه يرجع الى أواخر القرن الثالث . ويؤكد العارفون أن القبر المنسوب الآن الى على فى النجف هو فى الحقيقة قبر المغيرة بن شعبة

وقصر الإمارة فى دمشق الذى يعلم أهل العلم ان معاوية دفن فيه هو (الخضراء) التى كانت تتصل بجدار القبلة من مسجد دمشق وتمتد شرقا الى بركة جيرون وغربا الى باب البريد وجنوبا الى قصر أسعد باشا العظم وما حوله . ويتناقل شيوخ دمشق عن آبائهم أن معاوية مدفون تحت الجدار الذى كان مشتركا بين الجامع والدار الخضراء ، وأن الاقدمين رمزوا له عند ظهور الدولة العباسية بكتابة كتبوها على ذلك المكان مما يلى الجامع فى جداره القبلى وهى : « هنا قبر نبى الله هود عليه السلام » لئلا تنتهك حرمته أيدى النباشين والحاقدين . وكان فى الدار الخضراء قبر آخر هو الآن فى سوق البزورية والمرجح أنه لمعاوية الحفيد

وأما عمرو بن العاص فانه لما توفى فى عيد الفطر من عام ٤٣ صلى عليه ابنه عبدالله رضوان الله عليهما ، ولم أعثر عند كتابة هذا التعليق على نص لمن قالوا انه دفن فى دار الامارة ، والمشهور أنه دفن فى سفح المقطم بقرب مدخل الشعب . وكان الصحابة يرون أن العظماء تخلدهم أعمالهم لا قبورهم ، ولذلك لم يكونوا - كالفراعنة والجبارين - يبالون بأن تقام المبانى والصروح على قبور العظماء منهم والفاتحين والصالحين

واتفق الناس على أن ما قاله النبي ﷺ بغدير خم كان مرجعه من حجة الوداع . ألا ترى أن الشيعة تجعل يوم ثاني عشر ذي الحجة عيدا ؟ فبعد ذلك لم يرجع النبي ﷺ الى مكة . وهذا (الحديث المكذوب) فيه ما يبين كذبه من قوله « فجاءه الحارث وهو بالأبطح [١] » . ثم قوله : ونزلت ﴿ سألَ سائلٌ ﴾ ، وهي إنما نزلت قبل الهجرة بمكة . ثم قوله تعالى ﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق ﴾ نزلت عقيب بدر بالاتفاق . وأهل التفسير متفقون على أنها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبي ﷺ بمكة كأبي جهل وذويه . ثم لم تنزل عليهم حجارة من السماء ، ولو كان هذا المجهول قد نزل عليه حجر خرق هامته وخرج من دبره لكان آية من جنس أصحاب الفيل ، وذلك مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله

قال [٢] « البرهان الثالث قوله ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ الآية . روى أبو نُعيم باسناده الى أبي سعيد أن النبي ﷺ دعا الناس الى غدير خم وأمرنا بحتّ الشجر من الشوك ، فقام فأخذ بضبعي عليّ فرفعهما حتى نظر الناس الى باطن إبطي رسول الله ، ثم لم يتفرّقوا حتى نزلت ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ فقال الرسول : الله أكبر على إكمال الدين ورضى الرب برسالتي و بالولاية لعليّ من بعدي . ثم قال : من كنتُ مولاه فعليّ مولاه اللهم والِ من والاه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله » . قلنا : وهذا من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات . وقد ثبت أن الآية نزلت على الرسول ﷺ وهو واقف بعرفة قبل يوم الغدير بسبعة أيام . ثم ليس فيها دلالة على عليّ رضى الله عنه بوجه ، ولا على إمامته . فدعواك أن البراهين دلت عليه من القرآن من الكذب الواضح ، وإنما يكون ذلك من الحديث لو صح

قال [٢] : البرهان الرابع قوله ﴿ والنجم إذا هوىٰ ، ما ضلّ صاحبكم وما غوىٰ ﴾ روى

---

(١) الأبطح في مكة ، والنبي ﷺ لم يوجد في الأبطح ولا في مكة في ذلك الوقت ولا بعده الى أن لقي الله

(٢) أي الرافضي المردود عليه

٢٠٨ الفقيه على بن المغازلى الشافعى باسناده عن ابن عباس قال : كنت جالساً / مع فئة من بنى هاشم عند النبى ﷺ إذ انقضَّ كوكب من السماء ، فقال : من انقضَّ هذا الكوكب فى منزله فهو الوصىّ من بعدى [(1)] ، فاذا هو قد انقضَّ فى منزل على . قالوا : يارسول الله قد غويت فى حبّ على ، فأنزل الله تعالى ﴿ والنجم إذا هوى ﴾ . قلنا : وهذا من أبين الكذب ، والقولُ على الله بلا علم حرام ، قال الله تعالى (الاسراء ٣٦) : ﴿ ولا تَقْفُ ما ليس لكَ به علم ﴾ ، فكلُّ من احتجَّ بحديث عليه أن يعلم صحته قبل أن يستدلَّ به ، وإذا احتجَّ به على غيره فعليه بيان صحته ، وإذا عرف أن فى الكتب الكذب صار الاعتمادُ على مجرد ما فيها مثل الاستدلال بشهادة الفاسق الذى يَصْدق ويكذب . ثم هذا الحديث ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات بلفظ آخر من حديث محمد بن مروان عن الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس قال : لما عُرج بالنبىّ ﷺ الى السماء السابعة وأراه الله من العجائب ، فلما أصبح جعل يحدّث ، فكذّبه من أهل مكة من كذّبه ، فانقضَّ نجمٌ من السماء ، فقال النبى ﷺ : فى دار من وقع هذا النجم فهو خليفتى من بعدى ، فوقع فى دار علىّ ، فقال أهل مكة ضلَّ محمدٌ وغوى وهوى أهل بيته ومال الى ابن عمه ، فنزلت ﴿ والنجم ﴾ . قال ابن الجوزى : هذا موضوع . فما أبردَ مَن وضَعه ، [وما أبعد ما ذكر . وفى إسناده ظلمات : منها أبو صالح ، وكذلك الكلبى [(2)] ، ومحمد بن مروان السدّى [(3)] . والمتهم به الكلبى . قال أبو حاتم بن حبّان : كان الكلبى من الذين يقولون إن عليا لم يمت ، وإنه يرجع الى الدنيا ، وإن رأوا سحابة قالوا أمير المؤمنين فيها ، لا يحل الاحتجاج به . قال : والعجب من تغفل من وضع هذا الحديث كيف رتب ما لا يصلح فى المعقول من أن النجم يقع فى دار ويثبت إلى أن يُرى ! ومن بلهه أنه وضع هذا الحديث على ابن

---

(١) تقدم فى ص ٣٠٧ اعترافهم بأن أول من اخترع اسطورة الوصى لعلى هو ابن سبأ

(٢) انظر لا حاديث الكلبى عن أبى صالح وغيره ص ٣١٨ - ٣١٩

(٣) هو السدّى الصغير . قال البخارى : سكتوا عنه . وهومولى الخطابيين لا يكتب حديثه البتة

عباس وكان ابن عباس زمن المعراج ابن سنتين ، فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها ! قلت : إذا لم يكن هذا الحديث فى تفسير الكلبى المعروف عنه فهو مما وضع بعده ، وهذا هو الأقرب . قال أبو الفرج : وقد سرق هذا الحديث بعينه قوم وغيروا إسناده ورووه باسناد غريب[1]] . ثم إنه لم ينقضَّ قط كوكب الى الأرض [بمكة ولا بالمدينة ولا غيرهما[2]] ولما بعث نبى الله ﷺ كثر الرمى بالشهب ومع هذا لا يروى مثل هذا البهتان إلا أوقح الناس وأقلهم حياء . ثم لو كان هذا جرى لكان يغنى عن الوصية يوم غدير خم .

قال[3] « البرهان الخامس قوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾ فروى أحمد فى مسنده عن واثلة بن الأسقع قال : طلبتُ عليا فى منزله فقالت فاطمة : ذهب الى رسول الله ﷺ ، قال : فجاءا جميعا ، فدخلت معهما ، فأجلس عليا عن يساره وفاطمة عن يمينه والحسن والحسين بين يديه ، ثم التفع عليهم بثوبه وقال ﴿ انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيرا ﴾ اللهم إن هؤلاء أهلى . وعن أم سلمة قالت : كان رسول الله ﷺ فى بيتها ، الحديث ، وفى آخره : انكِ الى خير . ففى / هذه [الآية[4]] دلالة على العصمة مع التأكيد بلفظة « إنما » وادخال « اللام » فى الخبر . وغيرهم ليس بمعصوم فتكون الإمامة فى علىّ ، ولأنه ادّعاها فى عدّة من أقواله كقوله : والله لقد تقمصها ابن أبى قحافة وهو يعلم أن محلّى منها محلُّ القطب من الرحى . وقد ثبت نفى الرجس عنه فيكون صادقا » . قلنا : الحديث صحيح قول النبى ﷺ لهم ، ورواه مسلم فى صحيحه عن عائشة . وفى السنن عن أم سلمة . وليس فيه دلالة على عصمتهم ، ولا إمامتهم أصلا . فنقول : قوله (الأحزاب ٣٣) : ﴿ إنما يريد الله ... ﴾ كقوله (المائدة ٦) : ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتمّ

٢٠٩

(١) عن الاصل ٤ : ١٨ - ١٩

(٢) عن الاصل ٤ : ١٩

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) عن الاصل ٤ : ٢٠

نعمته عليكم ﴾ ، وكقوله تعالى (البقرة ١٨٥) : ﴿ يريد الله بكم اليسرَ ﴾ وقوله (النساء ٢٦) : ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ ، (النساء ٢٧) : ﴿ والله يريد أن يتوب عليكم ﴾ فارادته فى هذه الآيات متضمنة لمحبته لذلك المراد ورضائه به وأنه شرعه ، ليس فى ذلك أنه خلق هذا المراد ، ولا أنه قدَّره وأوجده [1] . والنبىُّ ﷺ بعد نزول الآية قال « اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس » فطلب من الله ذلك ، فلو كانت الآية تتضمن الوقوع ولا بدَّ لم يحتج الى الدعاء . وهذا على قول القَدَرية [2] أظهرُ ، فان إرادة الله عندكم لا تتضمن وجود المراد ، بل قد يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد . أفنسيت أصلك الفاسد ؟ أما على قولنا فالارادةُ نوعان : شرعية تتضمن محبة الله ورضاه كما فى الآيات ، وإرادة كونية قَدَرية تتضمن خلقه وتقديره كقوله (هود ٣٤) : ﴿ إن كان الله يريد أن يُغْوِيَكم ﴾ ، (الانعام ١٢٥) : ﴿ فمن يُرِدِ اللهُ أن يَهديَه يشرحْ صدره للإسلام ، ومن يردْ أن يُضِله يجعلْ صدرَه ضيِّقا حَرَجا ﴾ . ثم إن أزواج النبى ﷺ مذكورات فى الآيات فبدأ بهنّ وختم بهن وسائر الخطاب لهن [3] . وإرادةُ إذهاب الرجس وتطهيرُ أهل البيت ليس بمختص بالأزواج بل متناول لكل أهل البيت ، وعليٌّ وفاطمةُ وحسن وحسين أخصُّ من غيرهم ولذلك خصهم بالدعاء ، وثبت فى الصحيح أنه علمهم الصلاة عليه « اللهم صل على محمد وأزواجه وذرّيته »

فان قيل : هب أن القرآن لا يدل على طهارتهم و إذهاب الرجس عنهم لكنْ دعاؤه لهم يدل على وقوعه ، قلنا : / المقصود أن القرآن بمفرده لا يدلُّ على ذلك فضلا عن أن يدل على العصمة و الإمامة . ثم هب أن القرآن دل على طهارتهم ، فاين لزوم العصمة وأن لا يجوز عليهم خطأ ولا سهو ؟! والدليل عليه أن الله لم يرد بما أمر به الزوجات أن لا يصدر

٢١٠

---

(١) تقدم هذا البحث فى ص ١٦٨ . والرافضى المردود عليه يكرر الموضوع الواحد لأدنى المناسبات ، فتمس الحاجة الى الجواب على دعاواه كلما أوردها

(٢) والرافضة منهم

(٣) فان كانت الآيات حجة فى العصمة كانت شاملة لهن

من واحدة منهن خطأ ، وسياق الآية يدل على أن الله يُذهب عنهم الخبث والفواحش ويطهرهم منها ، ونحن نعلم أن الله أذهب عن أولئك السادة الشرك والخبائث والرجس وطهرهم من هذه الفواحش ، وليس من شرط المتّقى أن لا تقع منه صغيرة ويستغفر منها ، ولو كان ذلك شرطا لعُدم المتّقون من أمة محمد ﷺ ، فمن فعل ما يكفِّر سيئاته كان من المتقين . وقال تعالى (التوبة ١٠٣) : ﴿ خُذْ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ وقد يكون من تمام تطهيرهم صيانتهم عن الصدقة فانها أوساخ الناس

وبالجملة فالتطهير — الذى فى الآية ودعا به الرسول — ليس هو العصمة بالاتفاق ، فان أهل السنة يثبتونها للرسول ، والشيعة لا يثبتونها [لغير النبى ﷺ [1]] إلا لعلى أو للامام ، فانتفت عن الزوجات والبنات وغيرهم ، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون التطهير المدعوّ به للأربعة متضمنا للعصمة المختص بها النبى والإمام . ثم الدعاء بالعصمة من الذنوب ممتنع على أصل القَدَرية [2] بل وبالتطهير ، فان الافعال الاختيارية التى هى فعل الواجبات وترك المحرّمات عندهم غير [3] مقدورة للرب فلا يمكنه أن يجعل العبد متطهرا ولا طائعا ولا عاصيا ، فامتنع — على أصلهم — الدعاء بفعل الخيرات وترك المنكرات . وإنما المقدور عندهم [4] قدرة تصلح لهذا وهذا ، كالسيف يصلح لقتل المسلم والكافر ، والمال يمكن بذله فى الطاعة والمعصية ، ثم العبد يفعل ما شاء من خير أو شر بتلك القدرة . والحديث حجة عليهم فى إبطال هذا القول حيث دعا النبى ﷺ لأهل بيته بالتطهير ، وإن قالوا المراد بذلك أنه يغفر لهم ولا يؤاخذهم كان ذلك أدلّ على بطلان دلالته على العصمة ، ويمتنع عندهم سؤال الله العصمة من المعاصى ، / ولو قدر ثبوت العصمة فقد قدمنا أنه لا يشترط فى الإمام العصمة

٢١١

---

(١) عن الاصل ٤ : ٢٣ (٢) والرافضة منهم

(٣) كانت فى المختصر « عند غيرهم » وصححناها من الاصل ٤ : ٢٣

(٤) فى المختصر « عند غيرهم » واعتمدنا ما فى الاصل ٤ : ٢٣

وقولك « إن عليا ادّعاها ، وقد ثبت نفى الرجس عنه فيكون صادقا » فلا نسلّم أنه ادّعاها ، بل نعلم بالضرورة أنه ما ادّعاها حتى قتل عثمان [١] . وان كان قد يودّه [بقلبه [٢] لكن ما قال أنا الإمام ، ولا أنا معصوم ، ولا إن الرسول جعلنى الإمامَ بعده [ولا أنه أوجب على الناس متابعتى ، ولا نحو هذه الألفاظ ، بل نحن نعلم بالاضطرار أن من نقل هذا ونحوه عنه فهو كاذب عليه . ونحن نعلم أن عليا أتقى لله من أن يدّعى الكذب الظاهر الذى يعلم الصحابة كلهم أنه كذب [٢]]

وقولك عنه « لقد تقمصها . . الخ » فلم يقله ، وأين اسنادُك به ؟ وإنما يوجد هذا فى نهج البلاغة ، وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علىّ ، ولهذا لا يوجد غالبها فى كتاب قديم ولا لها إسناد معروف [٣] . فهى بمنزلة من يدّعى أنه علَوىّ أو عبّاسىّ ولا نعلم أحداً من سلفه ادّعى ذلك قط ، فيعلم كذبه . فان النسب يكون معروفا من أصله حتى يتصل بفرعه . وفى هذه الخطب أشياء قد علم يقينا من علىّ ما يناقضها ، ولم يوجب الله على الخلق أن يصدّقوا بما لم يقم دليل على صدقه ، وإن ذلك من تكليف ما لا يطاق . وكيف يمكننا أن نثبت ادّعاء علىّ الخلافة بمثل حكاية منبعها من متهمين . ثم هب أنه قال ذلك ، فلمَ قلتم إنه إراد انى إمام منصوص عليه ، فيجوز عليه أنه أراد أنه أحق من غيره [وحينئذ لا يكون مخبرا عن أمر تعمد فيه الكذب ، ولكن يكون تكلم [٢]] باجتهاد منه ، [لكن هذا كله لو صح شىء منه لم يصح إلا بمقدمات ليست

---

(١) بل هو أعلن بعد قتل عثمان أنها من أمر الأمة وليس لأحد فيها حق إلا أن تختاره الامة . الطبرى ٥ : ١٥٦ (٢) عن الاصل ٤ : ٢٤

(٣) حتى كتب الأدب التى لا سند لأخبارها كالبيان والتبيين نجد فيها الخطبة العلوية فى أسطر معدودة ، فاذا قارنا الخطبة الواحدة الوجيزة فى مثل البيان والتبيين بمثلها فى نهج البلاغة نجدها قد انتفخت فيه وعظمت أحشاؤها بالعظائم التى لم تكن معروفة حتى فى زمن الجاحظ . وأكثر التزوير الذى عنى به الرضى وأخوه المرتضى فى نهج البلاغة يدور على الشىء الذى له أصل ، فيضيفان اليه ما لم يكن له أصل من أمثال « لقد تقمصها فلان » ، بينما الصحيح الثابت بالسند عن علىّ هو جميل الثناء على فلان ، فيقع التناقض بين قوله المستقيم =

فى القرآن[١]] فأين براهينك القرآنية ؟

قال « البرهان السادس قوله (النور ٣٦ — ٣٧) : ﴿ فى بيوت أذِنَ الله أن تُرفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدوّ والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴾ روى الثعلبى باسناده عن أنس و بريدة قالا : قرأ رسول الله ﷺ هـذه الآية ، فقام رجل فقال : أى بيوت هذه يا رسول الله ؟ قال : بيوت الأنبياء . فقال أبو بكر : يا رسول الله ، هذا البيت منها ؟ يعنى بيت علىّ وفاطمة ، قال : نعم من أفضلها » . قلنا نطالبك بصحة النقل ، فلا سبيل لك الى ذلك . والثعلبى لحاطب ليل ، فكيف والحديث كذب بلا ريب . ثم الآية باتفاق الناس هى فى المساجد ، ولو قدّر أن عليا من رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع لما لزم من ذلك أنه أفضل الأمة بعد نبيها . ثم لفظ الآية « رجال » لم يقل « رجل واحد » ، ولو قدّر أنه أفضل فلِمَ قلتَ بوجوب إمامة الأفضل ؟

٢١٢ قال / « البرهان السابع قوله (الشورى ٢٣) : ﴿ لا أسألكم عليه أجراً إلا المودَّة فى القربى ﴾ . وروى الامام أحمد فى مسنده عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية قالوا : يا رسول الله مَن قرابتك التى وجبت علينا مودّتهم ؟ قال : علىّ وفاطمة وابناهما . وكذا فى تفسير الثعلبى ونحوه فى الصحيحين . وغير علىّ من الصحابة لا تجب مودّته فيكون علىّ أفضل ، فيكون هو الامام . ومخالفته تنافى المودّة وطاعته مودّة فيكون واجب الطاعة » . فالجواب : قولك « فى مسند أحمد » كذب بيّن على المسند ، وكذا قولك « فى الصحيحين » افتراء عليهما ، بل فيهما وفى المسند ما يناقض ذلك ، فكيف العمل بخطاب جهّال كذَبة ؟ ولكن أحمد صنف كتابا فى فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم فيه الصحيح والسقيم . ثم زاد ابنه عبد الله فيه أحاديث ، وزاد القطيعى فيه جملة كثيرة[٢]

= الثابت عنه ، وبين القول الملتوى المعزوّ اليه بلا سند ولا دليل على صحته ، فأساءوا الى على باظهاره متناقضا ومتحاملا وأنانيا ، وحاشا لله أن يكون كذلك

(١) عن الاصل ٤ : ٢٥ (٢) انظر لزيادات أبى بكر القطيعى ص ٣٠٧ — ٣٠٨

واهية ومكذوبة ، فظن الجهلة أن الكل من رواية أحمد ، وهذا خطأ قبيح ، فان زيادات عبد الله تظهر بكونها عن غير أبيه ، وزيادات القطيعي تعرف بروايته لها عن غير عبد الله ابن أحمد . وأيضا فالآية في الشورى وهي مكية باتفاق ، وعليّ ما تزوج فاطمة إلا في المدينة والحسن ولد سنة ثلاث والحسين سنة أربع ، فكيف يفسر النبي ﷺ الآية [المكية] بوجوب مودّة من لا يعرف ؟ ثم تفسير الآية في الصحيحين أن ابن عباس سئل عنها فقال له سعيد بن جُبير : إلا أن تودُّوا محمداً في قرابته ، فقال ابن عباس : عجلتَ ، إنه لم يكن بطن من قريش إلا ولرسول الله ﷺ فيهم قرابة ، فقال ﴿ لا أسألكم عليه أجرا ﴾ لكن أسألكم مودَّة القرابة التي بيني و بينكم [1] . فهذا ابن عباس ترجمان القرآن وأعلم أهل البيت بعد عليّ يقول ما تسمع . وأيضا فانه قال ﴿ إلا المودَّة في القربىٰ ﴾ لم يقل : إلا المودّة للقربى ، ولا المودّة لذوي القربى ، فلو أراد ذلك لقال هكذا ، كما قال الله تعالى (الأنفال ٤١) : ﴿ واعلموا أنما غَنِمْتم من شيء فان لله خُمُسَه وللرسول ولذي القربىٰ ﴾ وقال (الحشر ٧) : ﴿ فلله وللرسول ولذي القربىٰ ﴾ ، (الروم ٣٨) : ﴿ فآتِ ذا القربىٰ حقَّه ﴾ ، (البقرة ١٧٧) : ﴿ وآتىٰ المالَ على حبّه ذوي القربىٰ ﴾ ، فجميع ما أوصى به من حق ذوي قربى النبي أو ذوي قربى الإنسان هكذا . فلما ذكر قوله (الشورى ٢٣) : ٢١٣ ﴿ إلا المودَّة ﴾ / بالمصدر دون الاسم دل على أنه لم يرد ذوي القربى ، ولو أراد لقال : المودة لذوي القربى ، ولم يقل « في » فانه لا يقال أسألك المودَّة في فلان ولا في قربىٰ فلان بل لفلان . ونقول : الرسول لا يَسأل على تبليغ الرسالة أجرا البتة بل أجره على الله كما قال (الفرقان ٥٧) : ﴿ قل ما أسألُكم عليه من أجر ﴾ وقال (الطور ٤٠) : ﴿ أم تسألهم أجراً فهم من مَغرَم مُثقَلون ﴾ وقال (يونس ٧٢) : ﴿ إنْ أجريَ إلاّ على الله ﴾ ولكن الاستثناء منقطع كقوله (الفرقان ٥٧) : ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر إلا من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلا ﴾ . ولا ريب أن محبة أهل البيت واجبة ، لكن لم يثبت وجوبها بهذه الآية ، ولا محبتهم أجرُ الرسول ، بل هو مما أُمرنا ، به فهو من العبادات ،

---

(١) تقدّم هذا البحث في ص ١٦٩ و ٢٨٩ وانظر ٢٥٣ — ٢٥٥

وفى الصحيح أنه عليه السلام خطب بغدير خم فقال « أذكركم الله فى أهل بيتى » قالها ثلاثا ، وفى السنن أنه قال « والذى نفسى بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم لله ولقرابتى » ولو كانت مودّتنا لهم أجرا له لم نثب عليها لأنا أعطينا أجره الذى استحقه بالرسالة ، فهل يقول هذا مسلم ! سلّمنا أن عليا تجب مودّته بدليل آخر ، فما فى ذلك ما يوجب اختصاصه بالإمامة والفضيلة

وقولك « والثلاثة لا تجب مودّتهم » ممنوع ، بل تجب أيضا مودّتهم وموالاتهم ، فانه ثبت أن الله يحبهم ، ومن كان الله يحبه وجب علينا أن نحبه . والحبُّ فى الله والبغض فى الله واجب ، وهو أوثق عرى الايمان ، وهم من أولياء الله الكبار ، وثبت أن الله رضى عنهم ، وفى الصحيحين أن النبى ﷺ قال « مَثَلُ المؤمنين – فى توادِّهم ، وتَراحُمِهم ، وتَعاطُفهم – كمَثَل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائرُ الجسد بالحُمّى والسهر » . والرافضىُّ لا يقدر أن يُركب الحجة على الخارجيّ والناصبيّ ، فاذا قالا له : بأىّ شىء علمتَ أن علياً ولىُّ الله ؟ فان قال : بالتواتر ، لاسلامه وحسناته . قالا له : فالنقل المتواتر فى أبى بكر وأمثاله كذلك . وإن قال : بالقرآن . قالا : القرآن يدل بعمومات أنت تُخرج منها أكابرَ الصحابة ، فاخراج واحد أسهل . وان قال : بالأحاديث الدالة على فضائله . قيل : أحاديث فضل أولئك أكثر وأصحّ وقد قدحتَ فيها ، وما ورد فيه إنما نقله الصحابة الذين تقدح فيهم ، فان صحّ قدحُك بطل النقل ، وان صح النقل / بطل القدح . وان قال : صح بنقل الشيعة . قيل : الصحابة عندك مطعون فيهم سوى بضعة عشر نفسا ، فقد يقال : إن البضعة عشر تواطأوا على ما نقلوه . ومن قدح فى نقل الجمهور كيف يمكنه إثبات نقل نفر قليل ؟! ونحن علينا أن نحبَّ من أحبه الله ورسوله كعلى ، وفى الصحيحين أن النبى ﷺ سئل : أىُّ الناس أحبُّ اليك ؟ قال : عائشة . قيل : فمن الرجال ؟ قال : أبوها . وفى الصحيح أن عمر قال لأبى بكر يوم السقيفة : بل أنت سيّدنا وخيرنا وأحبُّنا الى رسول الله ﷺ ، وقال عليه السلام « لو كنتُ متخذاً من هذه الأمة خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا »

٢١٤

وقولك « مخالفته تنافى المودَّة » الخ ، فالجواب : إن كانت المودَّة توجب الطاعة فقد وجبت مودَّة ذوى القربى فتجب طاعتهم [فيجب أن تكون فاطمة أيضا إماما [(١)]] ، وإلا فالمودَّة ليست مستلزمة للامامة ، فان كانت ملزوم الامامة — وانتفاء الملزوم يقتضى انتفاء اللازم — فلا تجب مودة إلا من يكون إماما معصوما

وقولك « المخالفة تنافى المودَّة » فنقول : إذا لم تكن المخالفة قادحة فى المودَّة إلا اذا كان واجب الطاعة فحينئذ يجب أن نعلم « وجوب الطاعة » أولاً ، فاذا ثبت وجوبها بمجرد وجوب المودَّة كان دورا ، إلا إذا علم أنه إمام . ثم المخالفة تقدح فى المودَّة إذا أمرنا ونحن نعلم أنه لم يأمرنا بطاعته فى زمن أبى بكر وعمر وعثمان ، فتجب مودّتهم أيضا وطاعتهم [(٢)] ، ومخالفتهم تقدح فى مودَّتهم ، بل تقدح فى محبة الله ورسوله

قال « البرهان الثامن قوله (البقرة ٢٠٧) : ﴿ ومن الناس من يَشْرى نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ قال الثعلبى : إن رسول الله ﷺ لما أراد الهجرة استخلف عليا لقضاء ديونه وردِّ الودائع ، وأمره — ليلة خرج الى الغار وأحاطوا بالديار — أن ينام على فراشه ويتشح ببرده الأخضر ، وقال : إنه لا يخلص إليك منهم مكروه ، ففعل ، فأوحى الله الى جبريل وميكائيل : إنى قد آخيتُ بينكما وجعلت عُمْر أحدكما أطول من الآخر ، فأيكما يؤثر صاحبه بالحياة ؟ فاختار كلاهما الحياة . فقال : ألا كنتما مثل علىّ ، آخيتُ بينه و بين محمد فبات على فراشه يفديه بنفسه ويؤثره الحياة ؟ / اهبطا الى الأرض فاحفظاه . فنزلا ، فكان جبريل عند رأسه وميكائيل عند رجليه . فقال جبريل : بَخٍ بَخٍ ! مَن مِثلُكَ يا ابن أبى طالب يُباهى الله بك الملائكة ؟ فأنزل الله على نبيه — وهو متوجه إلى المدينة — فيه ﴿ ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ وقال ابن عباس : إنها نزلت فى علىّ لما هرب النبىُّ ﷺ الى الغار . وهذه فضيلة لم تحصل لغيره تدلُّ على أفضليته . فيكون هو الإمام » . والجواب : المطالبة بصحة النقل ، وعزوكَ ذلك الى الثعلبى لا يجدى شيئا ،

٢١٥

---

(١) عن الاصل ٤ : ٣٠

(٢) أى الثلاثة

فالنبي لما هاجر لم يكن لقريش غرض فى طلب علىّ ، إنما كان مطلوبهم النبىَّ ﷺ وأبا بكر ، فجعلا فى كل واحد منهما ديته لمن جاء به ، كما صحَّ ، لا كما سُقتَ من الكذب السمج ، فترك عليا على فراشه ليظنوا أن النبى ﷺ فى البيت فلا يطلبوه ، فلما أصبحوا وجدوا عليا فظهرت خيبتهم ، ولم يؤذوا عليا ، بل سألوه عن رسول الله ﷺ فقال : لا علم لى به . ولو كان لهم فى علىّ غرض لآذوه ، فلما لم يتعرَّضوا له دلَّ على أنه لا غرض لهم فيه . والذى كان يقصد الدفع بنفسه هو أبو بكر بلا ريب ، وكان يذكر الطلب فيكون خلف رسول الله ﷺ ، ويذكر الرصد فيكون أمامه . ثم غيرُ واحد من الصحابة قد فدوا النبى ﷺ بأنفسهم فى الحروب ، فمنهم من قتل بين يديه ، ومنهم من شُلَّت يده كطلحة . وهذا واجب على المؤمنين . وفى السيرة لابن اسحاق قال : فأتى جبريلُ النبى ﷺ فقال : لا تبت الليلة على فراشك . فلما كانت عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه ، فلما رأى رسول الله ﷺ مقامهم قال لعلىّ : نم على فراشى واتَّشح ببردى هذا فانه لن يخلص اليك شىء تكرهه منهم . [وعن] محمد بن كعب القرظى قال : لما اجتمعوا له وفيهم أبو جهل قال : إن محمدا يزعم أنكم إن تابعتموه على أمره كنتم ملوك العرب والعجم ، ثم بُعثتم من بعد موتكم فجعلت لكم جنات كجنات الاردن ، وإن لم تفعلوا كان له فيكم ذبح ، ثم بعثتم من بعد موتكم فجعلت لكم نار تحرقون فيها . قال : وخرج رسول الله ﷺ عليهم فأخذ حفنة من تراب ثم قال : / نعم أنا أقول ذلك ، أنت أحدهم . وأخذ الله بأبصارهم عنه فلا يرونه ، ولم يبق منهم رجل إلا وضع التراب على رأسه ، ثم انصرف الى حيث أراد . فأتاهم آت فقال : ما تنتظرون ها هنا ؟ قالوا : محمدا . قال : خيَّبكمُ الله ، قد والله خرج ثم ما ترك منكم رجلا إلا وضع على رأسه ترابا . فنظروا فرأوا التراب . ثم جعلوا يطَّلعون فيرون عليا على الفراش متسجّيا ببرد النبى ﷺ ، فيقولون : والله ان هذا لمحمد نائم عليه بُرْده . فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا . فقام علىٌّ فقالوا : والله لقد كان صَدَقنا الذى حدَّثنا ، وأنزلت قوله تعالى (الانفال ٣٠) : ﴿ وإذ يمكرُ بكَ الذين كفروا ليُثبتوك أو يَقتلوك أو يُخرِجوك ، ويمكرون

٢١٦

ويمكر الله والله خيرُ الماكرين ﴾ . فهذا يوضح لك أن النبي ﷺ وعده[1] أنه لا يصيبه مكروه ، فاطمأنَّ الى قول الصادق

ثم ما أوردته هذيان باطل ، لا سيما محاورة جبريل وميكائيل ومؤاخاتها وأعمارهما ، ثم مؤاخاة النبي ﷺ لعليّ لم تصح[2] . ومع ذلك فيروى أنها كانت بالمدينة كما رواه الترمذى وذلك بعد الهجرة .

ثم قوله [تعالى] : ﴿ ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ فى البقرة ، وهى مدنية باتفاق ، وقيل : نزلت الآية لما هاجر صُهَيب وطلبه المشركون فأعطاهم ماله وأتى المدينة ، فقال له النبيُّ ﷺ « ربحَ البيعُ أبا يحيى » ، وهذه القصة فى عدة تفاسير . وعن قتادة قال : نزلت فى المجاهدين المهاجرين . وقال عكرمة : نزلت فى صهيب وأبى ذرّ حين أخذ أهلُ بدر أبا ذرّ فانفلت منهم ، فقدم على النبى ﷺ ، فلما رجع مهاجرا عرضوا له بمرّ الظهران فانفلت منهم أيضا . وأما صهيب فأخذه أهله فافتدى منهم بماله . وأيضا فلفظ الآية مطلق ، فكل من باع نفسه ابتغاء مرضاة الله فقد دخل فيها . وأهل بيعة الرضوان بايعوا رسول الله ﷺ على الموت أخرجه البخارى

ولا ريب أن الفضيلة التى حصلت لأبى بكر فى الغار والهجرة انفرد بها ، فتكون [هذه الأفضلية ثابتة له دون عمر وعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة ، فيكون هو الإمام . فهذا هو الدليل الصدق الذى لا كذب فيه[3]] قال الله تعالى (التوبة ٤٠) : ﴿ إلاّ تَنْصُروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانىَ اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا[4] ﴾ فأين مثل هذه الخصيصة لغير الصدّيق بنصّ القرآن ؟ ثم ان

---

(١) أى وعد عليا   (٢) انظر ص ١٧٠ و ٣١٧

(٣) سقط من المختصر وأكملناه من الأصل ٤ : ٣٣

(٤) ان أحد الذين اختصهم الله بالجهل المركب فهم بلغته المجوسية من هذه الآية العربية أنها تتضمن ذماً بخليل رسول الله الصديق الأعظم ، فقال يمنّ على أهل السنة فى ص ٦٣ من =

٢١٧ علياً لم يُؤذَ فى مبيته على فراش النبى ﷺ وقد أوذى / غيرُه فى وقايتهم النبى ﷺ

قال « البرهان التاسع قوله (آل عمران ٦١) : ﴿ فمن حاجَّك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا نَدْعُ أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ﴾ الآية . نقل الجمهور أن ﴿ أبناءنا ﴾ اشارة الى الحسن والحسين ، ﴿ ونساءنا ﴾ الى فاطمة ، ﴿ وأنفسنا ﴾ الى علىّ . وهذه الآية أدلُّ دليل على ثبوت الإمامة له ، لأن الله جعله « نفس » الرسول ، والاتحاد محال فبقى المراد « بالمساواة » له الولاية . وأيضا فلو كان غير هؤلاء مساويا لهم وأفضل منهم لاستجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه ، لأنه فى موضع الحاجة . وإذا كانوا هم الأفضل تعينت الإمامة فيهم . فهل تخفى دلالة هذه الآية على المطلوب إلا على من استحوذ الشيطانُ عليه ؟ » . الجواب : أما أخذه عليا وفاطمة وابنيهما فى المباهلة ففى مسلم من حديث سعد بن أبى وقاص لما نزلت هذه الآية دعاهم فقال « اللهم هؤلاء أهلى » ولكن لا دلالة فى ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية . وقولك « جعله نفس الرسول » قلنا : لا نسلِّم أنه لم يبق إلا « المساواة » ، ولا دليل على ذلك ، بل حمله على ذلك ممتنع لأن أحداً لا « يساوى » الرسول ، وهذا اللفظ فى اللغة لا يقتضى « المساواة »[1] ، قال الله تعالى (النور ١٢) : ﴿ لولا إذ سمعتموه ظنَّ المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا ﴾ ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين ، وقال تعالى (البقرة ٥٤) : ﴿ فاقتلوا أنفسكم ﴾ أى يقتل بعضكم بعضا ولم يوجب ذلك تساويهم ، ولا أن يكون مَن عَبَد العجل مساويا لمن لم يعبده ، وكذلك (النساء ٢٩) : ﴿ ولا تقتلوا أنفُسَكم ﴾ أى لا يقتل بعضكم بعضا وإن كانوا غير متساوين بل بينهم من التباين ما لا يوصف ، ومنه

= كتابه إحياء الشريعة فى مذهب الشيعة ما نصه : « إن فى آية الغار إشعاراً تتحرَّج عن ذكره لأنا لا نريد الطعن على أبى بكر » فانظر الى هذا الأدب الرقيق مع أهل السنة ، والفهم الدقيق للقرآن ! حتى أوصله ذلك الى عكس ما فهمه البشر جميعا بلا استثناء مدة ١٣٧٠ سنة قمرية ، وسبحان الوهاب !

(١) وتقدم هذا فى ص ١٧٠

(البقرة ٨٥) : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ فهذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة في أمور . فقوله تعالى (آل عمران ٦١) : ﴿ نَدْعُ أبناءنا وأبناءكم وأنفُسَنا وأنفُسَكم ﴾ أى ورجالنا ورجالكم ، أى الرجال الذين هم من جنسنا فى الدين والنسب ، والمراد التجانس فى القرابة مع الإيمان ، فذكر الأولاد والنساء والرجال الأقربين ، ولم يكن عنده أحد أقرب إليه — من العصبات — من على ، ثم أدار عليهم الكساء . والمباهلة إنما تحصل بالأقربين اليه ، وإلا فلو باهلهم بالأبعدين فى النسب — وإن كانوا أفضل — لم يحصل

٢١٨ / المقصود . وآية المباهلة سنة عشر [لما قدم وفد نجران ، ولم يكن النبى ﷺ قد بقى من أعمامه غير العباس [1]] ، والعباس لم يكن له سابقة ولا دلالة اختصاص على النبى . وقولك « لو كان غير هؤلاء مساويا لهم لأمر بأخذهم معه » ، قلنا : نحن نعلم بالاضطرار أنه لو دعا أبا بكر وعمر وطائفة من الكبار لكانوا من أعظم شىء استجابة لأمره ، لكن لم يؤمر بأخذهم لأن ذلك لا يحصل به مقصود المباهلة ، فان أولئك يأتون بمن يعز عليهم طبعا كأقرب الناس إليهم ، فلو دعا الرسول قوما أجانب لأتى أولئك بأجانب ، ولم يكن يشتد عليهم نزول المباهلة بأولئك الأجانب كما يشتد عليهم نزولها بالأقربين ، فان طبع المرء يخاف على أقربيه مالا يخاف على الأجانب ، والناس عند المهادنة تقول كل طائفة للأخرى ارهنوا عندنا أبناءكم ونساءكم ، فلو رهنت أجانب لم يرض أولئك ، ولا يلزم أهل الرجل أن يكونوا أفضل عند الله من غيرهم . فدع عنك التشبث بألفاظ مجملة ، ولا تزغ عن النصوص الصريحة ، ولا تظنن أحداً « مساويا » للرسول أصلا . ولو كان باقى بناته فى الحياة لباهل بهن ، ولو كان ابنه ابراهيم يعرف لباهل به ، ولو كان عمه حمزة حيا لباهل به

قال « البرهان العاشر قوله (البقرة ٣٧) : ﴿ فتلقَّى آدمُ من ربه كلماتٍ فتاب عليه ﴾ روى ابن المغازلى باسناده عن ابن عباس قال : سُئل النبى ﷺ عن « الكلمات » فقال : سأله بحقّ محمد وعلى وفاطمة والحسن والحسين إلا تبتَ علىَّ ، فتاب عليه . وفيه «مساواته»

---

(١) عن الاصل ٤ : ٣٥

للنبى فى التوسل به[1] » . الجواب : المطالبة بصحة ذلك ، وأنَّى لكَ صحته فانه من أقبح الكذب على الله ورسوله . وقد ساقه ابن الجوزى فى الموضوعات من أفراد أبى الحسن على بن عمر [الدارقطنى ، فان له كتباً فى الأفراد والغرائب . قال الدارقطنى[2]] : تفرَّد به حسين الأشقر[3] راوى الموضوعات عن الأثبات ، عن عمرو بن ثابت وليس بثقة ولا مأمون . فأما « الكلمات » فقد جاءت فى القرآن مفسَّرة فى قوله تعالى (الاعراف ٢٣) ﴿ قالا ربَّنا ظلمنا أنفُسَنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننَّ من الخاسرين ﴾ ومن المعلوم أن من هو دون آدم من الكفّار والفسّاق إذا تاب أحدهم الى الله توبة نصوحا تاب الله عليه وإن لم يُقْسِم عليه بأحد ، ونبيُّنا ما أمر أحداً فى توبته بمثل هذا الدعاء

٢١٩ / قال « البرهان الحادى عشر قوله تعالى (البقرة ١٢٤) : ﴿ إنى جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتى ﴾ روى ابن المغازلى الشافعى عن ابن مسعود قال رسول الله ﷺ : « انتهت الدعوة إلىَّ وإلى علىّ ، لم يسجد أحدنا لصنم ، فاتخذنى نبيا واتخذ عليا وصيا[4] وهذا نص فى الباب » . الجواب : إن هذا كذبٌ باتفاق الحفاظ ، فان أُريد انتهاء الدعوة الى علىّ لزم أن لا يكون باقى الاثنى عشر أئمة . وسائر الامة لم يسجدوا لصنم كخلق من الفسّاق . بل عامة الصحابة الذين سجدوا للصنم أفضل من أولادهم باتفاق ، وقد ذكر الله أن لوطا آمن لابراهيم [وهو نبى] ، وقال شعيب (الاعراف ٨٩) : ﴿ قد افترينا على الله كذبا إن « عدنا » فى ملتكم بعد إذ نجانا الله منها ﴾

---

(١) انظر لموضوع التوسل وسؤال الله بخلقه كتاب (التوسل والوسيلة) لشيخ الاسلام ابن تيمية فهو من أنفس ما ألفه المسلمون فى هذا الموضوع من أمهات مسائل أصول الدين

(٢) عن الاصل ٤ : ٣٦ (٣) حسين بن الحسن الاشقر سيأتى التعريف به قريبا

(٤) الشيعة معترفون بأن أول من قال بالوصية لعلى ابن سبأ كما ذكره المامقانى فى تنقيح المقال (٢ : ١٨٤) نقلا عن الكشى . وابن سبأ ـ مخترع خرافة الوصية ـ لم يكن معروفا للمسلمين زمن النبى ﷺ . فالنبى ﷺ لم يذكر الوصية ولم يسمع بها . وتقدم ذلك فى ص ٣٠٧

قال « البرهان الثانى عشر قوله تعالى (مريم ٩٦) : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمنُ وُدّا ﴾ روى أبو نُعَيم باسناده الى ابن عباس قال : نزلتْ فى علىّ ، والود محبته فى القلوب المؤمنة . ومن تفسير الثعلبى عن البراء قال قال رسول الله ﷺ : يا على ، قل اللهم اجعل لى عندك عهدا ، واجعل لى فى صدور المؤمنين مودَّة . فأنزلت الآية . ولم يثبت ذلك لغيره فيكون هو الإمام » . قلنا : لا بد من إقامة الدليل على صحة المنقول ، وإلا فالاستدلال بما لم تثبت مقدّماته باطل ، وهو من القول بلا برهان . ثم ما أوردتَه موضوع عند أهل المعرفة . ثم قوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ عامٌّ ، فكيف تقصره على علىّ ، بل يتناول عليا كما يتناول غيره ، ويتناول الحسن والحسين وفاطمة ، فعلم بالاجماع عدم اختصاصها بواحد ، واللهُ لا يخلف الميعاد ، فقد وعد بأن يجعل لهم الود فى القلوب ، فقد جعله فى قلوب جماهير المسلمين للصحابة والسابقين [لا سيما الخلفاء رضى الله عنهم ، ولا سيما أبو بكر وعمر[1]] وعامة الصحابة — وأولهم علىّ — يودُّون أبا بكر وعمر ، وما علمنا أحداً من الصحابة سبَّهما ، ولم يتفق ذلك للامام على ، بل نال جماعة من الصحابة من على وسبُّوه كما جرى لعثمان ، فعلمنا أن المودَّة التى جعلها الله لأبى بكر وعمر أعظمُ من المودَّة التى جعلها للآخرين

قال « البرهان الثالث عشر قوله (الرعد ٧) : ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ﴾ ففى كتاب الفردوس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : أنا المنذر وعلىٌّ الهاد ، بك يا على يهتدى المهتدون . وروى نحوه / أبو نُعيم . وهو صريح فى ثبوت الإمامة » . **٢٢٠**
والجواب أنك ما ذكرتَ دليلا على صحته . وأجمع العلماء أن الخبر مجرَّد كونه فى كتاب كذا لا يدل على ثبوته . وكتاب الفردوس للديلمى محشوٌّ بالموضوعات كغيره ، وهذا من أقبحها ، ولا تحلُّ نسبته الى الرسول . فان قوله وأنت الهاد وما بعده ظاهره أنهم يهتدون بك دونى ، وهذا لا يقوله مسلم . وإن قلت معناه يهتدون به كهدايتهم بالرسول

---

(١) عن الاصل ٤ : ٣٨

اقتضى المشاركة ، والله بنص كتابه قد جعل محمدا هاديا فقال (الشورى ٥٢) : ﴿ وإنك لتهدى الى صراط مستقيم ﴾ . وقولك « وبك يهتدى المهتدون » ظاهره أن كلّ مسلم اهتدى فبعليّ اهتدى ، وهذا كذب ، فان محمدا ﷺ قد اهتدى به أمم ودخلوا الجنة ولم يأخذوا عن عليّ مثله . ثم لما فتحت الأمصار اهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة ، وعليّ مقيم بالمدينة لم يروه ، فكيف يسوغ أن يقال « بك يهتدى المهتدون » . ثم قوله تعالى ﴿ ولكل قوم هاد ﴾ عامّ فى كل الطوائف ، فكيف يجعل عليا هاديا للأولين والآخرين ؟ ثم الاهتداء بالشخص قد يكون بغير تأمره عليهم كما يُهتدَى بالعالِم ، فدعواك دلالة القرآن على عليّ باطل [1]

قال « البرهان الرابع عشر قوله (الصافات ٢٤) : ﴿ وقِفُوهم انهم مسئولون ﴾ من طريق أبى نُعَيم الحافظ عن الشعبى عن ابن عباس قال : مسئولون عن ولاية عليّ . وكذا فى كتاب الفردوس عن أبى سعيد عن النبى ﷺ ، وإذ سُئلوا عن الولاية يوم القيامة وجب أن تكون ثابتة له فيكون هو الإمام » . قلنا : وهذا كذب ، فانظر الى سياق الآيات فى قريش ﴿ ويقولون أإنّا لتاركو آلهتنا لشاعر مجنون — إلى قوله — احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم الى صراط الجحيم . وقفوهم إنهم مسئولون ﴾ فهذا نصٌّ فى المشركين المكذّبين بيوم الدين ، فهؤلاء يُسألون عن التوحيد والإيمان ، وأى مدخل لحبّ عليّ فى سؤال هؤلاء ؟ أتراهم لو أحبّوه مع شركهم لكان ذلك ينفعهم ؟ ومعاذ الله أن يفسّر كتابُ الله بمثل هذا !

قال « البرهان الخامس عشر قوله تعالى (بسورة محمد ٣٠) : ﴿ ولتعرفنّهم فى لحن القول ﴾ / روى أبو نُعَيم باسناده عن أبى سعيد قال : ببغضهم عليا . ولم يثبت لغيره من

٢٢١

(١) الظاهر أن الرافضى المردود عليه لم يؤلف كتابه لأهل البصيرة والعلم ، بل ألفه لخدابنده وأمثاله من العوام وأشباه العوام ، فهو يقول لهم مالا يراه هو نفسه معقولا . وقد نوه شيخ الاسلام فى مواضع متعددة من منهاج السنة بأن ابن المطهر الحلى يضمر غير الذى يظهره فى كتابه هذا وغيره ، ولأهل البصيرة علامات على ذلك يدركونها

الصحابة ذلك فيكون هو الإمام » . قلنا : وهذا كذب على أبى سعيد ، ونعلم بالاضطرار أن عامة المنافقين لم يكن ما يُعرَفون به فى لحن القول هو بغض علىّ [١] . ثم لم يكن علىّ بأعظم معاداة لهم من عمر ، فبغضهم لعمر أوكد ، وصحّ أن النبى ﷺ قال « أيسر النفاق بغض الانصار » فكان معرفة المنافقين فى لحنهم ببغض الأنصار أولى ، وكذلك « لايبغض عليا إلا منافق » ، وعلامات النفاق كثيرة فهذا منها [٢] ، ومنها الكذب ، ومنها الخيانة ، وخُلف الوعد ، والفجور . فنقول : من أحبَّ علياً لما يستحقه من المحبة : من إيمانه وجهاده — أو أحب الأنصار لذلك — فذلك من علامات إيمانه . ومن أبغض عليا أو الأنصار لايمانهم وجهادهم ونصرهم الرسول فهو منافق . أما من أحبهم لأمر طبعى مثل قرابة أو دنيا ، فذلك كمحبة أبى طالب النبىَّ ﷺ ، وكذا من غلا فى المسيح أو فى موسى أو علىّ فأحبَّ من اعتقد فيه فوق مرتبته فذاك محبٌّ مُطْرٍ بما لا وجود له . فالمسيح الذى أطرته النصارى أفضلُ من علىّ ، ولا ينفعهم حبُّه ، ولا ينفع إلا الحبُّ فى الله ، لا الحب مع الله . وكذا من أبغض الأنصار أو أحدا من كبار الصحابة لأمر سمعه غير مطابق كان مخطئا ضالاً جاهلا ولم يكن منافقا

قال « البرهان السادس عشر قوله تعالى (الواقعة ١٠ — ١١) : ﴿ والسابقون السابقون ، أولئك المقرَّبون ﴾ عن ابن عباس قال : سابق هذه الأمة علىّ » . قلنا : هذا لم يصح ، ولا ذكرتَ سنده . ولو صح لم تكن فيه حجة ، والله يقول (التوبة ١٠٠) : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ﴾ فالسابقون هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا ، ودخل فيهم أهل بيعة الرضوان ، فكيف يقال إن سابق هذه الأمة واحد ! وأول من سبق الى الاسلام من الرجال أبو بكر ومن النساء خديجة ، ومن الصبيان علىّ ، ومن الموالى زيد . وإسلام الصبى فيه نزاع ، وإسلام أبى بكر كان أكمل وأنفع

---

(١) ولو كان ذلك هو أكبر همهم لقتلوه حين تخلف فى مكة عند الهجرة

(٢) وتقدم مثل هذا البحث فى ص ٢١٥ - ٢١٦

قال « البرهان السابع عشر قوله تعالى (التوبة ٢٠) : ﴿ الذين آمنوا وهاجروا / وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة ﴾ الآية . روى رزين بن معاوية فى الجمع بين الصحاح الستة أنها نزلت فى علىّ ، فيكون أفضلَ ، ويكون هو الامام » . الجوابُ المطالبة بصحة النقل ، ورزين قد يزيد أشياء من عنده . بل الذى فى الصحيح ما رواه النعمان بن بشير قال : كنت عند منبر رسول الله ﷺ ، فقال رجل : لا أُبالى أن لا أعمل عملاً — بعد الإسلام — إلا أن أسقى الحاجَّ ، وقال آخر [لا أبالى أن لا أعمل عملا — بعد الاسلام[1] —] إلا أن أعْمُرَ المسجد الحرام[2] ، وقال آخر : الجهاد فى سبيل الله أفضلُ مما قلتم . فزجرَهم عمرُ وقال : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ ، ولكن إذا صليتُ الجمعة دخلتُ فاستفتيتُه فيما اختلفتم فيه ، فأنزل الله تعالى (التوبة ١٩ — ٢٠) : ﴿ أجعلتم سِقايَةَ الحاجّ وعمارةَ المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد فى سبيل الله ﴾ الآية . رواه مسلم[3] . فهذا يقتضى أن قول علىّ الذى فضَّل به الجهاد على السدانة والسقاية أصح من قول مَن فضَّل السدانة والسقاية ، وأن علياً كان أعلم بالحق فى هذه المسألة ممن نازعه فيها . وهذا عمر قد وافق ربَّه عز وجل فى عدة أمور [يقول شيئا وينزل القرآن بموافقته[1]] : مقام ابراهيم ، والحجاب ، وأسارى بدر ، وقوله (التحريم ٥) : ﴿ عسىٰ ربُّه إن طلَّقَكُنَّ أن يبدِّله أزواجاً خيراً منكنّ ﴾ . وهبْ أنَّ علياً اختصَّ بمزية ، فما ذلك [من خصائص الإمامة ، ولا[1]] بموجب أن يكون أفضلَ الأمة ، فان الخضر لما علم مسائل لم يعلمها موسى لم يكن أفضلَ من موسى . بل هذا الهُدهد قال لسليمان نبىّ الله (النمل ٢٢) : ﴿ أحطتُ بما لم تُحِطْ به ﴾ . بل الآية بأبى بكر أولىٰ من علىّ ، فان علياً كان فقيراً لا مال له ، وأبو بكر أنفق فى سبيل الله[4] .

قال « البرهان الثامن عشر قوله تعالى (المجادلة ١٢) : ﴿ إذا ناجيتمُ الرسولَ فقدِّموا

---

(١) عن الاصل ٤ : ٤٣ — (٢) أى أجعله عامراً بلزومى له ولبثى فيه

(٣) وتقدم هذا البحث فى ص ٣٠٥ — (٤) وانظر ص ٣٠٦ و ٤٤٤ — ٤٤٥

بين يدَى نجواكم صدقة ﴾ فعن ابن عباس قال : حرَّم اللهُ كلام رسوله إلا بتقديم صدقة ، وبخلوا أن يتصدَّقوا وتصدَّق علىٌّ ولم يفعل ذلك غيره . وعن ابن عمر قال : كان لعلى ثلاث لأن تكن فىَّ واحدة منهن أحبُّ إلىَّ من حُمر النعَم : تزويجه بفاطمة ، وإعطاؤه الراية يومَ خيبر ، وآية النجوى . وعن علىّ قال : ما عمل بهذه الآية غيرى ، وفىَّ خَفف الله عن الأمة . وهذا يدلُّ على فضيلته عليهم ، فيكون أحقَّ بالإمامة » . قلنا : عمل بالآية ونُسخت . وما فيها إيجاب الصدقة ، لكن أمرهم إذا ناجوا أن يتصدَّقوا ؛ ومن لم يُناجِ لم يكن عليه أن يتصدَّق / ولم تكن المناجاة واجبة فلا لومَ [على أحد إذا ترك ما ليس بواجب . ومن كان منهم عاجزاً عن الصدقة ولكن لو قدر لناجى فتصدَّق فله نيته وأجره . ومن لم يعرض له سبب يناجى لأجله لم يجعل ناقصا . ولكن من عرض له سبب اقتضى المناجاة فتركه بخلا فهذا قد ترك المستحب . ولا يمكن أن يُشهَد على الخلفاء أنهم كانوا من هذا الضرب ، ولا يُعلم أنهم ثلاثتهم كانوا حاضرين عند نزول هذه الآية ، بل يمكن غيبة بعضهم ، ويمكن حاجة بعضهم ، ويمكن عدم الداعى الى المناجاة . . . وبتقدير أن يكون أحدهم ترك المستحب[1]] أفكل من أدَّى مستحبا[2] يكون أفضل الأمة ؟ ! وثبت أنه عليه السلام قال « من أصبح منكم صائماً ؟ قال أبو بكر : أنا . قال : هل فيكم من شيع جنازة ؟ قال أبو بكر : أنا . قال : هل فيكم من تصدَّق بصدقة ؟ قال أبو بكر : أنا . فقال : ما اجتمعت هذه الخصال لعبد إلا كان من أهل الجنة » . وثبت أنه قال « ما نفعنى مالٌ ما نفعنى مالُ أبى بكر » . [وكذلك قوله فى الصحيحين « إن أمنَّ الناس علىَّ فى صحبته و ماله أبو بكر . ولو كنتُ متخذاً خليلا غير ربى لاتخذتُ أبا بكر خليلا ، لكنْ أخوَّةُ الاسلام ومودَّته . لا يبقينَّ بابٌ فى المسجد إلا سُدَّ إلا باب أبى بكر » . وفى سنن أبى داود أن النبىَّ ﷺ قال لأبى بكر « أما إنك يا أبا بكر أولُ من يدخل الجنة

٢٢٣

---

(١) عن الاصل ٤ : ٤٤

(٢) فى المختصر « واجبا » والتصحيح من الاصل ٤ : ٤٤

من أمتى » . وفى الترمذى وسنن أبى داود عن عمر رضى الله عنه قال : « أمرنا رسولُ الله ﷺ أن نتصدَّق ، فوافق منى مالا ، فقلت : اليومَ أسبقُ أبا بكر إن سبقته . قال : فجئتُ بنصف مالى ، فقال النبى ﷺ : ما أبقيتَ لأهلك ؟ قلت : مثله . وأتى أبو بكر بكل ما عنده . فقال : يا أبا بكر ما أبقيتَ لأهلك ؟ قال : اللهَ ورسوله . قلت : لا أُسابقه إلى شىء أبدا » . . . وفى الترمذى مرفوعا « لا ينبغى لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمَّهم غيره[1]] . وتجهيز عثمان بألف بعير أعظم من صدقة النجوىٰ بكثير ، [فان الإنفاق فى الجهاد كان فرضا ، بخلاف الصدقة أمام النجوى فانه مشروط بمريد النجوى ، فمن لم يردها لم يكن عليه أن يتصدق[1]] . وفى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ « بينما رجل يسوق بقرة وقد حمل عليها التفتت اليه فقالت : إنى لم أُخلق لهذا ، إنما خُلقت للحرث . فقال الناس : سبحان الله — تعجُّباً وفزعا — أبقرة تتكلم ؟ فقال ﷺ : فانى أومنُ به أنا وأبو بكر وعمر . وقال عليه الصلاة والسلام : بينما راعٍ فى غنمه غدا عليه الذئب فأخذ منها شاة ، فطلبه الراعى حتى استنقذها ، فالتفت اليه الذئب فقال : من لها يوم السبع ، يوم ليس لها راع غيرى ؟ فقال : الناس : سبحان الله . فقال : إنى أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر . وما هما ثَمَّ[2] » . وفى الصحيحين عن أبى هريرة أن رجلا من الأنصار بات به ضيف فلم يكن له إلا قوته وقوت صبيانه ، فقال لامرأته : نوّمى الصبية وأطفئى السراج وقرّبى للضيف ما عندك ، ففعلت ، فأنزلت (الحشر ٩) : ﴿ ويُؤْثِرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ وهذا أعظم من صدقة النجوى

قال « البرهان التاسع عشر قال تعـالى (الزخرف ٤٥) : ﴿ واسألْ من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دُون الرحمن آلهةً يعبدون ﴾ قال ابن عبد البر وأخرجه أبو نُعَيم أيضا ان النبى ﷺ ليلة أُسرىَ به جمع الله بينه و بين الأنبياء ثم قال : سلهم يا محمد : على ماذا بُعثتم ؟ قالوا : بعثنا على شهادة أن لا إله إلا الله ، وعلى الإقرار بنبوّتك ، والولاية

---

(١) عن الاصل ٤ : ٤٥ (٢) أى انه ﷺ كان يشهد لهما بمثل إيمانه وهما غائبان

لعلىّ . وهذا صريح بثبوت الإمامة لعلى » . الجواب : لا شك أن هذا وأمثاله من الكذب ، ولو لم يكن كذبا لم يسغ أن يحتج به حتى تثبت صحته . ثم كيف يُسألون عما لا يدخل فى أصل الإيمان ؟ فقد أجمع المسلمون على أن الرجل لو آمن بالرسول وأطاعه ومات ولم يعلم أن الله خلق أبا بكر وعلياً لم يضرّه ذلك فى إيمانه ، فكيف يقال إن الأنبياء يجب عليهم الايمان بواحد من الصحابة والله أخذ عليهم الميثاق لئن بَعث محمداً وهم أحياء ليؤمننَّ به ولينصرنَّه ، قاله ابن عباس وغيره فى قوله تعالى (آل عمران ٨١) : / ﴿ وإذ أخذ اللهُ مِيثاقَ النبيين لَمَا آتيتُكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لما معكم لتُؤمِنُنَّ به ولَتَنْصرنه ﴾ الآية . ثم إن لفظ الآية ﴿ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا ﴾ ليس فى هذا سؤال لهم بما بعثوا ، بل بما نُصَّ عليه فى الآية

٢٢٤

قال « البرهان العشرون قوله تعالى (الحاقّة ١٢) : ﴿ وتَعِيَها أُذُنٌ واعية ﴾ فى تفسير الثعلبى قال النبى ﷺ : سألت الله أن يجعلها أذنك يا على . وذكر نحوه من طريق أبى نُعَيم . وهذه فضيلة لم تحصل لأحد غيره ، فيكون هو المقدَّم » . الجواب : هذا موضوع . وقوله تعالى ﴿ لنجعلها لكم تذكرة ، وتعيها أذن واعية ﴾ خطاب لبنى آدم ، لم يُرد واحداً من الناس ، فإن حمل نوح وقومه فى السفينة من أعظم الآيات . نعم أذن علىّ واعية كآذان أبى بكر وعمر وخلقٍ من الأمة بلا ريب ، أترى أُذنَ نبينا ﷺ ليست واعية ؟! ولا أُذن الحسن والحسين وعمار وأبى ذرّ ؟! فانتفى التفرُّد والأفضلية . فكم تبنى أمرَكَ على مقدمات واهية متلاشية كذأب أئمتك ، فما برحتم كذلك ، فما تنفق حججكم إلا على . . . تلميذ أو صاحب هوى وعصبية ، ولهذا يقال : ليس للرافضة عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دولة منصورة(١)

قال « البرهان الحادى والعشرون سورة ﴿ هل أتى ﴾ فى تفسير الثعلبى بطرق قال : مرض الحسن والحسين ، فعادهما جدُّهما وعامة العرب ، فقالوا : يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك . فنذر صوم ثلاثة أيام ، وكذلك نذرَتْ أمهما وجاريتهم فضة ، فبرئا ، وليس عند

---

(١) ولما صار لهم دولة منصورة فى زمن نادر شاه تبرأوا من تشيعهم بمؤتمر النجف

آل محمد قليل ولا كثير ، فاستقرض عليٌّ ثلاثة آصُع من شعير فعملت منه [فاطمةُ] خمسة أقراص ، وصلى عليٌّ مع النبي ﷺ المغرب ، ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه إذ أتاهم مسكين فوقف فسأل ، فأعطوه الطعام ومكثوا يومهم وليلتهم لم يذوقوا شيئا إلا الماء .
فلما كان اليوم الثاني قامت فاطمة وخبزت صاعا وجاء عليٌّ فأتى يتيم فوقف بالباب وقال : يا أهل بيت محمد ، يتيم من أولاد المهاجرين استشهد والدي يوم العقبة أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة ، فأعطوه الطعام ومكثوا يومين وليلتين . فلما كان اليوم الثالث طحنت الصاع الثالث وخبزته وأتى عليٌّ فوضع الطعام إذ أتىٰ أسيرٌ فقال : أطعموني فاني أسير محمد أطعمكم الله على موائد الجنة ، فأمر عليٌّ باعطائه ، فأعطوه الطعام ومكثوا ثلاثة أيام بلياليها لم يذوقوا شيئا إلا الماء . فلما كان اليوم الرابع — ونفد ما عندهم — أخذ عليٌّ الحسن بيده اليمنى والحسين بيده اليسرى وأقبل على رسول الله ﷺ وهم يرتعشون كالفراخ / من الجوع ، فانطلق معهم الى منزل فاطمة وقد لصق ظهرها ببطنها وغارت عيناها من الجوع ، فهبط جبريل فقال : يا محمد خذ ما هناك الله فى أهل بيتك فأقرأه ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ وهى تدل على فضائل جمة لم يُسبَق اليها ، فيكون هو الإمام »

٢٢٥

والجواب المطالبة بصحة هذا ، فانه مِن وَضْع الطرقية لا يرتاب حافظ فى وضعه ، ولا أراك تنقل من مسند معتبر ولا من كتابِ محدِّث . هذا كتاب خصائص عليّ رضى الله عنه للنسائى ، وفيه الصحيح والواهى ، ولكن ما فيه مثل هذه الخرافات التى تأتى بها [وكذلك أبو نُعَيم فى الخصائص وابن أبى حثمة [1]] ، وكذلك فى جامع الترمذى أشياء [ضعيفة [1]] فى مناقب عليّ وفى صفاته ، ولكن حاشاهم ما أوردتَ أنت من الإفك . [وأصحاب السير كابن اسحاق وغيره يذكرون من فضائله أشياء ضعيفة ، ولم يذكروا مثل هذا ، ولا رووا مما قلنا فيه انه موضوع باتفاق أهل النقل [1]] . ومن المعلوم أن عليا إنما تزوج بفاطمة بالمدينة ، و﴿ هل أتى على الانسان ﴾ مكية باتفاق المفسرين ، فلاح كذب

(١) عن الاصل ٤ : ٤٨

الحديث . ثم قد ثبت فى الصحيحين أن النبى ﷺ نهى عن النـذر وقال : إنه لا يأتى بخير ، و إنما يستخرج به من البخيل ، فالله مدح الوفاء بالنذر لا على نفس عقده ، كما يُنهى المرء عن الظهار فاذا ظاهر وأدّى الـكفارة الواجبة مُدح . ثم لم تـكن لفاطمة جارية اسمها « فضة » ، [ولا نعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضة [(١)]] ، و إنما هى بمنزلة « ابن عقب » أسماء موضوعة لمعدومين ! و قد ثبت فى الصحيحين عن علىّ رضى الله عنه أن فاطمة رضى الله عنها سألت النبى ﷺ خادما فعلمها أن تسبحّ عند المنام وتـكبّر و تحمد مائة وقال « هذا خير لـكم من خادم » . ثم تركُ الأطفال ثلاثة أيام بلا غذاء خـلافُ الشرع وتَعرّضٌ للتلف ، والنبى ﷺ قال « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » . وأيضا فكان يمـكنهم أن يواسوا السائل بقرص يكفيه . ثم قول اليتيم استشهد أبى يوم العقبة ، هذا من الـكذب الظاهر المهتوك ، فليلة العقبة كانت مبايعة محضة ليست غزوة ، فقبّح الله من وضعه [ثم انه لم يكن فى المدينة أسير قط يسأل الناس ، بل كان المسلمون يقومون بالأسير الذى يستأسرونه ، فدعوى المدعى أن أسراهم كانوا محتاجين الى مسألة الناس كذبٌ عليهم وقدح فيهم [(٢)]] . وقد كان جعفر بن أبى طالب أ كثر إطعاماً للمساكين من غيره حتى قال له النبى ﷺ اشبهتَ خَلقى وخُلقى ، وحتى قال أبو هريرة رضى الله عنه ما احتذَى أحدٌ النعالَ بعد النبى ﷺ أفضل من جعفر . يعنى فى الاحسان والبر . ومع هذا فما هو أفضل من علىّ . ثم إنفاق أبى بكر امواله فى الله متواتر [(٣)] ، [وتلك النفقة ما بقى يمـكن مثلها ، ولهذا [(٤)]] قال النبى ﷺ « لا تسبوا اصحابى ، فوالذى نفسى بيده لو انفق احدُكم مثلَ أُحُد ذهبا ما بلغ مدَّ احدهم ولا نصيفه »

قال « البرهان الثانى و العشرون قوله تعالى (الزمر ٣٣) : ﴿ والذى جاء بالصدق

---

(١) عن الاصل ٤ : ٤٩

(٢) عن الاصل ٤ : ٥٠ (٣) و تقدم بعضه فى ص ٤٤٤ — ٤٤٥

(٤) عن الاصل ٤ : ٥١

وصدَّق به أولئك هم المتقون ﴾ من طريق أبي نُعَيم عن مجـاهد ﴿ وصدَّق به ﴾ قال : عليّ . فهذه فضيلة اختصَّ بها فيـكون هو الإمام » . قلنا : قول مجاهد وحده ليس بحجة أنْ لو ثبت عنه / كيف والثابت عنه خلاف هذا ، وهو : ان الصدق القرآن ، والذى صدَّق به هو من عمل به . ثم ما ذكرتَ معارَض بما هو أشهرُ منه عند المفسّرين ، وهو أن الذى صدَّق به أبو بكر الصديق ذكره ابن جرير الطبرى وغيره . و بلغنا عن أبي بكر بن عبد العزيز بن جعفر الفقيه غلام الخلاّل أنه سُئل عن هذه الآية فقال : نزلت فى أبى بكر . فقال السائل : بل فى عليّ . فقال أبو بكر الفقيه : اقرأ ما بعدها . فقرأ الى قوله (الزمر ٣٥) ﴿ لـيكفّرَ اللهُ عنهم أسْوَأَ الذى عملوا ﴾ فقال : عليٌّ عندك معصوم لا سيئة له ، فما الذى يكفّر عنه ؟ ! فبهت السائل . ولفظ الآية عامّ مطلق دخل فى حكمها أبو بكر وعليٌّ وخلق

قال « البرهان الثالث والعشرون قوله تعالى (الأنفال ٦٢) : ﴿ هو الذى أيَّدكَ بنصره وبالمؤمنين ﴾ فمن طريق أبي نعيم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : مكتوب على العرش محمد عبدى ورسولى أيَّدتُه بعليّ . وهذه من أعظم الفضائل ، فيـكون هو الامام » . والجواب : أين ثبوت النقل ؟ و إن احتججت بأبي نعيم وما رواه فى (الفضـائل) وفى (الحلية) من مناقب الصحابة مطلقا يُهدَم بنيانك[1] . ونحن نشهد بالله أن هذا كذب على أبي هريرة ، نجد عندنا علما ضروريا بذلك لا تقدر أن تدفعه عن قلوبنا ، ومن لم يكن أعلم بنقل الآثار فلا يدخلْ معنا ، كما أن الناقد الجهبذ يحلف على ما يعلم أنه مغشوش . ثم الله يقول ﴿ أيدك بنصره و بالمؤمنين وألَّفَ بين قلوبهم ﴾ فهذا نص فى عدد مؤلف بين قلوبهم فصرْفُه الى واحد تحريفٌ وتبديل . ثم من المعلوم بالضرورة أن النبى ﷺ ما كان قيام دينه وتأييده بمجرد موافقة عليّ ، بل ولا بأبى بكر ، ولـكن بالمهاجرين والأنصار

قال « البرهان الرابع والعشرون قوله (الانفال ٦٤) : ﴿ حَسْبُكَ اللهُ ومَن اتَّبعـكَ مِنَ المؤمنين ﴾ فمن طريق أبي نعيم قال : نزلت فى عليّ [وهذه فضيلة لم تحصل لاحد من الصحابة غيره ، فيـكون هو الإمام[2]] » . والجواب : المنع من صحة النقل ، و إنما معنى

(١) انظر ص ٢٧٨ - ٢٧٩ و ٣١٨ و ٤٢٢ (٢) عن الاصل ٤ : ٥٥

الآية : إن الله حسبُك أيها النبى ، وحسبُ من اتبعك من المؤمنين ، كقول الشاعر :

فحسبُك والضحاك ، سيفٌ مهنَّدُ

وذلك أن « حَسْب » مصدر ، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا باعادة الجارّ ، ويندر بدونه . [وقد ظن بعض العارفين أن معنى الآية : ان الله والمؤمنين حسبك ، ويكون من اتبعك رفعا عطفا على الله ، وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر ، فان الله وحده حسبُ جميع الخلق ، كما قال تعالى (آل عمران ١٧٣) : ﴿ الذين قال لهمُ الناسُ إن الناسَ قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبُنا الله ونعم الوكيل ﴾ [1]] ثم لو فرضنا أن ﴿ ومن اتبعك / من المؤمنين ﴾ فاعلٌ معطوف على الله لما كان مختصا بعلى ، إذ كان وقت ٢٢٧ نزول الآية قد اتبع الرسولَ من المؤمنين عددٌ كثير جدا ، ولم يقل عاقل إن عليا وحده كان يكفى الرسولَ فى جهاد الكفار ، ولو لم يكن معه إلا علىٌّ لَمَا ظهر ، فقد كان معه بمكة بضع عشرة سنة هو وطائفة وما قام الدينُ وانتصر إلا بعد الهجرة ، بل هذا علىٌّ ومعه أكثر جيوش الاسلام ما قدر على أخذ الشام من معاوية . وهؤلاء الرافضة يجمعون بين النقيضين جهلا وظلما : يجعلون علياً رضى الله عنه أكملَ البشر قدرةً وشجاعة ، وأن الرسولَ كان محتاجا إليه ، وأنه الذى أقام الدين ؛ ثم يصفونه بالعجز والتقية بعد ظهور الاسلام . فمن يَقهر — عندكم — المشركين والجنَّ والإنس فى مبدإ الاسلام وقلة أهله وكثرة أعدائه كيف لا يقهرُ طائفة بغت عليه ؟ فتبين أنه وحده لم يقهر المشركين ، فلا تغتر بتلك الغزوات التى ينعق بها الطرُقية ، فوالله ما لها وجود ، قاتل الله من افتراها . ونظيرُ هذا جعلُ النصارى عيسى إلهاً ثم يجعلون أعداءه صفعوه ووضعوا الشوك على رأسه وصلبوه ، وأنه بقى يستغيث فلا يغيثونه . فان كان تسمير هذا الربّ برضاه وإرادته فتلك طاعةٌ وعبادة من اليهود الذين صلبوه [فيمدحون على ذلك ، لا يذمون . وهذا من أعظم الجهل والكفر [2]] وهكذا تجد كثيرا من الشيوخ والفقراء [3] الجهلة فى غاية الدعاوى

---

(١) عن الاصل ٤ : ٥٥ (٢) عن الاصل ٤ : ٥٧

(٣) أى المتصوفة

ونهاية العجز ، كما صح فى الحديث « ثلاثة لا ينظر الله اليهم » فذكر « الفقير المختال » وفى لفظ « وعائل مستكبر » ، وهذا كما يقال « الفقر والزنطرة » فيشطح أحدهم حتى كأنه رب [ويعزل الربَّ عن ربوبيته والنبيَّ عن رسالته ، ثم آخرته شحاذ يطلب ما يقيته[1]] أو متلقح على أبواب الرؤســاء ، كما قال الله تعالى (العنكبوت ٤١) : ﴿ مَثَلُ الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون ﴾ وكل من تـكبر عوقب بالذل ، قال الله تعالى (آل عمران ١١٢) : ﴿ ضُربتْ عليهمُ الذلةُ أينما ثُقِفوا إلا بحَبْل من الله وحبل من الناس وباءوا بغضب من الله وضُربتْ عليهمُ المسكنةُ بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حقّ ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ﴾ فالجهلُ والغـلوُّ والتصديق بالأباطيل دينُ النصـارى ، والـكبرُ والحسد وردُّ الحقّ والذلّة والتقيةُ دينُ اليهود ، وهؤلاء [الرافضةُ] / قد التقطوا الـكلَّ وتمسَّـكوا به . اللهمَّ اهدنا وإيّاهم صراطك المستقيم ، فيا ما يعمل الجهل والهوى بأهـله !

٢٢٨

قال « البرهان الخامس والعشرون[2] قوله تعالى (المائدة ٥٤) : ﴿ فسوف يأتى اللهُ بقوم يُحبُّهم ويحبُّونه ﴾ قال الثعلبى : إنما نزلت فى على ، [وهذا دليل على أنه أفضل ، فيـكون هو الإمام[3]] قلنا : هذا افتراء على الثعلبى ، وإنما قال الرجل فى هذه الآية : « فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، قال علىّ بن أبى طالب وقتادة والحسن : إنهم أبو بكر وأصحابه . وقال مجاهد : هم أهل اليمن » وبلا ريب إن علياً ممن يحبُّ اللهَ ورسوله ويحبه الله ورسوله كأبى بكر وعمر وغيرهما من السابقين والتابعين ، وقوله ﴿ أذلة على المؤمنين ، أعزّة على الـكافرين ، يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ﴾ أيقول عاقل إنها

---

(١) عن الاصل ٤ : ٥٧

(٢) فى المختصر « الرابع والعشرون » ، كرره خطأ ، وترتب عليه الخطأ فى تعداد ما يأتى بعده . واعتمدنا الصواب على ما فى الاصل المطبوع

(٣) عن الاصل ٤ : ٥٨

نزلت فى واحد واللفظ صيغة جمع ؟

قال « البرهان السادس والعشرون قوله تعالى (الحديد ١٩) : ﴿ والذين آمنوا بالله ورسله أولئك همُ الصدِّيقون والشُّهداء عند ربهم ﴾ روى أحمد باسناده عن ابن أبى ليلى عن أبيه قال رسول الله ﷺ : الصدِّيقون ثلاثة ، حبيب النجّار مؤمن آل ياسين ، وحزقيل مؤمن آل فرعون ، وعلى بن أبى طالب وهو أفضلهم [وهذه فضيلة تدل على إمامته[1]] » . والجواب المطالبة بصحة الحديث ، فما كل حديث رواه أحمد صحيح . ثم هذا لم يروه أحمد : لا فى المسند ، ولا فى الفضائل ، ولا رواه أبدا . وانما زاده القطيعى[2] عن الكُدَيمى[3] حدثنا الحسن بن محمد الانصارى حدثنا عمرو بن جميع[4] حدثنا ابن أبى ليلى عن أخيه عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أبيه مرفوعاً فذكره . ثم قال [القطيعى] : كتب الينا عبد الله بن غنّام حدثنا الحسن بن عبد الرحمن [بن أبى ليلى[5]] المكفوف حدثنا عمرو من جميع ، فعمرو هذا قال فيه ابن عدى الحافظ : يتهم بالوضع ، والكديمى[3] يتهم ، معروف بالكذب . فسقط الحديث . ثم قد ثبت فى الصحيح تسمية غير علىّ صدّيقا وفى الصحيحين أن النبى ﷺ صعد أُحُداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف بهم ، فقال النبى ﷺ « اثبتْ أُحُد ، فما عليك إلا نبى وصدّيق وشهيدان » . وصحّ أنه عليه الصلاة

---

(١) عن الاصل ٤ : ٦١ . والرافضى المردود عليه سبق له إيراد هذا الحديث المكذوب فى ص ٣٠٩

(٢) انظر لزيادات أبى بكر أحمد بن جعفر القطيعى ص ٣٠٧ – ٣٠٨ و ٤٣١ – ٤٣٢

(٣) فى مصورة المختصر « الكريمى » بالراء والتصحيح من تقريب التهذيب وميزان الاعتدال وغيرهما ، وهو محمد بن يونس بن موسى الكديمى القرشى السامى (١٨٥ – ٢٨٦) نقل الذهبى فى الميزان عن ابن حبان أن الكديمى لعله قد وضع أكثر من ألف حديث

(٤) كوفى قال عنه الذهبى فى الميزان : كان على قضاء حلوان ، كذبه ابن معين ، وقال البخارى : منكر الحديث . وقال الدارقطنى وجماعة : متروك

(٥) عن الاصل ٤ : ٦١

والسلام قال « لا يزال الرجل يَصْدُق ويتحرَّى الصدق حتى يُكتَب عند الله صدّيقا » .
وأيضا فقد سمى الله مريمَ صدّيقة ، وقد سمى الله النبيين كذلك / فقال (مريم ٥٦) : ٢٢٩
﴿ إنه كان صدّيقا نبيّا ﴾ وإخبار الله تعالى فى الآية عام فقال (الحديد ١٩) : ﴿ والذين
آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصدّيقون ﴾ فهذا يقتضى أن كل من آمن بالله ورسله فهو
صدّيق . ثم إن كان الصدّيق هو الذى يستحق الإمامة فأحق الناس بهذا الاسم أبو بكر ،
وهو الذى ثبت له هذا الاسمُ والإمامةُ

قال « البرهان السابع والعشرون قوله تعالى (البقرة ٢٧٤) : ﴿ الذين ينفقون أموالهَم
فى الليل والنهار سرّاً وعلانية ﴾ من طريق أبى نُعَيم باسناده إلى ابن عباس أنها نزلت فى
علىّ ، كان معه أربعة دراهم فأنفق درهما بالليل ودرهما بالنهار ودرهما سرّاً ودرهما علانية ،
فلم يحصل ذلك لغيره ، فيكون هو الامام ! » . قلنا : أين ثبوت ما نقلت ؟ كيف وهو
كذب ، والآية عامة فى كل من ينفق أمواله ، فيمتنع أن يراد بها واحد لم يكن صاحب
مال . ثم ما نسبته الى علىّ يمتنع عليه ، إذ من فعل ذلك كان جاهلا بمعنى الآية ، فان
الذى ينفق سراً وعلانية ينفق ليلا ونهارا ، ومن أنفق ليلا ونهارا فقد أنفق سراً وعلانية ،
فالدرهم ينصف نصفين ، ولا يتحتم أن يكون المراد أربعة دراهم ، ولو كان كذلك لقال
« وسراً » بالواو « وعلانية » ، بل هما داخلان فى الليل والنهار سواء قيل نصباً على المصدر
أى إسراراً وإعلانا ، أو قيل على الحال مُسِرّاً ومعلنا . وهب أن عليا فعل ذلك فباب
الإنفاق مفتوح الى [قيام] الساعة ، فأين الخصوصية ؟ ولو كان إنفاق أربعة دراهم خاصا
به فلمَ قلت أنه صار بذلك أفضل الأمة ؟ !

قال « البرهان الثامن والعشرون [ما رواه أحمد بن حنبل[1]] عن ابن عباس قال
ليس فى القرآن ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ إلا وعلىّ رأسها وأميرها . ولقد عاتب الله أصحاب
محمد فى القرآن وما ذكر عليا إلا بخير ، وهذا يدل على أنه أفضل [فيكون هو الإمام[1]] »

---

(١) عن الاصل ٤ : ٦٣

الجواب المطالبة بصحة النقل ، فانك زعمت أن أحمد بن حنبل رواه ، وانما ذا من زيادات القطيعى ، رواه عن ابراهيم بن شريك عن زكريا بن يحيى الكسائى حدثنا عيسى عن على بن بذيمة عن عكرمة عن ابن عباس ، فهذا كذب على ابن عباس فان زكريا ليس بثقه ، والمتواتر عن ابن عباس تفضيله الشيخين على علىّ ، وله معاتبات ومخالفات لعلى . ولما حرّق علىّ الزنادقة قال : لو كنت أنا لقتلتهم لنهى النبى ﷺ أن يعذَّب بعذاب الله . أخرجه البخارى . ثم هذا الكلام ما فيه مدح لعلى ، فقد قال تعالى (الصف ٢) :

٢٣٠ ﴿ يا أيها الذين آمنوا / لِمَ تقولون ما لا تفعلون ﴾ فان كان علىّ رأس هذه الآية فقد عاتبه الله ، وهو مخالف لما فى حديثك من أن الله ما ذكره إلا بخير . وقال (الممتحنة ١) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخِذوا عدوِّى وعدوَّكم أولياء ﴾ وثبت أنها نزلت فى حاطب ابن أبى بلتعة ، وأمثال هذا كثير ، وإنما اللفظ شامل للمؤمنين . وفى بعض الآيات آيات عمل بها ناس قبل على ، وفيها آيات لم يعمل بها على

وقولك « لقد عاتب الله الصحابة وما ذكر عليا إلا بخير » كذبٌ ظاهر ، فما عاتب أبا بكر فى القرآن قط . وعن النبى ﷺ أنه قال فى خطبته « أيها الناس ، اعرفوا لأبى بكر حقه ، فانه لم يَسُؤنى يوما قط . وهذا بخلاف خطبة بنت أبى جهل [فقد خطب النبىّ ﷺ الخطبة المعروفة [1] ، وما حصل مثل هذا فى حق أبى بكر قط [2]] . وأيضا فعلىّ لم يكن يدخل فى الأمور الكبار مع رسول الله ﷺ كما كان يدخل معه أبو بكر وعمر ، فانهما كانا كالوزيرين ، وعلىّ صغير فى سنّ ولديهما . وفى الصحيحين عن على : لما مات عمر جاء علىّ فقال « والله إنى لأرجو أن يحشرك الله مع صاحبيك ، فانى كنت كثيراً ما أسمع النبى ﷺ يقول : « دخلتُ أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجتُ أنا وأبو بكر وعمر ، وذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر » . وقد شاور علياً فى أمر يخصُّه ، كما شاوره فى قصة الإفك فى شأن عائشة فقال : لم يضيق الله عليك ، والنساء سواها كثير ، وسل الجارية تصدقك .

---

(١) وتقدم خبر ذلك فى ص ٢٠٦ - ٢٠٨

(٢) عن الاصل ٤ : ٦٤

وشاور فيها أسامة بن زيد فقال : أهلك ، ولا نعلم إلا خـــيرا . فنزل القرآن ببراءتها وإمسا كها كما أشار أسامة . ومع هذا فأين أسامة من على ؟

قال « البرهان التاسع والعشرون قوله (الاحزاب ٥٦) : ﴿ إن الله وملائـكته يصلون على النبي ، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ فمن صحيح البخارى عن كعب بن عجرة : قلنا يا رسول الله كيف الصلاة عليـكم أهل البيت . . . قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد . ولا شك أن عليا أفضل آل محمد فيـكون أولى بالامامة » .

قلنا : هذا حق [وإن عليا من آل محمد الداخلين فى قوله « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » . ولـكن ليس هذا من خصائصه ، فان جميع بنى هاشم داخلون فى هذا ، كالعباس وولده ، والحارث بن عبد المطلب ، وكبنات النبي ﷺ : زوجتى عثمان رُقيّة وأم كلثوم و بنته فاطمة ، وكذلك أزواجه[1]] . وفى الصحيحين « اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته » فالصلاة على الآل عامة فلا يختص بها على ، ثم يدخل فيها مثل عقيل بن أبى طالب ، وأبى سفيان بن الحارث [ومعلوم أن دخول كل هؤلاء فى الصلاة والتسليم لا يدل على أنه أفضل من كل من لم يدخل فى ذلك ، ولا أنه يصلح بذلك للامامة ، فضلا عن أن يكون مختصا بها . ألا ترى أن عماراً والمقداد وأبا ذر وغيرهم ممن اتفق أهـل السنة والشيعة على فضلهم لا يدخلون فى الصلاة على الآل ، ويدخل فيها عقيل والعباس و بنوه ، وأولئك أفضل من هؤلاء باتفاق أهل السنة و الشيعة . وكذلك يدخل فيها عائشة وغيرها من أزواجه ولا تصلح امرأة للامامة ، وليست أفضلَ الناس باتفاق أهل السنة والشيعة ، فهذه فضيلة مشتركة بينه و بين غيره ، وليس كل من اتصف بها أفضلَ ممن لم يتصف بهـا[1]]

البرهان الثلاثون قوله (الرحمن ١٩ — ٢٢) : ﴿ مَرَجَ البحرَيْن يلتقيان ﴾ من تفسير الثعلبى وطريق أبى نعيم عن ابن عباس قال : علىٌّ وفاطمة ﴿ بينهما برزخ ﴾ النبى

(١) عن الاصل ٤ : ٦٥

صلى الله عليه وسلم ﴿ يخرج منها اللؤلؤ والمرجان ﴾ الحسن والحسين ، ولم تحصل لغيره من الصحابة هذه الفضيلة فيكون / أولى بالإمامة » الجواب : ان هذا هذيان ، ما هو تفسير للقرآن ، ٢٣١ بل هو من وضع الملاحدة . ونظيره قول جهلة المنتسبين الى السنة حيث فسروا وما فسروا فقالوا ﴿ الصابرين ﴾ محمد صلى الله عليه وسلم ، و ﴿ الصادقين ﴾ أبو بكر ، و ﴿ القانتين ﴾ عمر ، و ﴿ المستغفرين بالاسحار ﴾ على . وكقولهم ﴿ محمد رسول الله . والذين معه ﴾ أبو بكر ﴿ أشداء على الكفار ﴾ عمر ﴿ رحماء بينهم ﴾ عثمان ﴿ تراهم ركعاً سجدا ﴾ على . وكقولهم ﴿ والتين والزيتون ﴾ أبو بكر وعمر ﴿ وطورسينين ﴾ عثمان ﴿ وهذا البلد الأمين ﴾ على . وكذا ﴿ والعصر إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ﴾ أبو بكر ﴿ وعملوا الصالحات ﴾ عمر ﴿ وتواصوا بالحق ﴾ عثمان ﴿ وتواصوا بالصبر ﴾ على . وكقول تيوس الرافضة : ﴿ وكل شيء أحصيناه فى إمام مبين ﴾ على . و ﴿ الشجرة الملعونة ﴾ بنو أمية (١)

ونحن نجد ضرورة لا تندفع أن ابن عباس ما قال هذا . ثم سورة الرحمن (٢) [مكية باجماع المسلمين (٣)] وانما اتصل علىٌّ بفاطمة بالمدينة . ثم تسمية هذين بحرين وهذا لؤلؤ وهذا مرجان وجعل النكاح مَرَجا أمر لا تحتمله لغة العرب بوجه . ثم نعلم أن آل ابراهيم — كاسماعيل وإسحاق — أفضل من آل على ، فلا توجب الآية تخصيصا ولا أفضلية لو تنازلنا وخاطبنا مَن لا يعقلُ ما يخرج من رأسه . ثم ان الله تعالى قد ذكر ﴿ مرج البحرين ﴾ فى آية أخرى فقال (الفرقان ٥٣) : ﴿ هذا عذبٌ فُرات وهذا ملح أُجاج وجعل بينهما برزخا ﴾ فأيهما الملح الأُجاج عندك : أعلىٌّ أم فاطمة ؟ ثم قوله ﴿ لا يبغيان ﴾ يقتضى أن البرزخ هو المانع من بغى أحدهما على الآخر ، وهذا بالذمّ أشبه منه بالمدح

---

(١) وقاديانيو لاهور فى مجلتهم Light بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٣٣ سموا المسلمين كلهم « الشجرة الملعونة »

(٢) فى مختصر الذهبي « عبد الرحمن » وهو خطأ ظاهر وصححناه من الاصل ٤ : ٦٧

(٣) عن الاصل ٤ : ٦٧

قال « البرهان الحادى والثلاثون قوله (الرعد ٤٣) : ﴿ ومَنْ عنده علم الكتاب ﴾ عن ابن الحنفية قال : هو على . وفى تفسير الثعلبى عن عبد الله بن سلاّم قال : قلت من ذا الذى عنده علم الكتاب ؟ فقال : انما ذاك على » . قلنا : أين صحة النقل بهذا عنهما ؟ وما هما بحجة مع مخالفة العلماء . كيف وهذا كذب عليهما باطل ، فلو كان المرادَ علىّ لكان النبى ﷺ يستشهد على الكفار بابن عمه ، ولو شهد له بالرسالة لما كان حجة عليهم ، ولا حصل لهم دليل ينقادون له ، ولقالوا : انما الذى عند ابن عمك علىّ مستفاد منك فتكون أنت الشاهد لنفسك ، ولعله داهَنَك وحاباك ، وأين براءته من التهمة بذلك ؟ وأما أهل الكتاب الذين عندهم علمٌ به إذا شهدوا بما تواتر عندهم عن الأنبياء كانت شهادتهم نافعة / كما لو كان الأنبياء موجودين وشهدوا له ، لأن ما ثبت بالتواتر فهو بمنزلة شهادتهم أنفسهم ، ولهذا نحن نشهد على الأمم مما علمناه من جهة نبينا . ثم ان الله تعالى ذكر الاستشهاد بأهل الكتاب فى أماكن كقوله تعالى (الاحقاف ١٠) : ﴿ وشهد شاهد من بنى إسرائيل ﴾ وقال (يونس ٩٤) : ﴿ فان كنتَ فى شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك ﴾ . ثم هبْ أن عليا هو الشاهد أيلزم أن يكون هو أفضل الصحابة ؟ فكما أن أهل الكتاب الذين يشهدون بذلك كعبد الله بن سلاّم وسلمان وكعب الأحبار وغيرهم ليسوا بأفضل من الباقين فكذا هذا

٢٣٢

قال « البرهان الثانى والثلاثون قوله (التحريم ٨) : ﴿ يوم لا يُخزى اللهُ النبىَّ والذين آمنوا معه ﴾ عن ابن عباس قال : أول من يلبس من حلل الجنة ابراهيم بخلّته ، ومحمد لأنه صفوة الله ، ثم علىّ يزفُّ بينهما الى الجنان ، ثم قرأ ﴿ يوم لا يخزى اللهُ النبىَّ والذين آمنوا معه ﴾ » . قلنا : قبح اللهُ من اختلق هذا على ابن عباس الذى نجزم بأنه ما قاله . ثم النصُّ عامٌّ فى المؤمنين ، فلا تثبت بها أفضلية واحد

قال « البرهان الثالث والثلاثون (البيّنة ٧) : ﴿ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ﴾ روى أبو نُعَيم باسناده الى ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ لعلىّ : هم أنتَ وشيعتك ، يأتون يوم القيامة راضين ، ويأتى

خصماؤك غضابا مفحمين . وإذا كان خيرَ البرية وجب أن يكون الامام » . والجواب المطالبة بصحته وإن كنا جازمين بوضعه . ثم هو معارَض بمن قال : إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم الخوارج والنواصب . ويقولون : من تولّى علياً فهو كافر . ويحتجون على ذلك بقوله (المائدة ٤٤) : ﴿ ومَن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ قالوا : ومن حكَّم الرجال فى دين الله فقد حكم بغير ما أنزل الله ، فيكون كافرا . وقال (المائدة ٥١) ﴿ ومن يتولَّهم منكم فانه منهم ﴾ . وقالوا : هو وعثمان وشيعتهما مرتدُّون بقول النبى ﷺ « ليُذادَنَّ رجال عن حوضى كما تذاد الإبل الغريبة ، فأقول : ربِّ أصحابى أصحابى ، فيقال : إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك » و بقوله « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ، فهذا وإن كان باطلا فحجج الرافضة أبطلُ منه . وقد صنف الجاحظ كتابا للمروانية / وذكر حججا لهم لا يمكن الرافضيَّ نقضها ، بل يحتاج الى أهل السنة حتى ينقضوها .

٢٣٣

قال « البرهان الرابع والثلاثون قوله (الفرقان ٥٤) : ﴿ وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسباً وصهرا ﴾ [فى تفسير الثعلبى عن ابن سيرين[1]] قال : نزلت فى النبى ﷺ زوّج علياً فاطمةَ ولم يثبت لغير على ذلك فكان أفضل [فيكون هو الإمام[1]] » قلنا : وهذا من الكذب على ابن سيرين ، والسورة مكية قبل زواجه بفاطمة بدهر ، والآية مطلقة ، فان تناولت مصاهرة النبى ﷺ لعلىّ فقد تناولت مصاهرته لعثمان مرتين ولابى العاص مرة ، وتناولت مصاهرة أبى بكر وعمر للنبى ﷺ فانه تزوج بابنتيهما ، فمصاهرته ثابتة للخلفاء الأربعة ، فانتفت الخصوصية

قال « البرهان الخامس والثلاثون قوله (التوبة ١١٩) : ﴿ اتقوا اللهَ وكونوا مع الصادقين ﴾ أوجب الله علينا الكونَ مع المعلوم منهم الصدق ، وليس إلا المعصوم ، إذ لا معصوم من الأربعة سواه . وعن ابن عباس أنها نزلت فى علىّ » قلنا : الصدّيق مبالغة

---

(١) عن الاصل ٤ : ٧١

فى الصادق ، وأبو بكر « صدّيق » بأدلة عدة فهو أول من تناولتـه الآية ، فيجب أن نـكون معه . وإن كان الأربعة صدّيقين لم يكن على مختصا بذلك ، بل الآية إنما نزلت فى قصة كعب لما تخلف عن غزوة تبوك وتِيبَ عليـــه ببركة الصدق ، وذلك ثابت فى الصحيح . ثم انه قال ﴿ وكونوا مع الصادقين ﴾ ولم يقل : وكونوا مع الصادق ، ومعناها : فاصدُقوا كما يصدق الصادقون ، لا تـكونوا مع الـكاذبين . كما قال (البقرة ٤٣) : ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ ولم يرد المعيّة فى كل شىء فلا يجب على الانسان أن يكون مع الصادقين فى المباحات والملبوسات ونحو ذلك ، ومثل ذلك : كن مع الأبرار ، كن مع المجاهدين ، أى ادخل معهم فى هذا الوصف وجامعهم عليه

قال « البرهان السادس والثلاثون قوله تعالى (البقرة ٤٣) : ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾ عن ابن عباس أنها نزلت فى علىّ والنبى ﷺ وهما أول من صلى وركع » . قلنا : لا نسلّم صحته . ثم الآية فى البقرة وهى مدنية وسياقها مخاطبة بنى اسرائيل ، فنزلت بعد وجود خلق من الراكعين ، ولو أراد الله نبيّه وعليا لقال « مع الراكعَيْن » ، وصيغة الجمع لا يراد بها التثنية فقط . ثم قد قال لمريم (آل عمران ٤٣) : ﴿ واركعى مع الراكعين ﴾ . ثم لو أراد الركوع معهما لانقطع حكم الآية بعد موتهما . / ثم أكثر الناس على أن أبا بكر صلى مع نبى الله قبل على

٢٣٤

قال « البرهان السابع والثلاثون (طه ٢٩) : ﴿ واجعل لى وزيراً من أهلى ﴾ فمن طريق أبى نعيم عن ابن عباس : أخذ النبى ﷺ بيد علىّ وبيدى ونحن بمكة وصلى أربعاً ثم رفع يديه الى السماء فقال : اللهم إن موسى سألك ، وأنا أسألك أن تجعل لى وزيرا من أهلى علىَّ بن أبى طالب أخى أشدد به أزرى وأشركه فى أمرى . قال ابن عباس فسمعت مناديا ينادى : يا أحمد قد أُوتيت سُؤلك » . قلنا : علماء الحديث يعلمون وضع هذا بالضرورة . ثم ابن عباس كان بمكة قبل الهجرة رضيعاً ، وبعد الهجرة فكان الله قد شدَّ أزر نبيه وأغناه وأيّده . وان زعموا أن عليا كان شريك النبى ﷺ فى أمره كما كان هارون شريك موسى فهذا نصٌّ فى نبوّة علىّ ! وإن قالوا : كان شريكه فى الأمر سوى

النبوّة فهذا يعطى أنه عليه السلام ما كان مستقلا بأمر الأمة فى حياته ! ثم قلنا : يا أحمق فهذا نصٌّ فى الباب ، فأى الشريكين تعنى ؟ ؟ !

قال « البرهان الثامن والثلاثون (الحجر ٤٧) : ﴿ إخوانًا على سُرُرٍ متقابلين ﴾ من مسند أحمد باسناده إلى زيد بن أبى أوفىٰ قال : دخلتُ على رسول الله ﷺ مسجده — فذكر قصة مؤاخاة رسول الله ﷺ — فقال علىّ : لقد ذهبتْ روحى وانقطع ظهرى حين فعلتَ بأصحابك ما فعلت — غيرى — فان كان هذا من سخطك علىَّ فلك العتبىٰ . فقال [رسول الله ﷺ [1]] : والذى بعثنى بالحق ما اخترتك إلا لنفسى ، فأنت منى بمنزلة هارون من موسىٰ إلا أنه لا نبى بعدى . وأنت أخى ووارثى ، وأنت معى فى قصرى فى الجنَّة ومع ابنتى . ثم تلا رسول الله ﷺ ﴿ إخوانا على سُرُر متقابلين ﴾ . فلما اختصَّ علىٌّ بمؤاخاة رسول الله ﷺ كان هو الإمام » . قلنا : هذا ما رواه أحمد قط . وإنما هو من زيادات القطيعى التى غالبها ساقط ، فقال : حدثنا [عبد الله بن محمد بن عبد العزيز [1]] البغوى حدثنا حسين بن محمد الدارع حدثنا عبد المؤمن بن عباد أخبرنا يزيد بن معن عن عبد الله بن شرحبيل عن زيد بن أبى أوفىٰ — وقد اسقطتَ منه يا رافضى ، فان فيه : فقال : يا رسول الله وما أرث منك ؟ قال : ما ورَّثَ الأنبياء قبلى : كتابَ الله وسنةَ نبيهم — وهو مكذوب باتفاق أهل المعرفة ، وأحاديث المؤاخاة كلها كذب / ولا آخى النبىُّ ﷺ بين مهاجرى ومهاجرى ، ولكن بين المهاجرين والانصار [2] . ثم قوله « ووارثى » لا يستقيم ، فان أراد ميراث المال [بطل قولهم إن فاطمة ورثته ، وكيف يرث ابن العم مع وجود العم وهو العباس ، وما الذى خصه بالارث دون سائر بنى العم الذين هم فى درجة واحدة [3]] . وإن أراد وارث علمه أو الولاية بطل احتجاجهم بقوله (النمل ١٦) : ﴿ وورث سليمان داود ﴾ و بقوله (مريم ٦) : ﴿ يرثنى ويرث من آل يعقوب ﴾

٢٣٥

---

(١) عن الاصل ٤ : ٧٥ (٢) وتقدم ذلك فى ص ١٧٠ و ٣١٧

(٣) عن الاصل ٤ : ٧٦

وما ورّثه الرسول من العلم لم يختصّ به على ، بل كل واحد من الصحابة حصل له نصيب ، وحَفِظ ابنُ مسعود من فى رسول الله ﷺ سبعين سورة . ثم ليس العلم كالمال ، بل الذى يرثه هذا يرثه الآخر ولا يتزاحمان ، بخلاف المال . ثم قد ثبت فى الصحيحين أن النبى ﷺ قال لمولاه زيد « أنت أخونا ومولانا » وقال له[1] أبو بكر لما خطب ابنته : ألستُ أخاك ؟ قال : « بلى ، وابنتك حلال لى » . وفى الصحيح أنه قال « ولـكن أخوّة الاسلام أفضل » وفى الصحيح أيضا « وددتُ أنى قد رأيت إخوانى » قالوا : أو لسنا إخوانك ؟ قال : « لا ، أنتم أصحابى ، ولـكن إخوانى قومٌ يأتون بعدى يؤمنون بى ولم يرونى » . وقال تعالى (الحجرات ١٠) : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ وقال النبى ﷺ « المسلم أخو المسلم » ، وقال « كونوا عباد الله إخوانا » . ومطلق المؤاخاة لا يقتضى التماثل من كل وجه ولا المناسبة . وإذا كان كذلك لم قيل : مؤاخاة علىّ لو كانت صحيحة توجب الإمامة أو الأفضلية ؟ وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال « لو كنتُ متخذاً من أهـل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا » . وصحّ أنه سُئل : من أحبُّ الناس اليك من الرجال ؟ قال « أبو بكر » . وتواتر أن عليا قال « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » أخرجه البخارى . ولن يرتاب فى هذه النصوص الثابتة إلا من لا يعلم ، أو غلبه الهوى . ونقل البيهقى باسناده الى الشافعى قال : لم يختلف أحدٌ من الصحابة والتابعين فى تفضيل أبى بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة . وهذا قول أبى حنيفة ومالك وأحمد والثورى والليث والأوزاعى وإسحاق وداود وابن جرير وأصحابهم من الأئمة والسلف والخلف ، وهذا مالك يحكى الإجماع عمن لقيه أنهم لم يختلفوا فى تقديم أبى بكر وعمر ، وابن جرير ومسلم بن خالد الزنجى / وابن عيينة وعلماء مكة على ذلك ، وبه يقول ابن أبى عروبة والحمّادان وغيرهم من علماء البصرة ، وابن أبى ليلى وشريك وجماعة من علماء الكوفة التى هى دار الشيعة ، وعمر بن الحارث والليث بن سعد وابن وهب من علماء [مصر ،

٢٣٦

---

(١) أى للنبى ﷺ

والأوزاعى وسعيد بن عبد العزيز وغيرهما [(١)]] من علماء الشام ، ومن لا يحصى عددَهم إلا الله تعالى

وقال « البرهان التاسع والثلاثون (الأعراف ١٧٢) : ﴿ وإذ أخذ ربُّك من بنى آدم من ظهورهم ذُرِّيَّتَهم ﴾ الآية . ففى كتاب الفردوس عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : لو يعلم الناس متى سُمى علىٌّ أميرَ المؤمنين ما أنكروا فضله ، سمى أميرَ المؤمنين وآدم بين الروح والجسد ! قال الله ﴿ وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم : ألستُ بربكم ؟ قالوا بلى ﴾ قالت الملائكة : بلى ، فقال تعالى : أنا ربكم ، ومحمد نبيكم ، وعلىٌّ أميرُكم ! وهذا صريح فى الباب » . والجواب منع الصحة ، بل هو كذب باتفاق أهل المعرفة والنقد . ثم إن الذى فى القرآن أنه قال ﴿ ألستُ بربكم قالوا بلى ﴾ لم يتعرَّض لذكر نبى ولا أمير ، فهذا ميثاق التوحيد خاصة ، ألا تراه قال ﴿ أن تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرِّيةً من بعدهم ﴾ [فدل على أنه ميثاق التوحيد خاصة ، ليس فيه ميثاق النبوَّة ، فكيف ما دونها [(٢)]] . وأيضا فان الميثاق أُخذ على الذرِّية كلها ، أفيكون علىٌّ أميرا على الأنبياء [كلهم من نوح الى محمد ﷺ ؟ وهذا كلام المجانين ، فان أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله علياً ، فكيف يكون أميراً عليهم ؟ ! وغاية ما يمكن أن يكون أميرا على أهل زمانه ، أما الإمارة على من خلق قبله وعلى من خلق بعده فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول ، ولا يستحى مما يقول . ومن العجب أن هذا الحمار الرافضى هو أحمرُ من عقلاء اليهود الذين قال الله فيهم (الجمعة ٥) : ﴿ مَثَلُ الذين حُمِّلوا التوراةَ ثم لم يَحْمِلوها كمثل الحمار يَحْمِل أسفارا ﴾ [(٢)]] والعامة معذورون فى قولهم « الرافضى حمار اليهودى » ، والعاقل يعلم أن هذا وأمثاله باطل عقلا وشرعا ، وإنما هذا نظير قول ابن عربى الطائى وأمثاله : إن الأنبياء كانوا يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء الذى خلق بعدهم بدهور [(٣)] ، فغلوُّ هؤلاء فى الولاية كغلوِّ أولئك فى

(١) عن الاصل ٤ : ٧٧ (٢) عن الأصل ٤ : ٧٨

(٣) ابن عربى يزعم لنفسه فى كتابه (الفصوص) أنه هو « خاتم الاولياء » !

الامامية [1] . ثم يقول « هو صريح فى الباب » فهل يكون هذا حجة عند أحد ويحتج بهذا فى جزرة بقل ! والله حسبك وحسبنا على ما تقول

قال « البرهان الأربعون قوله (التحريم ٤) : ﴿ فان اللهَ هو مولاهُ وجبريلُ وصالح المؤمنين ﴾ أجمع المفسرون على أن عليا « صالح المؤمنين » : روى أبو نعيم باسناده إلى أسماء بنت عميس سمعت رسول الله ﷺ يقرأ ﴿ فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين ﴾ على بن أبى طالب . واختصاصه بهذا يدلُّ على أفضليته [فيكون هو الإمام [2]] والآيات فى هذا المعنى كثيرة » . والجواب أن نقلك الاجماع افتراء منك ، فما أجمعوا على هذا ، بل كتب التفسير بنقيض هذا ، فقال مجاهد وغيره : هو أبو بكر وعمر ، نقله ابن جريج / وغيره . وقيل : هم الأنبياء . ولم يثبت القول بتخصيص علىّ به عمن قوله حجة . ٢٣٧ والحديث المذكور كذب بيقين . ثم قوله ﴿ وصالح المؤمنين ﴾ اسمٌ يعمُّ كل صالح من المؤمنين كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ « ان آل فلان ليسوا بأوليائى ، إنما وليي اللهُ وصالحُ المؤمنين » . ثم يقال : إن الله جعل فى الآية صالح المؤمنين مولى رسول الله ﷺ [كما أخبر أن الله مولاه [2]] والمولى يمتنع أن يراد به المولى عليه ، فلم يبق المراد به إلا المُوالى . ومن المعلوم أن كل من كان صالحا من المؤمنين كان مُواليا للنبى ﷺ قطعا ، فانه لو لم يواله لم يكن من صالحى المؤمنين ، بل قد يواليه المؤمن وإن لم يكن صالحا . وقولك « والآيات [فى هذا المعنى [2]] كثيرة » فغاية ذلك أن يكون المتروك من جنس المذكور والذى أوردتَه خلاصة ما عندك ، وباب الكذب لا ينسدّ ، ولكن الله يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ، ولكم الويل مما تصفون . وحكاية قاسم بن زكريا المطرّز مشهورة أنه دخل على عبّاد بن يعقوب [الأسدى الرواجنى [3]] الرافضى — وكان

---

(١) وكل غلوّ مستنكر فى الاسلام ، ومقياس الغلو مجاوزة صحيح النصوص ، ولا سيما فى أصول الدين

(٢) عن الاصل ٤ : ٧٩

(٣) عن ميزان الاعتدال للذهبى ٢ : ١٦

صدوقا فى الحديث على بدعته[١] ـ فقال لى : من حفر البحر ؟ قلت : الله تعالى . قال : هو كذلك ، ولـكن من حفره ؟ قلت : يذكر الشيخ . فقال : حفره علىّ[٢] ، فمن أجراه ؟ قلت : يفيد الشيخ . قال : أجراه الحسين ! وكان عباد مكفوفا ، فرأيت سيفا وجحفة ، فقلت : لمن هذا ؟ قال : أعددته لأقاتل به مع المهدى ! فلما فرغت من سماع ما أردت منه دخلت عليه فقال لى : من حفر البحر ؟ قلت : معاوية ، وأجراه عمرو بن العاص . ثم وثبتُ وعدوتُ أصيح[٣] : أدركوا الفاسق عـدوَّ الله فاقتـلوه . قلت[٤] : هذه حكاية صحيحة رواها ابن مظفر عن القاسم . وقد قال محمد بن جرير : سمعت عبـاد بن يعقوب يقول : من لم يتبرأ فى صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم[٥]

قال الرافضى : « المنهج الثالث فى الأدلة المسندة الى الحديث . فمن ذلك [ما نقـله الناس كافة[٦]] لما نزلت (الشعراء ٢١٤) : ﴿ وأنذِرْ عشيرتَكَ الأقربين ﴾ جمع رسول

---

(١) من إنصاف أهل السنة أن يعترفوا للخصم بما له من فضيلة ، ولو كان كالرواجنى مبغضا لأحباب محمد ﷺ معتقداً الأباطيل والسخافات (وانظر لتسامح أهل السنة مع المخالفين مقالتنا فى مجلة الازهر المجلد ٢٤ ص ٣٠٦)

(٢) ولم يذكر متى حفر علىّ البحر : قبل أن يخلق الله عليا وسائر البشر ، أم بين وقعتى الجمل وصفين !

(٣) أورد الذهبى هذه القصة فى ميزان الاعتدال (٢ : ١٦) والعبارة هناك « ثم وثبت وعدوت ، فجعل يصيح » ، والذهبى فى الـكتابين ـــ هذا المختصر وميزان الاعتدال ـــ نقل القصة بنصها عن مراجعه ، أما شيخ الاسلام فى المنهاج فرواها من حفظه

(٤) القائل هو الحافظ الذهبى

(٥) علق الذهبى فى ميزان الاعتدال على ذلك بقوله : لقد عادى آل على آل العباس ، والطائفتان آل محمد فممن نبرأ ؟ بل نستغفر للطائفتين ونتبرأ من عدوان المعتدى ، كما تبرأ النبى ﷺ مما صنع خالد لما أسرع فى قتل بنى جذيمة ، ومع ذلك قال « خالد سيف الله سله الله على المشركين » . فالتبرى من ذنب سيغفر لا يلزم منه البراءة من الشخص

(٦) عن الاصل ٤ : ٨٠

الله ﷺ بنى عبد المطلب فى دار أبى طالب — وهم أربعون رجلا وامرأتان — فصنع لهم طعاما ، [وكان الرجل منهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق من الشراب ، فأكلت الجماعة كلهم من ذلك اليسير حتى شبعوا ، ولم يتبين ما أكلوا ، فبهرهم ذلك وتبين لهم أنه صادق فى نبوّته ، فقال : يا بنى عبد المطلب ، إن الله بعثنى الى الخلق كافة ، و بعثنى اليكم خاصة فقال ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ . وأنا أدعوكم الى كلمتين خفيفتين على اللسان ثقيلتين فى الميزان تملكون بهما العرب والعجم وتنقاد لكم بهما الأمم وتدخلون بهما الجنة وتنجون بهما من النار : شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله [1]] فمن يجيبنى الى هذا الأمر ويؤازرنى عليه يكن أخى ووصيى [2] ووزيرى ووارثى وخليفتى من بعدى . فقال علىّ : أنا يا رسول الله » . والجواب المطالبة بصحة النقل ، فلا هو فى السنن ، / ولا فى المسانيد ، ولا فى المغازى ، فأين قولك فيه « نقله الناس كافة » ؟ وإنما هو من الموضوعات [3] ثم إن بنى عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلا وقت نزول الآية ، ولا كانوا أربعين فى حياة الرسول أبدا . وجميع بنى عبد المطلب من أولاد العباس وأبى طالب والحارث وأبى لهب ، فكان لأبى طالب أربعة : على وجعفر وعقيل وطالب ، فطالب لم يدرك الاسلام والعباس كان أولاده رُضَّعا أو لم يولد له . والحارث كان له ثلاثة : أبو سفيان وربيعة ونوفل . وأبو لهب كان له ولدان أو ثلاثة . فكل بنى هاشم إذ ذاك لم يبلغوا بضعة عشر ، فأين الأربعون ؟ ثم قوله فى الحديث « كل رجل منهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن »

٢٣٨

---

(١) عن الاصل ٤ : ٨٠ (٢) انظر لأسطورة الوصى ص ٣٠٧ و ٤٣٩

(٣) والذى تبوأ مقعده من النار بتزوير هذا الخبر على رسول الله ﷺ هو عبد الغفار ابن قاسم بن فهد أبو مريم الكوفى شيعى محترق ترجموا له فى أكثر كتبهم وآخرها تنقيح المقال للمامقانى (٢ : ١٥٨ - ١٥٩) ونقل شيخ الاسلام فى منهاج السنة (٤ : ٨١) الاجماع على تركه ، قال ابن المدينى : كان يضع الحديث ، وقال النسائى وأبو حاتم : متروك الحديث . وقال ابن حبان البستى : كان يشرب الخمر حتى يسكر وهو مع ذلك يقلب الاخبار . وقال أحمد : عامة أحاديثه بواطل . وكذبه سماك بن حرب وأبو داود . وفى سند الخبر رافضى آخر هو عبد الله بن عبد القدوس ، وهو شر ممن سبقه

كذبٌ ، ليس بنو هاشم معروفين بكثرة الأكل ، بل ولا واحد منهم يُحفَظ عنه هذا .
ثم لفظ الحديث ركيك يشهد القلب ببطلانه ، فانه عرضه — كما زعمتَ — على أربعين رجلا ، فلو فرضنا أنهم أجابوه كلهم ، من الذى يكون الخليفة منهم[1] ؟ ثم فى الصحيحين ما يبين بطلان هذا عن أبى هريرة وغيره أن النبى ﷺ لما نزلت ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ دعا قريشا فاجتمعوا ، فعمَّ وخص ، فقال : « يا بنى كعب بن لؤىّ أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بنى عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار ، يا بنى عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار ، يا فاطمة أنقذى نفسك من النار ، فانى لا أملك لكم من الله شيئا غير أن لكم رحماً سأبلُّها ببلالها » وفى الصحيحين : لما نزلت هذه الآية قال « يا معشر قريش اشتروا أنفُسَكم من الله ، لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا بنى عبد المطلب لا أغنى عنكم من الله شيئا ، [يا صفية عمة رسول الله لا أُغنى عنك من الله شيئا[2]] ، يا فاطمة بنت رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئا ، سلانى ما شئتما من مالى » . وأخرجه مسلم من حديث قبيصة بن مخارق وزهير وعائشة ، وفيه أنه قام على الصفا فنادى .

قال[3] « الخبر الثانى عن النبى ﷺ قال : لما نزلت (المائدة ٦٧) : ﴿ يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربك ﴾ خطب بغدير خمّ وقال : أيها الناس ، ألستُ أولى منكم بأنفسكم ؟ قالوا : بلىٰ . قال : من كنتُ مولاه فعلىّ مولاه ، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله . فقال عمر : بخٍ بخٍ ، أصبحتَ مولاى ومولى كل مؤمن ومؤمنة . والمراد بالمولى هنا التصرُّف لتقدم التقرير منه بقوله : ألستُ / أولى منكم بأنفسكم » . والجواب عن هذا قد تقدم[4] ، وأن الآية قد نزلت قبل يوم الغدير

٢٣٩

---

(١) لأنه ﷺ مأمور بأن ينذرهم جميعاً ، وكان يرغب فى أن يكونوا جميعا من أهل الاستجابة لهذه الدعوة ، والرشوة المزعوم عرضها لا تتسع إلا لواحد ، فهل كان النبى ﷺ جمعهم ليختار خليفة له ويبقى سائرهم كفاراً ؟ أم أن الخلافة أو الوصاية لم تكن ذات موضوع ، وإنما كان المطلوب دخولهم جميعا فى الاسلام ثم يكون ثوابهم بعد ذلك على الله بالجنة التى تتسع للجميع ؟!

(٢) عن الاصل ٤ : ٨٣

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) فى ص ٤٢٢ - ٤٢٥

عِدَّة وإن كانت من المائدة ، ألا ترى أن فى سياقها ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ وهذا شىء كان فى أوائل الاسلام . ثم صَدْرُ الحديث رواه الترمذى وأحمد فى المسند . وأما « اللهم والِ من والاه » الخ فلا ريبَ فى كذبه . ونقل الأثرم فى سننه عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر [1] وأنه حدَّث بحديثين هذا أحدهما والآخر قوله لعلى : انك ستعرض على البراءة منى فلا تبرأ منى ، فأنكره أبو عبد الله جداً ولم يشكَّ أن هذين كذب وقد صنف ابن عقدة مصنفا فى جمع طرق الحديث ، وقال ابن حزم : الذى صح فى فضائل على : أنت منى بمنزلة هارون من موسى ، ولأعطين الراية ، وعهده أن عليا لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق وصح نحوُه فى الأنصار ، وأما من كنت مولاه فلا يصح . إلى أن قال : وأما سائر الأحاديث التى يتعلق بها الروافض فموضوعة يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلتها . فان قيل : فما ذكر ابن حزم قوله أنت منى وأنا منك وحديث المباهلة والكساء ، قيل : مراد ابن حزم ما يذكر فيه علىٌّ وحده . ونحن نقول : إن كان النبى ﷺ قال هذا يوم الغدير فلم يرد به الخلافة قطعا إذ ليس فى اللفظ ما يدل عليه دلالة ظاهرة ، ومثل هذا الأمر العظيم ينبغى أن يبين بيانا واضحا ، فالمولى كالولى ، وقد قال الله تعالى (المائدة ٥٥) : ﴿ إنما وليُّكم الله ورسوله والذين آمنوا ﴾ ، وأن المؤمنين أولياء الله ، وأن بعضهم أولياء بعض . فالموالاة ضدُّ المعاداة ، وهى تثبت من الطرفين وإن كان أحد المتواليين أعظم قدرا وولايته إحسان وتفضل وولاية الآخر طاعة وعبادة ، فمعنى كونه تعالى ولىَّ المؤمنين ومولاهم ، وكون نبيه وليهم ومولاهم [وكون علىّ مولاهم [2]] هى الموالاة التى هى ضد المعاداة ، والمؤمنون أيضا يتولون الله ورسوله الموالاة المضادَّة للمعاداة وهذا حكم ثابت لكل مؤمن ، فعلىٌّ من كبارهم يتولاهم ويتولونه ، ففيه ردٌّ على الخوارج

---

(١) هو حسين بن الحسن الاشقر الكوفى له ترجمة فى ميزان الاعتدال (١ : ٢٤٩) قال البخارى : فيه نظر ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، ووصفه الجوزجانى بالغلو وبشتم بعض الصحابة ، مات سنة ٢٠٨

(٢) عن الاصل ٤ : ٨٦

والنواصب ، لكن ليس فى الحديث أنه ليس للمؤمنين مولى سواه ، وقد قال النبى ﷺ « أَسْلَمُ وغِفارُ ومُزَيْنَةُ وجُهينة وقريش والأنصار / موالىَّ دون الناس ، ليس لهم مولى دون الله ورسوله » ٢٤٠

قال « [الثالث] قوله : أنتَ منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبىَّ بعدى . ومن جملة منازل هارون أنه كان خليفة لموسى ، ولو عاش بعده لخلفه . [ولأنه خلفه مع وجوده وغيبته مدة يسيرة فعند موته تطول الغيبة فيكون أولىٰ بأن يكون خليفة[1]] »

الجواب : هذا الحديث فى الصحيحين ، وقاله له ﷺ فى غزوة تبوك ، وكان النبى ﷺ إذا غاب عن المدينة يستخلف عليها رجلاً[2] ، فلما كان فى غزوة تبوك لم يأذن لأحد فى التخلف فما تخلف عنه إلا معذور بالعجز أو منافق وأولئك الثلاثة ، كذا كان الاستخلاف فى غزوة الفتح أيضا وفى حجة الوداع ، فما علمنا من يذكر تخلف ، ولم يبق بالمدينة طائفة من المؤمنين ، وكان هذا الاستخلاف دون الاستخلافات المعتادة منه ، فخرج علىٌّ الى النبى ﷺ يبكى وقال : أتخلفنى مع النساء والصبيان ؟ وقيل إن بعض المنافقين طعن فيه وقال : إنما خلفه لأنه يبغضه ، فبين له الرسول ﷺ : إنى إنما استخلفتك لأمانتك عندى وان الاستخلاف ليس ببغض ، فان موسى استخلف هارون على قومه ، فطيَّب قلبه . ولم يكن الاستخلاف كاستخلاف هارون ، لأن ذلك كان على كل قوم موسى وذهب هو للمناجاة ، واستخلاف علىّ كان على من ذكرنا ، وسائر المسلمين كانوا مع نبيهم . وقول القائل : هذا بمنزلة هذا أو مثل هذا أو كهذا تشبيه للشىء بالشىء ويكون بحسب ما دل عليه السياق ولا يقتضى المساواة فى كل شىء ، ألا ترى الى ما ثبت من قول النبى ﷺ فى حديث الأسارى حين استشار أبا بكر فأشار بالفداء واستشار عمر فأشار بالقتل فقال : مثلك يا أبا بكر مثل ابراهيم إذ قال ﴿ فمن تبعنى فانه منى ومن عصانى فانك غفور رحيم ﴾ ومثلك يا عمر مثل نوح إذ قال ﴿ ربِّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديّارا ﴾ الحديث

(١) عن الأصل ٤ : ٨٧

(٢) انظر ص ٢١٢ - ٢١٣ و ٣١١

لماذا تجوز وتتقبله عن طريق خاص تشبيه أى صحابى - حتى لو كان أبو سفيان - بالأنبياء ولا تجيز هذا الطلب الذى تتناقض قوله حوله فتصل خلال ما تذكر ؟

فقد جعل هذين مثلهما ولم يرد أنهما مثلهما فى كل شىء لـكن فيما دلّ عليه السياق من الشدّة واللين (١)، وكذلك علىّ إنما هو بمنزلة هارون فيما دل عليه السياق وهو استخلافه فى مغيبه ، وهذا الاستخلاف ليس من خصائص علىّ ولا هو مثل سائر استخلافاته : ولا أولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى ، وتخصيصه لعلىّ بالذكر هنا هو مفهوم اللقب ، وهو نوعان : لقب / هو جنس ، ولقب يجرى مجرىٰ العَلَم مثل زيد وأنت ، وهذا المفهوم أضعف المفاهيم ، ولهذا كان جماهير الأصوليين على أنه لا يحتج به . وقول القائل إنه جعله بمنزلة هارون من موسى فى كل شىء إلا النبوة باطل ، فان قوله « أما ترضى أن تـكون منى بمنزلة هارون من موسى » دليل على أنه يسترضيه بذلك ويطيّب قلبه ، أى مثل منزلة هارون ، ولو كان مثل هارون مطلقا لما أمَّر عليه أبا بكر فى حجة سنة تسع ، فـكان يصلى خلف أبى بكر ، ويطيع أمره ، وخصّه بنبذ العهود الى العرب فقط فانه كان من عادتهم أن لا يعقد العقود ولا ينبذها إلا السيد المطاع أو رجل من أهل بيته

وقولك « ولأنه خليفته مع وجوده وغيبته مدة يسيرة ، فعند موته بطول الغيبة يكون أولى بأن يكون خليفة » . فيقال : هو مع وجوده وغيبته قد استخلف غير واحد سوى علىّ فالاستخلاف على المدينة ليس من خصائصه ، وليس كل من صلح للاستخلاف فى الحياة على بعض الأمة يصلح أن يكون خليفة بعد الموت

قال « الرابع أنه عليه الصلاة والسلام استخلفه على المدينة مع قصر مدة الغيبة ، فيجب أن يكون خليفة له بعد موته ، وليس غير علىّ إجماعا ، ولأنه لم يعزله عن المدينة فيـكون خليفته بعد موته فيها ، وإذا كان خليفة فى المدينة كان خليفة فى غيرها إجماعا » . قلنا : هذه حجة داحضة كأمثالها من جنس نسيج العنكبوت . والجواب عنها من وجوه : أحدها أن نقول على أحد القولين : انه استخلف أبا بكر بعد موته . وإن قلت [بل](٢) استخلف عليا ، قيل : والراوندية من جنسك قالوا : استخلف عمه العباس . [وكل من له علم

(١) انظر فى ص ٣١٤ حديث تشبيه أبى بكر وعمر بابراهيم ونوح (٢) عن الاصل ٤ : ٩١

بالمنقولات الثابتة يعلم ان الاحاديث الدالة على استخلاف أحد بعد موته إنما تدل على استخلاف أبى بكر ، ليس فيها شيء يدل على استخلاف عليّ ولا العباس[1]] . وان لم يكن استخلف فقد ترك مباحا . أما الاستخلاف فى الحياة فانه نيابةٌ ، ولا بد منه لكل إمام عزما . و بعد موته انقطع التكليف عنه كما قال المسيح (المائدة ١١٧) : ﴿ وكنتُ عليهم شهيداً ما دمتُ فيهم ، فلما توَفَّيتَنى كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم ﴾

وقولك « لم يعزله عن المدينة » قول زيف[2] ، فانه بمجرد مجيء النبى ﷺ انعزل عليٌّ كما كان غيره من نواب الرسول على المدينة ينعزلون بمَقْدَمه ، وقد أرسله / بعد ذا ٢٤٢ ببراءة الى الموسم[3] ، و بعثه عاملا على اليمن ، ثم وافاه فى حجة الوداع

قال[4] : « الخامس ما رواه الجمهور بأجمعهم عن النبى ﷺ أنه قال لعلى : أنت أخى ووصيى وخليفتى من بعدى وقاضى دَينى » . والجواب أولا المطالبة بصحة هذا ، فقد شطحتَ وانتفخت إذ قلت « رواه الجمهور بأجمعهم » ، فان أردتَ علماء الحديث فقد افتريت ، وان أردتَ أن أبا نُعيم رواه فى الفضائل والمغازلى أو خطيب خوارزم[5] فليس حجة باتفاق ، ثم بطلانه معلوم ، قال ابن الجوزى فى كتاب الموضوعات لما روى هذا

---

(١) عن الاصل ٤ : ٩١

(٢) لأن من مقتضاه أن يعيش النبى ﷺ فى المدينة عند رجوعه اليها تحت إمرة على ، فيكون النبى ﷺ من رعيته . ترى هل الرافضى المردود عليه يقول هذا على اعتبار أن عليا إله يأتمر النبى بأمره ، كما سبقه الى ذلك ابن أبى الحديد شارح نهج البلاغة بقوله يخاطب عليا :

تقيلتَ أخلاق الربوبية التى　　عذرتَ بها من شكّ أنك مربوب

وكما قال الطوفى الرافضى فى أبى بكر وعلى :

كم بين من شُك فى خلافته　　وبينَ من قيـــل إنه الله

(٣) وكان فى الموسم تحت إمرة الصديق ، ومهمة على فى الموسم إعلان وحى الله عز وجل فى براءة بالثناء على أبى بكر ، ثم إعلان المشركين بحال الحرب ، وأن لا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا

(٤) أى الرافضى المردود عليه

(٥) وهو الموفق بن أحمد الذى تقدم التعريف به فى ص ٣١٢

الحديث من طريق أبي حاتم البستى حدثنا محمد بن سهل بن أيوب حدثنا عمار بن رجاء حدثنا عبيد [الله بن موسى[١]] حدثنا مطر بن ميمون الاسكاف عن أنس أن النبي ﷺ قال : ان أخى ووزيرى وخليلي من أهلي وخير من أترك من بعدى يقضى دَينى وينجز موعدى على بن أبى طالب . وهذا موضوع . قال ابن حبان : مطر يروى الموضوعات لا تحلُّ الرواية عنه . ورواه من طريق ابن عدى بنحوه ، ومدارُه على مطر هذا ، مع أنه ليس فى لفظه « وخليفتى ووصيى » ، وأما فى تلك الطريق « وخليفتى فى أهلى »

قال[٢] : « السادس حديث المؤاخاة : روى أنس أن النبي ﷺ لما كان يوم المباهلة وآخى بين المهاجرين والانصار [وعلىّ واقف يراه ويعرفه ، ولم يؤاخ بينه وبين أحد ، فانصرف باكياً ، فقال النبي ﷺ : ما فعل أبو الحسن ؟ قالوا : انصرف باكى العين ، فقالت له فاطمة : ما يبكيك ؟ قال : آخى النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار ولم يؤاخ بينى وبين أحد . قالت : لا يخزيك اللهُ ، لعله إنما ادَّخرك لنفسه . فقال بلال : يا على ، أجبْ رسولَ الله ﷺ . فأتى فقال : ما يبكيك يا أبا الحسن ؟ فأخبره ، فقال : إنما ادّخرك لنفسى ، ألا يسرُّك أن تكون أخا نبيك[٣] ؟ قال : بلى . فأخذ بيده فأتى المنبر فقال : اللهم هذا منى وأنا منه[٤] ، ألا إنه منى بمنزلة هارون من موسى ، ألا من كنت مولاه فعلىٌّ مولاه . فانصرف ، فاتبعه عمر فقال : بخٍ بخٍ يا أبا الحسن ، أصبحتَ مولاى ومولى كل مسلم . فالمؤاخاة تدلُّ على الأفضلية فيكون هو الامام[٥] »] . قلنا : هذا موضوع باطل ، والمباهلة إنما كانت سنة تسع أو نحوها ، والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار فى أول الهجرة . ثم لم تقع مباهلة ، لكن دُعى نصارى نجران اليها فاستمهلوا حتى يتشوروا ، فلما خلوا قالوا هو نبى ، وما باهل قومٌ نبياً إلا استؤصلوا ، فأقرُّوا بالجزية وذهبوا

---

(١) عن الاصل ٤ : ٩٥ (٢) أى الرافضى المردود عليه

(٣) انظر لخرافة المؤاخاة ص ١٧٠ و ٣١٧ و ٤٣٦

(٤) انظر ص ١٧٠ لقوله « هذا منى وأنا منه » وسيأتى الرد فى ص ٤٧٥ (٥) عن الأصل ٤ : ٩٦

قال : « السابع حديث فتح خيبر على يديه » فأورده بلفظ منكر [وفيه : أرونى رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله (١)] ، ولا ريب أن علياً يحبه الله ، ففيه ردٌّ على الخوارج والأموية . قال الاشعرى فى كتاب المقالات : أجمعت الخوارج على كفر علىّ . وليس هذا الحديث مما يختص به على ، بل غيره يحبه الله ، وكون الفتح على يديه يدل على فضيلته لا أفضليته .

٢٤٣ قال : « الثامن خبر الطائر ، روى الجمهور كافةً أن النبى ﷺ / أُتىَ بطائر فقال : اللهم ائتنى بأحبّ الخلق إليك وإلىّ يأكل معى من هذا الطائر ، فجاء علىّ » . فنقول : [حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل . . وسُئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح . مع أن الحاكم منسوب للتشيع . . لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث — كالنسائى وابن عبد البر وأمثالهما — لا يبلغ الى تفضيل علىّ على أبى بكر وعمر ، فلا يعرف فى علماء الحديث من يفضله عليهما . . ثم (٢)] إما أن يكون الرسول كان يعرف أن عليا أحبّ الخلق الى الله تعالى أو لا . فان كان يعرف هلاّ أرسل خلفه ؟ أو هلاّ قال : اللهم ائتنى بعلىّ ، فأراح أنفساً من الاحتمال والرجاء الباطل ؟ ثم فى لفظه « أحبّ خلقك اليك وإلىّ » فكيف لا يعرف أحبّ الخلق اليه ! لا سيما وفى الصحاح ما يناقض هذا كقوله « لو كنتُ متخذاً خليلا من الأمة لاتخذتُ أبا بكر خليلا » وهذا متواتر ، جاء من حديث ابن مسعود وابن عباس وأبى سعيد وابن الزبير ، و « الخلّة » كمالُ الحبّ . وثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ سُئل : أىّ الناس أحبُّ إليك ؟ قال « عائشة » . قيل : فمن الرجال ؟ قال « أبوها » . وقال له عمر يوم السقيفة بحضرة الملأ : أنت خيرُنا وأحبُّنا الى رسول الله ﷺ ، فما أنكره على عمر منكر . وقال الله تعالى (الليل ١٧ — ٢١) : ﴿ وسيُجَنَّبُها الأتقىٰ ، الذى يُؤْتى ماله يتزَكّي ، وما لأحد عنده من نعمةٍ تُجزَى ، إلا ابتغاءَ وجهِ ربهِّ الأعلىٰ ، ولسوفَ يرضى ﴾

---

(١) عن الاصل ٤ : ٩٧ (٢) عن الاصل ٤ : ٩٩

لا تعتقد حبيبي بعضنا يا أخا الإسلام : ألا تعتقد أن تساؤل النبي في حضّ المسلمين على القتال وبالتالي [illegible] فيها دعوة لتشديد [illegible] الأفضلية ؟

[illegible]

هل كان الصديق مصدقاً أم أنت تريده هكذا ، وزكاة المال فريضة شرعية لا ينظر الى مكيتها بقدر ما ينظر الى تحقيق نزاهتها ؟

وأئمة التفسير يقولون : هذا أبو بكر [1] . فنقول : « الأتقى » قد يكون نوعاً فتدخل فيه جماعة . وقد يكون شخصا معينا فإما أن يكون أبا بكر أو عليا ، فلا يصح أن يكون عليا لأنه قال ﴿ الذى يؤتى ماله يتزكى ، وما لأحد عنده من نعمة تجزى ﴾ وهذا وصف منتفٍ عن عليّ لأن السورة مكية وعليٌّ كان بمكة فقيرا فى عيال النبى ﷺ ضمه اليه لما أصابت أهلَ مكة سنة ، فكانت للنبى ﷺ عنده نعمة تجزى دنيوية ، و نعمة الدين لا تجزى ، بل أجرها على الله وحده . فالوصف ثابت للصدّيق دون عليّ . وعليٌّ أتقى من غيره ، لكنْ أبو بكر أكملُ فى الوصف هنا منه ، قال النبى ﷺ « ما نفعنى مالٌ ما نفعنى مالُ أبى بكر » وقال « إن أمنَّ الناس علينا فى صحبته وذات يده أبو بكر » . واشترى أبو بكر سبعة من المعذَّبين فى الله ابتغاء وجه الله . فان قلنا « الأتقى » اسم جنس فأبو بكر أول داخل فيه وسادةُ الصحابة وتابعوهم

٢٤٤ قال : « التاسع ما رواه الجمهور من أنه أمر الصحابة / بأن يسلّموا على عليّ وقال : انه سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغرّ المحجّلين . وقال : هذا أولى بكل مؤمن من بعدى . فيكون هو الإمام » . والجواب : المطالبة باسناد هذا و بيان صحته ، فما هو فى كتاب صحيح ولا فى مسند معتبر ، بل رواه آحاد الناس باسناد فيه متَّهم بالكذب ، وهو موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث ، ولا تحلُّ نسبته الى الرسول المعصوم . ولا نعلم أحداً هو « سيد المسلمين ، وإمام المتقين ، وقائد الغُرِّ المحجّلين » غير نبينا ﷺ ، واللفظ مطلق ، ما قال فيه من بعدى ، ولا فى اللفظ ما يدل على ذلك ، ولأن خير المسلمين و المتقين والمحجَّلين هم القرن الأول ، والرسول قائدهم ، بل وقائد من بعدهم فى القيامة ، فلمن يقود عليٌّ وعندكم جمهور الأمة المحجَّلين كفار وفسّاق ، فكيف يقودهم ؟ وقال عليه الصلاة والسلام « يأتون غُرّاً محجّلين يوم القيامة من آثار الوضوء ، وأنا فرَطُكم

---

(١) وقد ألف الجلال السيوطى رسالة فى ذلك سماها (الحبل الوثيق ، فى نصرة الصديق) وهى فى مجموعة (الحاوى للفتاوى) ١ : ٣٢٦ - ٣٣٣ (المنيرية)

على الحوض» فهذا يبين أن كل من توضأ وغسل وجهه و يديه ورجليه فانه من المحجلين ، وهؤلاء جماهير أمة محمد سواكم ، فانكم لا تغسلون الأرجل فلا تكونون من المحجلين فى الأرجل ، فلا يقودكم الرسول ولا علىّ ، وإنما الحجلة فى الرجل كهى فى اليد ، قال النبى ﷺ « ويلٌ للأعقاب و بطون الأقدام من النار » ومعلوم أن الفرَس لو لم يكن له لمعة فى يده أو فى رجله لم يكن محجلا ، فمن لم يغسل إلى الكعبين لم يكن من المحجلين . ومما يوضح أن الحديث كذب ما ثبت من أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يفضل على علىّ أبا بكر وعمر تفضيلا ظاهراً عرفه الخاصّ والعامّ حتى المشركون . [وفى الصحيحين عن ابن عباس قال : وُضع عمر على سريره[1] ، فتكنفه الناس يدعون له و يثنون عليه و يصلون عليه قبل أن يرفع ، و أنا فيهم ، فلم يرعنى إلا برجل قد أخذ بمنكبى من ورائى ، فالتفتُّ فاذا هو علىّ ، فترحم على عمر وقال : ما خلفتَ أحدا أحبَّ الىّ أن ألقى اللهَ بمثل عمله منك ، وايم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وذلك أنى كثيرا ما كنت أسمع النبى ﷺ يقول « جئتُ أنا و أبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر . فان كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما » فلم يكن تفضيلهما عليه وعلى أمثاله مما يخفى على أحد[2]] ولهذا كانت الشيعة الأول – مع فرط حبهم لعلى – يقدمون أبا بكر وعمر عليه ، و إنما يفضلونه على عثمان ، كما قال عبد الرزّاق : كفىٰ بى أزراً أن أحبَّه وأخالف قوله « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، ولو شئت أن أسمى الثالث لسميته » . ولما كان يوم أحد و استظهر أبو سفيان أميرُ المشركين قال : أفى القوم محمد ، أفى القوم محمد ؟ فقال النبى ﷺ « لا تجيبوه » . فقال : أفى القوم ابن أبى قحافة ؟ فقال النبى ﷺ / « لا تجيبوه » . فقال : أفى القوم ابن الخطاب ؟ فقال « لا تجيبوه » فقال أبو سفيان لأصحابه : أما هؤلاء فقد كُفيتموهم ، فلم يملك عمر نفسه أن قال : كذبتَ يا عدوَّ الله ، إن الذين عددتَ لأحياء ، وقد بقى لك ما يسوؤك، الحديث أخرجه البخارى . فهذا رأس العدو لا يسأل إلا عن هؤلاء الثلاثة ، فدلّ على عِظمهم عند المشركين ، بخلاف

٢٤٥

(١) بعد جناية أبى لؤلؤة والهرمزان . (٢) عن الاصل ٤ : ١٠٤

غيرهم . [وكذلك قوله « هو وليُّ كل مؤمن بعدى » كذبٌ على رسول الله ﷺ ، بل هو فى حياته و بعد مماته وليُّ كل مؤمن ، وكل مؤمن وليه فى المحيا والممات . فالولاية التى هى ضد العداوة لا تختص بزمان[1]] فأما الولاية التى هى الإمارة فانما يقال فيها والِى كل مؤمن

وأما قوله لعلىّ « أنتَ منى وأنا منك » فصحيح ، وفى الحديث : قال لزيد « أنت أخونا ومولانا » وقال لجعفر بن أبى طالب « أشبهت خَلقى وخُلقى » وفى الصحيحين أن النبى ﷺ قال « ان الاشعريين إذا أرملوا فى الغزو وجمعوا ما عندهم فى ثوب ثم قسموه بالسوية ، هم منى وأنا منهم » فعلمنا أن هذا اللفظ مدح ، ولا يدل على الإمامة . وقال فى جليبيب « هذا منى وأنا منه[2] »

قال : « العاشر ما رواه الجمهور من قوله عليه الصلاة والسلام : إنى تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا ، كتابَ الله وعترتى ، ولن يتفرقا حتى يرِدا علىَّ الحوض . وقال : أهل بيتى فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلَّف عنها غرق . وسيدُ أهل بيته علىّ ، فيكون واجب الطاعة على الكل ، فيكون الإمام » . قلنا : انما لفظ الحديث فى مسلم عن زيد بن أرقم قال : قام فينا رسول الله ﷺ خطيبا بخمّ فقال « انى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا : كتابَ الله » . وأما قوله « وعترتى » فهذا رواه الترمذى ، تفرَّد به زيد بن الحسن الانماطى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر . والانماطى قال فيه أبو حاتم منكر الحديث[3] . وأخرجه الترمذى من حديث ابن فضيل حدثنا الأعمش عن حبيب ابن أبى ثابت عن زيد بن أرقم عن عطية عن أبى سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى ، أحدها أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء الى الأرض ، وعترتى أهل بيتى ، ولن يتفرقا حتى يردا علىَّ الحوض ،

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٠٤ (٢) انظر ص ١٧٠

(٣) ويعده الشيعة منهم ، وله ترجمة عند المامقانى (١ : ٤٦٢) ، لكنه غير محمود عندهم ولا عندنا

٢٤٦ فانظروا كيف تخلفونى فيهما . حسّنه الترمذى . وأما حديث سفينة / نوح فغير صحيح ، ولا هو فى شىء من الكتب المعتمدة . وقوله عليه الصلاة والسلام « لن يتفرقا » يدل على أن إجماع العترة حجة ، وهو قول طائفة من أصحابنا . وذكر القاضى فى المعتمد : والعترة هم بنو هاشم كلهم : ولد على ، وولد العباس ، وولد الحارث بن عبد المطلب . وسيد العترة هو رسول الله ﷺ ، وكان ابن عباس أفقهَ العترة ، وكان يخالف عليا فى مسائل ، وعلىّ ما كان يوجب على أحد طاعته فيما يفتى به . ثم العترة ما اجتمعوا على إمامته ولا على أفضليته ، بل ابن عباس — بل هو نفسه — يقولان : إن أفضل الأمة أبو بكر وعمر، وإن خلافتهما حق . وكذلك سائر العباسيين وأكثر العلويين والحسن والحسين وعلى بن الحسين وابنه وحفيده جعفر الصادق ، والنقول بذلك متواترة عنهم . وقد صنف الدارقطنى كتاب [ثناء الصحابة على القرابة ، وثناء[1]] القرابة على الصحابة . ثم إجماع الأمة — والعترةُ بعضهم — حجة بلا نزاع ، وأفضلهم أبو بكر ، فان كانت الطائفة التى إجماعها حجة يجب اتباع أفضلها مطلقا فهو أبو بكر ، وإن لم يكن بطل ما ذكرتم فى إمامة على رضى الله عنه

قال : « الحادى عشر ما رواه الجمهور من وجوب محبته وموالاته . روى أحمد فى مسنده أن رسول الله ﷺ أخذ بيد حسن وحسين فقال : من أحبنى وأحبَّ هذين وأحبَّ أباهما وأمهما فهو معى فى درجتى يوم القيامة » . قلنا : مجرد رواية أحمد له لا توجب صحته ، مع أنه ما رواه أبدا ، وإنما زاده القطيعى فى كتاب الفضائل ، وذكره ابن الجوزى فى (الموضوعات) من رواية على بن جعفر عن موسى بن جعفر ، وهل يقول رسول الله ﷺ هذه المجازفة أصلا من كون المسلم الخطّاء يصير فى درجة المصطفى بمجرد الحب ؟ ! (٠)

قال « وروى ابن خالويه عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ من أحبَّ أن يتمسك بقضيب الياقوت الذى خلقه الله بيده ثم قال له « كن » فكان فليتولَّ علياً من

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٠٥

(٠) - وهل يجمعهم إلا حب الرسول - ص - خطّاء ؟ !

بعدى » . فهذا من كذب الطرقية فما أركّ لفظه مع عدم فائدته ، فكيف يقال خلقه بيده ثم قال له « كن » فكان ؟ بل قد جاء فى الأثر أن الله لم يخلق بيده / إلا آدم والقلم وجنة عدن ، ثم قال لسائر الخلق « كن » فكان .

٢٤٧

قال « وعن أبي سعيد مرفوعا أنه قال لعلى : حبُّك إيمان و بغضك نفاق ، وأول من يدخل الجنة محبُّك ، وأول من يدخل النار مبغضك » . قلنا : وهذا من المكذوبات فهل يقول مسلم : إن الخوارج والنواصب يدخلون النار قبل فرعون وأبى جهل ورءوس الكفر ؟ أم يقول مسلم : إن أول من يدخل الجنة قبل الأنبياء غلاة الاسماعيلية وكَذَبةُ الرافضة وفَسَقة الإمامية ؟ وهذا من جنس قول الناصبى أنْ لو قال : مَن أحب يزيد والحجّاج ، أو قول الخارجى : من أحبَّ ابن مُلْجم دخل الجنة ، ومن أبغضهم دخل النار بهذا الحب والبغض

قال : « وروى أخطب خوارزم [(١)] باسناده عن أبي ذر قال رسول الله ﷺ : من ناصب علياً الخلافة فهو كافر ، وقد حارب الله ورسوله . وعن أنس قال : كنتُ عند النبى ﷺ فرأى عليا مقبلا فقال : أنا وهذا حجة الله على أمتى يوم القيامة . وعن معاوية بن حيدة القشيرى قال : سمعت النبى ﷺ يقول [لعلى [(٢)]] : لا تبال من مات يبغضك أن يموت يهوديا أو نصرانيا . فاذا رأينا المخالف يورد مثل هذه الأحاديث ، ونقلنا نحن أضعافها عن رجالنا الثقات ، وجب علينا المصير اليها ، وحرم العدول عنها » . والجواب أنا نتنزل ونطالب بصحة النقل ، فان مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على الثبوت ، كيف وقد حشا تأليفه بالموضوعات التى يتعجب منها المحدّث الصادق ويقول : سبحانك هذا بهتان عظيم . ومن كان خبيرا بما جرى ، ومهرَ فى الآثار ، علم بالاضطرار أن هذا وأمثاله مما ولده الكذّابون بعد انقراض عصر الصحابة والتابعين . ونقول : علمنا بالتواتر أن المهاجرين والأنصار كانوا يحبُّون الله ورسوله وأن الرسول كان يحبهم ويتولاهم أعظمَ

---

(١) الذى تقدم التعريف به فى ص ٣١٢ (٢) عن الاصل ٤ : ١٠٧

من عِلْمِنا بهذه الأخبار الملفقة ، وأن الإمام بعده أبو بكر باتفاق من أولئك السادة ، فكيف يجوز ردُّ ما علمناه يقيناً بأخبار لا نعلم صدقها ، كيف وقد علمنا أنها كذب ، وأنها لا توجد فى كتاب معتمد باسناد / مقارب . ثم هذا كتاب الله يشهد — فى غير موضع — بأن الله رضى عن المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان ورضوا عنه ، وبأنه (الفتح ١٨) رضى ﴿ عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾[1] وقال تعالى (الحشر ٨) : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا ﴾ الآية ، وقال (التوبة ١١٧) : ﴿ لقد تاب الله على النبى والمهاجرين والأنصار ﴾ وأمثال ذلك ، فكيف يجوز ردُّ هذه النصوص بأخبارك المفتراة ؟ ثم منها ما يقدح بعلىّ ويوجب أنه مكذّب بالله ورسوله[2] . أما الذين ناصبوه الخلافة إذا قلت هم كفار فما عمل هو بموجب النص ، بل كان يجعلهم هو مسلمين . وشرٌّ من قاتلهم الخوارج ومع هذا فما حكم فيهم بحكم الكفار ، بل حرَّم أموالهم وسبيهم . ولما قتله ابن ملجم قال : ان عشتُ فانا ولىُّ الدم . ولم يقتله . ولو كان ارتد لبادر الى قتله . وتواتر عنه أنه نهى عن اتباع مُدْبِر أهل الجمل أو أن يجهز على جريحهم أو تغنم أموالهم ، فان كانوا كفاراً بأحاديثك هذه فعلىٌّ أولُ من كذَّب بها ولم يعمل بمقتضاها . وكذلك أهل صفين كان

٢٤٨

(١) ولكن طاغوت الكاظمية يعترض فى ص ٦٤ من كتابه (إحياء الشريعة فى مذهب الشيعة) بأن هذه الآية لا تتناول أبا بكر وعمر ، لأنها خاصة بالمؤمنين ، يعنى أن أبا بكر وعمر ليسا من المؤمنين ! وأظن الأعمى صادقا ، فهو يريد الايمان بما جاء به ابن سبأ وشيطان الطاق والأحوص القمى وابن المطهر الحلى والفندرسكى والمجلسى ، لا الايمان بما بعث الله به خاتم أنبيائه بأكمل رسالاته الى خير أمة أخرجت للناس وهم أصحابه سلام الله عليه وعليهم

(٢) لأن حديثهم عن أبى ذر المكذوب على النبى ﷺ يقول بكفر من ناصب عليا الخلافة وأنه حارب الله ورسوله ، ومرادهم بذلك أبو بكر وعمر ، مع أن عليا بايعهما ، وقام بطاعتهما ، وأثنى بعدهما عليهما ، وهذا ثابت عنه بما لو جاز الشك فى كل شىء لما جاز الشك فى صحته ، وثناء علىّ على كفار محاربين لله ورسوله قادح فيه ويوجب أنه مكذب بالله ورسوله .

يصلى على قتلاهم ويقول فيما بلغنا عنه : إخواننا بغوا علينا طهرهم السيف . ونعلم بالاضطرار أن عليا ما كفَّر الذين قاتلوه . وكذا لو كانوا كفّارا عند السيد الحسن لما حلَّ له أن يسلم اليهم الخلافة طوعاً منه فى عزِّه ومنعته وكثرة جيشه [1] ، ولكن بانَ سُؤدده بقول جده فيه « إن ابنى هذا سيّد ، وسيصلح الله به بين قبيلتين عظيمتين من المسلمين » أخرجه البخارى . وعندك أنه إنما أصلح الله به بين المؤمنين والمرتدّين ! ثم انكم تدّعون أن الإمام المعصوم لطفٌ من الله لعباده ، فعلى ما زعمت إنما كان نقمة لا لطفا ورحمة ، فان الذين خالفوه صاروا مرتدين والذين وافقوه مقهورين منافقين أذلاء ، فأىُّ مصلحة فى ذلك ؟ وأنتم تقولون ان الله يجب عليه أن يفعل الأصلح للعباد ، وهو تعالى يمكّن الخوارج حتى كفّروه وقاتلوه ، ويجعل الأئمة المعصومين تحت القهر والخوف والتقية بمنزلة أهل الذمة، بل أهل الذمة يظهرون دينهم فى الجملة ، فاين اللطف والمصلحة التى أوجبتَها على الله تعالى ؟ / ثم تزعم أنهم حجج الله على عباده ، وأن لا هدى إلا منهم ، ولا نجاة إلا بمتابعتهم ، وخاتمهم قد غاب من دهور لم ينتفع به أحد فى دينه ولا دنياه ، فصحَّ أن الرفض ما وضعه إلا زنديق ، ولهذا فان صاحب دعوة الباطنية أول ما يدعو المستجيب الى التشيع [2] ، فاذا طمع فيه قال : علىٌّ مثل غيره فدعاه الى القدح فيه ، فاذا استوثق منه دعاه الى القدح فى الرسول ، ثم الى انكار [الصانع [3]] . وكل عاقل يعلم أن أهل الدين والجمهور ليس لهم غرضٌ — والله — لا مع علىّ ولا مع غيره ، ولا غرضهم تكذيب نبيهم ، ولا ردُّ ما أمر به ، ولو علموا أن الرسول نصَّ لهم على علىّ لكانوا أسبق شىء الى أمره والى التصديق به . غايةُ ما يقدَّر أنه خفى عليهم هذا الحكم ، فكيف يكون من خفى عليه جزء من الدين مثلَ اليهود والنصارى ؟ بل يكفى من وضع ما جئتَ به قولُ المصطفى ﷺ « من كذب علىَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار » . نعم ومن كتم ما نصَّ عليه الرسول مراغمة لله ورسوله فهو من أصحاب النار

٢٤٩

(١) انظر ص ٦١ (٢) لانه مرحلة الى الباطنية والبابية والبهائية

(٣) بياض فى المختصر ، وأكمل من الاصل ٤ : ١٠٩

وقولك « ونقلنا أضعافها عن رجالنا الثقات » فنقول : نحن ننقد رجالنا من أهل السنة والحديث نقداً لا مزيد عليه ، ولنا مصنَّفات كثيرة جداً فى تعديلهم وضعفهم وصدقهم وغلطهم وكذبهم ووهمهم ، لا نحابيهم أصلا — مع صلاحهم وعبادتهم — ونُسْقط الاحتجاج بالرجل منهم لكثرة غلطه وسوء حفظه ولو كان من أولياء الله . وأنتم حدُّ الثقة عندكم أن يكون إماميا ، سواء غلط أو حفظ ، أو كذب أو صدق . فغاية رجالكم أن يكونوا مثل رجالنا فيهم وفيهم ، فاذا كان من المعلوم بالاضطرار أن أهل السنَّة فيهم كذّابون وأنتم أكذب منهم بكل حال ، حرم علينا العمل بالأحاديث حتى ننظر فى أسانيدها . فمن أين لك يا مغترُّ أن توثّق من لا تعرفه ولا تعرف أن تتهجّى اسمه بل ولا ذكر فى الثقات . وغالبُ ما فى أيديكم صحف وأخبار على ألسنتكم مكذوبة أو لم تُعلم صحتها كدأب أهل الكتابين سواء . وكذب الرافضة مما يضرب به المثل . ونحن نعلم أن الخوارج شرٌّ منكم ، ومع هذا فما نقدر ان نرميهم بالكذب لأننا جرَّبناهم فوجدناهم يتحرّون الصدق ، لهم وعليهم ، وانتم فالصادق فيكم شامة ! قال ابن المبارك : الدين لأهل الحديث ، والكلام والحيل لأهل الراى ، والكذب للرافضة . / فأهل السنة والحديث لا يرضون بالكذب ولو وافق اهواءهم ، فكم قد رُوى لهم من فضائل ابى بكر وعمر وعثمان بل ومعاوية وغيرهم احاديث بالأسانيد يرويها مثل النقاش والقطيعى والثعلبى والأهوازى وابى نُعيم والخطيب وابن عساكر واضعافهم ، ولم يقبل منها علماء الحديث شيئا ويبينون الكذب منه ، بل إذا كان فى اسناد الحديث واحد مجهول الحال توقفوا فى الحديث . وانتم شرط الحديث عندكم أن يوافق أهواءكم غثاً كان او سمينا ، وان اتيتم بنص ثابت فلا يدل على ما قلتم . ونحن عمدتنا نصوص القرآن وما يثبت من السنَّة او اجمع عليه المسلمون سواكم ، فاذا جاءنا ما يناقض ذلك رددناه . قال ابو الفرج بن الجوزى : فضائل علىّ الصحيحة كثيرة ، غير ان الرافضة لا تقنع ، فوضعت له ما يَضَع ، لا ما يرفع ، وحُوشِيَت حاشيته من الاحتياج الى الباطل . وانتَ ايها الرافضى لم تورد كلَّ ما قيل ، ونحن نعرف احاديث عدَّة ساقطة ادلّ على مقصودك . فمن اماثل الموضوعات ما رواه

٢٥٠

النسائي في كتاب خصائص عليّ من حديث العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عباد ابن عبد الله الأسدي قال : قال عليّ : أنا عبد الله وأخو رسوله ، وأنا الصدّيق الأكبر ، لا يقولها بعدي إلا كاذب . صلّيتُ قبل الناس سبع سنين . ورواه أحمد في (الفضائل) ، وفي رواية له : ولقد أسلمت قبل الناس بسبع سنين . قال ابن الجوزي : وهذا موضوع ، والمتهم به عباد ، قال ابن المديني : وكان ضعيف الحديث . والمنهال تركه شعبة . وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله[1] عن هذا الحديث فقال : اضرب عليه ، فانه حديث منكر

ثم نقول : عليّ كان أبرَّ وأصدقَ من أن يقول هذا ، فالناقل إما متعمد الكذب ، أو أخطأ سمعُه . ونظير هذا ما رواه عبدُ الله في (المناقب[2]) حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا شريك عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله . وأخبرنا أبو خيثمة حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن الاعمش عن المنهال عن عباد عن عليّ قال : لما نزلت ﴿ فأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ دعا رسول الله ﷺ رجالا من أهل بيته إنْ كان الرجل لآكلا جذعةً ولشاربا فرقا ... الخ [وهذا كذبٌ على عليّ ، لم يَرْوِه قط ، وكذبه ظاهر من وجوه[3]] . وقد رواه أحمد في (الفضائل) حدثنا عفان حدثنا أبو عوانة عن عثمان بن المغيرة عن / أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي . وساق ابن الجوزي من طريق أجلح عن سلمة بن كهيل عن حبَّة بن جوين سمع علياً يقول : أنا عبدتُ الله مع رسوله قبل أن يعبده رجل [من هذه الأمة[4]] خمس سنين أو سبع سنين . قال ابن الجوزي : وحبَّة لا يساوي حبَّة ، قال يحيي : ليس بشيء ، وقال السعدي : غير ثقة . وأما الأجلح فقال أحمد : قد روى غير حديث منكر . قال أبو الفرج : ومما يبطل هذه

٢٥١

---

(١) يعني الامام أحمد بن حنبل

(٢) أى عبد الله بن أحمد بن حنبل فى زياداته على كتاب ابيه فى المناقب ، وقد علمت تسامحهم فى هذا الموضوع

(٣) عن الاصل ٤ : ١١٩ - ١٢٠ (٤) عن الاصل ٤ : ١٢٠

— وهل كلام ابن الجوزي منزل ؟ أم أن التابع يلحق بالمتبوع أيان اتصله ؟ ٣١

الأحاديث أنه لا خلاف فى تقدّم إسلام خديجة وأبى بكر وزيد ، وان عمر أسلم فى سنة ستّ من النبوّة بعد أربعين رجلا ، فكيف يصحّ أن علياً صلى قبل بسبع سنين . ثم ذكر حديثا مرفوعا أن علياً الصدّيق الأكبر ، وهو من كذب أحمد بن نصر الذراع (١) . وحديثا يقول فيه : أنا أقوَمُهم بأمر الله وأقسمهم بالسوية . قال : وهو موضوع ، المتهم به بشر بن إبراهيم ، رماه بالوضع ابن عدى وابن حبّان . وحديثا يقول فيه : أنت أول من يصافحنى يوم القيامة ، وأنت الصدّيق الأكبر ، وأنت الفاروق ، وأنت يعسوب المؤمنين ، وقال : هذا موضوع ، وفيه عبّاد بن يعقوب وعلى بن هاشم (٢) وغيرهما ممن تُكلم فيه . وفى طريقه الآخر عبد الله بن داهر قال ابن معين : لا يكتب عنه (٣)

﴿ فصل ﴾ وهنا طريق يمكن سلوكها لمن له معرفة بالأخبار ، فان كثيراً من العلماء يتعذر عليهم التمييز بين الصدق والكذب من جهة الاسناد ، وإنما ينهض بذلك جهابذة الحفاظ . نقدِّر أن الأخبار [المتنازع فيها (٤)] لم تكن ، فنرجع الى ما هو معلوم بالتواتر أو بالعقل والعادات أو ما دلت عليه النصوص المتفق عليها فنقول : من المتواتر أن أبا بكر لم يطلب الخلافة برغبة ولا برهبة ، فلا بذل فيها مالا ، ولا شهر عليها سيفا ، ولا كانت له عشيرة ضخمة ولا عدد من الموالى تقوم بنصره كما جرت عادة طلاّب الملك ، بل ولا قال

---

(١) قال فيه الدارقطنى : دجال . وذكر من أباطيله حديثا مكذوبا على علىّ قال : خرجت مع النبى ﷺ فصاحت نخلة بأخرى : هذا النبى المصطفى وعلى المرتضى . وفيه أن نخل المدينة سمى صوحانيا لأنه صاح بفضلى وفضلك ! وللذراع أكاذيب وسخافات علوية أخرى

(٢) عباد بن يعقوب الرواجنى تقدم التعريف به فى ص ٤٦٣ - ٤٦٤ . وعلى بن هاشم الكوفى الخزاز قال فيه ابن حبان : غال فى التشيع ، وقال البخارى : كان هو وأبوه غاليين فى مذهبهما . مات سنة ١٨١

(٣) عبد الله بن داهر الأحمرى الرازى ، قال أحمد ويحيى : ليس بشىء . قال : وما يكتب حديثه إنسان فيه خير . وقال العقيلى : رافضى خبيث

(٤) عن الاصل ٤ : ١٢٠

بايعونى ، وإنما أشار ببيعة عمر أو ببيعة أبى عبيدة ، ثم مَن تخلف عن مبايعته لم يؤذه ولا أكرهه عليها كسعد [بن عبادة [1]] . ثم الذين بايعوه طائعين هم الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة الذين رضى الله عنهم ، فقاتل بهم المرتدين وفارس والروم ، وثبَّت الاسلام وأهله ، ولا أكل منها ولا لبس إلا كعادته وعيشه . فلما جاءه اليقين خرج منها أزهد مما دخل فيها لم يستأثر منها بشىء عنهم ولا آثر بها قرابة ، بل نظر / الى أفضلهم فى نفسه [2] فولّاه عليهم فأطاعوه كلهم ، ففتح الأمصار، وقهر الكفّار ، وأذلّ أهل النفاق وبسط العدل ، ووضع الديوان والعطاء ، لازماً لعيش من قبله فى مأكله ومشربه وملبسه حتى خرج منها شهيداً لم يتلوَّث لهم بمال ولا ولَّى أحداً من أقاربه ولاية . هذا أمر يعرفه من يعرف وينصف . ثم بايعوا عثمان كلهم طوعا منهم ، فسار ، وبنى على أمر قد استقرّ قبله بسكينة وحلم [وهدى ورحمة [1]] وكرم ولين ، لكن لم تكن فيه قوَّة عمر ولا سياسته التى بهرت العقول ولا كمال عدله الذى ملأ الوجود ولا فرط زهده الذى ما ينكره إلا جاهل ، فطمع فيه الناس بعض الطمع وتوسَّعوا فى الدنيا وكثرت عليهم الأموال ودخل — بسبب توليته أقاربه — عليه الداخل وأنكرت منهم أمور ما اعتادها الناس قبله ، وتولد من رغبة بعض الناس فى الدنيا وضعف خوفهم من الله تعالى ومنه ومن ضعفه هو بالنسبة الى كمال الذين قبله ومما حصل من أقاربه فى الولاية والمال ما استحكم به الشر وحرّك الفتنة ، حتى قتل مظلوما وذبحوه صبرا . فتولّى علىٌّ رضى الله عنه والفتنة قائمة ، واتُّهم بالتخلى عن عثمان حتى قتل [3] وبعضهم اتهمه بدمه ، والله يعلم براءته من دمه ،

٢٥٢

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٢١

(٢) وهو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(٣) الذى لا ريب فيه أنه أمر ولديه بأن يقوما فى حراسته وينفذا أمره فى الدفاع عنه . لكن عثمان ـ لما فطر عليه من الرحمة وكراهة الشر والفتنة ـ أمر الناس جميعا بالكف عن القتال ، وكانت طاعتهم له واجبة شرعا لأنه أمير المؤمنين وولى أمرهم . وقد بسطنا القول على ذلك فى العواصم من القواصم ص ١٣٢ وما قبلها وبعدها

ثبت عنه أنه لم يرض بقتله ولا أعان عليه . فلم تَصْفُ قلوب كثير منهم ، ولا أمكنه هو قهرهم حتى يطيعوه ، ولا اقتضى رأيه الكف عن القتال حتى ينظر ما يؤول إليه أمره كما أشار عليه ولده الحسن ، فظنّ أن الطاعة تحصل ، والأمة تجتمع بالقتال ، فما زاد الأمر إلا شدة وافتراقا حتى خرج عليه من جنده ألوف ومرقوا وكفّروه وقاتلوه قاتلهم الله ، حتى كان فى آخر أمره يطلب هو أن يكفّ عن قتال من لم يطعه ، فكان آخر الخلفاء الراشدين الذين ولايتهم خلافةُ النبوّة . ثم آل الأمر إلى معاوية أول الملوك كما قال عليه الصلاة والسلام « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً » . وسيرةُ معاوية من أجود سير الملوك بالنسبة .

٢٥٣ فاذا جاء القادح فقال فى أبى بكر وعمر : كانا طالبين للرياسة مانعَين للحقوق / ظالما المنصوص عليه ومنعا أهل البيت إرثهم ، أو شك أن يقول قادح النواصب نحواً من ذلك فى على انه قاتل على الرياسة وسفك الدماء ولم ينل غرضه . فاذا كنا ندفع من يقدح فى علىّ بهذه الشبهة فلأنْ ندفع من يقدح فى أبى بكر وعمر بطريق الأولى ، لأنهما أبعد عن التهمة إذ لم يقاتلا على الامارة وأطاعهما علىٌّ والكبار . وإذا كنا نظن بعلىّ أنه كان قاصداً الحق ، غيرَ مريد علوّاً ولا فساداً فى الأرض ، فلأنْ نظن ذلك بهما بطريق الأولى . فدع عنك المكابرة والهوى

﴿ طريق آخر ﴾ وهو أن يقال : دواعى المسلمين بعد موت نبيهم كانت متوجهة الى اتّباع الحقّ قطعاً ، وليس لهم ما يصرفهم عن الحق وهم قادرون على ذلك . واذا حصل الداعى الى الحق وانتفى الصارف مع القدرة وجب الفعل ، فعلم أن المسلمين خيرُ القرون ، اتبعوا الحقّ فيما فعلوه لأنهم خير الأمم ، أكمل الله لهم الدين ، وأتمّ عليهم النعمة . بايعوا أبا بكر تدينا لا لرغبة ولا لرهبة ، فلو فعلوا بموجب الطبع لقدّموا عليا أو العباس لشرف بنى هاشم على بنى تَيْم . ولما قيل لأبى قحافة — وكان بمكة شيخا كبيرا — إن ابنك ولىَ الخلافة قال : ورضيت بنو أمية و بنو هاشم و بنو مخزوم ؟ قالوا : نعم . فعجب وقال :

ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . لعلمه بأن بنى تيم أضعف القبائل ، والإسلام انما يقدِّم بالتقوى لا بالنسب

﴿ طريق آخر ﴾ تواتر أن الرسول ﷺ قال « خير هذه الأمة قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فخير الأمم بلا نزاع القرن الأول . ومن تأمل حال المسلمين فى القرن الثانى — بالنسبة الى الاول — علم تباين ما بينهما . فان كان القرن الأول قد جحد حقَّ الإمام المنصوص عليه ومنعوا آل نبيهم ميراثهم و بايعوا فاسقاً ظالما ومنعوا عادلاً عالما ، عناداً ودفعا للحق ، فهؤلاء شرُّ الخلق ، وهذه الأمة شرُّ أمة أخرجت للناس

﴿ طريق آخر ﴾ عُرف بالتواتر الذى لا يخفى أن أبا بكر وعمر وعثمان كان لهم بالنبى ﷺ اختصاصٌ عظيم وخلطة وصحبة ومصاهرة لهم ، وما عرف عنه أنه كان يذمهم / ولا ٢٥٤ يمقتهم ، بل يثنى عليهم ويحبُّهم ، فإما أن يكونوا على الاستقامة ظاهراً و باطنا معه و بعده أو لا ، فالأول هو المطلوب ، والثانى إما أنه علم وداهَنهم أو لم يعلم . وأيُّهما قُدِّر فهو من أعظم القدح فى الرسول ﷺ ، وإن كانوا انحرفوا بعد الاستقامة فهذا خذلان من الله لنبيِّه فى خواصِّ أمته [1] ، فمَنْ قد أخبرَ بما سيكون أين كان عن علم ذلك ! ؟ فأين الاحتياط للأمة حتى لا يولى [2] هؤلاء ! ؟ ومَن وُعد أن يظهر دينه على الأديان كيف يكون أكابر خواصه مرتدة ؟ ! هذا من أعظم القدح فى الرسول والطعن فيه ليقول الباطنىُّ و الزنديق : رجل سوء كان له أصحاب سوء ! ولو كان صالحا لكانوا مثله [ولهذا قال أهل العلم [3]] : إن الرفض دسيسة الزندقة

---

(١) فى تاريخ محمد بن عثمان بن أبى شيبة عن سالم بن أبى الجعد : قلت لمحمد بن الحنفية : لأى شىء قدم أبو بكر حتى لا يذكر فيهم غيره ؟ قال : لأنه كان أفضلهم إسلاما حين أسلم ، فلم يزل كذلك حتى قبضه الله

(٢) فى المختصر « ولى » والتصحيح من الاصل ٤ : ١٢٣

(٣) عن الاصل ٤ : ١٢٣

﴿ وطريق آخر ﴾ أن يقال : الاسباب الموجبة لولاية عليّ — إن كان هو الأولى — قوية ، والصوارف منتفية ، والقدرة موجودة . ومع توفر الدواعى و القـــدرة وانتفاء الصوارف يجب الفعل . وذلك أن علياً هو ابن عم نبيهم وأفضلهم نسبا وله السبق والجهاد والصهر ، مع انتفاء عداوتهم له ، ولم يقتل أحداً من بنى تيم ولا من بنى عديّ [(١)] ، بل الذى قتل منهم بنو عبد مناف ، وكانوا يوالونه ويختارون ولايته لقربهم منه ، وكلمه فى ذلك أبو سفيان ، فلو كان الرسول ﷺ نصّ على ولايته — أو كان هو الأفضل الأولى — كان ذلك موجبا لانبعاث إرادتهم الى ولايته والحالة هذه . ولو قدّر أن الصارف كان فى نفر قليل فغالبهم لم يكن لهم صارف [يصرفهم عنه ، بل هم قادرون على ولايته . ولو قالت الانصار : عليّ أحق بها من سعد ومن أبى بكر ما أمـكن أولئك النفر من المهاجرين أن يدافعوهم ، ولقام أكثر الناس مع على [(٢)]] ، بل جمهور الذين فى قلوبهم مرض يبغضون عمر لشدّته عليهم ، فالقياس أن لا ينقادوا لبيعته ، وبعد هذا فلما استخلفه أبو بكر أطاعوه

---

(١) ولو قتل على فى إسلامه كل من لم يدخل فى الاسلام من بنى تيم وبنى عدى لـكان ذلك من أسباب محبة أبى بكر وعمر لعلى ، لا من أسباب العداوة له . وقد تقدم فى ص ٣٧٥ قول عمر بن الخطاب العدوى لسعيد بن العاص الأموى : أنا لم أقتل أباك ، وإنما قتلت خالى العاص بن هشام . فقال له سعيد : ولو قتلته لـكنتَ على الحق وكان على الباطل . وان قتل عمر لخاله فى سبيل الاسلام ، وقول سعيد بن العاص يصف أباه بأنه كان على الباطل ، من أبلغ الأدلة على أخلاق ذلك الجيل المثالى الذى كان يضحى بأقرب القرابات فى سبيل الحق . بل أبلغ من ذلك أن أبا عبيدة بن الجراح (وهو أحد الذين تبغضهم الرافضة تقربا للشيطان) لما وقف فى بدر مع أبيه وجها لوجه : أحدهما يناضل عن الاسلام والآخر يناضل عن الشرك لم يتردد أبو عبيدة فى قتل أبيه انتصاراً لأكمل رسالات الله . فهل مثل هؤلاء ممن تلد النساء أنداداً لهم فى محبة الحق وإيثاره على كل ما فى الدنيا من عصبية أو مصلحة ؟ ! وهل من يبغض هؤلاء يكون على الحق وهم على الباطل ؟ ! اللهم ثبت علينا ديننا وأخلاقنا وعقولنا ، وعافنا مما ابتليت به الرافضة فى دينهم وعقولهم وأخلاقهم ياأرحم الراحمين

(٢) عن الاصل ٤ : ١٢٤

كلهم ، حتى ان طلحة قال لأبى بكر : ماذا تقول لربك وقد وليتَ علينا فظًّا غليظا ؟ فقال : أجلسونى ، أبالله تخوّفونى ؟ أقول : وليتُ عليهم خيرَهم . فاذا فرضنا أن غالب المسلمين قاموا مع علىّ ، فمن الذى يغلبه ؟ هب أنهم لو قاموا ولم يَغلبوا ، أما كانت الدواعى المعروفة فى مثل ذلك / توجب القيام ، أو أن يجرى فى ذلك قيلَ وقال ونوعُ جدال ؟ أما ذلك أولى بالكلام منه فى تولية سعد ؟ و إذا كان الانصار — بشبهةٍ مّا — طمعوا أن يتأمّر سعد ، فمن يكون معه الحق وفيه النصّ من الرسول كيف لا يكون أعوانه أطمع فى تأميره ؟ فاذا لم يتكلم أحد ولم يَدْعُ داعٍ الى علىّ — لا هو ولا غيره — واستمرّ الأمر الى أن وصلت النوبة اليه فقام هو وأعوانه وقاتل ولم يسكت حتى جرى ما جرى ، عُلم بالاضطرار أن سكوتهم أولاً كان لعدم المقتضى ، لا لوجود المانع . وقد كان أبو بكر أبعدَ من الممانعة بكثير من معاوية لو كان لعلىّ حق منصوص . ولو قام أبو بكر — وهو ظالم — يدافع عليا وهو محق لكان الشرع والعقل يقضى أن يكون الناس مع المحق المعصوم المنصوص عليه ، علىٰ أبى بكر المعتدى الظلوم لو كان الأمر كذلك . فاسلك التحقيق ، ودعْ بُنيّاتِ الطريق ، فالسفسطة أنواع : أحدها النفى والجحد والتكذيب إما بالوجود ، وإما بالعلم به . والثانى الشك والريب وقول لا ندرى ، فهذه طريقة اللاأدرية فلا ينفون ولا يثبتون ، فهم فى الحقيقة قد نفوا ما يعلم . الثالث قول من يجعل الحقائق تبعا للعقائد فيقول : مَن اعتقدَ العالَمَ قديما فهو قديم ، ومن اعتقده مُحْدَثا فهو مُحدَث . وإذا كان كذلك فالقدحُ فيما عُلم من أحوال الرسول وخلفائه الراشدين وسيرتهم بأخبارٍ ترويها الرافضة وتكذّبهم فيها جماهير الأمة من أعظم السفسطة . وكذلك من روى لمعاوية وأصحابه من الفضائل ما يوجب تقديمه على علىّ وأصحابه كان مسفسطا كاذبا

قال[1] : « المنهج الرابع فى الأدلّة الدالة على إمامته [من أحواله[2]] » فذكر أنه كان أزهد الناس وأعبدهم وأعلمهم وأشجعهم . وذكر أنواعا من خوارق العادات له . فيقال : بل كان أزهدَ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ، فانه كان له مال يتّجر به

(١) أى الرافضى المردود عليه (٢) عن الاصل ٤ : ١٢٩

فأنفقه كله فى سبيل الله[1] . وولى الخلافة فذهب الى السوق على يديه برودٌ يبيع ويتكسب ، فأُخبر بذلك المهاجرون ففرضوا له شيئا ، فاستخلف عمرُ أبا عبيدة فحلف له أنه يُباح له أخذ درهمين كل يوم. قال ابن زَنْجُويه[2] : كان عليٌّ فقيرا / فى أول الاسلام ، ثم استفاد الرِّباعَ والمزارع والنخيل ، واستشهد رضى الله عنه وعنده تسع عشرة سرّية وأربع نسوة . وقال شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعب القرظى قال : قال عليّ : لقد رأيتُنى على عهد رسول الله ﷺ أربط الحجر على بطنى من شدَّة الجوع ، وإن صدقة مالى لتبلغ اليوم أربعين ألفا . وروى ابراهيم بن سعيد الجوهرى[3] فقال : لتبلغ أربعة آلاف [دينار[4]] . فأين هذا من هذا ؟ وإن كانا زاهدَين . وتلا عمرُ أبا بكر فى زهده ، وكذا أبو عبيدة وأبو ذر ، بخلاف غيرهم من الصحابة فانهم توسعوا فى الدنيا وتمتعوا واتخذوا الأموال . قال ابن حزم : من جملة عقار عليّ ينبع كانت تغلُّ كلَّ سنة ألف وسق تمر سوى زرعها . والزهد عزوف النفس عن حب الصوت وعن المال واللذات وعن الميل الى الولد والحاشية ، فلا معنى للزهد إلا هذا ، وأبو بكر قد أنفق ماله ، قيل كان أربعين ألفا حتى بقى فى عباءة قد خلّلها بعود إذا جلس افترشها ، وغيره اقتنى الرباع والضياع . ثم انه ولى الخلافة فما اتخذ جارية ولا توسَّع فى مال ، وأما عليّ فتوسَّع فيما يحلّ له ومات عن زوجات وتسع عشرة أم ولد وعَبيد وخدم ، وتوفى عن أربعة وعشرين ولداً من ذكر وأنثى وترك لهم من العقار ما أغناهم . هذا أمر مشهور لا يقدر أحد على انكاره . ثم قد كان لأبى بكر من الولد مثل عبد الرحمن ومن القرابة مثل طلحة أحد العشرة فما

٢٥٦

---

(١) أخرج أبو داود فى الزهد بسند صحيح عن هشام بن عروة ، أخبرنى أبى قال : أسلم أبو بكر وله أربعون ألف درهم . قال عروة : وأخبرتنى عائشة أنه مات وما ترك ديناراً ولا درهما . ومن طريق أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه : كان أبو بكر معروفا بالتجارة ، ولقد بعث النبى ﷺ وعنده أربعون ألفا ، فكان يعتق منها ويعون المسلمين حتى قدم المدينة بخمسة آلاف ، وكان يفعل فيها كذلك

(٢) هو حميد بن مخلد الثقة الثبت الحجة الحافظ ، توفى سنة ٢٤٧

(٣) الحافظ صاحب المسند : توفى سنة ٢٤٩ (٤) عن الاصل ٤ : ١٣٠

استعمل هذا ولا هذا فى جهاته وهى مكة والمدينة واليمن وخيبر والبحرين وحضرموت وعُمان والطائف واليمامة . ثم جرى عمرُ على مجراه ولم يستعمل من بنى عدىّ أحداً على سَعة عمله ، وقد فتح الشام ومصر والعراق الى خراسان ، إلا النعمان بن عدىّ العدوىّ وحده على ميسان ثم أسرع عزله ، وكان فيهم مثل سعيد بن زيد أحد العشرة وأبى جهم ابن حذيفة وخارجة بن حذافة ومعمر بن عبد الله وولد عبد الله بن عمر . ثم كل منهما لم يستعمل ابنه من بعده على الأمة ، وقد رضى / بابن عمر رضى الله عنهما بعضُ الناس ، ٢٥٧ وكان أهلا لذلك ، ولو استخلفه لما اختلف عليه أحد . ووجدنا علياً استعمل أقاربه : ابنَ عباس على البصرة ، وعبيدَ الله بن عباس على اليمن ، وقُثَماً ومَعبداً ابنى عباس على الحرمين ، وابن أخته جعدة بن هبيرة على خراسان ، وابن امرأته وأخا ولده محمد بن أبى بكر على مصر ورضى ببيعة المسلمين لابنه بعده[1] ولسنا ننكر أهليته وزهده وعظمته ولا أهلية عبد الله ابن عباس للخلافة ، ولكنا نقول : ان أبا بكر وعمر أتمّ زهدا وأعزف عن الدنيا من زاهد يفعل المباحات

قال : « وعلىّ عليه السلام قد طلّق الدنيا ثلاثا ، وكان قوته جريش الشعير ، ولبسه خشن الثياب ، ورقع مدرعته ، وكان حمائل سيفه ليفا ، وكذا نعله . وروى أخطب خوارزم[2] عن عمار قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يا علىّ ، إن الله زينك بالزهد فى الدنيا وبغضها اليك وحبّب إليك الفقراء فرضيتَ بهم أتباعا ورضوا بك إماما . طوبىٰ

---

(١) هذا فيما تدعيه الرافضة ، وقد أقاموا على ذلك دينهم فى الإمامة . والذى فى مسند الامام أحمد (١ : ١٣٠ برقم ١٠٧٨) عن عبد الله بن سبع قال : سمعت عليا يقول (وذكر انه سيقتل) قالوا : فاستخلفْ علينا . قال : لا ، ولكن أتركم الى ما ترككم اليه رسول الله ﷺ الخ . ومثله (١ : ١٥٦ برقم ١٣٢٩) . وفى البداية والنهاية (٥ : ٢٥٠ - ٢٥١) عن شقيق بن سلمة الاسدى أحد سادة التابعين وفى (٧ : ٣٢٣) عن ثعلبة بن يزيد الحمانى من شيعة الكوفة . وانظر السنن الكبرى للبيهقى (٨ : ١٤٩)

(٢) الذى مضى التعريف به فى ص ٣١٢

لمن أحبَّك وصدق عليك ، والويل لمن أبغضك وكذب عليك . الحديث . وقال سويد ابن غفلة : دخلتُ على عليّ فوجدت بين يديه صفحة فيها لبن أجد ريحه من شدَّة حموضته وفى يده رغيف أرى قشار الشعير فى وجهه . الحديث بطوله . وقال ضرار : دخلتُ على معاوية بعد قتل عليّ ، فقال لى : صِفْ لى علياً . فقلت : كان بعيدَ المدىٰ ، شديد القُوى ، يقول فَصْلا ، ويحكم عدلا ، يتفجَّر العلم من جوانبه ، [وتنطق الحكمة عن نواحيه[1]] يستوحش من الدنيا وزهرتها ، ويأنس بالليل [ووحشته[1]] . كان غزيرَ العَبْرة ، طويلَ الفكرة ، يعجبه من اللباس ما خَشُن ، ومن الطعام ما قشب . وكان فينا كأحدنا . وذكر أشياء . فبكى معاوية وقال : رحم الله أبا الحسن ، لقد كان والله كذلك ، فما حزنك عليه يا ضرار ؟ قال : حزن من ذبح ولدها فى حجرها فلا ترقأ عبرتها ولا يسكن حزنها » .

والجواب : لا نزاع فى زهد عليّ ، لكنه لا يبلغ زهد أبى بكر كما ذكرنا . وبعضُ ما أوردْتَه كذبٌ عليه ولا مدح فيه . أما كونه قد طلقها ثلاثا فمن المشهور عنه أنه قال : يا صفراء ، يا بيضاء ، قد طلقتك ثلاثاً ، غرّى غيرى ، لا رجعةَ / لى فيك . فهذا لا يدلُّ على أنه أزهدُ ممن لم يقل هذا ، فان نبيَّنا وعيسى وغيرهما ممن هو أزهد الأنبياء لم يقولوا هذا والسكوت أجمل وأقرب الى الإخلاص . وقولك كان يقتات خبز الشعير بلا أدم فكذبٌ عليه ، ثم لا مدح فيه ، فالرسول ﷺ إمام الزهّاد ، وكان يأكل ما اتفق : أكل لحم الغنم ، ولحم الدجاج[2] ، والحلوىٰ ، والعسل ، وكان يحبُّ ذلك ، وإذا حضر طعام فان اشتهاه أكل وإلاّ تركه ، فلا يردُّ موجودا ولا يكلف مفقودا ، وربما ربط الحجر على بطنه من الجوع . وفى الصحيحين « إن رجالا قال أحدُهم : أما أنا فأصوم لا أفطر ، وقال آخر : أما أنا فأقوم ولا أنام ، وقال آخر : أما أنا فلا أتزوج ، وقال آخر : أما أنا فلا آكل اللحم فبلغ النبيَّ ﷺ فقال : لكنى أصوم وأفطر ، وأقوم وأنام ، وأتزوَّج النساء ، وآكل اللحم ، فمن رغب عن سنتى فليس منى » . فكيف تظن بعليّ أنه رغب عن سنة ابن عمه ؟ بل النقل عنه بخلاف ما أوردت . وقولك فى حديثك « كان حمائل سيفه ونعله ليفاً »

٢٥٨

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٣١ (٢) والرافضة تزعم أنه أكل مع على لحم الطير

٨- من أين ترتب عليه هذا الدين؟ ومن أي مصرف استقيت معلوماتك؟

فكذب . ثم قد كان نعل سيف النبي صلى الله عليه وسلم فضة . والله قد يسر ووسع عليهم ، فأى مدح فى أن يعدل عن السيور مع كثرتها بالحجاز ؟ وإنما يمدح هذا عند العدم ، كما قال أبو أمامة : لقد فتح البلاد أقوام كانت خطم خيلهم الحبال ، ورُكُبهم العَلابِيّ [١] . رواه البخارى

قال « و بالجملة زهده لم يلحقه أحد فيه ولا سُبق إليه . وإذا كان كذلك كان هو الإمام » . قلنا : كلا المقدمتين باطلة : لم يكن أزهد من أبى بكر ، ولا كل من كان أزهدَ كان أحق بالإمامة . قال عبد الله بن أحمد [بن حنبل] : أخبرنا علىّ بن حكيم حدثنا شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعب سمعت علياً يقول : إن صدقتى [٢] اليوم لتبلغ أربعين ألفا . وخلَّفَ عند موته سرارى وعبيدا وأملاكا [٣] ووقوفا . لكن لم يترك من المال [٤] إلا سبعمائة درهم . وهذا عمر قد وقف نصيبه من خيبر [٥] ، ما علمنا له عقاراً غيره ، ومات وعليه من الديون ثمانون ألفا (٨)

٢٥٩ / قال « وكان أعبد الناس : يصوم النهار ، ويقوم الليل . ومنه تعلَّم الناس صلاة الليل ونوافل النهار . [وأكثر العبادات والأدعية المأثورة عنه تستوعب الوقت [٦]] وكان يصلى فى ليله ونهاره ألف ركعة — إلى أن قال — وجمع بين الصلاة والزكاة ، فتصدق وهو راكع — إلى أن قال — وأعتق ألف عبد من كسب يده ، وكان يؤجر نفسه

---

(١) الخطم (بفتح الخاء) مقدَّم أنف الدابة وفمها . والخطام (بكسر الخاء) الحبل الذى يقاد به البعير ، جمعه خطم (بضم الخاء) . والرُّكُب : جمع ركاب ، وهى للسرج كالغرز للرحل . والعلابى : جمع عِلباء ، وهو عصب فى العنق يأخذ الى الكاهل . وكانت العرب تستعمله فى كثير من حاجاتها ، فتتخذ منه الركب ، وتشده على أجفان سيوفها ، وتشد به الرماح إذا تصدعت فتيبس وتقوى

(٢) أى الزكاة الشرعية الواجبة على ما أملكه (٣) منها (ينبع) وهى بلد

(٤) أى النقد (٥) أى سهمه الذى أصابه منها عند فتحها

(٦) عن الاصل ٤ : ١٣٣

وينفق على رسول الله فى الشعب » . قلنا : فى هذا من الأكاذيب مالا يخفى على العالم . ثم لا مدح فيه المخالفة أكثره السنة . ففى الصحيحين عن عبد الله بن عمرو أن النبى ﷺ قال [له[1]] « ألم أُخْبَر أنك تقول : لأصومنّ النهار ولأقومنّ الليل [ما عشت[1]] ؟ قال : بلى . قال : فلا تفعل . . . » الحديث . وفى الصحيحين عن علىّ قال « طرقنى رسول الله ﷺ وفاطمة ، فقال : ألا تقومان تصليان ؟ فقلت : يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا . فولّى وهو يضرب فخذه ويقول ﴿ وكان الإنسان أكثر شىء جدلا ﴾ » . فهذا دليل على نومه بالليل وأن الرسول ما أعجبه مجادلته له

وقولك « ومنه تعلّم الناس » إن أردتَ بعض المسلمين فهكذا الكبار يعلّمون أتباعهم وإن أردتَ الكل منه تعلموا فهذا من أسمج الكذب ، فاخوانه من الصحابة أخذوا عن نبيهم ، و [أما] التابعون فخلائق منهم لم يروه

ثم قلتَ « والأدعية المأثورة عنه تستوعب الوقت » . قلنا : عامتها موضوع عليه[2] ، هو كان أجلّ من أن يدعو بهذه الأدعية التى لا تليق بحاله . وأفضل الأدعية المأثورة ما ثبت عن الرسول ، وهى بحمد الله كثيرة فيها غنى[3]

وأما قولك « يصلى ألف ركعة » فباطل[4] فهذا نبىُّ الله ﷺ كان مجموع صلاته

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٣٣ .

(٢) ومن أمثالها عندهم كتاب (زاد المعاد) للمجلسى الثانى محمد باقر الاصبهانى (١٠٣٧-١١١٠) الذى ألفه سنة ١١٠٧ للشاه حسين الصفوى ، وهو مجموعة أكاذيب تخالف دين الاسلام . وعندى منه نسخة طبعت فى تبريز سنة ١٢٥١ بمطبعة استجلبوها من روسيا ولعلها أقدم مطابعهم

(٣) وفى مقدمتها كتاب (الأذكار) للامام النووى ، و (الكلم الطيب) الذى جمعه شيخ الاسلام ابن تيمية ، وكتاب (الوابل الصيب) للامام شمس الدين بن القيم رحمهم الله

(٤) وانظر ص ١٦٩

فى اليوم والليلة أربعين ركعة ، والزمان لا يتسع لألف ركعة من أمير الامة مع سياستهم ومصالحه فى أهله ونفسه ، إلا أن تكون صلاته صلاةَ نقرٍ نزّه الله علياً عنها

وأما قولك « جمع بين الصلاة والزكاة » فكذبٌ كما تقدم[1] ، ولا مدح فيه ، ولا يُشرع لنا فعله .

وقولك « أعتق ألف عبد من كسب يده » كذب لا يروج إلا على الجهلة ، بل ولا أعتق مائة ، [ولم يكن له كسبٌ بيده يقوم بعُشر هذا[2]] وكان مشغولا بالجهاد و بغيره ، وما علمناه يتجر ، ولا له صنعة ، فمن أين هذا ؟

٢٦٠ / وقولك « كان يؤجر نفسه [وينفق على رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]] وقت الشِّعب » كذبٌ بيِّن ، فانهم لم يكونوا يخرجون من الشعب ، ولا ثمَّ من يستأجرهم ، وكان أبوه أبو طالب معهم ينفق عليه ، وكانت خديجة موسرة تنفق من مالها ، وكان عليّ زمن الشعب له نحو من خمس عشرة سنة أقلّ أو أكثر

قال « وكان أعلمَ الناس » . قلنا : بل أبو بكر وعمر ، فانه لم يكن أحد يقضى ويخطب ويفتى بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكر . وقد شكَّ الناس فى موت نبيهم ، فبيَّنه أبو بكر . ثم توقَّفوا فى دفنه ، فبيَّنه أبو بكر ، ثم شكُّوا فى قتال مانعى الزكاة فبينه بالنص[3] ، وأوضح قوله (الفتح ٢٧) : ﴿ لتدْخُلنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء الله

---

(١) فى ص ٤١٨ - ٤٢٢ (٢) عن الاصل ٤ : ١٣٤

(٣) روى البيهقى حديث محمد بن يوسف الفريابى الحافظ وكان أفضل أهل زمانه عن شيخه عباد بن كثير الرملى عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج من أفاضل التابعين أن أبا هريرة قال . والله الذى لا إله إلا هو لولا أبو بكر استُخلف ما عُبد الله . قيل له : مه يا أبا هريرة فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه أسامة بن زيد فى سبعمائة الى الشام ، فلما نزل بذى خشب قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتدت العرب حول المدينة . فاجتمع اليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا أبا بكر ، ردَّ هؤلاء (يعنون جيش أسامة) ، توجه هؤلاء الى الروم وقد ارتدت العرب حول المدينة ! فقال : والذى لا إله غيره لو جرّت الكلاب بأرجل أزواج =

آمنين) لعمر ، وبيّن لهم قول النبى ﷺ « إنَّ عبداً خيَّره الله بين الدنيا والآخرة » ، وفسّر لهم الكلالة وحمل علىٌّ عنه شيئا من العلم ، ففى السنن عن علىّ قال : كنتُ إذا سمعتُ من النبى ﷺ حديثا ينفعنى الله بما شاء أن ينفعنى منه ، وإذا حدَّثنى غيره استحلفته ، فاذا حلف لى صدَّقته . وحدثنى أبو بكر ، وصدق أبو بكر ، أن رسولَ الله ﷺ قال : « ما من مسلم يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويصلى ركعتين ويستغفر الله إلا غفر له » ثم قد نقل غيرُ واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلمُهم ، وحكاه منصور بن السمعانى . وقال عليه الصلاة والسلام « اقتدوا باللذَين من بعدى أبى بكر وعمر » . وفى صحيح مسلم أن المسلمين كانوا مع النبى ﷺ فى سفر فقال : « إن يُطع القومُ أبا بكر وعمر بن الخطاب يرشدوا » . وروى عنه ﷺ أنه قال لأبى بكر وعمر « إذا اتفقتما على أمر لم أُخالفكما » وثبت عن ابن عباس أنه كان إذا لم يجد نصاً أفتى بقول أبى بكر وعمر . وثبت فى حق ابن عباس أن النبى ﷺ دعا له « اللهم فقهه فى الدين ، وعلمه التأويل » . وعن ابن أبى شيبة أخبرنا أبو معاوية حدثنا الأعمش حدثنا ابراهيم أخبرنا علقمة عن عمر قال : كان النبى ﷺ يسمر عند أبى بكر رضى الله عنه فى الأمر من أمور المسلمين وأنا معه . وفى هجرة الرسول وخوفه لم يصحب غير أبى بكر . ولم يبق معه يوم بدر فى العريش غيره . وفى الصحيحين عن أبى الدرداء قال : كنت جالساً / عند النبى ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدىٰ عن ركبتيه ، فقال النبىُّ ﷺ « أما صاحبكم فقد غامر » فسلّم وقال : انه كان بينى وبين ابن الخطاب شىء ، فأسرعتُ اليه ، ثم ندمت فسألته أن يغفر لى فأبى علىّ . وانى أتيتك . فقال : يغفر الله لك يا أبا بكر (ثلاثا) . ثم إن عمر ندم ، فأتى منزل أبى بكر فلم يجده ، فأتى النبىَّ ﷺ ، فجعل وجهُ النبى ﷺ

٣٦١

—

= رسول الله ﷺ ماحللت لواء عقده رسول الله ، فوجه أسامة ، فجعل لايمر بقبيل يريدون الارتداد إلا قالوا : لولا أن لهؤلاء قوة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم ، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم . فلقوا الروم ، فهزموهم وقتلوهم ورجعوا سالمين ، فثبتوا على الاسلام ،

يتمعَّر [١] حتى اشفق أبو بكر وقال : أنا كنتُ أظلم يا رسول الله (مرتين) ، فقال النبى ﷺ « إن الله بعثنى إليكم ، فقلتم كذبتَ ، وقال أبو بكر صدقتَ ، وواسانى بنفسه وماله ، فهل أنتم تاركو لى صاحبى ؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبى ؟ » فما أوذى بعدها . قال البخارى : غامر سبق بالخير . وقال غيره : غامر خاصم . وقد سأل الرشيدُ مالكَ بن أنس عن منزلة أبى بكر وعمر من النبى ﷺ فقال : منزلتهما منه فى حياته كمنزلتهما منه بعد مماته ولم يُحفظ لأبى بكر قولٌ يخالف نصاً ، فهذا يدلُّ على غاية البراعة [والعلم [٢]] وأما غيره فله أقوال مخالفة للنصوص لكونها لم تبلغهم . وثبت فى الصحيحين قوله عليه السلام « قد كان فى الأمم قبلكم محدَّثون [٣] فان يكن فى هذه الأمة أحد فعمر » . وفى الصحيحين « رأيتُ كأنى أتيت بقدح فيه لبن فشربت حتى انى لأرىٰ الرِّىَّ يخرج من أظفارى . ثم ناولتُ فضلى عمر . قالوا : ما أولته يا رسول الله ؟ قال : العلم » . وفى الترمذى من حديث بكر بن عمرو [٤] عن مِشْرح بن عاهان [٥] عن عقبة بن عامر [٦] قال : قال رسول الله ﷺ « لو كان بعدى نبىّ لكان عمر » حسَّنه الترمذى . وفى الصحيحين أن أبا سعيد الخدرى قال : كان أبو بكر أعلمنا بالنبى ﷺ . وقال علىّ : لا يبلغنى أن أحداً فضّلنى على أبى بكر وعمر إلاّ جلدته حدَّ المفترى . وقد رُوى عن علىّ من نحو ثمانين وجها أنه قال على منبره : خيرُ هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، وقال البخارى : حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان

---

(١) أى يتغير ، وتذهب نضارته وإشراقه . والعرب تقول لمكان الجدب : مكان أمعر ، أى لا خصب فيه (٢) عن الأصل ٤ : ١٣٦ (٣) أى ملهمون

(٤) المعافرى المصرى إمام جامع عمرو بن العاص فى خلافة المنصور ، توفى بعد سنة ١٤٠

(٥) من أئمة مصر وعلمائها ومن تلاميذ عقبة بن عامر ، توفى قريبا من سنة ١٢٠ .

(٦) صحابى جليل من جهينة ، ولى إمارة مصر ، وله جهاد وفتوح فى البر والبحر ، وهو الذى أنشأ مدينة البصرة ورسم خططها . كان عالما فصيحا مفوها شاعرا كاتبا ، وأحاديثه عن رسول الله ﷺ فى صحيحى البخارى ومسلم وغيرهما توفى سنة ٥٨

حدثنا جامع بن شدّاد حدثنا منذر الثورى عن محمد بن الحنفية قال : قلتُ لأبى : يا أبة من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ قال : يا بنى أو ما تعرف ؟ فقلت : لا . فقال : أبو بكر قلتُ : ثم من ؟ قال : ثم عمر

٢٦٢ قال (١) : / « وقال النبى ﷺ : أقضاكم علىّ . والقضاء مستلزم للعلم والدين » قلنا : لم يصحّ له إسناد تقوم به الحجة ، وقوله ﷺ « أعلمكم بالحلال والحرام معاذ » أصحّ منه ، والعلم بالحلال والحرام أعظم . وحديثك لم يروه أحد فى السنن المشهورة [ولا المسانيد المعروفة ، لا باسناد صحيح ولا ضعيف (٢)] وإنما جاء من طريق من هو مُتَّهَم . وقول عمر : علىٌّ أقضانا ، والقضاء إنما هو فصل الخصومات فى الظاهر مع جواز أن يكون الحكم فى الباطن بخلافه ، كما صحّ أن النبى ﷺ قال : « إنكم تختصمون الىّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حقّ أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار » فقد أخبر سيدُ القضاة أن حكمه لا يُحلّ حراما ولا يحرّم حلالا .

وحديث « أنا مدينة العلم وعلىّ بابها » [أضعفُ وأوهى ، ولهذا إنما يعدُّ فى الموضوعات وإن رواه الترمذى . وذكره ابن الجوزى وبين أن سائر طرقه موضوعة ، والكذب يعرف من نفس متنه ، فان النبى ﷺ اذا كان مدينة العلم ولم يكن لها الا باب واحد ، ولم يُبلِّغ العلمَ عنه إلا واحد فسدَ أمرُ الاسلام ، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلمَ واحدا ، بل يجب أن يكون المبلغون أهلَ التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب ، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة . وإذا قالوا ذلك الواحد المعصوم يحصل العلمُ بخبره ، قيل لهم : فلا بدَّ من العلم بعصمته أوّلاً ، وعصمته لا تثبت بمجرّد خبره قبل أن تعرف عصمته (٣) لأنه دَوْر ، ولا تثبت بالاجماع فانه

---

(١) أى الرافضى المردود عليه (٢) عن الاصل ٤ : ١٣٨

(٣) وكان هو كرم الله وجهه أتقى لله من أن يزعم العصمة لنفسه ، وإنما زعم ذلك له =

لا إجماع فيها[١]] . ثم علمُ الرسول ﷺ من الكتاب والسنة قد طبّق الأرض ، وما انفرد به عليّ عن رسول الله ﷺ فيسيرٌ قليل . وأجلُّ التابعين بالمدينة [هم] الذين تعلموا فى زمن عمر وعثمان . وتعليمُ معاذٍ للتابعين ولأهل اليمن أكثر من تعليم عليّ رضى الله عنه ، وقدم عليٌّ على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد : كشريح ، وعبيدة ، وعلقمة ، ومسروق وأمثالهم . قال أبو محمد بن حزم : احتجَّ الرافضة بأن علياً رضى الله عنه كان أكثرهم علما . قال : وهذا كذب ، وإنما يُعرف علم الصحابى بكثرة روايته ، أو بفتاويه ، وكثرة استعمال الرسول ﷺ له . فنظرنا فوجدناه قد استعمل أبا بكر على الصلاة أيام مرضه بمحضر من عمر وعليّ وابن مسعود وأُبيّ والكبار . وهذا خلافُ استخلافه علياً إذ غزا[٢] ، لأن ذلك كان على النساء وذوى الأعذار فقط[٣] فوجب ضرورةً أن نعلم أن أبا بكر أعلمُ بالصلاة [وهى عمود الاسلام[٤]] . وأيضا فاستعمله على الصدقات ، وعلى الحج فصحَّ أنه أعلم من جميع الصحابة بذلك [وهذه دعائم الاسلام . ثم وجدناه استعمله على البعوث فصحَّ أن عنده من أحكام الجهاد مثل ما عند سائر من استعمله النبى ﷺ على البعوث ، إذ لا يستعمل إلا عالما بالعمل ، فعند أبى بكر من علم الجهاد كالذى عند عليّ وسائر أمراء البعوث لا أقل . وإذا صحَّ التقدم لأبى بكر على عليّ وغيره فى العلم والصلاة والزكاة والحج وساواه فى الجهاد فهذه عمدة للعلم[٤]] . وكان شديد الملازمة للرسول ﷺ فشاهد فتاويه وأحكامه [أكثر من مشاهدة على لها ، فصحَّ ضرورة أنه أعلم بها[٤]] فهل

= بعد عصره نفر من الكذبة الذين لا يثبت بقولهم تاريخ ولا دين ، وقد حاولوا عبثاً أن يخادعوا التاريخ والدين بما زعموا فباءوا بالخزى ، لأن للتاريخ أصولا وقواعد يحترمها أهله ، ولدين الاسلام على الخصوص دعائم ومعالم لو فرط فيها أعلامه وأئمته لشاعت فيه الفوضى والبدع كما سبق لغيره ، وهذا ما أراده الكذبة وفشلوا والحمد لله

(١) عن الأصل ٤ : ١٣٨ - ١٣٩ ، وقد اختصره الحافظ الذهبى ببضع كلمات

(٢) أى لما توجه ﷺ لغزوة تبوك (٣) وتقدم ذلك فى ص ٢١٢ و ٣١١ و ٤٦٨

(٤) عن الاصل ٤ : ١٣٩ . والذهبى اختصر فى عبارات ابن حزم

٢٦٣ بقيت من العلم بقية إلا وأبو بكر المقدَّم فيها والمشارك ؟ / وأما الرواية والفتوى فتوُفى [أبو بكر] بعد الرسول ﷺ بسنتين ونصف ، ولم يُحتَجْ الى ما عنده ، لأن رعيتـه صحبوا الرسول ﷺ مثله ، وقد روى عنه مائة وأربعون حديثا وجملة فتاوى . وعليٌّ رُوى له خمسمائة وستة وثمانون حديثا لـكونه عاش بعد النبي ﷺ ثلاثين سنة وكثر لقاء الناس له واحتاجوا الى علمه لذهاب جمهور الصحابة ، وسألوه بالمدينة والبصرة والـكوفة وبصفين . [فاذا نسبنا مدة أبى بكر من حياته ، وأضفنا تقرِّى علىّ (1) البلادَ بلداً بلداً ، وكثرةَ سماع الناس منه ، الى لزوم أبى بكر موطنه وأنه لم تـكثر حاجة مَن حواليـه الى الرواية عنه ، ثم نسبنا عدد حديثه من عدد حديثه وفتاويه من فتاويه ، علم كلُّ ذى حظّ من علم أن الذى عند أبى بكر من العلم أضعافُ ما كان عند علىّ منه . وبرهانُ ذلك أن من عُمِّر من الصحابة عمراً قليلا قلَّ النقلُ عنه ، ومن طال عمره منهم كثر النقل عنه (2)] . وعمرُ ما برح بالمدينة ، بل جاء الى الشام ، وقد رُوى له عن النبي ﷺ خمسمائة وسبعة وثلاثون حديثا ، وذلك نحوُ مما روى علىّ رضى الله عنه ، ولـكنه مات قبل علىّ بسبع عشرة سنة وخلقٌ من علماء الصحابة أحياء بعد ، [فـكلُّ ما زاد حديثُ علىّ على حديث عمر تسعة وأربعون حديثا فى هذه المدّة ولم يزد عليه فى الصحيح إلا حديث أو حديثان . وفتاوى عمر موازية لفتاوى علىّ فى أبواب الفقه . فاذا نسبنا مدّةً من مدة ، وضربا فى البلاد من ضرب فيها ، وأضفنا حديثا الى حديث وفتاوى الى فتاوى علم كل ذى حس علما ضروريا أن الذى كان عند عمر من العلم أضعاف ما كان عند علىّ (2)] . ثم نظرنا عائشة رضى الله عنها ـ لتأخرها ـ روت أكثر من ألفى حديث ، وكذلك ابن عمر ، وأنس . ووجدنا أبا هريرة روى نحو خمسة آلاف مسند (3) وثلاثمائة مسند . ولابن مسعود ثمانمائة ونيِّف ، وله ولعائشة ولابن عمر من الفتاوى أكثرُ مما لعلىّ لتأخر حياتهم . وكذا لابن عباس أزيد من ألف وخمسمائة حديث ، ولا يُحصىٰ ماله من الفتاوى والتفسير وغير ذلك . فبطل قول

---

(١) أى توطنه (٢) عن الاصل ٤ : ١٤٠

(٣) أى خمسة آلاف حديث مسند

الرافضة . نعم قد استعمل الرسول ﷺ عليا أيضا ، ولا يستعمل إلا عالما ، واستعمل معاذاً وأبا موسى على اليمن

قال[١] « وكان فى غاية الذكاء ، شديد الحرص على التعلم ، ملازما للرسول ﷺ من الصغر إلى أن مات » . فيقال : من أين علم أنه أذكى من أبى بكر وعمر وأرغب فى العلم منهما ؟ [وأن استفادته من النبى ﷺ اكثر منهما[٢]] . وفى الصحيحين فى علمهما أحاديث[٣] ، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام [عن أبى سعيد الخدرى[٢]] « رأيتُ الناس يُعرَضون علىّ وعليهم قُمُص ، منها ما يبلغ الثدى ومنها ما دون ذلك ، وعُرض علىّ عمر وعليه قميص يجرّه . قالوا : فما أوّلتَه يا رسول الله ؟ قال : الدين » . وقال ابن مسعود لما مات عمر : إنى لأحسب أن هذا ذهب بتسعة أعشار العلم ، وشارك الناس فى العشر الباقى

قال[١] « وقال عليه الصلاة والسلام : العلم فى الصغر كالنقش فى الحجر ، فتكون علوم علىّ أكثر من غيره [لحصول القابل الكلى والفاعل التام[٢]] » . فيقال : هذا من فضول الحديث ، فان هذا مثل سائر ما قاله [ليس من كلام[٢]] الرسول ﷺ ، / والصحابةُ قد تعلموا القرآن والسُّنن مع الكبر فيسَّر اللهُ ذلك عليهم ، وكذلك علىّ فما ٢٦٤ كمل الوحى حتى صار لعلىّ نحو من ثلاثين سنة ، وإنما حفظ أكثر ذلك فى كبره . وقد اختُلف فى حفظه لجميع القرآن . وهذا أبو هريرة قد حفظ فى أكثر من ثلاث سنين ما لم يحفظه غيره

قال[١] : « وأما النحو فهو واضعه ، قال لأبى الأسود : الكلامُ كله ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ، وعلَّمه وجوه الإعراب » قلنا : ليس هذا من علوم النبوّة ، وإنما هو

---

(١) أى الرافضى المردود عليه (٢) عن الاصل ٤ : ١٤١

(٣) تقدم منها فى ص ٤٩٥ حديث « كان فى الأمم قبلكم محدَّثون » وحديث « رأيت كأنى أتيت بقدح فيه لبن »

علم مستنبط ، ولم يكن فى زمن الخلفاء الثلاثة لحنٌ فلم يُحتجْ إليه ، فلما سكن عليٌّ الكوفة — وبها الأنباط — رُوى أنه قال لأبى الأسود الدؤلى ذلك ، وقال له : انحُ هذا النحو . كما أن غيره (١) استخرج للخطّ الشكل والنقط [وعلامة المدّ والشدّ ونحوه للحاجة (٢)] ، وكما استخرج الخليلُ العروض

قال (٣) : « والفقهاء كلهم يرجعون اليه » . قلنا : هذا كذب ، فليس فى الأئمة الأربعة ولا غيرهم من يرجع الى فقهه . أما مالك فعلمه عن أهل المدينة ، وأهل المدينة لا يكادون يأخذون بقول عليّ ، بل مادَّتهم من عمر وزيد وابن عمر (٤) وغيرهم . وأما الشافعى فانه تفقَّه أولا على المكيين أصحاب ابن جريج ، وابن جريج أخذ عن أصحاب ابن عباس . ثم قدم الشافعى المدينة وأخذ عن مالك . ثم كَتَبَ كُتُبَ أهل العراق واختار لنفسه . وأما أبو حنيفة فشيخه الذى اختصَّ به حمّاد بن أبى سليمان صاحب ابراهيم النخعى وابراهيم صاحبُ علقمة ، وعلقمة صاحب ابن مسعود . وأخذ أبو حنيفة عن عطاء بمكة وعن غيره . وأما أحمد بن حنبل فكان على مذهب أئمة الحديث : أخذ عن هُشيم وابن عيينة ووَكيع والشافعى وغيرهم واختار لنفسه ، وكذا فعل ابن راهويه وأبو عبيد

وقولك « ان المالكية (٥) أخذوا علمهم من عليّ وأولاده » فكذب ، هذا (الموطأ) ليس فيه عن عليّ وأولاده إلا اليسير ، وكذلك الكتب والسنن والمسانيد ، جمهور ما فيها

---

(١) ومنهم الحجّاج بن يوسف الثقفى

(٢) عن الاصل ٤ : ١٤٢

(٣) أى الرافضى المردود عليه

(٤) وقد بين ذلك شاه ولى الله الدهلوى (والد مؤلف التحفة الاثنى عشرية) فى كتابه النفيس (حجة الله البالغة) وكتبنا فيه فصلا ألحق بطبعة (موطأ مالك) الاخيرة التى عنى باخراجها صديقنا الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقى

(٥) فى أصل الذهبى « الملائكة » ، وهو خطأ ظاهر ، وقلما ننبه على مثل هذه الاخطاء

عن غير أهل البيت[1]

وقولك « أن أبا حنيفة قرأ على الصادق » كذبٌ ، فانه من أقرانه ، مات جعفر قبله بسنتين ، ولـكن ولد أبو حنيفة مع جعفر بن محمد فى عام ، ولا نعرف أنه أخذ عن جعفر ولا عن أبيه مسألة [واحدة ، بل أخذ عمن كان أسنَّ منهما كعطاء بن أبى رباح وشيخه الاصلى حماد بن أبى سليمان . وجعفر بن محمد كان بالمدينة[2]]

٢٦٥ وقولك / « ان الشافعىَّ أخذ عن محمد بن الحسن[3] » فما جاءه الشافعى إلا وقد صار إماما ، فجالسه وعرف طريقته وناظره وألف فى الردّ عليه . وفى الجملة فهؤلاء لم يأخذوا عن جعفر مسائلَ ولا أُصولاً ، ولـكن رووا عنه أحاديث يسيرة رووا عن غيره أضعافها . ولم يُكذَب على أحد ما كُذِب على جعفر بن محمد الصادق مع براءته مما كُذِبَ عليه[4]

---

(١) وذلك بسبب الـكذب الذى فشا فى روايات الذين يدّعون أنهم شيعة لهم ، فـكان الذين يتحرّون فى الرواة العدالة والضبط من أئمة الحديث يتحرجون من أحاديث علماء أهل البيت التى تحملها عنهم الـكذبة المتعصبون من شيعتهم ، والتشيع تعصب . أما أحاديثهم التى سلمت من هذه الآفة فان أئمة الحديث لم يترددوا فى روايتها وإثباتها . والذى يتتبع هـذا الموضوع ويتفرغ لدراسة أحوال الرواة يتبين له إنصاف أئمة الحديث وعلمائه . وانظر فى مجلة الازهر (المجلد ٢٤ ص ٣٠٦ - ٣١٢) مقالتنا « تسامح أهل السنة فى الرواية عمن يخالفونهم فى العقيدة »

(٢) عن الاصل ٤ : ١٤٣ (٣) أى الشيبانى صاحب أبى حنيفة

(٤) ومن أفكه أكاذيبهم عليه وأرقها أكذوبة تضحـك عليها أمم الارض ، وقد رواها « شيخ مشايخ الحلة ، ورأس رؤساء تلك الملة ، فخر شيعتهم ، ومحيى شريعتهم ، ملهم باطلهم ودليله ، ومنار دينهم وسبيله » محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) ، فقد روى فى ترجمة جعفر بن محمد من كتابه (الارشاد فى تاريخ حجج الله على العبـاد) المطبوع على الحجر فى إيران ص ٣٠٤ أن جعفرا الصادق قال « وإن عندى ألواح موسى وعصاه ، وان عندى لخاتم سليمان بن داود ، وإن عندى الطست التى كان موسى يقرب فيها القربان » . ونحن نشهد بأن جعفرا صادق ولـكن شيعته يكذبون عليه ، وأكاذيبهم عليه أجفلت رواة الصدق عن

فنسب اليه علم البطاقة ، والهفت ، والجدول ، واختلاج الأعضاء ، والجفر ، ومنافع القرآن ، والرعود و البروق ، وأحكام النجوم ، والقرعة ، والاستقسام بالأزلام ، والملاحم

قال « وعن مالك أنه قرأ على ربيعة وربيعة على عكرمة [وعكرمة على ابن عباس وابن عباس تلميذ على (١)] » . قلنا : هذه كذبة ، ما أخذ ربيعة عن عكرمة شيئا ، بل عن سعيد بن المسيب ، وسعيد كان يرجع فى علمه الى عمر وزيد وأبى هريرة . وقولك على تلميذه ابن عباس باطل ، فان روايته عن على يسيرة ، وغالب أخذه عن عمر وزيد ، وكان يفتى فى أشياء بقول أبى بكر وعمر ، وينازع عليا فى مسائل

قال « وأما علم الكلام فهو أصله ، ومن خطبه تعلم الناس ، وكان الناس تلاميذه » قلنا : هذا كذب ولا فخر فيه ، فان الكلام المخالف للكتاب والسنة قد نزه الله عليا عنه فما كان فى الصحابة ولا التابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام ، ويثبت حدوث الاجسام بدليل الأعراض والحركة والسكون ، وأن الأجسام مستلزمة لذلك ، بل أول ما ظهر هذا الكلام من جهة جعد بن درهم والجهم بن صفوان بعد المائة الأولى ، ثم صار الى عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء ، وهما لما تكلما فى إنفاذ الوعيد وفى القدر صار ذلك وهذا إلى أبى الهذيل العلاف والنظّام وبشر المريسى وهؤلاء المبتدعة . وليس فى الخطب الثابتة [عن على (٢)] شىء من أصول المعتزلة الخمسة ، وقدماء المعتزلة [لم يكونوا يعظمون عليا بل كان فيهم من (٢)] يشكّون فى عدالته ويقفون ، ويقولون فى أهل الجمل : فسق إحدى الطائفتين لا بعينها . والشيعة القدماء يثبتون الصفات ويقرّون بالقدر حتى

= سماعها كما أشرنا الى ذلك فى هامش ص ٢٩٥ . ثم يأتى حبيبنا السيد محمد بن عقيل غفر الله له عصبيته فيلوم الامام البخارى وأضرابه لأنهم أقلوا الرواية عن أهل البيت ، فهل كان يريد من الامام البخارى أن يصدق أن عصا موسى وطست قربانه كانتا عند جعفر بن محمد ؟ اللهم ثبت علينا عقولنا ، وعافنا من شرور الكذابين ، وأكاذيبهم على أهل الدين ، يا أرحم الراحمين

(١) عن الأصل ٤ : ١٤٤

(٢) عن الاصل ٤ : ١٤٥

صرح / منهم هشام بن الحكم بالتجسيم . وثبت عن جعفر الصادق أنه سئل عن القرآن ٣٦٦
فقال ليس بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله . ولا ريب أن أبا الحسن الأشعرى كان
تلميذاً لأبى على الجبّائى ، لكنه فارقه ورجع عنه وأخذ الحديث والسنة عن زكريا
[بن يحيى[1]] الساجى ، وذكر فى المقالات[2] أنه معتقد مذهب السلف[3] . لا كما
فعلتَ أنتَ وأصحابك[4] إذ جمعتم أخسَّ المذاهب : [مذهبَ الجهميــــة فى الصفات ،
ومذهبَ القدَرية فى أفعال العباد ، ومذهب الرافضة فى الإمامة والتفضيل . فتبـين أن
ما نقل عن علىّ من الـكلام فهو كذبٌ عليه ولا مدحَ فيه[1]] . وأبلغُ مما افتريتَ على
علىّ[4] أن هؤلاء القرامطة والإسماعيلية ينسبون قولهم إلى علىّ ، وأنه أُعطِيَ علماً باطنا
مخالفا للظاهر . وقد ثبت عنه أنه قال[5] « والذى فلق الحبّة وبرأ النسمة ، ما عهد الىَّ
النبىُّ ﷺ شيئا لم يعهده الى الناس ، إلا ما فى هذه الصحيفة . . . إلا فهما يؤتيه الله عبدا
فى كتابه » . ولا يوصف ما قد كُذِب على أهل البيت ، حتى أن اللصوص العشرية
يزعمون أن معهم كتابا من علىّ بالإذن لهم فى السرقة ، كما زعمت اليهود الخيابرة أن معهم
كتابا من علىّ باسقاط الجزية . أفبعد هذا ضلال ؟ ومما يقوله الباطنية المنتمون الى علىّ
يجعلون منتهى الاسلام وغايته هو الإقرار بربوبية الأفلاك وأنها مدّبرة للعالم ، وأنه ليس
وراءها صانعٌ لها ، ويجعلون هذا باطن دين الإسلام الذى بُعث به محمد ، وأنه ألقاه على
علىّ ، وألقاه علىّ إلى الخواص حتى اتصل بمحمد بن إسماعيل بن جعفر ، وهو عندهم القائم

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٤٥ (٢) أى فى كتابه (مقالات الاسلاميين)

(٣) وذلك أنه أورد فى مقالات الاسلاميين (١ : ٣٢٠ - ٣٢٥ مصر) جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة وما يأمرون به ويستعملونه ويرونه ، ثم قال ما نصه بالحرف : « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، واليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله وهو حسبنا ونعم الوكيل » (٤) الخطاب للرافضى المردود عليه

(٥) وقد سمعه منه الشعبى ، ورواه عن الشعبى مطرف بن طريف ، ورواه عن مطرف سفيان بن عيينة انظر (جامع بيان العلم) لابن عبد البر ١ : ٧١ وغيره من كتب الأعلام

و بنو عُبَيد هم ملوكهم الذين استولوا على المغرب ثم على مصر أكثر من مائتى سنة ، وصنّف فيهم القاضى أبوبكر بن الطيب ، والقاضى عبد الجبار بن أحمد ، والقاضى أبو يعلى ، والغزالى ، وابن عقيل ، و[أبو عبد الله(١)] الشهرستانى وكشفوا أستارهم ، وأصحاب الألموت منهم(٢) ، وسنان من دعاتهم(٣) . وشعارهم الظاهر الرفض وباطن أمرهم الزندقة والانحلال [وكان من أعظم مابه دخل هؤلاء على المفسدين(٤) وأفسدوا الدين هو طريق الشيعة ، لفرط جهلهم وأهوائهم و بعدهم من دين الاسلام . ولهذا وصوا دعاتهم أن يدخلوا

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٤٧ ، وظاهر أنه غير مؤلف الملل والنحل ، فان كنية مؤلفها أبو الفتح ، ومؤلف الملل والنحل متهم بالميل الى الاسماعيلية وتقدمت الاشارة الى ذلك فى ص ٩٥

(٢) أصحاب الألموت هم الملاحدة : الحسن بن الصباح ، وكيا بزرك أميد ، وابنه محمد ، وحفيده الحسن ، ومحمد بن الحسن ، وجلال الدين حسن بن محمد ، وابنه علاء الدين محمد ، وآخرهم حفيده ركن الدين ، أقاموا بناء الإلحاد الاسماعيلى فى قلعة ألموت من سنة ٤٧٣ الى سنة ٦٥٤ . وقلعة ألموت من أعمال الدامغان قصبة قومس فى ايران بين الرى (طهران) ونيسابور . وكان للملاحدة الاسماعيلية هناك قلعتان أخريان هما كردكوه وميمون ذر . وحاكم ألموت كانوا يسمونه شيخ الجبل ، قضى عليهم المغول أيام هلاكو سنة ٦٥٤ ، وقد عاصر نهايتهم الرحالة الايطالى ماركو پولو ووصف شيخ الجبل وجنته ومخاريقه وجرائمه ، ونقل ذلك الى العربية الاستاذ عبد الله عنان فى كتابه (مواقف حاسمة) ص ٢٢١ - ٢٢٣ الطبعة الثانية . وانظر (الحوادث الجامعة) لابن الفوطى ص ٣١٢ - ٣١٣ ومختصر الدول لابن العبرى ٤٦٢ وعمدة الطالب ٢١١ وتاريخ العراق بين احتلالين ١ : ١٥٠ - ١٥٤

(٣) يقول ياقوت فى مادتى (الشرطة) و (عقر السدن) : ان الشرطة كورة كبيرة من أعمال الموصل أهلها كلهم اسحاقية نصيرية أهل ضلالة ، منها كان الضال المضل سنان داعية الاسماعيلية ودجالهم الذى فعل الافاعيل التى لم يقدر عليها أحد قبله ولا بعده . وفى مادة (الاسماعيلية) من (التذكرة التيمورية) ص ٣٥ - ٣٦ للعلامة المحقق أحمد تيمور باشا رحمه الله أن فى الكناش رقم ٩٤٧ أدب بخزانة كتبه (ص ٤٩ - ٥٠) كلاما عن الاسماعيلية وخبر سنان بن سليمان راشد الدين ، ولم يتسع لى الوقت لمراجعته

(٤) لعله : المسلمين

على المسلمين من باب التشيع ، وصاروا يستعينون بما عند الشيعة من الأكاذيب والأهواء ، ويزيدون هم على ذلك ما ناسبهم من الافتراء ، حتى فعلوا فى أهل الايمان مالم يفعله عبدة الاوثان والصلبان [1]]

قال : « وعلم التفسير إليه يُعزَى لأن ابن عباس كان تلميذه فيه . قال ابن عباس : حدثنى أمير المؤمنين فى تفسير البـاء من اسم الله من أول الليل الى آخره » . قلنا : هذا كذبٌ صراح ، وهذا يرويه من يؤمن بالمجهولات من جهـلة الصوفية / كما يروون أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : كان النبى ﷺ وأبو بكر يتحدّثان ، وكنت كالزنجىّ بينهما . وينقلون عن عمر أنه تزوج بامرأة أبى بكر ليسألها عن عمله فى السر ، فقالت : كنتُ أشمُّ منه رائحة الكبد المشوية . وهذا من أبين الكذب ، وإنما تزوج بامرأة أبى بكر — أسماء بنت عُميس — بعده علىٌّ . وقد أخذ ابن عباس عن عدد كبير من الصحابة ، وأخذ التفسير عن ابن مسعود ، وعن طائفة من الصحابة والتابعين ، وما يعرف بأيدى الأمة تفسير ثابت عن على ، وما ورد عنه من التفسير فقليل . وأما ما ينقل أبو عبد الرحمن السلمى الصوفى فى حقائق التفسير عن جعفر الصادق فكذب عليه

قال « وعلم الطريقة اليه منسوب ، فان الصوفية اليه يسندون الخرقة » . قلنا : الخرق متعددة أشهرها خرقتان : خرقة إلى عمر ، وخرقة الى علىّ . فخرقة عمر لهـا اسناد : الى أُوَيس القرَنى ، والى أبى مسلم الخولانى . وأما المنسوبة الى على فاسنادها الى الحسن البصرى . والمتأخرون يصلونها الى معروف الكرخى ، ومن بعده منقطع ، فانهم تارة يقولون إنه صحب علىَّ بن موسى الرضا ، وهذا باطلٌ قطعا ، ومعروف كان منقطعا ببغداد ، وعلى [بن موسى] كان فى صحبة المأمون بخراسان ، ومعروفٌ أسنُّ من علىّ ، ولا نقل ثقة أنه اجتمع به [أو أخذ عنه شيئا ، بل ولا يعرف أنه رآه [2]] ولا كان واللهِ معروفٌ بوّابَه ، ولا أسلم على يديه . وأما إسنادُها الآخر فيقولون إن معروفا صحب داود الطائى ،

٢٦٧

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٤٧ (٢) عن الاصل ٤ : ١٥٦

١ - لم تذكر له أية فضيلة، فهل كان في السماء السابقة ؟

وهذا [أيضا (١)] لا أصل له ولا عرف أنه رآه . [وفى اسناد الخرقة أيضا أن داود الطائى صحب حبيبا العجمى ، وهذا أيضا لم يعرف له حقيقة . وفيها أن حبيبا العجمى صحب الحسن البصرى ، وهذا صحيح فان الحسن كان له أصحاب كثيرون ، مثل أيوب السختيانى ويونس بن عبيد وعبد الله بن عوف ، ومثل محمد بن واسع ومالك بن دينار وحبيب العجمى وفرقد السبخى وغيرهم من عبّاد البصرة (١)] . وفيها أن الحسن صحب علياً ، وهذا باطل ، ما جالسه قط ، وما روى أن عليا دخل البصرة فأخرج القصّاص من جامعها إلا الحسن كذبٌ بين ، بل ما طلب الحسنُ العلمَ إلا بعد وفاة عليّ ، مع أنه رأى عثمان يخطب . وقد أفرد ابن الجوزى تأليفا فى مناقبه . وأوهىُ من هذا نسبة لباس الفتوّة الى عليّ باسناد مظلم يعلم بطلانه . ولهم اسناد آخر بالخرقة الى جابر منقطع ساقط . وقد علمنا قطعا أن الصحابة لم يكونوا يُلبسون مريدهم خرقة ولا يقصون شعورهم / ولا فعله التابعون ، بل جالسوا الصحابة وتأدبوا بآدابهم : كل طائفة أخذوا عمن فى بلدهم من الصحابة ، فأخذ أهل المدينة عن عمر وأُبَىّ وزيد وأبى هريرة . ولما ذهب عليّ الى الكوفة كان أهلها قد تخرَّجوا فى دينهم بابن مسعود وسعد وعمّار وحذيفة ، وأخذ أهل البصرة عن عمران بن حصين وأبى موسى وأبى بكرة وابن مغفل وخلق ، وأخذ أهل الشام دينهم عن معاذ وأبى عبيدة وأبى الدرداء وعُبادة بن الصامت و بلال . فكيف تقول إن طريق أهل الزهد والتصوف متصل به دون غيره ؟ ! وكتب الزهد كثيرة جداً [مثل الزهد للامام أحمد ، والزهد لابن المبارك ، ولوكيع بن الجراح ، ولهناد بن السرى . ومثل كتب أخبار الزهاد كحلية الأولياء وصفة الصفوة (٢)] فيها خبر كثير عن المهاجرين والأنصار وتابعيهم باحسان [وليس الذى فيها لعلى (١) أكثر مما فيها لأبى بكر وعمر ومعاذ وابن مسعود وأبىّ بن كعب وأبى ذرّ وأبى أمامة وأمثالهم من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين (٢)]

٢٦٨

(١) عن الاصل ٤ : ١٥٦ (٢) عن الاصل ٤ : ١٥٧

قال « وأما علم الفصاحة فهو منبعه ، حتى قيل : كلامه فوق كلام المخلوق ، ودون كلام الخالق » . قلنا : لا ريب أنه كان من أخطب الصحابة ، وكان أبو بكر خطيبا ، وكان عمر خطيبا ، وكان ثابت بن قيس خطيبا بليغا [ولكن كان أبو بكر يخطب عن النبي ﷺ فى حضوره وغيبته . . . ونبى الله ساكت يقره على ما يقول[1]] . وقد خطب أبو بكر يوم السقيفة فأبلغ ، حتى قال عمر : كنت قد هيَّأتُ مقالة أعجبتنى ، فلما أردتُ أن أتكلم قال أبو بكر : على رِسْلِكَ[2] فكرهتُ أن أُغضبه ، وكنتُ أُدارى منه بعض الحدَّة . فتكلم فكان هو أحلم منى وأوقر ، والله ما ترك من كلمة أعجبتنى فى تزويرى[3] إلا قال فى بديهته مثلها أو أفضل منها . وقال أنس بن مالك : خطبنا أبو بكر ونحن كالثعالب ، فما زال يثبتنا حتى صرنا كالأُسد . وكان ثابت بن قيس يسمى خطيبَ رسول الله ﷺ كما أن حسان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ . وكان زياد بن أبيه من أخطب العرب وأبلغهم حتى قال الشَّعْبى : ما تكلم أحد فأحسن إلا تمنيت أن يسكت خشية أن يسىء ، إلا زياداً كان كلما أطال أجاد . أو كما قال الشعبى . وكانت عائشة من أخطب الناس وأفصحهم حتى كان الأحنف بن قيس يتعجب من بلاغتها وقال : ما سمعت الكلام من مخلوق أفخمَ ولا أفصحَ منه من عائشة . وكان ابن عباس من أخطب الناس[4] والبلغاء فى العرب جماعة قبل الاسلام وبعده ، وعامة هؤلاء لم يأخذوا / من علىّ شيئا ، وإنما الفصاحة موهبة من الله ، ولا كان علىٌّ ولا هؤلاء يتكلفون الأسجاع ولا التجنيس الذى يسمى علم البديع ، بل يخطبون بطباعهم ولا يقصدون سجعا . وإنما حدث هذا فى

٣٦٩

(١) عن الاصل ٤ : ١٥٧ (٢) الرسل : الهينة والتأنى ، أى اتئد

(٣) أى فيما كنت هيأته لأقوله واستعددت له

(٤) روى الجاحظ فى البيان والتبيين أن سعيد بن المسيب سئل : من أبلغ الناس ؟ فقال : رسول الله ﷺ . فقيل له : ليس عن هذا نسألك . قال : معاوية ، وابنه . وسعيد ، وابنه (يعنى سعيد بن العاص وابنه عمرو بن سعيد الاشدق) . وما كان ابن الزبير بدونهم ، ولكن لم يكن لكلامه طلاوة مقبولة

المتأخرين وتكلفوا له وتتبعوه . فقولك إنه منبع الفصاحة مجرَّد دعوى ، بل أفصح الناس رسول الله ﷺ . وليست الفصاحة التشدُّق فى الكلام والتقعير ، ولا البلاغة التجنيس والسجع ، بل البلاغة بلوغ المطلوب بأتمّ عبارة ، فيجمع صاحبها بين تكميل المعانى المقصودة وبين تبيينها بأحسن وجه . ثم غالب الخطب التى يأتى بها صاحب (نهج البلاغة) كذب [على علىّ [1]] ، وعلىّ أعلى قدراً من أن يتكلم بذلك الكلام ، [ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا أنها مدح [1]] فلا هى صدق ، ولا هى له مدح

وقولك « إن كلامه فوق كلام المخلوق » كلامٌ ملعون فيه إساءة أدب على الرسول ، وهذا مثل ما قال ابن سبعين : هذا كلام يشبه بوجه ما كلام البشر . وهذا ينزع الى أن يجعل كلام الله ما فى نفوس البشر [وليس هذا من كلام المسلمين . وأيضا فالمعانى الصحيحة التى توجد فى كلام علىّ موجودة فى كلام غيره ، لكن صاحب (نهج البلاغة) وأمثاله أخذوا كثيرا من كلام الناس فجعلوه من كلام علىّ ، ومنه ما يُحكى عن علىّ أنه تكلم به ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلم به ولكن هو فى نفس الأمر من كلام غيره [1]] وفى كتاب البيان [والتبيين [1]] للجاحظ كلام كثير منقول عن غير على وصاحب نهج البلاغة يأخذه ويلصقه بعلى [وهذه الخطب المنقولة فى كتاب نهج البلاغة لو كانت كلها عن علىّ من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنف [2] منقولة عن علىّ بالأسانيد وبغيرها ، فاذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيرا منها — بل أكثرها — لا يعرف قبل هذا [3] عُلم أن هذا كذب ، وإلاّ فليبين الناقل لها فى أى كتاب ذكر ذلك ، ومَن

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٥٩

(٢) وهو محمد بن حسين الرضى (المتوفى سنة ٤٠٦) ، ومن المقطوع به أن أخاه على ابن الحسين المرتضى (المتوفى سنة ٤٢٦) شاركه فى الزيادات التى دست فى النهج ، ولا سيما الجمل التى لها مساس بأحباب على وأولياء النبى ﷺ كقول الأخوين أو أحدهما ، لقد تقمصها فلان ، وما خرج من هذه الحماة . وانظر هامش ص ٤٣٠

(٣) أى قبل أن يلعب الرضى والمرتضى بكلام أمير المؤمنين علىّ فى كتابهما (نهج البلاغة)

الذى نقله عن علىّ وما إسناده ، وإلا فالدعوى المجرَّدة لا يعجز عنها أحد . ومن كانت له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد وتبين صدقها من كذبها علم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن علىّ من أبعد الناس عن المنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها [1]]

قال « وقال سلونى قبل أن تفقدونى . سلونى عن طرق السماء ، فانى أعلم بها من طرق الارض » فنقول : لا ريب أن عليا لم يكن يقول هذا بالمدينة بين سادة الصحابة الذين يعلمون كما يعلم . وانما قال هذا لما صار الى العراق بين قوم لا يعرفون كثيرا من الدين ، وهو الإمام الذى يجب عليه أن يعلمهم ويفقّهم . وقوله : أنا أعلم بطرق السماء ، إن كان قاله فمعناه : أعلم بما يتقرَّبون به من الأمر والنهى والعبادة والجنة والملائكة ، مما لا أعلمه فى الأرض . ليس مراده أنه صعد ببدنه الى السماء ، هذا لا يقوله مسلم ، وهذا كأنه موضوع ، ولا يعرف له إسناد ، وقد تضل به الغلاة الذين يعتقدون نبوَّته فيحتجون بهذا ، بل و كثير من العوامّ والنسّاك يعتقدون فى بعض الشيوخ نحو هذا

قال « وإليه رجع الصحابة فى مشكلاتهم ، وردَّ عمرَ فى قضايا كثيرة قال فيها : لولا علىّ لهلك عمر » . فيقال : ما رجع الصحابة اليه / فى شىء من دينهم ، بل كانت النازلة ٢٧٠ تنزل فيشاور عمرُ علياً وعثمانَ وابنَ عوف [وابن مسعود [2]] وزيد بن ثابت [وأبا موسى [2]] وجماعة حتى [كان يدخل ابن عباس معهم مع صغر سنه ، وهذا مما أمر الله به المؤمنين ومدحهم عليه بقوله (الشورى ٣٨) : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ولهذا كان رأى عمر وحكمه وسياسته من أسدِّ الأمور [2]] ، وقد أجاب ابنُ عباس عن مشكلات أكثر مما أجاب علىّ بكثير لطول مدته ، واحتاج الناس الى علمه . وكان عمر يشاورهم مع أنه أعلم منهم ، و كثيرا ما كانوا يرجعون الى قوله كالعُمَريتين والعول وغيرهما [فان عمر هو أول من أجاب فى زوج وأبوين ، أو امرأة وأبوين : بأن للأم ثلث الباقى واتبعه أكابر الصحابة

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٥٩ (٢) عن الاصل ٤ : ١٦٠

وأكابر الفقهاء كعثمان وابن مسعود وعليّ وزيد والأئمة الأربعة ، وخفى قوله على ابن عباس فأعطى الأم الثلث ووافقه طائفة ، وقول عمر أصوب [1]] . وقولك « ردّ عمر فى قضايا [كثيرة قال فيها : لولا على لهلك عمر [1]] » فهذا لا يعرف أن عمر قاله إلا فى مسألة واحدة [إن صح ذلك [1]] ، وقد كان عمر يقول نحو هذا كثيراً لمن هو دون عليّ ، قال للمرأة التى عارضته فى الصداق : رجل أخطأ وأصابت امرأة

وأما قولك « معرفة القضايا بالإلهام » بمعنى أنه من ألهم أنه صادق حكم بذلك بمجرد الإلهام ، فلا يحلّ الحكم بهذا فى دين الاسلام ، ولو كان الإلهام طريقا كان الرسول أحقّ من قضى به ، وكان الله يوحى اليه من هو صاحب الحق فلا يحتاج الى بينة . فان قلتَ معناه أنه يُلهم الحكم الشرعى ، فهذا أيضا لا بدَّ فيه من دليل شرعى . وقد ثبت أن النبى ﷺ قال « قد كان قبلكم فى الأمم محدَّثون ، فان يكن فى أمتى أحد فعُمَر » ، ومع هذا فلم يكن يجوز لعمر أن يحكم بالالهام ، ولا يعمل بمجرَّد ما يُلقى فى قلبه حتى يعرض ذلك على الكتاب والسنَّة ، فان وافقه قبله وإن خالفه ردَّه

وأما ما ذكره من الحكومة فى البقرة التى قتلت حمارا ، فلم يذكر له إسناداً ، ولا نعلم صحته ، بل الأدلة المعلومة تدلُّ على انتفائه : قال النبى ﷺ « جرح العجماء جبار » فالحيوان — من بقرة أو شاة أو حمار — إذا كان يرعى فى المراعى المعتادة فانقلبت نهارا من غير تفريط حتى دخلت على زرع فأفسدته لم يكن على صاحبها ضمان بالاجماع ، فانها عجماء ، ومالكها لم يفرّط . وإن خرجت ليلا ضمن عند مالك والشافعى وأحمد . وذهب أبو حنيفة وابن حزم إلى أنه لا يضمن

قال « وكان أشجع الناس ، وبسيفه ثبتت قواعد الاسلام وتشيدت أركان الايمان ، كشف الكروب عن وجه رسول الله ﷺ ولم يفرَّ كما فرَّ غيره ... الخ » . والجواب : لا ريب فى شجاعته ونصره للاسلام وقتلهِ جماعة . لكن ما هذا من خصائصه ، بل شاركه

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٦١

فيه عدّة . / وأشجع الناس رسول الله ﷺ ، كما ثبت من حديث أنس وفيه : ولقد فزع أهل المدينة يوما ، فانطلق ناس قِبَل الصوت ، فتلقاهم رسول الله ﷺ راجعا وقد سبقهم الى الصوت وهو على فرس لأبى طلحة عرىّ فى عنقه السيف وهو يقول « لم تُراعوا » .

٢٧١

وفى المسند عن علىّ قال : كنا إذا اشتدَّ البأس اتقينا برسول الله فيكون أقربنا الى العدوّ . والشجاعة قوة القلب والثبات عند المخاوف ، أو شدَّة البطش وإحكام صناعة الحرب . ومع هذا فما قَتل النبىُّ ﷺ غير أُبىّ بن خلف . ومن فرط شجاعته أن أصحابه انهزموا يوم حنين وهو راكب بغلة لا تكرّ ولا تفرّ ، ويقدم عليها الى ناحية العدوّ ويسمّى نفسه ويقول :

« انا النبىُّ لا كذِب ، انا ابن عبد المطلب »

وإذا كانت الشجاعة المطلوبة من الإمام شجاعة القلب فلا ريب أن أشجع الصحابة أبو بكر ، فانه باشر الأهوال التى كان الرسول يباشرها من أول الاسلام ، ولم يجبن ، ولا جزع ، بل يقدم على المخاوف ، ويقى الرسول بنفسه ، ويجاهد بلسانه وبيده وبماله . ولما كان مع الرسول فى العريش يوم بدر قام نبىُّ الله يدعو ويستغيث بربه ويقول « اللهم أنجز لى ما وعدتنى ، اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تُعبد فى الارض » وجعل أبو بكر يقول له : يا رسول الله ، كفاك مناشدتك ربك ، إنه سينجز لك ما وعدك . وهذا يدل على كال يقينه وثباته . ولا نقص على الرسول فى استغاثته بربه ، بل ذلك كال له . فالالتفات الى الأسباب نقص فى التوحيد ، ومحو الاسباب أن تكون أسبابا تقدح فى العقل ، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح فى الشرع . فعلى الرسول أن يجاهد ويقيم الدين — بكل ممكن — بنفسه ، وماله ، ودعائه ، وتحريضه المؤمنين . والاستنصارُ بالله والاستعانة به أعظم الجهاد وأعظم أسباب النصر ، وهو مأمور بذلك . والقلب إذا غشيته الهيبة والمخافة والتضرُّع قد يغيب عن شهود ما يعلمه . ومقام أبى بكر دون هذا ، وهو معاونةُ الرسول ، والذبُّ عنه ، وإخبارُه بأنا واثقون بنصر الله ، والنظرُ الى جهة العدو

٢٧٢ هل قاتلوا بعد / ولما مات النبي ﷺ عظمت النازلة واضطربوا [اضطرابَ الأرشية فى الطَوِىّ البعيدة القعر[1]] وطاشت العقول ووقعوا فى نسخة القيامة [وكأنها قيامة صغرى مأخوذة من القيامة الكبرى[1]] ، وارتدَّت الأعراب ، وذلت الحماة . فقام الصدّيق بقلب ثابت الجأش قد جمع له الصبر واليقين[2] ، وأخبرهم بأن الله اختار لنبيه ما عنده ، وقال لهم « من كان يعبد محمداً فان محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فان الله حيٌّ لا يموت » ثم تلا (آل عمران ١٤٤) : ﴿ وما محمد إلا رسولٌ قد خَلَتْ من قبله الرُّسل أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم ، ومَن ينقلبْ على عَقِبَيْه فلن يضرَّ الله شيئا ، وسيَجْزى اللهُ الشاكرين ﴾ فكأن الناس لم يسمعوها . ثم خطبهم فثبَّتهم وشجعهم وبادر الى تنفيذ جيش أسامة . وأخذ فى قتال المرتدّين مع إشارتهم عليه بالتربص ، حتى كان عمر مع فرط شجاعته يقول له : يا خليفة رسول الله ، تألَّفِ الناس . وهذا باب واسع وأما القتل فلا ريب أن غير عليّ من الصحابة قتل أكثرَ منه من الكفّار ، فان من نظر المغازى والسيرة وأمعن النظر عرف ذلك : فالبراء بن مالك — أخو أنس — قَتل مائةَ رجل مبارزة سوى من شرك فى دمه . وأما خالد بن الوليد فلا يُحصىٰ عددُ من قتله ، وقد انكسر فى يده يوم مُوْتة تسعة أسياف . وقال النبيُّ ﷺ « إن لكلّ نبي حَوارِيّاً وحَوارىَّ الزبير » . وقال عليه الصلاة والسلام « صوتُ أبى طلحة فى الجيش خيرٌ من فئة » . وقال ابن حزم : وجدناهم يحتجُّون بأن عليا كان أكثر الصحابة جهاداً وقَتلا ، والجهاد ثلاثة أقسام : أعلاها الدعاء الى الله[3] باللسان ، وثانيها الجهاد عند اليأس بالرأى والتدبير ، الثالث الجهاد باليد . فوجدنا الجهاد الاول لا يَلحق فيه أحدٌ — بعد

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٦٥

(٢) حتى قال أبو هريرة فى وصف موقف أبى بكر يومئذ « والله لولا أبو بكر استخلف ما عبد الله » انظر ص ٤٩٣

(٣) أى الدعوة الى سبيله وهدايته

النبي ﷺ — أبا بكر ، فان أكابر الصحابة أسلموا على يد أبى بكر . وأما عمر فانه حين أسلم عَزَّ الإسلام ، قال ابن مسعود : ما زلنا أعزَّةً منذ أسلم عمر . فقد انفرد الشيخان بالجهادين اللذين لا نظير لهما ، ولا حظَّ لعليّ فى هذا أصلا . وأما الرأى والمشورة فخالصٌ لأبى بكر وعمر . بقى الثالث ، فكان أقلَّ عمل الرسول لا عن جبن ، ووجدنا علياً لم ينفرد بالسبق فيه ، بل شاركه فيه غيره شركة العنان : كطلحة ، والزبير ، وسعد ، وحمزة وعبيدة بن الحارث [بن عبد المطلب[1]] ، ومصعب بن عمير ، وسعد بن معاذ ، وسماك أبى دجانة . ووجدنا أبا بكر وعمر قد شركاه فى ذلك بحظ ، وإن لم يلحقا بحظوظ هؤلاء ، وإنما ذلك لشغلهما / بالأفضل من ملازمة الرسول ومؤازرته ، وقد بعثهما على البعوث **٢٧٣** أكثر مما بعث عليا ، وما نعلم لعليّ بعثا[2] إلاّ الى بعض حصون خيبر ففتحه

فصل . وقولك « إنه بسيفه ثبت قواعد الاسلام وتشيدت أركان الايمان » فكذب بيّن لكل من عرف أيام الاسلام[3] بل سيفه جزء من أجزاء كثيرة جدا من أسباب تثبيت قواعد الاسلام ، وكثير من الوقائع التى ثبّت الله بها الاسلام لم يكن لسيفه فيها أثر وكان سيفه يوم بدر سيفا من سيوف كثيرة ، وغزوات القتال كلها تسع . وبعد الرسول لم يشهد حرب فارس ولا الروم ولا شيئا من تلك الملاحم المهولة . وكان نصره فى مغازيه تبعا لنصر رسول الله ﷺ . وحروبه الكبار فى خلافته — الجمل وصفين والنهروان — فكان منصوراً لأن جيشه كان أكثر عدداً من المقاتلين له ، ومع ذلك فما استظهر على أهل الشام ، بل كان وهم كفرسَى رهان

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٦٧ (٢) أى سرية لقتال

(٣) وقد أسرفت فى هذا الكذب الرافضة وأذنابها كابن أبى الحديد شارح نهج البلاغة تهوينا منهم لأمر الاسلام ، وخفضاً لمقام الملة ، ليعلو على حساب ذلك مقام على بزعمهم ، حتى بلغ من سوء أدب ابن أبى الحديد وضعف إيمانه بالاسلام أن قال فى علىّ :

ألا إنما الاسلام لولا حسامه كعفطة عنز أو قلامة ظافر

وهذا جحود بنصر الله ومقام رسوله يدانى الردة ، ولم يبلغنا أنه تاب عنها

وقولك « ما انهزم قطّ » فهو فى ذلك كأبى بكر وعمر وجماعة ، لم يعرف لواحد منهم هزيمة . وإن كان قد وقع شىء خفيف خفىّ ولم ينقل فيمكن أن عليا وقع منه ما لم ينقل يوم حنين ويوم أحد . وقولك « وطالما كشف الكروب عن وجه رسول الله ﷺ » دعوى كاذبة من عبارات الطرقية ، بل ما علمنا كشف كربة واحدة ، بل ولا أبو بكر ، ولا عمر . نعم دفع أبو بكر عنه لما أراد المشركون أن يضربوه ويقتلوه بمكة فحال بينهم وبينه وجعل يقول (غافر ٢٨) : ﴿ أتقتلون رجلا أن يقول ربىَ الله ﴾ حتى ضربوا أبا بكر . ووقاه طلحةُ يوم أُحُد بيده حتى شُلَّت ، وكان يقول : نحرى دون نحرك يا رسول الله . أما أن يكون المشركون أحاطوا برسول الله ﷺ حتى خلَّصه منهم علىٌّ بسيفه — أو أبو بكر — فهذا لم يقع . ولكنك طالعتَ — فيما أحسب — الغزوات التى للقصاص ، أو تنقلات الانوار للبكرى ، مما هو من جنس سيرة البطّال [1] ، وعنترة ، وأحمد الدنف ، وهذه الأخلوقات التى يكتريها صبيان الكتاب ليتمرّنوا فى القراءة ويطير النوم عنهم ، لفرط ما فيها من السخف والافك

٢٧٤ / قال « وفى غزوة بدر كان لعلىّ سبع وعشرون سنة ، فقتل من المشركين ستة وثلاثين رجلا وحده ، وهم أكثر من نصف المقتولين ، وشرك فى الباقين » . فيقال : هذا من الكذب البيّن ، بل قد ثبت فى الصحيح قتل جماعة لم يشرك على فى قتلهم ، منهم أبو جهل وعُقبة بن أبى مُعَيط وعُتبه بن ربيعة وأُبىّ بن خلف . ونقلوا أن عليا قتل يومئذ نحو العشرة . قال « ويوم أُحد انهزم الناس كلهم عن النبى ﷺ إلا علياً ، ورجع الى رسول الله ﷺ نفرٌ أولهم عاصم بن ثابت وأبو دجانة وسهل بن حنيف وجاء عثمان

---

(١) هو البطل المجاهد عبد الله البطال المقتول شهيداً بأرض الروم سنة ١٢٣ فى خلافة هشام بن عبد الملك . وقد توسع القصاصون فى قصص جهاد هذا البطل العظيم حتى أخرجوها عن زمنه ونقلوها الى زمن هارون الرشيد وتخيلوا فيها ما يغذى شهوة العامة على نحو ما فعلوا فى سيرة سيف بن ذى يزن وعنترة وفتوح الشام وسيرة الظاهر بيبرس وتغريبة بنى هلال . وعندى من سيرة البطال المجلد الثالث بخط مغربى حديث فى ٧٠٥ صفحات وهو كما وصفته

بعد ثلاثة أيام فقال له رسول الله ﷺ : لقد ذهبت فيها عريضة . وتعجبت الملائكة من ثبات على فقال جبريل : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على . وقتل علىٌّ أكثر المشركين فى هذه الغزاة وكان الفتح على يديه . وروى قيس بن سعد عن علىّ قال : أصابنى يوم بدر ست عشرة ضربة وسقطتُ الى الأرض فجاءنى رجل فأقامنى . . وذكر الحديث ، وأن الرجل جبريل » . فيقال : هذا الرجل ما يستحى من الله ، ولا يراقبه فى نقل هذه الأكاذيب التى لا تَنفْق إلا على البقر ، كقوله وقتل علىٌّ أكثر المشركين وكان الفتح ، فاين قَتل المشركين ، وأين الفتح ؟ بل كانت غزوة أُحد على المسلمين لا لهم كما قال تعالى (آل عمران ١٦٥) : ﴿ أَوَلَمَّا أصابتكم مصيبةٌ قد أَصَبْتم مِثْلَيها قلتم أنَّى هذا ، قل هو من عند أنفُسكم ﴾ هَزم المسلمون العدوَّ أولاً ، وكان نبىُّ الله قد وكل بثغر الجبل الرُّماةَ ، وأمرهم أن لا يبرحوا . فلمّا انهزم المشركون طَلبتِ الرماةُ الغنيمةَ ، فنهاهم أميرُهم عبد الله بن جُبير فلم يطيعوه ، وكرَّ العدوُّ عليهم من ظهورهم ، وصاح الشيطان : قُتل محمد ! فاستُشهد يومئذ نحوُ السبعين ، وشُجَّ النبى ﷺ وكُسرت رَباعيتُه ، وهشمت البيضه على رأسه ودخلت حلقتا المغفر فى وجنته حتى قال « كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيّهم وهو يدعوهم الى الله » فنزلتْ (آل عمران ١٢٨) : ﴿ ليس لك من الأمر شىء أو يتوبَ عليهم ﴾ ولم يبق معه يومئذ غير اثنى عشر رجلاً / منهم أبو بكر وعمر وطلحة وسعد ، وقتل حوله جماعة ، وقال رئيس المشركين : اعْلُ هُبَل ، اعْلُ هُبَل . يومٌ بيوم بدر . يعنى أخذنا بالثأر . ولم يقتل يومئذ من المشركين إلا بضعة عشر رجلا ، ولم يُجْرح علىٌّ يومئذ ولا أقامه جبريل ! فأين الإسنادُ بهذا ، وفى أىّ كتب الموضوعات هو ؟!

٢٧٥

وقولك « ان عثمان جاء بعد ثلاث » كذبٌ آخر . وقولك « إن جبريل قال : لا سيف إلا ذو الفقار كذب آخر ، فان ذا الفقار لم يكن لعلىّ ، بل كان لأبى جهل غنمه المسلمون يوم بدر . فعن ابن عباس قال : تنفَّل رسول الله ﷺ سيفَه ذا الفقار يوم بدر ، وهو الذى رأى فيه الرؤيا يوم أحد قال « رأيتُ فى سيفى ذى الفقار فلاًّ ، فأوّلته فلاًّ

4- هل تريد أن نوافقك على أن القتال والرهبة التي أصابتهم بقتل ابن ود لم يكن لأي دور في هزيمة المشركين؟ ولماذا وافقناك فلماذا كانت هذه المعركة آخر معركة مفصلية، قادها ضد المسلمين؟ أم أن غاية ما ترمي إليه الطعن بدور علي! ثم ألا يجوز أن يقول النبي كلامه تشجيعا للمسلمين وتكريما لعلي؟ ولماذا لم يبرز له سواه؟؟؟!..

يكون فيكم . ورأيتُ أني مردفٌ كبشاً ، فأوّلته كبشَ الكتيبة . ورأيتُ أني فى درع حصينة ، فأوّلته المدينة . ورأيتُ بقراً تُذبح ، فبقر والله خير ، فبقرٌ والله خير » . أخرجه الترمذى وابن ماجه وأحمد فى مسنده(١)

قال : « وفى غزاة الأحزاب أقبلت قريش ومن معها فى عشرة آلاف ونزلوا من فوق المسلمين ومن تحتهم . فخرج عليه السلام بالمسلمين وهم ثلاثة آلاف وعملوا الخندق ، وركب عمرو بن عبد ودّ وعكرمة بن أبى جهل ودخلا من مضيق فى الخندق وطلبا المبارزة ، فقام علىٌّ فقال له النبى ﷺ : إنه عمرو . فسكت . ثم طلب المبارزة ثانيا وثالثا ويقوم علىّ ، فأذن له النبي ﷺ . فقال : يا عمرو ، كنتَ عاهدتَ الله تعالى أن لا يدعوكَ قرشى الى إحدى خَلَّتين إلا أجبت الى واحدة منهما ، وأنا أدعوك الى الاسلام . قال : لا حاجةَ لى به . قال : فأدعوك الى النزال . قال : ما أحبُّ أن أقتلك . ثم نزل وتجاولا ، فقتله علىّ ، وانهزم عكرمة ، ثم انهزم المشركون . فقال عليه الصلاة والسلام : قتلُ علىٍّ عمراً أفضلُ من عبادة الثقلين » . يقال : قد طُرّزت القصة بعدَّة أكاذيب ، منها أنه لما قتل عمراً انهزموا ، وهذا كذب بارد ، فانهم ما انهزموا بل بقوا محاصرين المسلمين حتى خبَّب بينهم نعيم بن مسعود الغطفانى(٢) وأرسل الله عليهم الريح والملائكة فترحلوا (الاحزاب ٢٥) : ﴿ وردَّ اللهُ الذين كفروا بغيظهم / لم ينالوا خيرا ، وكفى الله المؤمنين القتال ﴾ ٢٧٦ فتبيَّن أن المشركين ما ردَّهم الله بقتال ، ولا هزمهم المسلمون . والحديث الذى رملتَ به(٣) كذبٌ بيقين ، وحاشا الرسول من هذه المجازفة ، أيكون قتلُ واحد أفضلَ من عبادة الإنس والجن ؟ فما بقى لمن قتل أبا جهل وصناديدَ قريش الذين فعلوا بنبىّ الله الأفاعيل ،

---

(١) برقم ٢٤٤٥ . قال الشيخ أحمد شاكر : اسناده صحيح . والحديث ذكره ابن كثير فى التاريخ (٤ : ١١ - ١٢) من رواية البيهقى من طريق ابن وهب عن ابن أبى الزناد بأطول من هذا

(٢) أى ألب بعضهم على بعض وأفسد ذات بينهم فارتاب بعضهم ببعض وفشلوا

(٣) أى جئت تهرول به وأنت تهز منكبيك . وهذه اللفظة من كلام الذهبى

وعمرو ما عرف له شرٌّ ينفرد به فى عداوة الرسول

قال « وفى غزاة بنى النضير قتل علىٌّ رامى قبة النبىّ ﷺ بسهم ، وقتل بعده عشرة وانهزم الباقون » . قلنا : وهذا من الكذب الواضح ، فان بنى النضير هم اليهود الذين نزلت فيهم سورة الحشر بالإجماع ، وقصتهم قبل أُحـد ، وكان المسلمون قد حاصروهم وقطعوا نخلهم ولم يخرجوا من حصونهم حتى يقال انهزموا ، ثم صالحوا على الجلاء فأجلاهم الرسول . أفما تقرأ السورة وتتدبَّرُها ؟ ! وحمـلوا من أموالهم ما استقلَّت به إبلهم إلاّ السلاح ، وكان الرجل منهم يخرّب بيته عن نجاف بابه فيضعه على بعيره ، فخرجوا الى خيبر و الشام

قال « وفى غزوة السلسلة جاء أعرابىّ فأخبر النبى ﷺ أن جماعة قصدوا أن يكبسوا عليه المدينة ، فقال : من للوادى ؟ فقال أبو بكر : أنا . فدفع اليه اللواء وضمّ اليه سبعمائة ، فلما وصل اليهم قالوا : ارجع الى صاحبك فانا فى جمع كثير . فرجع . فقال عليه الصلاة والسلام : من للوادى ؟ فقال عمر : أنا . فبعثه . ففعل كالأول . فقال فى اليوم الثالث : أين علىّ ؟ فدفع اليه الراية ، فمضى ، فلقيهم فقتل منهم ستة أو سبعة وانهزم البـاقون . وأقسمَ اللهُ بفعل أمير المؤمنين فقال ﴿ والعادياتِ ضَبْحاً ﴾ » . قلنا : وهذا أيضا من الباطل ، فلا وجود لهذه الغزوة أصلا ، بل هى من جنس غزوات [الطرقية الذين يحكون الا كاذيب الـكثيرة [1]] كسيرة عنترة والبطال . وقد اعتنى بأيام الرسول ﷺ عروة والزهرى وابن اسحاق وموسى بن عقبة وأبو معشر السِّنْدى [2] والليث بن سعد وأبو

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٧٣ ، وكانت فى منتقى الذهبى « غزوات الـكتبتين التى يذكرونها كسيرة عنترة »

(٢) هو نجيح بن عبد الرحمن المدنى مولى الهاشميين . قال أحمد : كان صـدوقا لـكنه لا يقيم الاسناد ، وكان بصيرا بالمغازى . توفى سنة ١٧٠ ترجم له الحافظ فى تذكرة الحفاظ (١ : ٢١٦)

١) ـ إذا سلمنا بعد عاكم فلماذا ذكر قلع الباب الذي تريد تصويره لنا بأنه أمر معجز ؟

اسحاق الفَزارِى[١] والوليد بن مسلم والواقدى ويونس بن بكير وابن عائذ[٢] وأمثالهم ، وما أبقوا دقّاً ولا جِلاً ولا غثا ولا ثمينا ، وما ذكروا هذه الغزوة ، ولا نزلت فيها ﴿ والعاديات ﴾ بل نزلت بالاجماع بمكة ، بل المشهور عن علىّ فى التفاسير / أنه قال : العاديات إبلُ الحجّاج وعَدْوها من مزدلفة الى منى . وكان ابن عباس والأكثرون يفسّرونها بالخيل التى تغزو فى سبيل الله

٢٧٧

قال : « وقتل من بنى المُصْطَلِق مالكاً وابنه ، وسبى كثيرا ، من جملتهم جويرية » قلنا هذا من أخبار الرافضة التى لا إسناد لها . ولو وجد للشىء [من أخبارهم] إسناد فاما أن تكون ظلمات ومجاهيل ، أو عن كذاب أو متَّهم [فانه لم ينقل أحد أن عليا فعل هذا فى غزوة بنى المصطلق ، ولا سبى جويرية بنت الحارث . وهى لما سُبيت كاتبت على نفسها فأدّى عنها النبى ﷺ وعُتقت من الكتابة ، وأعتق الناس السبى لأجلها وقالوا : أصهارُ رسول الله ﷺ[٣]]

قال : « وغزاة خيبر كان الفتح فيها على يده ، دُفعت الى أبى بكر فانهزم ، ثم الى عمر فانهزم ، وعالج علىّ باب الحصن فاقتلعه وجعله جسراً على الخندق ، وكان البابُ يغلقه عشرون رجلا ، وقال ﷺ : ما اقتلعه بقوة جسمانية ، بل بقوة ربانية . وكان فتح مكة على يديه بواسطته » . قلنا : لم تفتح خيبر كلها فى يوم ، بل كانت حصونا مفرقة : بعضها فتح عنوة ، وبعضها صلحا . ثم كتموا ما صالحهم [عليه[٣]] النبى ﷺ فصاروا محاربين ، ولم ينهزم أبو بكر ولا عمر . وقد روى أن عليا اقتلع الباب ، أما كونه يغلقه عشرون رجلا وأنه جعل جسرا فلا أصل له (١) . وأما فتح مكة فلا أثر لعلى فيه أصلا إلا كباقى

---

(١) هو ابراهيم بن محمد سليل خارجة بن حصن بن حذيفة الفزارى ، أحد الاعلام ثقة مأمون صاحب سنَّة ، مات سنة ١٨٦

(٢) فى منتقى الذهبى « ابن عابد » والتصحيح من الاصل ٤ : ١٧٤ ، وهو محمد بن عائذ القرشى الدمشقى المتوفى سنة ٢٣٤ ، كان يفتى بدمشق . له كتاب (الفتوح والمغازى)

(٣) عن الأصل ٤ : ١٧٥

الصحابة ، والاحاديث المتوافرة فى غزوة الفتح تبين هذا . قال أبو هريرة : فجعل النبىُّ ﷺ خالدَ بن الوليد يومئذ على الميمنة والز بيرَ على الميسرة وأبا عبيدة على الساقة و بطن الوادى ، فقال : يا أبا هريرة ادعُ لى الأنصار ، فدعاهم ، فجاءوا يهرولون ، فقال : هل ترون أو باش قريش ؟ قالوا : نعم . قال : انظروا إذا لقيتموهم غداً أن تحصدوهم حصدا ـ وأكفأ بيده[1] ، ووضع يمينه على شماله وقال : ـ موعدكم الصفا . قال : فما أشرف لهم يومئذ أحدٌ إلا أناموه[2] . قال : فصعد رسول الله ﷺ الصفا ، وجاءت الأنصار فأطافوا بالصفا ، فجاء أبو سفيان فقال : يا رسول الله ، أُبيدتْ خضراء قريش ، لا قريشَ بعد اليوم فقال : من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن ، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن . متفق عليه

قال : « ويوم حنين خرج رسولُ الله ﷺ فى عشرة آلاف ، فعانهم أبو بكر[3] وقال لن نُغلب اليوم من كثرة ، فانهزموا ، ولم يبق مع النبى ﷺ إلا تسعة من بنى هاشم / وابن أم أيمن ، وكان علىٌّ بين يديه ، فقَتل من المشركين أربعين ، وانهزموا » . قلنا : ٢٧٨ هذا كذب مفترَى ، فهذه المسانيد والسِّيَر والتفاسير ؛ ما ذُكر فيها أن أبا بكر عانهم . واللفظ الذى قاله بعض المسلمين : لن نغلب بعد اليوم من « قلة » ، لم يقل من « كثرة » وقولك « بقى معه تسعة » باطل ، بل قال ابن اسحاق : بقى معه نفر من المهاجرين والأنصار وأهل بيته ، فثبت معه أبو بكر وعمر وعلى والعباس وأبو سفيان وربيعة ابنا الحارث وأسامة وأيمن .

وقولك « إن علياً قَتل بين يديه أربعين » كذب ، ما قال هذا أحد يعتدُّ به . وفى الصحيحين من حديث البراء أن النبى ﷺ نزل يومئـذ عن بغلته ودعا واستنصر وهو يقول :

« أنا النبىُّ لا كَذِب ، أنا ابن عبد المطلب

---

(١) كذا فى منتقى الذهبى . وفى الاصل (٤ : ١٧٥) : وأحفى بيده

(٢) أى صرعوه وقتلوه (٣) أى أصابهم بالعين !

اللهم أنزل نصرك » . قال البراء : وكنا إذا احمرَّ البأس نتقى به ، وكان الشجاع منا الذى يحاذيه ، يعنى النبيَّ ﷺ . ولمسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال : لما غشوا النبى ﷺ نزل ثم قبض قبضة من التراب واستقبل به وجوههم فقال « شاهَتِ الوجوه » فما خلق اللهُ منهم إنسانا إلا ملأ عينيه ترابا بتلك القبضة ، فولوا مدبرين

فصل . قال : « الخامس إخباره بالغيب والكائن قبل كونه : أخبر أن طلحة والزبير لما استأذنا فى الاعتمار قال : ماتريدان العمرة ، وانما تريدان البصرة . وكان كما قال . وأخبر وهو جالس بذى قار يبايع : يأتيكم من قِبَل الكوفة ألف رجل لا يزيدون ولا ينقصون يبايعوننى على الموت . فكان كذلك ، آخرهم أُوَيس القرنى . وأخبر بقتل ذى الثدية . وأخبر بقتل نفسه الشريفة . وأخبر ابن شهريار[1] اللعين بقطع أربعته وصلبه ، ففعل به معاوية ذلك . وأخبر ميثم التمار بأنه يصلب عاشرَ عشرة ، وأراه النخلة التى يصلب عليها ، فوقع كذلك . وأخبر رُشَيداً الهجرى بصلبه فصُلب[2] . وأن الحجّاج يقتل كُمَيل بن [زياد[3]] . وأن قنبراً يذبحه الحجاج ، فوقع . فقال للبراء

---

(١) كذا فى منتقى الذهبى . والذى فى الاصل (٤ : ١٧٧) شهرپان

(٢) رشيد الهجرى هو الباب الثانى فى معتقد النصيرية . قال عنه ابن حبان انه كان يؤمن بالرجعة . ولقيه الشعبى بعد مقتل على رضى الله عنه فرآه لا يعتقد بأن عليا مات ، وزعم للشعبى أنه دخل على أمير المؤمنين على بعد موته فأنبأه باشياء تكون ، فقال له الشعبى ان كنت كاذبا فلعنك الله . وبلغ الخبر زياداً فبعث الى رشيد الهجرى فقطع لسانه وصلبه . والشيعة الامامية يرفعونه الى قريب من منزلة العصمة . وله ترجمة فى تنقيح المقال للمامقانى (١ : ٤٣١) طلب فيها من الله أن يحشره مع هذا الخاسر الذى تحرف اسمه فى منهاج السنة (٤ : ١٧٧) برسم « راشد البحرى » فليصححه من كانت عنده نسخة منهاج السنة

(٣) سقط من المنتقى وأكمل من الاصل (٤ : ١٧٧) وتحرف فيه اسم كميل برسم « كهيل » . وفى تاريخ الطبرى (٥ : ١٣٧ - ١٣٨) أن عمير بن ضابىء البرجمى وكميل بن زياد النخعى حضرا الى المدينة ليغتالا أمير المؤمنين عثمان ، فنكل عمير ، وترصد كميل لصهر رسول الله ﷺ ، فلما التقيا ارتاب به عثمان فوجأ وجهه ، فقال لعثمان : أوجعتنى يا أمير =

[ابن عازب[١]] ان ابنى [الحسين[١]] يُقتل ولا تنصره ، فكان كذلك . وأخبر بملك بنى العباس : يُسر لا عُسر فيه ، لو اجتمع عليهم الترك والديلم والسند والهند على أن يزيلوا ملكهم لمَا / قدروا ، حتى يشذَّ عنهم مواليهم وأرباب دولتهم ، ويُسلَّط عليهم ملك من الترك يأتى عليهم من حيث بدأ ملكهم ، لا يمرُّ بمدينة إلا فتحها ، ولا ترفع له راية إلا نكّسها ، الويل ثم الويل لمن ناوأه ، فلا يزال كذلك حتى يظفر ، ثم يدفع ظفره الى رجل من عترتى يقول بالحق ويعمل به . وكان الأمر كذلك حيث ظهر هلاكو من ناحية خراسان » . فيقال : أما الإخبار ببعض المغيبات فيقع ممن هو دون علىّ من الصلحاء وغيرهم ممن لا يصلح للامامة[٢] ، وأبو هريرة وحذيفة وغيرهما كانوا يحدّثون بأضعاف ذلك ، وأبو هريرة يسنده[٣] وحذيفة يسنده مرة وتارة لا يسنده ، فما أخبر به هو أو غيره قد يكون مما سمعه من الرسول ﷺ وقد يكون مما كوشف به علىّ وعمر . وفى (الزهد) لأحمد بن حنبل و (الحلية) لأبى نُعيم و (كرامات الاولياء) لابن أبى الدنيا والخلّال واللالكائى جملةٌ من ذلك عن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم . وما أورده عن

٢٧٩

= المؤمنين . قال له عثمان : أو لست بفاتك ! قال كميل : لا والله الذى لا إله الا هو . فاجتمع الناس وقالوا : نفتشه يا أمير المؤمنين . فقال عثمان : لا ، قد رزق الله العافية ، ولا أشتهى أن أطلع منه على غير ما قال . ثم قال لكميل « ان كنت كما قلت فاقتد منى - وجثا - فوالله ما حسبتك إلا تريدنى » وقال « ان كنت صادقا فأجزل الله ، وإن كنت كاذبا فأذل الله » وقعد له على قدميه وقال « دونك » ، فقال كميل « تركت » . على أن الله يمهل ولا يهمل ، فلما كانت أيام الحجاج بعد أربعين سنة قتل كميلا لهذا الحادث ، كما قتل عمير بن ضابىء لسفره معه من العراق الى المدينة لهذا الغرض ولقوله فى ذلك :

هممت ولم أفعل وكدت وليتنى — تركت على عثمان تبكى حلائله

(١) عن الأصل ٤ : ١٧٧

(٢) وقد يتزيد المتأخرون فى هذه الأخبار ويزخرفونها من عندهم بما لم يكن فى أصلها

(٣) أى الى النبى ﷺ لأنه سمعه منه

عليّ فلا نسلّم صحته ، ومنه ما يعرف كذبه[١] ، فان هلاكو ما دفع ظفره الى علوى[٢] .
ومما يبين أن عليا ما كان يعلم المستقبلات أنه كان فى خلافته وحروبه يظن أشياء فيتبين له الامر بخلاف ظنه ، فلو عرف أنه يجرى ما جرى من قتل الناس ولم يحصل المقصود لما قاتل ، فانه كان — لو لم يقاتل — أعزّ وأنصر . ولو علم أنه إذا حكّم الحكمين يحكمان بما حكما به لم يحكّمهما ، فاين علمه بالكوائن بعده ؟ وأين كشفه الكرب عن وجه الرسول ﷺ بسيفه حتى ثبت قواعد الدين ؟ وهو مع جيشه الذين هم تسعون ألفاً لم يظفر بمعاوية ! بل الرافضة تدعى فيه الشيء ونقيضه : فتغلو فيه حتى يقولوا بعصمته ، وأنه لا يقع منه سهو ، وأنه يعلم المغيبات ، وما يقنعون له بما أعطاه الله من الشجاعة حتى يحمّلوه مالا يطيقه بشر ولا يقبله عقل عاقل بافتراء الطرقية ، ثم يذكرون عجزه عن مقاومة أبى بكر مع عدم مال أبى بكر وقلة رجاله ، وكذلك فليكن التناقض ! وإنما قال تعالى (الانفال ٦٢ — ٦٣) : ﴿ هو الذى أيّدك بنصره وبالمؤمنين ، وألّف بين قلوبهم ﴾ فأيّده الله بالمؤمنين كلهم : عليٍّ وغيره . ومما يبين أنه لم يكن يعلم المستقبلات[٣] قوله :

٢٨٠

لقد عجزتُ عجزةً لا أعتذرْ / سوف أكيسُ بعدها وأستمرْ
وأجمــع الرأىَ الشتيتَ المنتشرْ

وكان يقول ليالى صفين : يا حسن ، ما ظنّ أبوك أن الأمر يبلغ هذا ، لله درّ مقام قامه سعد بن مالك وعبد الله بن عمر[٤] : إن كان برّاً إن أجره لعظيم ، وإن كان إثماً إن خطره ليسير . وتواتر عنه أنه كان يتململ من اختلاف أصحابه ورعيته عليه . وقد دلّ الواقع على أن رأى ولده حسن من ترك القتال كان أجودَ وأنفعَ للأمة . وقد قعد عن القتال

---

(١) فما ألصقوه بعلى مما يتعلق برشيد الهجرى أرادوا به ترويج إلحاد رشيد واستئناس الآذان به . أكثر مما أرادوا به نسبة علم الغيب الى على

(٢) والخبر من أصله تملق ونفاق من الشيعة لملوك التتار وآخرهم خدا بنده

(٣) بل فيه براءته الى الله من خرافة العصمة أيضا

(٤) أى باعتزالها الفتنة ولزومهما منازلهما

مثل سعد وسعيد وابن عمر ومحمد بن مَسْلمة وزيد بن ثابت وعمران بن حصين وجماعة ، ودلتهم النصوص على القعود : ثبت أن النبي ﷺ قال « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم[1] . ولكن ليقضىَ الله أمراً كان مفعولا . مع أن عليا لم يكفِّر أحدا ممن قاتله حتى الخوارج الذين كفَّروه ، ولا سبى لهم ذرّية . وكان يترضَّى عن طلحة والزبير ، ويدعو على معاوية وعمرو من غير أن يكفّرهما

فصل : قال « السادس أنه كان مستجاب الدعاء : دعا على بشر بن أرطاة أن يسلبه الله عقله فخولط ، ودعا على العيزار بالعمى فعمى ، ودعا على أنس لما كتم شهادته بالبرص فبرص ، وعلى زيد بن أرقم بالعمى فعمى » . قلنا : هذا موجود فى الصحابة والصالحين ، فلا ينكر لعلى . وكان سعد بن أبى وقاص لا تخطىء له دعوة ، لأن النبي ﷺ دعا له « اللهم سدِّدْ رميته ، وأجب دعوته » . والبراء بن مالك كان يُقسم على الله فيبرُّ قَسَمه كما فى الصحيح « إن مِن عباد الله من لو أقسم على الله لأبرّه ، منهم البراء بن مالك » وقد بارز مائة مبارزة . والعلاء بن الحضرمى نائب رسول الله ثم نائب أبى بكر على البحرين مشهور باجابة الدعاء .

قال « وروى الجمهور أن النبي ﷺ لما خرج الى بنى المصطلق فنزل بقرب وادٍ وعر وهبط جبريل وأخبره أن طائفة من كفّار الجنّ قد استبطنوا الوادى يريدون كيده ، فدعا بعلىّ وأمره بنزول الوادى فقتلهم » . فيقال : علىٌّ أعظم من هذا . وإهلاك الجن لمن هو دونه . لكن هذا من الأكاذيب المعلومة بالضرورة ، [ولم يقاتل أحدٌ من الانس الجنَّ[2]] وهو من جنس قتاله للجن ببئر ذات العلم ، وهذه الموضوعات لا تروج علينا .

---

(١) وقبل وقعة الجمل صعد أبو موسى الاشعرى منبر الكوفة ـ وهو أميرها ـ وأخذ كر الناس بهذا الهدى المحمدى ، فأسرع الاشتر الى دار الامارة فاحتلها ، حتى اذا جاء أبو موسى ليدخل طرده الاشتر وعزله افتئاتا على أميره علىٌّ وبغير علمه . العواصم (ص ١٧٣)

(٢) عن الاصل ٤ : ١٨٥

٣٨١ / نعم ، تروج على إخوانك أهل الجرد وجزِّين[1] ، وعليٌّ أرفع قدراً من أن تثبت له الجن وقد سأل شيعيٌّ المحدِّثَ أبا البقاء [خالدَ بن يوسف[2]] النابلسى عن قتال [عليٍّ] الجنَّ ، فقال [أنتم معشر الشيعة[2]] أما لكم عقل ؟ أيما أفضلُ عندكم : عمرُ أو عليٌّ ؟ قال : بل عليٌّ . فقال : إذا كان النبى ﷺ يقول لعمر « ما رآكَ الشيطانُ سالكاً فجّاً إلا سلك فجّاً غير فجك » ، فاذا كان الشيطانُ يهرب من عمر فكيف يقاتل بنوه عليا ! وقد روى ابنُ الجوزى فى (الموضوعات) حديثا طويلا فى محاربته الجنّ وأنه كان عام الحديبية وأنه حاربهم ببئر ذات العلم من طريق محمد بن أحمد المفيد أخبرنا محمد بن جعفر السامر حدثنا عبد الله بن محمد[3] السكونى حدثنا عمارة بن يزيد حدثنا ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحاق حدثنى يحيى بن عبيد الله[4] بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس قال : لما توجه رسول الله ﷺ الى مكة عام الحديبية أصاب الناسَ عطش وحرّ ، فنزل الجحفة فقال : مَن يمضى فى نفر بالقِرَب فيَرِدون بئر ذات العلم وأضمن لهم الجنة . فذكر حديثا طويلا فيه أنه بعث رجلا ففزع من الجنّ ورجع ، ثم آخر فرجع ، ثم أرسل عليا فنزل البئر وملأ القرب بعد هول شديد ، وأن النبى ﷺ قال : الذى هتف بك من الجن هو سماعة بن غراب الذى قتل عدوَّ الله مسعرا شيطان أصنام قريش . قال ابن الجوزى : وهذا موضوع . والمفيد ، ومحمد [بن جعفر ، و[2]] السكونى مجروحون . قال أبو الفتح الأزدى : وعمارة يضع الحديث

فصل . قال « ورجوع الشمس له مرتين : إحداهما فى زمن النبى ﷺ . روى جابر

---

(١) هى بلاد كسروان التى تقدم الكلام عليها فى ص ٣٢٩ وكان فيها أيام شيخ الاسلام رافضة أجلاف لم يريحوا رائحة الاسلام

(٢) عن الاصل ٤ : ١٨٥

(٣) كذا فى منتقى الذهبى . وفى الاصل (٤ : ١٨٥) : أحمد

(٤) كذا فى الاصل (٤ : ١٨٥) والذى فى المنتقى : عبد الله

وأبو سعيد أن رسول الله ﷺ نزل عليه جبريل يناجيه وتوسّد فخذ عليّ فلم يرفع رأسه حتى غابت الشمس ، فصلى عليّ العصرَ إيماءً ، فلما استيقظ نبيُّ الله قال له : سَلِ اللهَ يرد عليك الشمس لتصلى العصر قائما ، فدعا ، فرُدَّت الشمس وصلى . وأما الثانية فلما أراد أن يعبر الفرات ببابل اشتغل كثير من أصحابه ببعض دوابهم وصلى لنفسه فى طائفة من أصحابه العصر وفات كثيراً منهم ، فتكلموا فى ذلك ، فسأل اللهَ ردَّ الشمس ، فرُدَّت . ونظمه السيد الحميرى فقال :

٢٨٢ / رُدَّت عليه الشمس لما فاته وقتُ الصلاة وقد دنت للمغرب

حتى تبلج نورُها فى وقتها للعصر ، ثم هوتْ هويَّ الكوكب

وعليه قد رُدَّت ببابلَ مرةً أخرى ، وما ردَّت لخلق مغرب

قلنا : علمُنا اليقيني بفضل عليّ لا يحتاج معه الى هذا الكذب . فأما ردُّ الشمس له فى زمن النبي ﷺ فقد ذكره طائفة بلفظ آخر كالطحاوى والقاضى عياض وغيرهما وعدُّوا ذلك من معجزات الرسول ﷺ . لكنَّ الحذّاق يعلمون أن هذا لم يكن . والحديث فى ذلك ذكره ابن الجوزى فى (الموضوعات) من طريق عبيد الله بن موسى عن فضيل بن مرزوق عن ابراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس قالت : كان رسول الله ﷺ يوحىٰ اليه ورأسه فى حجر عليّ فلم يصلّ العصر حتى غربت الشمس ، فقال النبي ﷺ : اللهم إنه كان فى طاعتك وطاعة رسولك ، فاردد عليه الشمس . قالت أسماء : فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت . قال أبو الفرج بن الجوزى : وهذا موضوع بلا شك ، وقد اضطربوا فيه فرواه سعيد بن مسعود المروزى عن عبيد الله بن موسى عن فضيل عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن على بن الحسين عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء نحوه . وفضيل [بن مرزوق] ضعفه يحيي وقال أبو حاتم بن حبان : يروى الموضوعات [ويخطىء على الثقات . قال أبو الفرج : وهذا الحديث مداره على عبيد الله بن موسى عنه[1]] . وعن ابن عقدة أخبرنا أحمد بن يحيي الصوفى حدثنا عبد

(١) عن الاصل ٤ : ١٨٦

الرحمن بن شريك حدثنى أبى عن عروة بن عبد الله بن قشير [١] قال : دخلت على فاطمة بنت [علىّ بن [٢]] أبى طالب فحدثتنى أن عليا . . وذكر حديث رجوع الشمس . قال أبو الفرج : وهذا باطل ، أما ابن شريك فقال أبو حاتم : واهى الحديث ، وأنا لا أتهم بهذا إلا ابن عقدة [٣] [فانه كان رافضيا يحدّث بمثالب الصحابة [٢]] قال ابن عدى سمعت أبا بكر بن أبى غالب [٤] يقول : ابن عقدة لا يتدين بالحديث ، كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب ، يسوى لهم نسخا ويأمرهم أن يرووها . وسئل الدارقطنى عنه فقال : رجل سوء . وقد روى داود بن فراهيج عن أبى هريرة ، وداود ضعفه / شعبة . ٢٨٣ قلت : لم يصح أن داود حدَّث به ، رواه يزيد النوفلى عنه وهو واه ، وعن يزيد ابنهُ يحيى وهو ضعيف [٥]

فان قيل : فى الصحيحين ردُّ الشمس لبعض الانبياء ، قلنا : ما رُدَّت له ، ولكن

---

(١) فى منتقى الذهبى « بشير » وفى منهاج السنة (٤ : ١٨٦) : « قيس » وكلاهما تحريف وهو عروة بن عبد الله بن قشير الجعفى أبو مهل الكوفى ، حديثه فى سنن أبى داود وروى عنه الترمذى فى الشمائل وابن ماجه فى السنن

(٢) عن الاصل ٤ : ١٨٦

(٣) هو أحمد بن محمد بن سعيد الكوفى (٢٤٩ - ٣٣٣) له ترجمة فى ميزان الاعتدال ١ : ٦٤ - ٦٥ وتذكرة الحفاظ ٣ : ٥٥ - ٥٧ وترجم له الشيعة فى كتبهم وآخرها تنقيح المقال ١ : ٨٥ - ٨٦ ، ويتبرأون من إماميته ويقولون انه زيدى جارودى ، لكنهم يحبونه ويدافعون عنه لما شحن به قلبه من مقت الجيل المثالى من أصحاب رسول الله ﷺ والكذب على رجاله وتزوير المثالب لهم والإعراض عما صح من نبلهم ومكارم أخلاقهم وصادق جهادهم فى سبيل الحق والخير . وفى الحاوى من كتب الشيعة أنه ثقة وان كان فاسد المذهب

(٤) كذا فى منتقى الذهبى وفى ميزان الاعتدال ١ : ٦٥ . والذى فى منهاج السنة (٤ : ١٨٦) . « ابن أبى طالب » ولعله تحريف

(٥) وانظر لخرافة ردّ الشمس لعلى بعد غروبها ص ١٨٥ - ١٨٧ من مختصر التحفة الاثنى عشرية وفيه كلام لابن حزم

تأخر غروبها و بورك له فى النهار ، وطولُ النهار وقصره قد يختفى ، و إنما علمنا وقوفها ليوشع عليه الصلاة والسلام بالنص [١] ، فان ثبت نص قلنا به فلا مانع من ذلك ، لـكن الشأن هل وقع هذا الحادث العظيم أن الشمس غربت ثم طلعت وما نقله أهل التواتر كما نقلوا انشقاق القمر ونطق به [القرآن] . ثم ان يوشع كان محتاجا الى ذلك لأن القتال كان محرّما عليه بعد الغروب لأجل ما حرّم الله عليهم من العمل ليلة السبت ، وأما أمتنا فلا حاجة بهم الى ذلك ، فان الذى فاتته العصر إن كان مفرّطا لم يسقط ذنبه إلا بالتوبة ومعها يستغنى عن ردّ الشمس ، و إن لم يكن مفرّطا كالنائم و الناسى فلا ملام عليه فى صلاتها بعد الغروب . ثم نفس غروب الشمس يُخرج الوقت المضروب للصلاة ، فالمصلى بعد ذلك لا يكون مصليا فى الوقت . ولو عادت وطلعت بعد غروبها حصل بغروبها إفطار الصائم ، وصلاة المسلمين المغرب . فبعد طلوعها أيبطل صوم الصائم وصلاته ؟ وهذا تقدير ما لم يوجد . وهذا رسول الله ﷺ وقد فاتته العصر يوم الخندق وصلاها قضاء هو وكثير من أصحابه وما سأل الله أن يردَّ له الشمس ، وقد دعا على من شغله عنها وتألم لذلك . فان كانت الشمس احتجبت قبيل الغروب بغيم ثم انـكشفت فيمكن ، فلعلهم ظنوا أنها غربت ثم كشف الغمام عنها

ولهذا الخبر إسناد آخر رواه جماعة عن [محمد بن اسماعيل بن [٢]] أبى فديك أخبرنا محمد بن موسى القِطْرى عن عون بن محمد عن أمه أم جعفر عن جدتها أسماء بنت عميس أن رسول الله ﷺ وضع رأسه فى حجر علىّ فلم يحركه حتى غابت الشمس فقال النبى ﷺ

---

(١) وابن سبأ اخترع للشيعة أن عليا وصى محمد ﷺ كما أن يوشع وصى موسى (وقد تقدم ذلك فى ص ٣٠٧ و ٤٣٩) فاخترع ابن عقدة للشيعة ردّ الشمس لعلى قياساً على ردها ـ أو وقفها ـ ليوشع . ولو لم يخترع ابن سبأ خرافة الوصية العلوية من مأثورات يوشع ، لما خطر على بال ابن عقدة وشركائه فى نحلته أن يصنعوا خرافة الشمس من تلك المأثورات اليوشعية .

(٢) عن الاصل ٤ : ١٨٨

اللهم إن عبدك عليا احتسب[1] نفسه على نبيه ، فرُدَّ عليه شرقها . قالت أسماء : فطلعتْ حتى وقفتْ على الجبال والأرض ، فقام عليّ فتوضأ وصلى العصر ثم غابت الشمس ، وذلك بالصهباء فى غزوة خيبر . عون بن محمد هو ابن الحنفية ، وأمه هى ابنة محمد بن جعفر بن أبى طالب . والخبر منكر . [وعون وأمه ليسا ممن يُعرَف حفظهم وعدالتهم ، ولا من المعروفين بنقل العلم ، ولا يحتج بحديثهم فى أهون الأشياء ، فكيف فى مثل هذا ! ولا فيه سماع المرأة من أسماء بنت عميس ، فلعلها سمعت من يحكيه عن أسماء فذكرته . وهذا المصنف ذكر عن ابن أبى فديك أنه ثقة وعن القِطْرى أنه ثقة[2] ولم يمكنه أن يذكر عمن بعدهما أنه ثقة ، وإنما ذكر أنسابهم ، ومجرّد المعرفة بنسب الرجل لا توجب أن يكون حافظا ثقة[3]] . قلت : / ولفظ ابن المطهر من أن عليا صلاها للوقت ما علمتُ أحداً رواه ٢٨٤

وأما ردُّ الشمس لعليّ ببابل فهذا من أباطيل الرافضة

قال[4] « وزاد الماء بالكوفة وخافوا الغرق ، فركب عليٌّ بغلة رسول الله ﷺ والناسُ معه فنزل عليٌّ على شاطئ الفرات فصلّى ودعا ، وضرب صفحة الماء بقضيب ، فغاض الماء ، وسلم عليه كثير من الحيتان ، ولم ينطق الجرّى[5] فسُئل عن ذلك فقال : أنطق الله لى ما طهر من السمك ، وأصمت ما أخرسه وأنجسه وأبعده » . قلنا : أين إسناد هذا ؟ وإلا فمجرد الحكايات يقدر عليه كل أحد ولا يغنى شيئا . ثم هو باطل ، ولو وقع لتوفرت الدواعى والهمم على نقله . ثم السمك كله طاهر مباح ، أجمعوا على حله ، فكيف يقال ان

---

(١) كذا فى المنتقى . والذى فى الاصل « احتبس »

(٢) قال عنه أبو حاتم : صدوق صالح الحديث كان يتشيع

(٣) عن الأصل ٤ : ١٨٩ (٤) أى الرافضى المردود عليه

(٥) الجرّى أو المرماهى سمك طويل أملس ، أو ما لا قشر له من السمك . وزعموا أن علياً كان ينهى عن أكله . ويروى أن ابن عباس سئل عن أكله فقال : إنما هو شيء حرمه اليهود

الله أنجسه ، أفنحرّم ما أحلّ الله بمثل هذه الخرافة ؟ ونقول : نطق السمك ليس هو مقدورا له عادة بل من الخوارق ، فالله أنطق ما أنطق منه بقدرته ، وما بقى فعلى الأصل أن لو كان ذلك وقع ، فأى ذنب للسمك ؟ ! وقد قلنا إن عليا أجلّ قدرا من أن يحتاج الى هذه الموضوعات

قال « وروى جماعة أن عليا كان يخطب [على منبر الكوفة [(1)]] فظهر ثعبان ، فرقى المنبر ، وخاف الناس وأرادوا قتله ، فمنعهم على ، فخاطبه ثم نزل ، فسأل الناسُ عنه عليا فقال : هو حاكم الجن التبست عليه مسألة فأوضحتها له . وكان أهل الكوفة يسمون الباب الذى دخل منه بابَ الثعبان ، فأراد بنو أمية إطفاء هذه الفضيلة فنصبوا على ذلك الباب قتلى كثيرة مدة طويلة حتى سمى باب القتلى » . فيقال : من هو دون علىّ تحتاج الجنّ اليه وتستفتيه ، وهذا معلوم قديما وحديثا . فان كان هذا وقع فقدره أجلّ من ذلك ، وإن لم يكن وقع لم ينقص فضله بذلك . ولكنّ أئمتك المعتزلة تنكر كرامات الأولياء ، ومن جحد وقوعها من صالحى الأمة فقد كابر . ولكن أكرم الناس عند الله أتقاهم وإن لم تقع له كرامة

قال « والفضائل إما نفسانية ، أو بدنية ، أو خارجية . وأمير المؤمنين جمع الكل : فجمع الزهدَ والعلم والحكمة ، فهذه النفسانية . وجمع العبادة والشجاعة والصدقة ، فهذه البدنية . وأما الخارجية كالنسب فلم يُلحَق فيه ، وتزوج بابنة سيّد البشر سيدة نساء العالمين . وقد روى أخطب خوارزم [(2)] باسناده عن جابر قال : لما تزوّج علىّ فاطمة زوّجه الله إياها من فوق / سبع سماوات ، وكان الخاطب جبريل ، والشهود ميكائيل وإسرافيل فى سبعين ألفاً ، فأوحى الى شجرة طوبىٰ انثرى مافيك من الدرّ والجوهر ، ففعلت والتقطه الحور العين » . قلنا : الامور الخارجة عن نفس الإيمان والتقوى لا يحصل بها فضل عند

285

---

(١) عن الاصل ٤ : ١٩٦

(٢) الذى تقدم التعريف به فى ص ٣١٢

الله بمجرّدها . قال النبيُّ ﷺ « ألا لا فضل لعربىّ على عجمى إلا بالتقوى » . وسُئل رسول الله ﷺ عن أكرم الناس قال « أتقاهم » . قيل : ليس عن هذا نسألك ، فقال « يوسف نبي الله ، ابن نبى الله ابن نبى الله ابن خليل الله . فابراهيم أكرم على الله من يوسف ، وأين ما بين أبويهما ! فليس فى بنى آدم — من حيث النسب — مثل يوسف ، وإذا فرضنا اثنين أحدهما أبوه نبي والآخر أبوه كافر وتساويا فى التقوى والطاعة من كل وجه كانت درجتهما فى الجنة سواء . ولكن أحكام الدنيا بخلاف ذلك : فى الإمامة ، والزوجية ، والشرف ، وتحريم الصدقة ونحو ذلك . والخير فى الأشراف أكثر منه فى الأطراف ، قال الله تعالى (آل عمران ٣٣) : ﴿ إن اللهَ اصطفىٰ آدمَ ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين ﴾ وقد قال أيضا (الحديد ٢٦) : ﴿ ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وجعلنا فى ذرّيتهما النبوّة والكتاب فمنهم مُهتدٍ وكثيرٌ منهم فاسقون ﴾ وقال (هود ٤٦) ﴿ إنه ليس من أهلك ، إنه عمل غير صالح ﴾ كما أنت راءٍ فى العلوية العبد الصالح والمسرفَ على نفسه . دعنا من ذا ، أما هؤلاء اليهود المغضوب عليهم من أولاد الانبياء ؟ قال الله تعالى (لقمان ٣٣) : ﴿ واخشوا يوما لا يَجزِى والد عن ولده ولا مولود هو جازٍ عن والده شيئا ، إن وعد الله حق ﴾

ونحن إذا قلنا : العرب أفضل من العجم فلكثرة ما فى الصنف من الخير والتقوى والمحاسن التى هى [فيهم] أكثر منها فى غيرهم . وعن النبى ﷺ فيما رواه أبو داود وغيره قال « لا فضل لعربىّ على عجمى ولا لعجمى على عربى ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى . الناس من آدم وآدم من تراب » . وقال عليه الصلاة والسلام « إن الله قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء[1] . الناس رجلان : مؤمنٌ تقىّ ، وفاجر شقى » . ونحن لا ننازع أن عليا فى الدرجة العليا من الكمال ، وإنما النزاع فى أنه أكمل من الثلاثة وأحقُّ بالإمامة منهم . وليس فيما ذكره[2] ما يدل على ذلك . [وهذا

---

(١) العبية : الكبر . والحديث فى كتاب الأدب من سنن أبى داود

(٢) أى الرافضى المردود عليه

الباب للناس فيه طريقان : منهم من يقول إن تفضيل بعض الأشخاص على بعض عند الله لا يُعلم إلا بالتوقيف ، فان حقائق مافى القلوب ومراتبها عند الله مما استأثر الله به فلا يعلم ذلك إلا بخبر الصادق . . . ومنهم من يقول قد يعلم ذلك بالاستدلال ، وأهل السنة يقولون إن كلا من الطريقين إذا أُعطى حقه من السلوك دل على أن كلا من الثلاثة أكملُ من علىّ . . . أما الطريق التوقيفى فالنص والإجماع[1]] ، والاجماع على أفضلية أبى بكر وعمر [اتفقت عليه الأمة] سواكم ، والتوقيف فقد مرّ عدة نصوص بذلك ، / وفى الصحيحين عن ابن عمر — الذى هو أصدقُ من برأ الله فى زمانه — أنه قال : كنا نقول ورسولُ الله ﷺ حىّ « أفضل الأمة بعد النبى ﷺ أبو بكر ثم عمر » وفى لفظ : ثم يبلغ ذلك النبىَّ ﷺ فلا ينكره . وأما عثمان فقال جماعة من العلماء : كان عثمانُ أعلمَ بالقرآن من علىّ ، وعلىٌّ أعلم بالسنة . وعثمانُ أعظم جهاداً بماله ، وعلىٌّ أعظم جهادا بنفسه . وعثمان أزهد فى الرياسة ، وعلىٌّ أزهد فى المال . وسيرةُ عثمان أرجح وهو أسنُّ من علىّ ببضع وعشرين سنة ، وأجمعت الصحابة على تقديمه على علىّ ، فثبت أنه أفضل . قالوا : علىّ أفضل لقرابته ، قلنا : حمزة من أكبر السابقين ، وهو أقرب نسبا ، وروى أنه سيد الشهداء فيكون أفضل . قالوا فى عثمان : فعلَ وفعلَ وولَّى أقاربه وأسرف فى العطاء ، قلنا : اجتهاد عثمان فى ذلك أقربُ الى المصلحة ، فان الأموال أخفُّ خطراً من الدماء[2] فلهذا كانت خلافته هادئة ساكنة ، كثيرة الجهاد والفتوحات الكبار ، كثيرة الفىء ، ولكنها لاتقارب خلافة من قبله[3] . والذين خرجوا عليه فسّقوه والذين خرجوا على علىّ كفّروه ، ولا خير فى الطائفتين

٢٨٦

---

(١) عن الاصل ٤ : ٢٠٢

(٢) وعثمان كان يعطى أقاربه من ماله ، انظر ص ٣٧٠

(٣) خير ما تقرأه لسيرة عثمان ، وما افتراه البغاة عليه ، والقول الفصل فى ذلك ، كتاب (العواصم من القواصم) وتعليقنا عليه من ص ٥٣ الى ص ١٤٢ وفيه تحقيقات صححت الدسائس التى دستها أيدى المجرمين فى تاريخ المسلمين

الفصل الرابع

فى إمامة باقى الاثنى عشر

قال[١] « لنا فى ذلك طرق : أحدها النص ، وقد توارثته الشيعة فى البلاد خلفا عن سلف عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال للحسين : هذا إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمة تسعة قائمهم اسمه كاسمى وكنيته كنيتى يملأ الأرض عدلا وقسطا كما ملئت جوراً وظلما » . والجواب : هذا أولا كذب على الشيعة ، فان هذا لم تقله إلا شرذمة من الشيعة ، وأكثرهم يكذّب به مثلنا ، [والزيدية بأسرها تكذّب هذا ، وهم أعقل الشيعة وأعلمهم وخيارهم[٢]] ، والاسماعيلية يكذّبون به . والشيعة نحوٌ من سبعين فرقة[٣] . وإنما هذا من اختلاق المتأخرين ، وُضع لما مات الحسن بن على العسكرى[٤] وتُكلم بغيبة ابنه محمد بعد موت الرسول صلى الله عليه وسلم بمائتين وخمسين سنة . وعلماء السنّة ونقلة الآثار الذين هم أضعاف أضعاف الشيعة يعلمون أن هذا كذب على الرسول قطعا ، و يباهلون على ذلك . ثم [من شرط التواتر حصول من يقع به العلم من الطرفين والوسط . و[٢]] قبل موت الحسن العسكرى لم يكن أحد يقول بامامة المنتظر ، و إنما كان المدّعون يدّعون النص على علىّ أو على ناس بعده ، أما دعوى النص على الاثنى عشر وهذا الخلف فى الحجة المعدوم آخرهم فهذا لا نعرف أحداً قاله متقدّما ولا نقله ناقل / فأين دعواك التواتر ؟ بل المتواتر ما جاء فى فضائل أبى بكر وعمر وعثمان وعلى . وقيل إن أول ما ظهرت الشيعة الإمامية المدعية النص

287

---

(١) أى الرافضى المردود عليه (٢) عن الاصل ٤ : ٢٠٩

(٣) صنفت الكتب الكثيرة فى التعريف بها ، ومن أفضل كتب أهل السنة فى ذلك (مقالات الاسلاميين) للامام أبى الحسن الاشعرى (٢٦٠ - ٣٣٤) ، ومن أقدم كتب الشيعة فى ذلك كتاب (فرق الشيعة) للحسن بن موسى النوبختى المتوفى سنة ٣١٠

(٤) انظر ص ٩٧ لموقف غلاة الشيعة يوم مات الحسن العسكرى بلا وارث

فى أواخر أيام الخلفاء الراشدين افترى ذلك عبد الله بن سبأ وطائفته [١] . والذى علمناه من حال أهل البيت علما لا ريب فيه أنهم لم يكونوا يدَّعون أنهم منصوص عليهم كجعفر الصادق وأبيه وجده زين العابدين على بن الحسين وأبيه . وأخرجا فى الصحيحين عن جابر ابن سمرة سمع النبى ﷺ يقول « لا يزال أمر الناس ماضيا عزيزا ما وليهم اثنا عشر رجلا — ثم تكلم بكلمة خفيت علىَّ فسألت أبى عنها فقال : — كلهم من قريش » فلا يجوز أن يراد اثنا عشر الرافضة ، فان عند الرافضة أنه لم يقم أمر الأمة فى مدة أحد من هؤلاء ، بل ما زال أمر الأمة فاسداً يتغلب عليه الظالمون بل الكافرون ، وأهل الحق أذل من اليهود . وأيضا فعندهم أن ولاية المنتظر دائمة الى آخر الدهر

قال « وعن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : يخرج فى آخر الزمان رجل من ولدى اسمه كاسمى كنيته كنيتى يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ، فذلك هو المهدى » . فنقول :

---

(١) التحقيق فى تخرصات الشيعة حول النص على أئمتهم يتشعب الى ثلاث شعب : أولاها النص على إمامة على أو ولايته ، وقد اشبعها شيخ الاسلام بحثا فى هذا الكتاب ونقضها من أسسها فلم يدع مقالا لقائل ، أما نص علىّ على ابنه الحسن فقد تقدم تكذيبه فى هامش ص ٤٨٩ . والشعبة الثانية من أكذوبة النص دعوى الوصاية ، وهذه قد اعترف علامتهم الكشى بأن مخترعها عبد الله بن سبأ . وسجلنا عليهم هذا الاعتراف فى ص ٣٠٧ و ٤٣٩ . والشعبة الثالثة أكذوبة أن الامامة معهود بها الى أشخاص بأعيانهم ، ومخترع هذه الاسطورة شيطان الطاق الرافضى ، فقد نقل المامقانى فى تنقيح المقال (١ : ٤٧٠) ما رواه الكشى عن شيطان الطاق أنه قال : كنت عند أبى عبد الله (يعنى جعفرا الصادق) فدخل زيد بن على (الامام الذى يرجع اليه مذهب الزيدية فى اليمن ، وهو عم جعفر الصادق) فقال لى زيد : يا محمد بن على ، أنت الذى تزعم أن فى آل محمد إماما مفترض الطاعة معروفا بعينه ؟ قال : قلت نعم أبوك أحدهم . قال : ويحك ، وما يمنعه أن يقول لى ؟ فوالله لقد كان يؤتى بالطعام الحار فيقعدنى على فخذه ويتناول البضعة فيبردها ثم يلقمنيها ، أفتراه يشفق علىَّ من حر الطعام ولا يشفق على من حر النار ؟ قال : قلت كره أن يقول لك فتكفر فيجب عليك من الله الوعيد . وكنت نقلت هذا الخبر فى مجلة (الفتح) فى شعبان سنة ١٣٦٦ واستبعدت يومئذ أن تبلغ الجرأة بشيطان الطاق الى حد أن يتجاهر بهذه الاكذوبة فى مجلس الامامين زيد وجعفر وقلت : أظنه كذب هذه القصة فيما بعد واخترعها ليدعو بها الى هذه العقيدة الباطلة

الأحاديث التى تحتج بها على خروج المهدى صحيحة رواها أحمد وأبو داود والترمذى ، منها حديث ابن مسعود مرفوعا « لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج رجل من أهل بيتى يواطىء اسمه اسمى واسم أبيه اسم أبى يملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت جوراً وظلما » . وأخرجه أبو داود والترمذى من حديث أم سلمة وفيه « المهدى من عترتى من ولد فاطمة » . ورواه أبو داود من طريق أبى سعيد وفيه « يملك الأرض سبع سنين » . وعن علىّ أنه نظر الى الحَسَن فقال : سيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم يشبهه فى الخلق ولا يشبهه فى الخلق يملأ الأرض قسطا . فأما حديث « لا مهدى إلا عيسى ابن مريم » فضعيف ، فلا يعارض هذه الأحاديث ، وفيها — كما ترى — أن اسمه محمد ابن عبد الله ، فهو ردٌّ على من يزعم أنه المنتظر محمد بن الحسن . ثم هو من ولد الحسن ، لا من ولد الحسين[1] . وادعت الباطنية أنه هو الذى بنى المهدية[2] ، وإنما هو دعىّ ، وهو من ولد ميمون القداح[3] فادعوا أن ميمونا هذا هو ابن محمد بن اسماعيل بن جعفر الذى تنتمى اليه الاسماعيلية ، وهم كفار ركبوا مذهبهم من مجوسية وفلسفة وصابئة .

٢٨٨ صنف جماعة فى مخازيهم : كابن الباقلانى / والقاضى عبد الجبار والغزالى . وهذا محمد بن عبد الله بن تومرت البربرى عمل له نسبا الى الحسن بن على وتلقب بالمهدى وادعى العصمة . وابن المنصور محمد بن عبد الله لقب بالمهدى للحديث

قال « قد بينا أنه يجب فى كل زمان إمام معصوم ، ولا معصوم غير هؤلاء إجماعا » . الجواب : منع المقدمة الأولى كما مر . ثم لا إجماع فى غيرهم . ثم نقول بالموجب : فهذا المعصوم الذى تدعونه فى وقتنا هذا وله من أربعمائة وستين سنة وما ظهر له أثر ، بل آحاد الولاة وقضاة البر أكثر تأثيرا منه ، فاى منفعة للوجود بمثل هذا لو كان موجودا ، كيف وهو معدوم ؟ فأى لطف حصل لكم به ، وأى مصلحة نالت الأمم قديما وحديثا به ؟ فما زال مفقودا عندكم ومعدوما عندنا ولا حصل به نفع أصلا

---

(١) انظر ص ١٧٥ (٢) فى شمال افريقية (٣) انظر مجلة الازهر م ٢٥ ص ٦١٣

الفصل الخامس

[تخرصات الشيعة فى إمامة الصدّيق والفاروق وذى النورين]

قال « ان من تقدمه لم يكن إماما لوجوه » . قلنا : بل كانوا أئمة صالحين للإمامة ، فتح الله بهم البلاد والأقاليم ، وكانوا خلفاء راشدين وما خالف فى هذا مسلم سواكم معشر الرافضة ، وكانوا أحقَّ بها وأهلها ، نقطع بذلك ولا يمكن أن يُعارَض لا بدليل ظنى ولا قطعى . أما القطعيات فلا يتناقض موجبها ومقتضاها ، وأما الظنيات فلا تُعارِض قطعيا . [وجملة ذلك أن كل ما يورده القادح فلا يخلو عن أمرين : إما نقل لا نعلم صحته ، أو لا نعلم دلالته على بطلان إمامتهم . وأى المقدمتين لم يكن معلوما لم يصلح لمعارضة ما علم قطعا[1]] . واذا نفينا [الاعتراض على] إمامتهم بالقطع لم يلزمنا الجواب على الشبهة المفصَّلة ، فان بينا وجه فساد الشبهة كان زيادة علم وتأييدا للحق فى النظر والمناظرة

قال « فمنها قول أبى بكر : ان لى شيطانا يعترينى ، فان استقمتُ فأعينونى وإن زغتُ فقوّمونى . ومن شأن الإمام تكميل الرعية ، فكيف يطلب منهم الكمال[2] ؟ » قلنا : المأثور أنه قال : أن لى شيطانا يعترينى — يعنى الغضب — فاذا اعترانى فاجتنبونى لا أؤثر فى أبشاركم . وقال : أطيعونى ما أطعت الله ، فاذا عصيتُ فلا طاعة لى عليكم . وهذا القول من أفضل ما مُدح به ، يخاف عند الغضب أن يعتدى على أحد . وفى الصحيح أن النبى ﷺ قال « لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان » فأمر الحاكم باجتناب الحكم حال الغضب ، والغضب يعترى بنى آدم كلهم ، حتى قال سيد ولد آدم « إنما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر » متفق عليه . ولمسلم أن رجلين دخلا على رسول الله ﷺ فأغضباه ، فلعنهما وسبَّهما ، / وذكر الحديث ، فمن عصى أبا بكر وأحرجه جاز له تأديبه ، ٢٨٩

---

(١) عن الأصل ٤ : ٢١٣ (٢) هذا تكرير لما كان يثرثر به فى ص ٣٣٦

كما أن من عصى عليا فأغضبه جاز له تأديبه . وفى الصحيح عن ابن مسعود عن النبى ﷺ قال « ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن . قالوا : وأنت يا رسول الله ؟ قال : وأنا ، إلاّ أن الله أعاننى عليه فأسلمُ ، فلا يأمرنى إلا بخير » . وفى الصحيح عن عائشة رضى الله عنها عن النبى ﷺ بنحوه . وقوله[1] « فان زغت فقوّمونى » من كمال عدله وتقواه وإنصافه . وقولك « ومن شأن الإمام تكميل الرعية ، فكيف يطلب منهم التكميل ؟ » قلنا : لا نسلّم ، لا يكملهم ولا يكملونه ، بل يتعاونون على البر والتقوى ، وانما التكميل من الله الغنى بنفسه الذى لا يحتاج الى أحد . وقد كان الرسول يشاور أصحابه ويعمل برأيهم

وقال « ومنها قول عمر : كانت بيعة أبى بكر فلتة وقى اللهُ شرّها ، فمن عاد الى مثلها فاقتلوه . وهذا يوجب الطعن[2] » . قلنا : إنما لفظ عمر الذى فى الصحيحين[3] : بلغنى أن قائلا منكم يقول لو قد مات عمر بايعت فلانا . فلا يغترّنّ امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبى بكر فلتة فتمّت ، ألا وانها كانت كذلك ، ولكن وقى الله شرّها ، وليس منكم من تقطع [اليه[4]] الأعناق مثل أبى بكر

فصل . قال « وقوله تعالى (البقرة ١٢٤) : ﴿ لا ينال عهدىَ الظالمين ﴾ أخبر تعالى أن عهد الإمامة لا يصل إلى الظالم ، والظالم كافر لقوله تعالى (البقرة ٢٥٤) : ﴿ والكافرون هم الظالمون ﴾ ولا شكّ أن الثلاثة كانوا كفاراً يعبدون الأصنام الى أن ظهر النبى ﷺ » . والجواب — أيها الرويفضى المفترّ — من وجوه : أحدها أن الكفر الذى يعقبه الإيمان لم يبق على صاحبه منه ذم ، فان الاسلام يجبُّ ما قبله ، وهذا معلوم

---

(١) أى قول سيدنا الصديق الأعظم سلام الله عليه

(٢) هذا تكرير لما سبق له الهذيان به فى ص ٣٣٨

(٣) وقد قاله فى خطبته عندما عاد من الحج

(٤) عن الاصل ٤ : ٢١٦

بالاضطرار من الدين ، وليس كل من وُلد على الاسلام بأفضل ممن أسلم بنفسه ، وإلا لزم أن يكون أفضلَ من الصحابة ؛ وقد ثبت أن خير الناس القرنُ الأول الذين بعث فيهم الرسول ، وسائرهم أسلموا بعد الكفر وهم أفضل بلا شك ممنَ ولد على الاسلام ، ولهذا قال الأكثرون : يجوز على الله أن يبعث نبيا ممن آمن بالأنبياء ، قال تعالى (العنكبوت ٢٦) ﴿ فآمن له لوط ﴾ ، وقد قال شعيب (الأعراف ٨٩) : ﴿ قد افترينا على الله كذباً إن عدنا فى ملتكم بعد إذ نجانا الله منها ﴾ . ثم انه إذ نُبِّئَ رسول الله ﷺ / لم يكن أحد من قريش مؤمنا لا كبير ولا صغير . و إذا قيل عن رجالهم انهم يعبدون الاصنام فصبيانهم [كذلك ، علىّ وغيره[1]] . فان قيل : كفر الصبىّ لا يضره ، قيل : ولا إيمان الصبى مثل إيمان الرجل ، فالرجل يثبت له حكم الايمان بعد الكفر وهو بالغ ، والصبي يثبت له حكم الكفر والايمان وهو دون البلوغ ، والطفل بين أبويه الكافرين يجرى عليه حكم الكفر فى الدنيا بالإجماع ، فاذا أسلم قبل البلوغ فهل يجرى عليه حكم الاسلام قبل البلوغ ؟ على قولين للعلماء . بخلاف البالغ فانه يصير مسلما إذا أسلم بالاجماع . ثم لا يمكن الجزم بأن عليا ما سجد لصنم ، وكذا الزبير فانه أسلم وهو مراهق . فمن أسلم بعد كفره واتقى وآمن لم يجز أن يسمى ظالما . فقوله تعالى ﴿ لا ينال عهدى الظالمين ﴾ أى ينال العادل دون الظالم فاذا قُدِّر أن شخصا كان ظالما ثم تاب وصار عادلا تناوله العهد وصار ممدوحا بآيات المدح لقوله (الانفطار ١٣ والمطففين ٢٢) : ﴿ إن الأبرار لفى نعيم ﴾ ، (الدخان ٥١) : ﴿ إن المتقين فى مقام أمين ﴾ . فمن قال : المسلم بعد إيمانه كافر فهو كافر باجماع الأمة

قال : « ومن ذلك قول أبى بكر : أقيلونى فلستُ بخيركم ، ولو كان إماما لم يجز له طلب الاقالة[2] » . قلنا : أين صحة هذا ؟ و إلا فما كل منقول صحيح . فان صح هذا عنه لم يجز معارضته بقولك « لا يجوز له طلب الإقالة » إذ ذلك مجرد دعوى

٢٩٠

---

(١) عن الاصل ٤ : ٢١٨

(٢) وهذا من الرافضى المردود عليه استجرار لما كان يمضغه فى ص ٣٣٧

قال « وقال عند موته : ليتنى كنتُ سألتُ رسول الله ﷺ : هل للأنصار فى هذا الأمر حق [١] ؟ وهذا يدل على شكه فى صحة بيعة نفسه ، مع أنه الذى دفع الانصار يوم السقيفة » قلنا : [أما قول النبى ﷺ « الأئمة من قريش » فهو حق . و [٢]] من الذى يقول إن الصديق شك فى هذا وفى صحة إمامته ؟ ولكن ما نقلته كذبٌ عليه ، فان المسألة [٣] عنده وعند الصحابة واضحة ظاهرة . وإن قُدِّر أنه قاله ففيه فضيلة له ، لأنه لم يكن يعرف أن الأئمة من قريش فاجتهد فوافق اجتهاده النص . وفيه أنه ليس عنده نصّ من الرسول ﷺ بعلىّ

قال « وقال عند موته : ليتنى كنت تركت بيت فاطمة لم أكشفه ، وليتنى فى سقيفة بنى ساعدة كنت ضربت على يد أحد الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير [٤] . وهذا يدل على إقدامه على بيت فاطمة عند اجتماع على والزبير وغيرهما ، ويدل على أنه كان يرى / الفضل لغيره » . قلنا : لا يقبل القدح [إلا] اذا ثبت النقل . ونحن نعلم يقينا أن أبا بكر لم يُقدِم على علىّ والزبير بشىء من الأذى ، بل ولا على سعد [بن عبادة] الذى مات ولم يبايعه . وغاية ما يقال انه كبس البيت لينظر هل فيه شىء من مال الله الذى أمر بقسمته ، ثم رأى أنه لو تركه لهم جاز . والجهلة يقولون إن الصحابة هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنها حتى طرحت ، أفيسوغ فى عقل عاقل أن صفوة الأمة يفعلون هذا بابنة نبيهم لا لأمر ، فلعن الله من وضع هذا ومن افتعل الرفض

٢٩١

قال « وقال عليه الصلاة والسلام : جهزوا جيش أسامة ، وكرر ذلك ، وكان فيهم أبو بكر وعمر [٤] ، ولم ينفذ عليا لأنه أراد منعهم من التوثب على الخلافة بعده ، فلم يقبلوا منه » . قلنا : أين صحة هذا ؟ فمن احتج بالمنقول لا يسوغ له إلا بعد العلم بصحته ، كيف

---

(١) وهذا أيضا من ثرثرته المعادة . وسبق الجواب عليه فى ص ٣٣٨

(٢) عن الاصل ٤ : ٢١٩ (٣) أى كون الامامة فى قريش

(٤) أعاد هنا ما كرره من قبل فى ص ٣٣٩

وهذا كذب ، لم يكن أبو بكر فى جيش أسامة أصلا ، بل قيل انه كان فيهم عمر رضى الله عنه . وقد تواتر عن النبى ﷺ أنه استخلف أبا بكر على الصلاة حتى مات ، وصلى أبو بكر بهم الصبح يوم توفى ، وقد كشف ﷺ سجف الحجرة فرآهم خلف أبى بكر فسُرَّ بذلك ، فكيف يمكن مع هذا أن يكون من جيش أسامة الذين شرعوا فى الرحيل ؟ ولو أراد النبى ﷺ تولية علىّ لكان هؤلاء أعجز من أن يدفعوا أمره ، ولكان جماهير الأمة أطوع لله ولرسوله من أن يدعوا أحداً يتوثب على من نصَّ الرسول لهم عليه . ثم لو كان أراد توليته لكان أَمَرَهُ بالصلاة بالمسلمين أيام مرضه ، ولما كان يَدَعُ أبا بكر يصلى به

قال « ولم يولِّ أبا بكر عملا ، وولَّى عليه[1] » . قلنا : وأىُّ ولاية فوق ولاية الصلاة والحج والزكاة ؟ وقد ولَّى جماعة دون أبى بكر بكثير ، مثل عمرو بن العاص والوليد ابن عقبة وأبى سفيان بن حرب . وعدم ولايته لا يدل على نقصه . ولأنه كان وزيره وكان لا يستغنى عنه فى مهمات الأمور ، ويليه عمر

قال « وأنفذه رسول الله ﷺ لأداء سورة براءة ، ثم أنفذ عليا وأمره بردّه وأن يتولى هو ذلك . ومن لا يصلح لأداء سورة كيف يصلح للخلافة ؟[2] » . الجواب : إن هذا افتراء محض ، وردٌّ للتواتر ، فان الرسول استعمل أبا بكر على الحج [سنة تسع[3]] فما ردَّه ولا رجع ، بل هو الذى حج بالناس فكان على من جملة رعيته إذ ذاك : يصلى خلفه ، ويسير بسيره ، / فالعلم بهذا لم يختلف فيه اثنان ، فكيف تقول إنه أمر بردّه ؟ ولكنْ أردفه بعلىّ لينبذ الى المشركين عهدهم ، لأن عادتهم كانت جارية أن لا يعقد العهود ولا يحلها إلا المطاع — أو رجل من أهل بيته — فبعث عليا

٢٩٢

(١) وهذا تكرير لهذيانه السابق فى ص ٣٤٠ وانظر ص ٤٩٧

(٢) وهذا أيضا تكرير لما سبق الكلام عليه فى ص ٣١١ - ٣١٢

(٣) عن الاصل ٤ : ٢٢١

ببراءة [١] . فيالله إذا كنت تجهل مثل هذا من أحوال الرسول وأيامه وسيرته ، فإيشْ عندك من العلم ؟ وكان السكوت أولى بك و بأشباهك ، أفاملك [٢] أن أعمى الله قلبك إذ خبثت سريرتك ، فلا تبرز بفائدة ولا تأتى بخير ، ولـكنك معرق فى الرفض ، فلله الحمد على العافية

ثم تقول « والإمامة متضمنة لأداء جميع الأحكام الى الأمة » . سبل الاحكام كلها تلقتها الأمة عن نبيها لا تحتاج فيها الى الإمام ، و إنما الإمام منفذٌ لما شرعه الرسول . والصدِّيق كان عالما بعامة ذلك ، وإذا خفى عليه الشىء اليسير سأل الصحابة عنه ، كما سأل عن ميراث الجدَّة فأخبر أن نبى الله أعطاها السدس . وما عُرف له قول خالف نصا ، وقد عُرف لعمر وعثمان من ذلك أشياء ، وعُرف لعلى أكثر مما عُرف لهما ، كقوله : إن الحامل المتوفى عنها تعتدُّ أبْعَدَ الأجلين [٣] وحديث سُبيعة فى الصحيحين بأنها تحلّ إذا وضعت .

---

(١) والحكمة أخرى ، وهى أن سورة براءة تتضمن الثناء الإلهى الكريم على صدّيق رسوله ورفيقه فى الغار ، فكان من المناسب أن يكون إعلان هذا الثناء الالهى على الحجيج الأكبر فى أيام الموسم بلسان على بن أبى طالب لتشرَق بذلك حلوق أعداء الله جميعا الى يوم القيامة . وهم كلما تأملوا فى ذلك وما يترتب عليه من انهيار دينهم المصنوع يعتريهم الذهول ، فمن قدمائهم عدو الله شيطان الطاق طار عقله فقال : ان الله لم يقل قط ﴿ ثانى اثنين اذ هما فى الغار ﴾ كما رواه عنه الجاحظ فيما سمعه من شيخه ابراهيم النظام وبشر بن خالد (انظر الفصل لابن حزم ٤ : ١٨١) . ومن آخرهم طاغوت الكاظمية فقد صوابه فزعم أن قول الله تعالى فى سورة براءة ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ لا يتناول أبا بكر وعمر لأنها خاصة بمن محضوا الايمان (انظر كتابه أحياء الشريعة فى كتب الشيعة ص ٦٣ - ٦٤) . وأنت ترى من ذلك أن إرسال على بسورة براءة الى الحج وفيها الثناء على أبى بكر جعل النبى ﷺ وأبا بكر وعليا فى صف ، وجعل مبغضى أبى بكر وأعداء الصحابة فى صف آخر يخالف ذلك الصف فى الدنيا ويوم الدين . وقديما قالوا : المرء حيث يجعل نفسه . ونحن لا حيلة لنا فيمن أراد لنفسه أن يكون - بأباطيله وبفساد سريرته - حصب جهنم

(٢) لعل فى هذه الكلمة تحريفا ، والجملة كلها من كلام الذهبى ، وليست فى الاصل

(٣) انظر لهذا ولحديث سبيعة ما تقدم فى ص ٢٠٢

وقد جمع الشافعيُّ رحمه الله تعالى كتابا فى خلاف على وابن مسعود [وجمع بعده محمد بن نصر المروزى أكثر من ذلك ، فانه كان إذا ناظره الكوفيون يحتج بالنصوص ، فيقولون نحن أخذنا بقول على وابن مسعود ، فجمع لهم أشياء كثيرة من قول على وابن مسعود تركوه أو تركه الناس ، يقول : إذا جاز لكم خلافهما فى تلك المسائل لقيام الحجة على خلافهما ، فكذلك فى سائر المسائل . ولا يُعرف لأبى بكر مثل هذا [1]] . ثم القرآن بلَّغه كل أحد عن الرسول صلى الله عليه وسلم فيمتنع أن يقال لم يصلح أبو بكر لتبليغه ، ولا يجوز أن يقال إن تبليغ القرآن يختص بعلى ، فان القرآن لا يثبت بخبر الواحد

قال « ومن ذلك قول عمر : إن محمدا لم يمت ، وهو يدل على قلة علمه . وأمر برجم حامل فنهاه على ، فقال : لولا على لهلك عمر » . قلنا قد أوردنا لك نصوصا عدة فى مكانة عمر من العلم ، فكان أعلم الناس بعد الصدّيق . وأما كونه ظن أن الرسول لم يمت فهذا كان ساعة ، ثم تبين له موته . وعلىّ قد ظن أشياء ثم ظهرت له بخلاف ذلك ، ولم يُقدح بمثل هذا فى إمامتهما . وأما الحامل فلم يدر أنها حاملة فنبهه علىّ ، وقد نزل الكتاب بموافقة عمر فى مواضع ، وقال عليه السلام « لو كان بعدى نبى لكان عمر » ولما وُضع على سريره أثنى عليه على وأحبَّ أن يلقى الله بمثل صحيفة عمر

٢٩٣ قال « وابتدع التراويح مع / أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : يا أيها الناس إن الصلاة بالليل فى رمضان جماعة بدعة ، وصلاة الضحى بدعة ، فلا تجمعوا فى رمضان ليلا ولا تصلوا الضحى ، وخرج عمر ليلا فرأى المصابيح فى المساجد فقال : ما هذا ؟ فقيل : انهم اجتمعوا لصلاة التطوُّع . فقال : بدعة ، ونعمت البدعة هى » . فيقال : ما رؤى فى الطوائف أجرأ من هذه الطائفة على الكذب ، حتى على نبيها ، بوقاحة مفرطة مع فرط الجهل . فأين إسناد هذا ، وأين صحته ، وأنَّى له صحة وهو للكذب الإكسير الذى يعمل منه الكذب . لم يروه عالم . وأدنى العلماء يعلمون أنه موضوع ولا له إسناد . فقد ثبت أن الناس كانوا

(١) عن الاصل ٤ : ٢٢٢

يصلون جماعة بالليل فى رمضان على عهد نبيهم ، وثبت أنه صلى بالمسلمين ليلتين أو ثلاثا فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهـله ، فلم يخرج اليهم خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا . متفق عليه من حديث عائشة . وخرج البخارى من حديث عبد الرحمن بن عبد [القارىّ[1]] قال : خرجت مع عمر ليلة فى رمضان الى المسجد فاذا الناس أوزاع متفرّقون يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته رهط . فقال عمر : انى لأرى لو جمعتُ هؤلاء على قارئ واحد لـكان أمثلَ . ثم عزم فجمعهم على أُبَىّ بن كعب . ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم ، فقال : نعمت البدعة هذه ، والتى تنامون عنها أفضل من التى تقومون . يريد بذلك آخر الليل . وهذا الاجتماع لم يكن ، فسماه بدعة وما هو بالبدعة الشرعية التى هى ضلالة ، إذ هى ما فُعل بلا دليل شرعى . ولو كان قيام رمضان جماعة قبيحا لأبطله أمير المؤمنين على وهو بالـكوفة ، بل روى عنه أنه قال : نوَّر اللهُ على عمر قبره كما نوَّر علينا مساجدنا . وعن أبى عبد الرحمن السلمى أن عليا دعا القراء فى رمضان فأمر منهم رجلا يصلى بالناس عشرين ركعة . قال : وكان على يوتر بهم . وعن عرفجة الثقفى قال : كان على بن أبى طالب يأمر بقيام رمضان ، ويجعل للرجال إماما وللنساء إماما ، فـكنتُ أنا إمامَ النساء . رواهما البيهقى فى سننه . وأما الضحى فرغَّب فيها الرسول ﷺ ، كما صحَّ عنه فى أحاديث

٣٩٤ / قال : وفعل عثمانُ أمورا لا تجوز ، حتى أنـكر عليه المسلمون كافة ، واجتمعوا على قتله[2] » . قلنا : وهذا من جهلك وافترائك ، فان الناس بايعوا عثمان وما اختلف فى

---

(١) عن الاصل ٤ : ٢٢٤

(٢) أى أن قتلة عثمان الذين كان علىّ يلعنهم هم « المسلمون كافة » ! وأما الحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وسائر أبناء الصحابة الذين كانوا على باب عثمان للدفاع عنه وآباءهم وسائر المهاجرين والانصار خارجون من مدلول « المسلمين كافة » ، بل علىّ أيضا خارج من مدلول « المسلمين » ، لأن هؤلاء الفجرة مهما بلغت بهم القحة لن يجرءوا على ادعاء أن عليا كان من قتلة عثمان

بيعته اثنان ولا تخلف عنها أحد كما تخلف شطر الناس عن بيعة غيره . فمن الذى اجتمع على قتل عثمان ؟ هل هم إلا طائفة من أولى الشر والظلم ؟ ولا دخل فى قتله أحد من السابقين . بل الذين قاتلوا عليا وأنكروا عليه أضعاف أولئك ، وكفّره ألوف من عسكره وخرجوا عليه [1] . وقتل فى الآخر كما قتل ابن عمته عثمان ، قاتل الله من قتلهما

الفصل السادس

فى الحجج على إمامة أبى بكر

قال « احتجوا بالاجماع . والجواب منعه ، فان جماعة من بنى هاشم لم يوافقوا على ذلك ، وجماعة كسلمان وأبى ذر والمقداد وعمار وحذيفة وسعد بن عبادة وزيد بن أرقم وأسامة وخالد بن سعيد بن العاص ، حتى أن أباه أنكر ذلك وقال : من استخلف الناسُ ؟ قالوا : ابنك . قال : وما فعل المستضعفان ؟ إشارة الى علىّ والعباس ، قالوا : اشتغلوا بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورأوا أن ابنك أكبر منه . وبنو حنيفة كافة ولم يحملوا الزكاة اليه حتى سماهم أهلَ الردّة وقتلهم وسباهم ، فأنكر عليه عمر وردَّ السبايا أيام خلافته » .

قلنا : من له أدنى خبرة وسمعَ هذا جزم بأن قائله أجهل الناس أو من أجرأ الناس على البهتان . فالرافضة ذوو جهل وعمى ، فمن حدَّثهم بما يوافق أهواءهم صدَّقوه ولو كان الدجال ومن أورد عليهم بمخالفة أهوائهم كذَّبوه ولو كان صدّيقا . وإن اعتقدوا صدقه قالوا : نعم وقالوا لاخوانهم : إنما نقول هذا الذى نقوله مداراة وتقية للنواصب . فكيف يرجى فلاح من هذا حاله ، أم كيف نؤمل عافية من هذا مرضه ؟ فلهم أوفر نصيب من قوله تعالى (العنكبوت ٦٨) : ﴿ ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذَّب بالحقّ لما جاءه ﴾

---

(١) ومنهم جماعة ممن اشتركوا فى قتل عثمان . ولذلك قال على لما ضربه ابن ملجم « قتلت يوم قتل الثور الابيض »

ولنا إن شاء الله أوفى حظ من التمثُّل بقوله (الزمر ٣٣) : ﴿ والذى جاء بالصدق وصدَّق به أولئك هم المتقون ﴾ أفَسُمع قط بمثل هذا فقد علم كل عالم كُفرَ بنى حنيفة أتباع مسيلمة وارتدادهم ، وهذا يعدُّهم من أهل الإجماع . وإنما قتلهم وسباهم لامتناعهم عن بيعته ولأنهم لم يحملوا الزكاة إليه . فنعوذ بالله من البهتان ، ونقل الهذيان ، وتضييع الزمان ، فى الرد على هذا الذى هو غير إنسان

٢٩٥ / إذا محاسِنىَ اللائى أُدِلُّ بها   كانت ذنوبا ، فقل لى كيف أعتذرُ ؟

ومِن أعظم مناقب الصديق قتلُ هؤلاء الأرجاس وسبيهم ، وما قاتلهم على منع زكاة بل على إيمانهم بمسيلمة وكانوا نحو مائة ألف[1] . والحنفية سُرِّيةُ علىّ — أمّ محمد بن الحنفية — من سبيهم[2] ، فأما الذين قاتلهم على منع الزكاة فطوائف من العرب غير بنى حنيفة استباحوا ترك الزكاة بالكلية فقاتلهم . وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهما إذا قال قوم نحن نزكى ولا ندفعها إلى الإمام لم يجز قتالهم . فهــلاّ عددتَ يا . . . فى المتخلفين عن بيعة أبى بكر اليهود والبربر وكسرى وقيصر ، فأمر بنى حنيفة قد خلص الى العذارى فى الخدور وأنت لا تعى . وكتاب الردة لسيف بن عمر مشهور ، والردَّة للواقدى

ثم قولك « إن عمر أنـكر قتال أهل الردة وردَّ عليهم » من البهتان ، وإنما توقف مع الصديق فى قتال مانعى الزكاة فناظره فرجع عمر الى قوله . وأما الذين سميتهم وأنهم تخلفوا عن بيعة الصديق فـكذبٌ عليهم ، ما تخلف إلا سعد بن عبادة ، ومبايعة هؤلاء لابى بكر ثم عمر أشهر من أن تنـكر . وأسامة ماسار بذلك الجيش حتى بايع الصديق ،

---

(١) تقدم دفاع الحلى فى ص ٢٧٠ - ٢٧٢ عن مسيلمة الـكذاب وأهل اليمامة والجواب عليه ، فارجع اليه إن شئت

(٢) وتسرى على بها اعتراف منه بشرعية حكم أبى بكر وحروبه ونتائجها (انظر رسالة مؤتمر النجف ص ٣١)

وكان خالد بن سعيد نائبا للنبى ﷺ ، فلما مات قال : لا أنوب لغيره ، وقد علم بالتواتر أنه ما تخلف عن بيعة الصديق سوى سعد . وأما على و بنو هاشم فلم يمت أحد منهم إلا وهو مبايع له ، لـكن قيل تأخرت بيعتهم ستة أشهر ، وقيل بايعوه ثانى يوم طوعا منهم [1] ثم الجميع أيضا بايعوا عمر سوى سعد ، ومات سعد فى خلافة عمر ، وكان قد رامها يوم السقيفة ولم يدر أن الخلافة فى قريش . وما ذكره عن أبى قحافة فباطل ، ولم يكن ابنه أسنَّ الصحابة ، كان أصغر من النبى ﷺ بقليل [2] . والعباس أكبر من النبى ﷺ بثلاث سنين . لـكن المأثور عن أبى قحافة أنه لما قبض نبيُّ الله ارتجت مكة فسمع أبو قحافة فقال : ما للناس ؟ قالوا : قبض رسول الله ﷺ . قال : أمرٌ جلل ، فمن ولى بعده ؟ قالوا : ابنك . قال : وهل رضيت بذلك بنو عبد مناف و بنو المغيرة ؟ قالوا : نعم . قال : لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع . وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : أرسلت فاطمة الى أبى بكر تسأل / ميراثها من أبيها رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقى من خمس خيبر ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال « لا نورث ما تركنا صدقة ، وإنما يأكل آل محمد من هذا المال » . وانى والله لا أغير شيئا من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التى كانت عليه فى عهده . ولست تاركا شيئا كان يعمل به إلا عملت به ، إنى أخشى إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ . فوجَدَتْ فاطمة على أبى بكر فلم تـكلمه حتى توفيت . وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر . فلما توفيت دفنها علىٌّ ليلا ولم يُؤْذِن بها أبا بكر . وكان لعلى من الناس وجهٌ حياة فاطمة ، فلما ماتت استنـكر علىٌّ وجوهَ الناس ، فالتمس مصالحـةَ أبى بكر و مبايعته ، ولم يكن بايع تلك الأشهر ، فأرسل الى أبى بكر أن ائتنا ، ولا تأتنا ومعك أحد — كراهية عمر — فقال عمر لأبى بكر : والله لا تدخل عليهم وحدك . فقال أبو بكر : ما عساهم أن يفعلوا بى ؟

٢٩٦

(١) ومع ذلك لم يتخلفوا عن الصلاة خلفه فى كل المواقيت

(٢) ولو أنهم ولوا أبا بكر لتقدمه فى السن لـكان أبوه أولى منه بالولاية لأنه أعلى منه سنا

والله لآتينهم . فدخل عليهم أبو بكر ، فتشهَّد عليّ ثم قال : إنّا قد عرفنا يا أبا بكر فضلك وما أعطاك الله ، ولم ننفس عليك خيرا ساقه الله اليك ، ولكنك استبددتَ بالأمر علينا ، وكنا نرى أن لنا فيه حقا لقرابتنا من رسول الله ﷺ . فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عينا أبى بكر . فلما تكلم أبو بكر قال : والذى نفسى بيده لقرابةُ رسول الله ﷺ أحبُّ إلىَّ أن أصلَ من قرابتى . وأما الذى شجرَ بينى وبينكم من هذه الأموال فانى لم آلُ فيها عن الحق ولم أترك أمرا رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيها إلا صنعته . فقال علىّ : موعدك العشية للبيعة . فلما صلى أبو بكر الظهر قام قائما على المنبر فتشهد وذكر شأن علىّ وتخلفه عن البيعة وعذره الذى اعتذر به . ثم استغفر . وتشهد علىّ فعظَّم حق أبى بكر ، وأنْ لم يحمله على الذى صنع نفاسة على أبى بكر ولا إنكارٌ عليه للذى فضله الله به ، ولكنا كنا نرى أن لنا فى الأمر نصيبا فاستبدَّ علينا به ، فوجدنا فى أنفسنا . فسُرَّ بذلك المسلمون وقالوا أصبت . وكان المسلمون الى على قريبا حين راجع الأمر بالمعروف

ولا ريب أن الاجماع المعتبر فى الإمامة لا يضرُّ فيه تخلف الواحد والاثنين ، ولو اعتبر ذلك لم تكن تنعقد إمامة (1) / بخلاف الاجماع على الأحكام العامة فهل يُعتدُّ بخلاف الواحد أو الاثنين ؟ فعن أحمد روايتان ، إحداهما لا يعتدُّ بخلافهما فيه ، وهو قول محمد بن جرير الطبرى وغيره . الثانى يعتد بخلاف الواحد والاثنين فى الأحكام . ثم الواحد

٢٩٧

---

(1) وشيعة جعفر الصادق انقسموا بعده فى الإمامة التى لا عمل لها : فتعلق بعضهم بابنه الاكبر اسماعيل ، وتعلق الآخرون بابنه الآخر موسى . فالذين أنكروا بيعة موسى خرقوا الاجماع بلا ريب وعددهم كبير يخرق به الاجماع ، فان كان الاجماع شرطا عند الامامية الموسويه أو عندهم وعند الاسماعيلية فتبعية الطائفتين للامامين اللذين لا عمل لهما باطلة حتما . أما إمامة أبى بكر فكاذب فاجر كل من زعم أنه شذ عنها غير سعد بن عبادة ، ومع ذلك فالمسلمون نظروا الى سعد بعين الشفقة ، ولم يقيموا لشذوذه وزنا ، وقافلة الاسلام ما برحت تسير من أمس الى اليوم وستظل سائرة الى يوم الدين ، وهى الموائل ، ومن شذ عنها فعلى نفسه يجنى

إذا خالف النص كان خلافه شاذا كخلاف سعيد بن المسيَّب فى أن المطلقة ثلاثا إذا نكحت زوجا غيره أبيحت للأول بمجرد العقد . وأيضا فلا يشترط فى صحة الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة والجمهور ، قال عليه السلام « عليكم بالجماعة فان يد الله على الجماعة » وقال « عليكم بالسواد الأعظم ، ومن شذَّ شذَّ فى النار »

ثم اجتماع الامة على بيعة أبى بكر أعظم من اجتماعهم على بيعة على ، فان ثلث الناس أو أرجح لم يبايعوه وقاتلوه ، وخلق من الكبار لم يقاتلوا معه واعتزلوا [فان جاز القدح فى الامامة بتخلف بعض الأمة عن البيعة ، كان القدح فى إمامة على أولى بكثير(١)]

فان قلتَ : إمامته ثبتت بالنص فلا يحتاج الى الاجماع . قلنا : قد مرَّت النصوص الدالة على تقديم أبى بكر تلويحا أو تصريحا ، مع أولويته و إجماعهم على بيعته وعلى تسميته خليفة رسول الله ﷺ

[و الكلام فى إمامة الصديق إما أن يكون فى وجودها ، و إما أن يكون فى استحقاقه لها . أما الأول فهو معلوم بالتواتر واتفاق الناس بأنه تولى الامر ، وقام مقام رسول الله ﷺ ، وخلفه فى أمته ، وأقام الحدود ، واستوفى الحقوق ، وقاتل الكفار والمرتدّين ، وولى الأعمال ، وقسم الأموال ، وفعل جميع ما يفعل الامام ، بل هو أول من باشر الامامة فى الأمة . وأما إن أريد بامامته كونه مستحقا لذلك ، فهذا عليه أدلة كثيرة غير الاجماع : فلا طريق يثبت بها كون علىّ مستحقا للامامة إلا وتلك الطريق يثبت بها أن أبا بكر مستحق للامامة وأنه أحق بالامامة من علىّ وغيره . وحينئذ فالاجماع لا يحتاج اليه لا فى الأولى ولا فى الثانية ، و إن كان الاجماع حاصلا(١)]

قال « و أيضا الاجماع ليس أصلا فى الدلالة ، بل لا بد له من مستند إما عقلى — وما فى العقل ما يدل على إمامته — و إما نقلى ، وعندهم أن رسول الله ﷺ مات عن غير وصية ولا نص على إمام ، فلو كان الإجماع متحققا لكان خطأ فتنتفى دلالته »

---

(١) عن الاصل ٤ : ٢٣٢

قلنا : إن أردت بقولك « الإجماع ليس أصلا فى الدلالة » أن أمير المجمعين لا تجب طاعته لنفسه ، وإنما تجب لكونه دليلا على أمر الله ورسوله فهذا صحيح ولكنه لا يضر ، فان أمر الرسول كذلك لا تجب طاعته لذاته بل لأن من أطاعه فقد أطاع الله ، ففى الحقيقة لا يُطاع أحد لذاته إلا الله (الاعراف ٥٤) : ﴿ له الخلق والأمر ﴾ (الانعام ٥٧) : ﴿ إنِ الحكمُ إلا لله ﴾ . وإن أردتَ أنه قد يكون موافقا للحق وقد يكون مخالفا ، فهذا قدحٌ فى كون الإجماع حجةً ، ودعوى أن الأمة تجتمع على الخطأ كما يقوله النَّظّامُ وبعضُ الرافضة خطأ . ونحن لا نحتاج فى إمامة الصدّيق الى هذا ، ولا نشترط لأحد فنقول ما من حكم بالإجماع إلا وقد دلَّ عليه النص ، والإجماع دليل على نص موجود ، والناس ٢٩٨ مختلفون / فى جواز الاجماع عن اجتهاد ، لكن لا يكون النص خافيا عن الكل . وخلافة الصدّيق من هذا الباب فانه ورد فيه نصوص تدل على أن خلافته حق وصواب ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإنما اختلفوا : هل العقد بنص خاص أو بالاجماع ؟ ومستند قولنا النص والاجماع متلازمان قولُه تعالى (آل عمران ١١٠) : ﴿ كنتم خيرَ أمّة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ فهذا ينبغى أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، والواجب والمحرَّم داخل فى ذلك قطعا ، فيجب أن يوجبوا كل ما أوجبه الله ، ويحرّموا كل ما حرّمه الله ، وأن لا يسكتوا عن الحق ، فكيف يجوز عليهم التكلم بنقيضه من الباطل ؟ فلو كانت ولاية أبى بكر حراما منكرا لوجب عليهم النهى ، وامتنع عليهم السكوت . ولو كانت طاعةُ علىٍ وتقديمه واجبا لكان ذلك من أعظم المعروف الذى يجب أن يأمروا به . وقال تعالى (التوبة ٧١) : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ وقال تعالى (البقرة ١٤٣) : ﴿ وكذلك جعلنا كم أمةً وَسَطا لتكونوا شُهداء على الناس ﴾ فمن جعلهم الربُّ شهداء على الناس فلا بد أن يكونوا عالمين بما يشهدون به ، فلو كانوا يحللون ما حرّم الله ويحرمون ما أحلَّ الله ، ويسقطون ما أوجب ويوجبون ما أسقط ، لما صلحوا أن يكونوا شهداء على الناس ، وكذلك إذا كانوا يجرحون الممدوح ويمدحون

المجروح . فاذا شهدوا باستحقاق أبى بكر وجب أن يكونوا صادقين ، وكذا إذا شهدوا كلهم أن هذا صالح وهذا عاص وجب قبول شهادتهم . وقال تعالى (النساء ١١٥) : ﴿ ومن يُشاقِقِ الرسولَ من بعد ما تبيَّن له الهدى ويتبعْ غيرَ سبيل المؤمنين نُوَلِّهِ ما تولَّى ونُصْلِهِ جهنم ﴾ فتوعد على اتباع غير سبيله ، كما توعد على مشاقَّة الرسول ، فكل منهما مذموم ، فاذا أصفقوا على تحريمٍ أو حلّ وخالفهم مخالف فقد اتبع غير سبيلهم فيذم . وقال (آل عمران ١٠٣) : ﴿ واعتصِموا بحبل الله جميعا ولا تفرَّقوا ﴾ فلو كانوا فى حال الاجتماع كالتفرق لم يبق فرق . وقال (المائدة ٥٥) : ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ﴾ جعل موالاتهم كموالاة الله والرسول ، والله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة . وأحق الناس بهذا الصحابة ، فثبت أن ما فعلوه من خلافة أبى بكر حق/وقال عليه الصلاة والسلام « من أثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ، ومن أثنيتم عليه شرًّا وجبت له النار ، أنتم شهداء الله فى الأرض » ٢٩٩

قال « وأيضا الاجماع إنما يعتبر فيه قول الكل ، وهذا لم يحصل ، وقد أجمع أكثر الناس على قتل عثمان » . قلنا : أجبنا على هذا ، وانه لا يقدح فى اتفاق أهل الحل والعقد شذوذ من خالف . وأما عثمان فانما قتله طائفة قليلة باغية ظالمة

قال « وكل واحد يجوز عليه الخطأ ، فأى عاصم لهم عن الكذب عند الاجماع ؟[1] » قلنا : إذا حصل بالاجماع من الصفات ما ليس للآحاد لم يجز أن يجعل حكم الواحد حكم الاجماع . فالآحاد يجوز عليهم الغلط والكذب ، فاذا انتهوا الى حدّ التواتر امتنع عليهم الغلط والكذب . وكل واحد من اللُّقَم لا يُشبع وبالاجتماع يحصل الشبع . والواحد لا يقدر على قتال العدو ، فاذا اجتمع عددٌ قدروا . فالكثرة تؤثر قوة وعلما . قال تعالى (البقرة ٢٨٢) : ﴿ أن تضِلَّ إحداهما فتذكِّر إحداهما الاخرى ﴾ وقال عليه الصلاة والسلام « الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد » . ومعلوم أن السهم الواحد يكسره

---

(١) كذا فى الاصل ٤ : ٢٣٧ . والذى فى المنتقى « الاجتماع » هنا وفيما يأتى بعد

الإنسان ، و بضمه إلى سهام كثيرة يتعذَّر . وأيضا فان كان الإجماع قد يكون خطأ لم تثبت لك عصمة على ، فانه إنما علمت عصمته بالإجماع كما زعمتَ وأن لا معصوم سواه . فان جاز الخطأ على الإجماع أمكن أن يكون غيره معصوما ، وإن قدحتم فى الاجماع بطل أصل مذهبكم ، وإن قلتم هو حجة فقد أجمعوا على الثلاثة قبل على

قال « وقد بينا ثبوت النصوص الدالة على إمامة علىّ ، فلو أجمعوا على خلافه لكان خطأ » . قلنا قد تقدم بيان توهية كل ما تزعم أنه ثابت ، وأتينا بنصوص ثابتة بخلاف ذلك . ثم نصوصنا معتضدة بالاجماع ، فلو قُدِّر خبر يخالف الاجماع لعلم أنه باطل أو لا يدل . ومن الممتنع تعارض النص المعلوم والإجماع المعلوم فان كليهما حجة قطعية ، والقطعيات لا يجوز تعارضها ، و إلاّ لزم الجمع بين النقيضين . وكل نص أجمعت الأمة على خلافه فهو منسوخ بنص آخر ، أما أن يبقى فى الأمة نص معلوم والإجماع بخلافه فهذا / لم يقع ، فالاجماع والنص على خلافة الصديق مبطلان بالضرورة لما افترته الرافضة من النص على علىّ

٣٠٠

قال « ورووا عن النبى ﷺ أنه قال : اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر » والجواب المنع من الرواية ومن دلالتها على الإمامة ، إذ الاقتداء بالفقهاء لا يلزم منه الخلافة ، وهما قد اختلفا كثيرا فلا يمكن الاقتداء بهما . ثم هو معارَض بما رووه : أصحابى كالنجوم » . قلنا : هذا بكل حال أقوى من النص الذى تزعمونه ، فان هذا رواه أحمد وأبو داود و الترمذى . والنص فى علىّ باطل ، حتى قال ابن حزم : ما وجدنا هذا النص إلا رواية واهية عن مجهول الى مجهول يكنى أبا الحمراء [لا نعرف من هو فى الخلق[١]] . وأمرُه بالاقتداء بهما دالّ على كونهما غير ظالمين ولا مرتدّين ، إذ من هو كذلك لا يكون قدوة . ولا يكاد يعرف اختلاف بين أبى بكر وعمر إلا فى النادر ، كالجدّ مع الإخوة[٢] ، وقسمة الفىء[٣] بالسوية أو التفضيل ، واختلافهما فى تولية خالد

(١) عن الاصل ٤ : ٢٣٨ (٢) فى الميراث (٣) فى الجهاد

وعزله فاختلف اجتهادهما . والحديث يوجب الاقتداء بهما فيما اتفقا عليه . وحـديث « أصحابى كالنجوم » ضعفه أئمة الحديث فلا حجة فيه

قال « وذكروا ليلة الغار ، وقوله تعالى ﴿ وسيجنَّبها الأتقى[1] ﴾ ، وقوله (الفتح ١٦) ﴿ قل للمخَلَّفين من الأعراب ستُدْعون الى قوم أولى بأس شديد ﴾ والداعى هو أبو بكر ، وكان ثانى الاثنين فى العريش يوم بدر ، وأنفق ماله على النبى ﷺ ، وتقدم فى الصلاة . فلا فضيلة له فى الغار لجواز أن يستصحبه حذرا منه لئلا يظهر أمره ، والآية تدل على نقصه وخَوَره وقلة صبره لقوله ﴿ لا تحزن ﴾ فان كان الحزن طاعة استحال أن ينهى عنه الرسول وإن كان معصية عادت الفضيلة رذيلة . وأيضا فان القرآن حيث ذكر السكينة شرك مع الرسول فيها المؤمنين إلا هنا ، ولا نقص أعظم منه . وقوله ﴿ وسيجنَّبها الأتقى ﴾ فالمراد به أبو الدحداح حيث اشترى نخلة لشخص لأجل جاره . وأما ﴿ قل للمخلَّفين ﴾ فالمراد من تخلَّف عن الحديبية ، التمسوا أن يخرجوا الى غنيمة خيبر فمنعوا بقوله ﴿ قل لن تَتَّبِعونا ﴾ لأن الله جعل غنيمة خيبر لمن شهد الحديبية فمنعوا بقوله ﴿ قل لن تتبعونا ﴾ ثم قال ﴿ قل للمخلفين من الأعراب ستدعون ﴾ يريد سندعوكم فيما بعد ، فدعاهم الرسول الى غزوات كثيرة كمؤتة وخيبر وتبوك ، / ويجوز أن يكون الداعىَ لهم أميرُ المؤمنين حيث قاتل . **٣٠١** وأما كونه أنيسه فى العريش فانما كان أنسُه بالله ، لـكن لما عرف الرسول أنه إن أمر أبا بكر بالقتال يؤدى الى فساد حيث هرب عدة مرار ، فأيما أفضل : القاعد عن القتال أو المجاهد ؟ وأما إنفاقه فـكذب ، لأنه لم يكن له مال ، فان أباه كان فقيرا فى الغاية ، فلو كان غنيا لـكفى أباه ، وكان أبو بكر فى الجاهلية مؤدِّبا وفى الاسلام خياطا ، فلما ولوه منعوه من الخياطة فقال : انى محتاج الى القوت فجعلوا له فى كل يوم ثلاثة دراهم من بيت المال . والرسول كان غنيا بمال خديجة قبل الهجرة [و بعد الهجرة[2]] لم يكن لأبى بكر شىء ، ولو أنفق لنزل فيه قرآن كما نزل فى علىّ ﴿ هل أتى ﴾ . ومن المعلوم أن الرسول أشرفُ

---

(١) انظر ص ٤٧٣ (٢) عن الاصل ٤ : ٢٤٠

من الذين تصدق عليهم أمير المؤمنين ، والمال الذى يدَّعون إنفاقه أكثر ، فحيث لم ينزل فيه قرآن دل على كذب النقل . وأما تقديمه فى الصلاة فخطأ ، لأن بلالا لما أذَّن أمرته عائشة أن يقدم أباها فلما أفاق نبى الله سمع التكبير فقال : أخرجونى ، فخرج بين علىّ والعباس فنحّاه عن القبلة وعزله عن الصلاة وتولى هو الصلاة . فهذه حال أدلة الجمهور . فلينظر العاقل بعين الانصاف ويقصد طلب الحق دون اتباع الهوى ويترك تقليد الآباء والأجداد » . والجواب أن فى هذا الكلام من البهتان والقحة مالا يُعرف لطائفة ، فلا ريب أن الرافضة فيهم شبهٌ من اليهود ، فانهم قومٌ بُهْت يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويريدون قلب الحقائق ، فهم أعظم المبتدعة ردّاً للحق وتصديقا للكذب

فأما الغار ففضيلة ظاهرة باهرة لقوله ﴿ إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ وفى الصحيحين أن أبا بكر قال : نظرتُ إلى أقدام المشركين على رءوسنا ـ ونحن فى الغار ـ فقلتُ لو أن أحدهم نظر الى قدميه أبصرنا ، فقال : يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما . والمعية هنا خاصة كقوله تعالى (طه ٤٦) : ﴿ اننى معكما أسمع وأرىٰ ﴾ والمعية العامة بالعلم كقوله تعالى (الحديد ٤) : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ قال ابن عيينة : عاتب الله الخلقَ كلهم فى نبيه إلا أبا بكر فقال (التوبة ٤٠) : ﴿ إلاّ تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثانىَ اثنين ﴾ / الآية . قال أبو القاسم السهيلى وغيره : هذه المعية الخاصة لم تثبت لغير أبى بكر

٣٠٢

وفى قوله ﴿ إذ يقول لصاحبه ﴾ دليلٌ على أن الصديق فى ذروة سنام الصحبة ، فانه صَحِبَه من أول ما بعث إلى أن مات ، كما يقال ما فارقه لا فى الحياة ولا فى الممات . وفى الصحيح أنه عليه السلام قال : « هل انتم تاركو لى صاحبى » . وفى الصحيحين عن عائشة قالت : لم أعقل أبوىَّ إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمض علينا يوم إلا ورسول الله ﷺ يأتينا فيه طرفى النهار . وفى حديث صلح الحديبية الذى أخرجه البخارى أن عمر قال : يا رسول الله ، ألسنا على الحق وعدوُّنا على الباطل ؟ قال : بلى . قال : فلِمَ نُعطىٰ الدنيَّة

فى ديننا إذن ؟ فقال : إنى رسولُ الله ولستُ أعصيه ، وهو ناصرى . قال فقلت : أو ليس كنتَ تحدّثنا أنّا نأتى البيتَ فنطوّف به ؟ قال : بلى ، فأخبرتُكَ أنك تأتيه العام ؟ قلت : لا . قال : فانك آتيه ومُطوِّف به . قال : فأتيت أبا بكر فقلت : يا أبا بكر ، أليس هذا نبيَّ الله حقاً ؟ قال : بلى . قلت : ألسنا على الحق وعدوُّنا على الباطل ؟ قال : بلى . قلت فلمَ نُعطى الدنيَّة فى ديننا ؟ قال : أيها الرجل ، إنه رسول الله ولن يعصى ربَّه وهو ناصره . فاستمسكْ بغرْزه ، فوالله إنه على الحق . وذكر الحديث . فبهذا وأشباهه استحق أبو بكر أن يسمى صديقا . وللبخارى عن أبى الدرداء عن النبى ﷺ قال « أيها الناس ، اعرفوا لأبى بكر حقه ، فانه لم يَسُؤنى قط »

واذا تدبر العاقل ما صح من الأحاديث وأمعن النظر لاح له الصدق من الكذب . ومن شركَ الحفاظَ وجهابذةَ الحديث فى علمهم علم بعض ما قالوه وعرف بعض قدرهم وتحرِّيهم ، وإلا فليسلّم القوس الى باريها كما يسلم الى الأطباء طبّهم وإلى النحاة نحوهم والى الصيارفة نقدهم ، مع أن جميع أرباب الفنون يجوز عليهم الخطأ ، إلا الفقهاء والمحدّثين : فلا هؤلاء يجوز عليهم الاتفاق على مسألة باطلة ، ولا هؤلاء يجوز عليهم التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق . فمن تأمل وجد فضائل الصدّيق كثيرة وهى خصائص له : مثل ﴿ إن الله معنا ﴾ ، وحديث المخالّة ، وحديث أنه أحبُّ الرجال إلى رسول الله ﷺ ، وحديث الإتيان إليه بعده [1] ، وحديث كتابة العهد له ، وحديث تخصيصه بالصدّيق ابتداء والصحبة ، وتركه له [وهو قوله « فهل أنتم تاركو لى صاحبى » [2]] ، وحديث دفعه عنه عُقبة بن أبى مُعَيط إذ وضع الرداء فى عنقه ، وحديث استخلافه فى الصلاة ، والحج ، وشأن ثباته بعد / وفاة الرسول ﷺ وانقياد الأمة له ، وحديث خصال الخير ٣٠٣

(١) أى حديث المرأة التى قال لها النبى ﷺ « ان لم تجدينى فأتى أبا بكر » وهو فى الصحيحين

(٢) عن الاصل ٤ : ٢٥٢

التى اتفقت له فى يوم . ثم له مناقب يشركه فيها عمر كحديث شهادته بالإيمان له ولعمر ، وحديث [عليّ يقول : كثيرا ما كنت أسمع النبى ﷺ يقول[1]] « خرجت أنا وأبو بكر وعمر » ، وحديث نزعه من القليب ، وحديث « انى أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر » ومناقب علىّ على كثرتها ليس فيها شيء خصائص . وللصديق فى الصحاح نحو عشرين حديثا أكثرها خصائص ، فمناقبه جمّة وفضائله عدة استوجب بها أن يكون خليل رسول الله ﷺ دون الخلق لو كانت المخالّة ممكنة . فلو كان مبغضا له كما يقول الرافضى لما حزن بل كان يظهر الفرح والسرور ، فاخبر الرسول ﷺ أن الله معهما ، وهذا إخبار بأن الله معهما بنصره وحفظه . ومعلوم أن أضعف الناس عقلا لا يخفى عليه حال من يصحبه فى مثل هذا السفر الذى قد عاداه فيه أولئك الملأ ، فكيف يصحب واحداً ممن يظهر له موالاته دون غيره وهو عدوّ له فى الباطن ، هذا لا يفعله إلا أغبى الناس وأجهلهم ، فقبّح اللهُ من جوّز هذا على أكمل الخلق عقلا وعلما

وقول الرافضى « يجوز أن يستصحبه حذراً منه لئلا يُظهر أمره » فهذا باطل من وجوه عدة : أحدها أنه قد عُلم بدلالة القرآن موالاته ومحبته ، وعلم بالتواتر المعنوى أنه كان محباً للرسول مؤمنا به مختصا به أعظمَ مما علم من سخاء حاتم وشجاعة عنترة . لكنّ الرافضة قومٌ بُهْت ، حتى إن بعضهم جحدوا أن يكون أبو بكر وعمر دُفنا فى الحجرة النبوية[2] . وأيضا فما قاله هذا الرافضى يدل على فرط جهله عموماً ، وخاصة بما وقع وقت الهجرة ، فانه اختفى هو وصاحبه فى الغار وعرف بذلك أهل مكة وأرسلوا الطلب من الغد فى كل فج وجعلوا الدية فيه وفى أبى بكر لمن أتى بواحد منهما ، فهذا دليل على علمهم بموالاته للرسول ﷺ ومعاداتهم له ، ولو كان مباطنهم لما بذلوا فيه الدية . وأيضا فانه كان خرج ليلا لم يدرِ به أحد ، فماذا يصنع باستصحاب أبى بكر ؟ فان قيل لعله علم بخروجه قيل يمكنه أن

---

(١) عن الاصل ٤ : ٢٥٣

(٢) وبلغ من سفاهة أحلامهم أن أنكروا بأن يكون للنبى ﷺ بنات غير فاطمة . انظر ص ٢٤٤ — ٢٤٥ و ٢٧٢

يخفى ذلك عنه كما خفى عن سائر المشركين . وفى الصحيحين / أن أبا بكر استأذن فى الهجرة ٣٠٤
فأمره أن يصبر ليهاجر معه . وفى الصحيحين عن البراء عن أبى بكر قال : سرينا ليلتنا
حتى قام قائم الظهيرة وخلا الطريق حتى رفعت لنا صخرة لها ظل فنزلنا عندها فسويتُ
بيدى مكانا ينام فيه النبى ﷺ فى ظلها ثم بسطت فروة ثم قلت : نم يا رسول الله ،
فنام . الى أن قال : فارتحلنا بعد الزوال ، واتبعَنا سُراقة بن مالك ونحن فى جلد من الأرض
فقلت : يا رسول الله ، أُتينا . فقال : ﴿ لا تحزن إن الله معنا ﴾ ، فدعا عليه فارتطمت
فرسه الى بطنها ، فقال : إنى قد علمت أنكما دعوتما علىَّ ، فادعُوَا لى ، ولكما أن أردَّ
عنكما الطلب . فدعا الله ، فنجا . فرجع لا يلقى أحدا إلا قال : قد كفيتم ما هاهنا .
وذكر الحديث . وفى البخارى عن عائشة قالت : فلما ابتُلى المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا
الى الحبشة ، حتى إذا بلغ بَرْكَ الغماد لقيه ابنُ الدغنَّة ، وهو سيد القارة ، فقال : أين تريد
يا أبا بكر ؟ قال : أخرجنى قومى ، فأريد أن أسيح فى الأرض وأعبد ربى . . الحديث
بطوله . وأيضا فلما كان فى الغار كان يأتيهما بالخبر عبدُ الرحمن بن أبى بكر ومعهما عامر بن
فهيرة ، فكان يمكنه أن يعلمهم بخبره . ثم لما جاء الكفّار ورأى أقدامهم هلاّ خرج
اليهم وأسلمه ؟ ! فلا مثلها . فسبحان من أعمى بصيرتك

وقولك « الآية تدلُّ على نقصه وقلة صبره » فهذا تناقض : بينا أنت قائل
« استصحبه حذراً منه لئلا يظهر أمره » إذ جعلته قليل الصبر ذا خوَر ، فبالله على أى
شىء تُحسَد ؛ لا علم ولا فهم . واعلم أنه لم يكن فى المهاجرين منافق [1] ، وذلك كالمستحيل
فان العزّ والمنعة كانت بمكة للمشركين . ومن دخل فى الاسلام تعب بهم وآذوه بكل
طريق ، فلا يدخل أحد فى الاسلام إلا ابتغاء وجه الله ، لا لرهبة ، إذ الرهبة من الطرف

---

(١) وقد لاحظ بعض الأفاضل أن السور والآيات المكية ليس فيها أى شكوى من النفاق ، لأن النفاق ليس من أخلاق العرب ولا سيما قريش . وأ كثر ما يتردد ذكر النفاق فى السور والآيات المدنية لوجود اليهود وسريان عدواهم الى بعض الذين فى قلوبهم مرض

الآخر . وإنما كان النفاق فى أهل المدينة لأن الاسلام فشا بها وعزَّ وعلا على الشرك ، فبقى أناس فى قلوبهم زيغ وغِلّ لم يؤمنوا ، فأسلموا فى الظاهر تقيةً وخوفا من السيف ، والمهاجرون ما أكرههم أحد ولا خافوا من المسلمين ، بل هم كما قال الله تعالى (الحشر ٨) ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون اللهَ ورسوله ، أولئك هم الصادقون ﴾ وأبو بكر أفضلهم ، وكلهم خاطبوه بخليفة رسول الله ، فمن سماهم الله « صادقين » لا يتفقون على ضلالة . وقولك « يدل على نقصه »

٣٠٥ نعم كلنا ناقص بالنسبة الى رسول الله ﷺ / ولم ندَّع عصمته كما فعلتم . ثم اللهُ قد قال لنبيه (النحل ١٢٧) : ﴿ ولا تحزن عليهم ولا تكُ فى ضَيْق مما يمكرون ﴾ وقال للمؤمنين عامة (آل عمران ١٣٩) : ﴿ ولا تهنوا ولا تحزنوا ﴾ وقال لنبيه (الحجر ٨٨) : ﴿ لا تمدَّنَّ عينيك إلى ما متَّعنا به أزواجا منهم ولا تحزنْ عليهم ﴾ ولا ينافى الحزن الايمان . ومن شبَّه يقين الصديق وصبره بغيره من الصحابة فهو جاهل ، والصدّيقُ أرفعُ من عثمان بكثير فى المناقب ، وبعدَ ذا فقد صبر عثمان وثبت ثباتا ما مثله : حاصروه ، وراموا طعنه وقتله ، وهو يمنع أنصاره ومواليه عن حربهم ، إلى أن ذبحوه وهو صابر محتسب موقن . ثم إن قوله ﴿ لا تحزن ﴾ لا يلزم منه وقوع الحزن ، وكذا النهى عن كل شىء ، كقوله (الاحزاب ١) : ﴿ يا أيها النبيُّ اتقِ الله ولا تطع الكافرين والمنافقين ﴾ ، (القصص ٨٨) : ﴿ ولا تَدْعُ مع الله إلٰها آخر ﴾ ، (الانعام ٣٥) : ﴿ فلا تكونَنَّ من الجاهلين ﴾ . وهب أنه حَزِن ، فكان حزنه على رسول الله ﷺ لئلا يقتل فيذهب الاسلام . [روى] وكيع عن نافع عن ابن عمر عن ابن أبى مليكة قال : لما هاجر النبى ﷺ أخذ طريق ثور ، فجعل أبو بكر يمشى خلفه ويمشى أمامه ، فقال النبى ﷺ : مالك ؟ فقال : يا رسول الله أخاف أن تُؤتَىٰ من خلفك فأتأخر ، وأخاف أن تؤتى من أمامك فأتقدم . فلما انتهيا الى الغار قال : يا رسول الله ، كما أنت ، حتى أقمَّه . قال نافع فحدثنى رجل عن ابن أبى مليكة أن أبا بكر رأى جحراً فى الغار فألقمه قدمه وقال : يا رسول الله ، إن كانت لدغة كانت بى . وفى الصحيحين « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من

ولده ووالده والناس أجمعين » . فحزنُ الصدّيق على النبي ﷺ ـ لاحتمال أن يؤذى ـ يدلُّ على كمال محبته وذَبِّه عنه . وقد أخبر الله عن يعقوب أنه قال (يوسف ٨٦) : ﴿ إنما أشكو بَثِّي وحزني إلى الله ﴾ . ثم أنتم تحكون عن فاطمة رضى الله عنها من الحزن على أبيها ما لا يوصف ، وأنها اتخذت بيتَ الأحزان ، وتصفونها بما لا يسوغ . فالجاهل يريد أن يمدح فيقدح . وإن قلت : حزنُ أبي بكر على نفسه من القتل ، دلَّ [ذلك] على أنه مؤمن ولم يكن مباطنا لقريش . ونبيُّ الله قال « وإنّا بك يا إبراهيم لمحزونون » . والحزن مباح ، وعلى ذلك تدل النصوص

وقلتم [1] : قوله ﴿ لصاحبه ﴾ لا يدل على إيمان ، وذكرتم ﴿ اذ يقول لصاحبه وهو يحاوره ﴾ . قلنا : لفظ « الصاحب » عامّ ، ومنه قوله ﴿ والصاحب بالجنب ﴾ . لكن آية الغار بسياقها تدل على صحبة المودّة والموالاة

وأما قولك / ﴿ فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ فلأنهم كانوا انهزموا فلو قال ﴿ على رسوله ﴾ وسكت لما دلَّ الكلام على نزول السكينة عليهم ، وأما هنا فلم يحتج الى هذا لأنه كان تابعا مطيعا ، فهو صاحبه والله معهما ، فاذا حصل للمتبوع هنا سكينة وتأييد بالملائكة كان ذلك التابع أيضا بحكم اللازم . وأبو بكر لما نُعت بالصحبة المطلقة الدالة على كمال الملازمة ، ونوّه بها في أحق الأحوال أن يفارق الصاحب فيها مصحوبه وهو حال شدّة الخوف ، كان هذا دليلا بطريق الفحوىٰ على أنه صاحبه وقت النصر والتأييد والتمكين ، ولهذا لم يُنصر الرسول في موطن إلا كان أبو بكر أعظم المنصورين بعده ، ولم يكن أحد من الصحابة أعظم يقينا وثباتا منه ، ولهذا قيل : لو وُزن إيمانه بإيمان أهل الأرض لرجح ، كما في السنن عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال : « هل رأى أحد منكم رؤيا ؟ فقال رجل : أنا رأيتُ كأن ميزانا من السماء نزل ، فوُزنتَ أنت وأبو بكر فرجحتَ به ، ثم وزن أبو بكر وعمر فرجح ابو بكر ، ثم وزن عمر وعثمان فرجح عمر ، ثم رفع الميزان »

٣٠٦

---

(١) الخطاب للشيعة

وقولك : ﴿ وسيُجنَّبُها الاتقىٰ ﴾ ، لا يجوز أن تكون الآية خاصة بأبى الدحداح دون أبى بكر ، كيف والسورة مكية وأبو الدحداح كانت قصته بالمدينة باتفاق ، فان قال أحد إنها نزلت فيه فمعناه أنه ممن شملته الآية ، فان كثيرا ما يقول بعض الصحابة والتابعين نزلت فى كذا ، ويكون المراد أى دلت على هذا الحكم وتناولته ، ومنهم من يقول قد تنزل الآية مرتين بسببين . وقد ذكر ابن حزم باسناده عن [عبد الله] بن الزبير وغيره أنها نزلت فى أبى بكر (١) ، وكذلك ذكر الثعلبى ونقله عن عبد الله وعن سعيد بن المسيب . وقال ابن عيينة : حدثنا هشام عن عروة عن أبيه قال : أعتق أبو بكر سبعة كلهم يُعذَّب فى الله ، بلال وعامر بن فهيرة والنهدية وابنتها وزبيرة وأم عميس وأمة بنى المؤمل ، فأما زبيرة فكانت رومية وكانت لبنى عبد الدار ، فلما أسلمت عميت فقالوا : أعمتها اللاتُ والعُزَّى ، قالت فهى تكفر باللات والعزَّى فردَّ اللهُ بصرها . / وأما بلال فاشتراه وهو ٣٠٧ مدفون فى الحجارة ، فقالوا : لو أبيتَ إلا أوقية لبعناكه . فقال أبو بكر : لو أبيتم إلا مائة أوقية لأخذته . قال : وفيه نزلت ﴿ وسيُجنَّبُها الأتقىٰ ﴾ إلى آخر السورة . وأسلم وله أربعون ألفا فأنفقها فى سبيل الله . وأيضا فلم يقل أحد إن أبا الدحداح أتقى الأمة ، بل العشرة وغيرهم أفضل منه ، فقول من قال : نزلت فى أبى بكر أصحُّ ، فأنه أتقى الصحابة وأكرمهم عند الله . وفى الصحيح « ما نفعنى مالٌ ما نفعنى مالُ أبى بكر » ، وفى البخارى أن النبى ﷺ خرج فى مرض موته فقعد على منبره وقال « إنه ليس أحدٌ أمن علىَّ فى نفسه وماله من أبى بكر ، ولو كنتُ متخذاً خليلا لاتخذته خليلا ، ولكن خلة الاسلام أفضل . سدُّوا عنى كلَّ خوخة فى المسجد غير خوخة أبى بكر » . وصحح الترمذىُّ عن عمر قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدَّق ، فوافق ذلك مالا عندى ، فقلتُ : اليومَ أسبقُ أبا بكر إن سبقتُه يوما . فجئتُ بنصف مالى ، فقال النبى ﷺ : ما أبقيتَ لأهلك ؟ قلتُ مثلَه . وأتى أبو بكر بماله كله ، فقال النبى ﷺ : ما أبقيتَ لأهلك ؟ قال أبقيتُ لهم اللهَ ورسوله . فقلتُ : لا أُسابقك الى شىء أبدا .

---

(١) انظر ص ٤٧٢ — ٤٧٣

وأما آية (الفتح ١٦) : ﴿ قل للمخلَّفين ﴾ فقد استدلَّ بها على خلافة الصديق الشافعيُّ والأشعريُّ وابنُ حزم ، واحتجوا بأن الله قال (التوبة ٨٣) : ﴿ فان رَجَعَكَ اللهُ إلى طائفة منهم فاستأذنوكَ للخروج فقلْ لن تخرجوا معيَ أبدا ولن تقاتِلوا معيَ عدوّاً إنكم رضيتم بالقعود أولَ مرة فاقعدوا مع الخالفين ﴾ قالوا : فأمر اللهُ نبيَّه فى هؤلاء بهذا فعُلم ان الداعى لهم الى القتال ليس هو ، فوجب أن يكون مَن بعدَه ، وليس إلاَّ أبا بكر أو عمر دعوَا الى قتال فارس والروم وغيرهم أو يسلمون . وهؤلاء جعلوا المذكورين فى الفتح هم المخاطبين فى براءة ، ومن هنا صار فى الحجة نظر ، والفتح نزلت فى قصة الحديبية باتفاق . وبحث هنا شيخنا (١) وطوَّل ودقّق ، الى أن قال فى الآية : إنها لا تتناول القتال مع عليّ قطعاً ، لأن الله قال ﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾ والذين حاربهم عليّ كانوا مسلمين بنصّ القرآن ، قال الله (الحجرات ٩) : ﴿ وإنْ طائفتانِ من المؤمنينَ اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾ الآية ، فوصفهم بالإيمان مع الاقتتال والبغى ، وأخبر أنهم إخوة . وقال عليه السلام فى الحسن / « وسيصلح اللهُ به بين فئتين من المسلمين » فجرى كذلك ودلَّ عليه أن ما فعله السيد الحسن كان أرضىَ لله من القتال 308

وأما ما موَّهتَ به من هذيانك ونقلك الكذبَ الذى هو هِجِّيراك وديْدَنُك من أمر العريش ، فقولك « هرب عدة مرار فى غزواته » فغزاة بدر أولُ مغازى الرسول ، فلا غزا هو ولا أبو بكر قبلها ، فمتى هرب ؟ كلا لم يهرب قط . حتى يوم أحد ما انهزم لا هو ولا عمر ، بل عثمان تولى وعفا الله عنه بالنص . وكان أبو بكر أحد من ثبت مع النبى ﷺ يوم حُنين كما تقدم . ولو كان فى الجبن بهذه المثابة لم يخصَّه الرسول بأن يكون معه فى العريش . بل قوله للرسول إذ رآه يستغيث بالله : يا نبيَّ الله كفاكَ مناشدتكَ ربك ، فانه سينجز لك ما وعدك ، دالٌّ على ثباته وقوة يقينه . وكان هو ورسول الله ﷺ أفضلَ من شهد بدرا مع كونهما لم يقاتلا ، فما كل من قاتل أفضلُ ممن لم يقاتل . فان كنت

---

(١) أى شيخ الاسلام ابن تيمية فى المنهاج

يا رافض[1] تصفه بالهروب مرارا وبالخَوَر والفشل والفقر والافلاس وبكونه خياطا ، وكان ليس بذى عشيرة ولا بيته كبيت بنى عبد مناف و بنى مخزوم ولا قريبا من ذاك ولا له عبيد ولا خدم ، فبالله لماذا خضع له السابقون الأولون وبايعوه وقالوا « يا خليفة رسول الله » ؟ ما ذاك والله إلا النصّ فيه ، ولولا أفضليته عليهم فى نفوسهم كما قال عمر : والله لأنْ أقدَّم فتضرب عنقى — لا يقربنى ذلك من إثم — أحبُّ إلىَّ من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر

قال الرافضى « وأما إنفاقه على الرسول فكذب ، لأنه لم يكن له مال » فيقال : من أعظم البلايا انكار المتواتر المستفيض القطعى . فمن ذا الذى نقل من الثقات أو الضعفاء ما زعمتَ ؟ افبالوقاحة والمباهتة يُنكَر جودُ حاتم وشجاعة على وحلم معاوية وغِنىً أبى بكر وفضله ؟ بل هؤلاء لا ذكر لهم فى القرآن ، وهو ففيه نصٌّ صريح بفضله وغناه . ففى الصحيحين أن مِسْطَحا كان أبو بكر ينفق عليه ، وكان أحدَ من تكلم فى الافك ، فحلف أبو بكر أن لا ينفق عليه ، فأنزل اللهُ قوله (النور ٢٢) : ﴿ ولا يَأْتَلِ أولو الفضل منكم والسَّعة أن يُؤْتوا أُولى القربىٰ والمساكينَ والمهاجرينَ فى سبيل الله ، وليعفوا وليصفحوا ، ألا تحبُّون أن يغفر الله لكم ﴾ فقال أبو بكر : بلى والله إنى لأحبُّ أن يغفر الله لى . فأعاد عليه المنفقة . وقد اشترى بماله سبعة من المعذَّبين فى الله . / وقال النبى ﷺ « ما نفعنى مالٌ ما نفعنى مالُ أبى بكر » . ولما هاجر استصحب ما بقى من ماله ، قيل كانت ستة آلاف ، وكان يتجر ٣٠٩

وقولك « كان مُؤَدِّبًا » كذب ، ولو كان كذلك لما شانه . والمعروف أن أهل مكة كانت الكتابة فيهم قليلة جدا ، ولو كان أبو بكر معلما لأوشك أن ينشأ فى قريش خلق كثير يكتبون . ولا كان خياطا أيضا ، والخياطة فى قريش نادرة لقلة الحاجة ، فان عامة ثيابهم الأزُر والأردية . ولما استُخلف أراد أن يتجر لعياله ، ففرض له المسلمون من مال

---

(١) فى المنتقى « يا دالص » ، وهذه الجملة من كلام الذهبى وليست فى الاصل

الله كفايته لئلا يشتغل بالتجارة عن أعباء الخلافة .

وفى الصحيحين أن أبا بكر لما ابتُلىَ المسلمون بمكة خرج مهاجرا حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدُّغُنَّة سيّد القارة وقال : مثلك يا أبا بكر لا يَخرُج ولا يُخرَج ، إنك تكسب المعدم وتصل الرحم وتحمل الكَلّ وتقرى الضيف وتُعين على نوائب الحقّ ، وإنى لك لجار ، أرجع واعبد ربك ببلدك . فرجع به ابنُ الدغنَّة وطاف فى قريش فأجاره فقالوا له : مر أبا بكر فليعبد اللهَ ربَّه فى داره ولا يؤذِنا ولا يستعلن بعبادته ، فانا نخشى أن يفتن نساءنا وأبناءنا . . الحديث بطوله

وقولك « لو أنفق لوجب أن ينزل فيه قرآن كما نزل فى علىّ ﴿ هل أتى ﴾ » . والجواب أن حديث نزول هل أتى من الموضوعات كما قدمنا [1] . ولو وجب أن ينزل قرآن فى كل قضية لكان المصحف عشرين سفراً كبارا [2]

وقولك « تقديمه فى الصلاة كان من أمر عائشة » فمن باب الافتراء والمكابرة وجحد المتواتر ، فمن نقل لك ما ذكرته ؟ اسناد ثابت ، أم من نقل شيوخك المفيد والكراجكى وأمثالهما الذين تصانيفهم مشحونة بالكذب ؟

أفكانت صلاةً واحدة حتى يقال فيها هذا ؟

وأهل العلم يعلمون أن أبا بكر صلى بالناس أياما متعددة بقرب الحجرة النبوية بحيث يسمع الرسول ﷺ قراءته ، ولا تخفى عليه إمامته . وتواتر أن ذلك باذنه ، والنصوص فى ذلك كثيرة جمّة .

وقد قال نبىُّ الله فى مرضه ذلك [على] ما فى الصحيحين عن عائشة أنه قال « ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب لهم كتابا ، فانى أخاف أن يتمنىَّ متمنٍ ويقول قائل أنا أولى

---

(١) فى ص ٤٧٣ وص ٥٥١

(٢) ومع ذلك فآية النور وآية ﴿ وسيجنبها الاتقى ﴾ نزلتا فى إنفاقه

٣١٠ / ويأبى اللهُ والمؤمنون إلا أبا بكر » . فهذا من إخباره بالكوائن بعده ، ولهذا أعرض عن الكتابة لأبى بكر لما علم أن الله يجمعهم عليه وأن المؤمنين يبايعونه ولا يختلفون عليه : لا فى الأول ، ولا فى الآخِر عندما استَخلف عليهم بعدَه خيرَهم . أماتنا اللهُ و إياكم على حبّ الأربعة ، فان المرء مع من أحبّ .

آخره والله أعلم

والحمد لله على الاسلام والسُّنَّة . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحابته وأزواجه وذريته الطيبين الطاهرين وسلَّمَ تسليما كثيرا الى يوم الدين .

فرغ منه مؤلفه ومُنْتَقيه من كتاب شيخ الاسلام أبى العباس أحمد بن تيمية أسكنه الله الجنة ، وأجزل له المنة ، فى نصرة أئمة السنَّة ، فى الرد على ابن المطهر البغدادى الشيعى . والاصل نحو من تسعين كراسة . وهذا (المنتقى) فيه كفاية بحسب همم الناس ، والاصل فبحسب همة الشيخ ، تغمده الله برحمته آمين .

وكان الفراغ من هذه النسخة وتحريرها على يد فقير عفو الله تعالى يوسف الشافعى عفا الله عنه فى سِلْخ جُمادَى الأولى عام أربع وعشرين وثمانمائة

ملكه بالابتياع الشرعى من فضل الله المفتقر الى الله محمد بن الحسن الشافعى

والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويكافى مزيده . وحسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible] الذين سبقونا [illegible]

[illegible] ولا في الآخرة [illegible]

[illegible] واسأله [illegible] الإسلام

والسنة وصلى الله على سيدنا محمد [illegible] وأصحابه [illegible]

وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين [illegible]

شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية [illegible]

في الرد على ابن المطهر [illegible] الشيعي والأصل [illegible]

[illegible] والأصل [illegible] الشيخ [illegible]

وكان الفراغ من هذه النسخة [illegible]

[illegible] في [illegible]

والحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده وحسبنا الله ونعم الوكيل

صورة شمسية للصفحة الاخيرة من (المنتقى)

فصل ختامي

بقلم

محب الدين الخطيب

الجيل المثالى

من أيام افلاطون (٤٣٠ — ٣٤٨ ق . م) و كتابه « الجمهورية » .

ثم من عصر أبى نصر الفارابى (٢٦٠ — ٣٣٩ هـ) وكتابه « المدينة الفاضلة » .

إلى زمن السر توماس مُور Tomas More (١٤٧٨ — ١٥٣٥ م) وكتابه « يوتوپيا » Utopia .

من تلك العصور والأزمان — إلى يوم الناس هذا — والإنسانية تحلم بالجيل المثالى الذى يَودُّ البشر لو يَظفرون به فيتخذونه قدوةً لهم فى السلم والحرب ، والمَنْشط والمَكره ، فى مختلف أطوار الحياة ، ليكون لهم من كماله الإمكانىّ المَثَلُ المقتدىٰ به فى كمالهم الإنسانىّ .

هى أُمنيَّة من أمانىّ الشعوب والأمم ، من أقدم الأزمان إلى الآن ، تحدَّث عنها الحكماء ، وتغنَّى بها الشعراء ، وترنَّم بها رَخيم أصوات الهاتفين ، وهمس بها صفوةُ الضارعين والمناجين ، من كل صادِح أو باغِم .

بل إن « الجيل المثالىّ » هو الذى دعا إلى تكوينه وعمل على تحقيقه الأنبياء من أُولى العزْم ، وهو الذى تمنَّاه الحكماء وأهلُ العلم ، وهو الذى كانت الإنسانية ولا تزال ترْنو إلى شَبَحه المُرَجَّى فى أحلام يَقَظاتها وفَتَرات غَفَواتها .

تَوَيَّثَ موسىٰ بقومه فى آفاق العَريش وبرّية سِيناء وصحارى النَّقْب وحوالى بئر سَبْع أربعين حولا يلتحف معهم سحائبَ السماء ويفترش أديمَ الغبراء ، وهو يحاول أن يربّى منهم جيلا مثالياً يستنُّ بسُنَن الله ، ويتخلَّق بأخلاق الرفق والحزم والتضحية والاستقامة والاعتدال ، فيرضى بها عن ربِّه ويرضى ربُّه عنه ، ثم مات موسى ولمَّا يبلغْ من أُمَّته هذه الأمنيَّة . .

ونبغ فى الصين حكيمُها الأعظم كونْغ فُوتْس الذى عرفناه من طريق الافرنج باسم كونفوشيوس (٥٥٠ — ٤٧٩ ق . م) ، ولا شكَّ أنه كان من أصدق الدعاة إلى أن يتعامل الناسُ بالمروءة ، لـكنه لم يرتفع بدعوته إلى تخليص الصين من عبوديتها لابن السماء (الامبراطور) ولما فى السماء من شمس وقمر وكواكبَ وسحائبَ ورعود وصواعق وأمطار ، ولا إلى تخليصها من عبادة الأرض ، وما فى الأرض من جبال وبحار وأنهار . ولا من أرواح الآباء ، وما تقيمه فى سبيلهم من حدود وسُدود وقيود . وقد أخفق كونغ فوتس فى كل ما قام به من دعوة فى أرجاء الصين ، فعاد إلى بلده يؤلف الصحائف فى الدعوة إلى المروءة ، وقد رأينا تفصيل ذلك فى كتابه (الحوار[1]) . ثم مات وليس له من المتأثرين بدعوته إلا عدد قليل من تلاميذه ، وبقيت الصين هى الصين من ذلك الحين إلى الآن ...

وأعلن حكماء اليونان مذاهبهم فى الحكمة وتهذيب النفس ، فصنفَّوا فى ذلك المصنفات ، وألقوا به الخطب . وقد اشتطُّوا فى كثير ممـا صنفوا وخطبوا . وكتاب « الجمهورية » لافلاطون من أبرز الأمثلة على هذا الشَّطَط . ثم انقضى زمن حكماء اليونان وحكمتهم ، دون أن تعمل شعُوبهم بما دعوها إليه ، لأن الدعوة والمدعُوِّين للعمل بها لم يكونا أهلا لذلك . . .

وعالج المسيحُ فى فِلَسطين عقول مواطنيه من العامة والخاصة ، ممن كانوا يقصدون

---

(١) نقله إلى العربية السيد محمد مكين الصينى عن اللغة الصينية مباشرة باقتراح كاتب هذه السطور ، ونشرته المطبعة السلفية .

هيكلَ أورشليم ، أو يتسلقون جبل الزيتون ، أو يترددون على شواطىء بحيرة طَبَرِيَّة وحقول أرض الجَلِيل وحدائقها ، فلم يستجب لدعوته إلا عدد ضئيل لا يكاد يُسمى جماعة فضلا عن أن يكون أمة .

إن الإنسانية من أقدم أزمانها ، وفى مختلف أوطانها ، لم تشهد « الجيلَ المثالىّ » إلا مرةً واحدة حين فوجئت بإقباله عليها من صحارى أرض العرب يدعو إلى الحق والخير بالقوّة والرحمة ، فكان ذلك مفاجأة عجيبة لكل من شهد هذا الحادثَ التاريخىّ الفذّ من رُوم وفُرس وآراميين وكنعانيين وعِبريين ومصريين وليبيين وبربر وقاندال ولاتين وتيوُتون وسَكسونيين وصَقَلَّبيين وغيرهم .

كانت المفاجأة عجيبة — بمصدرها ، وكيفيتها ، وأطوارها — ثم كانت عجيبة العجائب بنتائجها التى لا تزال إلى اليوم من معجزات التاريخ .

أين كان هؤلاء ؟ وكيف تكوّنوا على حين غفلة من الأمم ؟ وما هذه الرسالة التى يحملونها ؟ وكيف نجحت ؟ وما هى وسائلُ نجاحها (١) ؟

سلسلةٌ من الأسئلة لا يكاد الناس يتساءلون بأوّلها حتى يُفاجأوا بما ينسيهم تالِيه أوّلَه . إلى أن رأوا من صفات هذه الأمة المثالية ما أيقنوا به أنها تحمل إلى الإنسانية رسالةَ الحق والخير ، وأنها تترجم عن رسالتها بأخلاقها وسيرتها وأعمالها ، وأن الذى اعتقدَته وتخلّقت به ودَعَتِ الأممَ إليه هو الحق الذى قامت به السماواتُ والأرض .

وكما تساءل الناسُ عن هذه العجائب فى زمن وقوعها ، ثم أنساهم بعضُها بعضاً ، كذلك نحن نتساءلُ اليوم عن كثير من أسرارها . وبالرغم من ضياع العدد الأكبر من المراجع القديمة فيما احترق مع بيوت الفُسْطاط ومدارسها وجوامعها مدة أربعة وخمسين يوماً (٢) ،

---

(١) ولكاتب هذه السطور مقال فى وصف لمحات من أسرار هذه المعجزة نشر فى صحيفة (الفتح) بعنوان (القرآن معجزة بين معجزتين) انظر الجزء ٨١١ لجمادى الأولى ١٣٦٣

(٢) فى سنة ٥٦٤ . انظر ص ٦٢٨ - ٦٣١ من المجلد ٢٥ لمجلة الازهر ، وانظر أيضا ص ٣٨٥ - ٣٨٦ من ذلك المجلد

وفيما غرق بمياه دِجْلة أيام ابن العلقمى ومستشاره ابن أبى الحديد[1] ، وفيما خسرناه بضياع الأندلس وكوارث الحروب الصليبية ، وفيما فرّطنا به فى أزمان الجهل والانحطاط — بالرغم من كل هذا — فإن النفوس استيقظت الآن لدراسة أحوال « الجيل المثالى » الفذّ الذى عرفته الدنيا ، ولنقد الأصيل والدخيل من أخباره ، وتحليل عناصر الخير التى انطوى عليها ، ومعرفة الأسباب التى صار بها جيلا مثالياً ، لتستفيد الإنسانية من الاقتداء به ، والتأسّى بسننه وأخلاقه وتصرفاته .

وأوّلُ ما نعلمه ونؤمن به من أسباب الكمال فى هذا الجيل المثالى أنه تلقّى تربيته على يد مُعلِّم الناس الخيرَ خاتم رسل الله المبعوث بأكمل رسالات الله ﷺ . إن هذا السبب فى طليعة أسباب الكمال لهذا الجيل المثالى ، لا يشكُّ فى ذلك عاقل فضلا عن مؤمن . ولكن يحقُّ لنا أن نتساءل : ألم يكن موسى أحدَ المبعوثين برسالات الله ؟ ألم يُتَح لموسى أن يعاشر قومه فى الحِلّ والترحال معاشرةَ تربيةٍ ودعوة أكثر من أربعين سنة ؟ ومع ذلك فقد جاء فى « سِفْر العَدَد » من التوراة الموجودة الآن فى أيدى قومه (١٤ : ٢٦–٢٧) ما نصه : « وكلم الربُّ موسى وهارونَ قائلا : حتى متى أغفر لهذه الجماعة الشرِّيرة المتذمِّرة علىّ ؟ » ٢٩ « فى هذا القفر تسقطُ جثثكم جميعاً ، المعدودين منكم حسب عددكم ، من ابن عشرين فصاعدا الذين تذمّروا علىّ » .

أين — من أصحاب موسى هؤلاء — أصحابُ محمد عليهما صلاة الله وسلامه يوم سار بهم إلى بَدْر وهم ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا ليناجزوا ثلاثة أضعافهم من أهل الرجولة والحماسة والبأس ، فلما بلغ النبىُّ ﷺ بهذه القلة القليلة من أصحابه وادى ذِفْران أراد أن يختبر إيمانهم ، فأخبرهم عن قريش ، واستشارهم فى الموقف . فقام الصدِّيق الأعظم أبو بكر فقال وأحسن ، ثم قام عمر بن الخطاب الذى أعزَّ الله به الإسلام فقال وأحسن ، ثم قام فارسُهم المقداد بن عمرو (الأسود) الكندى فقال : « يا رسول الله ، امضِ لما أراك الله فنحن

---

(١) انظر ص ٢٠ و ١٦٠ و ١٧٤ من هذا الكتاب

معك . والله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون ، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون . فوالذى بعثك بالحق لو سرت بنا إلى برك الغماد لجالدنا معك من دونه حتى تبلغه » ، فقال له رسول الله ﷺ خيراً ، ودعا له . ثم قال رسول الله ﷺ : « أشيروا علىَّ أيها الناس » . فقال له سعد بن مُعاذ سيّد الخزرج وأقوى زعيم فى الأنصار : « والله لكأنك تريدنا يا رسول الله ؟ » قال : « أجَل » . قال سعد : « فقد آمنّا بك وصدقناك ، وشهدنا أن ما جئتَ به هو الحق وأعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع والطاعة . فامضِ يا رسول الله لما أردت فنحن معك . فوالذى بعثك بالحق لو استعرضتَ بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك ماتخلف منا رجل واحد ، وما نكره أن تلقى بنا عدوّنا غداً . إنّا لصُبُر فى الحرب ، صدق فى اللقاء ، لعلَّ الله يريك منا ما تقَرُّ به عينك . فسرْ بنا على بركة الله » . وقد كان عملهم أبْيَنَ من قولهم وأصدق .

هكذا كانوا فى مواقف البأس وعند الشدائد . ورأيناهم فى تحريهم الحقوق وإذعانهم للإنصاف والعدل فى حياتهم السلمية كما تحدثتْ عنهم أم سلمة رضى الله عنها — فيما رواه عنها الإمام أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه — قالت : « جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فى مواريثَ قد دَرَسَتْ ليس بينهما بيّنة ، فقال لهما رسول الله ﷺ : إنكم تختصمون إلىّ ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألْحَنُ بحجّته من بعض ، وإنما أقضى بينكم على نحو مما أسمع ، فمن قضيتُ له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتى بها اسْطاما فى عنقه يوم القيامة . فبكى الرجلان ، وقال كل واحد منهما : حقى لأخى ! فقال لهما رسول الله ﷺ : أما إذا قلتما ذلك فاذهبا ، فاقتسما ثم توخيا الحق ، ثم استهما (اى اعملا قرعة على القسمين بعد قسمها) ، ثم ليُحلَّ كل واحد منكما صاحبه » . وهذان الرجلان المثاليان فى الإيمان بالحق لا نزال إلى الآن نجهل اسميهما ، لأنهما من عامة الصحابة لا من خواصهم الممتازين بالفضائل الإنسانية النادرة المثال كالعشرة المبشرين بالجنة وطبقتهم ممن اختصهم النبى ﷺ بالمكانة والمناقب

وهذه الطريقة فى تربية محمد ﷺ لأصحابه على محبّة الحقّ ، واستجابة أصحابه له فيما أحَبَّ ﷺ أن يكونوا عليه ، قد أشاعت هذا الخلق فى الخاصة و العامة من أبناء ذلك الجيل المثالى . فلما كانت خلافة الصديق الأعظم رضوان الله وسلامه عليه ناطَ منصبَ القضاء برمز العدالة فى الإنسانية — وهو عمر بن الخطاب — فكانت تمرُّ على عمر الأشهر ولا يأتيه اثنان يتقاضيان عنده ، وأىُّ حاجة بهذه الأمة المثالية إلى القضاء والمحاكم وهى أمةُ الحق ، ومن أخلاقها أن تتحرى الحق بنفسها فلا تحتاج إلى تحكيم القضاء فيه .

بل إن الطبقة الدنيا فى هذا الجيل (وأحوالها وأخلاقها معروفة فى كل جيل وقبيل) وهم ممن يستطيع الشيطان فى العادة أن يغلبهم على إرادتهم فى بعض الأحيان فيقعون فى زلة يستوجبون عليها الحدَّ الشرعى ، فإن من أعجب ما وقع فى تاريخ البشر أن يأتى من يقع فى شىء من تلك الزلة من أهل تلك الطبقة إلى رسول الله ﷺ فيعترف له بزلته ، ويلح بلجاجة و إصرار على طلب إقامة الحد عليه (وفى ذلك حَتْفُه) ليتطهَّر مما دَنَّسه به الشيطان . وكان نبىُّ الرحمة إذا رأى هذا الإيمان العجيب فى هذه الطبقة من أصحابه الطيبين يحاول جهده أن يدرأ الحد عنهم بكل ما يجيزه الشرع ، فيأبون إلا أن يتعجَّلوا عقوبة الدنيا ليتقَّوا بها عقوبة الآخرة .

وهذه الملاحظة — عن هذه الطبقة بالذات — قد سبق إلى التنويه بها والتحدُّثِ عنها إمامٌ كبير من أئمة أهل البيت من زيدية اليمن ، وهو الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة (المتوفى ببلدة كَوْكَبان باليمن سنة ٦١٤) نقل ذلك عنه عالمُ الزيدية فى القرن التاسع السيد محمد بن إبراهيم بن على المرتضى الوزير (٧٧٥ — ٨٤٠) فى كتابه الروض الباسم (١ : ٥٥ — ٥٦) فذكر تلك الطبقة وقال : « إن أكثرهم تساهلا فى أمر الدين ممن يتجاسر على الإقدام على الكبائر ، لا سيما معصية الزنا . . . وذلك دليل خفة الأمانة ونقصان الديانة ، لكنا نظرنا فى حالهم فوجدناهم فعلوا مالا يفعله من المتأخرين إلا أهل الورع الشحيح ، والخوف العظيم ، ومن يُضرب بصلاحه المثل ويُتقرَّب بحبه إلى الله عز وجل . وذلك أنهم بذلوا أرواحهم فى مرضاة رب العالمين ،

وليس يفعل ذلك إلا من يحق له منصب الإمامة فى أهل التقوى والدين » . أى أن طبقة الدهماء فى ذلك الجيل المثالى — ممن قد يقعون فى الكبائر — كان لهم من صدق الإيمان والاستقامة على الحق ما يرفعهم إلى مرتبة من يحقُّ له منصب الإمامة فى أمة من أهل التقوى والدين ، فكيف بخاصة الصحابة الذين نزههم الله عز وجل عن أصغر الهفوات ، ورفعهم إلى أعلى الدرجات . ولولا أن النبوّة ختمت بمربيهم وهاديهم إلى الحق ﷺ لما كان مثلُ أبى بكر وعمر وعثمان وعلىّ أقلّ من الأنبياء الذين سلفوا فى الأمم الأخرى . وإنَّ هذا الذى يتكلم عن الزناة من دهماء الصحابة واستحقاقهم لمنصب الإمامة إمامٌ من علماء أهل البيت يعنى ما يقول ، ويعلم معنى أقواله . لكنه رأى هذا الطبقة فى ذلك « الجيل المثالىّ » قد صدر عنها من صدق الإيمان ما لم ترَ أمةٌ من أمم الأرض مثله ، فحكم بعلمه ، وكان منصفاً لنفسه ، وللحق ، ولدعوة الإسلام وآثارِها فى أهلها الأولين .

وقد علّق على كلام الإمام المنصور بالله علامةُ الزيدية السيد محمد بن إبراهيم الوزير (١ : ٥٦ — ٥٧ من الروض الباسم) قائلا يخاطب قارىء كتابه : « فأخبرْنى على الإنصاف : مَن فى زماننا — وقبل زماننا — من أهل الديانة سار إلى الموت نشيطاً ، وأتى إلى ولاة الأمر مُقرّاً بذنبه مشتاقاً إلى لقاء ربه ، باذلا فى رضا الله لروحه ، ممكناً للولاة أو القضاة من الحكم بقتله ؟ ! وهذه الأشياء تنبه الغافل ، وتقوِّى بصيرة العاقل . وإلاّ ففى قول الله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ كفاية وغُنية ، مع ما عضدها من شهادة المصطفى عليه السلام بأنهم « خير القرون » ، وبأن غيرهم « لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » ، إلى أمثال ذلك من مناقبهم الشريفة ومراتبهم المنيفة » .

ونعود إلى المقارنة الأولى بين أمة محمد ﷺ وأمة موسى عليه السلام — وكلاهما من الأنبياء أولى العزم — وموسى أُتيح له من الوقت لتربية أمته ضِعفُ الوقت الذى أتيح لمحمد ﷺ فى تربية أمته ، فكيف نالت أمة محمد ﷺ هذه المكرمة فكانت « الجيلَ المثالىّ » الذى خلده الله عز وجل فى القرآن بقوله فى سورة آل عمران ١١٠ ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾ ، بينما الجيلُ الذى كان مع موسى استحق أن يُدمَغ بما ورد فى سفر

العدد (١٤ : ٢٦ — ٢٧ و ٢٩) كما نقلناه آنفاً عن التوراة التى يطبع منها فى كل سنة ملايين النسخ بكل اللغات ؟

أنا فكرتُ فى هذا الأمر كثيراً من خمسين سنة إلى الآن ، ومن ذلك الحين وأنا أراقب كل ما يقع عليه نظرى من تحقيقات العلماء وخطرات أفكارهم لأصلَ إلى حكمة الله فى هذا الامتياز الذى اختص به أصحاب رسول الله ﷺ فجعلهم « الجيلَ المثالىّ » الوحيد الذى عرفه تاريخ الإنسانية .

فكرتُ فى معادن الأمم ، ومواهبها ، وسجاياها ، فراقبتها جميعاً وهى فى بداوتها (أى فى مادتها الخام) قبل أن تطرأ عليها الحضارات والعلوم المكتسبة والصناعات والأنظمة الاجتماعية التى هى من صنع التشريع البشرى ، فتبين لى أن الأمة التى منها «الجيل المثالى» فى الإسلام امتازت فى بداوتها على كل أمة أخرى فى بداوتها بسعة المدارك ونضوج العقل ودقة المشاعر وجودة الأخلاق ، وأنها امتازت فى بَداوتها بلغةٍ هى أرقى على الإطلاق من كل لغة أخرى للبشر فى طورهم البدوىّ . وكل رُقِيٍ لأىّ لغة أخرى غير اللغة العربية هو من أثر الحضارة واتساعها الحادث فى الصناعات والعمران والفنون والثروة ، ولو أن عالما من علماء اللغات أمسك بيده قلما بالمداد الأحمر وشطب به كل لفظة فى المعجم الألمانىّ أو الإنجليزىّ أو الفرنسىّ يرى أنها من الألفاظ التى حدثت بعد التقدم الصناعى أو العلمى أو الاقتصادى أو الفنى ، ولم تكن للألمان أو الإنجليز أو الفرنسيين فى بداوتهم ، لما بقى لهذه الأمم فى أكبر معاجمها اللغوية إلا ما يعادل نصف جزء من أجزاء لسان العرب العشرين إن لم يكن أقلَّ من ذلك . والعربُ لمّا استفحل مُلكهم وصارت لهم جيوش عظيمة واصطلاحات عسكرية وإدارية وفلسفية وعلمية وصناعية أبىَ علماؤهم أن يقحموا على مَعاجمهم وأصل لغتهم هذه الاصطلاحات الطارئة ، فألفوا كتبا مستقلة للاصطلاحات ، وبقيت معاجم اللغة تمثّل أصلَ اللغة بشواهدها من شعر العرب وحكمتهم وأمثالهم فى أيام بداوتهم ، فهى برهان حسىّ قائم أمامَ الأنظار على ما امتازت به العربية بين جميع اللغات

التى نطق بها البشر . ومما امتازت به الأمة التى ظهر منها « الجيل المثالى » إنسانيتُها العليا فى معاملة الغير وإكرامه بالأمن والقِرَى ، وإذا استثنينا ما يكون فى حالة الحرب بين القبيلة وغيرها من العرب ، فإن جزيرة العرب من أقدم أزمانها إلى هذه الساعة أعظمُ بلاد الله أمناً على الإطلاق ، ينتقل فيها من شاء حيث شاء فيجد لنفسه فُندقاً مجانيّاً عند كل بَصيص ضوء يَعْشو إليه فى الليل ، أو أى خباء يلوح له فى النهار ، وله (حقّ) الضيافة ثلاثة أيام بلا مَنٍّ عليه ولا فضل لمضيفيه . ومن آداب الضيافة عندهم أن لا يسألوا ضيفهم حتى عن اسمه . وكان عندهم نظامُ الأشهر الحُرُم يمتنع فيها القتال بين المتحار بين ، وكان عندهم الأمنُ المطلق حتى للحَمام والظِباء وسائر الصيد فى داخل أعلام الحرم فى جميع أيام السنة ، ولو لقى الرجل قاتلَ أبيه فى أرض الحرم ما كان له أن يُرَوِّعه أو يزعجه . أنا مقتنع بأنه كما اختار الله محمدا صلى الله عليه وسلم لأكمل رسالاته وآخرها ، اختار كذلك العربية لكتابه الحكيم ، لأنها أكمل اللغات وأغناها . واختار أيضاً لرسوله أصدَق الأمم وأكرمَها مَعدِنا وأجمعَها للصفات التى تكفُل نجاحَ هذه الدعوة وتقوى بها على حمل هذه الأمانة ، فكانت بها خير أمة أخرجت للناس . وقد دعتْ إلى الإسلام بسِيرتها وأخلاقها وتصرُّفاتها فتعرَّفتِ الأممُ إلى الرسالة المحمدية بما رأت العيون من سيرة الصحابه ، أكثر مما سمعته الآذان من بيانهم . وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما استجابوا لهذه الدعوة وتشرَّفوا بالدخول فى الإسلام كانوا متفاوتين فى مبلغهم من سجايا أمتهم : فبعضهم كان أسرع إدراكا من بعض . وإذا امتاز أحدُهم على اخيه بناحية من نواحى الخير ، كان لأخيه ناحية أخرى من الخير يمتاز بها . كان أبو بكر أسبقَ من عمر إلى إدراك الحقّ فى دعوة الإسلام ، لكن عمر حتى فى أشدّ عصبيته على الإسلام — يوم بلغه إسلام أخته وابن عمه وجاء ليبطش بهما — طرقتْ سَمعَه صيحةٌ من صيحات الحق التى يهتف بها الإسلام ، فبردت عصبيته ، وتغلَّب نزوعُه للحق على نزوعه لنصرة الإلف ، فكان — فى خلال دقيقتين اثنتين — من أكرم أنصار الحقّ على الله ، ومن أسرع البشر إلى الاستجابة لنداء الحق . وخالد بن الوليد كان شابًّا من أبناء الأعيان من رؤساء قريش ، سكر بخمرة النصر

على المسلمين فى أُحُد ، وعاد إلى مكة نَشْوانَ بها ، لكنَّ الحقَّ الذى كان الإسلامُ يهتف به كان يطرق مَسامِعَ خالد ، فتأمَّل فيه فوجده حقاً ، فترك ثروة أبيه وجاهه ومربط خيله الواسع فى مكة ، وخرج قاصداً المدينة ليدخل فى دين الذين حاربهم وانتصر عليهم ، فلقى فى طريقه عمرَو بن العاص وحاملَ مفتاح الكعبة وعلم أنهما مثله قد تبين لهما الحق وخرجا فى طلبه والالتحاق بأهله والجهاد فى سبيله ، فقال النبىُّ ﷺ فيهم عند بلوغهم المدينة : « رمتكم مكة بأفلاذ كبدها » .

مثل هذه الأخلاق كثيرة جداً فى « الجيل المثالىّ » الذى صنع منه محمدٌ ﷺ أصحابه ولكننا قلَّما نجد ذلك شائعا فى الأمم الأخرى . نعم ، إن الخير موجود فى كل الأمم ، ولكنْ لا إلى الحدّ الذى يقوم به الجيل المثالى ، ولذلك كان أصحابُ محمد ﷺ خيرَ أمة أخرجت للناس .

يقول رسول الله ﷺ فيما رواه البخارىُّ فى صحيحه (الكتاب ٦١ — الباب الأول) من حديث أبى زُرْعة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « تجدون الناس معادِنَ ، خيارُهم فى الجاهلية خيارُهم فى الإسلام إذا فقهوا » . ومما لا شكَّ فيه أن العرب كانوا على وَثنيَّة ، ولكن مَنْ مِنَ الأمم لم يكن عند ظهور الإسلام من أهل الوثنيَّة بمختلف معانيها ؟ إلا أن العرب كانوا أحدث الأمم فى وثنيتهم ، لأنها طرأت عليهم قبيل الإسلام بمئات قليلة من السنين على يد عمرو بن لُحَىّ الُخزاعى فى خبر طويل لا يتسع المقام للإفاضة فيه . وكانت العرب قبل ذلك من أهل الحَنيفِيَّة دينِ إبراهيم وإسماعيل ، وبنو إسماعيل انتشروا من مكة وتوطنوا فى جميع البقاع الشمالية من جزيرة العرب إلى أسوار مدينة دمشق . ومن العرب من كانوا على دين شُعَيب وقد ترك التاريخ لنا نصوصا فى هذا المعنى . وهذه الوثنيَّة الطارئة على العرب لم يكن لها عندهم من الهياكل والسَّدَنة والتَّهاويل ما يضارع الذى لها عند غيرهم ، فكانوا أقربَ أمم الأرض إلى دِين الفطرة ، وبذلك استحقُّوا ثناء الله عليهم فيما جاء بسورة البقرة ١٤٣ ﴿ وكذٰلك جعلناكم أمــةً وسطا

لتـكونوا شُهداء على الناس ويكونَ الرسولُ عليـكم شهيدا . وما جعلنا القِبْلة التى كنتَ عليها إلا لنعلمَ من يَتبِّـعُ الرسول ممن ينقلبُ على عَقِبَيه ، وإن كانت لـكبيرةً إلا على الذين هَدَى الله ، وما كان اللهُ ليضيع إيمانـكم ، إن الله بالناس لرءوف رحيم ﴾ ، وما جاء فى سورة الأنفال ٦٤ : ﴿ يـٰأيُّها النبىُّ حَسْبُكَ اللهُ ومن اتبعكَ من المؤمنين ﴾ وما جاء فى سورة التوبة ١٠٠ ﴿ والسابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتبَّعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعَدَّ لهم جناتٍ تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم ﴾

نقل الحافظُ ابن حجر فى الإصابة (٣ : ٢ طبعة السلطان عبد الحفيظ) عن الزبير بن بَكّار « أن رجلا قال لعمرو بن العاص : ما أبطأ بك عن الإسلام ؛ وأنت أنت فى عقلك ؟ قال : إنا كنا مع قوم لهم علينا تقدُّم (يعنى أباه ومن هم فى طبقته) وكانوا ممن تُوازى حُلومُهم الجبال . فلما بُعث النبى ﷺ فأنـكروا عليه ، قلدناهم ، فلما ذهبوا وصار الأمر إلينا نظرنا وتدبرنا ، فإذا حقٌّ بيّن ، فوقع فى قلبى الإسلام ، فعرفتْ قريشٌ ذلك منى ، من إبطائى عما كنتُ أسرع فيه من عَونهم عليه ، فبعثوا إلىَّ فتىً منهم فناظرنى فى ذلك ، فقلتُ : أنشدك الله ربَّكَ وربَّ مَن قبلك ومَن بعدك : أنحن أهْدَى أم فارس والروم ؟ قال : نحن أهدىٰ (يعنى الصدقَ والعدالةَ والأمانةَ و التعاوُنَ المحمود) . قلت : فنحن أوسعُ عيشا أم هم ؟ قال : هم . قلت : فما ينفعنا فضلنا عليهم إن لم يكن لنا فضل إلا فى الدنيا وهم أعظم منا فيها أمرا فى كل شىء ؟ وقد وقع فى نفسى أن الذى يقوله محمد — من أن البعث بعد الموت ليجزى المحسن بإحسانه والمسىء بإساءته — حقّ ، ولا خيرَ فى التمادى فى الباطل » .

إن المسلمين ــ بل الإنسانية كلها ــ أشدُّ ما كانوا اليوم حاجةً إلى معرفة فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وكرم مَعدِنهم وأثر تربية رسول الله ﷺ فيهم ، وما كانوا عليه من علوّ المنزلة التى صاروا بها « الجيلَ المثالىَّ » الفذّ فى تاريخ البشر . وشباب الإسلام

معذور إذا لم يحسن التأسى بالجيل المثالى فى الإسلام لأن أخبار أولئـك الأخيار قد طرأ عليها من التحريف والأغراض والبتر والزيادة وسوء التأويل فى قلوب شُحنتْ بالغِلّ على المؤمنين الأولين فأنـكرت عليهم حتى نعمةَ الإيمـان ! وقد أصبح من الفرض الدينى والقومى والوطنى على كل من يستطيع تصحيح تاريخ صدر الإسلام أن يعتبر ذلك من أفضل العبادات ، وأن يبادر له ويجتهد فيه ما استطاع ، إلى أن يكون أمامَ شباب المسلمين مثال صالح من سلفهم يقتدون به ، ويجدّدون عهده ، ويصلحون سيرتهم بصلاح سيرته .

وهذه المعانى تحتاج إلى دراسات علمية عميقة ، ليتبين لنا سر الله فى تـكوين هذا « الجيل المثالى » على يد حامل أكمل رسالات الله . وإن فصلا كهذا أضيقُ من أن يلمّ — ولو بإشارات قصيرة ولمحات سريعة — بمثل هذه المعانى التى تخطر على البال فى أثناء المطالعات والتفـكير ، ونحن نـكتفى بتسجيلها ليتخذ منها أذكياء الطلبة والشبان مواضيع للدراسة والتمحيص . والله الموفق .

محب الدين الخطيب

﴿ استدراك ﴾

انتبهنا لهفوات وقعت فى بعض الصفحات نرجو تصحيحها بما يأتى :

صفحة	سطر	
٤٤	١١	(مسألة التعليل)
٩٥	١١	الإمام فى الاسلام ،
١٤٤	١٩	الصافات
١٥٨	١٦	من ص ٢٠٨ الى
١٧٩	٢١	فى كثير ممن
٢٨٠	٤	ابتلى جماعته
٣٨٩	٩	أيوب السختيانى
٤٥٦	١	(يخرج منهما
٥٠٤	٢١	أعمال واسط أهلها

فهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

القاهرة - ١٣٧٤

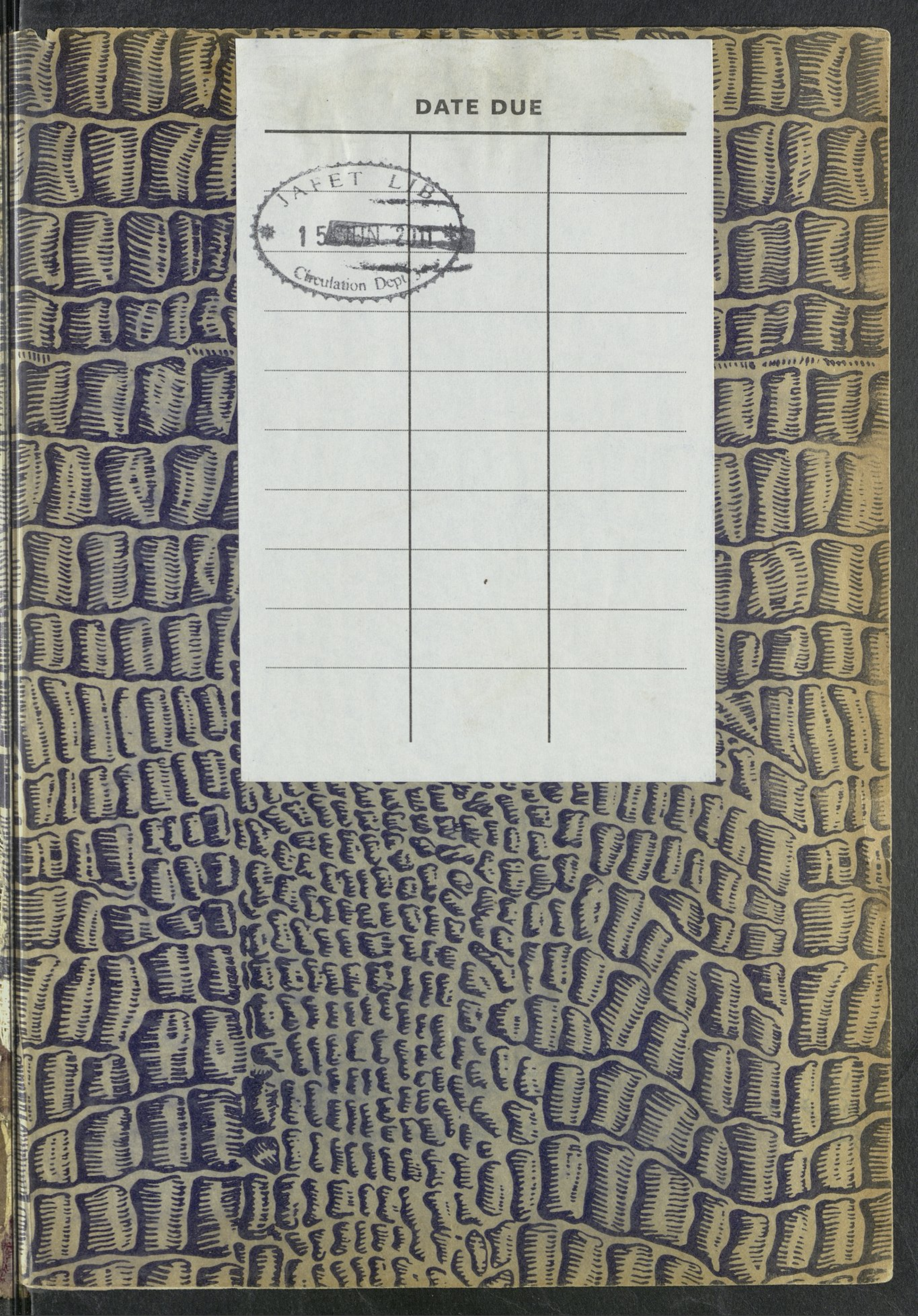
المطبعة السلفية - ومكتبتها

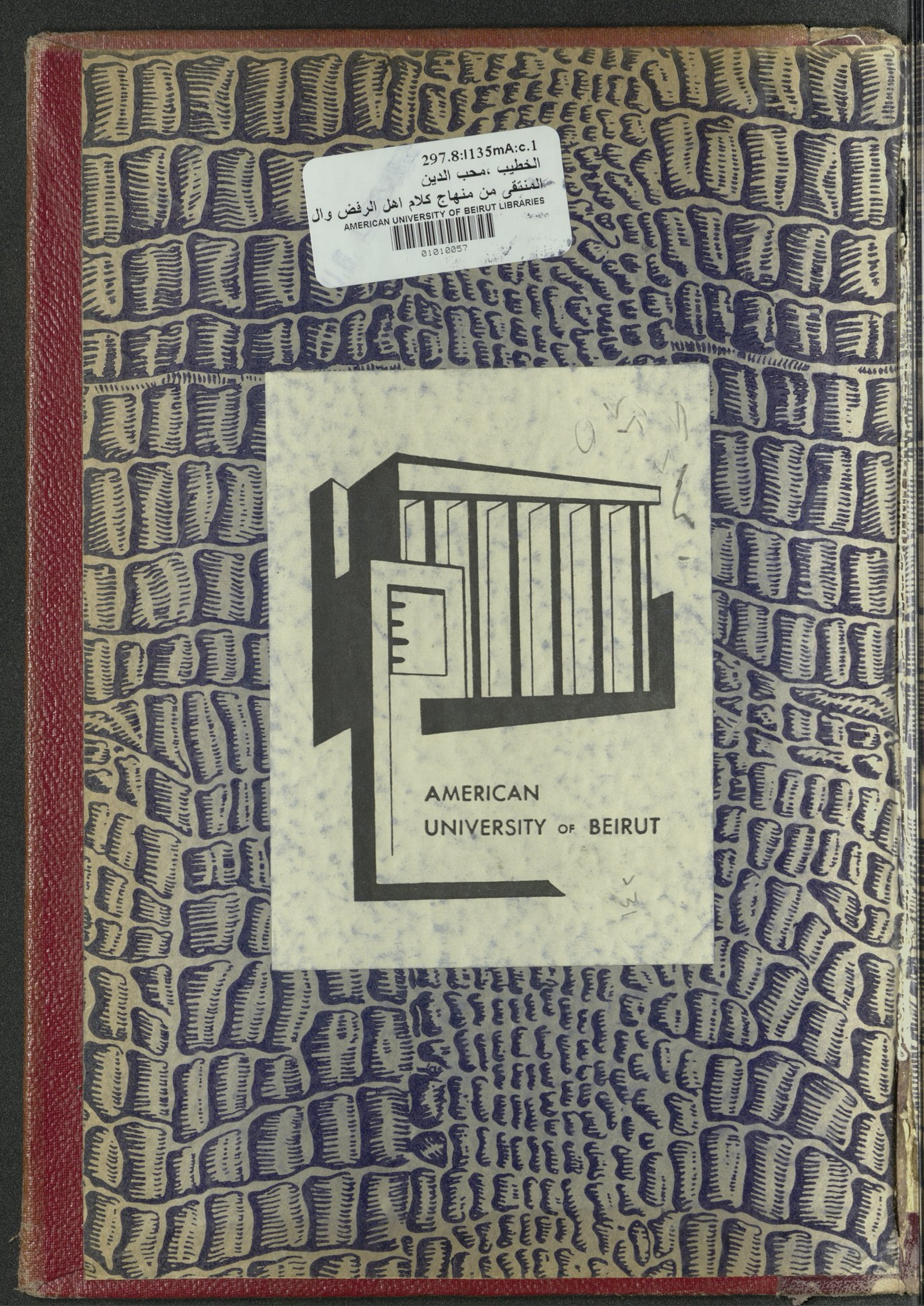
٢١ شارع الفتح بالروضة تليفون ٢٩٣٦٤

٩٢١

نهاية تحرير ١٥ ايلول

علي الطهراني


DATE DUE



297.8:I135mA:c.1
الخطيب ،محب الدين
المنتقى من منهاج كلام اهل الرفض وال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01010057
AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

